

الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية (١)

١٩٧٤ - ١٩٧٩

عادل حسين

الاقتصاد المصريّ

من الاستقلال إلى التبعيّة

١٩٧٤ - ١٩٧٩

ج٢

عــادل حُسَين

الفهرس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل السادس

(١٩٧٤)

بداية الهجوم الانفتاحي.. الأحلام والنتائج

مقدمة

نبدأ في هذا الفصل، محاولة التحليل الديناميكي المركب للتطورات الاقتصادية.

ووفقًا للمفاهيم والنماذج التي حددناها، قلنا إن مصر كانت قد حققت خطوات مهمة باتجاه الاستقلال السياسي والاقتصادي في النصف الثاني من الخمسينيات، وأثناء الستينيات، وقادت أقطار المنطقة في نضال ثوري في الاتجاه نفسه، ولبلورة الانتماء إلى مشروع قومي عظيم، وارتبط هذا النضال بعلاقات دولية مناسبة، وبدور نشِط بين الدول التابعة والساعية للاستقلال والتنمية الجادة. ولا شك، أن مجمل هذه السياسات كان خلف عدوان ١٩٦٧ بالمساندة المباشرة من الولايات المتحدة. إن كافة النواقص التي تسجل ضد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، لا تجعلنا نهدر إنجازات هائلة لشعبنا باتجاه الاستقلال. ومن يفعل ذلك يسهم (بقصد أو غير قصد) في الحملة السياسية والنفسية الشرسة، التي تهدف إلى تقويض الثقة بالنفس، وبقدرتنا على أن نحقق أي شيء بإرادتنا المستقلة، وهي حملة تستفيد منها القوى التي استعمرتنا تقليديا، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، وتشبه

الحملة التي تعرضنا لها مع هزيمة الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي في القرن التاسع عشر.

ويهمنا – في السياق الحالي – أن نركز الانتباه على عدد من التغييرات الداخلية التي أحدثتها القيادة الثورية للدولة.

* فقد حققت سيطرة الدولة الوطنية على مفاتيح الاقتصاد القومي.

* وهذه السيطرة مكنت من مواجهة العالم الخارجي من مركز قوة نسبي.

* ومكنت أيضا من البدء في تنمية شاملة، وتنمية صناعية، وفق تخطيط وأولويات محددة من القاهرة، تحمل سمات مهمة لتنمية متمركزة حول ذاتها، وتتولى التنفيذ والإدارة مؤسسات وطنية، تربي أجيالاً من الكوادر الفنية المبدعة والملتزمة وطنيا.

* وإنجاز كل ذلك، كان معركة ضارية ضد قوى القهر الخارجية ومصالحها، وكان يتطلب تغييرات اجتماعية عميقة، فتم إقصاء الطبقة الرأسمالية الكبيرة (المرتبطة بدرجة أو أخرى بالقوى الخارجية) عن مواقع السيطرة الاقتصادية،

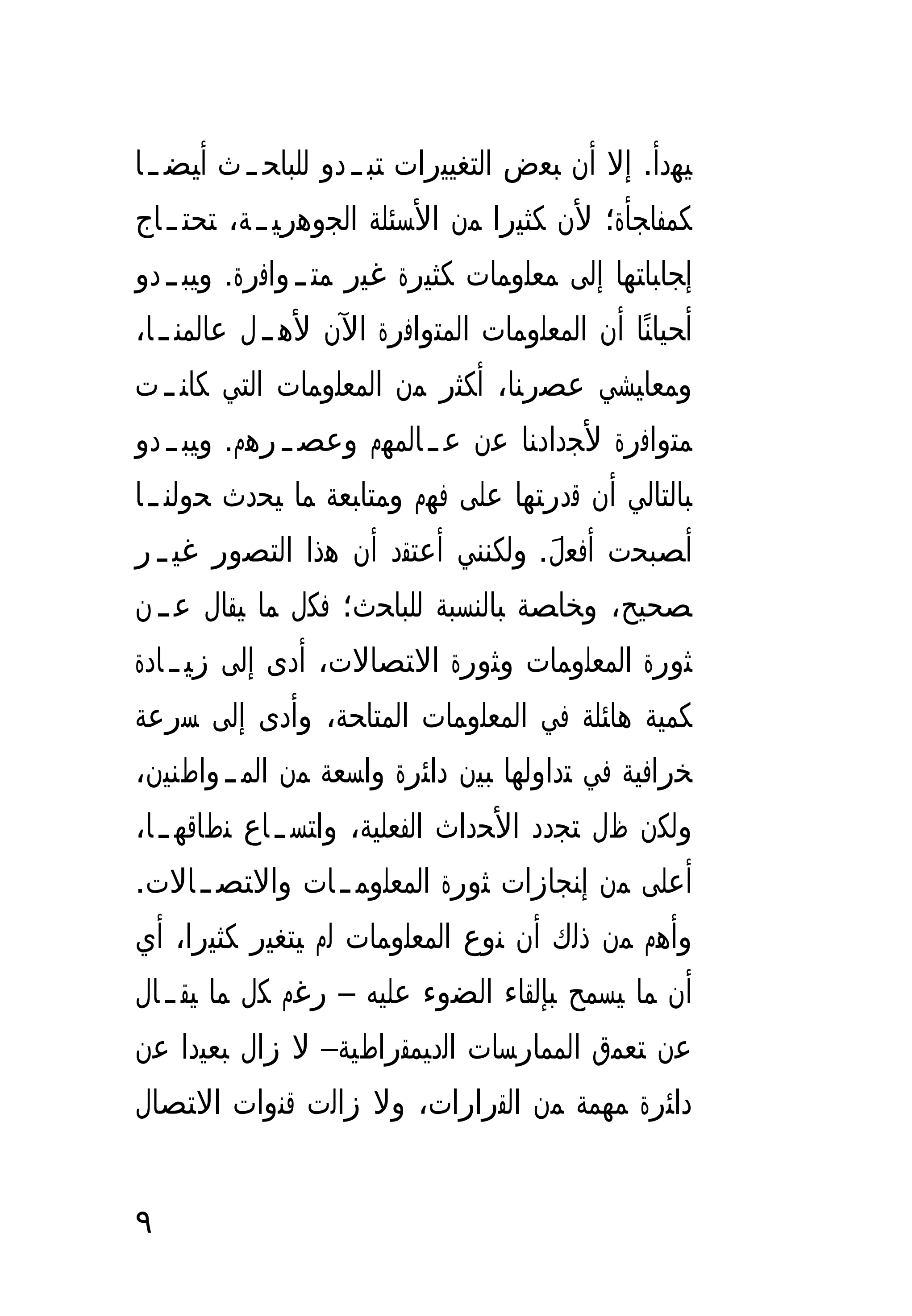
وأعيد توزيع الناتج القومي على نحو أفضل؛ لتغليب علاقات التعاون بين الطبقات الوطنية.

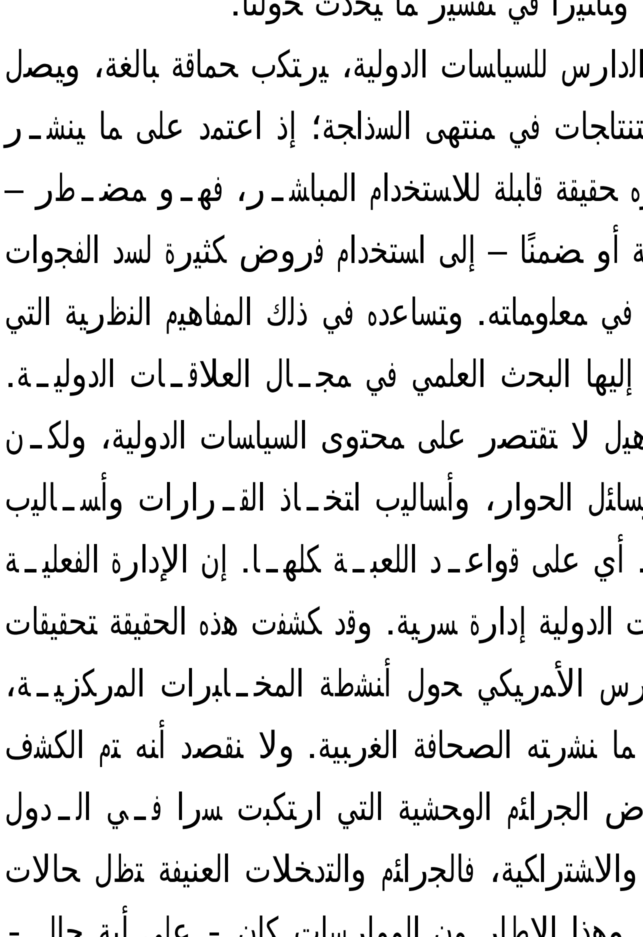
هذه الإنجازات لم تكن بالشـمول أو العمـق الواجـب، والمؤسسات التي تولتها لم تكن بالكفاءة المطلوبـة، ولكـن كانت – مع ذلك – كافية لدعوة القـوى الخارجيـة للتـدخل بالقوة المسلحة في محاولة لتقويض ما تحقق. وهذا الهـدف السياسي من العدوان في عام ١٩٦٧، تأجل تنفيذه إلى ما بعد حرب عربية ناجحة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فكافة السياسات التي انتهجت بعد الحـرب (وضـمنها السياسـات الاقتصادية) كانت انحرافًا متزايدا عن طريـق الاسـتقلال، وهذه السياسات المركبة كانت سياسات الخطوة خطوة.. مـن الاستقلال إلى التبعية. ورغم السهولة البادية التي تمت بهـا العملية، فإن الأمر لم يخلُ من محاولات للمقاومـة، ولكـن لم تكن المقاومة حركة سياسية جماهيرية، ولم تكن قـادرة – بالتالي – على إيقاف الردة. فالهبات الجماهيرية (حتى فـي ذروة كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧) لم تكن امتدادا لجهد منظم يعِي أبعاد المخططات المضادة، ويواجهها بسياسات ثوريـة تؤيد الجماهير. ظلت الهبات في مناسبات متفرقـة وحـول

قضايا جزئية. وكان شأنها في ذلك شأن محاولات العناصـر التكنوقراطية والبيروقراطية الإيجابيـة (داخـل مؤسسـات الدولة)، فقد حاولت هذه أيضا أن تعـوق الـردة بأسـاليبها الخاصة، وبغير رؤية سياسية شاملة، فتهـاوت محاولاتهـا المتناثرة. ولا شك أن هذه الردة، والسهولة التي تمت بهـا، تحتاج فحصا وتفسيرا.

أولاً – الإطار العام للتغيرات:

(١) لا نهدف في هذا الكتاب إلى تقديم تاريخ متكامل لهذه الفترة، فمن الناحية العملية يتعذر تحقيق ذلك؛ حيـث إننا بصدد فترة نعيشها، وهي فتـرة مـن الحـرب الممتدة (ساخنة وباردة) بكل ما يعني ذلك من تلاحق للأحداث. والمصادمات والتغيرات المفاجئة للدارس، ترجع في قسم منها إلى أن التطورات في مثل هـذه اللحظة التاريخية غيـر العاديـة لا تخضـع دائمـا للحسابات الكمية الباردة؛ ولذا يصعب التنبـؤ بهـذه التطورات – قبل حدوثها – ويصعب أيضا تحليلها – بعد أن تحدث، خاصة وأنت لا تملك فرصة للتأمـل الطويل؛ لأن تدفق التغيرات والقفزات لا يتوقف ولا


يهدأ. إلا أن بعض التغييرات تبـدو للباحـث أيضـا كمفاجأة؛ لأن كثيرا من الأسئلة الجوهريـة، تحتـاج إجاباتها إلى معلومات كثيرة غير متـوافرة. ويبـدو أحيانًا أن المعلومات المتوافرة الآن لأهـل عالمنـا، ومعايشي عصرنا، أكثر من المعلومات التي كانـت متوافرة لأجدادنا عن عـالمهم وعصـرهم. ويبـدو بالتالي أن قدرتها على فهم ومتابعة ما يحدث حولنـا أصبحت أفعلَ. ولكنني أعتقد أن هذا التصور غيـر صحيح، وخاصة بالنسبة للباحث؛ فكل ما يقال عـن ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، أدى إلى زيـادة كمية هائلة في المعلومات المتاحة، وأدى إلى سرعة خرافية في تداولها بين دائرة واسعة من المـواطنين، ولكن ظل تجدد الأحداث الفعلية، واتسـاع نطاقهـا، أعلى من إنجازات ثورة المعلومـات والاتصـالات. وأهم من ذلك أن نوع المعلومات لم يتغير كثيرا، أي أن ما يسمح بإلقاء الضوء عليه – رغم كل ما يقـال عن تعمق الممارسات الديمقراطية– لا زال بعيدا عن دائرة مهمة من القرارات، ولا زالت قنوات الاتصال


السرية تحتجز المعلومات المعاصرة الأكثر أهمية وتأثيرا في تفسير ما يحدث حولنا.

إن الدارس للسياسات الدولية، يرتكب حماقة بالغة، ويصل إلى استنتاجات في منتهى السذاجة؛ إذ اعتمد على ما ينشر باعتباره حقيقة قابلة للاستخدام المباشر، فهو مضطر – صراحة أو ضمنًا – إلى استخدام فروض كثيرة لسد الفجوات الكبيرة في معلوماته. وتساعده في ذلك المفاهيم النظرية التي توصل إليها البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية. والمجاهيل لا تقتصر على محتوى السياسات الدولية، ولكن على وسائل الحوار، وأساليب اتخاذ القرارات وأساليب تنفيذها. أي على قواعد اللعبة كلها. إن الإدارة الفعلية للعلاقات الدولية إدارة سرية. وقد كشفت هذه الحقيقة تحقيقات الكونجرس الأمريكي حول أنشطة المخابرات المركزية، وكذلك ما نشرته الصحافة الغربية. ولا نقصد أنه تم الكشف عن بعض الجرائم الوحشية التي ارتكبت سرا في الدول التابعة والاشتراكية، فالجرائم والتدخلات العنيفة تظل حالات خاصة، وهذا الإطار من الممارسات كان - على أية حال - سرا معلنًا، ولم يضِفْ ما نُشر بشأنه أخيرا إلا بعض

التفاصيل. فتدخل المخابرات المركزية في أحداث جواتيمالا، وإيران (مصدق) والكونغو (لومومبا) وكوبا، وشيلي.. إلـخ، كان معلوما [1]. ولكننا نقصد أنـه بـات مكشـوفًا الآن، أن الإدارة الفعلية اليومية لمجمل العلاقات الدولية إدارة سـرية، والمخابرات هي مجرد مؤسسة مهمـة ضـمن المؤسسـات العامة في هذه الإدارة أو هي المؤسسة الأشـهر فـي هـذا المجال.

(٢) أشرنا إلى أسلوب صندوق النقد والبنك الدولي ووكالة التنمية، في الإدارة السرية للسياسات الاقتصادية في الدول التابعة، وكشف فيليب أجي مدى الصـلاحيات الواسعة للمخابرات المركزيـة، وأسـاليب عملهـا المتنوعة ضمن استراتيجية الإدارة الأمريكية للتحكم في التطورات السياسية اليومية لهذه الدول؛ بحيـث تظل في موقع الخضوع والتبعية. وتكلفـت كتابـات أخرى بكشف طرف من الدور السـري للشـركات العابرة للجنسية في التخطـيط والتنفيـذ للسياسـات الفعلية، بالتعاون مع الحكومـات المعنيـة [2]. وقـد نسجل هنا أن كل ما كُشف من وثـائق ومعلومـات

تجنب كشف الدور الأمريكي السري فـي المنطقـة العربية، وتجنب بالتحديد دائرة الصراع العربـي – الإسرائيلي [٣]. وبشكل عام، فإن معلومـات أجـي المهمة، وكذلك ما جاء في الكتابات الأخـرى، لـم تصل إلى كشف أسلوب إدارة العلاقات في المستوى الأعلى، على مستوى كبار المسـئولين، ويبـدو أن المصادر المصرية ألقت ضوءا خاصـا علـى هـذا الجانب، ونشير هنا إلى ما كتبه علوي حافظ وحسنين هيكل، فالأول استُخِدم كقناة موصلة إلـى الـرئيس الراحل عبد الناصر بعد ١٩٦٧. وشـهادته تكشـف عينة من أدوات وآليات إدارة حـوار سـري بـين الإدارة الأمريكية وعبد الناصـر [٤]. اسـتخدم فـي التمويه باكستانيون (أحدهم أصبح رئيسا لبـنجلاديش بعد الانقلاب ضد مجيـب الـرحمن) علـى هيئـة مستثمرين ورجال أعمال، واشتملت المحاولة علـى انتقاء شخصية مناسبة موالية للغرب وقريبة من عبد الناصر (علوي)، واستخدمت الشفرة والأسفار السرية إلى اليونان وجنيف ولندن، ومن خلال الدور المسنود

إلى الوسيط كـان مقصـودا دعـم مركـزه عنـد عبد الناصر، وكان مستهدفًا في الوقت نفسه تجنيـده للمخابرات المركزية؛ بإغراءات ماليـة وسياسـية؛ حيث لوح له بأنه يمكن أن يكون رئيسا للجمهوريـة (إذا لم يقبل – وقد زعم أنه فعل ذلك – فإن مجـرد التلويح بالمنصب يحدث أثرا مهما عند الرجل، وإذا قبل أصبح هذا ورقة تهديد يمكن أن تستخدم ضـده عند عبد الناصر، وبالتالي ورقـة ابتـزاز مناسـبة لاستخدامه كعميل). ولكن ما يعنينا على أية حال، هو أسلوب الاتصالات السرية، لإدارة العلاقـات بـين الولايات المتحدة والـدول الأخـرى علـى أعلـى المستويات. ويفهم من كتابات علوي أنه لم يكن القناة السرية الوحيدة.

إلا أن شهادة هيكـل (الأقـرب مـن مركـز الأحـداث والقرارات) أكثر أهمية وتحديدا، عـن فتـرة أخـرى مـن الأحداث [5]، وهو يقرر أنه خلال عام ١٩٧٢ بأكمله، كـان يجري استخدام قناتين للاتصال بين مصر والولايات المتحدة، كانت القناة الأولى هي قناة الاتصال العادي بـين وزارتـي

الخارجية هنا وهناك، وكانت القناة الثانية السرية؛ من خلال المخابرات المصرية والمخابرات المركزية الأمريكية. وفـي العام نفسه جرت محاولات عديدة لإقامة اتصـالات سـرية متنوعة مع المستويات المصرية العليا، ويروي حسنين هيكل مثلاً أن رئيس شركة البيبسي كولا (دونالـد كنـدال) وهـو صديق شخصي لنيكسون، جاء إلى القـاهرة، واتصـل بـه (وعلاقاته بالسادات في ذلك الوقت كانت وثيقة) عن طريـق زكي هاشم (محامي مصري له علاقات وثيقة بدوائر الأعمال الأجنبية وأصبح وزيرا للسياحة بعد ذلك)، وكان اقتراحه أن يتم ترتيب اجتماع سري بين هيكل وكيسـنجر فـي منـزل كندال. ولكن لم يحدث هذا الاجتماع (حسب رواية هيكـل). وفقط في شباط/ فبراير ١٩٧٣ تم لقاء سري على مسـتوى عالٍ، بين كيسنجر وحافظ إسماعيل (وكان مستشـار الأمـن القومي آنذاك). كان مقترحا في البداية أن يكون اللقـاء فـي قاعة أمريكية قرب برشلونة، ثم تعدلت الترتيبات بأن ذهـب حافظ إسماعيل في زيارة رسمية إلى واشنطن؛ حيث تقابـل معه الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون (٢٣ شباط/ فبرايـر) ولم يظهر كيسنجر في هذا اللقاء إلى فترة قصـيرة؛ حتـى

لا يبدو أنه مهتم بقضية الشرق الأوسط، وتمويها بالتالي عن اجتماعه السري مع حافظ إسماعيل (في اليوم التـالي) فـي منزل رئيس شركة البيبسي كولا.

في الاجتماع مع نيكسون، أكد الرئيس الأمريكي على أن المناقشات المقبلة مع مصر ينبغي أن تتم (كما كان الحال مع الصين وفيتنام) على مستويين: مسـتوى وزارة الخارجيـة حيث يمكن أن يكون كل شيء معلنًا، والمستوى الآخر خلال القنوات السرية التي يشرف عليها كسـينجر، ودون معرفـة وزارة الخارجية الأمريكية. والمستوى الآخر – كمـا قـال نيكسون – هو القناة الموصلة إلى تسوية حقيقة. ولا بد مـن ضمان السرية؛ إذ إن إسرائيل لا ينبغي أن تعلم شـيئًا عمـا يجري (طلب نيكسون من جنرال سكو كروفت عدم تسـجيل هذه الفقرة في المحضر).

وفي الاجتماع مع كيسنجر قيل لحافظ إسماعيل إن ثلاثـة مبادئ ينبغي أن تحكم التعامل "الثقة المتبادلة – لا غـش – السرية الكاملة".

وأثناء القتال في تشرين الأول/ أكتوبر كانت حلقة الوصل عبر المخابرات، أي حلقة الوصل غير المرئية، عاملة طول

الوقت، بين القاهرة وواشنطن، وفي تبادل الرسائل العاجلـة بين السادات ونيكسون [٦]، ومع تطور العلاقـات أصـبحت اللقاءات المباشرة (وفي اجتماعات مغلقة) بـين الرؤسـاء، أو بين الرئيس المصري والمبعوثين على مسـتوى عـالٍ، ظاهرة عادية ومتكررة، ويشابهها الاتصال التليفوني المباشر. وأعتقد أن الرئيس السادات، قد كشف تمامـا طبيعـة الإدارة السرية، وما تضمنه من إخفاء للمعلومات والتدابير الأساسية، حين قال – حسب رواية حسني مبارك "إن تواجد المعلومات كلها عند فرد واحد عمل خطير، ويجب أن يكون هناك على قمة المسئولية من يشارك الرئيس فيما لديه مـن معلومـات وخطط موضوعة لكل الاحتمالات... "وقال الـرئيس إننـي قررت أن أضع غيري معي في الصورة، صورة العمل بكافة جوانبه"، فعين مبارك كنائب لرئيس الجمهورية [٧].

(٣) ومؤكد أن هذا الأسلوب لا يمـارس مـع الولايـات المتحدة وحدها، فالاتحاد السوفيتي يسـتخدم أسـلوبا مشابها، والعلاقات السوفيتية الأمريكية، تـتم أيضـا بالأسلوب نفسه (ولكن بمؤسسات أكثر رشـدا عنـد الجانبين) [٨]. ولسنا بصدد تقييم هذا الأسـلوب فـي

إدارة العلاقات الدولية، فحسبنا الآن أن نعرف قواعد اللعبة كما هي، وندرك على ضوء هذه المعرفـة أن معلوماتنا عما يحدث حولنا محدودة جدا. وقد يصـح للباحث أن يحاول إجابة الأسئلة على طريقة علمـاء الحفريات الذين يتصورون شكل الحيوان وحجمه من قطعة عظم وبعض الأنياب. هذه مسألة واردة وهامة، ولكن مع كل المصاعب التي أشرنا إليها، يتعذر على هذه المحاولة أن ترقي إلى مستوى تركيـب تـاريخ متكامل. وقد قررنا من البداية، أننا لا نهـدف إلـى محاولة من هذا النوع، فتركيزنا موجه إلى التغير في السياسات والبنية الاقتصادية. وهذا الاختيار لا يعفينا من كل المصاعب، ولكن يقلل منها أن المعلومات في هذا الجانب أوفر للأحداث؛ لأن التطور في النظـام الاقتصادي المصري لا يمكن فهم أسبابها الكاملـة، أو استيعاب نتائجها البعيدة، بغير تذكّر دائم لأهميـة المنطقة العربية حضاريا؛ ولخطورتها وحساسـيتها استراتيجيا. أو بغير تتبع يقظ لتطور الصراع علـى أرض المنطقة منذ حـرب تشـرين الأول/ أكتـوبر

١٩٧٣. إن تحليلنا يهدف إلى تطبيق مناسب للنتـائج النظرية الممثلة في نموذج التبعية/ الاستقلال. وكمـا وصلنا إلى هذا النموذج – نظريـا – عبـر مـنهج مركب، فإن محاولة تطبيقه أو استخدامه في دراسـة الحالة المصرية، حتى مع تركيزنـا علـى الجانـب الاقتصادي، تتطلب مراعاة المـنهج المركـب، أي مراعاة المتغيرات غير الاقتصادية التي أثـرت فـي شكل ومضمون التطـورات الاقتصـادية موضـع التحليل، في الحالة المصرية علـى وجـه التحديـد. **فنظرا لطبيعة المنطقة، ولوزن التحدي الصـهيوني في تحديد السياسات المصرية؛ ونظرا لأهمية الدور المصري في الاستراتيجية العربية يصبح مضـمون ما تحقق داخل مصر أكبر جدا من مجرد انتكاس في التطور الاقتصادي لقطر من الأقطار. إن حجم ونوع المصيبة يتحدد بأثر هذه الانتكاسـة علـى الـدور المصري في النهضة العربية، وكـذلك بـأثر هـذه التطورات على المستقبل الصهيوني، وعلى استمرار وإحكام الهيمنة الغربية الأمريكية؛ حضاريا وسياسيا**

واقتصاديا على هذه المنطقة الهامة من العالم. ومن المفارقات التاريخية أن هذا الحجم الهائل للمصيبة، تحقق بعد أول حرب تحريرية ناجحة ضد إسرائيل، وقوى السيطرة الدولية التي ساندتها.

(٤) من المؤكد أن حرب ١٩٦٧ حققت أهـداقًا أساسـية لإسرائيل، ولكنها لم تحقق مباشرة أهداف الولايـات المتحدة، فرغم إضعاف هيبـة وتماسـك الأنظمـة الساعية للاستقلال في المنطقـة، ورغـم حقيقـة أن احتلال الأراضي واجه هذه الأنظمة بمهمة استنزفت طاقتها، فإن بلورة النتائج على النحو الذي اسـتهدفته السياسة الأمريكية، لم تتحقق، ومواصـلة الاعتمـاد على عنصر الزمن وحده؛ لكي تركع هذه الأنظمـة وتصفى. بدا مع السبعينيات أنه مسألة غير مضمونة تماما، مع موالاة الاستعداد العسكري، ومع مزيد من التدخل (بل الوجود) السوفيتي. مسألة أخـرى كـان تقلق الولايات المتحدة وهي أن إسرائيل (بامتـداداتها الصهيونية داخل المؤسسات الأمريكية) أصبحت قوة مزعجة، وهامش استقلالها في الحركة وصـل إلـى

أبعاد منذرة، خاصة وإسرائيل في قلب منطقة تحتـل موقعا متقدما في الاستراتيجية الأمريكية.

إن جوهر الدور الأمريكي المفتَرض بين الدول العربيـة كان يقوم على عملية تبادل بعض الأراضي العربية مقابـل تصفية الاتجاهات المتمردة في المنطقة. وهذه العملية تتضمن أن تكون الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ رهن تصرف الإدارة الأمريكية، تعيدها قطعةً قطعة وفْق تطورات الصـفقة مـع الأطراف العربية المعنية. ولكن هامش الاستقلال الإسرائيلي بعد ١٩٦٧ جعل التحكم في الأراضي المحتلة ملكًـا للقـرار الإسرائيلي، قبل أن يكون في يد الإدارة الأمريكية، فأصـبح مستحيلاً من الناحية العملية أن تلعب الولايات المتحدة الدور المتوقع منها.

وهذا التحليل – بكل نواحيه، والذي لا يخلو من فروض– يؤدي إلى فرض آخر، وهو أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن مخرج. ولعل هذا يقربنا من تصور بعـض مـا حوتـه الاتصالات السياسية، ويفسر عديدا من الأحداث لمن يحـاول أن يعد تصورا تقريبيا للتطورات السياسية العامة منذ أوائـل السبعينيات [٩].

ووفقًا لما نشره مصدر مصري مسئول عن الاجتماع السري لحافظ إسماعيل، فإن كيسنجر أوضح أن الولايات المتحدة تفضل بحث مشاكل الشرق الأوسط بالتفصيل، مع الأطراف المعنية وحدها ومباشرة، وبعيدا عن الاتحاد السوفيتي. وبالنسبة لمصر، فإن عليها أن تفكر فيما هي مستعدة لتقديمه، مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي. "والضمانات بالكلام لا تكفي؛ فالتنازلات المتوقعة من مصر سياسية وأرضية"[١٠] وهذا كلام لم يكن مرضيا، ولكن كان مؤشرا إلى احتمال تدخل أمريكي في الصراع. والعرض الأمريكي مثل تقديرا معينًا لتوازن القوى، عبر عنه كيسنجر فيما بعد للمسئولين الإسرائيليين على النحو التالي: "إنني أتذكر الآن أن حافظ إسماعيل أبلغني عدة مرات أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر، وسألني عما إذا كانت الولايات المتحدة لم تفعل شيئًا في مواجهة هذا الاحتمال".. وأضاف كيسنجر أنه "لم تبد على وجهي مجرد ابتسامة خفيفة، ولكنني ضحكت في داخلي وضحكت. حرب؟ مصر؟ لقد اعتبرت ما قيل كلاما فارغًا، وتبجحا بلا أي مضمون" [١١].

ويبدو الآن أن الاتصالات السرية خلال ١٩٧٢، ١٩٧٣، لم تنجح في انتزاع الموافقة على كـل التنـازلات العربيـة، فكيسنجر كان يقول لكبار الدبلوماسيين العرب (٢٥ أيلـول/ سبتمبر ١٩٧٣) إن "ما نحتاجه، هو أن نعثر علـى وسـائل تمكننا من تحويل ما هو غير مقبول لكم حاليا، إلـى وضـع يمكنكم أن تعيشوا معه"[١٢]. ولكن أهم من ذلك أن الاتصالات السرية مع الجانب الآخر كانت – على ما يبدو – أكثر فشلاً في إقناع الإسـرائيليين بتسـلم الولايـات المتحـدة بعـض الأراضي؛ لاستخدامها في صفقتها. ولعله عبـر عـن هـذا المعنى للقادة الإسرائيليين حين قال: "إننـي لا أود أن ألـوم أحدا، ولكن كان ممكنًا أثناء عام ١٩٧٣ أن نمنع الحرب، إذا كنا قد تنبهنا لما هو قادم.. بدلاً من عمل شيء كنـا نتبـادل النكات حول الأحذية التي تركها المصـريون خلفهـم عـام ١٩٦٧" [١٣].

(٥) المهم، حدث بعد تجميد ظاهر للموقف، وبعد وقـف طويل لإطلاق النار، أن تحركت القوات المصـرية والسورية، وفْق مخطط عربي محكم موحد، فـي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، كانـت الحـرب

محدودة بمقياس الأرض التـي دار عليهـا القتـال، وبمقياس الزمن الذي استغرقته، ولكن من المؤكد أن الأرض المحدودة والزمن المحدود شهدا كثافة فـي القتال، ومعدلاً في فقد العتاد، لـم تخبرهمـا حـرب سابقة [١٣]. ومن المؤكـد أيضـا أن هـذه الحـرب العسكرية بامتداداتها الاقتصادية (النفطيـة) لسـعت بنيران الصراع كل أنحاء الأرض، بل وانعكس البعد العالمي للحرب في شكل عسـكري مباشـر، حـين أعلنت القوتان العظميان رفع حالة التأهب النووي في مرحلة من المراحل.

إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر – بهذا المستوى، وبهـذه الخطورة – تبلور ما يقال عن الأهمية الاستراتيجية لمنطقتنا، وعن نوع الصراعات داخلها ومن حولها. **إن حرب تشـرين الأول/ أكتوبر كان مفروضا – في كل الأحـوال – أن تغيـر صورة المنطقة، وتؤثر تأثيرا هاما على التوازنات الدوليـة التي كانت قائمة قبلها [١٤]. وقد حدث هذا فعلاً، ولكن فـي عكس الاتجاه الذي كان ممكنًا،** والذي تطلعت إليه أمتنا، في نضالها الطويل لتحرير الإرادة.

(٦) ما سبق الحرب، وما دار حقيقة أثناء الحرب، يحمل كثيرا من علامات الاستفهام. ولكن بوسعنا أن نقرر – وفق ما أعلن من كل الأطراف – أن حملة الخِداع الاستراتيجي ضد إسرائيل، كانـت ناجحـة تمامـا. وغرور القيادة الإسرائيلية أوصلها إلى حد الاستهانة بالتقارير المؤكدة حول التحركـات العربيـة علـى الجبهتين، والتي بلغت حدا لم يعد ممكنًـا إخفـاؤه. ومعروف الآن أن الإدارة الأمريكيـة اتفقـت مـع إسرائيل في تفسيراتها لتطور الموقف، وطلبت منهـا ألا تبدأ القتال بضربة وقائية. وللحقيقة كانت جولـدا مائير نفسها قد استبعدت مثل هذا الإجـراء؛ بسـبب الثقة الزائدة في قوتها "التي لا تقهر"، وفي الضـعف المهين للأعداء.

في المرحلة الأولـى مـن القتـال، انهـارت القـوات الإسرائيلية معنويا وماديا. وهامش الاستقلال الـذي حققتـه إسرائيل بعد ١٩٦٧، منعها - من البداية - من طلب النجدة الأمريكية بصوت عالٍ، فاكتفت بطلب قائمة متواضعة مـن الأسلحة، ولكن مع تعاظم الخسائر ابتلعت كبرياءها، وبـدأت

في الصراخ. في مساء ٨ تشرين الأول/ أكتوبر كان كيسنجر يبشر السفير الإسرائيلي، بأن بلاده ستحصل على طـائرتين فانتوم خلال ٢٤ ساعة (وفقًا للقائمة التي سـبق أن قـدمها)، فإذا بالسفير يستنكر: "طائرتان؟ إن إسرائيل تحتاج عشرات".

ولكن رغم الإلحاح وحركة المكوك التي قام بها السـفير بين البيت الأبيض والخارجية والدفاع، تلكأ البنتـاجون فـي إرسال المعدات الحربية المطلوبة، وثبت في هذه الأثنـاء أن إسرائيل عاجزة تماما إذا تُركت وحدها. وأبلغـت واشـنطن السفير الإسرائيلي (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر) أن السوفييت يتحركون في الأمم المتحدة لوقف القتال؛ حتى يتجمد الموقف في نقطة يملك العرب فيها المبادرة، وإسرائيل لم تتمكن بعد من مجرد الإعداد لهجوم مضاد، فرفض السفير الإسـرائيلي هذا العرض باسم حكومته، وعاد إلى الإلحاح في إقامة جسر جوي أمريكي فورا لمواجهة الجسر الجـوي الـذي أقامـه السوفييت مع مصر وسوريا. ولكن في مسـاء ١٢ تشـرين الأول/ أكتوبر كانت الأعصاب الإسرائيلية قد احترقت تماما، وكان الدبلوماسي الإسرائيلي يقول لكيسنجر: "إذا لـم يبـدأ جسر جوي أمريكي كثيف إلى إسرائيل فورا؛ فإنني سـأعلم

من ذلك أن الولايات المتحدة ترتد عن تعهداتها وسياستها، وسنستخلص نتائج بالغة الخطورة من كل هذا"[١٥]. (كان هذا تهديدا بالهجوم العلني على الموقف الأمريكي في ظل أزمة ووترجيت الحرجة)، ولكن لم يكن هذا التحذير سببا كافيا لتغيير الموقف الأمريكي؛ فالموقف لم يتغير إلا بعد اعتراف من جولدا مائير، بأن الموقف الإسرائيلي أصبح ميئوسا منه. وتوضيح ذلك أن كيسنجر طلب في اليوم نفسه (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر) رأي القيادة الإسرائيلية في قرار– تحرك الولايات المتحدة – لوقف إطلاق النار، مع بقاء قوات كل طرف في أماكنها، على أن يطبق بعد ١٢ ساعة من صدوره (لإتاحة فرصة للقوات الإسرائيلية لتحسين مواقعها). وكان رد مائير (بعد اجتماعها مع ديان وإليعازر رئيس الأركان) كالتالي: "في سوريا هناك تقدم ضئيل والمقاومة أصبحت أكثر ضراوة؛ بسبب تدخل العراقيين. (والقوات المصرية صامدة بقوة في مواقعها على القناة). وعلى ذلك، ينبغي أن نوافق على السيناريو الذي تقدم به كيسنجر، ودون مد الوقت". ولم يستطع إيبان والسفير الإسرائيلي دينتز، تصديق ما يقرآه؛ فالقيادة الإسرائيلية قبلت

ما كانت ترفضه منذ يومين، ودون وقت إضافي ١٢ ساعة. "لقد تبينوا بسرعة أن القيادة الإسرائيلية لا تعتقد أنها تستطيع تحسين موقفها خلال ١٢ ساعة، وأنها تخشى أن كل ســاعة إضافية قد تجعل الموقف أكثر سوءا" (١٦).

فقط بعد انتزاع هذا الاعتراف، بدأ الجسر الجوي الكثيف.

قد يلاحظ هنا – وفي الفترة نفسها – شيء من الغمـوض في الموقف المصري، فهو لم يبادر ولم يقبل وقـف إطـلاق النار في اللحظة المناسبة. وفي الوقت نفسه، توقفت القـوات المصرية عن التقدم إلى المضايق لإحراز نصـر عسـكري حاسم (١٧). وشائع أن السوفييت كانوا ضـمن المسـتنكرين للموقف بعد انهيار خط بارليف، وبعد حالة الشلل والارتباك التي أصابت القيادة الإسرائيلية في الأيام الأولى من القتـال. ومعروف أيضا أن السوفييت اقترحوا وقف القتال في لحظة مناسبة. وتفسير الموقف المصري قد يرجـع إلـى أخطـاء سياسية، أو إلى تقييمات للموقف العسكري لا نعلمها. ولكـن هل يمكن أن نفترض أيضا أن الاتصالات السرية أسهمت في صياغة الموقف المصري في تلك الفترة؟ يمكن أن نفتـرض مثلاً أن الولايات المتحدة قدمت وعـودا مجـددة بالتـدخل

السياسي الحاسم في الصراع، بعد الأداء العسكري العربـي الرائع، وألمحت إلى حرصها على تجنـب التـدخل السـافر والكثيف لدعم إسرائيل؛ كمحاولة لتحسين صورتها في العالم العربي، وإعدادا لقبول الولايات المتحدة كوسيط في التسوية المرتقبة. ومثل هذا الكلام كان يشجع القيادة المصرية علـى إطالة أمد القتال؛ لتأكيد النتائج السياسية المترتبة على العبور الناجح والرائع لقناة السويس (ويدخل في ذلك وعد السعودية بالتدخل نفطيا إذا استمر القتال مدة معقولة [١٨]. ولكـن قـد نتصور أيضا أن الولايات المتحدة حذرت في الوقت نفسه من مواصلة القوات المصرية للتقدم. **فاقتلاع القوات الإسرائيلية من المضايق يعني أن القوات المصرية ركبت سـيناء؛ أي أصبح الطريق مفتوحا إلى حدود مصر الدوليـة، بـل إلـى الأراضي الإسرائيلية. وبالتالي أصبح تحرير سيناء بـالقوة مسألة متاحة، وأصبحت الحاجـة إلـى الـدور الأمريكـي لاستعادة الأرض حاجة محدودة. إن تعظيم الدور المصري/ العربي في تحرير الأرض، وفي صياغة التسوية لا يسـتبعد الدور الأمريكي، ولكن يحد منه، ويخلق توازنًا بين القوتين**

العظميان، وكل هذا مرفوض من الولايات المتحدة، ويتنافى مع مفهوم السلام الأمريكي.

(٧) على أية حال، حدث - بعد أن أُعيدت إسرائيل إلـى المقاس المطلوب، وإلى الاعتماد المطلق على قـوة الولايات المتحدة - أن تحولت الإدارة الأمريكية إلى الجانب العربي لتعيده أيضا إلى المقاس المطلـوب. وكان هذا يعني "استعادة التـوازن العسـكري فـي المنطقة، وتزويد الولايات المتحدة بالتـالي بوسـيلة ضغط دبلوماسية؛ لتشكيل مفاوضات ما بعد الحرب". كان الدعم الأمريكي في اليونـان مصـدرا أساسـيا لمعلومات إسرائيل عن تحديد منطقـة اللقـاء بـين الجيش الثاني والثالث. وبعد أن كانت إسرائيل تطلب وقف إطلاق النار في ١٢ تشـرين الأول/ أكتـوبر، تطورت الأمور إلى أن أصبحت مصر هـي التـي تطلب وقف إطلاق النار، وعللت القيـادة المصـرية موقفها – صراحة – بأنها بصدد موقـف أمريكـي جديد، وقد علل كيسنجر تغير الموقف الأمريكي، بأنه أمر لا يتعلق بالصراع المحدد بين العرب وإسرائيل،

ولكنه يدخل في الحسابات الدولية التي لا ينبغـي أن تسمح للسلاح السوفيتي بهزيمة السلاح الأمريكي، أي أن المسألة تكاد تكون مسألة فنية، أو مجـرد هيبـة. وهذه مغالطة بطبيعة الحال؛ لأن **وقائع ونتائج القتال في الصراع المحدد بين العرب وإسـرائيل، تـدخل أيضا في الحسابات الدولية للولايات المتحـدة، بـل تأتي أولاً، كعامل حاسم في تحديد صورة المسـتقبل لمنطقة تحتل موقعا أساسـيا فـي الاسـتراتيجيات الدولية.**

في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر وصـل كوسـيجين إلـى القاهرة، وكشف عن خطورة النتائج المترتبة علـى التسـلل الإسرائيلي إلى الضفة الغربية للقناة، وتقول مصادر مختلفـة إنه حصل على موافقة الرئيس السادات على قـرار بوقـف إطلاق النار. ولكن يقول الرئيس السادات إن كوسيجين بقـي في القاهرة أربعة أيام، وبعدها عاد إلى موسكو "وفـي أذنـه عبارة واحدة: إنني لن أوقف إطلاق النار.. وفي أذني عبـارة واحدة: أوقف النار". إلا أن الرئيس يقول أيضا: إنه "في يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر (يوم عودة كوسيجين إلى موسكو)

تدخلت أمريكا، وأعلنت أنني غير مستعد لمحاربة أمريكـا، فوافقت على وقف إطلاق النار، وأرسلت للسوفييت ليخبـروا أمريكا" [١٩].

في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر كان كيسنجر في موسـكو. كان الموقف يتطلب قرارات عاجلة، وكان يتطلب مشاورات حول طبيعة التطورات السياسية المقبلة. وبالنسبة لكيسـنجر كان من أهدافه أيضا، كسب مزيد من الوقت لصالح إسرائيل في أرض المعركة. ولكن صدر رغم هذا – عـن اجتمـاع موسكو – القرار بوقف إطلاق النار. وفي طريـق العـودة توقف كيسنجر في إسرائيل، بعد أن كانت القيادة الإسرائيلية قد استوعبت المعنى السياسي المقصود من صدور قرار كهذا دون مشاورات سابقة معها. كان هذا المعنى لا يقل خطـورة في مضمونه عن القرار نفسه.

ولكن من المسلم به أن إسرائيل لم تتمثل عمليـا لوقـف إطلاق النار، بل استخدمت القرار في تنظيم قواتها، وفي شن هجوم هام؛ لتحسين موقفها على الضفة الغربية فـي القنـاة، فهل كانت الولايات المتحدة بعيدة عن ذلك؟ كل الشواهد تدل على غير هذا، فبالتأكيد كانت مواقع إسرائيل التي طلب قرار

٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر وقف القتال عندها، تجعل موقف قواتها في الضفة الغربية بالغ الحرج، وبالتالي كانت الوقائع في ميدان القتال لا تضع الولايات المتحدة على مسافة متقاربة من الطرفين، كانت الوقائع تجعلها في موقف المدافع عن إسرائيل في مواجهة موقف مصري أقوى. ولم يكن هذا ما تطلبه. وحسب رواية إسرائيلية، فإن كيسنجر سأل في إسرائيل: كم عدد الأيام المطلوبة لإكمال الحصار على الجيشين المصريين في الضفة الشرقية في القناة؟ وتراوحت الإجابة بين ٣ و٧ أيام. فعلق كيسنجر: "حسنًا، إن وقف إطلاق النار في فيتنام لم ينفذ في الوقت المتفق عليه تماما"[٢٠]. ويقول جولان: "إن كلماته بدت لمستمعيه بمثابة إشارة مرور (غير مباشرة) لاستمرار القتال". ولكن سواء قالها كيسنجر بهذا الشكل غير المباشر، أو بشكل مباشر، فإن رسائل السادات إلى بريجنيف ونيسكون توالت كل ساعة حول تطورات الموقف واستمرار إسرائيل في القتال. وجاء في رد نيكسون (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر) أنه أبلغ الحكومة الإسرائيلية أن استمرارها في عمليات عسكرية هجومية

سيؤدي إلى أوخم العواقب فيما يتعلـق بعلاقـات الولايـات المتحدة – إسرائيل في المستقبل".

وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية نفت أنها تقوم بعمليـات هجومية "ويستحيل أن نحدد من هنا الوقائع الحقيقية". وهـذه العبارة الأخيرة – كما قال هيكل – لم تكـن مقنعـة تمامـا، ودعمت شكوك الروس في أن إسرائيل قد سمِح لها – وبتعمد - أن تواصل انتهاكاتها لوقف إطلاق النار.

(٨) رغم العجز عن احتلال الإسماعيلية، وعـن اقتحـام السويس، كان الجـيش الثالـث والسـويس تحـت الحصار، حين صدر القرار الثاني لوقف إطلاق النار (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر) فأذاع السادات نداء إلى بريجنيف ونيكسون لتشكيل قوة سوفيتية – أمريكيـة لحفظ السلام. وبعد الرسالة بساعات تلقـى الـرئيس الأمريكي رسالة حادة ومنذرة من بريجنيف. تبنـت الرسالة اقتراح السادات، ثم أضاف بريجنيف: "إنني أقولها بصراحة: إنه إذا رأيتم أنه يستحيل أن نعمـل معا في هذا الموضوع، فإننـا سـنكون مـواجهين بالضرورة الملحة لتناول مشكلة اتخـاذ الخطـوات

الملائمة من جانب واحد. إن إسـرائيل لا يمكـن أن يسمح لها بالمضي في انتهاكاتها".

كان مستحيلاً أن تقبل الولايات المتحـدة دخـول قـوات سوفيتية، منفردة أو مع قوات أمريكية، في هذه اللحظة، وفي المنطقة العربية، وضد إسرائيل. فإذا تمكـن الـروس مـن التواجد في الشرق الأوسط باعتبارهم المنقذين للعرب – كما قال كيسنجر – يصبح إخراجهم بـالغ الصـعوبة، ويتزايـد نفوذهم على تدفق النفط إلى الغرب. وقـد فسـرت رسـالة بريجنيف في مجلس الأمن القومي الأمريكي، على أنها تهديد حقيقي بالتحرك، تؤيده المعلومات المؤكدة عن انتشار حالـة التأهب بين القوات الأمريكية. وتطلب الأمر أيضـا تحركًـا موازيا لمحاصرة المشكلة في المنبع. أي منع تطور الموقف إلى حالة يضطر فيها السادات إلى طلب التدخل السـوفيتي. ويتحقق ذلك بأمر حاسم إلى إسرائيل، يمنعها مـن ممارسـة الحصار الكامل على الجيش الثالث [٢١]. **ويبدو أن الاتصالات السرية نجحت في تهدئة القيادة المصرية، وأقنعها باختيـار البديل الأمريكي** لإعداد ترتيبات مؤقتة غير رسمية. فتم إبعاد

السوفييت مؤقتًا عن القضية العاجلة الساخنة. قضية إخـراج الجيش الثالث من مخاطر الحصار.

(٩) بالمفهوم الاسـتراتيجي، كانـت النتـائج السياسـية والعسكرية بعد وقف إطلاق النـار كارثـة بالنسـبة لإسرائيل؛ وإضـعافًا لأوروبـا الغربيـة واليابـان. وتحسنت – في المقابل وبدرجات متفاوتة – المواقف النسبية للأطـراف الأخـرى: العـرب – الاتحـاد السوفيتي – الولايات [٢٢]. ولكن الدبلوماسية السرية التي صاحبت الحرب السـاخنة، لـم تتوقـف فـي صراعها المميت أثناء الحرب الباردة التي بدأت فور وقف إطلاق النار، واستخدمت فيها كل الأدوات؛ بما في ذلك التهديد بتدخلات دولية عسكرية عند تجـدد الاشتباكات.

بدأت الولايات المتحدة تحركها، وفق تقييم صحيح للتغير الذي أصاب توازن القوى الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل (ويبدو أنها ارتاحت إلى ذلك) ونشرت على لسان كيسـنجر تصريحات نصف علنية في هذا الاتجاه؛ ففي اجتماعـه مـع عدد مـن وزراء الخارجيـة العـرب (١٧ تشـرين الأول/

أكتوبر) قال كيسنجر إن "سبب الفشل السابق في تطبيق قرار ٢٤٢ كان التفوق العسكري الكامل لإسرائيل.. كان العرب ضعافًا، وهم اليوم أقوياء. لقد حقق العرب أكثر مما كان يعتقد أي إنسان (بما في ذلك هم أنفسهم) أنه ممكن" [٢٣]. ووفقًا لمعلومات المصادر المصرية، فإن كيسنجر واجه الإسرائيليين بهذه الحقيقة: "قد يكون صحيحا أنهم استعادوا المبادرة، ولكن أثبتت الأيام الأولى من القتال، أن عديدا من مسلماتهم الاستراتيجية كانت خاطئة: لقد أخذتهم المفاجأة – أثبت العرب قدرتهم على العمل المنسق – أزمة الطاقة تزود العرب بميزة سياسية". ولم يذكر طبعا على لسان كيسنجر أنه ثبت أن قدرة إسرائيل على الحركة المستقلة أصبحت محدودة جدا.

هذا التقييم للتغير الاستراتيجي، أكده نيكسون حين وصف جولدا مائير "بأنها كُفْأة جدا، ولكن عنادها كان يقوم على إحساسها بالتفوق العسكري، والوضع الآن مختلف". إلا أن نيكسون أشار إلى ملاحظة أخرى، "لقد اتهمتمونا عام ١٩٦٧ بالتواطؤ مع إسرائيل. ولكنكم جئتم هذه المرة لتتكلموا معنا (رغم المعونات الكثيفة المعلنة – ع. ح). ويشكل هذا فارقًا

كبيرا [٢٤]. ولا شك أن هذه الملاحظة الهامة لم تكن تقصد لقاءه العلني مع وزراء الخارجية العرب، بقدر إشارتها إلى الاتصالات السرية التي تواصلت دائما، قبل وأثناء القتال. ولا شك أن هذه الاتصالات كانت رصيدا هاما للتحرك الأمريكي في المراحل التالية.

كان هدف الولايات المتحدة في حربها الباردة – داخل المنطقة – تأكيد ما حققته من ترويض وإخضاع لإسرائيل، وكانت تهدف أيضا، ومن خلال وعدها بإعادة الأراضي المحتلة، إلى إخضاع الجانب العربي لشروطها وإخراج الاتحاد السوفيتي من الساحة. وتطلب ذلك الاستفادة من الوقائع التي خلقها القتال، والتي لعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا في تشكيلها على نحو ملائم. لقد انتهت العمليات العسكرية إلى مأزق أو اختناق يواجه كل طرف من طرفي القتال. وبعد الاحتواء المؤقت لأزمة الحصار، وبعد التقاط الأنفاس، ظل الوضع بالغ الخطورة كما قال كيسنجر: "خط وقف إطلاق النار كان خطًا مجنونًا. تصور حربا تنتهي بمثل هذه الطريقة؛ بحيث يحاصر الإسرائيليون الجيش الثالث بمحاصرتهم لمدينة السويس على الضفة الغربية في القنال،

وفي نفس الوقت يجدون قوتهم المحاصرة هذه تدريجيا وقـد أصبحت محاصرة بقوة مصر أكبر (بمساعدة قوات سوفيتية أو دونها) تعمل بالقرب من خـط تموينهـا الأساسـي فـي القاهرة"[٢٥].

(١٠) إن الترتيبات المؤقتة وغير الرسمية، لم يكن مـن شأنها ضمان إمدادات كافية ومنتظمة للجيش الثالث. وبالتالي ظل الموقف منذرا باحتمال تحرك عنيـف لفتح الطريق عنوة ولتجدد حرب شاملة. ولم يكـن كيسنجر غافلاً عن احتمال التدخل السوفيتي في كل ذلك، (واصلت القوات السوفيتية المحمولة جوا حالة تأهبها بعد القرار بوقف حالة التأهب بـين القـوات الأمريكية). وكان شرحه للجانب الإسرائيلي يتضمن هذا السيناريو المحتمل: إذا لم تعطـوا المصـريين ممرا إلى الجيش الثالث سيأتي الروس بطـائراتهم الهيلوكوبتر ليفعلوا ذلـك. مـاذا سـتفعلون؟ هـل ستطلقون النار عليهم؟ ومـاذا سـتعمل الولايـات المتحدة في تقديركم؟ الولايات المتحدة لـن تسـمح بتصرف سوفيتي من جانب واحد. إن هـذا يجعـل

السوفييت أبطال العالم العربي. ولكي نمنـع هـذا، سترسل الولايات المتحدة الهليوكوبتر التابع لها هي محملاً بالطعام إلى الجيش الثالث" [٢٦].

بوسعنا أن نتصور أن الاتصالات السرية التـي أقنعـت القيادة المصرية بقبول ترتيبات مؤقتة كانت مدعومة بوعـد بإجراء خطوة أخرى، أي: بمواصلة التدخل من أجل صـيغة رسمية ومستقرة. وبالتأكيد كانت الإدارة الأمريكية حريصـة على احتكار حل هذه المشكلة الحساسة – من وجهة النظـر المصرية. ولكن وضح منذ ذلك الوقت أن **السياسة الخطـوة خطوة، تتضمن بالضرورة محاولةً دءوبا لكسـب الوقـت، واستخدمت في المفاوضة كل فنـون المنـاورة؛ لتحقيـق ذلك**[٢٧].

خطوة إقامة طريق مستقر لتمـوين السـويس والجـيش الثالث، تطلبت تدخل كيسنجر لصياغة أسـلوب التفـاوض، وحين اجتمع الفريقان - المصري والإسرائيلي - عند الكيلو ١٠١ (٢٩ أكتوبر) تعثرت محاولة الوصول إلى اتفاق، وفي ٣٠ أكتوبر كان إسماعيل فهمي في واشنطن للتباحـث مـع نيكسون وكيسنجر. وفي ٣١ أكتوبر وصلت مـائير لـنفس

الغرض. ومثل هذا المنظر انتصارا دبلوماسيا مهما، أكد أن الولايات المتحدة أصبحت مقصد الطرفين؛ لحـل المشـاكل المستعصية. المباحثات مع الطرفين تناولت المشكلة الساخنة للجيش الثالث، وتصورات الخطوة التالية. كان موقف مصر أن تكون الخطوة التالية عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، وهذا الموقف كان مرفوضا. ولكن أهم من ذلك أن مشكلة الجيش الثالث (التـي تضـغط علـى أعصـاب المفاوض المصري) ظلت مؤجلة، رغم أن كل يوم، بل كـل ساعة، كانت مليئة بالمرارة والمخاطرة. وفقط بعد خمسة أيام من وصول كيسنجر إلى القاهرة في أول زيارة (أي: في ١١ نوفمبر) وقعت اتفاقية النقاط الست بشروط مهينة عند الكيلو ١٠١ (وكانت القوات السوفيتية لا زالت تحت التأهب عنـد زيارة كيسنجر. أي: كان البديل الثاني لا يزال قائمـا أمـام القيادة المصرية). ولكن كان كيسنجر يسـتخدم دائمـا فـي مفاوضاته مع مصر: "أو بوسعكم أن تحصلوا على الأسـلحة من الاتحاد السوفيتي، ولكـن لـن تحصـلوا علـى الأرض إلا منا". وهذه المقولة ناقصة بدرجة مخلة؛ فقد بدا في تلـك الفترة أنه أصبح بوسع الولايات المتحدة أن تتصرف فعلاً في

معظم الأراضي (على الأقل) التي تحتلها إسـرائيل؛ نتيجـة حرب أكتوبر. **لكن فارقٌ كبير بين أن تسـتخدم الولايـات المتحدة صلاحياتها في رد الأراضي، تحـت ضـغط القـوة العربية (بمكوناتها المختلفة) في المقام الأول، وبين أن ترد الأراضي؛ لِقاء قبول مصر والدول العربية لوضـع التبعيـة الكاملة للولايات المتحدة (هذا إذا كان صحيحا أنهـا سـترد الأراضي كلها في حالة الاختيار الثاني).**

وبالتأكيد كانت الولايات المتحدة تعمل – فـي خطواتهـا المتتابعة – على خلق الوقائع وتطويرها بطريقة تتفق مع هذا الاختيار الثاني، بل عملت تدريجيا علـى إغـلاق الطريـق الآخر المحتمل؛ بحيث لا يبقى أمام القيادات العربية هـامش للمناورة المستقلة، ولا يصبح هناك إلا طريق واحد مفتـوح، ترسمه الولايات المتحدة. وتبدأ هذه الترتيبات بإبعاد صـياغة التسوية عن موازين الجو الساخن التي أنشأتها حرب أكتوبر وامتداداتها البترولية، والتي وضعت العرب في مركز قـوة نسبية. كانت الولايات المتحدة تسـعى للتسـويف المتعمـد، وكانت القيادات العربية، وبينها الملك فيصل، تـدرك هـذا المخطط لخفض درجة الحرارة، من خلال تجزئة المشـاكل،

ومعالجة كل جزئية بدم بارد [٢٨]. وإذا كانت سحب من الضباب قد تكثفت في سماوات العلاقات المصرية السوفيتية، فإن زيارة كيسنجر قد أضافت إلى السحاب الأسود عواصفَ رعدية شديدة، وإذا كان لدى السوفييت شك في نيات مصر وقيادة مصر، فإن هذه الزيارة.. أكدت لديهم أنني (أي: الرئيس السادات) اتفقت مع الأمريكان عليهم" [٢٩].

(١١) بعد التوصل إلى اتفاقية الكيلو ١٠١ ظل وضع الجيش الثالث مقلقًا ومهينًا، ونشبت عبر الخطوط المتشابكة حرب استنزاف ضارية - غير معلنة - ضد القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة. وإذا كان مطلوبا مع ذلك احتواء الموقف، وإذا كان غير مسموح لأي من الطرفين أن يفجره، فإن الولايات المتحدة تملك - إذن وحدها - إخراج الجيشين المتحاربين من هذا المأزق. وقد وعدت بذلك فعلاً، لكن لم العجلة؟ استطالة الزمن في هذا الظرف، مسألة مفيدة لانتزاع التنازلات من الطرفين عبر الاتصالات السرية. وبالفعل جاء كيسنجر في جولة نوفمبر، بعد أن كانت مصر قد عدلت من

مسألة عودة القوات الإسـرائيلية إلـى خطـوط ٢٢ أكتوبر (التي تعكس رغبة فـي إضـعاف الموقـف الإسرائيلي، وتهديدا بالتالي بالعودة للقتال إذا تعـذر الاتفاق، وتهديدا بالتالي بتنشيط الـدور السـوفيتي). كانت فكرة إجراء انسحاب إسرائيلي إلى خط أكثـر استقرار من خطوط ٢٢ أكتوبر قد قدمت باسم فض الاشتباك بين القوات المتحاربة. وبمنطق دفع الحركة بمعدل سريع (وفقًا للمصالح العربية). كان الاقتـراح المصري أن تكون المرحلة الأولى من الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد. وكان الملك فيصل يربط رفع الحظر البترولي بالانسحاب الكامل فـي بدايـة الاتصالات، ثم تعدل المطلب إلى "قدر معقول مـن ألا نحاسب". وكان موقف كيسنجر في كل الأحـوال "أنه تلازمني فترة ما بين ستة أشهر إلى سنة كاملـة؛ حتى نصل إلى بداية شيء معقول" [٣٠].

أذكر أيامها أن هذا التصريح أدهش الكثيرين من الفتـرة التي تصوروها طويلة قبل الوصول إلى "بداية شيء معقول". إلا أن كيسنجر أوضح أنه يمكن - في هـذه الأثنـاء - أن

تتحقق بعض الخطوات (فصل أول للقوات)، ولكن ليس قبل ٣١ ديسمبر (بحجة الانتخابات الإسرائيلية).

في ١٤ ديسمبر جاء كيسنجر إلى المنطقة. كانت التحركات المختلفة في تلك الفترة ضمن التحضير لمؤتمر جنيف. وبالتأكيد كان الاتحاد السوفيتي متحمسا لحل القضية من خلال هذا المؤتمر، وبمشاركته النشطة (بصفته أحد رئيسي المؤتمر). ونفترض هنا أن الإصرار السوفيتي على عقد المؤتمر، وموافقة الأطراف العربية (ردا على التسويف الأمريكي) دفعا للولايات المتحدة التحرك السريع؛ حتى لا تفقد ما كسبته، فحتى هذه اللحظة كان كيسنجر يدرك "أن السادات يملك بديلين: الأول أن يحاول ويحقق اتفاقًا، عبر مساعدة الولايات المتحدة، في جو من الاسترخاء. والثاني أن يحاول ويصل إلى اتفاق بمساعدة البريطانيين والفرنسيين واليابانيين والسوفييت، ولكن في مناخ من الأزمة الدولية مع الولايات المتحدة التي أصبحت متخلفة وراء الدول الأخرى"[(٣١)].

وما نُشر عن رحلة كيسنجر في ديسمبر يقول إنها كانت لتذليل العقبات أمام مؤتمر جنيف، ولكن يصعب تصديق

ذلك، فحتى من خلال ما نشر يمكن اكتشاف حقيقة أن كافـة المناورات والوعود قد استخدمت لاستبعاد السوريين، ولشق الصف العربي؛ بإعطاء أولوية خاصة لمصر، ثـم لتفريـغ المؤتمر من أي مضمون فعلي.

انعقد مؤتمر جنيف في ٢١ ديسـمبر، ووفقًـا لروايـة الإسرائيليين، ألح جوميكو – في لقائه الخاص مـع وزيـر الخارجية الإسرائيلي (إيبان) – على أن المطلوب مواصـلة المؤتمر (بلا انتظار للانتخابـات الإسـرائيلية)، والتوصـل بسرعة على "تقدم ذي مغزى". وفهم الإسرائيليون أن مقصد السوفييت يتجاوز مجرد اتفاق مبدئي لفصل القوات. ولكـن كانت جولة كيسنجر قبل المؤتمر، قد بحثت مباشرة مع مصر وإسرائيل مشروع اتفاق لفصل القوات. الاتصـالات التـي سبقت الزيارة، والمفاوضات المباشـرة، أصـرت علـى أن يعتدل الجانب المصري في مطالبه كشرط لتدخل الولايـات المتحدة، فتعدلت المطالبة المصرية بأن يكون الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد، واكتفت بأن يكون خط الانسحاب الأول إلى شرق المضايق. ويبدو أن الوعود الأمريكية فـي

هذا الاتجاه كانت خاف الموقـف المصـري المتـردد إزاء المساندة السوفيتية، وإزاء مؤتمر جنيف.

(١٢) في ١٠ يناير عاد كيسنجر إلى المنطقة، بعد إلحاح من مصر وإسرائيل. وبدأ دبلوماسية المكوك للتوصل إلى اتفاق للفصل بين القوات على الجبهة المصرية. وفي ١٧ يناير وقـع الاتفـاق فعـلاً، ووضـح أن كيسنجر فرض على كل طـرف أن يقبـل تجزئـة مطالبه؛ فتحولت الخطوة المرتقبة إلـى خطـوتين. فالانسحاب الإسرائيلي وفق الاتفاق، يكون فقط مـن المواقع غرب القناة، وأخذت إسرائيل - مقابل ذلك - تخفيفَ الوجود العسكري المصري شرق القناة، مـع البدء في تطهير قناة السويس وتعمير مدنها. والشرط الأخير قد نتصور أن القيادة المصرية وافقت عليـه اقتناعا، وليس خضوعا. ولكن من المؤكد أن إسرائيل والولايات المتحدة أصرا على ألا يكـون المطلـب مجرد قرار مصري مستقل، ولكن شرطًا أو جزءا لا يتجزأ من الاتفاق، اتفق على عدم إعلانه. ويـدعونا هذا إلى إلقاء الضوء على نوع مـن فنـون العمـل

السري تكرر بعد ذلك كثيرا. فبعد كل اتفاقية ثار الكلام حول البنود السرية، وأقسم المسئولون أنه لا توجد أية اتفاقيات سرية مع إسرائيل، وواقع الحال أن هناك الآن **أسلوب الاتفاق الثلاثي**؛ فالحكومة المصرية توقع ما يسمى مذكرة إيضاحية، موجهة إلى الحكومة الأمريكية تتضمن التزامها بالشرط المعين، والحكومة الأمريكية توقع في نفس الوقت مذكرة إيضاحية إلى الحكومة الإسرائيلية تتضمن التزاما بأن هذا الشرط المعين (كعودة الملاحة في القناة) سينفذ. هذا الأسلوب يضرب عددا من العصافير بحجر واحد، فهو يتيح للحكومة المصرية (أو الإسرائيلية) أن تنفي أنها التزمت أمام الدولة الأخرى بالتزامات معينة، والحكومة الأمريكية تبدو كما لو أنها تلقت تفسيرا أو اقتراحا أو التزاما من الحكومة المعنية، دون أن يكون لها دخل أو ترتيب في ذلك (ويذكرنا هذا بخطاب النوايا عند صندوق النقد الدولي، وإعلان السياسة عند البنك الدولي – راجع الفصل الرابع). ومن ناحية ثالثة، فإن التجاء

الحكومتين المصرية والإسـرائيلية إلـى الولايـات المتحدة لتبليغ الشروح والالتزامات، تأكيـد للـدور الخاص للولايات المتحدة؛ كشريك مهيمن في إنشـاء وتنفيذ الاتفاقية المصرية – الإسرائيلية. وقد نفترض بالمناسبة أن الولايات حصلت أيضا على بعض هذه المذكرات أثناء المفاوضات والاتفاقيات؛ لتعبر عـن التزامات خاصة قبلها، ولحسابها الخاص (بعيدا عـن القضايا المباشرة لمصر/ إسرائيل)، فهي وسيلة لهـا إلزام الاتفاقية أو المعاهدة، دون مثالـب إجـراءات التصديق الدستورية، وما تتضمنه من علنية، في حالة الصيغة التقليدية للاتفاقيـات الدوليـة (ولـم يتنبـه المعارضون في مصر إلى هذا التكنيك الجديد).

المهم، كانت الاتفاقية الأولى لفصل القوات، تعني تأجيـل الانسحاب الإسرائيلي إلى شرق المضـايق لخطـوة ثانيـة، وتأجل سداد الثمن المباشر لذلك (مرور الشحنات الإسرائيلية في القناة عند فتحها للملاحة) إلى حين التوصل إلـى هـذه الخطوة. ويقال إن مائير التفتت إلى كيسنجر بعـد توقيعهـا للاتفاق وقالت: "إنني أعتقد بإخلاص وأمانة، أنـك صـنعت

تاريخًا في هذا الأسبوع، وليس عندي أي شك في ذلك" [٣٢].

وهذا الارتياح الإسرائيلي مفهوم. ولكن تقبيل كيسنجر علـى الوجنتين – من الجانب المصري – واعتبـاره أخًـا ولـيس مجرد صديق، هو الموقف غير المفهوم.

فاتفاقية الفصل الأول للقوات حققت التالي: تجميد صيغة مؤتمر جنيف – دعم اتجاه الولايات المتحدة للانفراد بتسوية النزاع وفق شروطها هي – يرتبط بكل ذلك إبعاد السـوفييت سياسيا عن منطقة النزاع، وعن الجانب العربي بالتحديـد – انعكس ذلك مباشرة (بمجرد توقيع الاتفاقية) في أزمة إمـداد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة السوفيتية. وكانت القيادة المصرية تحاول تطويق مثل هذه الأزمات فـي الماضـي، ولكنها قررت هذه المرة (١٨ أبريل) تنويع مصادر السـلاح (هل كان هذا واردا في مذكرة من المذكرات الإيضاحية؟) – أيضا حققت الاتفاقية تصدعا في الجبهة العربية المحاربـة. صحيح أن السادات أعلن يوم توقيع الاتفاقية أن كيسنجر وعد بالتوصل إلى خطوة مشابهة على الجبهة السـورية، ولكـن منطق الخطوة خطوة بطبيعته يـؤدي إلـى بـذر الشـقاق والشكوك، خاصة وأن الخطوة الأولى تبدأ دائما من مصـر،

والمخطط الأمريكي والإسرائيلي يشير دائما ومنطقيـا إلـى معاملة مصر معاملة خاصـة (بصـفتها الدولـة الأقـوى) لإغرائها بالابتعاد عن الآخرين؛ وتمهيـدا للـبطش بهـؤلاء الآخرين. ويمكننا أن نفترض أن المناورات التي تمـت فـي تلك الفترة، والمعلومات (أو شبه المعلومات) التي سـربت، أسهمت في خلق نتائج مطلوبة تمامـا مـن وجهـة نظـر كيسنجر[٣٣]. وبعد فترة كافية لحدوث هذه النتـائج، حققـت مفاوضات المكوك، اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية (٢٨ فبراير). ومع طول الـزمن، ومـع الضـغط، ومـع "المجهود الشاق" الذي بذله كيسنجر، أعلنت الـدول النفطيـة وقف قيودها على تصدير النفط (١٨/ ٣)؛ اكتفاء بمجرد وعد من الولايات المتحدة بخطوة أخرى محدودة (وكـان إنهـاء الحظر والتقييد – كما ذكرنا – مربوطًا بشيء قريـب مـن التسوية الشاملة). وبذا تخففت الولايات المتحدة من ضـغط أوروبا الغربية واليابان، وتخلصت من منظر أن السـعودية تفرض حظرا على الولايات المتحدة.

والخلاصة، أن اتفاقية الفصل الأول للقوات، بكل النتـائج السابقة، أضعفت إمكانية اللجوء إلى بديل اسـتخدام القـوة.

أسهم الاتفاق إسهاما أساسيا في خلق وقائع ومؤسسات تجعل اختيار بديلٍ للخطوة خطوة مغامرةً صعبة. وبالتالي استراحت الولايات المتحدة إلى ما حققته، وجـاءت زيـارة نيكسـون للمنطقة، تعبيرا عن تدشين المرحلة الجديدة مـن السـيطرة.

قلنا: إن النتائج المباشرة بعد وقف العمليات العسكرية كانـت تعني – بالمعنى الاستراتيجي – خسارة لإسرائيل، واسـتفادة بدرجات متفاوتة للجانب العربي وللاتحاد السوفيتي وللولايات المتحدة. ونشهد الآن بأن الدور النشط، والمكثـف للسياسـة الأمريكية (وعلى رأسها كيسنجر) في تلك الفترة الحرجـة، أدى إلى تغير سريع في المعادلة. فالاتحاد السوفيتي فقد دوره أو كاد، والولايات المتحدة أصبحت فـي موقـع السـيطرة والمستفيد الأول من نتائج الحرب. ونضـيف إلـى هـذا أن التوازن النسبي بين طرفي الصراع المحليـين والمباشـرين تعدلت أيضا على نحو واضح، فتدعم الموقف الإسـرائيلي، وساء الموقف العربي. حدث هذا لأسباب عديدة، على رأسها اختلال التوازن في التسليح، ولـيس أقلهـا إدارة إسـرائيل لمعركتها الدبلوماسية بكفاءة أعلى، ومسـتفيدة مـن الأدوات

المختلفة المتاحة، ولكن لا ننسى أيضا أن تحيـزات هنـري كيسنجر شخصيا، ليست فوق مستوى الشبهات[٣٤].

ثانيا – الهجوم المخطط لتقـويض الاسـتقلال الاقتصادي:

(١) الخطوة خطوة، سياسية متكاملة:

إن الموافقة على نزع مخالبنـا وأنيابنـا، بينمـا الأرض لا زالت محتلة، يعني تسـلم الولايـات المتحـدة "للتوكيـل المصري" في قضية الصراع. ويعني أننا لن ندفع الولايـات المتحدة للتدخل بدافع الضغط والتهديد، ولكن سنجذب انتباهها بالإغراء، ويتضمن الإغراء مشاركة أو منافسة إسرائيل في تحقيق وحماية المصالح الأمريكية. والقرار المصري – بهذا المفهوم – كان قرارا بالانسحاب في ظروف تبـدو مواتيـة للتقدم. **وكان طبيعيا أن يطلب من الجانـب العربـي، ومـن مصر بشكل خاص، إثبات حسن النية بعد تاريخ "أسود" من الكفاح ضد الإمبريالية.**

كان لا بد أن تساعد مصر في إعادة ترتيـب الأوضـاع داخل المنطقة على نحو يكفل اطمئنان الولايات المتحدة على مصالحها، ويكفل احتواء النتائج التي كانـت محتملـة بعـد

الحرب. وداخل مصـر، كـان اسـتقلال الإرادة (سياسـيا وعسكريا واقتصاديا) يتنافى مع "حسن النية" ونبـذ أسـلوب التهديد. وفي هذا النطاق، **لم تكن الخطـوة خطـوة مجـرد تعديلات متتابعة في مواقع القوات العسكرية على الخرائط، فعمقها الحقيقي، تمثل فيما كان يحدث داخـل مصـر: فـي ارتباطاتها الدولية – في علاقاتها العربيـة – فـي وضـع مؤسساتها السياسية وقواتها المسـلحة – فـي التغيـرات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية – ثم في علاقتها مع إسرائيل**. باسم الخطوة خطوة، وبذريعة الأزمات في البيـت الأبيض، وانتخابات الرئاسة، والعنـاد الإسـرائيلي، مـرت الأعوام واستفادت الولايات المتحدة وإسرائيل من تبدد الجـو الساخن الذي أنشأته حرب أكتوبر. والولايات المتحدة (التـي كانت منشغلة جدا في الانتخابات والأزمات) لم تغفل لحظـة عن التدخل الفعلي في الشرق الأوسط. الانتخابـات كانـت تشغلها فقط عن التقدم بمقترحـات متكاملـة حـول قضـية الصراع العربي – الإسرائيلي، ولكنها لم تغفل لحظـة عـن تعميق التناقضات العربية، ولم تغفل أبدا عن إحكام سيطرتها على مواقعها النفطية في الخليج، ولم تغفل أبدا عن إحـداث

ثورة مضادة متكاملة في مصر وغيرها، ولم تنشـغل طبعـا أو تقصر في تسلح إسرائيل. وإثباتًا لحسن النية؛ ولأننا حلفاء الحاضر والمستقبل، كان لا بد أن تقبل القيادة المصرية بكل ذلك، كان لا بد أن تقبل لعبة "الإستربتيز" فتخلع عن الشـعب المصري مكتسباته التاريخية.. قطعة قطعةً.. إن هذا التحليل يؤكد المسئولية الجسيمة للقيادة المصرية، فالولايات المتحـدة لم تتسلل إلى مصر من النافذة، ولم تقتحم الأبـواب عنـوة، ولكنها عادت في وضح النهار، وبدعوة رسمية، ويبدو أيضا أنها كانت تستعد لهـذا اليـوم، فتخطيطهـا كـان جـاهزا ومحكما(٣٥). وكما قلنا كان هذا التخطيط – تحـت عنـوان الخطوة خطوة – شاملاً لكافة المجالات. **وفي دراستنا لتطور الجانب الاقتصادي، (كما في الجوانـب الأخـرى)، ينبغـي ألا نغفل أبدا عن فرض أن هناك تدبير وتخطيط لإحداث مـا حدث.**

وتبرر هذا الفرض، مفاهيمنا العامة حول طبيعة العلاقات الدولية، وحول التبعية المفروضـة، ودور صـندوق النقـد والبنك الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، فالأشـقاء الثلاثـة مؤسسات تخطط وتدير السياسات اللازمة اقتصاديا؛ لإعـادة

إنتاج النظام الدولي القائم على دول مسـيطرة ودول تابعـة. ومعروف أن هذه المؤسسات تقوم بمجهود مضاعف وأكثـر تنسيقًا في الدول التي حاولت التمرد، فبعد نجـاح "الجهـات الأخرى" في التصفية السياسية لمحاولة الاسـتقلال، يكـون الأشقاء الثلاثة جاهزين لدعم هـذا الانتصـار بالسياسـات الاقتصادية الملائمة لإعادة النظام الاقتصادي إلى أوضـاعه "الطبيعية"، أي إلى التبعية من جديـد، بأقـل آلام ممكنـة، وبأقصى سرعة. وفي حالة مصـر، بـدورها القائـد فـي صراعات ومستقبل المنطقة، لا نتصور أن يكـون الموقـف مختلفًا. إن الممارسة الاقتصادية هي، في التحليـل النهـائي وبالتحديد، الممارسة المرتبطة مباشـرة بتـوفير الحاجـات المعيشة لمجتمع ما. والتوصل (عبر طرق مختلفة) إلـى أن تكون إدارة النسق الاقتصادي من الخارج، تأكيد لتبعية هـذا المجتمع لمن يديرون نسقه الاقتصادي.

وكما كان استخدام احتلال الأراضي مجالاً للعمل المخطط والتآمر السري، ويساعد في محاولات استعادة الولايات المتحدة بالذات لإدارة النسق الاقتصادي المصري، فإن الهجوم على الجبهة الاقتصادية – بهذا الهدف – لا بد وأن

يكون بدوره مجالاً للتخطيط والتآمر السري المدبر، وتستفيد من نتائجه سياساتٌ الخطوة خطوة في جبهة الصراع العربي – الإسرائيلي، وفي الجبهات الأخرى.

ومع ذلك فإن فرض "التدبير والتخطيط الخارجي لإحداث ما حدث في إدارة وبنية الاقتصاد المصري" لا يقوم فقط على الاستدلال المنطقي؛ فالمعلومات المتاحة – رغم أنهـا غيـر كاملة بطبيعة الحال – تؤيد صحة هذا الفرض (كما يتضـح من فصول الكتاب – خاصة مـن السـادس إلـى العاشـر) وسنلحظ أيضا أن استخدام هذا الفرض، يساعد فـي تفسـير كثير من التطورات التي يصعب تفسيرها بغيره. وغني عن البيان أن تركيزنا على دور المخططات الخارجية، لا يعنـي إغفال القوى الاجتماعية والسياسية المحلية، ولكن التركيـز يعني أن القوة الخارجية – بإمكانياتها المختلفة – كانت القائد والمخطط لمسار الثورة المضادة. وهـذا طبيعـي؛ فـالثورة المستقلة تتطلب - بحكم تعريفهـا - قيـادة محليـة وعقـلاً مستقلاً، والثورة المضادة لإملاء التبعية تتطلب – أيضا بحكم تعريفها – قيادة خارجية. يتطلب الأمر طبعا استخدام أدوات محلية، ولكن العقل والقيادة للقوى التي تفـرض سـيطرتها.

وعلى كل، فإن الخلاف في هذا الأمـر، لا يعكـس خلافًـا نظريا، بقدر ما يعبر عن نجاح الممارسات السرية في إخفاء الدور الحقيقي للقوى الخارجية، وعلـى رأسـها الولايـات المتحدة، في القطاع الاقتصادي (كما في القطاعات الأخرى) [٣٦].

(٢) بيع الأحلام:

أ- كان الموقف بعد أكتوبر ١٩٧٣ يشيع – من الناحيـة الاقتصادية – تفاؤلاً عاما بإمكانيات المـال العربـي، وبإمكانيات الموقف الجديد للولايات المتحدة، وللغرب بشكل عام. **والقفزة الهائلة والسريعة في الفـوائض المالية العربية بالذات، خلقت حالة غريبة من انعـدام الوزن "في المنطقة العربية، لا عند النفطيـين فقـط، ولكن عند جيرانهم أيضا،** وفي غياب تصور نظـري متكامل، ومع سيادة قصر النظر السياسـي، وتقلـص الإرادة المستقلة، كان لا بد من تفاقم الحالة، وأصـبح هناك **وهم عام بأن تيارا متدفقًا من الأموال السـهلة في طريقه إلى مصر؛ ليحل كافة المشاكل.** ولم يكـن الوهم بلا أساس، فالأموال العربية كانت بالفعل متغيرا

يبشر بإمكانية إيجابية كبيرة، ولكن تحول الإمكانية إلى فعل كان يحتاج عديدا من الشروط المعقدة، والتعامـل مع الإمكانية كما لو كانت فعلاً متحققًا يفضـي إلـى كوارثَ.

وقد أسهمت الولايات المتحدة في إذكاء هذا الوهم، وفي إشاعة المفاهيم الخاطئـة؛ كغطـاء أيـديولوجي لغزوهـا السلمي– ومؤكد أن إسهامها كان مخططًا، ومؤكد أيضا أنها تمكنت - من خلال حلفائهـا وعملائهـا - مـن التشـويش الناجح، فتصرفت غالبية القوى الوطنية بوحي مـن الحلـم اللذيذ، حلم تدفق البترو/دولارات، والدولارات التي تمكننـا من استيراد كل ما حرمنا منه، وخاصة في مجال الاستهلاك؛ أسوة بإخواننا النفطيين. وحتى في مجال التنمية، كان الحلـم اللذيذ يقضي بأن العملية أصبحت ميسرة مع تدفق الأمـوال من الخارج.

ب- والتحرك الواعي لتسويق هذا التصور الجديد كـان نشطًا في كل المستويات، فنقرأ مثلاً في وثيقة للبنـك الدولي (مفروض أنها محظورة النشـر، أي مواجهـة لقيادات النخبة السياسية الحاكمة) كلاما ورديا حـول

المستقبل الجديد للاقتصاد المصري، تقول الوثيقة: "إن هناك تزايدا ضخما في القـدرة الماليـة فـي العـالم العربي، ولمصر موقف فريد حياله يرجع إلـى عـدة عوامل مركبة: دور مصر التاريخي الطويل والثقـافي في المنطقة، ومناصرتها النشطة والمتواصلة للقضـية العربية، وزعامتها السياسية، وحجمها بوصفها أكبـر دولة عربية، وذات صناعة وهياكل ماليـة متطـورة، وقوة عمل. وتلك العناصر مجتمعة، تجعل مصر تتمتع بموقف لا مثيل له في المنطقة يجعل في إمكانها جذب استثمار الأموال من الدول العربية الغنية بـالبترول، ومن جهة أخرى، إمداد هذه الدول بعـدد كبيـر مـن العمال المهرة، الأمر الذي ينجم عنه تحويـل مقـدار كبير من النقد إلى مصر" [٣٧].

ج- وفي تقرير آخر (محظور النشر أيضا) مقـدم إلـى اجتماع مغلق لمنظمة التعاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD) ينكشف حجم الوعود المحددة التي أغرقـت بها القيادات السياسية المصرية. يقول التقرير: "كـان متوقعا بعد زيادات سعر النفط في أكتـوبر وديسـمبر

١٩٧٣، أن كمية تقرب من ٥ بليون دولار، قد تتدفق من فوائض الدخول المتعاظمة للدول العربية المنتجـة للنفط، إلى الدول العربية الأقل ثراء، وبالتحديد إلـى مصر. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك تقـديرات بـأن مصر وحدها تلقت وعودا بما يزيد علـى ٥ بليـون دولار كمعونة واستثمار. وبالإضافة لذلك، تلقت مصر أيضا تعهدات سخية من كل الدول الغربية الصناعية، ومن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية" (٣٨).

د- والحقيقة أن زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون للقاهرة (١٢ يونيو ١٩٧٤) كانت قد سـبقتها زيارة لروبرت مكنمارا (رئيس البنك الـدولي – ٢٧ فبراير ١٩٧٤)؛ حيث قابل الرئيس السادات، وأبلغـه أن البنك سيولي مصر اهتماما خاصا إذا "صـححت" سياساتها الاقتصادية، وفق توصيات صـندوق النقـد الدولي.. وفي مايو وفدت بعثـة الصـندوق لمناقشـة المسئولين، وتقديم "التوصيات". أيضا سـبقت زيـارة نيكسون جولات لوزير خارجيته في منطقـة الشـرق الأوسط. ومنذ جولتـه الأولـى (٥ نـوفمبر ١٩٧٣)

لم يكن كيسنجر يعد لاتفاق النقاط الست عنـد الكيلـو ١٠١،

ثم لاتفاق الفصل الأول للقوات (١٧ يناير)، بمعـزل عن تصور عام وتام للدور الأمريكي فـي المنطقـة العربية، أو بمعزل عن تصور للتطورات المرتقبة في العلاقات الثنائية بـين مصـر والولايـات المتحـدة، ونجحت جهود كيسنجر فـي إنشـاء لجنـة التعـاون المشـترك برئاسـة وزيـري الخارجيـة المصـري والأمريكي (٣١ مايو). ومعـروف الآن أن أحاديـث كيسنجر مع كبار المسئولين – فـي تلـك الفتـرة – تضمنّت وعودا بمساعدات اقتصادية سخية. ويؤكد هذا اعتراف "شيهان" (المطلع والقريب الصلة من هنـري كيسنجر)، فهو يقول: "إن جوهر سياسة كيسنجر بشأن الشرق الأوسط، كان ذا مستويين: المستوى الأول، هو احتواء النزاع العربـي الإسـرائيلي الـذي اعتبـره مستعصيا تقريبا، "أما المستوى الثاني فهـو التـرويج للتكنولوجيا الأمريكية، التي يتوقُ إليها العرب جميعـا (بما في ذلك الراديكاليون) والتي تساعده على كسـب

الوقت بينما يقوم بالانتهاء من المشكلة الأولى: وكـان يقول للعرب: إنني أعرف ما تريـدون وهـو عـودة أراضيكم، الأمر الذي اجتهد في تحقيقه، وفي الوقـت نفسه سأقدم لكم كل شيء تريدون الدخول في مناقشته من أجل القـرن العشـرين". وبالنسـبة للمسـئولين المصريين: "كانت السياسة الموازيـة (أي: المسـتوى الثاني) تعني التأييد الأمريكي والأمـوال الأمريكيـة وتشجيع المستثمرين الأمريكيين، وأمراء البترول على إنقاذ الاقتصاد المصري – وناهيك عن تشـجيع دول غرب أوربا على بيع الأسلحة للسـادات؛ نظـرا لأن مخطط كيسنجر الطويل الأمد هو القضاء على الاتحاد السوفيتي باعتباره مصدر الأسلحة الرئيسي بين الدول العربية" (٣٩).

هـ - ولم يقتصر الأمر على الوعود، فقد تطلبت اللعبـة التلويح ببعض "البشائر" فقفز رقم المنح المقـدم مـن الأقطار العربية النفطية أثناء حرب أكتوبر وبعـدها، وكذلك خلال عام ١٩٧٤. وبعد اتفاقية الفصـل بـين القوات، اكتظت الفنادق بطوابير ممن جـاءوا بصـفة

مستثمرين، ويبدو الآن أن أغلـبهم كـانوا جواسـيس وأفاقين، أو على أحسن الفروض، مسـتثمرين غيـر جادين. وإلى جانب هؤلاء تدفقت عـروض شـركات البترول العالمية – وخاصة الأمريكية – لعقد اتفاقـات (من ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ حتى ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ كان العدد ٢٣ اتفاقية منها ٢١ مع شركات أمريكية). وفي تلك الفترة بالذات (بعد الارتفاع الكبير المفـاجئ فـي أسعار النفط) كان هذا التدفق لشركات البترول ذا أثر نفسي ساحق.

و- قدم نيكسون وكيسنجر إلى السادات - في تلك الأيام- "العديد من الوعـود – وعـودا بتقـديم مسـاعدات اقتصادية، وأخرى بتزويد مصر بقوة نووية تُسـتخدم في الأغراض السلمية" [٢٩]. وكان "مجموع المساعدات والاستثمارات الأمريكية المتوقع بثقة – أثناء زيـارة الرئيس نيكسون – يصل إلـى ٢٠٠٠ مليـون دولار كحد أدنى[٤٠].. ولذلك، وحين تقرر إصـدار القـانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، كانت مناقشته تعكس هذا الجو العام؛

فالحكومة متعجلة لإصدار القانون؛ تعبيرا عن جديتها في فتح الأبواب "لاستقبال الأمـوال" قبـل وصـول نيكسون، وبالفعل قـدمت المشـروع فـي ١٩ مـايو ١٩٧٤، وتشكلات لجنة مشتركة من اللجنة التشـريعية واللجنة الاقتصادية، ولجنة الخطة والموازنـة ولجنـة القوى العاملة (في مجلس الشعب) لدراسة المشـروع على وجه السرعة، فعقـدت اللجنـة المشـتركة أول اجتماعاتها في يوم ٢١ مايو، ورغـم أن المناقشـات تميزت بالترحيب الساذَج والسوقي، فإن أية كلمة تحفظ كانت تثير رعب ممثل الحكومة، فيسرع إلى تحـذير الأعضاء "تعلمون أن رأس المال حساس، وأخشى مع حرية الصحافة التي نحرص عليها جميعـا، وحريـة المناقشة، أن تنقل بعض عبارات يسـاء فهمهـا فـي الخارج؛ فالغاية التي نتوخاها جميعا، هي الانفتاح على الدنيا دون خوف" (٤١).. ورغم أن اللجنـة المشـتركة كانت تعقد الجلسات المتوالية، وتنـدفع فـي إنجـاز المهمة، نجد أن ممثل الحكومة يقـول: "إن الحكومـة ترجو من السيد رئيس اللجنة بوصفه وكيلاً للمجلـس،

التعجيل بنظر مشروع قانون استثمار المال العربـي والأجنبي"[٤٢]، وحين انتهت أعمال اللجنـة فـي أول يونيو كان رئيس المجلس في ذلـك الوقـت (حـافظ بدوي) يقول كلاما من قبيل "نريد أن نحس بإشـراقة فجر جديد، نريد أن نحس بالدنيا وقد تفتحت لنا، فنحن في حاجة إلى أن نفتح الأبواب، نحن في حاجة إلى أن يطل علينا الفجر الجديد (...) أرجو أن نفتح للرخـاء أبوابنا، وأن نفتح في الحياة آمالنا، وأن ننظر بعيدا عن هذه المحاذير التي سمعتها من الأخ أحمد طه (عضـو يساري في المجلس)، نريد أن نبتعد قليلاً عـن هـذه المحاذير، ولنعتمد دائما على ا "[٤٣].. وحتى رجـل أكثر احتراما كعبد العزيز حجازي، (كان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء) كان يدلي بكلام يقرب أحيانًـا من الهذيان. كان في وضع المدافع الأول عن مشروع القانون، وكان يسكت أي معارضة، بمجرد الإشـارة إلى فيض الأموال والمشروعات التي تنتظـر قـانون الاستثمار؛ ففي الجلسة العامة لمجلس الشعب، أعلن أن "هناك مبالغ كبيرة معروضـة علينـا؛ كقـروض أو

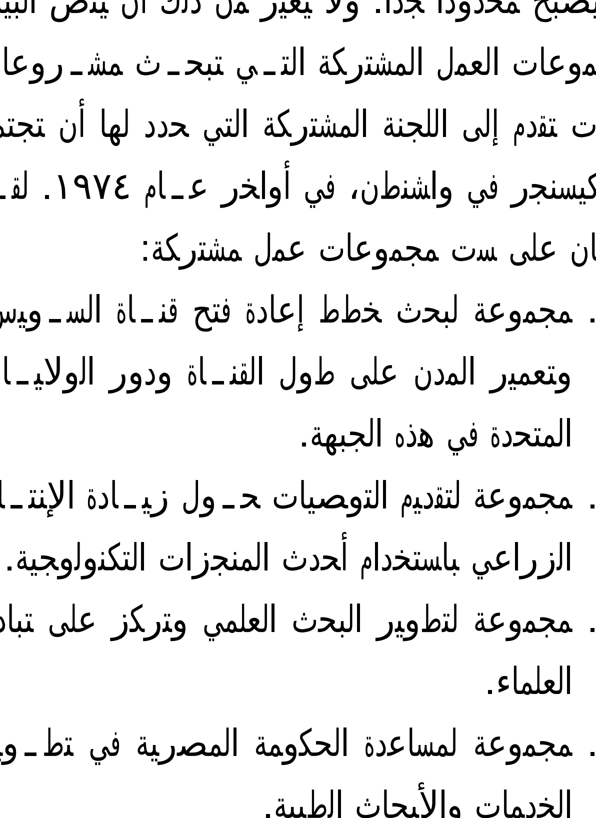
مساهمات في مجالات كثيرة؛ كالبترول والبتروكيماويات والغزل والنسيج، واستصلاح الأراضي، وكل هذا يؤكد وجود الثقة، وبقي توفير الحوافز للمستثمر".. وعند تحفظ البعض على تأجير الأراضي الزراعية للأجانب، قال عبد العزيز حجازي: إنه "يود أن يقول بهذه المناسبة، إننا الآن بصدد مشروعين صغيرين معروضين علينا، في مساحة ٣٠٠ ألف فدان غرب النوبارية؛ الأول لتربية الحيوان، والثاني لتحديث وتصنيع الإنتاج الحيواني، فهل يجوز لنا أن نرفض أحد هذين المشروعين؟ بالطبع لا". ورغم تصفيق الغالبية لهذه البشائر، أضاف الرجل بشرى أخرى: "فعلى سبيل المثال، تقدم المستثمرون اليابانيون بعرض لاستصلاح واستزراع مساحة نصف مليون فدان في الأراضي الصحراوية، على أن يستخدموا في هذا المشروع كل إمكاناتهم وخبراتهم للبحث عن المياه الجوفية، واستزراع هذه المساحة، مع تحملهم كافة الأعباء، كما يحدث تماما بالنسبة للبحث عن البترول... فهل نرفض تعمير

الصحراء؟ لا أعتقد أن أحدا منا يوافق علـى ذلـك، وبالتالي فمثل هذه المسائل يجب أن نتناولها بأفق واسع ورحب"[٤٤].

وسط هذا الطوفان من التصريحات الوردية، وافق مجلس الشعب في حماس عارم على القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وفي جلسة واحدة (٩ يونيو ١٩٧٤)، وقبل وصول نيكسون بثلاثة أيام.. وكان التفاؤل الاقتصادي غارقًا في التفاؤل السياسـي العام للمسئولين بالنسبة لموقف الولايات المتحدة، بعد اتفاقية يناير. كانت التصريحات تؤكد مثلاً "أن كيسنجر اسـتطاع – تحت قيادة الرئيس نيكسون – أن يحدث ثورة رائعـة فـي السياسة الأمريكية في منطقتنا"[٤٦]. وقيل: "إن الموقف فـي أمريكا تغير تغيرا حاسما"[٤٧].. وتعبيرا عن هذا التفاؤل، بدأ العمل فعلاً في تطهير القناة وفي التعمير، وصرح الـرئيس بأنه يفكر في مستقبل مئات الألوف من الجنـود والضـباط الأبطال الذين حققوا لمصر معجزة العبور، وأنـه يـرى أن الدولة لا ينبغي أن تكتفي بأن توفر لكل منهم معاشًا، بل يجب أن تعد له عملاً يحبه ويسعده [٤٨].

ز-.. وهكذا تضافر التضليل الأمريكـي مـع المماشـاة الكاملة من القيادة السياسية، ومع التطلع إلى الخيـر الغـامر عند فتح الأبواب، وانعكس ذلك في أغرب ترحيب بـرئيس الولايات المتحدة، الذي قتلت أسلحته إخواننا وأبناءنـا منـذ شهور. وكان نيكسون ومن معه على رأس المندهشين، ويبدو أن المرافقين له أدركوا أن حملة الوعود والتضليل وصـلت إلى أبعاد تنذر بالخطورة والنكسة، حين يثبت كذبها (٤٩).

وبالفعل، كان البيان المشترك – في ختام الزيارة – بداية للإحباط؛ فلم يكن هناك التزام محدد بمعونات عاجلـة بـأي قدر، واكتفى بوعود عامة أو محدودة مثـل "وقـد وافقـت الولايات المتحدة على المساعدة في تدعيم الهيكـل المـالي لمصر. ولدفع هذه العملية يزور مصر في المستقبل القريـب وليم سايمون وزير الخزانة للولايات المتحدة أقصى مساهمة ممكنة للتنمية الاقتصادية في مصر؛ وفقًـا لتفـويض مـن الكونجرس، وتشمل تطهير قنـاة السـويس، ومشـروعات التعمير، وإنعاش التجارة المصرية. وبالإضافة إلـى ذلـك، ستولي الولايات المتحدة اهتماما ذا أولوية خاصة، لاحتياجات مصر من السلع الزراعية".. وإذا لاحظنا أن قرار المساهمة



في تطهير القناة وفي التعمير سبق زيارة نيكسون، ولأسباب تتعلق بتأكيد أثر فصل القوات، وتدعيما لسياسة التهدئة في الجبهة المصرية الإسرائيلية، فإن الجديد الذي وعدت به الزيارة يصبح محدودا جدا. ولا يغير من ذلك أن ينص البيان على مجموعات العمل المشتركة التي تبحث مشروعات ومقترحات تقدم إلى اللجنة المشتركة التي حدد لها أن تجتمع برئاسة كيسنجر في واشنطن، في أواخر عام ١٩٧٤. لقد نص البيان على ست مجموعات عمل مشتركة:

١. مجموعة لبحث خطط إعادة فتح قناة السويس، وتعمير المدن على طول القناة ودور الولايات المتحدة في هذه الجبهة.
٢. مجموعة لتقديم التوصيات حول زيادة الإنتاج الزراعي باستخدام أحدث المنجزات التكنولوجية.
٣. مجموعة لتطوير البحث العلمي وتركز على تبادل العلماء.
٤. مجموعة لمساعدة الحكومة المصرية في تطوير الخدمات والأبحاث الطبية.

٥. مجموعة لتشجيع التبـادل الثقـافي مـن خـلال المعارض والزيارات.

٦. ثم مجموعة (قد تكون الوحيدة التي بدا أنها تتناول أمورا واعدة ومحددة، وترتيبها في البيان المشترك بعد مجموعة قناة السويس)، وهي مجموعة عمـل مشتركة لبحث وتقديم توصيات بإجراءات تهـدف إلى فتح الطريق أمام إسهام الاسـتثمار الخـاص للولايات المتحدة في مشـروعات مشـتركة فـي مصر؛ ولزيادة التجارة بين البلدين. وتوجيه فرص الاستثمار وفقًا لاحتياجات مصر للـدعم المـالي والتكنيكي والمادي من أجل النمو الاقتصادي.

وتشجع الولايات المتحدة وتدعم مشروعات المؤسسـات الأمريكية في مصر، وجدير بالذكر أن المشـروعات التـي يتفاوض بشأنها حاليا في مجالات: البتروكيماويات، الغـذاء والآلات الزراعية، تنمية الأرض الزراعية، الطاقة، السياحة، البنوك – وجمع من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتزيـد القيمة التقديرية للمشروعات التي تبحث جـديا عـن ٢٠٠٠ مليون دولار. إن التكنولوجيـا ورأس المـال الأمـريكيين

بالارتباط مع القدرة الاستيعابية لمصر، ومـع قـوة عملهـا الماهرة، وفرص الاستثمار المنتج عندها، ويمكن أن تسـهم بفاعلية في دعم التنمية للاقتصاد المصري".

هذا شيء قد يبدو محددا (لغير المدقق).. وهو رقـم قـد يتفق مع الوعود التي سبقت الزيارة (٢٠٠٠ مليـون دولار) ولكن من المؤكد أن المسئولين المصريين كانوا يأملون فـي مكونات مختلفة لهذا المبلغ الموعود، كان الأمل في "معونات" سائلة أو شبه سائلة لتدعيم ميزان المدفوعات، ولـيس فـي مشروعات هي – على أحسن الفروض – تحـت الدراسـة ولم تتقرر بعد، وإذا تقررت، فإن عائدها بعيد (وعلـى كـل فإنها لم تتقرر حتى الآن!).

وهناك شيء آخر يبدو محددا ومبهجـا، فتعويضـا عـن الأحلام الضائعة في معونات نقدية أو سلفية، أعلنت حكومـة الولايات المتحدة في بند خاص، أنهـا سـتقدم إلـى مصـر التكنولوجيا النووية "ستبدأ الحكومتان المفاوضة حول اتفـاق للتعاون في مجال الطاقة النووية، تحت إجراءات أمنية يتفق عليها، وعند إبرام هذا الاتفاق تكون الولايات المتحدة مستعدة لبيع مفاعلات نووية ووقودا لمصر، وسيمكن هذا مصر مـع

بداية الثمانينيات من توليد كميات إضافية كبيرة من الطاقة الكهربائية، لدعم احتياجات تنميتها المتزايدة بسرعة"[٥٠].

ولا شك أن هذا العرض كان من أهدافه الإبهار، ولكن كان رأي بعض الفنيين الوطنيين أن بديل المحطات النووية (حال حدوثه في ظروف سياسية معينة) لا يعتبر أفضل البدائل المتاحة لإنتاج احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية، ففضلاً عما يتضمنه هذا العرض من محاذير اقتصادية وفنية، فإنه يعني– حال حدوثه – تسلم مفتاح الطاقة التي تسير اقتصادنا – ودون ضرورة – لقوة عظمى تتعارض مع طموحنا للاستقلال. أي أنه أداة جديدة لفرض الهيمنة. ولم يكن متصورا بطبيعة الحال أن تسمح الولايات المتحدة باحتمال استخدام هذه المفاعلات في غير الأغراض السلمية. وستستخدم هذه الذريعة لفرض رقابة واسعة مباشرة. ومع كل، كان المفروض أن يشرع في إقامة هذه المحطات عام ١٩٧٦، وأن تبدأ في العمل عام ١٩٨٣، ولكن الكونجرس لم يعتمد الاتفاق حتى الآن. وهذا يؤكد تدخل الاعتبارات السياسية في إقامة وتشغيل محطات نووية، وهو يبدأ أيضا فرحة من تصوروا أيامها أنهم حصلوا من الولايات المتحدة

على شيء محدد.. شـيء "يـدخلهم إلـى القـرن الواحـد والعشرين"[٥١].

(٣) تصورات التنمية بين القوى الوطنيـة والبنـك الدولي:

أ- إن الأحلام والأساطير التي شاعت حول الأموال التي ستنهمر، انعكست في بعض المناقشـات الاقتصـادية والتنموية. في أواخر ١٩٧٣ وأثناء ١٩٧٤ كان كـلام عجيب يكتب ويقال في محافل محترمة. وكان مطلوبا بالتالي تأكيد بديهيات كادت تضيع في زحمة الأحلام. عبد العزيز حجازي كان يقول مثلاً إننا "كدنا نصـبح أفقر شعوب المنطقة، بينما الثراء والبنـاء والتعميـر وعلامات الانتعاش المادي واضحة في الدول العربية الشقيقة من حولنا"[٥٢]. وهذا الكلام كان يتكرر علـى لسان كل المسئولين الكبار، وكل الكُتـاب والمحـدثين الذين سيطروا فجأة على كل وسائل الإعـلام، وكـان

يتكرر أيضا على لسان اقتصاديين وفنيـين يتحـدثون بوقار شديد. كان بعضهم يخرج من هذه المقارنة بأن أداءنا الاقتصادي والسياسي كان منحطًا (وكأن الدول "الغنية" حققت ثراءها بالجد والاجتهاد وليس "بخبطـة البترول!).

فما كان حالنا يختلف عن حالهم بهذه الدرجة لولا الحرب، "ولولا تحويل بلادنا من قطر زراعـي إلـى بلـد صـناعي، وتحويل مجتمعنا من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي"، ولولا محاولاتنا "لنشر الثورة والاشتراكية من حولنـا؛ ممـا يخلق لنا المتاعب مع دولة عربية وأجنبية حاولت الإطاحـة بالنظام الثوري القائم عن طريق تجويعنا بوقف مسـاعداتها والتآمر علينا، بل العدوان السافر على أراضينا كما وقع في عام ١٩٥٦. فأثر ذلك كله على اقتصادنا" (كهذا مثلاً كتـب وحيد رأفت) [٥٣].

ب- إن انتشار السوقية والتشويش في الفكر الاقتصـادي والتنموي، لم يكـن مجـرد سـذاجة؛ فالتخطيطـات الخارجية كانت تذكي هذا الاتجاه، ولكن لم يخل الأمر مع ذلك من محاولات لطرح تصورات نظرية علـى

قدر من الجدية؛ لتبيان التعديلات المطلوبة في النظـام والسياسات الاقتصادية، للتلاؤم مع المتغيرات الجديدة؛ أي لتحديد المضمون المقترح لمـا يسـمى بالانفتـاح الاقتصادي، ونكتفي هنا بالإشارة إلى **أطروحات عبـد المنعم القيسوني** (باعتبار أنه تولى بعد ذلك مسـئولية القطاع الاقتصادي) والقيسوني لم يعـرف عنـه أنـه اشتراكي متطرف؛ ولذا كانت تصوراته ترشح القطاع الخاص المصري والعربـي دور أكبـر، وبالنسـبة لأهداف التنمية قال إنه "قد يكون من مصلحتنا أن نبدأ بالصناعات الخفيفة لاستغلال الطاقـات العاطلـة وأن نعطيها الاهتمام الأكبر، فهي أرخص أنواع الاستثمار. أما الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديـد والصـلب وغيرها، فإنها تحتاج لموارد كبيرة، وقد يكـون مـن المصلحة أن نؤجلها بعض الشـيء" إلا أن القيسـوني ظل في ذلك الوقت مدافعا عن إنجازات الخمسـينيات والستينيات لتدعيم الاستقلال الاقتصادي. "فلـم يكـن كافيا أن نحصل على الاستقلال السياسي، بل كـان لا بد أيضا أن نسيطر على الأوضاع الاقتصـادية فـي

بلادنا". والحديث عن الانفتاح الآن – كما يقول – يأتي بعد أن مصرنا المنشآت الاقتصادية الأجنبية في مصر، وبعد أن سيطرنا على مراكز التحكم الاقتصادي في البلد، وشعرنا أننا مسيطرون على حياتنا الاقتصادي؛ (ولذا) أصبح بإمكاننا أن نفتح بعض المجالات، دون خوف أو تردد لرءوس الأموال العربية والأجنبية". ومن سياق الدراسة يتأكد أن القيسوني كان لا يضع البنوك ضمن "بعض المجالات" المفتوحة، وهو ينص على أن من مهام الانفتاح الأساسية فتح الأبواب للأموال العربية" بالذات، والتعامل مع الشرق والغرب "نفتح على الجميع بلا استثناء"(٤٥)، يعني هذا العرض أنه حتى بالنسبة لشخص كالقيسوني، كان ما حدث بعد ذلك، بعيدا عن تصوراته.

ج- **إلا أن المحاولة الأهم لطرح تصور نظري تمثلت في ورقة أكتوبر (مايو ١٩٧٤)،** ففضلاً عن صفتها كوثيقة رسمية، فإنها أشمل وأعمق وأكثر راديكالية مما جاء في دراسة القيسوني، وقد وصفت بأنها

تصور استراتيجي حتى عام ٢٠٠٠، وحددت في إطار هذا أن استراتيجية التنمية هي جزء من استراتيجية حضارية تهدف إلى خلق إنسان جديد بقيم تتصل بتراث المنطقة، وكان طبيعيا أن تتناول كافة الممارسات الاجتماعية والسياسية، ولم تنس استهداف خريطة جديدة لمصر. وفي الجانب الاقتصادي، قدمت ورقة أكتوبر تقييما إيجابيا لمنجزات ثورة ٢٣ يوليو، وحاولت أن تعيد الرشد والاتزان أمام المتغيرات الجديدة. جاء في هذه الورقة:

* إن شعبنا قد غير ظروف حياته منذ يوليو ١٩٥٢، وعلى مدى الاثنين والعشرين عاما الماضية، ودون إغفال للسلبيات فإن "ما أريد أن أؤكده هو أن التقييم الموضوعي لما حدث يفضي إلى نتيجة لا يمكن أن ينازع فيها منصف، وهي أن المحصلة النهائية كانت إيجابية إلى حدود بعيدة وعميقة".
* "إن النضال من أجل حرية الإرادة الوطنية لا ينتهي بخروج المحتل، ولكنه ممارسة يومية مضنية ومكلفة، وإن

كانت ثمارها في المدى الطويل أعظم بكثير مما يتوهم البعض كسبه من أي تبعية".

* "لقد أرجف الذين زعموا أننا نريد أن نلغي الميثاق، أو أن نعدل عن اشتراكيتنا، أن وثائق الثورة لا تنسخ بعضها، ولكنها تكمل بعضها البعض". وإذا كان منهاجنا الأساسي هو حرية الإرادة الوطنية في اتخاذ القرار، وفي صياغة المستقبل، فإن الممارسة الفعالة لهذه الحرية تقتضي حسابا دقيقًا لكل ما يحيط بنا من ظروف؛ لنقرر لأنفسنا ما هو خليق فعلاً بتحقيق أهدافنا في البناء والتقدم".
* إن معركة البناء لا تقل مشقة وتعقيدا عن معركة العبور، وهي مثلها تحتاج إلى التخطيط الدقيق، والعمل الشاق وروح التضحية والعطاء".
* "إن فترة ما بعد الحرب تفرض تضحيات وجهودا لا تقل عن تلك التي فرضتها الحرب ذاتها، وعلينا – إذن - أن نتذكر دائما هذه الحقيقة، وأن ندرك أن الرخاء يحتاج منا إلى عمل كثير وطويل وشاق". ولكننا "نرفض أن يكون التقدم لصالح قلة تنعزل عن الجماهير، وترتبط بأساليب حياة غريبة عنها. ونريد أن تشارك أوسع

الجماهير في صنع التقدم، وفي الاستفادة العادلة من ثمراته"... "إننا يجب أن نفهم الاشتراكية بالعقل والقلب معا. ولذلك يجب ألا ننقطع عن التفكير في جماهيرنا الأكثر حرمانًا. وفي وسائل توفير أكرم سبل العيش والأمان والتقدم لها، فالأمم تقاس بمستوى قاعدتها العريضة، لا بمستوى قممها القليلة".

* ومع فتح أكتوبر العظيم ونتائجه الواسعة، فإن "دولة مثل مصر بوسعها اليوم أن تمد خطوط التعاون الدولي في اتجاهات متعددة، وأن تستفيد من كل الفرص التي يتيحها الوضع العالمي الجديد، مدركين أن قوتنا الذاتية وروابطنا العربية وعلاقاتنا الإفريقية، وانتماءنا لحركة عدم الانحياز، أسلحة أساسية في أيدينا لنرعى مصالحنا، وندافع عن حقوقنا، ونحول دون أن يتم أي اتفاق على حسابنا".

* "دور القطاع العام في المرحلة المقبلة بالغ الأهمية؛ ففي ظل سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار العربي والأجنبي، يظل القطاع العام هو الأداة الأساسية لتنفيذ أية خطة للتنمية، وهو الذي يتولى المشروعات الأساسية التي لا يقدم عليها غيره؛ ذلك أن القطاع العام

هو وحده الذي يمكن أن تلزمه الخطة إلزاما مباشرا، في حين أن التخطيط للقطاعات الأخرى له معنى مختلف، ويتم بأساليب غير مباشرة؛ كالضرائب والائتمان والأسعار، والحوافز والإعفاءات، كما أن القطاع العام يظل الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية في تشكيل اقتصادنا القومي. إنه الضمان الرئيسي لأن تظل القرارات الاقتصادية الهامة قرارات مصرية، تعبر بالفعل عن استقلال مصر الاقتصادي".

* "إننا ندرك تماما أن عبء التقدم والبناء يقع أساسا على عاتق الشعب المصري (...) أما عن رأس المال الأجنبي فليس عندي من رد على المتشككين خير مما جاء في الميثاق".. "وقد أوضح الميثاق أننا نقبل المساعدات غير المشروطة والقروض، كما نقبل الاستثمار المباشر في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة. وهذا بالدقة هو خطنا".

كذلك "فإن الانفتاح الذي أعلناه، هو انفتاح على العالم كله شرقه وغربه؛ لأننا ندرك تماما أن تنوع علاقاتنا الاقتصادية الدولية هو الأساس المادي لحرية حركتنا السياسية (...)

ويهمني في هذا الصـدد أن أخـص بالحـديث أولاً المـال العربي".

* "التنمية ليست عملاً عفويا، يتم كيفما اتفق، فـي تلقائيـة كاملة، إنما التنمية عمل علمي يقوم على التنبؤ بالمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في آجال زمنية معينة، ويعـد التصور الوطني لمواجهتها (...) على أن هذا كله يحتـاج إلى تغيير وتطوير في فلسفة التخطـيط، وفـي أجهزتـه ومسئولياته، ويجعلها أكثر دقة، وأكثر مرونـة، وأوسـع مخيلة، فهناك التخطيط للقطاع العـام، الـذي هـو رأس الحربة في معركة التقدم والبناء لتحديد أهدافـه، وإعـادة رسم أولوياته، وهناك التخطيط الذي يخـدم الاسـتثمارات الوافدة، بإعداد الدراسات المسبقة، وبتوفير حاجياتـه فـي إطار الاقتصاد القومي في مجمله".

* * *

هذه النقاط لا تمثل ملخصا دقيقًا، وقد لا تحـيط إحاطـة كاملة بالمفهوم النظري العام خلف ورقة أكتوبر؛ فهي نقـاط مختارة (وقد لا تخلو من تحيز) بهدف إبراز الموقف الـذي اتخذته الورقة حِيال القضايا الأساسية التي كانت، ولا زالت،

محل خلاف حاد بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع. وبالتأكيد فإن هذا الموقف كان يعني أن تأثير القوى الوطنية الواعية كان لا يزال قريبا من مركز إصدار القرارات الاستراتيجية [55].

د- **ومن الطريف أن البنك الدولي حين أراد تلخيص ورقة أكتوبر، ركز على نقاط مختلفة،** فكتب "أن الجدل الدائر حول إجراء تغيير في الاستراتيجية الاقتصادية، والاتجاه الذي حددته ورقة أكتوبر، يتلخص أساسا فيما يلي:

* أدت حرب أكتوبر في عام ١٩٧٣ إلى توحيد كافة قطاعات المجتمع المصري، وينبغي أن تستخدم تلك الوحدة في "معركة البناء" التي يتمثل هدفها في تحديث المجتمع المصري.
* ويتمثل العنصر الأساسي في عملية التحديث في تسريع النمو الاقتصادي، ويتطلب هذا إجراء تغييرات في مهام القطاعات المختلفة، وفضلاً عن ذلك، فإن مصر تحتاج مساعدة هائلة من الخارج، في شكل معونات مالية

وتكنولوجية، ومن ثم يتعين عليها انتهاج سياسة اقتصـادية متوجهة للخارج.

* قام القطاع العام بدور حاسم في التنمية السـابقة لمصـر ولكن أوضحت الخبرة عددا من النواقص، وبالتحديد فـإن هذا القطاع عانى من: أ- إفراط في البيروقراطيـة. ب- إلحاق بعض الأنشطة التي لا تتفق مع مهمة القطاع العام، وكان ينبغي أن تترك للقطاع الخاص.

بيد أنه في التحليل النهائي نجد أن القطاع العام، قد لعـب دورا إيجابيا، لا سيما في تنفيذ مشروعات كبـرى، وزيـادة الإنتاج، ودفع تكلفة سياسة مصر للعمالة الكاملـة، وتثبيـت الأسعار، وكان المطلوب إعادة توجيه القطاع؛ بهدف تخليصه من العقبات، ورفع كفاءته. وفي المستقبل يكـون التركيـز الرئيسي لأنشطة القطاع العام على:

أ- أن يكون الأداة الأولى لتنفيذ خطة التنمية (حيث إنـه كان القطاع الوحيد الذي يلتزم مباشرة بالخطة).

ب- أن يقوم بالمشروعات الأساسية؛ لتنفيذ خطة التنميـة التي لا ترغب أو تستطيع القطاعات الأخرى أن تقوم بها.

جـ - أن يقـدم خـدمات أساسـية للاسـتثمار الخـاص والأجنبي.

* القطاع الخاص كعامل منتج كان قد أصابه الشلل؛ وذلـك بسبب عدد من "السياسات المتناقضة" في الماضـي. وقـد حان الوقت لإنهاء هذه الظروف، ولإمداد القطاع الخـاص بالاستقرار، والتشجيع لتعظيم الإنتاج.

* ورغم أن العبء الأساسي للتنمية، يقع على كاهل مصـر؛ فإنها لا تزال في حاجة إلى قدر كبير من الموارد الأجنبية، وقد أدت الأوضاع المتغيرة في العالم أن أصـبح توافـد الكميات الضرورية من رأس المال الخارجي؛ ممكنًا جدا، إذا توفرت استجابة مناسبة.

وكانت الظروف الجديدة ذات طابعين: الأول كان زيـادة الموارد المالية للعالم العربي، فمـالكو هـذه الفـوائض قـد يرغبون في استثمار جزء منها في مصر؛ بسـبب الـروابط التاريخية والحضارية؛ ولأن مصر يمكـن أن تقـدم مـلاذًا اقتصاديا سليما. والعامل الثاني تمثل في الوضع الذي تبوأته مصر بعد حرب أكتوبر والذي حفز الدول الأخرى، إلـى أن تأخذ أهدافها وجهودها مأخذ الجد، وترغب في الاستثمار بها.

وينبغي أن تمسك الاستجابة المصرية بتلك الفرص الجديدة – وبصياغة ورقة أكتوبر فإن "مسـئوليتنا الوطنيـة لا تسـمح بتجاهل هذه الفرص". بيد أن الاستفادة من ذلك تتطلب موقف (توجه للخارج)، وكانت مصر مستعدة لانتهاج هذه السياسـة بتوفير كافة الضمانات القانونيـة الضـرورية للمسـتثمرين الأجانب.

* إن جهد التنمية لا يمكن أن يكون مسألة عشوائية، وإنمـا يجب أن يتم في إطار مخطط، والأوليات المحددة للخطـة ينبغي أن تؤكد على إقامة صناعة حديثة، وزراعة كثيفـة ذات عائد مرتفع، وعلى تنمية النفط والطاقة والسياحة.
* وأخيرا ينبغي التأكيـد علـى أن الأهـداف الاجتماعيـة لم تهمل، وقد أكدت ورقـة أكتـوبر علـى "أن التنميـة الاقتصادية لا يمكن أن تستقيم وتنطلـق، إلا إذا سـايرتها تنمية اجتماعية بمعدلات متكافئة". وكجـزء مـن تنميـة اجتماعية متوازنة على نحو أفضل، ينبغي أن يكون هناك نمو متعادل بين الأقاليم، وبذلك يقل التفاوت الذي اتسع بين العاصمة والمحافظات(٥٦).

كان هذا ما فهمه خبراء البنك الدولي من ورقة أكتـوبر، وهدفهم يعكس تحيزا مضادا لتحيزنا، فقد ركز البنك على ما يرضيه، أو اختصر في النقاط التي يختلف معهـا، مشـوها أو مغفلاً ما كنا نعتبره الجوهر الإيجابي، **فبينما ألحت ورقة أكتوبر على مفهوم الاستمرارية في ثورة يوليو، وعرضـت كافة تعديلاتها المفترضة في هذا الإطار، عرض البنك هـذه التعديلات منفصلة عن أصولها؛ وكأساس لشـيء مختلـف تماما. وارتبط بذلك تجاهل مفهوم الاسـتقلال فـي اتخـاذ القراءات الاقتصادية**، ولم يكن هذا على سبيل السهو؛ فهـو يعكس حنق البنك على هذا المفهوم، وبالتالي علـى الاتجـاه العام للورقة. وقد عبر عن هذا الحنق صراحة حين أورد في بند مستقل، وبعد تلخيصه لورقة أكتـوبر تقييمـه الخـاص لسياسة مصر الاقتصادية قبل الانفتاح، فكتب: "أن الاقتصـاد المصري – وقياسا على تطوراته في العقد الأخير – اتسـم بهيمنة القطاع العام (عقب التأميمات الواسـعة النطـاق فـي ١٩٦١)، وبضوابط جامـدة علـى الأسـعار، والـواردات والاستثمار. وفي الواقع على كافـة القـرارات الاقتصـادية الجوهرية، وكـذلك بتخطـيط مركـزي مفصـل لمعظـم

المشروعات والسياسات، وبلجوء متزايد إلى الأوامر الإدارية كوسيلة لتنفيذ السياسـة، وبانعـدام المنافسـة، وبالإنتاجيـة المنخفضة في معظم القطاعـات، وبمعـدل متـدهور مـن الاستثمار والمعونة الخارجية.. وباختصار، أصبح الاقتصاد منعزلاً ومصابا بالأنيميـا، وقـد تقـدمت ورقـة أكتـوبر باستراتيجية جديدة جريئة؛ لتمكينه من الخروج مـن عزلتـه النسبية، وأصبحت هذه الاستراتيجية معروفة باسم: سياسـة الانفتاح، وتعني أساسا: التحرك نحو اقتصاد أقل صـرامة، ويسمح فيه لكل من القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبيـة بدور نشِط وتنافسي" (٥٧).

هذا التقييم القاتم يعكس رفض البنك للمضمون الأساسـي لورقة أكتوبر ولمفهومها في الانفتـاح. ولا يتسـع المجـال لعرض رأينا. ولكن لا بد أن نشير إلـى أن تقريـر البنـك الدولي نفسه عرض في موضع آخر تقييما مختلفًـا لتجربـة التنمية المصرية في الستينيات: "فخلال الفترة ٦٠ – ١٩٦٧ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل حقيقي ٦% سنويا تقريبا – في المتوسط. وقد رافقت ذلك زيادة مطـردة فـي مسـتوى الاستثمار الذي وصل إلى ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي،

وفي المدخرات المحلية (أكثر من ١٤% فـي ٦٦/ ١٩٦٧). وحتى منتصف الستينيات، كان هناك تدفق ملمـوس لـرأس المال الخارجي. وبعد حرب ١٩٦٧ ضـعفت الاسـتثمارات بسبب تحويل الموارد إلى مستلزمات الدفاع؛ ولنضوب تدفق رءوس الأموال (إلى مصـر). خـلال ٦٨ – ١٩٧٢ كـان صافي التدفق متجها إلى الغرب إذا أخذنا في الاعتبار (سداد) فوائد الديون. وكان هناك تدهور فـي مسـتوى الاسـتثمار (وصل إلى ١٢% من الناتج الإجمـالي فـي ١٩٧٢) وفـي معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، فكان في المتوسط حول ٣% سنويا بالأسعار الثابتـة، فـي الفتـرة ٦٧ – ١٩٧٣. وانخفضت أيضا المدخرات المحلية إلى حـوالي ٨% مـن الناتج القومي في ١٩٧٣" (٥٨).

هذا التقييم – مع تحفظنا – يختلف تمامـا عـن التقيـيم السابق، فالمعدلات التي اعترف بها – حتى ١٩٦٧ – تعنـي تسليما بنجاح جهود التنمية في مرحلة التأميمـات الواسـعة، والتحليل لهبوط المعدلات بعد ١٩٦٧ يشـير إلـى الحـرب والضغوط الغربية، وليس إلـى "مصـيبة" القطـاع العـام والتخطيط المركزي كما قيل في التقويم السابق!

على أية حال، كان اهتمامنا بمنظور البنك الدولي؛ بسبب أن هذا البنك هو المرجع الفني المختص للدول الغربية ولدوائر الأعمال، فيما يختص باستراتيجيات التنمية في الدول التي يتعامل معها. **ورغم أن البنك الدولي كان في هذه المرحلة – كالولايات المتحدة وصندوق النقد – يتحسس الخطى، وحذِرا في إبداء الملاحظات،** فإن معارضته لمفاهيم ورقة أكتوبر كانت واضحة حسب العرض السابق، وزادها وضوحا في فقرة تقول – تحت عنوان (عوامل ضغط على التنمية) – إن "الاستراتيجية الجديدة التي وضعت خطوطها في ورقة أكتوبر، قد تفتح مجالاً للتنافس بين الأهداف واتباعها جميعا، وفي نفس الوقت يمكن أن يكون بمثابة فرملة للتنمية، ويمكن تحديد مجالات هذا التنافس المحتمل في: توزيع عادل للدخل يتعارض مع الحوافز التي ينبغي توفيرها من أجل نمو القطاع الخاص – الحماية المفروض تقديمها للصناعة، ونتائج ذلك على الكفاءة الاقتصادية – ترشيد نظام الأسعار (ويشمل كلا من الأسعار المحلية وسعر الصرف) من ناحية، وتثبيت الأسعار من ناحية أخرى –

اللامركزية في اتخاذ القرار، وفي مواجهتها الحاجـة إلـى الإبقاء على بعض أهداف اجتماعية محددة مركزيا" [٥٩].

* ولكن ينبغي أن نسجل أن ورقة أكتوبر كانت بالفعل نشازا غريبا وسط النغم السائد، وسجلت "الطليعة" وقتهـا هـذه الملاحظة، فكتبت: "ماذا بعد الموافقة على ورقة أكتـوبر؟ مفروض أن الوثيقة أصبحت إطارا للتحرك السياسي فـي مختلفة مؤسسات الدولة، ونرجو أن تكون المبـادئ التـي تضمنتها دليلاً يوجه الحوار، ويحصر الخلاف في المرحلة المقبلة".. وأشارت الطليعة إلى تعارض الورقة مع اتجـاه الإعلام "فعلى ضوء الوثيقة لم يعد مقبولاً مثلاً أن تصـور المرحلة الماضية على أنها مجرد كم هائل من السـلبيات، وعلى ضوء الوثيقة لم يعد مقبولاً أن ينكر البعض كل مـا جاء في الميثاق".. كذلك لم يعد مستساغًا نشر أفكار خاطئة عن الأسباب الموضوعية للمتاعب الاقتصادية. لـم يعـد مستساغًا تصوير هذه المصاعب، على أنها مجـرد نتـاج للقطاع العام والسياسات "الاشتراكية" الخاطئة. وأن مجرد فتح الأبواب، بلا حساب سيقدم حلاً سحريا لكل المشـاكل (..) أيضا لم يعد مقبولاً أن يمتد الحوار إلى المقارنة بين

اقتصاديات السوق، واقتصاديا التخطيط المركزي، وأيهما أفضل.. فقد حسمت هذه القضية". كذلك "أكدت الوثيقة مـا نص عليه دستورنا في المادة ٣٠ حول دعم القطاع العام".

"هذه مجرد عينة من المبادئ التي تحـددت فـي ورقـة أكتوبر. وهي تختلف مع كثير ما قرأناه وشاهدناه خـلال الأشهر الماضية في وسائل إعلامنا" [٦٠].

كانت ورقة أكتوبر آخر محاولة من العناصر الوطنية في الدولة للتصدي نظريا للغزو الخارجي وضغوط أعوانه [٦١]. والنقد الحقيقي لورقة أكتوبر أنها كانت مجرد ورقـة، وقـد خنقت إعلاميا حتى ماتت. وبعد ثلاث سنوات من الانتكاسات الفعلية أعلن الرئيس السادات دفنها رسميا مع كل المواثيـق السابقة للثورة. إن هزيمة ورقة أكتوبر، وما رشـحته مـن سياسات، لم تكن هزيمة في ندوة فكرية مع البنـك الـدولي، وما أشبه، فهي هزيمة ولدتها كل القـوى التـي تناولناهـا. والبنك الدولي بالمناسبة لم يقتحم الميدان على نطاق واسع في العام الأول للانفتـاح، منتظـرا دور الحكومـة الأمريكيـة وصندوق النقد.

(٤) صندوق النقد الدولي (المطالبة بخفض سعر الصرف وإلغاء الدعم):

أ- بحثنا في الفصول (٢، ٣، ٤) تدخلات الحكومة الأمريكية المباشرة وتدخلات البنك الدولي على مستوى المشروع والقطاع، وتوجنا البحث بمحاولة لإعادة تشكيل صورة عامة، أيدناها بعرض معلومات مركزة ومتكاملة لشرح طبيعة الهيئات الدولية واستراتيجيتها في فرض وإدامة التبعية بقيادة الولايات المتحدة، وحاولنا أن نعمق هذا العرض نظريا (الفصل ٥). وبدءا من هذا الفصل يتناول التحليل متابعة تدخل القوى الخارجية (بشكل مباشر أو غير مباشر) على مستوى الماكرو لإحداث التغييرات المناسبة في بنية الاقتصاد القومي ككل. والتدخل على مستوى الوحدة والقطاع (التدخل من أسفل) والتدخل على مستوى الاقتصاد الكلي أكثر خطرا. ووصل القوى الخارجية إلى درجة التأثير الفعال على الإدارة المركزية للاقتصاد الكلي أكثر خطرا. ووصول القوى الخارجية إلى درجة التأثير الفعال على الإدارة المركزية

للاقتصاد يعني أنها ضمنت تحقيق هـدفها الرئيسـي، فالتدخل على مستوى الوحدة يتحدد إطاره، ويتغلغـل، بقدر نجاح القوى الخارجية في صـياغة اسـتراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، والمؤسسـات المنفـذة لهذه السياسات.

وقد "ظلمنا" في الواقع دور صندوق النقد الدولي في الحالة المصرية، فدوره أثناء تحليلنا للديوان المصرية لـم يظهـر بالقدر الذي يتكافأ مع خطورة هذا الصندوق كما شـرحناها، أو مع حقيقة الدور الفعلي الذي أداه. وعذرنا في ذلـك هـو السرية التامة التي أحاطـت تحركـات الصـندوق؛ بحيـث لم يظهر اسمه في الوثائق المعلنة إلا لماما، ولكن آن لنا "أن نرد اعتباره"، ونكشف دوره الطبيعي كـرأس حربـة فـي الهجوم المشترك.

ب- كانت آخر "مشاورات" أجريت مع صندوق النقد الـدول قبـل حـرب أكتـوبر فـي الفتـرة ١٠ – ١٩ فبرايـر ١٩٧٣"[٦٢]. جاء في قرار مجلـس المـديرين التنفيـذيين للصندوق (١٣ يونيو) بعد بحث التقرير المقدم عن نتـائج المشاورات:

* بعد عامين من استعادة ملموسة للحيوية الاقتصادية تحت ظروف من الاستقرار النسبي، تباطأ نمو الاقتصاد المصري منذ ١٩٧٠، وبرزت من جديد ضغوط على الموارد ومع الضوابط الشاملة للأسعار، انعكست هذه الضغوط أساسا في مصاعب ميزان المدفوعات. ويعتقد الصندوق أنه لا بد من تدعيم السياسات المالية، وبالتحديد يجب الحد من اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفي.
* تدعو الخطط الرسمية لزيادة الاستثمار؛ من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي. ويعتقد الصندوق أن تحقيق هذا الهدف سيحتاج إعادة توجيه السياسات الاقتصادية؛ بحيث تحسن تخصيص الموارد وتخفف الضغط على النقد الأجنبي.
* وقد اعترفت السلطات المصرية لبعض الوقت بضرورة إصلاح جذري في نظام النقد الأجنبي يحقق تحسنًا متواصلاً في القطاع الخارجي، ويقلل الاعتماد الكبير الحالي على الضوابط والاتفاقات الثنائية. وأثناء الأعوام الأخيرة اتخذت خطوات محدودة في هذا الاتجاه، وكانت النتيجة على أي حال نظاما معقدا من تعدد أسعار

الصرف. ويعتقد الصندوق أنه مـن مصـلحة مصـر أن تشرع بلا تأخير في إصلاح أساسي لنظام النقـد، وهـو يوصي في الأثناء بتبسيط التعدد فـي أسـعار الصـرف، وبتوسيع نظام الحوافز. ويجب أن تبذل جهـود متزايـدة أيضا؛ لإنهاء الترتيبات اتفاقات الدفع الثنائية مع أعضـاء الصندوق.

ج- كانت المشاورات، في نطاق المشاورات الدورية التـي يجريها الصندوق مع الأعضاء؛ وفقًـا للمـادة ١٤ مـن اتفاقيته، التي سمحت للدول الأعضاء؛ بتطبيـق ترتيبـات مؤقتة قبل الانتقال إلى الالتزام العام الذي تفرضه المادة ٨ من الاتفاقية (إعلان حرية تحويل العملة – الامتناع عـن فرض أية قيود على المدفوعات الجارية المسـتحقة إلـى غير المقيمين – عدم التمييز بين الأعضاء في المعـاملات الخارجية إلا بموافقة مسبقة مـن الصـندوق). وتتـراوح الترتيبات التي يقبلها الأعضاء، أو يقبلها الصـندوق بـين بدائلَ كثيرة. وعلى ذلك كان القرار المتخذ قبل الشـروع الفعلي في سياسة الانفتاح، يشـير باتجـاه "التوصـيات" التقليدية للصندوق، ولكن بتحفظ شديد، والتوصـيات ذات

الصياغة المحددة تقتصر على الحد من اعتماد الحكومـة على الجهاز المصرفي (وهذا مطلب لا يعترض عليه)، أما الإصلاحات النقدية فيبدو أن السلطات المصـرية أنشـأت السوق الموازية (سبتمبر ١٩٧٣) كاستجابة "محدودة" لهذه التوصية (بالإضافة إلى اعتبـارات واقعيـة). وبالنسـبة لاتفاقيات الدفع (التي يعترض عليها الصندوق من حيـث المبدأ) اقتصرت المطالبة على أن تنهي بعض الاتفاقيـات مع الدول أعضاء الصندوق (أي: استُثنيت مجموعة الدول الاشتراكية).

* وفي مايو ١٩٧٤ – بعد إعلان الانفتـاح وقبيـل زيـارة نيكسون – وفدت بعثة من الصندوق لإجـراء مشـاورات جديدة برئاسة جون جنتر. كانت المشاورات هـذه المـرة أكثر شمولاً، والتوصيات أكثر صراحة. ويشـير تقريـر البعثة إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات. وقد أبدت البعثة انزعاجها من حجم القروض، وأن نسـبة كبيرة منها ذات طبيعة قصيرة الأجل (٢/١ الـدين كـان يستحق خلال ٤ أعوام) وهذه القضية – كما يقول التقرير – كانت تقلق أيضا الجانب المصري، وإعادة التـوازن –

من وجهة نظر الصندوق – لن يكفي في علاجها الـدخل المتوقع من القناة أو البترول كما اقترح الجانب المصري، فالأمر يتطلب إصلاحا جذريا للقطاع الخـارجي، يكـون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي الشامل، "**فالقطاع الخارجي – بمنظور سياسة الانفتاح – يقدم الموقع الأفضـل لبدايـة عملية الترشيد.** وهذه العملية ينبغي أن تستند إلى أسـاس من سياسة ملائمة للنقد الأجنبي. والخطوات التي اتخـذتها بالفعل السلطات المصرية تمثل بداية (تطبيق سوق موازية رسمية مع إجراءات نحو لامركزية القرار، فيمـا يتعلـق بالتجارة الخارجية).

ومن المهم دعم هذه البداية كخطوة رئيسةٍ نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف، عند مستوى واقعي، وإعـادة هيكلـة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت، فإن المؤسسات المسـئولة تحتـاج إلـى إصـلاح، وبالتحديد فإن برنامجا ديناميكيا لزيادة الصادرات لا بـد أن ينَفذ.

وتعتقد البعثة أن الوقت مناسب لتلك الإجـراءات، ومـن المسلم به أن تلك الإجراءات، سيكون لها تأثير على الأسعار

المحلية، ولكن الزيادات في بعض الأسعار ضرورية؛ لتغيير التوازن النسبي بين القطاعين المحلي والخارجي؛ حتى تخف حدة اختناقات النقد الأجنبي عبر الزمن (التشديد للمؤلف).

ولكن الجانب المصري لم يتفق في المشاورات حول مناسبة الوقت لهذا الاندفاع في الإجراءات، فيسجل تقرير البعثة أن المسئولين المصريين يوافقون على هدف التوسع في السوق الموازية؛ وصولاً إلى سعر واحد للصرف، ولكن "كانوا يرون أن مثل هذه الخطوة الكبيرة قد تؤدي إلى استنزاف كبير لموارد النقد الأجنبي المتاحة، أو إلى معدل عالٍ من زيادة السعر؛ ولأن هذه النتائج قد تضعف القبول الذي تلقاه سياسة الانفتاح؛ فإنهم يميلون إلى اتخاذ منهج تدريجي".

* والحقيقة أن شرح خبراء البنك الدولي لملابسات اللحظة التي رآها الصندوق مناسبة للتوسع في تنفيذ برنامجه التقليدي، يدعم رؤية المسئولين المصريين آنذاك؛ إذ يقول البنك: إنه "تتعين ملاحظة أن هذه السياسة للتحرر الاقتصادي، قد **اتبعت في مناخ سياسي واقتصادي دولي غير مواتٍ إلى حد بعيد**". ويقصد التقرير بهذا المناخ أنه

"كانت تسيطر على اقتصاد مصر في عام ١٩٧٤ ضغوط منبعثة من القطاع الخارجي، ولكنها انتشرت علـى بقيـة الاقتصاد. فعلى الجانب الخارجي، اشتملت الضغوط على التقدم البطيء نحو السلام في الشـرق الأوسـط، وعلـى الارتفاع الشديد فـي أسـعار واردات مصـر الرئيسـة، والانكماش في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة، وبطء المسحوبات من المعونات السهلة ومن رأس المـال الأجنبي الخاص. وعلى الجانب المحلـي، أدى تصـاعد الأسعار العالمية للغذاء إلى زيادة صافي دعـم الموازنـة لمواد الاستهلاك الشعبي بما يقرب من ثلاثـة أضـعاف؛ حيث حاولت الحكومة تثبيت الأسـعار المحليـة للمـواد الغذائية المستوردة" (٦٣). ولا تعنينا في هذا الكلام تفاصيل تحليل وتقديم أوضاع الاقتصاد المصـري عـام ١٩٧٤، فنحن نختلف في بعض النقاط الهامة. وينبع خلافنـا مـن رفض استراتيجية الانفتاح التي تتبناها الهيئات الدولية من حيث المبدأ، ولكن حتى لو أخذنا بهذه الاستراتيجية، فـإن الظرف لم يكن مناسبا للبدء فيها – باعتراف البنك الدولي – إذا لم يكن مقصودا إحداث انهيار. فالظرف الذي وصفه

البنك الدولي تطالب من أية دولة محترمـة إحكـام الإدارة المركزية للاقتصاد، حتى مع اقتناعها بالتوجه تدريجيا نحو الانفتاح (كما حدث في الدول الغربية أثناء الحرب وبعدها) ولم يحدث أبدا أن كان مثل هذا الظرف فرصة للانفتـاح الفوري وإلغاء القيود؛ لأن الانفتاح الفوري والكامـل فـي مثل هذه اللحظة يورث الكوارث.

وقد سجل تقرير البنك الدولي أيضـا اعتراضـا مبـدئيا ومنطقيا للمسئولين المصريين على توصيات صندوق النقـد الدولي، فيقول: "إن الحكومة واعية بالتشوهات الناتجة عـن قيام سعر للصرف مبالغ فيه، ولكنها تشـعر أن التخفـيض الفوري لقيمة الجنيه، ليس الجواب الأكثر ملاءمة.

وتنهض هذه الحجة على أساس أن الصادرات المصـرية تشمل عددا كثيرا من السلع ذات مرونـة سـعرية منعدمـة (الصادرات "التقليدية" القائمة على القطن) وتذهب إلـى دول الكتلة الشرقية (حوالي ٦٤% من صـادرات مصـر عـام ١٩٧٤ إلى منطقة الاتفاقيات الثنائية)، بينما تتكـون معظـم الواردات المصرية من سلع ضرورية (وبالتالي لا يمكن الحد منها) تأتي أساسا من كتلة العملات الحرقة (حـوالي ٧٤%

من الواردات عام ١٩٧٤ مصدره هذه البلاد). وعلى ذلـك، فإن الإجراء التقليدي بتخفيض العملة، وإعادة توحيـد سـعر الصرف، قد يؤدي فقط إلى زيادة موقف النقد الأجنبي سوءا، في المدى القصير)... والطريف أن التقرير علق على وجهة النظر المصرية بأن **"هذا القلق الذي تشعر به السلطات ليس قلقًا بلا مبرر" ولكن لم يرتب على ذلك إلا ضرورة أن تنفـذ السلطات التوصيات المقدمة من صندوق النقد**؛ بحجة أنـه ما دام "الاقتصاد سيفتح على أية حال أمام المنافسة الخارجية، فمن الواجب أن نبدأ في اتجاه التزام سعر للصـرف يعكـس حقائق الموقف؛ تجنبا لسوء تخصص المـوارد" (٦٤). وهـذا كلام مسطح، ومجرد ترديد لأكذوبة المفعول السحري لتغيير سعر الصرف، وبغض النظر عن ظروف الزمان والمكـان، وعن الاعتراضات العملية المثارة، وهذا الكلام يقال رغم أن البنك الدولي يعترف بأن مشكلة العجز في ميزان المدفوعات (وأحد جوانبها الأساسية زيادة الصادرات) لا يحلها مجـرد خفض سعر الجنيه المصري، فالسلع الصـناعية هـي "رأس الحرية في عملية الوصول إلى معدلات نمو أعلى في مجال نمو الإنتاج والصادرات. ولكن المنافسة في الأسعار لا تكفي

في حد ذاتها بالنسبة لهذه السلع. فهناك اعتبارات هامة أخرى مثل النوعية والتصميم، ومدى الثقافة في السلع وتكاليف الإدارة وتوفر قطع الغيار بصفة منتظمة وتوصيل الاعتمادات إلى المشترين المحتملين. وهكذا فإن إحداث تغيير هيكلي كبير في اتجاه الصادرات أو تركيبها، سوف يتطلب قدرا كبيرا من الإجراءات بخلاف ترشيد سعر الصرف، وينتظر أن يستغرق التنفيذ الناجح لهذه السياسة الشاملة فترة الخطة الخمسية القادمة بأكملها على الأقل" [٦٥].

وصحيح أن البنك الدولي يشرح موقفه في نطاق "تسويقه" لتصوراته الاستراتيجية المتكاملة، وما تتضمنه من دور الاستثمار الأجنبي والتبعية للأسواق الغربية – وهذه قضية أخرى – ولكن يبقى أنه يقول بصراحة إن زيادة الصادرات (بهدف تقليص أو إنهاء العجز في ميزان المدفوعات) لن يتحقق حلها السريع بمجرد تعديل سعر الصرف، والإجراءات المتشابكة المطلوبة لا يمكن إنجازها في الأجل المتوسط، **إذن لماذا الإلحاح على البدء بتعديل واسع في سعر الصرف بالذات، وتحرير الواردات في الأجل القصير، بل فورا، رغم أن أي عاقل يلمح عدم مناسبة**

التوقيت؛ حتى بين المتفقين على صحة الإجراء من حيـث المبدأ؟

إن حديثنا السابق قد يسـوغ للـبعض أن يتحـدث عـن التناقض بين مدرسة صندوق النقد ومدرسة البنـك الـدولي، أو بين المدرسة النقدية (من النقود) والمدرسة البنيويـة ذات النظرة الأشمل لتكامل المتغيرات الاقتصادية، على أساس أن الأخيرة لا تقتصر على البنود التقليدية لبرنـامج الاسـتقرار الذي يلح عليه صندوق النقد.

والبنك الدولي يشهد فعلاً انتعاشًا للاتجاهات البنيوية بعـد أن اكتسب اقتصاديوه خبرة "وضع ومتابعـة اسـتراتيجيات التنمية في الدول التابعة. ولكـن – كمـا سـبق أن ذكرنـا (الفصلان ٤ و٥) – ومن خلال تجربتنا العمليـة، نؤكـد أن المسألة تناقضا في الأساس، فهو تمايز في إطـار التكامـل، والتنسيق محكم بين المؤسستين. وقد نشير أيضا إلى حقيقـة أن تقرير البنك الدولي (الذي نقلنا عنه) رغم أنه شبه سـري ومحدود التوزيع، فإن كاتبيه مـن الخبـراء لا يعلمـون – بالدقة- كل قواعد العمل المتفَق عليها، ولا يعتبرون بالتـالي بدقّة عما يبلغه البنك الدولي للمستويات الأعلى من الدولة في

الاجتماعات والوثائق الأكثر سرية. وقد صـرح **ماكنمـارا الرئيس السادات (حين قابله عام ١٩٧٤) بأن شروط البنك الدولي للبدء في "مساعدة" مصر، هي نفس شروط صندوق النقد، ومن الناحية العملية، كانت الآراء التي نقلناها عـن البنك الدولي، تنتهي إلى ضرورة الإسراع فـي تنفيـذ مـا يقوله الصندوق.**

* إذا قلنا إن الهدف الذي لا يخفيه صندوق النقد هو "**إحداث بنيوية للاقتصاد**" سنجد أن برنامج الاستقرار الذي صاغه (والمسنود من الولايات المتحدة والبنـك الـدولي) كـان منطقيا ومحسوبا بواقعية. فالـدعوة (فـي بدايـة ١٩٧٤) للتوسع الفوري الكبير في السوق الموازية وصـولاً إلـى سعر موحد منخفض للجنيه المصري، كان لا بد أن يؤدي إلى كوارث، دون أي عائد اقتصادي إيجابي في المقابـل. وهذا الإجراء مع إخراج الاستيراد من تخطيط الدولة فـي ظروف اقتصاد منهك. وندرة في النقد الأجنبي، ومعدلات تضخم فالتة في الأسواق الموردة، كان لا بد وأن يـؤدي إلى توسع في استيراد سلع غير ضرورية، وبأسعار بالغة الارتفاع، أي **يؤدي إلى انهيار في ميـزان المـدفوعات،**

وإلى غرق واختناق بالديون الخارجية فـي آخـر عـام ١٩٧٤، رغم أن مشكلة الديون كانت واصلة بالفعل إلـى أبعاد تثير انزعاج صندوق النقد الدولي (كما أشرنا) فـي بداية العام. **إلا أن هذه النتيجة التي تبدو بدهية ومزعجة، كانت بالنسبة للصندوق وحلفائه تبدو بدهية ومطلوبـة. والفارق بين "مزعجة" و"مطلوبة" هو الفارق بين هـدف وهدف.**

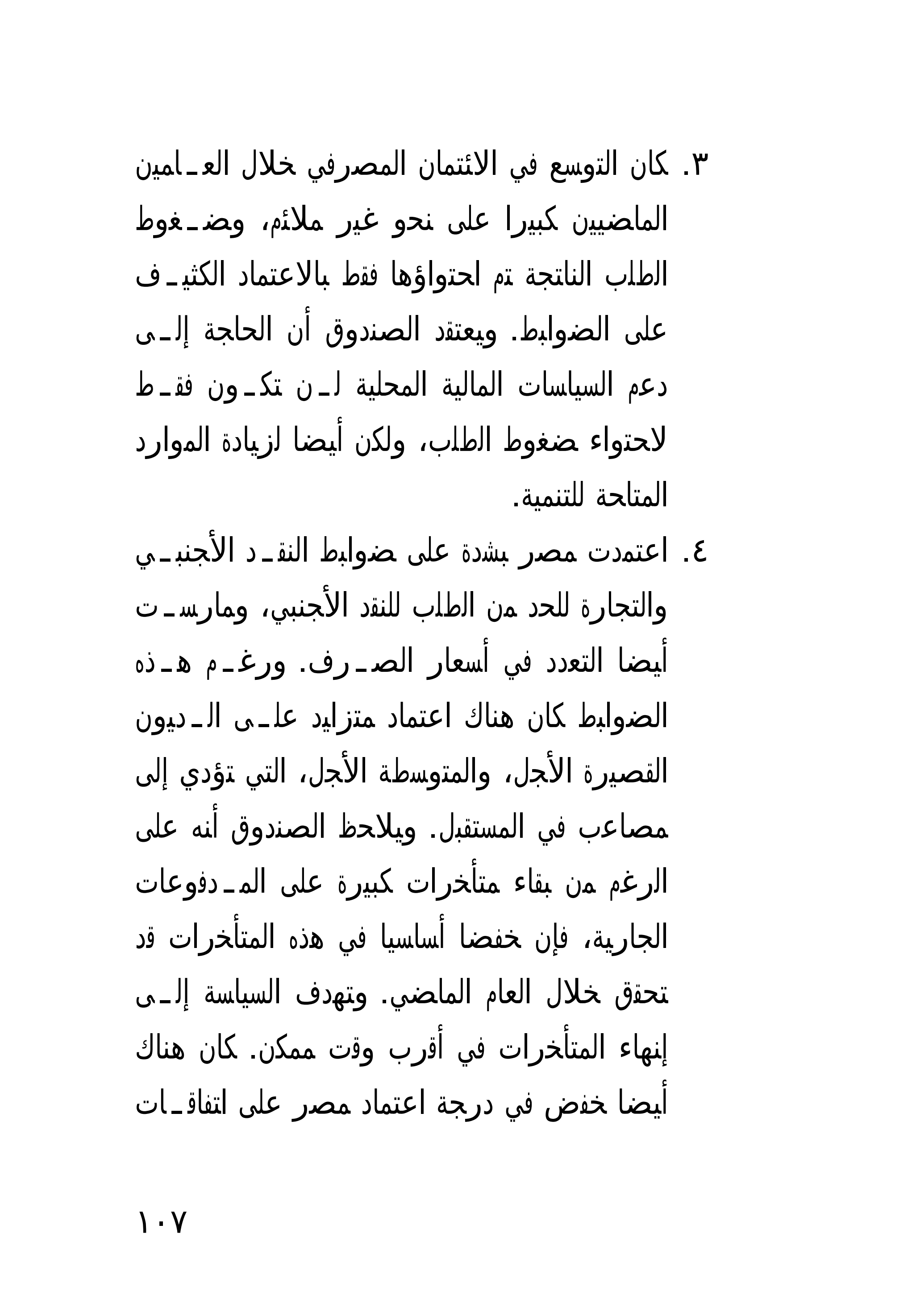
إن الإغراق في الديون الخارجية، يبدو متعارضا مع هذه التنمية المستقلة، وهذا صحيح بالقطع، ولكن إذا كان الهـدف إخضاع بلد ما، وإرباك إدارته، فإن إغراقه في وضع المدين المعسر، وسيلة ممتازة ومجدية لتحقيق الهدف.

* على أية حال، كان مشروع القـرار المقـدم مـن بعثـة الصندوق إلى أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، في يوليو ١٩٧٤، على ضوء تقرير بعثة الصندوق على:

١. كان نمو الاقتصاد المصـري بطيئًـا لعـدد مـن السنوات، فالدفاع له عبء ثقيل، والاستهلاك بشكل عام زاد نصيبه من الموارد المتاحة، ونتج عن ذلك مستوى منخفض من الاستثمار، وقد أدت الصعاب

المزمنة في النقد الأجنبي إلى قصور فـي قطـع الغيار والمواد الخام، وبالتالي إلى نقص خطير في استخدام القدرة الصناعية، ويعتقـد الصـندوق أن **تهيئة أساس للنمو الاقتصادي من جديد، تتطلـب تغييرات بنيوية رئيسة للاقتصـاد، مـع اهتمـام خاص بتصحيح الأسعار النسبية.**

٢. وقد اتخذت السلطات المصرية بعـض الخطـوات لترشيد القطاع الخارجي؛ كجزء من سياسة جديدة للانفتاح الاقتصـادي. والصـندوق يثنـي علـى الخطوات التي اتخذت حتى الآن، ولكنه يعتقـد أن هذه السياسة يمكن نجاحها فقط في حالة إرسـائها على سياسة أكثر واقعية للنقد الأجنبي. ويوصـي الصندوق باتخـاذ خطـوات وإجـراءات أخـرى **لتوسيع نطاق السوق الموازية، ولتقليـل درجـة التحكم الإداري في التبادلات الخارجية؛ تطلعا إلى إنشاء سعر صرف موحد؛ كهـدف نهـائي عنـد مستوى واقعي.**



٣. كان التوسع في الائتمان المصرفي خلال العـامين الماضيين كبيرا على نحو غير ملائم، وضـغوط الطلب الناتجة تم احتواؤها فقط بالاعتماد الكثيـف على الضوابط. ويعتقد الصندوق أن الحاجة إلـى دعم السياسات المالية المحلية لـن تكـون فقـط لاحتواء ضغوط الطلب، ولكن أيضا لزيادة الموارد المتاحة للتنمية.

٤. اعتمدت مصر بشدة على ضوابط النقـد الأجنبـي والتجارة للحد من الطلب للنقد الأجنبي، ومارسـت أيضا التعدد في أسعار الصـرف. ورغـم هـذه الضوابط كان هناك اعتماد متزايد علـى الـديون القصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل، التي تؤدي إلى مصاعب في المستقبل. ويلاحظ الصندوق أنه على الرغم من بقاء متأخرات كبيرة على المـدفوعات الجارية، فإن خفضا أساسيا في هذه المتأخرات قد تحقق خلال العام الماضي. وتهدف السياسة إلـى إنهاء المتأخرات في أقرب وقت ممكن. كان هناك أيضا خفض في درجة اعتماد مصر على اتفاقـات

الدفع الثنائية، ويوصي الصندوق **باتخاذ خطـوات أبعد في هذا الاتجاه**. وفي ظل الظروف الحاليـة يمنح الصندوق **موافقته حتى ٣١ يوليـو ١٩٧٥ على ممارسات مصر لتعـدد أسـعار الصـرف؛ كنتيجة لترتيبات السوق الموازية. ويعيد النظـر في هذه الممارسات أثناء مشاوراته القادمة مـع مصر". **(التشديد من المؤلف).

* ولا شك أن المقارنة بين قراري ١٩٧٣، ١٩٧٤ تكشـف أن الأخير كانت صياغاته ومطالباته أصرح، ويعكس ذلك جو المشاورات التي سبقت كلا من القـرارين، فالجانـب المصري كان أكثر انفتاحا، وأكثر استعدادا بالتالي لعرض البيانات وتقبل "النصائح"، وعلى سبيل المثال تضمن قرار ١٩٧٣ إشارة عامة إلى ضرورة إصلاح نظام النقد، وفي المقابل طالب قرار ١٩٧٤ بالتوسع الفوري فـي السـوق الموازية أي بالتوسع في ممارسة تعدد أسعار الصـرف، وأوضح في نفس الوقت أنه يلح في هذا المطلـب علـى مضض، ولمدة عام واحد؛ تطلعا إلى توحيد سعر الصرف (طبعا حول ما دون سعر السوق الموازية – أي: خفـض

السعر الرسمي للجنيه). **ولكن ظلت توصـيات الصـندوق تعكس مع ذلك حقيقة أنه لا زال يواجـه مقاومـة علـى الجانب المصري.**

ويلاحظ أن الصندوق اسـتخدم – لتسـويق توصـياته – أساليب الغواية. فمشاكل التنمية هي في الأساس (كما يزعم) نقص في الموارد، وخاصة من النقد الأجنبي، وهذه يمكن أن تتوفر بشرط أن تقبل السلطات إجراء التغييرات البنيوية التي يطلبها الصندوق، وعلى رأسها "تصحيح" الأسـعار المحليـة (من خلال خفض سعر الصرف وإلغاء تـدخلات التخطـيط المركزي في تحديد الأسعار، أو ما يسمى بإلغاء الدعم فـي صوره المختلفة).

أيضا يشير القرار إلى الفشل النسبي للتدخلات الحكوميـة المباشرة في التجارة الخارجية، وفشل تعدد أسعار الصرف، في منع تفاقم الديون الخارجية، وتراكم المتـأخرات، وكـان تقرير البعثة عن مشاوراتها في القاهرة، قد سجل أن الأمـر يتطلب معونات خارجية كثيفة وعاجلة. "إن الموارد الخارجية لا تقتصر الحاجة إليها من أجل تحرير ملموس للـواردات، فهي تساعد أيضا على التخلص من المتأخرات الحالية علـى

المدفوعات الجارية، وتقلل من الاعتماد على القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تقترب من مستويات خطيرة". وكان طبيعيا أن يلوح الصندوق بعد ذلك إلى دوره وإمكانياته في هذا الاتجاه، إذا نفذت الحكومة شروطه، فمن "المتوقع منطقيا زيادة المعونات الخارجية والداخلية زيادة محسوسة، إذا صيغ برنامج مناسب للإجراءات الخارجية والداخلية".

إن عديدا من المسئولين في الدولة وفي القطاع الاقتصادي كانوا – بحكم الانتماء المدرسي أو المصلحة – مع الاتجاه العام لبرنامج الصندوق. والوعد بالمعونات لم يكن – كما نعلم – في حدود الوعود التقليدية الموجهة للدول "النامية"، والمنظر المتوقع لبلايين الدولارات المنهمرة كان يدير الرءوس. ولكن حدث رغم كل ذلك اعتراض على تنفيذ البرنامج – وسط الظروف السائدة – بالطفرة التي يطلبها الصندوق. رفضت الحكومة التوجه السريع إلى خفض سعر الصرف (من خلال التوسع الكبير في السوق الموازية)، ورفضت خفض تدخلها في ضبط الأسعار. **لقد أعلن الصندوق أن تدفق المعونات (بما في ذلك المعونات**

الخليجية) مشروط بتنفيذ البرنامج، وأكد البنك الدولي بالفعل أن قروضه مقيدة باستجابة الحكومة لتوصيات الصـندوق، وأعلنت الحكومة الأمريكية نفس الموقـف، فيمـا يتعلـق بقروضها الميسرة من خلال وكالـة التنميـة، بـل جعلـت الالتزام "بتوصيات" الصندوق ضمن شروط تحركها النشـط على ساحة المواجهة المصرية – الإسرائيلية. ومـع ذلـك أصرت الحكومة على الاعتراض. وقد يفسر هذا الموقف بأن الانهيار المؤكد (نتيجة للبرنامج) كان مسألة واضحة تمامـا، ويتعذر على أي مسئول اتخاذ قرار صريح بإحداثـه. ومـن ناحية أخـرى نتصـور أن القيـادة المصـرية قـدرت أن الإمكانيات والاحتمالات التي فجرتها حرب أكتوبر تمكنها من دفع الولايات المتحـدة للتحـرك نحـو التسـوية، وجـذب المساعدات المطلوبة، رغم تمردها على توصيات الصندوق، خاصة إذا كانت الأنظار موجهة إلى الدول العربية النفطيـة كمصدر أساسي لهذه المساعدات. إلا أن معارضة الحكومـة لتنفيذ البرنامج كانت تحديا يستدعي استخدام كل الإمكانيـات المضادة الإجهاضية. **فإحداث الانهيار هدف تكتيكـي هـام، يضع أصحاب "المساعدات" المنفذة في مركز القوة وإمـلاء**

الشروط، ويمكنهم بالتالي من إعادة تشكيل البنية الاقتصادية حسب المواصفات التي تلائمهم. وفشل صـندوق النقـد – بصفته طليعة اقتحام – في تحقيق المهمـة تحقيقًـا كـاملاً، بضربة خاطفة ومباشرة، كان يتطلب تدخّل الجهات الأخرى.

(٥) انهيار ميزان المدفوعات:

أ- **"القطاع الخارجي – بمنظور سياسة الانفتاح – يقـدم الموقع الأفضل** لبداية عمليـة الترشـيد (أي: عمليـة الإخضاع – ع. ح). وهذه العملية ينبغي أن تستند إلى أساس من سياسة ملائمة للنقد الأجنبي". هكذا أفصـح صندوق النقد عن خطة العمل. ورغم أهمية هذا الكلام – كاعتراف – فإن كافة المفاهيم العامة كانت توصلنا طبعا إلى هذا التحديـد لاتجـاه الهجـوم. **والنتيجـة المفجعة لعملية "الترشيد" في القطاع الخارجي أسفرت عن قفزة غير مسبوقة في عجز الميزان التجاري في آخر ١٩٧٤** (أول أعوام الانفتاح الاقتصـادي) إلـى ١٧٩٨,١ مليون دولار (وكان ٦٦٢,٣ مليـون دولار عـام ١٩٧٣).. وحـدث هـذا الانهيـار، رغـم أن الصادرات السلعية في ذلك العام زادت إلى ١٦٧١,١

مليون دولار (مقابل ١٠٠٤,٣ مليـون عـام ١٩٧٣) ولكن التدافع على الاستيراد من الغرب (دون زيـادة مناسبة في التصدير) أوقعتنا في هذا العجز الرهيـب. لقد ارتفع نصيب "منـاطق العمـلات الحـرة" مـن الصادرات المصرية عـام ١٩٧٤ إلـى ٣٦% فقـط (مقابل ٣٥% في العام السابق). وكـان مفروضـا أن تكون هذه الزيادة الطفيفة من محددات تمدد الاستيراد من الغرب، ولكن حدث أن ارتفع نصيب الواردات من "مناطق العملات الحـرة" إلـى ٧١% مـن إجمـالي الواردات (مقابل ٦٠% في العام السابق). وأوقع مـن النسب هنا، أن نقول إن الواردات من الأسواق الغربية ارتفعت من حوالي ١٠٠٠ مليون دولار إلـى ٢٤٦٣ مليون عام ١٩٧٤.

والمثير للدهشة أن هذا الاتجـاه تحقـق، رغـم غيـاب تسهيلات ائتمانية بشروط معقولة، وليس فقط في ظل زيـادة طفيفة في صادرات مصر إلـى الغـرب، وسـجلت وزارة التخطيط هذه الملاحظة، فكتبت أن "ثمة ظاهرة ملفتة للنظر، وهي عزوف الوزارات عن استخدام القروض والتسـهيلات

التي تقدمها الدول الاشتراكية، حتى هبطت نسبتها من المكون الأجنبي للاستثمار إلى إعـادة التفـاوض بشـأن القـروض المخصصة لمشروعات عـدلنا عنهـا، أو تأجـل تنفيـذها لاستخدامها في مشروعات الخطة المقترحة"، وقـد أضـاف تقرير الوزارة أن هذا الاتجاه لا يتفق مع المفهوم الصـحيح لسياسة الانفتاح، فالمفهوم الأساسي "أنها انفتاح على العـالم كله شرقه وغربـه، فمصـر الحريصـة علـى اسـتقلالها الاقتصادي، وموقفها المبدئي كدولة رائدة في عدم الانحياز، ترى في تنوع علاقاتها الاقتصادية، تأكيدا لعـدم انحيازهـا وتأمينًا لاستقلالها"(٦٦)، ولكن واضح أن هذا المفهوم كان في ذهن وزارة التخطيط وحدها، والدلالـة الأساسـية لكلامهـا السابق أن المسألة أصبحت خارجة تماما عـن أي سـيطرة مركزية؛ بحيث أصبح دور أجهزة التخطيط فـي موضـوع خطير كهذا يقتصر على النقد وتوجيه النصـح، "وإذا كانـت أجهزة التخطيط غير قادرة على حسم مثـل هـذه الأمـور الاستراتيجية، والتي لا تقرر وفق معايير فنية فقـط، ولكـن وفْق معايير سياسية واقتصادية وفنية معا، إذا كان التخطـيط

قد فقد سيطرته، حتى في هذا المجـال مـن تعاملنـا مـع الخارج... إذن ماذا بقي للحديث عن (الخطة) [٦٧].

ب- تفسير البنك الدولي للانهيار: المهم، ترتب على هذا الاختلال الشديد، الغرقُ في الديون الصعبة. وأحمـد أبو إسماعيل محق في أن "المديونية التي تحققت عـام ١٩٧٤ لم تحدث من قبلُ في تاريخ البلاد. فهـذه أول مرة في تاريخ مصر الاقتصادي، يتحقق فيهـا هـذا القدر من القروض قصيرة الأجل في عام واحد" [٦٨]. وهو محقٌ أيضا حين يضيف أننا "منذ ذلك التـاريخ، ونحن ما زلنا في هذه المشكلة"[٦٩]، ولكن من العبـث أن يحاول أبو إسماعيل أن يتنصـل بعـد ذلـك مـن مسئوليته حين تولى وزارة المالية، فهذا الاتجاه الخطر لم يقتصر على عام ١٩٧٤، ويحسن أن ننقل هنا تقييم البنك الدولي لهذا الموضوع:

"عام ١٩٧٣ يكسر اسـتمرارية نمـط السـلوك لميـزان المدفوعات. قبل ١٩٧٣ كانت مصر تعاني بطريقة مزمنـة من عجز ميزان المدفوعات، إلا أن العجز للميزان لم يتجاوز أبدا ٦ أو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الحد

الأعلى تحقق فقط في أحوال استثنائية. وبعد ١٩٧٣ تحـرك العجز (معبرا عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمـالي) فـي إطار ١٥ – ٢٠ في المائة بدلاً من صفر – ٧ فـي المائـة. **حدث انقطاع هنا. تغير واضح من نمط إلى آخر. الفارق في حجم ونسبة العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد (١٩٧٣) ليس فارقًا في الدرجة، وإنما في النوع. التغير كبير جدا في مستوى الجسامة والعواقب الاقتصادية لهذه التغيرات بالغة الدلالة**" (التشديد للمؤلف).

ويستطرد تقرير البنك بعد ذلك إلى محاولة تعليـل هـذا الانكسار الخطير في المسار، فقد "كان هناك تحرك معـاكس في الشروط الخارجية للتجارة بعد ١٩٧٣ راجع إلى حد كبير من زيادة سعر القمح المستورد أربعة أضعاف، ولم تقابلهـا زيادات مقارنة في سعر صادرات القطن، وفي عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ارتفعت أسعار مكونـات الـواردات والصـادرات بدرجات غير متساوية، ولكن بشكل واضـح، كـان الـرقم القياسي العام لأسعار الصـادرات ١٩٦٩/ ١٩٧٠ = ١٠٠، و١٩٧٤ = ٢١٣، و١٩٧٥ = ٢١٥ – والـرقم القياســي لأسعار الواردات لعـامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ = ٢٣٩، أي أن

الأسعار النسبية تحركت ضد الصادرات المصرية بـ ـ ١٢ في المائة بين ١٩٧٣ و١٩٧٤، ولكن المؤشر الأكثر دلالـة هو حركة نسبة أسعار صادرات القطن/ الواردات الزراعيـة التي انخفضت بحوالي ٣٥ في المائة بـين ١٩٧٣ و١٩٧٤، ومع ذلك، فإن الحركة المعاكسة في شروط التجارة ليسـت التفسير الوحيد، وقد لا تكون التفسير الأهم للتدهور الشـديد جدا في ميزان المدفوعات، فقد شـهدت أحجـام الـواردات والصادرات تحركات في الاتجاه الخاطئ، أي بأسلوب ضار إلى أقصى حد من وجهة نظر ميزان المـدفوعات، فللوهلـة الأولى قد يتوقع الإنسان أن تؤدي زيادات أسعار الـواردات إلى خفض في حجم الواردات، وزيادات أسعار الصـادرات إلى توسع حقيقي في الصادرات. ولكن أحجـام الـواردات زادت بعد ١٩٧٣، وانخفضت الصادرات. كان وقع التوسـع في الطلب المحلـي (لكـل مـن الاسـتهلاك والاسـتثمار) ملحوظًا.. إن **"مفعول الدخل" الذي عمل في الاتجاه المضـاد "لمفعول السعر" كان - بوضوح - القوة السائدة**، ويبدو أن الزيادة في الطلب المحلي قد نشـطت الـواردات، وحرفـت

الصادرات عن الأسواق الخارجية إلى الداخل"[٧٠] (التشـديد للمؤلف).

هذا العرض للبنك الدولي، يحتوي علـى قسـم وصـفي صحيح للانكسار الحاد والخطير في نمط السـلوك لميـزان المدفوعات. ولكن حين انتقل إلى التحليل والتفسـير، تـرك كثيرا من الأسئلة مفتوحة، والإجابة التي قدمها كانت خاطئة أو غير مقنعة. فقد لاحظ مثلاً أن حركة الأسعار في تجارتنا الخارجية لم تؤد إلى النتائج التي تتوقعها أو تبشر بها الهيئات الدولية، ولكنه "نسي" أن يسجل أن الأسعار (وبالتالي خفـض سعر الصرف) لا تؤدي هذا الدور الحاسم الذين ينسبونه إليها لتحسين ميزان المدفوعات. فخفض سعر الصرف يـؤدي – كما يقولون – إلى رفع سعر الواردات، فينخفض تلقائيا الميل للاستيراد. ولكن حـدث عـام ١٩٧٤ أن ارتفعـت أسـعار الواردات إلى أعلى؛ مما كان يمكن أن يتوقع في حالة خفض سعر الصرف (في ظروف عادية)، وكانت النتيجـة زيـادة حجم الواردات. وعني ذلك أن الأخذ بتوصـيات الصـندوق والبنك الدولي (بتخفيض سعر الصرف فـي عـام ١٩٧٤) لم يكن يؤدي وحده إلى الإقلال من الواردات، ولكنـه كـان

يؤدي بالقطع إلى الهبوط بحصيلة الصـادرات (لانخفـاض أسعار التصدير؛ نتيجة خفض سعر الصرف – أي: لمزيـد من التدهور في شروط التبادل – مع وضوح العجـز عـن زيادة الكميات المصدرة؛ لتعويض انخفاض الأسعار).

والنتيجة الحتمية: مزيد من انهيار ميـزان المـدفوعات. ومفهوم طبعا أننا لا نقصد إلى نفي أي أثر للأسـعار علـى حركة الصادرات والواردات، ولكننا ننفي أن يكون للأسعار هذا الدور الحاسم، في إطار من تحرير التجارة من الضوابط المركزية، كما قالت وألحت التوصيات الدوليـة فـي عـام ١٩٧٤.

ج- **المدخل الأول لتفسيرنا**: لقد اعترف تقريـر البنـك الدولي بأن "الحركة المعاكسة في شروط التجارة، قـد لا تكون التفسير الأهم للتدهور؛ ولذا أضاف التقريـر أن "مفعول الدخل" عمل في الاتجاه المضاد "لمفعـول السعر"، وكان القوة السائدة، فحدث التوسع الكبير فـي الطلب المحلي (لكل من الاستهلاك والاستثمار). وهذا التفسير خاطئ تماما – في تقديرنا – إلا أن الإجابـة الصحيحة، تتطلب الغوص في نوع من التحليـل، لـم

يكن متوقعا أن يلجه البنك الدولي في تقريـر كهـذا. فالإجابة الصحيحة، تبدأ بالفرض العام الذي نقيم عليه دراستنا، وهو أننا بصدد محاولة لإخضـاع مصـر، ولإعادة تشكيل أوضـاعها - السياسـية والعسـكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية - على نحو يضمن استمرارها في التبعية. وهذه المحاولة تتطلب تخطيطًا محكما، فكل حرب (ساخنة أو باردة) تفترض، وجود خطة وهيئة أركان وإدارة عمليات. كل حرب تستخدم القوة بأشكالها المختلفة، وتستخدم الخـداع والمراحـل وتقسيم الأدوار، ولا بد أيضا من ركـوب المخـاطرة المحسوبة، ودفع التكلفة المطلوبة لتحقيق الهدف.

* إذا تذكرنا هذا ونحن بصدد القطاع الخارجي، وما أصابه من انهيار، فإن من واجبنا أن نـذكر أيضـا أن مخـاطر خسائر التعامل مع العالم الخارجي مـن موقـع ضـعف، أوصلتنا في الستينيات إلـى ضـرورة التـأميم الكامـل للاستيراد، وتأميم القسم الأكبر من تجارة الصادرات، كان التأميم أداة ترشيد حقيقية، وأداة للاسـتقلال الاقتصـادي، رغم كل النواقض التي أصابت التنظـيم والممارسـة[٧١].

وقسم من هذه النواقص كان بسبب انخفاض مفهوم ومبرر في مستوى الخبرة والكفاءة الفنية والتنظيمية. ولكن قسـما آخر (أعتقد أنه أهم) كان بسبب الإفساد والتخريب المنظم، والتوسع في هذا القسم الأخير هو "محـاولات" "ترشـيد" القطاع الخارجي (بمفهوم الصندوق ومن معه) والتي لـم تتوقف برغم التأميم. **فالتجارة الخارجيـة ليسـت مجـرد تبادل في التصدير والاستيراد. ولكنها اقتتال فـي نطـاق استراتيجيتين متصارعتين؛ استراتيجية تهدف إلى تأكيـد الاستقلال، واستراتيجية مضادة تهدف إلى فرض التبعية،** وقطاع التجارة الخارجية المؤمم (وخاصة علـى جانـب الاستيراد) كان في خط المواجهة الأساسي، وعلى احتكاك يومي "بأعداء الاستقلال الاقتصادي". وكما في كل قتالٍ لا بد من خسائر إلى جانب الانتصارات، ولا يقتصر مفهـوم الخسائر في قطاع الاستيراد الوطني علـى مجـرد عقـد بعض الصفقات بشروط غير مناسبة، فأخطر مـن ذلـك عمليات الاختراق، وشراء بعض "الناس المهمين"، وهـذه مسألة متوقعة باستمرار في هذا القطاع بالذات، إذا أخـذنا في الاعتبار إمكانيات الخصوم الهائلة؛ ولذا يتطلب الحفاظ

على دور القطاع بالذات، إذا أخذنا في الاعتبار إمكانيـات الخصوم الهائلة؛ ولذا يتطلب الحفـاظ علـى دور قطـاع الاستيراد في تدعيم الاستقلال أن يخضع القطاع لعمليـات متابعة دقيقة من هذا المنطلق[٧٢]، إلـى جانـب عمليـات التطوير الفني والإداري.

ولكن إعلان الانفتاح، كان يعني على أية حـال، انتقـال الدول العربية واحتكاراتها من مرحلة حـرب العصـابات، أو حرب الاستنزاف، إلى مرحلة الاقتحام والهجوم الشـامل. **وفشل الصندوق في توجيه ضربته المباشـرة مـن خـلال "سياسة ملائمة للنقد الأجنبي" لم يكـن يعنـي أن عمليتـه لم تنجح في فتح بعض الثغرات الهامـة التـي اسـتثمرتها القوى المعاونة في تحقيق النتيجة المستهدفة مـن خفـض سعر الصرف.**

* فقد صدر قرار وزير المالية (٦٤ لسنة ١٩٧٤) لتطـوير السوق الموازية (أُنشِئت في سبتمبر ١٩٧٣؛ لتمارس مـن خلالها أنواع محددة من المبادلات بسعر مخفض للجنيـه. الجنيه = ١,٧ دولارا). والسوق لم تكن مجـرد ممارسـة لتعدد أسعار الصرف، فهذا مطلوب ولا غبار عليه إذا كان

الهدف إنشاء نظام نقدي فرعي مستقر ومكمل للنظام الأصلي، يزيد حصيلة الدولة من النقد الأجنبي (وخاصة مدخرات العاملين في الخارج) من خلال حوافز مناسبة ومرنة في سعر التحويل، بشرط أن يخضع التصرف في هذه الحصيلة لأولويات الميزانية النقدية. ولكن هذا الهدف لم يكن في نية صندوق النقد الذي بارك إنشاء السوق الموازية، ولم يكن أيضا في نية السلطات المصرية عام ١٩٧٤، وبالتالي كان تطوير السوق – في ذلك العام – لتوسيع نطاقها بشكل عام، وكمنفذ للقطاع الخاص إلى مجال الاستيراد، ودعم هذا ما أسمي بالاستيراد دون تحويل عملة(٧٣). وتأكد كل ذلك بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤.

إلا أن التوسع في موارد وعمليات السوق الموازية، ظل محدودا خلال ١٩٧٤، وكان التوسع الحقيقي في النشاط الاستيرادي للقطاع الخاص عن طريق الاستيراد دون تحويل عملة (وهذه تسمية مضللة طبعا، والأفضل أن نطلق عليه نظام الاستيراد الممول ذاتيا) وهذا النظام يسمح للمصريين الحائزين على نقد أجنبي في الخارج؛ باستخدام أرصدتهم في

استيراد سلع (صدرت قائمة – في ذلك العام – بهذه السـلع تضم ٣٠٠ سلعة)، وكان متوقعا مع التوسع في هذا النظام أن يصل حجم الواردات عن طريقـه، وعـن طريـق السـوق الموازية إلى ١٥% من إجمالي الواردات عام ١٩٧٥.

ونظام الاستيراد الممول ذاتيا كان مثار نزاع لم يتوقـف بين السلطات المحلية، والهيئات الدولية؛ فبعثة صندوق النقـد الدولي تسجل في تقريرها أن الجانب المصري طلـب رأي البعثة في مشروعه للتوسع في الاستيراد الممول ذاتيا، وكان رأي الصندوق أن التوسع في هذا النظـام، سـيكون علـى حساب السوق الموازية (وهذا صحيح؛ لأنه عبارة عن سوق سوداء للنقد الأجنبي، وأصحاب المدخرات يفضلون التعامـل مع هذه السوق؛ لأنها تعرض سعرا أعلى لأرصدتهم) ومـن ناحية أخرى، فإن المستوردين يفضلون أيضا القيام بعملياتهم خلال هذا النظام؛ لأنه يتيح مرونة أوسع؛ فمجال المسموح به في نظام الاستيراد الممول ذاتيا، أوسع مـن المجـال الـذي تتيحه السوق الموازية، وكان تقدير الصندوق أنه في حالـة تعويم سعر الصرف في السوق الموازية، سيزداد سعر الجنيه المصري انخفاضا، إذا كان نظام الاستيراد الممول ذاتيا قائما

ومتزايدا[٧٤]. ولم يسجل التقرير رد الجانب المصري علـى هذه الحجج، ولكننا يمكن أن نتصور أن الموقف كان كالتالي: موقف صندوق النقد كان متسقًا مع أهداف فرض خفض كبير للسعر الرسمي للجنيه المصري، وتخليص التجارة الخارجية من السيطرة المركزية، وزيادة نصيب القطاع الخاص فيهـا، والتوسع في السوق الموازية، هو توسـيع لـدائرة التعامـل المعلن بسعر مخفّض، وبالتالي خلق أمر واقع يسهل الانتقال الشامل إلى سعر الصرف الموحد المنخفض، وقد عبرت بعثة الصندوق عن هذا الرأي بصراحة، فقالت: إن اتجاهها هـو "التوسع في السوق الموازية؛ حتى نتوصل إلى سعر واحـد للصرف"، والأهداف الأخرى: القضاء على التحكم المركزي وزيادة نصيب القطاع الخاص، ينبغي أن تتحقق من خـلال لهذا التوسع في السوق الموازية، والصندوق محـق إذا رأى أن الاستيراد الممول ذاتيا، يحقق مشاركة القطـاع الخـاص بشكل مشوه، وبطريقة لا تتسق مع باقي أهدافه، وهو يعـوق استخدام السوق الموازية كأداة انتقالية.

ولا مانع من التذكير هنا بأن حكاية الاستيراد الممول ذاتيا بدأت قبل ١٩٦٧ كأمر واقع (فيما عـرف أيامهـا ببضـائع

غزة)، وبعد العدوان تلقى هذا النظام اعترافًا قانونيا محدودا[٧٥]. ومع الإعلان الواسع عن الانفتاح الاقتصادي، قفزت عمليات الاستيراد - دون تحويل عملة - قفزةً هائلة ومتوقعة، فالجو السياسي العام فرض المشروعية القانونية لهذا السوق، ومع تكاثر الدخول الطفيلية وتراكمها، اتسع حجم الطلب على السلع الكمالية المستوردة. وكان تقدير صندوق النقد محقًا في أن منظمي هذه السوق يفضلون العمل من خلالها على العمل من خلال السوق الموازية. وكانت السلطات تدرك أيضا هذه الحقيقة، وكانت تدرك أن انتعاش هذه السوق لا بد وأن يكون على حساب موارد واستخدامات السوق الموازية، ولكنها مضت مع ذلك في حفز الاستيراد دون تحويل عملة بدافعين متعارضين: دافع الاستسلام أمام فئة المستوردين الشرهة والمؤثرة بقوة على القرارات، ودافع آخر (قد يبدو غريبا) هو أن بعض العناصر الوطنية قدرت أن التوسع من خلال هذا السوق (وليس من خلال السوق الموازية) قد يكون مقبولاً تكتيكيا؛ حيث ظل هذا النظام يتيح للمسئولين ممارسة النفاق السياسي، فيسمحون من جهة لأصحاب الدخول العالمية بكل أنماط الاستهلاك السفيهة،

ولمنظمي العملية بتحقيق أرباح خرافية، وفي نفس الوقت يواجهون الشعب بتصريحات حادة ضد من انحرفوا بأهداف الاستيراد دون تحويل عملة إلى استيراد الكماليات[٧٦]. ويضاف إلى ذلك أن إلهاء القطاع الخاص المستورد في عمليات الاستيراد الممول ذاتيا، خير من احتوائه داخل السوق الموازية، فتظل هذه تحت هيمنة القطاع العام، ويظل القطاع الخاص كما ونوعا على هامش قطاع الاستيراد، وأيضا فإن الاستيراد الممول ذاتيا يظل سوقًا سوداء للنقد، وانحصار نطاق السوق الموازية، يعني تضييقًا لدائرة التعامل القانوني بالسعر المنخفض للجنيه، ويحد بالتالي من إمكانية استخدام السوق الموازية كمعبر للسعر الموحد المخفض، ويدعم هذا الموقف التفاوضي مع صندوق النقد. وبمعنى آخر، فإن العناصر صاحبة هذا التقدير أرادت أن تستخدم قاصدة ولحسابها، ما اعتبره الصندوق نظامًا معيقًا لأهدافه[٧٧].

إلا أن هذا التقدير كان – في أحسن الفروض – من المحاولات المبعثرة للمقاومة، ولم يكن ممكنًا أن يصمد طويلاً، فنظام الاستيراد الممول ذاتيا تبديد سفيه للموارد،

ويصعب الدفاع عنه في أي مناقشة جادة، ومواصلة الـدفاع عنه أعطت صندوق النقد فرصة أن يبدو في وضع المطالب فعلاً بالترشيد في مواجهة إدارة تحمـي نظامـا فاسـدا. إن المحافظة على استقلال الدولة في وضـع سياسـتها النقديـة لا يتحقق بهذه التكتيكات "الخائبـة"، وإنمـا بنضـال شـاقٍ ومجموعة من السياسات الاقتصادية المستقلة التي تعتمد على التأييد الواعي من القوى الوطنية، وليس على تأييد السماسرة والمهربين، إن تأييد السماسـرة والمهـربين أبقـى قرحـة الاستيراد بالتمويل الذاتي، رغم اعتراض صندوق النقد ومن معه، ولكن السماسرة والمهربين فتحوا في المقابل الأبـواب الأخرى للصندوق كي يرتع ويأمر.. وطوبى لمـن يضـحك أخيرا!

* إن التراجعات التي تحققت في إطار التوسع فـي السـوق الموازية، والاستيراد بالتمويل الذاتي، ظلت تمثل تعـديلاً محدود الأثر في النظم الحاكمة للتجارة الخارجية. ولم يكن سهلاً في نفس الوقت إنهاء المؤسسـة المصـرية العامـة للتجارة الخارجية التي يتم التعامل الخارجي الأساسي عبر شركاتها. الإنهاء الرسـمي والقـانوني لتـأميم التجـارة

الخارجية وللاستيراد بشكل خاص كان متعذرا فـي ذلـك الوقت؛ ولذا كان لا بد من الالتفاف بهـدف إفـراغ هـذه السيطرة الحكومية من مضمونها الحقيقي. وقد تـم ذلـك بموافقة مجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٧٤ بإعادة تشـكيل لجان البت؛ بحيـث تصـبح تحـت إشـراف الـوزراء المختصين؛ طبقًا للتخصص السلعي، وصدر قرار وزيـر التجارة رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تشكيل هذه اللجـان (٤٢ لجنة) ولتحديد اختصاصاتها، وكان الهـدف المعلـن لهذا التنظيم الجديد هو تحقيق اللامركزية، وسرعة البـت في احتياجات القطاعات، وكان هذا الهدف يستجيب تمامـا للمطالبة التي ألحت عليها بعثة الصندوق في مشاوراتها.

* وإلى جانب هذا الإجراء، صدر قانون ٩٣ لسـنة ١٩٧٤ الذي رخص للأشخاص الطبيعيـين والاعتبـاريين مـن المصريين، ممارسة حق تمثيل الشركات الأجنبيـة فـي مصر. هذا القانون كان تراجعا خطيرا عن القـانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الذي قصر أعمال الوكالـة التجاريـة علـى القطاع العام. وعودة القطاع الخاص إلى مجال التوكيلات تحقق تحت ضغط صندوق النقد ومطالبـات الاحتكـارات

الأجنبية، وتدافع عملائها المصريين الذين يعلمون الأرباح الخرافية السهلة، الناشئة عن هذا المجـال. كـان القـرار الجمهوري يشترط ألا يكون الوكيل من بين العاملين فـي الحكومة والهيئات العامة، والمؤسسات العامة، وشـركات القطاع العام، ما لم يكن قد مضى على تركه العمـل بهـا سنتان على الأقل واشترط القرار أيضا ألا يكون عضـوا في مجلس الشعب أو المتفرغين سياسيا طوال عضويتهم. وذلك ما لم يكن عاملاً في هذا قبل عضـويته. أيضـا ألا يكون الوكيل من الأقارب من الدرجة الأولى لأحد العاملين بالحكومة والهيئات العامة ومؤسسات وشـركات القطـاع العام، من الفئة العالية ومن في مستواهم.

والحقيقة أن أهمية كل هذه الشروط (التي حرصنا علـى إثباتها) تكمن في أنها تفضح وعي من أصدروا القرار بأنهم يفتحون بابا خطرا، تتسلل عن طريقـه الشـركات العـابرة للجنسية لخلق فئة عميلة. وتفضح الوعي بخطورة أن تكـون هذه الفئة قريبة أو مندمجة مع مراكـز إصـدار القـرارات السياسية. ولكن تحقق طبعا مـا كـان محتمـا أن يحـدث، فالشركات كانت حريصة على التعاون بالذات مع النوعيـات

التي حاول القرار أن يستبعدها. وتحقق ذلك بالفعل عبر كافة أشكال التحايل. وسجل هذه الظاهرة تقرير رسمي (بعد العام الأول من الانفتاح) فقـال إنـه "واكبـت سياسـةَ الانفتـاح الاقتصادي ظاهرتان خطيرتان عليه؛ هما ارتفاع الأسـعار، وانتشار العمولات والسمسرة".... والسمسـرة أو العمولـة لا ينبغي أن "تدفع لذوي المناصب الرسمية أو المتصلة بهم، وينبغي ألا تدفع السمسرة في صـفقات عاديـة أو بشـروط مجحفة"[٧٨].

وقد فاحت رائحة التدخل من كبار المسئولين في الأعمال والصفقات؛ بحيث اضطر الرئيس السـادات إلـى المطالبـة بسرعة تطبيق قانون الكسب غير المشروع "لتحديـد القلـة المنحرفة، وبهذا ندعم الثقة في اقتصادنا، ونرفع عن القيادات عقَـد الخـوف مـن اتخـاذ القـرارات؛ خشـية الاتهـام بالانحراف"[٧٩]. ولكن نبه تقرير آخر إلى "أن على جهـات الرقابة أن تنشط في تعقب الدخول الحرام، وفي الفئات العليا من أصحاب الدخول في المجتمع، وعليها أن تقتـرب مـن مواطن الشك عن صفقات الملايين وتعاقدات الخارج التـي

لا يمكن أن يظهر أثر الانحراف فيهـا فـي إقـرار يقدمـه صاحب الشأن"[٨٠] (طبقًا لقانون الكسب غير المشروع).

وحاول محمود القاضي (عضو مجلس الشعب آنـذاك) أن يكشف أبعاد هذا التطور الخطير. فتقدم بسؤال إلى الحكومـة يقول إن "هناك مكاتب استشـارات، ولكـن تلـك المكاتـب لا علاقة لها بالاستشارات، وإنما هو تنظيم لعمليات الوكالة، ولا أعرف ما هو الذكاء والنبوغ الذي ظهر فجأة على بعض صغار السن من العباقرة والأصهار. إنني أطالب الحكومة أن تقدم إلى المجلس بيانًا بأسماء أصحاب هذه المكاتـب الـذين ظهـرت عبقـريتهم مبكـرة فـي مكاتـب التـوكيلات أو الاستشارات، وأن يتضمن البيـان المـذكور عـدد وحجـم العمليات التي قام بها هؤلاء الأشخاص وشركاتهم الجديدة منذ ١٩٦٧ حتى اليوم؛ وذلك حتى نكون على بينة مـن الأمـر، وحتى نقطع الألسنة التي قد تتطاول علـى أنـاس شـرفاء، ويجب أن يتضمن البيان أيضا حجم العمليات التي قامت بها هذه المكاتب مع الحكومة أو القطاع العام" [٨١].

وجه هذا السؤال إلى الحكومة في بداية مناقشة مشـروع الخطة والموازنة العامة، ولكن رئـيس مجلـس الـوزراء،

والوزراء تجاهلوا الأمر تماما، وقد عاد محمود القاضي إلى آثار الموضوع، وألح في إحراج الحكومة، وفـي المطالبـة ببيان الوكلاء من أقارب المسئولين، ولكن الفصل التشـريعي الأول، انفض قبل أن يتلقى صـاحب السـؤال إجابتـه[٨٢]، ولا زالت قائمة الوكلاء – حتى لحظة كتابة هذا الكلام – من الأسرار العليا للدولة. وقد توصلت دراسة علمية أخيرة إلـى أن عدد أصحاب التوكيلات كان حوالي ٧٠٠ (فـي أواخـر ١٩٧٧). وهم فريقان: فريق العملاء القديم. وفريق العمـلاء الجديد. الفريق الأول من أصحاب مكاتب التوكيلات المؤممة عام ١٩٦١، وكانت بعض عناصره قد نقلت أعمالها خـارج مصر، ثم عادت بعد الانفتاح، وكان البعض الآخـر بمثابـة غواصات داخل القطاع العام، برزت إلى السطح وعادت إلى نشاطها الصريح منذ أواخر ١٩٧٣، وحتى قبل قانون وقرار ١٩٧٤ – أما فريق العملاء الجديد (وهو الأكثر عددا) فكـان من الوافدين إلى صفوف الـوكلاء والوسـطاء والسماسـرة والمستشارين، معتمدين على نفـوذهم السياسـي وصـلاتهم بالجهاز التنفيذي [٨٣].

وقد تضخمت هذه الفئة سريعا، وأصبح دورها المـؤثر معروفًا رغمه كل حيل التغطية القانونيـة، وأصـبح ذائعـا ومنشورا في عام ١٩٧٦ أن سوق الأعمال غـاص بكبـار المسئولين السابقين (اثنان من رؤساء الوزراء السابقين – ٢٢ وزيرا سابقًا – عشرات من رؤساء شركات القطـاع العـام السابقين – ووكلاء الوزارات والمحافظين – حسبما نشـر) وأن معظم الصفقات الكبرى تتم الآن عـن طريـق هـؤلاء المستوردين، كما أنهـم حصـلوا علـى أكبـر التـوكيلات التجارية[٨٤]. وقد قيل أكثر من هذا الكـلام رسـميا، وفـي مواجهة الحكومة، حين أعلن عضو مجلس الشعب (عبـاس المصري) أن "هناك عشر أو خمس أُسر على الأكثر من هذه الطبقة توجد في أوروبا وفي أمريكا. ولا نسـتطيع أن نعقـد صفقة واحدة في الخارج إلا إذا وقع عليها نفر من هـؤلاء، وهم بعيدون كل البعد عن أن يتأثروا بما نقوله هنـا، أو مـا نفرضه من ضرائب ومن.. إلخ؛ لأنهم في الخارج.

إن أي مشروع نريد له تمويلاً خارجيـا – وهـذا أمـر تعرفه كل الشركات – يقال للذي يذهب إلى الخارج أن هـذا المشروع يجب الاتصال في شأنه بفلان أو فلان بالاسم حتى

تتم الصفقة" وقد صاحت بعض الأصوات يومها تطالب إعلان الأسماء، فرد عباس المصري: "أعرف هذه الأسماء جيـدا، وبعض الزملاء يعرفونها... وبعض هذه الأسماء تنتسب إلى رجال عظماء يتكلمون كثيرا عن النظام الاشتراكي، وبعض هذه الأسماء تنتسب إلى رجال عظماء يتكلمون كثيـرا عـن النظام الاشتراكي، وبعض هذه الأسماء لها نسب جديد فـي مصر" [85]. هذا الكلام حين يقال في أية دولة، يقفز ممثلـو الحكومة للتصدي، ولكن الحكومة عندنا آثـرت أن تصـمت تماما، فلم تبادر إلى نفي الاتهام، ولم تطالـب مـن العضـو إعلان الأسماء!

ولم نذهب بعيدا؟ لقد أصبح معروفًا ومنشورا أن عددا من المسئولين نسقوا أعمالهم في الخارج على هيئة شركة قابضة للتجارة الدولية، مقرها لوكسمبورج، اسمها شـركة "مـالتي تريد" (يناير ١٩٧٤). وقامت هذه بإنشاء شـركة مسـاهمة فرنسية مقرها الدائم في باريس، وهذه الشركة وراء غالبيـة صفقات استيراد السلع الاستهلاكية؛ بمعنى أنها تحصل على عمولات غير مبررة عن هذه الصفقات، بل "يقـال إن هـذه الشركة تحصل على عمولات عن صفقات غريبة ومعقـدة؛

مثل صفقة استيراد مصر لسكر من الصين الشعبية، عن طريق تاجر يمني. فقد حصلت الشركة المذكورة على ١٠ في المائة من تلك الصفقة عمولة لها" [٨٦].

أي أنها لا تعتق شيئًا.. وعلم أنها قامت خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦ بعمليات بلغت ٦٥٥ مليون دولار، منها ٢٠ مليون دولار قيمة صادرات مصرية لأوروبا، ويتضمن هذا أنها قامت بتوريد ٣٦% من احتياجات مصر من القمح، وحوالي ٧٠% من السكر، كما حصلت على تسهيلات حكومية فرنسية بقيمة ٢٠٠ ألف طنًا من الدقيق لمصر، وأيضا قامت بتوريد جانب من احتياجات الصناعة من الآلات وحديد التسليح والخردة والفحم.. وقد سجلت تقارير للرقابة الإدارية مخالفات وانحرافات متعددة، في الصفقات المنفذة من خلال هذه الشركة [٨٧]. وللعلم، كان أول رئيس لهذه الشركة عبد المنعم القيسوني (الذي أصبح فيما بعد رئيسا للمجموعة الاقتصادية داخل مجلس الوزراء)، وخلفه حامد السايح (الذي أصبح وزيرا للاقتصاد) ثم مصطفى خليل (الذي أصبح رئيسا لمجلس الوزراء) [٨٨]، ورغم أن النشر عن هذه الشركة، كان على هيئة اتهام واضح، لم تجسر

الحكومة على الرد، وحين أثير الموضوع في مجلس الشعب، امتنعت عن الإجابة [٨٩].

ورغم خطورة كل هذه المعلومات، فإن ما تنشره الصحف الأجنبية، حول علاقة كبـار المسـئولين وأقـاربهم بقطـاع التجارة، أكثر خطورة.

* وقد حاول الفنيون الوطنيون – عبثًا - إعـادة السـيطرة المركزية على حركة الاستيراد، والحـد مـن الصـفقات المريبة، فأعلنت مؤسسة التجارة – في تقرير رسمي – أن لجان البت تعمل بمعزل عن المؤسسة المتخصصة. التـي يمكنها إعطاء الصورة الأدق لأسواق السلع الخارجية (..) وأنه من الأفضل أن تمثل المؤسسة وشركاتها تمثيلاً فعليا في لجان البت"، وتساءلت المؤسسة عن المدى الذي ينبغي أن يسمح به لمكاتب القطاع الخـاص والأفـراد، للتقـدم مباشرة "للجان البت" بالعروض؛ سواء بالنسبة للاسـتيراد أو التصدير، فالنظام الذي أصبح معمولاً به كـان يسـمح للقطاع الخاص والأفراد للتقـدم مباشـرة للجـان البـت بالعروض التي يحصل عليها من الموردين الأجانب وفـي حالة إرساء العطاءات عليه، يتولى القطاع العـام عمليـة

الاستيراد، وفتح الاعتمادات؛ وبذلك تكون عمولـة هـذه العمليات للقطاع الخاص، وتتم عادة بينه وبـين المـورد الأجنبي. وفي الاجتماعات الرسمية كشف بعض المسئولين في مؤسسة التجارة أنه أصبح مـن الواضـح أن بعـض الاحتياجات لا يعلن عنها قبل وقت كافٍ؛ حتـى يـتمكن الجميع من تقديم العروض؛ وفقًا لفـرص متكافئـة فـي الاشتراك؛ ضمانًا للوصول إلى أفضل الشـروط وأحسـن الأسعار، فأحيانًا يعلن عن بعـض الاحتياجـات ويحـدد أسبوعا لتقديم العروض، ويكون مطلوبا مـن المـورد أن يقدم الأسعار، ويفتح خطاب ضمان لتأكيد جدية العـرض المقدم منه، وبالتالي يقوم بالاتفاق مع السفن التي يشـحن عليها وتكاليفها، وقال المسـئولون الوطنيـون إن ذلـك، يوصف في بعض الأحيان بـالتعجيز، وتكـون الفرصـة بطبيعة الحال لمن عرف بهذه الاحتياجات مسبقًا بطريقـة أو أخرى (!). وفي بعض الأحيان أيضا كان يتم الإعلان عن تصدير سلع معينة تضم عدة شحنات في الشهر نفسه، ويطلب من المستوردين تقديم الأسعار خلال ثلاثة أيـام،

مما يؤدي إلى أن يقول البعض، "إن سفن المشتري لا بـد وأن تكون في الإسكندرية" (!).

وفي غياب المؤسسة - كجهاز تنظيم مركزي - يعطـي النظام الجديد لجان البت المبعثرة سلطاتٍ كاملة لشـراء مـا تحتاجه من مستلزمات الإنتاج، ولكن حيث إن السلعة الواحدة قد تكون مطلوبة لأكثر من قطاع، فإن البت فيهـا – وفـق النظام المستحدث – كان للجان متعددة، وأدى ذلك إلى شراء السلعة الواحدة بأكثر من سعر. كذلك لوحظ أن لجان البـت (الغياب الخبرة المجمعة والمبلورة) تقتصـر فـي دراسـتها للعروض على الناحية السعرية دون أن تأخذ فـي الاعتبـار بعض الظروف الأخرى؛ مثـل إمكانيـات المـوردين فـي التوريد، ومركز هؤلاء الموردين في الخـارج، وضـرورة تفضيل التعاقد مع المنتجين مباشرة ودون وسطاء، على الأقل لضمان التوريد، ولإقامة علاقات دائمة ومباشرة. ولكن فـي هذا الأمر لم تكن القرارات الخاطئة؛ بسبب نقـص الخبـرة فقط، فقد أشار البعض بصراحة إلى أن لجان البت تعرضت "لضغوط" من بعض الجهات لتفضيل عروض معينة [٩٠].

وفي إطار توسيع السوق الموازية صدر قرار وزير التجارة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ (في ١٩٧٤/٨/٢٢) بشأن السلع المسموح بتوريدها إلى البلاد؛ طبقًا للقرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤، وقد سجلت الرقابة الإدارية وزن أصحاب النفوذ والتوكيلات، فقالت إنه "توالى بعد ذلك صدور قرارات وزارية لوزير التجارة، تضمنت إضافة أصناف أخرى للقائمة الأساسية وهي القرارات أرقام ١٤٨، ٤٦٦، ٥٥٥ لسنة ١٩٧٤، وأرقام ٦٢، ١٤٣، ٢٥٩، ٥٠٨ لسنة ١٩٧٥، والقرار ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦، وقد ردد كثير من المتعاملين في هذه الآونة أن صدور قرارات وزارية؛ بإضافة بعض السلع قد حقق لبعض المستوردين مكاسب طائلة؛ إذ كانوا يقومون بالشحن والسعي لدى المسئولين؛ حتى تصدر القرارات بإضافة ما قاموا بشحنه من سلع. وعند نشر هذه القرارات وعلم باقي المستوردين بها، يكون قد أُتيح لهؤلاء تحقيق مكاسب طائلة؛ مستفيدين - في ذلك - من ظروف احتياج الأسواق للسلع التي استوردوها" (٩١).

* هذه الثغرات الخطيرة في خطوطنا الدفاعية، دبرتها ووسعتها – بكل الطرق – قوى الغزو الخارجي؛ لإحداث

الانهيار. فسيل الوعود والأكاذيب حول التـدفقات الهائلـة للمعونات، كان عماد الخداع الاستراتيجي في هذه المرحلة من الغزو، وقد ساعدت هذه الوعود فـي الإخـلال بـأي تقديرات رشيدة، وشلت إرادة المقاومـة عنـد مسـتويات مختلفة من السلطة، وعند قطاعات وطنية كثيرة. من هـذا الجو من الوعد بآلاف الملايين من الدولارات، كان طبيعيا أن تسود موجة الاستيراد من الأسواق الغربية على أوسع نطاق. ولم لا، والمعونات والمِنَح ستتولى السداد؟

إلا أن الخديعة لم تكن إحدى الأدوات الفعالـة، وكانـت موجهة بالتحديد إلى الفئات الوطنية التـي كـان يمكـن أن ترفض التورط في هذه السياسات، لولا أن وعيهـا زيـف، وإرادتها شُلتْ؛ **ولذا نشـطت – إلـى جانـب الخديعـة – التوجيهات السياسية المباشرة المرتبطة بالدور الأمريكي في الصراع المصري الإسرائيلي.** فالحد من العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، كان جزءا من مخطط إبعاد السوفييت عن منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي كـان لا بـد أن يتسـع الاستيراد من الأسواق الغربية – بقـرار سياسـي – رغـم استحالة زيادة التصدير إلى هذه الأسواق بمعدلات معقولـة.

أيضا كان لا بد من شرط دفع عجلة التعمير في منطقة قناة السويس (ويتضمن التعمير بالضرورة، زيادة في الاستيراد من الغرب).

وكان مفهوما أن هذا التوجه السياسي، يؤثر حتما بالسالب على ميزان المدفوعات.

ولكن لم يكن كافيا مع ذلك التزام القيادة السياسية بهذا التوجه لتحقيق كل النتيجة المطلوبة: أي انهيار ميزان المدفوعات؛ ولذا تدخلت الحكومات والشركات والبنوك الدولية لإكمال المهمة. فيلاحظ مثلاً أن الأسواق الغربية انفتحت عام ١٩٧٤ بالذات للقطن المصري، واستوعبت القسم الأكبر من صادراته، ثم توقفت عن هذا الاتجاه في الأعوام التالية، فهل كان هذا محض صدفة في أسواقٍ، تخضع معدلات ومناطق الاستيراد فيها، لقدر كبير من التوجيه الحكومي؟ جائز طبعا أن تكون صدفة، ولكن جائز أيضا – في إطار التصور العام للحركة – محاولة هذه الدول لدعم القرار السياسي، بتعديل التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية، وللإيحاء بأن الاستغناء عن الأسواق التقليدية

للقطن (في الشرق) مسألة ممكنة، ولحفز حركة الاستيراد من الغرب في العام الأول من الانفتاح.

أيضا حدث أن تضافرت كل الجهات المتحالفة من أجـل رفع أسعار الواردات بمعدلات غير طبيعية، ولا تتناسب مع معدلات التضخم التي كانت سائدة في الأسـواق المـوردة، ومثال القمح هنا صارخ؛ فواردات القمح زادت أسعارها أكثر من ثلاثة أضعاف. والقمح سـلعة اسـتراتيجية، وخضـوع أسعارها لسياسات الحكومات في الغرب، مسـألة لا خـلاف عليها (٤ دولة تحتكر تقريبا صادرات العالم مـن الحبـوب، وهي الولايات المتحدة – كنـدا – أسـتراليا – الأرجنتـين. الولايات المتحدة تحتكم وحدها على ٥٠% من الصـادرات) وللتذكرة، فإن منع صادرات القمح ذات الترتيبات الخاصـة في السداد (قانون ٤٨٠) سلاح استُخدم كثيرا في منازعـات الولايات المتحدة مع الدول التابعة. وفي عام ١٩٧٤ و١٩٧٥ بالذات، كانت التصريحات العلنية حول استخدام القمح؛ كأداة للإخضاع السياسي تتطاير في جو شـامل لـدول النفطيـة والعربية، فإنه ظلت هناك مصلحة سياسية في رفع أسـعار المواد الغذائية، وعلى رأسها القمح، وكان هناك دائما "مـن

يصرخون بأن هناك علاقة مباشرة بين أسعار النفط، وبين أسعار الأسمدة والطعام، ومجاعة مئات الملايين في الهند وبجنلاديش والأقطار النامية الأخرى (غير البترولية) في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية" [٩٢]. أي كان هناك هدف إرباك اقتصاديات هذه الدول بشكل عام، واستخدام ذلك (ضمن أهداف أخرى) في الوقيعة بين الدول التابعة النفطية، والدول التابعة غير النفطية.

في هذا الإطار السياسي لاستخدامات القمح، نعتقد أن أثر المبالغة في رفع أسعاره على ميزان المدفوعات المصري لم يكن صدفة. كانت الحكومة المصرية تتطلع – بسذاجة – إلى استيراد سلع زراعية بقروض طويلة الأجل من الولايات المتحدة، قيمتها ٧٥٠ مليون دولار؛ وفقًا لبرنامج الغذاء من أجل السلام. كان هذا التطلع ضمن جو الآمال والأحلام، ولكن تبين أن كل الميزانية المقترحة، وفقًا للفقرة الأولى من القانون ٤٨٠، للسنة المالية ١٩٧٥، لا تتجاوز ٧٤٢ مليون دولار، وفي نفس الوقت كان مخططًا ألا يزيد نصيب أي بلد– في سنة التكدير الشامل هذه – عن ١٠% من اعتمادات البرنامج. وعلى ذلك، خُصص لمصر ١٠٠ ألف طن من

القمح (بدلاً من المليون التـي طلبتهـا). وتلقـت مصـر – بمقتضى هذا البرنامج – شحنات مجانية من الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٤ لم تتجاوز قيمتهـا ٢,٨ مليون دولار [٩٣].

صحيح أن هذا الرقم عبرت به الولايات المتحـدة عـن "عواطفها"، وأن منزلة مصر عندها لا تقل عن منزلة شـيلي وفيتنام الجنوبية (قبل تحريرها) وكوريا الجنوبية، ولكن ظل الرقم ضئيلاً جدا بالنسبة للاحتياجات التي تولـت الولايـات المتحدة توريدها بأسعار خرافيـة، بالتعـاون مـع حلفائهـا السياسيين، في [كارتل] القمح؛ فقد بلغت واردات القمح ٢,٥ مليون طن خـلال ١٩٧٤ قيمتهـا ٦٨٢,٨ مليـون دولار، والدقيق ٢٠٠ ألف طن قيمتهـا ٦٤ مليـون دولار، وكـان متوسط ثمن الطن المتري من القمح المستورد ٢٨ جنيها عام ١٩٧٢ و٩٩ جنيها عام ١٩٧٤.

واعترف البنك الدولي بأن غياب التمويل السهل للمـواد الغذائية، ضاعف أيضا من المشكلة؛ حيث اضطرت مصـر إلى استيراد هذه المواد باستخدام تسهيلات ائتمانية قصـيرة الأجل جدا، وبأسعار فائدة مرتفعة، وكان هذا سـببا أساسـيا

خلاف أزمة السيولة الحادة، التـي تجتازهـا مصـر حتـى الآن[٩٤].

وبالإضافة إلى هذه السلعة المسعرة سياسـيا، وبقـرارات حكومية أو شبه حكومية، أصبح معروفًا الآن أن أسعار السلع المستوردة من الأسواق الغربية كانت – بشكل عام – بالغـة الارتفاع عن المستويات الطبيعية. ومع ذلك توسع الاستيراد، ولم ينكمش. وكما ذكرنا عبر البنك الـدولي عـن دهشـته الطريفة من هاتين النتيجتين "المتعارضتين"، ومع أن الأمـر لا يبدو عجيبا أو ملغزا.

* **فالشركات العابرة للجنسية** (بحكم مصـالحها المتشـعبة، وعملياتها الإنتاجية والتسويقية في مختلفة الـدول) تتـابع بانتظام التطورات الدولية، وتنصح حكومات دولها، وتتقبل النصح، حول السياسات المقترحة في المنـاطق والـدول المختلفة. هذا كلام لا يختلف حوله. ولجان الاستماع فـي الكونجرس الأمريكي، والتحقيقات المجراة حول الشركات العابرة للجنسية، وحول شركات النفط في الشرق الأوسط وغيره، وعشرات الكتب الصادرة فـي الغـرب، مليئـة بالمعلومات والأمثلة الوفيرة. ومنطقة الشرق الأوسط (بكل

ما فيها) **وإخضاع الدول العربية – وعلى رأسها مصر – لم تكن لتبعد أبدا عن مبـدأ التنسـيق بـين الشـركات والحكومـات المعنيـة، متضـمنًا توزيـع الأدوار. لقـد استطاعت الضغوط السياسـية مـن الولايـات المتحـدة والهيئات الدولية تسهيل مهمة المهاجمين؛ سـواء مـن خلال الموقع الاستراتيجي الحاكم الذي احتلته الولايـات المتحدة في إدارة الصراع المصري الإسرائيلي، أو مـن خلال ما صاحب ذلك من حملة التضليل العـام، أو قـرار التعمير، أو قرارات "اللامركزية" في الاستيراد، والسماح للقطاع الخاص بأعمال الوكالة التجاريـة. وكـان علـى الشركات أن توسع هذه الثغرات بكل إمكانياتها على نسج شبكة العملاء وتقديم الرشاوى على أوسع نطاق.**

وخبرة رجال الأعمال الغربيين في فتح الأسـواق بهـذه الأساليب "القذرة" خبرة عريقة ومعروفة، رغم أن الامتنـاع الواضح عن تناول الوقائع الهامة عن الفسـاد فـي تحليـل مشاكل التنمية في البلاد المتخلفة، يعتبر من أوضح الأمثلـة حول تحيز "منهج ما بعد الحرب" (في دراسات التنمية) كمـا لاحظ وبحق ميردال. والعدد المحـدود مـن الاقتصـاديين

الغربيين الذي تناولوا قضية الفساد (في دراسات منشـورة)، كان رأيهم أن الرشوة ضرورة وعملية تشحيم غيـر ضـارة لإدارة متضخمة وبطيئة. وأعتقد أن أحدهم كان صادقًا تماما حين أوضح "أن الفساد في هذه الدول ليس مجموعـة مـن الظواهر المتفرقة، ولكنه نسق سياسي يمكن لمن يمارسـون السلطة أن يوجهوه بدقة معقولة"، فهذا التشخيص صحيح إذا كان مقصودا "بمن يمارسون السلطة" المؤسسات المعنية فـي الدول المسيطرة – في المقام الأول – "فعالم الأعمـال كـان نشطًا بشكل ملحوظ، في حفز ممارسات الفساد مع السياسيين وكبار المسئولين. إن أحد القضايا الهامة التي تلزم التقـارير الرسمية والمناقشات العامة الصمت حيالها هو الدور الـذي يلعبه رجال الأعمال الغربيون المتنافسون على الأسواق فـي أقطار جنوب آسيا، أو المشتغلون في استثمارات مباشرة في المشروعات الصـناعية هنـاك؛ سـواء بشـكل مسـتقل، أو كمشروعات مشتركة مع الشركات المحلية أو الحكومات. إن ممثلي دوائر الأعمال الغربية، لا يشيرون أبدا إلى هـذا الموضوع علنًا، ولكن بوسعي أن أؤكد شخصيا أنهم يعترفون صراحة في الأحاديث الخاصة، أنه من الضروري عـادة أن

يرشَى المسئولون الكبار والسياسيون من أجل عقد صفقة، ولا بد من رشوة مسئولين كبار ومسئولين صغار؛ لكي يديروا مشروعاتهم دون عقبات عديدة، (...) وبين الأقطار الغربية، يقال عادة: إن الشركات الفرنسية والأمريكية والألمانية الغربية (خاصة) هي أقل الشركات تمنعا في استخدام الرشاوى لشق طريقها، بل يقال: إن الشركات اليابانية أسخى أيضا في هذا الباب. ومن ناحية أخرى لم أسمع أبدا ادعاء بأن الوكالة التجارية للبلاد الشيوعية قدمت أو دفعت رشاوى فردية" [٩٥].

"الأساليب القذرة" ممارسة معروفة - إذن - ومسلم بها، تتولاها إدارات محترفة؛ كجزء من الآليات الضرورية لفرض التبعية وإعادة إنتاجها. وقد حدث بالفعل أن تدفق ممثلو دوائر الأعمال الغربية منذ ١٩٧٣، مع عملاء المخابرات، والمغامرين من كل نوع، وعملت كل الجوقة على بيع الأحلام، وعقد الصفقات، فتحولت اللامركزية في الاستيراد إلى فوضى شاملة.

ونجحت الفئة المحلية العميلة للشركات الدولية في لعب دورها المرسوم لفتح السوق المصري على مصراعيه. كان

مطلوبا من هذه الفئة تمرير أكبر كمية ممكنة من الصـفقات، وبأسعار تزيد كثيرا عن المستويات الطبيعية، وكان عائد هذه الفئة يتناسب مع نجاحها في أداء المهمـة، فالميـل الحـدي للحوافز (عمولات ورشاوى مالية وعينية) يتزايد بكثرة مـع زيادة حجم الصفقة، ومع ارتفاع سعرها، فجـرى التسـابق المجنون لعملاء الشركات نحو تحقيق الهدف. وقضية ارتفاع العمولات لا يختلف عليها في الأوساط المصرية المسـئولة، فأحمد أبو إسماعيل اعترف مثلاً فـي بيـان مكتـوب بـأن الواردات المصرية "تحملـت أعبـاء إضـافية مـن فوائـد وعمولات استيراد مرتفعة" [٩٦]. **إلا أن البعض يتصـور أن ارتفاع أسعار الواردات؛ تم فقط بسبب العمولات المرتفعـة (أي لتغطية تكلفة العمولات) وهذا غير صحيح. فـالعمولات المرتفعة كانت – كما قلنا – حـافزا أيضـا لرفـع أسـعار الواردات.**

ولا ينبغي أن نفهم حرص الموردين – في حالتنا – على رفع الأسعار؛ باعتباره مجرد حرص تقليد تقليدي على تعظيم الربح، فالشركات العابرة للجنسية، لا تتعامل مع الأسـعار، في كل صفقة وفي كل مكان؛ وفق هـذا المنطـق البسـيط

(كالبقال أو صاحب معرض وورشة الأحذية، رغم أن حتـى هؤلاء، لهم هامش ما من المرونة في تحديد الأسعار).

فسياسة الأسعار – في الشركة العملاقة – تتحدد مركزيا كجزء من التخطيط العام، وتتحدد مسـتوياتها فـي الفـروع المختلفة، وفي الدول المختلفة؛ حسب معايير متعددة، وتختلف هذه المعايير في الدولة الواحدة من مرحلة إلى أخرى. إنهـا تهدف – في التحليل النهائي، ومن مجمل عملياتهـا – إلـى تعظيم ربحها، ولكن هامشها في المناورة من أجـل تحقيـق الهدف، هامش واسع؛ سواء في إطار النظرة الشاملة لأعمال الشركة المنتشرة في أرجاء العالم، أو في إطـار المصـالح الاستراتيجية للدولة الأم التي تتبعها إدارة الشـركة، أو فـي إطار المصالح الاستراتيجية للدول الغربية.

ففي بعض المراحل، يمكن أن تمارس سياسة إغلاق من أجل فتح أسواق معينة (أي: تبـاع السـلع بسـعر التكلفـة أو بسعر يقل عن التكلفة). وفي أحيان أخرى، تمتثـلُ هـذه الشركات لقوانين وقرارات حكوماتها، فتمتنـع تمامـا عـن التعامل مع أسواق معينة، ضد توجهاتها التلقائية والغريزيـة لتوسيع عملياتها وزيـادة أرباحهـا؛ احترامـا لاعتبـارات

استراتيجية وسياسة (بدا هذا واضحا في محاصـرة الـدول الاشتراكية الأوروبية والصين وكوبـا – ورغـم الانفـراج الدولي لا زالت هناك ضوابط سياسة مراعاة).

وفي أحيان ثالثة، لا تكون هناك مقاطعـة كاملـة؛ وفـق قواعد صريحة معلنة، ولكن يحصر التعامل من خلال إرهاق العميل بتعقيدات مكتبية، أو برفع السعر، أو بالامتنـاع عـن تقديم تسهيلات في السداد (وبدا هذا مثلاً في التعامـل مـع مصر في النصف الثاني من الستينيات وأوائل السـبعينيات). وفي أحيان رابعة، يطلق العنان للشركات؛ كي تتسابق بلا أي ضابط خاف غرائزها؛ لزيادة المبيعات ومضاعفة الأربـاح، طالما أن هذا يتسق مع الخط الاستراتيجي والسياسي العـام (وأبرز مثال هنا حالة البيع للدول المصدرة للـنفط؛ حيـث تكونت كارتلات من الشركات لرفع الأسعار؛ كجـزء مـن مخططات ما يسمى إعادة تدوير البترودولارات).

وتخطيط هذه الشركات لعملياتها – وضـمنها تخطـيط الأسعار – لا يخضع فقط للاعتبارات الذاتية لكل شركة، فهو يتأثر تأثرا كبيرا – كما رأينا – بـالتطورات والتوجيهـات السياسية للدول الغربية. ومن حقنا - على ضوء ذلـك - **أن**

نفترض أنه كان مطلوبا من الشـركات العـابرة للجنسـية والموردين – بدءا من ١٩٧٤ – أن تتنافس فـي إحـداث الانهيار المدبر لميزان المدفوعات المصري، ومـا يترتـب على ذلك من الإغراق في الدين. كان المطلوب من دوائـر الأعمال، أن تحق بوسائلها "الخاصة" ما عجز صندوق النقد الدولي عن تحقيقه؛ من خـلال خفـض سـعر المصـرف الرسمي. ويعني ذلك أن التنافس في زيادة المبيعات ورفـع الأسعار لم يكن مجرد استجابة للتطلعات التلقائيـة لـدوائر الأعمال، ولكن كان يعني أن هناك ضوءا أخضر أمام هـذه التطلعات التلقائية؛ لكي تندفع بأقصى طاقة، مع ضمان بـألا تتعرض هذه الأعمال إلى مخاطر اقتصادية شـديدة؛ بسـبب هذا التوسع في البيع إلى عميل مفلس.

د- **التفسير الثاني (الديون المصرفية):** ينقلنا هـذا إلـى الوجه الآخر للعملة، ونقصد تراكم الـديون القصـيرة الأجل. ودور هذه الديون أنها يسرت وحفزت زيـادة الاستيراد (حجما وسعرا)، وأدت في نفس الوقت إلـى مزيد من تكلفته. وأيضا كانت طبيعـة هـذه الـديون (قصر الآجـال والمعـدل العـالي للفائـدة) وكانـت

استخداماتها (في أوجه لا تزيد موارد النقد الأجنبـي) تجعل السداد عند موعد الاستحقاق مستحيلاً، وبالتالي كانت كل زيادة في الاستيراد بواسطة هذه التسهيلات، تعني مزيدا من الغرق في مأزق لا خلاص منه. وقـد تحدثنا عن حملة التخدير بـالأحلام التـي صـاحبت الانفتاح الاقتصادي. وهذه الحملة المدبرة، جعلت عددا كبيرا من المخدوعين، ينتظر فيض المِـنح العربيـة النقدية، والمعونات الأمريكية والغربية لمواجهة العجز المتصاعد في ميزان المدفوعات، وهذه الحملة لم يكن ممكنًا أن تحقق أهدافها بالكفاءة المطلوبة، ما لم تكـن مصحوبة ببعض "البشائر" تهل بين الحـين والآخـر، وتحقق ذلك من خلال التدفقات النقدية من دول الخليج العربية التي يبدو أنها استخدمت، وفق مخطط بـارع، فمن حيث الكم، كانت بالقدر الذي يكفي لإبقاء جـذوة الآمال متقدة، ولا يكفي في نفس الوقت لوقف الحاجـة إلى الديون الصعبة. ومن حيث الأسلوب، لـم تتـدفق المعونات وفق اتفاقية تحدد الكميات والتوقيـت. فلـو تحددت الأمور – كما في تحويلات دعم الخرطـوم –

يكن عمل حسابات تنبؤات واقعية، فلو تحددت الأمور – كما في تحويلات دعم الخرطـوم – يمكـن عمـل حسابات وتنبؤات واقعية، ويصعب خلق جو الإربـاك والتمني اللازم للإغراق في الديون الصعبة؛ ولذا بـدا الموقف مـن خـلال التـدفقات غيـر المنتظمـة أن الاحتمالات بلا سقف، وتتوقف على نجاح الاتصالات السياسية، وبالفعل كانت الاتصـالات تحـدث بعـض النتائج، وخاصة في أواخر ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر، ولكن دخلت المسألة – مع احتواء وسيطرة الولايـات المتحدة للموقف – في آليـة الإغـراق، وأصـبحت التدفقات غير المنتظمة مسألة مدبرة، وبمثابة "الجزرة" التي تحفز "الحمار" علـى مواصـلة السـحب علـى التسهيلات المصرفية، وتسهيلات الموردين.

فبعد حرب أكتوبر وصلت المنح العربية على ٧٢٥ مليون دولار، وغطت هـذه المـنح ١١١% مـن عجـز السـلع والخدمات، وبإضافة سداد المدفوعات الرأسمالية، تكون هذه المنح قد غطت ٦٢% مـن إجمـالي الالتزامـات الماليـة الخارجية لمصر. وهذه الصورة كانت بشيرا طيبا لاحتمالات

عام ١٩٧٤، وبالفعل زادت المنح غير المنتظمة إلى مجموعة ١٢٦٤ مليون دولار في ذلك العام (تتضـمن حـوالي ٢٢١ مليون دولار منحا بترولية)، ولكن على أمـل المزيـد مـن المنح، وبكافة الدوافع الأخرى التي تحدثنا عنها، كان مطلوبا ومحتما أن يتجاوز عجز السلع والخدمات هذا المبلغ، فالمنح غطت ٧٨% فقط من العجز، و٥٥% من إجمالي الالتزامات المالية الخارجية. ولم تتقدم مصادر المعونة الأخرى لسـتر الموقف؛ فالبنك الدولي الذي وعد بتقديم ٢٠٠ مليـون دولار في الفترة من يوليو ١٩٧٤ إلى يونيو ١٩٧٥، لم يتم توقيـع اتفاقية محددة معه؛ وبالتالي لم يبدأ السحب الفعلي في عـام ١٩٧٤ (باستثناء قرض قناة السويس). ونفس الأمر بالنسـبة للوعود التي تلقتها مصر من دول منظمة التعاون والتنميـة الاقتصادية (OECD)، وبالنسبة للولايات المتحدة بالذات كانت الفجوة هائلة بين ما وعدت به القيادة السياسـية، وبـين مـا اعتمدته فعلاً؛ فقد طلب الرئيس الأمريكـي نيكسـون مـن الكونجرس في أبريل ١٩٧٤ اعتماد مبلغ هزيل (٢٥٠ مليون دولار) كمعونة لمصر، وكتب نيكسون فـي رسـالته إلـى الكونجرس: "إن هذه المساعدات (لمصر والدول العربيـة)،

ستُسهم في بناء ثقة هذه البلاد في الولايات المتحدة، وستدعم القوى المعتدلة في المنطقة" (١٩٧٤/٤/٢٤)، وتحـدث بعـد ذلك كيسنجر إلى الكونجرس، وأوضح أن "هذه المسـاعدات هي محاولة لتكريس مؤشر جديد، يظهر لأول مرة منذ عقود من الزمان.

إن هذه المساعدات، هي الإسهام الأمريكي فـي خلـق حوافز لدى كل الأطراف؛ لكي يـديروا ظهـورهم للحـرب ويتوجهوا نحو السلام، ولكي يغيروا أولوياتِهم من الصـراع إلى التعمير (...) حينما تدرسون مقترحاتِنـا، نرجـوكم أن تتذكروا فلسفتنا الأساسـية، وهـي تنميـة التعـاون ومنـع المواجهات والضغوط علينا وعلى أصـدقائنا وحلفائنـا"[٩٧] (٤/٢٦). ورغم الفجوة الهائلة بين الوعـود الأولـى وبـين المبلغ المقترح (مشفوعا بكل هـذه التفسـيرات) لـم يعلـن الكونجرس موافقته، إلا في أواخر العام، ولم يبـدأ السـحب عليه إلا عام ١٩٧٥، وفي المقابل أدى التدهور في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي إلى هبوط معدل السحب على اتفاقيـات التعاون الاقتصادي والفني، وإلى إيقاف كامـل التسـهيلات للموردين، وارتبط هذا وذاك بالتزامات السداد فـي هـذين

الحسابين، فأصبح صافي حركة رأس المـال مـن الاتحـاد السوفيتي إلى مصر بالسالب لأول مرة، وبلغ صافي التـدفق من مصر إلى الاتحاد السوفيتي ٢٢٨ مليـون دولار (١٨٣ مليونًا اتفاقيات تعاون + ٤٥ مليونًـا تسـهيلات مـوردين، بخلاف أقساط الديون العسكرية) وإجمالاً أوضح تقرير للبنك الدولي أن حسابات القروض المتوسطة والطويلـة الأجـل، سجلت عام ١٩٧٤ تدفقًا صافيا من مصر للخارج (وإلى دول الكتلة الغربية كما إلى دول الكتلة الشرقية) يصل إلى حوالي ١٣٢ مليون دولار (٥٢ مليون جنيه)، فرغم التيسيرات التي قدمها الموردون الغربيون، زاد إجمالي تسهيلات المـوردين عن مدفوعات السداد لهذا البند بحوالي ٢١ مليون دولار فقط (٨ مليون جنيه) بينما المدفوعات على هذه الديون وصـلت إلى ٤٠٢ مليون دولار (١٥٧ مليون جنيه) [٩٨]، وقد طـرح تقرير ثانٍ للبنك الدولي، تقديرا آخر، جعل التدفق إلى مصر ٢٧٣ مليون دولار (تسهيلات موردين) + ١٩٩ مليون دولار (قروض متوسطة وطويلة) مقابل تـدفق مـن مصـر ٢٨١ مليون دولار (تسهيلات مـوردين) + ١٩٥ مليـون دولار (قروض متوسطة وطويلة) [٩٩]، ولكن تظل النتيجة الجوهرية

واحدة، رغم هذا التعديل فـي الأرقـام. **فرصـيد حسـابات القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، ظل بالسالب**، وإن كان العجز – حسب التقدير الأخير – أقل بأربعة ملايـين دولار. وتضاف إلى كل هذا مدفوعات الفوائد (أساسا على تسهيلات الائتمان المصرفي) وقدمت (في المصدرين) بحـوالي ١٦٥ و١١٢,٧ مليون دولار على التوالي، وكانت النتيجـة التـي تسللت وانتشرت عبر كل ذلك و"في غياب أية آلية للتحكم" – كما يقول البنك الدولي – تفاقم الديون المصرفية.

* في آخر الفترة (ينـاير/ مـارس) وصـلت التسـهيلات المصرفية القائمة (شاملة غير المسحوبة) ٥١٢,٨ مليـون جنيه، وفي آخر الفترة (أبريل/ يونيو) وصلت إلى ٦٣٥,٧ مليون جنيه، وفي آخر الفترة (يوليـو/ سـبتمبر) بلغـت ٧٥٤,٧ مليون جنيه، وفي آخر الفترة (أكتوبر/ ديسمبر)؛ أي مع آخر السنة، كان الرقم قد قفز إلى ١٠٥٥,٢ مليون جنيه (أو ٢٦٩٦ مليون دولار)[١٠٠]. وكانت حوالي ٤٤٠ مليون جنيه في نهايـة ١٩٧٣ (حـوالي ١١٢٧ مليـون دولار)، أي زيادة ١٣٩,٦% في عام واحد. وبلغت الديون القائمة للمراسلين في الخارج (أي: الكميات المسـحوبة أو

خطابات الاعتمادات المدفوعة بوساطة هذه المؤسسـات) ٤٢٣ مليون جنيه (١٠٨٢ مليون دولار) في نهاية ١٩٧٤ بالمقارنة مع ١٩٥ مليون جنيه (٤٤٩ مليون دولار) فـي نهاية ١٩٧٣. **وقد خلق هذا النوع من التمويل، بتكلفتـه الباهظة، أزمةَ سيولة خارجية حادة، وورث عام ١٩٧٥ وضعا يطالب فيه – خلال السـنة – بسـداد تسـهيلات مصرفية وصلت قيمتها إلى حوالي ٢٠٥٠ مليون دولار.** وبالنسبة لإجمالي الدين العام الخارجي المعلن، كان ٣١% مستحقًا للسداد خلال عامين، و٤٠% خلال ثلاثة أعـوام، ٤٦% خلال أربعة أعوام[١٠١].

* إن تسهيلات الموردين لا تعتبر في معظم الحالات ضـمن الديون الميسرة، ومع ذلك فهو إجـراء تقليـدي لتشـجيع المستوردين على زيادة مشترياتهم، ولكن هذا لا يعنـي أن الشركات تقدم هذه التسهيلات في أي وقت، ولأي عميـل، وبأي مقدار، فهنا أيضا يتحدد القرار بالأوضاع السياسـية العامة، وبالأوضاع الخاصة للموردين، وبمدى الثقة فـي اقتصاديات العميل، وفي قدرته على أداء التزاماته. ولكـن الأوضاع السياسية تأتي أولاً. ويفسر هذا - إلى حد بعيـد

- هبوط تسهيلات الولايات المتحدة، ووقف القروض الحكومية الغربية. ومع الدور الأمريكي الجديد تغير الموقف، ويشير إلى هذا بصراحة تقرير البنك الدولي عن القروض. **إلا أن التدفق الأكبر للديون، جاء في عام ١٩٧٤، على يد البنوك (وليس عبر تسهيلات الموردين).** وهذا "السخاء" – من البنوك – لا بد أن يكون أيضا بقرار سياسي. فقد كان معروفًا تماما نضوب الموارد الذاتية للحكومة المصرية، وكان معروفًا أيضا، أن المعونات النقدية لم تنهمر على السلطات المصرية. كذلك لا يمكن أن يكون هذا التسابق بسبب الغفلة والبلاهة؛ فهذه الأوصاف لا تنطبق أبدا على مصادر الإقراض الغربية (موردين أو بنوك)، ومن المسلم به أن البنوك الكبرى في الدول الغربية (وعلى رأسها البنوك الأمريكية) تسيطر على توزيع التسهيلات التمويلية في العالم، وفق شروط ومعايير تحقق المصلحة السياسية والاقتصادية للدول المسيطرة، وعلى حساب الدول التابعة، وفي مواجهة "حالة خاصة" تتحدد سياسة هذه البنوك؛ وفقًا للتوجيهات والتكتيكات المحددة، ومركز التوجيه هو الحكومات الغربية

(خاصة الحكومة الأمريكية – ولا ننسى أيضا النفوذ الصهيوني) والهيئات الدولية (الصندوق والبنك وتوابعهما). وهناك "نظام للإنذار المبكر" أقامته الهيئات الدولية، ووظيفة هذا النظام – في الظروف العادية – إصدار توصيات محددة ضد تشجيع مزيد من تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية إلى الدول "التي تقع في منطقة الخطر"[١٠٢]، وهذا "النظام" جزء من علاقات التشابك والتنسيق بين الهيئات الدولية، وبين المصارف والشركات الدولية، ووفقًا لهذه العلاقات **لم يعمل "نظام الإنذار المبكر" عام ١٩٧٤ بالنسبة لمصر (رغم توفر الدواعي الفنية لذلك)، بل تدافعت البنوك بحرص ودأب غريبين، لإقراض مدين معسر!**

* ولا يخل بهذا التحليل، أن التوجه للإقراض المصرفي الواسع، تقابل مع التحرك التدريجي نحو إقامة خطوط ائتمان كبيرة مع البنوك العاملة في الشرق الأوسط، والمعتمدة بشدة على التمويل العربي، رغم استمرار توثيق الروابط التقليدية مع البنوك الأمريكية في أوروبا الغربية (كما يقول البنك الدولي) فأولاً: لا تخرج البنوك العاملة في

الشرق الأوسط (وضمنها البنوك العربية الجنسية) بإدارتها وروابطها وتوجيهاتها عن شبكة البنوك الدولية. وثانيا: ظلت البنوك الأوروبية والأمريكية مصدر الإقراض الأساسي. **والصحيح أن المؤامرة في كل الأحوال مولت بالبترودولار؛ سواء في جانب المنح والمعونات، أو في جانب الديون المصرفية (سواء كانت ودائع البترودولار في مراكز الشرق الأوسط، أو في أفرع البنوك وخارج الشرق الأوسط).**

وهذا النوع من التمويل، يهدِف من ناحية – إلى التخفيف من أعباء المخاطر الاقتصادية والسياسية، حول مصير هذه الديون (ومن هنا، السخاء في التسهيلات المصرفية، مقابل الشّح في تسهيلات الموردين). ومن ناحية أخرى كان هذا النوع من التمويل، يؤدي إلى تعميق التناقضات بين الدول والشعوب العربية.

هـ - التفسير الإجمالي: تمت "المؤامرة" بتدبير وتخطيط. ولا أعتقد أن هذا التحليل يقوم على الاختلاف أو الجموح في الخيال؛ فهو تحليل يستند إلى خلفية من المسلمات المعروفة والمنشورة عن آليات العلاقات بين

دول السيطرة الغربية والدول التابعة، وإلى حقيقـة أن الدول المسيطرة (والولايات المتحدة على رأسها) تلجأ إلى التخطيط في تحقيق أهدافها. وفوق كل ذلك، فـإن تحليلنا يبدو تفسيرا معقولاً لنتائج تبدو شـاذة وغيـر مفهومة بغير هذه الفروض وهذا التحليل.

* **و.. نعود الآن إلى التعليق على تفسـير البنـك الـدولي لانهيار ميزان المدفوعات المصري؛** فقد سجل تقرير البنك أن التوسع في الطلب المحلـي (لكـل مـن الاسـتهلاك والاستثمار) كان ملحوظًا.. وأن "مفعول الدخل" الذي عمل في الاتجاه المضاد "لمفعول السعر" كان بوضـوح القـوة السائدة، ويبدو – كما يقول التقرير – أن الزيادة في الطلب المحلي نشطت الواردات، وصـرفت الصـادرات عـن الأسواق الخارجية إلى الداخل. وهذا التفسير – على ضوء العرض السابق – لا يوصف بأنه سطحي، ولكـن بأنـه تفسير مغالط، فالنص على أن مفعول الأسعار لعِـب دورا مضادا لمفعول الدخل، يتضمن إصرارا على أن ارتفـاع أسعار الواردات لعب دوره "التقليدي" في اتجـاه خفـض الاستيراد، ويعني هذا أن ارتفاع الأسعار، جعل الانهيـار

في ميزان المدفوعات أقل. وهـذا الاسـتنتاج المطلـق، والمجرد عن ظروف المكان والزمان المحددين، لا معنى له.

إن ارتفاع الأسعار لا يحقق خفضا في الاستيراد، إلا إذا كانت التجارة الخارجية تُدار إدارة رشيدة، وتهدف – ضـمن ما تهدف – إلى الحد من عجز ميزان المدفوعات، ولكـن إذا أخذنا بالفرض الذي نبدأ منه التحليل، وهو أن هناك هجومـا مخططًا لإخضاع مصر، وأن انهيار ميزان المدفوعات سلاح مجرب في هذا الاتجاه، تكون زيادة الأسعار غير متعارضة في هذه الحالة مع زيادة حجم الواردات، بل إنهما يتعاونـان معا لتحقيق الهدف باتساق تام، والأدوات المستخدمة لإحداث الزيادة في الاتجاهين كانت نفـس الأدوات: العمـولات. و الرشاوى – والتسهيلات الائتمانية الباهظة التكلفة. **إن ارتفاع الأسعار لم يكن في حالتنا – إذن - "فرملة" للاستيراد، ولكن كان قوة دفع إضافية، تضافرت مع الزيادة المتعمـدة فـي الاستيراد؛ ليكون الانهيار في ميزان المدفوعات أفعل.**

هذه هي المغالطة الأولى، والمغالطة الثانيـة أن تقريـر البنك صور العملية كما لو أن زيادة في الموارد النقدية قـد

حدثت – كمرحلة – فأدت إلى زيادة الطلب الداخلي (لكل من سلع الاستثمار والاستهلاك) – في مرحلة تالية، وهذا تصوير يكون صحيحا في حالة حصول مصر على مِـنَح وقـروض نقدية ميسرة، فأنفقت في زيادة الاستيراد – بطريقـة غيـر رشيدة – رغم ارتفاع الأسعار، وإذا تم الأمر بهذه الصورة؛ فإننا لا نكون بصدد حالة تثير الفزع؛ إذ تكفي وقفـة متأنيـة لتحليل ما تم – بأعصاب هادِئة – بهدف الترشيد، ولكننـا – باعتراف البنك الدولي – بصدد كارثة، والكارثـة لا تفهـم إلا على ضوء تصور معاكس تماما لتصور البنـك، ووفقًـا للوقائع الثابتة، فإن الموارد النقدية التي حصلت عليها مصر، كانت في قسم كبير منها مقيدةً بواردات بأسعار مرتفعة، أي: قدمت القروض الصعبة؛ لتنفيذ الواردات التي تـم الاتفـاق أو التعاقد عليها، وبالتالي لم يزد الدخل فزاد الطلب المحلي، ولكن فرضت زيادة الطلب، فأدى ذلك إلى التورط في الديون الصعبة، أي أدى إلى زيادة الدخل بطريقة مشوهة.

* ويثير السخرية، أن مسئولاً كأحمد أبي إسماعيل يكتب في أواخر ١٩٧٧ أن عدم تدفق المنح الموعـودة والقـروض الميسرة في عام ١٩٧٤، والغرق في الديون الصعبة، كان

بسبب أن "الأصدقاء" كانوا يجهلون واقع الحال، "فـالعرب كانوا يظنون أن مصر تمر بعملية بناء اقتصـادي كبيـر؛ نتيجة لتطبيق سياسـة الانفتـاح الاقتصـادي. وبالنسـبة للأصدقاء الأمريكان، فقد لمست بنفسي ذلـك فـي مـايو ١٩٧٥؛ فقد كان لديهم الانطباع بأن الحالة أحسـن مـن الوضع الحقيقي لها، فلم يصدقوا أننا بحاجة إلـى مبـالغَ ضخمة لسداد التسهيلات المصرفية التي اقترضتها حكومة د. حجازي في عام ١٩٧٤، وللحصول على احتياجاتنا من السلع الرئيسة، إلا بعد أن اجتمعت بخبراتهم وناقشت هذه الاحتياجات تفصيلا"[١٠٣].

هذا الكلام يثير السخرية، إذا كان أبو إسماعيل يعتقـد أن "الأصدقاء الأمريكان" نكثوا بوعودهم في موضوع المعونات، وطلبوا من الدول النفطية أن تَغُل يدها هي الأخرى؛ لأنهـم تصوروا - خطأ - أن الأحوال الاقتصادية مزدهرة، وخاصة بالنسبة لميزان المدفوعات. إنني أصدق أن الأمريكان أبلغوا أبا إسماعيل بهذا الكلام فعلاً، ولكن بهدف ابتزاز المفـاوض المصري؛ لكي يرفع أية ضوابطَ على حرمـة المعلومـات، وأيضا لكي يخدعوه لعام آخر. وبالفعل حـدث أن مواصـلة

الإغراق في الديون الصعبة، استمرت أيضـا خـلال عـام ١٩٧٥، ولم تتدفق المعونات فـي هـذا العـام، إلا بالقـدر وللوظيفة التي تمثلها الجزرة في حكاية الحمار، وقـد فعلـوا ذلك رغم أن أبا إسماعيل ناقش معهم "الاحتياجات تفصـيلاً"، يعني تأكد أن المسألة ليست مسألة جهل، ولكن أبا إسـماعيل لم يفهم - حتى الآن – المسألة، أو لا يريد أن يفهم.

و- الصورة الواقعية لتجارة مصر الخارجيـة: بعد هـذا العرض لنتـائج "اللامركزيـة" و"تحريـر التجـارة الخارجية من القيود البيروقراطية"، يحسـن أن نـدعم فروضنا العامة، وحديثنا عن دور الوكلاء، وأرقامنـا السابقة، بعرض صورة واقعية لما آلت إليـه حركـة الاستيراد الفعلية بعد الانفتاح. فقد تضافر مـع رفـع الموردين لأسعار مبيعاتهم، عجز مينـاء الإسـكندرية عن الاتساع لهذا الكم من الواردات بغيـر تخطـيط، فتوالت غرامات التأخير، وكانت رافدا آخـر لزيـادة تكلفة الاستيراد. في يونيـو ١٩٧٤، أعلنـت حالـة الطوارئ القصوى في ميناء الإسـكندرية؛ لأن ٩٤٥ ألف طنًا من البضائع كانت مكدسة في المخازن وعلى

الأرصفة وداخل الميناء. وفي نوفمبر ١٩٧٤ كشفت مناقشات لجنة النقل بمجلس الشعب مع المسئولين أن استمرار التكدس في الميناء يكلف مليون دولار يوميا – في المتوسط – كغرامات تأخير للسفن، وفي آخر السنة قدر إجمالي ما تحمله الاقتصاد المصري؛ كغرامات تأخير (خلال ١٩٧٤) بحوالي ٤٩ مليون دولار[١٠٤].

* إلا أن قضية ميناء الإسكندرية أصبحت تتجاوز كثيرا أنها قضية اختناق وغرامات تأخير، وما نفهمه من طبيعة هذه الظاهرة، يعني أنه لم يكن ممكنًا احتواء الأزمة بمجرد تطوير الأساليب الإدارية للميناء، **فالفوضى التي بدأت مع التوسع المجنون في التعاقد على صفقات عجيبة وبأسعار شاذة، كان لا بد أن تُستكمل بحلقات مترابطة في سلسلة التلاعب فور إتمام التعاقد، وعقب خروج البضائع من المصنع وشحنها فوق بواخر مستهلكة في عبوات غير ملائمة، ثم في مرحلة ما بعد التفريغ في ميناء الإسكندرية**. ويحسن أن نشير هنا إلى الدراسة التي قامت بها الرقابة الإدارية مع ١٨ جهة مسئولة في الدولة[١٠٥]،

وتتركز الدراسة على مها تتعرض له السلع المستوردة في الميناء في خطوات متتالية:

١. فالسفن تفرغ شحناتِها دون حصر سليم للبضـائع، من حيث الكميات والماركات والعلامات، وحالـة غير السليم منها، ودون مطابقة هذه البضائع مـع المسجل على "مانفستو" السفينة! كان العمل يجري في السابق علـى أن تتـولى شـركات الملاحـة والتوكيلات الملاحية تعيين العدد المناسـب مـن "كتبة الحصر" على كل سفينة، ثم يتولى منـدوب التوكيل الملاحي بعد ذلك مسئولية تتبع البضـائع؛ وفقًا للحصر المحقق على السفينة لحـين تسـتيفها بالساحة، إذا كانـت واردة تحـت نظـام (تسـليم صاحبه) أو تسليمها إلـى "مخزنجـي الاسـتلام" بمخازن شركة المستودعات إذا كانت واردة تحت نظام (تسليم مخزن). كانت تلك – كما تشير دراسة الرقابة الإدارية – الطريقة المتبعـة فـي حصـر كميات البضائع المفرغة من السفن؛ فهي مسئولية شركات الملاحة، والتوكيلات الملاحيـة تتولاهـا

بصفته مالكة للسفن أو وكيلة عن ملاكها، يلزمها القانون بتسليم البضاعة المنقولة إلى أصحابها أو وكلائهم بالحالة التي تسلموها عليها كما وكيفًا.

"ولكن بعد أن تضاعف حجم الواردات، وانخفض مستوى الأداء، وتغيرت طبيعة العلاقات بين الفئات العاملة في الميناء، فإن الطريقة التي كانت متبعة سابقًا، لم تعد مطبقة من الناحية العملية". وليست المسألة مجرد إهمال بطبيعة الحال، فكتَبة الحصر لا يتبعون أية جهة حكومية أو قطاع عام، وإنما لهم جمعية تعاونية تقوم بتشغيلهم، "وهذه الفئة من أخطر الفئات في ميناء الإسكندرية"، والمعلومات (في قسم البحث الجنائي بشرطة ميناء الإسكندرية) تشير إلى أن عددا كبيرا من هذه الفئة مشارك "في علاقات غير سليمة" مع بعض أطقم البواخر.

وهذه العلاقات تعني - من البداية - أن بوابة مصر مفتوحة على مصراعيها، فكتبة الحصر يمكن أن يثبتوا عجوزات وهمية في بعض البضائع؛ لكي تُعتبر عجزا من ميناء الشحن (ويتولى كاتب التوكيل مع مخزنجي ومراقب الباخرة التابعين لنفس التوكيل الملاحي - عمليةَ الاستيلاء

على هذه البضائع التي تم إثبات عجز بها، ثم إخراجها مـن الدائرة الجمركية بطرق غير مشروعة) ويمكن أيضا إثبـات العكس، أي: إثبات وصول بضاعة لم ترد أصلاً، أو وردت بمواصفات مختلفة تماما؛ لتغطية تلاعب المتعاقدين. وتتكفل الحلقات الأخرى من العملية بطمس معالم هذه الجريمة، وقد حاولت شركات التوكيلات الملاحية (قطاع عام) التخلص من كتبة الحصر "ولكن أجهزة الأمن تدخلت لإعادتهم، **واللجـان الكثيرة التي شُكلت لحل مشكلة كتبة الحصر، ولوضع حـد للسرقة، والتهريب والتلاعب لم تنتهِ إلى نتيجة".**

٢. نتيجة لانعدام الجرد السليم أصبح هنـاك تلاعـب خطير في كميات ونوع البضائع المفرغـة، قبـل تخزينها أو جمعها (تشوينها) في الساحات، ويعقب ذلك تلاعب آخر أثناء التخزين، أو تواجد البضائع في الساحات، "فالبضاعة يتم تفريغها دون رقابـة حقيقية، وعملية الاستلام والتسليم تتم دون وجـود رقيب". وتتم بالتالي "سـرقات ضـخمة ويثـرى المنحرفون ثراء فاحشًا" ويساعد ذلك تواطؤ عمال الشحن والتفريغ، فهم لا يلتزمون بالأصول الفنية،

ويترتب على ذلك (مع ضعف العبوات المستخدمة في التغليف في كثير من الأحوال) - الإضرار بسلامة البضائع المفرغة، والعبث بها، وهنا أيضا المسألة ليست مجرد إهمال "ويؤكد ذلك أن شركة واحدة هي شركة الشحن والتفريغ (قطاع عام) بها ٤٥٠٠ عامل من بينهم ٩٠٠ عامل من ذوي السوابق، ومن بينهم من له ١٩ سابقة "وقد طلب رئيس مجلس إدارة هذه الشركة من الجهات المختصة نقلهم إلى جهات أخرى؛ حيث إن العمل في ظل هذا الوضع، يعتبر نوعا من أنواع المساعدة على التلاعب والانحراف" (ولم يلتفت طبعا لهذا الطلب).

ورغم التعليمات الجمركية بضرورة ترتيب الطرود غير السليمة فور دخولها المخزن، وجردِها بحضور مندوب الملاحة "والمخزنجي" ومندوبي الجمارك، إلا أنه كثيرا ما يتأخر هذا الجرد لفترة طويلة، تُتاح فيها فرصة العبث بمشمول تلك الطرود، والتلاعب فيها.

٣. **تتعرض أثنـاء وجودهـا بالمينـاء أو ملاحتهـا الخارجية لسرقات منظمـة، تتولاهـا عصـابات متخصصـة،** والأمر العجيب أن نظـام الحراسـة داخل الميناء هو – نفسه – أحد الأسباب الرئيسية التي تساعد على حدوث السـرقات والانحـراف والتلاعب (!) فضلاً عن قلـة العـدد، وتجزئـة المسئولية، فإن "عددا كبيرا من الحـراس – كمـا يقول المسئولون بالميناء – ليسوا علـى مسـتوى مناسب من الأمانة".

....."وعندما تنتهي مراحل تداول البضائع الواردة إلـى الميناء؛ بتسليمها لأصحابها وخروجها من الدائرة الجمركيـة تتعرض البضائع لكثير من المخاطر، لا سيما المملوكة منها للقطاع العام؛ حيث تبدأ سلسلة المخاطر من الطريقة السـيئة التي يتم بها سحب البضـائع – خصوصـا مـن السـاحات المكدسة – دون مراعاة لسلامة البضائع، وكنتيجة طبيعيـة لهذا الوضع، فإن عملية الصرف تتم بعيدا عن أية رقابة؛ مما يفسح المجال للانحراف والتلاعب، أو التواطؤ مـع أمنـاء مخازن المستودعات".

٤. وفي الطريق من الميناء إلى المخـازن الرئيسـية داخل البلاد، نكون في "ساعة السرقة الشاملة التي تجمع وحدها كل الصور التي تحـدث فـي كـل المراحل. إن أرتال السـيارات التـي لا تنقطـع والقطارات التي لا تتوقف، والصنادل البحرية فوق النيل تشارك كلها في نقل تـلال البضـائع التـي تستوردها الدولة، ولكنها – كلها أيضا – تمضـي على الطريق الذي يرسمه اللصوص (...) وعنـد وصول البضائع إلى المخازن تبدأ مرحلة سـرقة من نوع جديـد سـرقة تسـتغل القصـور فـي الإجراءات المخزنية التي تؤدي بالضـرورة إلـى الانحراف".

* هذا ما آلت إليه تجارة مصر الخارجية في ظل الانفتـاح كما صورها تقرير رسمي من أعلى هيئة رقابيـة. وهـذه الصورة البشعة، لم تشكلها العمليـات المتنـاثرة لصـغار الأوغاد واللصوص – كما حاول التقرير أن يقول – فمـن المعروف تماما (بالتحديد لدى المسـئولين فـي الرقابـة الإدارية) أن هناك مؤسسات منظمة. وعلـى رأس الآلاف

من الأوغاد الصغار، تتربع قيادات من "ناس مهمين"، تستخدم الرشاوى والضرب والقتل، وتستخدم نفوذها لتحقيق أغراضها؛ ولهذا السبب ألقي بتقرير الرقابة الإدارية (ومن معها) في سلة المهملات[١٠٦].

إن هذه الصورة من النهب الواسع، والفوضى الشاملة قوضت - عمليا - ما بقي من مركزية الإشراف على الاستيراد (رغم التأميم الشكلي الذي كان لا زال سائدا). لقد تكفلت جهود الوكلاء وبعثرة لجان البت، بخلق سلطة فعلية، تقرر في كثير من الحالات ما يستورد وما لا يستورد خلف ظهر السلطة الإسمية (المؤسسة العامة للتجارة)، ولكن لم يكن هذا كافيا لتحقيق الفوضى الكاملة، وفقط بمتابعة المسار الفعلي للسلع المستوردة. يمكننا أن نتصور بشكل ملموس، كيف تدفقت الصفقات الغربية، وكيف انهار ميزان المدفوعات، بعد أن أصبح الأمر خارج أي سيطرة، أو متابعة. إن أبواب مصر لم تفتح على مصاريعها. ولكن لم تعد هناك أبواب أصلاً.

ويمكننا أن نقدر أن الموردين الأجانب كانوا المستفيد الأول من هذه الجريمة، واقتسم معهم الأرباح الخرافية وكلاء

الشركات الأجنبية (ومن في مـرتبتهم). إن الأخيـرين هـم القيادة المحلية "للمافيا" التي أحدثت الانهيار. ولا يعني ذلـك أن كل الفساد الذي سيطر على مسار الاستيراد كان بتـدبير الجهات الأجنبية، بل ويعني أنه انحصـر – علـى الجانـب المحلي – في عملاء أو وكلاء الشركات الأجنبية. فانتشـار الفساد داخل النسيج الاجتماعي له منطقه الخاص والغـلاب، وبالفعل دخلت في العملية عصابات تهريب محترفة، وتجـار جملة من خارج أصحاب التوكيلات، ولكـن ظـل واضـعو المخططات الخارجية أصحاب المصلحة الأبعد فـي إطـلاق هذا المنطق الداخلي لانتشار الفسـاد، بـلا مقاومـة أو ردع بهدف إشاعة الفوضى والإرباك في إدارة الاقتصاد المصري أثناء هذه المرحلة من الغـزو. فضـلاً عـن أن واضـعي المخططات الخارجية (من عملائهم) كانوا أيضـا أصـحاب القسم الأكبر من المكاسب المباشرة.

إن الصورة السابقة لم تكتمل كلها عـام ١٩٧٤، ولكـن اكتملت واستمرت في سنوات تالية تطلبها تحقيـق الأهـداف الموضوعة للمرحلة الأولى من الغزو. وهذه الصورة كانـت للإسكندرية، حيث عمليـات الاسـتيراد الأساسـية، ولكـن

الصورة التي أضيفت بعد ذلك في بورسـعيد كانـت أكثـر بشاعة.

(٦) انفجار التضخم:

أ- هكذا حققت الهجمة المشتركة المضـمون الأساسـي لتوصية صندوق النقـد؛ بخفـض سـعر الصـرف. اعترضت الحكومة على هذا المطلب؛ لكـيلا يحـدث انهيار في ميزان المدفوعات، ولكن الانهيار تحقـق، وأصبحت المطالبة بخفض سـعر الصـرف، مجـرد مطالبة باعتراف قانوني، بعد اعتراف الأمر الواقـع. وقد حدث تطور موازٍ لذلك في مجال تحرير الأسعار الداخلية من الضوابط المركزية. رفضـت الحكومـة توصيات صندوق النقد بإحداث قفزة في هذا المجـال؛ لأن العواقب لذلك – من منظور أية إدارة محلية للنسق الاقتصادي – يراها الأعمى؛ فالعواقب لـذلك – فـي الظروف السائدة – قفزة وخيمة في معدلات التضخم، تزيد الاقتصاد المصري فوضـى وإنهاكًـا، وتزيـد التوترات الاجتماعية السياسية. ولكن هنا أيضا كان ما تخشى منه الإدارة الاقتصادية، هو عين ما يهدف إليه

الصندوق؛ كي تصبح الإدارة أكثر حاجة ليد خارجيـة تنتشلها من مأزقها، وأكثر اسـتعدادا بالتـالي لقبـول شروط الإنقاذ؛ ولذا تضافرت القوى الأخـرى لـدعم محاولات الصندوق، ولم يكن كافيا لرد هذه الهجمـات مجرد أن تعترض الحكومة على قرار بتحرير الأسعار (كما اعترضت على خفض سـعر الصـرف). لقـد عبرت الحكومة عن معارضتها في هذا المجال، وعن إصرارها على التحكم في الاتجاهات التضخمية، بقفزة في اعتماد الدعم المباشـر للأسـعار. كـان صـافي اعتمادات الدعم ١١ مليون جنيه (١٩٧٢) وزاد إلـى ٨٩ مليون جنيه (١٩٧٣) ثم قفز إلـى ٣٢٢ مليـون جنيه (١٩٧٤) حسب تقديرات الميزانية، ووصل فعليا إلى ٣٣٠ مليون جنيه. والحقيقة أن اعتمادات الحكومة لضبط الأسـعار المحليـة تجـاوزت هـذه الأرقـام الصريحة، فالسكر المستورد – على سبيل المثـال – كان يتلقى دعما مباشرا (يدخل فـي نطـاق الأرقـام السابقة) ولكن، كان هناك دعم آخر غير مباشر، يتمثل في تثبيت سعر السكر المنتج محليا عند مستوى يقـل

كثيرا عن السعر العالمي. وما ينطبق علـى السـكر المنتج محليا، ينطبق طبعا علـى عديـد مـن السـلع الأخرى (كمنتجات نهائيـة أو كمسـتلزمات إنتـاج)، بالإضافة إلى استمرار إنفاق الدولة علـى الخـدمات المجانية.

ومع ذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسـبة ١٠% (حسب البيانات الرسمية)، وكانت نسبة الارتفاع أعلى في قسم الطعام والشراب (١٥%- وهذا القسم يمثل أكثر من ٥٠% من استهلاك الأسرة المصرية) [١٠٧]، إلا أن التقديرات غير الرسمية ذكرت أن الارتفاع الفعلي في الأسعار بلغ نحو ٢٠% في ذلك العام[١٠٨]. ويعني كل هذا انخفاضا حقيقيا في متوسط الأجر، وتدهورا ملموسا في مستوى معيشة أصحاب الدخول الثابتة، رغم كل اعتمـادات الـدعم. وهـذه نتيجـة منطقية؛ فالتحكم في الاتجاهات التضخمية (وفـي الأسـعار) لا يمكن أن يتم بإجراء واحد يتيم، وإنمـا بمجموعـة مـن السياسات المتكاملة، وفي غيبة هذه السياسات، أو بالأصـح في وجود مجموعة من السياسات المضادة لتثبيت الأسـعار، كان لا بد أن تتهاوى قرارات الدعم، فهي في هـذه الحالـة

تحمل عوامل هزيمتها في داخلها. إن صـندوق النقـد لـه سياسات متسقة منطقيا، وهو يعترف بأن هذه السياسات تؤدي عادة إلى رفع الأسعار (وإن كان الارتفـاع المتوقـع مـن سياساته أعلى كثيرا مما يزعم). ولكن السـلطات المصـرية أرادت أن تنفذ سياسات الولايات المتحدة والهيئات الدولية في الانفتاح، وأن تمنع في نفس الوقت ما يترتب عليها حتميا من انفلات في الأسعار. والأداة المستخدمة (الدعم) لتحقيق هـذا الهدف كان أعجز من أن تواصل الصـمود طـويلاً ضـد هجمات العوامل المحدثة للتضخم من كل جانب.

ب- فالميزانية العامة مثقلة بعجز كبير (٦٥٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ مقابل ٣٨٦ مليون عام ١٩٧٣)؛ ووفقًـا للبيانات النقدية بلغ إسهام الجهاز المصرفي في تمويل هذا العجز ٣٢٠ مليون جنيه، وهذه القفزة في عجـز الميزانية يفسرها إلى حد كبير أن إعانات الدعم زادت بنسبة ٢٧٠%، في الوقت الذي لم تزد فيه الإيـرادات الجارية إلا بنحو ١٢%، وهاتان النسـبتان تبلـوران التعارض غير المحتمل بين الأهداف، فالنسبة الأولـى تشير إلى محاولة الحكومة للمحافظة علـى مسـتوى

المعيشة للجماهير العاملة، والنسـبة الثانيـة تكشـف انخفاض معدل الزيادات فـي الإيـرادات الحقيقيـة، فالمؤسسات العامة (وخاصة أرباح المؤسسـة العامـة للقطن) أسهمت به ٢٠% من الزيادة المحـدودة فـي الإيرادات الجارية، والرسوم الجمركية (أكبـر بنـود الإيرادات) زادت فقط بنسبة ١٦% رغم تضاعف قيمة الواردات (بسبب المتأخرات في السداد). ولا شـك أن زيادة الإيرادات الحقيقية للموازنة العامة؛ لتمويل الدعم تمويلاً غير تضخمي، لا يمكن أن يتحقق إلا باستحواذ الدولة على نصيب متعاظمٍ من الفـائض الاقتصـادي الذي يبدد على يد أصحاب الدخول العليا.

وبشكل عام، فإن الموارد الحقيقية لمصر محدودة بالنـاتج القومي الإجمالي، وهي لا يمكن أن تتسع لتمويل التزامـات الدفاع الوطني؛ ولتمويل الاستثمارات الضرورية؛ ولتثبيـت (ولا نقول رفع) مستوى المعيشة للجماهير العاملة.. ثم أيضا لتوفير البذخ للبعض، إن السياسة الاقتصادية كان يبدو أنهـا أمام خيارين: فإما أن تزيد إيرادات الخزانة زيـادة حقيقـة،

وإما أن تضغط (أو تلغى) التزاماتها بالنسبة لاعتمادات دعم الأسعار.

ولكن الحكومة ابتدعت ومارست مسارا ثالثًا؛ فأصـرت على مواصلة الدعم دون زيـادة مناسـبة فـي الإيـرادات الحقيقية. وإذا تذكرنا المناخ السياسي العام الذي تحدثنا عنه، فإنه يبدو أن الحكومة أقامت حساباتها على فرض تدفق هائل من المعونات يسد الفجوة، والنتيجة العملية التي تمخضت عن ذلك كانت سد الفجوة بزيادة كم الإصـدار النقـدي، الـذي حافظت به الحكومة (شكليا) على قدر كبير مـن التزاماتهـا المعلنة، فالعاملون يقبضون رواتبهم بانتظام، والاعتمـادات تخصص على الورق لهدف الدعم. ووصل البعض من ذلـك إلى أن سياسة الدعم على هذا النحو كان "لها أثرها السـلبي على ارتفاع الأسعار في الداخل؛ نتيجة لما تضيفه من عبء على ميزانية الدولة، مما قد يضطرها إلى الالتجاء للاقتراض من البنك المركزي لتمويل هذه السياسة"[(١٠٩)].

ولكنني لا أعتقد أن الحصاد النهائي لأثـر الـدعم علـى الأسعار كان بالسالب، ولكنه من ناحية أخـرى، لـم يكـن بالإيجاب بالقدر الذي يبدو من أرقام الاعتمادات، وفي كـل

الأحوال لم يكن ممكنًا لسياسة إبقاء الدعم أن تستمر على هذا النحو طويلاً، فالتزايد في طبع البنكنوت بهذه المعدلات مسألة خطيرة، ويضاف إلى ذلك أن الدولة عمـدت إلـى تغطيـة موقفها جزئيا بزيادة الاقتراض من الخارج، وبشروط صعبة لزيادة المعروض من السـلع (بعـد أن تلكـأت المعونـات الموعودة)، وهذه أيضا مسألة خطيـرة، ويسـتحيل عمليـا الاستمرار فيها.

ج- والحقيقة أنه إذا كان إبقاء الدعم قـد حـد - جزئيـا ومؤقتًا - من التضخم، وحد بالتالي من عمق وسرعة إعادة توزيع الناتج القومي الإجمـالي، إلا أن مجمـل السياسات الاقتصادية كان يدفع في عكس هذا الاتجاه، ويحكم الحصار حول مفعول وإمكانية استمرار سياسة الدعم؛ فوفقًا لتوجيهات القيادة السياسـية، والجهـات الخارجية، تحولت بسرعة شعارات "تحرير" القطـاع الخاص، إلى فوضـى شـاملة، فتكـاثرت الأنشـطة الطفيلية، وانتشرت كأورام سرطانية تفتـك بالنسـيج الاجتماعي في كـل الاتجاهـات، وهـذه الأنشـطة (المضاربة والتهريب والسوق السـوداء والسـرقات

والعمولات و الرشاوى.. إلخ) شكلت شبكة مترابطـة للنهب واستخدمت هـذه الفئـة الصـاعدة إمكانياتهـا المتنوعة (وعلى رأسها التوسع في إقامـة العلاقـات العضوية مع مستويات الغدارة الحكومية المختلفة) في الاستفادة من جو التضخم؛ لفرض فوضى متزايدة في نسق الأسعار. لم "تتحرر" الأسـعار لتصـبح أكثـر عقلانية ومتسقة مع تكلفة الإنتاج، أو مـع الأسـعار العالمية كما زعم صندوق النقد، ولكن لتصبح خاضعة للأهواء، ولقدرة أصحاب الأعمال، ومبرمي الصفقات على تعظيم نصيبهم من كعكة الناتج القومي الإجمالي، ولم تنج اعتمادات الدعم نفسها من اسـتنزاف هـؤلاء الناس، وأصبحت هذه حجة إضافية تُستخدم ضد مبـدأ الدعم، مع أن حقيقة أن هذه الفئة تلـتهم جـزءا مـن اعتمادات الدعم يمكن أن تكون حجة إضافية لتصـفية الأنشطة الطفيلية.

إلا أن تصفية الأنشطة الطفيلية لم تعد ميسورة؛ فقد انتشر أصحاب هذه الأنشطة بسرعة رهيبة، مسـتفيدين مـن كـل الظروف المواتية المتاحة، وبالتالي غلاظ قوامهم، وأصـبحوا

يملكون قدرة ذاتية على حماية مصالحهم ومواقعهم (إذا كان هناك من يكفر في مهاجمتها). ولكن لم يكن في قيادة السلطة من يفكر في مثل هذه المحاولـة، بـل كانـت الاختيـارات السياسية لقيادة السلطة تسبغ الحماية وتوفر الأمان. فالمساس بفئة الأغنياء الجدد يتعارض تماما مع مبدأ الانفتاح كما أملته الجهات الغربية، وقبلته القيادة المصـرية، وكانـت الحجـة النظرية بالمناسبة أن هؤلاء الأفاقين الأوغاد هم مناط الأمـل لإنهاض مصر والاقتصاد المصري!.

كان ممنوعا – إذن - تصفية الأنشـطة الطفيليـة التـي تولدت ثروات من غير عمل منتج، والتي تستحيل متابعتهـا في حالة تحصيل ضرائب (وهي نية لم تكن موجودة على أية حال) وترتب على كل ذلك تعذر زيادة إيرادات الميزانية، بل لم يكن ممكنًا منع استنزافها، وكان لا بد أن تتغلب في النهاية فوضى ارتفاع الأسعار على محاولات التحكم.

د- وقد نشير بشكل خاص إلى هدف التركيز على تعمير منطقة القناة (لأسباب استراتيجية) في ظروف فتح باب العمل في الأقطار المجاورة لعمال الإنشاء بلا ضـابط (كهدف للانفتاح المرسل). إن الاستثمار فـي قطـاع

التعمير يولد بطبيعته ضغوطًا تضخمية (حيث إنه تيار من الإنفاق النقدي لا تقابله زيادة في الإنتاج السلعي)، وقد أدت المبالغة والفوضى في حسابات التكلفة، وندرة العمالة المدربة (نتيجة الهجرة) إلى مضاعفة النتـائج التضخمية للتعمير، وإلـى تشـويه هيكـل الأجـور، وتسريع إعادة توزيع الناتج القومي لصالح أصـحاب الأعمال.

هـ - إن حديثنا السابق أشار إلـى أن قـرار الحكومـة بمواصلة التحكم في الأسـعار، عارضـته الأهـداف والسياسات الأخرى، فأصابته عوامل التعرية وتآكـل، ولكن أشاع المسئولون (لتبرير الخيبـة) أن معـدلات التضخم التي واجهناها بدءا من عام ١٩٧٥ كانت في الأساس مستوردة، بمعنى أن ارتفاع أسعار الـواردات أدى إلى ارتفاع الأسعار في سوقنا المحلي. ولكن هذا التحديد للتضخم المستورد كانت تكفي لهدمه دراسـةُ كريمة كريم، التي أثبتت أن الأثـر الكمـي لارتفـاع أسعار الواردات، لم يكن المكون الأساسـي لارتفـاع الأسعار داخل السوق المصرية [١١٠]. وقد عضدت هذه

الدراسة نتائج دراسات أخرى لعدد من الاقتصـاديين الوطنيين، أوضحت أن المتغيـرات الأساسـية التـي أفضت إلى ارتفاع الأسعار، لا تخـرج عـن دائـرة التحكم للدولة؛ أي أن التحكم في الأسعار كان ممكنًـا من خلال سياسات اقتصادية متكاملة وملائمة[١١١].

ونحن نرفض طبعا فكرة التضخم المستورد بالتحديد الذي طرحه الاقتصاديون الرسميون. ولو حصرنا بحثنا في إطار حسابات اقتصادية بحتة واستاتيكية، فإن الرد الـذي قدمتـه كريمة، يكفي - كما قلنا - لدحض هـذه الفكـرة. إلا أننـا نرفض في الحقيقة تحليل أسباب التضخم بمنهج وحيد الجانب واستاتيكي؛ ولذا نختلف أيضا مع منهج ونتـائج الدراسـات الأخرى التي أشرنا إليها. فبـالمنهج المركـب، وبالتحليـل الديناميكي وفق مفهوم التبعية، لا يكون كم الإسهام المنخفض للأسعار الخارجية في مركب التضخم في سنة معينة، أساسا مقبولاً للقول بأن التضخم الذي عانيناه منذ ١٩٧٤ كان مشكلة داخلية في الأساس. كذلك لا يكفـي أن نرصـد أن غالبيـة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في معدلات التضـخم مقيمـة وعاملة داخل النسق الاقتصادي المصري؛ كـي نسـتنتج أن

التحكم في الأسعار ممكن. إن التضخم – في حالتنا المحددة– هو أساسا اختلال في العلاقة الملائمة بين التدفقات النقدية من ناحية وتدفقات السلع والخدمات من ناحية أخرى، أو هـو – حسب التعبير الشائع – نقود كثيرة تطارد سـلعا وخـدماتٍ قليلة. والمتغير الأول (النقـود) يتحـدد بسياسـة الإصـدار والائتمان والمتغير الثاني (السلع والخدمات) يتحدد بقـدرات الاقتصاد القومي على الإنتاج، وعلـى نتـائج تعاملـه مـع الأسواق الخارجية، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن كـل هـذه المتغيرات تظل تابعة للسلطة السياسـية (بكـل مـا تمثلـه اقتصاديا واجتماعيا) صاحبة الصلاحيات الواسعة في صياغة هذه المتغيرات، وفي ترتيبها والتعامل معها.

والقول بأن في وسع الدولة أن تتحكم في الأسـعار مـن خلال سياسات اقتصادية متكاملة وملائمـة، ينطـوي علـى فرض أن هذه السلطة (أو الإدارة المركزية) مستقلة، وقادرة على التعامل مع المتغيرات المختلفة وفق سياسات اقتصـادية رشيدة تتخذها بعيدا عن تسلط القوى الخارجية وحلفائها فـي الداخل. هذا الفرض (الاستقلال)، وهذه النتيجة (إمكان التحكم في الأسعار) يبرران بالفعل الحديث عن انفجـار التضـخم

باعتباره مشكلة داخلية. ولكن كل هذا لا علاقة له بما نحـن بصدد تفسيره في حالتنا. فالسـلطة صـاحبة الصـلاحيات الواسعة (في الدول التابعة) توجه من الخـارج، وسياسـاتها الاقتصادية (التي تفضي - ضمن ما تفضي - إلى معـدلات معينة من التضخم) تحدد في جوهرها من الخارج. ومن هذا المنطلق ينبغي علـى الاقتصـادي الـوطني أن يكشـف أن المتغيرات المفضية للتضخم تخرج عن دائرة التحكم للدولـة "الرسمية"، وأن انفجار التضخم بهذا المعنى، لا يكون مشكلة داخلية في الأساس. ليست القضية أن يقدم الاقتصادي وصفة تبدو معقولة لمكافحة التضخم، فـأهم مـن ذلـك أن تكـون "الوصفة" قابلة للتشغيل، ويتطلب ذلك تحديد أن السبب الأول لإعاقة التشغيل يكمن في السلطة "الفعلية" الموجودة بالخارج، وفي التشويهات التـي أحـدثتها فـي البنيـة الاقتصـادية والاجتماعية لتنسيق مع مصالحها وسياساتها.

من هذا المنطلق لن نحاكم العوامل الخارجية، ونعتبرهـا السبب الأول لانفجار التضخم، بمعيار أثـر أسـعار السـلع المستوردة على هيكل الأسعار المحلية في سنة معينة؛ فهـذا المعيار مفيد فقط في ظل إدارة مستقلة، ولكن في حالة الدولة

التابعة **تحاكم العوامل الخارجية بمعيـار سياسـة الانفتـاح بشروط الدول المسيطرة، والتي لا تعني بالنسـبة للأسـعار مجرد الأثر المحدود الذي يحدثه ارتفاع أسعار الـواردات، ولكن تعني أن تدور كل الأسعار المحلية في فلـك الأسـعار داخل السوق الغربية.**

وفي الحالة المصرية كان رفـض الحكومـة لتوصـيات الصندوق في "تحرير" الأسعار؛ امتـدادا لتقليـد قـديم فـي المحافظة على استقلال الإدارة الاقتصادية. وحـين اسـتخدم الغُزاة مختلف الأدوات لتصفية المعارضة الحكومية، **لم يلعب القطاع الخارجي دوره في هذه العمليـة، بمجـرد التـأثير المباشر والمحدود لأسعار الـواردات، فـاختراق الأسـواق الغربية لخطوطنا الدفاعية في مجال الاستيراد – كما حـدث بدءا من عام ١٩٧٤ – مكن الغزاة من أداة ضـغط هائلـة ممثلةً في الإغراق في الديون الخارجية الصـعبة، ومكـن الغزاة أيضا من نقل معركتهم للداخل؛ مـن خـلال شـبكة الطفيليين التـي "نفخوهـا" بسـرعة، وأصـبحت صـالحة لاستخدام الهيئات الدولية في فرض السياسات التي انعكست في تشوه الأسعار (كأمر واقع)، وفي التشوهات الأخرى.**

ثالثـًا: قـانون الاسـتثمار واختـراق قطـاع المصارف:

(١) المجالات والتسهيلات:

أ- كان هناك اختراقٌ خطير آخر، للاستقلال الاقتصـادي تمثل في القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ – (استثمار المـال العربي والأجنبي والمناطق الحرة) [١١٢]. وقد أشـرنا في بداية الفصل إلى الجو الذي أحاط بمناقشة وإقـرار هذا القانون، كانـت الوعـود بفـيض مـن المـنح والمعونات، تصاحبها وعود مماثلة بتدفق مشـروعات الاستثمار المباشر. فقط نفتح الباب، ونترك لها بـاقي المهمة! وحدث أيامها أن ارتفعت أصوات تنبـه إلـى بدهية أن تجارب الدول التابعة في الاستسـلام لهـذه الآمال كانت بلا أساس، "وأن الاعتماد علـى قـوانين السوق وحوافز الربح يدفع الجزء الأكبر مـن رءوس الأموال الأجنبية الخاصة، إلى الانسياب تلقائيـا نحـو الدول الصناعية، وليس نحو الدول النامية. ففي الأولى (مهما فعلنا) أمان أكبر، وعائد أعلى.

وهذا الكلام صحيح، بالذات في مجال الصناعات المتقدمة ذات التكنولوجيا المعقدة والسريعة التجدد، وهو المجال الذي نتمنى أن تتقدم إليه المشروعات الغربية"[(١١٣)] ولكن مثل هذا الكلام، لم يكن يجد من يسمعه، ورغـم مـرور الأعـوام، ووضوح الخبرة العملية، ظل الأفاقون يشيعون الآمال؛ بحيث كان علي الجريتلي مضطرا في عام ١٩٧٧ إلـى التـذكير والتحذير "في ضوء التاريخ الحديث، مـن الإسـراف فـي التفاؤل بشأن احتمالات ورود المال العربي الخاص؛ إذ يئُول معظم فائض النفط للحكومات العربية والهيئـات الحكوميـة المتخصصة في استثماره، بينما نصيب القطاع الخاص منـه ما زال ضئيلاً، فضلاً عن قلة عدد رجال الأعمال العرب في غير مجال التجارة" [(١١٤)].

ب- **وقد اشتمل القـانون ٤٣ علـى تنـازلات سـخية للمستثمرين الأجانـب،** شـملت إعفـاءات ضـريبية جمركية، وأباحت للمشروعات - المنشأة وفقًا لأحكام هذا القانون - حق الاستيراد، وفتح حسـابات بالنقـد الأجنبي تستخدمها دون إذن أو تراخيص، خاصة لدفع قيمة وارداتها السلعية والاسـتثمارية، والمصـروفات

غير المنظورة، ولسداد أقساط القـروض الخارجيـة وفوائدها، أو لأية أغراض لأزمة لهذه المشـروعات، ولكن أهم من ذلك، كان اعتبار هذه المشروعات مـن شركات القطاع الخاص، حتى إذا كان الشـريك مـن القطاع العام، وترتب على ذلك إبعـاد المشـروعات المشتركة من دائرة القـوانين والتنظيمـات المحـددة للقطاع العام، والتي تيسر التخطيط المركزي. ويعنـي ذلك كما قال فؤاد مرسي أن "نظام الاستثمار الأجنبي سوف يشكل بمشروعاته اقتصادا قائما بذاتـه داخـل الاقتصاد المصري".. بل "ويبدو الخطر من احتمـال تحول القطاع الأجنبي داخل الاقتصاد المصري، إلـى قطاع ثالث قائد"[١١٥]، وهذا القطاع يخرجـه القـانون أيضا عن سيادة الدولة، فقد نص على ضـمان بعـدم التأميم، وهو نص يتعـارض مـع المـادة ٣٥ مـن الدستور، وقد علقنا أيامها بأن هذا النص "لا يؤكد ثقة المستثمر الأجنبي.. بالعكس، وهو يشكك المستثمر في مدى جدية الضمانات التي نقدمها، وفي مدى استعدادنا لاحترام هذه الضمانات" [١١٦]؛ لأن القانون الحـالي –

كما يقول علـي الجريتلـي – "لا يقيـد الحكومـات المستقلة. والمبدأ المستقر دوليا، هو أن التـأميم حـق غير منازع فيه للدولـة ذات السـيادة، بشـرط دفـع تعويض عادل للمستثمرين الأجانب. وقد أوفت مصر بالتزاماتها كاملة في هذا الصدد، في أعقـاب التـأميم الشامل، ودفعت قُرابة ثمانين مليونًا مـن الجنيهـات الإسترلينية للحكومات المعنية، وتمـت المفاوضـات الخاصة بالتعويض بإشراف البنك الدولي" [١١٧]. ومن الطريف أن نذكر هنا أن الاتفاقيـات المختلفـة التـي وقعتها الحكومـة المصـرية مـع الـدول صـاحبة الاستثمارات المحتملة؛ بهـدف التشـجيع والحمايـة المتبادلة للاستثمارات لم تتضمن نصا يمنـع التـأميم، وهذا طبيعي؛ لأن الدول "المحترمة" التي وقعت معنـا الاتفاقيات رفضت أن يكـون هـذا مـن الضـمانات المنصوص عليها؛ لأنها لا يمكن أن تلتزم من ناحيتها بشيء كهذا.

ج- وقد توسع القانون ٤٣ في المجالات المفتوحة أمـام رأس المال الأجنبي، فوفقًا للمادة الثالثة، نفتح البـاب

في التصنع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات – استصلاح الأراضي البور الصحراوية واستزراعها، ومشروعات تنمية الإنتـاج الحيـواني والثروة المائية، ويكون هذا الاستصلاح والاسـتزراع بطريقة الإيجار طويل الأجل (٥٠ سنة يجـوز مـدها إلى مدة أو مدد تصـل إلـى ٥٠ سـنة أخـرى) – مشروعات الإسكان – شركات الاستثمار التي تهـدف إلى توظيف الأموال في المجالات المنصوص عليهـا في هذا القانون – بنوك الاستثمار وبنـوك الأعمـال وشركات إعادة التأمين بالعملات الحرة – البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فـي صـورة مشروعات مشتركة مع رأس مـال محلـي مملـوك لمصريين، لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١%.

وأستأذن القارئ هنا في العودة إلى مقال مجلـة الطليعـة الذي ناقش إدخال المستثمرين الأجانب في كل هذه المجالات، على اعتبار أنه يحمل في صياغته نبض الانفعال في لحظـة الصراع. سجل المقال أن القانون خرج على ورقة أكتـوبر (التي كان الاستفتاء قد تم عليها منذ أيام)، وكانـت الورقـة

تؤكد "ما جاء في ميثاق العمـل الـوطني مـن أننـا نقبـل المساعدات غير المشروطة، والقروض، كما نقبل الاستثمار المباشر في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة. وقالت ورقة أكتوبر: "إن هذا بالدقـة هـو خطنا".

* ولكن قانون الاستثمار، حدد مجالاتٍ لا تدخل فـي هـذا الخط، فلماذا يدخلُ رأس المال الأجنبي في مجال السياحة – مثلاً – رغم أنها قطاع لا يحتاج إلى مهارة تكنولوجيـة عالية تفتقدها؟ قد يقـال: إن المقصـود هـو المسـتثمر العربي.. ولكن القانون لم يحدد.
* ويلاحظ بشكل عام أن القانون لم يضع ضوابطَ كافية تمنع أن يترتب على الاستثمار الأجنبي مزيد من العجـز فـي ميزان المدفوعات. ينبغي أن نطمئن إلـى أن قيمـة مـا ستحوله المشروعات الأجنبية من أرباح وفوائـد سـنوية، وكذلك ما ستدفعه لقاء استيراد قطع الغيـار ومسـتلزمات الإنتاج، لا يزيد على ما يدخل بلادنا من نقد أجنبـي فـي مختلف أشكال رأس المال المستثمر. قد يقـال إن الـنص على أن مشروعات الاستثمار سيسمح بها في نطاق الخطة

القومية (م٣) يحقق الاطمئنـان المطلـوب، وإن الخطـة ستراعي هذا الاعتبار عند اقتراحها قائمة المشـروعات. وهذا صحيح إلى حد ما - ولكـن سـوابقنا مـع تخلـف التخطيط والمتابعة في مراحلَ كثيرة، وتحديـد مشـروع القانون لبعض مجالات اسـتثمار رأس المـال الأجنبـي، يجعل الإنسان يقلق عند السماح بالعمل في مجال كالنقـل. فهو - كالسياحة - لا يحتاج خبرات فنية، ولكنه يختلـف عن السياحة مع ذلك؛ فالسياحة مصـدر للنقـد الأجنبـي، وبالتالي فإن تحويل أرباحها إلى الخارج هو تحويل لجزء من النقد الأجنبي الذي أدخلته إلى مصر. ولكن في حالـة النقل سيحصل صاحب المشروع على إيراداتـه بالعملـة المصرية ثم يصدر أرباحه بالنقد الأجنبي.

* نفس الأمر في حالة الإسكان فوق المتوسط والإداري الذي يدفع إيجاره بالعملة المحلية، فإن لصاحب هـذه المسـاكن تحويل صافي العائد إلى الخارج بالنقد الأجنبي، في حدود ٦% سنويا من المال المستثمر.

وبالمناسبة، فإن القطاع الخاص المصري، يتجه في مجال الإسكان إلى الإسكان فوق المتوسط، ولا يسـهم فـي حـل

مشاكل الإسكان لجماهيرنا الواسعة إلا بأقل القليـل.. ولكـن أصحاب الدخول العالية لا يكتفون بهذا، بل يطلبون أن يتجه رأس المال العربي أيضا إلى خدمتهم.. ثم يتحمل المجتمـع كله مهمة تحويل عائد هذه الخدمة المقدمـة إلـيهم!. نحـن لا نطلب ضوابطَ في صـلب القـانون، تضـمن أن تكـون الحصيلة العامة لكل المشروعات، في ميـزان المـدفوعات إيجابية.

* **مسألة أخرى:** السماح لرأس المال الأجنبـي باستصـلاح الأراضي البور، واستزراعها بطريق الإيجار طويل الأجل وتنمية الثروة المائية. وفي مصر بالذات.. يعني هـذا أن يشاركنا رأس المال الأجنبي في عائد السد العـالي الـذي حاربنا بالسلاح لإقامته. وهذا غير مقبول، فالسد العـالي ليس من الهياكل الارتكازية التي تقيمها الدولة كي يسـتفيد منها توسع الاستثمار الخاص؛ المصري والأجنبي. السـد العالي ليس توسيعا لميناء، أو مدا لبعض الطـرق. السـد العالي مشروع تكلف ٤٠٠ مليون جنيه، ودفع كل مواطن جزءا من دخله من أجل إنشائه، والطبيعي أن تعـود كـل

ثماره إلى مجموع الشعب، وليس على حفنة من أصحاب المشروعات الخاصة.

* أيضا.. لماذا نسمح ببنوك العملات الحرة التي ستنافس بنوكنا المصرية في تجميع المدخرات العربية ومدخرات المصريين في الخارج؛ كي توجهها إلى أعمال لا تخضع لأولوياتنا.. ولكن تخضع لأوامر المراكز الرئيسة لهذه البنوك في العواصم الأجنبية؟!.

وأخطر من هذا: كيف نسمح بقيام بنوك خاصة أجنبية ومشتركة، وتقوم بعمليات بالعملة المحلية؟

إن البنوك وشركات التأمين هي خط الدفاع الأساسي للقطاع العام.. وهي الضمان الأساسي لإمكانية تمويل التنمية، فبدون السيطرة المركزية على الموارد والتحكم في إنفاقها وفق الأولويات.. كيف نتحدث عن تنفيذ خطة مستقلة طموح؟

* أيضا بالنسبة للمناطق الحرة. لا توجد أية ضمانات في مشروع القانون تمنع استخدام موقع مصر الممتاز في منافسة الصناعة المصرية داخل السوق العربية والأفريقية.

بل ولا توجد ضمانات كافية لمنع استخدام هذه المنـاطق ضد الصناعات المصرية داخل السوق المحلية" [١١٨].

* إن أخطر ما في قضية الاستثمار الأجنبي هو إمكانيـة أن يتحول القطاع الأجنبي إلى قطاع قائـد، فهـذا التحـول الخطير يعني أن البنية الاقتصادية قد تكيفت تمامـا مـع وضع التبعية. ومسألة أن هذا الاحتمال خطير كـان مـن مسلمات النضال الوطني في مصر، فطلعت حـرب كـان يقول في عام ١٩٢٠ إن "أملنا أن يخرج مواطنونا من هذه الأزمة (يقصد أزمة هبوط أسعار القطن عام ١٩٢٠ بعـد موجة التضخم الشديد التي صـاحبت الحـرب العالميـة الأولى) بالعظات والعبر، وأن يسـتفيدوا مـن دروسـها، فينظموا صفوفهم ويلجوا بـاب الاسـتقلال الاقتصـادي، ويدخلوا ميدان العمل الصحيح، ويستثمروا أمـوالهم فـي مرافق بلادهم الحيوية على مختلف أنواعها، ويتكاتفوا فيما بينهم لترقية شئونهم الاقتصادية (...) ويمصروا الشركات الأجنبية التي يشكون في تصرفاتها بشراء أسهمها؛ حتـى تكون لهم الكلمة العليا في جمعياتها العمومية" [١١٩].. ولكننا

في أزمة ونكسة ١٩٧٤ كنا في حاجة؛ لأن نناقش خطـر الهيمنة الخارجية من أول وجديد!

(٢) معركة السماح ببنوك أجنبية:

أ- على أية حال، هذا التحول الكامل إلـى بنيـة تابعـة، لم يكن متصورا أن يتم في يوم وليلة، بل كان مقدرا – عند الأقـل مـن أصـحاب النظـرة الواقعيـة – أن الاستثمارات الأجنبية ستتلكأ؛ لأن الساحتين؛ السياسية والاقتصادية، لم تكونا قد هيئتا بعد، على النحو الـذي يكفيها ويرضيها، ولكن كان مقدرا - في نفس الوقـت - أن تتحقق خطوة هامة نحو الهدف، تكلفتُها بسـيطة وأثرها حاسم. أقصد: محاولة الهيمنـة علـى قطـاع البنوك، وإنهاء الدور الحاكم للقطاع الحاكم فـي هـذا المجال.

والحقيقة أن خطر عودة البنوك الأجنبية، كـان القضـية التي أثارت أكبر قدر من التحفظ والمعارضة، أثناء مناقشـة مشروع قانون الاستثمار. وأعتقد أن هذا الموقف كان طبيعيا جدا؛ لأن الخبرات المريرة للنضال الوطني – في هذه الجبهة بالذات – كانت ولا زالت حية في ذاكرة المعاصرين. وقبـل

المعاصرين وخبرتهم، كان إنشاء بنك مصـر مـن النتـائج الجوهرية لثورة ١٩١٩ الوطنية العارمـة، وكـان أجـدادنا يدركون أن اقتحام القطاع المصرفي أساس للتحـرك نحـو الاستقلال الاقتصادي، وكان طلعت حرب يقول: إن "أمـوال البلاد معطلة؛ بعضها مكتنَز، وبعضها في بنـوك أجنبيـة، وكلاهما لا تستفيد منه البلاد شيئًا مذكورا.

إن نظرة في تقارير هذه البنوك، تدلنا علـى أن الجـزء الأكبر من أموالنا مستعمل خارج البلاد، في بونـات علـى خزائن الحكومات، أو سنَدات قروض الحرب، أو ما شـابه ذلك من العمليات التي هي في مصـلحة المسـاهمين فقـط، ومصلحة الدول التابعة لهـا"[(١٢٠)]. إلا أن قـوى السـيطرة الاستعمارية، كانت تدرك أهمية بقائها في هـذا الموقـع أداة أساسية لاستمرار سيطرتها؛ ولذا لم يكن التمصـير سـهلاً، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من النضال، كانت البنوك الأجنبية في عام ١٩٥٦ لا زالت تستحوذ على ما يزيد عـن نصـف جملة الودائع بالبنوك التجارية، وعلى مـا ينـاهز نصـف إجمالي قروض البنوك والكمبيالات المخصومة لـديها [(١٢١)]. وكلنا يذكر تقرير وزير المالية والاقتصاد المصـري حـول

دور البنوك الأجنبية، بعد تأميم قناة السويس؛ فقد استخدمت الدول الغربية هذه البنوك وسيلة للتخريب، وأصدرت إليها توجيها "بكف يدها عن إجراءات التمويل المعتادة؛ سواء في ذلك تمويل محصول القطن، أو التمويل الصناعي والتجاري، وكانت ترمي بذلك إلى إحداث تدهور في اقتصاديات البلاد لتثير اضطرابات عامة بها [١٢٢]، وأضاف الوزير أن "الأحداث أثبتت أن كثيرا من فروع بنوك الدول المعتدية التي كانت تعمل في مصر، تمنح قروضها إلى عملائها في مصر؛ بناء على أوامر مباشرة تأتيها من الخارج. ومؤدى هذا أن سياسة الائتمان التي يقوم عليها الاقتصاد المصري كانت ترسم خارج البلاد؛ وفقًا لما تمليه مصالح غير مصرية– هذا على الرغم من أن النفوذ الذي كانت تملكه هذه البنوك الأجنبية، كان مستمدا مما يتجمع لديها من أموال مصرية، وودائع يأتمنها المصريون عليها، ومدخرات يحتفظون بها لديها؛ إذ إنه لم يكن لديها بمصر رءوس أموال تُذكر" [١٢٣].

ووزير المالية والاقتصاد (صاحب هذا التقرير) كان عبد المنعم القيسوني، ويشهد للرجل أنه عاد إلى تذكير

الاقتصاديين المصريين، بمضمون الكلام السابق في مـارس ١٩٧٤؛ فقد أشار إلى دعوته لرؤساء البنوك الأجنبيـة فـي مصر في يوليو ١٩٥٦، "وطلبت شخصيا من رؤساء البنوك الأجنبية في مصر ألا يستغلوا وضعهم الخاص، ولا يستغلوا سيطرتهم على الموارد المتاحة تحت أيـديهم للتـأثير علـى الاقتصاد المصري؛ خصوصا أننا كنا على أبـواب موسـم قطني جديد، وكان لا بد من تدبير الأموال لتمويل مشتريات القطن من المنتجين، وإعدادها للتصدرير إلى الخـارج (...) ومن جهة أخرى كانت البنوك الأجنبية في مصر تتصـرف إلى حد ما في موارد النقد الأجنبي المتاحة للبلاد، وتعلمـون حضراتكم أننا عندما أممنا قنـاة السـويس قامـت الدولـة المستعمرة بتجميد أموالنا كلها لديها، وكنا متـوقعين هـذا، فحاولنا تهريب بعض هذه الأموال إلى دول أخرى قبل التأميم بثلاثة أو أربعة أيام؛ حتى لا تشعر هذه الدول بما كنـا قـد انتويناه تجاه قناة السويس، ولكن كانت الأموال التي تمكنا من توجيهها للخارج لا تزيد على ٤ أو ٥ ملايين من الجنيهات، وكانت البنوك الأجنبية - بطبيعة الحال - خاضـعة لنظـام الرقابة على النقد الأجنبي، ولكننا كنا نطبق الرقابة على النقد

بشيء كبير من المرونة؛ بحيث إن البنوك الأجنبية كان فـي إمكانها أن تتصرف - إلى حد ما - في هذه الأموال: أموال الاعتمادات وحصـيلة الصـادرات.. إلـخ، وفـي طريقـة استخدامها. طلبت منهم مراعاة المصلحة العليـا للاقتصـاد المصري في طريقة استخدامهم للأموال المحلية والأجنبيـة الموجودة تحت سيطرتهم. ولكنهم لـم يسـتجيبوا لرجـائي، وعملوا على تخفيض المبالغ المخصصة لتمويل القطن، كمـا عملوا على سرعة استنزاف مبالغ النقد الأجنبي التي كانـت حرة تحت تصرفهم؛ بحيث يضعوننا أمام مشاكلَ اقتصـادية داخلية وخارجية حرجة. وكان لا بد من اتخاذ إجراء مضاد، إجراء لحماية الاقتصاد المصري؛ ولمنع سـيطرة الأجانـب عليه، ولمنع تهديد الأجانب لنا، واستخدامهم لأموالنا المودعة لديهم لطعننا في صدورنا. وكان الرد الطبيعي على ذلك هو فرض الحراسة على بنوك الأعداء، ثم تمصيرها كليا" (١٢٤).

للأسف نسي عبد المنعم القيسوني هذا الكلام بعد ذلك حين تولى قيادة ما أُسمِي بالمجموعة الاقتصادية داخـل مجلـس الوزراء، ولكن وقت مناقشة مشروع القانون لم يكن الجميـع قد نسي بعد هذه الخبرة؛ ولذا عارض كـل رجـال البنـوك

الانفتاح في قطاعهم عند مناقشة قانون الاستثمار، وكان بين المعارضين أحمد زندو (محافظ البنك المركزي آنذاك) وحامد السايح (وكان رئيسا للبنك الأهلي – وقد تغير موقفه بعد ذلك). ولكن ينبغي أن نشيد - بإعزاز خاص - بوقفة حسن زكي أحمد (الرئيس السابق لبنك القاهرة) الذي قاد ببسالة معارضة مجموعة البنوك، حتى أُقصِي من منصبه[125]. **إلا أن المعارضة لم تقتصر طبعا على رجال البنوك، فقد تحدث رجال من مختلف الاتجاهات السياسية وعارضوا، ولكن هنا أيضا، لعبت خمر الأحلام بالعقول الطيبة**، وتمكنت العناصر المشبوهة من تنفيذ التوجيهات، فانفتح الباب أمام البنوك الأجنبية، وتتطلب هذه النتيجة وقفة خاصة.

ب- فمع أحلام تدفق المنح والمعونات، وأحلام تفجر البترول، وأحلام تدفق الاستثمارات الغربية، كانت هنا أيضا أحلام أن تكون القاهرة سوقًا مالية للبترودولارات. وممثلو الحكومة كانوا يسربون هذا الأمل الخادع؛ فيدغدِغون الأعصاب، أثناء مناقشة مشروع القانون ٤٣ في اللجنة المشتركة، وحين

اتضحت المعارضة القوية لموضوع البنـوك، كـان وزير التأمينات يقول مثلاً: "نريد أن تكـون القـاهرة سوقًا مالية، كما كانت لندن في الماضي، خاصـة أن هناك بلايين الجنيهات فائض في الدول العربيـة، إذا لم نشعرها بأننا ننفتح اقتصاديا، فستذهب كـل هـذه الأموال إلى تشيزمانهاتن في الخارج" (١٢٦).

ويضيف شريف لطفي، أن الهدف من قانون الاسـتثمار "ليس مقصورا على الاستثمار في مجال الصناعة والزراعة فقط، بل إن أول أهدافه أن تتحول القاهرة إلى مركز مـالي ونقدي دولي، وهذا هدف رئيسي، ومن ثم فإن كل ما يتعلـق بالبنوك، وببورصة الأوراق المالية، يهدف إلى تحقيق هـذا الهدف". وعلى ذلك، صورت البنوك الأجنبية، على أنها ناقل للأموال إلى مصر، بل لفيض من الأمـوال، "فـلا مجـال للمقارنة بينها وبين البنوك التي كانت موجودة من قبل؛ كبنك باركليز مثلاً، فبنك باركليز كان عبارة عن فرع في مصـر، وكان يتعامل في أموال المصريين فقط، ولم يكن يأتي بأيـة أموال من الخارج"(١٢٦) (وزير التأمينات) ويبـدو أن أغلـب المعارضين ابتلعوا وقتها هذا الطعم، فلم يتساءل أحدهم عـن

حقيقة أن هذه البنوك ناقلة للأموال من الخارج إلى الـداخل، وعما إذا كانت قدرتها في ذلك تزيـد عـن قـدرة البنـوك المصرية. "فالبنوك المصرية والعربية والمشتركة تستطيع بما لها من مراسلين ومساهمات في بنوك (الكونسوريتا) العالمية المشتركة، وما تتمتع به من تسهيلات ائتمانية طائلة، تمويـل التجارة الخارجية والاستثمار دونمـا حاجـة إلـى البنـوك الأجنبية" [١٢٧]. ولكن هذا التقييم – الواقعي – الذي كتبه علي الجريتلي (بعد سنوات من إقرار المصيبة) لم يجد أيامها من يقوله؛ لأن الأحلام كبست حتى على عقول المعارضين.

ج- **كان الانفتاح في القانون ٤٣ يسـمح بقيـام بنـوك أجنبية ١٠٠% بحجة أنها فروع لبنـوك خارجيـة، وتتعامل بالنقد الأجنبي فقط،** وفي هذا النطاق، تمارس كل الأنشطة المصرفية؛ ابتداء من تقبل الودائع، إلـى الإقراض طويل الأجل وقصير الأجل، حسـب نـص المادة (٣ – ٥) فإن هذه البنـوك تقـوم "بالعمليـات التمويلية الاستثمارية بنفسها؛ سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة، أو بمشروعات محلية أو مشتركة، أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية، وكذلك

لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجيـة". وقيل في الحوار إن "هذا السماح لا يضيف جديدا؛ لأن هذا الفرع لا يزيد عن الأصل الموجود في لنـدن أو باريس، ونحن نتعامل مع هـذا الأصـل الآن، يبقـى الجديد أن البنك يكون قريبا منا، وفـي هـذا تسـهيل للعمل".. وأشير أيضا إلى أن "استخدام كلمة فـرع فـي وصف أحد هذه البنوك، يقصد به فقط أن يتبع المركز الأم، وليس الشكل القانوني، فهذا الشكل يخضع لقانون البنوك، الذي يشترط أن تأخذ البنوك العامة في مصر شكل شركات مساهمة مصرية، خاضعة لرقابة البنـك المركزي".. وقد فاتت كل هذه المغالطات على جهـة المعارضين **فانسحبوا بسرعة من موقف المعارضـة المبدئية للبنوك الأجنبية إلى خط الدفاع الثاني: خـط البنوك المشتركة التي تتعامل بالجنيه المصري،** وقـد عبر عن ذلك رئيس اللجنة المشتركة (جمال العطيفي) وكان من الأقطاب البارزين لجبهة المعارضة، فقـال "أعتقد أنه لا اعتراض على البندين ٤، ٥ وأن النقاش كله يدور حول البند ٦" (١٢٨).

وبالفعل تمكنت المعارضة من تكريـز نيـران شـديدة، ومبررة تماما، على هذا البند؛ فقد تم تجاوز كـل المحـاذير السياسية والاقتصادية الخاصـة بفـروع البنـوك الأجنبيـة (إمكانيات التآمر السياسي – الإخلال باسـتقلال ومركزيـة السياسة الائتمانية – استنزاف الكوادر المدربة مـن البنـوك المصرية) بحجة أن أموالاً هائلة ستأتي من ورائها، ولكن ما هي الحجة التي يمكن أن تبرر احتمال كل هـذه المخـاطر وأكثر منها، في حالة البنوك التي تتعامل بالجنيه المصـري؟ بنوك الاستثمار أو فروع البنوك "هذا موضوع آخـر. إنمـا البنك الأجنبي الذي يجيء ليتعامل بالعملـة المحليـة، مـاذا سيحمل معه؟ سيحمل رأسماله فقط، أي أنه لن يـأتي بـأي تمويل خارجي، يعني لن تحدث أية إضافة للاقتصاد القومي. بالعكس الودائع من عنـدنا (وسـيزاحم البنـوك المصـرية مزاحمة غير متكافئة في اجتذابها) وعمليات البنوك التجارية مربحة جدا، وبعد هذا سألتزم أنا أن أحول له أرباحه بالعملة الأجنبية. هذه هي المشكة التي تواجهنا فقـط. كـل رجـال البنوك بلا استثناء، معترضين على هـذا الـنص" (جمـال العطيفي)[١٢٩].

ماذا كانت الحجة المقابلة؟ لم يكن أمام ممثلـي الحكومـة (وأبواق الجهات الأجنبيـة) إلا أن يلوحـوا مـرة أخـرى بالأحلام، فأعلن مصطفى مراد أن "هذا البند أساسي. وهـو يتيح للمصارف الأجنبية أن تتعاون مع المصارف المصـرية في تمويل عمليات داخلية، وقبل ودائع داخلية مقابل الهـدف الأساسي، وهو تقبل ودائع من الدول العربية"؛ أي أن الأمـر صفقة الموافقة على البنوك المشتركة في مقابل مجيء الودائع العربية، وزاد وزير التأمينات من توضـيح الوقـف فقـال: "يجب أن نقضي على الانغلاق الذي كنا فيه، وننفتح انفتاحـا حقيقيا، وأؤكد لكم أنه إذا قصرنا معـاملات البنـوك علـى الاستثمارات، ودون المعاملات المصرفية في الداخل، فلـن يأتي إلى مصر أي بنك.

عمليات البنوك متكاملـة، ولا يمكـن أن نجزئهـا. إن أنصاف الحلول، وعملية مواربة البـاب، لـن تحقـق مـا نريده"[١٢٦].. وكالعادة، أثبت هذا الكـلام فعاليتـه، فمـرت الموافقة على البند ٦، من حيث المبدأ، **واضطر المعارضون إلى الانسحاب لخط الدفاع الثالـث: مـن يكـون الشـريك المصري في هذه البنوك المشتركة؟**

د- قال المعارضون إن الشريك مع البنك الأجنبي، ينبغي أن يكون بنكًا من بنوك القطاع العام، وكانت حجـتهم أن الشريك الأجنبي سيكون بنكًا أو أكثر من البنـوك الدولية الكبرى، وبالتالي ستمثل حصـة رأس المـال الأجنبي في الجمعية العمومية ومجلس الإدارة - ككتلة منظمة بمندوبين ملتزمين، فإذا كان التمثيل المصـري المقابل من مساهمين مبعثـرين، فـإن كتلـة البنـك الأجنبي، يمكن أن تحكم سياسـات البنـك المشـترك وتشك الإدارات وفق ما تراه، رغم أنها تمتلـك ٤٩% فقط من رأس المال بنص القانون. وقد عرض حسـن زكي أحمد خبرته في هذا المجال "إنني كبنك القاهرة، أساهم بنسبة ٤٠% في بنك القاهرة – عمان، وفي كل سنة أنا الذي أمثل الأغلبية – رغم أنني أملـك ٤٠% من الأسهم – لأنه قليلاً مـا يتفـق رأي الـ ـ ٦٠%"[١٢٦]. وغني عن البيان أنه إذا تمكن الشريك الأجنبي من السيطرة الفعلية على سياسة إدارة البنك المشترك؛ فإن ضربة أخرى قاسية تكون قد وجهت إلى سـيطرة الدولة على السياسة الائتمانية. ولكن ممثلي الحكومـة

(حسب التعليمات) كانوا لا يقبلون أقل مـن التسـليم الكامل واستخدموا في النقاش حججـا عابثـة، فقـال بعضهم إنه لا بد من إعطاء القطاع الخاص المصري فرصة المشاركة أيضا في البنوك التجارية، فالقطـاع الخاص من "مصريين أمناء على بلادهم، يهمهم ارتفاع قدره"، وأضاف وزير التأمينات آنذاك، أنه ليس مقبولاً في "عهدنا المشرق" أن نقول للمصري إنك لست محل ثقة؛ ولذا فإن النص على قصر المشاركة على القطاع العـام دون الأفـراد، إسـاءة لشـعور المـواطنين المصريين. وكان طبيعيـا أن يـرد رئـيس اللجنـة (العطيفي) بأن المسألة ليست مسألة ثقة أو عدم ثقة في المواطن المصري، ولكنها مسـألة تنظـيم؛ لضـمان سيطرة الدولة على قطاع المصـارف.. وهـذه هـي القضية، ولكن وزير التأمينـات رد بتصـريح بـالغ الغرابة، فقال إنه يعتقد "كأستاذ جامعي، وأستاذ بنـوك بالذات، أن البنك الأجنبي لا يأتي ليرسم سياسة هـدم، ولماذا نفترض سوء النية، فنتوقع أن هذه البنوك ستأتي لتهدم"[١٢٩]. وبالتأكيد كان التصريح بالغ الغابـة، فقـد

كان بوسع المرحوم حسن شـريف، أن يقـول: إننـا يقظون وقادرون على منع أي تخريب، ولكن أن يقال إن البنك الأجنبي بطبيعته لا يمكن أن يشـترك فـي سياسة هدم، فإن هذا – كما أوضحنا – كان يتعارض حتى مع خبرتنا المعاصرة. إلا أن المسئولين في تلـك الفترة كانوا مستعدين لقول أي شيء، بل وصل الحال بعبد العزيز حجازي، إلى وضع تعريف جديد للملكية العامة للمجتمع؛ ففي العادة يأخذ ذلـك شـكل ملكيـة الدولة، وهي في هذا تختلف عن الملكية الخاصة التي هي ملكيـة فـرد، أو بعـض أفـراد، وقـد طالـب المعارضون – كما سبق أن ذكرنا – بأنه إذا كان ولا بد من إنشاء هذه البنوك، فإن الشريك المصري الـذي يملك ٥١% من الأسهم، يجب أن يكون أحـد بنـوك القطاع العام؛ وذلك حتى نظل مرتبطين – بأي قدر – بمبدئنا القديم، الذي كان ينص على أنه "يجب أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة" (الميثاق – البـاب السادس).

لقد طالب المعارضون بهذا، فإذا بحجـازي يقـول إنـه "عندما نتكلم عن إطار الملكية العامة، فإنما نعني أن الغالبيـة فيها، أو الجزء الأكبر منها، السيطرة عليـه للمصـريين".. "وبالتالي فإنني أعتقد أن إطار الملكية العامة، محافَظٌ عليـه بالكامل، في حدود النص الذي سبق أن شـرحته؛ طالمـا أن الـ ٥١% في أيد أمينة وغير مستغلة" (١٣٠).. أي أن ملكيـة أي أصحاب أعمال مصريين "شرفاء" هي ملكية عامة!

و.. انتزعت الموافقة، ومر البنـدان ٥، ٦ مـن المـادة الثالثة، بلا أي تعديل.

(٣) تقييم لمعركة البنوك:

أصبح مطلوبا الآن تقويم هذه المعركة، ومـا قيـل فيهـا وحولها. وفي اعتقادنـا أن المعارضـين ابتلعـوا فكـرتين ساذجتين أو غير صحيحتين: الفكرة الخاصة بتحويل القاهرة إلى سوق مالية دولية. والفكرة الأخرى خاصة بدور فـروع البنوك الأجنبية.

أ- وبالنسبة للمفهوم الأول، نبدأ بسؤال تبدو إجابته بدهية، ولكنها غابت مع ذلك عن الأذهان. والسؤال هو: مـا هي السوق المالية؟ بشكل عام هي – ككـل سـوق –

لقاء بين عرض وطلب. وتتميز السوق المالية بنـوع السلعة التي تُتعامـل فيهـا (أي: الأمـوال) وبنـوع المؤسسات المناسبة لتنظيم التعامل في هـذه السـلعة المحددة. ويفترض هذا الوصف أن السـوق الماليـة (محلية أو إقليمية أو دولية) ليست سوقًا عاملـة فـي فراغ، فهي مرتبطة عضويا بنسيج النشاط الاقتصادي، فموارد السوق المالية (جانب العرض) هي نتاج عملية إنتاج اجتماعي، واستخدامات هذه المـوارد (جانـب الطلب) هي نتاج الحاجة إلى إعادة الإنتاج الاجتماعي وتوسيعه. وعلى ذلك تكـون المؤسسـات المطلوبـة متطورة من داخلها لتحقق أهدافها المتنامية، وتخضـع في هذا لمجمل التطورات في بنية المجتمـع المعـين، وفي بنيته الاقتصادية. (هذا صحيح إذا كان الحـديث عن اقتصاد متمركز حول نفسه). والبنوك الغربيـة – ببنتها الحالية تشكلت وتطورت على نحو ملائم لمجمل التطورات التي حققتها هذه المجتمعات بشـكل عـام، ولكن لا يعني ذلك أن جوهر الوظيفة التـي تحققهـا السوق المالية (ترتيب العلاقة بين العرض والطلـب)

ينبغي أن تؤدي دائما، عبر نفس المؤسسات في كـل مكان وزمان.

هذا الإطار العام للتصور لم يكن حاضرا كمدخل للبحـث الجاد، فقد أطلقت شعارات السوق المالية الدولية، وانتشرت؛ كجزء من حملة التضليل العام وليس أكثر. وهذه الشـعارات حققت مهمتها، فأزاغت الأبصار بعد تراكم المدخرات لـدى الدول العربية النفطية؛ نتيجة رفع أسـعار الـنفط. وقضـية "إعادة تدوير" هذه الأرصدة الدولارية إلى الـدول الغربيـة، وإلى الولايات المتحدة بشكل خاص، مسألة شغلت السياسيين الاقتصاديين في تلك الدول، فلم لا تدخل مصر في "اللعبـة"؟ أليس مفيدا لكل الأطراف العربية أن يكون جزء متعاظم من "إعادة التدوير" هذه إلى المنطقة العربية وإلى مصـر؟ هـذا التساؤل والتطلع من القوى الوطنية كان مشـروعا تمامـا، وإجابة التساؤل: نعم، ولكن كيف؟ هنـا قيـل علـى لسـان المسئولين وأشباه المسئولين، كلام ساذج ومبتذل. قيل عـن السوق المالية كلام عام كالذي نقلناه، فصرح بعضهم بأنهـا كسوق لندن في الماضي، دون أن يتـذكر أن لنـدن أيامهـا لم تكن فقط مركزا ماليا دوليـا، ولكـن مركـزا صـناعيا،

ومركزا سياسيا دوليا، وعاصمة لامبراطورية، وكأن كل هذه الاعتبارات لم تكن ذات تأثير مباشر على طبيعة وتشـكيل – سوق لندن المالية الدولية في الماضي وحتى الآن. فكتب أحد التقارير الرسمية أنه "حتى تكون مصر سوقًا مالية، وسـوقًا للودائع، لا بد من وجود خدمات حديثة، وفنـادق مريحـة.. إلخ[١٣١]، ولكن أحدهم لم يكتف بهـذه "الـدعائم الأساسـية" للسوق المالية الدولية فأطال في وصـف الفنـون الحديثـة المستخدمة فـي الأسـواق الماليـة الدوليـة الآن: الـتلكس والكومبيوتر والأزرار والأجهزة والدوائر التلفزيونية الخاصة التي تنقل على شاشتها آخر البيانات عن الأسواق الأخـرى عبر التلستار..إلخ [١٣٢]. ومثل هذا الكلام كان مقصودا بـه إبهار المستمعين، وإقناعهم بـأن حكايـة السـوق الماليـة، واجتذاب البترودولارات عن طريقها، مسألة لا يقدر عليهـا إلا "الخواجات" أصحاب هذه التكنولوجيا. ومع الانبهـار لـم يكن هناك من يتوقف ليلتقط أنفاسه، ويطلب بحث الموضوع بالتسلسل الطبيعي، فالهدف من إنشاء السوق المالية ينبغي أن يبحـث أولاً، والمؤسسـات المناسـبة تبحـث بعـد ذلـك، والتجهيزات التكنولوجية تأتي في آخر القائمة.

ليست القضية أن تكون القاهرة مجرد مركز إضافي من مراكز إعادة التدوير للبترودولار العربي، فالقضية موقع المحطة النهائية لسوق القاهرة الدولي. إن موقع العرض المرشح لتغذية سوق القاهرة المزعومة معروف، وهو الدول العربية صاحبة المدخرات، ولكن أين موقع الطلب؟ أين ستستخدم هذه الموارد؟ هل في الدول الصناعية الغربية أساسا، أو داخل مصر والمنطقة العربية بشكل رئيسي؟ إذا كان الهدف هو الدول الصناعية الغربية، فإن البنوك الأجنبية تكون بالفعل أكفأ وأنسب للمهمة، فهي أدرى بظروف هذه الدول، وهي بالتالي أقدر على اجتذاب الودائع وتوظيفها، وهي أقدر على تقديم الاستشارات والخدمات، لمن يريدون توظيف أموالهم في استثمارات طويلة الأجل، ولمن يريدون الاحتفاظ بسيولة عالية؛ حيث تتوفر في الأسواق الغربية الأساليب والأدوات المتنوعة والمتطورة من أوراق مالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وكلها قابلة للتداول بيعا وشراء من خلال أجهزة تعمل بدقة وسرعة. وكل هذا تقدمه فروع البنوك الأجنبية بكفاءة عالية من خلال اتصالاتها بمراكزها الرئيسية. إلا أن شبكة فروع البنوك الأجنبية –

بهذا الشكل – هي مجرد قناة من قنوات التحويل، أو "إعـادة التدوير"، إلى الدول الغربية. والأرباح الكبيرة التي تحققهـا من عمليات "الترانزيت" هذه، والتي تصدرها إلى الخـارج، هي أيضا قناة إضافية من قنوات التحويل. وإذا كان هناك من يتحدث عن سوق بيروت، وعن سوق البحرين، فـإن هـذه الأسواق لا يزيد دورها عما ذكرنا، وهو دور على هـامش الأسواق المالية الدولية المركزية، وتابع لها، وإقامـة سـوق إضافية من نفس النوع مقرها القاهرة – بكل ما يتطلبه ذلـك من تعديلات جذرية في المؤسسات السياسـية والاقتصـادية والمالية والنقدية – مسألة تهم البنوك والدول الغربيـة فـي المقام الأول، ولا تنتفع منها – على المستوى المحلـي – إلا الفئات التي ترتبط مصالحها بتغيير النظام الاقتصادي بشـكل عام، والفئات المتعاونة مع شبكة البنوك الأجنبيـة، وسـوق الأوراق المالية بشكل خاص.

قد يقال إن الهدف مما كان يقـال عـن السـوق الماليـة الدولية، هو إعادة تدوير البترودولار إلـى داخـل مصـر، والمنطقة العربية، ولكن في هذه الحالة كان يسهل بقدر بسيط من التأمل استنتاج أن البنوك الأجنبية ليست وسيلة مناسـبة

للهدف؛ لأن هذا الهدف – ببساطة شديدة – يتعارض تمامـا مع استراتيجية هذه البنوك. فالبنوك الأجنبية مهمتها الأولـى توظيف الأموال النفطيـة فـي خدمـة الاقتصـاد الغربـي والأمريكي، وهي تحرص على أن يكون الكم المعاد تـدويره إلى الدول التابعة (والدول العربية) محدودا وموزعا على هذه الدول وفق حسابات هذه البنوك، (وهي حسابات سياسية أولاً) وفي الأوجه التي تعينها. والتقاء الطلب العربي مع العـرض العربي من البترودولار، على هذا النطاق المحـدود، وبهـذا الشكل غير المباشر (أي: عبر وسيط أجنبي) كان (ولا يزال) يتحقق فعلاً، ولم يكن يستدعي تشـويه النظـام المصـرفي المصري، وتصفية استقلاله.

ب- وينقلنا هذا إلى فكرة إنشاء فروع للبنـوك الأجنبيـة داخل مصر، وأنها ستجعل مهمتنا في التعامـل مـع البنوك الدولية أيسر، فالصحيح أن مهمة هذه البنـوك هي التي أصبحت أيسر، مهمتها في السـيطرة علـى موارد واستخدامات البترودولار داخل مصـر. لقـد تكلفت الاتفاقات السياسية، والترتيبات مـع الهيئـات الدولية، بفرض الوصاية الأمريكيـة علـى التـدفقات

الخاصة عبر قنوات البنوك، فأسرعت البنوك الأجنبية للاستحواذ عليها؛ كي تخرج بها عن تخطيط السلطات المصرية المركزية، ولتوظيفها على النحو الذي تمليه سياستها هي.

قال شريف لطفي: "إن البنوك الأجنبية فـي الماضـي: كانت تستطيع أن تستثمر المدخرات المصرية في الخـارج، وقد انتفى هذا الوضع كلية في ظـل هـذا القـانون" (١٢٦)، ولا أدري على أي أساس كان يجزم بهذه الثقة، وقد حـدث على أية حال أن هذه البنوك لم تخيب ظننا، فهي لم تجلـب موارد من الخارج، والودائع التي جمعتها بالنقـد الأجنبـي كانت في أغلبها ودائع من المصريين، وقامت بتوظيف قسـم كبير منها في الخارج (انظر الفصـلين الثـامن والعاشـر)، وعملياتها في مصر لم تكن في مجال الاسـتثمار إلا بشـكل هامشي.

"هذه البنوك الأجنبية مـاذا تعمـل إذن؟ لا نسـتطيع أن نتجاهل أن البنك الأجنبي له أغراض سياسية، يأتي ويـدخل السوق ويعطي السلف لناس قد لا يسـتحقون سـلفًا: وهـذا حصل في عدة بنوك أجنبية، (يعني البنـك يـروح فـارش)

ويقول الناس إن هذا البنك عظيم، فإذا سألنا لم يفعـل ذلـك، وهل هي مغامرة؟ فإن الإجابة هي أنه عمل ذلك؛ ليربط نفسه بناس أو شخصيات لها مفاتيح الدولة". هكذا حذر حسن زكي أحمد قبل وقوع الكارثة، ثم تساءل الرجل بعد شرحه: هـل نحن مستعدون لهذا؟ وقال: مستحيل![١٣٣]! ولكن ثبت للأسف أن المسألة "لا مستحيل ولا حاجة".

وبالمناسبة، فإن رقابة البنك المركزي لم تكن لتفعل شـيئًا في هذه المواضيع، حتى لو كانت سياسة الدولة تتطلب ذلك، (وهي لم تكن تتطلب طبعا في ظل الانفتاح)، فوفقًا للمادة ٤٠ من قانون الرقابة على البنوك؛ فإن "على مجلس إدارة البنـك المركزي أن يضع قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنـوك التجارية، ويجوز وفقًا لمقتضيات حالة الائتمـان أن تتنـاول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية:

* تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية.
* تعيين الوجوه التي يمتنع على البنوك التجاريـة اسـتثمار الأموال فيها، وتحديد الاحتياطات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها، وتعيين الحد

الأقصى لقروض البنوك التجارية واسـتثماراتها بالنسـبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات.

كان هذا هو كل اختصاص البنك المركزي المصري فـي قانون الرقابة على البنوك إلا أن البنك المركزي كـان إلـى جانب هذه المهام، يمارس صلاحيات أخرى باعتباره مؤسسة بنوك، أي: كمالك للبنوك، وليس كمجرد رقيب عليها، وكان يملك بهذه الصفة أن يتدخل لإقراض عميل وتحديد المبلـغ، أو لعدم إقراض عميل آخر، وكل هذا لا يملكه كبنـك فـي علاقاته بالبنوك الأجنبية والمشتركة؛ لأنها بنوك خاصة.

لقد أخطأ المعارضون – إذن - حين تجاوزوا عن مخاطر فروع البنوك الأجنبية، وحين خدعوا في دورهـا المزعـوم لجذب المدخرات العربية، فبهذا الخطـأ – أخـذت البنـوك الأجنبية وأنصارها زمام المبادرة، فبعد التسليم بأنهـا "تفـتح أبواب الأمل"، أصبح بوسعها أن تفرض ما تشترطه لمجيئها، وهو فتح الباب أيضا أمامها لتشارك في العمليات المصرفية بالجنيه المصري.

ج- ولكن إذا كانت هذه هي حقيقة أسطورة السوق المالية الدولية، وإذا كانت هذه هي حقيقة الدور الذي تلعبـه

فروع البنوك الأجنبية، **فهل كان هناك طريـق آخـر لإعادة تدوير الأموال العربية، أو لتوطين هذه الأموال في المنطقة العرقية؟** في ذلك الوقت (١٩٧٤) كانـت هناك إمكانيات واضحة. وحاليا أصـبحت الإمكانيـة أصعب بعد استقرار الهيمنة الأمريكية الغربيـة. فـي ذلك الوقت كان مطلوبا أن تتم دراسات وجهود جـادة من منطلق قطري وقومي مستقل، ويكفي أن نذكر هنا بالدراسات والجهود التي بـذلها الأعـداء لاسـتيعاب المدخرات العربيـة علـى الوجـه الأمثـل [١٣٤]. إن الدراسات – على الجانب العربي – كـان ينبغـي أن تستوعب الحقائق التالية [١٣٥]: **من ناحية العرض:**

* عرض الأموال في العالم العربي يأتي دائما كعرض فعلي ومباشر، وذي ضخامة غيـر عاديـة بالنسـبة للأقطـار النفطية؛ نتيجة لتقسيط مدفوعات الشركات النفطيـة علـى أقساط معدودة خلال السنة، فتحتاج تلك الأموال إلى إيجاد المقابل الفوري والآمن من الطلب؛ حتى لا تفوتها الفوائـد التي يمكن الحصول عليها. وبما أن هذه الأموال لا تلقـى في المنطقة العربية هذا الطلب الفعلي جاهزا، فإنها تتجـه

بطبيعة الحال اتجاها جارفًا ومنطقيا نحو الأسواق الغربية؛ حيث يوجد الطلب بالشكل المرغوب فيه. وفي الحقيقة فإن أغلب الأموال لا تغادر الدول الغربية على الإطلاق، فهي تحول ببساطة من حسابات الشركات النفطية في لندن ونيويورك إلى حسابات الدول النفطية في نفس المراكز، ثم تنتشر بعد ذلك إلى الدول الأوروبية الأخرى، وإلى كندا واليابان.

* أصحاب تلك الأموال؛ سواء جهات حكومية أو جهات خاصة، يريدون إبقاء قسم كبير منها في شكل أموال سائلة، يمكن التصرف بها بأخف القيود والشروط.

في مقابل ذلك نلاحظ في جانب الطلب (أيام ١٩٧٤ وحتى الآن) ما يلي:

* أنه طلب احتمالي في أحيان كثيرة، وليس طلبا فعليا، يتمكن من استيعاب العرض فورا، وبطريقة سليمة وآمنة، فالمشاريع المحتاجة إلى تمويل في كثير من البلدان العربية، لم تتبلور بصورة كافية.

* أنه طلب لأموال طويلة الأجل في الأساس (أو هكذا ينبغي أن يكون)؛ إذ إن معظم المشاريع تحتاج إلى وقت غير

قصير في بعض الأحيان؛ حتى تدر الأرباح التي من شأنها تأمين تسديد الأموال المقترضة.

وتعني هذا الحقائق أن الالتقاء المحتمـل بـين العـرض والطلب على الأرض العربية، لن يتم بغير دراسـات جـادة وترتيبات متنوعة، وهذه الترتيبات تتضمن مؤسسات مناسبة، وهي في حالتنا لا بد أن تكـون فـي **الأسـاس مؤسسـات حكومية وشبه حكوميـة** [١٣٦]**، ولا أحسـب أن فـي هـذه الحقيقة ما يفزع، فحتى مع الدول الغربية تم القسم الأكبـر من إعادة التدوير من خلال الحكومات والهيئـات الدوليـة،** والقسم الأقل قامت به الأسواق الماليـة الخاصـة بإشـراف ومساعدة الحكومات، ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نتذكر أن الجهاز الحكومي في الدول النفطية – ممثلاً بالبنك المركزي أو وزارة المالية – هو صاحب الأموال النفطية الوحيد. وهو المسئول أساسا عن توظيف القسم الأكبر من هذه البلايين من الدولارات، وهذه الحقيقة لن تغيرها أي حوافز تقدم للقطـاع الخاص في هذه الأقطار.

والترتيبات عبر المؤسسات الحكومية، لا تعني أنها مجرد ترتيبات سياسية، فهي تضع بالقطع الدراسـات والحسـابات

الاقتصادية في اعتبارها، ولكن في إطـار نظـرة سياسـية أرحب، وهذه النظرة تشمل المواجهات والتعامل مع العـالم الخارجي، وتشمل استقرار العلاقات الثنائية والمتعددة بـين الدول العربية، وتشمل مفاهيم التنمية المتكاملـة، وتضـمن تحديد الأهداف المشتركة للأجل الطويل، وكل ذلك سيؤثر في منهج الحسابات الاقتصادية في هذا الإطار قـدمت بشـأنها دراسات كثيرة، ولكن كل هذا كان يتطلـب تحركـًا نشـطًا ومخططًا وكفئًا من جانب الطلب؛ ليس فقـط لأن "عنصـر الطلب يجب بالضرورة أن يكون أنشط من عنصر العـرض في سوق تتميز بتنافس حاد على العنصر الأخير" كما يقـول إبراهيم شحاته [١٣٧]، ولكن لأن واقع الحال، كان يجعل دول الطلب (وعلى رأسها مصر) مهيـأة لأن تكـون المبـادرة والقادرة على حل المشاكل التي تحول دون لقاء العرض مع الطلب؛ سواء من حيـث إعـداد المشـروعات، أو التقـدم بالتصورات العامة الموجهـة للتعـاون، إذا لا يغيـب عـن تصورنا أن العاملين في الإدارات المركزية الضيقة لـدول النفطية، أعدادهم قليلة، وكفاءاتهم لا تتسع للمهام المطلوبـة، والخبراء الأجانب يتسببون من خلال النصائح الفنية (ودعك

من الضغوط السياسية) في تشويهات خطيرة في استخدامات المدخرات العربية.

ولكن هل الأنسب تسمية مثل هذه الترتيبـات المقترحـة: محاولة لإنشاء سوق مالية إقليمية؟ إن الترتيبـات تتضـمن جزئيا إنشاء نوع من السوق، ولكـن الـوزن الأكبـر فـي المحاولة للسياسات غير المرتبطة كليا بمنطق السوق؛ ولـذا لا يبدو أن إطلاق اسم سوق مالية إقليمية يعبر عـن مجمـل المحاولة التي تناولناها.. في كل الأحـوال ينبغـي أن **نعـي باستمرار أن المحاولة الأصيلة لإعادة تدوير قدر متعاظم من البترودولارات إلى المنطقة العربية، عبر مؤسسات وقرارات عربية، هي معركة حادة وعنيفة ضد المخططـات الدوليـة الأمريكية،** وهذا يؤكد - من جديد - دور مصر (أو الطلب) في المبادرة إلى اقتحام هذا الاختيار، ومن الناحية الاقتصادية كان يتطلب هذا من مصر، أول ما يتطلب، المحافظة علـى استقلال السياسات الماليـة والنقديـة، ولـيس فـتح البـاب بلا حساب للبنوك الأجنبية.

(٤) نتائج القانون في العام الأول:

صدر القانون ٤٣ لاستثمار المـال العربـي والأجنبـي والمناطق الحرة، بعد إسكات الأصوات المعارضة، وحـدث في التطبيق ما توقعناه، **فقطاع البنوك كان المجـال الوحيـد الذي اندفع إليه رأس المال الأجنبي**، فهـم يـدركون مثلنـا وأكثر منا، الأهمية الاستراتيجية لهـذا القطـاع. إن دافيـد روكفلر لم ينتظر حتى صدور القانون، فطالب أثناء مقابلتـه للرئيس السـادات (فبرايـر ١٩٧٤) بفـتح مكتـب لبنـك تشيزمانهاتن الذي يرأسه [١٣٨]، وفي مفاوضات عبد العزيـز حجازي مع وليم سايمون (وزير المالية الأمريكي في يوليـو ١٩٧٤) وقعت الوثائق الخاصة بإعادة العمل باتفاقية ضمان الاستثمارات الأمريكية في مصر، وتم الاتفاق في المباحثات على خطوات تتضمن:

١- السماح لأربعة بنوك أمريكية من الدرجـة الأولـى، بفتح فروع لها في مصـر، وهـي "تشـيزمانهاتن"، و"فيرست ناشيونال بانـك"، و"بنـك أوف أمريكـا"، و"الأمريكان إكسبريس".

٢- تزور مصر مجموعة مـن ١٦ مـن كبـار رجـال الأعمال الأمريكيين الـذين يمثلـون ١٠ مـن أكبـر الشركات الأمريكية خـلال الفتـرة مـن ٣ إلـى ٥ أغسطس لدراسة إمكانيات الاستثمار فيها [١٣٩].

ولكن البند الأول هو الذي أسفر عن نتائج سريعة، فحتى نهاية سبتمبر ١٩٧٤ أعلنت الهيئة العامة لاسـتثمار المـال العربي والأجنبي أن عدد المشروعات التي وافقت عليها بلغ إجمالي رأسمالها نحو ١٠٤,٣ مليون جنيهـا، منهـا ٥٤,٩ مليون جنيه نقد أجنبي. ويخص الشريك الأجنبي مـن هـذا الكلام الهزيل ٢٢,٩ مليونًا جنيه فقـط، وتتضـمن حصـة الجانب المصري ٧٥ مليونًا جنيه للقطاع العام و٦,٤ ملايين للقطاع الخاص. وبالنسبة للمشروعات بنظام المناطق الحرة، أعلنت الهيئة أنها وافقت على مشروعات قيمة رأسمالها نحو ٩١ مليون جنيه.

ورغم هزال كل هذه الأرقام بالنسبة للتوقعـات، أكـدت بيانات البنك المركزي أن المستثمر فعلاً بالنقد الأجنبي وفقًـا للقانون ٤٣، لم يتجاوز في آخر ديسـمبر ١٩٧٤ مبلـغ ٧ مليون دولار، أو حوالي ٢,٨ مليون جنيه مصري!

في مقابل هذا ثبت من بيانات هيئة الاستثمار أنـه حتـى مارس ١٩٧٥، كان ١٩ بنكًا من البنوك العالمية قد طلبـت افتتاح فروع لها في مصر. أوضحت البيانات أنه تمت بالفعل الموافقة على إنشاء خمسة بنوك، منها بنك مشترك يتألف من بنك مصر (٥١%) مع بنك فيرست ناشيونال شيكاغو، وبنك دي روما، وكذلك ووفق على إنشاء بنك ثالث يتألف من بنك الإسكندرية (٥١%) مع بنك باركليز [١٤٠]، ولم تمض فتـرة قصيرة، إلا وكان البنكان الأمريكيان الآخـران فـي بيـان حجازي – سايمون يبدءان أيضا أعمالهما في القاهرة.

ب- هذا الغزو الذي أحدث تصدعا مؤلمـا فـي مكتسـبات الاستقلال الاقتصادي، بدأ مع إقرار قـانون الاسـتثمار، وتأكد مع الموافقات التي تمت في أواخر ١٩٧٤ وأوائـل ١٩٧٥. وقد يذكر للحكومة في ذلك الوقـت أنهـا كانـت مترددة أيضا في هذا المجال، فرغم الاندفاع غير المسئول أثناء مناقشة مشروع القانون، **أعلن أنه فـي الممارسـة العملية ستصر الحكومة على أن يكون الشريك المصـري – في حالة البنوك المشتركة – بنكًا من بنـوك القطـاع العام،** وأنه لن يسمح للقطاع الخاص المصري بالمشاركة،

أو بإنشاء بنوك تجارية خاصة. ولكنها في هذا الموقف – كما في غيره من المواقف– كانت تتراجع سـريعا أمـام الضغوط؛ ولذا صرح وزير التعاون الاقتصـادي – قبـل استقالة الوزارة بشهر واحد– أن قرار الحكومة هو قـرار مرحلي لمدة عام أو عامين [١٤١]. وقد حاولـت الحكومـة طمأنة القِلقين على مستقبل بنوك القطاع العام، فأعلنت أن شركات القطاع العام ستقصر معاملاتها على هذه البنوك، ولكن لم يكن إعلان الحكومة كافيا للطمأنة؛ فالنسبة الأكبر من الودائع (ودائع القطاع الخـاص والقطـاع العـائلي) مفتوحة لمنافسة محمومة من البنوك الأجنبية.

ج- ومع الاندفاع نحو تأسيس البنوك التجارية المشتركة، كان طبيعيا أن تمتد يد المراجعة إلـى تنظـيم قطـاع البنوك كله، **فألغيت عمليات الدمج السابقة** (كان البنك الصناعي قد أُدمِج في بنك الإسكندرية، وبنك بورسعيد في بنك مصر). وبدأت **إعـادة النظـر فـي الهيكـل التنظيم للجهاز المصرفي** على أسـاس إلغـاء نظـام التخصص (الذي تقرر ١٩٧١) وبحيث يعود كل بنك، وحدةً مستقلة تتعامل مع أيـة جهـة، وفـي مختلـف

الأغراض. ولا شك أن إلغاء تخصص بنوك الدولة يعني خطوة هامة لتفكيك البناء التنظيمي المتماسك للقطاع العام، ونذكر أن إسماعيل صبري (وزير التخطيط آنذاك) كان قد طرح – في فترة سابقة – تصورا حول تنظيم قطاع البنوك، على نحو يتناسب مع أسلوب التنمية المخططة في مصر وكان التصور يقوم على:

١. تخصيص بنك للتجارة الخارجية.

٢. تحقيق التخصص والتكامل بين البنوك التجارية الأخرى. (وكان هذا التخصص قد بدأ تنفيذه – فيما يتعلق بالقطاع العام). ونعتقد أنه – في ظل سيطرة الدولة على البنوك – لا معنى فعلاً للتنافس، أو لتعدد الفروع في نفس المكان.

٣. توفير الرقابة الكاملة للبنك المركزي على البنوك التجارية بحيث يكون مجموع فروعها شبكة مصرفية واحدة، تغطي الجمهورية وتحركها في المقام الأول توجيهات البنك المركزي. أما الائتمان طويل الأجل؛ ففي تقديرنا أنه لا بد من وجود بنك

للاستثمار في الجهاز المصرفي المصري، ويجب أن يتلقى هذا البنك الفائض الإيجابي لكل شـركات القطاع العـام، وعليـه أن يـوفر لكـل شـركة الاستثمارات المقررة لها في الخطة [١٤٢].

ونحن نعلم أن إسماعيل صبري ويحيى الجمـل – مـن خلال موقعهما في مجلس الوزراء – سجلاً اعتراضهما على الغزو الأجنبي لقطاع المصارف، وعلى تشويه نظامه، ولكن اتجاه السياسة العامة، والضغوط، عصفت بكل التحفظـات. وقد نرى إدخال تعديلات للتصور الذي عرضـه إسـماعيل صبري لتنظيم القطاع العام المصرفي، إذا كنا نستهدف جذب مدخرات واستثمارات عربية، ولكن إذا كان الهدف الكـامن خلف التصور ثابتًا، وهو تطويع الأداء في الجهاز المصرفي لاحتياجات التنمية المخططة، فإن التعديلات كانـت سـتأخذ مسارا مختلفًا تماما عن الذي تحقق. إن التعديلات المحققـة كانت ردة سببها الغزو الخارجي، الذي يرمي إلـى هـدف مضاد.

(٥) القانون لم يكن مع ذلك تسليما كاملاً:

يبقى في النهاية أن نسجل أن القانون ٤٣ ظل يحمل بعض الضوابط، فمن ناحية كانت صلاحية الأجهزة التنفيذية في الموافقة على المشروعات وفي متابعتها واسعة نسبيا، ومن ناحية أخرى اشتملت المادة ٢ على ما اعتبره كبار المستثمرين المحتملين مسئولاً أساسيا – من الزاوية الاقتصادية – عن إحجامهم، فهذه المادة تعرف المال المستثمر الذي تتناوله أحكام القانون، وجاء في البند الأول من التعريف أنه "النقد الأجنبي الحر المحول لجمهورية مصر العربية، بالسعر الرسمي عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري؛ لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها".

والنقطة المحددة هنا هي: **السعر الرسمي.** فقد رفض المستثمرون أن يحسب نقدهم الحر المحول إلى/ ومن مصر بالسعر الرسمي، وتضامنوا بالتالي مع الهيئات "الدولية" التي تضغط لخفض سعر الجنيه، وقد عبر أيامها مصطفى كامل مراد عن رأي هذه الجهات، "فاقترح حذف عبارة (السعر الرسمي)؛ ذلك أن الاتجاه الآن إلى تعويم الجنيه المصري في

السوق الموازية، وقد يجـري مسـتقبلاً إنشـاء بورصـة (كامبيو)، فلن يكون هناك سعر رسمي للجنيه المصري؛ لأن سعره سيتغير باستمرار، حسب مركز الاقتصاد المصـري".

وأوضح مندوب الحكومة سـبب التمسـك بعبـارة السـعر الرسمي، وقال إنه "جرت مداولات كثيرة في اللجنة الوزارية عما إذا كان من الأفضل إضافة هذه العبـارة، أو لا داعـي لذلك، وكانت الآراء كما يلي:

* إن ما جرى عليه العمل فعلاً حتى الآن، هو أن التحويـل يكون بالسعر الرسمي، والمقصود بالسعر الرسمي في هذه الحالة سعر التحويلات، وليس سـعر السـوق الموازيـة، ولا سعر حسابات "ج".
* إن الأرباح تحول أيضا بهذا السعر الرسمي (...) وعلـى ذلك رأت اللجنة الوزارية تسجيل ما كان معمولاً به فـي نص المشروع". وأضاف وزير المالية تأكيدا للموقف الذي كانت تتخذه الحكومة من قضية تعويم الجنيه، والذي كـان يعني في تلك الظروف خفضا كبيرا في سعره الرسـمي، فقال "كلنا نتكلم عن تعويم الجنيه، ولكن ذلك لـم يتقـرر

للآن، وما زال تحت الدراسة، وفي حالة تعويم الجنيه، فلن يكون له إلا سعر واحد" [١٤٣].

رابعا – الانفتاح وتشويه الخطة الانتقالية:

(١) الإطار العام للخطة:

كانت خطة ١٩٧٤ قد وضعت، وأصوات القتال لم تخفت بعد؛ ولذا كان إجمالي الاستخدامات الاستثمارية في تلك الخطة ٥٥٠,٥ مليون جنيه (بالإضافة إلى ٢٥ مليون جنيه زيادة في المخزون السلعي)، وكان هدف النمو المحدد لها ٦,٦%. وكان طبيعيا أن يتناول الخطة تعديل ما في العام الأول للانفتاح، فاتخذ قرار وضع الخطة الانتقالية في أبريل[١٤٤]، وأعيد النظر في استثمارات النصف الثاني من سنة ١٩٧٤ لكي تتمشى مع إطار الخطة الانتقالية، وتم ذلك بتقرير استثمارات إضافية لهذه الفترة. أما الفترة التالية في الخطة الانتقالية (وهي سنة ١٩٧٥) فقد قدمت كخطة سنوية، والأولويات التي حكمت الفترتين كانت واحدة.

وعمليا، كان التعديل في برنامج النصف الثاني من سنة ١٩٧٤، عبارة عن طلب اعتمادات إضافية تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب، وجهت بشكل أساسي إلى

التعمير. فجملة الاعتمادات الإضافية بلغت ١٩٤,٣ مليـون جنيه (منها ١٦,٦ مليون جنيه خصما على الاستثمارات غير الموزعة)، وكان نصيب التعمير من هذه الاعتمادات ١٠٦,٣ مليون جنيه (بنسبة ٥٤,٧%). وعلى هـذا يعتبـر الجـزء الخاص بعام ١٩٧٥ – داخل الخطة الانتقالية - الجهد الأكثر تكاملاً لأجهزة التخطيط، ونعـرض إطـار خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٥ في هذا الفصـل؛ لأنـه يعبر عن تصورات التنمية كما سادت فعلاً في العـام الأول من الانفتاح.

أ- يبلغ حجم الاستخدامات الاستثمارية المسـتهدفة نحـو ١٢٢٢,٩ مليون جنيه (شاملاً الزيادة فـي المخـزون وقدرها ٤٠ مليـون جنيـه)، وإذا اسـتبعد الإنفـاق الاستثماري من هـذا الـرقم (١١,٥ مليـون جنيـه) والأرض (٢٠,٩ مليون جنيه) فإن إجمـالي التـراكم الرأسمالي يكون ١١٩٠,٥ مليون جنيه.

واستهدفت خطة ١٩٧٥ الوصول بالناتج المحلي الحقيقـي إلى ٣٧٥٧,٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣١٦,٢ مليون جنيه عما كان متوقعا تحقيقه في عام ١٩٧٤، أي بنسـبة ٩,٢%

(بالأسعار الثابتة)، وترتفع الزيادة في النـاتج المحلـي إلـى ٣٨٨,٩ مليون جنيه، أي بنسبة ١٠,٧% (بالأسعار الجارية).

وتعني هذه الأرقام أن الخطة كانت طموحة جدا من حيث الأهداف؛ فإجمالي الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة (دون التغير في المخزون) يزيد عن ضعف ما كان مستهدفًا فـي ١٩٧٤ (٥٥٠,٥ مليون جنيه) ويتجاوز ما تقرر لها بالفعـل (٧٢٨ مليون جنيه) بحوالي ٤٥٥ مليون جنيه، وكان معـدل نمو الإنتاج القومي الحقيقي في ذلك العام ٣,١٤% [١٤٥]. وقد عزت الخطة لارتفاع معدلات النمو المستهدف إلى "تشـغيل الطاقات العاطلة، واستكمال المشروعات الجـاري تنفيـذها، فضلاً عن تزايد نشاط بعض المشروعات والقطاعـات ذات الأهمية الخاصة؛ كمجمع الحديد والصلب، الذي يزيد إنتاجه بنسبة ٢٠٠% ومجمع الألومنيوم الـذي ينـتج لأول مـرة، وشركة "كيما" بعد عمرتهـا الجسـيمة، وقطـاعي التشـييد والكهرباء".

ب- وبالنسبة لأولويات الخطة كانت: التعمير أولاً – ثـم استكمال المشروعات التي قطعت شوطًا كبيـرا فـي التنفيذ – ثم الإحلال والتجديد والطاقات العاطلة لإزالة

الاختناقات بهدف زيادة معدلات الإنتاج – ويقتصـر الاستثمار في المشروعات الجديدة التـي تلعـب دورا استراتيجيا في التنمية (مثل الأسـمدة والأسـمنت) أو التي تلبي حاجـات ماسـة للجمـاهير. ويلاحـظ أن الاستثمارات العينية الموزعة في القطاع العام (نحـو ١٠٥٦,٢ مليون جنيه) خصص منها ٤٣٨,٩ مليـون جنيه للقطاعات السـلعية (٤١,٥%)، منهـا ١٩٦,٣ للصناعة (أي ١٨,٦% دون البتـرول والكهربـاء)، وكانت نسبة الزراعة ٤,٣% والري والصـرف ٤%. وبالنسبة لاعتمادات الجهاز الإداري زنادت بحـوالي ٢٨١,٤ مليون جنيه عن عام ١٩٧٤، منهـا ٢٤٢,٧ مليون جنيه لوزارة الإسكان والتعمير "لمواجهة أعباء التعمير"، وهذا المبلغ إذا أضيف إليه ١٣٤,٣ مليـون جنيه مخصص لهيئة قناة السيوس، يرتفـع إجمـالي الموجه لمنطقة القناة إلى حوالي ٣٧٠ مليون جنيه، أي أنها استحوذت وحـدها علـى ٣٥% مـن إجمـالي الاستثمارات للقطاع العام.

ج- هيكل التمويل: أوضحت الخطة أنها وضعت ضـمن أهدافها معاودة بناء "مخزون سلعي استراتيجي، يمكن استخدامه لتوفير احتياجات القوات المحاربـة وقـت الحرب، ولضمان أقوات الجماهير، وإشباع حاجاتهـا في الحرب والسلم معا دون أزمات حادة"، وهذا الهدف كان يعني في الحقيقـة زيـادة المبـالغ المخصصـة للمخزون إلى ٢٧٥ مليون جنيه؛ وبذا وصل المطلوب للاستثمار والمخزون إلى حوالي ١٤٦٦ مليون جنيـه (١١٩١ + ٢٧٥)، وفي نفس الوقت قـدرت الخطـة المدخرات المحلية (= الاستثمار والمخزون – العجـز الجاري في ميزان المدفوعات) بما لا يتجـاوز ١١٦ مليون جنيه، أي ٧,٩% فقط، وإذا أضيفت مبالغ الدعم العربي (مقدرة بـ ٢٥٠ مليون جنيه) إلى المـدخرات المحلية، لا ترتفع النسبة إلى أكثر من ٢٥%، وتظـل الخطة تنتظر كرم الجهات الخارجية لتوفير ٧٥% من المطلوب.

د- السياسات الاقتصادية: لم تتنـاول الخطـة الانتقاليـة السياسات المحددة التي تضمن تنفيذ الأهداف، وهـذا

الإغفال لم يكن على سبيل السـهو، ولكنـه انعكـاس لـنقص الصـلاحيات المخولـة لأجهـزة التخطـيط المركزية؛ ولذا اكتفت الوزارة بتوجيه بعض "النصائح والتعليقات" المتفرقة، واطمأنت - فيما يبدو - على ما يتضمنه هيكل الخطة نفسه من أدوات اعتبرتها كافيـة لتحقيق الأهداف، فقد تضمنت الخطة إسـناد ٩١,٥% من جملة الاستثمارات العينية الموزعة إلـى القطـاع العام.

(٢) نقد الأولويات:

أ- بعد هذا العرض لإطار الخطة الانتقالية، ننتقـل إلـى الملاحظات، وقد وصف تقرير للبنـك الـدولي هـذه الخطة بأنها "أولاً خطة مؤقتة لعبور فتـرة الظـروف غير العادية التي نشأت عقب حرب أكتـوبر ١٩٧٣، توجها إلى مرحلة تكون العودة فيهـا إلـى التخطـيط المعتاد، ولخمس سنوات ممكنة. وثانيا، فإنها المحاولة الأولى لإضفاء مضـمون عملـي لسياسـة الانفتـاح الاقتصادي؛ ولذا تعهد الخطة إلى القطاع الخاص بدور أكبر جدا – الاستثمار الخاص المستهدف فـي ١٩٧٥

حوالي ثلاثة أضعاف المستوى للعام السابق، وأيضـا إلى رأس المال الأجنبي، وثالثًا، تركز إلى حد كبيـر على مشروعات ذات فترة حضـانة قصـيرة؛ مثـل مشروعات تحقيق التوازن، والتحـديث، والاسـتخدام الأكمل للطاقة الصناعية القائمة. هذا التأكيد على مـا يسمى "القطاعات الإنتاجية" يؤدي على أية حال إلـى بعض الإهمال للقطاعات الاجتماعية" [١٤٦]. وفي هـذا الوصف التحليلي العام يصدق التقريـر فـي (أولاً)، فالخطة اسمها انتقالية، وتقريرها يحددها هـدفها بأنـه "تثبيت وتقوية القاعدة التي سوف ينطلق منها الاقتصاد المصري خلال الخطط الخمسية القادمـة". ويصـدق تقرير البنك في (ثانيا) أيضا، فهي تعبير عن الممارسة العملية لسياسة الانفتاح (وليس لورقة أكتوبر)، وتعبير عن هذه الممارسة في إطار مفاهيم الانفتاح وتوازنات القوى في تلك السنة. هذه الممارسـة كانـت تعكـس تراجعا عن ورقة أكتوبر، ولكن تراجعا غير كامـل. وتركيز البنك الدولي على زيادة دور القطاع الخـاص المصري والأجنبي، ولم يكن تركيزا على أهـم مـا

نعتبره تراجعا عن ورقة أكتوبر، والحقيقة أن نصـيب القطاع الخاص (٩٨,٢ مليون جنيه) كان يزيد فعـلاً ثلاث مرات عن حجم استثماره المقـدر فـي خطـة ١٩٧٤، وكان النصيب المعلن للقطاع العـام – فـي المقابل – ١٠٥٦,٢ مليون جنيه، وكان يبدو بالتالي أن نسبة الاستثمار الخاص، ظلت ٨,٥% فقط.

أما (ثالثًا) التي جاءت في تقرير البنـك الـدولي (عـن الأولويات) فإنها غير صحيحة. وسنتحرر هنا من تقييمـات البنك الدولي؛ لنقدم تصورنا الخاص. ولا شك أن أولويـات الخطة تقررت سياسيا، فهي قد تقررت – كما يقول تقريـر الخطة – "في ضوء توجيهات السيد الرئيس ومناقشات اللجنة العليا للتخطيط السياسي".

ب- ويتضح ذلك تماما بالنسـبة للنقطـة ذات الأولويـة الأولى – أي التعمير – فإن اعتبارات السياسة العليـا هي التي قررتها، أقصد الاختيار الاستراتيجي لأسلوب حل للصراع المصري/ الإسرائيلي. في وقـت مـن الأوقات صرح الرئيس السادات بأن عملية التعمير تبدأ عندما ينسحب آخر جنـدي إسـرائيلي مـن الأرض

العربية [١٤٧]. ولكن بعد اتفاقية الفصل الأول للقوات، ومع وعود محددة بانسحاب إسرائيلي آخر في اتفاقيـة فصل ثان للقوات في أكتوبر، التزمت القيادة بالبدء في التعمير، وأسندت المهمة إلى عثمان أحمـد عثمـان، وكانت تعليمات الرئيس له: "إنني أريد إعادة بناء هذه المدن التي تقع تماما في مدن المدفعيـة الإسـرائيلية. إنني أريد أن أوضح للإسرائيليين، أنني لا أنوي شـن حرب ضدهم مرة أخرى"[١٤٨].

وقد دارت بالفعل عجلة التعمير بأقصى سرعة، واحتـل الأولوية في خطة، تهدف إلى إنعاش اقتصاد منهك، رغم أن التعمير – من الناحية الاقتصادية – كان يزيد مـن متاعـب الاقتصاد المصري. وقد تدفقت الوعود والقـروض بشـكل مخطط نحو هذه الأولوية بالـذات؛ إذ أسـرعت الولايـات المتحدة إلى قيادة عمليات تطهير مجرى القناة. وفي رسـالة نيكسون إلى الكونجرس (٢٤ أبريل) اقترحت معونة "لـدعم" مصر (حوالي ٢٥٠ مليون دولار) من أجل: ١- تطهير قناة السويس. ٢- إصلاح المنشآت المدمرة. ٣- المساعدة فـي إعادة بناء الاقتصاد المصري. ومن هذا المجموع المتواضع،

اقترحت الرسالة تخصيص ١٧٠ مليون دولار لتعمير منطقة القناة [١٤٩]. وفي يونيو قدمت الكويـت ١٥٠ مليـون دولار لنفس الغرض. وفي أغسطس قدمت السعودية ٣٠٠ مليـون دولار كمعونة عاجلة لتعمير منطقة القناة، أثناء زيارة للملك فيصل (وبالمناسبة كانت الصحافة المصرية قـد توقعـت أن تقدم السعودية ١,٢ بليون دولار كقروض ميسرة بالإضـافة إلى معونة التعمير.. ولكن لم يحدث). وفي نـوفمبر ١٩٧٤ أعلن صندوق التنمية السعودي موافقته على التعاون في تقديم قروض لبعض المشروعات؛ كممول شريك مع البنك الدولي، وكان على رأس القائمة قرض للإسهام في إعادة فـتح قنـاة السويس للملاحة.

والبنك الدولي كان قد أعلن (بعد زيارة مكنمارا للقـاهرة) عزمه على تقديم قروض قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لعدد من المشروعات (في السنة المالية يوليو ١٩٧٤/ يونيـو ١٩٧٥) ولكن لم يستخدم عام ١٩٧٤ إلا قرض قنـاة السـويس (٥٠ مليون دولار). أما إيران الشاه، فكان الاتفاق معها (٨٤٩,٦ مليون دولار) في مايو ١٩٧٤ يشـمل مجـالات متنوعـة، ويتكون من تسهيلات ائتمانية واستثمارات مشتركة. وأثنـاء

زيارة الشاه (يناير ١٩٧٥) كان على رأس المشروعات التي حددت استعادة التسهيلات الملاحية في ميناء بورسعيد (حيث لإيران منطقة تجارة حرة)، وكان مقترحا أن تقيم بها مصنع بتروكيماويات، وخط لنقل البترول بين السويس وبورسـعيد تشترك فيه إيران مع آخرين، بالإضافة إلى المسـاهمة فـي إعادة الملاحة في القناة وتطويرها من خلال عقد مع شـركة يابانية [١٥٠].

ولا ننسى طبعا أن اليابان قدمت بدورها ٣٨ بليـون يـن (حوالي ٦٠ مليون جنيـه) قرضـا لإعـادة الملاحـة فـي القناة[١٥١].

ج- واحتلال التعمير لموقع الأولوية الأولى مسألة يختلف معها جذريا كل من له تصور استراتيجي مغاير فـي مجال الصراع مع إسرائيل. ولكن حتى فـي نطـاق التصور الاستراتيجي "الرسمي"، لم يكن مفهومـا أن يتسع نطاق العملية على النحو الـذي صـار، رغـم أعبائها الاقتصادية الثقيلة. والطريف أن البنك الـدولي – يزعم دائما أنه بعيد عن السياسة، ويقيس الأمور من زاوية اقتصادية فنية (ويضيف حاليا أنه يهـتم أيضـا

بالنواحي الاجتماعية) ولكن هذا البنك الدولي لم يتوقف بأي تحفظ أمام قضية التعمير، بل تجاهلها تماما، وهو يحصر أوجه تركيز الخطـة. ولكـن لجنـة الخطـة والموازنة في مجلس الشعب، أثبتت في الحقيقة أنهـا تحذر. ورئيس اللجنة في ذلك الوقـت (أحمـد أبـو إسماعيل) كان قد اكتسب سمعة طيبة عنـد الهيئـات الدولية والدوائر اليمنية، باعتباره المنظر الاقتصـادي للانفتاح غربا بلا حدود، ولكنه توقف مع ذلـك أمـام قضية التعمير؛ إذ لاحظ "أن الكثير من المشـروعات يتعلق بالتعمير والإسكان والمرافق، وهذه أنشطة لـن تترتب عليها صادرات، ولكن الخطة تمول جانبا كبيرا من هذه بقروض، وهذا يضعف مركزنا الاقتصـادي؛ ذلك أنه لن يمكن سداد مثل هذه القروض، إلا إذا أمكن زيادة الصادرات من المشـروعات الأخـرى زيـادة ضخمة تكفي لسداد قروض المشروعات جميعها، وهذا أمر لا يتأتى لمشروعات حديثة التكوين، وكان واجبـا على المخطط للمحافظة علـى سـلامة الاقتصـادي المصري في علاقاته الخارجية، أن يعتمد في تمويـل

مشـروعات الإسـكان والتعميـر والمرافـق علـى المعونات، كما فعلت كثير من الدول التي مرت بهـا حرب" [١٥٢].

د- إلا أن مخاطر التعمير علـى هـذا النطـاق الواسـع لم تقتصر اقتصاديا على مسـألة القـروض المتعـذر سدادها، فالعملية بطبيعتها تزيد الضغوط التضـخمية (كما أسلفنا)، وعثمان أحمد عثمان الذي قرر تصـدير عمال البناء والحرف المكملة بلا ضابط، كان هو نفسه المشرف على عمليات التعمير، ويـدرك احتياجاتِهـا الكبيرة من هؤلاء العمال، وقد انعكس ذلك في تشـوه هيكل الأجور على المستوى القومي، وكان ذلك ضمن أسباب مضاعفة التكلفة للأعمال الإنشـائية عمومـا، ومعها الضغوط التضخمية. وللحقيقة لم يفـت وزارة التخطيط في هذه النقطة أن تتقـدم "بواجـب الشـرح والنصح" فسجلت أن عنق الزجاجة في أعمال الإنشاء والتعمير، يتمثل في عنصر العمالة "فقد بدأت الشكوى من نقص العمالة الفنية منذ العـام الماضـي بصـفة خاصة؛ نتيجة للعمل في ليبيا (ولم يشأ تقرير الوزارة

أن يضيف السعودية ودول الخليج). كمـا أن أعمـال التعمير قد جذبت نسبة عالية من العمالة المتاحة؛ نظرا للأجور المرتفعة في منطقة القناة، مما يخشى منه على معدلات التنفيذ في بقية المشروعات. وتجدر الإشـارة هنا إلى أن زيادة الأجور، لن تحل مشكلة العمالة فـي قطاع التشييد على المستوى القومي؛ حيث إن عرض العمالة الفنية أقل من الطلب بشكل واضـح. كمـا أن ارتفاع الأجور يزيد من تكاليف التشييد؛ مما يـنقص الحجم العيني المنفذ من الخطة؛ ولهذا فـلا بـد مـن التحفظ فيما يتعلّق بسفر عمال البناء في الخارج".

ولم يكن ممكنًا أن يستخدم التخطيط (بعد كل ما قال) كلمة أشد من "التحفظ" حتى لا يغضب الوزير القوي عثمان أحمد عثمان (ومن خلفه). وقد منح مجلس الشعب وزارة التعميـر سلطات واسعة بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤، وهذا القانون خول الوزارة وضع خطة التعمير، ويسلمها سـلطات مالية وإدارية واسعة، دون التقيد بالقواعد المنظمة للتصرف في النقد الأجنبي وباللوائح الماليـة، أو لـوائح المناقصـات والممارسات والمقاولات. وبمقتضى هذه الصلاحيات خرجت

استثمارات تبلغ ٢٤٢,٧ مليون جنيه (وهـي الاسـتثمارات المخصصة للتعمير) من دائرة الإشراف المركزي لأجهـزة التخطيط. وقد أعلن مجلس الشـعب فـي رده علـى بيـان الحكومة أن السلطات الواسعة المخولـة لـوزارة التعميـر "لا تعني تحللاً من رقابة المجلس، بل تفـرض مزيـدا مـن اليقظة والحزم"، ولكن هذا الحزم لم يظهر أبدا، رغم أن كافة التقارير غير الرسمية كان تلِـح علـى ضـرورة التـدخل، "فالتعمير يسير بطريقة عشوائية وغير مخططة" – هذا مـا أعلنه مثلاً عضو مجلس الشعب المسئول عن متابعـة هـذا الأمر، وقد شرح الرجل أوجه الإسراف العجيب [١٥٣]. وكتب في نفس اتجاهه ميلاد حنا (أستاذ الإنشاءات بهندسـة عـين شمس) وقال "إنه سأل المسئولين التنفيذيين عـن سـر هـذا الإسراف، فأجابوا بأنهم - بدورهم - لا يعرفـون السـبب، وأنهم يتصورون أن هذه سياسة عليا!" [١٥٤].

وفي مجال التعمير، كان ذائعا أيضا المبالغة في الاستعانة بالخبرات الأجنبية، في أمـور لا تسـتأهل أبـدا الاسـتعانة بالأجانب، وكانت هذه العملية تتم بالذات من خـلال شـركة "المقاولون العرب"، وأحاطت بذلك شبهات قوية. كذلك كانت

التقديرات الرسمية (التي سربتها دوائر التخطيط في ذلك الوقت) تقرر أن حجم الأعمال المقدر إسنادها إلى قطاع المقاولات الخاص. في مناطق التعمير – يتجاوز ١٤٠ مليون جنيه أثناء خطة ١٩٧٥. وباختصار يمكن أن نقول إن هذا التعمير كان مضخة هائلة لتحويل الموارد – بطرق غير مشروعة – إلى القطاع الخاص المشوه، وتمت هذه العملية تحت أعين الجميع، بل بمساندة ومباركة من جهات في قمة المسئولية والنفوذ.

هـ - لماذا غض البنك الدولي بصره عن كل ذلك، ولم يتوجه بكلمة نقد "اقتصادي" واحدة إلى التوسع في قطاع التعمير أو إلى سلبيات الأداء، رغم أن هذه السلبيات – من وجهة النظر الاقتصادية البحتة – لم تكن خافية على أحد؟ هذا السؤال قد يبدو للبعض مشروعا، ولكنه بالقطع – وعلى ضوء مفهومنا للبنك الدولي – يعتبر سؤالاً ساذجا. فكل ما نعتبره سلبيا، كان إيجابيا تماما من المنظور الاقتصادي للبنك الدولي. من هذا المنظور أصاب قطاع التعمير –

باتساعه وأسلوب أدائه – عديدا من العصافير بحجـر واحد:

حصر دائرة التخطيط المركـزي والمتابعـة المركزيـة؛ بإخراج أهم مجال للاستثمارات الجديدة من هـذه الـدائرة – أخل بالتوازن المعقول بين القطاعات الاقتصادية؛ فالتوسـع في التعمير كان بالضرورة على حساب التوسع في قطاعات أخرى، وعلى حساب حصول هذه القطاعات على احتياجاتها من الاستثمار ومسـتلزمات الإنتـاج، وإحـداث الاخـتلال والإرباك، كان مفيدا في هذه المرحلة – تأكد هذا الاتجاه من خلال زيادة تكلفة التشييد، ونُدرة العمالة، فمع أولوية التعمير، كان لا بد أن تهبط معدلات التنفيذ العيني للإنشـاءات فـي المجالات التي لم تكن تحظى بمباركة البنك الـدولي – ومـا ترتب على ذلك من ديون خارجيـة صـعبة، وزيـادة فـي الضغوط التضخمية، يساعد الحملة المشتركة لخفض سـعر الجنيه، ويساعد في إشاعة الفوضى في هيكل الأسعار الـذي حاولت الحكومة أن تحميه – وما يعتبر فسادا ودخولاً طفيلية من زاوية معينة، كان من منظور البنك (ومن معه) إحـداثًا لتراكم أولي سريع في يد عصابات من المغامرين، أي في يد

قطاع خاص، حسب المواصفات المطلوبة، قطاع خاص انتفخ بدخول هائلة؛ نتيجة للسياسة الأمريكية والسلام الأمريكـي؛ ونتيجة للتعامل مع الشركات الأجنبية. أليس كل هـذا كافيـا لكي يلتزم البنك الدولي جانب الصمت، علامة على الرضـا والارتياح؟ بالقطع يكفي، ودعك من مسألة أن التعمير كان – أيضا – مطلبا أمريكيا إسرائيليا لإقامة عـائق أمـام تجـدد الاشتباكات العسكرية؛ ولتكثيف الوجود الأجنبي فـي حـزام عازل بين القوات (سواء في شكل مصـالح، أو فـي شـكل خبراء التعمير والبترول).

(٣) دلالة التركيز على الصناعة:

أ- كانت هذه الأولوية الأولى للخطـة الانتقاليـة. إلا أن الأولويات التالية مثلت - إلـى حـد مـا - محاولـة التوازن أو مرحلة التردد في الانفتاح المطلوب. وقـد حظيت هذه بمعارضة في تقرير البنك الـدولي كمـا أسلفنا، وأيضا في مجلس الشعب، فقد هوجم اسـتئثار القطاع العام بالنصيب الغالب من الاسـتثمار. ونقـد تقرير لجنة الخطة والموازنة، ما وصفه بأنه مبالغـة في التركيز على الطاقات العاطلة، وقال إن الزراعـة

لم تنلْ مكانها المناسب في الأولويات؛ حيث إن نصيبها من استثمارات ١٩٧٥ لا يعدو ٤,٣%، "ويقل حجم ما خصص لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعـي مـن استثمارات في هذه الخطة، عما خُصـص لهـا عـام ١٩٧٤"، والحقيقة أن الخلاف بين الحكومة واللجنة، لم يكن في المفاضلة بين الزراعة والصناعة، ولكن فـي تحديد دور كل من القطاعين العام والخاص في إنجاز الأهداف العاجلة كما جاءت في خطة ١٩٧٥.

إن تشجيع القطاع الخاص المنتج (كما هـو الحـال فـي الزراعة) ضرورة قومية، ولكن كان معقولاً أن تكون أولوية أو درجة التشجيع بقدر الإسهام المتوقع لهـذا القطـاع فـي تحقيق الخطة المعينة، وهي في هذه الحالـة خطـة إنعـاش تهدف إلى تحقيق عائد سريع ومرتفع يمكن للدولـة تعبئتـه لمواجهة الأعباء والالتزامات المتعددة، والتركيز على قطاع الزراعة – بوصفه المعروف – لم يكن ليحقق هذا الهـدف، وإذا كان المطلوب – في المدى القصير – خطـة تحقـق – بقدر معقول من اليقين – عائدا سريعا، فإن التركيـز لا بـد وأن يكون على الصناعة (في القطاع السلعي) فهي بطبيعتها

قطاع منظم، وكان مفترضا – في ١٩٧٥ – أنهـا خاضـعة للإدارة المركزية، وهي بالتالي أقدر علـى تحقيـق الهـدف المطلوب لذلك العام، وقد تمسكت الحكومـة، بموقفهـا مـن تحديد الأولويات، وتمسكت بهذا الحجم الكبير لاسـتثمارات القطاع العام، ولاستثمارات الصناعة، وكان موقفها في هـذه الجزئية صحيحا، ووفقًا لحسابات تبدو واقعية، ولكن نكـرر كالعادة أن السياسات لا بد أن تكون متكاملة.

ب- وأعتقد أن من واجبنا أن نـذكر – بالمناسـبة – أن القطاع الخاص لم يكن "مظلوما" جدا، فأرقام الاستثمار العام أخذت نسبة محترمة من الأموال كان مفروضـا أن تحول إلى القطـاع الخـاص، وإذا تركنـا جانبـا موضوع العمولات، وما أشبه في التجارة الخارجيـة والتعاقدات المحلية، فإنه يكفي أن نشير إلـى قطـاع المقاولات، فقد كان متوقعـا أن يتعـاظم دور قطـاع المقاولات الخاص بنفس معدلات زيادته فـي منطقـة القناة (مباشرة أو من الباطن) وحجم إنتاج التشييد فـي الخطة الانتقالية، كان مقدرا أن يصـل إلـى ٦٥٤,٦ مليون جنيه، وكان الحجم المقابل فـي خطـة ١٩٧٤

لا يتجاوز ٣٩١ مليون جنيه، ورغم أن هذه الزيادة الهائلة تبلغ ٦٨% فقد تمت تصفية شركتين من شركات القطاع العام في مجال المقاولات، ورفع حد التعاقد – في نفس الوقت – مع مقاولي القطاع الخاص من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه. ويعني ذلك أن الإجراءات العملية كانت تتيح للقطاع الخاص فرصة التوغل في ميدان استراتيجي يتسع باتساع القطر، وهو في هذا الميدان يشتغل بمال الدولة وتسهيلات بنوك الدولة، ويحقق تراكما خرافيا. ويستحيل تقديم أرقام محددة عن الأرباح، ولكن أحد القريبين من الصورة (محمود أبا وافية) اضطُر إلى "المطالبة بإعادة النظر في العلاقات بين شركات المقاولات وأصحاب الدخول الطفيلية الذين يريدون أن يثروا دون مجهود أو تعب" [١٥٥]. وقد أشارت لجنة الرد على بيان الحكومة إلى نفس المعنى حين أعلنت "أنه قد أصبح من الضروري أن تمتد أحكام قانون الكسب غير المشروع إلى المتعاملين مع القطاع العام من الأفراد". وقالت: "إن الفساد والثراء يرجع - في

معظمه - إلى علاقات في أحد طرفيها موظف اؤتمن على أموال عامة، فخان الأمانة، وفي الطرف الآخـر فرد يسعى إلى التأثير على ذمـة الموظـف العـام؛ ليتقاسما معا الربح الحرام". إن هذه الفقرة كانت تتسع لفئات أخرى غير المقاولين، ولكن لا شك أن أعمـال المقاولة التي تحركت في نطاق ٦٥٥ مليـون جنيـه، كانت من أكثر المجالات إسالة للعاب. وقد دلت الخبرة المصرية أثناء الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/ ١٩٦١ – ١٩٦٤/ ١٩٦٥) على أن قيام القطاع الخـاص بنصـيب كبير من إنتاج التشييد، أدى إلى مضـاعفة التكلفـة، واستنزاف المال العام، وإرباك المواعيد، وكان هـذا الكلام معروفًا ومعلنًا، والخبرة الحالية المتجددة أكدت نفس الشيء.

(٤) هيكل التمويل المشوه:

أ- ننتقل بعد هذا إلى هيكل التمويل: وقد حـددنا الأبعـاد الشاذة لاختلال الهيكل، وقـال تقريـر الخطـة هـذا الاختلال يبرز "بعـض الصـعاب والمشـاكل التـي تصاحب جوانب التنمية خـلال عـام ١٩٧٥، إلا أن

التقدير الموضوعي لآثار حرب أكتوبر في رفع مكانة مصر، وتأكيد التضامن العربي والتغيير الإيجابي فـي مواقف بعض الدول الأجنبيـة، والنتـائج السياسـية النشيطة التي تمارسها الحكومة بتوجيـه مـن السـيد الرئيس لدعم كل أشكال التعاون العربـي والـدولي، وتزايد الثقة في الاقتصاد المصري، واستقراء ما تـم عقده بالفعل من اتفاقات وما هو بسبيل الإبـرام، كـل ذلك يجعل التخطيط يطمئن إلى أن بوسعنا مواجهة هذا العجز بموارد خارجية في هذه الفترة الاستثنائية، التي تبرر في ذاتها الاعتماد الكبير على تلك الموارد. كما أن النتائج المتوقعة عن تنفيذ الخطة من شأنها أن تضع الاقتصاد المصري في وضع أفضلَ عند بداية الخطـة الخمسية".

وهذا التبرير – من أوله لآخره – لا يبدو مقنعـا؛ فمـن حيث المبدأ، من **يحتكر التمويل يملك التخطيط، يملك إمـلاء الأولويات، وتحديد المشروعات،** وهذه بدهية لا تحتاج عناء الإثبات. وقد بنت الحكومة توقعاتِها بتوفير التمويل – ووفـق شروطها هي – على فرض تزايـد الثقـة فـي الاقتصـاد

المصري، ولا ندري كيف تتزايد الثقة فـي اقتصـاد تعلـن الخطة أنه مفلس وعاجز تماما عن تمويل تنميته؟ أيضا بنيت التوقعات على تغير الظروف السياسية، واستقراء ما تم مـن اتفاقات. ويلاحظ هنا أن الخطة كانت تـدرك أن أولوياتهـا جعلت الانحياز غربا جزءا من بنيتها (ورغم نقدها بـالكلام للمبالغة في هذا الاتجاه في مواضع متفرقة من تقرير الخطة) فالمكون الأجنبي في إجمـالي الاسـتثمارات العينيـة قُـدر بـ ٤٦٨ مليون جنيه، وكان نصيب التمويل الأجنبي الحـر (أي من الدول الغربيـة) ٤٠٨,٤ مليـون جنيـه، ونسـبته ٨٧,٣%. وأرجعت الخطة "هـذا الارتفـاع الملحـوظ فـي الاعتماد على التمويل الأجنبي الحر إلى احتياجات التعميـر المعطاة أولوية في خطة ١٩٧٥ والتي لـم يسـبق تضـمين معظمها في أية افتقادية دفع"، والحقيقة أنه لا سبق ولا كـان متوقعا أن تتضمن اتفاقيات الدفع مع الدول الاشتراكية إسهاما في عمليات التعمير التي اعتُبرت جزءا من السلام الأمريكي، ولكن لم تكن مشروعات التعمير وحدها المسئولة عـن هـذا الانحياز في هيكل تمويل الخطة.

وإذا كان من أسباب هذا الانحياز تفاؤل راجع إلى "تغير الظروف السياسية، واستقراء ما تم من اتفاقيات" مع الأصدقاء الجدد، فقد ثبت الآن أن هذه التقديرات كانت جزءا من أحلام الفترة، بل كان واضحا – حتى في تلك الأيام – أن استقراء ما تم فعلاً من اتفاقيات، كان يؤدي إلى غير التفاؤل؛ فوفقًا لتصريحات الرئيس السادات وقت إعداد الخطة، كانت الوعود (الوعود وليس الاتفاقيات المحددة) التي حصلت عليها السلطات المصرية كالتالي: إيران ١٠٠ مليون دولار – ألمانيا الغربية ٣٠ مليون دولار – الولايات المتحدة ٢٥٠ مليون دولار – البنك العربي الدولي ٥٠ مليون دولار [١٥٦].

ب- ومع هذا الصورة لإمكانيات التمويل الميسرة لم يكن يعني تنفيذ الخطة، إلا لجوءا للاقتراض الصعب لسد الفجوة التمويلية، أي تدهورا متزايدا في وضع الاقتصاد المصري، وقد أشار تقرير لجنة الخطة والموازنة – في مجلس الشعب– في ذلك الحين إلى أنه لا يعترض على تمويل عجز يصل إلى نحو ١١٠٠ مليون جنيه بالاقتراض من الخارج، وقال إنه

ليس هناك عيب أو خطر في ذلك، ولكنه أشار إلى أن الخطة تقترض نوعين من القروض:

١- قروض إنتاجية قصيرة الأجل.

٢- قروض استثمارية طويلة الأجل.

أما النوع الأول من القروض، فإن الخطة تقوم بالحصول عليه؛ لتمويل شراء جانب كبير من السلع الوسيطة، خصوصا تلك التي تدخل في تشغيل الطاقات العاطلة، وهذه القروض يجب سدادها بعد فترة قصيرة. ولكي يمكن سدادها يجب أن نكون قادرين على تصدير جزء من الإنتاج الذي تحقق نتيجة لعملية الاقتراض من الخارج، فإذا كانت أرقام الخطة تتوقع جمودا في حجم صادراتنا؛ فإن هذا يعني أننا لن نتمكن من سداد فوائد وأقساط القروض الإنتاجية قصيرة الأجل، التي سنقترضها لتشغيل الطاقات العاطلة، ومعنى ذلك أن هذه الطاقات العاطلة التي سيتم تشغيلها عام ١٩٧٥ نتيجة للاقتراض، ستعود طاقة عاطلة مرة أخرى؛ لأنه لن يكون هناك من يقرض دون انتظار سداد قرضه وفوائده، وإن عدم سداد القروض التي ستمول الطاقات العاطلة؛ سيضر بالمركز الائتماني للدولة، وسيضعف قدرتنا في الحصول على

القروض الإنتاجية التي نمول بها إنتاجنـا العـادي، وبـذلك ستظهر الاختناقات في اقتصادنا القومي بصورة أكثر عنفـًا في عام ١٩٧٥.

كان هذا موقف لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب من ضوابط الاقتراض لتشغيل الطاقات العاطلة (وسـبق أن ذكرنا معارضتها لقروض التعمير)، وقد كان هاما أن نثبـت هذا الموقف؛ لأنه قُدر بعد ذلك لكاتب تقرير اللجنة - أحمـد أبي إسماعيل - أن يصبح وزيرا للمالية بعـد هـذا الكـلام بأربعة أشهر. وكل ما كان واعيا به وحذِرا منه، قـام هـو بتنفيذه، بل بوسعنا أن نقول إن الوزير المسئول عن صياغة الخطة الانتقالية كان يتوقع – بناء على الاتصالات السياسية– أن هناك احتمالات قوية للحصول على قروض ميسرة (١٥٧)، وقد يصلح هذا كتبرير ما، لخطة تعتمد أساسا على التمويـل الخارجي، ولكن ما هي حجة المسئولين الذين اتضح لهـم أن الموارد الخارجية الميسرة غير متوافرة بالقدر الـذي كـان متوقعا، ما هي حجتهم في الاستمرار؟ لقد سجلت (الطليعـة) أيامها، أننا - من حيث المبدأ - ضد الاعتماد على الإقراض الخارجي كمصدر أساسي لتمويل التنمية، ويزداد اعتراضنا–

مثل تقرير لجنة الخطة والموازنة – إذا كان محتملاً أننا لن نستطيع سداد هذه القروض الكبيرة، وبالتحديد إذا كانت قصيرة الأجل [١٥٨].

(٥) السياسات العامة المصاحبة للخطة:

أ- بالنسبة للسياسات العامة التي اعتمدت عليها الحكومة لتنفيذ الخطة، ذكرنا أنها كانت مرتكزة على الدور القيادي للقطاع العام كمعطي، ولكن كان مفهوما أن **هجوم الجهات الخارجية على القطاع العام، ذو شُعبٍ ثلاث: شُعبة تستهدف ضرب سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والبنوك؛ باعتبارها أكثر المواقع أهمية – والشعبة الثانية تستهدف إنهاء التنظيم المركزي للقطاع العام – والشعبة الأخيرة تستهدف تقليص حجم القطاع العام المنتج بشكل عام.**

وقد تناولنا ما حققته شعبة الهجوم الأولى – ونوضح هنا أن الحكومة حاولت أن تقف ضد شُعبة الهجوم الثانية خلال عام ١٩٧٤، وحين أثار مصطفى كامل مراد (بتوارد خاطرٍ غريب مع المطالبات الدولية) قضيةَ إلغاء المؤسسات النوعية رد رئيس مجلس الوزراء "بأن إلغاء المؤسسات

العامة، يضع كل المكاسب التي حققناهـا مـن خـلال إدارة القطاع الاقتصادي، ومن أجل هذا؛ فإنني أؤيد تأييدا كـاملاً بقاء المؤسسات العامة الاقتصادية؛ باعتبارها الشـركات الأم (شركات قابضة)" [١٥٩].

ولكن هذا الموقف كان – كالعادة – يتراجع سريعا؛ فبعـد أيام من التصريح السابق، صدر قرار بإعطاء ٢٠ مصـنعا سلطاتٍ مطلقة في الإنتاج والاستيراد والنقل البحري، وفـي التعامل مع البنوك لتـدبير العمـلات الأجنبيـة؛ لاسـتيراد مستلزمات الإنتاج، وأعلن أن هذه القائمة دفعة أولـى، وأن كافة الوزراء كُلفوا بتقديم أسماء الشركات التي يطبق عليهـا هذا النظام في قطاعاتهم. وصرح وزير التعاون الاقتصـادي بأنه لا يرى مانعا في تطبيق هذا النظام على كل الشـركات العامة. وصحيح أن هذا الإجراء ظل محدود الأثر من الناحية العملية، ولكنه كان مؤشرا واضحا إلـى أن الحكومـة فـي موقف الدفاع، وتستعد للتراجع. ويعزز هذا الاتجاه أن قطاع الاستثمار المشترك كان مقررا (وفق القانون ٤٣) معاملتـه كقطاع خاص، ويعني هذا – ضمن ما يعني – أنه لا يخضع لسلطة المؤسسات النوعية. إن صيغة المؤسسـات النوعيـة

لم تراعِ - في كل الأحوال - طبيعة العلاقـات الاقتصـادية الموضوعية بين الشركات العامة، ويمكن أن يقال إن أسلوب ممارستها لمهامها التنظيمية والإشرافية، كان يحتاج تطـويرا يزيد من استخدامات المحفزات المعنوية والاقتصادية.

ولكن لم يكن الحل أبدا لعلاج الصداع قطع الرقبة. ودور المؤسسات العامة كان في الأساس – ورغم كل التحفظات – إيجابيا، وكان ضرورة لتكامل الجهود فـي تنفيـذ التنميـة المخططة، ولترشيد تخصيص الموارد على مستوى مركزي، وللتنسيق بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعيـة (علـى مستوى الوحدات) منعكسة في تحديد الأهداف، وفي السياسة السعرية.. إلخ. وكذلك كانت المؤسسات العامة أداة ضرورية لدعم القطاع العام في مواجهة التحـديات الخارجيـة. وقـد تذرعت الجهات الأجنبية بتبرير غريـب لهجومهـا علـى المؤسسات النوعية، فادعت أن المؤسسة المركزيـة تسـيء بالضرورة إلى إنتاجية المشروعات التابعة؛ لأنها بالضرورة أداة بيروقراطية، تعوق إطلاق المبـادرات فـي الوحـدات المنتجة، وهذا ادعاء مفضوح الكذب، فقائلوه على بينة مـن وضع الشركات العابرة للجنسية، التي تدير - من مقر قيادتها

في واشنطن أو بون أو أية عاصمة مركزية - فروعـا فـي أستراليا وزئير وبوليفيا، ويعلمون أن فروع هذه الشركات إذا جاءت في مصر، ستكون حلقـة تابعـة لهـذه المؤسسـات المتشـعبة والمتكاملـة. وهـذه المؤسسـات تقـوم نطـاق صلاحياتها– وبكفاءة عالية – بنفس المسئوليات التي تقوم بها المؤسسات المتشعبة والمتكاملة. وهذه المؤسسـات النوعيـة داخل الاقتصاد المصري، ولكن في محاولة للتمركز حـول الذات. ويصعب – على ما أعتقد – تفسير هجـوم الجهـات الخارجية على المؤسسات النوعية للقطاع العام، إلا إذا قلنـا إن حيثيات دفاعنا عن هذه المؤسسات، هي نفـس الحيثيـات الحقيقية التي تدفع الجهات الأجنبية إلى المطالبة بتصفيتها؛ إذ يكفي أنها تنظيم مناسب لقيادة القطاع العام للتنمية المسـتقلة؛ كي تكون التصفية واجبة. وقد حاولت الحكومة – كما سجلنا أن تعترض.

وحاولت الحكومة أيضا أن تقف ضـد شـعبة الهجـوم الثالثة، التي تستهدف تقليص حجم القطـاع العـام. كانـت المطالبة ببيع جزء من القطاع العام، قد تفجرت لأول مرة في تقرير لجنة الخطة والموازنة لمجلس الشعب (أبو إسماعيل –

ديسمبر ١٩٧٣). قال التقرير "إنه من الممكـن فـتح بـاب للاستثمار الخاص (العربي والمصري) في ٤٩% من أسـهم شركات القطاع العام". وأضاف أن هذه الوسيلة ستمكن مـن توفير النقد الأجنبي للشـركات فيـزداد إنتاجهـا، وتـزداد إمكانيات التصدير، وأيضا ستزداد أرباح العمال وتفتح منافذ لاستثمار المدخرات المصرية (١٦٠). ويعلم ا مـا إذا كـان الأمر هنا أيضا مجرد توارد خواطر، أو شيئًا آخر. ولكـن معروفٌ أن هذا المطلب، قدمته الجهات الخارجية. ومعروفٌ أيضا أنها لم تكن من الإلحاح عليه، وتسايرها في الصـحف وداخل مجلس الشعب جوقة عالية الصوت. ووقفت الحكومة أيامها مع الرافضين لهذا الاتجاه. ولكن توصـيات الجهـات الخارجية حول تقليص القطاع العام، كانت لا تقتصر علـى طرح بعض الأسهم لاكتتاب القطاع الخاص. فلمساندة هـذا الاتجاه، كانت التوصيات تِلح على الحد من إنشـاء القطـاع العام لمشروعات جديدة؛ كي يتولى القطاع الخاص (الأجنبي والمصري) هذه المهمة، فينخفض - مع الـزمن - الـوزن النسبي لناتج القطاع العام. وقد لاحظنا أن الخطة الانتقاليـة ركزت اهتمامها على مشروعات الإكمال والإحلال والتجديد،

وجعلت البدء في مشروعات جديدة استثناء. وأيامهـا كـان الموقف مبررا بأنها خطة إنعاش (انتقالية)، ولكن - مع مـا كشفته التطورات اللاحقة - يمكن أن نفترض أن هذا التوقف عن بدء مشروعات جديدة، قد يكون أيضا بتأثير الضـغوط الخارجية.

ونضيف في نهاية هذه الفقرة، أن أشد ما أصاب القطـاع العام في تلك السنة، لم يكن الإجراءات المحددة والمباشـرة. **أفعل ما تحقق، كان انهيار المعنويات، والثقة بالنفس لـدى قيادات القطاع العام والعاملين فيه.** فالحملة الشرسـة ضـد الناصرية والتأميمات، تركزت أيضا ضـد القطـاع العـام؛ باعتباره رمزا للفشل والتبديد. ونتائج هـذه الحملـة كانـت رصيدا هاما استخدمه الأعداء بكفاءة في السنوات التالية.

ب- وإذا كنا قد تناولنا في هذا الفصل مجملَ الممارسات التي أشاعت الفوضـى، وخلخلـت أسـاس النظـام الاقتصادي، فإن أخطر من كل مـا ذكرنـا – علـى المجتمع ككل – فتح الباب بلا ضوابطَ أو ترتيبـاتٍ، لتصدير قوة العمل المصرية للخـارج. تناولنـا هـذه القضية أثناء الحديث عن قطاع الإنشـاء والتعميـر،

ونذكر الآن أن التصريحات والسياسات الرسمية كانت تعارض أي تخطيط في هذا المجـال. كـان وزيـر الإسكان والتعمير آنذاك (عثمان أحمد عثمان) يتحدث مثلاً عن نقص عمال البناء فيقول: "إن هذا قائم فعلاً، وكانت الدولة تمنع سفر عمـال البنـاء إلـى الـدول العربية، ولكنني عارضت ذلك، وصـار الآن يسـمح لعمال البناء بالهجرة (...) فبالبلاد وفرةٌ من الأيـدي العاملة، ولا خوف من نقص عمال البناء المهرة (...) وأود أن أوضح، أننا لو لم نتمسك بحرية الفرد الكاملة في ظل المنافسة، فلا يمكن أن نحقق أي تقـدم، فمـن شاء السفر من البلاد، فليسافر (...) وعلينا ألا نعتقـد أن قلة العمال تعوق معركة التقدم، فهذا غير صحيح، والحرية والتنافس يجلبان الرخاء"[(١٦١)]... (كلام يبـدو كالهذيان، ولكننا نعلم أن عثمان بالـذات لا يهـذي)، وعبد العزيز حجازي تحدث في نفس الاتجاه "فالعمالة المصرية قوة تصديرية ضخمة، بدأنا تصديرها فعـلاً إلى بعض دول أوروبا. ولكن لكـي أدعمهـا كقـوة تصدير؛ لا بد من توسيع قاعدة التعليم والتدريب. لا بد

من مشروعات في هذا الشأن. لا بد من دعم التعليم الأجنبي، وتعليم اللغات؛ حتى يكون العامل المصري مرغوبا في الخارج في أية دولة"[١٦٢].

وفي مناسبة أخرى قال رئيس مجلس الوزراء: إنه "لا بد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحا؛ كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز، وأن نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر؛ لأن هناك ندرة؛ ولأن ذلك يكلف كذا؛ ولأننا محتاجون لهذه الخبرات. بالعكس، فإن العملية التصديرية ضرورة لشعب ينمو، ولا تتوازن إمكانياته مع النمو البشري الموجود".

وعلقنا أيامها بأننا لا نعتقد "أن تصريحا من هذا النوع قد ظهر في أية دولة نامية أو غير نامية، فكافة الدول تجزع من مشكلة استنزاف العقول والمهارات البشرية، عن طريق الهجرة، وقد صرح بعض المسئولين في الدول الأخرى بأنهم عاجزون عن منع هذه الظاهرة الخطيرة، ولكنهم بالقطع لا يذكرون أنهم يخططون لتشجيعها!

إن المهارات البشرية هي المحرك الأساسي لتسارع التنمية. هذه المسألة أصبحت من المسلمات الآن، ومعروف

أن عدد اليد العاملة المثقفة والمدربة في مصر، لا يزيد عـن احتياجاتنا. فنسبة الأميين - كما نعلم - أكثر من ٧٠%، وما يبدو أحيانًا في شكل فائض، هو في الحقيقـة نتيجـة لسـوء التخطيط أو سوء التوزيع. فقد يتزايد عدد عرض المـؤهلين في مهنة أو مناطق أخرى. وفي التحليل النهـائي سـنجد أن الطلب أكثر من العرض. ومع ذلك.. ليس مطلوبا أن نمنـع التصدير المؤقت في بعض المهن إلى الدول العربيـة مـثلاً أو الأفريقية. هذا مطلوب، ولكن ليكن مفهوما أن هذا يمثـل تضحية من جانب مصر فـي الجـزء الأكبـر مـن هـذه التخصصات؛ فالمدرسون الذين نرسلهم إلى الدول العربيـة يؤثرون بالسلب على مستوى الأداء في المدارس المصـرية، والأطباء يـؤثرون علـى مسـتوى مستشـفياتنا ووحـداتنا الصحية.. وهكذا، وفي الحقيقة ينبغي أن تعالج هذه القضـايا مع الدول الشقيقة، في إطار تصور عام للتكامل الاقتصـادي وتبـادل المـوارد النـادرة علـى أسـس مـن المصـلحة المتبادلة"(١٦٣).

إنني موقن الآن، أن فتح الباب بلا ضوابط أمام نزوح قوة العمل المصرية إلى الخارج، والذي بدأ على نطـاق غيـر

مسبوق منذ ١٩٧٤، كان أخطر - في آثاره - من فتح الباب بلا ضوابط أمام الاستيراد أو الاستثمار الأجنبي، ولا أعتقـد أن عدم التخطيط في هذا المجال لم يكن "مخططًا"؛ فالنتـائج كانت موجعة جدا، وهي نتائج لـم يقتصـر نطاقهـا علـى الاقتصاد – بمعنى التـأثير علـى الإنتاجيـة والاخـتلالات العشوائية في هيكل الـدخول والأجـور مـثلاً – فالنتـائج المجتمعة والاجتماعية والسياسية، كانت أبعد أثـرا (انظـر الفصل العاشر).

خامسا – عودة للإطار العام و.. ختام:

(١) نعود إلى التذكير بتطـورات الموقـف فـي جبهـة الصـراع المصـري/ الإسـرائيلي؛ فبعـد الوقـائع والتغيرات المؤسسية المحققة في اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة المصرية، (ثم علـى الجبهـة السـورية) استخدمت الولايات المتحدة سياسة التسويف قبـل أن تبدأ الخطوة التالية المرتقبة، بحجة أزمة الرئاسة فـي الولايات المتحدة، ولكن دون أن تغفـل طبعـا عـن استخدام الوقت لإحداث التغيـرات المطلوبـة بهمـة محمومة، بل كان التسويف، وتعليق الخطوة التاليـة،

عنصرا مواتيا لفرض التغيرات على القيـادات التـي تريد أن تثبـت للولايـات المتحـدة "حسـن سـيرها وسلوكها".

وبعد تولي جيرالد فـورد منصـب الرئاسـة، تتابعـت تصريحاته المنذرة، فأعلن في سبتمبر مـثلاً "أن الأمـم ذات السيادة لا يمكن أن تسمح بأن تكون سياساتها مملاة عليهـا، أو مصيرها مقررا بتدابير مفتعلة، ولا تسمح بتشويه الأسواق العالمية للسلع" (١٦٤)، وهذه التصريحات جزءا مـن محاولـة تحطيم الأوبك نفسه، ولكنها كانت في الوقت موجهـة إلـى الأقطار العربية النفطية التي عبرت عن ضيقها من جمـود الموقف الأمريكي في الصراع العربي الإسـرائيلي، وكـان السادات يعبر أيضا عن تململه، وعبرت تصريحاته عن لهجة نقدية لأول مرة منذ أكتوبر ١٩٧٣، فوصف موقف الولايات المتحدة بأنه "لم يتبلور بعد"، وأضاف أن الولايات المتحـدة ساعدت مساعدة فورية ومجانية في إزالة العوائق من قنـاة السويس، ولكن لم يزل هناك مشـروع لمـنح ٢٥٠ مليـون دولار، وهو المشروع الموجود في الكونجرس (١٦٥)، وعـاد إلى تأكيد نفس الشكوى أمام التلفزيون الأمريكي، فقال: إنـه

"لا يتوقع غير ٢٥٠ مليون دولار وهو مبلغ لا يمكن مقارنته بما تقدمه أمريكا لإسرائيل. مصر تخسر سنويا مـثلاً ٣٠٠ مليون دولار من بترول سيناء (أي ٢٠٠٠ مليـون خـلال السنوات السبع الماضية) وسوف أطالب أمريكا بهـذا" [١٦٦].

وكل هذا كان يؤكد أن سيطرة الولايات المتحدة على الموقف لا زالت هشة، ويتطلب التدعيم (إلى جانب التهديد) الإسراع بالخطوة المرتقبة. وبالفعل بدأت الرحلة السادسة لكيسـنجر إلى الشرق الأوسط.

وكان يتوقع في هذه الجولة – كما صرح دبلوماسي كبير من مرافقيه "أن يصل إلى نتائج محددة خلال مباحثاته؛ حتى لا يتخذ مؤتمر القمة العربي القدم في الرباط (٢٩ أكتـوبر) مواقفَ متشددة". كانت الولايات المتحدة تخشى من انعقاد هذا المؤتمر في جو من نفاذ الصبر؛ ولذا أعلن في ختام الجولـة (١٤ أكتوبر) وعدا محددا لتهدئة "المعتدلين" وقـال "سـوف أعود إلى المنطقة في الأسبوع الأول من نوفمبر؛ للعمل على تحقيق التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، على أسس قوية ومحددة".

(٢) ومعروف الآن أن الأسس القوية، كانت تعني تحركًا ثانيا على الجبهة المصرية. وتأجيل أي تحرك علـى الجبهة الفلسطينية، مع تسليمها للملك حسـين. وهـذا التوجه قبلته القيادة المصرية، فهدد بتفجيـر الشـكوك والتناقضات العربية، وبعزل مصر. ولم يكـن ذلـك يزعج كيسنجر بطبيعة الحال، ولكن حـدث أن قلـب مؤتمر الرباط هذه الحسابات، كان المؤتمر تحركًا في الاتجاه المضاد تماما، إذا وضع القضية الفلسطينية في مقدمة الصورة؛ كهدف لأية خطوة محتملة، وقرر أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبعث رسالة تحية إلى القيـادة السـوفيتية، وكانـت المفاجأة (أو هكذا بدت للمراقبين الخارجيين) أن الملك فيصل بحسه الإسلامي العميق نحو فلسطين والقـدس، كان مع كل هذا الاتجاه بلا تحفظ. ولم تعترض القيادة المصرية.

كان مؤتمر الرباط كما كتب شيهان: "أول هزيمة كبـرى تلحق بكيسنجر منذ اندلاع حرب أكتوبر، واعتبـره بمثابـة عقبة كبرى في سبيل دبلوماسية المراحـل" [١٦٧]. وأبلغـت

القاهرة أن الاستمرار في سياسة الخطوة خطـوة - لتحقيـق اتفاق جديد لفض الاشتباك - أصبح متعذرا. وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن التلويح بوقف الدور الأمريكي، ورقةُ ضغط حاسمة، ولكن القيادة المصرية لم تكن قد فقدت زمام المبادرة السياسية تماما، فقام وزير الخارجية المصـري (إسـماعيل فهمي) بزيارة الاتحـاد السـوفيتي، مـع وزيـر التخطـيط (إسماعيل صبري) الذي أعلن بعد عودة الوفد أن السـوفييت تعهدوا بتقديم قروض تبلغ ١٥١ مليون دولار لمشـروعات تنمية ١٩٧٥، ١٩٨٠، وتشمل مشروعات التوسع في مجمع الألومنيوم (نجع حمادي) ومجمع الحديد والصلب في حلوان، بالإضافة إلى إقامة مجمع جديد في الإسكندرية (٣ ملايـين طن سنويا) كما وافقوا مبدئيا علـى المقترحـات المصـرية لتوجيه القروض السابقة غير المستخدمة إلـى مشـروعات جديدة (حوالي ٣٧٣,٣ مليون دولار) [١٦٨].

(٣) وغير معروف طبعا ما جرى في الاتصالات السرية، ولكن معروف أن الموقف الأمريكي – كما عبر عنـه كيسنجر في زيارته لمصر (٥ نوفمبر) – لم يتغيـر. وقد يعني هذا تصورا مـن الولايـات المتحـدة، أن

التحرك المصري لا يمثل اتجاها جديدا. ولكن حـدث في النصف الثاني من ديسمبر، أن اسـتقبل السـادات وفدا من قيادات الشباب السوفيتي (بمناسـبة أسـبوع الصداقة العربية السوفيتية) وقال: "إن شعبنا في مصر وشبابنا أيضا يعلم مدى نمو وازدهـار العلاقـة بـين البلدين، ولقد تعاونا سويا في بناء القاعدة الصناعية في مصر، وتعاونا أيضا في بناء السد العالي. كما تعاونـا في مجال تزويد مصر بالأسلحة السوفيتية، وما زالت مجالات التعاون واسعة بين البلدين.

لقد صمدت الصداقة السـوفيتية المصـرية للمصـاعب والعواصف الكثيرة، وأثبتت أنها متينة. ومـن الطبيعـي أن يحدث خلاف أو يقع نوع من سوء الفهم في أية مرحلة مـن المراحل، ولكن الأسس الراسخة والمتينة للصداقة بين البلدين كفيلة دائما بأن تتغلب على هذه المشاكل. وأوضح السـادات أن المساعدات التي قدمها الاتحاد السـوفيتي لمصـر أمـر يعرفه كل مصري، وكل شاب مصري. وكما قلت في مناسبة سابقة، إن ظهور الكتلة الاشتراكية بعد الحرب الثانية، كان له أكبر الأثر في حركات التحرر في العالم الثالث، ومن أجـل

ذلك نريد أن تتم هذه المسيرة بفهم كامل على كل المستويات في بلادينا، وسوف تتيح لنا زيارة صديقي العزيـز الرفيـق بريجنيف، أن يعبر الشعب المصري عما يكِنه نحو الاتحـاد السوفيتي، ولا شك أن الزيارة ستكون نقطـة تحـول فـي الصداقة في بلادينا، ولكي تتم المسيرة التي بدأناها سويا"(١٦٩).

كان هذا الحديث آخر مرة يذكر فيها الاتحـاد السـوفيتي بكل هذه الحفاوة والحرارة، ولكن أدركت الإدارة الأمريكيـة أيامها، أن سيطرتها على الموقف ليست كاملة بعـد، وأنـه لا بد من خطوات جديدة قبل اسـتخدام التحـذير والتهديـد، أو على الأقل لا بد من بعض الإغراء مع إعلان التحذيرات، فعادت الاتصالات. وكمـا يقـول الـرئيس السـادات فـإن "الأمريكان رغم كل ظروفهم الداخلية السيئة بعثـوا يقولـون إنهم يريدون استئناف الحركة من أجل السلام".

وكان آلون (وزير الخارجية الإسـرائيلي) فـي زيـارة لواشنطن خطوة انسحاب تالية على الجبهة المصرية.

ويبدو أن السوفييت استشعروا اتجاه القيادة المصـرية – مرة أخرى – إلى قبول تحرك أمريكي منفرد، بعيـدا عـن مؤتمر جنيف؛ إذ عاد الفتـور إلـى العلاقـات المصـرية

السوفيتية، وجرى لقاء في موسكو حول الموقف الجديد مـع وزيري الخارجية والدفاع المصريين، وأعلن بعد هذا اللقـاء إلغاء زيارة برجينيف للقاهرة (٣٠ ديسمبر). لم يحمل الإلغاء مجرد احتجاج على قبول القيادة المصرية لإبعـاد الاتحـاد السوفيتي عن التسوية، ولكن ترتب على الإلغاء أيضا، تأجيلُ بحث جدولة الديون، وتزويد القوات المسلحة بالعتاد.

(٤) في هذا الإطار العام، وعلى ضوء ما جاء في هـذا الفصل، نلخص النتائج في القطاع الاقتصـادي. لقـد قطعت الولايات المتحدة شوطًا هامـا فـي إخضـاع الاقتصادي المصري، ولكنها لم تكن قد أنهت مهمتهـا بعد على نحو يطمئنها، واستخدمت الولايات المتحـدة في هذا كافة الوسائل والفرص المتاحة بكفاءة عاليـة، وحققت التالي:

١. اختراق للقطاع الخارجي أسفر عن الإغراق فـي الديون، وتقليص العلاقات مع الدول الاشـتراكية، وإصدار قانون الاستثمار، وفتح الباب بالذات أمام البنوك الأجنبية.

٢. فرض أولوية التعمير بممارساتها ونتائجها الاقتصادية المدمرة (بالإضافة إلى أهميتها السياسية).
٣. إفشال سياسة الحكومة في السيطرة على الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم.
٤. فتح باب العمل في الخارج بلا حدود.
٥. حدث مع كل ذلك، ومن خلاله، توسع سريع في الفئات الاجتماعية المستفيدة، والمساندة للانفتاح الأمريكي والتي تحتل مواقع سياسية واقتصادية فعالة.

ومن الناحية المقابلة ظلت السلطات تقاوم على مستويات مختلفة، وفي معارك دفاعية غير متماسكة، فواصلت الحكومة رسميا رفض مطالب الحكومة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدولي والشركات العابرة للجنسية، في تخفيض السعر الرسمي للجنيه، وواصلت محاولاتها للسيطرة على هيكل الأسعار المحلي، وواصلت أيضا، ومعها الفنيون الوطنيون، الدفاع عما في حوزتهم من معلومات، وعن مصالح القطاع العام.

ولكن كان الأعداء في نهاية العام في الموقـف الأقـوى، وكانوا يستعدون لمرحلة الهجوم الجديدة، مستفيدين من زيادة التدهور في حالة التسهيلات المصرفية، ابتداء من سـبتمبر (راجع فقرة الديون الخارجية في هذا الفصل)، والتـي أدت إلى توقف عن السداد بشـكل حـاد، وتـراكم المتـأخرات، (ويلاحظ أن هذه الفترة – بالمناسـبة – هـي نفـس فتـرة الإنذارات التي سبقت وصاحبت أزمة الرباط). وحاول رئيس مجلس الوزراء أن يحصل على معونات نقدية عاجلـة مـن دول الخليج (من خلال جولة في ديسمبر) لإطفـاء الأزمـة، وكان قد سبقها بزيارة لإيران (أبريل)، ولكنه عـاد بوعـود للمشاركة في مشروعات استثمارية طويلة الأجـل، وصـفر اليدين بالنسبة لأية معونات نقدية عاجلة. وفي آخـر العـام، كان عامل جديد يتدخل في الموقـف؛ إذ انتقلـت معارضـة الانفتاح إلى الشارع، فتحركت جماهير ساخطة على الانفتاح الذي لم يجلب الأموال، وإنما نشـر الفسـاد واللصوصـية والغلاء.

هوامش الفصل السادس

(١) صدر عديد من الدراسات في الغرب حول دور المخابرات المركزية ضد التجارب الثورية في الخمسينيات والستينيات. ولا نستبعد أن المخابرات المركزية كانت خلف بعض ما سرب من معلومات (أو ما أُشيع كمعلومات) بهدف التخويف والحرب النفسية. في المكتبة العربية، يمكن الرجوع إلى ترجمة كتاب دافيد وايز – توماس روس: الحكومة الخفية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥)، ترجمة جورج عزيز – أيضا اقرأ عن دور المخابرات المركزية، وأجهزة التخريب الأخرى ضد تجربة شيلي في: مجدي نصيف، شيلي – الثورة، والثورة المضادة، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦).

(٢) Philip Agee, **CIA Diary,** op. cit. وبالنسبة للشركات العابرة للجنسية. انظر مجدي نصيف – شيلي – مرجع سابق، أيضا:

A. Sampson. **The Sovereign State, The secret History of ITT,** London: Coronet Books, 1975).

وأيضا يمكن الرجوع إلى عديد من الكتب المعروفة التي تتناول تاريخ وأسلوب عمل شركات النفط.

(٣) Victor Marchetti and John D. Marks, **The CIA and the Cult of Intelligence,** (N. Y: Alfred A. Knoff, 1974). The first book the U.S. Government ever went to court to censor before publication.

هذا الكتاب مرجع هام فعلاً، وقد حكم بحذف عدد من الفقرات من الكتاب؛ لكي يسمح بنشره، وكانت أغلب الفقرات المحذوفة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، أي: بمنطقة الصراع العربي الإسرائيلي.

(٤) علوي حافظ، "مهمتي السرية بـين عبـد الناصـر وأمريكا"، الأخبار، (٣١/ ٧-٨/٧ سنة ١٩٧٦).

(٥) M. Heikal, **The Road to Ramadan,** (Fontana: Collins, 1976), pp. 198-202 Ibid, p. 247.

(٦) bid, P. 247.

(٧) حسني مبارك، حديث إلى علي حمدي الجمـال، "٤ مفاجآت في حياتي آخرهـا منصـب نائـب رئـيس الجمهورية"، الأهرام، (١٩٧٥/٦/٥).

(٨) في قضية عبد الحكيم عامر (١٩٦٧) سئل صلاح نصر – في التحقيق معه – عن صِلاته بالمخابرات المركزية، فقال إنه كان على صلة منتظمة بها؛ بالمخابرات السوفيتية، كجزء من مسئولياته؛ كمدير للمخابرات العامة المصرية. وبالنسبة لدور المخابرات المركزية الأمريكية في أوروبا الغربية (لجمع المعلومات، وللتأثير في السياسات) انظر:

Philip Agge and Lowis Wolf, **Dirty Work, The CIA in Western Europe,** 1978.

دور المخابرات المركزية في التخريب داخل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، نُشر عنه الكثير، وأيضا عن الدور المشابه، وفي اتجاه مضاد للمخابرات السوفيتية، ولكن لم ينشر – في حدود علمنا – عن دور المخابرات كأجهزة للاتصالات التحتية بين الدولتين. ومعروف أن الاتصالات السرية وقواعد العلاقات (خاصة في ظل الانفراج الدولي) لا تقتصر على شبكة المخابرات. ولكن لم تنشر أيضا معلومات محددة عن ذلك.

(٩) نعتمد في الصفحات التالية على ما تناثر من معلومات في كتب أمريكية وإسرائيلية. وأيضا على ما

جاء على لسان الرئيس السادات، وفي كتاب حسنين هيكل. وفي ذهننا طبعا أن المعلومات في كافة هذه المصادر سرية بحساب دقيق، ومبتورة أو محورة لخدمة مصالح معينة. وبالتالي استخدمناها بعد مضاهاة ومحاكمة، وبمساعدة المفاهيم النظرية التي نعتبرها صحيحة.

(١٠) Heikal, **The Road to Ramadan,** op. cit., p. 202.

(١١) Mattei Golan, The Secret Conversations of Henry Kissinger. Step – by – Step Diplomacy in the Middle East, (New York: Bantam edition. 1976), pp. 144–155.

(١٢) Marvin Kalb and Bernard Kalb, **Kissigner,** (Boston: Little brown, 1974), p. 456.

(١٣) الرقم الإجمالي للدبابات المحطمة خلال ١٥ يوما من القتال، وصل إلى ٣٠٠٠، وللمقارنة فإن الخسائر في معركة من أكبر معارك الدبابات خلال الحرب العالمية الثانية، بين رومل ومونتجمري في الشمال الأفريقي، لم يتجاوز ٦٥٠ دبابة خلال ستة أشهر

(هيكل – الطريق إلـى رمضـان، مرجـع سـابق، ص١٥٧).

(١٤) انظر مثلاً: د. جمـال حمـدان، ٦ أكتـوبر فـي الاستراتيجية العالمية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤)، الفصل التاسع.

(١٥) Kalb, **Kissinger,** op. cit., 475.

(١٦) M. Golan, **The Secret Conversations.** op. cit, p. 66.

(١٧) حسنين هيكل تساءل في كتابه أيضا عن سر هذين الموقفين، وبدا أنه يعللهما بنقص الخبرة فيمـا يتعلـق باختيار اللحظة المناسبة لوقـف القتـال، وبممارسـة سياسات ما بعد الحرب عموما – وبالنسبة لوقف التقدم نحو المضايق، كان التعليل بالحذر الزائد لدى القيـادة العسكرية وقصور الخيال. وكـان اللـواء مصـطفى الجمل (المدير السابق لأكاديميـة ناصـر العسـكرية العليا) صريحا جريئًا في نشر وجهة نظره بخصوص التوقيت في وقف إطلاق النار. كتب: إننا "نجد القيادة السياسية في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣ تعطي القيادة العسكرية الفرصة كاملـة دون تـدخل، ولـم تـذعن

للضغوط الدولية لوقف إطلاق النيران، إلى أن حققـت القوات المسلحة أهدافها... ولو أنني في الوقت نفسـه آخذ على القيادة السياسية أنها لم تقبلْ وقـف إطـلاق النار عندما عرض يوم ١٣ أكتوبر بعـد أن حققـت هدفها المرحلي من الحرب، وبعد أن أغدقت أمريكـا أسلحتها المتطورة على إسرائيل بلا حساب. ولو كان قد حدث ذلك؛ لما حدثت الثغرة التي شوهت انتصارنا الكبير" ("رسالة إلى زكي نجيب محمـود"، الأهـرام، ١٩٧٧/٢/١٧).

(١٨) كرر الرئيس السادات في عديد من خطبه وأحاديثه أن الملك فيصل طلب منه أن يواصل القتال أطول مدة ممكنة؛ حتى يتهيأ له الإعداد لعمل مشترك من الـدول النفطية.

(١٩) "من أوراق الـرئيس السـادات"، مجلـة أكتـوبر (١٩٧٧/١/٣٠)، العدد ١٤.

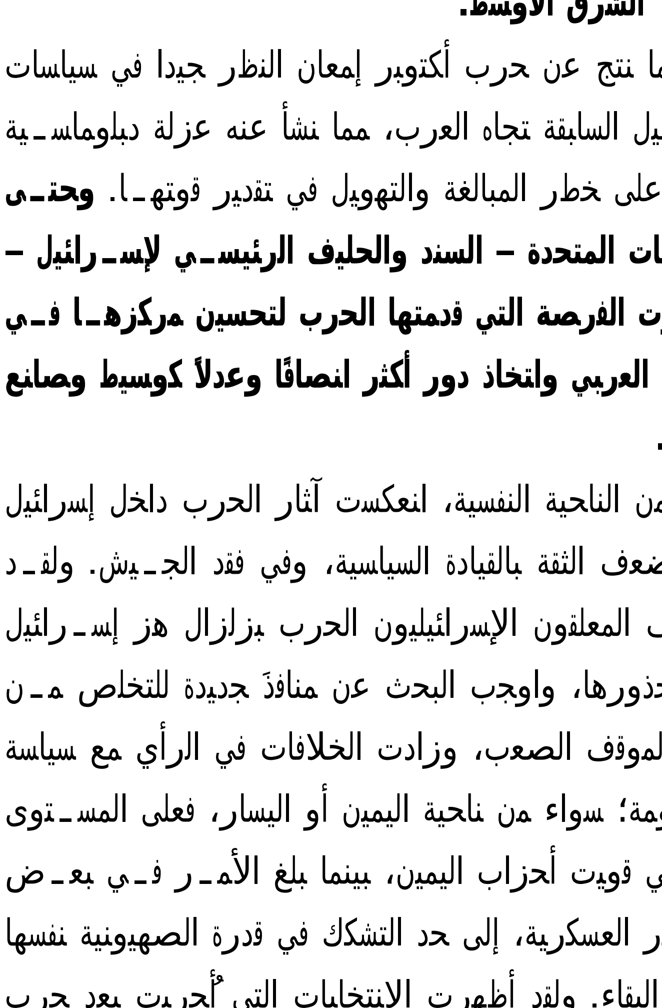
(٢٠) M. Golan, **The secret Conversations**, op. cit., pp. 86-87.

(٢١) يقول كتاب الأخوين كالب: إن كيسنجر أبلغ دينتـز (السفير الإسرائيلي) محرم صباح ٢٤ تشـرين أول/

أكتوبر (قبل إعلان رفع حالة التأهب) أن وقف إطلاق النار ينبغي أن يحترم، وطلب السماح بقوافل الطعـام والماء والعلاج؛ لكي تصل إلى الجـيش الثالـث (p. 488) – وأشار هيكل إلى أن السادات تلقى رسـالتين من نيكسون (في ٢٤ تشرين أول/ أكتـوبر)، ولكنـه كشف فقط عن محتويات الرسالة التي نقلنا مضـمونها (البند ٨). ووفقًا لجولان، فإن نيكسون أرسل رسـالة سرية إلى السادات (٢٤ أكتوبر) قال فيها: إن الولايات المتحدة لن تسمح - تحت أي ظرف من الظـروف - بتحطيم الجيش الثالث أو تجويعه. ويقـول مـاتي إن كيسنجر التزم بنفس الشيء أمام الاتحاد السوفيتي (p. 89 and 104).

(٢٢) **جاء في الندوة السنوية السادسة عشـرة للمعهـد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، التي عقدت في ١٥/١٢ أيلول/ سـبتمبر ١٩٧٤:** "لقد امتدت حـرب أكتوبر رغم أنها من أقصر حروب القرن العشرين – إلى آفاق أبعد بكثير من مجالهـا وأبعادهـا ومـدتها القصيرة نسبيا. وفي حين أنه من السابق لأوانه التنبؤ

بآثارها النهائية، إلا أنها قد أحدثت فعلا تحولات في توازن القوى بالمنطقة، وفي علاقتها ببقية العالم. ورغم أن الحرب قد أثرت بدرجة كبيرة على جميع الأطراف المتحاربة، **إلا أن معظم نتائجها المباشرة كانت تلك التي أثرت على إسرائيل،** والتي يبدو أن موقفها قد أصابه الضعف في ثلاث نواحٍ رئيسية: فعلى المستوى العسكري، فإن الصورة التي كانت تتمتع بها إسرائيل على مدى واسع في المجتمع الدولي، كقوة ذات استقلال ذاتي ونفوذ قد اهتزت بشدة؛ حيث أكدت الخسائر الأولية لإسرائيل في الجو، والهزائم التي منيت بها في معارك سيناء، مدى تعرضها عكسريا، بينما كشفت حاجتها إلى إمداد ضخم من الأسلحة والذخيرة والمعدات في أثناء سير القتال، عن مدى **اعتمادها على معاونة الولايات المتحدة. ولقد نتج عن ذلك مراجعة جادة لقيمة التفوق الإسرائيلي، وخاصة في الولايات المتحدة؛ حيث تغير العديد من المفاهيم الرسمية بالنسبة للدور**



الاستراتيجي الذي تستطيع إسـرائيل أن تلعبـه فـي الشرق الأوسط.

كما نتج عن حرب أكتوبر إمعان النظر جيدا في سياسات إسرائيل السابقة تجاه العرب، مما نشأ عنه عزلة دبلوماسـية دلت على خطر المبالغة والتهويل في تقدير قوتهـا. **وحتـى الولايات المتحدة – السند والحليف الرئيسـي لإسـرائيل – انتهزت الفرصة التي قدمتها الحرب لتحسين مركزهـا فـي العالم العربي واتخاذ دور أكثر انصافًا وعدلاً كوسيط وصانع سلام.**

ومن الناحية النفسية، انعكست آثار الحرب داخل إسرائيل في ضعف الثقة بالقيادة السياسية، وفي فقد الجـيش. ولقـد وصف المعلقون الإسرائيليون الحرب بزلزال هز إسـرائيل من جذورها، واوجب البحث عن منافذَ جديدة للتخلص مـن هذا الموقف الصعب، وزادت الخلافات في الرأي مع سياسة الحكومة؛ سواء من ناحية اليمين أو اليسار، فعلى المسـتوى القومي قويت أحزاب اليمين، بينما بلغ الأمـر فـي بعـض الدوائر العسكرية، إلى حد التشكك في قدرة الصهيونية نفسها على البقاء. ولقد أظهرت الانتخابات التي أُجريت بعد حرب

تشرين أول/ أكتوبر تزايدا في عدد الشبان الإسرائيليون الذين تبخرت أحلامهم في الحياة في إسرائيل، والذين يرغبون في الهجرة منها إذا أُتيحت لهم الفرصة، كما أعـادت الصـحافة اليومية إلى الأذهان أصداء عقدة مسعدة"، (نقلاً عن: اللـواء مصطفى الجمل، استراتيجية إسرائيل بعـد حـرب أكتـوبر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٧٦)، ص١٤ – ١٥، التشديد في الـنص السابق من المؤلف ع. ح.

(٢٣) Heikal, **The Ropad to Ramadan,** op. cit., p. 232 and p. 247.

(٢٤) Ibid., p. 231.

(٢٥) Kalb, **Kissinger,** op. cit., p. 507.

(٢٦) M. Golan, **The Secret Conversations**, op. cit., p. 108.

(٢٧) نقلاً عن جولان، المصدر السابق، فإن كيسنجر قال لمساعديه أن منهجه في مفاوضات الشرق الأوسـط، كان وفقًا لنموذج المفاوضات في فيتنام. وقد أوضـح الارتباط بين الحالتين على النحو التالي: "إن التشـابه بين المفاوضات في فيتنام والشرق الأوسط، يتمثل في

أن الولايات المتحدة ساعتها كانت كإسرائيل في نهاية ١٩٧٣ أي كانت في وضع أدنى. كان كل شيء ضـد الإدارة في واشنطن: الرأي العام، ومجلسا الكونجرس. كان واضحا أن الولايـات المتحـدة ستُضـطر إلـى الخروج من فيتنام عاجلاً أو آجلاً. وكانت المشكلة هي كسب الوقت، وكان علينا – إذن - إنهـاك الجانـب الآخر للحصول على اتفاق أفضـل. والاسـتراتيجية كانت بسيطة: اسبق خصمك دائما (في المفاوضـات) باقتراح، وعند أي اقتراح مضاد، كن مستعدا باقتراح جديد. وبهذه الطريقة يمكنك أن تتأكد دائمـا، مـن أن اقتراحك أنت، سيكون موضع المناقشة. وبموازاة ذلك، وقعت هانوي فيما تمنته واشنطن حين شـرعت فـي هجوم مكن الولايات المتحدة من العودة إلـى قصـف الشمال، فازداد إنهاك هانوي" (p. 176).

وبغض النظر عن نتائج هذا التكنيك في مفاوضات فيتنام، فإن الملاحظ أن هذا التكنيك استخدم فعلاً مع الجانب العربي، ومع مصر بشكل خاص، ونجح عندنا فيما فشل فيه هنـاك. وأعتقد أن كيسنجر لم يكن في هذا الكلام يقترح منهجا مناسبا

للإسرائيليين فقط؛ إذ كان يحدد أيضـا منهجـا للدبلوماسـية الأمريكية. وقد استخدمه الاثنان على أية حال، فسـاعد فـي إحكام السيطرة الأمريكية، وفي تحسين الموقف التفاوضـي الإسرائيلي.

(٢٨) انظر في هذه النقطة: عـادل حسـين، "الموقـف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي"، الطليعـة، عدد (يناير ١٩٧٤).

(٢٩) محمد حسنين هيكل، حديث خاص مـع كيسـنجر، مقال "بصراحة" الأهرام، (١٩٧٣/١١/١٦).

(٣٠) Golan, The Secret Conversations, op. cit, p. 153.

(٣١) Ibid, p. 14.

(٣٢) Kalb, **Kissinger,** op. cit., p. 541.

(٣٣) "لأمر ما، لسنا نفهمه، تأخر الفصل بـين القـوات المتحاربة على جبهة الجـولان طـويلاً، ولـم تبـدأ المحادثات الجديدة حوله بالكاد، بينما قـد تـم تنفيـذ الفصل على جبهة سيناء نهائيا منذ بضعة أشهر، بـل وتم رفع الحظر عن البترول إلى أمريكا، وعن خفضه بالنسبة للدول الأخرى. وكان الظن أن يترابط الفصل

على الجبهتين في اقتران وتزامن شرطي، وأن ينتظر رفع الحظر كلتيهما" هكذا كتب د. جمال حمـدان (٦ أكتوبر، مرجع سابق)، ص٣١٩. وأعتقد أن أسـباب التأخر أصبحت مفهومـة الآن تمامـا. وعلـى رأس الأسباب تمزيق الصـف العربـي – سـألت محطـة التلفزيون الأمريكية في تلك الفترة – على سبيل المثال – "يتصور البعض أنكم قد تخليتم عن سوريا بعـض الشيء؛ لقبولكم الفصل بين القوات في سيناء، وأن ذلك خفف من الضغط على الإسرائيليين، وأن السـوريين يشعرون بأنهم قد تُركوا وحيدين هنا دون أن تمارسوا أنتم ضغطًا على الإسرائيليين. فهل هـذا صـحيح؟ - وأجاب الرئيس السادات: "لا يدور ذلك فـي بعـض الدوائر في سوريا فقط، بل إنه ليدور أيضا في بعض الدوائر العربية، ولكن هذا ليس صحيحا".

(٣٤) يذكر أن الملك فيصل - رحمه ا - كان لا يخفي مخاوفه من هنري كيسنجر؛ بسبب أصوله اليهوديـة، وصارحه تقريبا بذلك. فقد نقلت كافة المراجـع عـن كيسنجر أن الملك فيصل أوضح له أن اليهـود سـبب

"مصائب الدنيا" جميعا؛ بدءا مـن البلشـفية، وانتهـاء بربيبتها الصهيونية. وقال إن اليهود يلعبون في الغرب دورا خطيرا لمصلحة إسرائيل.

(٣٥) صرح هنري كيسنجر في ٢٦ يونيو ١٩٧٠ (سانت كليمنت): نحن نحاول تحقيـق تسـوية فـي الشـرق الأوسط على النحو الذي يدعم الأنظمة المعتدلة، وليس الأنظمة الراديكالية. نحـن نحـاول طـرد الوجـود العسكري السوفيتي "نقلاً عن:

J. Waterbury. **Egypt 1976,** North East Africa Series, Africa, Vol. XX, N". 3 Field Staff Reports, p. 4.

(٣٦) يختلف موقفنا هذا عن تصور د. فؤاد مرسي الذي بالغ في دور القوى الاجتماعية المحلية فـي إحـداث الردة "إن مشكلة المشـاكل، هـي أن هنـاك وضـعا اجتماعيا معينًا (...) يتمثل في أن هناك طبقـة عليـا جديدة قد نمت، وصار لها وجودها المحسـوس، بـل صارت لها تطلعاتها لفرض سيادتها علـى المجتمـع بأسره"، (هذا الانفتاح، مرجع سابق، ص١٣٢/ ١٣٣) ويعود المؤلف بهذه الظاهرة إلى الستينيات، وخاصـة بعد الهزيمة؛ حيث "تبلورت في قمة المجتمع من جديد

فئات وأقسام عليا تشكل رأسمالية كبيـرة، ذات كيـان طبقي مستقل عن الرأسمالية الوطنية، وذات اتجاهات مختلفة عنها، وفي أحيان كثيـرة متعارضـة معهـا" (ص١٣٦). والمؤلف لا يـربط تطـورات الانفتـاح بالمخطط الأمريكـي، وقضـية الصـراع العربـي الإسرائيلي، واختيارات القيادة السياسية، وارتبط بهذا– كما سبق أن لاحظنا – عدم تنبه البحث إلى خطـورة الدين الخارجي؛ كأداة أساسية لفرض التبعية.

(٣٧) Document of the World Bank, Arab Republic of Egypt, Economic Report, **Report N. 870 a-EGT,** (Not for Public Use), January 1976, pp. 4 – 5.

(٣٨) Yusuf Ahmed, **Absorptive Capacity of Egyptian Economy,** (Paris: OECD, Development Centre, Restricted 30 th May 1975) CD/-AG (75) 1117-1, p. 45

(٣٩) إدوار ر. ف. شـيهان، **العـرب والإسـرائيليون وكيسنجر،** (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، ١٩٧٦)، ص٦٦ وص١١٣، كتـب مترجمة (٧٢٢).

(٤٠) Yusuf Ahmed, **Absorptive Cop.,** op. cit., p. 47

(٤١) قانون استثمارات المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة – مجموعة الأعمال التحضيرية، (مجلس الشعب – اللجنة التشريعية)، ص ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٤٢) المرجع السابق، ص١١٨.

(٤٣) المرجع السابق، ص٣٨٦.

(٤٤) راجع مداخلات عبد العزيز حجازي في مناقشات مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٣٥، الفصل التشريعي الأول، المرجع السابق.

(٤٥) حديث للرئيس السادات إلى مجلة نيوزويك، نقلاً عن الأهرام، (١٩٧٤/٣/١٠).

(٤٦) الأهرام، (١٩٧٤/٣/١٩).

(٤٧) الأهرام، (١٩٧٤/٤/١٣).

(٤٨) نقل علي أمين هذا الحديث على لسان الرئيس، "أخبار الغد"، الأهرام، (٢/٨ سنة ١٩٧٤).

(٤٩) صرح نيكسون بأنه "تأثر جدا، ليس فقط بعدد الجماهير التي استقبلتنا، فالأهم من ذلك الحماسة التي أبدتها هذه الجماهير (...) ومن جانب آخر، فإن الشيء الذي يدعو إلى التأثر، أن هذه الجماهير تبدي

شعورا عميقًا بالمودة والصداقة لأمريكا". وحين سأله بعض مرافقيه: ألا تعتقد أن وجودك هنا قد يزيد من آمال الجماهير، وأن هذه الآمال قد يصعب تحقيقها؟ قال نيكسون: إن الرئيس السادات، وأنا قد أجرينا محادثاتٍ مكثفة جدا، تناولت مطالب مصر وكيف نواجه هذه الجماهير بطريقة فعالة، ودون أن نبالغ في الوعود. وفي نفس الوقت دون أن نخيب آمالهم؛ كنتيجة طبيعية لعدم الاستجابة للتطلعات التي أثرناها فيهم. إن المشكلة أعقد من أن يتصور معها، أن زيارة رئيس أمريكي تعني بالضرورة حلاً سريعا وفوريا للمشاكل. إن الرئيس السادات أراد مني مثلاً أن أزور ما يسميه بأحياء القاهرة الفقيرة، وأراد مني أيضا أن أرى الدلتا أخصب أراضي مصر، وإن كان الفلاحون من الفقراء، وكان من المهم أن نلاحظ أن الشعب في أحياء القاهرة الفقيرة، وفي أخصب أراضي مصر على السواء، يظهرون الصداقة كما كانوا يظهرونها حول قصري القبة والطاهرة. ولقد كنا حريصين في خطبنا العلنية، على أن نتكلم فقط عما يمكن تحقيقه".

مؤتمر صحفي للـرئيس نيكسـون فـي القطـار إلـى الإسكندرية– الأهرام، (٧٤/٦/١٤).

(٥٠) نصوص البيان المشترك، نُقِل عن:

Yusuf Ahmed, **Absorptive Capacity**, op. cit, Annex 5 (Text of the Joint Statement).

(٥١) كان رأي عدد من الفنيين الوطنيين كالتالي:

أ- إنتاج احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية، يمكن أن يتحقق عبر بدائلَ مختلفة: ٥ محطـات حراريـة (تسـتخدم المازوت أو الغاز الطبيعي) مخطات غازية (تسـتخدم السولار أو النافتا) – محطـات نوويـة – محطـات كهروماتية. وفي اختيار البديل الأمثل لا بد من دراسة مدى جدوى المشروعات الجديـدة، ودراسـة الآثـار الجانبية المحتملة.

ب- بالنسبة للمحطات النووية بالذات، تدل تجربة الـدول المتقدمة صناعيا على أنها مكبلة بالمشاكل؛ لذا تباطأت الإنشاءات في مواقع محطات القوى عبـر الولايـات المتحدة؛ بسبب تضاعف تكلفة الإنشاءات بالإضافة إلى انخفاض كفاءة أداء هذه المحطات (طبقًا لبيانات هيئـة الطاقة النووية بأمريكا عـام ١٩٧٥، فـإن محطـات

القوى النووية، اشتغلت في الولايات المتحدة بنصف طاقتها في المتوسط، كما أن الزيادة في تكلفة تشغيل هذه المحطات ٣٠,٢ مليون دولار، في عام ١٩٧٤). وكذلك ثبت ارتفاع نسبة الحوادث في كثير من المحطات، وارتفعت أسعار الوقود النووي من ١٧ دولار للكيلوجرام من أكسيد اليورانيوم عام ١٩٧٣ إلى ٦٦,٥٧ دولار للكيلوجرام عام ١٩٧٥.

جـ- ولا تقتصر المشاكل على اقتصاديات العملية؛ فأهم من ذلك أخطار التلوث الكبيرة بالنفايات الذرية (تصادف الدول المتقدمة صناعيا – رغم إمكانياتها – مشاكلُ كبيرة غير محلولة في هذا المجال).

د- إقامة المحطات النووية له مخاطر استراتيجية تهدد السيادة؛ لأن الدول العظمى تحتكر بيع الوقود النووي، وهي تملك رفع الأسعار، أو الامتناع عن البيع لأسباب سياسية.

هـ- ويبين من كل هذه المحاذير الاقتصادية والفنية والسياسية، أن بديل المحطات النووية ليس أفضل المتاح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

(انظر: د. راجية عابـدين خيـر ا ، "مسـتقبل الطاقـة الكهربائية في مصر حتى عـام ٢٠٠٠"، **سـيمينار معهـد التخطيط القومي،** (القاهرة: ٢١ مارس سنة ١٩٧٨).

ويروي ماتي جـولان روايـة ذات دلالـة عـن هـذه المفاعلات؛ ففكرة منشآت نووية في يد العرب، كانت كافيـة لإثـارة الانزعـاج لـدى القيـادة الإسـرائيلية؛ إذ يـدرك الأخصائيون إمكانيةَ تحويل مثل هذا المفاعل إلى أغـراض عسكرية. ولكن الأمر الأكثر إزعاجا، هو أن الإسـرائيليين لم يعلموا عن هذا الموضوع إلا من الصحف؛ إذ يعني ذلـك (وهو ما لم يذكره جولان صراحة) إصرار الولايات المتحدة على أسلوب جديد في التعامل مع إسرائيل بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر.

ويضيف المؤلف الإسرائيلي، أن القادة الإسرائيليين سألوا كيسنجر عن طريقة التثبت من أن المفاعـل لـن يسـتخدم لأغراض عسكرية. فرد كيسنجر بهدوء: "إنه حقيقة لا يعلـم ماذا يقترح الإسرائيليون؟" وتلقى كيسنجر الرد الـذي كـان يتوقعه وهو "الإشراف الأمريكي"، فكان تعليقه أن هذه فكـرة تبدو معقولة، ولكنها قد تعني إشرافًا أمريكيـا مقـابلاً علـى

القدرات النووية الإسرائيلية. ويقـول جـولان: إن تعليـق كيسنجر كان كافيا لإغلاق الموضوع (ص ص٢١٥/ ٢١٦).

ولكن هذه الرواية تجعلنا نفترض أن الموضوع لم يغلق عند هذا الحد، فمن المؤكد أن التحكم في مستقبل الحرب والسلام، وإخضاع الأطراف المحلية للسيطرة الأمريكيـة، يعارضـه استحواذ إسرائيل على قوة نووية مستقلة، بعيدة عن الإشراف الأمريكي. وكان طبعيا في مرحلة إعادة إسرائيل إلى حجـم مقبول أمريكيا، أن تسعى الولايات المتحدة إلى الحـد مـن الاستقلال النووي لإسرائيل. فهـل كـان التلـويح بحكايـة المفاعلات المصرية – فـي تلـك الفتـرة – ضـمن أدوات الضغط لتحقيق هذا الهدف؟ إن إخراج السوفييت من المنطقة كان يتطلب التزاما أمريكيا بتحييد القوة النووية الإسـرائيلية المهددة لمصر. ويتحقق ذلك عبر ثلاثة بدائل:-

وضع مصر مباشرة تحت المظلة النووية الأمريكية فـي مواجهة إسرائيل – إقامة مفاعلات نووية في مصر – ضمان من الولايات المتحدة بألا تستخدم إسرائيل قوتها النووية ضد مصر من خلال إشراف أمريكي على استخدامات هذه القـوة وتطورها. ولا شك أن البديل الثالث، هو الأنسـب والأكثـر

فائدة بالنسبة للولايات المتحدة، والملاحظ – كما قلنـا – أن الحديث عن المفاعلات النووية لمصر توقفت فترة طويلـة – فهل حدث ذلك مقابل بسط إشراف أمريكي على القوة النووية الإسرائيلية؟

(٥٢) د. عبد العزيز حجازي (حين كان رئيسا لمجلـس الوزراء)، حديث للصحافة المصرية نشـر فـي (٢٤ أكتوبر ١٩٧٤)، وأعيد نشره فـي جريـدة الأنـوار اللبنانية في (٢٦ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٤).

(٥٣) د. وحيد رأفت، "من أين نبدأ وإلى أيـن؟" **مجلـة مصر المعاصرة**، (يوليو ١٩٧٥)، العدد ٣٦١، ص٨٥ – ٨٦.

(٥٤) د. عبد المنعم القيسـوني، "التطـورات العالميـة الاقتصادية الأخيرة مع الإشارة بصفة خاصة للعـالم العربي ولمصر"، مجلة **مصـر المعاصـرة،** (أبريـل ١٩٧٤)، عدد ٣٦٥.

(٥٥) يقال إن أحمد بهاء الدين وإسماعيل صبري وكمال أبو المجد، كانوا مسئولين عن صياغة ورقة أكتوبر.

(٥٦) World Bank, **Report N° 870 a-EGT,** op. cit., pp. 1 – 2 وقد أعيد نشر نفس التلخيص بنفس الكلمات في التقرير الشامل الذي أعـده البنـك الـدولي عـن الاقتصاد المصري (ستة أجزاء):

Arab Republic of Egypt, Economic Management In a Period of Transition, Report N°= 1815 EGT. Novermber 1977; Vol. 1, pp. 13 – 15. Document of the World Bank, for Official Use Only. CONFIDENTIAL.

(٥٧) World Bank, Report N° 870 a-EGT, op. cit., p. 3.

(٥٨) Ibid, p. I.

(٥٩) Ibid., p. IV.

(٦٠) عادل حسين "ورقة أكتـوبر: وجهـة نظـر فـي التطبيق"، **الطليعة، (يونيو ١٩٧٤).**

(٦١) بعض الدارسين الجادين يهـاجم ورقـة أكتـوبر باعتبارها الإطار النظري لما تمت ممارسـته باسـم الانفتاح. وأعتقد أن هذا تقويم غير صحيح. انظر مثلاً "بحث د. جودة عبد الخالق حول سياسـة الانفتـاح"، مرجع سابق.

(٦٢) البيانات التالية عن صندوق النقد مصدرها:

Document of International Monetary Fund and Not For Public Use, SM-74-172, July 1974.

To: Members of the Executive Board.

From: The Acting Secretery.

Subject: Arab Republic of Egypt. Staff Report and Proposed Decision For the Article XIV Consultation. CONTAINS CONFIDENTIAL INFORMATION.

(٦٣)World Bank, **Report N°. 840 a-EGT,** cit., p.I.

(٦٤)Ibid, pp. 22 – 23.

(٦٥)Ibid, pp. 23 – 24.

(٦٦) الخطة الانتقالية يوليـو ١٩٧٤/ ديسـمبر ١٩٧٥، (القاهرة: وزارة التخطيط – جمهورية مصر العربية، أكتوبر ١٩٧٤)، ص١٤٣ و١٢٤.

(٦٧) عادل حسين، الطليعة، (أبريـل ١٩٧٤)، مرجـع سابق.

(٦٨) د. أحمد أبو إسماعيل: "كيف دخلت حكومة حجازي الثالوث المخيف"؟ جريدة الأخبار، (١٩٧٧/٨/٢١).

(٦٩) د. أحمد أبو إسماعيل: "حجازي بـين خيـارين"، جريدة الأخبار، (٧٧/٨/٢٢).

(٧٠)World Bank, **Report No. 1815 EGT,** op. cit., p. 38.

(٧١) دراسات تلك الفترة حول أسباب التأميمات أشـارت إلى التالي:

أ- في غياب سيطرة وتخطيط مركـزي يـؤدي طلـب عروض من الموردين في وقت واحد لنوع معين من السلع إلى رفع هـؤلاء المـوردين لسـعرها، فيـتم الاستيراد بسعر يزيد عن السعر الحقيقي، وعن السعر الذي كان ممكنًا الشراء به لو لم يتم الطلـب بكميـات كبيرة وفي وقت واحد. ويعني ذلك تبديد للنقد الأجنبي، وعبئًا على المستهلك.

ب- تعدد المستوردين للسلعة الواحدة من مصادر مختلفة أدى إلى وجود ماركات مختلفة، دون ضرورة تـدعو لذلك، وقد استتبع هذا، توفير قطع الغيار اللازمة بهذه النوعيات المتباينة، وبالاستيراد من أسـواق متباعـدة (السيارات نموذج يقرب الصورة) ويعني ذلك استيراد قطع غيار بكميات قليلة من كل سوق؛ مما يرفع مـن تكلفة الاستيراد؛ إذ لو تم الاستيراد بكميـات كبيـرة؛ لأمكن الحصول على خصم من الموردين.

جـ - رفع المستوردين لأسعار السلع التي كانوا يستوردونها عن الأسعار الحقيقية؛ بقصد تهريب أموالهم للخارج، أو لبيع الهامش المضاف بالعملة المحلية (بأسعار مبالغ فيها). كذلك لجأ المستوردون (لنفس الأغراض) إلى التهرب من تحويل النسبة الحقيقية للعمولات التي كان المستوردون يتقاضونها من المصدرين والموكلين بالخارج.

د- عدم اهتمام المستورد بالحصول على أقل الأسعار (بل قد يحرص على ارتفاع السعر) حتى يزيد ما يتقاضاه من ربح عند تصريفه للسلع التي يستوردها، فإذا كان المستورد يتقاضى ٥% عند تصريفه لهذه السلع بالسوق الداخلي، سيزيد ربحه إذا استورد نفس السلع بمليون جنيه مثلاً بدلاً من ٨٠٠ ألف جنيه (وهي القيمة الحقيقية لها)، ويقدم المصدرون للمستورد حوافز مجزية؛ ليفعل ذلك.

هـ - في حالة استخدام تراخيص الاستيراد كأداة تنظيمية، يحدث أن يبيع بعض المستوردين تراخيص الاستيراد التي يحصلون عليها، و/ أو يتنازلون عنها إلى

آخرين، ويؤدي هذا إلى زيادة أسعار السلع على المستهلك النهائي، بالإضافة إلى ظهور فئة من أصحاب الدخول الطفيلية.

و- تخصيص الموارد المحدودة للنقد الأجنبي وفق أولويات ملزمة يتطلب إدارة مركزية تنظيم الاستيراد في الوقت المناسب، وبالأسعار المناسبة (والمستقرة قدر الإمكان)؛ وفقًا لخطة التنمية ولاحتياجات القطاع العام، ولضمان توفير سلع الاستهلاك الضروري لمحدودي الدخل.

ز- قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة صناعيا والشركات التجارية والصناعية الكبرى، لغرض سيطرتها على الدول الصغرى والدول "النامية"، يستلزم تمركز عمليات التجارة الخارجية في مؤسسة تملك القوة والمرونة في مواجهة هذه التكتلات.

انظر: قدري الشرقاوي، **التجارة الخارجية – الاستيراد والتصدير الأصول العلمية والعملية،** (القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٦)، ص١٤٦ – ١٤٨.

* ويلاحظ أن كل الأغراض، والنواقص التي تحدثت عنهـا هذه الدراسات عادت على نطاق واسع مع الانفتاح.

(٧٢) كان الرئيس الراحل عبد الناصر متنبها إلـى هـذا الذي أثبتناه. في جلسـة مجلـس الـوزراء (فبرايـر ١٩٦٩) وجه حديثه إلى حسن عباس زكي، وقال "في البلد إشاعات عن تصرفات لـبعض المسـئولين فـي قطاعي التجارة والاقتصاد. الإشاعات تقول: إن هناك عمولات ضخمة تُدفع لبعض الموظفين الكبـار فـي هذين القطاعين.

وأنا أرى عدم ترك القيادات في مثـل هـذه القطاعـات لفترات طويلة، ولا بد من تغيرها من آنٍ لآخـر. علينـا أن نراجع الصفقات والعمليات مراجعة دقيقة ومسـتمرة؛ لأنـه لا ينبغي أن نفتح للناس سككًا وطرقًا تؤدي بهم إلى الفسـاد والانحراف. المال السايب يعلم السـرقة" – **مـن محاضـر اجتماعات عبد الناصر**، مرجع سـابق، ص١٦١ – ١٦٢ – ولكن لم تتخذ إجراءات حازمة في هذا الاتجـاه رغـم هـذا التوجيه المحدد.

(٧٣) ممارسة تعدد أسعار الصرف لها تاريخ طويل فـي مصر، (فمنذ ١٩٥٨ نشـأت "حسـابات التصـدير"، و"حسابات حق الاستيراد"، ثم صدر القرار ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ الذي منح تيسيرات نقدية للمواطنين العـاملين في الخارج أو من يؤدون خدمات للخارج، وفي عـام ١٩٧١ قرر نظام للعلاوة على الخدمات الفندقية بنسبة ٣٥%، وفي أوائل ١٩٧٢ عممت العلاوة على حصيلة السياحة، وعلى أساس نسبة الـ ـ ٣٥% وفـي عـام ١٩٧٢ تقرر العمل بأسعار صرف تشـجيعية أخـرى بالنسبة للمدخرات والسياحة تضمنت عـلاوة نسـبتها ٥٠% من السعر الرسمي، ووجهت الحصيلة الناشـئة عن ذلك إلى استخدامات منظورة وغيـر منظـورة. وحين أنشئت السوق الموازية بالقرار الوزاري رقـم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ قيل إن الهدف إنشاء نظام متكامـل لممارسة تعدد سعر الصرف، وقد أوجب القرار أن يتم التعامل في السوق الموازية للنقد عن طريق البنـوك التجارية التي يحـددها البنـك المركـزي المصـري (وكانت كلها بنوكًا مصرية مؤممة).

وفي الحقيقة ظلت هذه السوق سوقًا شبه رسمية؛ سـواء لعدم تلاقي العرض والطلب في السوق، أو بسـبب تحديـد أسعار الصرف بقرار إداري عن طريق البنـك المركـزي. والتطوير الحادث عام ٧٤ استحدث بنودا هامـة زادت مـن حصيلة السوق (الصادرات غير التقليدية وتحويلات مواطني الدول العربية لغير أغراض الاستثمار) كذلك أجاز القـرار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المحليـين فـي مجـالات السياحة والتصدير - الاحتفاظ بمتحصلاتهم من النقد الأجنبي ضمن موارد السوق الموازية للنقد، في حساب لـدى أحـد البنوك التجارية، ويحق لهم استخدام هذه المتحصلات خـلال ستة شهور في تمويل الـواردات التـي يحتـاجون إليهـا، أو المدفوعات غير منظورة لأزمة لنشاطهم. كما يحق لهؤلاء الأشخاص بيع هذه الحصيلة بالسعر التشجيعي. ولكن التوسع والتطوير في هذا الاتجاه لم يكن ليحول السوق إلـى سـوق فعلي، فقط تحقق ذلك في إطار السـماح بتحويـل المـوارد النقدية التي تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق إلى سلع، فقد نصت المادة الخامسة (القـرار الـوزاري رقـم ٦٤ لسـنة ١٩٧٤) على أنه "يجوز للمصريين الحائزين علـى مـوارد

بالنقد الأجنبي – تدخل بطبيعتهـا ضـمن مـوارد السـوق الموازية، أن يقوموا بتحويلها إلى البلاد في شكل عيني مـن السلع الواردة بالقائمة بتوريد سلع من تلك الواردة بالقائمـة آنفة الذكر إلى البلاد، ويتم قيد المقابل لقيمـة هـذه السـلع بالجنيه المصري على أساس الأسعار التشجيعية". هذه المادة كانت تقنن سوقًا ثالثة وفعلية للنقد الأجنبي، تمول ما يسـمى بالاستيراد دون تحويل عملة.

(٧٤)I.M.F. **SM- 74 – 172,** op. cit, p. 18.

(٧٥) في عام ١٩٦٩، سمح رسميا باسـتخدام أسـلوب الاستيراد الممول ذاتيا لاستيراد السيارات، أو السـلع للاستعمال الشخصي، أو السلع الإنتاجيـة المملوكـة لهيئات مصرية، أو لمصريين فـي الخـارج (قـرار وزاري ٥٤٣ – ١٩٦٨ وقـــرار وزاري ١٠٠٩ – ١٩٦٩). ولكن الممارسة العملية كانت تملأ الأسـواق بكميات وأنماط تتجاوز تماما ما سـمحت بـه هـذه القرارات. وتفسير ذلك أن القيادة السياسية اسـتجابت أيامها – لتطلعات أصحاب الدخول العليا في اسـتيراد أنماط استهلاك كمالية، وكان مفيدا سياسيا أن تتم هذه

العملية عبر قنوات منفصلة عن شـركات الاسـتيراد الرسمية الحكومية، فهذا يتيح للقيادة أن تعلـن أمـام الجماهير المحرومة أنها غير مسئولة عن هذا "العبث والإجرام"، بـل وتتخـذ بعـض إجـراءات الزجـر والمصادرة من وقت لآخر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن عمليات "الاستيراد دون تحويـل عملـة" اتسعت بسرعة وأصـبحت نشـاطًا يتطلـب "إدارات سرية" ذات كفاءة، لها مكاتب في مصر وفي الخارج؛ لتشرف على تهريب النقد وحسابات المقاصة، وتنظيم شبكة آلاف العاملين من جملة البضائع جوا وبحـرا، ومن القائمين بالتوزيع. ولكن هذا السوق، الذي كـان يتعامل بعشرات الملايين من الجنيهات سـنويا، ظـل مستقبله محفوفًا بالمخاطر، وتطلب هـذا أن القـائمين على هذه العمليات كانوا من العناصر المغامرة، وكانوا مضطرين إلى مشاركة عديد من العناصر ذات النفوذ في مستويات السلطة المختلفة، وهذه البـؤرة الفاسـدة التي لم تتوقف عن التوسع، لم تلبث أن أصبحت قوة لا تسهل تصفيتها لو أرادت السلطات السياسية.

كان يستحيل طبعا معرفة الحجم الصحيح لهذه السوق في تلك الأيام أو الآن، ولكن قدرت الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة (مارس ١٩٧١) أن حجم هذه التجارة في القاهرة وحدها كان ١٠ مليون جنيه سنويا، ولكن بعض المسئولين المصريين في بيروت قدر أن الواردات المهربة من لبنان كان ١٨ مليون جنيه سنويا منها ٣ ملايين عن طريق الجو، ١٥ مليونًا عن طريق البحر. ولا تدخل في هذا الحساب الواردات المهربة من عمان ودمشق وليبيا والكويت وأوروبا الغربية. انظر عادل حسين، جريدة الأخبار، (١٩٧٢/٢/٥). وقد حاول د. فؤاد مرسي - حين كان وزيرا للتموين- محاصرة هذه التجارة؛ فكانت محاولته سببا أساسيا لإقصائه.

(٧٦) في ١٠ مايو ١٩٧٤ أصدر مجلس الوزراء قرارات تحدثت عن الاستيراد، دون تحويل عملة بلا قيود، وكالعادة هاجم عبد العزيز حجازي بهذه المناسبة الانحراف بهذا النظام، وأكد أنه لن يسخر لاستيراد الفُستُق واللوز، ولكن لاستيراد السلع التموينية ومستلزمات لإنتاج. وتساءلنا يومها في الطليعة: كيف تتفق هذه التصريحات مع قرار تيسير استيراد سيارات

الركوب الخاصة، بل وتيسير استيرادها بهدف البيـع (تحت اسم الإهداء) ومهما كان نوعها وحجمها. لقـد بلغ عدد سيارات الركوب المستوردة في عـام ١٩٧٢ حوالي ١٦ ألف سيارة، ومع التيسيرات الجديدة يتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٢٠,٠٠٠ سنويا، ويقدر إجمـالي الإنفاق المتوقع لإحضار حوالي ٦٠ مليون دولار، ولو أنفق هذا المبلغ في استيراد قطع غيـار ومسـتلزمات إنتاج لزاد إنتاجنا الصناعي حوالي ١٢٠ مليون جنيه! والسؤال الآن هو: هل الكماليات التي نقيد اسـتيرادها تقتصر على الفستق واللوز؟ أليست السيارات الخاصة – وبالذات السيارات الفارهة – من السلع الكمالية التي تستحق فرض أقصى القيود فـي ظـروف اقتصـاد الحرب التي تعاني فيها جماهير الشعب؟! بل وبالنسبة للتفاح والفستق.. إن الدولة تمنع استيرادها (في قائمـة السلع المسموح بها) ولكننا نلاحظ في نفس الوقت، أن كل أنواع السلع الكمالية تملأ الأسواق بلا أي رقيـب، وهذا يعني تبديد جزء كبير من النقد الأجنبي بشكل أو

آخر، ويعني أرباحا خرافية للـوكلاء والمهـربين لا يدفعون عنها أية ضريبة.

إن السياسة المتبعة لا تريد أن تزعج أصـحاب الـدخول العالية، وتسمح بوجود السلع الكمالية، وفي نفس الوقت تبدو– مع افتراض حسن النية – كما لو كانت تعاني من إحسـاس بالذنب، فتمتنع عن السماح رسميا باسـتيراد هـذه السـلع، وإخضاع هذه التجارة لرقابتها". انظـر الطليعـة، (يونيـو ١٩٧٤)، مرجع سابق.

(٧٧) هذا التقدير صرح به للمؤلف أحد المسـئولين فـي ذلك الوقت.

(٧٨) تقرير اللجنة المشتركة مـن لجـان الاقتراحـات والشكاوى واللجنة الاقتصادية عن جلسات الاسـتماع، لمناقشة موضـوع الانفتـاح الاقتصـادي، (الفصـل التشريعي الأول – مجلس الشعب (٧٥/٤/١٢). رئيس اللجنة المشتركة محمود أبو وافية.

(٧٩) رسالة الرئيس أنور السادات إلى مجلس الشـعب، (يناير ١٩٧٥).

(٨٠) "تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان السيد ممدوح سالم، رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومـة" – مضبطة الجلسة ٣ (١٩٧٥/١١/٨)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٨١) د. محمود القاضي: "مناقشة الخطـة والموازنـة"، **مضبطة الجلسة الصباحية** (١٩٧٥/١٢/٢٧)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٨٢) وجه هذا السؤال إلى الحكومة في بدايـة مناقشـة مشروع الخطة والموازنة العامة، ولكن رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، تجاهلوا الأمر تماما، فأعاد عضو مجلس الشعب المحاولة في اليوم التالي: "لـم يجـب السيد رئيس مجلس الوزراء عن هذا السؤال، وأرجـو من الحكومة أن تجيب على سؤالي قبل الانتهاء مـن مناقشة الخطة والموازنة. والسؤال هو: ما هي أسماء المكاتب التي تقوم بعمليات التوريـدات أو الاسـتيراد والتصدير والتي يديرها أو يشترك فـي إدارتهـا، أو يعمل فيها بعض الشباب من أبناء أو أصـهار بعـض

القيادات التنفيذية والسياسية وقيادات القطاع العام؟ وما هو حجم العمليات؟ إلخ".

وقد حاول رئيس الجلسة صرفَ السؤال عـن مقصـده، فقال: إنه يذكر "أن السيد رئيس مجلس الوزراء، أشار فـي تعقيبه بالأمس إلى أنه سوف يحيل كل ما يصل إلـى علمـه عن تقاضي أية عمولات غير مشروعة إلى النيابة العامـة". وكان طَبعيا أن يوضح السائل أن هـذا الكـلام بعيـد عـن موضوعه. "إن سؤالي لم يتطرق إلى موضـوع العمـولات وإنما يختص السؤال بتحديد أسماء أصحاب المكاتـب التـي تقوم بعمليات التوريدات، أو الاستيراد والتصدير التي يشترك فيها الشباب من أبناء بعض القيادات"، فاضطر وزير الدولـة لشئون مجلس الشعب، أن يتدخل أمام هذا الإلحـاح، فقـال: "إثبات السؤال في مضبطة الجلسة الآن يعتبر كافيا، وسـوف يبلغ الموضوع إلى السيد رئيس مجلس الوزراء؛ لكي يـرى رأيه في الإجابة عنه". ولكن وزير المالية أدرك أن زميلـه تورط فيما يشبه الوعد بالإجابة، فقال إنه يود أن يوضح "أن قيام الحكومة بالتحري عن المكاتب التي تم افتتاحها للاستيراد والتصدير، والعمليات التي قامت بها منذ ١٩٦٧ حتى الآن،

وكذلك الأمر بالنسبة لأسماء القائمين على هـذه المكاتـب، يحتاج إلى عملية حصر طويلة مما يتطلـب جهـدا ووقتًـا كبيرين".

واضطر رئيس الجلسة إلى التدخل؛ ليخفف مـن منظـر الفزع الذي بدت به الحكومة، والذي فضح إدراكها لخطورة كشف الأسماء، فقال رئيس الجلسة: إنه يرى "أن المسألة في غاية البساطة، وليست على النحو الـذي يتصـوره السـيد الدكتور وزير المالية، فلا بد أن هناك سـجِلاً أُنشِـئ طبقًـا للقانون، اسمه: سجل الوكلاء التجاريين، تُقيد فيه جميع أسماء الوكلاء التجاريين، وأعتقد أن هذا المقصود من السؤال".

ولكن وزير المالية عاد للتعقيب (على طريق الدب الـذي قتل صاحبه، وهو يتصور أن يحميه)، فاعترف بأن "التعرف على الأسماء سهل وميسور، ولكنني أتساءل عما ردده السيد العضو في شأن الشباب الذين يديرون هذه المكاتـب، فهـل هناك تحريم معين على الشباب الذين ينتمون إلى فئات معينة أن يشتغلوا بهذه الأعمال؟" وبالقطع كان التعقيب غايـة فـي الخطورة؛ فهو يكاد يعترف بواقعة أن أبناء المتصلين بفئـات الحكام وأصحاب النفوذ، يلعبون دورا بارزا فـي تعـاملات

الدولة، في التجارة الخارجية وفي غيرها. وأصبحت المسألة: هل هذا مشروع أو غير مشروع؟ وهي طبعا مسـألة غيـر مشروعة عرفًا وقانونًا، بل هي فضيحة لو حدثت (مع كل ما يشاع عن الفساد المحيط بهذه العمليات)؛ ولذا بـادر رئـيس الجلسة إلى التدخل مرة أخرى لاحتـواء الموقـف، فنصـح الحكومة بعدم التعجل في الرد، "وليس هناك ما يلزم الحكومة بالرد، ولكن ربما ترى الحكومة من تلقـاء نفسـها أن مـن المصلحة العامة، أن ترد على ما يثـار مـن أسـئلة أثنـاء المناقشات".

وتدخل عضو آخر شبه مسئول (محمود أبو وافية) لنفـي الشبهات التي ترسبت، فقال: إن سؤال القاضي "في منتهـى الأهمية، فإذا كانت هناك انحرافات، فمن الواجب، بل إنه من أوجب الواجبات أن نقضي على تلك الانحرافـات؛ ونظـرا لأهمية هذا السؤال، وحيث إن السيد رئيس مجلس الـوزراء لا يحضر جلسة اليوم، فإنني أقترح تأجيل الإجابة عن هـذا السؤال إلى جلسة الغد، حتى يحضر السيد رئـيس مجلـس الوزراء، ويتولى الإجابة بنفسه". ورد محمود القاضي "على

أية حال، فقد توجهت بسؤالي طبقًا للائحـة، وللحكومـة أن تجيب عنه وقتما تشاء".

انظر: "استمرار مناقشة تقرير لجنة الخطة والموازنة عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعن السياسة الماليـة لمشروع الموازنة العامة للدولـة لسـنة ١٩٧٦"، **مضـبطة الجلسة** ١٦ (١٩٧٥/١٢/٢٨)، الفصـل التشـريعي الأول، مجلس الشعب.

ولكن حدث أن مر أسبوعان، ومناقشات الخطة والموازنة كادت تُختَتم، والحكومة لا تجيب، فأثير الموضـوع للمـرة الثالثة – ولجأت الحكومة بإصرار للمراوغة، فقـال وزيـر الدولة لشئون مجلس الشعب إنه "نظرا لأن هـذه السـجلات كثيرة جدا، فإن الحكومة مستعدة لاطلاع السـيد العضـو - ومن يشاء من السادة الأعضاء - عليها في الوزارة؛ نظـرا لضخامة هذه السجلات من ناحية، ومن ناحية أخرى، فـإن العمل اليومي في حاجة إليها".

وكان تعليق القاضي أن سؤاله محدد، "وليس مجرد طلب سجلات أو أشياء أخرى. لقد طلبت موافاتي ببيانات محـددة، بناء على سؤال محدد بالكلمة، وإنني فـي انتظـار هـذه

البيانات"، وقال رئيس الجلسة: "إن العبرة بما هو ثابت في المضبطة، فنرجو من الحكومة أن تنفذ ما جاء بها". ولكن الفصل التشريعي الأول انفض قبل أن يتلقى صاحب السؤال إجابة. انظر: **مضبطة الجلسة الصباحية** (١٩٧٦/١/١٠) الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٨٣) دراسة للدكتوراه عن فئة أصحاب التوكيلات في البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية. الأطروحة مقدمة لجامعة خارجية، وطلب صاحبها عدم نشر اسمه أو تفاصيل دراسته في الوقت الحالي.

(٨٤) الطيب علي (رجل أعمال) تصريح **للأهرام**، (١٩٧٦/٨/٧).

(٨٥) عباس المصري: "استمرار مناقشة تقرير لجنة الخطة والموازنة".... **مضبطة الجلسة** ١٧ (١٩٧٥/١٢/٢٨)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٨٦) "سؤالان لوزير التموين والتجارة"، **الأهرام الاقتصادي** عدد (أول آب/ أغسطس ١٩٧٧).

(٨٧) تعاقدت شركة "مالتي تريد" على توريد لحوم ضأن مجمدة إلى سوريا، إلا أن السلطة السـورية رفضـت إحدى رسائل اللحوم، وتـزن ٥٦٤ طنًـا؛ لمخالفتهـا للمواصفات، بالإضافة إلى أن الذبائح كانـت كبيـرة السن مع عدم وجود شهادات صحية أو شهادات تقيـد المنشأة أو طريقة الذبح، فقامت شركة مـالتي تريـد بتحويل الرسالة إلى ميناء بورسعيد في أكتوبر ١٩٧٦ وعرضها على هيئة السلع التموينية بأسـعار مغـالى فيها، مستغلة في ذلك ضيق الوقت لحاجة الهيئة إلـى استيراد لحوم لتغطية احتياجات البلاد منها فـي عيـد الأضحى المبارك، وقد تم التعاقد على هـذه الرسـالة بفارق سعر تحملته هيئة السلع التموينية بلـغ حـوالي ٢٠٠ ألف دولار تقريبا بالزيادة عن الأسعار الحقيقية – انظر مذكرة الرقابة الإدارية عن الموضوع بتاريخ (١٩٧٦/١١/٣٠) (غير منشورة بطبيعة الحال).

أيضا قامت شركة مالتي تريد باستيراد رسالتين من الجبن لحساب هيئة السلع التموينية تزنان حوالي ١٢٧ طنًـا، وقـد تبين أن الجبن مصاب بعفن، وغير صالح للاستخدام الآدمي،

فاضطرت الهيئة إلى رفض استلام الجبن؛ حيث تقرر إعدامه رغم المساعي والضغوط التي مارستها الشركة المستوردة (مالتي تريد) لإقناع الهيئة باستلام الجبن" – مذكرة الرقابة الإدارية عن الموضوع بتاريخ (١٩٧٦/١٢/١٦) (غير منشورة).

وقد تعاقدت الشركة الأهلية للصناعات المعدنية مع أحد الموردين عن طريق شركة مالتي تريد على توريد ١٣ ألف طن حديد خُردة – وقد قام المدير التجاري في الشركة الأهلية بإجراء تعديلات على نسخة العقد التي بحوزته لصالح المورد والشركة الوسيطة، دون إجراء التعديل في العقود الأخرى – خاطبت مالتي تريد منفردة البنك لتعديل شروط فتح الاعتماد؛ بأن سمحت بتوريد حديد خُردة نمرة ١ وكذلك بآلات من خلطة مكونات الحديد، تقل في الجودة عما هو متفَق عليه بالمواصفات – اعترضت الشركة الأهلية، وقبلت التساهل أمام تدخل مالتي تريد، وتبلغ مستحقات الشركة الأهلية ٣٥٤,٦ ألف دولار عن العجز وفرق النوعية، بالإضافة إلى ١٣٠ ألف دولار الخسائر غير المباشرة الناتجة عن استخدام البالات على المنتج النهائي، وعلى عمرات

الأفران – مذكرة الرقابة الإدارية عن الموضـوع بتـاريخ (١٩٧٧/٥/٧) (غير منشورة).

(٨٨) ماجـدة عطيـة، "رسـالة بـاريس" المصـور، (١٩٧٧/٧/١).

(٨٩) د. محمود القاضي: لقد تقدمتُ بسؤال للسيد وزيـر التجارة والتموين عن شركة "مالتي تريـد" لعلـه أول سؤال قدم في هذا البرلمان الجديد... وللأسف لم يدرج حتى الآن، علما بأن المجلس سبق لـه أن أدرج فـي جدول أعمال إحدى الجلسات، جملة أسـئلة وطلبـات إحاطة للسيد وزير التجارة والتمـوين، ولـم ينـدرج سؤالي، ولقد سبق أن أشرت لهذا السـؤال فـي تلـك الجلسة، والتي كان يرأسها السيد الدكتور السيد علـي السيد؛ نظرا لأهميته.

رئيس المجلس: سوف يدرج هذا السؤال في جدول أعمال أو جلسة يعقدها المجلس.

د. محمود القاضـي: شـكرا – **مضـبطة الجلسـة** ٤٤ (١٩٧٨/٣/٢١)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب..

ولكن لم يحدث طبعا أن أدرج السؤال، فاضطر العضـو إلى إثارة الموضوع مرة أخرى:

"د. محمود القاضي: لقد أُدرج في المناقشـة كثيـر مـن الأسئلة وطلبات الإحاطة، وأنا شخصيا كان لي سؤال موجه إلى السيد وزير التجـارة والتمـوين، لكـن كـلام سـيادته لم يتضمن الإجابة عن سؤالي، لا من قريب، ولا من بعيـد، إذن فما الحكاية؟ ولماذا لم يدرج السؤال في هذه المناقشـة؟ لست أدري، إن عمر هذا السؤال يزيد على سـنة ونصـف يا سيادة الرئيس، ولا أحد يريد أن يجيب عنه، وهو متعلـق بموضوع خطير، هو موضوع شركة مالتي تريـد" – وقـد وعد رئيس الجلسة بأن الحكومة لن تتجاهل السؤال. (انظر، **مضبطة الجلسة** ٥٣ (١٩٧٨/٤/١١)، الفصـل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب – ولكن مر عام بعد ذلك، وحتى حـل المجلس، دون أن يتلقى السؤال إجابة.

(٩٠) راجع هنا: "لجان البت.. هل تتعرض للضـغوط؟ (إبراهيم نافع، بـاب: أسـرار اقتصـادية) **الأهـرام**، (١٩٧٥/٥/٩). والمعلومات الواردة في هذا الموضوع تتفق مع معلومات المؤلف عما تم في هذه الاجتماعات

نقلاً عن بعض المسئولين في مؤسسة التجارة في ذلك الوقت، وأيضا عن بعض المسـئولين فـي الرقابـة الإدارية.

(٩١) مذكرة الرقابة الإدارية بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ (غير منشورة).

(٩٢)Robert Engler, **The Brotherhood of Oil**, (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1977), p. 12.

(٩٣)Yusuf Ahmed, **Absorptive Capacity**, op. cit., p. 66.

(٩٤)World Bank, **Report N° 1815 EGT,** op. cit., p. 34.

(٩٥) G. Myrdal, **The Challenge,** op. cit, p. 227 – 252 ميردال رغم الوقائع التي أوردها، لا يربط فـي تحليله ظاهرة الفساد بقضية التبعية على النحو الـذي نتبناه هنا.

(٩٦) د. أحمد أبو إسماعيل، الأخبـار (١٩٧٧/٨/٢١)، مرجع سابق.

(٩٧) نقلاً عن د. سـعد الـدين إبـراهيم، الانتخابـات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط، (القـاهرة: مركـز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهـرام، ديسمبر ١٩٧٦)، ص١٢١.

(٩٨)World Bank, **Report N[o] 840 a-EGT,** op. cit., p. 15.

(٩٩)World Bank, **Report N[o] 1815 EGT,** Volume Four, Annex 4-3, op. cit, table 16-3.

وكافة بيانات هذا الجزء مصدرها هذا المرجع ما لم يذكر غير ذلك.

(١٠٠) البيانات الرسمية للبنك المركزي المصري.

(١٠١)World Bank, **Report N[o] 1815 EGT,** op. cit., p.16

(١٠٢) انظر: لستربيرسون، **شركاء في التنمية**، مرجـع سابق، ص٢٩ وص ١٣١، ص ١٣٢.

(١٠٣) د. أحمد أبو إسماعيل، **الأخبار**، (١٩٧٧/٨/٢١)، مرجع سابق.

(١٠٤) انظر **الأهرام،** أعـداد (٢٠ يونيـو ١٩٧٤ – ٧ نوفمبر ١٩٧٤ – ١٥ ديسمبر ١٩٧٤) ووفقًا للجهـاز المركزي للمحاسبات، تطورت غرامات التأخير علـى النحو التالي:

السنة	مجموع غرامات التأخير بالقطاع العام أو الحكومة
	١١,٦
	٦,٣
	١٦,٥

وهي الغرامات التي تمت تسويتها فقط. وهذه المبالغ هي غرامات التأخير المسواة عن طريق التوكيلات الملاحية فقط؛ لذلك فإن المبالغ المشار إليها تتم زيادتها بمقدار الغرامات التي يتم تسويتها بمعرفة الجهات المستوردة، وملاك البواخر مباشرة عن طريق التوكيلات، فالجدير بالذكر أن الانتظارات على الخطاف بميناء الإسكندرية عام ١٩٧٧ بلغت ٢٢٢٦٢ يوما، تقدر غرامات التأخير أو كسب الوقت الضائع خلالها بحوالي ٦٧ مليون دولار (محسوبة على أساس متوسط ٣٠٠٠ يوميا). انظر: الجهاز المركزي للمحاسبات، **تقرير عن تكدس الموانى المصرية في عام ١٩٧٧ والنصف الأول من عام ١٩٧٨ وما تحملته الدولة من غرامات التأخير،** (القاهرة: الجهاز المركزي للمحاسبات، الإدارة المركزية للرقابة على الهيئات وشركات القطاع العام – قطاع المال والتجارة والتموين والسياحة والنقل، ١٩)، ص١، ص٢.

سبق للجهاز أن أعد تقريرا مشابها عـن تكـدس ميناء الإسكندرية في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، ولـم تنفـذ أغلـب توصياته. (تقارير الجهاز سرية).

(١٠٥) الرقابة الإدارية، تقرير عن ظـاهرة الانحـراف والتلاعب، خاصة السرقة والاختلاس فـي المـوارد الواردة للبلاد، أثناء مراحل نقلها من مصادر تصنيعها أو توريدها، وحتى وصولها لمخازن الجهة المستوردة (تقرير سري).

(١٠٦) تقدمت الرقابة الإدارية بتقريرهـا الخطيـر فـي ١٩٧٥/٨/٥ إلى الجهات المعينة متضـمنًا دور كـل جهة في التنفيذ ودور الجهات المسئولة عن التنسـيق بين الجهات المنفذة – وفي ١٩٧٦/٤/١٥ ورد لهيئـة الرقابة الإدارية كتاب مكتب وزيـر الدولـة لشـئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة، مرفقًـا بـه ردود الجهات المعنية، ولاحظت الرقابة الإدارية مـن هـذه الـردود مـا يلـي: "١- إن الجهـات المعنيـة لم تقم بتنفيذ توصيات اللجنة المشكلة، بمعرفـة هيئـة الرقابة الإدارية بالرغم من أن ممثلي هذه الجهـات –

وأغلبهم من رؤسائها، أو من كبار المسئولين بها – قد اشتركوا في الدراسة، وفي وضع التوصيات بصفتهم مندوبين عن هذه الجهات، ورغم أنهم يمثلون رأي الجهات التي ينتمون إليها. ٢- إن الطابع الغالب في ردود الجهات المختلفة، هو تشكيل لجان لبحث وسائل تنفيذ التوصيات، دون أن يستتبع ذلك اتخاذ إجراء إيجابي" – وقد عمدت الرقابة الإدارية - على سبيل الضغط - إلى تسريب التقرير إلى الصحف، فنُشِر عرض جيد ومفصل له في الأهرام **الاقتصادي**.

(١٠٧) "الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، **نشرات جهاز التعبئة والإحصاء**، (القاهرة: جهاز التعبئة والإحصاء، ١٩٧٤).

(١٠٨)World Bank, **Report N° 840 a-EGT**, op. cit., p. 11.

(١٠٩) د. كريمة كريم، "أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر"؛ بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٩٧٦)، **مجموعة البحوث والمناقشات**، مرجع سابق، ص٦٧١.

(١١٠) د. كريم، المرجع السابق، استعرضـت الدراسـة حجم الإسهام المباشر والمحتمل لكل عامل من العوامل الخارجية (حسب المصطلح الـذي اسـتخدمته) فـي إحداث التضخم: فلم تكن الزيادة في الطلب الخـارجي على المنتجات المصرية، من العوامـل الفعالـة فـي ارتفاع الأسعار، (إذا كانت نسـبة التحـويلات مـن الخارج إلى إجمالي الناتج القومي، قد ارتفعت نسـبيا في السبعينيات، فإنها ظلت عند مستوى منخفض، فلـم تتجاوز ٤,٤ أو ٦,٨% في عامي ١٩٧٣، و٧٤ على التوالي. ومعنى ذلك أن نسبة التحويلات إلى مصر من الخارج، لا تمثل سوى نسبة محـدودة مـن إجمـالي الطلب الكلي على السـلع والخـدمات المتاحـة فـي الأسواق المحلية، وبناء عليه، لا نسـتطيع أن نرجـع جزءا يعتد به من ارتفاع الأسعار في السبعينيات فـي مصر، إلى هذا العامل الخارجي" وقد نشير تحفظًا في هذه النقطة؛ حيث إن التحـويلات الخارجيـة (فوائـد وأرباح، وإيرادات أخرى كالسـياحة، ومتحصـلات أخرى، تتضمن الدخول المحولة من الخارج) تستخدم

جزئيا في زيادة المعروض من السلع والخدمات؛ عن طريق الاستيراد، وبالتالي لا يحسب صافي التأثير التضخمي لهذه التحويلات بمقدار حجمها المطلق. ولكن يبقى صحيحا على أية حال استنتاج البحث بأن هذه التحويلات لا يمكن أن تكون سببا أساسيا في زيادة المعدل العام لارتفاع الأسعار. وبالنسبة لأثر ارتفاع الواردات، ميز البحث بين أثر ارتفاع أسعار الواردات الاستهلاكية ذات الأثر المباشر على الرقم القياسي لنفقات المعيشة، وبين أثر ارتفاع أسعار الواردات الاستهلاكية ذات الأثر المباشر على الرقم القياسي لنفقات المعيشة، وبين أثر ارتفاع أسعار الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطة ذات الأثر غير المباشر والمتفاوت على أسعار سلع الاستهلاك النهائي المنتجة محليا، وخلص إلى أن "الوزن النسبي السلع الاستهلاكية) أو الإنفاق الإنتاجي (في حالة واردات السلع الاستثمارية والوسيطة) وزن صغير، وبالتالي يمكن القول - بدرجة كبيرة من الثقة - إن ارتفاع أسعار الواردات ليس هو المصدر الرئيسي

لارتفاع الأسعار" وقد نفضل لو استُخدِم فـي البحـث مصطلح مثل "المكـون الـداخلي لمعـدل التضـخم" و"المكون الخارجي لمعدل التضخم" بدلاً من "العوامل الداخلية للتضخم" و"العوامل الخارجية".

(١١١) انظر دراسات: د. فؤاد مرسي "الغلاء المستورد" د. إبراهيم العيسوي "الأسباب الحقيقيـة للغـلاء فـي مصـــر"، د. محمود عبد الرءوف "السياسة الزراعية ومسئوليتها عن الغلاء" – د. رضا العدل "على الموازنة العامـة، أن تضبط الأسعار" – محمد حامد الزهـار "السياسـة النقدية والغلاء في مصر" – د. محمـد أبـو منـدور "مواجهة الغلاء: كيف؟ وإلى أين؟" مجلـة **الطليعـة**، (ديسمبر ١٩٧٤).

(١١٢) "نص القانون" الجريدة الرسمية، (١٩٧٤/٦/٢٧)، العدد ٢٦.

(١١٣) عادل حسين، مجلة **الطليعة**، عدد (يونيو ١٩٧٤). مرجع سابق/ انظر أيضا مساهمات د. رضا العـدل، د. أحمد المرشدي – د. أبو زيد رضـوان – عـادل

حسين في ندوة: "الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع لمناقشة مشروع قانون اسـتثمار المال العربي والأجنبي"، مجلة **الطليعة** عـدد (يوليـو ١٩٧٤).

(١١٤) د. علي الجريتلي، ٢٥ عاما، مرجع سـابق، ص ٢٧٠ – ونشر هنا إلى دراسة د. إبراهيم العيسـوي، "مدى واقعية الآمال، المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصـر"، **مجموعة بحوث مـؤتمر الاقتصـاديين المصـريين بالقاهرة** مارس ١٩٧٦، مرجع سابق.

(١١٥) د. فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح**، مرجع سـابق ص ص١١٣ – ١١٤.

(١١٦) عادل حسين، **الطليعـة**، (يونيو ١٩٧٤)، مرجـع سابق.

(١١٧) د. علي الجريتلي، **٢٥ عامـا**، مرجـع سـابق، ص٢٨٠.

(١١٨) عادل حسين، **الطليعـة**، (يونيو ١٩٧٤)، مرجـع سابق.

(١١٩) بنك مصر، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعيـة العمومية، عن أعمال السـنة الماليـة المنتهيـة فـي ١٩٢٠/١٢/٣١.

(١٢٠) بنك مصر، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعيـة من أعمال السنة المالية المنتهية في ١٩٢٢/١٢/٣١.

(١٢١) النشرة الاقتصادية للبنـك الأهلـي المصـري – المجلد العاشر، ١٩٧٥، ص٤٦.

(١٢٢) **بيان وزير المالية والاقتصاد** في مجلـس الأمـة (١٩٥٧/٨/٢٧)، ص٤٣.

(١٢٣) **بيان وزير المالية**، المرجع السابق، ص ص٥٤–٥٥.

(١٢٤) د. عبد المنعم القيسوني، **مصر المعاصرة**، (أبريل ١٩٧٤)، مرجع سابق.

(١٢٥) موقف محافظ البنك المركـزي: **انظـر قـانون الاستثمار – مجموعة الأعمال التحضـيرية**، مرجـع سابق، ص٢١٤.

"موقف د. حامد السـايح": **نـدوة الجمعيـة المصـرية للاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص٤٤.

"موقف حسن زكي أحمد": قانون الاستثمار – محضر الاجتماع الثالث/ ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد.

(١٢٦) كل الهوامش التي تحمل هذا الرقم مرجعها: **قانون الاستثمار الأعمال التحضيرية**، مرجع سابق، محضر الاجتماع الثالث.

(١٢٧) د. علي الجريتلي، ٢٥ عاما، مرجع سابق، ص٢٧٥.

(١٢٨) ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص٤٣.

(١٢٩) **قانون الاستثمار**، مرجع سابق، ص ص٣٧٥ – ٣٧٨.

(١٣٠) المرجع السابق ص٤٩٦ و٥٠٠.

(١٣١) تقرير اللجنة المشتركة عن الانفتاح (أبو وافية)، مرجع سابق.

(١٣٢) انظر مثلاً مصطفى مراد، **مضبطة الجلسة** ١٨ (١٩٧٥/١٢/٢٩)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(١٣٣) حسن زكي أحمـد، **نـدوة الجمعيـة المصـرية للاقتصاد**، مرجع سابق ص٤٢.

وقد أوضح "سيهانوك" نفس المعنى – على ضوء تجربته فحذر في ٢٧ – ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩ (قبل إقصائه) من عودة البنوك الأجنبية إلى بلاده، "من أجل إفساد النخبـة، وإعاقـة اقتصادنا، ومحاولة تغيير النظام، لقد حذرت من دور البنوك الأجنبية التي تخدم مصالح غير مصالح كمبوديا، وتحول إلى الخارج كميات هائلة من النقد، تاركة كمية بالغـة الضـآلة للدولة".

My War with the CIA, op. cit., p. 41.

(١٣٤) انظـر مـثلاً: Michael Field, **A Hundred Million Dollars A Day,** (London: Sidgwick and Jackson; 1975), chs. 13, 14 and Conclusion.

(١٣٥) حول قضية السوق المالي العربي بشـكل عـام، انظر الدراسة الهامة لجورج كرم "الأسـواق الماليـة العربية بين الوهم والحقيقة"، منشورة فـي **الاقتصـاد العربي أمام التحدي**، مرجع سابق.

(١٣٦) "هل ستتدفق الأموال العربية والأجنبية أساسا من خلال قوانين السوق؟ هـل إزاحـة المخـاطر غيـر الاقتصادية، وتقديم الحوافز والتسهيلات والإعفـاءات،

قادرةٌ وحدها على جذب فيض من الاستثمارات، وفي المجالات التي نحتاجها بالذات؟ أعتقـد أن هـذا هـو التصور الذي صيغ مشروع قانون ٤٣ وفقًا له، وهذا هو السبب في عدم التفرقة فـي هـذا القـانون بـين إمكانيات واحتمالات رأس المال العربي، ورأس المال الأجنبي.. فما دامت القوانين "الموضـوعية"، للسـوق هي أساس انسياب رءوس الأموال، فإن هذه القـوانين لا تفرق بين عربي وغير عربي... وكل هذا التصور وما يترتب عليه غير صحيح، إننا وفقًا لهذا التصـور نكرر تجارب سبقتنا إليها دول نامية كثيرة. وقد ثبـت أن هذه التجارب لم تكن ناجحة" و"التصـور المقابـل لهذا، هو التصور الذي بلورته حرب أكتوبر. فنتـائج هذه الحرب تمثلت فـي مضـاعفة فـائض أمـوال الحكومات العربية المصدرة للبترول من ناحية.. وفي خطورة التحرك العربي الموحد والضغط بالبترول من ناحية ثانية. هذه النتائج تفتح مجالاً واسـعا لاسـتيراد التكنولوجيا الغربيـة، ولمشـاركة رءوس الأمـوال الغربية. رغم أنف القوانين (الموضـوعية)، للسـوق

الرأسمالية، والتي لا تشجع على التدفق التلقائي الكبير لرءوس الأموال الأجنبية إلى مصر والدول العربيـة؛ وفقًا لهذا التصور، فإن الاستعانة برءوس الأموال غير المصرية، يخضع لنوع من الترتيب المنظم، وفي هذا الترتيب نفرق – على عكس مشروع القانون – بـين موقف رأس المال العربـي، وموقـف رأس المـال الأجنبي. بل إن سعينا يجب أن يبدأ بمحاولة اجتـذاب الفوائض الحكومية العربية بالذات (وهي الجزء الأكبر من الفوائض المالية العربية) وذلـك بهـدف إقامـة مشروعات مشتركة عملاقة (...) ولا شك أن نجاحنا في هذه المشروعات، هو أنسب السبل إلـى تشـجيع القطـاع الخـاص العربـي والأجنبـي. ففـي ظـل المشروعات المشتركة الجبارة سيزداد جو الاطمئنـان أمام المستثمر العربي الذي يسعى إلى الاستثمار فـي مشروعات صغيرة أو متوسطة. وكذلك فإنه في ظـل هذه المشروعات المشتركة مع الحكومـات العربيـة سنجبر قدرا متزايدا من رءوس الأموال الغربية على المساهمة في مشروعات إنتاجية جادة (...) يعني هذا

أن التعاون مع الدول العربية ذات الفـائض – علـى مستوى الحكومات – هو العامل الحاسم فـي سياسـة واقعية لاستخدام رءوس الأموال العربيـة والأجنبيـة الخاصة؛ وفقًا لخطة التنمية المصرية".

انظر: عادل حسين، **الطليعة** عدد (يونيو ١٩٧٤)، مرجع سابق.

(١٣٧) انظر حول المؤسسات العربية القائمة والمقترحة:

د. إبراهيم شحاتة، "الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية"، **مجلة السياسـة الدوليـة**، (أبريـل/ نيسان ١٩٧٤)، الاقتباس ص٤٧.

(١٣٨) **الأهرام**، (١٩٧٤/٢/٣).

(١٣٩) **الأهرام**، (١٩٧٤/٧/١٧).

(١٤٠) **مجلة الطليعـة**، عدد (نيسـان/ أبريـل ١٩٧٥)، ص١٨.

(١٤١) د. طاهر أمين: "محاضر لجنـة الاسـتماع فـي مجلس الشعب لمناقشة الانفتاح الاقتصادي"، جلسة ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٤.

(١٤٢) د. إسماعيل صبري عبد ا : **تنظيم القطاع العام،** (القـاهرة: دار المعـارف، ١٩٦٩)، ص ص٤٦٠ – ٤٦١.

(١٤٣) قانون الاستثمار، مرجع سـابق، ص ص١٢٩ – ١٣٢.

(١٤٤) البيانات عن الخطة الانتقالية مرجعهـا: **الخطـة الانتقالية يوليو ١٩٧٤ – ديسـمبر ١٩٧٥،** مرجـع سابق.

(١٤٥) د. أحمد أبو إسـماعيل، **البيانـان؛ الاقتصـادي والمالي** – ١٩٧٦.

(١٤٦)World Bank, **Report N° 840 a-EGT,** op. cit., p. 18.

(١٤٧) "خطاب الرئيس السـادات أمـام طلبـة جامعـة الإسكندرية"، **الأهرام،** (نيسان/ أبريل ١٩٧٤).

(١٤٨) نقلاً عن عثمان أحمد عثمان:

"Man of the Year", **Times,** (2-1-1978).

(١٤٩)Yusuf Ahmed, **Absorptive Capacity**, op. cit., p. 65.

(١٥٠)Ibid., pp. 55 – 61.

(١٥١) وقعـت اتفاقيـة القـرض مـع اليابـان فـي ١٩٧٥/٤/١٦ – ونشرت فـي الجريـدة الرسـمية، (١٩٧٥/٨/٢١)، العدد ٣٤٤.

(١٥٢) تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطـة ١٩٧٥، والسياسة المالية لمشروع الموازنـة العامـة للدولة للسنة المالية ١٩٧٥، ديسمبر ١٩٧٤، مجلـس الشعب (القسم الثاني من التقرير).

(١٥٣) قال أحمد حلمي بدر (عضو مجلس الشعب) "إنـه عندما نقوم بعملية ترميم على هذا النطاق الواسع الذي قد يشمل نحو ١٠ آلاف منزل (في السويس) لا بد من أن تكون هناك تكليف محددة مقدما، وأن تكون هنـاك مقايسات وأن يكون هناك حصر وبرامج للتنفيذ يجـب اتباعها. في الترميم يقدر المسئولين عن التعمير قيمـة إصلاح ما بنحو ٢٠٠ جنيه، فإذا مـا طلـب مـنهم صاحب العقار القيام بعملية الإصلاح قاموا بإصـلاحه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، فأي الرقمين هو الصحيح؟ إننـي أود أن أعرف – والكلام لا زال لعضو مجلس الشعب – ما هي التكاليف التي ستنفق على مدن القناة؟ عنـد

بناء حي الملك فيصل تقرر أن يكون البناء بـالحجر، ولم يجدوا العامل الذي يقوم بالبناء، ولو بـأجر سـتة جنيهات في اليوم، أي ما يعادل مرتب رئيس مجلـس إدارة! وكان الغرض مـن البنـاء بـالحجر خفـض التكاليف، ومع ذلك قورنت هذه التكلفة بتكلفـة البنـاء بالطوب الأحمر والحديد المسلح لوجـدنا أن تكـاليف البناء بالحجارة، تفوق تكاليف البناء بالطوب الأحمر".

انظر: أحمد حلمي بدر: "مناقشة بيـان رئـيس مجلـس الوزراء عن برنـامج الحكومـة"، **مضـبطة الجلسـة ١٤** (١٩٧٤/١٢/١١)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(١٥٤) وقد أكد د. ميلاد حنا نفس الحقائق حول الإسراف وانعدام التخطيط، فعمليات الحفر كانت تصـل إلـى أعماق لا تحتاجها ضرورات العمل، واللواري تنقـل الأتربة وتلقي بها في هذه الأماكن في مرحلة تاليـة. وتعجب الرجل من كميات الخرسانة التي كانت تُلقَـى في جوف الأرض، ومن المبـاني التـي تُقـام فـوق أساسات بعرض ٥٠ سم وهو سمك لم يألفه، أو نسـيه المهندسون المعاصرون، وكل هذا مـن أجـل إقامـة

مساكن اقتصادية، لا يزيد ارتفاعها عن طابق أرضي وثلاثة أدوار فوقه (المساكن المقصودة هنا هي نفس المساكن التي تحدث عنها عضو مجلس الشعب، والتي بنيت بالحجر الجيري). وسجل ميلاد حنا أنه سأل المسئولين التنفيذين – على اختلاف مستوياتهم عن سر هذا الإسراف، فقالوا: إنهم بدورهم لا يعرفون السبب، وإنهم يتصورون أن هذه سياسة عليا! ففي مكاتب هؤلاء المسئولين رسومات كاملة لنماذج من المباني من الطراز الهيكلي العادي، أي على نمط المساكن الاقتصادية التي نعرفها في القاهرة، وتكلفة الوحدة السكنية المقامة بالحجر الجيري فوق جبل من الخرسانة، كانت تزيد على تكلفة الوحدة السكنية الأخرى التي نعرفها بما لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه، ويعني هذا أننا خسرنا في بناء ٤٠٠٠ وحدة فقط، (كان مقدرا أن تتم قبل نهاية ١٩٧٤) ما يقرب من أربعة ملايين جنيه، وسنخسر عشرات الملايين إذا استمر إنشاء السويس كلها بنفس الطريقة".. وقد استمر التعمير فعلاً بنفس الطريقة. عن مقال للدكتور ميلاد

حنا، رفضت نشره جريدة الأخبار، وقيل له بصراحة: إنه يعرض نفسه للتهلُكة.

(١٥٥) محمود أبو وافية: "مناقشة بيان رئـيس مجلـس الوزراء". **مضبطة الجلسة ١٤**. مرجع سابق.

(١٥٦) الرئيس أنور السادات، "خطـاب أمـام جامعـة الإسكندرية"، **صحف** (٢٧ يوليو ١٩٧٤).

(١٥٧) إسماعيل صبري صرح في هذه الفترة ليوسـف أحمد، بأن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية وعدوا بتقديم قروض تبلغ ١٥١,٠٤ مليون دولار، والـدول الغربية ٥٦٣,٢ مليون دولار، والدول العربية وإيران ٩٩٠,٧٦ مليون دولار:

Yusuf Ahmed, **Absorptive Capacity**, op. cit., p. 5.

(١٥٨) عادل حسين: "نقد للخطة والانفتاح الاقتصـادي"، مجلة الطليعة، (أبريل ١٩٧٥).

(١٥٩) د. عبد العزيز حجازي: "مناقشـة بيـان رئـيس الوزراء"، **الجلسة ١٤**، مرجع سابق.

(١٦٠) تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطـة ١٩٧٤ والسياسة المالية لمشروع الموازنـة العامـة

للدولة للسنة المالية ١٩٧٤، (مجلس الشعب، القسم الثاني من التقرير، ١٩٧٣).

(١٦١) عثمان أحمد عثمان: قانون الاستثمار، مرجع سابق، ص ص١٢٢ – ١٢٣.

(١٦٢) د. عبد العزيز حجازي: "حديث إلى موسى صبري"، جريدة الأخبار، (٧٤/٣/٢٥).

(١٦٣) عادل حسين، الطليعة، (يونيو ١٩٧٤)، مرجع سابق.

(١٦٤) انظر مثلاً:

"Address to United Nations General Assembly, September 18, 1974", also, to "World Energy Conference, Detroit, September 23, 1974". **New York Times,** (September 19 and 24, 1974).

(١٦٥) الرئيس أنور السادات: حديث إلى مجلة الأسبوع العربي – نقلاً عن الأهرام، (١٩٧٤/١٠/٩).

(١٦٦) الرئيس أنور السادات: "حديث إلى تليفزيون A.B.C (الأمريكي)"، نقلاً عن الأهرام، (١٩٧٤/١٠/٨).

(١٦٧) أ. شيهان، مرجع سابق، ص١٢٧.

(١٦٨)Yusuf Ahmed, **Absorptive Capacity**, op. cit., pp. 62 – 63.

(١٦٩) الأهـرام (والصـحف المصـرية الأخـرى)، (١٩٧٤/١٢/١٨).

الفصل السابع

(١٩٧٥)

تطوير الهجوم واستمرار المقاومة

أولاً – الإطار السياسي العام:

(١) هكذا بدأ العام الجديد (العام الثاني من الانفتاح) بجـو سياسي يقوم على:

معارضة شعبية متسعة ومتصاعدة، تتضمن بوادر رفض لنتائج التدخل الأمريكي، في الناحية الاقتصـادية بالتحديـد، وقلقًا لدى الإدارة الأمريكية من هذه النُذُر للمعارضة، ومـن توتر العلاقات مع دول المنطقة العربية، وخاصة مع محـور القاهرة – الرياض. وقد عبرت الولايات المتحدة عـن هـذا القلق بمواصلة حملة التهديـد؛ فـأذاع كيسـنجر تصـريحه المشهور، بأن إجراء عسكريا سيكون محتملاً إذا هدد العـالم الصناعي بالحنق الفعلي من خلال النفط [١]. وأيـد الـرئيس الأمريكي هذا التصريح [٢]. وتوالت الأنباء المسـربة إلـى المجلات الأمريكية عن المناورات العسكرية، والخطط المعدة لغزو الأقطار النفطية [٣].

ومن ناحية أخرى، وعدت الحكومة الأمريكية بمواصـلة "قوة الدفع"، أو "الخطوة خطوة". وفي أول يناير وقع الرئيس الأمريكي على قرار يسمح بإنفـاق جـزء مـن اعتمـادات القروض والمنح المخصصة لمصر، وكان هذا يعنـي أنـه

أصدر أخيرا قرارا بتقديم الدفعة الأولى (١٥٠ مليون دولار) كما نذكر، فإن الاعتماد الكلي كان لا يتجاوز ٢٥٠ مليـون دولار. وكان الهدف الأساسي دعم عمليات التعمير.

(٢) **وقد واجهت القيادة السياسية المصرية هذا الموقف على النحو التالي: في مواجهة الضغوط الاقتصـادية والمعارضة الداخلية**، بعث السادات برسالة إلى مجلس الشعب ومجلس الوزراء، مثلت نقـدا حـادا لمفـاهيم وممارسات الانفتاح السائدة. وكانت الرسالة تعبر عن شعور عميق بالأزمة، فبدأت بهـذه الكلمـات: "لقـد عودتكم – حتى في أصعب الساعات – على مواجهـة التحديات التي أمامنا بصدق وصراحة". وبـدلاً مـن أحاديث التفاؤل السابقة، اعترف الرئيس بـأن مصـر تجتاز "مرحلة صعبة"، وأن الاستقرار الاقتصـادي لا ينفصل عن الاستقرار السياسي؛ إذ لا يمكن أن يعيش الإنسان إذا كان قلقًا على رزقه، قلقًا على مستقبله، قلقًا على إمكانياته المادية، أو ما يتاح له من سلع وخدمات (...) إن شعبنا قادر على مواجهة المرحلـة الصـعبة التي يمر بها وهي مرحلة التحرير والتنميـة، علـى

أساس المساواة في التضحيات. وتقع علـى الحكومـة المسئولية الأولـى فـي تـوفير السـلع الضـرورية للاستهلاك الشعبي في حـدود الإمكانيـات المتاحـة. وليكن معروفًا تماما أنه ليس متاحـا لنـا أن نُغـرق الأسواق بالسلع. وفي هذا الشأن يجب عدم التردد في توزيع أية سلعة ضرورية بالبطاقات؛ لضمان عدالـة التوزيع في حدود الكمية المتاحة". وأضاف السـادات أنه يعتقد "أن النظام الضرائبي يحتاج إلى نظرة جديدة لتصبح الضريبة هي الأداة الرئيسية السليمة؛ لتحقيـق أهدافنا الاجتماعية من تذويب الفوارق بـين طبقـات، ومن توفير متطلبات الحياة الكريمة لأوسـع جمـاهير شعبنا" (٤).

كان اتجاه الرسالة إحياء لمنطق ورقة أكتـوبر، ومخالفًـا لتطلعات من انتفخوا بالانفتاح، ولكل مـا درجـت أجهـزة الإعلام على إشاعته طوال عام ١٩٧٤. ولكن هـذه الفئـات المروجة والمستفيدة بالانفتاح نمت أظافرها وأنيابهـا؛ ولـذا تعرض اتجاه الرسالة، ومطلبها بسياسـة ضـريبية جديـدة؛ لمعارضة واضحة من مجلس الشعب، واضطر سيد مرعـي

(رئيس المجلس آنذاك) إلى التصريح "بأن الرسـالة ليسـت توجيها ملزما، وإنما تعطي خطوطًا عريضة لتوجيه سياسـة يناقشها المجلس والحكومة"، وأكد عبـد العزيـز حجـازي (رئيس مجلس الوزراء في تلك الفترة) نفس المعنى، وقـال "إن الموضوعات مطروحة كلها للمناقشة، ولم يؤخـذ فيهـا قرار قط". وفي أول مواجهة لمناقشة الرسـالة بـدا رئـيس مجلس الوزراء مذعورا ومتراجعا أمام معارضيه، فقال إنـه يخشى أن تنشر الصحف مانشيتات حول إجراءات ضـريبية جديدة "فالرسالة لا تثير ضرائب جديدة". بل وقال "إن العطاء هو عطاء ا "![5] لكن الرسالة لـم تقتلهـا فقـط أصـوات المعارضين، فقد صدرت تعليمات من القيادة السياسية بتأجيل نشرها (نشر نص الرسالة في ٤ فبراير)، ويمكن أن نفترض هنا – للتفسير – حـدوث تـدخل سياسـي مـن الحكومـة الأمريكية.

وبالنسبة للتهديدات الأمريكية، معروف أنها أثارت ردود فعل متباينة في المنطقة العربية. وفي القاهرة كانت الأوضاع لا زالت تسمح بأن يصرح السادات بأن كيسنجر أخطأ حـين تحدث بهذا الأسلوب "لتتذكروا في هذا الصدد الفشل المؤسف

الذي مني به العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. فهـل يعتقدون أننا سنقف مكتوفي الأيدي، أمام تـدخل عسـكري أمريكي؟ لقد أنذرت الولايات المتحدة في هذا الشـأن، بـأن العرب سيشعلون النيران في آبار البترول، إذا ما تعرضـوا لعدوان مسلح" (٦).

وفي انتظار الوعد الأمريكي بمواصلة "قوة الدفع"، حاول السادات أن يحافظ على ما أقامه من جسور مع السوفييت في أواخر عام ١٩٧٤، فصرح بضرورة "تفادي أية مواجهة مع أي من الكبار". وقال "إنني مقتنع تماما بالأسباب التـي أدت إلى عدم إتمام زيارة الزعيم السوفيتي بريجنيف في موعدها المحدد من قبلُ، وإنني واثقٌ من أننا سوف نصفي نهائيا مـا قد يكون باقيا من رواسب قديمة، عندما تتم زيارة بريجنيـف في المنطقة، وستفتح صفحة جديدة" (٧). ولكن حدث أن تغير هذا الموقف بعد أيام، فعاد إلى إعلان الموافقة الصريحة على وجهة النظر الأمريكية "فمن هنا إلى جنيـف إذا اسـتطاعت أمريكا أن تحقق شيئًا ما خطوة بخطوة، فأنا أرحب بـه" (٨). ولكن مع طول الانتظار صرح "بأن الموقف بالغ الخطـورة،

ومصدر الخطر أن عملية السعي لإقـرار السـلام لا تتقـدم بالسرعة الكافية، أو أنها على وشْك أن تتوقف نهائيا" [٩].

بل وصل الحال إلى التلويح بتركِه الرئاسـة: "إن مـدة رئاستي تنتهي في عام ١٩٧٦، وإنني لا أسعى إلـى تجديـد هذه الفترة ليوم آخر" [١٠]، وكان يعتقد – بحـق – أن هـذا الاحتمال يمكن أن يقلق الولايات المتحدة التي لم تكـن قـد تمكنت بعد من الإمساك بأعنة الموقف.

(٣) **وقد لجأت القيادة المصرية في هذه الفترة لأوروبـا الغربية محاولة أيضا لتحريك الموقـف.** وفـي هـذا الإطار كانت زيارة الرئيس السادات إلى فرنسا (٢٧/ ٢٩ يناير). وقبل الزيارة ركزت التصـريحات علـى إمكانية الحصول علـى محطـات نوويـة فرنسـية للأغراض السلمية، وعلى أسلحة ومعـدات حربيـة. وجاء في البيان المشترك أن الرئيس الفرنسي وافـق على تلبية طلب الرئيس السادات تزويد مصر بمعدات عسكرية لتعـويض بعـض مـا فقدتـه، واشـتراك المؤسسات الفرنسية في برامج التنميـة فـي مصـر، وخاصة في مجالات الكهرباء والطاقة النووية وميادين

النقل والمواصلات والتنقيب عن النفط والصناعات البتروكيمائية، والصناعات الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى ميادين الصناعة الخفيفة والسياحة، وقيل إن هذه المشروعات تتطلب استثمار ٣٠٠٠ مليون دولار، تسهم فرنسا بـ ٢٨٠ مليون دولار، وتقدم الدول النفطية باقي التمويل المطلوب [١١].

وقد يعكِس هذا تنسيقًا بين التحرك المصري، والسعودي بقيادة فيصل؛ لإغراء فرنسا، ولكن ورقة المحطات النووية الفرنسية، قد تكون أيضا على علاقة بمحاولات الولايات المتحدة لاحتواء القوى النووية الإسرائيلية المستقلة، فسيطرة الولايات المتحدة على أطراف الصراع في المنطقة، وعلى قرار الحرب والسلام، تتلاشى عمليا مع احتكام إسرائيل على قوة نووية مستقلة، ولا تقتصر خطورة ذلك – في الحسابات الاستراتيجية – على اتساع هامش الاستقلال السياسي الإسرائيلي، فإلى جانب هذا تمثل القوة النووية الإسرائيلية سببا قائما أو محتملاً لدعوة الاتحاد السوفيتي إلى تغطية الجانب العربي بمظلته النووية، إذا عجزت الولايات المتحدة، أو أحجمت، عن تقديم البديل. ويبدو أن المحاولات الأمريكية

في هذا الاتجاه تعثرت خلال عام ١٩٧٤، ومنها الوعد بتقديم محطات نووية أمريكية إلى مصر [(١٢)].

(٤) ولا نعتقد أن تلاحق المواقف المصرية التـي بـدت متعارضة، كان مجرد تخبط سياسي؛ فالمواقف كانـت تعكس– إلى حد كبير – تلاحق الآمال والإحباطات – من يوم لآخر – أثناء المباحثات والاتصالات السرية.

بعد الموقف المعتدل من السوفييت فـي أواخـر ١٩٧٤، وفي بداية العام الجديد، انتقد الرئيس قبـل زيارتـه لفرنسـا الاتحاد السوفيتي بشدة، وقال إن الخلافات تشمل المجـالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وأشاد بالولايات المتحـدة ووزير خارجيتها. وبعد زيارة فرنسا بخمسة أيام (٣ فبراير) جرت محادثات مع جروميكو (وزير الخارجية السوفيتي) في القاهرة، وصرح السادات بعدها بأن العلاقات مع السـوفييت تحسنت كثيرا، وأن بريجنيف سيزور القاهرة [(١٠)]، وتضـمن البيان المشترك الدعوةَ إلى استئناف أعمال مـؤتمر جنيـف فورا، وباشتراك كافة الأطراف المعنية، بمـا فيهـا ممثلـو منظمة التحرير الفلسطينية، ونص البيان على "رأي القيـادة المصرية حول أهمية وضرورة اشتراك الاتحاد السوفيتي في

تسوية الأزمة في جميع مراحلها، وفي كافة نواحيها، بما في ذلك اشتراكه في لجان العمل التي يمكن أن تتكون في مؤتمر جنيف" [١٣].

ولكن في ١٣ فبراير وصل كيسنجر فيما وصِف بأنه زيارة بحث عن الحقائق؛ أي: في زيارة للتهدئة وكسب الوقت. وصرح كيسنجر بعدها، بأن فكرة تقطيع أوصال إسرائيل خلال المفاوضات الرامية للتوصل إلى اتفاقية سلام شامل أو مؤقت، دون مقابل معقول، هي فكرة لا معنى لها، بل ولا جدوى من مناقشتها. وردت القاهرة بأن مؤتمر جنيف هو أكثر الأماكن ملاءمة من أجل تحقيق السلام.

ثم بدأت الجولة التاسعة لكيسنجر في ٧ مارس للتوصل إلى اتفاق فصل ثان للقوات على الجبهة المصرية: وهي الجولة التي أعلن وزير الخارجية الأمريكي فشلها (بعد ١٥ يوما). لا شك أن إسرائيل بالغت في التشدد. والقيادة الإسرائيلية لم تكن بمستوى حرص الولايات المتحدة على توقيع الاتفاق الثاني (أو التكميلي) لفصل القوات، ولكن يتعذر مع ذلك أن نحدد رأيا قاطعا (مع غياب المعلومات الحقيقة) حول مدى ومسئولية الإدارة الأمريكية عن فشل "المكوك" في

هذه الجولة. فالولايات المتحدة كانت حريصة على التوصـل إلى اتفاقية تبدو معقولة (تتضمن انسحابا من مناطق البترول والمضايق) ضمانًا لاستمرار خطتها في السيطرة من خـلال الخطوة خطوة.

وبالتأكيد اضطرت الولايات المتحدة – بعد فشل مباحثات كيسنجر – إلى الضغط على إسرائيل؛ كي تلزمهـا باتبـاع سياستها، وتمنعها من تقويض ما حققته منذ حرب أكتوبر(١٤)، واستطاعت الإدارة الأمريكية – أثناء ما أسمته "إعادة تقيـيم سياستها في الشرق الأوسط" – أن تُفهم القيادة الإسرائيلية أن "قول "لا" للولايات المتحدة شيء، والارتفاع إلـى مسـتوى النتائج المترتبة على قول "لا" شيء آخر تماما" (١٥). **ولكـن ألم يكن ممكنًا أن يتحقق كل هذا في زمن أقصر، إذا لم تكن الولايات المتحدة عازمة على استخدام العناد الإسرائيلي في كسب الوقت؟**

المهم، كان رد الفعل الأول لفشـل كيسـنجر، أن أعلـن إسماعيل فهمي (وزير الخارجية آنذاك) أن أسلوب كيسـنجر لحل المشكلة خطوة خطوة قد مات، وعـاد للمطالبـة بعقـد مؤتمر جنيف، وطلب وزير الخارجية المصري من سـفيري

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بدء الاتصالات اللازمة لعقد المؤتمر. **ولكن حدث بعد مغـادرة كيسـنجر للمنطقـة بثلاثة أيام، أن اغتِيل الملك فيصـل.** ويؤكـد بعـض "مـن يعلمون" أن المخابرات المركزية كانت خلف الجريمة. ويبدو هذا الاتهام منطقيا؛ فالملك فيصل – رحمه ا – كانت تدفعه عقيدته الإسلامية العميقة إلـى احتمـالات التمـرد. وكـان استمراره على رأس السعودية يثير قلقًـا شـديدا للسياسـة الأمريكية.

توالت الاتصالات مع الاتحاد السوفيتي باتجـاه مـؤتمر جنيف، وأعلن السادات أن مصر لن تقبل أيـة مفاوضـات جديدة بشأن الانسحاب على الجبهة المصـرية قبـل انعقـاد مؤتمر جنيف [١٦] ولكنه أهدى إلى الولايات المتحدة – فـي نفس المناسبة (١٠ أبريل) – قرار عودة الملاحة فـي قنـاة السويس بعد الانتهاء من عمليات التطهير؛ تنفيذًا للالتزامات السابقة أمام الحكومة الأمريكية؛ تعبيرا عن "حسن النية".

وحدث في أوائل أبريل، أن تجددت المظاهرات الشـعبية على نطاق أوسع، متمثلة في إضراب عمـال النسـيج فـي المحلة الكبرى. كان الإضراب من أخطر الإضـرابات فـي

تاريخ الحركة العمالية المصرية، وعلى درجة رفيعـة مـن التنظيم، فأعلن السادات حديثًا مباشرا إلى الأمة، كان أكثـر حدة من رسالة يناير، وكان أكثر استشـعارا للخطـر علـى الجبهة الداخلية قال "لقد اخترت أن يكون حديثي إليكم عـن الشئون الداخلية لقاء مباشرا معكم، أتوجه بـه إلـى قلـوبكم وعقولكم، راجيا أن تكونوا جميعا معي في هـذه اللحظـات؛ ذلك لأن المسئولية ليست لفرد مهما أحسنتم الظن به، ولا هي لجماعة من الناس مهما حسنت نواياها. إن المسـئولية الآن لشعب بأكمله.. وأريد أن ألفت النظر بوضوح، إلى أننا لسنا مجتمعا لأصحاب الملايين، وإنما نحـن مجتمـع للعـاملين المنتجين. إن هذا المجتمع لن يعود - مهما حدث - إلى حالة كان فيها قبل الثورة، يوم أن كان نصف في المائة فقط مـن السكان يحصلون وحدهم على نصف الدخل القـومي. ذلـك فساد لا أقبل به، وذلك إفساد لا يقبل الشعب بـه. وسـوف أقاومه، وسوف يقاومه الشعب معي". وفي ختام الحديث أعلن السادات "أننا على بداية مرحلة جديدة، وقد اكتملت لدي خطةٌ لمواجهة متطلبات هذه المرحلة، وسوف أبـدأ - بـإذن ا ، وعلى الفور - في إجراءات تغييرات أساسية شاملة، وجدتُها

لازمةً لكي نستطيع مواجهة هذه المرحلة" [١٧]. وكانت البداية المعلنة لهذه التغييرات استقالة عبد العزيـز حجـازي (١٤ أبريل)، وقيام تشكيل وزاري جديد برئاسة ممدوح سالم.

(٥) وينقلنا هذا إلى إشارة سرية عن نتـائج ومتطلبـات الخطوة خطوة في الجبهة الاقتصادية، فنذكر **عـرض صندوق النقد الدولي لحالة الاقتصاد المصري عـام ١٩٧٤** (الصادر قبيل استقالة حجازي) ويقول تقريـر الصندوق: "لقد زاد عجز ميزان الحسـاب التجـاري زيادة كبيرة في عام ١٩٧٤، وتم تمويل هـذا العجـز عن طريق تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل، وتـدهور الموقف تدهورا كبيرا؛ ابتداء مـن سـبتمبر ١٩٧٤، وكان من مظاهر هذا التدهور:

أ- زيادة كبيرة في الائتمان والتوسع النقدي.

ب- الزيادة في استخدام الطاقة الصناعية والحصول على مستلزمات الإنتاج الصناعية، وكذلك السلع التموينيـة، ثم الاستعانة في تمويلها بتسهيلات ائتمانيـة قصـيرة الأجل.

ج- ابتدأت في تلك الفترة تظهر زيادات حادة في التأخير في دفع الديون الخارجية، ومثل هذا التأخير لو سمح له بالاستمرار، فإنه سيؤثر على سمعة مصر المالية، وإذا ربطنا ذلك مع العجز في الحصول على تسهيلات مصرفية تجارية جديدة، ومع ما هو مستحق حاليا من أقساط وفوائد، وهو يمثل قدرا كبيرا في المدفوعات، فإن هذا قد يؤدي إلى عجز في السداد على نطاق كبير من جانب مصر إلى دائنيها، ويؤدي إلى عدم تدفق السلع المستوردة، التي لا تستطيع البلاد الاستغناء عنها، كما أنه يجعل من الصعوبة بمكان الحصول على المعونة الخارجية، للوفاء باحتياجات البلاد.

د- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة ومعلنة أدى إلى زيادة الشكوك في أذهان المستثمرين الأجانب والمصريين"[١٨].

هذا التقرير – ببساطة – يشرح في البندين (أ)، (ب) حقيقة الانهيار الذي أحدثه العام الأول من الانفتاح، وهو يلوح بالعصا الغليظة في البندين (جـ)، (د) إذا لم تعلن سياسة واضحة (يضعها ويعتمدها صندوق النقد)، أي لا بد

من تراجع رسمي عما كان يسمى بضـوابط الانفتـاح. وإذا لم تفعل الحكومة ذلك ستمنع القروض، ويجوع الشعب، ولن تفِد "المعونـات" الخارجيـة لإنقـاذ الموقـف، ولـن يقـدم المستثمرون. **وهكذا كانت "المعونات" والاسـتثمارات يلـوح بها (في العام الأول من الانفتاح) للإغـراق فـي الـديون، وعادت تستخدم (في العام الثاني) كأمل في طوق نجاة،** وقد جرت مباحثات مارس مع "كيسنجر" تحت هـذه الضـغوط، ولم يكن كيسنجر يحمل معه - فقط - أملَ إعادة نفط سـيناء (بآثاره الإيجابية على ميزان المدفوعات)؛ إذ كان يقدم أيضا تعهدا بأن تسعى الولايات المتحدة لتشكيل كونسورتيوم غربي (يضم دول الخليج المرتبطة بالغرب) "لانتشال" الاقتصـادي المصري، ولكن مع فشل كيسنجر، وضوابط "الانفتاح"، تبخر كل ذلك[١٩]، رغم مضي القيادة المصرية في قرار إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية؛ تنفيذًا لالتزامها السـابق أمـام الولايات المتحدة، وبالتالي أمام إسرائيل.

(٦) **حين تشكلت حكومة ممدوح سـالم** "كانـت هنـاك تسهيلات مصرفية متأخرة بلغ رقمها ٤٤ مليون جنيه (١١٠ مليون دولار). أما التسهيلات للموردين، فقـد

كانت قيمة المتأخر منها في ١٩٧٥/٤/٢٧ مبلغ ١١,٣ مليون جنيه (٢٨,٣ مليون دولار) وكانت قيمة التأخير تسعة شهور" [٢٠]. ولكن لم يكن مطروحا من الناحيـة العملية أن يواجه هذا المأزق بمراجعة سياسة الانفتاح مراجعة جذرية (على النحو الذي أشـار إليـه بيـان السادات). كان المطروح بقوة وإلحـاح مـن جانـب الحكومة الأمريكية وصندوق النقد، ومن جانب الفئات المحلية العميلة، تقويضا كاملاً لمفاهيم ونظام المرحلة الناصرية، أي إزالة الضوابط التي تحمي الاسـتقلال. والتقرير الذي نشره محمود أبو وافيـة (وهـو مـن المقربين إلى الرئيس السادات) عـن الانفتـاح (قبـل استقالة الوزارة بيومين) كان مبلورا لرأي هذا الاتجاه، فقال: إنه "من الطبيعي أن يسبق الانفتـاح الخـارجي انفتاح داخلي يؤمن النشاط الخاص، ويحفزه على القيام بدوره الضخم الفعال في خدمة الاقتصاد الوطني، ولا يتصور إمكان نجاح انفتاح خـارجي، إذا لـم يكـن الانفتاح الداخلي ناجحا". وهذه الفقرة كانت تدافع عما بدأت ممارسـته عمـلاً، وإن أنكرتـه التصـريحات

الرسمية. كان يقال إن الانفتاح مجرد أسلوب يدعم قدراتنا المالية والتكنولوجية؛ لكي تندفع بمعدل أعلى، وكفاءة أكبر في التنمية المستقلة المخططة، ولكن أبا وافية اعترف في تقريره، بأن الانفتاح المقصود هو دعوة لنظام اقتصادي واجتماعي جديد. وتأكيدا لهذا الاتجاه؛ أضاف "أن القطاعين (العام والخاص) يعملان في خدمة البلاد، ولكل مجاله ونشاطه واستعداده وصلاحيته. ولا ينبغي أن يطغى قطاع على قطاع، أو يجور قطاع على ما ينبغي أن يكون للآخر، بما يخلّ بالموازنة بينهما في المعاملة كشقيقين، أو كابنين لأم واحدة هي مصر". وحين شرح التقرير مقصده، اقترح حل المؤسسات العامة، واستبعاد القطاع العام من كثير من المجالات الحاكمة وتسليمها للرأسماليين، وعاد إلى قضية طرح جزء من أسهم رءوس أموال شركات القطاع العام على القطاع الخاص والأفراد. وتصفية "السيطرة الرهيبة" للدولة (حسب تعبير التقرير) على التصدير والاستيراد، وفتح سوق البضاعة الحاضرة للأقطان... إلخ [٢١].

وفيما يتعلق بتصورات التنمية والنظام الاقتصـادي فـي الأجل المتوسط، كان البنك الدولي يبيع – في نفس الفتـرة – أفكارا تتفق تماما مع أبي وافية، والوزير القوي في الـوزارة القديمة والجديدة، عثمان أحمد عثمان، (وهو مـن المقـربين أيضا إلى الرئيس) كانت تصريحاته في نفس الاتجاه، فقبـل حلفه اليمين في الوزارة الجديدة، صرح بـأن "سـبب هـذه الأزمة هو استيراد نظام من الخارج وتطبيقها فـي مصـر.. وآن الأوان للتخلص من النظام المستورد الخـاطئ، وخلـق المنافسة والحريات أمام المواطن المصـري.... يجـب أن يعرف الشباب أننا نعاني من رواسب ٢٠ سنة" [٢٢].

كانت القوى الاستعمارية الخارجية، وكان حلفاؤهـا فـي الداخل، في مرحلة تصعيد الهجوم على الجبهة الاقتصـادية (والجبهات الأخرى) لإكمال فرض التبعية، وكانت محاولات المقاومة أثناء حكومة حجازي؛ مما ينبغي تجـاوزه؛ ولـذا رحبت هذه القوى بتنحيته، وبادرت إلى تحية ممدوح سـالم (بصفته عدو الانغلاق)، فكتب أحمد أبو الفتوح (الذي أعلـن موافقته الكاملة على تقرير أبي وافية) أنه "قابل السيد ممدوح سالم أكثر من مرة، وهو يتمتع بخبـرات كثيـرة (!)؛ فهـو

يتحدث أكثر من أربع لغات أجنبية، وقد زار الكثير من دول العالم، وله آراء في الحريات وفي الاقتصاد والسياحة، تتمتع بالفهم الصحيح للأمور" [٢٣]، وكتب مصطفى أمين أنه يعتقد أن الوزارة الجديدة ستتبنى سياسة اقتصـادية مختلفـة عـن السياسة السابقة [٢٤].

وحاول ممدوح سالم في البداية، أن يركب هذه الموجة، فاستخدم في مؤتمره الصحفي الأول نفس مفهوم أبي وافيـة "فالانفتاح فلسفة متكاملة بالنسبة لنظام اقتصـادي وسياسـي وإداري وثقافي". وفي بيانه أمام مجلس الشعب، أعلن الربط بين الانفتاح الداخلي والخارجي – تطبيق سياسـة الانفتـاح على القطاعين العام والخاص – الارتباط الوثيق بين الانفتاح السياسي وغيره من صور الانفتاح الاقتصادي والاجتمـاعي والثقافي [٢٥]. وكما تحدث أبو وافية عن القطـاع الخـاص كشقيق للقطاع العام، هضمنا حقه في الماضي. قال ممـدوح سالم في بيان حكومته "أننا عملنا في المرحلة الماضية برئـة واحدة في مجال الإنتاج، هي القطاع العـام "ولـذلك" فـإن المرحلة المقبلة سوف تشاهد انطلاقة جديدة، يتكامـل فيهـا

القطاع الخاص مع القطاع العام، في بناء مجتمع كل المنتجين".

ولكن واقع الحال أن التشكيل الوزاري الجديد، حاول أن يواصل التمسك بالضوابط، ورفض الانصياع الكامل للتعليمات الخارجية؛ استشعارا لخطورة النتائج المترتبة على التعليمات. وتمثل هذا الموقف – أساسا – في مواصلة التدخل على نطاق واسع في سياسة الأسعار (الدعم) وفي رفض المطالبة بخفض سعر الصرف الرسمي، ولكن – كما في العام السابق – كان التوجه العام يحتم التراجع؛ عمليا ثم رسميا، خطوة خطوة.

ثانيا – تصعيد الهجوم ضد محاولات الحكومة الجديدة للمقاومة:

(١) تصدع هيكل الأسعار المحلي:

أ- كان الرئيس قد وعد – في خطاب أبريل – بضرورة مواجهة الغلاء، وفي بيان الحكومة أمام مجلس الشعب قال رئيس مجلس الوزراء "إن أسعار الكثير من السلع الضرورية ترتفع بما يجاوز حد الاحتمال، وأصبح التضخم مشكلة لا يمكن السكوت عليها". ويقول تقرير

البنك الدولي إن "الحكومة تَعتبر المحافظة على ثبـات أسعار سلع الاستهلاك الأساسية - أمرا حيويـا فـي سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وهي تشـير إلـى الاضطرابات التي فجرتهـا الظـروف الاقتصـادية المتدهورة التي سبقت تغيير الحكومـة (فـي أبريـل ١٩٧٥) وهي غير مسـتعدة (وهـذا أمـر مفهـوم) للمخاطرة بحدوث اضـطرابات اجتماعيـة بقيامهـا بتخفيض الإعانات الخاصة بتكاليف المعيشة" [٢٦].

وترتب على هذا الالتزام، أن ارتفع صافي الخسارة لهيئة السلع التموينية في ميزانية ١٩٧٥ إلى ٤١٨ مليـون جنيـه (وكان ٣٣٠ مليونًا عام ١٩٧٤). وقـد أُنشـئ فـي وزارة الخزانة في موازنة ١٩٧٥، صندوق يجمع اعتمادات الـدعم التي كان بعضها يتناثر في أقسام أخرى من الموازنة، بعيـدا عن هيئة السلع التموينية، ووفقًا لأرقام هذا الصـندوق كـان الاتفاق الفعلي لهذا الغرض ٦٢٢,١ مليون جنيـه (موازنـة ١٩٧٥) وقدر أن الإنفاق المقابل (في موازنة ١٩٧٤) كـان هو ٣٥٥,٥ مليون جنيه[٢٧]، وإذا أضيف إلـى هـذا الـدعم المباشر الذي تتحمله الدولة في القطاع الاقتصـادي يصـبح

الرقم ١٨٨ مليون جنيه ١٩٧٣ (حـوالي ٥% مـن النـاتج المحلي الإجمالي)، ويقفز إلى ٧١٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ (حوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي) [٢٨].

وكان على الميزانية العامة، أن تتحمل في نفـس الفتـرة إنفاقًا عسكريا مرتفعا؛ فاستهلكت نفقات الدفاع نسـبة كبيـرة عام ١٩٧٤ من إجمالي الإنفاق الحكومي المركزي الجـاري (٣٩%). وصحيح أن الزيادة فـي ميزانيـة ١٩٧٥ قـدرت بحوالي ٢٠ مليون جنيه فقط (وكـان هـذا يعنـي خفـض اعتمادات الدفاع بالقيمة الحقيقية)، وصحيح أيضا أن نسـبة الدفاع من إجمالي الإنفـاق الحكـومي المركـزي الجـاري انخفضت إلى ٣٥% [٢٩]، ولكنها ظلت تمثل عبئًا شديدا على الإيرادات. ومع المنطق السائد والمتنامي للسياسة الانفتاحية، امتنع على الحكومة – كما في عام ١٩٧٤ – تحقيق زيـادة حقيقة ومناسبة في الإيرادات المحلية، وفـي نفـس الوقـت لم تتدفق "المعونات" – الخارجية بالحجم المتمنى، وبالتـالي كانت الزيادة في الاستهلاك الحكومي (بما في ذلـك نفقـات الدفاع) خلال ١٩٧٥ بنحو ٧%، وبإضافة نفقـات خفـض تكاليف المعيشة إلى الاستهلاك الحكومي قفزت الزيادة إلـى

حوالي ٢٣% فوق مستوى العام السـابق. ويعنـي هـذا أن اعتمادات الدعم كانت من الأسباب الهامة للعجـز الجـاري المتزايد للميزانية العامة (من ٥٠٠ مليون جنيـه/ ١٩٧٤ – إلى ١٠٩٤ مليون جنيه/ ١٩٧٥ – أرقام حقيقية)، وواصلت الحكومة لجوءها إلى الجهاز المصرفي لسد العجز؛ خروجـا على الخطة الائتمانية الموضوعة.

كان حجم الاقتراض من الجهاز المصرفي مقدرا – وفق كتاب وزارة المالية إلى البنك المركزي – بنحو ١٢٥ مليون جنيها في كل من السنة المالية ١٩٧٤ والسنة المالية ١٩٧٥، إلا أن التطورات الفعلية أفصحت عن تجاوز تلـك الحـدود بدرجة كبيرة، ولا سيما خلال عام ١٩٧٥؛ حيث حقق صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطـاع الحكـومي طفـرة كبيرة، وبلغ في آخر ديسمبر ١٩٧٥ مـا مجموعـه ٢٦٩١ مليون جنيه مقابل ١٧٠٦ مليون جنيه فـي نهايـة ديسـمبر ١٩٧٤، أي بزيادة بلغت ٩٨٥ مليون جنيه خـلال ١٩٧٥. كذلك استحوذت شركات القطاع العام علـى نصـيب هـام ومتزايد من إجمالي التسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز المصرفي، وبما يجاوز الحدود المرغوبة للتوسع الائتمـاني،

ولا شك أن اختلال الموازنة العامة كان سببا رئيسيا لتزايد اعتماد الكثير من شركات القطاع العام على الائتمان المصرفي في مجال تمويل نشاطها (سواء لنقص رأس المال المعتمد لبعض الشركات عند إنشائها، أو بسبب قصور الاعتمادات المقررة بموازنات الجهات الحكومية عن الوفاء بقيمة الالتزامات المستحقة عليها لشركات القطاع العام، مما يسبب مشكلة سيولة لدى هذه الشركات).

ب- إن مواصلة التمويل بالعجز، وعلى هذا النطاق الرهيب، كانت سياسة عابثة أو حمقاء؛ فمحاولات الحكومة للتحكم في الأسعار (المتَمثلة في اعتمادات الدعم) ينفيها هذا الاقتراض الحكومي الواسع من الجهاز المصرفي، وما نتج عنه من آثار تضخيمية. وتحليل الزيادة في مطلوب الجهاز المصرفي من الحكومة، كان يثبت دور الرصيد المكشوف في حسابات وزارة المالية لدى البنك المركزي. وقد سجل البنك المركزي – بحق – أن "هذه التطورات تُشير إلى مدى أهمية الحاجة إلى ترشيد أسس وضع الموازنة العامة للدولة، وإحكام الضوابط على الإنفاق

الحكومية بصفة عامة. كل ذلك مـع تنميـة المـوارد السيادية؛ حتى يجيء العجز الممول عن طريق الجهاز المصرفي متسقًا مع تقديرات التوسع الائتماني الآمـن التي تستهدف المحافظـة علـى قـدر مناسـب مـن الاستقرار النقدي بالبلاد".

وقد كان طبيعيا أن تتأثر كمية وسائل الدفع (أي: البنكنوت المتداول خارج البنوك)، والعملة المعاونة، والودائع الجارية) بما طرأ على حجم الائتمان المصرفي كان إجراء تضـخُميا لا يقل في أثره عن طبع المزيد من أوراق البنكنوت، ولكـن يلاحظ مع ذلك أن الجانب الأكبر من الزيادة في وسائل الدفع الجارية تمثل في تصاعد البنكنوت المتداول خارج الجهـاز المصرفي بنحو ١٩٥,٤ مليون جنيه. "وهو ما يعكـس أحـد مظاهرات التيارات الضـخمة"[٣٠] (زادت كميـة البنكنـوت المتداول بنسبة ٢٠,٩%، والإنتـاج القـومي الحقيقـي زاد بحوالي ٩% - إذا صدقت البيانـات الرسـمية بخصـوص الإنتاج والناتج).

ج- هذه السياسة كانت استمرارا لموقف الحكومـة فـي العام الأول من الانفتاح – وأدت إلى مزيد من ضعف

الموقف المصري في مواجهة مطالبة صندوق النقـد الدولي بإلغاء الدعم، فموقف السلطات لم يكن متسـقًا، والدعم ظل محاصرا بجملـة السياسـات الانفتاحيـة المقوضة – عمليا – لهدف حمايـة هيكـل الأسـعار المحلي. وبالتالي تداعت في عام ١٩٧٥ – كما تداعت في العام السابق – محاولات السيطرة على ارتفـاع الأسعار، رغم الدعم، ورغم مصـيبة التوسـع فـي الاستيراد لتوفير قدر من المقابـل السـلعي للسـيولة المحلية.

وهذا التوسع كان مصيبة؛ لأنه تحقق – إلى حد كبير وكما نعلم – من خلال التوسع فـي الاقتـراض، ومـن الجهـاز المصرفي بالذات، وإلى الحد الذي زاد فيه العجز في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركـزي والبنـوك التجاريـة مجتمعة، من ١٦٥ مليون جنيه (١٩٧٣) إلى ٢١٩ مليـون جنيه (١٩٧٤) إلى ١٠٤٣ مليون جنيه خلال عـام ١٩٧٥. **ولأول مرة في تاريخ مصر الاقتصـادي، زاد العجـز فـي صافي الأصول الأجنبية عن حجـم الصـادرات السـنوية،** وكانت وزارة التخطيط محقة حين علقت بأنه "من الواضـح

أن مثل هذا الاتجاه لا يمكن أن يستمر" [٣١]. لنا عودة على أية حال إلى هذه القضية. والمهم الآن هو أنه حسب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (في الحضر) كانت الزيادة في عام ١٩٧٥ عن العام السابق بنسبة ٩,٩%، وكانت الزيادة في بند الطعام والشراب (وزنه في ميزانية الأسرة ٥٢,٥%) تصل إلى ١٢,٠% [٣٢].

ورغم ارتفاع المعدلات الرسمية، فإن كافة المسئولين في القطاع الاقتصادي، كانوا يسخرون صراحة من هذه المعدلات، وفي تقدير شبه رسمي لوزارة الاقتصاد، كانت الزيادة في الأسعار خلال السنوات ١٩٧١/ ١٩٧٥ أكثر من ١٢٠%، إذا أخذنا في الاعتبار أن الزيادة الأساسية حدثت في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، يمكن أن نقول حسب هذا التقدير: إن المعدل كان في كل من هذين العامين أكثر من ٣٠%، مع ملاحظة أن انفجار التضخم أدى إلى سيولة عالية جدا لدى الفئات الطفيلية؛ بحيث تسارعت إعادة توزيع الناتج المحلي بين الطبقات المختلفة على نحو أكثر تشوها، وبالتالي كان عبء ارتفاع الأسعار قاسيا على الفئات التي تدهور نصيبها النسبي من الناتج.

(٢) جبهة سعر الصرف:

أ- أصر صندوق النقد الدولي في مشاورات ١٩٧٥ على التحرك السريع باتجاه خفض قيمة الجنيه المصـري، وأصرت الحكومة من جانبها طوال العام، على أنها لا تهدف ولا توافق على المطالبة بخفض سعر الصرف الرسمي، وبالإسراع في إطلاق حرية التحويل، وأكدت موقفها بإبطاء التوسع في التعامل من خـلال السـوق الموازية عن المدى الذي طالب به صندوق النقد. وقد صرح وزير المالية (أحمد أبو إسماعيل) بأن صندوق النقد طالب فعلاً بخفض سعر الصرف، "وكان رأينـا أننا إذا خفضنا قيمة العملة حاليا فهذا معناه أننا نرفـع أسعار السلع جميعا، والحكومة الحالية جاءت من أجل المحافظة على الأسعار وتخفيضها" (٣٣).

ووصف وزير الاقتصاد (زكي شـافعي) الحـديث عـن إطلاق التعامل في الجنيه المصري قائلاً: "هـذه جريمـة"!.. "هذا يحدث عندما يكون الاقتصاد في حالته الطبيعيـة. أمـا الآن فهو جسم مريض، فكيف أحكـم عليـه؟" (٣٤) ورئـيس الحكومة أعلن نفس الموقف حين طلب عضو فـي مجلـس

الشعب بتحويل السوق الموازية إلى سوق حرة. يومهـا رد ممدوح سالم بأن "السيد العضو تحدث بأسلوب اقتصاد حـر في موضوع سعر الجنيه المصري. ويتم التعامل بـه علـى أساس سعره الحقيقي في السوق الحرة. وسوف ينتج عن هذا أن يصل سعر الجنيه إلى ٦٠ أو ٦٥ قرشًا، فـي حـين أن الجنيه المصري ما زالت قوته الشرائية فـي مصـر الآن، ورغم انخفاض سعره، تزيد على جنيهين أو ثلاثة جنيهـات إسترلينية في بريطانيا، وتزيد علـى خمسـة دولارات فـي الولايات المتحدة الأمريكية. إن التعامـل بالسـعر الحقيقـي سوف يترتب عليه ارتفاع سريع جدا في الأسعار، والمرحلة غير مواتية لتقويم الجنيه المصري، حتى يصل إلى سـعره الحقيقي، ويجب التدرج في ذلك. إن الجنيه المصري سـوف يعود إلى قوته الحقيقية في التعامل الخارجي، إذا توازن فـي ميزان مدفوعاتنا، وما زال هناك خلل في ميزان المدفوعات يبلغ ١٤٠٠ مليون جنيه" [٣٥].

إلا أن هذا الموقف عارضه خلال ١٩٧٥، كما عارضـه في العام السابق، مجمل السياسات و"المؤامرات" التـي أدت إلى تفاقم العجز القومي قبل العالم الغربي.

ب- **ميزان السلع والخـدمات**: كانـت خطـة ١٩٧٥ – بالنسبة للصادرات السلعية – تسـتهدف تصـدير مـا مقداره ٦٨٣,٦ مليون جنيه (دون حصـة الشـريك)، وكانت التقديرات الأولى أن المنفذ لـم يتجـاوز ٤٩٣ مليونًا، بنقص ٢٧,٩% عـن المسـتهدف. وتركـز التخلف في صادرات السلع الزراعية، وكان القطن من أبرز الأمثلة (ولنقص الكميات أكثر منه بسبب السعر). وقد انخفضت الواردات السلعية في المقابـل، فحيـث كان المستهدف حوالي ٢١٣٠ مليون جنيـه، بلغـت تقديرات الموازنة النقدية للمنفذ حوالي ١٧٩١ مليـون جنيه، بنقص ١٦% [٣٦]، ولكن هذه التقديرات تعـدلت كثيرا في الأرقام الفعلية المعلنة. والتعـديلات أمرهـا مفهوم إذا كانت لتدقيق حسابات المنفـذ، ولكـن مـن الغريب أن الأرقام المستهدفة، هي التي أصابها التعديلُ الأكبر في البيانات النهائية لوزارة المالية، فقيـل: إن المستهدف للصادرات السلعية كان ٤٦٦ مليون جنيها فقط (وليس ٦٨٤ مليون جنيه)، والرقم الفعلـي ٤٩٢ مليون جنيه، وبالتالي لم يحدث قصور، وإنما تجـاوز

لأهداف الخطة. وبالنسبة للواردات السـلعية، تعـدلت الأرقام كذلك، فقيل إن المستهدف استيراده كان ٣٣٦٣ مليون جنيه، والمنفذ فعلاً كان ١٨٢٥، وبالتالي نقصت الواردات الفعلية عن هذا المستهدف "الجديـد" بنسـبة ١٩,٣%.

* على أية حال، إذا اعتمدنا ما أعلنته الموازنـات النقديـة كأرقام فعلية، تكون قيمة الصادرات السلعية (عام ١٩٧٥) قد هبطت إلى ٤٦٦ مليون جنيه (حـوالي ١٢٦٠ مليـون دولار) عام ١٩٧٤. وفي نفس الفترة قفزت قيمة الواردات السلعية إلى ١٨٢٥ مليون جنيه مقابل ١٥٧٩,٦ في عـام ١٩٧٤. ولكن قد يحسن أن نعتمد في المقارنة بـين الأداء الفعلي للسنوات المختلفة على مصادر البنـك المركـزي (راجع هامش رقم ٣٦). وفي هذه الحالة تتعـدل الأرقـام على النحو التالي – جدول (١):

جدول (١)

الميزان السلعي لعامي ١٩٧٤ و١٩٧٥

بملايين الجنيهات

	١٩٧٤	١٩٧٥
صادرات سلعية F.O.B	٦٥٣,٩	٦١٢,٨
واردات سلعية .C.I.F	١٣٥٧,٥	١٦٩١,١
العجز	٧٠٣,٦-	١٠٧٨,٣-

وفقًا لجدول (١) تكون الصادرات قد نقصت عـن العـام السابق بنسبة ٦,٣% والـواردات زادت ٢٤,٦%، واتسـع العجز بنسبة ٥٣,٣%. لقد تجاوزت قيمة العجز في الميزان السلعي (في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥) إجمالي الحصـيلة مـن صادرات مصر السلعية، ولكن كان التجاوز في السنة الأولى بنسبة ٧,٦%، وفي السنة التالية ٧٦%. وكـان واردا فـي مشروع الموازنة النقدية (لعـام ١٩٧٥) أن تتجـاوز قيمـة الواردات الاستهلاكية وحدها)٥٩٤ مليون جنيه) كل حصيلة الصادرات السلعية (٤٦٦ مليون جنيه)، وتم هذا فعلاً حسب بيانات المتابعة للموازنة النقدية، ومع هذا لم يتخذ أي إجراء

لمواجهة هذا الوضع الشاذ والخطير، وكان يتعذر في الحقيقة عمل شيء جاد؛ لأن المسألة لا تواجه بإجراء واحد سحري، وإنما ترتبط بحزمة سياسات مستقلة رشيدة، تتنـاول الإنتـاج والاستهلاك والتجارة الخارجية (من العوامل التي حدت مـن زيادة الصـادرات السـلعية – علـى سـبيل المثـال – أن الاستهلاك ابتلع قدرا من الفائض المحتمل تصـديره). كـل الحزمة من السياسات المتبعة (الانفتاح) كانت تـؤدي إلـى حتمية الانهيار.

وكان طبيعيا أن تتجدد مع "هوجة" التوسع في الاسـتيراد أزمات التكدس المتزايد في ميناء الإسكندرية، بل ما ترتـب على ذلك من ارتباكات في حركـة السـحب، وفـي عمـل الوحدات الاقتصادية، وأيضا بكل ما ترتب على ذلـك مـن أعباء تحملتها أسعار الاستيراد [٣٧]، ونمت من خلال كل هذا شبكةُ النهب والفساد المنظم (كمـا أوضـحنا فـي الفصـل السادس).

* لقد اتخذ البعض من ارتفاع أسعار الواردات عـام ١٩٧٤ سببا لقفزة الاستيراد في تلك السنة. وسبق أن رفضنا ذلك. ولكننا على أية حال – في العام الثاني من الانفتاح – أمام

حقيقة أن أسعار الواردات في عام ١٩٧٥ كانـت أقـل – بوجه عام – عنها في العام السابق، فيما عـدا الـواردات الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها ارتفاعا طفيفًا (حـوالي ٣%)، وإجمالاً كان الرقم القياسي لأسعار الواردات ثابتًـا في العامين، وتحسن معامل التبادل (ولو بدرجـة طفيفـة) على النحو التالي – جدول (٢).

جدول (٢)

شروط التجارة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ [٣٨]

١٩٦٩/ ١٩٧٠ = ١٠٠

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الرقم القياسي لسعر الصادرات	١٢٠	٢١٣	٢١٦
الرقم القياسي لسعر الواردات	١٢١	٢٣٩	٢٣٩
معامل التجارة	١٠٠	٨٩	٩٠
الرقم القياسي لحجم الصادرات	٩٥	٧٣	٦٦
الرقم القياسي لحجم الواردات	١٠٨	١٤٠	٢٣٥

ومع ذلك استمر التوسع في الاستيراد، بنفس الإصـرار، وبمعدل بالغ الارتفاع، رغم الـنقص فـي حصـيلة وكـم

الصادرات. لقد أصبح التوسع في الاستيراد - إذن - متغيرا "مفاوت العيار"، يمضي في طريقه لا يلـوي علـى شـيء: ارتفعت الأسعار، ثبتت الأسعار، زادت الصـادرات، قلـت الصادرات، وصلت "المعونات"، وقفت "المعونات".. في كـل الأحوال لا بد أن تتسع الواردات! ويقـول تقريـر المتابعـة لوزارة التخطيط: إن الواردات خلال عام ١٩٧٥ "تزايـدت بوجه عام تزايدا ليس من اليسير تفسيره مع ما تحقق في عام ١٩٧٤، ولا مع تحقق من الأهداف الإنتاجية والاسـتهلاكية وأهداف التنمية". فالواردات الاسـتهلاكية زادت عـن عـام ١٩٧٤ – وفْقًا للتقرير – بنسبة ٢٣%، والواردات من السلع الوسيطة زادت بنسبة ٣٨% "ومعنى ذلك أن هنـاك اتجاهـا توسعيا واضحا في الواردات الاستهلاكية، يتعـدى الزيـادة الكلية في الاستهلاك، وأن هناك زيادة في الواردات الوسيطة لا تتمشى مع الزيادة المتحققة في الإنتاج القـومي، والتـي لا تتعدى ١٠% على أقصى تقدير.

"ولا يجد التخطيط تفسيرا لذلك، سوى تراكم المخـزون من السلع المستوردة. وهناك أمثلة واضحة على ذلك – كمـا هو الحال بالنسبة للقمح والدقيق والأخشاب والورق، إلى غير

ذلك" [٣٩]. وهذا ليس تفسيرا. إنه نتيجـة تتطلـب التفسـير؛ إذ كيف يتم التوسع في الاستيراد بهدف تراكم المخزون فـي دولة تقترض من المصارف الأجنبية بفوائد باهظـة؛ لكـي تقتات؟ كيف نفسر تدفق الواردات التي تسـتوعبها، والتـي لا تستوعبها، بلا توقف، بل بتسارع، وأيا كانت الظـروف، إلا بأن هناك من يخطط لإغراق مصر في الديون، ويستخدم في هذا كل الأدوات المحققة للهدف؟

* وكان مفهوما أن التوزيع الجغرافي (أو السياسي) لتجـارة مصر الدولية، يخضع أيضا للمخطط (أو المؤامرة). وفي هذا النطاق، أحدث مزيدا من الاختلال حسب الجدول (٣) – (المصدر: الموازنة النقدية).

جدول (٣)

توزيع التجارة الخارجية عام ١٩٧٥

بين دول العملات الحرة ودول الاتفاقات بملايين الدولارات

	مستهدف			محقق		
	عملات حرة	اتفاقات	إجمالي	عملات حرة	اتفاقات	إجمالي
١- الموارد	٦٨٢,٨	٨٥٩,٢	١٥٤٢	٥٩٥	٩٩٥,٦	١٥٩٠,٦

* زراعة	١٠٨	٤٥٥,٩	٥٦٣,٩	٨١,٧	٥٠٨,٦	٥٩٠,٦
* صناعة	٢٢٦,٨	٣٦٢,٣	٦٢٩,١	٢١٣,٨	٤٥٥,٧	٦٦٩,٥
* غير منظورة	٣٠٨	٤١	٣٤٩	٢٩٩,٥	٣١	٣٣٠,٥
٢- الاستخدامات	٤٨٤١,٨	١١٠٤,٦	٥٩٤٦,٤	٤١٧٨,٤	٦١٩,٥	٤٧٩٧,٩
* واردات سلعية	٤٧٣٤	١٠٥٨	٥٧٩٢	٤٠٧٥	٥٩٨	٤٦٧٣
* غير منظورة	١٠٧,٨	٤٦,٦	١٥٤,٤	١٠٣,٤	٢١,٥	١٢٤,٩

ويتضح أنه حدث فائض في ميزان العمليات الجارية مع دول الاتفاقيات (الدول الاشتراكية أساسا) بلغ ٣٧٦ مليون دولار، بدلاً من العجز المستهدف وقدره ٢٤٦ مليون دولار. وحدث هذا بسبب الزيادة في الصادرات مع نقص الواردات عما كان مستهدفًا. ولم تستخدم الزيادة في الصادرات لاستيراد احتياجات سلعية، ولكن **استخدم الفائض الكبير في الميزان لسداد الديون لدول الاتفاقيات، بمعدل أعلى من توقعات هذه الدول الدائنة (في فترة يطالبها فيها المسئولون المصريون، بإعادة جدولة الديون!).** وفي نفس الوقت توسع الاستيراد من الدول الغربية، دون زيادة في التصدير إلى أسواقها، وأدى هذا إلى مزيد من تدهور الميزان بالعملات الحرة، فبينما كان إجمالي الموارد بالعملات الحرة يغطي ٢٢,٥% فقط من المدفوعات عن الواردات السلعية بذات

العملات (عام ١٩٧٤) تدنت النسبة (المنخفضة أصلاً) إلى ١٤,٦% (عام ١٩٧٥) بكل ما ترتب على ذلك من تراكم الديون والالتزامات المستحقة للدول الغربية. ويصف تقرير وزارة التخطيط، الإسراع في تحسين ميزان المدفوعات مع دول الاتفاقيات - بأنه "الإسراع غير المخطط". من قال إنه غير مخَطط؟!

ج- **عجز العمليات الجارية والرأسمالية وتراكم الديون:**

نبدأ بالتقييم العام، والتحذير الأمين الذي قدمه البنك المركزي المصري؛ فقد أثبت أنه "إذا كانت الحاجة تدعو إلى تدبير التمويل الخارجي اللازم لمقابلة هذا العجز الجاري؛ فقد كان يتعين على البلاد في الوقت ذاته الوفاء بقيمة التزامات متعلقة بأقساط قروض وفئات استحقّت خلال العام لمصالح الحكومات الأجنبية، والهيئات والمؤسسات الدولية وغيرها. هذا إلى جانب تسديد المستحق من التسهيلات المصرفية التي حصلت عليها البنوك التجارية المصرية من البنوك الأجنبية، والتي بلغت قيمتها ٧٨٠ مليون جنيه، بِخلاف قيمة الفوائد المستحقة وعليها وقدرها ٧٥

مليون جنيه، وكذلك تسديد مبلغ ١٣٢ مليون جنيه من مستحقات الموردين في الخارج"... "ويتضح من هـذا العرض لمركز المعاملات مع الخارج خلال ١٩٧٥، مدى العجز الكبير الذي نجم عن العمليات التـي تـم إجراؤها بالعملات الحرة؛ ذلك أن حصيلة الصادرات السلعية والخدمية بهذه العملات، إلى جانب تحـويلات الدعم العربي، تقصيرا كثيرا عن مواجهة المدفوعات بالعملات لاستيراد السلع الاسـتهلاكية والاسـتثمارية اللازمة للبلاد وأداء الخدمات، بالإضافة إلـى الوفـاء بالالتزامات العديدة الناشئة عن اسـتخدام القـروض والتسهيلات المصرفية وتسـهيلات المـوردين" (٤٠)، وطالب البنك المركزي بضرورة "الحد من الاعتمادات على التسهيلات المصرفية التي جاوز المستخدم منهـا حدود الأمان بما لا يتناسب مع الموارد المتاحة للبلاد من النقد الأجنبي، وما قد يترتب عليه من صـعوبات في الوفاء بها في مواعيد استحقاقها؛ مما يضر بسمعة الجهاز المصرفي، ويسيء إلى الثقة الواجب السـعي إلى دعمها في اقتصاد البلاد" (٤١). وكانت هذه الصيحة

من المحاولات اليائسة للتكنوقراط الـوطنيين لوقـف الانهيار.

* ندخل بعد هذا في تفاصيل وأزمات مواجهة الالتزامـات. في سنة الانفتاح الأولى تمخضـت الوعـود الأمريكيـة والغربية حول تدفق المعونات والقروض الميسرة عـن لا شيء. وفي عـام ١٩٧٥ بـدأت "البشـائر"، فتضـاعفت ارتباطات الحكومات الغربية والهيئـات الدوليـة، كانـت ٢٩٤,٨ مليون دولار عام ١٩٧٤، فقفزت إلى ٨٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٥. وارتفع نصيب الولايات المتحدة مـن صفر إلى ٤٠١ مليون، ولكن كما كانت هذه الالتزامـات مجرد أرقام في العام الأول من الانفتاح ظلت كذلك مجرد أرقام في العام الثاني؛ إذ كان السحب على هذه القـروض بالغ البطء، وبالتالي لم تسهم في تخفيف أعبـاء التمويـل الخارجي، بل استمرت حسـابات القـروض المتوسـطة والطويلة الأجل مع الدول الغربية والشرقية تظهر نتيجـة سالبة، أي كان التدفق العكسي (من مصر إلـى الخـارج) سدادا لأعباء الديون القديمة، أعلى من تدفقات القـروض الجديدة إلى مصر (إذا استبعدنا القرض الإيراني وودائـع

الدول العربية)، تماما كما كان الحال فـي عـامي ١٩٧٣ و١٩٧٤.

وبالنسبة لحصيلة الدعم العربي (مـنح نقديـة لا تـرد) انخفضت في عام ١٩٧٥ إلى ٩٨٨ مليـون دولار (مقابـل ١٢٦٤ مليونًا في العام السابق)، وهذه الحصيلة غطت ٤٠% فقط من العجز في ميزان السلع والخدمات (مقابل ٧٨% في العام السابق)، وإذا أضيفت التسديدات الرأسـمالية، يكـون الدعم العربي قد واجه ٢٨% من التزامات مصـر الماليـة الخارجية (مقابل ٥٥% عام ١٩٧٤). ولكن قد تُضاف إلـى هذا الدعم الودائع العربية في البنك المركزي (١٤٠٠ مليون دولار) وضمان قرض نقدي مقدم للبنـك المركـزي (١٨٠ مليون دولار)، ونضيف هنا أيضا القرض النقدي الإيرانـي (٣٢٠ مليون دولار)، وينتج عن إضافة هذه القروض إلـى تحويلات الدعم، أن إجمالي السيولة الموفرة – بشروط يقال إنها ميسرة – زاد كثيرا عن إجمالي العام السـابق، ولكـن هيكل هذه الموارد أصبح يتألف من قروض إلى جانب المنح، والمنح بالتحديد أصبحت أقل، حتى من حيث الحجم المطلق. وصحيح أن هذه الموارد لم تواجه كل العجز، ولكنها غطـت

جزءا هاما منه، فقررت الحكومة – بناء على طلب صندوق النقد – أن تضبط الكمية الجديدة من التسهيلات المصـرفية المفتوحة؛ بحيث لا تتجاوز في أية فترة ٧٥% من الكميـات التي تقع إجالها وتستحق السداد فـي الفتـرة [٤٢]. وبالتـالي هبطت الالتزامات الجديدة خلال عـام ١٩٧٥ إلـى ١٧٨٩ مليون دولار، مقابل ٢٣٢٧ مليون دولار فـي عـام ١٩٧٤ وهبط صافي استخدام التسـهيلات المصـرفية (الصـافي – الاستخدام – تسديدات أساس الدين) من ٥٨٥ مليـون دولار إلى ١٢٩ مليون دولار عام ١٩٧٥ (وفي قول آخـر ٨٨,٧ مليون دولار) [٤٣]. ولكن ينبغي ألا نُخـدع فـي مصـطلح "صافي الاستخدام" الذي قد يضـللنا عـن الحجـم الحقيقـي للكارثة، فانخفاض صافي التسهيلات المصرفية، قد يؤدي إلى تخفيف العبء المورث لعام ١٩٧٦ (وقد تحقق هذا بفضـل القروض النقدية الكبيرة من الدول الخليجية العربية وإيـران خلال عام ١٩٧٥) ولكن وصل مع ذلك استخدام التسـهيلات المصرفية إلى ٢٢٢٥ مليون دولار أثناء عام ١٩٧٥ مقابـل ١٥٤٥ مليونًا فـي العـام السـابق بزيـادة ٤٧%؛ لسـداد الالتزامات التي حلت آجالها خلال العام (٩٩٦ مليون دولار

كأساس + ١٩٣ مليون دولار فوائد – والرقمان المقابلان في العام السابق ٩٦٠ و١١٣) [٤٤]. ولكن رغم هذا التفسير هللت السلطات المحلية والهيئات الدولية لخفض صافي التسهيلات.

* وكان أحمد أبو إسماعيل (وزير المالية) يفاخر في نهايـة العام بأنه "مع الاستعانة بالقروض الطويلة الأجل، المقدمة من الحكومات والمؤسسات الدولية بشروط ميسرة، أمكـن تقليل الاعتماد على استخدام التسهيلات قصـيرة الأجـل لتمويل الواردات؛ بحيث لا يتجاوز ما يعـادل اسـتخدامه منها ٧٥% من المسدد؛ مما يؤدي إلـى تخفيـف أعبـاء الالتزامات تدريجيا خلال السنوات القادمة، وتخفيف أعباء الفوائد المرتفعة التي يتم تحملها؛ نتيجة استخدام هذا النوع من الائتمان".

إلا أن واقع الحال كان بعيدا جدا عن هذه الصورة الوردية الزائفة؛ فعبر السياسات الرسمية، أو الممارسة كأمر واقـع، شُلت سيطرة الدولة على إدارة الاقتصـاد، وإدارة التجـارة الخارجية، ومع "تحرير" الاستيراد، أو مع فوضى التوسع في الاستيراد غربا (رغم قصور الموارد من العمـلات الحـرة) انهار ميزان المدفوعات فـي العـام الأول مـن الانفتـاح.

وصاحب هذا امتناع القروض الميسرة، فلم يبـقَ لمواجهـة الانهيار غير الدعم العربي، والغرق في الديون المصـرفية، وفي **عام ١٩٧٥ نجح "المخطط" فـي تحقيـق مزيـد مـن التوسع في الاستيراد، وبالتالي في إحداث مزيد من العجـز في ميزان السلع والخدمات، وأصبح على السلطات مواجهة هذا الانهيار الجديد، بالإضافة إلى الالتزامات الأجنبية التـي حلت آجالها خلال العام،** وقد عبر تقرير لـوزارة التخطـيط (حول متابعة النصف الأول من عـام ١٩٧٥) عـن فـزع الوزارة من هذه التطورات، فنبه إلى أن هناك اختلالاً أساسيا وخطيرا في التوازن الاقتصادي العام؛ حيث تتعدى الأعبـاء القومية الموارد الذاتية بنسب قدرها بنحو ٥٠% [(٤٥)]، وقـد عدلت هذه النسبة في تقرير "تال" إلى ٣٩,٣%، ولكن تظـل هذه النسبة "تعطي دلالة واضحة عن تطور خطير في الثغرة الاقتصادية التي تواجهها مصر قبل العالم الخارجي" [(٤٦)]، فقد اتسعت الثغرة، أو العجز القومي (العجز القـومي = عجـز الميزان الجاري للسلع والخـدمات + الالتزامـات الأجنبيـة المستحقة خلال العام) حسب تقرير الـوزارة علـى النحـو التالي:

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
العجز القومي	٥٤٥	٦٦٢	١٢١٤	٢٠٦١
نسبته إلى الناتج القومي %	١٥,٨	١٧,٧	٢٧,٣	٣٩,٣

ولم يكن ممكنًا مواجهة كل هذا بالاغتراف من معين البنوك الأجنبية إلى ما لا نهاية. لقد نقل الرئيس السادات عن وزير الاقتصاد المصري (في أواخر ١٩٧٠) أنه شبه حاله في مواجهة سداد الالتزامات المتلاحقة والمتنافسة، بأنه "كمن يلبس طاقية هذا لذاك"، وكان الوزير – حسب رواية الرئيس– يقصد أنه يضطر إلى الاقتراض من جهة ليسدد لجهة أخرى. وهذه العملية المتصورة تسارعت جدا في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ وأصبح الوزير المسئول، في حاجة إلى مهارة لاعب السيرك الذي يحرك "الطواقي" بسرعة مجنونة؛ بحيث لا تكاد - من السرعة - ترى يديه أو الطواقي. مع ذلك، فإنه حتى بالنسبة للاعب السيرك، لا يمكن تجاوز سرعة معينة، وإلا ارتبكت الحركة، ووقعت الطواقي، وكان هذا هو حال الحكومة عام ١٩٧٥. ولم يصل الأمر إلى مجرد انكشاف الحال أمام البنوك الخارجية،

وتراكم المتأخرات، وتوقف البنوك بالتالي عن تقديم تسهيلات جديدة، ولكن وصل الارتباك إلى حد أن البنـك المركـزي لم يتمكن من تقديم بيانات معتمدة عن تطور حركة التسهيلات المصرفية المسحوبة، والمسددة خلال الفترات المختلفة أثنـاء عام ١٩٧٥[٤٧]، وفي غير هذا من أمور الديون المصـرفية تضاربت بيانات البنك المركزي بشكل مذهل. لقد أدت البنوك الخارجية دورها المرسوم خلال العام الأول مـن الانفتـاح (أو الغزو الاقتصادي)، ومطالبتها بمسـتحقاتها فـي العـام الثاني– فضلاً عن أنها إجراء طبعي من مؤسسات ماليـة – يخدم هدف الضغط على المدين. **وطالما أن المطلـوب هـو ترويض المدين وليس إزهـاق روحـه، أو إجبـاره علـى التمرد، كان طبعيا أن تصدر الإشارة للموارد النفطية؛ كـي تتدخل للإنقاذ،** ولتخفيف العبء. وهذه الموارد كانت تفِد في التوقيت، وبالقدر، الذي يحدده صندوق النقد الـدولي ومـن خلفـه، حسـب الاعتبـارات السياسـية وقبـول الشـروط الاقتصادية. **ولا ننسى أن مكون المنح داخل الأموال النفطية قد انخفض، وبالتالي كان الجزء الأكبر من هـذه الأمـوال مجرد استبدال لجزء من الدين المصرفي، بـدين آخـر ذي**

فائدة أقل، ولا نقول ذي مدة أطـول؛ لأن الودائـع مثلـت ١٠٠% من التدفقات "المنفذة" لدول الخليج العربيـة، و٧٤% من إجمالي تدفقات هذه الدول وإيران معا، والودائع نوع من القروض يحدد الدائن أجله باختياره، فهي ودائع تحت الطلب (انظر الفصل الثالث).

* والخلاصة؛ أن حصاد العملية عام ١٩٧٥ كـان تمكـين التوسع المجنون في الاستيراد من التواصـل، واسـتفادة الجهات الأجنبية المهاجمة من لحظات الأزمات الحادة مع البنوك الأجنبية من أجل فـرض الشـروط، والمعونـات العربية التي ذهبت لسداد التزامـات البنـوك؛ لتفـرض الإفلاس والخراب... وبمعنى آخر، أنقذ المدين من الغرق، ولكن لم ينتشل، وأفهم أن الحبل الممدود إليـه، يمكـن أن يسحب عند أية بادرة تمرد. وينبغي أن نعي - فـي هـذا الإطار - مقولة البنك الدولي عن المعونات النفطية بـأن "هذه الأموال تساعد في تيسير تحول مصر إلى الاقتصـاد المفتوح" (٤٨).

(٣) سيناريو استخدام الديون:

أ- وقد يحسن هنا أن نعود فنسترجع تطور الأحداث وسيناريو استخدام الديون خلال العام – وفق القدر القليل المتاح من المعلومات – فنذكر أن أحمد أبا إسماعيل أعلن أن حكومة ممدوح سالم "حين تولت الحكم في ١٦ أبريل، وجدت أن الاقتصاد المصري في حالة اختناق" [٢٠]؛ بسبب التوسع في الاقتراض المصرفي القصير الأجل. وأشار السادات إلى هذه القضية في خطاب أول مايو، وأوضح أنه لم يكن يعلم المدى الذي وصلت إليه الكارثة، وأنه أفهم خطأ أن أرقام الديون محسوبة بالدولار، ثم ثبت أنها بالإسترليني.. ورغم غرابة التصريح، فإن الكارثة تظل كارثة، والمسئول الأول كان مفروضا أن يروع، حتى لو كانت الأرقام بالدولار، إلا أن هذا الاستشعار المتأخر للخطر، جاء في جو تنذر فيه الولايات المتحدة، بوقف تدخلها في الصراع العربي الإسرائيلي (بهدف الضغط)؛ ولذا أكد الرئيس - في نفس الخطاب - استمرار سياسته التي عبر عنها منذ فشل مباحثات

كيسنجر، فحدد أبعاد التحرك المصري فـي معالجـة الموقف المتجمد على النحو التالي:

١. توجيه الدعوة لعقد مؤتمر جنيف؛ للتوصـل إلـى تسوية شاملة يشارك فيهـا الفلسـطينيون، ولكـن المؤتمر لن يكون الإطار الوحيد لتحقيق المطالـب المصرية.

٢. إعطاء أولوية لمسألة الحفاظ على التضامن وتنسيق المواقف بين الدول العربية؛ حتى تكون هذه الدولُ جبهةً عربية واحدة، في مؤتمر جنيف.

٣. إدارة العلاقات مع الدولتين الأعظـم مـن موقـع استقلال الإرادة الوطنية وتجنب حدوث قطيعة مع أي منها. وعلاقات مصر مع الاتحـاد السـوفيتي مبدئية وليست صداقة ظروف. وإذا كانت مصـر تقدر للاتحاد السوفيتي مواقفه الإيجابية في لحظات صعبة، فإن مصر تطالبـه الآن بـتفهم ظروفهـا الاقتصادية، واستعواض الأسلحة التي فقدتها فـي حرب أكتوبر. وفي نفس الوقـت، فـإن مصـر ستُحاول الاحتفاظ بأفضل علاقـات ممكنـة مـع

الولايات المتحدة، مع دعوتها لتحديد موقفها بوضوح من حقيقة التوسع الإسرائيلي، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية؛ لأن الولايات المتحدة تملك لو أرادت أن تمارس ضغطًا على إسرائيل، وهي تحتفظ بأغلب خيوط هذه المسألة.

٤. الحفاظ على الرصيد الدولي الذي اكتسبته القضية العربية في العالم بما يدعم من عزلة إسرائيل السياسية، وفي هذا الإطار كان القرار المصري بإعادة فتح قناة السويس، ومد فترة عمل قوات الطوارئ الدولية لمدة ثلاثة شهور حتى لا يوضع العالم أمام موقف مفاجئ، وحتى تتاح لقواه المؤثرة فرصة لبذل جهودها للتحرك نحو السلام.

ويبدو من هذا الحديث أن الرئيس قدم دعوة للولايات المتحدة لمعاودة دورها في الخطوة خطوة حين سجل أن مؤتمر جنيف ليس "الإطار الوحيد لتحقيق المطالب المصرية" (ولاحظ المصرية هذه)، وأشهر دليلاً على حسن النية بتأكيد قرار قناة السويس، وبقرار مد فترة عمل قوات الطوارئ، ولكنه – في المقابل – هدد بتنسيق المواقف مع الدول

العربية، وبتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (عسكريا واقتصاديا)، ونذكر في هذا البند (٣) قبل الولايات المتحدة، وبلهجة أكثر حرارة. والإدارة الأمريكية التي تدرك أنها لم تكن قد سيطرت بعد على الموقف سيطرة كاملة، أدركت احتمالات الموقف، وبادرت إلى الرد السريع؛ ففي اليوم التالي للخطاب، وبناء على طلب الولايات المتحدة؛ أُذيع في كل من القاهرة وواشنطن أنه "تم الاتفاق بين الرئيس جيرالد فورد، والرئيس أنور السادات على أن يجتمعا في سالزبورج بالنمسا يومي ١، ٢ يونيو". وبدأت الاتصالات التحضيرية للاجتماع. وقبل التوجه إلى سالزبورج قام السادات بسلسلة من الزيارات للدول العربية، وكان معروفًا أن مباحثات السعودية والخليج، ركزت على طلب الحصول على اعتمادات عاجلة لمقابلة التزامات مصر الكبيرة والقصيرة الأجل. ويلاحظ أن مباحثات سالزبورج تمت في جو من الاختناق الحاد، فالمتأخرات على تسهيلات الموردين، كانت ستة أشهر، وعلى التسهيلات المصرفية حوالي شهر. ويقول وزير المالية آنذاك: "إن الرئيس السادات استطاع كقيادة سياسية واعية أن يعمل بالتعاون مع أشقائنا العرب، ومع

الدول الغربية، ودولة إيران الصديقة، فحصلنا على قـروض طويلة الأجل كلها أعطت فترة سماح لا تقـل عـن خمـس سنوات، وكان سعر الفائدة بالنسبة لبعض هذه القروض ٢%، وأغلبها يتراوح بين ٣% و٥%، أمـا مـدة التقسـيط؛ فقـد تراوحت ما بين خمسة أعوام وثلاثين عامـا" [٢٠]. وبغـض النظر عن الخطأ في ذكر الوقـائع (حيـث إن التحديـدات المذكورة لا تنطبق على الودائع مثلاً) فإن ما يهمنا بمناسـبة هذا الكلام هو مجرد الإشارة إلى أنه يبدو أن تعاون الرئيس مع الأشقاء العرب "تصادف" أنه أثمر أول ودائع منفذة فقـط بعد نجاح محادثات سالزبورج، فبعد المحادثات، وفي نفـس الشهر (حسب التصريحات الرسمية) وصلت دفعة من وديعة الكويت (إجمالي الوديعـة ٥٠٠ مليـون دولار) ثـم دفعـة السعودية (إجمالي الوديعة ٦٠٠ مليون دولار) [٤٩].

* وكان السادات قد صرح بعد اجتماعه مع فورد، بأنه "يجب عدم استبعاد أي تحرك يدفع بعملية السلام إلى الأمام؛ لكي نحفظ للمساعي استمرارها" [٥٠]، واحتفل فـي ٥ يونيـو بعودة الملاحة في قناة السويس، وشاركت فـي الاحتفـال (بدعوة من الحكومة المصرية) سـفينة قيـادة الأسـطول

السادس الأمريكي، (ولم توجه الدعوة طبعا إلى أساطيل الدول الأخرى التي شاركت في تطهير القناة).

وبعد الاحتفال بأيام، كان الرئيس المصري يصرح بأنه "شعر بعد محادثاته في سالزبورج، أن أمريكا حريصة على التوصل إلى اتفاق مرحلي" [51]، وكان الرئيس الأمريكي يعبر في نفس الوقت، عن اعتقاده أيضا بضرورة التحرك؛ "إذ لا يمكن السماح بحالة الركود أو الجمود"، وتوالت الاتصالات (السرية المعلنة) بين مصر وإسرائيل، عبر الإدارة الأمريكية؛ تمهيدا لجولة كيسنجر العاشرة.

وفي لُعبة كسب الوقت، كان لا بد من التباطؤ، وذاع على ألسنة المسئولين الأمريكيين، أن التوصل إلى اتفاق جديد بين مصر وإسرائيلَ أمر بالغ الصعوبة، وأن شقة الخلاف واسعة، وحتى ٧ أغسطس كان فورد يعبر عن تشاؤمه الشديد [52]. ولكن في ٢٠ أغسطس وصل كيسنجر ليبدأ جولته الحاسمة، "وتصادف" أيضا أن تتم هذه الجولة أثناء فترة شهد الاقتصاد المصري فيها أخطر مراحل الاختناق. كان معروفًا أن التدفقات الخليجية – في يونيو – لم تكن كافية لمنع الكارثة، "ولولا لطف ا بهذا البلد الأمين؛ لحلت

به في صيف هذا العام أسوأ كارثة تعرضت لها البلاد في تاريخها" (أبو إسماعيل) [٢٠].

ولكن حدث أن نجح المكوك بعد ١١ يوما في التوصل إلى الاتفاق الثاني للفصل بين القوات على الجبهة المصرية (في أول سبتمبر)، واستقبلت على الأثر ودائع من قطر (٥٠ مليون دولار – الدفعة الأولى ٢٥ مليون دولار في سبتمبر) ومن اتحاد الإمارات العربية (١٥٠ مليون دولار – الدفعة الأولى ٥٠ مليون دولار في أكتوبر) [٥٣].

* وقد صرح السادات عقب توقيع الاتفاق مباشرة، بأنه يمثل نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي. وهذا وصف صحيح بالقطع، ويؤكد الصفة السياسية للاتفاقية. وقد أوضح كيسنجر للزعماء الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس، أنه كان قد بذل الجهد "للحصول على اتفاق جزئي بين مصر وإسرائيل؛ فلأني أردت أن أكسب الوقت، وأن أسحب من النزاع العربي الإسرائيلي العنصر الأكثر نفوذًا، فسوريا ولبنان والأردن وحتى العراق، غير قادرين عسكريا على شن حرب ناجحة ضد إسرائيل، دون مشاركة فعلية من مصر" [٥٤].

وبالفعل كانت الاتفاقية – بعيدا عن تفاصـيل الانسـحاب واسترداد آبار البترول، ومرور الشحنات الإسرائيلية غيـر العسكرية من القناة – كانت الاتفاقية تعني قبـولاً مصـريا رسميا باستبعاد تجدد القتال، وبتجميد الموقف لمدة سـنتين، وتحقق في هاتين السنتين البرنامج الموضوع (ونفتـرض أن أقساما هامة منه كانت محلاً لاتفاق سري صريح):

١. ترسيخ العـداء، وتأكيـد القطيعـة مـع الاتحـاد السوفيتي، وهذه النتيجة – فضلاً عـن خطورتهـا السياسية والاقتصادية بشكل عام – تـنعكس فـي موازين القوة العسكرية بشكل خاص، فمع وقْـف تدفق السلاح السوفيتي على مصر، ومـع تـدفق السلاح الأمريكي – في المقابل – على إسـرائيل، ومع الوجود الأمريكي المباشر في سيناء، أصـبح مفتاح الأمن الوطني المصري في يـد الولايـات المتحدة تماما، فبإمكانها وحدها – وبلا أي رادع – أن تسمح باجتياح الأراضي المصـرية، أو تمنـع العدوان عليها، بإشارة تُطلقها.

٢. ربط سياسة مصر بالمخططات الأمريكية، والتـي تتضمن تمزيق أوصال الوطن العربـي بـالمعنى الحرفي. أي بإسالة الدماء في نزاعـات عربيـة. والمتابع للمسرح العربي (منذ توقيع هذه الاتفاقية) يلحظ النجاح الكبير الذي تحقق في هذه المهمـة، والتي بدأت في لبنان، ولم تتوقف حتى كتابة هـذه السطور. وكان طَبعيا أن ينعكس كـل ذلـك فـي تعميق عزل مصر من التطلعات القومية للجماهير العربية، وتعميق الصراع المصـري/ السـوري. ويلاحظ أن الولايـات المتحـدة التـي خططـت وضغطت لتوقيع الاتفاقية، هـي نفـس الولايـات المتحدة التي لم تضغط على أنصارها الأقوياء في المنطقة لمباركة الاتفاقية [55].

٣. هذا الإطار السياسي العـام كـان علـى القيـادة المصرية أن تتمثل له، إذا كان لها أن تأمـلَ فـي تحرك أمريكي جديد بعد عـامين مـن الاتفاقيـة. والامتثال لهذا الإطـار يقـدم الشـرط المناسـب لمواصلة الهجوم داخل أقطار عربية مختلفة، وفي

الجبهة الداخلية المصرية؛ بهدف إعـادة تشـكيل وترتيب أوضاعها على النحو الذي يضمن استقرار السيطرة الأمريكية.

وباختصار، أطلقت الاتفاقية يد الولايات المتحـدة؛ لكـي تعمل في هدوء، وبالتزام مصري بعد الاعتراض، من أجـل استكمال الوقائع المادية والمؤسسات المناسبة التـي تفـرض السلام الأمريكي والهيمنة الأمريكية؛ بحيث يصعب جدا على أية قيادة مصرية – بعد العامين – أن تعود إلى التمرد علـى سياسة التبعية. ومعنى هذا في الجانب الاقتصادي: مزيد من الانفتاح الاقتصادي؛ ولذا كان طبعيا أن يسأل الـرئيس مـن مراسل أجنبي في المؤتمر الصحفي بعد توقيع اتفاقية الفصل الثاني للقوات: هل ستتجه مصر الآن إلى مزيد من الانفتـاح الاقتصادي؟ وكانت الإجابة بأن مصر "اتجهـت فعـلاً إلـى الانفتاح منذ إتمام فض الاشتباك الأول، اتجهت إلى الانفتاح، وإلى بناء الأسس الجديدة للمجتمع الذي نريده (...) وبالتأكيد سيضيف هذا الاتفاق قوة دفع جديدة لهذا الأمر في المرحلـة المقبلة".

* قلنا: إن جولة كيسنجر الحاسمة، تَمت في ظروف اختناق حاد للاقتصادي المصري. في ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ (أي: قُبيل توقيع الاتفاقية)، كان الموقف كالتالي:

	(بالمليون جنيه)
تسهيلات حالة	٥٩,٦
تسهيلات تُستحق خلال ١٨٠ يوما أو أكثر	٩١٢,٦
	٩٧٢,٢

ومن هذا الرقم الإجمالي، كانت المبالغ المطلوبـة خـلال ستة أشهر تصل إلى ٣٠٨ مليون جنيه تفصيلها كالتالي[٥٦]:

إجمالي المبالغ المستحقة خلال ستة أشهر	**مبالغ مستحقة في سبتمبر**	**مبالغ مستحقة في أكتوبر**	**مبالغ مستحقة في نوفمبر**	**مبالغ مستحقة في ديسمبر**	**مبالغ مستحقة في يناير**	**مبالغ مستحقة في فبراير**
٣٠٧,٨٥٣	**٦٠,٦٠٦**	**٥٧,٣٢٢**	**٦٠,٦٧٩**	**٧١,٥١٠**	**٣٢,٩٥٢**	**٢٤,٧٨٤**

ورغم تلاحق الالتزامات الفادحة، أمكـن الإفـلاتُ مـن إشهار الإفلاس بواسطة القروض النفطية. ويبدو أن الوعـود التي تلقاها المسئولون مع توقيع الاتفاقية، كانت مسئولة عـن ذيوع التفاؤل؛ فقد أعلن رسميا أنه تم تدبير المبالغ اللازمـة لسداد التسهيلات المصرفية، وتسـهيلات المـوردين التـي تُستحق من أكتوبر حتى آخر السنة (أكثر من ١٥٠ مليـون

جنيه = ٣٧٥ مليون دولار) بحيث تسـدد فـي مواعيـدها استحقاقها. "وبهذا سندخل عام ١٩٧٦ ووضعنا - من ناحيـة التسهيلات المصرفية القصيرة الأجل - أحسن بكثير من ذي قبلُ" (أبو إسماعيل).

وبالفعل حصلت الحكومة على القرض الإيرانـي (فـي أكتوبر)، وحصل أن تم التخلص من متـأخرات التسـهيلات المصرفية (وكانت حوالي شهر في يونيو ١٩٧٥)، وحصـل كما ذكرنا أن خُفض صافي استخدام هذه التسهيلات، وكذلك انخفضت المتأخرات على تسهيلات الموردين إلـى حـوالي شهرين، (وكانت ستة أشهر). ولكـن معروفًـا – بطبيعـة الحال– أن الموارد الاسـتثنائية مـن دول الـنفط، ليسـت إلا إسعافات مؤقتة (بل ألغاما موقوتة)، "وكان معروفًـا فـي صيف ١٩٧٥ أن مصر ستكون أمام مصـاعب مـدفوعات خطيرة مرة أخرى خلال ستة أشهر، وثبت أن هذا التقـدير كان دقيقًا تماما" (كما يقول ووتر بيري).

ولكن أيامها كان التفاؤل لا يتيح مجالاً للتفكير في مثـل هذا الكابوس، والحديث الصريح وبالإشارة حـول مشـروع مارشال العربي، كان عودة لمخطط التخدير بالآمال، وفـي

خطاب ١٩ أكتوبر أمام مجلس الشعب قال الرئيس: "عبرنـا مرحلة الظلام والألم، وندخل اليوم مرحلة النـور والأمـل"، ويقول تقرير البنك الدولي إن الحكومة المصـرية، وجهـت نداء إلى الدول الغربية لتقديم مساعدات متوسـطة وطويلـة الأجل، في شكل يمكن من سرعة السحب؛ لتمويـل واردات مصر الأساسية. وبالفعل كان ينشَر في ذلـك الوقـت عـن محاولة تشكيل كونسورتيوم، فأوضح أنها "لم تتجـاوز مـا قدمته الدول الخليجية خـلال العـام المنصـرم، (أي: عـام ١٩٧٥).. ولكن بالنسبة لأمريكا وألمانيا الغربيـة واليابـان، "فلسه إحنا ما أخدناش حاجة" [٥٧].

صحيح أن الرئيس فورد كان قد طلب في رسـالة إلـى الكونجرس - الموافقـةَ علـى تقـديم ٧٥٠ مليـون دولار "مساعدات" اقتصادية لمصر (ضمن مقترحاته بشأن المعونـة الأمريكية الخارجية). وتعمد أن يكون التوقيت أثناء زيـارة السادات (٣١ أكتوبر)، ولكن كان هذا وعدا بالنسـبة لعـام ١٩٧٦، وكذلك كان مفهوما أن "مكون" القروض السلعية في هذا المبلغ محدود، والقروض السلعية هي التي يسهل السحب السريع عليها، فتخفف (مؤقتًا) حـدة الأزمـة فـي ميـزان

المدفوعات. وعليه كانت وزارة التخطيط تعلـن "أنـه مـن الواضح اليوم، أنه في بداية ديسمبر ١٩٧٦. تواجه مصـر موقفًا شبيها ببدايـة ١٩٧٥". وقـدرت وزارة الاقتصـاد أن صافي الالتزامات المطلوب سدادها خلال عام ١٩٧٦ نحـو ١٠٠٣ مليون جنيه (حسب الصياغة الساخرة لإبراهيم حلمي عبد الرحمن في تقرير التخطيط) وتبلغ ٣٣٣ مليـون جنيـه (حوالي ٨٣٠ مليون دولار).

وفي النهاية، كان طبعيا أن يرتفع حجم الدين الخـارجي لمصر – عام ١٩٧٥ – إلى درجة كبيـرة، فبعـد أن كـان الكمية المسحوبة والقائمة بالكاد فوق ٤ بليون دولار في نهاية ١٩٧٤، وصلت إلى ٦,٣ بليـون دولار فـي ٣١ ديسـمبر ١٩٧٥. وإذا أضفنا ٢,٩ بليونًا (لم تُسـتخدم بعـد) يكـون المجموع في حساب الدين المدني أكثر من ٩ بليـون دولار. وتشمل هذه الأرقام ١,٢ بليونًا و١,٤ بليونًا (مستخدمة وغير مستخدمة على التوالي) كتسهيلات مصرفية، فإذا استبعدناها يصبح مجموع الدين القائم (شاملاً غير المسـتخدم) حـوالي ٧,٦ بليون دولار.

* بقي أن نوضح نقطتين في سيناريو استخدام الديون؛ فأولاً: **لم يكن المقصود في العرض السابق إثباتَ أن الـديون، ولحظاتها الحرجة، كانت أداة القهر الأساسـية لفـرض الاتفاقيات السياسية**؛ فهذا غير صـحيح. والصـحيح أن السياسة الأمريكية، استخدمت حزمة من الأدوات، وحاولنا أن نشير إلى أن الديون كانـت أداة هامـة ضـمن هـذه الحزمة، دون أن تكون الأهم. لقد دعمت الـديون موقـف كيسنجر وإسرائيلَ في المباحثات السياسية، ولكـن لـولا الالتزام بالسلام الأمريكي– أصلاً – وما ترتب عليه مـن اختلال في توازن القوى، وقبول بفتح الاقتصاد الـوطني أمام الغُزاة؛ لكان ممكنًا كسر قبضة الديون الخانقة؛ بالعودة إلى سياسات مستقلة، في الداخل وفي العلاقـات العربيـة والدولية. وبصيغة أخرى، تمكنت الديون من الضغط على رقبة الاقتصاد المصري؛ لأن الاستراتيجية العليا للدولـة، حتمت إغراق اقتصادنا في الديون الخارجية، وحتمـت أن يكونَ الطريقُ الوحيد للخلاص مـن الاختنـاق اسـتجداء القروض الأمريكية، وقروض ومنح الدول النفطيـة (فـي

الجزيرة العربية وإيران بالتحديد) ورضاء صندوق النقد الدولي كان شرطًا مسبقًا لهذه التدفقات.

والنقطة الثانية في الموضوع أن: استخدام الديون في الجبهة الرئيسة والحاكمة (أي: في الجبهة السياسية) كان يتكامل مع استخدامها في إطار المسئوليات الخاصة بصندوق النقد الدولي؛ ففي هذا الإطار المحدد استخدمت أيضا لعبة الديون الصعبة والميسرة، أو العصا والجزرة؛ لانتزاع التنازلات في الجبهة الاقتصادية.

ثالثًا – بلورة نتائج الغزو في أوضاع مؤسسية مستقرة:

في العام الثاني – كما في العام الأول – استهدف الهجوم المتعدد الاتجاهات، محاصرةً - أو احتواء - أثر رفض الحكومة المصرية للتنفيذ الفوري لتعليمات الصندوق؛ سواء فيما يتعلق بتحطيم استقلالية جهاز الأسعار، أو بخفض سعر الصرف؛ فانفجر التضخم مجددا، وانهار ميزان المدفوعات، وتراكمت الديون، وبالتالي تحقق الإرباك المقصود من خلف تعليمات الصندوق، وتشكلت أدوات الضغط المطلوبة لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية على نحو ملائم.

ولكن القوى المهاجمة لم تكن لتَقْنَع بخلـق هـذا الجـو المواتي، وبانتشار قواتها وتأثيراتها إلى كل أنحاء الاقتصـاد القومي، كان مطلوبا من خلال ذلك، أن يتم الاستيلاء علـى مواقع محددة، أو كان مطلوبا من صندوق النقد الدولي (ومن معه) أن يبلوروا مزيدا من الأوضاع المؤسسـية المسـتقرة. وكما في العام الأول، تمكن الصندوق (ومن معه) في العـام الثاني من تحقيق خطوات واسعة في هذا الاتجاه؛ مستفيدا من لحظات الاختناق الحاد.

(١) في ٧ يونيو (مع الودائع السعودية والكويتية) اجتمع مجلس الوزراء، ووافق على السياسات والإجـراءات التي تقدم بها ممدوح سـالم ضـمن "**تقريـر بشـأن الانطلاق في تنفيذ الانفتاح الاقتصادي**"، وجـاء هـذا التقرير بعد شهر من إلقاء بيان رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب، ولكنه مثل تنـازلات كثيـرة لـم يتناولها البيان، ولم يجد جديد خـلال هـذه الفتـرة، يستدعي تعديل السياسة، إلا أزمة الديون ومباحثـات الصندوق، والاتصالات مع دول الخليج؛ ونظـرا لأن

التقرير غير منشور[٥٨]، نورد هنا عرض سريعا لأهم النقاط:

أ- **في مجال القطاع العـام**: إطـلاق حريـة الاسـتيراد والتصدير لوحدات القطاع العام الصناعي – إطـلاق حرية الإدارة في الاقتراض وتدبير مصادر التمويـل لأغراض الاستثمار – إعفاء وحدات القطاع العام من القيود البيروقراطية المتمثلة في التراخيص والتصاريح والإجراءات المكتبية المختلفة في تعاملها مع أجهـزة الدولة – إطلاق حرية وحدات القطاع العام في تحريك مواردها المالية. وتعديل أسس الإنفاق في موازناتهـا المعتمدة، بما تقضي به ظروف العمل، دون الرجـوع إلى وزارات المالية والاقتصاد والتجارة. وفـي هـذا الصدد، يجب اعتماد موازنة كل شـركة عامـة فـي صورة أرقام إجمالية لأبواب الإنفاق الرئيسةِ، مع ترك الحرية للإدارة في: تفصيل مكونات هـذا الإنفـاق – دعوة المصريين المقيمين في الخارج لتمويـل شـراء مستلزمات الإنتاج، وقطع الغيـار اللازمـة لتشـغيل الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة، على أن يعتبـر

تمويلهم بمثابة مشاركة في رأس مال هذه الشركات – اعتبار الشركة العامة وحدة الإنتاج الرئيسة، ونقطـة الارتكاز في تنظيم القطاع العام، وتغيير نمط العلاقـة التنظيمية بين الشركة العامة، وبين جهـة الإشـراف عليها؛ بحيث تختص الأخيرة بالتخطيط العام وتحديـد الأهداف العريضة، والمتابعة والتقيـيم علـى أسـاس النتائج، دون دخـول فـي التفاصـيل والإجـراءات والأساليب التنفيذية.

ب- **في مجال القطاع الخاص**: مـنح القطـاع الخـاص المصري جميع المزايا الممنوحة لرأس المال العربـي والأجنبي – تشجيع تكوين شركات مختلطة (رأس مال عام وخاص – مصري وأجنبي) في مجالات السياحة والفنادق والصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وشـركات الدواجن واللحوم والثروة المائيـة وصـناعة الألبـان ومنتجاتها؛ حتى لا يقتصر العمل في المجالات علـى القطاع الخاص. وبنجاح هذا النمط، يمكن النظر فـي تعميمه؛ ليشمل مرافق الخـدمات الأساسـية، وفـي

مقدمتها المواصلات والنقل داخل المـدن، والإنـارة والمياه.

ج- **البنوك وسوق النقد**: إلغاء نظام التخصص في البنوك المصرية – مراجعة أسعار الفائدة للودائع بما يتمشـى مع أسعار الفائدة العالمية – تمكين البنوك المحلية من المساهمة في تأسيس بعض المشروعات المشـتركة. تطوير السوق الموازية للنقـد وتبسـيط إجراءاتهـا، ويمكن في المرحلة الحالية تنشيط اللجنة المشكلة لهذا الغرض في البنك المركزي؛ بحيث تجتمـع أسـبوعيا لتحديد أسعار صرف الجنيه أسـبوعيا فـي السـوق الموازية، بما يتمشى مع تغيرات العـرض والطلـب، ويتم في مرحلة تالية خلق سوق مالية منظمة تمـارس وظائف سوق الأوراق المالية التقليدية – تحرير سوق النقد الأجنبي تدريجيا، إلى أن نصل لاندماج السـوق الرسمية والسوق الموازية للنقد، في سوق حرة واحدة، تحتوي العملة المصرية وغيرها من العملات الأجنبية على السواء.

د- وأكد رئيس مجلس الوزراء في ختـام مذكرتـه، أن الانفتاح تعبير عن فلسفة قوميـة متكاملـة، تشـتمل مختلف مجالات العمل الوطني، ولكن حدث أن فكـرة الانفتاح ظلت متأثرة بالمنطق البيروقراطي التقليـدي؛ إذ يصاحبها تفكير مضاد، يتحـدث عـن الضـمانات والضوابط، مما يقود في النهاية إلى شكل آخـر مـن الانغلاق، قد يكون أكثر مرونة مما سبقه، لكنه بالقطع ليس بالانفتاح المنشود.

إن التفكير في الانفتاح، ظل يتسم بالتجزئة، فهناك مـن يتحدث عن الانفتاح في صورة اسـتقطاب رءوس الأمـوال العربية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد، في نفـس الوقـت الذي يرفض فيه فكرة الانفتاح في صورة اسـتقطاب رءوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد، في نفـس الوقت الذي يرفض فيه فكرة الانفتاح الداخلي والإداري فـي نمط، وتشغيل القطاع العام، وتطوير نظم وأساليب العمل".

وكل هذه الإجراءات المقترحة والصياغات، منقولة بالنص عن "توصيات" الجهات الخارجية.

(٢) وفي ١١ يونيو، وافقـت اللجنـة العليـا للتخطـيط السياسي والاقتصادي برئاسة ممـدوح سـالم، علـى مذكرة أخرى لرئيس مجلس الوزراء عن التنظيمـات القطاعية الجديدة [٥٩]، وأشارت المذكرة بصراحة إلى الاتجاه نحو استبدال المؤسسات العامة المنظمة للقطاع العام بمجالس القطاعات، التي تقتصر مهمتهـا علـى تقرير الأهداف العامة لكل قطاع، ولكل وحـدة مـن وحداته، وكذلك رسم السياسات العامة التي تسترشـد بها مجالس الإدارات المختصة في تسـيير وحـداتها، وقالت المذكرة: إن التطوير المقترح يتـيح الظـروف الملائمة للانطلاق في أسلوب التخطيط المتكامل؛ حيث يتركب من الخطط القطاعية هيكلٌ يتكامل في خطـة قومية. وهذا المفهوم يعني بالدقـة نهايـة التخطـيط المركزي، فالخطة القومية حسب كلام المذكرة مجـرد تجميع لبرامج الاستثمار التـي تضـعها القطاعـات المختلفة، دون أداة مركزية تتـولى تركيـب الخطـة وتحدد أولوية المشـروعات وفـق نظـرة قوميـة، وبحسابات تضمن الاتساق والتوازن في عملية التنمية.

على أية حال – لم تكن المذكرة صريحة إلى النهايـة، ولم تكن متعجلة، فهي لم تطلـب إلغـاء المؤسسـات العامة – ولكن أوضحت أن "تشكيل المجـالس العليـا المقترحة، وطبيعة اختصاصاتها تتعارض مـع شـكل المؤسسات العامة القائمة الآن في قطـاع الصـناعة والتجارة والتأمين؛ ولذلك لا بد من تطويرها إلى شكل المجالس العليا المقترحة".

وعملية التطوير المقترحة، كانت تستغرق فتـرة زمنيـة طويلة نسبيا، حسبما جاء في المذكرة "فتحديد الوحدات التـي يطبق عليها هذا النظام، يتم نتيجة لدراسة ميدانية شاملة، يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ويقدم تقارير متابعـة لرئيس الوزراء بشكل دوري عن تقدم التطبيـق، ومـا قـد يعترضه من مشكلات".

(٣) إلا أن الجهات الأجنبية، لم تعجبها حكاية المـذكرات والتقارير هذه، فالجهـة الأجنبيـة لا تطلـب إقـرار الحكومة لتعليماتها في مذكرات، أو فيما يشبه المقالات الممهورة بتوقيع ممدوح سالم. إنها تطلب من الحكومة تنفيذًا فعليا لإجراءات محددة، وفْق جدول زمني يتفق

عليه، وتطلب أن يتم بعض هذه الإجراءات فورا؛ ولذا حدث في ٥ يوليو أن دعا رئيس مجلس الشعب، لجان المجلس إلى عقد اجتماعات متوالية؛ لدراسة **المشروعات التي أُحيلت إليها من الحكومة**، وطلب رئيس المجلس، أن تتم الدراسة على وجه السرعة(٦٠). وحدث فعلاً أن قامت اللجان بالمهمة، واستطال دور انعقاد المجلس إلى ٢٩ يوليو، حتى انتهى – بغير روية أو مناقشة جادة – من إقرار مجموعة من أهم التشريعات، كان من ضمنها القوانين المتعلقة بالاستيراد والتصدير، والوكالة التجارية، وشركات التأمين، والبنك المركزي والجهاز المصرفي، ثم قانون تعديل بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام، الذي قرر حل المؤسسات العامة.

وقد اضطر وكيل مجلس الشعب - بعد شهرين من ارتكاب هذا العمل – إلى الاعتراف بأنه "راعى البعض السرعة التي صدرت بها هذه القوانين". وحاول بعد الاعتراف أن يحتفظ بهيبة مجلس الشعب، أو بماء وجهه، فقال: "إن معظم هذه المشروعات التي نظرها المجلس على

وجه الاستعجال، كانت موضع دراسة من قبل" [٦١]. وهـذا تبرير غير صحيح؛ لأن السبب الحقيقي في التعجل الشـديد، كان ضغط صندوق النقد المسيطر على حركـة "المعونـات المنفذة" ولاحظ أن تاريخ إقرار المجلس للقوانين، كـان فـي عز الصيف، الذي كاد أن يشهد أكبر كارثـة فـي تاريخنـا الاقتصادي (حسب كلام أبـي إسـماعيل). ومـن القـوانين والقرارات التي صدرت على وجه السرعة في تلك الأيـام، وما حولها، نشير إلى الآتي:

بالنسبة للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاسـتيراد والتصدير، فقد تضمن إلغاء القوانين "الاشتراكية" السابقة في مجال التجارة الخارجية. وقد ذكرنا أن رئيس الجمهوريـة، كان قد أصدر قرارا بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذي أجـاز للقطـاع الخـاص أن يسـتورد عبـر السـوق الموازيـة، أو دون تحويل عملة "بالتمويل الذاتي". ولكن هـذه القنـوات كان مفهوما أنها ثانوية بالنسبة لحركة الاستيراد الرئيسـي، وظلت المادةُ الأولى من القانون نصها كالتالي: يكون استيراد السلع من خارج مصر، بقصد الاتجار أو التصنيع عن طريق الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها،

أو الشركات التي يساهم فيها القطاع العام". أما في القـانون الجديد، فكانت المادة الأولى: يكون استيراد احتياجات الـبلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص، وذلـك وفْـق أحكام الخطة العامة للدولة، وفي حـدود الموازنـة النقديـة السارية. وللأفراد حـقُ اسـتيراد احتياجـاتهم للاسـتعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة؛ وذلك مباشـرة، أو عن طريق الغير" [٦٢]. وكذا اكتسب انهيار احتكار الدولة للاستيراد اعترافًا قانونيا، وكان تقرير البنك الدولي محقا؛ إذ اعتبر القانون "تغييرا أساسيا لتنظيم قطاع التجارة الخارجية؛ حيث سمح للمشروعات الخاصة بالعمل في التجارة الخارجية مباشرة، وكانت مستبعدة من هذا المجال منذ ١٩٦١"[٦٣]. وقد استثنى القانون بعض دول الاتفاقيـات، التـي قصـر حـق الاستيراد منها على القطاع العام. والتبريـر المعلَـن لهـذا الاستثناء، هو ضرورة مواجهـة البـائع الواحـد فـي دول الاتفاقيات بمشترٍ واحد. ولكن هذا التبرير المعقول، كان هو نفس التبرير الذي أُممت بمقتضاه تجـارةُ الاسـتيراد عـام ١٩٦١؛ سواء لمواجهة احتكار البائع الواحد في الشـرق، أو احتكار القِلة في الغرب المدعم بتوجيه الدولة (الذي لا تختلف

قدراتُه التعسفية كثيرا، عن الاحتكار الكامل في الدول الاشتراكية)؛ فلماذا ينطبق الآن هذا الحرص على الشرق، دون الغرب؟!

المسألة لا علاقة لها هنا بمحاولة تحسين موقف المشتري (الذي هو الاقتصاد الوطني)؛ فلم يعد هناك من يفكر في هذا، ولكن الهيئات الدولية حريصةٌ على ألا تتشكل فئاتٌ اجتماعية ترتبط مصالحها بالدول الاشتراكية. والمخابرات المركزية الأمريكية لها رأي تقليدي، حول أن الشركات الخاصة المتعامِلة مع الدول الاشتراكية، يمكن أن تكون من قنوات تمويل الأنظمة السياسية المناهضة للغرب، وهي تريد أن تظل هذه "الميزة" احتكارا للغرب؛ ولذا أُطلِق تعامل الأفراد مع الغرب، ومنِع مع الشرق، والموقف المستقل يقضي - كما كان حالنا في السابق - بمنع التعامل الخاص مع الجهتين.

دخل القطاع الخاص رسميا في قطاع الاستيراد، وكان قد اكتسب حق تمثيل الشركات الأجنبية، ثم دعمت الضربةُ ضد القطاع العام؛ بحل المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، التي

كانت بمثابة شركة قابضة تنظم العمل لست شركات قطـاع عام. (نُفذ ابتداء من أول يناير ١٩٧٦).

ب - الإجراء الآخر كان القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذي صفيت بمقتضاه المؤسسات العامة، ووسـعت حقـوق ممثلي رأس المال الخاص في الشـركات المشـتركة، وزيدت صلاحيات الإدارة في شركات القطاع العـام، بلا ضوابط مناسبة (وكذا حلت المشكلة فـي ضـربة واحدة، وانتهت محاولات التسويف التي كانت الحكومة قد أعلنتها باسم التدرج والتطوير منذ أقل من شهر).

لقد قضى القانون بتشكيل مجلس أعلى لكل قطاع، يتكون من مجموعة متشابهة ومتكاملة، من شركات القطاع العـام، أو من الشركات العاملة في مجالات متصلة، ولكن تشـكيل المجلس وصلاحياته وقدراته العملية المحدودة؛ (نظرا لغياب أجهزة معاونة) كانت تؤكد أنه ليس مطلوبا من مثـل هـذا المجلس أداء وظيفة، حتى في نطاق التنسـيق، بـدلاً مـن الإشراف (كما قيل) [٦٤].

وكان طبعيا أن يعترض كثير من التكنوقراط الوطنيين في القطاع العام، على إلغاء المؤسسات العامة، وعبـروا عـن

اعتراضهم رسميا أثناء مناقشة مشروع القانون فـي لجـان مجلس الشعب المختصة، كان رأي كافة رؤساء المؤسسات. ومعهم عدد من مسئولي وزارة الصناعة ورؤساء الشركات، أن المؤسسة العامة لم تكن جِهازا معوقًا، وإنمـا ضـرورة كشركة قابضة بالنسبة للوحدات الاقتصـادية أو الشـركات التابعة لها؛ إذ كانت المؤسسات - طبقًا لأحكام القـانون - مسئوليتها مطلقة عن نتائج جميع الشـركات التابعـة لهـا؛ إذ كانت المؤسسات - طبقًا لأحكام القـانون - مسـئوليتها مطلقة عن نتائج جميع الشركات التابعة لها، وبالتالي كانـت لها السلطة التي تتناسب مع هذه المسئولية. وقال المعترضون بحق: إنهم لا يتصورون كيف يمكن أن يعمل القطاع العـام دون مؤسسات: من الذي سيضع الخطة العامـة للوحـدات الاقتصادية، ومن الذي سيتولى المتابعـة؟ هـل سيسـتطيع الوزير المختَص أن يباشر ويتابع أعمال جميـع الشـركات التابعة له؟ كيف يمكن في قطاع الصناعة مـثلاً - متابعـة ١٢٨ شركة صناعية متابعةً شاملة، دون أجهزة المؤسسات، التي كانت تستطيع الإلمام بكل التفاصيل الخاصة بالشركات؟ "إن إلغاء المؤسسات يعني إهدارا لخبرةٍ تم اكتسـابها علـى

مدى عشرين عاما" (كما قال كمال الزيادي، وكـان رئيسـا لمؤسسة الصناعات الهندسية).

وبالتأكيد، لم يخفِ المعترضون انتقاداتِهم لبعض أسـاليب العمل في المؤسسات العامة، وانزلاق المؤسسات إلى التدخل في الأعمال التنفيذية للشركة، على نحو قد يحد من المبـادرة المحلية، ومن فاعلية إدارة الشركة فـي مواجهـة المشـاكل اليومية، "ولكن إذا كان في قانون المؤسسات، ما يشير إلـى أن المؤسسة جهاز تتركز في يده السلطة المطلقة بالصـورة التي تحد من انطلاق الوحدات الاقتصادية، فيمكن العمل على الحد من هذه السلطة، مع إبقاء المؤسسة كما هي؛ للإفادة من دورها في التنسيق والإشراف بالصورة الفعالة؛ وكي نستفيد من الخبرة التي اكتسبتها على مدى عشرين عاما" (كما قـال محمد أحمد اليسقي - كان رئيس الشركة العامة للبطاريات). ولكن حامد حبيب (وكان وكيل أول وزارة الصناعة) وضـع إصبعه على جوهر الموضوع حين قال: إن "إلغاء المؤسسـة لا يرجع إلى نقص كفاءتها.. وإنما يرجـع إلـى أن طبيعـة المؤسسة لا يمكن أن تساير النظام الاقتصادي الذي تسـلكه الدولة الآن (...) فبعد تغير السياسـة الاقتصـادية للدولـة،

واتجاهها للانفتاح؛ غدا من الضرورة تغيير المناخ "[٦٥].. إلى ما يرضي الجهات الخارجية (وهذه إضافة مني).

هذه هي القضية، ولم تكن المسألة رغبة في زيادة الناتج ١٥ أو ٣٠ % في الوحدات الاقتصادية، بعد تحريرها من كابوس المؤسسات، كما كان يصرح المكلفون بالدفاع عن قانون الإلغاء. والأمر الواضح الآن - وبعد سنوات من التجربة العملية - أن هذا القانون، كان ضربة موجعة للقطاع العام وللتنمية الآن - وبعد سنوات من التجربة العملية - أن هذا القانون كان ضربة موجعة للقطاع العام وللتنمية المخططة، وترتفع الأصوات من جديد (١٩٧٩) مطالبة بالعودة إلى نوع من المؤسسات العامة المركزية، ولكن الجهات الخارجية (المشرفة حاليا على الاقتصاد المصري) ترفض طبعا بعناد.

لقد احتفت تقارير صندوق النقد والبنك الدولي (الصادرة في تلك الفترة) بهذا القانون، وإن ظلت تعيب عليه أنه لم يصل إلى المدى المطلوب "في تحرير سياسات التسعير وبرامج الإنتاج، ومبيعات التصدير من الإشراف المركزي"[٦٦]. وقالت: إن هناك إجراءات أخرى في الطريق.

وحين صدر القرار الجمهوري رقـم ١١٦٧ لسـنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعـات (٢٥ قطاعـا)، اعتبـرت التقارير الدولية هذا القرار خطوة أخرى "لتحريـر" القطـاع العام، ولكنها (والشهادة) تحفظت علـى خـروج بعـض المشـروعات الصـناعية مـن دائـرة وزارة الصـناعة؛ إذ أصبحت صناعة الأسمنت ومـواد البنـاء، تحـت وزارة الإسكان والتعمير، وصناعة الـورق تحـت وزارة الثقافـة. ويقول البنـك الـدولي: إن "حكمـة هـذا القـرار ليسـت واضحة"[(٦٦)].

في سياق الحديث عن خلخلة البناء المؤسسي للقطاع العام ـ قد نشير أيضا إلى قرار الجمهورية رقم ٢٦٢ (الصـادر في مايو ١٩٧٥) بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام؛ حيث أضاف مـادة جديدة إلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطـاع العـام (١٩٧١) تنص على أنه ".. يجوز أن يحدد القرار الصـادر بزيادة رأس مال الشركة - نصيب كل من القطاعين العـام والخاص في الأسهم الجديدة، وفي هذه الحالة تكون أولويـة الاكتتاب في الأسهم المخصصة للقطاع الخاص للعاملين فـي

الشركة، فإذا لم تتم تغطيتها خلال شهر؛ طُرح ما تبقى منها للاكتتاب العام". وقد عبرت (الطليعة) عن معارضـة هـذا القرار فور صدوره، فأوضحت "أن الأولوية في شراء الأسهم للعاملين في أية شركة، هي مجرد مسألة شـكلية؛ فالأغلبيـة الساحقة من العاملين، لا تجد فائضا تشتري به حذاء ولـيس سهما، وحتى بالنسبة للإدارات العليا، فإن الشرفاء منهم الذين يعيشون على مرتباتهم، لن يجدوا فائضا كبيرا في حـوزتهم. وعلى ذلك، فإن الاكتتاب الحقيقي، سيكون لأُناس من غيـر هؤلاء العاملين الكادحين". وكانت القواعد التنفيذية للقرار قد تضمنت أن الحد الأقصى للأسهم التـي سيسـمح للشـخص الطبيعي بشرائها، لا يزيد عن ١٠ آلاف جنيه، "ولكـن لـم يوضح إذا ما كان هذا هو الحد الأقصى لقيمة الأسهم التـي يجوز للفرد أن يملكها في كل الشركات، أو أن هذا هو الحد الأقصى الذي يجوز امتلاكه في شركة واحدة. كذلك فإن الحد الأقصى المسموح به للشخص، يعني أن بوسـع الأسـرة أن تحوز أضعاف هذه الكمية. ثم ما هو الضمان أصلاً في ظل التسيب الحالي، أن يلتزم أصحاب الملايين بهـذا السـقف؟ وكيف سنتدخل (تدخلاً مشينًا) في محاسبة الناس فـي ظـل

(الانفتاح)؟ إن هذا الحد الأقصى الذي يتحدث عنه، لن يراعى في الواقع، وبعد فترة، سيقال لنا: لنكن واقعيين، ولا داعي لمثل هذه القيود السخيفة، وستكون فعلاً سخيفة؛ لأنها غير واقعية".

وقد توقعنا أن يؤدي منطق الأمور إلى إعطاء أولوية خاصة لمن يكتتبون بالنقد الأجنبي "فالقرار يقوم على أن هذه الشركات، تحتاج إلى تمويل توسعاتها، وتحتاج إلى سيولة تستخدمها في استيراد مستلزمات إنتاج.. إلخ، فإذا أعلن بالفعل أن الأولوية في الاكتتاب ستكون للمواطنين الذين يكتتبون بالنقد الأجنبي، فإن الخطوة الطبيعية التالية ستكون: وماذا إذا لم تكفِ مدخرات المصريين بالنقد الأجنبي؟ لا بد - إذن - من السماح للإخوة العرب والمستثمرين الأجانب بالمشاركة، هذا هو معنى (الانفتاح الاقتصادي)، وهذا هو مصير القرار في التطبيق، ودعونا من حكاية أولوية الاكتتاب للعاملين في شركة"[٦٧].

وقد بادر الاتحاد العام للعمال أيامها، إلى تشكيل لجنة خاصة لدراسة الموضوع (بناء على قرار من المجلس

التنفيذي للاتحاد) وأعدت اللجنة مذكرة حول هذا الموضـوع تضمنت عدة تحفظات؛ فقد طلبت المذكرة:

أن تقتصر المساهمة على الشركات المشتركة، التي يسهم فيها القطاع الخاص والأفراد؛ بمعنى: ألا يمتد هذا الإسـهام إلى الشركات التي ينفرد القطاع العام وحده بتملكها، وأكدت المذكرة على ضرورة الالتزام الدقيق بأولويات بيع الأسـهم التي نص عليها القرار الجمهوري؛ أي: للعاملين في الشركة أولاً؛ لأن "شركات القطاع العـام ليسـت للبيـع، وليسـت معروضةً لمشاركة القطاع الخاص فيها".

لا يترتب على زيادة رأس مال شركات القطاع العام التي يساهم فيها القطاع الخاص - خفض الحصة النسبية لمساهمة القطاع العام في رأس المال؛ كحد أدنى بالإضافة إلـى مـا يساهم به العمال في الاكتتاب في زيادة رأس المال.

أن يكون للمصريين - وحدهم - حق الاكتتاب في الأسهم التي يتعذر تغطيتها باكتتاب العاملين.

ألا يكون للاكتتاب في زيادة رأس المال أي مساس بمبـدأ المشاركة في الإدارة، أو في قواعد تمثيـل العـاملين فـي مجالس إدارات هذه الشركات [٦٨].

ويبدو من اتجاهات المذكرة، أنها كانت تحارب من خط الدفاع الثاني؛ فهي لم تطالب إلغاء القرار، ولكن حاولت أن تمنع توالي النتائج التي حذرت منها "الطليعة". ومعروفٌ الآن أن الهيئات الدولية ضغطت لاستصدار هذا القرار (في لحظة من لحظات الاختناق)؛ بحيث "يبدو أن بعض الوزراء كانوا مثلنا لا يدرون بأمر هذا القرار قبل أيام من إصداره. فتصريحات زكريا توفيق ـ وزير التجارة ـ وعيسى شاهين ـ وزير الصناعة ـ كانت في خط بعيد تماما عن اتجاه القرار الجديد، وهذا يفرض التساؤل الطبيعي: ما هو أسلوب العمل الذي تتبعه الحكومة، وكيف تتسلسل الدراسات؛ حتى تصل إلى قرارات داخل جهاز الحكومة الحالية؟" (٦٧).

إلا أن الهيئات الدولية لم تكن راضية عن الصيغة التي صدر بها القرار؛ فأهدافها الحقيقية المتعجلة في إقرارها، كانت ـ بالتحديد ـ النقاط التي تحدثت عنها الطليعة، وحذر منها اتحاد العمال. والناطقون باسم هذه الهيئات في وسائل الإعلام المصرية، عبروا تماما عن هذه النية، وأهابوا "بإخواننا العمال مناقشةَ هذه النقاط مناقشة موضوعية، بعيدا عن التعصب العقَدِي، أو الشعور العاطفي" (٦٩).

ولكن كيف برر المسئولون القرار؟ كانت هنـاك ثـلاث حجج تقدم:

"**الحجة الأولى** كانت تلح على مسألة توفير السيولة. وبدلاً من تحمل الدولة لهذا العبء، يمكن للأفـراد المقتـدرين أن يساهموا في تقديم الأموال المطلوبة. "ولو كان هذا هو الهدف الحقيقي، وليس تغيير نوع ملكيـة الأنشـطة الاقتصـادية، أو تصفية الدور المتميز للقطاع العام فـي إدارة الاقتصـاد القومي، لو أن المسألة مجرد حل مشكلة مالية؛ لكان ممكنًـا أن تلجأ الدولة، أو حتى شركات القطاع العام مباشرة، إلـى الاقتراض الخارجي والداخلي، وطرح سندات عند الحاجـة بدلاً من الأسهم، وفي هذه الحالة تحصل شركات القطاع العام على التمويل المطلـوب، دون إرهـاق الميزانيـة العامـة، أو الميزانية النقدية، وأيضا دون تغيير في النظام الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمثل القطاع العام محوره الرئيسي.

حجة ثانية تقول: ولكن أليس مناسـبا أن تُفـتح بعـض القنوات أمام مدخرات الأفراد؛ كي تخرج من تحت البلاطة، أو كي نحد من تبديدها في الاستهلاك الترفي؟ وهـذه حجـة معقولة؛ خاصة وأن هناك طائفة من المصريين، تملك فعـلاً

مدخرات، ولكنها لا تعرف عالم الأعمال، ولا تعرف بالتالي كيف تستخدم هذه المدخرات اسـتخداما اسـتثماريا منتجـا؛ (المصريون العاملون في الخارج مثلاً).. الحجة – إذن - لها أساس، ولكن لم تكون هذه القنوات داخل القطاع العام القـائم بالفعل؟! لماذا لا نشجع أصحاب المـدخرات هـذه، علـى الاكتتاب ـ أساسا ـ في شركة جديدة؛ خاصة أو عامة؟ فهذا التوسع هو المطلوب والمفيد، لقد رحبنا دائمـا بمثـل هـذا التوسع؛ فنحن نؤمن بـدور أصـحاب الأعمـال والأمـوال الوطنيين، الذين يعملون في مجالات الإنتاج، بـنفس القـدر الذي نحارب به الأنشطة الطفيلية، ولكن المسـألة الأساسـية هي: هل نحن نهدف إلى استمرار قيادة القطاع العـام أو لا؟ إذا قلنا إننا نهدف إلى هذا؛ فإن قيادة القطاع العام تتطلب أن يكون ذا حجم مؤثر، وأن يسيطر علـى مفـاتيح الاقتصـاد القومي، ولا تكفي هنا النسب المئوية، فلا بد أن يكون قلـب القطاع العام بعيدا عن أحصِنة طُروادة، التـي تتمثـل فـي مصالح المساهمين المتضاربة؛ فهذه الأحصنة ستشـل مـن قدرة القطاع العام مهما عظم حجمه، سـتحد مـن التزامـه بقرارات وتوجيهات التخطيط المركزي.

الحجة الثالثة تقول: إدخال المساهمين في ملكية شركات القطاع العام سيرفع من كفاءتها الإدارية والإنتاجية.. كيـف؟ في البداية نذكر بحقيقة تقول - رغم كل تهـويلات الـدوائر الرجعية -: إن عدد الشركات الخاسرة في القطـاع العـام، لا يتجاوز ١٠ شركات من بين ٤٠٠ شـركة قطـاع عـام. وأسباب الخسائر ـ في معظم الحالات ـ أسباب قهرية (منها شركات كانت تعمل في سـيناء أو فـي منـاطق التـدمير والعدوان). ومع هذا يظل السؤال: كيف سـيؤدي اشـتراك المساهمين الأفراد في ملكية شركات القطاع العام، إلى رفـع كفاءتها الإدارية الإنتاجية؟ ألا يقال إن حصة كـل مسـاهم ستكون محدودة؟ ألا يقال إن القطاع العـام سـيظلّ مالكًـا لأغلبية الأسهم في كل شركة؟ إذن، سيظل القطاع العام - أو ستظل الدولة - صاحبة الكلمة الأولى في تعيـين الإدارات، ولكن يبدو أن المقصود هو أن هذه الشركات، بعـد طـرح أسهمها للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية، سـتتغير حوافزها على العمل، وستكون أسعار أسهمها في البورصة- وبالتالي معدلات الربح المحققـة - مقياسـا مرئيـا لنجـاح الإدارة، وهذا صحيح؛ فلا شك أن اسـتخدام سـوق الأوراق

المالية، واستخدام مقياس الربح كمقيـاس وحيـد؛ إرضـاء للمساهمين الأفراد، سيغير كل المفاهيم عند الإدارات العليـا، وعند المجتمع كله، نعم ستتنافس الإدارات في هـذه الحالـة تنافسا مجنونًا؛ من أجل زيادة الأرباح بأي سبيل.

وأسهل السبل، هو الحد من المكاسب التي حصل عليهـا العاملون في شركات القطاع العام، خاصة وأن هذه الشركات لا بد ستطالب بأن يطبق عليها ما هو مطبق بالفعـل علـى الشركات المشتركة المشكلة؛ وفْق قـانون اسـتثمار المـال العربي والأجنبي. فهذه الشركات - حتى لو كان القطاع العام مشاركًا فيها - لا تخضع للوائح القطاع العام. والسبيل الثاني السهل هو زيادة الأسعار (وكثير من شركات القطاع العـام كانت تحقق معدلات منخفضة من الربح؛ بسبب تحديد الدولة لأسعار منتجاتها).

ثم ماذا عن عبء العمالة الزائدة؟ إن التخلص منها سبيل ثالث لإثبات نجاح الإدارة في زيادة الأرباح (...) ولكن قـد يقال إن السعار حول تحقيق الربح بأية وسيلة، لن يتم فقـط وفق هذه التنبؤات المشئومة، فقد يتحقق أيضا عبـر زيـادة الإنتاجية، والحد من الإسراف بكافة صوره، ولقد طالبنا دائما

بزيادة فائض القطاع العام عبر هذا الأسلوب، هذا هو نـوع التطوير الذي طالبنا دائما ونحن ندافع عن القطـاع العـام، فنحن ندرك أن إمكانيات القطاع العام لا تُستثمر إلـى الحـد الأقصى، ولكن إذا أردنا زيادة الأرباح في وحدات القطـاع العام زيادة حقيقية من خلال الارتفاع بالإنتاجية، ومن خلال الحد من الإسراف والانحراف (وليس بأساليب القفـز علـى مشاكل العمالة والأجور والأسعار) فإن الوسيلة المثلى تتحقق عن طريق إحكام التخطيط الشامل والمتابعة، فهذا التخطـيط الشامل ومؤسساته المختلفة (وليس آليـات السـوق وسـوق الأوراق المالية) هو الذي يخْلُق الظروف الخارجية الصـحية لنمو الوحدة الإنتاجية. أما بالنسبة للرقابة الذاتية داخل الوحدة الإنتاجية، فإن الوسيلة المثلى، هي تعميق الديمقراطيـة فـي الإدارة، وإتاحة الفرصة أمام العاملين للمشاركة في وضـع البرامج ومتابعتها عن طريق لجان إنتاج حقيقية (وليس على أية حال؛ بوساطة رقابة المليونيرات الجدد فـي الجمعيـات العمومية التقليدية).

ومع ذلك، فإن الدعوة لمشاركة المساهمين في شـركات القطاع العام لا تتجه إلى الشركات التي تشـكو مـن سـوء

الإدارة، وهبوط معدل الأرباح؛ فهذه لـن يقبِـل أصـحاب المدخرات على الاكتتاب فيها، إن الدعوة إلـى المسـاهمين ستوجه إلى الشركات التي تحقق أرباحا مرتفعة، أي: التـي لا تشكو من سـوء الإدارة. وقـد سـبق للـدكتور أحمـد أبو إسماعيل أن أوضح هذا في جلسة مجلس الشـعب (٣٠ ديسـمبر ١٩٧٣) فقـال: إن اللجنـة (أي: لجنـة الخطـوة والموازنة) تقترح أخذ أسهم الشركات الرابحـة، وعرضـها للبيع؛ فنحصل بذلك على عملة أجنبية لتشغيل الطاقة العاطلة في القطاع العام، وذلك بدلاً من اللجـوء إلـى الاقتـراض المصرفي، (ولا ندري لماذا بدلاً من اللجوء إلى الاقتـراض غير المصرفي؟).

ليس الهدف – إذًا - إسهام أصحاب المدخرات في رفـع الكفاءة الإدارية والإنتاجية لشركات القطاع العام. الهدف هو مجرد إشراكهم ـ دون مجهـود، ودون مخـاطرة ـ فـي الحصول على البيض الذهبي للدجاجة التي رباهـا الشـعب بكدح ونضال طويلين. وغدا سيدعوهم الجشع إلى المطالبـة بذبح الدجاجة نفسها. وساعتها.. أي: حين يذبح القطاع العام تماما، فلن تكون الجماهير العاملة، وحدها هـي الخاسـرة؛

فأصحاب الآمال الرأسمالية أيضا سيخسـرون، مـا دامـوا وطنيين، وإذا كانوا يهدفون إلى الإسهام في تنميـة مسـتقلة وازدهار اقتصادي، فهؤلاء الرأسماليون الوطنيـون يـرتبط نماؤهم ومستقبلهم، كما يرتبط الاستقلال الاقتصادي، بنمـو القطاع العام ودوره القائد" [٦٧].

آثرت في الحقيقة أن أنقل قسما كبيرا من مقال الاعتراض على القرار الجمهوري، والذي يسجل انفعال لحظة سـاخنة من لحظات الصراع، ويبدو أنني أشرت في الفقرة الأخيـرة إلى الدوافع الحقيقية للقرار؛ إذ كان المطلوب إصابة القطـاع العام في القلب، وبالذات لأن القطاع العام ضرورة وطنيـة، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى.

على أية حال اتسم موقف الحكومة في تلك الفترة بالتردد، سواء في صياغة القرار ـ كما أوضحنا ـ أو في إجراءات تنفيذه، فرغم تصريحات المسئولين عن قرب طـرح أسـهم للاكتتاب في زيادة رأسمال ٢٦ شركة (١٦ شركة مشتركة + ١٠ يملكها القطاع العام بالكامل) لم تتخذ خطوة فعلية واحدة في هذا الاتجاه خلال ١٩٧٥. ولكن كـان مجـرد صـدور التعديل التشريعي، بالشكل المباغت الذي تحقق به، يعكـس

ثِقل الضغوط الخارجية، ولم تكن هـذه الضـغوط لتسـمح بمواصلة تجميد القرار فترة طويلة.

د ـ نتناول بعد هذا القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شـأن البنك المركزي والجهاز المصرفي [٧٠] وهذا القـانون تعرض لقسم من القطاع العام، كان قد شـهد هجومـا مركزا ومباشرا من المستثمرين الأجانـب. وأحـاط بمشروع القانون حوار حاد خلـف الكـواليس، قبـل عرض المشروع على مجلس الشعب (خاصـة فـي اجتماعات اللجنة الاقتصادية للمجلس)، وأعلن أحمـد فؤاد (رئيس مجلس إدارة بنك مصر): أننا قد فوجئنـا جميعا بهذا القانون، فلا البنك المركزي لديه علم بـه، ولا البنوك أيضا لديها علم بهذا القانون [٧١]، ويبدو أن زكي شافعي (وزير الاقتصـاد آنـذاك) تعمـد هـذه المفاجأة؛ لأنه كان يخشى في هـذه المواجهـة مـن مظاهري البنوك الأجنبية (والهيئات الدوليـة) الـذين تدعمت مراكزهم في القطاع المصرفي بعـد صـدور قانون ٤٣ لاستثمار المال العربي والأجنبـي؛ سـواء لإقصاء العناصر الوطنية، أو لتغيير البعض لمواقفهم

استجلابا للمنافع والغنائم، أحمد فـؤاد مـثلاً (وكـان محسوبا في السابق كعنصر وطني تقدمي) طالب فـي المناقشات بإنهاء العلاقة الخاصة بين بنـوك القطـاع العام وشركاته، وطالب أيضا بتسليم ٢٠ % من حصة الحكومة في البنوك المشتركة إلى القطـاع الخـاص. المهم، يشهد لوزير الاقتصـاد فـي تلـك الفتـرة أن مشروع القانون الذي تقـدم بـه (تحـت الضـغوط الخارجية) كان استمرارا لمحاولة "إنقـاذ مـا يمكـن إنقاذه"، وكان لا يخرج عن الإطار العام الذي أعلـن أيام حكومة عبد العزيز حجازي [٧٢]، وحين أجبـرت حكومة ممدوح سالم للتقدم رسميا بمشروع القـانون، كان التشبث بهذا الإطار معركة، رغم أن المشـروع سلم بالكامل في بعض النقاط التي يطلبها صندوق النقد (ومن معه)، وسلم جزئيا في البعض الآخر.

أطلق القانون يد البنك المركزي في تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، على العمليـات المصـرفية "دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أي تشريع آخـر" (م ٧ ـ د)، وبالتالي تم إلغاء الحد الأعلى لأسـعار الفائـدة

(المفروض في القانون المـدني ـ ٧ %)، وهـذا الإجـراء سبقته إجراءات متفرقة [٧٣]، وليس مطلوبا فرض سقف أبدي على أسعار الخصم والفائدة، ولا مانع طبعا من المرونة فـي استخدام الأدوات النقدية، ولكن فارقٌ كبير بين أن يـتم هـذا الاستخدام في نطاق سياسة متكاملة تهدف إلى إنهاء سـيطرة الدولة على الأسعار، وبين أن يكون الاستخدام فـي نطـاق سياسة عامة تهدف أيضا إلى اجتذاب المـدخرات، وترشـيد الائتمان، ولكن في نطاق تخطيط مركزي مستقل للأسـعار، وفي نطاق الاعتماد على القطاع العام بشـكل أساسـي فـي عملية التنمية. وفي ظل الاختيار الثاني تظـل أدوات سـعر الخصم وسعر الفائدة ذات أهمية ثانوية، على عكس الحال في ظل الاختيار الأول، الذي يسعى صندوق النقد إلـى فرضـه الذي يركز على هذه الأدوات باعتبارها وسيلة هامة لفـرض التبعية، والتعديلات المتتالية التي أدخلتها السـلطات النقديـة المصرية على أسعار الخصم والفائدة كانت - بهذا المقياس- تراجعا غير منتظم أمام الضغوط، وكانت بالتالي جزءا مـن نجاح الهيئات الدولية في فرض سياستها العامة.

والنقطة الثانية التي سلم فيها القانون تمثلت في تقنين إلغاء التخصص بين بنوك القطاع العام (القرار ٢٤٢٢)، وإطـلاق حريتها في العمل كبنوك تجارية تتنافس مع البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية، وبالتالي إلغاء أي تنسيق أو تكتل بين بنوك القطاع العام، يحسن موقفها أمـام البنـوك الأجنبيـة، ويمكن من التخطيط المالي المركزي، وقد ارتبط بهذا إعفاء إدارات البنوك من الالتزام بالنظم والقواعد الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة، والخاصة بنظام العاملين بالقطـاع العـام. وهذه "المرونة" قيل أنها لتمكين البنوك المصرية من مواجهة المنافسة، ولكن منافسة البنوك الأجنبية في مجال المرتبـات والمزايا مستحيلة عمليا (في الظروف العامـة التـي كانـت قائمة؛ ولذا كان "المكسب" الأساسي من هذا النص هو مجرد إحداث ثغرة جديدة في البناء التنظيمي للقطاع العام، وقد جاء في هذا الشأن أيضا استثناء رؤساء وأعضاء مجـالس إدارة بنوك القطاع العام من الخضوع لأحكام المادة ٥٩ من قانون الشركات المساهمة لسنة ١٩٥٤ (وكانت هذه المـادة تمنـع هؤلاء الأعضاء من عضوية مجلس إدارة بنـوك أخـرى)، فأصبح من حقهم الاشتراك في عضوية مجالس إدارة البنوك

المشتركة، وهذا التعديل كان يحقق إخلالاً بولاء الإدارات العليا في بنوك القطاع العام لهذه البنوك، لصالح البنوك المشتركة (مانحة المزايا الأعلى).

أما النقاط التي كان التسليم فيها جزئيا، فهي المتعلقة بتأكيد استقلالية البنك المركزي قبل الجهاز التنفيذي المصري، وهي مسألة محورية في تحرك الهيئات الدولية، وقد أوضح زكي شافعي (في مناقشات الكواليس) أن حرية البنك المركزي لا بد أن تكون مقيدة "فالبنك المركزي لا يمكن أن يكون دولة داخل الدولة، ولا معنى لما يقال حول أن تكون للبنك المركزي سلطةٌ مطلقةٌ، وطالب في المناقشة أن يؤكد القانون سرية الودائع والعملاء في البنك المركزي والبنوك التجارية. وكانت لجنة السياسات المالية والاقتصادية قد أوصت بأن لا يتبع البنك المركزي أية وزارة، وأن يكون جهة الاختصاص في تحديد سعر الصرف الخارجي للعملة، وإذا كان القانون لم يأخذ بهذا الكلام، فإنه أكد العودة إلى أحكام قانون البنوك والائتمان (١٦٣ لسنة ١٩٥٧) الذي صدر قبل تطورات الستينيات، ودعم هذه الأحكام بإضافات تضفي مزيدا من الاستقلال الذاتي على البنك المركزي،

وكان طبيعيا مع نهج إلغاء المؤسسات العامة أن ينتهي العمل بالقانون الصادر عام ١٩٦٤، والذي نص على قيام محـافظ البنك المركزي بمهمة المؤسسة بالنسبة للبنـوك التجاريـة. إلا أن تخلص البنك المركزي من هذه الوظيفة، لم يكن مجرد جزء من عملية الإلغاء الكاسحة لكل المؤسسات؛ فالنية كانت تتجه إلى "تحرير" البنك المركزي، و"تحرير" بنوك القطـاع العام من هذه الرابطة التنظيمية الخاصة، حتى لو لم تلغَ باقي المؤسسات العامة. أيضا نص القانون على إسباغ قـدر مـن الحصانة على محافظ البنك المركزي، لم يكن يتمتع بها فـي السابق؛ حيث أصبح المحافظ يعين بقرار جمهوري لمـدة ٤ سنوات قابلة للتجديد، ولا يكون قابلاً للعزل طوال مدة تعيينه الأصلية والمجددة. كذلك ألزم البنك المركزي بتقديم تقريـر سنوي عن نشاطه، وعن ميزانيته خلال ثلاثـة أشـهر مـن انتهاء السنة المالية، إلى مجلس الشعب.

ولكن ظلت الهيئات الدولية تعتبر أنها لم تحقـق النجـاح المطلوب في موضوع البنك المركزي؛ ولذا لم تحـظَ مـواد القانون هذا بتقدير التقارير الصادرة عن صندوق النقد والبنك

الدولي، كما حصلت "الإصلاحات" الأخـرى فـي القطـاع المصرفي.

هـ - إلا أن الحكومة واصلت، كما ذكرنا، وحتى آخـر العام، رفض التخلي رسميا عن سياستها مـن نسـق الأسعار، بما في ذلك سعر الصرف، وقد أوضـحنا - في العرض السابق - أن هذا القرار كان خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، يفقـد بـاطراد منطـق أو إمكانيـة استمراره، فنتائج الممارسات الانفتاحية، قوضت فعليا نسق الأسعار الرسمي، وأدوات الغزو والضغط التـي امتلكتها الجهات الخارجية جعلـت نجـاح الصـندوق تحويل "اعتراف الأمر الواقع" إلى "اعتراف قـانوني" مسألة وقت. إلا أن الحكومة لم تقتصر مسئوليتها على الاستمرار في خلق الوقائع المفضـية إلـى النتيجـة المطلوبة، فقد اضطرت أيضا إلى أن تخطـو خطـوة عملية مباشرة نحو الخفض الرسمي لسعر الصـرف، حين توسعت في السوق الموازيـة حسـب تصـور صندوق النقد لاستخدام هذه السوق كمؤسسة رسـمية

تمارس التعامل على نطاق متزايد بسعر مخفض للجنيه.

كانت الحكومة قد وافقت في فبراير ١٩٧٥ (في عهد حجازي) على إجراء خفض ثان في سعر الصرف داخل السوق الموازية، فأصبح الجنيه = ١,٥٥ دولارا، بعد أن كان منذ سبتمبر ١٩٧٣ = ١,٧٠ دولارا (مقابل السعر الرسمي: جنيه = ٢,٥٦ دولارا). ثم حدث خلال ١٩٧٥، أن تحقق عبر السوق الموازية حوالي ٤٥ % من صادرات العملات القابلة للتحويل من السلع والخدمات (التي تبلغ ١٠٨٣ مليون دولار)، وكانت النسبة المقابلة عام ١٩٧٤ لا تتجاوز ٢٨,٥ %، ولكن ظلت الواردات بالعملات الحرة من سلع وخدمات في حدود ٨,٥ % من إجمالي الواردات (التي تبلغ ٤٥٦٤ مليون دولار) (٧٤)، ويكشف تقرير البنك الدولي أن الحكومة التزمت بتوسيع نطاق السوق الموازية بحيث تشمل استيراد كافة السلع، باستثناء سلع الاستهلاك الأساسية حتى عام ١٩٧٧.

إلا أن رقم الاستيراد بأسعار ترتفع عن سعر الصرف الرسمي، ينبغي أن يضاف إليه ما يستورد من خلال

الاستيراد بالتمويل الذاتي، وقد استمر هذا السوق (الثالث) في التوسع خلال ١٩٧٥. كان هذا المجال يتسع في البداية ٣٨٠ سلعة، ولا يحتاج المستورد إلى تراخيص إذا كانـت قيمـة الواردات أقل من ١٢٨٠٠ دولار، ولكن في نـوفمبر زادت التيسيرات، فأصبح ممكنًا استيراد أية سلعة، باستثناء قائمـة من ٢٨ سلعة (١٨ سلعة تمويلية + ١٠ سلع أرادت الحكومة توفير حماية لها). وقد قدرت قيمة السلع التي استوردت عن هذا الطريق في عام ١٩٧٥ بحوالي ١٨٠ مليون دولار (مع احتساب الدولار بالسعر الرسمي)، ونعتقد أن هـذا التقـدير الرسمي، يقل كثيرا عن الرقم الفعلي، ولكن ما يهمنا هنا هو أن هذا السوق كان ممارسـة فعليـة إضـافية ومشـروعة، للاستيراد بسعر مخفض للجنيه، بل كان سعر الجنيه في هذا السوق أكثر انخفاضا من سـعر السـوق الموازيـة (وهـذا طبيعي؛ لأنه يتضمن سوقًا سـوداء للنقـد تنـافس السـوق الموازية في الاستحواذ على موارد النقد الأجنبـي)، وقـدر سعر الجنيه في هذه السوق بأنـه = ١,٢٥ أو ١,٤٢ دولارا (مقابل ١,٥٥ في السوق الموازية).

ولم يعد متصورا خـلال سـنة ١٩٧٥ ومـا بعـدها أن استمرار هذه القناة الشاذة من قنوات الاسـتيراد نـوع مـن التكتيك (إذا جاز وصدقنا أن هذا الاعتبار كان ضمن أسباب الإباحة في البداية)، فالصحيح أن هذه الممارسة للاسـتيراد المليئة بالفساد والمحققة للثراء الواسـع السـريع، اكتسـب أصحابها - من ذوي النفوذ - تماسكًا يصـعب اختراقـه، وأصبحوا فئة يصعب التصدي لمصالحها، ويصعب في نفس الوقت الدفاع العلني عن اسـتمرارها، الهيئـات الدوليـة - بحساباتها الخاصة كما أوضحنا - كانت تعارض اسـتمرار سوق الاستيراد بالتمويل الذاتي، وداخل الجهاز المصري كان مثيرا للسخرية أن كافة المسئولين هاجموا هذا النـوع مـن الاستيراد، فتقرير البنك المركزي طالب بصـراحة بإعـادة النظر في هذا النظام؛ لأنه يحجب جانبا لا يستهان بـه مـن التدفقات النقدية إلى السوق الموازية، التي كان يمكن أن تـتم نتيجة تحويل مزيد من مدخرات المصريين فـي الخـارج؛ ولذلك فإنه من المستصوب بحثُ أوضاع هذه السوق ابتغـاء تنمية حصيلة السوق الموازية بطريقة فعالة [٧٥]، نفس هـذا الكلام، بنفس الحجج، كرره - في مناسبات مختلفة - وزير

الاقتصاد (زكي شافعي) ووزير التخطيط (إبـراهيم حلمـي عبد الرحمن) ووزير المالية (أحمد أبو إسماعيل)، بل ورئيس مجلس الوزراء [٧٦]!

ولكن كان مع هذا النظام وزير التجارة (زكريا توفيـق). وهذا الرجل كانت له تصريحات "طريفة" كلما جاءت سـيرة الاستيراد دون تحويل عمله، فيوم أصدر قراره بإطلاق حرية هذا الاستيراد (باستثناء ٢٨ سلعة) بشـر المـواطنين بأنـه "سيسمح لأي مواطن بشراء سيارة من الخـارج كـل سـنة ميلادية بعد أن كان مرور عام كامل على شـراء السـيارة الأولى شرطًا لاستيراد سيارة جديدة. يعني أن هناك فرصـة أمام المصريين لشراء سيارة في ديسمبر مثلاً، وسيارة أخرى في يناير الذي يليه. ويمكن للمواطن الحصول على السـيارة الآن دون السفر للخارج".. وبشكل عام "سـيرى المـواطن ويقتني ما كان محظورا عليه من قبلُ، ويتمتع بما يتمتع بـه جيرانه في البلاد العربية. وسوف يقتني - وهو في بلده - ما كان يحرص على أن يشتريه من الخارج" [٧٧].

وصرح في مناسبة أخرى "أن القاهرة قبـل ٢٠ عامـا كانت زاخرة بكل شيء، مدينة الذوق والموضـات وملتقـى

الطبقات الراقية. أريدها مدينة مزدهرة، أسواقها مليئة بكل ما هو موجود في عواصم العالم المتحضـرة" [٧٨]. و... فـي الحقيقية كنا نظنها نكتة أن ماري أنطوانيت تساءلت ببـراءة لماذا لا يأكل الناس الجاتوه إذا تعذر وجود الخبز.

و ـ في ختام العرض للتغيرات المؤسسية التي أسـهمت الجهات الأجنبية إسهاما أساسيا في إقرارها، نشير إلى علامة استفهام تتعلق بالقرض الذي عقدناه مع البنوك الأجنبية، بضمان دول الخليج العربية، فهذا القرض لم تعرض اتفاقيته على مجلس الشعب، ولم نعلم عنه إلا من تقارير البنك الدولي والصندوق. واسـتنتاجا ممـا قرأناه في اتفاقيات مشـابهة تاليـة (راجـع اتفاقيـة تشيزمانهاتن ـ الفصل الثالث) نعتقد أن اتفاقية ١٩٧٥ احتوت على شروط لم تجسر الحكومة ساعتها علـى إعلانها، ونعتقد أيضا أن قبول هذه الشروط كان بدوره شرطًا لقدوم الودائع، وهذا الكلام ليس من قبيل إساءة الظن، ولكنه يترتب على معلوماتنا الحالية عما تحقـق في أواخر ١٩٧٦، وخلال ١٩٧٧.

رابعا ـ التنمية الاقتصادية:

(١) الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- في تناول ما تحقق في التنمية، نبدأ بالإشارة إلى نتائج الاستثمار الأجنبي، باعتباره حلقة الاتصال مع الحديث السابق، فهو يتقدم في ظل التمهيد الذي تحققه الضغوط السياسية و"توصيات" صندوق النقد الدولي، وهو فـي نفس الوقـت أداة أساسـية لإعـادة صـياغة البنيـة الاقتصادية والاجتماعية على النحو المستهدف. وقـد واصلت الحكومة في هذا القطاع نفس محاولاتها فـي الجهات الأخرى للمحافظـة علـى سـعر الصـرف الرسمي، فرفضت مطالبـات المسـتثمرين الأجانـب لحساب قيمة المال المستثمر (دخولاً وخروجا) بسـعر السوق الموازية، وكان القانون ٤٣ يـنص بوضـوح على احتساب النقد الأجنبي الحر الممول لجمهوريـة مصر العربية بالسعر الرسمي عن طريق أحد البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنـك المركـزي المصـري؛ لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيهـا (م ـ ٢). ولكن نفس القانون لجأ إلى صياغة أخـرى

أقل وضوحا، عند الحديث عن تحويل المال المستثمر إلى الخارج، فنص على أن يكون التحويل بذات العملة الوارد بها، وسعر الصرف المعمول به وقت التحويل (م ـ ٢١). وحاول المستثمرون الأجانب النفـاذ مـن هذه الثغرة، على أساس أن نـص "سـعر الصـرف المعمول به وقت التحويل "لا يلزم بالسـعر الرسـمي (في حالة تعدد أسعار الصرف)، أي: يمكن أن يكـون سعر التحويل سعر السوق الموازية مثلاً؛ ولذا أكـدت الحكومة موقفها في أواخر العام حين أعلـن ممـدوح سالم أن الحكومة "أعدت مشروعا بقانون، ستقدمه إلى مجلس الشعب قريبا، بتحديد سعر التحويـل الخـاص بالمال المستثمر الوافد إلى مصر؛ بحيث يكون السعر الرسمي، دخولاً وخروجا؛ وذلـك لتحقيـق وضـوح الرؤية، بالنسبة لشروط الاستثمار أمـام المسـتثمرين الأجانب" [٧٩].

ب ـ وهذا الموقف ـ مع أسباب أخرى أهـم ـ جعـل النتائج في العام الثاني من الانفتاح ـ كما فـي العـام السابق ـ بعيدة جدا عن الأحلام الرائجة فـي بدايـة

١٩٧٤. فــي ٣١ مــارس ١٩٧٥ كــان إجمــالي المشروعات الموافق عليها (داخـل الـبلاد) ١٨٩,٢ مليون جنيه (منها ١١٨ مليونًا بالنقد الأجنبي) وكـان عدد المشروعات ١٧٨ مشروعا. وفي ٣١ ديسـمبر تغيرت الأرقام إلى ٣٦٤ مليون جنيه (منهـا ٢٠٧,٢ بالنقـد الأجنبـي) فـي ٢٩٠ مشـروعا. وبالنسـبة للمشروعات الموافق عليها (بنظام المناطق الحرة) كان إجمالي رأس مال المشروعات الموافق عليها (حتـى ٣١ مارس) ٧٣٥ مليون جنيه (منها ٧٢٧,٩ مليونًـا بالنقد الأجنبي). والعـدد ٣٢ مشـروعا. وفـي ٣١ ديسمبر ارتفعت الأرقام إلى ٨٥٦,٤ مليون جنيه (منها ٨٤٣,٩ مليونًا نقد أجنبي) في ٧٨ مشروعا.

إلا أن هذه الموافقات تمخضت فـي واقـع الحـال عـن استثمار فعلي داخل القطر، لا يتجاوز ٥,٥ مليون جنيه فـي ٢٢ مشروعا، وفي المناطق الحرة كان رأس المال المستثمر فعلاً ٥,٦ مليون جنيه في مشروعين اثنين. وباختصار، كانت نسبة الاستثمار الفعلي إلى الكلام المدون على الورق ٠,٩ % [٨٠].

وكما نذكر، حاول ممدوح سالم في بدايـة عهـده أن يكسب من سخط الدوائر الخارجية، والمنتفعين من التعامـل معها، على سياسة الضوابط التي انتهجت أثناء حكومة عبـد العزيز حجازي، وانعكس هذا في إبداء مزيد من التنازلات، في أول مؤتمر صحفي، أعلن الرئيس الجديد لمجلس الوزراء "أن الأصل هو إباحة الاستثمار؛ ليتجه إلى مواضعه الطبيعية حسب حريته في السوق المصرية واحتياجاتها. وكل شـرط هو قيد. وكل قيد هو انغلاق، وهو استثناء (....) يجـب أن نرحب بكل مال عربي أجنبي، يجد سبيله إلى الاستثمار فـي البلاد" (٨١).

ج ـ إلا أن الحكومة عادت في بيانها الرسمي أمام مجلس الشعب (١٣ مايو) إلى مفهوم الضوابط، فقالت: "إننـا نقبل في إطار خطط التنميـة القوميـة الشـاملة كـل استثمار يضيف إلى ثروة المجتمع، ويفتح أبوابا جديدة لتشغيل الأيدي العاملة المصرية". وعلى نهاية السـنة، كان ممدوح سالم مضطرا إلى التعبير عن خيبة أملـه بانفعال، وبنقد شديد للمستثمرين الأجانب، مـع دفـاع عن موقف الإدارة المصرية (لم يتمكن من مواصـلته

في السنوات التالية)، فأوضح "أن كل مشروع يعرض علينا ليس بالضرورة مشروعا جادا، أو يحقق مصلحة مشتركة بين المستثمر وبين مصر (...) وقـد رأيـت بعض المشروعات الصغيرة التي لا يتحقق فيها التكافؤ بين مصلحة المستثمر ومصلحة مصر، وفي رأيي أن المشروع الذي يستطيع أي مصري القيام به، فلـيس هناك ما يدعو لأن يقوم به أجنبي، وهناك مشروعات لا تزيد قيمتها على بضعة آلاف من الجنيهات؛ ولذلك تم رفضـها، ولكـن أصـوات أصـحابها مرتفعـة، فيخرجون ليعلنوا أنهم أتوا لاستثمار أمـوالهم، ولكـن مصر ترفض مشروعاتهم (....).

وما يقال عن البيروقراطية كمسئولة عن توقـف كـل المشروعات غير صحيح، فلقد درست كـل مشـروع مـن المشروعات التي رفضت، وإنني على استعداد لمناقشـة أي مشروع، وأن أوضح أسباب رفضه (...) وهناك على سبيل المثال بعض المشروعات التي يشترط أصـحابها الحصـول على عمولة قيمتها ٥ دولارات عن كل طن ينـتج، وذلـك بخلاف اشتراكنا في رأس المال، وبعد دراسة الموضوع تبين

لنا أن المستثمر سوف يحصل على ٨٠ مليون دولار خـلال ١٠ سنوات دون أن يعمل شيئًا، بينما نقوم نحن بعمـل كـل شيء. إن الاستثمار لـيس معنـاه أن يـأتي المسـتثمرون للحصول على الأموال من مصر، ولكننا نريـد أن نسـتفيد بالاستثمارات وعائد الاستثمارات ونشغل العمالـة، ونطـور صناعاتنا ونكتسب خبرة، وإلا فإن عملية الانفتاح لا تكون قد سارت في الطريق الصحيح".

وأعلن رئيس مجلس الوزراء بعد هذا "أنه في الحقيقـة من كثرة استعمال كلمة الانفتاح؛ فإنني أستثقِلُها"، وكان ذلـك أبلغ تعبير عن شعور مسئول كبير بالإحبـاط فـي أواخـر ١٩٧٥، إلا أنه قدم عزاء للنفس وللمستمعين [٧٩]، فأدخل في حساب ما حول في عمليات اسـتثمار رأس المـال العربـي والأجنبي خط أنابيب البترول (برأسمال ٤٠٠ مليون دولار) والتوسع في الاتفاقيات مع شركات البترول (بلغت ٢٧ اتفاقية تغطي مساحة ١٦٠,٠٠٠ كم ٢ وأنفقت الشركات في البحـث والتنقيب حتى ذلك التاريخ حوالي ٨٢ مليون دولار). وكـان هذا الاستطراد من جانب ممدوح سالم ـ مغالطة؛ لأن خـط الأنابيب شركة مشتركة بين الحكومة المصرية وحكومـات

عربية خليجية، والشركة - بهذه الصفة - قناة مستقلة لتحويل الموارد العربية (وكنا نرجو أن يتم التوسـع فـي اجتـذاب الأموال العربية عبر هذا المنهج)، وهي تختلف عـن قنـاة قانون الاستثمار الذي يعتمد على مبادرات القطاع الخـاص العربي والأجنبي، أما الاتفاقيات مع شركات البترول، فإنهـا فعلاً مما استخدم في استثارة الآمال الكاذبة [٨٢]، ولكنها أيضا عملية لها حساباتها ودوافعها الخاصة لدى الشركات الأجنبية، وتخرج أيضا عن دائرة القانون ٤٣.

ولكن يقع في دائرة القانون ـ وهذا ما لم يذكره ممدوح سالم أن هيئة الاستثمار أعطت موافقاتها لـ ٢٥ بنكًا كي تبدأ العمل.

(٢) الخطة الانتقالية في التنفيذ:

أ ـ تهليل البنك الدولي للنتائج:

ورثت حكومة ممدوح سالم تعهدا من الحكومـة السـابقة بوضع خطة خمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) خلال عام ١٩٧٥، وورثت الخطة الانتقالية التي كانت قـد اعتُمِـدت وبوشـر تنفيذها. وقد أسقطت الحكومة التزامها بالتعهد الأول (وضـع خطة خمسية)، بل بدا في بيانها أنها لا تفكر في الموضـوع،

مركزة اهتمامها على التخطيط القصير الأجل. وفـي هـذا النطاق تظاهرت الحكومة بأنها بصدد إدخال تعديلات أساسية على خطة (أو برنامج عـام ١٩٧٥) [٨٣]. ولكـن ثبـت أن الحكومة أرادت ـ بالكلمات فقط ـ أن ترسخ الإيحاء بأنهـا تمثل شيئًا إيجابيا جديدا. وعلى ذلك، شهد عام ١٩٧٥ تنفيذًا لنفس الخطة، مع مزيد من النشوة؛ نتيجة الانتصارات التـي حققها أصحاب الانفتاح.

ماذا كانت نتائج التنفيذ؟ نبدأ بتقييم البنك الـدولي: سـجل البنك أن الخطة أسفرت عن معدل نمو حقيقي للناتج المحلـي الإجمالي يصل إلى ٩,٨ % (نقـلاً عـن تقـديرات وزارة التخطيط، وهذا المعدل الواضح الارتفاع يرجع جزئيا إلـى عامل خارجي طارئ هو إعادة فتح قناة السويس (يونيـو)، واسترداد حقول البترول في سيناء (نوفمبر). ويقول تقـدير البنك الدولي: إنه باستبعاد أثر هذا العامل، يهبط معدل النمو إلى ٨ %. ولا شك أن المعدل (بعد خفضـه) يظـل شـكله مفرحا ومحترما؛ ولذلك لم يحاول البنك أن يثيـر حولـه أي شك، واستطرد إلى المقارنة مع معدلات النمو التي أعلنهـا التخطيط للعـام ١٩٧٣ (وكانـت ٢,٧ %) والعـام ١٩٧٤

(وكانت ٣,٢ %)؛ إذ إن القفزة إلى معدل ٩,٨ %، أو حتـى إلى ٨ %، أجازت للبنك أن يقول "إن السياسات الاقتصـادية الجديدة التي اتخـذتها الحكومـة تسـببت فـي أن النشـاط الاقتصادي تسارع عام ١٩٧٥ (...) وقـد جـاءت الدفعـة الأساسية لهذا النمو التوفر المتعاظم للمعونة الأجنبيـة التـي سمحت لمصر أن تزيد وارداتها من السلع الوسـيطة عـام ١٩٧٥، وأدت إلى استخدام أكبر للطاقة الإنتاجيـة. كـذلك مكنت مصر من الاحتفاظ بمستوى أعلى جدا من الاسـتثمار (شاملاً الإنفاق على تعمير مدن قناة السويس). وفـي نفـس الوقت، فإن استعادة حقول سيناء، وإعادة فتح قناة السـويس، واستعادة النشاط السياحي، أدت إلى زيادة كبيرة في مـوارد النقد الأجنبي" (٨٤).

البنك الدولي أراد أن يقنعنا – إذًا - بأن السياسـة التـي ساهم في فرضها، أنجبت نتائج سعيدة في مجـال التنميـة، أو "معجزة اقتصادية مصرية"، وهذا حقه. ولكن جرت العادة في الهيئات العلمية، أن تستر العواطف والتحيزات بشيء من التدقيق والتحليل، والتظاهر بذلك ـ في حالة سوء النيـة ـ أفعل في تسريب النتائج التي يراد تسـويقها، ولكـن البنـك

الدولي تكاسل عن مجرد القيام بهذا الجهـد. لقـد سـبق أن أوضحنا رأينا حول معيار معـدل النمـو، وأوضـحنا أنـه لا يمكن أن يكون معيارا منعزلاً عـن الهـدف (الاسـتقلال بمفهومه المركب)، وهو في كل الأحوال لا يمكن أن يكـون معيارا منعزلاً عن الهدف (الاستقلال بمفهومـه المركـب)، وهو في كل الأحوال لا يمكن أن يكـون المعيـار الوحيـد أو الأساسي لنجاح التنميـة، وبعـض الكتابـات النظريـة لمسئولين في البنك الدولي قد تقترب الآن مما نقول، ولكـن في السياسات العملية (كما تنعكس في تقاريره عن مصـر)، اعتمد معيار معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المرجع الأساسي أو الوحيد لقياس النجاح الذي حققته التنمية. وأسوأ من ذلك أن تقارير البنك اعتبرت أن ارتفـاع معـدل النمو - كنتيجة للانفتاح - مسألة لا تستحق عناء الإثبات.

صحيح أن معرفة النتـائج الفعليـة للخطـة الانتقاليـة (١٩٧٥) مسألة بالغة الصعوبة (بالنسبة للباحث المصـري)؛ لأن التقارير الرسمية تضاربت كثيرا في الأرقـام المعلنـة (وسنعرض حالاً جولة حول المتغيرات الأساسية كما وردت في بعض التقارير التي أُتِيح لنا أن نطلع عليها) ولكـن هـذا

التضارب لا يفسر تقـاعس خبـراء البنـك الـدولي عـن التمحيص، وتعجلهم في إصدار الأحكام، ولا شك أن حقوقهم في الاطلاع، وصلاحياتهم في المساءلة، كانت تسـمح لهـم بأكبر اقتراب ممكن من الحقيقة.. لو كانوا يريدون.

ب ـ الاستثمار:

أعلن وزير المالية في بيانه (ديسمبر ١٩٧٥) أنه كان قـد تقرر خفض إجمالي الاستثمار الثابت (أو العيني) إلـى ٨٩٠ مليون جنيه (بدلاً من ١١٥٤,٤ مليونًا كما كان مستهدفًا فـي مشروع الخطة الانتقالية)، وأعلن نفس البيان أيضا أن متابعة الإنجازات المالية (عن الفترة المالية من ١/ ١/ ١٩٧٥ إلـى ٣٠/ ٩/ ١٩٧٥) دلت على أن الاسـتخدامات الاسـتثمارية للقطاع العام بعد ثلاثة أرباع العام لم تتجاوز ٢٨٧,٣ مليون جنيه فقط، أي لم تتجاوز ٣٦ % من الرقم المستهدف لعـام ١٩٧٥ (بعد خفضه). ويعني هذا ـ من ناحية ـ أن الإنفاق الاستثماري الحكومي المسـتهدف لعـام ١٩٧٥ كـان ٧٩٨ مليون جنيه. ولكن نلحظ هنا أن تقرير البنك الدولي نقل عن مصادر وزارة المالية، أن الإنفاق الاستثماري للحكومة كـان ٧٥٧,٣ مليون جنيه فقط [٨٥] ـ ولكن ما يعنينا أكثر ـ مـن

ناحية أخرى - هو ما قيل حول أن المحقق من الاستخدامات الاستثمارية الحكومية طوال تسعة شهور لم يتجـاوز ٣٦ % من الإجمالي المستهدف، فقد جاء بعد ذلـك فـي تقـديرات المتابعة المالية للباب الثالث، أن ما تم الخصم به على هـذا الباب حتى ٣١/ ١٢ قفز إلى ٨٥٦,٥ مليون جنيه (بعـد أن كان ٢٨٧,٣ مليونًا فقط في آخر سبتمبر!). ونذكر أن عضوا في مجلس الشعب قدم سؤالاً إلى وزير المالية تضمن (ضمن علامات استفهام عديدة) طلب تفسير لهذه القفزة الغريبة فـي الإنفاق الاستثماري الحكومي، وقـد لزمـت وزارة الماليـة الصمت في هذه النقطة أثناء جلسة المواجهة مـع العضـو صاحب السؤال [(٨٦)].

على أية حال. القفزة إلى رقـم ٨٥٦,٥ مليـون جنيـه، اقتربت بنا مما أوضحته بيانـات وزارة الماليـة الخاصـة بمتابعة الموازنة النقدية لعام ١٩٧٥. فقد أثبتت الأخيـرة أن إجمالي قيمة الواردات من السلع الاستثمارية في تلك السـنة بلغ نحو ٢٥٥ مليون جنيه، وهذا الرقم قـد يكـون مؤشـرا لاستثمارات تبلغ ٨٢٧ مليون جنيه (بافتراض مكون أجنبـي

٣٥ % ـ رغم أن المكون الأجنبي المستهدف فـي الخطـة كان ٤٠ %).

أيضا اقتربت تقديرات وزارة التخطيط مع رقمي المتابعة المالية، والموازنة النقدية. فالوزارة قـدرت حجـم المبـاني والتشييدات بنحو ٤٢٠ مليون جنيه، على أسـاس الكميـات المتاحة للاستخدام المحلي من الأسـمنت وحديـد التسـليح (الإنتاج ـ الصادرات + الواردات) وهي السلع الاستراتيجية في تقدير قيمة التشييد، ومع افتراض أن المباني والتشـييدات تمثل ٥٠ % من إجمالي الاستثمار، خلصت وزارة التخطيط إلى تقديرات الاستثمار المنفذ في عام ١٩٧٥ بحـوالي ٨٤٠ مليون جنيه.

إلا أن هذه التقديرات التي تراوحـت بـين ٨٣٠ و ٨٦٠ مليون جنيه تعارضت تعارضا واضحا مع قيمة الاستثمارات المنفذة؛ وفقًا لبيانات الوزارات، وجهات التنفيـذ الأخـرى. فوفقًا لهذا المصدر بلغ الإجمالي ١٢١٠,٤ مليون جنيه، فإذا أبعدنا نصيب القطاع الخاص ونصـيب الشـريك العربـي والأجنبي في قطاع البترول، أصبح إجمالي الاستثمارات نحو ١٠٣١,٣ مليون جنيه، هذا الرقم الأخير يزيـد حـوالي ١٧

أو ٢٤ % عن التقديرات المتقاربة السابقة. أيضا كان المكون الأجنبي للاستثمارات ـ وفقًا لجهات التنفيذ ـ نحـو ٣٦٧,٢ مليون جنيه (بنسبة ٣٥,٦ %)، وهذا الرقم يزيد عن نظيـره في الموازنة النقديـة حـوالي ٤٤ %، وقـد أبـدت وزارة التخطيط دهشتها من هذه المفارقة، فطلبت قيـام الـوزارات وجهات التنفيذ بمراجعة تقديراتها للاستثمار المحقق في تلـك السنة؛ لأن عدم دقة التقديرات كان سببا محتملاً للتضـارب، أو تكون الوزارات قد أدخلـت فـي حسـاب الاسـتثمارات الدفعات المقدمة لشركات المقاولات (هذه المبـالغ لا تمثـل استثمارا حقيقيا بمفهوم التنمية، وهـي بالتـالي نـوع مـن التقديرات الخاطئة)... أو يكون سبب التضـارب أن حجـم الاستثمار المنفذ قد تضخم فعلاً بهذا القدر. (وهو الاحتمـال الأبعد في تقديرنا).

على أية حال، مضت الأمور بغير تصويب، وحين أعلنت أرقام نهائية عن حجم الاستثمار المنفذ عـام ١٩٧٥، كانـت متضاربة تماما، فقد اعتمدت وزارة التخطيط على البيانـات الواردة من جهات التنفيذ، وبعد كل المراجعات والتـدقيقات، نشر تقرير واحد للبنك الدولي رقمين متباينين (كأرقام نهائية)

عن إجمالي الاستثمار الثابت (بالأسعار الجارية)، فذكر مرة أنه ٩٤٠ مليون جنيه، وذكر في الصفحة التالية مباشرة أنـه ١١٩٤ مليون جنيه (بزيادة ٢٧ % عن الرقم السـابق) [٨٧]، ولم تتوقف بعثة البنك لحظة للمراجعـة أو التفسـير. نفـس الشيء فعله صندوق النقد الدولي، فنشر في تقرير واحـد أن إجمالي الاستثمار الفعلي (الاستثمار الثابـت + التغيـر فـي المخزون) كان ـ نقلاً عن نفس وزارة التخطـيط ـ ١٣٢٨ مليون جنيه، والاستثمار الثابت وحده ١٢٢٧,٩ مليون جنيـه (وهو رقم مخالف للرقمين السابقين). وكان نصيب القطـاع العام من هذا الاستثمار الثابت ١٠٤٧,٩ مليونًا. ثـم نَشـر التقرير بعد صفحات من الجدول الأول، أرقاما أخرى عـن الإنفاق الاستثماري الفعلـي للقطـاع العـام - عـن وزارة المالية- فإذا بالرقم لا يتجاوز ٨٦٣ مليون جنيه، ومفروض أيضا أن هذا الرقم، يتضمن إنفاقًا استثماريا، لا يـدخل فـي حسابات الاستثمار الثابت [٨٨]. ومع ذلك لم تتوقـف بعثـة الصندوق بدورها لكي تراجع أو تفسر.

ليس أمامنا - إذًا - إلا أن نتـابع الـدلالاتِ الأساسـية للأرقام، وليس الأرقام ذاتها، ونبـدأ بتسـجيل أن الأرقـام

المختلفة عن حجم الاستثمار تعكس في جـزء كبيـر منهـا ارتفاعا في التكلفة، وقد أثبت تقرير المتابعة الأولى للتخطيط "أنه يخشى أن يتحول الأمر إلى مجرد تنفيذ مالي، يؤدي إلى ارتفاع أسعار التشييد والبناء، دون أن يتحقق المستهدف مـن استثمار حقيقي ملموس، يعطي الثمـار المنشـودة". وأكـد التخطيط - في تقرير المتابعة الثاني - أن الأرقام المعتمـدة "مقدرة بالأسعار الجارية، وبالتالي فإن الزيادات الموضـحة (عن العام السابق) لا تعني بالضرورة زيادة في كثافة الجهد الاستثماري بنفس القدر، بل تعكس أيضا الزيادات الكبيرة في أسعار التشييد والسلع الرأسمالية المستوردة وتكلفة تمويلها".

اتجاه آخر نستنتجه من الأرقام، فقد التزم هيكل الاستثمار المنفذ بنفس التشوهات الواردة في مشروع الخطـة، فكـان هيكل الاستثمارات المحققة عام ١٩٧٥ لصلاح مجمـوعتي التوزيع والخدمات، على حساب مجموعة القطاعات السلعية؛ إذ هبطت نسبة الاستثمارات المحققة في مجموعة القطاعات السلعية إلى إجمالي الاستثمارات مـن ٥١ % عـام ١٩٧٤ على ٤٤,٨ % عام ١٩٧٥. بينما ارتفعت النسبة في قطاعات التوزيع والخدمات من ٢٩,٨ % و١٩,٢ % (١٩٧٤) إلـى

٣١,٩ % و٢٣,٣ % (١٩٧٥)، وغني عن البيـان أن هـذه النسب تختلف من تقرير إلى آخر، ولكنها تشير إلـى اتجـاه ثابت في كل التقديرات، والاتجاه هو الذي يعنينـا. وتفسـير الاتجاه (في الخطة وفي التنفيذ) كان فـي الأولويـات التـي حكمت الخطة، أو بالتحديد: التعمير (يقـال إن اسـتثماراته كانت حوالي ٢٠٠ مليون جنيه) وقناة السويس.

ج ـ الإنتاج والناتج:

هنا أيضا يمكننا القيام بجولة "طريفـة" حـول تضـارب البيانات، ويكفي أن نشير إلـى أن الشـذوذ يكـون أحيانـًا صارخًا، فقد سجل تقرير المتابعـة الأولـى (التخطـيط) أن الخطة تؤدي ـ حسب بيانات جهات التنفيذ ـ إلى الوصـول برقم الإنتاج المحلي لعام ١٩٧٥ إلى ٨٣٩٢ مليون جنيه بدلاً من ٧٩١٥,٦ مليون جنيه كما كان مستهدفًا. ونفس التقريـر كان يقول إن الأرقام الأولية الخاصة بالنصف الأول من عام ١٩٧٥ تشير إلى أن الاستثمار خلال العام قد لا يتجاوز ٧٥ أو ٨٠ % من المعدل المخطط. وصحيح أن التقرير مبدئي، وعن النصف الأول من السنة، ولكن يظل مثيرا للدهشـة أن الخطة الانتقالية كانت تهدف إلى زيادة الإنتـاج (بالأسـعار

الجارية) بنسبة ١٢,٦ %، وحين لـم تتحقـق الاسـتثمارات المطلوبة ـ كما وكيفًا ـ يتوقع زيادة الإنتاج بنسـبة ٢٠,٨ %، وهذه النتيجة الشاذة لم تتغير تغيرا أساسيا - على أيـة حال- في التصويبات المتتالية، فقد ظل المعدل فـي حـدود ١٦%.

والناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة العوامل) تفاوتت تقديراته (بالأسعار الجارية) بين ٤٠٠٨ مليون جنيـه و٤٠٧٠ (فـي مصدر واحد: تقرير خطة ١٩٧٦)، ثم ارتفعت إلى ٤٤٠١,٧ وإلى ٤٦٥٣,٤ مليون جنيه (كأرقام فعلية)، وفي كل الأحوال تجاوز المعدل المحقق وفق هذه البيانات ما كـان مسـتهدفًا، حتى في الأرقام المقومة بالأسعار الثابتـة، وقـد يصـعب تصديق هذا، ولكن لا بأس من إضافة التالي:

تعديل أرقام الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة يتحقـق على أساس الأرقام القياسية الرسمية للأسعار، ومعـروف أن هذه الأرقام غير واقعية، ومجرد استخدام المعـدل الحقيقـي لارتفاع الأسعار، يهبط بالمعدل الحقيقي لنمو الدخل هبوطًـا شديدا عن المعدل المذاع المزعوم، ويضاف إلـى ذلـك أن التغيرات التنظيمية التي أحدثت عام ١٩٧٥، جعلت المقارنة

بين هذا العام والأعوام السابقة - على أساس واحد - مسألة في غاية الصعوبة. ونذكر على سبيل المثال أن ناتج قطـاع الكهرباء الذي ارتفـع بنسـبة ٤٩,٨ % عـن عـام ١٩٧٤ (بالأسعار الجارية) كان يرجع إلى أن المؤسسة حسبت قيمة إنتاج الطاقة الكهربائية المباعة، اعتبارا من أول يناير ١٩٧٥ (واستجابة لتوصية البنك الدولي)، بأسـعار جديـدة فـارتفع متوسط السعر لجميع أوجـه الاسـتخدام (عـدا الاسـتخدام المنزلي) [٨٩].

ومن ناحية أخرى، أبدت وزارة التخطيط ارتيابا صـريحا حول كل المعدلات المعلنة (ومن بينهـا معـدلات الإنتـاج والناتج) من زاوية أنها لا تتسق مع بعضها الـبعض، فقـد لاحظت أن الواردات من السلع الاستهلاكية زادت بأكثر من ٢٠ % من عام ١٩٧٤، ودلت تقـارير المتابعـة علـى أن الاستهلاك الفردي، تزايد بوجه عـام بنحـو ٨,٦ %، وإذا عدلت أرقام الاستهلاك الفردي باستبعاد أثر الـدعم، يكـون إجمالي الاستهلاك الفردي قد ارتفع بنسبة ١٥,٩ %، ولكـن يبدو باستقراء المؤشرات السعرية أن هذه النسـبة الأخيـرة مبالغٌ فيها، ويرجع هذا إلى أن نسبة الاستهلاك الفردي إلـى

الناتج المحلي بسعر السوق، انخفضت في ١٩٧٥ إلى ٦٤,٣ % مقابل ٦٧ % في ١٩٧٤، إذا كان هذا الانخفاض غيـر صحيح؛ بسبب أن "أرقـام الإنتـاج والـدخل المتولـد فـي القطاعات الواردة من الوزارات والقطاعات مبالغ فيها" [٩٠].

وقد انحرفَ هيكل الزيادة المحققة في الناتج عن الهيكـل المستهدف؛ فمعدل النمو المحقق في القطاعات السلعية (وهي القطاعات الفائدة والضامنة لاستمرار نمو اقتصادي حقيقـي) كان نحو ٨ % مقابل ١٢,٨ معدل مستهدف (الزراعـة ١,٧ % بدلاً من ٣,٥ % مستهدف ـ الصناعة والتعدين ٩,٧ % بدلاً من ١٦,٣ %)، ولكن في قطاعات التوزيع بلـغ معـدل النمو المحقق ٢٠,٢ % مقابل معـدل مسـتهدف ١٠,٦ %، وفي قطاع الخدمات كان معدل النمو المحقق ٢٠,٢ % مقابل معدل مستهدف ١٠,٦ %، وفي قطاع الخدمات كان معـدل النمو المحقق ١١,٨ % مقابـل معـدل مسـتهدف ٦,٣ %، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك، أن تغير هيكلُ الناتج المحلـي الإجمالي في غير صالح القطاعات السلعية، على عكس مـا استهدفت الخطة الانتقالية. فنصيب القطاعات السـلعية كـان

٥٩,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٤، وكان مستهدفًا أن تزيد النسبة إلى ٦٠,٥ % فهبطت إلى ٥٨,٣%.

مرة أخرى.. لم تعد تهمنا النسب في حد ذاتهـا، ولكـن تهمنا الدلالة العامة أو الاتجاه، وهذا الاتجـاه نحـو نقـص الأهمية النسبية للقطاعات السلعية في الإنتاج، والناتج المحلي لصالح قطاعات التوزيع والخدمات لا يتمشـى مـع هـدف إحداث تنمية حقيقية ذات قدرة على التواصل الذاتي، ويعنـي هذا اختلالاً متزايدا بين الدخول، وبين حجم ونوع المتاح من السلع والخدمات، وفي الظروف المحددة لهذا الاتجاه، فإنـه يشير أيضا (كما قالت بحق لجنة الخطة والموازنة بمجلـس الشعب) على "أن العمليات التجارية أصبحت أكثـر ربحيـة وإغراء من العمليات الإنتاجية، كما يشـير إلـى عمليـات المضاربة في أسعار العقارات والأراضي" [٩١]. وقد نشـير أيضا إلى أن الزيادة في الخدمات (وهي تستأثر وحدها بأكثر من ربع الزيادة الإجمالية في الناتجة المحلي بتكلفة العوامل) كانت في الأساس تعبيرا عن الزيادة فـي أجـور مـوظفي الحكومة في ١٩٧٥ عنه في ١٩٧٤ نتيجـة تنفيـذ قـانون الإصلاح الوظيفي، ولا يمثل هذا أي نمو حقيقي، بقـدر مـا

يمثل زيادة في الإصدار النقدي، دون مقابل مناسب ومطلوب من توسيع أو تحسين الخدمات. نشير كذلك إلى أن الزيـادة الكبيرة في قطاع التوزيع، لم تكن فقط بسبب زيادة الهـامش التجاري لارتفاع حجم الـواردات السـلعية بمعـدل ٢٩ % تقريبا، ولكن أيضا بسبب إيرادات قناة السويس (٣٨,٨ مليون جنيه)، وهذا مصدر خارجي لا يعكس جهدا تنمويا حقيقيـا، ونفس الأمر يقال عن إنتاج النفط، الذي حقق معدلاً في نمـو الناتج ٢٩,٨ % بدلاً من ١٥,٩ كما كان مستهدفًا. والقطـاع السلعي الذي أسهم النفط في رفع أرقامه، تضمن أيضا القيمة المضافة المتولدة في قطاع التشييد (أجور + عوائد المقاولين) التي زادت بمعدل ٤٥,٣ %، وقد استأثر التعمير (وهو قطاع غير إنتاجي) بنصيب كبير منها (ومع ذلك لم يحقق القطـاع السلعي ـ كما أشرنا ـ أرقامه المستهدفة).

د ـ قطاع التعمير:

ولكن الحديثَ عن قطاع التعمير لا يمكن أن يمـر بهـذه السرعة، وبالأرقام الجافة، لقد تناولنا أشـكال التبديـد فـي الموارد المخصصة لهذا القطاع عام ١٩٧٤، واستمر العمـل في هذا القطاع بنفس الأسلوب خلال الخطة الانتقالية. وأُثير

الأمر في تقارير رسمية ومناقشات حامية بلا نتيجة. كشـف رئيس لجنة الإسكان في مجلس الشعب (أحمد حلمي بدر) أن اللجنة قامت "بزيارة ميدانية للسويس خـلال شـهر فبرايـر وأعدت تقريرا مهما، ولكنه مر في هذا المجلس مر الكِـرام" (العضو كان يتحدث في ٢٨ ديسمبر) وللأسف لـم نحصـل على هذا التقرير الهام، ولم يفصح عضـو المجلـس عـن محتوياته، واكتفى بأن أضاف أنه "ورد على رد علـى مـا تضمنه التقرير من نقاط، من مكتب السـيد رئـيس مجلـس الوزراء، ولن أناقش الموضوع؛ لأنني لا أريد الدخول فـي حديث وكلام، ولكنني رجوت السيدين؛ رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب، أن يقوما بزيارة للسويس، وبعد ذلك يمكن أن نتكلم في الموضوع (...) إن ما ورد في بداية خطة ٧٤/ ١٩٧٥ هو متابعة نقدية (للمنفذ فـي قطـاع التعميـر) ولكنني أريد متابعة عينية، عندئـذ يمكننـا التعـرف علـى الانحرافات وأسبابها (...) أما أن تكون هنـاك خطـة دون متابعة فعلية خلال السنة أو بعدها، فإنه غير سليم، ويكـون دور هذا المجلس في الرقابة غير موجـود، أو أن المجلـس لا يمارس حقه في الرقابة بجدية" [٩٢].

إلا أن الموضوع انفجر بعد ذلك بشكل أخطر، حين عرضت أشكال التبديد والانحراف بلا مواربة، على لسان محمود القاضي في مجلس الشعب [٩٣]، فأثبت أن وزير الإسكان والتعمير (عثمان أحمد عثمان) عرض تكوين جهاز التعمير على اللجنة الوزارية المختصة فرفضت اللجنة مشروعه، فما كان من الوزير إلا أن أصدر قرارا بتشكيل الجهاز الخاص بالتعمير، وتعيين رئيسه، وقد انتفخ الجهاز وانتفخت الوزارة بعدد كبير من المستشارين والخبراء أصحاب الامتيازات الهائلة. "ووجه الخطورة ليس فقط في تعيين هؤلاء المستشارين بمخصصات ضخمة، ولكن في قيام هؤلاء المستشارين بالبت في أضخم العمليات، بينما يجب أن يقوم بها موظفون مسئولون ثابتون، يمكن محاسبتهم عند اللزوم، لا أن يقوم بها مستشارون يعينون بعقود سنوية يجددها أو يلغيها الوزير حسب رغبته". لقد بت هؤلاء المستشارون في عملية أنفاق القناة، وتتكلف ٢٠٠ مليون جنيه، وعطاءات المساكن الجاهزة وتتكلف ٤٠ مليون جنيه، وغير ذلك من العطاءات الهامة التي يجب أن تخضع للقواعد والأصول.

وثبت أيضا أمر خطير، فالعمليات التي يتولاها القطـاع الخاص لم تعد تخضع فـي قطـاع التعميـر عـادة لنظـام المناقصات، وإنما تعطي عمليات يقوم بتنفيذها، ثـم تشـكل لجنة تقدر تكاليف العمل الذي تم، وتضيف على التكلفـة ١٠ % "إن هذا الأمر غريب حقًـا. إننـا بهـذا نلغـي أسـاس المقاولات، وهو المنافسة والمظاريف المغلقة، فكيف يحـدث هذا في الوقت الذي نتكلم فيه عن الفساد والانحـراف (...) إنني أرجو أن يوقف هذا فورا؛ لأنـه يمثـل قمـة الفسـاد، ولا يمكن لأي شخص أن يوافق على هذا التصرف بأي شكل من الأشكال" [٩٤].

وقد حاول المسئولون في جهاز التعميـر أن ينفـوا أولاً صحة ما قيل حول أسلوب التعامل مـع القطـاع الخـاص، فاتضح أن بياناتهم مزيفة (انظر الهامش)، ثم ادعوا ثانيـا أن نصيب مقاولي القطاع الخاص في عمليات التعمير (والـذي يتصور أنه مجال التلاعب الأساسي) هو نصيب محدود جدا، ففي عام ١٩٧٤ كانت نسبة أعمال البناء والتشـييد المسـندة للقطاع الخاص ـ حسب زعمهـم ـ ١,٩ % (٩٥٤ ألـف جنيه) مقابل ٩٣ % للقطاع العام و٥,١ % لجمعيات الإنشاء

والتعمير. والنسب المقابلة في عـام ١٩٧٥ كانـت ٠,٤ % (٣٣٦ ألف جنيه) و٩٤,٧ % ـ على التوالي، وهذا الكـلام بين الكذب، إذا معروف تماما أن عقود التوريد والمقـاولات التي تكلف بها شركات القطاع العام، تحول أغلبها من الباطن إلى موردي ومقاولي القطاع الخاص، دون عقود حكوميـة. وتجري المحاسبة عليها بعد التوريد أو التشـطيب، بأسـعار تزيد كثيرا عما كان ممكنًا الإنفاق عليه وقت التعاقد، بحجـة أن الأسعار في ارتفاع مستمر (ومقاولو البـاطن يتسـببون ويبالغون في ارتفاع الأسعار هذا طبعا).

وكما أوضح عبد السلام الزيات في مجلس الشعب، كان سعر المتر المسطح من الخرسانة عشرةَ جنيهات حتى سـنة ١٩٦٥، ووصل إلى ٣٥ جنيها فـي بدايـة ١٩٧٤، وعنـد التشطيب وصلت المحاسبة عليـه إلـى ٥٠ جنيهـا، ومـن المنتظر أن يصل إلى ٦٠ جنيها [٩٥]. ولعل هذا يفسر مطالبة أحمد حلمي بدر أن تكون المتابعة في قطاع التعمير عينيـه وليس نقدية؛ حتى ينكشف الانحراف.

وكان طَبعيا أن ينتقل الحديث عن انحرافات قطاع التعمير إلى شركة المقاولون العرب (عثمان أحمـد عثمـان) التـي

استحوذت على نصيب الأسد من هذه العملية، ودخلـت فـي علاقات متشابكة مع الشركات الأجنبية التي أسهمت بالخبرة والتصميمات أو التنفيذ، ودخلـت فـي الشـركة المصـرية الإيرانية المشتركة التي كان مفروضا أن تتولى تنفيذ أعمال ضمن القرض الإيراني قيمتها حوالي ٢٥٠ مليون جنيه، لقد هوجم أخطبوط المقاولون العرب وسئل عن طبيعة العلاقـة بين وزير الإسكان والتعمير وأعمال هـذه الشـركة خـارج القطر (شركة المقاولون السعوديون، عثمان أحمـد عثمـان، وغيرها) ولم تحدث إجابة عن هذا السؤال رغـم خطورتـه السياسية ومخالفته الدسـتورية، وكشـف أن مجلـس إدارة "المقاولون العرب" يتألف بالكامل من أسرة وأصدقاء الوزير المشرف على قطاع التعمير والمقاولات. ورد عثمان علـى ذلك ردا فريدا لا ينسى؛ حيث قال - لا فُض فـوه -: "لـي الشرف؛ فإن لم يكن لي خير في أقاربي، فمن يكون لي خير فيه؟ إن هؤلاء الناس أحق بشركتهم التـي أممـت ١٠٠ %" (٩٦).

بكل هذه الخلفية، ندرك حقيقية إسهام القيمة المضافة فـي قطاع التشييد في زيادة الناتج المحلي.

بقي أن نشير إلى قطاع الصناعة والتعدين، وكنا قد ذكرنا في الفصل السابق، أن التركيز على توفير المستلزمات، وعلى مشروعات الإحلال والتجديد في القطاع العام، يبدو كما لو كان إنجازا إيجابيا وحيدا في الخطة الانتقالية، وتدل الأرقام النهائية أن الخطة قد اقتربت من أهدافها في هذه الناحية، ويمنعنا من الإشادة الحارة بهذا الإنجاز، أنه تم في غيبة سياسات صحيحة متكاملة، فتحقق بالتالي في ظل فوضى الاستيراد والديون، وتحقق بمنطق أن المشكلة الوحيدة المسببة للطاقات العاطلة كانت نقص النقد الأجنبي، وليس أيضا: الصيانة، أو التنظيم، ونظم الإدارة، والجو السياسي العام. وفي هذا الإطار كانت إنجازات قطاع الصناعة في تلك السنة انتعاشًا مؤقتًا يحمل عوامل هزيمته في السنوات التالية. ويقودنا هذا إلى بحث المتغير الأخير في بحثنا حول مصير الخطة الانتقالية.

هـ ـ تمويل الخطة الانتقالية:

سبق أن أوضحنا التشوه البشع في هيكل تمويل الخطة. إلا أن المسألة أصبحت أكثر بشاعة في التطبيق. ونذكر أن أبا إسماعيل ـ قبل أن يصبح وزيرا ـ كان يقدم بعض

الاقتراحات؛ ليحد من مخاطر الاعتماد المبالغ فيه جدا علـى التمويل الخـارجي، فـاقترح مصـدرين لزيـادة المـوارد المصرية: المصدر الأول محاولة تأجيل سداد ديون الحرب، أو تقسيطها على آجال طويلة جدا، مـع تخفـيض الفوائـد المقررة، والمصدر الثاني مطالبة الدولة العربية بزيادة الدعم المقدم لمصر، وقدر الدعم الإضافي المطلـوب بـ ـ ١٠٠٠ مليون جنيه، وقد علقنا يومها على هذه الاقتراحـات بأنهـا جميلة، ولكن تخرج عن يدنا وتتعلق بإرادة الآخرين، وقلنـا: إن "الدكتور بحث عن حل في العالم العربي، بل وفـي كـل أنحاء الأرض، ولكن لم يخطر على باله الحل الذي يبدو أنه في أرضنا، وفي متناول يدنا، ألا وهو أن نزيد حجم الفائض الاقتصادي المحلي الموجه للتنمية" (٩٧). وطبعا كان مستحيلاً أن يبحث مثل هذا التوجه؛ لأنه يعني معارضـة اتجاهـات الغزو الخارجي المسمى بالانفتاح، وهو غزو مدعوم بالطبقة الصاعدة التي تلتهم بشراهة (مع حلفائها الخارجيين) فائضنا الاقتصادي.

ولكن حدث على أية حال خلال ١٩٧٥ أن تبين أمـام أي اقتصادي وطني إفلاس الحلول التي قدمها أبو إسماعيل. فقد

وصلت بالفعل تدفقات نقدية خارجية تزيد عمـا تمنـاه أبـو إسماعيل، فتضاعف حجم الكارثـة، وثبـت مـن جديـد أن التدفقات الإضافية ليست حلاً سحريا، وليست حلاً محايدا له أثر إيجابي بالضرورة وفي كل الظروف. ثبت من جديـد أن الأساس في مواجهة المصـاعب الاقتصـادية، يكمـن فـي مجموعة سياسات متكاملة، تكون قادرة على الاعتماد علـى النفس، واستخدام القروض والمـنح الخارجيـة (إذا كانـت ضرورية) من موقع الاستقلال والتصرف الرشـيد. وبغيـر ذلك، كان حتما أن تصبح التدفقات الخارجيـة أداة فـي يـد القوى الخارجية لإحداث مزيد من الاخـتلال فـي الأجـل القصير، والسيطرة على اتجاه التنمية في الأجلين المتوسـط والطويل. إن الاندفاع في تنفيذ الخطة لتحقيق "معجزة" النمو الاقتصادي، بهيكـل تمويلهـا المسـتهدف، كـان كارثـة، وتضاعفت الكارثة مع اسـتمرار التـزاوج بـين "الانفتـاح الخارجي والانفتاح الداخلي" الذي فرضته الولايات المتحـدة وحلفاؤها في الخارج والداخل، وانعكس هـذا فـي زيـادة معدلات الاستهلاك، فانحط معدل الادخار المحلي إلـى أقـل

مما كان مقدرا، بل هبط الحجم المطلق للادخار المحلي إلـى درجة مفزعة ـ في تقدير وزارة التخطيط.

فتقرير وزارة المالية قرر أن الادخار المحلي، هبط إلـى ٢٠١ مليون جنيه (ونسبته إلى الناتج المحلـي الإجمـالي ٥ %)، ولكن وزارة التخطيط سجلت أنه بينما كان المسـتهدف للادخار المحلي ١١٦ مليون جنيه في الخطة الانتقالية (وهو قدر زهيد جدا)، حدث أثناء العام أن الادخار المحلـي كـان تحت الصفر بكثير (الاستثمار ـ العجز الجاري = الادخـار المحلي/ أي/ ١١٥٠ ـ ١٤٠٤ = ـ ٢٥٤ مليـون جنيـه). وبصورة أخرى، تم إنفاق كل الناتج المحلـي علـى أوجـه الاستهلاك النهائي (استهلاك أفراد أو عـائلي + اسـتهلاك جماعي أو حكومي)، ولم يكفِ أيضا الناتج المحلي الإجمالي، فأنفقنا أكثر من دخلنا (بالاستدانة) لتلبية حاجات الاسـتهلاك وحده، الناتج المحلي الإجمالي، فأنفقنـا أكثـر مـن دخلنـا (بالاستدانة) لتلبية حاجات الاستهلاك وحده. الناتج المحلـي الإجمالي (بسـعر السـوق) كـان ٤٤٠٣ مليـون جنيـه، والاستهلاك النهائي كان ٤٥٠٠ مليون جنيه (أي ١٠٢,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي). وإذا اسـتبعدنا إسـهام القنـاة

وأبو رديس في الناتج المحلي الإجمالي (٤٩ مليون جنيـه)، تصبح نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمـالي المعدل ١٠٣,٥ %. إلا أن هناك تقـديرا ثالثًـا يقـول: إن الادخار المحلي وصل إلى ٢٩ مليون جنيه (أي إلى ٠,٦ % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ ٤٦٥٣ مليون جنيـه) [٩٨]. وقد ألفنا مثل هذا التضارب، وما يهمنا هو الإشارة إلى أن فجوة الادخار ازدادت اتساعا. والتمويل الخارجي ـ كما أوضحنا ـ كان تحت أسوأ الشروط الاقتصادية والسياسية.

و... هكذا كانت "معجزة" النمو الاقتصادي في أول خطة انفتاحية؛ ولذا ساد المناقشات حول السياسة الاقتصادية فـي آخر العام، جو من التشاؤم العام، والمعارضة، وضح هذا في مناقشة بيان رئيس الحكومة أمام مجلـس الشـعب (أواخـر أكتوبر)، ثم في مناقشة مشروع خطة ١٩٧٦ أمـام اللجنـة المركزية للاتحاد الاشتراكي (أواخـر نـوفمبر)، ثـم فـي مناقشات خطة وموازنة ١٩٧٦ أمام مجلس الشعب (أواخـر ديسمبر). بات الكل يستشعر الخطـر، ويستشـعر السـخط الجماهيري الشائع، وذوت أحـلام الأمـوال والمسـاعدات المنهمرة. فوكيل مجلس الشعب (السيد علي السـيد) الـذي

عودنا على البِشر والتفاؤل بهذه الأموال، كان مضطرا في آخر ١٩٧٥ إلى أن يبدأ كلمته بالآية الكريمة: ﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**﴾. وقال "إن هذه الآية الكريمة تذكرتها، وأنا أستمع إلى بيانَي السيدين؛ وزير التخطيط، ووزير المالية" [٩٩]. وبالفعل كانت البيانات والتصريحات الرسمية قاسية في صراحتها وعبارتها. وزير المالية كان يستخدم وصف الكارثة للتعبير عن الموقف الاقتصادي، ووزير التخطيط كان يقول: "إننا في مأزق حرج (...) وإن عجزا كبيرا قدره ١٨٠٠ مليون جنيه بالنسبة لدخل يبلغ ٤٠٠٠ مليون جنيه أو يزيد قليلاً لا أسميه عجزا، وإنما أسميه: انهيارا لميزان المدفوعات" [١٠٠]. والوكيل الآخر لمجلس الشعب (جمال العطيفي) كان يحذر من أن مشاكل الغلاء والإسكان تمتد إلى الطبقات المتوسطة ذات الصوت الأكثر ارتفاعا من الطبقات المكدودة الفقيرة" (أي: أن القلاقل السياسية ستصبح أكثر اتساعا وأعظم خطرا) وأضاف: "كيف تتوقع أن تحتفظ بالسيارة التي تركبها أو بالمسكن الأنيق

وبالسيجار، بينما الملايين لا تستطيع مواجهة الحـد الأدنـى للمعيشة" (١٠١).

(٣) مشروع خطة ١٩٧٦ وإطار خطة خمسية:

أ ـ مشروع خطة ١٩٧٦ كان مجرد امتداد لخطة ١٩٧٥ التي أسميت خطة انتقالية. نفس التشوهات والنـواقص كانت في مشروع الخطة الجديدة. نفـس الأولويـات تحكمت: الاستكمال ـ والإحلال والتجديد ـ والتعمير. وحجم الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات الجديدة كان أيضا ضئيلاً. الاختلال في هيكـل التمويـل لـم يختلف؛ فالاستثمار المستهدف كان ١٣٥٠ مليون جنيه (مقابل ١١٥٠ مليون جنيه استثمار مقدر فـي خطـة ١٩٧٥). وابتدع مشروع الخطـة- أمـام مصـاعب التمويل - فكرة تقسيم الاستثمارات إلى شريحتين؛ لأن "مجموع النقد الأجنبي المطلوب لعـام ١٩٧٦ نحـو ٢٤٠٠ مليون جنيه، وقد تم (تقدير) توافر نحو ١٦٠٠ مليون جنيه من مصادر مختلفة، ويؤكـد (التـرجيح السياسي) إمكانية استكمال الـ ـ ٨٠٠ مليـون جنيـه الباقية خلال الأشهر القادمة، وفي ظل هذا التفاوت بين

اليقين والترجيح، رئـي توزيـع الاسـتثمارات إلـى الشريحتين" (١٠٢)، الأولى تبلغ نحو ٧٨٠ مليون جنيه، وقد خصصت بالفعل لمشروعات محـددة، ولجهـات الإسناد المنفذة، والشريحة الثانية مؤجلة لحين التأكـد من توفر الموارد، وقيمتها ٥٧٠ مليون جنيه.

واضح - إذًا - من فكرة الشريحتين، وحيثيـات وزيـر التخطيط، أن مشروع خطة ١٩٧٦ أُعد في ظروف اختنـاق شديد في التمويل، وفي النقد الأجنبي، وقد قدم مشروع خطة ١٩٧٦ على أنه برنامج السنة الأولى من الخطـة الخمسـية (٧٦ ـ ١٩٨٠)، رغم أن هذه الخطة الخمسية لم تكـن قـد أُعِدت بعد، ولكن حرصت وزارة التخطيط على الإشارة إلى الإطار العام المرشح لها، فقبل أن الخطة الخمسية ترمي إلى زيادة الدخل القومي بحوالي ٦٠ % (أي: بمعدل نمو سنوي ١٠ %)، ويتم تحقيق هذا الهدف في إطار تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من ٣٣ % من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧ % سنة ١٩٨٠. ولتحقيق هذا، تتطلب الخطة حجما مـن الاستثمارات خلال السنوات الخمس يبلغ ٨ بليون جنيه (يأتي ٧٠ % من هذا المبلغ من الخارج)، ويمكن ذلك مـن رفـع

معدل الاستثمار إلى ٣٠ % من الناتج عام ١٩٨٠. وينخفض الاستهلاك (العام والخاص) كنسبة من الناتج مـن ١٠٢ % سنة ١٩٧٥ إلى ٧٦ % من الناتج المحلي سـنة ١٩٨٠ (أي يرتفع معدل الادخار بالتالي إلى ٢٤ %). والحقيقة أن هـذا الإطار بدا كما لو كان يعبر عن تمنيات وزير التخطيط لمـا ينبغي أن يكون عليه الوضع، أكثر منه كلاما جـادا حـول أهداف واقعية، فالاقتراب من هذه المعدلات كـان يفتـرض استراتيجية للتصنيع، ونمطًا في الاستهلاك وتوزيع النـاتج، وسياسات اقتصادية بعيدة تماما عن الحاصل. وخاصة فيمـا يتعلق بإمكانيات رفع الميـل الحـدي للادخـار بالمعـدلات المقترحة. وهي مسألة محورية بالنسـبة لكـل المتغيـرات الأخرى.

وبالتأكيد كان وزير التخطيط يدرك إن إطـاره المقتـرح يتطلب سياسات جريئة؛ ولذا تجنب تماما أن يحدد السياسات التي يقترحها، كان مكتفيا بشرح خطورة الاختلالات القائمة، وبضرورة الاتفاق حول هدف إصلاح الاختلالات بمعـدلات قريبة من المقترح، "فإذا وافقتم حضراتكم على هذه الأهداف؛ فسوف يكون تحديد السياسة أمرا سهلاً؛ لأننا في هذه الحالـة

سنكون على علم بما نريد عمله". وكانت قضية العجز (أو الانهيار) في ميزان المدفوعات (حسب تعبيره) شاغلاً أساسيا. "وفقًا لاستراتيجية التنمية طويلة المدى التي أقر مجلس الوزراء معالمها الرئيسية؛ أمامنا مراحلُ ثلاث متتابعة: الأولى تسمى (اختصارا): مرحلة إصلاح ميزان المدفوعات، والثانية: (اصطلاحا أيضا) مرحلة جذب رءوس الأموال والوصول إلى الإنتاجية الكاملة للقوى البشرية، والثالثة الانطلاق إلى الوصول إلى الأهداف التي تقرر للسنوات الخمس والعشرين القادمة. والمرجو أن تتم المرحلة الأولى (مرحلة إصلاح عجز المدفوعات) قبل نهاية السبعينيات، أي: في خلال سني الخطة الخمسية ١٩٧٦/ ١٩٨٠" [١٠٢]. وزعم تقرير الخطة "أن خطة ١٩٧٦ تحاول بوصفها السنة الأولى من الخطة الخمسية ٧٦/ ١٩٨٠، ومن مرحلة إصلاح ميزان المدفوعات - الحد من الزيادة في العجز الجاري (...) ولذا فهي تولي اهتماما بالمشروعات التي تؤدي إلى علاج العجز في ميزان المدفوعات، وهذه الأولوية هي التي تتميز بها خطة ١٩٧٦ عن أولويات ١٩٧٥ [١٠٣]، وأكد وزير التخطيط هذه النقطة في بيانه فقال:

"إنه أخذ في الاعتبار أثر كل مشروع على العجز الجاري في ميزان المدفوعات الذي يعتبر إصلاحه السمة الأولى من سمات خطة عام ١٩٧٦". وتحدث تقرير الخطة بما يشبه النقد عن الخطة الانتقالية ٧٤/ ١٩٧٥ فقال إنها "اعتمدت على الجهود السياسية لمقابلة هذا العجز وتوفير ما يلزم لمواجهته، ورغم فائدة هذه الجهود، ونجاحها حتى الآن في مواجهة الموقف المتفجر، وضرورة استمرارها مستقبلاً دون هوادة أو تراخ، إلا أنه كان واضحا للخبراء والمختصين أن هذا حل مرحلي لا يمكن الاستمرار فيه إلى الأبد، وأنه من الضروري الانتقال بأسلوب معالجة المشكلة من مرحلة الجري وراء الأزمات لحصرها، وإزالة آثارها، إلى مرحلة البحث المنظم عن مخرج واضح المعالم ذي أبعاد زمنية ومراحل تنفيذية".

ج - إلا أن هذا الكلام الفخم، كان لا يزيد بدوره عن تمنيات لما يجب أن يكون، فتنفيذه يحتاج إلى مجموعة من السياسات تختلف عن السياسات التي أوصلتنا إلى الانهيار، ووزير التخطيط رفض اقتراح أية سياسات لتحسين الموقف خلال ١٩٧٦، كما سبق أن رفض

اقتراح سياسات لمدى سنوات خطته الخمسية، وقد ألحف الأعضاء (في اللجنة المركزية ومجلس الشعب) في الاستفسار عن هذه السياسات؛ حتى اضطر رئيس الجلسة في مجلس الشعب، إلى توجيه السؤال بنفسه: "إنني أود أن أستفسر من السيد الدكتور وزير التخطيط، عن السياسات التي تقترحها الحكومة، فلقد حددت الخطة أهدافًا معينة، نبغي الوصول إليها، والمجلس يهمه أن يعرف السياسات التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف؛ حتى يقوم المجلس بمناقشتها".

وقد غمغم الوزير بكلمات غير محددة ولا مفهومة في مجال الرد، فتصور رئيس الجلسة أن الوزير لم يفهم السؤال، فأعاده عليه: "لقد أشار السيد الوزير إلى أن الخطة تهدف إلى الحد من الاستهلاك، والسؤال هنا هو: ما السياسة المحددة التي تؤدي إلى تحقيق ذلك؟ كما أشار سيادته أيضا إلى أن الخطة تهدف إلى زيادة المدخرات، والسؤال هو ما السياسة التي وضعتها الحكومة لتحقيق هذا الهدف؟ إذ من المفروض أن تتقدم الحكومة بالوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف

التي رسمتها في الخطة". ولكن مع هذا الإحكام في الصياغة، والذي لا يقبل إجابات عائمة، قرر الوزير - ومعه الحكومة- أن يتجاهل الموضوع صراحة، ويمتنع تماما عن أية إجابة أو تعليق [١٠٠]!

هذا الموقف من الحكومة، كان يكشف حالة العجز والارتباك التي وصلت إليها، وهو يكشف - في نفس الوقت- أن تحديد السياسات واتخاذ القرارات، لم يعد من صلاحيات الحكومة المصرية وحدها، فصندوق النقد والبنك الدولي جهتان تشاركان مشاركة متزايدة في صياغة السياسات والقرارات، ولم تكن المباحثات معهما قد وصلت إلى نتائج مبلورة بعد. ويبدو أن السلطات المصرية كانت تأمل في تلك الفترة في مواقفَ ومعوناتٍ من دول الخليج، تساعد في الحد من شروط الهيئات الدولية.

د - وفي غيبة أية تعديلات في السياسة الاقتصادية، كان تقرير خطة ١٩٧٦ يفخر بأن "الخطة استهدفت ليس فقط وقف التزايد في العجز، وإنما خفضه بنحو ٢٠٠ مليون جنيه، أي: من حوالي ١٤٠٠ مليون جنيه متوقعة في سنة ١٩٧٥ (ومتجاوزة ما كان مستهدفًا في

خطة ١٩٧٥ بنحو ٥٠ مليون جنيه) إلى نحـو ١٢٠٠ مليون جنيه في سنة ١٩٧٦". ولكـن هـذا التحسـن المستهدف لم يكن نتيجة أي ترشيد للاستيراد (الـذي شكت تقارير التخطيط عن المتابعة من انفلات أمره)، ولم يكن لإعادة ضبط أنماط ومعدلات الاسـتهلاك، أو بسبب مراعاة "أثر كل مشروع (في الخطـة) علـى العجز الجاري في ميزان المدفوعات" ـ كمـا قيـل. باختصار لم يكن التحسن بسبب تعظيم القدرات الذاتية للاقتصاد المصري، أو تغيير السياسات، ولكن كـان التحسن المستهدف مستندا إلى نفس ما تعرض للنقـد خلال الخطة الانتقالية، أي: الاعتماد "علـى الجهـود السياسة لمقابلة هذا العجز، وتوفير ما يلزم لمواجهته".

وبشكل أعم، نقول: إن التحسن المستهدف كـان بسـبب عوامل لا دخل للمخطط المصري في تحققها، فقد اسـتهدفت الخطة زيادة إجمالي الموارد من النقد الأجنبي بمبلـغ ٣٥٥ مليون جنيه (أي: زيادة نحو ٤٦ % عن المستوى الذي كان متوقعا لسنة ١٩٧٥). ولكن هذه الزيادة كانت ترجـع إلـى زيادة الصادرات السلعية من حقول بترول سيناء (بعد عودة

أبو رديس) وإلى زيادة الصادات غير المنظورة، المتمثلة في زيادة إيرادات قناة السويس، وقدرت بنحو ١٤٠ مليون جنيه. ويقابل هذا أن الخطة استهدفت أن تكون الزيادة في الواردات أقل من هذه الزيادة المقدرة للمتحصلات، فالزيادة المستهدفة في إجمالي الاستخدامات (أي: الواردات، ١٥٥ مليون جنيـه فقط) كانت تشكل نحو ٧٠ % بالنسبة للاستخدامات المتوقعة عام ١٩٧٥ إلا أن هذا التحكم في معدل الزيادة للاستخدامات (أو للواردات) لم يكن أيضا بسبب جهد خـاص للسياسـات الاقتصادية؛ فهو نتيجة انخفاض الحجم المطلـق للـواردات الوسيطة، وبالتحديد من البتـرول والأسـمدة (الأول بسـبب أبي رديس، والبند الثاني بسبب الانتهـاء مـن مشـروعات الإحلال والتوسع في الإنتاج المحلي). هذا من ناحية، ومـن ناحية أخرى، كان متوقعا اتجـاه الأسـعار العالميـة إلـى الانخفاض في كثير من المستوردات.

وعلى ذلك لم يكن في احتمال خفـض العجـز الجـاري بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه، ما تستحق الحكومة ثناء من أجله. ونفس الشيء يقال عن حجم ومعدل الادخار المحلي، ونسـبة إجمالي الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي بسعر السـوق،

فالادخار المحلي كان مستهدفًا في خطة ١٩٧٥ ألا يتجـاوز ١١٦ مليون جنيه، وأصبح مستهدفًا فـي خطـة ١٩٧٦ أن يكون ١٩٦ مليون جنيه، وإذا أزحنا عن الأخير أثر زيـادة دخل القناة وأبي رديس؛ نجد أن الادخار المحلي كـان فـي نفس المستوى المنحط، أيضا كـان مسـتهدفًا أن يسـتوعب الاستهلاك النهائي ٩٣,٩ % من الناتج المحلـي الإجمـالي، ولكن صار المتوقع على آخر السنة، أن يكـون الاسـتهلاك النهائي الفعلي قد ابتلع كل الناتج وتجاوزه، أو لم يعد النـاتج يسمح بتغطية الاستهلاك، وغني عن البيان، أننا نهـتم هنـا كالعادة بالاستنتاج العام، وليس بتفاصيل الأرقـام والنسـب، خاصة وأن المفارقات بلغت مسـتوى لا يصـدق.. فوفقًـا لصورة الموازنة القومية عن عام ١٩٧٦ بالمقارنة بـالمتوقع عام ١٩٧٥، كان المستهدف كناتج محلي إجمـالي (بتكلفـة العوامل) يبلغ ٤٧٧٨ مليون جنيه بعد تنفيذ مشـروع خطـة ١٩٧٦، وفي تقرير متابعة هذه الخطة، أصبح نفس الرقم - بقدرة قـادر - ممـثلاً للنـاتج المحلـي الإجمـالي لعـام ١٩٧٥![١٠٤].

المهم - إذًا - هو الاتجاه أو الدلالة العامة، وهي في هذا السياق تؤكد أن كافة الاختلالات الهيكلية التي أصابت خطـة ١٩٧٥ (وعلى رأسها الاختلال البشع في هيكـل التمويـل) ظلت من المكونات الأصلية لمشروع خطة ١٩٧٦ـ علـى عكس ما زعم تقرير الخطة ـ ففي ظل ادخار محلي ضئيل، كان ضروريا أن تعتمد الخطة ـ حتى في نطاق الشـريحة الأولى ـ على التمويل الخارجي كأساس. ولم يكن ممكنًا أن يختلف الحال، طالما أن السياسات والاعتبارات التي حكمـت الخطتين واحدة، بل كان متوقعا أن تـؤدي مواصـلة هـذه السياسات، إلى مزيد من التدهور في بنـاء خطـة ١٩٧٦. وحدث هذا فعلاً، في الاتجاهين التاليين:

"ارتكزت الخطة في إعدادها على بعض التعـديلات فـي مفهوم ومسئوليات التخطيط، تكمن أساسا في أن التخطيط في المرحلة السابقة، كان يتسم بأنه تخطيط ملزم قانونًا (...) ولا يعني هذا أن يكون التخطيط في ظل الانفتـاح الاقتصـادي تخطيطًا تأشيريا، بل ينبغي أن يكون أداة ضبط وتنسيق بـين القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية" [١٠٣]. وهذا التغير في مفهوم ومسئوليات التخطيط عبر عن استجابة لتدخل البنك

الدولي الذي بدأ نشاطه الواسع في عام ١٩٧٥، على مستوى اتفاقيات القروض الجزئية، وعلى مستوى الاقتصـاد الكلـي واستراتيجيات النمو، وهو تغير يرتبط أيضـا بمـا آل إليـه القطاع العام (بعد البنوك الأجنبية وإلغاء المؤسسات.. إلـخ)، وبما يستهدف من تحول إلى ما يسمى باقتصاد مختلط بـدلاً من النظام الاقتصادي الذي يقوده القطاع العام، وقـد أدخـل الوزير هذا التعديل المخفف لسلطة التخطيط، رغم أنه القائل في مناقشات المجلس أنه "قد يقول البعض إنه لا داعي لوضع خطة مع وجود هذه الصعوبات، فهل هذا أمر معقول، إننـي أنادي بالعكس؛ ففي وقت الشدة يجب وضع خطة تسير على أساسها، والمعروف أن كل شخص يدبر أموره وأمواله بدقة وقت الشدة. أما وقت الرخاء، فالأمر يختلِف".

وبعد أن أصبح الاعتماد على التمويل الخارجي؛ كأساس، تقليدا متكررا للعام الثاني، كان طبعيا أن يثبـت فـي نـص مشروع خطة ١٩٧٦ أن "المشروعات المرتبط على تمويلها مع جهات أجنبية ويجري تنفيذها خلال ١٩٧٦ تعطي أولوية خاصة"، ويعني هذا النص ـ في ظل سيادة التمويل الأجنبي ـ أن تحديد أولوية المشروعات انتقل رسميا إلـى الجهـات

الخارجية المقرضة، وكذلك إلى المستثمرين الأجانب، فقد أكد التقرير في موضع آخر أن استخدام رءوس الأموال العربية والأجنبية على النحو الذي تستهدفه سياسة الانفتاح يفـرض "ضرورة التنسيق بين الأولويات الداخليـة والمعبـر عنهـا بالخطة القومية، وبين الأولويات التي قد تتطلبهـا مصـادر التمويل الخارجي". وانكشاف هذه الحقيقة آثـار الاعتـراض المشروع، فقال إبراهيم حلمي عبد الرحمن "أذكر أنني قلت: إن الأولويات قد تعدل نتيجة لحصـولنا علـى أمـوال مـن الخارج، ولقد قلت هذا فعلاً، فهل في قول الصراحة خطأ؟!" لم يقل أحد إن الصـراحة - أو كشـف الحقيقـة- خطـأ.. موضوع هذه الحقيقة هو الخطأ؛ إذ ماذا بقي بعد ذلـك مـن الاستقلال الاقتصادي، والتخطيط المركزي، خاصة إذا كـان أغلب التمويل يأتي من الخارج؟!

(٤) مناقشات آخر العام:

أ - في الواقع كانت مناقشات آخر العام (بيـان رئـيس الحكومة ومشروعا الخطة والموازنة) حامية ومـرة. خطورة العجز وتراكم الديون الخارجية، صارت هما ثقيلاً جاثما على الصدور (رغم أن إبعاد المصيبة على

النحو الذي سجلناه في هذا الكتاب لم تكـن متبينـة).
ونذكر أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، سجلت أن التساؤل يثور عن مدى ملاءمة سياسة الخروج من المأزق، بمزيد من المديونية الخارجية، في وقت بلغت فيه هذه المديونية حجما كبيرا"[١٠٥]. أيضا سجل تقرير اللجنة المركزية وتقرير لجنة الخطـة فـي مجلـس الشعب، وسجلت المناقشات، كشفًا واضـحا لارتبـاك الحكومة وعجزها عن وضع وإعلان سياسات محددة.
والحقيقة أن كافة المناقشات حول خطة العام التـالي، كانت جذورها ممتدة في أرض الواقـع الممثـل فـي ممارسات عامين من الانفتاح الاقتصـادي، وكانـت المناقشات بهذا المعنى تعكس جو المعارضة النـامي بين عديد من الأوساط، فالمنتسبون إلـى الحكومـة، والمنتفعون منها، لم تكن مداخلاتهم أقل حدة أو مرارة من موقف القوى التي تتحدث باعتبارها معارضة. وقد علقت "الطليعة" أيامها على المناقشات، فتحدثت "عـن الفساد الذي استشرى وفاح، وماذا فعلت الحكومة فـي هذا المجال؟ لقد أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء في

بيان حكومته أمام مجلس الشعب أن الحكومة ستلتزم (بمواصلة) اتخاذ الإجراءات لمكافحة التسيب والانحراف، وضرب أمثلة بالمضاربة والمغامرة والتهريب والاتجار في السوق السوداء والتلاعب في أقوات الجماهير والتهرب من الضرائب وتكوين ثرواتٍ لا تقوم على الجهد المشروع، وتُبنَى على الفساد. ونحن نسأل بمنتهى الجدية عن المقصود بكلمة (مواصلة). هل يعني هذا أن الحكومة قد اتخذت بالفعل خلال توليها المسئولية عام ١٩٧٥ إجراءات مشددة ضد كل هذه الأنواع من التسيب والانحراف التي عددها البيان، دون أن يلحظ الشعب شيئًا من هذا؟ (...) لقد أصبحت العمولات مثار الشكوى والتهكم من كل المستثمرين الأجانب والعرب وكل الصحفيين والمراسلين الأجانب، بل إنها أيضا حديث الشارع في مصر، ومع ذلك فإن ممدوح سالم يقول: (أما بالنسبة للعمولات وما قيل عنها، فأود أن أقول إن الحكومة ليست لديها أية معلومات عن أن شخصا تقاضى عمولة، ولم يتخَذ إجراء ضده)، ثم يضيف: (وإذا كان

لدى الصحف أو لدى من نشروا عن موضـوع الـ ـ ٢٠٠٠ مليون جنيه عمولات أي دليل، فيمكنهم تقـديم هذا الدليل). هل يعقل مثل هذا الكلام؟! إن الحكومـة إذا كانت فعلاً لا تعلم فإنها مصيبة، وإذا كانت تعلـم؛ فإن المصيبة أعظم، وللأسف فإننا في الحالة الثانيـة، أي أن المصيبة أعظم" [١٠٦].

كان هذا ما كتبتْه الطليعةُ، وأعتقد أن كافة القوى الوطنية كانت تردد مثل هذا الكلام، وتسـخر مـن ادعـاء رئـيس الحكومة بأن أنفَه لا تشم كل هذا العفن؛ ولذا شملت مناقشات تلك الفترة هجوما بالغ العنف على ظاهرة المليونيرات الجدد. نقل عبد السلام الزيات في مناقشته لبيان ممدوح سـالم مـا نشرته فاينا نشيال تايمز، ونوفيل أوبزرفاتير، وتايم، حـول أعداد المليونيرات في مصر، وأنه وصل إلى ٥٠٠ مليونيرا. فكان الرقم مفجرا للهجوم العام، وشاع في مناقشات مجلـس الشعب وفي الصحافة تعبير "القطط السمان"، وطور التعبيـر رفعت المحجوب، (وكان الأمين الأول للجنة المركزية) إلـى "البقرات السمان" أثناء مناقشات اللجنة للخطة.

ب ـ والحقيقة أن بعض التأمل في دلالة هذا الرقم كـان يكشف عمق الانتكاسة في هيكل توزيع الثروة والناتج (رغم أن الرقم في تقديرنا أقل من الواقع). إن كلمـة مليونير تعني الرجل الذي يملك ثروة (وليس دخـلاً) تزيد قيمتها عن مليون جنيه. فإذا تصورنا أن متوسط ما يملكه الفرد الواحد من هـؤلاء الخمسـمائة هـو مليونان من الجنيهات (وهو فرض متواضع جدا؛ لأن بعضهم كما نسمع يملك عشـرات الملايـين) أصـبح مجموع الثروة التي يسـتحوذ عليهـا هـؤلاء ١٠٠٠ مليون جنيه، وإذا تصورنا أيضا أنه توجد إلى جـوار هؤلاء الخمسمائة ـ بالضرورة ـ شريحةٌ أخرى من أنصاف المليونيرات، وفرضنا فرضا جزافيا (ولكـن منطقيا)، أن عددهم ١٠٠٠، وثروة الواحد منهم فـي المتوسط ٥٠٠ ألف جنيه فقط، صار حجم ثروة هـذه الشريحة الأخرى ٥٠٠ مليون جنيه، وأمكننا بالتالي أن نقول إن ١٥٠٠ أسرة تملك ما يناهز ١٥٠٠ مليـون جنيه.. إن الـ ١٥٠٠ أسرة لا تمثل ٠,٥ % (كما كان

يقال عن مجتمع ما قبل الستينيات)، وإنما أقـل مـن ٠,٠٠٥ %!

وللعلم، فإن حجم الثروات التي استولت عليها الدولة فـي ظل ثورة ٢٣ يوليو (منذ الإصـلاح الزراعـي الأول إلـى تأميمات الستينيات إلى الحراسات) كـان ـ وفـق إحـدى الدراسات العلمية حول الموضـوع ـ كالتـالي: الإصـلاح الزراعي (٢٠٣,٨ مليون جنيه) + نقل ملكية بعض العقارات للقطاع العام (٥١,٥ مليون جنيه) + الحراسـة والمصـادرة (٢٥ مليون جنيه)، ومجموع كل هذا ٤٥٣,٩ مليـون جنيـه فقط لا غير! وقد أوضح صاحب الدراسة "أن هذه التقديرات تمثل الحد الأدنى، إلا أنها على درجة كافية مـن الضـخامة لإيضاح مدى عمق التغير الاجتماعي الذي أحدثته القـوانين الاشتراكية؛ سواء في مراكز الثروة في المجتمع المصـري، أو في توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات الشعب (١٠٧).

ولكننا مع ذلك لن نأخذ بهذه التقديرات المتواضعة للدراسـة، والتي تمثل الحد الأدنى، فهناك تقدير آخر كان الرئيس جمال عبد الناصر، قد أعلنه عام ١٩٦٤، هذا التقـدير يقـول إن الثروات المؤممة بلغت قيمتها ١٠٠٠ مليون جنيه، وقد عقب

على هذا عبد الناصر بأنه "لا يتصور، ولا يظـن أن أحـدا يتصور، أن المجتمع كان يمكن أن يحتمل ذلك" (١٠٨).

ليس مقصودا من هذا الكلام عرض دراسة عـن إعـادة توزيع الثروات والدخول، ولكنه مجرد شرح دلالة أن يكون في مصر ٥٠٠ مليونير (وتؤكد ثانية تصورنا بأن هذا الرقم أقل من الحقيقة، حتى في عام ١٩٧٥)، ويزيد من خطـورة الرقم، أن هذه الطبقة الصاعدة تدين بالولاء لقـوى الغـزو الخارجي التي نفختها (بشكل مباشر وغير مباشر) ووفـرت لها الحماية.

وقد تساءلت الطليعة أيامها "عما فعلت الحكومة، وعمـا تنوي أن تفعل في مواجهة هذا التمركز المتنامي للثروة فـي يد حفنة صغيرة، والذي يخلق تناقضا طبقيا حادا؟ إن طبقـة المليونيرات الجدد لا تستثمر في الإنتاج، ومع ذلـك فكلمـا تحدثت الحكومة عن الاختلال بـين الاسـتهلاك والإنتـاج؛ اتجهت إلى الأجور، وأشارت إلى ارتفاع معدل الزيادة فيها، ولم تشِر بكلمة إلى دخول هؤلاء المليونيرات ومن يحيط بهم (...). إن السياسة الحازمة، والرشـيدة مـن وجهـة نظـر المصالح القومية العليا، في مواجهة هؤلاء المليونيرات مسألة

لا تمليها فقط الاعتبارات الاجتماعية، ولكن أيضا الاعتبارات الوطنية والاقتصادية والتنموية" [١٠٦].

ويبدو أن الطليعة كانت فاترة في هذا التعليـق، فعضـو مجلس الشعب (القمص بولس باسيلي ـ وكان مؤيدا دائمـا للحكومة) قال: إن "الحديث يدور حول الخمسمائة مليـونير، الذين نريد ـ وهذا رأيي ـ أن نقيم لهم المشانق في الميادين العامة" [١٠٩] وكان طبعيا أن يرتبط كل ذلك في النهاية بقضية الغلاء غير المحتمل، وكان ممدوح سالم مصيبا حين لاحـظ بعد مناقشات اللجنة المركزية أن مشكلة الغلاء تقف على قمة اهتمامات أعضاء اللجنة [١١٠]، ولكنه زعم أن هذا الموضوع قمة اهتمامات الحكومة أيضا دون أن يحـدد كالعـادة ـ أي سياسات عملية تؤكد جدية الاتجاه (إذا كان قائما).

ج ـ وباختصار، كان الجو العام ـ بجملته ـ لا يعكـس أبدا تصديق الناس لمسألة أننا "عبرنا مرحلة الظـلام والألم، وندخل اليوم مرحلة النور والأمل" كمـا قـال الرئيس السادات (أكتوبر)، وقد علق رئـيس مجلـس الوزراء على عضو مجلس الشعب (محمود القاضي) الذي قرر أن الخطة لن تؤدي إلى تنميـة الاقتصـاد

القومي، بل ستؤدي إلى تنمية ثروات بعض الأفـراد على حساب غالبية الشعب، وقال: "إنني أعتبـر هـذا القول موجها في الحقيقة إلى الحكومة، وأقرر أن هذه الحكومة لا تخطط لفئة معينة، وإنما تخطـط للقاعـدة الشعبية الكبيرة والجماهير الكادحة".. وكتبت الطليعـة "أن هذا التعليق يعتبر ردا عليه أيضا، فنحن نتفق تماما مع الدكتور محمود القاضي (....) ومن ناحية أن هذا الكلام موجه إلى الحكومة، فإنه بالقطع موجه إليهـا. ويعلم ا أننا نقول هذا، وعيننا على أرضنا التـي لا زالت محتلة، وعلى محاولات الاحتواء التي تـدبرها القـوى الإمبرياليـة لإجهـاض دورنـا التحـرري القيادي"(١٠٦).

بقي أن نُشير في ختام هذا الفصل ـ مجرد إشارة ـ إلى دور انتقال أعداد متزايدة من قوة العمل المصرية إلى الدول النفطية، فهذا الانتقال المتزايد (بالطريقة العشوائية التي تـم بها، وفي إطار السياسات العامـة الممارسـة) لعـب دورا تخريبيا خطيرا بالنسبة للاقتصاد المصري، وأسـهم إسـهاما أساسيا في تصفية التوجه الاستقلالي بأقل مقاومة ممكنة، أي

أسهم في موازنة عوامل السخط المتصـاعدة ضـد الغـلاء والمليونيرات، وضد تقويض البنية الاقتصادية المستقلة.

هوامش الفصل السابع

"Interview with Henry Kissinger". **Business week**, (13 – 1 – 1975).

"Interview with Gerald Ford". **Time**, (13, 1, 1975).

(١) انظر: عادل حسين: النفط من خلال الثورة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ص ص ٤٧ ـ ٤٨.

أنور السادات، نص الرسالة، **مجلة الطليعة**، عـدد (آذار/ مارس ١٩٧٥).

انظر: عادل حسين، "لا نطالب بالمساواة المطلقـة، بـل بالمساواة في الأعباء"، **الطليعة**، (عدد آذار/ مارس ١٩٧٥).

أنور السادات، حديث إلـى **لومونـد**، (٢٨/ ظ/ ١٩٧٥). نقلاً عن مصر وأمريكا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٦)، ص ١٠٠.

(٢) أنور السادات، لقاء مع العلماء المصريين"، الأهرام (والصحف القاهرية الأخرى)، (١٣/ ١/ ١٩٧٥).

(٣) أنور السادات، حديث إلى صحيفة البيرق، نقلاً عـن الأهـرام، (١٠/ ١/ ١٩٧٥).

(٤) أنور السادات، حديث إلى لوفيجارو، نقلاً عن الأهـرام، (٢٥/ ١/ ١٩٧٥).

(٥) أنور السادات، حديث إلى تايمز، نقلاً عن الأهـرام، (١١/ ٢/ ١٩٧٥).

(٦) الأهرام، (٣٠/ ١/ ١٩٧٥).

(٧) بعد تلميحات عديدة، حدث في ٢/ ١٢/ ١٩٧٤ أن فجر إفـرايم كتسير (رئيس دولة إسرائيل) تصـريحا يعتـرف بـأن "لـدى إسرائيل طاقة نووية، كما أنها تملك مفاعلين نوويين منذ أكثـر من عشر سنوات؛ أحدهما في مكان سري قرب ديمونا، والآخر في ناحال سوريك قرب أشدود.. وأن لدى إسرائيل القدرةَ على إنتاج أسلحة نووية، وإذا احتجنا إلى ذلك فسننفذه (معـاريف ـ نقلاً عن هيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني فـي سـيناء ١٩٧٥، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٢٠٩.

وكان السادات يحرك نفس الموضوع في عدة مناسبات، فصرح مثلاً: "إن تقارير المخابرات المصرية، أكدت إلى حد ما الأنباء التي ترددت عن امتلاك إسرائيل لأسلحة ذرية تكنيكية، وأن ذلك خلق موقفًا جديدا تماما، يجب علينا مواجهته"، الأهرام، (٨/ ١٠/ ١٩٧٤).

وبالنسبة لما قيل حول مشروع بيع مفاعلات أمريكية، انظر الفصـل السادس.

(٨) الأهرام، (٦/ ٢/ ١٩٧٥).

(٩) للتفاصيل انظر: M. Golan, The secret conversations, op. cit., pp. 243 – 246، هيثم الأيوبي، مرجع سـابق، ص ص ٢٤٠ ـ ٢٤٨.

(١٠) M. Golan, The secret conversations, op. cit., p. 242.

(١١) أنور السادات، حديث إلى النهار، نقلاً عن الأهـرام، (١٤/ ٤/ ١٩٧٥).

(١٢) أنور السادات، انظر نص الخطاب، الطليعة، عدد (أيار/ مـايو ١٩٧٥).

(١٣) نقلاً عن د. أحمد أبو إسماعيل، جريدة الأخبار، مرجع سابق.

(١٤) John Waterbury, Egypt 1976, Field staff Reports, Africa, North Africa Series, Vol. XXI, N". 3. p. 6.

(١٥) د. أحمد أبو إسماعيل، البيان المالي والاقتصادي، مرجع سابق.

(١٦) محمود أبو وافية، تقرير اللجنة المشتركة، مرجع سابق.

(١٧) عثمان أحمد عثمان، ندوة تليفزيونية نشر تسـجيلها بـالأهرام، (١٥/ ٤/ ١٩٧٥).

(١٨) أحمد أبو الفتح، جريدة الأخبار، (١٧/ ٤/ ١٩٧٥).

(١٩) مصطفى أمين، جريدة الأخبار، (١٩/ ٤/ ١٩٧٥).

(٢٠) بيان السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الـوزراء عـن برنـامج الحكومة أمام مجلس الشعب (١٢ مايو ١٩٧٥).

(٢١) World Bank, Report N". 870 a – EGT, Op. cit., P. 28.

(٢٢) مصدر الأرقام وزارة المالية؛ وفقًـا لـوزارة التخطـيط كـان الرقمان المقـابلان ٣٨١، و٦٤٠ مليـون جنيـه و٣٠ مليونًـا (١٩٧٢) و٨٢ مليونًا (١٩٧٣).

(٢٣) World Bank Arab Republic of Egypt (Economic Report N". 1624 – EGT, (March 22, 1977), For

official use only (Its contents may not be disclosed without world bank authorization), P. 4.

(٢٤)Ibid p. 4.

(٢٥)انظر: البنك المركزي المصري، تقرير مرفوع إلـى مجلـس الشعب عن الأوضاع النقدية والائتمانية، خلال العـام المـالي ١٩٧٥ ـ مارس ١٩٧٦، (تقرير محظور النشر)، ص ١٥.

(٢٦) وزارة التخطيط، التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولـة عن عام ١٩٧٥ (١٧/ ٣/ ١٩٧٦). مذكرة رقم ١٩، ص ٥.

(٢٧)نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الأسعار.

(٢٨)حديث خطير لوزير المالية إلى إبراهيم نافع، الأهرام، (٢٢/ ٨/ ١٩٧٥.

(٢٩)د. زكي شافعي، حديث إلى محمود المراغي"، روز اليوسـف (٩فبراير ١٩٧٦).

(٣٠)ممدوح سالم: مضـبطة الجلسـة ٥ (صـباح ٩/ ١١/ ١٩٧٥) الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٣١)تختلف أرقام التجارة الخارجية بين مصدر الموازنـة النقديـة (وزارة المالية) ومصدر ميزان المدفوعات (البنك المركـزي)، ويرجع الاختلاف إلى اختلاف العرض الذي تعمل له كل جهة، فعلى جانب التصدير ترسل كل جهة إلى البنوك استمارة خاصة بمتابعتها، ولا تلتزم بنفس التبويب أو درجة الشمول، ويجـري البنك المركزي في نهاية الفترة على قيمة المتحصلات بعـض التسويات، خاصة فيما يتعلق بالقطن والبترول الخـام. ومـن الأسباب الهامة في اخـتلاف أرقـام الموازنـة النقديـة فـي

المدفوعات عن أرقام الواردات ما تتضمنه الأولى من المنفـق على الطوارئ والمتنوعات بالكامل، بالرغم من أن هذا الإنفاق يشتمل على مصروفات غير منظورة بطبيعتها، وتدخل ضـمن البنود غير المنظورة في إحصاءات ميزان المدفوعات، كما أن عملية الخصم من الحصص النقدية وإصدار الموافقات النقديـة، وفتح الاعتمادات، ما هي إلا مجرد عمليات دفترية فقط ويمكن أن تتم دون أن يستتبع ذلك الاستيراد الفعلي، أو يستخدم جـزء فقط من الاعتماد المفتوح وتحول دون تنفيـذ البـاقي عوائـقُ أخرى، ويعني كل هذا أن أرقام الصادرات أقل فـي الموازنـة النقدية، وأرقام الواردات أعلى ـ ونظرا لأن تقديرات الموازنة النقدية هي التي سبق الأخذ بها عند إعداد خطـة ١٩٧٥؛ فقـد استخدمنا ـ في هذا المقام ـ بيانها؛ لحساب مدى التباين فـي التنفيذ من المقدر ـ والمصدر هنا: وزارة الماليـة ـ تقريـر متابعة تنفيذ الموازنة النقدية، حسـب المركـز فـي ٢١/ ١٢/ ١٩٧٥، والصادر في (٢٤/ ٢/ ٧٦).

(٣٢)بمتابعة الصحف في هذا العـام يلاحـظ أن مشـكلة التكـدس أصبحت غريبة، في أوائل العام (٣٠ ينـاير) بحـث مجلـس الوزراء المشكلة ـ (٥ مارس) تابعت اللجنة الوزاريـة للنقـل والمواصلات بحث الإجراءات المتخذَة لإخلاء أرصفة المينـاء وإزالة التكدس ـ (٢٢ آذار/ مارس) زار عبد العزيز حجازي بنفسه ميناء الإسكندرية لمدة ساعتين؛ لبحـث المشـكلة علـى الطبيعة ـ (١١ مايو) كثفت النيابة الإدارية جهودهـا لبحـث

جميع البلاغات الخاصة بتكدس البضائع.. (في يونيو ويوليـو) أُشيع أن المشكلة قد انتهت، والبحث يدور حول وضـع خطـة تمنع تكرار الظاهرة ـ (٨ آب/ أغسطس) تم الاعتراف "بعودة" التكدس، وأُعلِن أن القوات المسلحة، تقـرر إشـراكها بقـوات رمزية لعلاج المشكلة ـ وفي بداية ١٩٧٦ نُشر أن ممدوح سالم يبحث تقريرا عن التكدس بميناء الإسكندرية!

(٣٣) Customs Data, Arab republic of Egypt, (Cairo: Ministry of Planning, February 1976), Memorandum N 112.

(٣٤) وزارة التخطيط، مذكرة رقم ١٩، مرجع سابق، ص ٨ ـ ٩.

(٣٥) تقرير البنك المركزي، مرجع سابق، هامش رقـم (٣٠)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٣٧) وفقًا لبيانات البنك المركـزي المصـري، كانـت التسـديدات والتفويضـات authorization الجديـدة لاسـتخدام قـروض خارجية مصرفية (كانون ثان/ يناير ـ تشرين أول/ أكتـوبر) بملايين الجنيهات كالتالي:

	تسديدات	خطابات الاعتماد الجديدة المصرح بها
يناير	٧٥	٨٠,٣
فبراير	٦٢	٤٦,٥
مارس	٤٥,٢	٥٦,٥
أبريل	٦٠,٧	٦٠

مايو	٤١,٤	٣٥
يونيو	٣٥,٢	٦٨
يوليو	١٣٧,١	٥٩,٥
أغسطس	٧٠,٤	٤٥,٢
سبتمبر	٧٦,٥	٤٥,٦
أكتوبر	٤٠,١	١٩,٦
	٦٧٧	**٤٨٧,٤**

(٣٨) المصدر في أرقام هذا الجزء ـ ما لم يذكر غير ذلك ـ البنك الدولي:

Report N". 1815 EGT., Vol. IV, Op. cit.,

والرقمان المتناقضان هنا عن نفس التقرير: الأول بند ١٦,٢٨ والثاني بند ٢٣.

(٣٩) يمكن - على ضوء الأرقام السابقة - حساب صافي التسهيلات المصرفية لعام ١٩٧٥ مثلاً كالتالي: ٢١٢٥ ـ ١٩٩٦ = ١٢٩ مليون دولار.

(٤٠) وزارة التخطيط، التقرير الثاني عن متابعة الخطـة والموقـف العام، في منتصف ١٩٧٥، (القاهرة: وزارة التخطيط، أغسطس ١٩٧٥).

(٤١) وزارة التخطيط: مذكرة رقم ١٩، مرجع سابق، ص ٢.

(٤٢) انظر:

World Bank, Report N', 1624 – EGT, op. cit. Statistical Appendix, Table 4, 5..

(٤٣) (٤٨) Ibid., P. 1.

(٤٤) تدل تصريحات وزير المالية في البيان المـالي، أن ودِيعتَـي السعودية والكويت، وصلتا في شهر يونيو. ولكن كـان تـاريخ مشروع القانون بالإذن لوزير المالية باقتراض قيمـة وديعتـي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، لدى البنك المركـزي المصري ـ محولاً على اللجنة الاقتصادية، ومكتب لجنة الخطة والموازنة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥. قد يفسر هذا بـأن فتـرة زمنية انقضت بين الوعد بإيداع الودائع، وبين السماح الفعلـي للحكومة باقتراضها في تشرين ثان/ نوفمبر. على أيـة حـال، تشير إلى أن استخدام الودائع، جاء بعد اتفاقية الفصـل الثـاني للقوات. أيضا قد يفَسر تضارب التواريخ، بأن استخداما جزئيـا للودائع قد تم قبل استكمال الإجراءات القانونية (انظر الهـامش رقم ٥٣). وا أعلم!

(٤٥) أنور السادات: حديث إلى النهار، نقلاً عن الأهـرام، (١٨/ ٦/ ١٩٧٥).

(٤٦) أنور السادات: حديث إلى صحف هيرست (الأمريكية)، نقـلاً عن الأهرام، (١٠/ ٧/ ١٩٧٥).

(٤٧) انظر حديث فـورد فـي: New York Times, (8 – 8 – 1975).

(٤٨) عن نص اتفاقية القرض مع إمارة "أبو ظبي"، ونـص اتفاقيـة القرض مع قطر، الجريدة الرسـمية، (٢٥/ ٣/ ١٩٧٦) العـدد ١٣، ويلاحظ أن اتفاقية قطر (الموقعة بتـاريخ ٢٣ أغسـطس)

كانت تقضي بأن يتم سحب الدفعة الأولى في أول سبتمبر، رغم أن القرار الجمهوري صادر برئاسة الجمهورية في ٢١ كـانون أول/ ديسمبر ١٩٧٥، والنشر في الجريدة الرسمية كان في (٢٥ آذار/ مارس ٧٦).

(٤٩) نقلاً عن سليم اللوزي، في حديثه مع الرئيس أنور السـادات، الحوادث، (٢/ ٢/ ١٩٧٦).

(٥٠) ننقل هنا تعليق ووتر بيري: "حتى ممولي مصر (مثل المملكة العربية السعودية) الذين قد يريدون حـلاً للصـراع بمسـاندة أمريكية، حرصوا - بكياسة - على عدم الالتزام بموقـف فـي قضية الفصل الثاني للقوات؛ على أساس أنه لا داعي ـ في هذه اللحظة الحرجة ـ لإنهاء عزلة مصر في العالم العربي؛ حيـث أن أهداف السعودية نحو مصر ـ كما أصبح واضحا الآن إلى حد كبير ـ يتألف من الوصول بدورها في الشئون العربية إلى الحد الأدنى؛ (فالسعوديون لا يمكن أن ينسوا عزلتهم الخاصـة حين وضع عبد الناصر مصر في صـدارة القوميـة العربيـة الراديكالية)، إنهم يساندون النظام المعتدل للـرئيس السـادات، ولكنهم لا يساعدون مصر للخروج من متاعبهـا الاقتصـادية الأساسية، وهم يشجعون التغير في ارتباطـات مصـر، مـن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي إلى الاعتماد علـى الولايـات المتحدة وعلى العربية السعودية نفسها. وهذه الأهداف بالتأكيـد ليست متعارضة مع أهداف السياسة الأمريكية".
Waterbury, Egypt 1976, op. cit., p. 6.

(٥١) المصدر: بيانات البنك المركـزي المصـري (بيانـات غيـر منشورة).

(٥٢) أنور السادات: حديث إلى السياسـة (الكويتيـة)، نقـلاً عـن الأهرام، (٨/ ١/ ١٩٧٦).

(٥٣) نص المذكرة كان محصورا توزيعه بين كبـار المسـئولين ـ ولكن يمكن الرجوع إلى العرض الوافي لمضمون المذكرة الذي سربته السلطات للصحف، وأفضل عرض منشور في الأهرام، (٩/ ٦/ ١٩٧٥).

(٥٤) نص المذكرة كان محصورا توزيعه بين كبـار المسـئولين ـ ولكن يمكن الرجوع إلى ما سربته السلطات من هـذه المـذكرة ونُشر في الجمهورية، (١٢/ ٦/ ١٩٧٥).

(٥٥) سيد مرعي: مضبطة الجلسـة ٦٦ (٥/ ٧/ ١٩٧٥)، الفصـل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٥٦) د. جمال العطيفي: "الرد على بيان ممـدوح سـالم" (٨/ ١١/ ١٩٧٥)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٥٧) نص القانون: الجريدة الرسمية، (٢٥/ ٩/ ١٩٧٥)، العدد ٣٩.

(٥٨) World Bank, Report N", 1624 – EGT., Op. Cit., P. 14.

(٥٩) نص القانون: الجريدة الرسمية (١٨/ ٩/ ١٩٧٥)، العدد ٣٨.

(٦٠) حضر المؤلف هذه المناقشات، ويمكن الرجوع إلى عرض جيد لها في الأهرام الاقتصادي عدد (أول أيلول/ سـبتمبر ١٩٧٥) بعنوان "حول إلغاء المؤسسات العامة".

(٦١) World Bank. Report N". 1624 – EGT.. Op. cit.. P. 14.

(٦٢) عادل حسين، "لماذا نعارض بيع أسهم القطاع العام؟"، الطليعة عدد (يونيو ١٩٧٥)، المقال موقع باسم الطليعة؛ باعتباره موقفًا معلنًا باسم أسرة التحرير.

(٦٣) المذكرة نقلاً عن الأهرام الاقتصادي عدد (أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥)، بعنوان "بيع أسهم القطاع العام: تنمية أم تصفية؟"

(٦٩) ننقل هنا على سبيل المثال عن نبيل الصباغ. والنقـاط التـي اقترح أن يناقشها اتحاد العمال هي:

١- رفض أولويات الاكتتاب التي حددها القرار الجمهوري رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٥؛ لأنه يسلب المسـاهمين القُـدامى فـي الشـركات المشتركة حقًا من حقوقهم؛ حيث إنهم أولى بالاكتتاب فـي أيـة زيادة جديدة في رأس المال. كل بنسبة ملكيته السابقة، "فهذا أقرب إلى سياسة الانفتاح".

٢- إذا اقتصرت زيادة رأس المال على العملة المحلية، فإنها لن تأتي بكل الفائدة المرجوة؛ لأن عملية التوسعات والإحـلال والإبـدال، تحتاج إلى نقد أجنبي، لماذا – إذًا - لا نكـون أكثـر مرونـة، ونطرح حصة ولو ١٠ % أو ٢٠ % مـن رأسـمال الشـركات العامة بالعملة الصعبة؛ ليقتصر الاكتتاب على المواطنين المقيمين وغير المقيمين الذين يعملون في الخارج.

٣- بالنسبة للشركات التي يمتلكها القطاع العام بمفرده، ما المانع لو طُرحت حصةٌ من زيادة رأسمال هذه الشركات لاكتتاب العاملين فيها؟

٤- وبخصوص حق الاكتتاب للمصريين، فلا مانع أيضا من أن يمتد ليشمل المهاجرين؛ لكي نستفيد من مدخراتهم بالعملات الأجنبية[٦٨].

ويلاحظ أن هذا الاتجاه، لا يمانع في مبدأ المراحل، والبرنامج المقدم هنا، يسهل إدراك أنه خطوة نحو "الانفتاح الكامل". ولكنه يرفض مرحلة القرار ٢٦٢ لأنه يريد أن تمتد مرحلة الهجوم الأولى على كل الجبهات: شركات القطاع العام تُفتح بلا حدود أمام القطاع الخاص - القطاع العام ١٠٠ % يفتح للعاملين - الإلحاح على الإسهام بالنقد الأجنبي - وإذا سمح للمهاجر (وهو نصف أجنبي، أو أجنبي باسم مصري) أن يدخل اللعبة؛ فالباقي يصبح سهلاً. نبيل الصباغ، باب سوق المال، "شركات القطاع العام ليست للبيع.. ولكن للتطوير". الأهرام الاقتصادي، (أول أغسطس/ آب، ١٩٧٥).

(٧٠) نص القانون: الجريدة الرسمية، (٢٥/ ٩/ ١٩٧٥)، العدد ٣٩.

(٧١) حضر المؤلف جلسات اللجنة الاقتصادية، ويمكن الرجوع إلى بعض ما جاء بها كما نُشر في الأهرام الاقتصادي عدد (أول أغسطس ١٩٧٥)، تحت عنوان "نقاش ساخن حول الجهاز المصرفي".

(٧٢) راجع "البنوك" ملحق خاص بجريدة الأهرام، (٢١/ ١٢/ ١٩٧٤).

(٧٣) كان قد صدر قرار برفع الحد الأقصى لودائع التوفير بـالبنوك (٢٨/ ٣/ ١٩٧٤)، كما تم رفع سعر الفائدة لشهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة إلى ٦ % سـنويا (١/ ١/ ١٩٧٥) كمـا تقرر رفع سعر الفائدة على ودائع التوفير في البنوك ليصـبح ٤% (٢٨/ ١٠/ ١٩٧٤) ـ بدلاً من ٢,٥ %، وزيـادة الحـد الأقصى للودائع إلى ١٠ آلاف جنيه.

(٧٤) وزارة المالية، متابعـة الموازنـة النقديـة (١٩٧٥). (غيـر منشورة).

(٧٥) تقرير البنك المركزي، مرجع سابق، هامش (٣٠)، ص ٣١.

(٧٦) بالنسبة للسيد ممدوح سالم. انظر مثلاً مضبطة مجلس الشـعب (٩/ ١١/ ١٩٧٥) مرجع سابق؛ حيث قال: "إن أبسـط شـيء لتشجيع السوق الموازية هو وقف الاستيراد دون تحويل عملة، فالنقود والمدخرات التي يشترون بها الأشـياء العينيـة مـن الخارج ستحول إلى هنا، وبالتالي ستزيد السوق الموازية".

(٧٧) زكريا توفيق عبد الفتاح، مؤتمر صحفي، الأخبار، (٢٤/ ١٠/ ١٩٧٥).

(٧٨) زكريا توفيق عبد الفتاح عن (عادل حسـين: "الحكومـة و... الديون ـ التنمية المليونيرات"، الطليعة عدد (شـباط/ فبرايـر ١٩٧٦).

(٧٩) بيان السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء عـن برنـامج الحكومة أمام مجلس الشعب، (٢٩/ ١٠/ ١٩٧٥).

(٨٠) البيانات الرسمية لوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي، (الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ١٩٧٦).

(٨١) عادل حسين، "رؤية نقدية لبيـان الحكومـة"، الطليعـة عـدد (حزيران/ يونيو ١٩٧٥).

بعد تبدد الأحلام التي روجت في بداية ١٩٧٤ (انظر الفصـل السادس) حول تدفق الأموال العربية والأمريكيـة، ظـل مـن لا يريدون أن يفيقوا متعلقين بمنظـر الـنفط الـذي سـيتدفق مـن الصحارى المصرية (على يد الشركات الأمريكية) وعلق رئـيس تحرير الأهرام الاقتصادي على هذه الظاهرة المرضية على النحو التالي: "الواقع أن هذا التمني البترولي الذي لا يفترق في شـيء عن أحلام اليقظة، قد أصبح مسيطرا لدرجة كبيـرة علـى فكـر المسئولين، وكذلك على الطبقات العريضة من شعبنا، وهـو مـا نعتقد أنه يشكل خطورة على مسار التنمية في بلادنا.. ونحن لا نود أن نسيطر على التنمية في بلادنا مـا يمكـن أن نسـميه بعقـدة البترول، ونقول عقدة؛ لأنه يبدو أن القفزة الواسعة التـي حققهـا الثراء العربي من حولنا نتيجة للبترول، قد أصابتنا بدرجة كبيرة من التعقيد، وأصبحنا نعتقد أن الأمل الأكبر في تحقيـق الرخـاء للشعب المصري وتعويضه عما تحمله مـن تضـحيات جسـام، وتحقيق مستوى من الرخاء له يماثل ما أصبح إخوتـه العـرب يتمتعون به، كل ذلك رهن اكتشاف البترول" وقد اضطر الكاتـب

إلى تذكير المسئولين بالحقائق الأولية: "فإنتـاج كـل مـن ليبيـا والكويت وقطر من الزيت الخام يبلغ حوالي ٩٠ مليون ـ ١٣٠ مليون ـ ٢٥ مليونًا من الأطنان في السنة على التـوالي. ومـن المعروف أيضا أن تعداد السكان في تلك الـدول الـثلاث علـى الترتيب، هو حـوالي ١,٧٥٠,٠٠٠ ـ ٧٥٠,٠٠٠ ـ ٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وكذلك المعروف أن تعداد مصر يبلغ حوالي ٣٧ مليـون نسمةـ وبعملية حسابية بسيطة، نتبين أنه حتـى تحقـق مصـر مستوى الثراء البترولي لليبيا؛ يجب أن نستخرج في السنة ١٨٩٠ مليون طن، وحتى تحقق مستوى ثراء قطر؛ فيلزمها اسـتخراج ٣٧٥٠ مليون طن في السنة، وحتى تحقق مستوى ثراء الكويت؛ يجب أن يصل إنتاج الزيت الخام إلى ٦٥٠٠ مليـون طـن فـي السنة. هذا مع ملاحظة أن الإنتاج العالمي من الزيت الخام يبلـغ حوالي ٢٩٠٠ مليون طن في السنة، وأن إنتاج مصر من الزيت الخام قد بلغ - في النصف الأول من عام ١٩٧٤ - حوالي ٣,٥ مليون طن، وأن أقصى الآمال الواقعية أن تصل مصر إلى إنتاج ٥٠ مليون طن من الزيت الخام في السـنة" أ. د. لطفـي عبـد العظيم، "التنمية وعقدة البترول"، **الأهرام الاقتصادي**، عدد (كانون ثاني/ يناير ١٩٧٥).

(٨٢) في البيان الأول لممدوح سالم أمام مجلس الشعب، أسقط التزام حكومته بتعهد حكومة حجازي بوضع خطة خمسية، بل بدا في

بيانها أنها لا تفكر في الموضوع، فجاء في إحدى الفقرات: "إنه نظرا لأن التغييرات في الداخل في تطور مستمر وسريع؛ فسيعمل جهاز التخطيط بالتعاون مع الوزارات المعنية على إقامة نظم للتخطيط قصيرة المدى، قادرة على متابعة التنفيذ على فترات سريعة، مع إعادة تقدير الموقف والتنبؤ بالأحداث المتوقعة سلفًا، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حدود السياسات العامة للدولة"، وهذا الكلام كان يعكس أن مجال التركيز في اهتمام الحكومة، هو التخطيط قصير الأمد والابتعاد من جديد عن فكرة التخطيط المتوسط والطويل الأمد. وبالنسبة لخطة ١٩٧٥ الانتقالية، أعلن بيان الحكومة في هذا الشأن فقرة غير واضحة فقال: "إن الوزارة تضع بين يدي المجلس وهي تعرض سياستها عزمها على التقييم المستمر لعناصر الخطة الانتقالية وفروضها استجابة لكل هذه الظروف وأداء لمهمتها الرئيسة في تصحيح المسار".. وقد أوحت هذه العبارة بأن الحكومة تنوي إدخال تعديلات أساسية، خاصة إذا كان البيان يقول إن التعديلات "استجابة لكل هذه الظروف"، وكان المقصود بكل هذه الظروف أن "العمل الوطني قد تعرض لصعوبات وتحديات والجماهير، قد بلغت شكواها من ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على بعض الخدمات إلى الحد الذي نعرفه جميعا". ولكن لم يحدث طبعا أي تعديل، إلا في اتجاه مزيد من التدهور أو التراجع أمام قوى الغزو الخارجي.

(٨٣) World Bank. Report N" 1264 – EGT, op. Cit., pp. 1 – 2.

(٨٤) World Bank, Report N". 870 a – EGT, op. cit., statistical appendix, Table 5.6.

(٨٥) كان عضو مجلس الشعب - أحمد منصـور سـليمان - قـدم سؤالاً إلى وزير المالية، تضمن عرضا لعديد من الأمثلة التـي تصورها العضو؛ أرقاما متضاربة أو غير معقولـة، وتلقـى العضو إجاباتٍ على كل تساؤلاته (معقولة أو غيـر معقولـة، لا يهم) إلا التساؤل الذي شاركناه فيـه هنـا، حـول الإنفـاق الاستثماري عام ١٩٧٥. انظر: لجنـة الخطـوة والموازنـة، التقرير ٣٣، "بشأن السؤال الموجه إلى السيد الـدكتور وزيـر المالية، من السيد العضو الدكتور أحمـد منصـور سـليمان، مساعد، عن السنة المالية ١٩٧٦ والإجابـة عنـه)"، الفصـل التشريعي الأول، (١٧/ ٦/ ١٩٧٦) ص ١٣ ـ ١٤.

(٨٦) World Bank. Report N". 1624 – EGT, Op. cit., statistical appendix., Table 2.3 and table 2.4.

وأشار التقرير إلى أن مرجع الجدول الأول: وزارة التخطيط والبنـك المركزي، وتقديرات بعثة البنك الدولي، ومرجع الجدول الثاني: وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(٨٧) تقرير بعثة الصندوق عام ١٩٧٧.

Appenidx III, Table 22, 23 (Source: Ministry of planning) and 31 (Source: Ministry of finance).

(٨٨) انظر: وزارة التخطيط، مذكرة ١٩، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٨٩) المرجع السابق، ص ١٩.

(٩٠) "تقرير لجنة الخطة والموازنة، عن مشـروع خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المالية لمشروع الموازنـة العامة للدولة، للسنة الماليـة ١٩٧٦، مضـبطة الجلسـة ١٣، (٢٢/ ١٢/ ١٩٧٥)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٩١) أحمد حلمي بدر، "اسـتمرار مناقشـة تقريـر لجنـة الخطـة والموازنة عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسـة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة الماليـة ١٩٧٦"، مضبطة الجلسة ١٧، (٢٨/ ١٢/ ١٩٧٥)، الفصل التشـريعي الأول، مجلس الشعب.

(٩٢) د. محمود القاضي، "بدء مناقشة تقرير اللجنة الخاصة لدراسة بيان السيد رئيس مجلس الوزراء"، مضبطة الجلسة ٣١ (١٠/ ٢/ ١٩٧٦)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب - انظر أيضا مضبطة الجلسة ٣٢ (١١/ ٢/ ١٩٧٦)، وبها رد وزيـر الإسكان والتعمير على ما جاء في كلمـة محمـود القاضـي. تعقيب القاضي على الوزير مثبت في نفس المضبطة.

(٩٣) تولت لجنة الإسكان والمرافـق العامـة والتعميـر، دراسـة الموضوعات التي أثارها د. محمود القاضي، ورد عثمان أحمد عثمان عليها، واعتمدت اللجنة في ردها على المعلومات التـي قدمها "المتهمون" في جهاز التعمير وشركة "المقاولون العرب"، فكانت في موقف المحامي وليس الحكم. لم تجـر اللجنـةُ أي بحث حول حقيقة واكتمال البيانات المقدمـة مـن المتهمـين، ولم تلجأ إلى المصادر الأخـرى فـي الدولـة، أو للزيـارات

الميدانية، فجاء تقرير اللجنة دفاعا حارا عن كل ما يتم في قطاع التعمير، رغم أن رئيس اللجنة أحمد حلمي بدر كان صاحب مواقفَ معلنة عن فضائح التعمير (كما أشرنا) وقدم تقريرا عن هذا الموضوع في فبراير ١٩٧٥، وطلب تدخل مجلس الشعب، ورئيس مجلس الشعب، ورئيس مجلس الوزراء، ولكنه غير موقفَه كليةً، بعد أربعة أشهر، وسبحان مغير الأحوال، ولكن الملاحظ أن المناصب توالت عليه منذ ذلك التاريخ. ورغم كل ذلك جاء في هذه النقطة حول إسناد عمليات للقطاع الخاص، على أساس محاسبة المقاول "بالتراضي" بعد انتهاء العملية، وسجل ما يلي: أثبتت اللجنة أنه جاء في أقوال رئيس مجلس الوزراء، أنه: "بالنسبة لموضوع المناقصات لمقاول القطاع الخاص، فنحن هنا نحتم تقديم العطاءات والمناقصات في جميع أعمالنا، ولم يصلْ إلى علمي وحتى تلك اللحظة، أن هناك شركاتٍ من القطاع الخاص، أخذت بعض العمليات بلا دخول في مناقصات" وكان هذا كلاما مسئولاً من رئيس الحكومة، يدرك خطورة الاعتراف بأن أسلوب العمل كان على غير هذا النحو. وسار في نفس الاتجاه ممثلو الوزارة بعد ترتيب خطتهم في الدفاع، فأثبت تقرير اللجنة (الصادر بعد شهرين من إثارة الموضوع) أنه "جاء بالمذكرة والأوراق المقدمة من الوزارة، وفي المناقشات التي دارت في اللجنة، أن العمليات التي أُسنِدت إلى القطاع الخاص كانت عن طريق مناقصات سنة ١٩٧٤ وحتى ٢٥/ ١٢/

١٩٧٥". وصدقت اللجنة ذلك، رغم أن المـتهم الأول (العلـيم بحقيقة ما يجري) سبق أن اعترف بإسناد العمليـات للقطـاع الخاص، دون مناقصات! وقد تورط عثمان أحمد عثمان فـي هذه السقطة أثناء لحظة ارتباكه أمام الهجمـة المفاجئـة (١١/ ٢). اعترف الوزير بأنه "حدد أرباحا للقطـاع العـام نسـبتها ٢٥% زيادة على المصاريف الفعلية، بينما حددنا نسـبة ١٠% تزيد على المصاريف الفعلية للقطاع الخاص، ومعنى ذلـك أن يعملَ القطاعان - العام والخاص - جنبا إلـى جنـب بـنفس المواصفات.. إن هذه النسبة التي تُمنح للقطاع الخاص والقطاع العام في مجال المقاولات وهي ١٠ و٢٥ % معروفة، وإننـي أدعو أي مقاول من القطاع الخاص للعمل معنا، وأمنحه هـذا الامتياز والتشجيع، ولا شك أنه سوف يعمل (طبعا) وهذا هـو الحل الوحيد لبناء بلادنا؛ سـواء بالنسـبة لقطـاع الإسـكان، أو بالنسبة لغيره". وقد اضطرت لجنة مجلـس الشـعب إلـى الإشارة من بعيد، إلى أن اعتراف عثمان يبدو متعارضا مع ما سجله ممدوح سالم، ومع ما قدمه مسئولو الوزارة، ولكن كـان طبعيا ـ بعد الإشارة ـ أن تمتنع عن أي تعليق؛ إذ ماذا يمكن أن يقول أي تعليق إلا الطعن ـ أو على الأقل الشـك ـ فـي كافة بيانات الوزارة؟!

انظر: لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعميـر ـ التقريـر الثـاني، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشـعب (١٥/ ٤/ ١٩٧٦)، ص ٢٨ ـ ٣٢.

(٩٤) عبد السلام الزيات، "بدء مناقشة بيان اللجنة".. مضبطة الجلسة ٣١، مرجع سابق.

(٩٥) عثمان أحمد عثمان، "بيان السيد وزير الإسـكان والتعميـر"، مضبطة الجلسـة ٣٢ (١١/ ٢/ ١٩٧٦) الفصـل التشـريعي الأول، مجلس الشعب.

(٩٦) عادل حسين، الطليعة عدد (نيسان/ أبريـل ١٩٧٥)، مرجـع سابق.

(٩٧) تقدير وزارة المالية: البيان المالي والاقتصادي، مرجع سـابق: تقدير وزارة التخطيط، د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: خطـة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٦، (القـاهرة: وزارة التخطيط ١٩٧٥)، التقدير الثالث: تقرير البنك الدولي.

World Bank, Report N" 1624 – EGT, Op. cit., table 23.

ومصدره: وزارة التخطيط والبنك المركزي، وتقديرات بعثـة البنـك الدولي.

(٩٨) د. السيد علي السيد: "استمرار مناقشة تقريـر لجنـة الخطـة والموازنة لمشروع الموازنة العامة لميزانية ١٩٧٦"، مضبطة الجلسة ٢٠ (٣٠/ ١٢/ ١٩٧٥)، الفصـل التشـريعي الأول، مجلس الشعب.

(٩٩) د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: "استمرار مناقشة تقرير لجنـة الخطة والموازنة لمشروع الموازنة العامة لميزانيـة ١٩٧٦"، مضبطة الجلسة ١٦ (٢٨/ ١٢/ ١٩٧٥) الفصـل التشـريعي الأول، مجلس الشعب.

(١٠٠) د. جمال العطيفي: مضبطة الجلسة ٢٠، الفصـل التشـريعي الأول (مرجع سابق).

(١٠١) د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: "بيان السـيد الـدكتور وزيـر التخطيط عن مشروع خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة لعام ١٩٧٦"، مضبطة الجلسة ١٠ (٢٥/ ١١/ ١٩٧٥)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(١٠٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعـام ١٩٧٦، مرجع سابق.

(١٠٣) انظر خطة التنمية لعام ١٩٧٦ المرجع السابق، جـدول رقـم ١٨، وقارنه بجدول تطور الدخل المحلي الإجمالي في عـامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وكذا كل أرقام المتابعة المتعلقة بالموضـوع والواردة بالتقرير المبدئي، لمتابعة تنفيذ خطـة عـام ١٩٧٦، (القاهرة. وزارة التخطيط، يوليو ١٩٧٧).

(١٠٤) تقرير اللجنـة المركزيـة عـن خطـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، (القاهرة: اللجنة المركزية للاتحـاد الاشـتراكي العربي، ١٩٧٥)، ص ٨، جاء في التقرير أيضـا: "لا نريـد بداهةً أن نرفض الالتجاء إلى المديونية الخارجية، للمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، وإنما يلـزم أن نضـع الضـوابط الضرورية لترشيد هذه السياسة، ونخص منها بالذكر ما يلي:

١- مدى أعباء الديون الخارجية، بما في ذلك الفوائد ومواعيد سدادها أو شروط تحويل الأرباح إلى الخارج.

٢- التدقيق في استخدام هذه الديون؛ بحيث لا تشارك في تمويل نفقات جارية، بل في تمويل الاستثمارات التي تسهم في رفـع المقـدرة الإنتاجية مع التركيز على الاستثمارات ذات العائد السريع.

٣- قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الديون الخارجية.

٤- العلاقة بين عجز ميزان المـدفوعات وجـذب رءوس الأمـوال الأجنبية؛ إذ يجب أن نلاحـظ أن زيـادة العجـز فـي ميـزان المدفوعات تؤدي بالضرورة إلى عـدم إقبـال رءوس الأمـوال الأجنبية على مصر.

ونص التقرير - في موضع آخر - على أن يكـون الالتجـاء إلـى رءوس الأموال العربية والأجنبية اللازمة لتمويل هذه الخطـة، طبقًـا للأولويات التالية:

(أ) القروض غير المشروطة من الحكومات الأجنبية.

(ب) قروض المؤسسات الدولية لمشروعات التنمية.

(ج) المشروعات الحكومية المشتركة.

(د) قروض ومشروعات رأس المال الخاص؛ العربي والأجنبي (ص ٢٤).

هذا الموقف كان يعكس تنبها إلى خطورة تطورات الدين الخـارجي، وبالتالي كان يعكس نقدا وقلقًا، ونعتقـد أنـه يعكـس أيضـا نقـص المعلومات.

(١٠٥) عادل حسين، "الحكومة و... الديون... إلخ"، الطليعة (فبراير ١٩٧٦)، مرجع سابق.

(١٠٦) د. حسين إبراهيم الغمري، "دراسة الطلب وتقرير الاستهلاك خلال خطة التنمية والتحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة"، (رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة جامعة عين شمس، ١٩٦٦)، صـ ١٦١. حاولت الرسالة محاولة مستفيضة لحصر كمية الثروة التي نقلت ملكيتها من أصحابها الإقطاعيين والرأسماليين. والاقتباس المنقول عن المؤلف.

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، **التحول العظيم**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ٥٦.

(١٠٧) القمص بولس باسيلي: "بدء مناقشة تقرير لجنة الخطة والموازنة"... مضبطة الجلسة ١٥/ (٢٧/ ١٢/ ١٩٧٥) الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(١٠٨) تقرير اللجنة المركزية.. مرجع سابق، صـ ٥٠.

الفصل الثامن

(١٩٧٦)

هبةُ يناير تؤجل إعلان الاستسلام

مقدمة

في استقبال العام الجديد، كان كافة المسئولين في القطـاع الاقتصادي - كما أوضحنا - يـدركون خطـورة التـردي الحادث في جبهة الدين الخارجي، وخطـورة النتـائج التـي تترتب على ذلك. وزير التخطيط سجل علنًا (٢٥ نوفمبر) أن المركز النهائي المتوقع فـي نهايـة ١٩٧٥ (قبـل العـالم الخارجي)، وبعد استنفاذ كل إمكانيات المواجهة، يشير إلـى فجوة تبلغ ٥٤٥,٩ مليون جنيه، ما زالت مكشـوفة ويلـزم تدبير موارد إضافية لمواجهتها، وقدر الـوزير أن الفجـوة المكشوفة خلال عام ١٩٧٦ تتسع إلـى نحـو ٧٩٠ مليـون جنيه[(١)]. صحيح أن وزير المالية حاول في نفس الفترة (١١ ديسمبر)، وفي نفس المناسب (عرض الخطة والموازنة أمام مجلس الشعب) أنه يوحي بأننا كدنا أن نعبر نقطة الاختناق؛ إذ "راعينا تدبير المبالغ اللازمة لسداد التسهيلات المصـرفية التي ستُستَحقُ حتى آخـر ديسـمبر ١٩٧٥ فـي مواعيـد استحقاقها" [(٢)]، ولكن وزير المالية، كان يذكر هنـا نصـف الحقيقة، ويخفي نصفها الآخر؛ ففي تقديرات الموازنة النقدية (التي تصدر عن وزارة المالية، ولكـن لا تنشـرها). كـان

واضحا أن متأخرات الديون المصرفية محدودة نسبيا بالفعل (٣٢,٩ مليون دولار)؛ بسبب الإجراءات الخليجية، ولكن كان واضحا أيضا أن المتأخرات (التي تراكمت خـلال شـهري نوفمبر وديسمبر) بلغت في الالتزامـات العامـة والودائـع وتسهيلات الموردين ٤٩٧ مليون دولار، ويهبط الرقم إلـى ٣١٨ مليون دولار في حالة إمكان الاتفاق على تأجيل سـداد ودائع كويتية وعراقية وليبية [٣]. (والمتأخرات تعكس طبعـا الفجوة التمويلية).

المهم، أكد وزير التخطيط موقفَه التحذيري ـ والتحليلـي أيضا ـ حين سجل في تقرير آخر "أن الأزمة الاقتصـادية ليست بطبيعتها أزمة يعالجها الحصول على موارد سـائلة، تغطي ميزان المدفوعات، بل هي أزمة متعـددة الجوانـب؛ يزيد تعقيدها، أن أبعادها سياسية واجتماعية واقتصادية، وأن جذورها تمتد إلى سياسات اتبِعت، وقرارات اتخِـذت علـى مدى عدة سنوات، ومن ثم، فإن حلولها يتعين أن تكون حلولاً جذرية، ليست من قَبيل المسكنات، أو مجرد جرعات نقديـة سائلة ترد إلينا من الخارج" [٤]. وقـد نختلـف مـع وزيـر التخطيط في تصوره (الذي لـم يعلِنـه صـراحة) للحلـول

المرشحة، ولكن يظل المدخل الذي أشار إليه هاما، فالمشكلة المركبة تتطلب حلاً مركبـا، ومجموعـة مـن السياسـات المتكاملة، إلا أن هذا التحليل - رغم صدوره عـن وزيـر مسئول - لم يكن أكثر من كلام. وبالتالي تركزت الجهـود العملية - خلال العام - علـى الاسـتمرار فـي محاولـة الحصول على موارد سائلة لمواجهة العجز في الالتزامـات الخارجية - ومن دول الخليج بالذات، ولكن في ذلك العـام (١٩٧٦) كان التحرك المصري الرسمي إلـى دول الخلـيج يهدف إلى برنامج للمعونة لا يتحدد بطريقة "تبدو" عشوائية، ولا يرتبط بتقلصات وذبذبات حادة في التوقعـات والتنفيـذ خلال السنة الواحدة.

كان التحرك المصري يهدِفُ إلـى برنـامج ذي أهـداف والتزامات واضحة لعدد من السنوات، وقالت القيادة المصرية إنه يؤدي إلى خروج الاقتصاد المصري من عثرته تمامـا. وكان هذا البرنامج يستند إلى إطار الخطة الخمسـية (٧٦ - ١٩٨٠)، التي أُعلِن أن البنك الدولي وافـق علـى واقعيـة تقديراتها. إلا أن الأطراف الخارجية (وتتبعها دول الخلـيج) كانت تهدف - خلال نفس العام - إلى شيء مختلف.

أولاً ـ الإطار السياسي العام:

قبل الاستطراد.. لا بد من وقفـة لتـذكر الإطـار السياسي:

فقد شهدت الفترة التالية للاتفاقية الثانية لفصـل القـوات (أي: في الربع الأخير من عام ١٩٧٥) أعنفَ هجـوم شـنه الساداتُ على الاتحاد السوفيتي، ونشير ـ بشكل خـاص ـ إلى خطاب ٢٩ سبتمبر (أي: في نفس الشهر الذي وقعت فيه الاتفاقيةُ). في هذا الخطاب عرض الرئيس - لأول مـرة - عديدا من القصص حول "مأساة" العلاقات المصرية السوفيتية منذ أيام عبد الناصر (وهي القصص التي عاد إليها وكررها طوال السنوات التالية في عديد من المناسبات).

وكانت الذروة في الخطاب، حين قال إنه كان في حـرب أكتوبر يحارب الأمريكان من الإمام والروس مـن الخلـف. شهدت هذه الفترةُ - أيضا - بداية لدعم الموقف الأمريكـي في أفريقيا (أنجولا) ـ وشهدت ابتعادا مصريا عن التـدخل المباشر والصريح في الأزمة اللبنانية ـ ومحـاولات غيـر ناجحة لتوثيق العلاقات مع الريـاض (مشـروع مارشـال العربي) ـ ويبدو أن الرئيس كان "يتوقع الكثير في تحريـك

القضية بعد زيارة الولايات المتحدة" [(5)]، وظلت التوقعات قائمة في أوائل ١٩٧٦، ويبدو أنها اعتمدت على اتصالات ووعود تبددت بعد ذلك؛ حيث صرح كيسنجر بأن محاولات استكشاف إمكانيات التحرك لتسوية شاملة في الشرق الأوسط، توقفت تماما منذ أواخر مارس؛ بسبب الأزمة اللبنانية التي استنزفت كل الطاقات.

وقد شهد عام ١٩٧٦ على مستوى المنطقة العربية كلها تقلصاتٍ سياسيةً عنيفة، من أول العام إلى نهايته، ولكن حكمها - بشكل عام - ترقب نتيجة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة. كان مفهوما أن الدور الأمريكي سيستَأنفُ بعد الانتخابات، وكان طَبعيا أن تتحرك ـ خلال السنة ـ كل الأطراف المعنية؛ لتحسين مواقفها النسبية، وبالفعل تحركت الأطراف العربية (كل طرف في اتجاه)، وتحرك الاتحاد السوفيتي، ولكن كان الرصيد الإيجابي ـ في الحساب الختامي ـ من نصيب الولايات المتحدة وإسرائيلَ.

إن عرضنا للتطورات السياسية يتركز على ما يرتبط مباشرة بالدور المصري خلال عام ٧٦، ومن هنا نشير، بشكل خاص، وفي إطار الحديث عن تمزق العلاقات

العربية، إلى التوتر الدائم والمتصاعد في العلاقات المصرية ـ الليبية، الذي انعكس في تهديدات متكـررة مـن القيـادة المصرية بضرب ليبيا. وتدهور العلاقات المصـرية الليبيـة (كما هو الشأن في كل الصراعات الأخرى بـين الأقطـار العربية) له مبررات محلية (موضوعية أو غير موضوعية)، ولكن من المؤكد أن القوى الخارجية تسعى بدأب إلى تعميق الخلافات، وإلى توجيه الصراعات المحليـة علـى النحـو المحقق لمصالحها.

وفي حالة العلاقات المصرية ـ الليبيـة بالتحديـد، فـإن الولايات المتحدة صاحبة مصلحة استراتيجية فـي إضـعاف النظام الليبي، وكانت تسعى باستمرار لتوصـيل العلاقـات السياسية بين مصر وليبيا إلى المستوى الذي يمتنع معـه أن تكون ليبيا ضمن المصادر المحتملـة لإقـراض الاقتصـاد المصري بشروط ميسرة؛ حتى تحتكر العملية دولُ الخلـيج، وقد وضح أن الأمور تمضي في هذا الاتجاه بنجـاح، حـين نُشر في القاهرة عن قيام القيادة العامـة للقـوات المسـلحة المصرية بالتخطيط والإشراف على تنفيذ خطة دعم القـوات الموجودة على الحدود الغربية، والشمالية الغربية لمصر (١٢

أغسطس)، وتأكدت المخاطر مع رفض كافـة الوسـاطات، وكانت هذه التطورات نذيرا لما تم في مرحلة لاحقة.

ولكن أهم التطورات في ساحة العلاقات العربية، تمثل في "لعبة لبنان" الدامية. ولسـنا بصـدد تحليـل هـذه الأزمـة ومراحلها، ولكن نكتفي بتسجيل النتائج التي قد تكون موضع اتفاق عام (كما بدت في ذلك العام، وكما تفاقمت في الأعوام التالية).

تحلل المجتمع اللبنـاني، وتحلـل مؤسسـاته المركزيـة الموحدة، إضعاف الوجود السياسـي والعسـكري لمنظمـة التحرير الفلسطينية، كقوة ضغط علـى العـدو الصـهيوني، تحقق توسع إسرائيلي من نوع جديد؛ بالهيمنة الفعلية علـى مزيد من الأراضي، ثم بالمشاركة الصريحة - كقوة من قوى الصراع السياسي - داخل قطر عربي (من خـلال الجـيش الإســرائيلي، و"المعونــات"، والمستشــارين السياســيين والعسكريين) ـ استنزاف قوى وموارد سـوريا ـ اشـتعال الصراع السياسي الحاد بين دولتي المواجهة: مصر وسوريا من جهة، وبروز تناقض بين سوريا والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى. ولا شك أن المستفيد النهائي من هـذه المأسـاة

كان إسرائيل والولايـات المتحـدة؛ خاصـة وأن الجهـود الأمريكية أفلحت في منع الاتحاد السـوفيتي مـن اسـتعادة أو توثيق علاقاته بالمنطقة، رغم تناقضات الأزمة التي كانت تساعد على ذلك.

وكان واضحا أن اتفاقية الفصل الثاني للقوات، قد حققـت هدفها تماما في شق الصف العربي، وخاصة فـي الجبهـة المصرية ـ السورية. ولكن بعد الاتفاقية، وضح أن الولايات المتحدة (وإسرائيل) نجحتا أيضا في استخدام الأزمة اللبنانية؛ لكي تزيد الصراع المصري السوري اشتعالاً، كان السـادات يعلم أن التحرك الأمريكي، من أجل خطوة جديدة في سـاحة الصراع العربي (أو المصري) - الإسرائيلي، سيتوقف خلال ١٩٧٦، ولكن تصرف حيال الأزمة اللبنانية ـ في تلك الفترة ـ من تصور أن الموقف الأمريكي من الأزمة، يهدِف إلـى إضعاف المركز النسبي للنظام المصـري، فـي حسـابات التسوية، عندما يحل موعد التحرك الجديد. وانعكـس هـذا التصور في هجوم حاد على القيادة السورية، وفـي مزايـدة على الموقف من القضية الفلسطينية، ومنظمة التحرير.

وبعيدا عما لا نعرفه عن أنشطة المخـابرات المركزيـة، فإنه يمكن بالعين المجردة ملاحظة أن دمشق أصبحت (طوال ما يقرب من ثلثي العام) مسرحا لنشـاط سياسـي واسـع، ومركزا لاتصالات دولية نشطة مـع السـعودية والولايـات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي حدود ما نُشر، نلاحظ أنـه كان هناك حرص دائم على لفت نظر السـادات إلـى هـذه الظاهرة.. في حديث معه، دار الحوار مـثلاً علـى النحـو التالي:

"س: ما لم تستطِع أن تحققه أنـت، اسـتطاع أن يحققـه الرئيس الأسد، أو على الأصح هو في طريقـه إلـى تحقيقه، دولة كونفدرالية من السـوريين والأردنيـين والفلسطينيين، فإذا دخل اللبنانيون أيضا..

(وهنا قاطعني السادات قائلاً): "هنا ندخل في المحـاور: خصوصا إذا كانت هذه الدولة الاتحادية ستحكم من حـزب البعث. من الأفضل أن يبقى الرئيس الأسـد فـي الإطـار الثلاثي: السوري والأردني الفلسطيني؛ بذلك يسـتطيع حـل مشكلة الفلسطينيين. أما التطلع إلى أبعد من ذلك، فهذا خطـأ

خطير، اللهم إلا إذا كانوا يريدون إقامة وحدة كالوحدة القائمة بيننا وبين سوريا وليبيا.

س: أنا شايف العملية ماشية بين سوريا والأردن.

جـ: أنا وحدوي بطَبعي، ولكن أنصح ألا يحاول أحد أن يلبس ثوبا أكبر منه؛ لأنه في النهاية سيفشل، وستزيد مصائبنا أكثر مما هي موجودة الآن في الأمة العربية"[٦].

في حديث آخر، كان رئيس تحرير ريدروز دايجست يسأل: إن صحف الغرب تعطي انطباعا عاما عنك يا سيادة الرئيس، بأنك رجل الدولة والزعيم الحقيقي في الشرق الأوسط، وبعد تدخل سوريا في لبنان، بدا الرئيس السوري حافظ الأسد أنه أكثر نشاطًا في حل المشكلة اللبنانية، وقد يكون هذا وهما. ولكن ما رأي سيادتكم؟

جـ: حقًا إن هذا سوء تقدير محزن للغاية" [٧].

وفي مناسبة ثالثة، صرح السادات، بأن ما يحدث في لبنان هو "على ما يبدو أن السوريين يريدون استغلال الفرصة ليظهروا بمظهر الزعماء في العالم العربي، ولكن ثبت فشل ذلك" [٨].

وكان طبعيا أن يترتب على هذا التصور (كما أشـرنا)، تحرك مصري نشِط في اتجاه دعم ومساندة منظمة التحريـر الفلسطينية، بكافة أشكال الدعم. بدأ التحرك السياسي في هذا الاتجاه منذ أواخر ١٩٧٥، وتكـررت التصـريحات حـول المنظمة باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وحـول "اعتدال" عرفات، ردا على التحرك السوري، وعلى التقارب السوري الأردني، وبعد أن كانت القاهرة المؤيد الأول لتمثيل الملك حسين للفلسطينيين، أصبح حسين موضعا لهجومهـا. "إن نتائج انتخابات الضفة الغربية، تعني رسالة محددة إلـى حسين وإسرائيل، برفض أي ممثل للشعب الفلسطيني سـوى منظمة التحرير" [٩].

وكان طبعيا أيضا أن يواكب كل هذه المواقف تعبير مـن القيادة المصرية عن ضيقها بموقف الولايات المتحـدة مـن الأزمة (كما تصورته)، وقد تكرر هذا فعلاً فـي مناسـبات مختلفة خلال العام، فالشعار الـذي ردده السـادات كثيـرا: "ارفعوا أيديكم عن لبنان"، كان مشفوعا في كل مرة بتوضيح أنه لا يقصد فقط سوريا. كذلك انعكس ضيق القيادة المصرية في التلويح بأنها ستتجه إلى جنيف بعد الانتخابات الأمريكية،

ثم في التظاهر بمد حبال الود مع الاتحاد السوفيتي بين الحين والآخر. ولكن ظل التحرك المصري - بطبيعة الحال - أسيرا ومراهنًا، طوال الوقت على منهج السلام الأمريكي المرتقب؛ ولذا أسفرت الالتزامات والاتصالات السرية، وأسفرت الضغوط والوعود، عن تخبط وتناقض في تصرفات القيادة المصرية. وكان سهلاً في النهاية على الإدارة الأمريكية احتواء القلق المصري، وإبطال أي مفعول له.

بالنسبة للعلاقات المصرية - السوفيتية، على سبيل المثال، أعلن السادات في استقبال عام ١٩٧٦ بأنه مد فترة التسهيلات البحرية الممنوحة للسوفييت حتى عام ١٩٧٨ "إعرابا عن عرفاننا بالجميل، ولكن التوازن لا يعني منح الولايات المتحدة تسهيلاتٍ مشابهة؛ فليس لدي نية الإقدام على هذه الخطوة"[١٠]. وبعد شهر تقريبا (من الإدلاء بهذا الحديث) أشار السادات إلى أن السوفييت يرفضون إجراء عمرة لموتورات الطائرات، "إنهم يمارسون الضغط، وعملية الضغط تشتد أكثر وأكثر، وقد قررنا ألا نلجأ إلى أساليب التشهير والشتائم، وتعليماتي للجميع هي العمل على التفاهم وحفظ العلاقات"[١١]. ولكن بعد شهر آخر تقدم بمشروع

قانون بإنهاء المعاهدة المصرية السوفيتية، وأعلن بعـد هـذا إلغاء التسهيلات الخاصة بالأسطول السوفيتي. وقـد أثـارت هذه القرارات المفاجئة ـ أيامها ـ تساؤلاتٍ كثيرة، ونعتقـد الآن أن هذه القرارات كانت استجابة لمطالب سابقة ومباشرة، قدمتها الإدارة الأمريكية في إطار المفاهيم العامـة للسـلام الأمريكي، وموعد التنفيذ كان بعد الهزيمة الأمريكيـة فـي أنجولا؛ ولتحسين موقف فورد في المرحلة الأولى من معركة الانتخابات، ووسط السعي للحصول على قروض ميسرة.

ولكن حدث مع تطورات العام المتلاحِقة، أن عاد السادات (بعد شهر ونصف) إلى إعلان:

"إن مصر لا تريد لعلاقات الصادقة التاريخية أن تنقطـع مع أي طرف، ولكن مصر حريصة أيضا علـى اسـتقلالها وحريتها في اتخاذ القرار.

إن مصر لا تريد دخولاً في معركـة أو تصـعيدا مـع السوفييت، لن نرد إلا على نطاق توضيح الحقائق"(٩).

واستمرت القيادة المصرية في هذا الموقف طويلاً (نقصد بضعة أشهر)، وربطت به العودة إلى الطرح السوفيتي حول مؤتمر جنيف باعتبار أنه "هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى

إيجاد حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط" [١٢]. وفي هذا الجـو كانت توجه إلى السادات أسئلة من قبيل: "ألا يقلقـك تغلغـل السوفييت في البلاد حولك؟" وكانت إجابته: "حسنًا، لأسـباب كثيرة؛ أحب ألا أجيب على هذا السؤال" [١٣].

ثم أعلن بعد ذلك في خطاب عام: "لقد اسـتقبلتُ السـفير المصري قبل سفره إلى موسكو، وحملته تعليماتي التي أعلنُها اليوم أمام جماهير الشعب المصري: إنني حريص علـى أن تكون العلاقات مع الاتحاد السوفيتي كأحسن ما يكـون" [١٤]. واستمر نفس الخط في خطاب ٢٣ يوليو، وسط دفاع حـار عن إنجازات الناصرية.

وقد تحرك الاتحاد السوفيتي في المقابل بتوقيع بروتوكول التجارة لعام ١٩٧٦ بعد تأخر طويـل (فـي ٢٩ أبريـل)، وأذاعت الحكومة السوفيتية بيانًا حول أزمة الشرق الأوسط، أكدت فيه من جديد مواقفها التقليدية. ولكن مـع المحـددات (التي ذكرناها) على الموقف المصري، ظلت العلاقات فاترةً، فلم يحدث حل لأي مـن المشـاكل الأساسـية، وحـين زار كوسجين المنطقة، اقتصرت الزيارة على بغداد ودمشق.

يكمل الصورة أن نتابع التطورات داخل الولايات المتحدة في ذلك العام، هناك، كان المزاد التقليدي على تأييد إسرائيل، متصاعدا بين الجمهوريين والـديمقراطيين. وحـين أُعلِـن برنامجا الحزبين، كان هناك اتفاق واضح حول الموقف فـي الشرق الأوسط على النحو التالي:

الالتزام بالدفاع عن إسرائيل وضمان بقائها ضمن حـدود "آمنة" ويمكن الدفاع عنها.

تزويد إسرائيل بما تحتاجه من مساعدات اقتصادية.

تزويد إسرائيل بما تحتاجه من السلاح؛ ليس فقط لحمايـة نفسها، وإنما أيضا ـ وهذا هو المهم ـ لتكون قوة رادعة في المنطقة ـ أي: لتأديب الدول العربية (وربما الأفريقية) كلما لزم الأمر.

الالتزام بتواجد عسكري أمريكي في شرق البحر الأبيض؛ لحماية إسرائيل، ومنع الاتحاد السوفيتي من التدخل لصـالح العرب.

الضغط على العرب للدخول في مفاوضات مباشرة مـع إسرائيل.

تحذير العرب من أي حظر بترولي فـي المسـتقبل، وإلا اعتُبِر ذلك عملاً عدوانيا.

التصدي لإجراءات المقاومة العربية ضد إسرائيل[١٥].

ويبدو من هذا، أنه لم يرد في أي من البرنامجين التـزام، أو حتى ذكر، عن المسائل الآتية: قرار مجلس الأمـن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ـ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربيـة المحتلة فـي ١٩٦٧ ـ حقـوق (أو حتـى اسـم) الشـعب الفلسطيني. ولكن كانت لبرنامج الحزب الجمهوري ميزةُ أنه أشار إلى إنجازات محددة حققها في اتجاه الخط المعلن، فقـد سجل "أن إسرائيل تسلمت تجهيزات عسكرية فـي السـنتين الأخيرتين تمثل ٤٠ % من مجموع ما حصلت عليـه منـذ نشأتها في عام ١٩٤٨". وفي نفـس الوقـت نجحـت إدارة الجمهوريين في إعادة الاتصال بالـدول العربيـة، وقامـت بتحقيق تقدم هائل في العلاقات الدبلوماسية والتجاريـة مـع الدول العربية الأكثر اعتدالاً. وقد حرص فورد على التظاهر بأنه حريص على "توازن" علاقاته مع أطراف الصراع أثناء سنة الانتخابات، فأعلن كيسنجر (مارس) أن قرار بيع أسلحة إلى مصر يتمشى مع مصالح السياسية القوميـة الأمريكيـة،

(وكان المقصود قـرار بيـع ٦ طـائرات نقـل عسـكرية هيروكليس إلى مصر). أصر فورد على القـرار، وأوضـح كيسنجر أن الأمر يتعلق بصفقة واحـدة لا تلـزم الولايـات المتحدة ببرنامج طويل الأجل، لتزويد مصر بمعونات سلاح.

وفي يونيو بدأ تنفيذ العقد. ولكن في المقابل، أعلن فـورد (أكتوبر) عن صفقة جديدة من الأسلحة المتطورة لإسـرائيل (قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع، وفي حضـور إيجـال ألـون وزير الخارجية الإسرائيلي). ولم يكتفِ فورد بإعلان إرسال كميات جديدة، بل أيضا نوعيات جديدة من الأسلحة لم يتسلح بها بعد الجيش الأمريكي، وتضمنت الصفقة الإسراع بتسـليم كميات كبيرة من نوعيات أخرى، كانت إسرائيل قد حصـلت على أصناف منها بالفعل في حرب أكتوبر وما بعدها، واتخذ فورد هذا القرار، رغم أن خبراء وزارتي الخارجية والدفاع (في الولايات المتحدة) كانوا يرون أن إعطاء إسرائيل هـذه النوعيات النادرة من الأسلحة، سيزيدها تفوقًا بدرجة طاغية، ومن شأن هذا أن يخلخل التوازن الإقليمي رأسا على عقب.

ولكن رغم كل ذلك كان الرئيس السادات، وكل المتطلعين إلى دور أمريكي نشِط، يصوتون في الانتخابات الأمريكيـة

لصالح فورد (الجمهوريين) وليس كارتر (الديمقراطيين). من البداية كان موقف السادات واضحا؛ فقد سبق أن وصف فورد بعد سالزبورج بأنه فلاح مستقيم الشخصية، وفي يناير كان يصرح بأنه "لا كيسنجر ولا الرئيس فورد بعد توليه، أخاف معي أي وعد" (١٦).

وفي آخر مارس "طلبتُ من الرئيس فورد أن يأتي قبل الانتخابات، وسنتعامل طبعا مع أي رئيس منتخَب، ولكن فيما أراه، فإن الرئيس فورد لديه فرصة عظيمة لكي ينجح في الانتخابات" (١٧). وقُبيل الانتخابات، كان السادات أكثر صراحة: "إذا أعيد انتخاب الرئيس فورد؛ سأكون – بجد- سعيدا، أما انتخاب كارتر، فهذه إرادة الشعب الأمريكي، وعلينا أن نتعامل معه" (١٨). ولا شك أن الحزب الجمهوري أكثر تحررا من النفوذ الصهيوني، ولكن يبدو أيضا أن القيادة المصرية، ومن يعنيهم الأمر في العالم العربي، كانوا قد تلقوا وعودا معينة من فورد.

و.. في أكتوبر، كانت الانتخابات الأمريكية تدخل مرحلتها الحاسمة، وكان الفُرقاء العرب قد أثخنتهم الجراح،

وإسرائيل كانت فَرِحة بالنتائج التي حققتها وتُسـرب أخبـارا كثيرة عن ترسانتها الذريـة. وفـي هـذا الجـو، نجحـت الاتصالات في عقد مؤتمر قمة سداسي (بدلاً مـن ربـاعي) بناء على إصرار القاهرة علـى دعـوة لبنـان وفلسـطين، بالإضافة إلى مصر وسوريا والسـعودية والكويـت، انعقـد المؤتمر في الرياض (١٤ ـ ١٨ أكتوبر)، أعقبـه مـؤتمر القمة الشامل في القاهرة (٢٥ أكتوبر)، فتشكلت قوات الردع العربية لصون السلام في لبنان.. وعلى مسـتوى العلاقـات الثنائية بين مصر وسوريا، عادت العلاقات الطبيعية، وتوقفت الحملات الإعلامية، وعين الفريقُ الجمسي قائدا عاما للجبهة المصرية السورية. ولكن إجراءاتٍ من هذا النـوع، كانـت تعجز ـ بعد كل ما حدث ـ عن تدارك الانهيار.

بقي أن نذكر في ختام هذه الجولة، بأن الموقف المصري كان طوال الوقت، وحتى آخر هذا العام، يؤكد على رفـض المفاوضات المباشرة، كان السادات يقول مثلاً: "كيف يمكـن أن أجتمع مع رئيس وزراء إسرائيل، في حـين أنـه يحتـل جزءا من أرضي؟ من يقول هذا؟! إن هذا يعني أنني سأجلس على مائدة المفاوضات، لمجرد التوقيع على الاستسلام؛ لأنه

سيأتي ليقول: إذا لم تقبلوا هذا وذاك؛ فإننا سنظل في مواقعنا، وهذه طريقتهم معنا" [١٨].

أيضا كان الموقف صريحا مـن الاعتـراف والعلاقـات الطبيعية مع إسرائيل، لا يمكن أن تتحقق مباشرة بعد كل هذه الحروب والمرارات - وبالنسبة للقضية الفلسطينية، ذكرنـا أن موقف القيادة المصرية تحدد على نحو واضح فـي ظـل الأزمة اللبنانيـة، ونـذكر أن السـادات أكـد أن "القضـية الفلسطينية في مصر في أيد أمينة، وستظل في أيـد أمينـة؛ لسبب بسيط، هو أننا نعلم أن إسرائيل قادرةٌ على أن تُصـفى المنطقة كلها عندما تخرج مصر من المعركة. وعندما تصفى المنطقة، سترتد علينا لتصفيتنا في مصر؛ فالمصير العربـي واحد، وهذا هو الحساب البسيط الذي يجعل خروجنـا مـن المعركة كارثة علينا جميعا؛ فبقدر مسئوليتي عـن الشـعب المصري، أنا مسئول عن القضية القومية، ومسئوليتي نفسها هي التي تمنعني من التضليل والضحك على النـاس، ولـو أردنا أن نختار الطريق السهل غير المسئول، لكنـا رضـينا بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وأخذنا كل شيء" [٩].

ثانيا ـ المرحلة الأولى من الهجوم الاقتصادي تتعثر:

(١) أسطورة مشروع مارشال العربي:

من خلال هذه التطورات السياسـية، ولـدعمها، عملـت الولايات المتحدة على تطوير هجومها الاقتصادي.

أ ـ في الفترة التالية لاتفاقية فصل القوات الثانية، وأثنـاء عام الترقب ـ ١٩٧٦ ـ كان متوقعا أن تمتد عمليات إعادة ترتيب الأوضاع وتوازنات القوى، إلـى البنـاء المصري والبناء الاقتصادي. وبصيغة أخـرى: كـان متوقعا أن يكثف الهجوم من القوى الخارجية بمشاركة القوى المحلية المنتفعة والعملية التي تضاعف وزنهـا الاجتماعي ونفوذها السياسي. وكان الهجوم يهـدِف ـ في هذه السنة ـ إلى نتائج حاسمة. ويبدو في المقابـل أن القيادة المصرية كانت تصـدق حكايـة مشـروع مارشال، وأن دول الخليج ستساعد الاقتصاد المصري ـ أثناء فترة الانتظار ـ بتدفقات غزيرة ومنتظمـة، ويبدو أن القيادة المصرية، كانت قـد تلقـت وعـودا أمريكية وسعودية محددة فـي هـذا الاتجـاه؛ لأنهـا

تحركت في البداية بثقة شديدة، لم تلبث أن تهاوت أمام الحقائق المرة، والتي لم تكن جديدة في الواقع - بعد تجارب العامين السابقين، بل وبعد التعثر في اتصالات أواخر ١٩٧٥ (بعد الاتفاقية)، ورغم رحلة السادات إلى الولايات المتحدة.

في يناير ١٩٧٦، كان مقررا أن يزور ممدوح سالم السعودية والكويت والإمارات، وصرح السادات بأنه "إلى هذه اللحظات، الأخوة العرب في كل مرة اتصلنا بهم قاموا بالواجب، لكن المشكلة أكثر شوية؛ ولهذا رئيس الوزراء سيضع الصورة الكاملة أمام الزعماء العرب"[١٩]. إلا أن الزيارة تأجلت، وفي ٢٨ يناير كان ممدوح سالم يعلن بيانًا مفاجئًا بمجلس الشعب، يحمل عددا من الإجراءات الاقتصادية [٢٠]. والإجراءات كانت مباغتة، وإعلانها بدا شاذًا؛ لأن مجلس الشعب كان قد انتهى بالكاد من مناقشة ميزانية وخطة ١٩٧٦؛ ولذا سجلت اللجنة الخاصة لدراسة البيان "أن اللجنة يحق لها أن تتساءل، وسوف يسألها الشعب الواعي، ما الذي طرأ جديدا على الموقف المالي والاقتصادي، فحتّم إلقاء البيان الجديد، وما جاء به، وما سبقه

من إجراءات وقرارات اقتصادية، ولم يكن قد مضى على اعتماد الخطة والموازنة سوى أقل من شهر؟ وما الذي منع الحكومة من أخذ كل هذه الإجراءات عند إعداد الخطة والموازنة، وقد كانت أمامها كل ملاحظات لجان الرد على برامجها، وملاحظات وتوصيات الأعضاء التي قد أُبدِيت عند مناقشتها؟ ما الذي كان يمنعها من تعديل مشروع الموازنة الذي تقدمت به للمجلس، على ضوء ما كان واضحا أمامها من رؤية حقيقية للمركز المالي والاقتصادي؟ (....) إن الحكومة فيما انتهت إليه من قرارات، ترمي إلى ضغط الإنفاق الحكومي الذي سيتوفر منه حوالي ١٠٠ مليون جنيه، كان المجال متسعا لتقريرها وتقرير المزيد منها عند إعدادها لمشروع الموازنة العامة، وقد كان العجز المادي كان واضحا كما جاء في البيان المالي الذي ألقاه السيد الدكتور وزير المالية عن السياسة المالية".

إن الإجراءات التي قررتها الحكومة، "وتلك التي تضمنها البيان الحالي، تُعتبر في الحقيقة تعديلاتٍ في أبواب الموازنة التي لم يكن قد جف مدادها بعد، والتي يجري حاليا تبليغُها للقطاعات المختلفة بعد إقرارها من المجلس" (٢١).

ولا نعتقد أن اللجنة (ورئيسها أحمد فؤاد) كانت تجهل فعلاً سبب هذه الهرولة، التي يراها - من لا يعرف - حركة غريبة غير مبررة، فقد أصبح معروفًا - إلى حد ما - للقريبين من الصورة، أن الضغوط الخارجية تُلجِئ الحكومةَ إلى مثل هذا الموقف، وسبق أن أشرنا إلى حالة مماثلة في صيف ١٩٧٥ (في عز أزمة مع الدائنين).

وفي حالة يناير ١٩٧٦ معروف أن دول الخليج أصرت على تسوية الموقف مع صندوق النقد، قبل زيارة رئيس مجلس الوزراء، وقبل أية محادثات؛ ولذا كان لا بد من موافقة سريعة على بعض توصيات الصندوق [٢٢]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة تدرك أن أسلوب استجابتها للتوصيات، يحدث ردود فعل معارضة، وهذه قد لا تعني فقط إطالة الوقت في المناقشة - بينما السرعة مطلوبة - ولكن قد تعني منع صدور القرارات أصلاً على النحو الذي تقدمت به الحكومة. والعناصر الوطنية والمستشعرة للمسئولية - داخل الجهاز التنفيذي - كانت تخشَى بشكل خاص من مزايدة أنصار الصندوق، المطالبين

بالاستسلام دون قيد أو شروط. والمثال هنا هو تقرير اللجنة المكلفة بالرد على بيان الحكومة.

بيان الحكومة كان يبدو - من صياغته واستطراداته الطويلة - أنه يستشعر الحرج من منظره؛ سواء لأنه طرح بعد ٢٥ يوما فقط من موافقة مجلس الشعب على مشروع قانون خطة التنمية، وعلى مشروعات قوانين ربط قانون خطة التنمية العامة للدولة، وما تلا ذلك من الموافقة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع الموازنة، أو كان الحرج بسبب الإجراءات المقترحة نفسها؛ ولذا حرصت الحكومة ـ بالكلام ـ أن تكون الإجراءات متوازنة؛ أي: تصيب الفئات الداخلية المختلفة، فقد رفعت سعر البنزين قبل إلقاء البيان؛ تنفيذًا لشرط مباشر من صندوق النقد؛ حيث طلبت الحكومة تسهيلات ائتمانية (٥٠ مليون دولار) من حساب التسهيلات الخاصة التي رتبها الصندوق للدول التي تضررت من ارتفاع أسعار النفط، واشترط رفع سعر البنزين أولاً، فتقرر هذا. وأعلنت الحكومة في المقابل زيادة الرسوم على الملاهي والخمور، وقبل إلقاء البيان المفاجئ، وإعلان إجراءات جديدة في جلسة علنية، وعقدت جلسة سرية لإعلان

بيان رسمي (لأول مرة) عن حجم الديون الخارجية المصرية (شاملاً الديون العسكرية)، وكان الهدف إفهام أعضاء مجلس الشعب أن الموقف خطير، وفي الجلسـة العلنيـة تناولـت الإجراءات إحكام الحصار حول زيـادة بنـد الأجـور فـي الموازنة العامة - الالتزام بتحقيق وفْر مالي بنسـبة ٢٠ % من اعتمادات مجموعتي المستلزمات السـلعية والخدميـة - تخصيص ١٠ % من الموازنات النقدية للتمويل من خـلال السوق الموازية باستثناء هيئة السلع التموينية - الحـد مـن مشاركة القطاع العام في الإسكان - ولمعادلة هذه الإجراءات (شعبيا) وعدت الحكومة بأن توسيع السوق الموازية لن يؤثر في أسعار السلع الرئيسةِ، وأعلنت رفع الأتاوة التي تفـرض على كازينوهات القمار من ٢٥ % إلـى ٥٠ %، وزيـادة الرسوم المفروضة على المراهنات إلى الضعف، ووعـدت بتقديم مشروعاتٍ جديدة لتطور النظام الضريبي قبل نهايـة فبراير؛ بحيث تخضع الدخول الطفيلية للضـريبة، ويخفـف العبء على الطبقات غير القادرة - أيضا تحدث البيان عـن حظْر استيراد الدولة والقطـاع العـام لسـيارات الركـوب

الفاخرة، ومحاربة الإسراف في الإنفاق المظهري، والعمـل بحزم على مقاومة الانحراف، وتثبيت الأسعار.

أعلنت الحكومة بيانها المتعجل، وما تضمن من إجراءات. وبعد دهشة وسخرية لجنة الرد من منظر الهرولة والارتباك، تبنت اللجنةُ نفس رأي صندوق النقد الـدولي ومـن معـه، فقالت: إن هذه الإجراءات غير كافية، "وقـد آن الأوان لأن تتقدم الحكومة بسياسة اقتصادية متكاملة تتضمن مشـروعات القوانين المالية والنقدية والاقتصادية التي تضع هذه السياسة موضع التنفيذ"، وتضمنت مقترحات اللجنة في هذا الاتجاه ما يلي:

٢ ـ تطوير السوق الموازية:

بحيث تتطور إلى سوق عالمية للنقود، يتحدد فيها سـعر الجنيه المصري؛ طبقًا لظروف العرض والطلب، علـى أن يسمح للاستثمارات بالدخول بهذا السعر، وكذلك إعادة تحويل رأس المال وأرباح مشروعات الاستثمار، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة النظر في سياسة دعم الأسعار، ووضـع برنـامج للتخلص منها تدريجيا؛ بحيث تتمشى الأجور مع الإنتاج.

التقدم بالتشريعات الخاصة بالرقابة على النقد بما يحقـق سياسة الانفتاح وتحرير الجنيه المصري، والنظام المصرفي في قبول الودائع الأجنبية واستخدامها في التمويل الـداخلي، وتمويل التجارة الخارجية؛ طبقًا للأسس المصرفية المتعارف عليها.

طرح بعض أسهم شركات القطـاع العـام التـي تـرى الحكومة زيادة رءوس أموالها، أو مشاركة القطاع الخـاص في نشاطها (وكانت الحكومة مجمدة عمليا للقرار الصادر في هذا الشأن).

إعداد قانون لسوق الأوراق المالية بما يمكنها من الارتباط بأسواق المال العالمية، وما يقتضيه ذلك من نشر موازنـات شركات القطاع العام، وتوزيع أرباح أسهم القطاع الخـاص فيها، فور اعتماد موازنتها، وإلغاء القرار الوزاري الخـاص بتحديد نسب أرباح بعض شركات القطاع العام.

إعفاء أرباح أسهم الشركات الجديدة من ضريبة إيـرادات القيم المنقولة لفترة ما؛ تشجيعا للقطاع الخـاص للاسـتثمار فيها.

تطوير القطاع العام، ورفع يد الوزارات عن إدارة قطاعاته عن طريق الأمانات الفنية (أي: حتى العلاقة الشكلية، بين الوزير والشركات من خلال مجالس القطاعات، مرفوضة).

إجراء دراسات تفصيلية عن سعر الفائدة ووسائل جذب المدخرات للمشاركة في مجالات الاستثمار المتاحة.

في مجال الإصلاح المالي ترى اللجنة أن الإنفاق العسكري ليس كله إنفاقًا على التسليح والتدريب، وإنما هناك نفقات إدارية أخرى، ومن الواجب أن تعمل الحكومة على ترشيد الإنفاق في هذا المجال. (وهذا الكلام لا غُبار عليه لو أُخِذ ببراءة، ومنفصلاً عن سياق الأحداث. ولكن في الجو السائد من حيث الاعتماد على حل أمريكي سليم، وبعد اتفاقية فصل القوات، الترشيد هنا مقصود به الخفض الفعلي للإنفاق العسكري مع استخدام التعبيرات الدبلوماسية "والعلمية" لتمرير قرارات خطيرة، وفي القطاع الاقتصادي بالذات تستخدم كلمة "الترشيد" بمعنى الخفض الفعلي والشديد، كما هو الحال مع ترشيد اعتمادات الدعم).

هكذا زايدت اللجنةُ على الحكومة فـي تبنـي توصـيات "صندوق النقد". ويلاحظ أننا لم نذكر البنـد رقـم (١) فـي "توصيات" اللجنة وقد تعمدنا ذلك؛ لأنه في الحقيقـة نتيجـة للتوصيات السابقة، وهو منقـول أيضـا عـن "توصـيات" الصندوق. بنص البند (١) على "إعادة جدولة الـديون مـع العالم العربي والشرقي؛ بحيث لا تتعدى أقساطُ هذه الـديون ١٠ % من حجم الصادرات، مع إعطاء فترة سماح لا تقـل عن خمس سنوات". واللجنة كانت تعلم أن إعادة الجدولة مع العالم الشرقي مسألة سياسية لا تقبل الحل في الظروف التي قِيل فيها هذا الكلام؛ ولذا كان المقصود إعادة جدولة الـديون الغربية، وتحويل الديون المصرفية بالذات إلى ديون طويلـة الأجل، وهو أمر يمكن حدوثه - كما يقول الصـندوق - إذا نفذت الحكومة السياسات التي نصت عليهـا اللجنـة بكـل الوضوح.

واللجنة لم تخفِ من ناحيتها هذا المفهوم؛ فقد ذكر ممدوح سالم في بيانه أنه سيقوم "بمشيئة ا ، بزيارة قريبـة لـبعض الدول العربية الشقيقة؛ للتباحث مع الإخوة المسئولين فيهـا، حول معاونتنا في تطبيق برنـامج طويـل الأجـل، يسـمح

باستمرار معدلات التنمية، ومواجهة الأعبـاء والمتطلبـات القومية"، وأضاف أن الأوضاع الاقتصـادية تحظـى بثقـة الهيئات الدولية والدول الغربية، فكان رد حقيقة مؤكدة إذا ما تَم الأخذ بالتوصيات والآراء التي أشـرنا إليهـا" (أي: آراء اللجنة المنقولة عن توصيات الصندوق).

ب ـ على أية حال، حدث ـ بعد هذه الإجـراءات ـ أن أُلغيت زيارة ممدوح سالم، واستبدلت بها زيارةٌ علـى مستوى أعلى، فسافر الرئيس السادات بنفسه إلى دول الخليج (٢٠ فبراير)، وقيل إن هذا الاستبدال، تحقـق بناء على طلب من السعودية. وقبل بدء المرحلة بفترة كافية، أُرسل إلى وزراء المالية في دول الخليج ملـفٌ كامل عن برنامج إصلاح المسار الاقتصادي وخطـة التنمية، وأحيطت الزيارة بضـجة إعلاميـة كبيـرة، وأُعلن أن المباحثات كانـت مكثفـة، وسـادها الـود والتفاهم، ورقص الملك خالد والرئيس السـادات معـا رقصة السيف، وجاء في البيان المشـترك أن الملـك خالد قرر تقديم عون مالي مباشر وفوري قدره ٣٠٠ مليون دولار؛ لمواجهة المتطلبات العاجلة لمصر.

ومع عودة السادات من رحلة الخليج، أذاعت السـعودية (٢٩ فبراير) أنها وجهت الـدعوة إلـى وزراء ماليـة دول الخليج، لعقد اجتماع في الرياض؛ لدراسة برنـامج تمويـل صندوق دعم الاقتصـاد المصـري، وتوالـت بعـد هـذا الاتصالاتُ؛ فسافر ممدوح سالم للاجتماع بوزراء مالية دول الخليج في الرياض، وبعد رئـيس مجلـس الـوزراء، قـاد المباحثاتِ وزير المالية المصري. كـان اللقـاء الأول (١١ مارس) بمدينة الخبر (قرب الـدمام بالمملكـة السـعودية)، وصرح السادات - بعد هذه الاتصالات - بـأن الصـندوق سينشأ فعلاً وفق الاتفاق الذي توصل إليه أثناء زيارته لـدول الخليج، وقال: "إن البنك الدولي، سيقوم بدور استشاري مـن أجل تصحيح مسارنا الاقتصادي" [٢٣].

كذلك نُقِل عن المصادر الرسمية، أنهـا تقبـل مشـاركة صندوق النقد والبنك الدولي في إدارة صندوق الدعم، وقيـل إن الرئيس السادات اقترح أيضا إضافة دافيد روكفلر ورجال البنوك الغربيين [٢٤]. وبالفعل وقعت اتفاقيـة هيئـة الخلـيج للتنمية في جمهورية مصر العربية في الريـاض فـي (أول أبريل) وهي الاتفاقية التي تنظم العمل وتحدد رأس المـال.

وحددت الاتفاقية رأسمال الهيئة بمبلغ ٢٠٠٠ مليـون دولار (٤٠ % قدمتـه السـعوديةُ ـ ٣٠ % الكويـت ـ ١٥ % الإمارات العربية ـ ١٥ % قطر).

وجرت محادثات مع وزير المالية المصري عقب توقيـع الاتفاقية، وعبر هذا عن خيبة الأمل فـي المولـود الجديـد، ودافع الوفد المصري ـ في الاجتماعات الرسمية المختلفة ـ عن وجهة نظر تبلورت على النحو التالي:

إن احتياجات الاقتصاد المصري من النقد الأجنبي خـلال سنوات الخطة ٧٦ ـ ١٩٨٠ تُقدر بحوالي ٢٠ بليون دولار، وسيمكن للحكومة المصرية تدبير حـوالي ٨ بلايـين مـن الدولارات من الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية، أما المبالغ الباقية (١٢ ألف مليون دولار) فإن الحكومة المصرية تـرى أن الدول العربية المشتركة في الهيئة، يمكنُها تغطيـة هـذا التمويل على مدى السنوات الخمس، إذا كان المقصود مساندة جادة، ودفعة قوية تمكن من عبور الأزمة الاقتصادية.

وبالنسبة لمكونات المعونة طالبت الحكومة بزيادة المكون النقدي. وبشكل عاجل، طلبت أن تواجه دول الخليج مشـكلة تغطية العجز في ميزان المدفوعات المصـري فـي الفتـرة

الباقية من عام ١٩٧٦، والذي قدر بحوالي ٥٠٦ مليون مـن الجنيهات (١٢٩٠ مليون دولار) على أساس أن عام ١٩٧٦ هو أول عام من الخطة الخمسية التي توافق هيئة الخليج على تمويلها. وكانت الحكومة المصرية تلح على إيضاح موقـف دول الهيئة من هذا المطلب بسرعة؛ حتى يمكـن للسـلطات المصرية أن تتصرف في ضوء ما تقرره هذه الدول.

وسواء بالنسبة للقروض النقدية أو لقروض المشروعات، طولبت الهيئةُ بأن تتوسع في تقديم القروض بشـروط أكثـر يسرا من قروض الدول الأجنبية الأخرى. وفي كل الأحوال، ينبغي أن تكون هيئة الخليج مصدر تمويل إضـافي، ولـيس بديلاً لما تقدمه أية صناديقَ أو جهاتٍ عربية أخرى.

وأخيرا طلبت الحكومة المصرية أن تمثل في اجتماعـات الهيئة بشكل دائم؛ حتى يمكن عرض صور الموقف المصري كاملة؛ من حيث المشروعات، واحتياجات التمويل والمشاكل والصعوبات [٢٥].

إلا أن هذه المطالبات كانت بعيدة تماما عـن ذهـن مـن صمموا الهيئة؛ ففي مقابل ١٢ بليون دولار طلبتها الحكومـة المصرية، أصرت الهيئةُ على أن رأسمالها لـن يتجـاوز ٢

بليون دولار. وفي مقابل المعونات النقدية والشروط الميسرة، جاءت هيئةُ الخليج كمجرد مؤسسة تجارية استثمارية، تعمل في أرض جمهورية مصر العربية. ولكننا نتوقف قليلاً عند المطلب الأخير، فأمر عجيب حقيقة، أن يستبعد ممثلُ مصر من عضوية هيئة دولية وظيفتها العمل داخل الاقتصاد المصري بهدف الدعم والتنمية، وقد جرى العمل في مختلف اللقاءات، على أن يدعى وزير المالية المصري ليشرح رأي حكومته، ثم ينصرف ليعقد مجلس المحافظين (الذي يتألف من وزراء مالية دول الخليج) اجتماعا مغلقًا، وقد يدعو المجلس الوزير المصري مرة أخرى، أو لا، حسب الحاجة لأي إيضاحات، ولكن في كل الأحوال، كان على الوزير أن ينتظر حتى يعلن بالقرارات النهائية! [٢٦] وقد ذكرنا أن الجانب المصري طلب مشاركة الهيئات الدولية ورجال البنوك الغربية في إدارة الهيئة (بالإضافة إلى عضوية مصر التي كان مفروضا أنها بدهية).

ورغم خلافنا الجذري مع الخط العام للسياسة الاقتصادية، فإننا نتفهم هذه الأطراف معا في مؤسسة واحدة، وفي مواجهته؛ إذ كان أسلوب العمل الجاري يعطي الفرصة لكل

طرف لكي يبدو كما لو كان يتصرف بمعزل عن الآخـرين. وقد يلقي عليهم مسئولية التقصير، رغم توافر الأدلة على قيام شبكة من الاتصالات، ونـوع مـن الإدارة الموحـدة غيـر المعلنة، تحكم حركة كل الأطراف. والشيخ محمد أبو الخيـل (وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي) اعتـرف منـذ البداية بأن هيئة الخليج لن تعمل بشكل مستقل، فحـين سـئل عن علاقة الهيئة بمنظمات التمويل الدوليـة، أجـاب بأنـه "ستكون هناك علاقة بالضرورة، على الأقل كـدور خبـرة وخبراء، ولكن نوع وطبيعة وحـدود العلاقـة، لـم يتقـرر بعد"(٢٧)، ولكن أيا كان الشكل، فإن قيام علاقات وثيقة بـين هيئة الخليج والهيئات الدولية، والمؤسسات الأجنبية الخاصة، أمر مؤكد. وقد أراد الجانب المصري أن يكون طرفًا أصيلاً في هذه العلاقات أو في هذا الكونسورتيوم الـدولي. ولكـن اتفاقية إنشاء هيئة الخليج أصرت على إبعاده، ونصـت فـي نفس الوقت على مشروعية التنسيق مع الهيئـات الدوليـة. وهيئة الخليج - كما نعرف - تعبـر عـن دول معروفـة ارتباطاتها السياسية، ومعـروف مسـتوى كفاءتهـا الفنيـة والاقتصادية والإدارية، وكلمة التنسيق في هذه الحالة مجـرد

صيغة مهذبة، تعني قبول الهيئة فعليا لقيادة الهيئات الدوليـة؛ وإذا كان الاحتفاظ الشكلي باستقلال هيئة الخليج عن جهـات أجنبية، واستبعاد أية أعضاء من خارج دول الخلـيج عـن مجلس المحافظين "الرسمي"، مجرد ذريعة لإبعـاد العضـو المصري.

على أية حال. كانت القضية العاجلة خلف زيارة السادات لدول الخليج (في فبرايـر) التوصـل إلـى اتفـاق طويـل أو متوسط الأجل حول المعونات، وأيضا برنـامج واضـح يحـدد الالتزامـات النقديـة لعـام ١٩٧٦. ولكـن الهيئـة لم تحقق طموحات "مشـروع مارشـال" بالنسـبة للخطـة الخمسية، والـ ٣٠٠ مليون دولار التي أعلن عنها بعد زيارة السعودية؛ كمعونة نقدية عاجلة، كانـت عـودة لممارسـات ١٩٧٥: تقديم جرعات تمنع الموت ولا ترد العافية. وإضافة إلى ذلك، فإنها لم ترد أصلاً في انتظار تشكيل هيئة الخلـيج. والهيئة – بكل عيوبها – تباطأت إجراءات إنشـائها (بعـد توقيع اتفاقيتها)، ثم تباطأت في العمل واتخاذ القرارات (بعـد قيامها). صرح الشيخُ محمد أبو الخيل بأنه "تم بحـث كـل شيء، وفي نهاية هذا الشهر (أي أبريل) تكون إجراءات قيام

الصندوق قد انتهت"[٢٦]، وصرح في حديث لاحق بأنه "لا بد من الإسراع؛ حتى يكون هنـاك وضـوح أمـام المخطـط المصري عن مدى مساهمة الصندوق، كمـا يكـون هنـاك وضوح أمام الدول المساهمة في الصندوق بما عليها خـلال السنوات المقبلة (...) وقد تم التعرف بشكل مسـهب علـى برنامج السنوات الخمس المصري. كما تناولـت المناقشـات الوضع الاقتصادي ومصادر التمويل الأخرى المتاحة لمصر، كما تعرفنا على الجدوى الاقتصادية للمشروعات المصـرية، والهدف كله تحديد خطوات إنعـاش الاقتصـاد المصـري، وأشهد أن الوفد المصري كان جاهزا، وعرض كل الأوضاع بعلمية شديدة، وكانت وجهة نظره موضع البحث الجاد أيضا"[٢٧].

ولكن مر أبريل ومايو ويونيو ويوليو، وتعددت اللقـاءات والاتصالات، قبل توقيع اتفاقية تنظيم التعامل بين جمهوريـة مصر العربية وهيئة الخلـيج (القـاهرة ـ ٢١/ ٨/ ١٩٧٦) وكان لا بد من مرور أربعة أشهر أخرى، لتوقع الهيئة مـع الحكومة المصرية أول اتفاقية قرض (٢٥٠ مليون دولار ـ ١٧/ ١٢/ ١٩٧٦). ولم يكن في الأمر لغز ـ لمن يريـد أن

يفهم - فالولايات المتحدة والهيئات الدولية، كانت تثبت مـن جديد أنها تملك مفتاح العملية، ولا يمكن "للمعونات" النفطيـة أن تتدفق إلا بأمرها، وكثمن لتنفيـذ شـروطها. إن متابعـة التطورات في الاتصالات والمباحثات مع الولايات المتحـدة وصندوق النقد - في نفس الفترة يكشف تماما أسباب مسـلك دول الخليج طوال عام ١٩٧٦، بل ويكشف دلالة كل خطوة اتخذتها هذه الدولُ.

(٣) الوجه الآخر لموقف الخليج أو موقف أمريكـا وصندوق النقد:

أ - تحرك القيادة العليا:

حصل السادات على وعود أثناء زيارته لـدول الخلـيج، ولكن كان على الوعود (رغم هزالها بالنسـبة للآمـال) أن تنتظر. فبعد أيام من إعلان "الرياض" عن فكـرة صـندوق الدعم، وصل إلى القاهرة جون جنتر (كان رئـيس عمليـات الشرق الأوسط في صندوق النقد)، واجتمع مع وزراء القطاع الاقتصادي والفنيين؛ تمهيدا لزيارة ويتيفين (رئـيس مجلـس إدارة الصندوق آنذاك).

ووصل - في نفس الفترة - روبنسون (وكيل الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية) على رأس وفد من الخبراء، واجتمع أيضا مع رئيس مجلس الوزراء، والوزراء المعنيين؛ تمهيدا لزيارة وليم سايمون (وزير المالية الأمريكي). وكذلك حضر رابين هانز (نائب رئيس البنك الدولي) وقابل نفس المسئولين؛ تمهيدا لزيارة روبرت مكنمارا (رئيس البنك).

تحركت القيادات العليا للهجوم الاقتصادي (في شهر مارس) معا، في ظل وعد خليجي غير محدد بإنشاء صندوق لدعم الاقتصاد المصري، وجاء قادة الهجوم يحددون الشروط سلفًا. وصل وليم سايمون في البداية، وقابل الرئيس السادات وكل المسئولين. ولا نعلم تفاصيل محادثاته مع أعلى المستويات، ولكن يقال (وهذا معقول) إنه أكد بوضوح ارتباط الدور الأمريكي المرتقب بعد الانتخابات؛ بإسراع الحكومة المصرية في إحدى التغييرات والسياسات الاقتصادية المقترحة، وانتقد بشدة تباطؤ الخطوات المنفذة في هذا الاتجاه، وكرر وعد الحكومة الأمريكية بالسعي بإنشاء كونسورتيوم من الدول الغربية والخليجية، ووعد "بالتوسط" لدى دول الخليج بالذات؛ للإسهام في حل سريع لمشكلة

السيولة الخارجية، ولكن فقط في حالة "تعاون" السلطات المصرية مع صندوق النقد. أيضا طلب سايمون إنهاء التزام مصر بأحكام المقاطعة العربية للشركات الأمريكية المتعاملة مع إسرائيل (وترددت في هذا المجال أسماء جنرال موتورز وجنرال إليكتريك وفورد وجودبير) [٢٨].

ومعروفٌ أن فورد كان من المزايدين في الانتخابات الأمريكية، حول موضوع إنهاء المقاطعة العربية للشركات المتعاملة مع إسرائيل، وكان يفخر بأن إدارته قادت أول مبادراتٍ لتحطيم المقاطعة، [٢٩] وكان طبعيا بالتالي أن يطلب فورد من القيادة المصرية - باعتبارها الرائدة بين "المعتدلين" - أن تتعاون معه في إنهاء المقاطعة؛ لدعم موقفه الانتخابي، وكخطوة في اتجاه "العلاقات الطبيعية بين دول المنطقة"، تكمل الخطوات المتخَذة وفق اتفاقية الفصل الثاني للقوات. وقد اتخذت الحكومة المصرية في هذا الأمر موقفًا وسطًا خلال ١٩٧٦، فلم تسمح بإقامة مشروعات استثمارية للشركات المدرجة في قوائم المقاطعة، ولكن أبلغت الجهات التنفيذية سرا بعدم التقيد بأحكام المقاطعة في العطاءات والتوريدات[٣٠]، وكذلك قبلت في اتفاقياتها مع وكالة التنمية

الدولية (جزئيا) هذا التسليم صراحة. وقد ذاعت أيام زيارة سايمون أنباء لقائه مع عدد من الاقتصاديين والفنيين المصريين؛ إذ روعتهم الطريقة الحادة التي تحدث بها، والنقد المر (غير الدبلوماسي) لتجارب التنمية المصرية؛ ولتردد الحكومة المصرية في التخلص الكامل من نتائج هذه الممارسات.

بعد عملية التحضير التي قام بها سايمون، وصل وينيفين (١٥ مارس) وأعاد نفس الاتصالات مع القمم المصرية المسئولة، وانتهت إلى ضرورة التزام الحكومة ببرنامج زمني محدد "لإصلاح المسار الاقتصادي" بشكل جذري وفق "توصيات" الصندوق، واتفق بالفعل على المبادئ الأساسية لمشروع خطاب النوايا، الذي تتقدم به الحكومة المصرية إلى إدارة صندوق النقد. أما بالنسبة لمكنمارا، فقد تأجلت زيارته؛ انتظارا لنتائج صاحبيه.

هكذا كان شهر مارس مليئًا بالحركة (ولا ننسى أن إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية الذي بدا مفاجئًا، كان في ١٥ مارس). وكان طبعيا أن ترافق هذا النشاط معاودةُ الاتصال بدول الخليج، فسافر ممدوح سالم، ثم وزير المالية (كما

ذكرنا)، ولم تسفر هذه الزيارات عن أية نتائج؛ لأن صندوق النقد لم يكن قد أطلق بعد الضوء الأخضر، وعبر السـادات في هذه اللحظة عن حرج الموقف، فتخلى عن تفاؤله، وعـن ذكر مشروع مارشال، وقال إن علينا أن نعمل ونشقى ونكـد ونعرق؛ حتى نتخطى مشكلة العجز المالي، ونقـيم الأسـاس لبناء جديد تماما. إن المرحلة القادمة، سوف تتطلب برنامجا شاملاً للتقشف في كل مظاهر الحياة، وعلى الحكومة أن تقدم برنامجا في هـذا الاتجـاه، ويناقشـه كـل الشـعب (٢٧ مارس)[٣١].

ونذكر أن اتصالات ومباحثات مارس، تمت في ظـروف أعلن فيها أن مصر متأخرة عن سداد التزاماتها لمدد تتراوح بين ٣٢ و٤٥ يوما [٣٢]. وبعد إذعان السلطات المصرية (في مستوياتها الأعلى) للمطالب الأساسية لصندوق النقد - فـي مباحثات ويتيفين - وقعت اتفاقية إنشاء هيئة الخليج في أول أبريل. ثم وصلت - بعد أيام بعثة الصندوق (برئاسة جنتر)؛ لإجراء محادثاتها الدوليـة (أو مشـاوراتها حسـب تسـمية الصندوق)، وصدر تصريح في الرياض بأن إجراءات إنشاء صندوق الدعم (أو هيئة الخليج) تنتهي في آخر أبريـل (أي:

بعد انتهاء الصندوق من مشاوراته بنجـاح). كانـت بعثـة الصندوق تتوقع محادثات سهلة (بعد جولة مارس التمهيدية)، وشارك في المحادثات من الجانب المصـري ـ كالعـادة ـ رئيس الحكومة، وكافة الوزراء والفنيين المعنيين في القطاع الاقتصادي [٣٣]. ولكن ثبت للبعثة خطأ ما توقعت، وامتـدت المحادثات حتى ١٦ مايو.. أن يدعم موقفه باللجوء إلى الرأي العام؛ إذ كشفت بعض الصحف اليومية في صفحاتها الأولى "التوصيات" التي يصر الصندوق على سرعة تنفيـذها" [٤٤]. وكان النشر كافيا بالفعل لإثارة قلـق شـديد فـي الأوسـاط الوطنية. ولكن ارتفعت المتأخرات في نهايـة أبريـل ٣٥٩ مليون دولار (أي: أثناء المباحثات)، ووضـح أن الضـغوط الخارجية لم تعد تقبل إلا قرارا صريحا بالاستسلام، وعلـى نحو يصعب الرجوع عنه، وحسب تعبيـر البعثـة "كانـت مناقشات ومشاورات عام ١٩٧٦ موجهة على أساس الاتفاق المشترك بين ممثلي الجانب المصري والبعثة، على أن مـا كان مطلوبا هو عمليـة إعـادة صـياغة رئيسـية للبنيـة الاقتصادية.

وقد اعترف ممثلو الجانب المصري والبعثة، بأن الإصلاحات الضرورية واسعة، وأنها ينبغي أن تنفذ عبر سنوات، ولكن قدرت البعثةُ أنه لا بد من إجراءاتٍ جوهرية تعطي قوة الدفع المطلوبة لعملية الإصلاح" [٣٥].

ب ـ مباحثات الصندوق ومشروع خطاب النوايا:

اعتمادا على تقرير البعثة، يتضح أن المناقشات تناولت التالي:

الخطة الخمسية: المحادثات التفصيلية حول الخطة وتمويلها مهمة متروكة للبنك الدولي، ولكن التغييراتِ البنيويةَ، والأخذَ بالسياسات النقدية التي يطالب بها الصندوقُ - مدخلٌ ضروري. "أوضحت تقديرات بعثة الصندوق أنه ترتب على التزامات السداد الكبيرة الناشئة أساسا من الاقتراض القصير الأجل الذي تم مؤخرا، أنه أصبح ضروريا أن تتجاوز التدفقات الرأسمالية الإجمالية ٧ بليون جنيه في الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٠ كزيادة من المدخرات الأجنبية؛ بهدف الوصول إلى الخمسة بلايين جنيه المطلوبة. وفقط في حالة تغيير جوهري في الجو الاقتصادي في مصر، يصبح ممكنًا جذب التدفقات الرأسمالية بالحجم والنوع

المطلوبين". وهذا الكلام كان حكما ثبت صدقه، بالنسبة لنتائج أية اتصالات مع دول الخليج (وغيرها)". لا "مساعدات" قبل التغيير الجوهري في الجو الاقتصادي، أو قبل الحصول على "شهادة حسن السير والسلوك" من الصندوق.

وحتى بالنسبة لخطة عام ١٩٧٦، أوضحت البعثـة أنهـا يمكن أن تحقق أهدافها، إذا توفر نقد أجنبـي كـافٍ لمقابلـة احتياجاتها من واردات من مدخلات الإنتاج. ويشير هـذا – بمفهوم المخالفة – إلى أنه في حالة عصيان الصندوق؛ لـن تتوفر موارد النقد الأجنبي، ولن تُنفذ الخطةُ.

سياسات الأسعار: أعادت البعثة مقولتها التقليديـة، بـأن هيكل الأسعار والأجور لا يقدم – في الوضع المصـري – موجها مناسبا لتخصيص الموارد على نحو كفء، ولا بد من إعادة ترتيب الأسعار النسبية؛ حتى توجه الموارد من القطاع الداخلي إلى القطـاع الخـارجي، ومـن الاسـتهلاك إلـى الاستثمار، ووافق الجانب المصري على ضـرورة إحـداث إصلاحات أساسية، ولكن رأى أنه "مع أخذ حجم المشكلة في الاعتبار، يصبح ضروريا أن تمتد العملية الإصلاحية عـدة سنوات".

سياسات النقد الأجنبي: اتفق الجانب المصري مع بعثـة الصندوق على ضرورة الإصلاح الشامل في الأنظمة النقدية والتجارية، وأكفأ الوسائل لتحقيق ذلك توحيد سعر الصـرف عند مستوى مناسب، وإزالة القيود عن التجارة والمـدفوعات الجارية، ولكن "بينما يعلن ممثلو الجانـب المصـري هـذا باعتباره هدفًا نهائيا لهم، فإنهم يعتقدون أن التوحيـد المبكـر سيؤدي إلى زيادات غير مقبولة في الأسـعار، و (أو) فـي اعتمادات الدعم". وقد ركزت المناقشات بعد ذلك على البديل الممكن لتوحيد سعر الصرف، وكان أهم الاقتراحات، استبدال السوق الموازية بسوق تجارية للنقد الأجنبـي تكـون أكثـر شمولاً. وعبرت البعثة عن رأيها التقليدي العجيـب فـي أن هبوط الصادرات المصرية إلى الغرب، يرجع إلـى مجـرد ارتفاع سعر الجنيه في السوق الموازية.

وفي اتجاه الضغط للخفض الفوري في سـعر الصـرف، دارت مناقشات طويلة حول سعر الصرف المطبـق علـى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقالت البعثـة إنـه لـن تحدث تدفقات كافية، طالما أنهـا تقـيم بالسـعر الرسـمي، واعترف الجانب المصري بأن تدفقات الاسـتثمار المباشـر

لم تكن كافية، ولكن بسبب التعقيدات الإدارية، وليس سعر الصرف، ومع ذلك؛ قال ممثلو الجانب المصري إن هذه المشكلة كانت موضع دراسة فعلاً في ذلك الوقت.

السياسات المالية والنقدية: اتفق ممثلو الجانب المصري مع بعثة الصندوق، على أن خفض قائمة الدعم مفتاح الإصلاح الجذري لعجز الموازنة، ولكنهم قرروا أن التعديلات في هذا المجال ينبغي أن تتم على أساس انتقائي وحذِر، وليس بإجراء شامل وسريع كما يرى الصندوق.

* * * * *

ولكن إلى جانب الخلافات البادية حول النقاط السابقة، سجل تقرير البعثة ارتياحه الجزئي للانتصارات التي أحرزت قبل المحادثات وأثناءها.

فرحبت البعثة بالتطورات الإدارية في القطاع العام، فقد أصبح إلغاء المؤسسات العامة نافذا في ٣١ مارس، وانتقلت السيطرة على أغلب القرارات الخاصة بالإنتاج وبعض القرارات الخاصة بالاستثمار إلى يد الشركات، ولكن ظلت أسعار المنتجات الرئيسية تحدد مركزيا وظلت الشركات ممنوعة من التخلص ممن تعتبرهم عمالة زائدة. وبدءا من

ميزانيات ١٩٧٧ كان مقررا أن يزداد وزن معيار الربح في تقييم أداء الشركات.

وبالنسبة للأسعار، أشار ممثلو الجانب المصري إلى أن تعديلات سعر الصرف والتجارة التي تمت كانت بهدف تغيير هيكل الأسعار لصالح القطاع الخارجي، وكذلك تم إلغاء الدعم لعدد من المواد الأقل أهمية بهدف إصلاح الاختلالات السعرية. وكان الجانب المصري يشير في ذلك إلى الإجراءات المعلنة بغتة في ٢٨ يناير. وقد شملت هذه الإجراءات (إلى جانب تعديلات الموازنة كما ذكرناها) تخفيضا لسعر الجنيه في السوق الموازية، فأصبح منذ بداية فبراير يساوي ١,٥٦ دولار، وصحب ذلك توسع في عمليات السوق الموازية، فحولت ٢٧٥ مليون دولار من واردات القطاع العام السلعية إلى هذه السوق. وفي ٢١ مايو (بعد نهاية المباحثات بأيام) أعلنت الحكومة انصياعها لبعض المطالب الجديد للصندوق، فعدلت الموازنة للمرة الثانية، وشملت الإجراءات خفض سعر الجنيه في السوق الموازية للمرة الثالثة إلى جنيه = ١,٤٦ دولارا، وفي نفس الوقت حول ما قيمته ٨٠٠ مليون دولار أخرى من واردات القطاع

العام السلعية إلى هذه السوق. وبذلك أصبح متوقعـا أن يـتم ٣٧ % من كل مدفوعات العملات القابلة للتحويـل بسـعر السوق الموازية، والتي قُدرت بحوالي ٤٣٩٢ مليـون دولار (مع استبعاد حـوالي ٢٥٥ مليـون دولار مـن الاسـتيراد بالتمويل الذاتي). وكانت النسب المقابلة عام ١٩٧٥ لا تتعدى ٩% من قيمة واردات السلع والخـدمات بـالعملات القابلـة للتحويل؛ إذ كانت السوق منحصرة - إلى حد كبيـر - فـي مدفوعات الخدمات، وبعض واردات السلع الوسيطة، وأساسا لاستخدام القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى، تحررت أيضا ـ نتيجة إجراءات مايو ـ قائمة الصادرات التي تـتم عبـر السوق الموازية، والتي ظلت مجمدة إلى ما قبل الإجراءات.

ولكن ينقلنا هذا إلى القضـية الأكثـر سـخونة: السـوق التجارية؛ فبعثة الصندوق حددت ـ في المباحثات ـ ملامح هذه السوق كما يلي:

- سياسة مرنة لسعر الصرف؛ بحيث تحدد التغيـرات الواسعة في هذا السعر وفق العرض والطلب.
- نظام تراخيص عامة ومفتوحة.
- تحرير التبادلات غير المنظورة من القيود.

- تحويل بعض الصادرات من السوق الرسمي إلـى السوق التجاري، ويستثنَى فقـط القطـن الخـام، والأرز والبترول.
- كحد أدنَى، تحويل كل الواردات من سعر الصـرف الرسمي إلى سعر السوق، باستثناء السلع التموينية الأساسية التي تستوردها الحكومة.
- تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبـي المباشـر بسـعر السوق التجارية.

وسجل تقرير بعثة الصندوق أن موضوع السوق التجارية تحور، وتطورت تفاصيله، خلال نقاش طويل. وفـي تلـك الأيام كانت السلطات عاجزة عن إنشاء السوق التجارية على الفور. وكان هذا - إلى حـد كبيـر - بسـبب إدراكهـا أن الموارد المتاحة لدعم هذه السوق لا تكفِي. وقد عبرت البعثة عن تفهمها هذا الأمر. ولكنها أعلنت أن السوق ـ من وجهة نظرها ـ سيحسن وضع النقد الأجنبي حتى فـي المسـتقبل المباشر، وكان هذا التوقع يحتاج معتوها، أو مغلوبـا علـى أمره، لكي يصدقه.

وقد أثبت الصندوق أن الجانب المصري عبر عن نيتـه في إنشاء السوق التجارية حالما يمكن ذلك، وأنه سيتخذ فـي الأثناء عددا من الإجراءات التي ينبغي أن تصـاحب إنشـاء هذه السوق. ولا شك أن هذه الموافقة المبدئية علـى إنشـاء السوق التجارية كانت علامة انهيار خطيـر فـي الموقـف الرسمي المصري في جبهة سعر الصرف، وقد فهمت بعثـة الصندوق أن التنفيذ لا بد أن يكون خلال عام ١٩٧٦، ولكن سجلت البعثة رأي الجانب المصري في أنه ينبغي مؤقتًا إبقاء بعض السلع الوسيطة والاستثمارية (المخصـص لهـا فـي موازنة النقد الأجنبي حوالي ٣٧٠ مليون جنيه) عند السـعر الرسمي باعتبار أنها ذات وزن كبير في تكلفة المعيشة، ولكن "سمح لقطاعين فقط (البترول والنقـل) أن يحتفظـا بتسـديد وإرادتهما من السلع الوسيطة والاستثمارية بالسعر الرسمي". وكانت هذه الموافقة المبدئية على السوق التجارية أهم نجـاح حققه الصندوق في المباحثات، وأهم مـا تضـمنه مشـروع خطاب النوايا الذي وقعه ممدوح سالم بعد المشاورات.

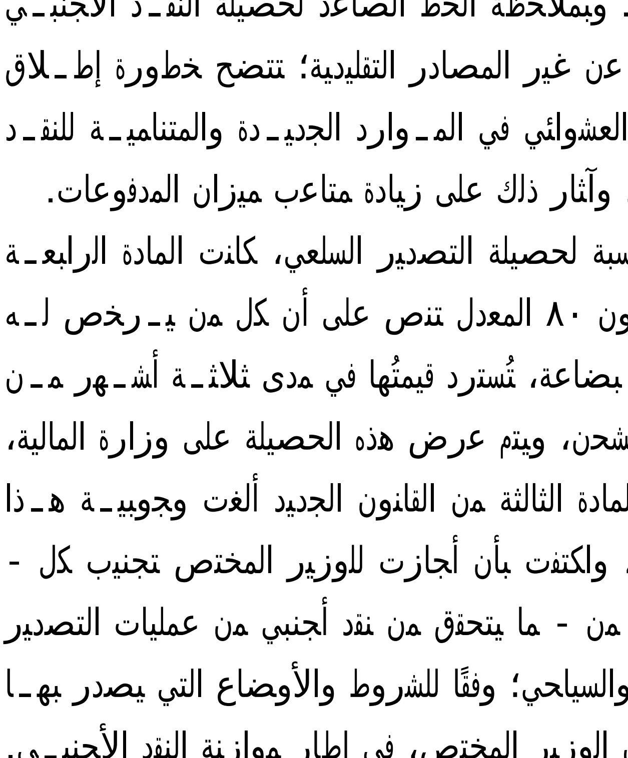
ورحبت بعثة الصندوق بانصياع الحكومة - بشكل متزايد - لإنهاء اتفاقيات التجارة والدفع؛ كـأداة لضـبط تجارتهـا

الخارجية. في بداية ١٩٧٤ كان هناك ثلاثون اتفاقية (منهـا ١٨ اتفاقية مع دول أعضاء في الصـندوق). تـم إنهـاء ٦ اتفاقيات خلال عـامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، وحتـى أغسـطس ١٩٧٦ كان قد تم إنهاء ٦ اتفاقيات أخرى، وتم اتفاق علـى إنهاء ٣ اتفاقيات إضافية، وكانت الحكومة تنوي إعلان عـدد آخر من الحكومات برغبتها في إنهاء اتفاقياتها معها.

ونذكر هنا أن موضوع إنهاء الاتفاقيات بهذا المعدل، كان موضع مناقشات ودراسة داخل الجهاز التنفيذي المصري قبل مجيء بعثة الصندوق، وتلقى وزير التجارة (زكريا توفيـق) تقريرا هاما في هذا الشأن أعدته وكالة الوزارة بالاشتراك مع وكالة وزارة المالية لشئون النقـد الأجنبـي، ومعـروفٌ أن التقرير طالب بضرورة الحرص علـى نظـام الاتفاقيـات وخاصة مع الدول الاشتراكية [٣٦].

ولم يشِر تقرير البعثة إلى قانون تنظـيم عمليـات النقـد الأجنبي، ولكن ينبغي أن ـ نتناوله هنا ما دمنا بصدد إحصاء الانتصارات التي أحرزها صندوق النقد. ونذكر بالمناسبة أن القانون السابق للنقد، لم يكن قد صدر أثنـاء ثـورة يوليـو، وقوانينها الاشتراكية، بل كان قانونًا صادرا أيام الملك فاروق

وحكومة إسماعيل صدقي باشا (القانون ٨٠ - يوليو ١٩٤٧)، ورأى مشرع ذلك الزمان أن ظروف الاقتصاد المصري تقتضي ضرورة سيطرة الحكومة على استعمال الأرصدة الإسترلينية، التي تجمعت للبلاد خلال فترة الحرب، ووضع موارد البلاد من العملة الأجنبية - بصفة عامة - تحت تصرف السلطات النقدية في مصر [٣٧]. وحين واجه الاقتصاد المصري أخطر اختناق في موارد النقد الأجنبي، وتطلبت الحالة أقصى درجات التخطيط، ومنتهى الإحكام في تحديد أولويات الاستخدام، وفي الالتزام بهذه الأولويات، قِيل إنه "أصبح من الضروري تحرير المعاملات النقدية من القيود التي تغُلّ يدها، وأصبحت الحاجة مِلحة إلى نظرة جديدة إلى النظام النقدي، بما يحقق المرونة الكافية"[٣٨]. فصدر القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦، الذي سمح للشخص الطبيعي أو المعِني من غير الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام، بالاحتفاظ بكل ما يئول إليه أو يملكه من نقد أجنبي، من غير عمليات التصدير السلعي والسياحي، وأعطى له الحق في استخدام هذا النقد في أية عملية من عمليات النقد الأجنبي، عن طريق المصارف المعتمدة، الجهات الأخرى



المرخص لها بالتعامل، وأباحت اللائحة التنفيذية للقانون الاحتفاظ بهذا النقد الأجنبي بكافة أشكاله؛ خارج البلاد أو داخلها؛ سواء لدى المصارف أو كحيازة شخصية، وعدم قيام إلزام باستيراده إلى البلاد، أو عرضه على المصارف المعتمدة. وبملاحظة الخط الصاعد لحصيلة النقد الأجنبي المتولدة عن غير المصادر التقليدية؛ تتضح خطورة إطلاق التعامل العشوائي في الموارد الجديدة والمتنامية للنقد الأجنبي، وآثار ذلك على زيادة متاعب ميزان المدفوعات.

وبالنسبة لحصيلة التصدير السلعي، كانت المادة الرابعة من القانون ٨٠ المعدل تنص على أن كل من يرخص له بتصدير بضاعة، تُسترد قيمتُها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن، ويتم عرض هذه الحصيلة على وزارة المالية، إلا أن المادة الثالثة من القانون الجديد ألغت وجوبية هذا الإجراء، واكتفت بأن أجازت للوزير المختص تجنيب كل - أو جزء من - ما يتحقق من نقد أجنبي من عمليات التصدير السلعي والسياحي؛ وفقًا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص، في إطار موازنة النقد الأجنبي. كذلك أجيز للبنوك فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي، ومنح

ائتمان بالنقد الأجنبي لصالح جهات ووحـدات فـي مصـر يتحقق عن نشاطها نقد أجنبـي، وأعطـت اللائحـة للبنـك المركزي حق التعامل الآجِل في العملات الأجنبية، وأجازت للبنوك المعتمدة إبرام عقود شراء وبيع العمـلات الأجنبيـة بالأجل. كما سمِح لهذه المصارف أيضا بتصدير واسـتيراد أوراق النقد، بالإضافة إلى شراء وبيـع الـذهب والمعـادن الأخرى الثمينة لصالح عملائها، وأصبح استيراد وتصـدير الأوراق المالية المصرية والأجنبية والتعامل فيها الذي يرتب حقًا أو التزاما بالعملة الأجنبية يتم مباشـرة ـ دون موافقـة مسبقة ـ عن طريق المصارف والجهات المعتمـدة.. وفـي ظل تحلل السيطرة المركزية على القطاع المصرفي (بما في ذلك البنوك المؤممة) يعني ذلك إطلاق يد البنوك فـي تلقـي الودائع بالنقد الأجنبي، وعقد القروض، وتحديد اسـتخدامات واستثمارات هذه الموارد وفْق المعايير التي يراها كل بنـك، وكل هذا حد لمدى وفعالية الموازنة النقدية، كـأداة هيمنـة مركزية.

والحقيقةُ، أن الحكومة ترددت كثيرا في التقدم بقانون النقد الجديد، فمنذ أوائل ١٩٧٥ كانت تدرس الموضـوع (تحـت

إلحاح الجهات الخارجية ومعاونيها في الداخل) ثم سـوفت، حتى تكثفت الضغوط، وكان لا بد من الإذعان.

وبالنسبة للقروض الخارجية، أبدت بعثة الصندوق شـكها حول قدرة الحكومـة المصـرية علـى الالتـزام بقاعـدة ألا يتجاوز الاستخدام من القروض المصرفية أكثر مـن ٧٥ % من المسدد، ورحبت البعثة باستجابة الحكومـة لتوصـية إنشاء وحدة خاصة للإشراف على عمليات الدين الخـارجي؛ بحيث يكون شـرطًا مـن شـروط التعاقـدات المتوسـطة أو الطويلة الأجل التي تعقدها الحكومة، أو تعقـد بضـمان الحكومة، الحصول أولاً على موافقة هـذه الوحـدة. وفـي الظروف القائمة، لم يكن ذلك مجرد عملية تنظيمية عاديـة، فهو خطوة باتجاه تيسير إدارة صندوق النقد (أو من ينيبـه) للدين الخارجي المصري، وهو خطورة أيضا باتجـاه فـك عرى المركزية في الجهاز التنفيذي، وتدعيم استقلالية البنـك المركزي قبل الحكومة.

أيضا رحبت البعثة بإجراءات مايو لتعديل الموازنة العامة للمرة الثانية، وقد أدخلت الموازنة المعدلة إجراءاتٍ ضريبية كان العاجل جدا منها والأهم، احتساب التعريفـة الجمركيـة

على الواردات وفْق سعر الصرف الذي تم به الاستيراد. قبل ذلك كانت التعريفة الجمركية وفقًا للسعر الرسـمي للجنيـه. والإجراء الجديد كان يعني زيادة التعريفة بالنسـبة لمعظـم السلع المستوردة، عن طريق السوق الموازية بمعدل ٧٥ % تقريبا. قالت البعثة إن القرار يؤدي إلى الحد من الـواردات الكمالية، ويحقق دخلاً إضافيا للحكومة (حوالي ٦٠ مليـون جنيه) وما لم تذكره البعثة، هو أن القرار كان كسـبا لنقطـة هامة في جولات الصندوق؛ لانتـزاع الاعتـراف الرسـمي بالسعر المخفض للجنيه.

وشملت إجراءات تعديل الموازنة العامة، خفض اعتمادات الدعم في بعض المواد (بدءا من أول مايو): دعم الـدقيق ـ الذرة ـ السمسم ـ اللحم ـ البن ـ الحلاوة الطحينية. وكان مقدرا أن يؤدي هذا إلى خفض الإنفاق الحكومي بأكثر مـن ٣٠ مليون جنيه سنويا. وقد رحبت بعثة الصندوق بكل هـذه الإجراءات (تنفيذًا لمطالبها) بدءا من إجراءات ينـاير التـي اعتبرتها ثانوية، إلى إجراءات مايو، ولكنهـا سـجلت أنهـا جميعا أقل مما كان متوقعا، وقالت: إنه إذا أرادت الحكومـة ـ في هذه الظروف ـ أن تحصر اقتراضها مـن الجهـاز

المصرفي المصري ضمن حدود معقولـة، سـتجد نفسـها مضطرة إلى زيادة الاعتماد علـى الاقتـراض الخـارجي بحوالي ٥٠ % لتمويل الاستثمارات المستهدفة. ومع ذلـك، أشادت البعثة بالتزام الحكومة - حتـى كتابـة التقريـر - بالخطة الائتمانية (وأبدت شكها فـي اسـتمرار ذلـك) [٣٩]، وحثت البعثة على سرعة إقرار قانون الضرائب المحول إلى مجلس الشعب، وسجلت أن الجانب المصري يـدرس رفـع معدلات الفائدة على الإيداع والإقراض؛ حسب "التوصيات". ومعروف أن البنك المركزي سبق أن قرر رفع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية (بشرائحها المختلفة) في حدود ١ % اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦، ولكن الصندوق كـان حانقـًا على هذه الزيادة الضئيلة.

* * * * *

والحقيقة أن النجاحات التي حققها الصندوق فـي النقـاط السابقة، وصفق لها، لم تُنتزع بسهولة؛ فقد فهمنا من تقريـر البعثة أن رجال الصندوق كانوا مضـطرين إلـى التلـويح "بالعصا الغليظة" عند كل نقطة. كانت البعثة تكرر باستمرار ما معناه: أنتم معرضون للاختناق، ولن ينقـذكم أحـد إلا إذا

وافقتم على مطالبنا. أشرنا إلى هذا المعنى في الحديث عـن الخطة الخمسية، وخطة عام ١٩٧٦. وعنـد الحـديث عـن السياسات المطلوبة لسعر الصرف والتجارة، أنهـت البعثـة عرض وجهة نظرها، بأن العجز في ميزان المدفوعات كبير جدا "وبما أن التوقعات تشير إلى انخفاض حاد فـي المِـنح والقروض المقدمة للحكومة، فإن وضع ميزان المـدفوعات حرج، وأثناء الأشهر الأولى من العام، كان هناك تراكُم كبير من المتأخرات في السداد".

وأضافت البعثةُ أن المتأخرات في المدفوعات الجاريـة كانت قد انخفضت خلال النصف الثاني من ١٩٧٥، ولكنهـا بدأت ترتفع مرة أخرى في أوائل ١٩٧٦، وكـان فـي نيـة الحكومة أن ينخفض - إلى حد كبير - مستوى المتـأخرات في المدفوعات الجارية، كانت قد انخفضت خـلال النصـف الثاني من ١٩٧٥، ولكنها بدأت ترتفع مرة أخرى في أوائـل ١٩٧٦، وكان في نية الحكومة أن ينخفض إلى حـد كبيـر مستوى المتأخرات خلال الـ ١٢ شهرا القادمة، وأيضـا أن ينخفض الاقتراض المصرفي، "ولكن مثل هذا الخفض يعتمد على توافر تمويل خارجي مناسب ذي أجل أطـول". وفـي

التقييم النهائي للموقف، قيل: "لا بد من الاعتراف بأن نجـاح برنامج الإصلاح يعتمد على الحصول على مستوى مناسـب من المساعدات بشروط ميسـرة لميـزان المـدفوعات، وأن الكميات المطلوبة خلال السنوات العديدة المقبلـة، تتجـاوز بدرجة كبيرة ما قد يقدم وفقًا للترتيبات المالية مع الصندوق. ومثل هذه المساعدة، ستظل ضرورية، حتى مـع افتـراض تبني سياسات مثلى، إذا أرادت مصر أن تتجنـب النـواقص المعوقة في المدخلات المستوردة، وتخفض المتأخرات علـى المدفوعات الجارية، وتقلل الاعتماد الحـالي الثقيـل علـى الاقتراض القصير الأجل من البنوك الأجنبية. وفي الوقـت الحالي، لا يبدو أن هناك وسائلَ لسد هذه الفجوة التمويلية".

الحكومة تحاول وقف تراجعها:

في الإطار السياسـي العـام، وبانصـياع دول الخلـيج "لتوصيات" الصندوق لها بالانتظار، "والعصا والجزرة"، كان لا بد أن تتراجع الحكومة، وسافرت بعثة الصندوق في مايو ـ بعد المباحثات الطويلة ـ راضية عما أنجزت ـ ولكـن حدث في الأشهر التالية أن عادت الحكومة المصرية تحاول التخلص من بعض ما التزمت بـه فـي المباحثـات، وفـي

مشروع خطاب النوايا، فقـد أسـفرت المناقشـات المغلقـة والمفتوحة - أحيانًا - عن تحفـظ كافـة المسـئولين مـن الإسراع في إنشاء السوق التجارية. نُوقشت القضية مثلاً في اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، في جلسة استماع، فأعرب كل الفنيين والاقتصاديين الحاضرين عن معارضتهم، وكـان وزير المالية حاضرا، ولم يخفِ تضامنه، وكتب على لسـان ممدوح سالم أنه يتحفظ أيضا على تحديد موعد لقيـام هـذه السوق [(٤٠)]، وكان يشاع عن زكي شافعي وزير الاقتصـاد، أنه موافق باعتباره مسئولاً عن المباحثات بشأنها مع جـون جنتر، ولكنه صرح (يونيو) بوقوفه الصـريح إلـى جانـب المعارضين وقال: "قيام السوق الآن خطر، ولم أحدد من قبل موعدا لقيام السوق، ولست مسئولاً عن تحديد موعد، ونحـن لم نرتبط أصلاً مع صندوق النقد الدولي على موعد لقيام هذه السوق، كل الذي وقعناه مع صندوق النقـد اتفـاق بضـمان السعر في السوق التجارية"... "نحن لم نحـدد موعـدا، ولا يمكن قيام السوق التجارية الآن إلا بضـمان سـعر الجنيـه المصري. في الاقتصاد كل شيء محسوب، وقبل أن نكون قد استكملنا حساباتنا، فإنه لا توجد قوة تضـغط علينـا، ولـن

نخضع لسيطرة أحد، بل ستقوم السوق في الوقت الذي نـراه مناسبا لنا، وفي ضوء ما تسفر عنه حساباتنا نحن" [٤١].

إلا أن هذه اللهجة، لم تكن لِتُرضي الصندوق ومن خلفه، وكان لا بد أن يدفع الـوزير ـ بعـد فتـرة ـ ثمـن هـذا "التطاول"، ولكن لفت النظر بالمناسبة، أن زكي شافعي سئل في حديثه السابق عن حقيقة ما أعلن عن لسانه عـن زيـادة المقررات للمصريين المسافرين للخارج، وكانت إجابته أنـه لم يعلن شيئًا، وأن عندنا مليون مسافر بـين حـج وسـياحة ومهمة، ولو أخذ كل مسافر ١٠٠٠ أو ٣٠٠٠ جنيه إسترليني كما قيل، يكون المطلوب توفير بليـون أو ٣ بليـون جنيـه إسترليني لهذا الغرض.. ثم أضاف الوزير "كل الذي حـدث في هذا الشأن، أن صندوق النقد الـدولي أوصـى بزيـادة مقررات المصريين المسافرين للخارج، ولم تحدد أية أرقام".. إذن، انكشف على الملأ أن الصندوق أصبح يتدخل ويوصي في تفاصيل التفاصيل!

و.. **كان على صندوق النقد (بعد هذا الموقف الجديد من الحكومة) أن يواصل قيادة الضغط الاقتصادي المـنظم مـن خلال لعبة "المعونات**". ونعود إلى حيث توقف بنا الحديث مع

هيئة الخليج والمباحثات الدولية في النصف الأول من العام. ذكرنا أن بدء عمليات الهيئة ظل مؤجلاً في انتظـار نتـائج المباحثات الأمريكية ومباحثات الصندوق. ويحسن أن نضيف أن تحويلات الدعم العربي (المنح) خلال النصف الأول مـن عام ١٩٧٦ لم تتجـاوز ٣٩٣ مليـون دولار (مقابـل ٧٨٥ مليون دولار في الفترة المقابلة من عام ١٩٧٥). وفي نفـس الوقت كان إيداع الودائع (حوالي ١٥٠ مليون دولار) بمعدل لا يسد اتساع الفجوة التمويلية الناشئ عن الهبوط في حجـم الدعم. وقد يبدو التنسيق بين مختلف التحركات النقدية مـن متابعة ترمومتر التسـهيلات المصـرفية، خـلال الفتـرات المتتالية في عام ١٩٧٦، على النحو التالي: [٤٢].

جدول (١)

تطورات الديون المصرفية خلال ١٩٧٦ ـ بالمليون دولار

الفترة	المستخدم (١)	المدفوعات (٢) أساسي	فوائد	صافي المستخدم (١) ـ (٢)
يناير/ مارس	١٨٤,٢	٩٩,٩	٩,٤	٨٤,٣
أبريل/ يونيو	١٤٠,١	١٧٩,٩	٩,٩	٣٩,٨
يوليو/ سبتمبر	١٢٨,٢	١٠٥,٦	٧,١	٢٢,٦
أكتوبر/ ديسمبر	١٦٩,١	١٤٤,٢	٥,٤	٢٤,٩

ويلاحظ أن فترة أبريل/ يونيو هي وحدها التـي شـهدت هبوطًا في صافي المستخدم مـن التسـهيلات المصـرفية، ويلاحظ أن هذه الفترة كانت فترة كتابـة مشـروع خطـاب النوايا، وفترة شروع الحكومة في التنفيـذ الفعلـي لـبعض "التوصيات"، وحين وضح تباطؤ التنفيذ، وعـدول الحكومـة عن بعض ما التزمت به، وخاصة موضوع السوق التجارية، بات متوقعا أن النصف الثـاني مـن عـام ١٩٧٦ سيشـهد محاولات ترويض عنيفة في المجال الاقتصادي. ولعبت هيئةُ الخليج في هذا المجال دورا بالغ الأهمية؛ فقد انخفض الدعم، وانخفضت الودائع على أساس أن التدفقات الجديـدة سـتأخذ شكل قروض منتظمة من هذه الهيئة. وقد ذكرنا كيف بـدأت الهيئة، وكيف تلكأت، وأوضح السادات (في ١٤ يونيو) أنـه لا يدري إذا كانت الأخبار مـن الهيئـة مشـجعة أو غيـر مشجعة، "وستتضح الصورة بعد زيارة رئيس الوزراء".

ورحلة ممدوح سالم جاءت بعد تأجيل موعـد اجتمـاع وزير المالية المصري مع وزراء مالية الخليج في القـاهرة. كان موعد الاجتماع يوليو، وطلب وزراء الخليج تأجيله دون

تحديد لموعد آخر؛ وإذا كانت رحلة ممدوح سالم تهدف إلـى معاودة المناقشة حول ترتيبات "المعونات" النفطيـة، ومـن ناحية أخرى، كانت الرحلة تعبيرا عن قبول القيادة المصرية لطلب السعودية والكويت، بأن تبتعد عن التدخل في المشكلة اللبنانية ومهاجمة سوريا. وعبرت القاهرة عن قبـول هـذا الشرط السياسي بفكرة عقد اجتماع لرؤسـاء وزراء الـدول الأربع في الرياض؛ لبحث التطورات في السـاحة العربيـة، ولكن يبدو أن السعودية ألحت على حضور السادات بنفسـه لمناقشة هذه المواضيع، فصرح بأنه ذاهـب ليتشـاور مـع زملائه في السعودية "قبل الاجتماع المقبل لرؤسـاء وزراء الدول الأربع، وهناك مسائل أخرى - لا بـد أن أبحثهـا - خاصة بصندوق الدعم العربي، [٤٣]. وحدث بالفعل أن بحِث في الرياض (٢١ يونيو) موضوع الصندوق أو هيئة الخليج، ولكن حدث أيضا أن تحولت المناقشات السياسية إلى قبـول السادات للاجتماع المباشر مع حافظ الأسد، على عكس مـا كان يرغب في تلك الفترة (وفقًا لحساباته في الأزمة اللبنانية كما ذكرناها).

فقط بعد نجاح هذا الضغط السياسي، وبعـد الاتصـالات على أعلى مستوى؛ حضر وزراء مالية الخليج، في الموعـد الذي كان قد أُلغِي (١٧ يوليو)، ولكن لم يكن بيدهم - رغـم ذلك - إلا الاتفاق الرباعي بإنشاء هيئة الخليج برأسـمال لا يتعدى ٢ بليون دولار، ودون التزامـات محـددة بالنسـبة للقروض النقدية (تماما كما كان الأمر فـي البدايـة). فعـاد السادات إلى لقاء الملك خالد في حدة لمناقشة الأمر، (وكـان معه النُميري بعد مساعدته في إفشال محاولة الانقلاب ضده). وأرسل وزير المالية المصري مـذكرة إلـى وزراء ماليـة السعودية والكويت والإمارات العربيـة وقطـر، وحـددت المذكرة مطالب مصر العاجل فـي الحصـول علـى ١٠٠٠ مليون دولار (على أساس أن العجز في موازنة النقد الأجنبي عن النصف الثاني من عام ١٩٧٦ يبلغ حوالي ١٢٥٠ مليون دولار). ولكن لم تتلقَ الحكومةُ المصـرية ردا علـى هـذا المطلب العاجل، ولم تحدث أية اتصالات بشأنه؛ بحجـة أن الإجابة ستعلَن في اجتماع وزراء المالية يوم ١٨ أغسـطس[٤٤]. وهنا فَقَد الساداتُ أعصابه، فوجه - لأول مرة - نقـدا علنيا إلـى دول الخلـيج، وقـال إن الصـندوق لا يكفـي

الاحتياجات ولا يوفر السيولة المطلوبة [٤٥]. ويبـدو أن دول الخليج، اتخذت هذا الخطاب ذريعة لمزيد مـن المراوغـة، فأفهموا الخبراء المصريين (خـلال اجتماعـات "الريـاض" لوضع مسودة اتفاقية تنظيم التعامل بين الهيئة ومصـر) أن لقاء وزراء المالية في ١٨ أغسطس قـد يتأجـل، وقيـل إن دولتين من أعضاء الهيئة، لم تُصدقا بعد على قانون اتفاقيـة إنشاء الهيئة (الموقعة منذ أبريل). قطـر اعتبـرت المسـألة شكلية، والكويت كانت تنتظر عرض الأمر على مجلس الأمة الكويتي. وقد اضطر السادات إلى الاعتذار المتلعثم علنًا عما بدر منه، فافتعل مناسبة ليتحدث حديثًا طويلاً في الموضوع: "السعودية، ا يرحمه فيصل، ثم من بعده الملك خالـد، مـا قصروا إلى هذه اللحظة أبدا "...) لكني أقول إليهم: "إننا نمر بأزمة، ونحن أيضا حساسون ولنا كبرياء، وما نطلبـه هـو قروض، ما بنطلبش معونة، ويمكن الحساسية الزايدة لموقفنا هي اللي خلتني أقول إنه الأسلوب اللي يسير عليه الصندوق العربي باثنين مليار دولار اللي قرره إخواننا كـل ده غيـر كاف.. ليه؟ علشان إخواننا يعيدوا حساباتهم مـرة أخـرى، ويعيدوا حساباتهم على ضوء إن الكلمة الصغيرة اللي قد كده

تجرحنا (....) عملية الصندوق "مع إنهـم - مشـكورين - بيقدموا ٢ مليار النهاردة على ٥ سنوات. أنا بأقول لهم: دا ما هواش كافي؛ لأن ظروفنا والناس المختصين عندنا مستعدين يضعوا كل شيء بوضوح للعالم كله؛ لأن لما دخلنـا علـى الاقتصاد علشان نصلحه، ما بنخبيش حقائق أبدا عن حـد.. ليه؟ عشان يبقى العالم كله على قناعة من موقفنا.. وإذا كنت تحدثت عن الصندوق في جامعة الإسكندرية وقلت إنـه مـا يكفيش، ليس معنى هذا أبدا أنني أطعن إطلاقًا فيمـا قـدموه ويقدمونه، ولكن "إحنا لنا كرامة ولنا إباء، وده ما يـزعلاش؛ لأن ده إحنا منهم وهم منا" [٤٦]. وبعد هذا الكلام بأيام، قـال صحفي كويتي للسادات إن الدول النفطية لديها التزامات تجاه لبنان وسوريا، فهل هذا التبرير، أو هذا الشرح، كافٍ تجـاه طلب مصر؟ ورد السادات بأن رقم الـ ١٠ أو ١٢ بليـون دولار "غير مبالَغ فيه، فإذا وافقت الدول النفطية معنا فشكرا لهم، وإذا كانوا لا يريدون ذلك؛ فلهم الخيار، لن نشكو شُحهم أبدا (....) إنني لا أريد أن أفتح قضية جانبية، فالدول النفطية إذا كانت تريد الوقوف معنا فهذه احتياجاتنـا، وإذا كانـت لا تريد فذلك خيارها، ولن يحز في نفوسنا شيء" [٤٧].

والحقيقة أن كل متابع لخلفيات الصورة، واطبيعـة لعبـة المعونات المشروطة التي يقودهـا صـندوق النقـد، كـان لا بد يدرك أن موقف دول الخليج لن يتزحزح؛ فتقرير بعثة الصندوق عن مباحثاتها فـي القـاهرة صـدر فـي أوائـل أغسطس، وقد جاء في ختام التقرير تقييم البعثة عن تطورات الموقف. جاء في هذا التقييم أنه "في أبريـل وأوائـل مـايو ١٩٧٦، اتخذت في الواقع بعض إجـراءات هامـة. وأثنـاء المناقشات حدد ممثلو الجانب المصري الإجراءات الأخـرى التي تتخذ فورا، وتلك التي يمكن تأجيلها حتى أواخر ١٩٧٦. وفي تقدير أعضاء البعثة مثل هذا البرنامج مجموعة سـليمة من الإجراءات حققت تقدما كبيرا نحو إعادة صياغة البنيـة الاقتصادية، وقدمت إشارة واضحة إلى أن الحكومة المصرية كانت تنوي معالجة بعض الإجراءات المشار إليها (السـوق التجارية في المقام الأول ـ المؤلف)، وقررت أن تـنقص - إلى حد ما - من مدى بعض الإجراءات المتخذَة في أوائـل مايو (المقصود أنه بعد التوسع في التعامل بسـعر السـوق الموازية، أُلزمت الوزاراتُ والهيئات الحكوميـة المختلفـة، باستخدام الاعتمادات المخصصة لهذه الجهات في امتصاص

أثر ارتفاع تكلفة الواردات بسعر السـوق الموازيـة علـى الأسعار المحلية ـ المؤلف). وقد أشارت السلطات إلـى أن نوايا سياستها تبقى بلا تغيير، ويتوقع خلال بضعة أشهر أن تُستأنف المناقشات؛ تطلعا إلى صياغة برنامج يمكن أن يقدم الأساس لطلب اتفاق مسـاندة، يتضـمن اسـتخدام مـوارد الصندوق زيادة على تسهيلات شريحة الائتمان الأولى. وفي الأثناء تستمر الاتصالات الوثيقة بين السـلطات المصـرية وأفراد البعثة.

وقد انعكس هذا التقييم في قرار مجلس مديري الصـندوق الذي بارك الخطواتِ المتخـذة مـن الحكومـة المصـرية بلا حماس، وقال إن المطلـوب كثيـر. وكمـا نعلـم مـن بروتوكولات العمل في الصندوق، كـان تراجـع السـلطات المصرية عن بعض ما التزمت به، يعني تعديلاً أو خروجـا عن شروع خطاب النوايا الذي أملته بعثةُ الصندوق، ويترتب على ذلك (كما في التقييم) تأجيل مجلس المديرين لإصـدار اتفاق مساندة، أي: تأجيل تقديم قروض من صـندوق النقـد، إلى أن تذعن الحكومة المصرية "للتوصـيات" الكاملـة فـي مفاوضات مقبلة.

ومعروفٌ أن تأجيل أو وقف اتفاق المساندة، هو إبـلاغ رسمي لكل جهات التمويل المعنية، بأن تتوقف عـن تقـديم "المساعدات"، وبالتالي كان طبعيا أن ترفض هيئةُ الخليج كل المقترحات المصرية. وقد نضيف أيضا إلى مـا سـبق، أن العلاقات بين دول الخليج وصندوق النقد الدولي، أوثقُ من أن تُحرك بالإشارات، والتوجيهات غير المباشرة، فكل الـدلائل تسيغ لنا أن نفرض أن الصندوق على صلة مؤسسية مستقرة مع دول الخليج، وتطور المباحثات المصرية مـع صـندوق النقد، كان يبلغ بانتظام إلى دول الخليج، والتصرف المطلوب كان يبلغ بانتظام أيضا ووضوح.

المهم، رفضت هيئة الخليج كل المقترحـات المصـرية، ولم يكن أمام الحكومة، إلا أن توقع على اتفاقية التعاون مـع هيئة الخليج في ٢١ أغسطس، متضمنة كل النقاط الأساسـية التي كانت تعترض عليها، ثم تقاعست الهيئة - رغم هـذا - عن تقديم أية قروض، وفي نهاية أغسطس كانت المتأخرات قد قفزت إلى ٧٥٧ مليون دولار (بزيادة تقـرب مـن ٤٠٠ مليون دولار على مستوى نهاية أبريل)، ونشـر فـي ذلـك الوقت، أن وزير المالية أرسل تقريرا خطيرا عـاجلاً إلـى

اللجنة العليا للتخطيط، أي: يرأسها رئيس مجلس الـوزراء- حول الأزمة التي تواجه تمويل الموازنة العامة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام. ومنذ نهاية أغسطس حتى أوائـل أكتوبر زادت المتأخرات ٥٠ مليون دولار أخرى في حساب التسهيلات المصرفية وحـده؛ وبـذا أصـبحت المتـأخرات الجارية أكثر من ٨٠٠ مليـون دولار (منهـا ٢٠٠ مليـون دولار ودائع مع ليبيـا والسـعودية، و١٧٠ مليـون دولار تسهيلات موردين و١٠٠ مليون دولار قروض حكومـات، بالإضافة إلى التسـهيلات المصـرفية) وظلـت الحكومـة المصرية تنتظر ردا مـن هيئـة الخلـيج ولا مجيـب؛ لأن الصندوق لم يعد يقبل الحلول الوسط، وكان يهدف إلى إحداث التغيير الحاسم بلا إبطاء.

وكانت الضغوط الخارجية تتكامل مـع نتـائج الانفتـاح الداخلي في ظل إدارة خربـة؛ الفـوارق الطبقيـة تتزايـد باضطراد، معدلات ارتفاع الأسعار تسحق أصحاب الـدخول الدنيا والمتوسطة (وخاصة أصحاب الأجور والمرتبات فـي الحكومة والقطاع العام). نقد السياسـة الاقتصـادية أصـبح موقف كل القوى والفئات الوطنيـة) ومـن بيـنهم معظـم

المسئولين الشـرفاء فـي القطـاع الاقتصـادي). القلاقـل الاجتماعية توالت، وبلغت ذروة منذرة حين صحت القـاهرة يوم إعلان نتيجة الاستفتاء علـى رئـيس الجمهوريـة (١٧ أكتوبر) على إضراب شامل لعمال النقـل شـلّ العاصـمة، والحكومة التي تعارض في الإذعان لتعليمات صندوق النقد؛ إذعانًا كاملا، لم تكن تعتمد علـى أي جهـد محلـي. بـدت الحكومة وكأنها تعتمد في معارضة هذه التعليمات وما يترتب عليها من مصاعب، على مساعدة أخوة الخليج. وقد يكـون هذا التصور فجا، ولكن بالفعل بدت الحكومة بهذا المنظـر، فتحركها لتحسين الموقف الاقتصادي، ولرفع كفـاءة الإدارة الاقتصادية - بأي شكل - كان مشلولاً تماما، رغم الإعلان الواسع - وبمبادرة الرئيس في أول مايو - عن بدء الثـورة الإدارية (استجابة لمطلب الهيئات الدولية). كـان التحـرك الوحيد للمسئولين باتجاه التحالف مع دول (الخليج ضد مبالغة الحكومة الأمريكية في الشروط المقدمة، وباتجـاه اسـتخدام أموال الخليج في نوع من الهجمات المضادة التكتيكية؛ للحـد من الغزو الإمبريالي، وكان لا بد لهذا التحـرك أن يفشـل، وثبت أن دول الخليج فـي هـذه الظـروف تـرفض (أو لا

تستطيع) الخروج علـى "توصـيات" الحكومـة الأمريكيـة والهيئات الدولية، بضرورة فرض تغييرات حاسمة وفوريـة على بنية الاقتصاد المصري. ولم تقبل هـذه الجهـات مـا تذرعت به الحكومة المصرية لتأجيل الإجراءات المطلوبـة إلى ما بعد انتخابات مجلس الشعب (في أواخر أكتوبر). كان المسئولون يقولون إن الإعداد لهذه الانتخابات يتطلب الابتعاد عن الهزات السياسية التي قد تؤثر على نتيجة الانتخابـات. وانتخاب مجلس "متعاون" شرط لإصدار التشريعات المناسبة في السنوات القادمة. ولكن هذه الحجة كانت أيضا مرفوضة.

ثالثًا ـ المرحلة الثانية للهجـوم مـن أجـل الحسم:

"خطتي الجديدة: إن إحنا لا بد أن نستكفي بالطعام ما عدا القمح (....) وإن شاء ا أنا مدي تاريخ محدد: أكتوبر اللي جاي - إن شاء ا - بالنسبة للأكل، وسيظهر أثر هذا كله، بدءا من أكتوبر وطالع إن شاء ا "[٤٦]... كان هـذا كـلام الرئيس، ولكن ما حدث فعلاً "من أكتوبر وطالع" كان سلسلة من المتاعب والانهيارات.

في الخارج: كانت الانتخابات الأمريكيـة فـي مراحلهـا النهائية، وانتهت بفوز جيمي كارتر (٣ نوفمبر). في العـالم العربي: توقف الصراع المصري السوري الفلسطيني حـول الأزمة اللبنانية (ولكن بعد خسائر جسيمة، وجراح لا تندمل). وفي الداخل: شهد أكتوبر تحركًا وتصاعدا في العمل السياسي أثناء الحملات الانتخابية لمجلس الشـعب، وكـان السـخط الشعبي على الأوضاع الاقتصـادية يكشـف عـن أنيابـه. والولايات المتحدة (والهيئات الدولية) التـي دبـرت عمليـة الإبطاء في تقديم قروض سهلة، ومنعت أية ترتيبات عامـة لإعادة جدولة الالتزامات، كانت ترقب التراكم النـاتج فـي الديوان الصعبة والمتأخرات، ويبدو أنها قررت أيضا "بـدءا من أكتوبر وطالع" اقتحام المواجهة الحاسمة (استعدادا لما بعد الانتخابات الأمريكية). ونلحظ التعبير عن هذا، في لإعطـاء صورة مفجعة، ولكن من حقنا أن نفترض - مع ذلـك - أن الاتصالات التي لا نعلمها، كانت تحمل ضغوطًا وإنـذاراتٍ أشد خطرا. ونفترض بالتحديد أن الاتصالات السـرية مـع الحكومة الأمريكية، كانت تؤكد بحسم (ضمن أمور أخـرى)

على الربط بـين الانصـياع لتعليمـات "إصـلاح المسـار الاقتصادي"، وبين التحرك الأمريكي المرتقب.

(١) مع البنك الدولي (إهانة مكنمـارا للمسـئولين المصريين):

أ ـ يلزم في حالة البنك الدولي، أن نصل إلـى صـدام أكتوبر، بعد عرض سريع لتطورات العلاقـة؛ فبعـد زيارة روبرت مكنمارا للقاهرة في أوائل ١٩٧٤، ظل البنك الدولي يرسل بعثاتِه لدراسة الموقـف، وتقـديم "التوصيات" المتسقة مع "توصيات" صـندوق النقـد، ولكن تعاقداته مع الحكومة المصرية لم تتجـاوز ٨٥ مليون دولار (١٨٧٤)، و٧٧ مليون دولار (١٩٧٥)، وقفزت إلى ١٥٧ مليون دولار (١٩٧٦). ومع تزايـد الاتفاقيات، كان نفوذ البنك في الـوزارات المختلفـة يتعاظم، وكانت سيطرته المباشرة تتأكد على الوحدات المستفيدة من المقروض، وعلى القطاعـات المختلفـة (راجع الفصلين الثاني والرابع).

ولكن مع القرار السياسي للبنك بإعطاء أولويـة خاصـة لمصر عام ١٩٧٦ (كما يبدو في حجم القروض) كان لا بـد

من تدخل مباشر على مستوى الاقتصاد الكلي لصياغة سياسات التنمية والسياسات الاقتصادية للأجل الطويل والمتوسط. ولم يكن اختيار البنك لعام ١٩٧٦ اختيارا عشوائيا، فهو على صلة عضوية بخطة الهجوم الشامل، وبعد عمليات التحضير التي تمت خلال العامين السابقين.

ومهمة البنك الدولي ـ كمهمة الصندوق ـ على صلة بكافة الوزارات، ولكن يركز الصندوق على وزارتي المالية والاقتصاد، ويركز البنك على وزارة التخطيط. وحين وصلت بعثة الصندوق في أبريل، كانت هناك بعثة من البنك الدولي قد سبقتها بأيام برئاسة ووتر تيمز، ومهمتها القيام بمباحثات مكثفة مع وزير التخطيط الجديد، ومع معاونيه في الوزارة، (ومع الفنيين في الوزارات الأخرى طبعا). وزير التخطيط (محمد محمود الإمام) كان يتصور أن الاستراتيجية العامة "تستمد من نصوص الدستور الدائم، ومن معالم الاستراتيجية الحضارية الشاملة التي أقرها الشعب عند استفتائه على ورقة أكتوبر"، ورتب على ذلك ضرورة التمسك بحتمية الحل الاشتراكي، وضرورة دعم القطاع العام والمحافظة على دوره القائد، مع إزالة القيود التي حدت من

انطلاق القطاع الخاص نحو الاستثمار البناء، دون استغلال، أو جري وراء المجالات الطفيلية - كذلك أوضح الإمام ضرورة توفير متطلبات السلام الاجتماعي، مما يحقق التوازن بين كافة فئات المجتمع؛ سواء في مراحل إنشاء الدخل أو توزيعه أو إعادة توزيعه - أيضا مراعاة التوازن في العلاقات مع مختلف الدول والتكتلات الدولية، والتعامل مع الأشقاء العرب تعاملاً متكافئًا لا يخلق العلاقات مع مختلف الدول والتكتلات الدولية والتعامل مع الأشقاء العرب تعاملاً متكافئًات لا يخلق محاور أو تصنيفات، وبالتالي فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي، بما يتوافق مع أهداف الدولة من حيث سرعة استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وإمكان الخروج إلى مختلف أسواق العالم بكفاءة تنافسية عالية - لقد أصبح من المتعذر علينا، أن نعيش في هذا العالم، ونحن نفكر من سنة إلى أخرى، وقد بدأ الاهتمام الجاد بالتخطيط الطويل الأجل عندنا مع ورقة أكتوبر، وتبني الدولة لفكرة رسم خريطة مصر لسنة ٢٠٠٠، وأكدت ورقة أكتوبر على أنه إذا أريد حقًا أن تكون استراتيجيتنا الحضارية الشاملة للمستقبل، قائمة على أسس مدروسة، تربط بين الأهداف

المنشودة، وتجعل خطونا نحو التقدم متوازنًا؛ فـإن حاجتنـا سوف تكون أشد إلى الالتزام بمبدأ التخطيط. وفي مفهومـه للتخطيط، أكد الوزير أيضا ما جاء في ورقة أكتـوبر؛ ففـي ظل سياسة الانفتاح، يظل القطاع العام هو الأداة الأساسـية لتنفيذ أية خطة للتنمية؛ ذلك أن القطاع العام هو وحده الـذي يمكن أن تلزمه الخطة إلزاما مباشرا.

.. كان الرجل - بهذا الكلام - بعيدا فعلاً عما آل إليـه الحال، فقد مرت مياه كثيرة منذ ورقة أكتوبر، والالتزام بمـا جاء بها، أصبح تمسكًا بمـاضٍ يـورد صـاحبه التهلكـة. فلا حتمية التحول الاشتراكي أصبحت مقبولة، ولا التـوازن في العلاقات الدولية أصبح محتملاً، والكـلام عـن الـدور القيادي للقطاع العام في التنمية، وعن إلزامه بالخطة يتضمن أسلوبا في تخصيص الموارد وفي تحديد الأسعار، يتعـارض تماما مع توجيهات السادة الأجانب، وهو عودة لتأكيد استقلال القرار، ومحاولة لاستخدام الاستثمار الأجنبي وفق التخطـيط الوطني.. وكل هذا انتهى عصره.

لقد كان من المهام الأساسية الملقاة علـى عـاتق وزارة التخطيط في رأي الوزير "استكمال الخطة الخمسـية ٧٦ -

١٩٨٠ وفقًا للإطار المبدئي الذي سبق أن طرح في بداية هذا العام، ومع ربط الخطة بمراحل تنفيذ السياسات الاقتصـادية اللازمة للإصلاح المالي والاقتصادي، وإعداد إطـار هـذه الخطة ومناقشته؛ تمهيدا لعرضه في أوائل العام المقبل علـى مجموعة استشارية تضـم الـدول الراغبـة فـي التعـاون الاقتصادي مع مصـر، والمؤسسـات الماليـة والإقليميـة والدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي للإنشاء والتعمير - وسوف "يؤدي ربط الخطـة الخمسـية بالسياسات الإصلاحية، إلى مراعاة ما سبق أن أشرنا إليـه، من ضرورة استخدام الأسـاليب غيـر المباشـرة؛ لتوجيـه القطاعات الاقتصادية العاملة خارج نطاق القطاع العام" (٤٨). ولكن أصحاب المجموعة الاستشـارية، يطلبـون أن تسـود الأساليب غير المباشرة في توجيه الاقتصاد القـومي كلـه، وليس في توجيه "القطاعات الاقتصادية العاملة خارج نطـاق القطاع العام" فقط، كما يقول الوزير". وكان لا بد أن يفرض هذا الموقف - حسب "توصـيات" البنـك الـدولي - قبـل اجتماعات المجموعة الاستشـارية؛ لتنظـيم تـدفق رءوس الأموال الخارجية.

ب ـ كان وزير التخطيط على وشك الانتهاء من صياغة الخطة الخمسية (وفق المفاهيم التـي حـددها) أثنـاء الاتصالات مع بعثة البنك الدولي، ولاحظـت البعثـة طبعا أن الخطة تنشأ على أساس مخالفة تمامـا لمـا توصي به؛ ولذا أسرعت بكتابة تقريرهـا، وأرسـلت نسخته الأولى إلى الوزير؛ لكي تتلقى تعليقاته عليـه، "ولكي تكون آراء البعثة متاحة للوزارة أثناء الإعـداد لمشروع إطار الخطة، الذي ندرك أنه محـدد لـه أن يكتمل في الأسبوع القادم" (٤٩). وبمعرفتنا بأساليب هذه الجهات في التعبير، يبدو أن المقصـود كـان إعـلام الوزير بأن الخلافات في وجهـات النظـر واسـعة، ومطلوب من الوزير أن يكتب بوضوح أنـه يختلـف جذريا مع مفاهيم وسياسات البنك الدولي، وهذا أمر له حسابات سياسية معقدة. والمطالبة بـأن تكـون آراء البعثة موضع اعتبار خلال أسبوع واحد، رغم خلافها الواضح مع وجهة نظر المسئولين المصريين، يعنـي عملية المطالبة بإذعان الجانب المصري دون مناقشة،

أو تأجيل إعلان مشروع الخطـة إلـى حـين بحـث الخلافات، وقد أخذ بالاختيار الثاني فعلاً.

والتقرير الميداني لبعثة البنك الدولي يمثـل فـي الواقـع صياغة متكاملة لرؤيـة البنـك الـدولي المتطـورة حـول استراتيجية التنمية، فهو يصدر عن رؤية التنمية كعملية تغيير متكاملة، (سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية، ثقافية) وليس كمجرد برنامج استثمار عيني ومالي، وهو يطالب الدولـة بتـدخل كفء ونشط في إدارة الاقتصاد القومي، "ولا يمكن تحقيـق ذلك إلا إذا تكاملت وزارة التخطيط داخل إطار مصمم جيـدا لتنسيق السياسات القومية". ولكن في تحديد الأهداف، وفـي تحديد السياسات المطلوبة خلال الخطة الخمسية؛ لتحقيق هذه الأهداف، يتبلور طبعا الخلاف بين مفهوم التنمية المسـتقلة، ومفهوم الإدارة الرشيدة لنمط التنمية التابعة، وقـد أوضـح التقرير - بصدق على مـا أعتقـد - أن اسـتمرار وزارة التخطيط في عملها وفق المفاهيم القديمة، أصبح "يتم بشـكل متزايد في فراغ؛ لأن أدوات السيطرة تضعف أو تتهـاوى، ومحاولاتها في الموازين السلعية، وفي تخصيص اعتمـادات

الموازنة والنقد الأجنبي، تقل جدواها. إن القرارات المطلوبة الآن ذات طبيعة مختلفة".

ج ـ وقد توالت المحادثات مع البنك الدولي حول "إعلان السياسة" الذي طلبه البنك من الحكومـة المصـرية؛ كشرط لإعداده للقاء المجموعة الاستشارية التي تبحث تمويل خطة التنمية الخمسـية (١٦ دولـة أوروبيـة غربية، والولايات المتحدة واليابان، وبعـض الـدول العربية). ذهب مسئولون مصريون إلـى واشـنطن، وعادت بعثة من البنك الدولي لزيارة القاهرة، وتقـرر أن يقود وزير الاقتصاد (زكـي شـافعي) اسـتكمال المباحثات في مانيلا أثناء اجتماعات محافظي البنـك وصندوق النقد. وفي أكتوبر (شهر المواجهة الحاسمة) كشفت صحيفة مصرية أن "الاجتماعات بين مسـئولي القطاع الاقتصادي في مصر، والمسئولين في البنـك الدولي هذا العام، من النوع الساخن جدا.. بل كان من الممكن أن تنقلب بالفعل إلى مشادة"... وحين "تم بعـد ذلك الاجتماع بين مكنمارا والوفد المصـري، يمكـن القول بأن اللغة التي استخدمها (مكنمارا) كانـت مـن

النوع الحاد" [٥٠]. ومعروفٌ أن خبراء البنك الـدولي يعقدون عادة اجتماعا تمهيديا بين خبراء البنك الدولي وبين المسئولين عن السياسات الاقتصادية والمالية في الدول المختلفة، وذلك قبل الاجتماع مع رئيس البنـك. وفي الاجتماع التمهيدي مع الجانب المصري، ذاع أن الحوار مع منير بنجنك (نائب رئيس البنك المسـئول عن الشرق الأوسط) تناول قلق خبراء البنك من تأخر الجهات المصرية في سحب الأموال التي ارتبط البنك بتقديمها إلى المشروعات المصرية، وقال إن سـحب هذه الأموال كان حوالي ١٠ ملايين دولار شهريا في العام السابق، ولكنه هبط في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٤ ملايين دولار شهريا. وفي اللقاء مع روبرت مكنمارا أثار هذا قضيةَ التعثر في إحداث التغيرات الاقتصادية المطلوبة، وبالنسبة للبطء في استخدام قروض البنـك الدولي، هدد مكنمارا بأن هذا الاتجاه يؤثر على سياسة منح القروض لمصر، وقال إنه لا يجد سـببا مقنعـا للتأخير، وإذا كانت مصر لا تملك مشروعات جديدة، أو إذا كانت مشروعاتها ناقصة الدراسة، فإن جميـع

الدول النامية تحتاج إلى مثل هـذه الأمـوال لتمويـل بعض مشروعاتها. وتوسع مكنمارا في دائرة تهديـده، فقال إن البنك الدولي إذا غير سياسته تجاه مصر، فإن جهات الإقراض الأخرى (وضمنها الصناديق العربية طبعا) ستتضامن معه.

وقـد أوضـح تقريـر مصـري رسـمي حـول هـذا الموضوع[٥١]، أن المستخدم من قروض البنك الـدولي مـن ١٩٦٩ حتى أغسطس ١٩٧٦، لم يتجاوز بالفعل نسـبة ٢٥ %، وإذا استُبعِدت القروض التي وقعت في النصـف الأول من ١٩٧٦ وقيمتها ١٥٢ مليون دولار، ولم تنتهِ الإجراءات الطبيعية واللازمة لبدء استخدامها، ترتفع نسبة لاستخدام إلى ٣٠ %، ولكنها تظل مع ذلك منخفضـة، وفسـر الجانـب المصري هذا الانخفاض بأسباب محلية، وأسباب يسأل عنها البنك الدولي. وبالتأكيد، فإن شروط الاتفاقيـات مـع البنـك مركبة ومعطلة بتعقيداتها، فضـلاً عنهـا البنـك الـدولي. وبالتأكيد، فإن شروط الاتفاقيات مع البنك مركبـة ومعطلـة بتعقيداتها، فضلاً عن أنها مهينة، وأهم من ذلك أنها موظفـة لخدمة استراتيجية مضادة (راجع الفصلين الثاني والرابـع).

وكل هذه الاعتبارات، دفعت كثيرا من الفنيين الـ وطنيين ـ في المستويات المختلفة ـ إلى الاعتـ راض والخـ لاف مـ ع ممثلي البنك، فأضاف هذا تعقيدات أخرى في مجال التنفيـ ذ. ولكن من المؤكد كذلك أن كفاءة التنفيذ في مصر قد انحطت في السنوات الأخيرة، ومن المؤكد أيضا أن تبخر المدخرات المحلية، والذي انعكس في معدل تـ وافر المكـ ون المحلـ ي للاستثمارات المستهدفة (عادة نسبة المكـ ون الأجنبـ ي إلـ ى المكون المحلي = ١: ١,٥) كـ ان عـ املاً أساسـ يا لتخلـ ف معدلات الاستخدام للقروض الخارجية، وضـ منها قـ روض البنك الدولي، وأصبحت المنافسة حادة بين مشروعات هـ ذه القروض، وأولويات الاستثمار الأخرى، علـ ى تخصـ يص موارد التمويل المحلي المحدودة. وقـ د تصـ ورت القيـ ادة المصرية أن تدفق القروض والمنح النقدية، يمكن أن يسـ اعد في خلق المكون المحلي بالمعدلات المطلوبة، وهذا أسـ لوب خطر بطبيعة الحال، ولكن المهـ م الآن أن هـ ذه القـ روض والتحويلات لم تتدفق على النحو المتوقع، وما وصل منها بدد بأشكال مختلفة، وكانت تعليمات الصندوق تضغط في اتجـ اه تغيير العلاقات السعرية، وتعلـ ن أن الخطـ وات المطلوبـ ة

تستهدف ـ ضمن ما تستهدف ـ خفض الإنفـاق الجـاري العام، وزيادة المدخرات. وفي مرحلـة المواجهـة باتجـاه الحسم، والتي بدأت في أكتوبر، أهان مكنمارا وزير الاقتصاد المصري، وهدد بخفض قروض البنك الدولي، بحجة تبـدو أنها في دائرة المسئولية المباشرة للبنك عن تنفيذ المشروعات التي ارتبط بتمويلها، ولكنها في الحقيقة تـرتبط مـن حيـث الموضوع، بضغوط الصندوق "لإصلاح المسار الاقتصادي"، وترتبط - من حيث التوقيت - بسـاعة الصـفر المشـتركة للمرحلة الثانية من الهجوم.

على أية حال، يبدو أن مكنمارا كان متجاوزا لكل الحدود. وتقول جريدة الأهرام إنه أدرك ذلك. أدرك أنه كـان حـادا جدا. ولكنه لم يتمكن من الاعتذار؛ لأن الـوزير المصـري والوفد المرافق كانا قد عادا إلى القاهرة، بكل المرارة التـي يمكن تصورها.

صندوق النقد الدولي (المذكرة الحادة والمنذرة لممثل الصندوق):

بعد العودة للقاهرة، كانت في انتظار الوزير وزملائه في القطاع الاقتصادي مواجهة أخرى ساخنة، ولحسن الحظ؛ فإن

نص الوثيقة الذي يسجل هذه المواجهة تحت يدنا، وهو نص لا بد من اطلاع القارئ عليه كاملاً (انظر الملحق في آخـر الفصـل)؛ ولـذا نقتصـر هنـا علـى بعـض الإشـارات والملاحظات.

كان من مهمة الوفد المصري في مانيلا ـ بالإضافة إلى مباحثات البنك ـ استئناف المباحثات مع خبراء صندوق النقد الدولي حول المقترحات التي قدمها الصندوق حول الإصلاح الضريبي والأداء في الإنفاق الحكومي، وحول النظام النقدي والسياسة النقدية الخاصـة بإصـلاح العجـز فـي ميـزان المدفوعات المصري، وكانت هذه المباحثات حاميـة أيضـا ومثيرة، وبعد عودة الوفد بأيام تلقى وزير الاقتصاد مـذكرة من بول ديكي، ممثل صندوق النقد الدولي في القاهرة (الذي يشغل مكتبا مخصصا له في وزارة الاقتصاد)، وأرسل ديكي صورة من المذكرة إلى وزير المالية ووزير التخطيط.

أ ـ وأهمية النص الأولى، أنه صريح جدا في أسلوبه؛ فهو مجرد من أية تغليفات دبلوماسية يلجأ إليها في صياغة الوثائق العلنية، ومجرد من الصياغات شبه الدبلوماسية في الوثائق ذات المستوى المتوسط من السرية. هـذه

الوثيقة تمثل في الواقع أعلى مستوى من السرية وصلات يدنا إليه (ولكنها رغم هذا لا تمثل المستوى الأعلى)، ونستطيع أن نتأكد الآن أن ممثلي الولايات المتحدة والهيئات التابعة وشبه التابعة، أصبحوا في وضع من يخاطبون المسئولين المصريين كمستوى رئاسي يصدر التعليمات، ويقولون بصراحة إنه سيوقع العقاب في حالة المخالفة؛ فالمذكرة لا تستخدم التعبير الدبلوماسي الشهير: التوصيات؛ فبول ديكي لم يذكر في الرسالة السرية جدا، أنه يوصي بكذا، إنه لا يستخدم إلا كلمات: يجب - يلزم - لا بد - ومن الضروري.

ب - كذلك تؤكد الوثيقة - أكثر من غيرها - الاستنتاجات والانطباعات حول مدى تدخل الأجانب في أمور الإدارة الداخلية. نعلم أن المراكز الأجنبية لتجميع المعلومات، تعلم أكثر من أي مراكز مصرية مقابلة، ليس فقط بسبب تنظيم وتحليل أكفأ للبيانات، ولكن أيضا لأن حجم البيانات المتاحة للجهات الأجنبية أكبر، ولكن كان البعض يتصور أن مهمة الأجانب قد

تقتصر على تجميع المعلومات والبيانات والتقارير بعد حدوثها، أو يتصور ـ على الأكثر ـ أن العلاقات مع جهة؛ كالصندوق تأخذ شكل مواجهة دورية كل سـنة، أو كل فترة، فيما يسمى مشاورات. ولكن مذكرة ديكي تثبت أنهم أصبحوا مشاركين في المطبخ اليومي نفسه، أي في المناقشات والأبحاث اليومية التي تتحول إلـى أرقام وبيانات وقرارات وسياسات، فهم يشتركون مثلاً ومباشرة، في تحضير الموازنة العامة، وفي تعـديلها قبل أن تعلن أمام مجلس الشـعب، بـل إن المناقشـة الحقيقية والمؤثرة مع وزارة الماليـة، تصـدر عـن صندوق النقد وليس عن أية جهـة أخـرى، وأقصـد بالمناقشة الحقيقية المناقشة التي تسـهم فـي مختلـف مراحل صنع القرار، المناقشة التي يمكـن أن تُحـدث تغييرا أساسيا في هيكل الإيرادات المقترح أو هيكـل الإنفاق، فالقانون يمنع هذا الحق عن مجلس الشـعب، وينص على أن المجلس يجب أن يقبل الموازنة العامة، ككل أو يرفضها ككل، ومن الناحية العملية، لم يحدث أن أدخل مجلس الشعب تعديلاً أساسـيا واحـدا فـي

الموازنة، ولكن الصندوق يمارس كل ذلك ومن موقع تأثير قوي. كذلك أقصد بالمناقشة الجـادة للموازنـة العامة أن وزارة المالية تتعمد تقديم الموازنة بصـيغة يستحيل فهمها، وتستحيل بالتالي مناقشتها بجديـة، إن الأرقام متداخلة ومليئة بالتكرار، إلـى الحـد الـذي يصعب معه مجرد تحديد الحجم الإجمـالي للإنفـاق العام، أو الحجم الإجمالي للإيرادات العامـة، وكانـت هذه القضية مثارا لتعليقـات وشـكاوى عديـدة مـن الاقتصاديين، والمتخصصـين فـي الماليـة العامـة، وأعضاء مجلس الشعب، ويثبت الآن (وهـذا خـروج مؤقت عن مذكرة ديكي) من تقـارير البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي. إن هذه الجهات سلمت المفتاح السري للغز الموازنة العامة الـذي احتكرتـه وزارة المالية في السابق، والمحظوظون الذين يطلعون علـى التقارير الخاصة بهذه الهيئات، هم الوحيدون القادرون على فهم الموازنة خارج أكليروس وزارة المالية.

على أية حال، نقول إن مذكرة ديكي ألقت ضـوءا كافيـا على ما آلت إليه العلاقات بين الصندوق وأصـحابه، وبـين

المسئولين المصريين. ولا ينتقص مـن القيمـة التاريخيـة للمذكرة، قولُ ديكي: إن "هذه الأفكار تمثـل فقـط وجهـات نظري الشخصية، ولا تحمل تفويضا رسميا من صندوق النقد الدولي"؛ إذ أعتقد أن هذه العبارة هي الجملـة الدبلوماسـية الوحيدة في المذكرة، ويكشف زيفها أن كاتب المذكرة نسـي (أثناء السرد) عبارته السابقة (أو لعله قصد هذا)، فسجل في مواضع أخرى، ما يشير إلى أنه يعبر مباشرة عـن الـرأي الرسمي للصندوق، ومثال ذلك ما جاء عند اقتراحه تسـريع التوسع في السوق الموازية؛ فقد سجل أن هذا أمر هام جـدا من وجهة نظر الصندوق، وهذه الخطوة ينبغي أن تُتخذ فـي الحال.. ومع ذلك؛ فإننا لو افترضنا أن ديكي يتحدث باسـمه الشخصي، ومع ذلك يقول: "يجب ولا بد"، وإذا كـان ديكـي لا يزيد عن كونه مجرد ممثل للصندوق في القاهرة؛ فكيـف يكتب ويتحادث – إذًا - مدير عمليـات الشـرق الأوسـط، أو رئيس مجلس مديري الصندوق؟

ج ـ المسألة الثالثة في المـذكرة أنهـا أكـدت حقيقـة الاستنتاج بأن شهر أكتوبر شهد تصعيدا خطيرا فـي مواقف القوى الضاغطة الأجنبية، وأنهـا اسـتهدفت

تحقيق السيطرة الكاملة على صنع القرار الاقتصادي، وعلى تسليم الجانب المصري دون قيد أو شرط في كل القضايا الأساسية التي ظلت محل مفاوضة ونزاع:

بدأت المذكرة بأن الأحوال الاقتصادية تدهورت بشدة منذ مشروع خطاب النوايا (أي منذ مايو)، وعلى ذلك طلب ديكي بصراحة تجاوز ما قبلته الحكومة في مشروع الخطاب، وطلب إجراءات جديدة أشد، بحجة أن الحكومة امتصت سياستها لتثبيت الأسعار الارتفاع الطبيعي والمتوقع في الأسعار المحلية؛ نتيجة التوسع في السوق الموازية. والخطورة الأولى من هذا التصرف - من وجهة نظر الصندوق - الابتعاد عن مفهوم تحرير الأسعار الذي يطالب به، وبالتالي الحد من جدية التوجه نحو خفض سعر الجنيه، ويرتبط بهذا تردد الحكومة في تعديل قانون استثمار بالمال العربي والأجنبي فيما يتعلق بأن تتم تحويلات الأموال وفق هذا القانون (من وإلى مصر) بسعر السوق الموازية.

وعلى ذلك، طلبت المذكرة أو قررت، اتخاذ إجراءات مباشرة وجذرية: فلا بد من خفض فوري لسعر الصرف الرسمي، وقد سمح الصندوق للحكومة بتغطية موقفها شكليا،

ولكن على ألا يعني هذا تخليا عن المضمون الحقيقي للخفض المستهدف في سعر الصرف، وإذا حاولت الحكومة مثل هذا التحايل؛ سيفرض الخفض الصريح في الحال. "وقد تضـمن مشروع خطاب مايو، خطواتٍ معينة نحو هذا الهدف، ولكن المنهج الوارد في مشروع الخطاب ينبغي تطويره"؛ بحيـث يصبح أكثر شمولاً وسرعة على النحو الذي حددته المـذكرة بالتفصيل اللازم، وحددت موعدا أقصى للتنفيذ هو أول يناير (أي: خلال شهرين تقريبا من كتابة المـذكرة). ولا بـد أن تمتنع الحكومة عن الإجراءات التي تحول دون تـأثير هـذا الاستيراد بسعر السوق الموازي على الأسعار المحلية، بـل ولا يحق لها أن تنقل هذا التأثير على مراحلَ.

قررت المذكرة أيضا - تأكيدا لمضمون الخفض الشـامل لسعر الصرف - أن تحسب قروض المشـروعات بسـعر السوق الموازية، ويعدل قانون الاستثمار (خلال أسابيع) فـي نفس الاتجاه، "وإذا أثبت أن ذلك صعب، فإن هـذا العامـل وحده يقودني إلى استنتاج أن خفض (السعر الرسمي) جملـة وفورا أمر حتمي".

سحبت المذكرة موافقة الصندوق السابقة على السوق التجارية، بعد قراره الجديد بالتوسع في السوق الموازية ونقل أغلب التعاملات إلى سعرها (شاملاً التحصيلات والمدفوعات غير المنظورة). ويجب إدخال مرونة متزايدة في سعر الصرف في السوق الموازية، وإنشاء قائمة مفتوحة للسلع التي يمكن استيرادها عن طريقها، ويحسن إدخال السلع الضرورية ضمن نظام الاستيراد المقترح.

وبالنسبة للميزانية العامة، رأى الصندوق أن القبول بالحد الأدنى من معونات دعم الأسعار (أي الإبقاء على إعانات الخبز والدقيق فقط) لا يؤدي إلى الاستقطاعات المطلوبة في الإنفاق الحكومي. ومطلوب بالتالي تحرير كامل للأسعار مقابل زيادة في الأجور ١٥ %، أي زيادة محسوسة يبدو منظرها مغريا، ولكن لا تكفي طبعا لمواجهة زيادة الأسعار المترتبة على إلغاء الدعم بشكل كامل، خاصة وتقديرات الصندوق في نفس المذكرة (حتى في وجود الدعم) إن الأسعار ترتفع بمعدل سنوي ٢٠ %.

وعن السياسات النقدية والائتمانية كان القرار زيادة سعر الفائدة ٤ % فورا أو ٢ % مع إلغاء الضريبة، ثـم يضـاف إليها ٢ % أخرى في يونيو ١٩٧٧.

د ـ والآن ماذا لو رفضت الحكومة تنفيذ كـل هـذا؟ إن صندوق النقد كأية سلطة لا بـد أن يملـك صـلاحية الإلزام والعقاب، وإلا فقد وضعه كسـلطة، وأصـبح مطالبا بتغيير لهجة يجب ولا بد؛ ولذلك كان طبعيا أن تنتهي المذكرة بالتهديد الصريح.

فالمشكلة الرئيسةُ التي تواجه الاقتصاد المصـري عـام ١٩٧٧، هي تمويل العجز الكبير في ميـزان المـدفوعات. والمتأخرات في هذا العجز (١٩٧٦) تتزايد، ويستلزم الموقف قرضا كبيرا لإعادة التمويل.

وقد زادت المتاعب هذا العام؛ لأن حجم الدعم المالي من الخارج لم يكن مناسبا، ويقول الصندوق بصـراحة إن مـن أسباب نقض الدعم فشـل الحكومـة فـي تنفيـذ تعليمـات الصندوق، أي أنه كان عقابا.

وبالنسبة للفترة المقبلة (التي دبر الصـندوق وأعوانـه أن تكون غاية في الحرج) فإن مهمة الحصول علـى القـرض

الكبير المطلوب تسلم فورا لبيت أمريكـي (مثـل مورجـان ستانلي) أو بنك دولي، ويتم التنسـيق بـين عمليـة إعـادة التمويل، وبين التوصل إلى اتفاق المساندة مـع الصـندوق، ويعني هذا بوضوح أن عملية إعادة التمويل، مفتاحها لـدى الصندوق. والبيت الأمريكي أو البنك الأمريكي هـو بيـت خبرة، يستعين به صندوق النقد الـدولي، لـيس فقـط فـي الاتصال بالممولين المحتملين، ولكن أيضا للإشراف المباشر على قضايا الموازنة والدين الخارجي، وقبول مصر لـدور هذه المؤسسة الأمريكية شرط الحصول على اتفاق المساندة. ورضاء المؤسسة الأمريكية عنا ورضاء الصندوق يحـددان استجابة من يتوقع منهم تقديم معونات عندما يجتمعون فـي كونسرتيوم في يناير ١٩٧٧. "ودون هذا المنهج؛ ستُسـلمون أنفسكم - عمدا وبلا شك - إلى الإفلاس عام ١٩٧٧" (هكذا قالت المذكرة بالنص).

هـ - المسألة الأخيرة في المذكرة، أنها لم تكن مجـرد كلام في الاقتصاد، فآراء الصـندوق فـي السياسـة الداخلية ظهرت في أكثر من موضع. وأهم المواضـع ما جاء في الختام من "أن برنامجا إصلاحيا بالوصف

السابق يتطلب قيادة سياسية قوية جدا، وتنسيقًا يقظًـا".
وهذا المطلب قُيِل في ظرف يعلم فيه صندوق النقد أن القيادة السياسية مترددة في قبول إجراءات أقـل مـن المقترحة في المذكرة؛ خوفًا من رد الفعـل الشـعبي، ويعلم أيضا عن تناقضات بين المسئولين في القطـاع الاقتصادي، وعن خلافات حول المقبول والمرفـوض من المطالب المقدمة؛ ولذا كان المطلب الأخير ـ في هذا الجو ـ يعني نقدا مباشرا للقيادة، وأنها ليست قوية جدا، وليست في مستوى الموقـف، كمـا أن مطلـب التنسيق اليقِظ يعني إقصـاء المعارضـين.. منتهـى الوقاحة!

المستثمرون الأجانب (تقرير الشركات العابرة للجنسية):

أ ـ بعد هذه الوثيقة، نعرض وثيقة أخرى بالغة الأهميـة تتعلق بالاستثمارات الأجنبية. ونسبق العرض بخلفيـة عن تطورات هذا القطاع. أوضحنا في الفصل السابق أن نتائج قانون ٤٣ لاستثمار المال العربي والأجنبـي والمناطق الحرة حتى آخر ١٩٧٥ ـ كانـت مثبطـة

للآمال، ولأقصى حد. ولذلك صرح وزير الاقتصـاد أننا "يجب ألا نبالغ في الحـديث عـن الاسـتثمارات الأجنبية الخاصة، وأنه لا مفر مـن الاعتمـاد علـى أنفسنا، ولن تحل مشكلة الاستثمار إلا علـى حسـاب الشعب المصري"، وأضاف عن المنـاطق الحـرة أن "البعض تصور خطأ أن أهم ما في المنطقة الحرة هو إنشاء مشروعات لتخزين البضائع الأجنبيـة، فاتجـه الكثيرون في بورسعيد إلى تـأجير الأرض كمخـازن للسلع الأجنبية، وهذا سوف يشجع عمليات التهريـب، ولكننا نهدف من إنشاء المناطق الحـرة إلـى إقامـة مشروعات صناعية، وليس هدفها تخـزين البضـائع فقط". وتحدث وزير المالية في نفس الاتجاه فقال: "إننا منذ ١٩٧١ ونحن نعلن عن تشجيع الاستثمار الأجنبي، ولكن الطلب كله على الأرض والعقارات وعمليـات مضاربة لا حصر لها" (٥٣).

وإحجام المستثمرين الأجانب عن أية مشروعات جادة حتى نهاية العام الثالث من الانفتاح، كان الوجـه الآخـر المكشوف لإفلاس الدعايات التي صاحبت هذه السياسـة.

فغالبية المواطنين لم تكن تعلم أو تتابع التدخلات الخطرة لصندوق النقد من خلال لعبة الديون، ولكن كان مكشـوفًا لكل ذي عينين، انفجار الأسعار (مـن ناحيـة) وامتنـاع المشروعات الجديدة التي قيل إن المسـتثمرين الأجانـب سيملئون الأرض بها (من ناحية ثانية)، وفي البداية، قيلت تبريرات للظاهرة الأخيرة غاية في السذاجة، من قبيل أننا لا نحسن التعامل مع المستثمرين، وفنادقنا لا توفر غرفًـا خالية وإقامة مريحة، "والأهم من ذلك، أنهم بعد حضورهم لا يعرفون إلى أين يتجهون، ومن يقابلون؟ فـلا مكـان معلوم يتجه إليه المستثمرون، ولا أجهزة علـى مسـتوى عال تستقبلهم، وترشدهم إلى ما يطلبون، وإلى مـا هـو مطلوب للبلاد". وأغرب ما في هذا الكلام، أنه لـم يكـن يقال بغرض الضحك على ذقوننا، ولكن كان المسـئولون يصدقون فعلاً أن هذا هو سبب إحجام المستثمرين، فتركز البحث ـ كما قال عبد العزيز حجازي ـ علـى إيجـاد "عمارة نوفر فيها لهيئة الاستثمارات كل متطلباتهـا مـن أجهزة الاتصـالات والجـوازات وتـراخيص العمـل.. إلخ"[٥٤]. وتم العثور على العمـارة المناسـبة، وكلفـت

مؤسسة فورد بدراسـة تأثيـث مبنَـى جهـاز التعـاون الاقتصادي العربي والدولي، وأسلوب تسكين المـوظفين في الأدوار المختلفة؛ بحيث تعد في كـل دور اسـتراحة وغرف يتناقش فيها الموظفون مـع المسـتثمرين منعـا لدخول المكاتب. وتقرر أن يخصص الدور الأول لممثلي الإسكان، والجوازات والجنسية، ومستشـار للضـرائب، وكل الأجهزة التـي يـرى أن لهـا اتصـالاً بعمليـات المستثمرين تسهيلاً لعملهم، وتقرر أيضا تخصيص بعض الغرف لاجتماعات المستثمرين أنفسهم، ويساعدهم فيهـا موظفو الآلات الكاتبة، وأيضا أعدت "تلكسات" للاتصـال بالخارج.. إلخ" (٥٥). ولكن مع كل هذه التجهيزات الفنية، والتطويرات الإدارية (التي استكملت في عهـد ممـدوح سالم) ظل المسـتثمرون الأجانـب محجمـين، فألقيـت المسئولية في خيبـة الآمـال العريضـة علـى عـاتق البيروقراطية المصرية، وعقليتها "المنغلقة" والبيروقراطية المصرية كانت بريئة من ذنب هذه النتيجـة، وسـبق أن ذكرنا كيف دفع ممدوح سالم الاتهام عنها في آخر ١٩٧٥ (الفصل السابق). ولكن ظل الاتهام قائما؛ لأنه "كان وسيلة

من المستثمرين الأجانب لمحاولة الضغط علـى جهـاز الاستثمار عند المفاوضة حول الشروط الموضوعية"، كما صرح نائب وزير الاقتصاد (٥٦) أي أن الإلحـاح علـى مسألة البيروقراطية، كان مجرد وسيلة للابتزاز، وإرهاب الفنيين المصريين الذين يحرصون علـى أفضـل عائـد للاقتصاد الوطني من الاستثمار الأجنبي. وللحقيقة، ظـل هؤلاء الفنيون - بقيادة زكي شافعي - يـدافعون عـن موقفهم الوطني. وفي سبتمبر كان رئيس هيئة الاسـتثمار يوضح أن "رفض أي مشروع يتم بناء على قواعد ثابتـة ترتبط بظروف الاقتصاد المصري واحتياجاته؛ لأن فـتح الأبواب بغير قواعد، هو نظام غير معروف في أي مكان من العالم، وكل دولـة تراعـي ظروفهـا، واحتياجاتهـا الحقيقية، والمشاكل التـي تعترضـها، وإلا أدت سياسـة الاستثمارات دون ضوابط، إلـى الإضـرار بالاقتصـاد القومي"، وحدد عبد المنعم رشدي أسبابا خمسـة لـرفض المشروعات:

طلب المشروع لحصة من النقد الأجنبي تلتزم بتوفيرهـا الدولة، في حين أن إحدى المشكلات الاقتصادية الحرجة التي

يعاني منها الاقتصاد المصري هـي نـدرة النقـد الأجنبـي والاختلال في ميزان المدفوعات.

أسباب تتعلق بسمعة المستثمر الأجنبي؛ فبعض الشـركات صاحبة العروض غير معروفة عالميا، ومثلاً عنـدما تتقـدم شركة لإقامة مشروع لتجميع الساعات في مصـر، وتكـون هذه الشركة غير معروفة على الإطلاق، وجب في تلك الحالة على الأقل حماية المستهلك المصري.

كما أنه من غير المعقول الموافقة (حاليا على الأقل) على إقامة مشروعات تنافس الإنتاج المحلي المتوفر، والقادر على سد احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج.

عدم جدية الدراسات الاقتصادية التي يقـدمها المسـتثمر حول مشروعه، وانخفاض حجم المشروع، وعـدم تقديمـه لخبرات تكنولوجية، تعـوض الـنقص فـي رأس المـال، وبالإضافة إلى أن بعض المشروعات المقدمة تسـتخدم آلات ومعدات قديمة لا تساعد علـى تطـوير ودعـم الصـناعة المصرية.

ومن أهم الأسباب ما يتعلق بضرورة حمايـة الصـناعة المحلية والمستثمر الوطني؛ ولذلك ترفض المشروعات التي يمكن أن يقوم بإنشائها رأس المال الوطني بكفاءة عالية.

وأشار عبد المنعم رشدي إلى أن سياسة تقييم المشروعات تتطور تبعا للظروف الاقتصادية، فأوضح أن الهيئـة كانـت ترفض أيامها المشروعات التي يقل رأسمالها عن ٢٠٠ ألف جنيه، وكان الحد الأدنى المقبول يرتفع على ٥٠٠ ألف جنيه تبعا لطبيعة نشاط المشروع، ويتم التجاوز عن شـرط رأس المال إذا قدم المشروع تكنولوجيا متقدمة، أو خبـرات فنيـة تستفيد منها الصناعة المصرية، وهيئة الاستثمار لـم تكـن تمارس الرفض بمفردها؛ إذ تشترك فيها هيئةُ التصنيع كجهة خبرة فنية، بالإضافة إلـى الـوزارات التـي يـدخل فـي اختصاصها نشاط المشروعات، وقد رفضـت مـثلاً وزارة الصحة في ذلك الوقـت أي مزيـد مـن الاقتحـام لقطـاع الصناعات الدوائية، ورفضت وزارة الصـناعة أي اقتحـام القطاع الغزل والنسيج، إلا بشروط حامية للإنتـاج الـوطني (راجع الهامش للتفاصيل) [٥٧].

إلا أن هذا الموقف كان لا بد أن يتهاوى تـدريجيا أمـام الهجمات المنظمة. انهارت في فترة لاحقـة كـل الخطـوط الدفاعية، فانفتحت كل القطاعات أمام المستثمرين الأجانـب بلا ضوابط، وقطاعا الصناعات الدوائية، والغزل والنسـيج (المذكوران في الفقرة السابقة) نموذجان محددان، وفي قطاع الغزل والنسيج بالذات لم تكن العملية مجرد اختراق، ولكـن تهديدا بتصفية الصناعة الوطنية العريقة (مشروع العامرية). ولكن في المرحلة التي نتناولها الآن كان الصمود تضعضعه الضغوط العامة للهيئات الدولية، وكـان المسـتثمرون مـن ناحيتهم يلتفون حول معارضة هيئـة الاسـتثمار، ووزيـر الاقتصاد، بالاتصال المباشر بالوزراء "المتفـاهمين"، الـذين فتحوا مكاتبهم وقلوبهم لمقابلة أي مستثمر أو آفـاق؛ بحجـة التغلب على الروتين والبيروقراطية، والقـرارات السياسـية وتدخلات أصحاب النفوذ كانت تضغط وتحسم فـي بعـض الحالات، وأذكر في تلك الفترة، أنني سألت زكـي شـافعي كيف وافق ـ رغم مفاهيمه المعروفة حول الانفتاح المطلوبـ على مشروعات مثل ومبـي، وسـفن أب، فأجـاب وزيـر الاقتصاد بصراحة كاملة، وللنشر على لسانه، أنه "لم يوافـق

على مثل هذه المشروعات، ولا يدري كيف وافق عليها، وأن الانفتاح - في عرفـه - لا يعنـي أن أفـتح البـاب أمـام المشروعات للمطاعم ولصناعة مياه غازية. لقد رفضنا نحو ٢٠ مشروعا بإنشاء مطاعم. ويشاع أن شركة البيبسي كـولا الأمريكية تطلب أخذ الشركة المصرية، وواقع الحـال أننـا لم نتلق طلبا رسميا، وابتداء، فإنني أرفض إعطاء المصـنع المصري للشركة الأمريكية" [٥٨].

ب ـ لم تكن البيروقراطية المصـرية معطلـة – إذًا - لمشروعات نافعة. ومع ذلك، فإن المشكلة المطروحة للبحث في أواخر العام الثالث من الانفتاح، لـم تكـن متمثلة في رءوس أموال أجنبية تنهمر، وبيروقراطيـة تعوق، المشكلة أن رءوس الأموال لم تقـرر أن تفِـد أصلاً.. وقبل أية إعاقة.

عرضنا نتائج ١٩٧٥، وأوضـحنا أن العـدد الإجمـالي للمشروعات التي وافقت عليها الهيئة حتى ٣١ ديسمبر كـان ٣٦٨ مشروعا يصل رأسمالها إلى ١٢٢٠,٤ مليون جنيـه، ونضيفُ هنا أن البيانات عن الموافقات حتـى آخـر ١٩٧٦ بلغت ٥٣٤ مشروعا رأسمالها ١٦٢٩,٦ مليون جنيه [٥٩] وإذا

جاز تأليف سلسلة من هذه الأرقام، تكون الموافقات الجديدة أقل عددا وقيمة خلال عام ١٩٧٦ عنها في ١٩٧٥، فعدد الموافقات الجديدة ١٦٦ وإجمالي رأسمالها ٤٠٩,٢ مليون جنيه. ولكننا أشرنا في الفصل السابق، إلى أن معدل الاستثمار الفعلي، هو ما يعول عليه؛ ولذا يمكن أن نسقط مثلاً من موافقات ١٩٧٥ ـ عددا من مشروعات المناطق الحرة (يبلغ عددها ٢٨ مشروعا ورءوس أموالها ٧٠١ مليون جنيه) باعتبارها مشروعات لم تتخذ أية إجراءات تنفيذية طوال عامي ٧٥ و١٩٧٦. وإذا حذفنا هذا القدر؛ يهبط رقم موافقات عام ١٩٧٥ إلى شيء حول ٤١٩ مليون جنيه فقط.

وحتى بالنسبة للمبلغ الأخير، أشرنا في الفصل السابق إلى أن الاستثمار الفعلي كان حوالي ١١ مليون جنيه، ومن هذا المبلغ كان الاستثمار الفعلي داخل البلد ٥,٥ مليون جنيه في ٢٢ مشروعا. وقد عدلت البياناتُ المعلنة عام ١٩٧٦ هذه الأرقام، فالاستثمار الفعلي داخل البلد، قيل إنه ٧,٩ مليون جنيه (وليس ٥,٥ مليونًا). والأفضل ـ حاليا ـ أن نبتعد عن المقارنات التفصيلية، ونكتفي بالصورة النهائية للمتابعة،

والتي تُغطي كل الفترة من بداية تطبيق القـانون ٤٣ حتـى آخر ديسمبر ١٩٧٦، ووفقًا لذلك يكـون إجمـالي الإنفـاق الاستثماري داخل البلاد ٨٦,٩ مليون جنيه (منها ٤٢,٩ مليونًا نقد أجنبي) في عدد ١٤٩ مشروعا، يبلغ إجمالي رأسـمالها ٢٥٤,٧ مليون جنيه. وضمن هـذه المشـروعات كـان ٦٥ مشروعا، قد بلغ فعلاً مرحلة الإنتاج، ورأسمالها الإجمـالي ٣٥,٢ مليون جنيه (منه ٢٥,٣ مليون جنيه نقد أجنبي).

أما عن الموافقات بنظام المناطق الحرة الخاصة، فإن عدد المشاريع ٦٦، إجمالي رأسمالها ٧٥٨,٤ مليون جنيه (منـه ٧٤٠,٥ مليونًا نقد أجنبي)، وذلـك فـي منـاطق القـاهرة والإسكندرية والسويس، وأثبتت المتابعة أن البيانات الـواردة عن الاتفاق الاستثماري الفعلي، اقتصرت على ٣٠ مشروعا، رأسمالها ٣٤,٨ مليون جنيه، والإنفاق الاستثماري الفعلي في هذه المشروعات حتى آخـر ١٩٧٦ كـان لا يتجـاوز ٧,٣ مليون جنيه، أي: بنسبة أقل مـن ١ % مـن إجمـالي رأس المال، ولو أن النسبة تتحسن طبعا إذا اسـتبعدنا مجموعـات المشروعات التي لم تثبت أي قدر من الجدية، ولم تبدأ أيـة خطوة تنفيذية.

وبالنسبة لمشروعات المناطق الحرة العامـة، بلـغ عـدد المشروعات الموافَـق عليهـا ١٣٩ مشـروعا، رأسـمالُها الاجتماعي حوالي ١٦٧,٧ مليون جنيه (منه ١٥٣,٦ مليـون جنيه نقد أجنبي) موزعة - بالترتيب التنازلي لرأس المال - كالتالي:

المنطقة الحرة بالإسكندرية - المنطقة الحرة ببور سعيد - المنطقة الحرة بالقاهرة - المنطقة الحرة بالسويس، وكشـفت المتابعة أن ١٣ مشروعا استثماريا في المنطقة الحرة ببـور سعيد، ورأسمالها ١١,١ مليون جنيه، بدأت الإنتـاج، كـذلك كان ٨١ مشروعا في نفس المنطقة في مراحلَ مختلفة مـن التنفيذ (إجمالي رأسمالها ٤٧,٨ مليون جنيه) أما في المناطق الحرة العامة الأخرى - وخاصة خارج القـاهرة - فإنهـا لم تكن قد بدأت تقريبا أية خطوة تنفيذية.

وإجمالاً، يكون الإنفاق الاستثماري (داخل البلـد وبنظـام المناطق الحرة) لا يتجاوز كثيرا ١٠٠ مليون جنيـه خـلال عامين ونصف العام. وإذا كان هذا الرقم يشير إلـى تحسـن ملموس في معدلات التنفيذ المالي خلال ١٩٧٦ (بعد الاتفاقية الثانية لفصل القوات، كما صرح زكي شـافعي) [٦٠]. إلا أن

المعدلات تظل واضحة الانخفاض بالنسبة للتوقعات الأولى، وتزداد قتامة الصورة إذا تابعنا التوزيع القطاعي للمشروعات، وإذا لاحظنا أيضا متوسط الحجم للمشروع. فبالنسبة لمشروعات (داخل البلاد) التي وردت بيانات الإنفاق الاستثماري بها، نجد أن رأس المال الموجه لمشروعات الإسكان (الفاخر طبعا) أو رأس المال الموجه لمشروعات السياحة، أكبر من إجمالي رأس مال المشروعات الصناعية. ونسبة رأس المال الموجه إلى الإسكان والسياحة والمقاولات والنقل والثروة الحيوانية (أي أن القطاعات التي لا تمثل بطبيعتها مهارات تكنولوجية رفيعة (كانت ٧١ % من الإجمالي، ومشروعات المناطق الحرة الخاصة لم تكن صورتها تختلف، فمن بين المشروعات تحت التنفيذ كانت مشروعات التخزين والخدمات ٦٦,٦ % والباقي للصناعة.

وكذلك يلاحظ أن متوسط رأسمال المشروع الصناعي داخل البلاد كان ٠,٨ مليون جنيه (وهو يقل عن متوسط رأس مال المشروع الواحد في قطاع الخدمات). وفي مشروعات المناطق الحرة الخاصة، كان متوسط المشروع الصناعي

حوالي ١,٥ مليون جنيه، ويعكس هذا أن الاستثمار الأجنبـي لم يتوجه على مشروعات صناعية أساسية.

ج ـ والآن.. ما هو السبب فـي هـذه الخيبـة؟ هيئـة الاستثمار شرحت رأيها في المعوقات فقالت إنها:

صعوبة الحصـول علـى الأراضـي اللازمـة لإقامـة المشروعات.

غياب المرافق العامة أو صـعوبة مـدها إلـى منـاطق المشروعات الجديدة، وعدم ملاءمة المرافق العامة القائمة في بعض الأحيان لطبيعة بعض الصناعات، وقصـور خـدمات الاتصالات التليفونية والتلكس.

عدم توافر العمالة الفنية أحيانًا، أو عدم التحديـد الكامـل لشروط الاتفاق مع المستثمرين، الأمر الذي تترتـب عليـه مشاكلُ عند بدء التنفيذ الفعلي.

ارتفاع تكاليف إقامة المشروعات، وتكاليف الإنتاج؛ نظرا لتغير بعض بنود التكاليف التقديرية للمشروعات.

سرعة التطور التكنولوجي، قد تستلزم إعـادة الدراسـة للمشروع وتأخير التنفيذ.

عدم توفر البيانات الكافية اللازمة لبعض المشروعات عن السوق المحلي أو الأسواق المجاورة، مما يصعب إعادة الدراسات والتنبؤات، وقد يتعذر الوصولُ إلى نتائج يعتمد عليها.

هذه هي المعوقات التي تقول هيئة الاستثمار إن إدراكها، ودراسة أفضل الوسائل لتذليلها، أو التغلب على ما يمكن حله منها، يمثل دفعة طيبة لتنفيذ المشروعات القائمة، أو التوسع فيها، وتسهيل إقامة المشروعات الجديدة وجلب المزيد منها".

وهذه المعوقات صحيحة، وهي عقبات بوجه أي برنامج للنمو الاقتصادي، وليست في وجه المستثمرين الأجانب وحدهم، ولكن تضخيم وزن هذه المعوقات، هو الأمر غير الصحيح، إن البنود من (١) إلى (٣) في مجموعة المعوقات المذكورة تقع – في قسم كبير منها - داخل مسئولية الحكومة المصرية، ولكن هل تمثل هذه المعوقات اعتبارا مفاجئًا للمستثمرين الأجانب، ومانعا لا يمكنهم اجتيازه؟ وكيف تنهض الحكومة بنصيبها من المسئولية في حل هذه المشاكل؟! لقد تساءل اقتصادي مصري: "كيف أمكن إعادة بناء العواصم الأوروبية المهدمة بعد الحرب الكبرى، وكيف

تحولت لندن وبرلين وروما وغيرها إلى عواصم مزدهـرة؟ ومع ذلك فلا مرافقُنا - والحمـد - ولا مـدننا الكبـرى تعرضت لآثار الحروب الثلاثة التي خاضتها مصـر خـلال ربع قرن، اللهم إلا موانئ منطقة السويس التي تكفلنا وحدنا، وبمساعدة بعض أصدقائنا القادة العـرب - بإعادتهـا كمـا كانت، بل إلى أفضلَ مما كانت. ومع ذلك، فإننا لا نفتأ نلـوم أنفسنا، ويتملكنا الشعور بالذنب، ونعِد بإصلاح هذه المرافـق بأسرع وقت (....) كيف لنا بإعداد ذلك كله، وهو يتطلب من الموارد المالية الوفيرة، ومن الوقت الطويل مـا لا تسـتطيع أجهزة الدولة أن تنهض به. وفـيم كانـت – إذًا - فلسـفةُ الانفتاح الاقتصادي؟ أليست هي دعوة إلى الممولين العرب، ثم إلى سائر المستثمرين الأجانب - أن يقبلوا إلينا؛ لنبدأ معا في إنشاء نهضة اقتصادية واسعة؟ (....) إن المرافق اللازمة للمشروعات نوعان: الأول يختص بالمشروع مباشرة؛ كإيواء العاملين ورعايتهم الصـحية، وتـدريبهم، وهـذه يتحملهـا المشروع الكبير عادة، والمستثمرون في بلادهم يعرفون هذه الحقيقة. أما النوع الثاني، فهي شبكة الاتصـال الخـارجي؛ كالتليفونات وأجهزة التلكس وغيرها. وهـي مرافـق عامـة

تنهض بها الدولة عادة. وتدبر الأموال اللازمـة لهـا مـن قروض تُطرح للاكتتاب العام في شكل سندات على الدولـة، ويكتتب فيها إما أصحاب المشروعات، أو سـائر الممـولين (....) وإننا لا يجب أن نستمع إلى هذا النقـد الجـائر مـن المستثمرين على استحياء، كأننا المسئولون - وحدنا - عمـا آلت إليه حالتنا الاقتصادية" (حسن زكي أحمد) [٦١].

هذا عن البنود من (١) إلـى (٣) فهـي ليسـت مانعـا، ويتصور أنه بالإمكان حلها بإجراءات مشتركة، وهي لا تقدم بالتالي تفسيرا كافيا لخيبة الأمل. أما البندان (٤)، (٥) فإنهما يمثلان مسئولية المستثمر، أي مستثمر: خاص أو عام، فـي بلده أو خارج بلده، أي أن هذا النوع من العوائـق لا يفسـر بطء معدل الاستثمار الأجنبي في مصر بالذات. وأعتقـد أن هذا ينطبق أيضا على البند الأخير رقـم ٦ ـ وباختصـار، فإنني أود ألا أصدق أن المسئولين عـن هيئـة الاسـتثمار يتصورون فعلاً أن المعوقات التي ذكروها هي الصـعوبات الأساسية، وقد يكون الغرض من ذكرها مجرد محاولة مـن جانبهم لدفع الاتهام الذائع بأن بيروقراطي الهيئة هم العـائق الأساسي. وقد شاركنا من ناحيتنا في دفع هذا الاتهام عـنهم.

ولكننا نؤكد ـ في نفس الوقت ـ أن الأسباب الحقيقية لأحكام المستثمرين الأجانب لا تكمن أبدا في العرض السابق، ودليلُنا في ذلك هو رأي هؤلاء المستثمرين أنفسهم. وينقلنا ذلك إلـى تناول الوثيقة الهامة في هذا الموضوع.

د ـ كانـت قضـية أحجـام المسـتثمرين الأجانـب، والأمريكيين بشكل خاص، قد نُوقشت فـي اجتمـاع مجلس رجال الأعمال المصريين والأمريكيين (أكتوبر ١٩٧٥) [٦٢]، وتقرر أن يشكل الجانب الأمريكي لجنة عمل تدرس المشاكل التي تعتـرض الاسـتثمار فـي مصر من وجهة نظر رجال الأعمـال الأمـريكيين، وبالفعل قامت اللجنة باتصالات مباشرة مع أكثر مـن ٥٠ شركة أمريكية من الشركات ذات النشاط الحـالي في مصر، أو من الشركات ذات النشاط المحتَمل.

واتصلت أيضا بعدد محدود من الشـركات فـي كنـدا وألمانيا الغربية والمملكـة المتحـدة، وكانـت ملاحظـات الأخيرين، كما سجلت اللجنة في تقريرها، متشابهة إلى حـد كبير مع ملاحظات الأمريكيين.

وهذا التقرير صريح جدا، وحين قدم في أكتوبر ١٩٧٦، كان مظاهرة ضغط إضافية، في شهر المواجهة بهدف الحسم، وكان إثباتًا إضافيا على أن المستثمرين الأجانب يتحركون في إطار الاستراتيجية السياسية لدول الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وأنهم متحالفون تماما مع جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذا الكلام حين نستنتجه من الأحداث (العالمية والمحلية) يختلف معنا البعض، ويتصور أن تحليلاتنا واستنتاجاتنا متحيزة. لقد ذكرنا أن البعض يتصور أحيانًا الشركات العابرة الجنسية العملاقة حسب خبرته بصاحب مخبز أو صاحب ورشة أحذية، مع أن المسألة تختلف تماما تماما؛ فهذه الشركات لها استراتيجيات على مستوى عالمي، ولا تحركها مجرد حوافز الربح السريع والعاجل، مثل هذه الحوافز قائمة وفعالة، ولكن بعد توفر شروط أخرى أهم. وكل هذا سنسمعه الآن من أصحاب الشأن، سنعرضه كما كتبوه بخط أيديهم.

ويمكن أن نبدأ عرضنا لتقرير المستثمرين الأمريكيين، بما سمي في التقرير: "نظرة أجنبية إلى الاقتصاد المصري" (٦٣)، هذه النظرة تعكس "كيف يمكن أن يرى اقتصادي في شركة

أمريكية متعددة الجنسية ذلك الاقتصاد، وهذه النظرة العامـة تُستخدم عموما في المرحلة المبدئية، التي يتقرر فيها مـا إذا كانت (الشركة) تستثمر - أو لا - في بلد ما. إنهـا نظـرة لا تتوجه إلى مشاكلَ معينـة، أو بيانـاتٍ عـن الصـناعة أو الشركة أو تفاصيل المشروع؛ فكل هذه الأشـياء ينبغـي تقييمها أثناء مراحلَ تالية من عملية صنع القرار".

وتقول هذه النظرة بالنسبة لمصر إنه "بينمـا الإمكانيـات الطويلة الأجل طيبة؛ فإن الاستحواذ عليهـا يتوقـف بشـكل حاسم على أربعة عواملَ أساسية:

- استقرار سياسي متواصل داخل مصر.
- سلام في الشرق الأوسط.

وبتحديد أكثر غياب الحـرب بـين مصـر وخصـومها المحتملين (مثل إسرائيل وعلاقات طيبة مسـتمرة مـع دول الخليج، التي أصبحت مصر معتمدةً عليها بدرجة حيوية؛ من أجل مساعدات مالية بشروط ميسرة.

تغييرات أساسية في السياسات الاقتصـادية، وتحسـينات ملحوظة في الهياكل الارتكازية والمؤسسات الاقتصادية.

تدفق كبير لرأس مال خارجي".

وتؤكد هذه النظرة الاقتصادية العامة للشـركة المتعـددة الجنسية، أن المعوقات التي تصورتها هيئة الاستثمار مسـألة ثانوية. قد يفيد أن نلقي مزيدا من الضوء على النقطة الأولى الخاصة بالاستقرار السياسي، فالتقرير يسجل في موضع آخر أن من الأمور التي تُثير اهتماما مباشرا ومنتشرا في دوائـر المستثمرين الأجانب المحتملـين مسـألة "التوجـه الغربـي المستمر للحكومة المصرية، ومستقبل الرئيس أنور السادات، فهم يشعرون أن الرئيس السادات كان مسئولاً شخصيا عـن توجه مصر نحو الغرب، وأنه يحصل على دعم لهذه السياسة من المستويات العليـا للحكومـة المصـرية. وتحـت هـذا المستوى، فإن التعاطف مع الأهداف الجديدة أقل جدا رغـم علامات تفهم جديدٍ من بعض قيادات الجهاز الإداري".

ويضيف التقرير أن كثيرا من المستثمرين يشـكون فـي احتمال التخلص سريعا من المفاهيم والمؤسسات التي سادت خلال العشرين عاما الماضية، ويشكون في أن يتمكن الرئيس السادات من حل المشاكل الحادة المباشرة، وهم "يهتمون بما إذا كان ممكنًا أن تواصل مصر توجهها الغربي، في حالة إذا لم يكن (السادات) قادرا على ذلك، وهم يتساءلون أيضا عما

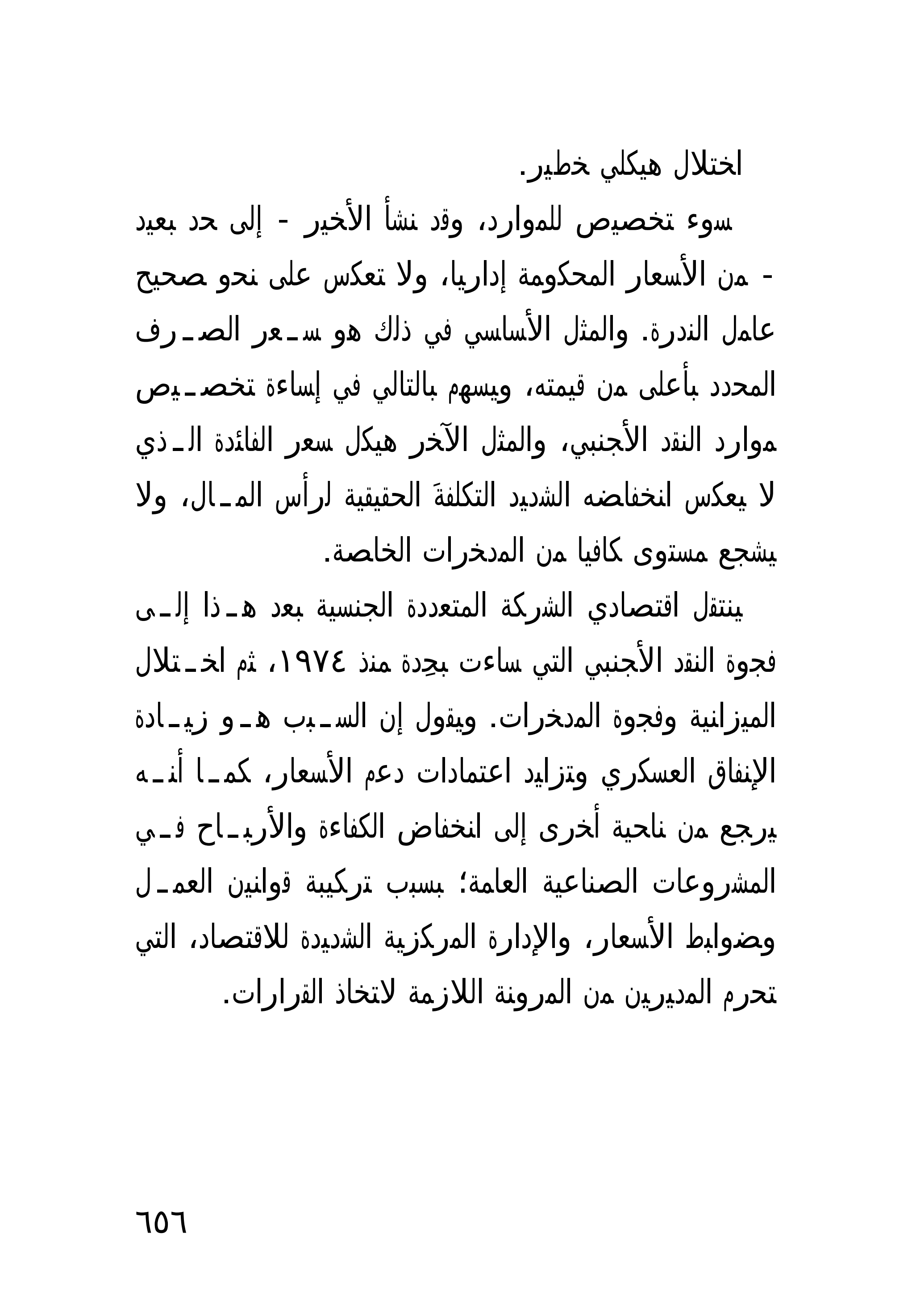
إذا كان باستطاعة مصر أن تواصل توجهها الغربي في حالة ترك الرئيس لمنصبه" (٦٤).

ولإيضاح هذا الكلام؛ فإن المقصود بضـمان الاسـتقرار السياسي هو أن تتحول السياسات القائمة "المرحب بها" مـن اختيارات شخصية للرئيس ومعاونيه المقربين، إلى مؤسسات راسخة لها قدرة ذاتية على الاستمرار، وإفراز وفرض نفس النوع من السياسات، في حالة أي تغير في أشخاص القيادات الحاكمة أو ميولها، وهذه المؤسسات تتطلب تغييرا شاملاً في الأوضاع الموروثة مـن مرحلـة الاسـتقلال الاقتصـادي (أو الانغلاق)، وهي بالضـرورة مؤسسـات (شـبكة مـن العلاقات) اجتماعية مناسـبة، ومؤسسـات سياسـية تتعـدد وتتنافس من خلالها مراكز إصدار القرارات، وهـذه خلفيـة أحاديث الرئيس الدائمة عن دولة المؤسسـات. ويبـاع هـذا الحديث عن دولة المؤسسات - عادة - باعتباره ديمقراطية، ولكن لا ينبغي أن نخلط بين هدف القـوى الخارجيـة فـي تحويل الدولة المركزية القوية (التي أقامهـا محمـد علـي وعبد الناصر) إلى مؤسسات ضعيفة متناثرة، وبـين مفهـوم الديمقراطية الممارسة في الغرب، والتي تطورت مع تكامـل

التنمية المتمركزة حول ذاتها. تعدد مراكز السلطة في مثـل بلادنا آلية دائمة؛ لضمان السيطرة الخارجية من خلال "فرقْ تسد"، وفي التاريخ المصري الحديث، كان هذا مطلبا دائمـا أيام الخديو إسماعيل (راجع الفصل الأول). وبعـد دسـتور ١٩٢٣، كان هناك القصر، وعدد من الأحزاب "المعتدلـة"، والصحف، والأزهر، وأجهزة الأمن المحلية، والمؤسسـات الاقتصادية "الحرة".. إلخ، وكان المنـدوب السـامي يلعـب بالكل؛ لضمان الولاء وتعظيم السيطرة، دون التجاء ـ بقدر الإمكان ـ إلـى الاسـتخدام المباشـر للقـوات العسـكرية للاحتلال.

مطلب المستثمرين الأجانب إذن: إعادة صياغة الجهـاز السياسي والتنفيذي، على نحو يحقق "الاستقرار السياسي" في التبعية.

و... نعود بعد هذا التوضيح والاستطراد، إلـى "نظـرة أجنبية للاقتصاد المصري"، فبعد العوامل الأربعة المذكورة، ينتقل اقتصادي الشركة المتعددة الجنسـية إلـى اخـتلالات الاقتصاد المصري، ويشير إلى فجوة النقد الأجنبي وفجـوة المدخرات المحلية، ويقول إنها عوارض للآتي:


اختلال هيكلي خطير.

سوء تخصيص للموارد، وقد نشأ الأخير - إلى حد بعيد - من الأسعار المحكومة إداريا، ولا تعكس على نحو صحيح عامل الندرة. والمثل الأساسي في ذلك هو سـعر الصـرف المحدد بأعلى من قيمته، ويسهم بالتالي في إساءة تخصـيص موارد النقد الأجنبي، والمثل الآخر هيكل سعر الفائدة الـذي لا يعكس انخفاضه الشديد التكلفةَ الحقيقية لرأس المـال، ولا يشجع مستوى كافيا من المدخرات الخاصة.

ينتقل اقتصادي الشركة المتعددة الجنسية بعد هـذا إلـى فجوة النقد الأجنبي التي ساءت بحِدة منذ ١٩٧٤، ثم اخـتلال الميزانية وفجوة المدخرات. ويقول إن السـبب هـو زيـادة الإنفاق العسكري وتزايد اعتمادات دعم الأسعار، كمـا أنـه يرجع من ناحية أخرى إلى انخفاض الكفاءة والأربـاح فـي المشروعات الصناعية العامة؛ بسبب تركيبة قوانين العمـل وضوابط الأسعار، والإدارة المركزية الشديدة للاقتصاد، التي تحرم المديرين من المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات.

ويتطلب تقليص هذه الفجوات:

بالنسبة للنقد الأجنبي: التوسع في السوق الموازية علـى النحو الوارد في توصيات صندوق النقد والبنك الدولي ـ كل التدفقات إلى الداخل أو إلى الخـارج، المتعلقـة بالاسـتثمار الأجنبي الخاص، ينبغي أن تتم بسعر السوق الموازية.

معدلات الفائدة المحلية والادخار الخاص: مطلوب زيـادة معدلات الفائدة عن الزيادة التي قررت حديثًا، كـذلك يمكـن زيادة المدخرات المحلية إذا اتخذت إجراءات لإعـادة فـتح وتوسيع سوق الأوراق المالية.

ميزانية الحكومة والمدخرات العامـة: مطلـوب زيـادة الإيرادات، والنقص الأخير في الدخل الضريبي يرجع إلـى حد كبير إلى المتأخرات في التحصيل، وإلى التهرب. "ونحن نعلم أن المتأخرات قد انخفضت، ولكن لم يقض عليها بعـد". وبالنسبة للإنفاق، فإننا لا نتوقع خفض الحجم المطلق للإنفاق العسكري، ولكن نأمل أن يسمح التحسن في الجو السياسـي؛ بخفض في معدل نموه، أما الاتفاق على دعم الأسعار فيمكن خفضه. تمت خطوات، ولكن مطلوب بوضـوح إجـراءات إضافية، لا بد أيضا من زيادة مدخرات القطاع العام. نحـن

نعلم أن المؤسسات العامة أُلغِيت ولكن مطلوب تحقيق مزيد من اللامركزية تمنح مديري الشركات حرية الحركة فيما يتعلق بالأسعار والعمالة، ومطلوب زيادة الإنتاجية من خلال الحوافز.

وبالنسبة للزراعة لا بد من إعطائها الأولوية؛ بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، ولا ينبغي التركيز على التوسع الأفقي، ولكن على التوسع الرأسي، ويستلزم هذا حل عديد من المشاكل (ارتفاع منسوب المياه الجوفية وما يصاحبها من ملوحة - فقدان الطمي - نقص الحوافز السعرية وخاصة لمنتجي القطن - إدارة غير مناسبة للتربة ومياه الري - ائتمان غير كافٍ للمزارعين - وقد يكون مطلوب أيضا زيادة استخدام الأسمدة وتحسين نوعية المدخلات وتحسين الخدمات والتسويق.

التحكم في السكان: الضغوط السكانية تعوق التنمية، الجهود السابقة لم تكن كافية، ولا بد من تكثيف الجهود.

طبعا (النظر العامة لاقتصادي الشركة المتعددة الجنسية)، عالجت القضايا السابقة بالتفضيل، (وقد أغفلت التفاصيل، ولكن أصررتُ على تسجيل النقاط الأساسية كلها؛ حتى

يتضح مفهوم الشركة المتعددة الجنسية) في التطبيق، وحتـى ندرك أنهم يشترطون تنفيذ كل توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفقط بعد أن يتأكدوا (عبر تقـارير وزارات الخارجية وتقارير الهيئات الدولية) أننا نفذنا.. فقـط بعـدها يمكن أن يفكروا في القدوم.

على أية حال، كانت الفقرة الأخيرة من التقريـر، تحفِـز السلطاتِ المصرية على الاستمرار في طريقها؛ فهي تسـجل "أن السلطات المصـرية اتخـذت - حـديثًا - عـددا مـن الإجراءات للتخفيف من المشـاكل الاقتصـادية، وهـذه ـ بوضوح ـ خطوات في الاتجاه الصـحيح، ولكـن بعـض الإجراءات مقصور بشكل ملحوظ، في المدى وفي التوقيت، عن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تبدو ضرورية".

العرض السابق، حدد نوع العلاقات الدوليـة المطلـوب استمرارها بالنسبة لمصر، وحدد سياسة مصر فـي الشـرق الأوسط، ومع أي أطراف عربية تتحالف، واشترط ضماناتٍ معينة في السياسة الداخلية.. ثم تناول السياسـة الاقتصـادية العامة، وأعلن وقوف المستثمرين بحزم إلـى جانـب كـل تبليغات الهيئات الدولية. بقيت النقطة الخاصة بالمسـتثمرين

مباشرة؛ وهي قانون رقم ٤٣، وهي نقطة (عنـد الشـركات العابرة للجنسية) تلي ما تقدم من حيث ترتيب الأولوية؛ فبعد القرار الأولي بالاستثمار في بلد ما، يبدأ البحث فيما إذا كانت قوانين الاستثمار مناسبة أم لا، وهذه النقطة كانت الموضوع الأساسي للتشريح الدقيق في التقرير محل العرض، وتمـت المعالجة طبعا بما يتلاءم ويثري الإطار العام السابق. يطالب التقرير بالتالي:

لا بد من حسم كل المنازعات القائمة حـول التأميمـات السابقة بأقصى سرعة.

قائمة المقاطعة للشركات المتعاملة مع إسرائيل: مطلـوب توضيح موقف الحكومة المصـرية وإعـلان المسـتثمرين المحتملين به. وإذا استمرت القائمة؛ فإن السلطات الحكوميـة ينبغي أن تدرس موقف كل شركة على حِدة، "ونحن نعتقد أن هناك بعض الشركات الأمريكية، تعتبـر قائمـة المقاطعـة بالنسبة لها، العاملَ الأساسي خلف عدم استثمارها في مصر".

سعر النقد الأجنبي: تتفق لجنـة العمـل مـع توصـيات صندوق النقد في هذا الشأن، وتدعم موقفه، مـن زاويـة أن تخفيض السعر الرسمي للجنيه أساسي جدا لتشجيع الاستثمار

الأجنبي؛ ولذا يوصي التقرير بتعويم الجنيه "ونحن ندرك أن التعويم يسبب مشاكلَ عديدة لمصر، ولكنه قد يكون الإجراء الأهم من بين كل ما يمكن أن تتخـذه الحكومـةُ لاجتـذاب الاستثمار الأجنبي" (٦٥).

وإذا قررت الحكومة غير ذلك، فإنه يجب تعديل قـانون ٤٣ بحيث ينص على توحيد سعر دخـول، وخـروج رأس المال، وكذلك السعر الذي يتم تحويل الأرباح. مع ملاحظـة أن هذا التوحيد إذا تم عند السعر الرسمي لن يحـل مشـكلة المستثمر الأجنبي، الذي يرى أن تحويلاته قد حسِبت بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد ثبت أن السـعر الرسـمي لـم يجـذب المستثمرين فعلاً، خاصة وهم يتوقعون - بعد فترة - خفض هذا السعر الرسمي؛ ولذا ينبغي أن يكون السعر الموحد عند مستوى السوق الموازية، أو السوق التجارية إذا أُنشِئت.

لم يقتنع كثير من المستثمرين بتعليق لأحد المسئولين فـي الإدارة الأمريكية قال فيه: "إن معظم الشركات في الولايـات المتحدة، تطالب الحكومة المصرية بالالتزام بتوفير كميـات معينة من النقد الأجنبي الذي تحتاجه لاستيراد المواد الخـام وقطع الغيار، وأيضا لتحويل الأرباح، ولا يبدو أن الكثيـرين

يدركون تماما المشاكل الاقتصادية القاسية فـي هـذا البلـد، واعتماده الكامل على المساعدة الخارجية، التي لا تُقَدَم وفـق التزام طويل الأجل".

(ويبدو لبعض حسني النية، أن موقف الشركات غريـب، وأن عدم استعدادها لتفهم وضع الحكومة المصرية أمر شاذ؛ فقد تصور البعض أن الاسـتثمار الأجنبـي يمثـل إضـافة لرصيدنا من النقد الأجنبي، لا أن يلزمنا بتوفير احتياجاته من النقد الأجنبي).

على أية حال - يوصي التقرير بتعويم الجنيه؛ باعتبـاره الحل الأمثل، وفي هذه الحالة يتنافس المستثمرون على شراء كمية النقد الأجنبي المحدودة. ويصبح المستثمر هو صـاحب القرار، فيما إذا كان يستطيع شراء النقـد بالسـعر الجـاري والمحتمل أو لا.

والحل البديل لذلك، أن ترصد الحكومةُ كمية معينة مـن النقد الأجنبي للاستخدام في قطاعات معينة، يمكن أن تقـوم بها مشروعات مشتركة، أو استثمارات أجنبية أخرى، وقـد تعاني بعض شركات القطاع العام بسبب هذا الإجراء (كمـا يعترف التقرير).

ويوصي التقرير أيضا في هذا المجال بإقامة صندوق يضمن توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد أي سِلَع تحتاجها العملية التمويلية، ويمكن للصندوق أن يسحب على النقد الأجنبي الذي توفره الحكومة المصرية أو قروض الولايات المتحدة والهيئات الدولية (وهي قروض تسددها في النهاية الحكومة المصرية بالنقد الأجنبي!)، فإذا كان المستثمر عاجزا عن الحصول على النقد الأجنبي اللازم لشراء المواد الخام، أو تصدير أرباحه، أو سداد التزامات قروضه الخارجية، أو إذا كانت الحكومةُ المصرية غير قادرة مؤقتًا على تزويد المستثمر باحتياجاته من النقد الأجنبي؛ فإن الصندوق يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

ويوصي التقرير بالإضافة على ذلك بفتح الباب أمام المستثمرين لإعادة استثمار أرباحهم كلها لو أرادوا، بلا عقبات.

الإحلال محلّ الواردات: القانون ٤٣ ولائحته التنفيذية، يركزان على صناعات التصدير، ويتطلبان من أي مشروع استثمار أجنبي - باستثناء الصناعات الأساسية - أن يغطي نفقاته الجارية من النقد الأجنبي، وهذا يعني استبعاد

الصناعات التي لا تصدر. ولكن بالنسبة لمعظم الشركات، يبدو أن الحافز الأكبر للاستثمار في مصر هو السوق المحتمل لمصر نفسها. فهي تعرض سوقًا كبيرا لمستهلكين أصحاب احتياجاتٍ مركبة إلى حد ما. وهناك عديد من أنماط المنتجات الناقصة، وبعض صناعات القطاع العام مستهلكة ومنخفضة الكفاءة، وبالتالي يمكن منافستها، والقطاع الخاص غير متطور. كل هذه العوامل معا، تمثل حافزا هاما لكثير من أنواع الاستثمار في مصر.

ومن ناحية أخرى، فإن الآفاق أمام المصدرين ليست مشرقة تماما؛ إذ إن مصر ينقصها رأس المال والمعدات الرأسمالية (!) والمواد الخام، وسمعتُها سيئةٌ في الصادرات الصناعية؛ ولذا قال أحد المستثمرين المحتملين: إنه لا يمكن أن يخاطر بسمعة شركته وأسواقه في البلاد الأخرى، بتصدير بضائع مصنوعةٍ في مصر تحمل اسمه [٦٦].. وبالتالي فإن إحلال الواردات يمكن أن يكون الحل.

ويوصي التقرير بأن تضع الحكومة خطة للتنمية الاقتصادية، تشمل مجموعة من السياسات والأهداف للقطاع

الخاص "ونحن نعتقد أنه يكون مفيدا للحكومة، أن تبحث عن مساعدة خارجية لتطوير خطتها".

ويوصِي أيضا "بإنشاء مجموعة استشارية صغيرة، تساعد في تطوير وتنفيذ الخطوط الاقتصادية، والأولويـات التـي تنطبق على الاستثمار في القطاع الخاص في مصر، وينبغي أن تساعد المجموعة في ترجمة الأهداف الاقتصـادية إلـى برامج عملية لحفز الاستثمار الأجنبـي، وينبغـي أن تقـدم النصح حول عملية الاستثمار، وينبغي أن تشتمل على أُنـاس أصحاب خلفية اقتصادية وخبرة أعمال، وقد تتـألف مـن ٣ أو ٤ مصريين (اثنان على الأقل من القطاع الخاص) وعـدد مماثل من الخارج، يشمل واحدا أو اثنين من رجـال المـال أو الأعمال الأمريكيين. ويجب أن ترفع المجموعة تقاريرها إلى أعلى مستوى مناسب ـ قد يكون مكتب رئيس مجلـس الوزراء (٦٧).

تعديل قانون ٤٣ ـ حيث لا يعكس منهج غربلة واختيار المشروعات في نطاق المجالات المسموح بها، أو في إطـار الخطة أو السياسة العامة. إن التقرير يوصي بـأن "يسـمح بالاستثمارات أوتوماتيكيا في أي مجال من مجالات الاقتصاد

المصري، باستثناءات محددة لقطاعات؛ مثل الدفاع والمرافق العامة التي تمثل حقيقة ظروفًا خاصة. في كـل المجـالات الأخرى، يرجح أن يكون الاستثمار الأجنبي حافزا للعمالـة، ومدخلاً للخبرة التكنولوجية الأجنبية، وتكنيك الإدارة، ومؤديا إلى آثار مفيدة بالنسبة للاقتصاد المصـري. وهـذا المـنهج (المقترح) سينهي عدم اليقين والارتباك الذين يواجههما كثير من المستثمرين المحتملين إذا حاولوا أن يحددوا أي أنـواع الاستثمار، سيوافَق عليها من هيئـة الاسـتثمار، وسـينهي التأخير الكبير الذي يواجهه المستثمرون؛ كنتيجة لمراجعـة الهيئة لتفاصيل مقترحات الاستثمار"(٦٨).

يرتبط بهذا طبعا مراجعة شاملة لوظائف وتنظيم وأعضاء هيئة الاستثمار؛ سواء لإحداث تغييرات رئيسة، أو لإنشـاء منظمات جديدة تحل محلها.. وبشكل عام، فإن البيروقراطية المصرية عبء ثقيل. وقـد وصـفها مسـئول فـي الإدارة الأمريكية بهذه الطريقة "إذا طلب أن أصف حالة مصر فـي كلمة واحدة، فإن الكلمة ينبغي أن تكون انفصـام الشخصـية (شيزوفرانيا). فالرئيس السادات وبعض من فـي حكومتـه، يحاولون تحويل الاتجاه من الاشتراكية إلى نوع من الاقتصاد

الحر، بينما البيروقراطية المتحصنة في خنادقهـا، تحـاول الإبقاء على الوضع الراهن" [٦٩].

بعد كل هذا، جاءت التوصية بتوسيع وتطـوير الهياكـل الارتكازية التي يتصور البعض عندنا أنها المشكلة الأساسية [٧٠].

إن الحكومة المصرية، لا تفهم تماما أن رجال الأعمـال الأجنبي يتوقع في العادة عائدا سنويا يتراوح بـين ١٠ و٢٠ % سنويا على استثماره داخـل بلـده، وإذا تحمـل مشـاق ومخاطر الاستثمار في مكان آخر، فإنه يتوقع بلا شك عائدا أعلى، فإذا أخذنا في الاعتبار معوقات الاستثمار التي لا بـد أن يتغلب عليها المستثمر المحتمل في مصر، وكذلك معـدل العائد الذي يمكن أن يحصل عليه في مكان آخر، فإن مصر لا بد وأن تقدم مستوى من الربح يعتبره المسـتثمر مناسـبا، وإلا فإنه لن يستثمر [٧١].

صناعات القطاع العام: الشركات الأجنبيـة تنظـر إلـى القطاع العام باعتباره منافسا، أو باعتباره شريكًا محـتملاً ـ وبالنسبة لاعتباره منافسا، فإن المستثمر الأجنبي يخشـى أن تقدم الحكومة للقطاع العام مزايا لا يتمتع هو بها، وقد صرح

أحدهم لمجموعة العمل صاحبة التقرير، أن المزايا والحوافز التي تقدم إلى شركات القطاع العام، تعطيه ميـزة ظالمـة، تحرم منها شركات القطاع الخـاص، إن هـذا الجـو مـن "الصناعات التي تديرها الدولة وتسعى إلى العمل جنبا إلـى جنب مع المشروعات الخاصة، هو أمر لا يرغـب معظـم رجال الأعمال الأمريكيين في مسايرته" (٧٢).

وبالنسبة لاعتبار القطاع العام شـريكًا محـتملاً، يقـول التقرير إن أحد رجال الإدارة الأمريكيين (وله خبرة كبيـرة بمصر) أعلن أنه مقتنع اقتناعا جازما بأن صناعات القطـاع العام ككل، قد تفضل إبعاد الاستثمار الأجنبي الخـاص عـن مصر، وهي تستخدم نفوذها لهذا الغرض، وفـي رأيـه أن مخاوفهم الرئيسة تشمل أن المشروعات المشتركة، قد تكشف انخفاض الكفاءة في صناعات الدولة، وقـد تنافسـها حـول المواد الخام النادرة والنقد الأجنبي، وقد تستنزف بعضا مـن إداراتها العليا.

ويشير التقرير من الناحية الأخرى - إلى أن كثيرين من المستثمرين المحتملين لا يفضلون أيضا مشـاركة القطـاع العام، وكما صرح أحدهم، فإنه "يبـدو أن هنـاك محاولـة

لتشجيعنا على الاشتراك في مشروعات مشتركة مع القطـاع العام، حتى رغم علمهم - على ما يبدو - بأن القطاع العـام له مشاكل مزمنة. إن القطاع العام هائل فـي حجمـه، ولـه مشاكلُ رئيسة بإعداد العمالة الزائدة، وبانعدام الأهليـة فـي الإدارة، وانعدام الكفاءة بشكل عام، نحن لم نشهد أي دليـل على توفر فن إدارة جيد بينهم، ونحن نعتبر أية محاولة للعمل معهم مسألة لا يرجى منها أي خير" (٧٣).

ولكن المستثمرين المحتملين يطلبون مع ذلـك مشـاركة الآخرين للحصول على تمويل لمشروعاتهم؛ ولـذا يوصـي التقرير بإنشاء مكتب موحد، يقدم المعلومات للمستثمرين عن مصادر رأس المال، وعن شروط الحصول عليها. والمكتب المقترح متفرع من وكالة تشجيع الاستثمار (التـي يقترحهـا التقرير لتحل محل هيئة الاستثمار)، ولكن ينبغي أن يستخدم هذا المكتب المؤسساتِ الخاصة في مهمته، وينبغي أن يساعد على ترتيب استثمارات ثلاثية الأطراف (أي باشتراك العرب مع الأجانب والمصـريين)، والجانـب الأمريكـي مسـتعد للمساعدة في إنشاء هذا المكتب.

وأيضا لا بد من توسيع مشاركة القطاع الخاص، ولا بـد أن تساعد الحكومة هذا الاتجاه، بتنمية المـدخرات الفرديـة، وقد يتطلب هذا تعديل القوانين الضريبية، وقد يتطلب أيضـا استعانة الحكومة المصرية ببعض الاقتصـاديين الأجانـب، وكذلك لا بد من تشجيع بورصة الأوراق المالية.

تعديل القوانين: فلا يكفي تعديل قانون ٤٣؛ إذ إن هنـاك قوانين أخرى، على رأسها قانون العمـل (رغـم أن قـانون الاستثمار قلل من عبئه على شركات الاستثمار إلى حد ما). فالمستثمرون يواجهون مشكلة كبرى؛ تتمثل في تقييد حريتهم في تسريح غير الأكفاء، أو تسريح العمال الزائدين في حالة خفض الإنتاج. كذلك يشكو المستثمرون من القيود المفروضة على الأجور والمكافآت، ولا بد من مراجعة القواعد المنظمة لهذه الأمور؛ حيث "إنها تنتمي إلى منـاخ اشـتراكي غيـر تنافسي" [(٧٤)].

الضرائب: الإعفاء الضريبي المقرر في القانون ٤٣ غير كافٍ (من ٥ إلى ٨ سنوات) والمطلـوب أن يحسـب هـذا الإعفاء منذ بداية تحقيق المشـروع للأربـاح، والضـرائب المفروضة على تحويلات الخبراء لا بد من تخفيضـها، وإذا

تناقض ذلك مع المعدلات المفروضة علـى قرنـائهم مـن المصريين، تعدل هذه المعدلات أيضا.

أخيرا أشاد التقرير بالمادة ٧ من القانون ٤٣ التي تـنص على أنه "لا يجوز تأميم المشـروعات أو مصـادرتها، ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميـدها، أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليهـا مـن غيـر الطريـق القضائي". ولكن التقرير كان واقعيا، فأثبت أن هـذا الـنص غير دستوري، وبالتالي فإن هذه المادة "بلا معنَى، ويجب أن تعدل؛ بحيث نشير إلى ما تطلبه الدستور من تعويض عادل، وتنص على أن التعويض وفقًا لأهـداف قـانون ٤٣ يعنـي تعويضا ناجزا وفعالاً ومناسبا عـن الملكيـة (....) ومـن الطبعي أن يؤدي التعارض بين أي صـياغة للقـانون ٤٣، وبين المواقف التي تتخذها مصر في المحافل العامة الأخرى، سيؤدي إلى سوء فهم مـن قبـل المسـتثمرين المتـوقعين، وسيكون إخلاص مصر محل مساءلة" (٧٥). ويعني هذا أنـه مطلوب من الحكومة المصرية أن تتضامن مـع الشـركات المتعددة الجنسية في حالة أي صراع ينشب بين الشـركات، وبين دولة تدافع عن حقوقها بالتأميم أو بالضرائب، أو حتـى

بمحاولة إخضاع الشركات للقانون والمراقبة. وقد يطلب - اتساقًا مع قانون ٤٣ - أن تصوت الحكومة المصرية في الأمم المتحدة، ضد قرار مثل "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" الذي نص على أمور كثيرة لا ترضى عنها الشركاتُ العابرة للجنسية (١٩٧٤).

وخلاصة ما سبق، أن الشركات العابرة للجنسية كشفت بجلاء كامل، أنها لا تُستثمر إلا في دول مضمون خضوعها للدول الغربية، وللولايات المتحدة بشكل خاص (في حالة كالحالة المصرية). وكشف التقرير أيضا محاولة بعض السياسيين والفنيين الوطنيين الدفاع عن حد أدنى من استقلال الإرادة، كان السبب الأساسي خلف الإحجام عن الاستثمار في مصر. وكانت الشركات صريحة إلى النهاية، ولم تترك شيئًا للخيال؛ فبعد استقرار التغيرات الجذرية في السياسة العامة، كان مطلوبا في الجانب الاقتصادي: اتخاذ موقف واضح من المقاطعة العربية - الالتزام بالسياسات الاقتصادية التي يمليها صندوق النقد، وعلى رأسها خفض سعر الصرف - إلغاء أية ضوابطَ أو توجيه باسم الخطة أو السياسة العامة، أو حماية الصناعة الوطنية - مساعدة

المستثمرين في تصفية القطاع العام، ودوره القائد أو المتميز، وفي إطار المطلب الأخير، اشترط المستثمرون الأمريكيون: منع قصر بعض المجالات على القطـاع العـام أو القطـاع الوطني، وفتح كل المجالات أمام المستثمِرين الأجانـب بـلا تخطيط أو أولويات من السلطة المركزية ـ إضعاف المركز التنافسي للقطاع العام بمزيد من فك الروابط التنظيمية باسـم اللامركزية (مقابل احتفاظ الشركة العابرة للجنسية، بعلاقاتها التنظيمية على مستوى العالم، وبقيادتها المركزية) ـ تخلـي الحكومة المصرية عن أية رعاية خاصة لشـركات القطـاع العام؛ من خلال السياسة السعرية وما أشبه.

وفي مقابل ذلك، مطلوب من الحكومة أن تحابي شركاتِ المستثْمرين الأجانب، بضمان حصة من النقد الأجنبي، كافية لاحتياجاتها، على حساب القطاع العام وقدرته على الإحـلال والتجديد والتوسع، وعلى توفير المستَلزمات.

وإن قطاع الاستثمار الأجنبي يطلب من السياسة العامـة تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث يحـل القطـاع الأجنبي محل القطاع العام في قيادة الاقتصاد القومي. ولكـن يبدو من الشروط السابقة، ومما جـاء فـي التقريـر، أنـه

لا يحاول تحقيق ذلك من خلال تجاوز الوزن النسبي للقطاع العام القائم؛ كطاقة منتجة، أي لا يحاول أن يكون إضافة إلى الأصول التي راكمها الاقتصاد المصري (أثنـاء السـتينيات وأوائل السبعينيات). ولكن يسعى ـ كلما واتته الفرصة ـ أن يكون بديلاً، ويسعى إلى "تصفية جسدية" لأكبر عدد ممكـن من وحدات القطاع العام المنتجة، يتحقق ذلك جزئيـا عبـر الشروط السابقة، وتتأكد النتيجة من خلال تركيز المستثمرين الأجانب على السوق المحلي، وعـزوفهم عـن الصـناعات التصديرية التي تتطلب مهارات فنية وتنظيمية عالية، وتتأكد نفس النتيجة من خلال تفضـيل القطـاع الخـاص المحلـي (بقدراته المحدودة) كشريك في المشروعات المنتفعة بالرعاية الخاصة، وبمزايا القانون ٤٣. وكـل هـذا لا يتحقـق دون التخلص من الأشخاص والمؤسسات المعارضة للغزو (فـي هيئة الاستثمار أو القطاع العام أو الحكومة) ـ وفي المقابـل تنشأ إدارة أمريكية/مصرية لشئون القطاع الجديد القائد، إدارة سياسية تنظيمية في قلب الجهاز التنفيذي المصـري، وتتبـع مباشرة أعلى مستوياته ـ و... بعد كل هذا، لن تتدفق موارد مالية كبيرة؛ فالمستثمرون الأجانب، يعولون على الممـولين

العرب، وعلى الموارد المحلية، وتتضـمن الأخيـرة إعـادة استثمار جزء من أرباحهم المتحققة بالعمل المصري والسوق المحلي، والتي لا ينبغي أن تقل عن ٢٥ ـ ٣٠ %.

في الفترة الأولى من الانفتاح، كان كثير من الاقتصاديين الوطنيين يطرح أيضا صيغة: المال العربي + التكنولوجيـا الغربية + قوة العمل المصرية، ولكن لم يكن مقصدهم مـن هذه الصياغة، أن قوة العمل المصرية مجرد يد منفذة؛ فقـوة العمل المصرية تشـمل بالضـرورة الإدارة، وكـان مـن المسلمات في ذهن كافة الوطنيين، أن عملية التنمية بعواملها الاقتصادية المرشـحة، تتحقـق تحـت القيـادة السياسـية والاقتصادية المصرية، ولكـن جـاءت الشـركات العـابرة للجنسية، لتطلب احتكار دور المنظم والقائد لكل العملية؛ لقاء حِفنة من الدولارات، ولقاء بعض من التكنولوجيا التي تحـدد في مدى ملاءمتها، فتشكل الاقتصاد المصري وفْق مصالحها ومصالح دولها. ووفق موقعنا من خريطتها لتقسـيم العمـل الدولي، ولتقسيم العمل داخل منطقة الشرق الأوسـط (التـي تشمل - طبعا - مصر والعرب من جانب، وإسـرائيل مـن الجانب الآخر).

رابعا – التنمية أو تشوهات البنية الاقتصادية والاجتماعية:

(١) قطاع البنوك:

أ – كافة المشاكل والشروط السابقة، لم تحلْ دون اندفاع المستثمرين الأجانب نحو قطاع معين ووحيـد، هـو قطاع البنوك. منذ صدر القانون ٤٣ والبنوك الأجنبية تتدافع بحمية عجيبة لانتزاع مواقع متتالية. في عـام ١٩٧٥، أي بعد أقل من عام، صـرح عبـد المـنعم القيسوني بأنه "لا بد من وضع بعض الضوابط؛ بحيث لا نفتح الباب تماما... فليس معقولاً أن نعطي موافقات لإنشاء ١٠٠ بنك في مصر؛ لأن الاقتصاد المصري لا يحتمل هذا العدد، كما أن هذه البنوك سـوف تتقاسـم العمليات ثم تُفلس" [٧٦]. طبعا لم يكن القيسوني يقصـد الرقم ١٠٠ بالذات؛ فهو يتهكم على ظـاهرة التـزاحم التي بدت غريبة.

والنتيجة النهائية هذه الظاهرة (حتى آخر ديسمبر ١٩٧٦) أن عدد البنوك، التي وافقت عليها هيئةُ الاستثمار، وصل إلى ٢٥ بنكًا حسب بيانات البنك المركزي [٧٧] (كان عدد البنـوك

الأجنبية قبل تأميمات ١٩٥٦: ٣٢ بنكًا) ومن بـين البنـوك الحاصلة على الموافقات، تم تسجيل ١٩ بنكًـا لـدى البنـك المركزي، حتى آخر ١٩٧٦ (مقابل ٩ بنوك فقط حتى آخـر ديسمبر ١٩٧٥). وقد بدأ ١٣ بنكًـا فـي مزاولـة النشـاط المصرفي بالفعل، والباقي كان يستكمل الترتيبات. والبنـوك المسجلة تنقسم إلى بنوك تجارية ذات رأسمال مشترك، وكان عددها ثلاثة ـ وإلى بنوك استثمار وأعمال عـددها ١٦ ـ و١٣ فرعا لبنوك أجنبية. وقد عبر زكي شافعي (في بدايـة العام) عن أمل المسئولين الوطنيين وقلقهم، من نتـائج هـذه العملية، فصرح بأن "المفروض أن تعاون البنـوك الأجنبيـة مصر في تمويل تجارتها الخارجية عن طريق تزويد الـبلاد بالتسهيلات المصرفية بالشروط الميسرة، والمفروض أيضا، وخاصة البنوك التي تتخذ شكل بنوك الاستثمار، أن تنشط في إنشاء الشركات المساهمة لإدارة المشروعات الـواردة فـي الخطة، (وهذا لم يتحقق) أما بالنسـبة للبنـوك المشـتركة، فلم يكن القصد منها أن تستحوذ على جانب مـن العمليـات المصرفية التي تقوم بها البنوك الوطنية، ولكن كان القصد أن تدخل في عمليات مصرفية جديدة، وبصفة خاصة التمويـل

المتوسط الأجل للمشروعات الصناعية والزراعيـة، وذلـك بالإضافة إلى توسيع آفاق العمل المصرفي؛ بتعزيـز العـادة المصرفية، وتحقيق زيادة صافية بـالودائع، ولـيس مجـرد الاستحواذ على جانب من ودائع البنـوك المصـرية (٧٨). هكذا تكلم الوزير في بداية ١٩٧٦، ولكن، هل متصـور أن تكون النصائح، والتذكير بالمصلحة الوطنية للدولة المضيفة، محركًا وموجها للبنـوك، بـدلاً مـن متطلبـات التخطـيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات، وبدلاً من حوافز الربح؟ إلـى حوافز الربح الأعلى والأسهل، تطلب من هذه البنوك مـثلاً ألا تُضيع وقتها لنشر الوعي المصرفي، واكتسـاب زبـائن جدد. إن توسيع دائرة المتعاملين مع المصـارف يـدعو ـ مثلاً ـ إلى فتح أفرع للبنوك في المناطق النائيـة، وتحمـل المخاطر والخسائر المحتملة لهذه الفروع لعدد من السنوات، فما هو الداعي "لوجـع القلـب" هـذا؟ إن الـربح الأعلـى والمضمون يتحقق بجهد أقل، إذا استولت البنـوك الأجنبيـة على الزبائن الجاهزين المتعاملين مع البنـوك الوطنيـة، إن البنوك الوطنية هي التي بذلت جهدا طوال السنوات السابقة؛ لتوسيع دائرة التعامل المصرفي، فشقت الطريق إلى مواقـع

جديدة، ونشرت وعيا مصرفيا، وتحملت متاعب الريادة وخسائرها، وربت أثناء ذلك كادرا فنيا مؤهلاً، ثم أتت البنوك الأجنبية كي تتسلم كل هذا "على الجاهز"، وتستحوذ على العملاء والودائع والكادر الفني، ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك رغم كل النصائح؛ لأن الربح الأعلى والأسهل هدفٌ هام لمشروعات الاستثمار الخاص، ولكن أهم من اعتبارات الربح - كما قلنا - مجموعة الأهداف الاستراتيجية للبنوك الدولية؛ ففي نطاق المثال الذي أشرنا إليه عن تمركز البنوك الأجنبية في المواقع التقليدية للسوق النقدي والمالي، كان هذا التمركز يضمن فعلاً أرباحا عالية ومضمونة، ولكن أهم من ذلك أنه يضمن تواجدا في عاصمة النشاط الاقتصادي والسياسي (القاهرة).

على أية حال، شهد عام ١٩٧٦ النتائج العملية الأولى لنشاط البنوك الأجنبية، وكل ما حذر منه الاقتصاديون ورجال البنوك الوطنيون، بدأ يتجلى كأمر واقع وملموس، فتوالت صيحات الفزع، فصرح حامد السايح مثلاً (وكان رئيسا للبنك الأهلي المصري) بأن "الظروف التي تواجهها البنوك المصرية، لا تمكنها في المدى القصير المحدد من

تطوير نفسها لتنافس البنوك الأجنبية" [٧٩]. وقد أعـد أسـتاذ مصري، يعمل بجامعة بيركلي الأمريكية - تقريرا في هـذا الشأن لحساب أحـد البنـوك الأجنبيـة (مـارس ١٩٧٦)، واشتملت الدراسة على مقارنة بين أساليب، ومعـدلات الأداء في البنوك المصرية والبنوك الأجنبية، وجاء في التقريـر أن وقت صرف الشيك في البنوك المصرية والبنوك الأجنبيـة، وجاء في التقرير أن وقت صرف الشيك في البنوك المصرية يتراوح بين نصف ساعة و٤ ساعات أحيانًا، وفـي البنـوك الأجنبية لا يزيد هذا الوقت عن نصف دقيقة ـ فتح الحساب في البنوك الوطنية، يستغرق يوما أو أكثر، بينما لا يستغرق فتح الحساب في البنوك الأجنبية نصـف دقيقـة ـ صـرف الشيك من بنك فرعي (خلاف المركز الرئيسـي) يسـتغرق أحيانًا أكثر من شهر، بينما يصرف في البنوك الأجنبية فـي نفس اليوم ـ الدورة المستندية والحسابية في البنوك المصرية معقدة، وتعتمد في خطواتها على الموظفين، بينما في البنوك الأجنبية الدورة سريعة، وتعتمد على الآلات [٨٠]. وقد نعتقـد أن بالأرقام قدرا من المبالغة، وأيضا فإن الدراسة تعتمد فـي معدلاتها عن البنوك الأجنبية - على معدلات البنوك العاملة

في الولايات المتحدة، وليس حتما أن تعمل فروعها في مصر بنفس الكفاءة، ولكن تبقَى هذه المؤشرات - رغم التحفظـات السابقة - نذير شؤم بالنسبة لنتائج المنافسة المتوقعـة بـين بنوك القطاع العام من جهة، وبين البنوك المشتركة وفـروع البنوك الأجنبية من جهة أخرى.

في فبراير سنة ١٩٧٦، نشر أن البنك الأهلي فقـد ١٠٠ من خِيرة العاملين، وبنك مصر فقد ٥٠ من أكفأ كـوادره.. استقالوا ليعملوا في البنوك الأمريكية.. وفي نهايـة العـام، سجل تقرير رسمي (غير منشور) للبنك المركزي المصـري تقييما عاما لما تحقق، فقال: إن "هذه البنوك (الأجنبية) بـدلاً من أن تصبح مركز (جذب) الأموال إلى مصر، تحولت إلى مراكز (طرد) إلى الخارج".

وأثبت التقرير مسألةَ أن هذه البنوك، عملت على استنزاف الخبرات المصرية، وأوضح أنه على الرغم من انقضاء مـا يقرب من عام ونصف على ممارسة بعـض هـذه البنـوك لنشاطها في مصر، إلا أنها لم تحققْ نتائج لها وزنُهـا فـي مجال جذب رءوس الأموال من أسواق النقد العالمية. وإنمـا اعتمدت أساسا على مواردها الذاتية، وعلى الموارد المتاحـة

من السوق المحلية، بل شاركت بنوك القطاع العام التجارية في الاحتفاظ بمدخرات المصريين، وودائع بضع شركات القطاع العام من العملات الأجنبية. ولم تأخذ هذه البنوك دورها بعد أن تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد، فباستثناء بعض عمليات محدودة لتمويل بعض وحدات القطاع العام أو الشركات المشتركة، وجهت تلك البنوك الجانب الأكبر من مواردها للإيداع لدى مراكزها الرئيسية وفروعها والمراسلين في الخارج، أو تقديم التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل من ٩٠ إلى ١٨٠ يوما لبنوك القطاع العام لتمويل عمليات التجارة الخارجية [٨١]. ويعني هذا التقييم أن العملية اتخذت – فعلاً - نفس المسار الذي توقعه الاقتصاديون الوطنيون، ويعني أن النتائج الفعلية في آخر العام، حققت كل ما حذر منه وزير الاقتصاد في أول العام.

ب ـ وقد جاء التعبير الرقمي عن هذا التقييم في تقرير علني للبنك المركزي (الجزء الثاني من التقرير السنوي). ورغم أن البنك تعمد في هذا التقرير تجنب أي تعليق صريح عن دلالة الأرقام، صدرت التعليمات

بسحب هذا الجزء من التداول، على أثر احتجاجـات وتدخلات من كل الجهات الخارجية التي يعنيها الأمر، وليس فقط من البنوك الأجنبية[٨٢].

سجل التقرير السنوي ما يلي: [٨٣].

البنوك التجارية المشتركة (تتعامل بالجنيه المصري وهي: تشيس الأهلي ـ مصر الدولي ـ المصري الأمريكي) ـ بلغ مجموع المراكز المالية لهذه البنوك حوالي ١٠٣,٣ مليـون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٧٦ مقابل ١٨ مليون جنيه فقط في آخر ديسمبر ١٩٧٥، أي بزيادة قدرها ٨٥,٣ مليون جنيـه، بنسبة ٤٧٣,٩ %. ويتضح من جدول المركز المالي المجمع للبنوك التجارية المشتركة، أن أرصدة الودائع كانت في آخر ١٩٧٥ ـ ١١,٨ مليون جنيه، فوصلت في آخر ١٩٧٦ إلى ٨٠,٦ مليونًا (بزيادة ٥٨٣ %) وأصبحت الودائع تمثـل ٧٨ % من إجمالي الموارد المتاحة عام ١٩٧٦ (مقابل ٦٥,٥ % في العام السابق). ويقول البنك المركزي أن حـوالي ٥٠% من أرصدة الودائع عام ١٩٧٦ كان بعملات أجنبيـة (٤٠,٥ مليون جنيه). ويضيف البنك أن أرصـدة ودائـع القطـاع الخاص مثلت ٧٠,٥ % من الإجمالي، تليها أرصدةُ الودائـع

المقابلة للمعونة الأمريكية (٢٤,٨ %) ثم قطـاع الأعمـال (٤,٧ %)، ويلاحظ أن أرصدة العالم الخارجي التي بلغـت ٢,١ مليون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٧٥ سـحِبت بالكامـل خلال العام الحالي.

وقد زاد رأس المال بمبلغ ٣ ملايين من الجنيهات؛ إذ زاد رأس مال البنك المصري الأمريكي (٢ مليون جنيه) وبنـك مصر الدولي (مليون جنيه)، ورغم هـذه الزيـادة، هبطـت الأهمية النسبية لرأس المال؛ كأحد مصـادر التمويـل مـن ١٣,٩% إلى ٥,٣ % بين عـامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وذلـك نتيجة مباشرة لنمو الودائع.

وتعني الأرقام السـابقة أن أعمـال البنـوك المشـتركة تتضاعف بمعدلات غير طبيعية. وللمقارنة، فإن نسبة الزيادة في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية التابعة للقطاع العـام، لم تتعد ٢١,٨ %، ونسبة الزيادة في الودائع كانت ٢٠,٣ %، ونسبة الودائع الأجنبية (٣٣٤,٩ مليون جنيه) إلى مجمـوع الودائع ١٤,١ %، صحيح أن البنوك المشتركة في مراحلهـا الأولى، ومعدلات النمو في السنة الأولى لا يقـاس عليهـا؛ (لأن الزيادات تُنسب في هذه الحالـة إلـى أرقـام البدايـة

المحدودة)، ولكن حتى إذا أخذنا في الاعتبار، تظل معـدلات النمو في البنوك المشتركة خطيرةَ الدلالة، خاصـة ومعـدل النمو المقابل في البنوك التجارية التابعة للقطاع العام، يكـاد يكون صفرا؛ إذ إن النسب التي ذكرناها عن هـذه البنـوك محسوبة بالأسعار الجارية، والمعدل السنوي للتضخم لا يقل عن ٢٠ %، إن معدلات النمو البالغة الارتفاع فـي البنـوك المشتركة، أثارت أشد القلق أيضا؛ لأنها ترجِع فـي جانـب الموارد إلى الودائع الخاصة بشكل أساسي، ونمـو الودائـع الخاصة في هذه البنوك بمعدلات تزيد عن معدل النمو العـام في المدخرات الخاصة، لا بد يعني جذبا لهذه الودائع علـى حساب بنوك القطاع العام، وهو ما عبر عنه التقرير السري للبنك المركزي، من أن هذه البنوك "شاركت (والصحيح أنها زاحمت) بنوك القطاع العام التجارية في الاحتفاظ بمدخرات المصريين". وهذا الاتجاه ليس مؤقتًا، وقد تصور البعض أن القرار الخاص بقصر تعامل القطـاع العـام علـى البنـوك الوطنية، يكفي لصد الهجوم الأجنبي، وهـذا تصـور غيـر صحيح؛ فالبنوك الأجنبية والمؤسسات الدولية، تلِح وتضـغط من أجل إلغاء هذا القرار، وقد عودتنا هذه الجهـات علـى

النجاح فيما تسعى له، وبالفعل سجل تقرير البنك المركـزي أن هذه البنوك تخطت فعلاً محاولة الحصار هذه، وحدث أن نقلت بعض شركات القطاع العام ودائعها من البنوك الوطنية إلى هذه البنوك.

ومع ذلك، فإن ودائع قطـاع الخـدمات العـام، وقطـاع الأعمال العام، في البنوك التجارية المؤممـة، كانـت تمثـل ٣٠٤% من مجموع الودائع، بينما مثلت ودائع قطاع الأعمال الخاص ٧,٨ % والقطاع العائلي ٣٦,٧ %، ومجموعهما معا ٤٤,٥ %، وهذا الرصيد السـهل الحركـة، تملـك البنـوك الأجنبية كل وسائل اجتذابه.

والصورة في بنوك الاستثمار والأعمال، لم تكن تختلـفُ؛ فبالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال المشتركة (بنك مصـر/ إيران للتنمية ـ بنك القاهرة/ باركليز الدولي) نجد أن إجمالي المركز المالي المجمع كان ٢٧,١ مليون جنيه (آخر ديسمبر ١٩٧٦) مقابل ١٣,٨ مليون جنيه (آخـر ديسـمبر ١٩٧٥)، بزيادة ٩٦,٤ % وقد زادت الودائع من ١,٨ مليون جنيه إلى ١٣,٦ مليونًا خلال نفس الفترة وأصبحت فـي عـام ١٩٧٦ تمثل حوالي ٥٠ % من الموارد المتاحة. وتمثـل وحـدات

القطاع الخاص حوالي ٧١ % من إجمالي هذه الودائع. كذلك شكلت الودائع الادخارية حوالي ٧١ % من إجمالي الودائـع مقابل ٢٩% ودائع تحت الطلب.

وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية (وعددها ثمانية؛ منها بنك واحد يعمل حاليا بالمناطق الحرة) بلغ إجمالي المركز المالي المجمع لها حوالي ١٣٥,٢ مليون جنيـه فـي آخـر ١٩٧٦ مقابل ٣٩,٨ مليونًا في آخر ١٩٧٥، بزيادة ٢٤٠ %. وقـد استبعد جدول البنك المركزي ميزانية بنك مانيوفاكتشـرزها نوفر - ترست كومباني - ٣٠ مليون جنيه - من الإجمالي السابق، وبالتالي كانت الزيادة وفقًا لبيانات الجـدول بنسـبة ٢٥٠ %، وبالنسبة للودائع كانت أرصـدتها ٢٠,٨ مليـون جنيه، فوصلت في ١٩٧٦ إلى ٥١,٣ مليونًا بزيـادة ١٤٦,٦ %، وكانت الودائع موزعة بـين الودائـع الجاريـة (٢١,١ مليون جنيه) والودائع الادخارية (٣٠,٢ مليون جنيه) ورغم زيادة ودائع العالم الخارجي من ١٧,١ مليون جنيه في آخـر ديسمبر ١٩٧٥ على ٣٠,٤ مليون جنيه فـي آخـر ١٩٧٦، هبطت نسبتها إلى إجمالي الودائع من ٨٢,٢ % إلـى ٥٩,٣ %، بينما ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخـاص مـن ٣,٧

مليون جنيه (بنسبة ١٧,٨ %) إلى ١٩,٩ مليون جنيه (بنسبة ٣٨,٨ %).

ج ـ إلا أن الصـورة العامـة لا تكتمـل إلا بعـرض استخدامات البنوك الأجنبية للموارد التي اعتصـرتها أساسا من السوق المصري. وقد حققت هـذه البنـوك أرباحا طيبة من عملياتهـا خـلال ١٩٧٦. نـذكر أن المستثمرين الأجانب طالبوا في التقرير الذي عرضناه (في الصفحات السابقة)، بأن يحققوا ربحا حافزا على المخاطرة. وبالتأكيد فـإن قطـاع البنـوك الأجنبيـة نموذجي من هذه الزاوية؛ فإنشاء البنك لا يفرض على المستثمر الأجنبي مخاطرةَ القدوم برأس مال كبير، إن السلعة التي يتعامل فيها البنك هي المـال، ولكنـه لا يوفر المال عن طريق رأسماله، ولكـن أساسـا مـن إيداعات الآخرين، وقد حصلت البنوك الأجنبيـة مـن خلال تعاملها في أموال المصـريين أساسـا ـ كمـا أوضحنا ـ على معدلات ربح طيبـة؛ فنسـبة ربـح البنوك التجارية إلى رأسمال هذه البنوك، وصلت فـي ١٩٧٦ إلى ٤١,٨ %، والنسبة في بنـوك الاسـتثمار

والأعمال المشتركة، وصلت - في نفس العام - إلى ٧,٦ وكانت في العام السابق ١,٧ %، والنسبة في فروع البنوك الأجنبية كانت ١٣ %. ونحن نعلم أن البنوك الأجنبية ـ وفقًا لقانون ٤٣ ـ معفاة من الضرائب لخمس سنوات، ولكن "لوحظ أنها لم تستغل الأرباح المرتفعة والإعفاءات، في دعم مركزها المالي وزيادة احتياطياتها؛ فقد لجأت إلى تحويل أرباحها أولاً بأول، كما لو كانت في مهمة موقوتة، ولا تخطط للبقاء بعد فترة السنوات الخمس" كما قال أحد المسئولين في القطاع الاقتصادي، (ولكننا لا نعتقد طبعا أن هذا هو التفسير الصحيح).

إلا أن الاستخدامات التي ولدت هذه المعدلات من الأرباح، بدت شاذة جدا؛ فالبنوك الأجنبية لم تكتفِ بالإحجام عن فتح منافذَ ادخارية جديدة، أو عن تنشيط الجهد الاستثماري، ولم تقتصر المأساةُ أيضا على اعتصار هذه المعدلات العالية من الأرباح، دون مخاطرة ولا تكنولوجيا ولا أي شيء؛ فأبعاد المأساة تتضح أكثر، حين نُشير إلى

البيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك المركزي، ورغـم أن البيانات عامة جدا وصماء، فإن دلالتها قاطعة:

ففي البنوك المشتركة نجد أن مجموع التسهيلات الائتمانية التي قدمتها هذه البنوك كان في عام ١٩٧٦ لا يتجاوز ٣١,١ مليون جنيه (وإذا استبعدنا حساباتِ تمويل وزارة المالية التي بلغت حوالي ١٦ مليون جنيه، أو ما يعادل ٨٠% من أرصدة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية)، فإن التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال كانت ١٥,١ مليون جنيه، أي ١٤,٦ % فقـط من إجمالي ميزانيات هذه البنوك المجمعة. وكانت التسهيلات موجهة أيضا، فقد استأثر القطاع الخاص بحـوالي ٨٣ %، والأهم من كل ذلك، أنه بينما بلغت التسهيلات الائتمانية لكل قطاع الأعمال ١٥,١ مليـون جنيـه، نلحـظ أن التوظيـف الأساسي كان لدى البنوك في مصر والخـارج؛ فالأرصـدة لديها مثلت ٥٤,٣ مليون جنيـه أو ٥٢,٦ % مـن إجمـالي الأصول أو التوظيفات) ويستلفت الانتباه - بشكل خـاص - أن أرصدة هذه البنوك في الخارج كانت ٤٦,٥ مليون جنيـه أو ٤٥ % من إجمالي الأصول، وكانت ٩,٧ ملايـين عـام ١٩٧٥.

وفي بنوك الاستثمار والأعمال المشتركة لم تتجاوز قيمـة الاستخدامات في شكل قروض وسلفيات ١,١ مليـون جنيـه (أي ٤,١ % فقط من إجمالي التوظيفات)، وكـان التركيـز على التوظيف لدى البنوك في مصر والخارج؛ حيث بلغـت الأرصدةُ المستَحقةُ على البنوك ٢٢,٨ مليون جنيه في آخـر ١٩٧٦ (أي ٨٤,١ % من إجمـالي المـوارد، والأهـم أن المراسلين (أي البنوك) في الخارج كانوا أصحاب النصـيب الأعظم في هذا النوع من التوظيف، فنصـيبهم كـان ١٩,٩ مليون جنيه (أو ٧٣ % من إجمالي التوظيفات)، وذلك مقابل ٩,٨ ملايين عام ١٩٧٥.

وفي فروع البنوك الأجنبية، كانـت أرصـدة القـروض والسلفيات ٦,٦ ملايين جنيه بنسبة ٦,٣ % فقط من إجمـالي الاستخدامات، منها ٤ ملايين منحت إلى الأفراد و١,٤ مليون جنيه إلى قطاع الأعمال غيـر المـنظم (أي: إلـى القطـاع الخاص الصغير) وما تبقى (حوالي مليون جنيه) قـدم إلـى الشركات الأخرى. أما الأرصدة المستحقة على البنوك فـي مصر والخارج، فكانت ٨٢,٤ مليون جنيه (٧٨,٣ % مـن إجمالي الاستخدامات، وكان نصيب البنوك في الخارج بالذات

٧٠,٤ مليون جنيه (٦٦,٩ % من الإجمالي) وكـان الـرقم المقابل عام ١٩٧٥: ٢٨,٢ مليون جنيه.

إن هذه الأرقام العامة تجسد النتيجة التي سجلها التقريـر السري والصريح للبنك المركزي المصري، حين قال: "تلـك البنوك وجهت الجانب الأكبر من مواردهـا للإيـداع لـدى مراكزها الرئيسة وفروعها، والمراسلين في الخارج، أو تقديم التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل (من ٩٠ إلى ١٨٠ يوما) لبنوك القطاع العام لتمويل التجارة الخارجية". ولكـن كيـف نفسر هذا النشوء العجيب في أوجه الاستخدام، والـذي بلـغ الذورة في توظيف الموارد في الخارج، وليس في الـداخل؟ كيف أصبحت مصر مركـزا لإعـادة تـدوير البتـرول - دولارات إلى أوروبا والولايات المتحـدة؛ مثـل السـعودية والكويت؟! إننا نختلف مع تفسير البنـك المركـزي - فـي تقريره غير المنشور - حيث قال: إن إحجام البنـوك عـن العمل في الداخل لا بد يترتب عليه عمل في الخارج، فهـذه توتولوجيا. والسؤال يبقى بالتالي معلقًا: لماذا الإحجـام عـن العمل في الداخل؟ يقول التقرير: "إن البنوك قـدمت للعمـل بالبلاد، قبل أن يكون المناخ الاقتصادي مهيئًا بالدرجة الكافية

للاستفادة من طاقتها، ومما يمكن أن تقدمه لدفع عجلة النمو"؛ سواء لانخفاض تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر عن المعدلات المتوقعة، أو لأحجام القطاع الخاص عن ارتياد مجال التصنيع تفضيلاً لأعمال الوساطة التجارية، ومؤدى هذا الكلام للبنك المركزي، أن البنوك الأجنبية اندفعت إلى السوق المصري بهذا الحجم والحماس؛ نتيجة سوء التقدير، وهذا كلام قد تروجه البنوك الأجنبية؛ لتبرير اتجاهاتها الشاذة، ولكن عيب جدا أن يبتلع البنك المركزي هذا الطعم، وإذا صدقنا أن البنوك الأجنبية اندفعت في العام الأول نتيجة المبالغة الخاطئة في إمكانيات السوق المصرية، فكيف نفسر استمرارها في التدافع، بعد انكشاف الصورة، واتضاح الأحجام لدى المستثمرين الأجانب وحالة القطاع الخاص المصري؟! ثم هل صحيح أن الاقتصاد المصري لم يكن يمثل طلبا فعالاً كافيا على موارد البنوك؛ بحيث اضطرت إلى توظيف أموالها في الخارج؟! أعتقد، بعد كل ما ذكرنا في الفصول والصفحات السابقة، أن الاتجاه الذي اتخذته البنوك الأجنبية، لم يكن مفاجأة غير منتظرة، وتفسيرها الحقيقي كالتالي:

تدافعت البنوك، واستخدمت الضغوط السياسية وغير السياسية لسرعة الحصول على الموافقات من هيئة الاستثمار، ونشطت بشكل محموم، وبأية تكلفة، لتدبير المقار، وتجهيزها، وللبدء فورا في العمل. ومن السذاجة أن نتصور السذاجة في موقف وتقديرات البنوك الدولية، بل ونتصور أن الغفلة وسوء التقدير، لم يصيبا بنكًا أو بنكين، وإنما كل البنوك في كل أنحاء العالم، وخاصة البنوك الأمريكية! لقد قرأنا "كيف يرى اقتصادي - في شركة متعددة الجنسية - اقتصاد بلد ما؟". ووضح أن قرار الاستثمار في بلد ما، هو قرار سياسي في الأساس. ووفق هذا المفهوم؛ كان التدافع نحو قطاع البنوك قرارا سياسيا استراتيجيا، وأصحابه كانوا يذكرون تماما أن دورهم هو دور طليعة اقتحام، وليسوا جزءا من تدفق عام للاستثمارات الأجنبية، لم تكن مفاجأة لشبكة البنوك الدولية أن زملاءهم في الشركات العابرة للجنسية، لن يتقدموا لإسهام واسع في المشروعات؛ فهذه المسألة كانت مفهومة تماما عند رجال البنوك، ومرتبة، وكان دورهم بالتحديد أن يساعدوا في تمهيد الأرض لمرحلة تالية،

يتمكن فيها المستثمرون الأجانب من القدوم، وفق شروطهم الخاصة.

وفقًا لهذه المهمة؛ كان مطلوبا أن تتقدم البنـوك بأقصـى سرعة - ومهما كان الثمن - نحو هدف السيطرة على قطاع التمويل، بقدراته الحاكمة في حركة الاقتصاد المصري؛ فكلما زادت حصتها من الودائع؛ زاد حجـم القطـاع الاقتصـادي المعتمد على استخدامات الموارد في هـذه البنـوك، وكُلمـا زادت قدرة البنوك الأجنبية على إحداث ضغوط واختناقـات وحوافز، تساعد الأدوات والمؤسسات الأخرى في جهودهـا لتشكيل الأوضاع.

وفي مرحلة الانتقال، كانت على البنوك الأجنبيـة مهـام مباشرة؛ هي أن تُسهم في لعبة الإغراق في الديون وزيـادة متاعب ميزان المدفوعات، وكذلك في اكتساب العملاء، وليس تقديم تسـهيلات ميسـرة للتجـارة الخارجيـة، ومسـاعدة مشروعات التنمية (كما نصحها المسئولون الطيبون). وقـد لعبت البنوك الأجنبية دورها المرسـوم بكفـاءة؛ فحرمـت الاقتصاد الوطني من مدخرات بالنقد الأجنبي، ووظفتها فـي الخارج في لحظة معاناة من أزمة سيولة حـادة فـي النقـد

الأجنبي، وحين أدى ذلك إلى تزايد الحاجـة إلـى مصـيبة الاقتراض المصرفي؛ تقدمت هذه البنوك لتسهم في توفير هذا التمويل الخطر، أي أن البنوك الأجنبية اسـتخدمت المـوارد النقدية لمصر في تعميق أزمتها، وليس في التفـريج عنهـا. وبالتأكيد أسهمت هذه البنوك (على الأقل من خلال توزيعهـا الانتقائي للائتمان) في فتح كثير من الأبواب المغلَقة.

(٢) برنامج التنمية في التنفيذ:

أ- بعد الحديث عن التغير البنيوي الذي مثلـه اختـراق العدو لقطاع المصارف، نستطرد إلى بـاقي جوانـب الصورة العامة؛ لتوضيح مدى نجاح الجهود الخارجية في تحقيق هدفها النهائي: التغيير الكامل لبنية الاقتصاد الوطني، وعلاقاته الاجتماعية. ويسـاعدنا فـي ذلـك متابعة ما تحقق في برنامج التنمية لعام ١٩٧٦، وقـد عبرت وزارة التخطيط عن عدم رضائها؛ إذ خلُصت إلى "أنه - وإن كانت الإجراءات التي اتخِذَت بموافقة السلطات المحلية، ولقيت تقدير المنظمات الاقتصادية، قد ساعدت على إنهاء العام الماضي، بصورة مكنـت الاقتصاد من مواجهة احتياجاته الأساسـية؛ الداخليـة

والخارجية، رغم تزايد أعباء الأخيرة - إلا أنه من المتوقع ألا تحقق خطة ١٩٧٦ الأهداف الموضوعةَ لها بالكامل، الأمر الذي يعني أيضا ضرورة دفع عملية التنمية في عام ١٩٧٧ بما يعوض ما لم يتم تحقيقه في عام ١٩٧٦؛ بحيث يمكن تحقيق أهداف الخطة الخمسية في السنة الأخيرة منها"(٨٤). ويعترفُ تقرير آخر بأن "الظروف التي أحاطت بتنفيذ خطة عام ١٩٧٦ لم تساعد التخطيط على تحقيق أسلوب المتابعة العيني والمالي المستهدف (...) وفي ظل التطورات السريعة التي كانت تتوالى خلال تلك الفترة؛ على الصعيدين المحلي والدولي" (٨٥).

ويعني هذا الكلام، أن التوصل إلى معرفة نتائج الخطة - بقدر معقول من اليقين - أمر متعذر، باعتراف التخطيط. والمقصود بالتطورات المتسببة في هذه النتيجة: تتابع التفاؤل والتشاؤم حول احتمالات التمويل الخارجي، وما صاحب هذا من تغيرات مطردة في السياسات الاقتصادية؛ إذعانًا للمقرضين - على نحو ما أوضحنا في هذا الفصل.

ونذكر أن الاستثمارات المستهدفة لذلك العام، كانت قد قسمت إلى شريحتين؛ كمحاولة لمواجهة الفجوة التمويلية الخارجية، وكانت تُقدر بحوالي ٢٤٠٠ مليون جنيه، و"كان الترجيح السياسي يؤكد إمكانية استكمال عناصر المواجهة لتلك الفجوة خلال الأشهر الأولى للعام" (٨٦).

ومع فشل "مشروع مارشال"، ورغم الزيارات والمباحثات، تأكد أن تنفيذ الشريحتين مستحيل. كان مجلس الشعب قد وافق على استثمارات الشريحة الأولى، وأثناء العام أصدر قانونًا بالصرف على الشريحة الثانية في حدود ١٠٠ مليون جنيه تم توزيعها على جهات الإسناد، وبذا أصبح إجمالي الاستثمارات المستهدفة والمعتمدة نحو ٨٨٠ مليون جنيه. "إلا أن البيانات الواردة من جهات الإسناد، أوضحت أنه تم تنفيذ استثمارات تُقدر بنحو ١٢٥١ مليون جنيه (١١٦٨ مليون جنيه في القطاع العام و٨٣ مليونًا في القطاع الخاص) بخلاف استثمارات الشريك الأجنبي في البترول، وفي خط سوميد" (٨٥).

واعتمدت تقارير المتابعة على هذا الرقم دون أي تبرير للتناقض الذي عبرت وزارة التخطيط عن تنبهها له.

وبالمناسبة أيضا، فإن بيانات الحساب الختامي لموازنة عـام ١٩٧٦ أظهرت حجم الاسـتخدامات الاسـتثمارية للجهـاز الحكومي والقطاع العام بنحو ١٣٥٨ مليون جنيـه (مقابـل ١١٦٨ مليون في متابعات التخطيط).

وكما كان الحال مع العام السابق، أشاد البنك الدولي بنتائج التنمية الانفتاحية خلال ١٩٧٦، بلا مناقشة أو تحليل، فاعتمد على البيانات الأولية من وزارة التخطيط؛ ليكتب أنه بـرغم متاعب النقد الأجنبي في عام ١٩٧٦، "تمكن الاقتصاد مـن مواصلة النمو بمعدل يبلغ نحو ٦,٥ % بالأسـعار الثابتـة". واضطر تقرير البنك على الاعتراف بحقيقة أن هـذا النمـو "يرجع - إلى حد كبير على أية حال - إلى زيادة الإنتاج في قطاع البترول؛ بسبب تشغيل حقول البترول في سيناء لعـام كامل، والتي تمت استعادتها في نوفمبر ١٩٧٥ بالإضافة إلى زيادة الإنتاج من حقول البحر الأحمر)، وإلى استخدام القنـاة لعام كامل لأول مرة. وفي الحقيقة، يقدر أن أكثر من ٤٠ % من الزيادة في القيمة المضافة، يأتي من هـذين القطـاعين، ويتوقع أن يكون النمو في القطاعات الأخرى الرئيسةِ أكثـر تواضعا، ولكن ينظر محترما، إذا كانـت الزراعـة تنمـو

بحوالي ٣ %، والصناعة بحوالي ٨ % (أي فوق المتوسط العام - المؤلف) والتجارة والخدمات الأخرى بحوالي ٧ %"[٨٧]. والحقيقة أن معدل ٦,٥ % لا يبدو محترما على الإطلاق - حتى من ناحية المنظر الخارجي - إذا كان ٤٠% من هذه الزيادة يرجع إلى القناة والبترول (أي إلى الاعتبارات السياسية التي أدت إلى اتفاقية الفصل الثاني للقوات)؛ ولذا أعلنت وزارة التخطيط في تقرير المتابعة المبدئي أن معدل الزيادة الحقيقية في الدخل المحلي الإجمالي بلغ ٩,٨ %. وهذا الكلام بالغ الشذوذ، وتكفي نظرة إلى جدول الموازنة القومية في مشروع الخطة وفي تقرير المتابعة؛ لتبين التضارب الذي لا يصدق بين الأرقام الواردة في الجدولين، والتي جرت على أساسها الحسابات والمقارنات لمختلف المتغيرات. ويكفي أن الناتج المحلي الإجمالي المثبت في مشروع الخطة كمستهدف لعام ١٩٧٦ (= ٤٧٧٨ مليون جنيه) أصبح في تقرير المتابعة الناتج المحلي المحقق عام ١٩٧٥ - في بعض المواضع - وظل في مناسبات أخرى (في نفس التقرير) رقما مستهدفًا لعام ١٩٧٦ كما كان الحال في مشروع الخطة[٨٨].

إن تضارب البيانات في بعض الحالات، نفهمه على أنه راجع إلى تعدد مراكز المعلومـات، واخـتلاف الأسـاليب الإحصائية، والخلل التنظيمي... إلخ، ولكن في حالتنـا هـذه يصعب اعتماد شيء من قبيل مـا ذكرنـا، سـببا لتفسـير التعارض.

على أية حال، سنعتمد على الأرقام النهائية للمتابعة، وقـد اعتمدت هذه - بشكل نهائي - أن الناتج المحلي الإجمـالي المقدر بـ ٤٧٧٨ مليون جنيه هو ناتج عام ١٩٧٥، وارتفع عام ١٩٧٦ إلى ٥٢٦٨ مليون جنيه، وبالتالي تحققت زيـادة قُدرت بحوالي ٤٨٩ مليون جنيـه (بأسـعار ١٩٧٥ ـ أي بالأسعار الثابتة)، وكان معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي ١٠,٢ %. وهذا المعدل منظره مفرح ولا شك، لـولا أننـا نلاحظ أنه يزيد عن المعدل الذي كان مستهدفًا في مشـروع الخطة، والذي قُدر على أساس افتراض استثمار الشـريحتين بالكامل، فبالأسعار الثابتة، كان مستهدفًا أن يكون المعدل في حدود ٥ % (٨٩)، فكيف يتضاعف المعدل باسـتثمار أقـل؟ ورغم أن دخل القناة انخفض عما كان مستهدفًا؟ ومع ذلـك، حتى إذا اعتمدنا كل الأرقام والمعـدلات النهائيـة لـوزارة

التخطيط، فإن إبعاد أثر القناة والبترول يهبط بالزيادة المتحققة في الناتج المحلي إلى حوالي ١٥٠ مليون جنيـه (بأسـعار ١٩٧٥)، ويصبح المعدل الفعلي للنمو ٣,١ % فقط لا غير، إذا وافقنا على أن معدل التضخم (الذي تحسب معدلات النمو بالأسعار الثابتة وفقًا له) هو ٥ % وليس ٢٠ % وإذا كـان الأمر كذلك، يصبح لا مجال للفخر بأن معدل الزيادة الحقيقية في الإنتاج المحلي الإجمالي كان ٩,١ % وأن معدل الزيـادة في الدخل المحلي الإجمالي ١٠,٢ %، وبالمناسبة، لا مجـال أيضا للزعم والفخر بأن هذين المعدلين يشيران إلى خفـض نسبة المستلزمات المستخدمة في الإنتاج من ٥٢,٢ % عـام ١٩٧٥ إلى نحو ٤٨ % خلال عام ١٩٧٦ مما يعكس "رفـع كفاءة تشغيل الوحدات الإنتاجية"، فهذا الانخفاض في نسـبة المستلزمات المستخدمة إلى إجمالي الإنتاج، يرجع ببسـاطة إلى حقيقة أن حوالي ٧٠ % من زيادة الناتج المحققـة كـان بسبب دخل القناة والبتـرول، والقطاعـان ـ بطبيعتهمـا ـ لا يحتاجان إلى نسبة مستلزمات مرتفعة.

وقد دلت بيانات المتابعة النهائيـة أن هيكـل الـدخل المحلي الإجمالي واصل - خلال عام ١٩٧٦ - تغيره فـي

صالح مجموعة قطاعات التوزيع، ويعلق التخطيط على ذلك بأن "هذا التغير ليس تغييرا هاما؛ بسبب ما تتميز به مجموعة القطاعات السلعية من وزن كبير في الأهمية النسـبية فـي الاقتصاد القومي، وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة". وهذا التعليق مضلل؛ لأن التغير حسـب البيانـات المعلنـة كـان محدودا بالفعل إذا نظرنا إليه من زاوية المقارنة بين الأهمية النسبية لجملة القطاعات السلعية في الدخل المحلي الإجمـالي بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ولكن ينبغي أن نتـذكر اخـتلال العلاقة بين القطاعات السلعية نفسها؛ بحيث زاد دخل البترول بمعدل ٤٧,٧ %، وزاد دخل الصناعة والتعدين بمعـدل ٨,١ % (أي أقل من معدل النمو الإجمالي للدخل ـ ١٠,٢ % ـ) وزاد دخل الزراعة بمعدل ١,٥ % فقط، وبالتالي لولا حقول أبي رديس؛ لكان انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية محسوسا ومكشوفًا.

ولكن يتطلب الأمر تجاوز هذه الوقفة عنـد المحـيط الخارجي لبعض المتغيرات الاقتصادية، لا بد من نظرة أكثر نفاذًا إلى مكونات التغير في البيئة الاقتصادية، ونُشـير إلـى التالي:

ب ـ **قضـية الاسـتهلاك العـائلي**: ولا نعـرض هنـا للحسابات القومية، ونسبة الاستهلاك النهائي للنـاتج، فهذه مسألة منذرة قد أشرنا إليهـا، ومقصـدنا هنـا، الإشارة إلى التطورات الحادثة في الاستهلاك العائلي، وفي مكوناته بين الفئات الداخلية المختلفة. والدراسات الكمية المتكاملة في هذا الموضوع غير قائمة، وهـي ترتبط بغياب الدراسات عن إعادة توزيع الدخل، ولكن أكد تقرير مقدم من محمـد محمـود الإمـام (وزيـر التخطيط) للمناقشة في اللجنة العليا للتخطيط (أغسطس ١٩٧٦) أنه حدث انكماش في متوسط استهلاك الفـرد من السلع الضرورية، وعزا التقرير ذلك إلى أن فـتح باب الاستيراد بلا ضوابط، أدى إلى تزايد الاسـتيراد من السلع الترفيهية، الأمر الذي قلل من المخصـص للاستهلاك الشعبي، رغم كل جهـود الحكومـة فـي الإعانات التي تتحملها السلع الشعبية؛ سواء المستورد منها أو المنتج محليا [٩٠].

وأشار تقرير المتابعة أيضا إلى قصور العرض مـن السلع الأساسية، وأكد جدول ١٣ في التقرير أن السلع غيـر

المدعمة ساهمت بنصيب كبير في دفع معدلات الاسـتهلاك إلى درجاتها العليا، وظهر ذلك بوضـوح فـي مجموعـات الأقمشة والملابس، والأثاث والتجهيزات المنزليـة، وسـائر السلع والخدمات الترفيهية، وأوضح التقرير أن هـذا يرجـع بالدرجة الأولى إلى ظهور طبقات جديدة مـن الأفـراد ذات دخول عالية، وارتفاع مسـتوى معيشـة بعـض الطبقـات الأخرى". وفي الواقع لا يمثل غياب الأرقام في هذا المجـال مشكلة (ثم من قال إن الأرقام عندنا تعكس الحقيقـة؟!) فمـا يهمنا حاليا، هو مجرد تسجيل حالة كيفية، حول التغير فـي نمط الاستهلاك؛ فمع انتشار المحاكـاة لأنمـاط الاسـتهلاك الكمالية والشاذة في الدول النفطية المجاورة، ومـع تسـاقط رذاذ هذا النمط من أصحاب الدخول العالية في الداخل، ومع موجة الإعلانات المكثفة من الشركات العابرة للجنسية عـن كل "فنونها وإبداعاتها"، ابتلعت السـوق فـيض الاسـتيراد الاستهلاكي منذ بداية الانفتاح، والذي تحقق عبر الاسـتيراد الرسمي، والاستيراد الممول ذاتيا (دون تحويل عملة)، وعبر بور سعيد التي بدأت تمارس نشاطها رسميا ـ كمدينة حـرة مع بداية ١٩٧٦. إن سياسة التصنيع لإحلال الواردات فـي

الستينيات انقلبت إلى سياسة الاستيراد لإحلال الصناعة الوطنية في سني الانفتاح.

وإعادة صياغة المستهلك المصري على هذا النحو اكتملت أبعادها، والآثار المترتبة على ذلك آثار استراتيجية: إحكام علاقة الاعتماد على الدول الغربية، التي تزودنا وحدها بالسلع التي عودونا إدمان استهلاكها - وحتى عند التفكير في مشاريع صناعية، أصبحت نفس هذه السلع، والطلب المشوه الذي خلقته - حافزا موجها لتخصيص الموارد باسم إحلال الواردات - ارتفاع معدلات الاستهلاك بشكل عام، زاد التعرض للغرق في الديون لأغراض جارية - إعادة توزيع الدخل (عبر كل الآليات الملائمة) على نحو يتسق مع أنماط الاستهلاك المفروضة، مع كل التوترات الاجتماعية المترتبة على ذلك [٩١].

ج - **أولوية المشروعات الممولة من الخارج**: يقول تقرير المتابعة: إن عدم التزام القطاعات في تنفيذ الاستثمارات المعتمدة في الخطة؛ سواء بالتجاوز في بعض القطاعات، أو التقصير في البعض الآخر، أصبح أمرا تقليديا، ومما لا شك فيه أن حفظ التناسق

بين نمو القطاعات المختلفة، مطلوب لتوازن الخطـة؛ حيث إن الخطة وحدةٌ مترابطة، لا يمكن تجزئتها، وإلا اختل التوازن بين القطاعات المختلفة". وهـذا الكـلام التبريري غير مقبول، فصحيح أنه جرت العادة علـى خروج جهات الإسناد عن حـدود المهـام المقـررة، وبدرجة تَزيد عن المسموح به باسم مرونـة التنفيـذ، وصحيح أن هذه الظاهرة اسـتمرت وتزايـدت قبـل عصر الانفتاح، ومع منهج برامج الاستثمار السـنوية الذي حل محل التخطيط المركزي الجاد بعـد تجربـة ٦٠/ ١٩٦١ ـ ٦٤/ ١٩٦٥، ولكن هامش الخـروج على البرامج المستهدفَة، ظل مع ذلك فـي حـدود لا تقارن بما وصلت إليه الحالُ بعد الانفتاح، وفي عـام ١٩٧٦ أصبح الخروج على البرامج، على نحوٍ يجعل الحديث عن وجود خطة تضبط حركة الاستثمار لغوا لا معنى له، وقد نقلنا عن تقرير المتابعة، اعترافَه بأن المتابعة المالية والعينية لما تحقق خلال عـام ١٩٧٦ كانت أمرا متعذرا، واستحالة المتابعة هي الوجه الآخر لفقدان أية سيطرة على إصدار القرارات، قبل الانفتاح،

كان مدى الخروج على البرامج المستهدفة لا يقارن ـ كما قلنا ـ بما حدث عام ١٩٧٦، ولكن هذا الوجه من المقارنة يظل ـ رغم خطورته ـ فارقًا كميا، والوجه الأخطر في الموضوع أن الخروج على الالتزام، كان يمثل في المرحلة السابقة ـ وفي التحليل النهـائي ـ اختلالات تنظيمية، والتغلب عليها كان في حدود القدرة المحتملة للمخطط المصري، ولكن الخـروج الواسـع على الالتزام بدءا من عام ١٩٧٦، كان معبـرا فـي المقام الأول عـن خضـوع الوحـدات والقطاعـات الاقتصادية لقرارات من خارج المؤسسـة المصـرية (قرارات الممولين الأجانب). وهذا الفارق النوعي بين حالتي الخروج على الالتزام، يجسد الفارق بين احتمال التنمية المستقلة، وبين السير باتجاه التنمية التابعة.

كان مشروع الخطة قـد أشـار إلـى إعطـاء أولويـة للمشروعات الممولة ولو جزئيا من الخارج، والتمويل مـن الخارج شمل مشروعات الاسـتثمار المباشـر، وقـروض الحكومات والبنك الدولي، وأيضـا تسـهيلات المـوردين، وواضح ذلك في عمليات تطوير القناة التي حظيـت - منـذ

البداية - بالأولوية الأولى لدى جهات الإقراض الخـارجي؛ فقد قفزت الاستثمارات المنفـذة إلـى ١١٥ % ممـا كـان مستهدفًا، ولكن يمكن أن يقال إن حالة القناة، ليسـت مجـرد تدخل مقرضين؛ فهي تمثل أولوية سياسية خاصة، متفقًا عليها بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية، وهذا صـحيح، ولكن سنجد أن وزارة السياحة نفذت استثمارات تبلـغ ١٩٧ % من الاستثمارات المقررة (والسياحة المجال الأول الـذي تدفق إليه المستثمرون). ووزارة الري بلغـت اسـتثماراتها المنفذة ١٤٢ % من المقرر (بسبب قروض وكالـة التنميـة الدولية وهيئة التنمية الدوليـة لمشـروعات الصـرف فـي الوجهين البحري والقبلي) ـ وكان المستهدفَ زيادةُ فـرص العمل في قطاع الزراعة بنحو ٦٧ ألـف مشـتغل، ولكـن التوسع في الميكنة الزراعيـة - نتيجـة الاسـتيراد علـى القروض الأمريكية - أدى إلى توفير اسـتخدام ٢١٤ ألـف مشتغل، أي لم تمتنع الزيادة المستهدفة فقط، ولكن انخفـض عدد المشتغلين أصلاً في قطاع الزراعة بنحـو ١٥٠ ألـف عامل. ومفهوم أن استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال، بدل تكنولوجيــا كثيفــة العمالــة - لــيس أمــرا مطلوبــا

أو مرفوضا في حد ذاته؛ فالأمر يتقرر وفق خصوصية كل حالة، ووفق تشابكاتها مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وحين يتعلق الأمر بقطاع اقتصادي أساسي - كقطاع الزراعة - مفروض أن تخضع الدراسة والقرار لجهة التخطيط المركزي، وفي حالتنا هذه، لم يحدث ما حدث؛ نتيجة حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى مثلاً على يد عاملة، بل أدى هذا النقص في عمالة القطاع الزراعي إلى زيادة البطالة الصريحة والمقنعة في قطاعات أخرى، فيلاحظ مثلاً أن قطاع الخدمات انتفخ بحوالي ١٠٠ ألف، وقطاع التجارة بحوالي ١٠٠ ألف خلال ١٩٧٦، أيضا لم يحدث ما حدث نتيجة التقدم المحلي في تصنيع الآلات الزراعية؛ ولكن فقط لأن القروض الأمريكية لا بد أن تُستخْدم؛ ولأن استخدام آلات أمريكية بالذات، من أدوات ربط قطاع الزراعة بالولايات المتحدة.

نفس الاتجاه نلحظُه في قطاع النقل، حدث انخفاض في نقل البضائع بالسكة الحديد بنسبة ١٠,٢ % من حجمه في عام ١٩٧٥، وفي المقابل زادت حركةُ نقل البضائع عبر الطرق (اللواري والمقطورات) بمعدل ٨,٧ % عن عام

١٩٧٥، ومعروفٌ أن اقتصاديات النقـل بالسـكة الحديديـة أفضل؛ ولذا يعكس هذا الاتجاه ـ إلى حـد مـا ـ فـرض تفضيلات الموردين والمقرضين الأجانـب، لـدعم أنشـطة القطاع الخاص.

وقطاع التعمير شهد العجب. استثمارات وزارة الإسـكان والتعمير زادت عن المستهدف بنسبة ٢٣٦ %، وفي قطـاع التعمير، حدث أن قررت الحكومة ضغط اسـتثمارات هـذا القطاع إلى نحو ٨٣,١ مليون جنيه (مقابل ٢٤٣ مليونًا عـام ١٩٧٥)، ويبدو أن هذه العملية كانت محلاً لمعركـة خلـف الكواليس؛ فقد لوحظ أن مشروع خطـة ١٩٧٦ لـم يضـع التعمير بين الأولويات (كما كانت الحال في خطـة ١٩٧٥)، بل لم ترد أيةُ إشارة صريحة للتعمير، وأثناء مناقشة مشروع الخطة قال وكيل مجلس الشعب (جمال العطيفي) أنه حـاول أن يستخلص نصيب منطقة القناة "مـن بـين الاعتمـادات المختلفة والمبعثرة أيضا في شتى الأبـواب"، وتصـور أن المخصص للتعمير يبلغ حوالي ٣٠٠ مليون جنيـه، وانتقـد بشدة ارتفاع الرقم ـ إذا كان صحيحا ـ "فلقد أمنـا سـكان منطقة القناة، وأعدنا توطينهم، وأقمنا لهم بعض المشروعات،

ولكن يجب أن يكون هناك نمو متوازن في المجتمـع كلـه" (٩٢). وقد أعلن أيامها وزير التخطيط أن الـرقم الصـحيح حوالي ٨٠ مليون جنيه، وكان مفهوما من السـياق أن هـذا المبلغ يدخل في إطار الشريحة الأولى، وبالفعل أوضحت هذه الحقيقة الموازنة النقدية، (وكان المكون الأجنبي ٢٨ مليـون جنيه). وأوضحت الموازنة النقدية أيضا أنه مطلوب تـوفير ٦٠,٩ مليون جنيه كمكون أجنبي لاسـتيراد سـلع وسـيطة (خشب - حديد تسليح - أسمنت) للوصـول باسـتثمارات قطاع الإسكان والتعمير - ضِمن الشريحة الثانيـة - إلـى الهدف المقرر في الخطة(٩٣). ويعني هذا أن القسم الأكبر من استثمارات التعمير أُجل إلى الشريحة الثانية (التي لا تتـوفر موارد لتمويلها)، ويبدو أن السلطات لجأت إلى هذا الإجـراء لاستخدام التعمير كقطب جاذب لتمويل أصحاب "المساعدات" الخارجية، للأولوية السياسية التي توليها الولايـات المتحـدة وتوابعها لهذا القطاع، وبالتالي تضمن السلطات مددا خارجيا يسد جزءا من الفجوة التمويلية الممثلة في الشريحة الثانيـة. ولكن حدث أن الجهات الخارجية ظلـت تغُـل يـدها عـن الإقراض، فأصرت السلطات المركزيـة علـى أن الإنفـاق

الاستثماري في قطاع التعمير منحصر في نطاق مـا تقـرر للشريحة الأولى (٨٣ مليون جنيه)، ولكـن "ظـل الأمـر - طوال السنة - مثارا للنقاش حول إمكانية زيادة هذا الحجـم" (هذا ما سجله التقرير المبدئي للمتابعة، دون أن يشرح طبيعة النقاش أو الجهات المتناقشة). ولكن "الشركاتِ المسنَد إليهـا مشروعات التعمير، استمرت فعلاً في العمل بمعدلات تماثل معدلات ١٩٧٥ (في بداية ١٩٧٦) ثم أخذت تتنـاقض كـرد فعل طبيعي لنقص التمويل، إلا أن المحصلة كانت في النهاية تجاوزا للحجم المقرر في الخطة؛ حيث بلـغ مـا نُفـذَ مـن استثمارات نحو ١٧٠ مليون جنيه، مؤديا إلى تجـاوز فـي الخطة، ومستحقات للشركات تعوق حركتها" [٩٤]. ويعني هذا ـ في رأينا ـ أن شركات المقاولات كانت تتلقى تعليماتهـا من جهة أخرى غير الحكومة، والسلطات المركزية لم تكـن تملك حيالها شيئًا، وفي قطـاع ـ كـالتعمير ـ ذي مـدلول استراتيجي واضح، وذي أثر بينٍ على التوازنات القومية!

قطاع الصناعة والتعدين: هذا القطاع يستحق وقفة خاصة باعتباره قلب القطاع العام، "وكان" قائدا لعملية التنمية. ونبدأ بأن القطاع الصناعي خضع لنفس الاتجاه الذي تناولناه فـي

القطاعات الأخرى. كانت الاستثمارات المقررة بالخطة ١٩٦,٧ مليون جنيه، والمنفذ ٣٥٢ مليون جنيه (نسبة التنفيذ ١٧٩ %)، و"ترجع الزيادات في الاستثمارات المنفذة عن المقرر، إلى الإسراع في تنفيذ بعض المشروعات؛ نتيجة لورود المعدات السابق التعاقد عليها، والتي ترد على تسهيلات، بأكثر مما كان مقررا لها" [٩٥]. ويوضح الجدول (٢) أهم المشروعات التي حدث فيها تجاوز، بناء على تعليمات الجهات الخارجية.

وعموما كانت نسبةُ التنفيذ إلى الاستثمارات المقدرة ١٧٤,٩ % في الصناعات الغذائية، و٤٧٧,٣ % في الصناعات الكيماوية، و٣٤١,٩ % في صناعة الغزل والنسيج، فهل يمكن مع هذا المدى من التجاوز أن نعتبر أنه لا زالت هناك خطة وأهداف مقررة؟ واللغز غير المفسر، هو أن كل هذا التجاوز في إجمالي استثمارات الصناعة والتعدين (١٧٩ %)، والذي ارتفع بنسبة استثمارات هذا القطاع في الهيكل العام للاستثمار، من ٢٤,٣ % (مستهدف) إلى ٢٨,١%، ترتب عليه معدلُ نمو في دخل الصناعة يقل عن معدل النمو العام، وهبوط بالتالي في إسهام الصناعة والتعدين

في الدخل المحلي الإجمالي مـن ١٧,٨ % إلـى ١٧,٤ % (١٩٧٦)، رغم أن الاسـتثمارات كانـت موجهـة أساسـا للاستكمال والإحلال والتجديد، وليس للبدء فـي مشـروعات جديدة، ووفقًا لأرقام المتابعة الكمية (أي: بالوحدات المنتجة) حققت بعض الصناعات زيادات متفاوتـة. وحقـق الـبعض الآخر نقصا في حجم الإنتاج عن عام ١٩٧٥. ففي الخامات المنجمية، حقق الملح والفوسفات زيادة، وحقق خـام الحديـد نقصا (ـ ١٠,٧ %) ـ الصناعات الغذائية (سـكر مكـرر/ جبن أبيض/ مسلي صناعي/ علاف حيوان/ مياه غازية/ بيرة/ سجاير) حققت كلها زيادات كمية ـ الغزل والنسـيج حقـقَ زياداتٍ باستثناء غزل الحرير (ـ ـ ١٠ %) ـ ـ منتجـات الصناعات المعدنية، تحقق نقصا في التـالي: زهـر خـام (١٦,٩ %) قطاعات صلب ثقيلة (٨,٦ %)/ شـرائط ألـواح على البارد (١٦,٨ %)/ حديـد تسـليح (ـ ـ ٢٥,٥ %)/ مواسير صلب ملحومة طوليا (ـ ١١,١ %)/ فيرسـيليكون (ـ ٦,٤ %). وفي المقابل تحققـت زيـادات فـي بعـض المنتجات الأخرى ـ المنتجات المعدنية (أسطوانات بوتاجاز ـ ماكينات كهربائية) حققت زيادة والماكينات غير الكهربائية

(عدادات مياه) نقص إنتاجها (ـ ٧,٩ %) ـ صناعة وسائل النقل: اللواري (ـ ٢ %)/ سيارات ركوب نصر (ـ ـ ٩,٥ %)/ كابلات وأسلاك كهربائية (ـ ٢١,٧ %)، وفي المقابل زاد الإنتاج من الأوتوبيسات والتليفزيون والتليفونات والثلاجة الكهربائية ـ المنتجات الكيماوية: الأسمدة الأزوتية ١٥,٥ % (ـ ٨٧,٣ %) وزاد إنتاج إطارات السيارات والجرارات ـ منتجات الفحم الكوك (ـ ٢,٤ %) ـ ـ منتجـات الأسـمنت والزجاج المسطح زادت.

جدول (٢)

المقرر والمنفذ في مشروعات الصناعة عام ١٩٧٦ بالمليون جنيه

	المقرر	المنفذ	نسبة المنفذ إلى المقرر
قطاع الصناعات الكيماوية			
مشروع يوريا أبي قير	-	١٩,٩	
البطارية الثالثة	٠,٧	٣,٩	٥١٧,١ %
قطاع الغزل والنسيج			
شركة الدقهلية للغزل	٠,٢	٤,٧	٢١٢٧,٩ %
الشركة الشرقية للكتان	٠,٢	٣,٣	١٧٧٥,٧ %
قطاع الصناعات الغذائية			

مشروع الملح والصودا	٠,٣	١,٦	٥٢٦,٣ %
مصنع قها الجديد	-	١,٤	
<u>قطاع الصناعات المعدنية الأساسية</u>			
مشروع المواسير الملحومة حلزونيا	٠,٦	٥,٧	٨٧٢,٣ %
مشروع الفيروسيليكون	٣,٠	٤,٢	١٤٠,٠ %
مشروع كابلات الضغط العالي	٠,٣	١,٣	٤٩٧,٤ %
<u>قطاع التعدين:</u>			
فوسفات الحمراوين	٢,٨	٣,٩	١٣٧,٩ %

ولا شك أن أسباب الزيادة والنقص في كل حالة، تتطلب دراسة تفصيلية تخرج عن إطار بحثنا، ولكن يلاحظ أن نقص الإنتاج شمل صناعات أساسية وثقيلة. وعموما كانت الأسباب متباينة لانخفاض الإنتاج في بعض الصناعات؛ فأحيانًا كان هناك نقص في المستلزمات وقطع الغيار؛ بسبب الخلاف مع السوفيت، وعزوف الغرب عن الإمداد (كان هذا شرطًا صريحا كما بينا في الفصلين الثاني والرابع، ضمن شروط وكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولي). وأحيانًا كان نقص الإنتاج لافتعال اختناقات يستفيد منها الموردون والمستوردون.

ولكن من المؤكد أيضا ـ وفي المقابل ـ أن زيادة الإنتاج لم تكن في كل الأحوال مما يدعو للارتياح؛ فمـع التوسـع العشوائي أو "المخطط" في قطاع الاستيراد، كانت الزيادة في بعض المنتجات لا تمثل توسعا مفرحا، بقدر ما مثلت تعليـة للمخزون الراكد؛ ولذا تجددت صيحات الاحتجاج والتحـذير من قيادات القطاع العام الصناعي، واضطر وزير الصـناعة في ذلك الوقت (عيسى شاهين ـ وهو انفتاحي مشهور ومن عائلة انفتاحية) إلى التصريح بأن "الحماية نظـام مشـروع لحماية الاقتصاد القومي ككل" (٩٦).

د ـ و.. مسألة أخرى تتعلق أيضا بمحنة قطاع الصناعة وانخفاض كفاءته؛ فالهيئات الدولية لا تملّ من الحديث والضغط "لتحرير" الأسعار من الضغوط المركزيـة؛ باعتبار هذا الإجراء مبدأ مقدسا للنظـام الاقتصـادي الرشيد، والهيئات الدولية طالبـت وضـغطت؛ لكـي يقترب هيكل الأسعار المحلية من هيكل الأسعار فـي أسواق الدول الغربية، وهذه الهيئات قررت في نفـس الوقت، أنه يمكن الخروج على المبـدأ المقـدس فـي مجال وحيد: "إن الوضع الجديد سيتطلب تخلصا مـن

أغلب هـذا الجهـاز (جهـاز الضـوابط الإداريـة والتوجيهات المختلفة الأنواع) واستبدال إجراءات أقل مباشرة وأكثر تعقيدا به.

في هذا البناء المتحرر ستعتمد الحكومـة أساسـا علـى سياسات مالية، نقدية، سعرية، وسعر صرف من أجل تحقيق أهدافها. وبعض الأهداف قد تظل على أية حال محتاجة إلـى وسائل مباشرة، فسياسة الأجور مثلاً يمكن أن تُـدار بشـكل مباشر" (٩٧). وكان هذا يعني مطالبة الدولة باستخدام سلطاتها القانونية والقمعية لإبقاء سعر قوة العمل وحدها، وفي القطاع العام وحده، عند مستوى لا يتناسب مع ما يمكن أن يفرضـه التعامل الحر في السوق، ورغم المطالبـة بـاقتراب هيكـل الأسعار للسلع المادية، والخدمات من هيكـل الأسـعار فـي أسواق الغرب، تبقى سلعةُ قـوة العمـل وحـدها دون هـذا المستوى بكثير، وتعترف الهيئاتُ الدوليـةُ أن نـاتج هـذه السياسة "أدى إلى زيادة الأجور في القطاع الخـاص؛ ممـا يتمشى تقريبا مع مستوى الأسعار، بينما تحققت الأجور فـي القطاع العام" (رغم زيادتها بحـوالي ٤ % فـي أول مـايو ١٩٧٦) (٩٨)، والأرقام الإجمالية اللازمة للمقارنة بين متوسط

الأجر للعاملين في شركات الانفتاح وشركات القطاع العـام غير متوافرة، أو لا يرتكن إلى دقتها [٩٩]، ولكن من المؤكـد أن مرتب الموظف حديث الخبرة فـي بنـك مـن البنـوك الأجنبية، كان يزيد عن مرتب المدير العام لشـركة الحديـد والصلب المصرية! وهذا التشوه الفظيع في هيكـل الأجـور والمرتبات - **خدم المخططات الأجنبية في اتجاهات مختلفة:** فقد تسبب من ناحية في استنزاف الكوادر المدربة والموهوبة في القطاع العام، والتي كان من الطبيعي أن تتجه إلى موطن الدخل الأعلى، والمرتبة الاجتماعية الأفضل، حتى لو كانـت الوظيفة الفعلية أقل فائـدة اجتماعيـة (مـن حيـث القيمـة الإنتاجية). والمقصود بالمرتبة الاجتماعية الأفضل ليس فقط ما يسبغه الدخل الأعلى، ولكن أيضا مـا رسـخته الحملـة الإعلامية المركزة، من أن القطاع العام والصناعة الوطنيـة رمز الفشل وانحطاط الكفاءة، والعمل في المؤسسات الأجنبية رمز النجاح والتفوق، هذا من ناحية، ومن ناحيـة أخـرى، كانت الأجور المرتفعة في الشركات الانفتاحية، عاملاً لتوثيق الروابط مع أبناء المسئولين المهمين، فعـائلات المسـئولين كانت رافدا هاما للتعيين في هذه الشركات. ولكن حـدث ـ

في نفس الوقت - أن كان مستوى الأجور المنخفض في القطاع العام عاملاً ضاغطًا على مستوى الأجور في الشركات الانفتاحية نفسها، فرغم ارتفاع هذا المستوى - بالمعايير المصرية - يظل هناك حرص من هذه الشركات، على ألا يلتقي مستوى متوسط الأجر في المشروعات العاملة في مصر، مع مستوى العاملين في مشروعات بالخارج.

على أية حال، يهمنا في السياق الحالي، الاتجاه الأول: اتجاه استنزاف الكفاءات الفنية من القطاع العام، والقطاع العام الصناعي بالذات. إن التكلفة الحقيقية لتكوين وتدريب قيادات القطاع العام الصناعي هي مئات الملايين من الجنيهات التي أنفقت في استثمارات، تربت هذه الكوادر في إنشائها وإدارتها، وقد أصبح عاديا أن تتخلى هذه القيادات عن مواقعها (لأسباب مختلفة) لكي تشاهد بعد فترة في مكاتب استشارية، أو تجارية، أو في شركات استثمار تقتصر مهمتها على إقامة مباني سكنية (وهي مهمة يحذقها أي مقاول)، وفي أحسن الحالات، كانت تهجر شركاتٍ عملاقة معقدة لتعمل فيما يشبه الورش الصغيرة، لقاء أجر أكبر. إن هذا التبديد للثروة البشرية أصبح من أخطر معاول الهدم للصناعة

الوطنية التي أقيمت خلال عقود من النضال، وخاصة خـلال الستينيات.

إلا أن تبديد الثروة البشرية لم يتحقق فقط على يد الانفتاح في الداخل؛ فقد تضافر الانفتاح الخارجي لتأكيـد النتيجـة؛ سواء بتصدير رأس المال البشري ـ بلا تخطـيط وطنـي أو حساب ـ للدول العربية، أو بالهجرة إلى الدول الغربيـة، والعمل في الهيئات الدولية، كـان عبـد العزيـز حجـازي (الرئيس السابق لمجلس الوزراء) يتمنى على ا أن نسـعى وننجح في تصدير البشر كما نسعى في تصدير البطـاطس، وممدوح سالم كان لا يترك مناسبة إلا ويفاخر بأنه يمضـي على الدرب، ويشجع العملية.

ويبدو أن النجاح في هذا الجانب كان الإنجـاز الأكبـر للحكومات المتعاقبة، فـي عـام ١٩٧٣ كانـت تحـويلات المصريين العاملين في الخارج تبلغ ٨٦ مليون دولار ـ في عام ١٩٧٤ وصلت إلى ٢٠٥ مليون دولار ـ فـي ١٩٧٥ كانت ٥٣٥ مليون دولار ـ في عـام ١٩٧٦ أصـبح ٧٦١ مليون دولار.. تحققت – إذًا - نبوءة حجازي، ولم تنـاقش هذه التحويلاتُ متحصلاتِنا من تصدير البطـاطس أو حتـى

الأرز، بل حلت (عام ١٩٧٦) محل القطن (خاما ومصـنعا) كمصدر أول للنقد الأجنبي.

هـ ـ التعامل مع العالم الخارجي:

استطرادا للنقطة الأخيرة، نلقي نظرة إجمالية على تطور العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عام ١٩٧٦. ومع استبعاد تحويلات العاملين في الخارج، نلحظ في حسـاب تصـدير الخدمات زيادة ملحوظة فـي متحصـلات قنـاة السـويس والسياحة، وكانت هذه الزيادة المتوقعة من العوامـل التـي استند إليها تفاؤل القيادة السياسية، عند استقبالها لعام ١٩٧٦، واستخدمت هذه الزيادة المتوقعة (إعلاميا وعلى نطاق واسع) لتسويق اتفاقية الفصل الثاني للقوات. ولكن حدث أن تضمنت النتائج النهائيةُ لميزان المدفوعات عددا من "المصادفات"، فقد انخفضت متحصلات قناة السويس عما كان مقدرا في خطـة ١٩٧٦ (١٢٢ مليون جنيه بـدلاً مـن ١٤٠)، وصـحيح أن الزيادة المحققة في بند السياحة عوضت هذا النقص، ولكـن واصلت المنح المقدمة للاقتصاد المصـري هبوطهـا مـع استلاك دخل القناة وبترول أبي رديس. هبطت المِنح (أساسا من دول الخليج وحصة محدودة من الولايات المتحدة) مـن

المستوى الذي بلغته عام ١٩٧٤، إلى مستوى منخفض فـي عام ١٩٧٦. كان النقص بحوالي ٢٥٠ مليون جنيه (حـوالي ٦٤٠ مليون دولار)، وهذا النقص في الدعم (بالإضافة إلـى النقص في دخل القناة عن المتوقع) كان متقاربـا (أو أكثـر قليلاً) من مجمل الزيادة المحققة عـام ١٩٧٦ فـي الـدخل السياحي وفي رسوم القناة وفي فائض الميـزان النفطـي - وبالتالي لم تؤد اتفاقية الفصل الثاني إلى النتـائج الإيجابيـة (التي قيل عنها الكثير) في ميزان المدفوعات.

ونذكر أن عرضنا السابق أوضـح انهيـار الترجيحـات السياسية حول مشروع مارشال العربي، وكانت الترجيحـات تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستثمار (بشريحتيه)، والتوصـل إلى خفض العجز الجاري إلى ١٢٠٠ مليون جنيـه (مقابـل ١٤٠٠ مليون جنيه عـام ١٩٧٥)، ولكـن الأوهـام حـول مشروع مارشال، لم تتبدد في حدود أنها لم ترتفع بالتحويلات الخليجية عن المستوى المحقق عام ١٩٧٥، أو بمعنى الفشل حول اتفاق طويل الأجل للمعونات، ولكـن وصـل انهيـار الأحلام إلى حد انخفاض الحجم المطلق للتدفقات النقديـة - بأشكالها المختلفة - عام ١٩٧٦، فالودائع التي بلغت ١٤٠٠

مليـون دولار (١٩٧٥) لـم تتجـاوز ٢٧٥ مليـون دولار (١٩٧٦)، (٢٠٠ مليون الكويت + ٥٠ مليون إمارات + ٢٥ مليون قطر + لا شيء السعودية) ولـم تتقـدم دول الخلـيج لضمان الحكومة المصرية للاقتراض من الأسـواق النقديـة الدولية (كما حدث عام ١٩٧٥)، وإيران عزفت خلال ١٩٧٦ عن التقدم بأي قرض جديد، ومبالغ الدعم (الهبات) انخفضت كما أوضحنا بأكثر من مقدار الزيادة فـي القنـاة والسـياحة والبترول، وعموما، فإن دولَ الخليج العربيـةَ، بـدلاً مـن الإسهام في مشروع مارشال، أحدثت خفضا حادا في مجمـل إمدادها، تماما كما توعدت الهيئات الدوليةُ، فبدلاً من حوالي ٢٥٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، وصل المستوى إلى ٨٤٠ مليون دولار فقط عام ١٩٧٦ (أي إلى ٣٢ % مـن حجـم تدفقات العام السابق)، والقروض المتوسطة والطويلة الأجـل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومـن أوروبا الشرقية قدرت بحوالي ٦٦٥ مليون دولار، أي كانت هذه التدفقات الرأسمالية، أقل أيضا مما كانت تقدره السلطاتُ المصرية، وصافي التدفقات المستخدمة من هذا المصدر كان محدودا؛ سواء بسبب ضخامة التدفقات العكسية؛ سدادا لأعباء

الديون القديمة؛ أو لأن قسما كبيرا من القروض كان مقيـدا بمشروعات، وبالتالي كان السحب على هذه التسهيلات بطيئًا. وحتى بالنسبة (للمعونة) الأمريكية التي كـان مفروضـا أن تسهم إسهاما محسوسا في تمويل العجز الجاري، من خـلال تمويل واردات استهلاكية ووسيطة في حـدود ٤٠٠ مليـون دولار (وفقًا لاتفاقيات القروض السلعية مع وكالة التنميـة)، حدث أن هذا التقدير لم يتحقق؛ حيـث اتجهـت اعتمـادات المعونة بنسبة أكبر من المقرر إلى المشروعات الاستثمارية، وكانت النتيجة الحتمية لكل هذا (في ظل السياسات الانفتاحية الأخرى) أن ازدادت حدةُ الاختناق في العلاقـات الخارجيـة للاقتصاد المصري، واستخدمت التقلصات والاختناقات فـي المراحل المختلفة من المفاوضات مع الجهات الدولية طـوال العام، كما أشرنا.

وبالنسبة للصادرات السلعية، كانت الحصيلة بـالعملات الحرة (حسب البنك المركزي نحو ٣٠٨ مليون جنيه مقابـل ١٦٨ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ (بزيادة ٨٣,٣ %)، ولكن ظلت هذه الحصيلة لا تغطي الواردات السـلعية بـالعملات الحرة (نحو ١٢٣٩ مليون جنيه) رغم انخفاضها عـن عـام

١٩٧٥ (كانت حوالي ١٣٧٢ مليون جنيـه)، وكانـت كـل التحويلات، وفائض العمليات غير المنظورة، أعجز مـن أن تسد هذه الفجوة الكبيرة والسفيهة. والحقيقة أن الصادرات إلى الأسواق الغربية ـ رغم زيادتها ـ كانت أقل مـن الأرقـام المستهدفة، وبالتأكيد لم يكن متوقعا - في كل الأحوال - أن تتوسع الصادرات إلى هذه الأسواق إلى حـد يتناسـب مـع أهداف الاستيراد منها (والتي يقرر تقرير المتابعة المبـدئي أنها كانت أهدافًا تزيد عن الحاجة)؛ فالأسواق الغربية لم تتخذ قرارا بزيادة حصتها من القطن المصـري. وهـي تـرفض منتجات الصناعة المصرية. والنفط الخام (ومشـتقاته) كـان السلعة الوحيدة التي تُباع بالكامل بالعملات الحرة (وخريطـة تسويق الغربية)، ولكن حدث أن تضمن اتفاق التجـارة بـين مصر والهند تبادل منتجات الحديد والصلب الهندية والقمـح، مقابل النفط الخـام المصـري (٥٠٠ ألـف طنًـا سـنويا) والفوسفات الخـام والأرز [١٠٠]. ويعكـس هـذا أن الـنفط المصري واجه أيضا الموانع في الأسواق الغربية (هل يمكن أن يكون كل هذا مجرد صدفة؟).

صاحب هذا الوضع أن استمر اتجاه عـام ١٩٧٥ حيـث فاقت الصادرات إلى الدول الاشتراكية حاجتنا إلى الاستيراد منها، (فزيادة الاستيراد ممنوعة سياسـيا)، واسـتُخدِم هـذا الفائض - كما في العام السابق - "سدادا للديون بمعـدلات أسرع مما كانت تتوقعها هذه الـدول نفسـها" [١٠١]. ومـن الطريف أن عام ١٩٧٦ بالـذات شـهد مطالبـات مجـددة، ومحادثات رسمية طويلة، كان الجانب المصري يلح أثناءهـا على جدولة الديون، أي إبطاء معدلات السداد.

والخلاصة أن هذا الموقف في عام ١٩٧٦ أدى إلى نفس نتيجة العامين السابقين: تدهور الميزان التجـاري وميـزان العمليات الجارية مع الدول التي تتوسع في الاستيراد منهـا، دون زيادة مكافئة أو مقاربة في التصدير، بالإضـافة إلـى تراكم الالتزامات الناشئة عن استخدام القروض والتسـهيلات المصرفية، وتسهيلات الموردين. ولكن على عكس ما حدث عام ١٩٧٤ شحت الموارد الإضافية السهلة، ولعبة اسـتخدام التسهيلات المصرفية لسد الفجوة التمويلية، كانت قد استنفذت أغراضها في الإغراق والإرباك، فتوقفت البنوك الأجنبية عن سخائها الشاذ، وعادت إلى المستويات الطبيعية من الإقراض.

وهذا الترتيب كانت البنوك قد بدأته عام ١٩٧٥، ولكن تكفلت الموارد الاستثنائية (الودائع العربيـة والقـرض الإيرانـي) بمواجهة الالتزامات، وخاصة في سـداد الـديون القصـيرة الأجل لدى البنوك الغربية. ولكن حين انقطعت هذه المـوارد عام ١٩٧٦، اضطرت الحكومة إلى مـد يـدها للاقتـراض المصرفي مرة أخرى، فزاد صافي الاقتراض بحوالي ٢٥٠ % عن الرقم المقابل عام ١٩٧٥. ولكن البنوك الأجنبية لـم تكن لتسمح بعـودة اللعبـة، فنضـبت مـوارد التسـهيلات المصرفية مع التأخر في السداد الذي تواصل وتصاعد فـي النصف الثاني من العام، فبلغ في نوفمبر نحو ٩٢ يومـا - ونضبت في نفس الوقت تسهيلات الموردين مع التأخير فـي السداد بنحو ٦ شهور، وبالتـالي فـرض علـى السـلطات المصرية فرضا أن تخفض أهدافها الاستيرادية (من السـلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية)، وخاصة فـي النصـف الثاني من عام ١٩٧٦. كان مستهدفًا أن يكـون الاسـتيراد خلال العام ١٤٨٨ مليون جنيه، فـانخفض إلـى ١٠١٦,٥ مليون جنيه، وانخفض عجز العمليات الجارية من ١٢٠٤,٥ مليون جنيه (كما كان مستهدفًا) إلى ٥٩٣ مليون جنيه، دون

أن يمثل الخفض ظاهرة صحيحة، أو محاولة ترشيد. "إن هذا الموقف فرض على الاقتصاد المصري سنة ١٩٧٦، وكـان مرجعه عجز الموارد ومصادر الاقتراض أساسا، وكان مـن نتائجه زيادة خطورة الموقف في عام ١٩٧٧؛ نظرا لضخامة التركة الاقتصادية التي ورثها هذا العام"[١٠١].

ولكن رغم كل هذه المصاعب، لم يكن ممكنًا للحكومة ـ بالتعليمات الخارجية والضغوط الداخليـة ـ أن تعـود إلـى التحكم في مجال التجارة الخارجية والاسـتيراد، بـل زادت الفوضى، وخرجت العملية عن يد أية إدارة (راجع التطورات الفعلية في مجال التجارة الخارجيـة ـ الفصـل السـادس). وانفتح باب آخر لاستنزاف النقد الأجنبي النادر مـن خـلال المدينة الحرة: بورسـعيد [١٠٢]. وبالتـالي تحقـق خفـض الواردات في ذلك العام بقرارات جزافيـة، أو حسـب وزن "مراكز القوى" التي يتم الاسـتيراد بواسـطتها، فتضـاعفت الاختناقات والارتباكات.

خامسا ـ تأجيل موعد إعلان الاستسلام:

١- التطورات السياسية:

أ ـ في ختام هذا الفصل، نعرض التطـوراتِ السياسـية والاقتصادية المكثفة في نهاية العام:

شهد شهر أكتوبر ـ كما ذكرنا ـ هجوما عنيفًـا علـى الجبهة الاقتصادية؛ بهدف انتزاع انتصـار حاسـم، ونفـس الشهر شهد المعركة الانتخابية لمجلـس الشـعب، وكانـت مسرحا لتحرك دعائي سياسي نشِط من قـوى المعارضـة، خاصة في المدن الرئيسة، وعبر هذا التحـرك عـن سـخَط الجماهير والقوى الوطنية على سياسة الانفتاح (١٠٣). وظـل أثر هذا النشاط باقيا ومنذرا في الشارع المصري.

وفي أواخر الشهر (٢٨ أكتوبر) توجـه النـاخبون إلـى صناديق الاقتراع للجولة الأولى من انتخابات مجلس الشعب. وحين أُعلِنت النتائج النهائية، كان حزب الحكومـة (حـزب مصر العربي الاشتراكي في ذلك الوقت) قد حصل على أكثر من ٨٠ % من مقاعد المجلس. ولكن كان التنقيب خلف هذه الواجهة يكشف أن حزب الحكومـة حصـل فـي القـاهرة والإسكندرية على ٣١ مقعدا فقط من ٥٨ (أي بالكـاد علـى

الأغلبية: ٥٣ %). والقاهرة والإسـكندرية همـا المقيـاس الحقيقي للوزن السياسي المؤثر. وقد تحققت هذه النتيجة فـي المدينتين رغم تدخل الجهاز التنفيذي (بأشكال مختلفة) لإنجاح مرشحي الحكومة. ونُشير - في هذا السياق - إلى دلالة فوز أبي العز الحريري بمقعد العمال في نفس دائرة ممدوح سالم (دائرة كرموز ـ الإسكندرية). وأبو العز خـاض معركـة سياسية صريحة، ونجح على أساس أنه معارض عنيد لسياسة الحكومة (من موقع اليسار) [١٠٤]. ونـذكر أيضـا أن كـل أعضاء الأمانة العامة للاتحـاد الاشـتراكي، سـقطوا فـي الانتخابات.

ب ـ أثناء نفس الفترة (أوائل نوفمبر) كانـت الأطـراف المختلفة، تستعد لاحتمالات الفصل الجديد من التحرك السياسي، والتحرك في المجالات الأخرى، بعد اكتساح الديمقراطيين للانتخابات في الولايات المتحدة، علـى مستوى الرئاسة (بفوز جيمي كارتر)، وعلى مسـتوى مجلس النواب والشيوخ فـي الكـونجرس، وعبـرت القيادة المصرية عن قلقهـا مـن نتـائج الانتخابـات الأمريكية، بمظاهر التقرب التقليديـة مـن الاتحـاد

السوفيتي، فاجتمع وزير الخارجية المصري (إسماعيل فهمي) مع أندريه جروميكو في صوفيا (أول اجتمـاع بينهما منذ أبريل ١٩٧٥)، وكـان طبعيـا أن يتشـدد السوفيت - أثناء المحادثـات - لتحديـد شـروطهم لتحسين العلاقات [١٠٥]. ولكن أظهرت القيادة المصرية - رغم ذلك -اعتدالاً في ردود فعلهـا؛ ففـي جلسـة افتتاح مجلس الشعب (١١ نوفمبر) قال السادات: "إننا لنقرر أن يدنا دائما ممدودةٌ إلى كل دولـة صـديقة، خصوصا إذا كان بيننا تاريخ وتعاون وتفاهم طويـل، طالما أن الطرف الآخر يحترم إرادتنا، ويقـيم معنـا علاقاتٍ صريحةً ومتوازنة" ـ في نفس الخطاب أرسل تحية متحفظة إلى كارتر بمناسبة انتخابه، "ونرجو أن يكون متفهما لعدالة القضية؛ حتى تتطور العلاقات مع أمريكا بالمنطقة إلى أحسن" ـ وبالنسبة للعالم العربي، قال السادات: إن المبادئ التي تحكُم سياسة مصر هي الإيمان، بأن التضامن العربي هـو الأصـل، وأشـاد بعودة العلاقـات بـين "أصـحاب قـرار ٦ أكتـوبر التاريخي"، أي: بين مصر وسوريا.

(٢) اشتداد الضغوط الاقتصادية:

ويبدو أن القيادة المصرية تصـورت أن دور "الريـاض" ودول الخليج في التمهيد لمرحلـة التحـرك السياسـي مـع الولايات المتحدة، والذي انعكس في اتصـالات ومـؤتمرات جمع الشمل بين القاهرة ودمشق، يمكن أن يمتد إلـى الـدعم الاقتصادي؛ لتحسين الموقف السياسي للمفاوض المصـري. وعبر الساداتُ عن هذا المعنى بصراحة (١٣ نوفمبر) فقـال إن دول الخليج "أنشأت بالفعل صندوقًا لتزويـدنا بمليـاري دولار خلال السنوات الخمس القادمة، وأنا في حاجة إلى ١٠ مليار؛ ولهذا السبب أقوم الآن ببحث الموضوع برمته مـرة أخرى معهم" (١٠٦).

وكما نعلم، كان الاقتصاد المصري في حالة إعمار شديدة خلال هذه الفترة، والجهات الأجنبية (وعلى رأسها صـندوق النقد) تُستخدم هذه الحالة لانتزاع الاستسلام، ولا تقبـل أيـة مساومة. وقد عبر التشكيل الوزاري الجديد (برئاسة ممـدوح سالم) عن مدى استجابته لهذه الضغوط، بـالتغييرات التـي أصابت المسئولين في القطاع الاقتصادي، (وهـي تغييـرات طالبت بها مذكرة بول ديكي ـ ونعلم أن المستويات الأعلـى

من ديكي حدثتْ المستوياتِ الأعلى من السلطة المصرية في هذا الأمر بصراحة أكبر).

وجاءت المجموعة الاقتصادية فـي التشـكيل الـوزاري الجديد، برئاسة عبد المنعم القيسوني، وهو رجـلٌ اعتبرتـه الإدارة الأمريكية باستمرار متفاهما" [١٠٧]، وأوضح الـرئيس في حديثه إلى وفد من أعضـاء الكـونجرس الأمريكـي أن اختيار القيسوني وزملائه كان مقصودا؛ باعتبار أنهـم "مـن المعروفين باتجاهاتهم الاقتصادية الليبراليـة" [١٠٦] وللحقيقـة كان تركيب المجموعة متجانسا، باستثناء وزيـر التخطـيط (محمد محمود الإمام) الذي كان مـن عـدم التوفيـق أنهـم احتفظوا له بموقعه؛ فهو ليس مجرد تكنوقراطي ذي كفـاءة رفيعة، ولكنه صاحب نظرة وطنية شاملة لقضـايا التنميـة، وهو بحكم ذلك صاحب دراسات هامـة تَـدحض المفـاهيم الانفتاحية، وكان شجاعا في مواصلة الـدفاع العلنـي عـن تحليلاته واستنتاجاته بعد اختياره للوزارة.

على أية حال، بعيدا عن قضية وزير التخطـيط (الـذي تخلصوا منه بعد فترة) **كان منظر المجموعـة الاقتصـادية، والصلاحيات التي خُولت لها - نذيرا بأن لحظة الاستسـلام**

قد حانت. ولا ينفي هذا أن المجموعة الاقتصـادية جـددت الاتصال بهيئة الخليج؛ على أمل الحصول على أية إمـدادات لتحسين موقفها أمام الصندوق، وتدعمت الاتصالات بزيـارة حسني مبارك (نائب رئيس الجمهورية) في أواخر نـوفمبر إلى دول الخليج العربية وإيران، ولكن لم تسـفر كـل هـذه المحاولات عن شيء.

في ١١ ديسمبر ألقى ممدوح سالم بيانـه عـن برنـامج الحكومة، فأكد في السياسة الخارجية التوازن بين الـدولتين العظميين، وأنهما يتحملان معا مسئولية العمل علـى تنفيـذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مـن خـلال صـيغة مؤتمر جنيف، مـع ضـرورة حضـور منظمـة التحريـر الفلسطينية. وكان الرئيس السادات قد أعلـن فـي خطـاب نوفمبر: "إننا نعرف جميعا، ونحس جميعا، بكل مـا يشـكو الشعب منه من مشكلات في حياته اليومية، وقد كلفت رئيس الحكومة الجديد، أن يقدم لكم بيانًا مفصلاً لما لدى الحكومـة من حلول واتجاهات حول هذه القضايا جميعا".

وفي هذا المجال، لم يقصر فعلاً رئيس الحكومـة، فقـال أحلى الكلام والأمـاني حـول الغـذاء والإسـكان والنقـل

والمواصلات ـ ترشيد الزيادة السكانية ـ خطـة خمسـية للتنمية ـ الإصلاح الإداري ـ العدل الاجتماعي ـ الحد من التضخم. واحتوى بيان الحكومة - كذلك - علـى عـرض إنشائي عظيم لمشكلات ابتلاع الاستهلاك لمعظـم النـاتج ـ تعثر نشاط القطاع العام ـ ضعف مساهمة القطاع الخاص ـ ظواهر الاستغلال والمضاربة والتلاعب بقـوت الشـعب ـ التهرب من الضرائب ـ الإثراء غير المشروع ـ الانحراف بسياسة الانفتاح عن أهداف زيادة التنمية، وخلق فرص العمل واستجلاب التكنولوجيا الحديثة.. إلخ [١٠٨].

ولا شك أن الكلام كان ممجوجا، وكان واضحا أيضا أنـه غير جاد؛ فرئيس الحكومة، كان ينتقد السياسات الانفتاحيـة التي مورست تحت رئاسته لأكثر من عام ونصـف. وسـيد مرعي (رئيس المجلس والمسئول الكبير) أدلى أيضا بـدلوه، فحين هاجم العضو اليساري أبو العز الحريري كـل نتـائج سياسة الانفتاح، وطلب "إعادة النظر في هذه السياسـة فـي مجالاتها المختلفة" علق سيد مرعي: "إنني للحقيقية أشـارك السيد العضو أبا العز الحريري بالنسبة لنظرته في الانفتـاح الاقتصادي (...) إن الانفتاح يجب أن يتم في إطـار خطـة

التنمية من أجل المجتمع؛ ولذا فإن بعض المظاهر التي نراها اليوم، هي في حقيقتها مظـاهر مؤقتـة أرجـو أن تـزول قريبا"(١٠٩).

من أخذ الموضوع على محمل الجد ـ من أعضاء مجلس الشعب ـ كان مشروعا أن يناقش بيان الحكومة على أساس أن الحالة مزدهرة، وبالتالي لم يكتفِ هؤلاء بالوعود المسرفة التي قدمها رئيس مجلس الوزراء، ولكن طالبوا بالمزيد. قال بيان الحكومة: "إنها سوف تعمل - في إطـار اسـتراتيجية واضحة الأهداف والأولويات - على توزيع الأعبـاء بـين الجيل الحاضر، الذي يجب ألا يتحمـل وحـده كـل أعبـاء التحرير وإعادة البناء، وبين الأجيال القادمـة التـي سـوف نضمن لها - عن طريق جهود التنمية - المستقبلَ الكـريم". ويعني هذا التزاما صريحا من الحكومة، بأنها لن تعمد إلـى إجراءات تقشفية، ولكن لجنة الرد لم يعجبهـا هـذا الكـلام، فطالبت بمزيد من الوعود "فاللجنة تخشَى أن يغـري التـزام الحكومة بتوزيع الأعباء على الأجيال، فتترك هـذا الجيـل يعاني من المِحنة أكثر مما يحتمل" (١١٠).

إلا أن القيادات الواعية في مجلس الشعب، كشفت أنها بصدد وعود جوفاء، فأوضح خالد محيي الدين (مقرر حزب التجمع) أن "معظم الأهداف المحددة في البيان طموحة أكثر من اللازم، ولا تستند على إمكانيات فعلية للتنفيذ، وليس محددا بالنسبة لكل منها الوسيلة أو الوسائل الكفيلة بتنفيذها". وتحدث أعضاء آخرون في نفس الاتجاه، وتساءلوا عن حقيقة الموارد التي تعتمد عليها الحكومة لتمويل مشروعاتها [١١١].

ولكن حتى هذه القيادات السياسية، لم تكن تعلم أن كذب الحكومة ليس بمعنى المبالغة في الوعود، ولكن بمعنى أن الصورة معاكسة تماما لما أظهرته الحكومة؛ إذ لم يكن لدى الحكومة ما تقدمه للناس، ولكن كانت تبحث في الحقيقة عما ستأخذه. ولم يكن هناك من يعرف في تلك الأيام الوقائع التي كشفناها في هذا الفصل (خارج دائرة محدودة في قمة الجهاز السياسي والاقتصادي). لم يكن معروفًا أن حالة الإعسار (التي نشأت عن سياسة الانفتاح) كانت في أعلى ذروة، أثناء وعود ممدوح سالم الوردية، وأثناء مناقشات مجلس الشعب. وفقط بعد حوالي العام من هذه المناقشات، أعلنت الحكومة الصورة الحقيقة: "التأخير في السداد وصل في بعض الأحيان

في أواخر ١٩٧٦ وفي بداية ١٩٧٧ إلى ١٢٠ يوما في التسهيلات المصرفية، وإلى ١٨٠ يوما في تسهيلات الموردين.. وقد بلغت المتأخرات المستَحقة علينا في أواخر ١٩٧٦ حوالي ١٨٥ مليون جنيه من التسهيلات المصرفية، وحوالي ٣٧ مليون جنيه من تسهيلات الموردين وأكثر من ٢٠ مليون جنيه من الالتزامات الأخرى، وعلاوة على هذه المتأخرات في التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين، كانت هناك طلبات استيراد سلعي معلقة في البنوك التجارية وفي البنك المركزي بلغت نحو ١٤١ مليون جنيه، رغم أن بعض الواردات المطلوبة، كانت وارداتٍ مهمة مثل واردات التموين والسلع الوسيطة.. إلخ، وإذا أضفنا رقم الواردات السلعية المعلقة إلى رقم الديون المستحقة والمتأخرة علينا في نهاية ١٩٧٦ لتبين لنا أن حجم المتأخرات من الديون وحجم الموقوفات من طلبات الاستيراد، كان يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه (حوالي ١٠٢٥ مليون دولار) اضطررنا إلى مواجهته سنة ١٩٧٧ [١١٢].

هذه الوقائع حول الإعسار (أو الإفلاس) لم تكن معروفة، والفشل لدى دول الخليج في سد الفجوة التمويلية التي أعلن

عنها في بداية العام (راجع بداية الفصل) لم يكـن معروفًـا. وحتى حين أعلنت الحكومة بيانها (الـذي سـجلناه) حـول الموضوع في آخر ١٩٧٧، لم يكـن الإعـلان كـاملاً؛ إذ حرصت الحكومة على إخفاء موضـوع الودائـع العربيـة، والتأخر في سداد التزاماتِنا منها.

المسألة الأخرى التي لم يعلمها المتناقشون في حينها، هي أنه بينما كان مجلس الشعب ينـاقش كـلام الحكومـة كمـا لو كان جدا، كان البحث الفعلي (وفْق المعلومات الكاملـة)، وكان تقرير السياسات، يتحقق سرا - في خط مخالف، وفي موقع آخر - بين بعثة صندوق النقد الدولي برئاسـة جـون جنتر، وبين المجموعة الاقتصادية برئاسـة نائـب رئـيس الوزراء للشئون الاقتصادية.

وقد استمرت المباحثات في شهر ديسمبر ١٢ يوما. طلب الصندوقُ في المباحثات تسليما كاملاً بكل مطالبه الأساسـية على الفور، وبدءا من ميزانية أول يناير ١٩٧٧، وأوضحت البعثة أن التسليم هو الثمن الوحيد المقبول لتقـديم معونـات نقدية عاجلة، تحل مصيبة متأخرات الديون، وبمعنـى آخـر كان المطروح هو التسليم أو الجوع والأزمـات التموينيـة،

فضلاً - طبعا - عن وقف تحرك البنك الدولي لعقد اجتماع المجموعة الاستشارية، أي تأجيل الاتصالات الدولية حـول تمويل الخطة الخمسية (وقد تأجل الاجتماع بالفعل - كإجراء مؤقت - من يناير إلـى مـارس، فـي انتظـار تصـرف الحكومة)، ويبدو أن جنتر عاد إلـى واشـنطن، والجانـب المصري لا زال يعارض في بعض الشروط؛ إذ ظلت هناك آمال حول مبادرة سعودية، تُتيح هامشًا للمنـاورة، فَجـرت اتصالات عبر قنوات رسمية وغير رسمية.

وفي ٣٠ ديسمبر، كان السادات يربط خيوط الموقف معا، (فدعما لموقفه مع سوريا) قال: "نحن كعرب جميعا مسئولون عما حدث في لبنان، وأنا منهم، وأنا لا أبرئُ أحدا منا.. نحن جميعا خسرنا، والرابح الوحيد هو إسرائيل، ولكن الحمـد بعد لقاء الرياض والقاهرة، عاد التضامن بأقوى مما كـان". (وللتفاهم مع السعودية) حيا موقف الأمير فهد فـي قضـية أسعار النفط؛ بمعنى أنه قـرار سياسـي لإعطـاء الـرئيس الأمريكي فرصة، وقال: "علينا - وفي مقدمتنا السـعودية - أن نضع الصورة الحقيقية أمام جيمـي كـارتر (...) وفـي تقديري أن الأمير فهد، كفيل بأن يقوم بهذا من أجل دخولنـا

كأمة عربية على سنة حافلة هي سنة ١٩٧٧". وأضاف بعـد هذا، أنه متفائل جدا بكارتر "فحين أعرف أن لكارتر خلفيـةً دينية، وأنه مؤمن، أسعد كل السعادة؛ لأن المـؤمن يحكمـه الخلق والمبادئ، والذي أخاف منه وأخشاه، ذلـك الـذي لا تحكمه الخلق والمبادئ. وبالعكس أنا أرحب جـدا بكـارتر، وهذا جزء من حساباتي، وهناك حسابات أخرى كثيـرة لـم يحِن الوقت بعد للكلام عنها". وفي النهاية ربط السادات كـل ذلك برسالة للعرب، يقول فيها - من جديـد - إنـه يريـد "مشروعا مثل مشروع مارشال. أنا لا أطلب معونـات دون مقابل، أنا أطلب قروضا فقط، وأدعو إخواننا العرب أن يأتوا ليشاركوني كما شاركتْ أمريكا أوروبا. أقـول لهـم تعـالوا أحيوا كل شيء وأنتم شركائي" (١١٣).

ولكن الدعوة لمشروع مارشال العربي في آخر العام، لـم تكن أسعد حظًا من الدعوة لهذا المشروع في بدايـة العـام. صحيح أن الاتفاقية الأولى مع هيئة الخليج وقعـت فـي ٢٥ ديسمبر، ولكن هذا التوقيع لم يكن بمثابة رد من الخليج على الاتصالات المصرية؛ فالرد الحقيقي جاء من ويتيفين رئـيس صندوق النقد الدولي، الذي أرسل إلى ممدوح سـالم وجهـة

نظر الصندوق النهائية فيما يجـب اتخـاذه مـن قـرارات وإجراءات (بعد المشاورات مع جنتر في واشنطن)، وجـاء في الرسالة أنه يقدر الصعوبات السياسية التي تُحيط بـبعض الإجراءات الواجب اتخاذها، ولكنه يراها ضـرورة تسـبق انعقاد مجلس مديري الصندوق لتقرير مساعدة مصر خـلال هذا العام، والعامين التاليين [١١٤]. وفي انتظار رد الحكومة، ظل استخدام القرض النقدي لهيئة الخليج معلقًا.

ولكن يحسن أن نختم حديثنا عن هيئة الخليج (فـي هـذا الفصل) بتسجيل ملاحظة هامة حول تطور الديون المصرفية والمتأخرات؛ فالتوقف عن سداد الالتزامات يخضـع أيضـا لقواعد وبروتوكولات؛ ولذا يلاحظ في الموازنات النقديـة أن ديون الولايات المتحدة والهيئات الدولية ـ مثلاً ـ لها أولوية في السداد، ولا تحدث فيها متأخرات. ولكن يحدث ذلك مـع جهات أخرى؛ ضمنها الجهات العربية. وفي قطاع الـديون المصرفية (أصعب أنواع الديون والمرشح أكثر مـن غيـره لتراكم المتأخرات) وصلت مبالغ الديون القائمة فـي نهايـة ١٩٧٦ إلى ٢٢٩٧ مليـون دولار (شـاملاً المبـالغ غيـر المستخدمة)، والمبالغ القائمة في نهايـة ١٩٧٦ إلـى ٢٢٩٧

مليون دولار (شاملاً المبالغ غير المستخدمة)، والمبالغ القائمة والمستخدمة فعلاً كانت ١٣٩٥ مليون دولار. ومعروف منذ البداية أن لجوء الحكومة المصرية إلى الديون المصرفية هو - في الأساس - استخدام للبترو دولار العربي بشروط صعبة، تحت واجهة البنوك الدولية. ولكن تطورت الأمور وتطورت، بحيث سقطت أيضا الواجهة؛ فعلى آخر ١٩٧٦ أصبح بنكان عربيان يحتكمان مباشرة على حوالي ٥٠ % من هذا الدين (والبنوك الغربية أقل من ٢٥ %). ويعني هذا التطور أن المواجهة المباشرة تركزت بين الحكومة المصرية وبين البنوك العربية في المقدمة (وتُظاهرها البنوك الدولية).

والأهمية السياسية لهذا التطور لا تخفَى، فالبنوك العربية أصبحت أداة القهر من ناحية، وهيئة الخليج (وخلفها صندوق النقد) أداة الإنقاذ من البنوك العربية من الناحية الأخرى! إنه وجه آخر من استراتيجية محاربة العربي بالعربي.

(٢) قرار بالاستسلام.. تُفشله هبةُ يناير:

أ- مع نهاية العام، كان الحصاد: فشلاً للقيادة المصـرية في تحسين موقعها النسبي في إطار الحل الأمريكـي المرتقب. ومن الناحية الاقتصادية، كان على القيـادة أيضا أن ترضخ لصندوق النقد، الذي تـدعم موقفـه باستمرار الإدارة الأمريكية الجديدة في سياسـة دعـم مطالبه، فعاد جنتر إلى القاهرة؛ لوضع لمساته الأخيرة على مشروع الميزانية المصرية، التي كانـت تمثـل الأساس في خطاب النوايا. وبالفعل أُعلنت الميزانيـة الجديدة في ١٧ يناير محملة بكل التعليمـات. وكـان تقدير السلطات المصرية والأجنبية، أنه يمكن رغم كل شيء استيعاب ردود الفعل الجماهيرية؛ فأجهزة القمع قائمة ومدربة، وحـزب مصـر صـاحب الأغلبيـة الساحقة، والرئيس كان يشعر بثقة زائدة في الـنفس؛ فصرح قبل إعلان الميزانية بأيـام، بـأن المشـاكل الاقتصادية "لا تعني على الإطلاق أنـه لـيس هنـاك استقرار كامل، وإلا لما كنا تمكنا من أن نبـدأ نظـام الأحزاب، وهذا النظام الديمقراطي وحرية الصـحافة،

وكل ما تراه الآن. ولو كان هناك أية دلائل على عدم الاستقرار؛ لما أقدم أي قائد على مثل هذه الخطـوات"[(١١٥)].

وإلى جانب هذه الثقة بالنفس، تصور ممـدوح سـالم، أن التكتيك الذي استخدمه في مرات سابقة، لتمريـر تعليمـات الصندوق عن طريق المباغتة، يمكن أن يستخدم أيضا بنفس الفاعلية هذه المرة - وثبت أن المباغتـة لـم تشـمل فقـط المعارضة، أو أعضاء مجلس الشعب من حزب الحكومـة، وإنما كان بعض الوزراء بعيدين أيضا عما يتم مع صـندوق النقد. وسيد مرعي لم يسمع بالقرارات التي شملتها الموازنة العامة، إلا في الجلسة العامة لمجلس الشعب.. ولكن ثبت أن القرارات كانت أكبر من أن تُبتَلع ببسـاطة، وخاصـة بعـد الأحلام الوردية التي روجتها الحكومـة طـوال الشـهرين السابقين.

وكانت الأطراف الخارجية مطمئنة تمامـا إلـى إمكـان استيعاب ردود الفعل؛ ولذا كان مفروضا أن تلحـق ببعثـة الصندوق بعثةٌ أخرى من البنك الدولي لدراسة خطة التنميـة تحديد دور البنك التمويلي فيها، وكذا للإعـداد لاجتماعـات

المجموعة الاستشارية في مارس على ضـوء الإجـراءات المتخذة. أيضا كان مفروضا أن تصل بعثـة مـن مؤسسـة التمويل الدولية (سبق أن زارت مصر مرتين خـلال عـام ١٩٧٦)؛ لاستكمال الدراسات حول تحويل مصر إلى سـوق مالية دولية.

ب ـ إلا أن الجماهير الغاضبة أخلت بكل التقديرات فـي هبة ١٨ و١٩ يناير التي لا تنافسها ـ في الاتساع ـ إلا ثورةُ ١٩١٩، فاضطرت القيـادةُ السياسـية إلـى التراجع عن قرارات إلغاء الدعم، وقدم عبـد المـنعم القيسوني استقالته تشبثًا بالقرارات. ولكـن الجهـات الخارجية قبلت أن تتراجـع جزئيـا أمـام خطـورة الموقف، وعاد القيسوني بعد العاصفة، ولكن سـحب بعدها ممثل صندوق النقد في القاهرة: بول ديكي.

هوامش الفصل الثامن

(١) وزارة التخطيط، مشروع خطة ١٩٧٦، مرجع سابق.

(٢) د. أحمد أبو إسماعيل، البيان المالي والاقتصادي، مرجع سابق.

(٣) الموازنة النقدية لعام ١٩٧٦، (جمهورية مصر العربية: وزارة المالية) (غير منشورة).

(٤) وزارة التخطيط، تقرير المتابعة الثاني لخطة ١٩٧٥، مرجع سابق.

(٥) أنور السادات، حديث إلى السياسية الكويتية، نقلاً عن الأهرام، (٩/ ٩/ ١٩٧٥).

(٦) أنور السادات، حديث إلى مجلة الحوادث، نقلاً عن الأهرام، (٢/ ٢/ ١٩٧٦).

(٧) أنور السادات، نقلاً عن الأخبار القاهرية، (٢/ ٧/ ١٩٧٦).

(٨) أنور السادات، حديث إلى التليفزيون الأمريكي، نقلاً عن الأهرام، (١/ ١٠/ ١٩٧٦).

(٩) أنور السادات، خطاب أول مايو ١٩٧٦.

(١٠) أنور السادات، حديث إلى لوموند، نقلاً عن الأهرام، (١١/ ١٢/ ١٩٧٥).

(١١) أنور السادات، حديث إلى الحوادث، (٢/ ٢/ ١٩٧٦)، مرجع سابق.

(١٢) أنور السادات، حديث إلى تايمز، نقلاً عن الأهرام، (٥/ ٦/ ١٩٧٦).

(١٣) أنور السادات، حديث إلى مجموعة صحف "إطلاعات" الإيرانية، نقلاً عن الأهرام، (١٢/ ٦/ ١٩٧٦).

(١٤) أنور السادات، "تصريحات أثناء زيارته لمؤسسة الأهرام بمناسبة العيد المئوي لجريدة الأهرام" ـ نقلاً عن الأهرام، (١٤/ ٦/ ١٩٧٦).

(١٥) لمراجعة تفاصيل ما جاء في برنامجي الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي أثناء الحملة الانتخابية، انظر: د. سعد الدين إبراهيم: الانتخابات الأمريكية، وأزمة الشرق الأوسط، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٦)، الفصل الرابع.

(١٦) أنور السادات، حديث إلى السياسة الكويتية، (٨/ ١/ ١٩٧٦).

(١٧) أنور السادات، حديث إلى فرانكفورت الجمانية تسايتونج/ د. زيد وتيشه تسايتونج (ألمانيا الاتحادية) ـ ـ نقلاً عن الأهرام، (٣٠/ ٣/ ١٩٧٦).

(١٨) مؤتمر صحفي بعد انتهاء زيارته لبريطانيا ـ نقلاً عن الأهرام، (٩/ ١١/ ١٩٧٥).

(١٩) حديث إلى السياسة الكويتية ـ نقلاً عن الأهرام، (٨/ ١/ ١٩٧٦).

(٢٠) "بيان السيد رئيس مجلس الوزراء عن الأوضاع الاقتصادية والمالية وبعض جوانب السياسة الداخلية"، مضـبطة الجلسـة ٢٧ (٢٨/ ١/ ١٩٧٦)، الفصـل التشـريعي الأول، مجلـس الشعب.

(٢١) "تقرير اللجنة الخاصة لدراسة بيان السيد رئـيس مجلـس الوزراء"، مضـبطة الجلسـة ٢٩ (٨/ ٢/ ١٩٧٦)، الفصـل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

انظر: عادل حسين، "موجة الغلاء الجديـدة.. توصـيات صندوق النقد الدولي"، **مجلة الطليعة**، عدد (يونيـو ١٩٧٦)/ انظر أيضا عادل حسين، "وزارة المالية هل قالت شيئًا؟" رد على الدكتور أحمد أبي إسماعيل، نفس العدد من الطليعة.

(٢٢) أنور السادات، حديث إلى ديرشبيجل، نقلاً عـن الأهـرام، (٢٨/ ٣/ ١٩٧٦).

(٢٣) J. Waterbury, Egypt 1976, Op. cit. p. 7.

انظر أيضا: استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينيات (مرجع سابق)، وقت تأليف الكتاب، لم تكن قـد اسـتقرت بعـد الصورة النهائية للهيئة، ولكن أشار إلى الشكلين المقترحين أيامها:

أ- إنشاء هيئة تُسـتخدم فيهـا الأمـوال مـن الـدول العربيـة، والتكنولوجيا والخبرة الإدارية من الـدول الصـناعية، تكـون بشكل كونسورتيوم دولي، أو ما يسـمى بالاسـتثمار ثلاثـي

الأطراف. بالمال من طرف والتكنولوجيا والخِبرة من طرف، ويؤلف القطر النامي الطرف الثالث.

ب- أما الشكل الثاني، فيكون على أساس هيئة دولية تمولها الدولُ العربية، تُدار بمساعدة البنك الدولي، وصندوق النقد الـدولي، وخبرة البنوك الخاصة". ص ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢٤) تعمدت السلطاتُ المصرية تسريب أخبـار متفرقـة عـن المباحثات مع الهيئة والعرض السابق بلورة لما نُشـر عـن صحف ومجلات هذه الفترة ـ بالإضافة إلى مصادر خاصـة للمؤلف.

"بعد اجتماع الرياض (الذي تلي توقيـع الاتفاقيـة بـين دول الخليج) استمرت مناقشات الخبراء خمسة أيام كاملـة، ووصـلت المناقشات إلى حد تفاصيل التفاصيل حول الاقتصـاد المصـري واحتياجاته المرحلية طوال سنوات الخطة؛ سواء مـن السـيولة النقدية أو تمويل مشروعات الخطة".. ورفع الخبراء تقاريرهم إلى وزراء المالية الذين عقدوا ثلاثة اجتماعا، حضر الأول منهـا د. أحمد أبو إسماعيل ليعرض وجهـة النظـر المصـرية ويناقش تفاصيلها. وكانت مناقشات وزراء مالية الخليج تتضمن الجـدوى الاقتصادية لمشروعات الخطة المصرية، وتتضمن أيضـا عـدم إنفاق أية مبالغ من الصندوق، في غير ما يخصـص لهـا مـن مشروعات إنتاجية، أو مشروعات خدمية إنتاجيـة. وبعـد هـذا الاجتماع، عقد وزراء مالية الخليج اجتماعا مغلقًـا ٤ سـاعات،

وبعد مقابلة مع الملك خالد بحضور د. أحمد أبو إسماعيل، عقدوا اجتماعا مغلقًا آخر. انظر: ماجـد عطيـة "رسـالة الريـاض"، **المصور**، (٩/ ٤/ ١٩٧٦).

(٢٥) ماجد عطيـة، "رسـالة الريـاض"، المصـور، (١٦/ ٤/ ١٩٧٦).

(٢٦) ماجد عطية، المصور، (١٢/ ٣/ ١٩٧٦).

(٢٧) لإيضاح قضية المقاطعة، نذكر أن الحكومة الأمريكية كانت قد أرسلت إلى الكونجرس (٢٠ يناير) مشروع قانون يحظـر على جميع الشركات (التي تعمل فـي الولايـات المتحـدة) الاشتراك في مقاطعة إسرائيل؛ خوفًا على مصالحها مع الدول العربية. ورغم أن مبدأ المقاطعة العربية للشركات المتعاملـة مع إسرائيل قائم منذ عام ١٩٥٢، حدث أن أصبحت القضـية مثارة لأول مرة في الولايات المتحدة وبشدة عام ١٩٧٦؛ من ناحية بسبب الانتخابات، ومن ناحية أخرى (أهم) بسبب جـو القبول لمفهوم السلام الأمريكي الذي سـاد معظـم المنطقـة العربية. وكان فورد من المزايدين في الانتخابات حول هـذا الموضوع.

بالنسبة للشق الأول نشرت مثلاً إحدى الجرائد العالمية (نوفمبر ١٩٧٦) أن شركة فورد عرضـت اسـتثمار ٥٠ مليـون دولار لإنشاء مركز لتجميع منتجاتها، وتصنيع بعض الأجـزاء، إلا أن استمرار فرض المقاطعة العربية على الشركة حـال دون إتمـام

الصفقة (نقلاً عن الجريتلي: ٢٥ عاما، مرجع سـابق ص ٢٨٢)، وبالنسبة للشق الثاني: **المرجع مصادر خاصة للمؤلف**.

(٢٨) "خطاب أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربـي"، الأهرام، (٢٨/ ٣/ ١٩٧٦).

(٢٩) Financial times, (1 – 3 – 1976).

(٣٠) اشترك وزراء: المالية، الاقتصاد والتعاون الاقتصـادي - الصناعة والبترول - الزراعة والري - الإصـلاح الإداري ومحافظ البنك المركزي والفنيـون المختصـون فـي هـذه الوزارات وغيرها.

(٣١) سربت الصحف (وخاصة الأهرام) أخبارا متفرقة في بعض الأحيان، وعرضا شبه متكامل في أحيان أخرى، عن مطالبات الصندوق (خلال شهر أبريل) بما يمكن تركيزه على النحـو التالي:

أ- تحويل السوق الموازيـة إلـى سـوق تجاريـة أي لا تتحدد أسعار العمـلات الأجنبيـة مـن عـلاوة تشجيعية تحددها الحكومة، وتضـاف إلـى سـعر التحويل الرسمي، ولكن يترك تحديد سعر العمـلات الأجنبية لعوامل العرض والطلب اليومية. وقيـل إن ويتفين كان قد حصـل علـى موافقـة السـلطات المصرية على هذا الطلب أثناء مباحثاته في القاهرة، وتعهد بأن يقدم الصندوق مبلغًا مناسبا من العملات

الأجنبية؛ ضمانًا لعدم انخفاض الجنيـه إلـى حـد مزعج.

ب- توسيع نطاق العمل في السـوق التجاريـة؛ بحيـث تستورد بعض السلع التي كانت تستورد بعض السلع التي كانت تستورد بالسعر الرسمي؛ وفقًا لأسـعار العملات في هذا السوق.

ج- إعادة النظر في سياسة الدعم الممنوح للسلع، وفقًـا لبرنامج معين، في نطاق سياسة مالية عامة لضغط الإنفاق العام. ويعني ذلـك، أن جـوهر مطالبـات الصندوق كانت فعلاً في الشارع.

(٣٢) Document of I. M. F. and not for public Use, S M – 76 – 188 (August 1976), Contains confidential information.

To: Members of the executive board, staff report for the 1976, Article X IV consultation prepared by staff representatives for the 1976 consultation with the Arab republic of Egypt, (Reviewed) for the committee on Article XIV consultations. Approved by John W. Gunter and Timothy Sweeny, P. p. 12 – 13.

(٣٣) ماجد عطية: بـاب "اقتصـاديات"، المصـور، (٢٣/ ٣/ ١٩٧٦).

(٣٤) نصت المادة الأولى من قانون ١٩٤٧ على حظر التعامـل في أوراق النقد الأجنبي، أو تحويله من مصر أو إليها بأيـة صورة من الصور؛ سواء أكان ذلك في شكل عملـة مقومـة

بعملة أجنبية، أو مقاصة منطوية على تمويل، أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي، وأعطى القانون وزير المالية الحقَ في إصدار القرارات المنظمة لهذه العمليـات ـ كـذلك حظـر القانون استيراد وتصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعهـا، وكذلك الأوراق المالية والكوبونات وغير ذلـك مـن القـيم المنقولة، أيا كانت العملة المقومة بها ـ وألزم القـانون كـل شخص (فردا كان أو شخصية معنوية) بأن يعرض للبيع على وزارة المالية - وبسعر الصرف الرسمي - ما قـد حصـل عليه في مصر أو في الخارج، لحسابه أو لحساب غيره، من دخل مقوم بعملة أجنبية، وكذلك كل مـا يـدخل فـي ملكـه أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي ـ ورتب القانون جـزاء على كل من يخالف هذه الأحكام.

(٣٥) "المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تنظيم عمليـات النقـد الأجنبي"، انظر "القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، الجريدة الرسمية، (٢٨ أغسطس ١٩٧٦)، العدد ٣٥ مكرر.

(٣٦) جدير بالذكر أن الخزانة العامة تمكنت فعلاً خـلال ١٩٧٦ من خفض حجم الزيادة في الاقتراض من الجهاز المصرفي؛ فالتزامات القطاع الحكومي - قبل الجهاز المصرفي - بلغت نحو ٣٠٣٠ مليون جنيه في نهاية ديسـمبر ١٩٧٦، مقابـل ٢٦٩١ مليون جنيه في نهاية ديسـمبر ١٩٧٥، أي: بزيـادة قدرها ٣٣٩ مليون جنيه، مقابل زيادة أكبر قدرها نحو ٩٨٥

مليون جنيه عام ١٩٧٥. وعلق البنك المركزي على ذلك بأن الزيادة الكبيرة خلال ١٩٧٥ كانت طفرة لا يجـوز القيـاس عليها وحدها لتقييم الموقف خلال عام ١٩٧٦. ومتوسط تزايد صافي المطلوبات من الحكومة خلال السنوات الخمس السابقة على ١٩٧٥ اقتصر على نحو ١٦٧ مليون جنيه سنويا، وعلى ذلك، فإن الحاجة ما زالت قائمة للمزيد من الجهود في سـبيل السيطرة على حجم التمويل بالعجز من جانب الخزانة.. وإذا كان العدول عن أسلوب التمويل بالعجز متعذرا حاليا، فإن من الواجب العدول عن "أسلوب التمويل المصرفي التلقائي لسـد العجز في الخزانة، إلا في حدود ما يتفق عليه حسب الخطـة الائتمانية، حسب حجم الثغرة المطلوب سـدها مـن القطـاع المصرفي، هذا إلى جانب ضرورة علاج العجـز التراكمـي المتمثل في الرصيد المكشوف في حساب وزارة المالية لـدى البنك المركزي، بما يتسق مع الأوضاع المالية والتشـريعية السليمة. انظر: البنك المركزي المصري، تقرير مرفوع إلى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والائتمانية خلال السـنة المالية ١٩٧٦، ص ١٠، ٢٢.

(٣٧) حضر المؤلف هذه الجلسة، انظر أيضـا ماجـد عطيـة، المصور عددا (١/ ٦، ٤/ ٦/ ١٩٧٦).

(٣٨) ماجد عطية، المصور، (٤/ ٦/ ١٩٧٦).

(٣٩) كافة أرقام الديون - ما لم يذكر غير هذا - عـن البنـك المركزي المصري "بيانات غير منشورة"، والمؤلـف غيـر مسئول عن التضارب الذي يبدو أحيانًا بين الأرقام.

(٤٠) الأهرام، (٢٠/ ٦/ ١٩٧٦).

(٤١) ماجد عطية، أخبار متفرقة في "باب اقتصاديات"، المصور أعداد (٩/ ٧ - ٢٣/ ٧ - ٦/ ٨/ ١٩٧٦).

(٤٢) "خطاب السادات في جامعة الإسكندرية"، صحف (٢٧/ ٧/ ١٩٧٦).

(٤٣) "حديث السادات إلـى المبعـوثين المصـريين فـي كنـدا والولايات المتحدة"، صحف (٤/ ٨/ ١٩٧٦).

(٤٤) أنور السادات، حديث إلى السياسة الكويتيـة، نقـلاً عـن الأهرام، (٣/ ٩/ ١٩٧٦).

(٤٥) د. محمد محمود الإمام، برنامج عمل وزارة التخطيط فـي المرحلة المقبلة، (آذار/ مارس ١٩٧٦) مذكرة إلى المسئولين (غير منشورة).

(٤٦) World Bank, Mission Report in the field to the minister of Planning Government of Egypt. (تقرير سري)

(٤٧) إبراهيم نافع من مانيلا، "باب أسرار اقتصادية"، الأهـرام، (١٥/ ١٠/ ١٩٧٦).

(٤٨) د. عبد الرازق عبد المجيد (نائب وزير التخطيط حينـذاك) تقرير عن قروض البنك الدولي وظروف استخدامها، (مقـدم إلى السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء).

(٤٩) التقرير السابق، أيضا تصريحات د. وجيه شندي. (وكيـل وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي/ آنذاك، أخبـار اليـوم، (١٢/ ١٢/ ١٩٧٦) ـ أيضا "باب اقتصـاديات" المصـور، (٢٦/ ١١/ ١٩٧٦).

(٥٠) الأهرام، (٣/ ١٢/ ١٩٧٥).

(٥١) محمود أبو وافية: تقرير الانفتـاح الاقتصـادي، (١٢/ ٤/ ١٩٧٥)، مرجع سابق.

(٥٢) انظر جريدة الأهرام (ملحق البنوك)، (٢١/ ١٢/ ١٩٧٤).

(٥٣) د. أحمد الغندور، الأهرام، (٣٠/ ١/ ١٩٧٦).

عبد المنعم رشدي، "لماذا ترفض هيئـة الاسـتثمار بعـض المشروعات؟ ٥ أسباب وراء رفض المشروعات"، **الأهرام**، (٢٤ سبتمبر ١٩٧٦). ولا بأس أن نورد هنا بعض الأمثلـة المحـددة التي أوردها المقال، فقد تم مثلاً رفض مشروع لتصـنيع مـواد البناء لاحتياجه إلى ٣ آلاف طن أسمنت، ويمكن توفيرهـا مـن الإنتاج المحلي، ورفض مشروع لاستصـلاح وزراعـة ٤ آلاف فدان بالتل الكبير؛ بسبب عدم توفر مياه الري اللازم للمشـروع، وهناك ١١ مشروعا تم رفضها خلال العام الحـالي فـي قطـاع الصناعات الكيماوية كلها مشـروعات صـغيرة مثـل صـناعة

المواسير البلاستيك ونعال الأحذية والـورق الصـحي وأكيـاس الخيش؛ لأن المصانع القائمة حاليا تقوم بتوفير الإنتاج المطلـوب للاستهلاك، ولعدم قدرة مشروعات الاسـتثمار علـى التصـدير للخارج.

لماذا رفض ليلاند؟ تقدمت شركةُ ليلاند لصـناعة السـيارات بالمملكة المتحدة - بعرض لإقامة مشـروع لإنتـاج السـيارات اللاندروفر في مصر، واتضح من دراسات المشروع أن شـركة ليلاند تعتمد في إنتاجها على شركات عالمية أخرى، تسـاعد فـي إنتاج مكونات السيارة بالاسـتفادة مـن مزايـا الإنتـاج الكبيـر والتخصص. وهذه الصناعات المساعدة لا توجـد فـي مصـر. واتضح من دراسات المشروع: (١) أنه يعتمد علـى مشـروعات محلية عالية التكلفة. (٢) إن كمية إنتاج المصـنع سـنويا قليلـة، وتتسبب في رفع تكلفة الإنتاج، والنتيجة النهائية للدراسات أن تكلفة إنتاج سيارة اللاندرفر في مصر تصل إلى ضعف استيرادها مـن الخارج؛ ولذلك كان لا بد من رفض للمشروع؛ حمايـة للسـوق المحلية.

لماذا رفض جودبير؟ ثم أيضا رفض مشروع تقدمت به شركة جودبير العالمية لإنتاج إطارات السيارات، والسبب الرئيسـي أن ٧ % من مستلزمات الإنتاج، يلزم استيرادها من الخارج، في حين أن إمكانيات المصنع للتصدير للخارج تغطي فقط نصـف تكلفـة الاستيراد من الخارج، ومطلوب تحمل الدولـة للنصـف الثـاني؛

ولذلك كان عرض شركة ميشـلان العالميـة لإنتـاج إطـارات السيارات أكثر ملاءمة لظروف الاقتصاد المصري، فتمت الموافقة عليه من حيث المبدأ؛ لأنه يـوفر العمـلات الصـعبة المطلوبـة لاستيراد مستلزمات الإنتاج؛ عن طريق تصدير جزء من إنتاجـه للخارج.

وأوضح عوض عبد المنعم رشدي أن وزارة التمـوين كانـت مترددة في الموافقة على مشروع لإنتاج الدجاج. ووزارة الصـحة كانت ترفض فتح قطاعات الصناعات الدوائية أمـام مزيـد مـن الاستثمار الأجنبي. ووزارة الصناعة كانت ترفض المشـروعات في قطاع الغزل والنسيج؛ لأن المغازل المحليـة كانـت تشـتري القطن المصري بسعر يقل عـن الأسـعار العالميـة للتصـدير، والمشروعات الأجنبية لا يمكن أن تتمتع بنفس الميـزة، وتتحمـل الموازنة العامة عشرات الملايين من الجنيهات إعانة لها. والحـل أن تقوم هذه المشروعات بشـراء القطـن المصـري بالأسـعار العالمية. وقد تم الاتفاق مع المشروع المصري الإيراني المشترك للغزل والنسيج، على شراء القطن بالأسـعار العالميـة، وبعـض مشروعات الغزل والنسيج الأجنبية، تطلب السماح لهـا باسـتيراد أنواع خاصة من القطن من الخارج، في حين أن احتياجات تأمين زراعة القطن المصري، والحفاظ عليه من الآفات التي يعاني منها القطن في الدول الأجنبية تسـتدعي عـدم السـماح بمثـل هـذه المشروعات.

وقد أشار نائب رئيس الهيئة - في نفس الوقت - إلى أنه توجـد مشروعات لا يجد ـ في تقديره ـ سببا لرفضها، وكـان يـرى إعادة دراستها من مجلـس إدارة هيئـة الاسـتثمار والقطاعـات المختصة، مثل مشروع فندق سياحي درجة أولى، برأسمال قـدره ٥ ملايين جنيه. ومشروع للقيام بعمليات النقل بالترانزيـت بـين موانئ البحرين الأبيض والأحمر، ورأسماله ٢٨ مليون دولار.

وبالنسبة للمناطق الحرة، قال إن هناك قصورا شديدا في تجهيز وإعداد المناطق المختلفة؛ بسبب نقص الاعتمادات المالية، وعـدم تخصيص النقد الأجنبي والمحلي اللازم. وعدد المشروعات التـي رفضت بالمناطق الحرة كان ٩ مشروعات فقط، فقد تـم رفـض مشروع لاستيراد وتخزين معـدات الزراعـة وتسـويقها محليـا (كمشروعات بنظام المناطق الحرة الخاصة)؛ لأن النشاط في هـذا المجال كان مقصورا على شركات القطاع العام، وقيل إنـه يـتم السماح به للاستثمارات العربية والأجنبية، بعـد إقامـة المنـاطق الحرة العامة ـ كما تم رفض مشروع بالمناطق الحـرة ينـافس شركتين آخرين تحصل الدولة على عمولة ١٥ % على نشـاطهما في مصر، وكان التصريح بالمشروع الجديد يضيع علـى الدولـة قيمة العمولة.

... هذه الأمثلة من الضوابط التي تثبت بها الفنيـون الوطنيـون، تهاوت في المرحلة التالية.

(٥٤) كان هذا في حوار أجراه فيليب جلاب وعادل حسين، مـع الوزير في مشروع دراسة لجريدة الأخبار، حـول الانفتـاح

الاقتصادي، قبل منعنا من الكتابة في الصحيفة. ولم يكن من حظ الدراسة أيضا أن تُنشر. وتحدث د. زكي شافعي بلهجة مشابهة في حديث إلى محمود المراغي منشور تحت عنوان "وزير الاقتصاد يقول: لا حل إلا الاشتراكية"، روز اليوسف عدد (٩/ ٢/ ١٩٧٦).

(٥٥) الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات، تقارير المتابعة عن الموقف الحالي في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٦ بالنسبة لكل من مشروعات الاستثمار الموافَق عليها بنظام المناطق الحرة الخاصة والعامة.

(٥٦) د. زكي شافعي، "كشف الحساب لمشروعات الانفتاح الاقتصادي"، الأهرام، (٦/ ٢/ ١٩٧٦).

(٥٧) حسن زكي أحمد، "حوار أم حيرة حول: قضايا الانفتاح الاقتصادي بين احتياجات الدولة ورغبات المستثمرين"، المصور، (١٣ فبراير ١٩٧٦). وأعتقد أن هذا المقال كان آخر ما نشره الأستاذ حسن زكي أحمد في الصحف والمجلات المصرية. (وكان حريصا على المتابعة المناضِلة للأحداث الاقتصادية) وقبل إقصائه من موقعه كرئيس لمجلس إدارة بنك القاهرة.

(٥٨) تم تشكيل لجنة مصرية أمريكية لتنمية الاستثمار في مصر طبقًا للاتفاق الذي تم بين الرئيس السادات والرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، وأُذيع بيان مشترك في كل من القاهرة

وواشنطن بتشكيل هذه اللجنة (٥/ ٦/ ١٩٧٥) وتتفـرع مـن هذه اللجنة لجنة رجال الأعمال، وترتبط بغرفتَـي التجـارة المصرية والأمريكية. الأعضـاء الأمريكيـون فـي اللجنـة الرئيسية. ميرفي (رئيس مجلس إدارة جنرال موتورز، وهي من الشركات المقاطَعة عربيا) رئيسا للجانـب الأمريكـي ـ ويلسون بينجر (شركة بارتنر رتبيـتس رابيـت ومـاكرانس ستراتون) - درامبرايت (رئيس بنـك أمريكـا) جيمسـون (رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) ـ جـونس) رئـيس ومدير شركة جنرال إليكتريك) ـ لـويس (رئـيس شـركة مارسونز) ـ مالوت (رئيس هيئة إف. إم. سي) ـ ماكميلين (رئيس شركة ماكميلين وشركاه) ـ روكفيلر (رئـيس بنـك تشيزمانهاتن) ـ سانتري (رئيس شركة كومباسـتيون) ـ ـ شميدت (رئيس بنك فيرت ناشيونال بشـيكاجو) ـ ـ سـيفرد (رئيس شركة أمريكان سيانامين) ـ وارنر (رئـيس شـركة موبيل أويل) ـ ويلسون (رئيس شركة بونبون كاربيد).

وكان الجانب المصري يتألف من ١٥ عضوا، برئاسة أحمد عفت وزير النقل البحري السابق، والمعين (أغسـطس ١٩٧٤) مشـرفًا على تنفيذ اتفاقيات التعاون المالي والاقتصـادي مـع الولايـات المتحدة.

(٥٩) Report on Foreign Investment in Egypt, (Egypt – U. S. A Business Gouncil), Appendix 11.

(٦٠) Ibid., pp. 5 – 6.

(٦١) Ibid., p.11

(٦٢) Ibid., p. 23.

(٦٣) Ibid., p. 25.

(٦٤) Ibid., Appendix 1, pp. 11 – 111.

(٦٥) Ibid., p. 47

(٦٦) Ibid., p. 53

(٦٧) Ibid., p. 61

(٦٨) Ibid., p. 65

(٦٩) Ibid., p. 66

(٧٠) Ibid., p. 71.

(٧١) Ibid.,Appendix 1, p. XVI.

د. عبد المنعم القيسوني، "الانفتـاح ظـالم أو مظلـوم"، **الأهرام**، (٢٥ أبريل ١٩٧٥).

(٧٢) كان عدد البنوك التي وافقت عليها الهيئة العامة للاسـتثمار (حسب بيانات الهيئة) ٢٤ بنكًا، ولا أدري سبب الاختلاف في البيانات في موضوع محدد كهذا ويسهل حصره.

(٧٣) د. زكي شافعي، الأهرام، (٢٧/ ٦/ ١٩٧٦).

(٧٤) د. حامد السايح (وزير الاقتصاد الحـالي) سـمح للبنـك المركزي وبنوك القطاع العام، أن تستورد بذاتها أو بالواسطة (دون ترخيص، ودون إجراءات العرض على لجـان البـت) الآلاتِ والأجهزة والمعـدات، بمـا فـي ذلـك الحاسـبات الإلكترونية، ولكن كانت الحصة النقدية للبنك الأهلي لا تزيـد عن ٥٠٠٠ جنيه ـ الفروع الجديدة لبنوك القطاع أصـبحت تتطلب (في ظل الانفتاح) دفع خلو رجل. حاول البنك الأهلي الحصول على مقر جديد وسط القاهرة، فطلب منه مبلـغ ٦٠

ألف جنيه خلو رجل، فلم يستطِع البنك اتخاذ القرار، فدفع بنك أبو ظبي ١٧٠ ألف جنيه وحصل على المكـان. فـي نفـس الوقت يتعذر إنشاء مبانٍ جديدة للفروع؛ لأن عمليات الإنشاء عبارة عن إنفاق استثماري، ولا بد أن يكون مقيدا بالخُطة ـ بالنسبة للمرتبات والحوافز: البنوك أدبيـا لا تريـد إحـداث زيادات كبيرة تُخِل بهيكل الأجور العام في الدولـة، خاصـة وأن التنافس في هذا المجال مع البنوك الأجنبية بلا سقف، فإذا زاد بنك القطاع العام المرتبات للعاملين فيـه بنسـبة ٢٥ % سيلجأ البنك الأجنبي إلى زيادة المرتبات عنده بنسـبة ٣٠ % ليحتفظ بموظفيه؛ وليظل مركز جذب ـ راجع إبراهيم نـافع، الأهرام، (١٥/ ٢/ ١٩٧٦).

(٧٥) د. مصطفى بدوي، تقرير غير منشور.

(٧٦) كافة الاقتباسات من التقرير غير المنشور للبنك المركـزي نقلاً عن عاصم حنفي، "كشف حساب البنوك الأجنبيـة فـي مصر"، روز اليوسف، عدد (١٧/ ١٠/ ١٩٧٧).

(٧٧) التقرير السنوي للبنك المركزي عن عام ١٩٧٦ صدر فـي حزيران/ يونيو ١٩٧٧). وفي ذلك التاريخ، وبعـد اجتمـاع المجموعة الاستشارية في باريس، لم يعد مقبولاً مجرد التلميح لمثل هذه الأمور (انظر الفصل التالي). نذكر في هذا السياق أن موضوع عاصم حنفي في نقد البنوك الأجنبية، نُشِر فـي أكتوبر ١٩٧٧ (انظر الهامش السابق). وقد هـاجم الـرئيس السادات هذا الموقف بشدة في اجتماع مغلق للمسئولين عـن

الصحافة والإعلام، وطلب عدم تكرار الخوض في مثل هـذه المواضيع.

(٧٨) البنك المركـزي المصـري، التقريـر السـنوي ١٩٧٦، (القاهرة: البنك المركزي المصري، يونيـه ١٩٧٧) الجـزء الثاني، ص ص ٤٢ ـ ٤٧.

(٧٩) مشروع خطة التنمية الاقتصادي والاجتماعية عـن عـام ١٩٧٧، (القاهرة: وزارة التخطيط، يناير ١٩٧٧)، ص ٨.

(٨٠) تقرير متابعة خطة ١٩٧٦، (القـاهرة: وزارة التخطـيط، ١٩٧٧).

(٨١) التقرير المبدئي لمتابعة تنفيذ خطة عام ١٩٧٦) (القـاهرة: وزارة التخطيط، يوليو ١٩٧٧)، ص ٦.

(٨٢) World Bank, Report No. 1624 – EGT. P. 32.

(٨٣) انظر وزارة التخطيط، التقرير المبـدئي، مرجـع سـابق، جدول الدخل المحقق (بأسعار ١٩٧٥) بين القطاعات السلعية المختلفة، وفيه أن الدخل المستهدف لعام ١٩٧٦ كـان ٤٧٧٨ مليون جنيه (حسب ما كان واردا في مشروع الخطة)، وفـي الصفحة التالية جدول تطور الدخل المحلـي الإجمـالي مـن عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ موزعا حسب الأنشطة الاقتصـادية المختلفة (بأسعار ١٩٧٥) وفي هذا الجدول احتسـب الـرقم ٤٧٧٨ مليون جنيه باعتباره الدخل المحلي الإجمالي المحقـق عام ١٩٧٥. واعتمد على الرقم الأخير بعد ذلـك فـي كـل حسابات المتابعة لزيادة الدخل ومعدلات الاستثمار وتطورات

العجز القومي... إلخ. رغم أن حسابات مشروع الخطة كانت تعتبر هذا الرقم للناتج المحلي الإجمالي مستهدفًا ـ كما قلنا ـ وليس رقم سنة الأساس.

(٨٤) أوضح مشروع الخطة أن الزيادة في القيمة المضافة تبلـغ حوالي ٧٧٠ مليون جنيه عن مشـروع خطـة سـنة ١٩٧٥ بمعدل زيادة قدرها ١٥ % بالأسعار الجارية، وينخفض هـذا المعدل إلى ٤,٨ % إذا افترضنا معدل تزايد فـي المسـتوى العام للأسعار يبلغ ١٠ % فقط.

(٨٥) تقرير غير منشور ـ نقلاً عن "باب اقتصاديات"، المصور، (٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦).

أعتقد أن د. لطفي عبد العظيم (اقتصادي وطني ـ ورئـيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي) كان صـاحب أروع عـرض ساخر لهذا التغييـر الغريـب فـي نمـط الحيـاة والاسـتهلاك د. لطفي سبق أن كتب أنه "قبل كل شيء، أود أن أؤكد حقيقة أنني من أول دعاة الاقتصاد الحر، ومن أكبر أعداء الانغلاق والقيود"، **الأهرام الاقتصادي**، عدد (أول يناير ١٩٧٦)، ولكنه كتب بعد ذلك "أنا سعيد بالانفتاح قطعا. بل وسعادة بغير حدود؛ ففي كل خطوة أخطوها، يبهر عيني بريق الانفتاح، ويكفي أن أدخـل أي محـل بقالة حتى أتنفس الصعداء، وأحمد ا على أنه عوضنا خيرا عن طول كبتنا وحرماننا. أصـناف البيـرة الهولنديـة والدانمركيـة والألمانية متوافرة في كل مكان.. أصناف الجـبن لا تقـل عـن

العشرين، تُسيل لعاب كل من أرغمته الظروف علـى الاكتفـاء بالجبن القريش. معلبـات الفاكهـة والخضـروات، والأسـماك والكافيار، يصل عدد أنواعها إلى المئات، جميع أنواع السـجائر الأجنبية تُباع على الأرصفة، تخرس لسان كل من يشكو من عدم وجود السجائر المحلية، مطاعم كنتاكي تشيكن وويمبـي أخـذت تزحف في كل مكان، لتنقل الشعب المصري من أكل الفول إلـى أكل الهامبورجر والفراخ المحمرة بعشرين نوعا من البهـارات. وطوفان السيارات الفارهة أخذ في التدفق في شـرايين القـاهرة؛ لكي يخفف من أزمة المواصلات. والشقق متوافرة في كل مكان، صحيح أن الخلو أصبح ما بين خمسة آلاف ومائتي ألف جنيـه، وأن ثمن شراء شقق التمليك يبدأ من خمسة عشر ألفًا ليصل إلـى ثلاثمائة ألف جنيه، ولكن هذا الارتفاع البسـيط فـي الأسـعار، بعوضه توافر الشقق، وإمكانية الحصول عليها فـي أي وقـت، وبالتليفون. والقاهرة كانت تتوارى خجلاً أمام العواصم الغربيـة؛ لكآبة لياليها، وضيق إمكانياتها، أصـبحت الآن تُقـدم لضـيوفها إمكانياتٍ غير محدودة في المحلات العامة والمحلات الخاصـة، والتي أصبح لا يوجد مبنى واحد يحلو من أمثالها.. ثم كيـف لا أكون سعيدا بالانفتاح، وقد تدفقت على مصر مئات من ملايـين الدولارات البترولية، وسبائك الذهب اللبنانية، وكلها تحولت إلـى عمليات للتجارة والمضاربة، وابتعدت - والحمد - عن إنشاء

صناعات جديدة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة تلوث البيئة في مصر"، **الأهرام الاقتصادي**، عدد (١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩).

(٨٦) د. جمال العطيفي، مضبطة الجلسة ٢٠ (٣٠/ ١٢/ ١٩٧٥)، مرجع سابق.

(٨٧) الموازنة النقدية لعام ١٩٧٦، (جمهورية مصر العربية: وزارة المالية، ١٩٧٥)

(٨٨) وزارة التخطيط، التقرير المبدئي، مرجع سابق، ويلاحظ أن هذه الفقرة حذفت من التقرير النهائي المتداول.

(٨٩) هذا النص ورد في المرجع السابق ـ وحذفت عبارة "والتي ترد على تسهيلات بأكثر مما كان مقررا لها" في طبعة تالية من نفس التقرير المبدئي ـ وحذف الموضوع كله في تقرير المتابعة النهائي.

(٩٠) انظر مناقشات واحتجاجات رؤساء شركات القطاع العام الصناعي حول تهديد الانفتاح للإنتاج الوطني، وذلك في اجتماعاتهم مع وزير الصناعة. وقد ورد في هذا السياق تصريح الوزير الذي نقلناه في المتن. الأهرام، (١٨/ ٦/ ١٩٧٦).

(٩١) World Bank, Report No. 1815 EGT, Volume one, op. cit., p. 53.

(٩٢) I. M. F., SM – 76 – 1976, op. cit., p. 6.

(٩٣) جاء في أحد التقارير الرسمية أن متوسط الأجر حاليا في الخطة ٢٥٤ جنيها للمشتغل مقابل ٣٩١ جنيها للمشتغل في

مشروعات الانفتاح، وعلق التقرير على هـذا بـأن "النظـام الأجري الحالي المطبق في الحكومة وفي شـركات القطـاع العام عامل مساعد في تسرب الكفاءات من الخبرات المصرية من مواقع عملها الحالي إلى المشروعات الأجنبية العاملة في مصر. ولا جدال في أن هناك تسربا كبيرا من هذه الخبـرات بشكل استنزاف خطير للقوى العاملة في القطاعات الحكوميـة بلوائح الأجور الحكومية". انظر "تقرير لجنة الخطة والموازنة عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الماليـة لمشروع الموازنة العامة للسنة الماليـة ١٩٨٧٧"، مضـبطة الجلسة ٢٦ (٢٢/ ٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشـريعي الثـاني، مجلس الشعب.

ونحن مع التقرير أيضا في التعليق، ولكن بالنسـبة للأرقـام لا نعتقد في صحتها، والتقرير لم يكشفْ - على أية حال - عـن مصدره، ولكن بوسعنا ـ في حدود معلوماتنـا ـ أن نقـول إنـه لا توجد لدى أية جهة مصرية رسمية، أرقام يعتمد عليها في هـذا الموضوع، وحتى بالنسـبة لهيئـة الاسـتثمار المكلفـة بمتابعـة مشروعات الاستثمار، فإن معلوماتها في موضوع الأجور تقتصر على البيانات التقديرية التي قدمتها المشروعات للحصـول علـى الموافقات، ولم تتجدد البيانـات بعـد ذلـك بمتابعـات ميدانيـة، ولم تتحول إلى أرقام فعلية.

(٩٤) The Meed, (July 30, 1976).

(٩٥) تقديم د. عبد الرازق عبد المجيد، التقرير المبدئي لمتابعـة تنفيذ خطة عام ١٩٧٦، مرجع سابق، ص ص ١ ـ ٣.

(٩٦) انظر "قانون ٢٤ لسنة ١٩٧٦"، الذي تنص مادته الأولـى على تحويل مدينة بورسعيد بأكملها إلى منطقة حرة، وتتخـذ الإجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبـارا مـن أول ينـاير ١٩٧٦ ـ الجريدة الرسمية، (أول نيسـان/ أبريـل ١٩٧٦)، العدد ١٤.

(٩٧) في الفترة السابقة علـى الانتخابـات عبـر عديـد مـن الشخصيات الوطنية عن سخطها، ونقـدها الحـاد لسياسـة الانفتاح من مداخلَ متباينة، سجلت الانتقادات بقوة وصـراحة في دراسات علمية (مثل أعمال المؤتمر الأول للاقتصـاديين المصريين) وفي تقارير الفنيين في المواقع المختلفة، وأيضـا نشرت في الصحف، وأشرنا في مواضع متفرقة من الكتـاب إلى أمثلة من هذا المواقف، ويمكن الرجوع كذلك إلى: عادل حسين، بمناسبة الانتخابات العامة، "كشف الحسـاب لمنبـر الوسط"، الطليعة، عدد (سبتمبر ١٩٧٦) قال الكاتـب تقـديما للموضوع التالي: "قد لا يكون هذا مقالاً، أو هو مقـال بقلـم آخرين، وهو نوع من الاستفتاء حول سياسة الانفتاح وعلاقتها بالغلاء، وبتهديد السلام الاجتماعي" ـ أيضا عـادل حسـين "كشف حساب لمنبر الوسط ـ الكل يقول: "ارحمونا من هـذا الانفتاح التجاري".. الطليعة، عـدد (تشـرين أول/ أكتـوبر ١٩٧٦). جاء في التقديم أن "هذه الدراسة تحاسب منبر الوسط

بمناسبة الانتخابات - عن نتائج سياسته الانفتاحية.. دراسة هذا العدد - كدراسة العدد الماضي - لا تعتمد على تحليلات الكاتب؛ حتى لا يتهم بالتحامل أو التطرف، والكاتب - على أية حال - لم يعد في حاجة إلى بذل جهد ذاتي في التحليل.. يكفي فقط أن ننقل آراء وتأوهات الوطنيين والفنيين في مختلف المجالات".

وقد تحول النقد الحاد أثناء الانتخابات، من المناقشات في غُرف مغلقة، إلى الحوار الصاخب الصريح في الشارع، واضطرت الحكومة إلى استخدام المدفعية الثقيلة للإعلام المركزي، ونذكر - كنموذج بارز- الحديثَ الذي طلب من وزير المالية (أحمد أبو إسماعيل) توجيهه، ونُشر تحت العناوين التالية: "حديث صريح أكثر من اللازم - لا تبيعوا ميزانيةَ مصر في الانتخابات - الوعود بالبدلات ومزايدات المرشحين، كلها أكاذيب - العملة المحلية أصبحت أصعب من العملة الصعبة"، أخبار اليوم عدد (٢/ ١٠/ ١٩٧٦). إلا أن الحديث أثار ردود فعل سلبية ضد مرشحي الحكومة؛ إذ كيف ينتخب ناخب ذو حد أدنَى من الفهم، مرشحا لحزب يعلن عجزه الكامل عن أي إصلاح للأوضاع؟ ولذا اضطر كاتب الحديث (سعيد سنبل) أن ينشر في العدد التالي من الجريدة (٩/ ١٠/ ١٩٧٦) نص رسالة مطولة، أرسلها عبد المنعم الشاكري، المدير العام بإدارة الميزانية، تحت عنوان: "هل هو إعلان بإفلاس مصر"؟ جاء في الرسالة: "أن من يستمع إلى بيانات الوزير المتكررة عن أحوالنا الاقتصادية؛ يخيل إليه أن مصر أفلست، ألم ير أو يسمع الوزير عن الحشود التي تسارع لشراء الأراضي بأسعار

خيالية، ألم ير السيارات الفارهة التي تجوب شوارع القاهرة، ألم يعرف أن الثلاجات والغسالات ومواقد البوتاجاز قد غزت بيوت الغالبية من المواطنين، وتلك البضائع المستوردة التي تكتظ بها المحلات والطرقات حتى أعماق الريف؟ ألم ير ويسمع عن أطنان المخدرات التي تتدفق علينا؟ أليس كل ذلك فائضا اقتصاديا لا يعرف الشعب أين يوجهه؟... إن واحدا يعمل ويكدح، وآخر يسرق وينهب، وثالثًا يختلس، ورابعا يرتشي، وخامسا محتال، وسادسا يهرب النقود، وسابعا يتجر في المخدرات، وثامنًا يتجر في الأعراض، وتاسعا يتجر في السوق السوداء.. إلى آخر قائمة لا تنتهي، وهي كل يوم في ازدياد، والنتيجة أن يحصل كل هؤلاء على كفايتهم وما يزيد، على حساب الدولة ومرافقها وأمنها، وتبقى طائفةٌ من الأشراف، أو الذين فُرض عليهم الشرفُ لقلة حيلتهم، تعاني وتطحنها الحياةُ، حتى ينتهي بها المطاف إلى الكفر بكل المبادئ والقيم، فترتمي في إحدى الزمر المتقدمة.. فهل بعد هذا الفائض الضال من إنتاجنا القومي، ندعي أن اقتصادنا منهار؟ وقد اكتشفت الحكومة ـ بعد ذلك ـ خطأ الخط الإعلامي الذي مثله حديث وزير المالية، فوجهت أجهزة إعلامها إلى التهجم السوقي على خصومها السياسيين، فاتهمتهم جميعا بأنهم ملاحِدة.

(٩٨) شهدت دائرة كرموز كل الحوافز الإيجابية والسلبية لإسقاط أبي العز الحريري ـ الحوافز الإيجابية (إنفاق الأموال، ومد الخدمات التي وصلت إلى الحد الذي أثار اعتراض بعض أعضاء مجلس الشعب (من حزب مصر) في المناقشات الرسمية داخل المجلس، على ما نالته هذه الدائرة

المحظوظة. والحوافز السلبية الإرهابية وصلت ذروتها فـي محاولة اغتيال الحريري ـ الحريري عضو في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وأسقطت عضويته أثناء الفصـل التشريعي الثاني باتهامات سياسية ملفقة ـ لتحليـل النتـائج الانتخابية وأسباب فوز حزب الوسط. انظر: عادل حسـين، "انتخابـات ٧٦ فـي مصـر ـ الوسـط (مصـر العربـي الاشتراكي).. في المعركة"، الطليعـة عـدد (كـانون أول/ ديسمبر ١٩٧٦).

(٩٩) كان معروفًا في تلك الفترة أن المفاوضات لم تحـل أيـة مشكلة أساسية (عسكرية أو اقتصادية) أصر السوفييت علـى ضرورة أن تعدِل القيادة المصرية (بشـكل أو آخـر) عـن قرارها بإلغاء المعاهدة.

(١٠٠) أنور السادات: "حديث مع وفد أعضـاء مجلـس الشـيوخ الأمريكي"، الأهرام، (١٤/ ١١/ ١٩٧٦).

(١٠١) في المذكرات "الطريقة" لعلوي حافظ (والتي لا تخلو مـن أهمية) عن اتصالاته السياسية بالمخابرات المركزية في فترة عبد الناصر، جاء ذكر القيسوني على النحـو التـالي: أبلـغ علوي "بعرض أمريكي حمله صديقي (الباكسـتاني الأصـل، وممثل المخابرات المركزية) ليبلغ إلى الرئيس عبد الناصـر على لسان جونسون" العرض يتضمن النقطتين التاليتين:

١- أن تتم فورا مقابلات على مستوى عال جدا، وفي سرية تامة لوضع مخطط عملي لتحسين العلاقات تدريجيا مع أمريكـا؛

لكي توضع موضع التنفيذ فورا. مـع الاتفـاق علـى كـل المعونات التي يمكن أن تقدمها لمصر. وهم - من جـانبهم - يرشحون هيوبرت همفري، أو دين راسك، ويرجو أن تتمثـل من جانبكم في زكريا محيي الدين، أو عبد المنعم القيسـوني، ويودون أن يكون موقعها في باريس أو جنيف.

٢- أن تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا".

انظر: علوي حافظ، "مهمتي السرية بين عبد الناصـر وأمريكـا"، الأخبار، (٣/ ٨/ ١٩٧٦).

(١٠٢)"نص بيان السيد رئيس مجلس الـوزراء، عـن برنـامج الحكومة"، مضبطة الجلسـة ٣ (١٢/ ١٢/ ١٩٧٦)، الفصـل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٠٣)أبو العز الحريري ـ سيد مرعي: مضـبطة الجلسـة ١٠ (٢٧/ ١٢/ ١٩٧٦)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٠٤)"تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان السيد ممدوح سـالم رئيس مجلس الوزراء، عن برنـامج الحكومـة"، مضـبطة الجلسة ٥ (٢٥/ ١٢/ ١٩٧٦)، الفصل التشـريعي الثـاني، مجلس الشعب.

(١٠٥)راجع الكتيب الصادر عن تنظيم التجمع الوطني التقـدمي الوحدوي، الاتحاد الاشتراكي العربي، يناير ١٩٧٧، بعنـوان ملاحظات نواب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، على بيان رئيس الوزراء وتصوراتهم للمشاكل ـ تضمنت الملاحظـات ما جاء في البيان حول الاستثمارات والإنتاج والناتج والعمالة

والاستهلاك والأجر والإنتاجية والصادرات والواردات، وكشفت - في كل هذا - مفارقات واستحالة الأرقام والمعدلات المستهدفة ـ انظر أيضا د. محمد حلمي مراد، مضبطة الجلسة ١١ (٢٨/ ١٢/ ١٩٧٦) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٠٦)"بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط (د. القيسوني) عن السياسة الاقتصادية، وعن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٧٨"، مضبطة الجلسة ٨ (٥/ ١٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٠٧)أنور السادات، حديث إلى مجلة الصياد، نقلاً عن الأهرام، (٣٠/ ١٢/ ١٩٧٦).

(١٠٨)"باب اقتصاديات"، المصور عدد (١٤/ ١/ ١٩٧٧).

(١٠٩)أنور السادات، حديث إلى واشنطن بوست، نقلاً عن الأهرام، (٢/ ١/ ١٩٧٧).

(١١٠)لمتابعة تفاصيل الأحداث والتحركات السياسية انظر: حسين عبد الرازق، مصر في ١٨ و١٩ يناير ـ دراسة سياسية وثائقية، (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩).

ملحق الفصل الثامن

Confidential

١٦ أكتوبر ١٩٧٦

إلى السيد: الدكتور زكي شافعي

من: بول. م. ديكي:

الموضوع: بعض الأفكار حول إصلاح الإصلاح

لقد ساءت الأحوال الاقتصادية بحِدة، منذ صياغة مشروع خطاب النوايا في مايو.. داخليا، الاقتصاد في الوقت الحـالي أكثر سيولة جدا بالنقود وأشباه النقود، والتي تتزايـد بمعـدل سنوي حوالي ٢٦ في المائة، خلال الفترة يناير – أغسطس. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النمو في النقـود (يحـدث) فـي غياب إعادة الترتيب المـنظم للأسـعار والمتضـمنة فـي مقترحات مايو؛ ولذا فإن عجز الموازنة لا بد مـن خفضـه بحدة تزيد عما كان مستهدفًا في السابق، وسياسات التحكم في الائتمان وترشيده، لا بد مـن تـدعيمها، وعلـى الجانـب

الخارجي، أدى انعدام الإصلاح وغيـاب الـدعم المناسـب لميزان المـدفوعات (جزئيـا بسـبب الفشـل فـي إنجـاز الإصلاحات) إلى خفض الصـادرات واسـتنفاذ المخـزون وتراكم كبير في المتأخرات. وبالنسبة للواردات التي حولـت من سعر السوق الرسمي إلى سعر السوق الموازي في الفترة حتى أول مايو، لم يسمح - إلى حد كبير - بزيادة الأسـعار المحلية؛ بحيث تم تحييد أثر هذا التحويل [1]، وبالإضافة، فإن

[1] - الإجراء كان له أيضا تأثير جانبي هام جدا؛ فـالعجز الحكـومي الممول من البنوك كان ٢٨٢ مليون جنيه حتى أغسطس، وبالمقارنـة كان حوالي ٧١٥ مليون جنيه في ١٩٧٥ ككـل، الموقـف الحكـومي المواتي المسجل عام ١٩٧٦ يرجع - إلى حد كبيـر - إلـى سياسـة تحصيل الـ ٧٥ في المائة (فارق سعر العملة) علـى فـتح خطابـات الاعتماد على الواردات التي تتم بسعر السـوق الموازيـة، بوسـاطة صناعات القطاع العام (هذه الطريقة عارضها صـندوق النقـد عنـد ابتداعها). وينبغي أن تصل الدخول الإجمالية من هذا المصـدر عـام ١٩٧٦ إلى ٢٦٠ مليون جنيه، وحيث إن الحكومة لم تسمح بزيـادات مقابلة في الأسعار المحلية، فإن تحويلات الأرباح ستنخفض، أو ستزداد الخسائر بكمية مساوية تقريبا، ولكن بعد فترة. وعلى هـذا يمكننـا أن نتوقع تدهور موقف الحكومة بحدة في فترة سبتمبر ـ ديسمبر.

قوة الدفع المتولدة في مجال الاستثمار الأجنبي (الذي تـزداد الحاجة إليه جدا) تُفقَد بسرعة؛ بسبب توقف الإصـلاح فيمـا يتعلق بقانون ٤٣. مع هذه الأوضاع، يبدو ضروريا أن يـتم التحرك بسرعة لإصلاح القطاع الخارجي، ولو بشكل معدل.

وفيما يلي بعـض الأفكـار عـن المجـالات الأساسـية للإصلاح، ولا بد من تسجيل أن هذه الأفكـار تمثـل فقـط وجهات نظري الشخصية، ولا تحمل تفويضا رسـميا مـن صندوق النقد الدولي.

١ - مطلوب تحـرك إيجـابي فـي سياسـة الصرف:

توجد مصاعب جمة مرتبطة بالاحتفـاظ بهيكـل سـعر مزدوج، والحل الرشيد الوحيد هو تخفيض فوري، وفي حالة النظر إلى هذا (الاقتراح) باعتباره مسـتحيلاً مـن الناحيـة السياسية في هذا الوقت، فإننا ينبغي أن نقبل في هذه الحالـة صندوق موازنة الأسعار [٢] الذي يقترحه الآن السيد أحمـد

[2] - صندوق موازنة الأسعار يقوم بتعويض الصناعات بسبب الأسعار التي وجهتها الحكومة إلى ما دون التكلفة الكليـة للإنتـاج. ويقضـي الاقتراح بتمويل هذا الصندوق بواسطة الدخل الناشئ عن فارق سـعر

سالم من وزارة المالية. ويمكـن إنقـاص اعتمـادات هـذا الصندوق للصناعات تدريجيا مع تعويض النقص في دخولها بواسطة زيادات السعر المحلي.

إن بديل التحويلات (في زيادة الأسعار - المؤلف) علـى مراحل له مثالب عديدة جدا، فأولاً لست واثقًا على الإطـلاق أنه سيكون مقبولاً من صندوق النقد الدولي، وثانيا فإن كـل تحويل إضافي يصبح ذا صعوبة سياسية متزايدة كلما دخلـتم إلى دائرة السلع الأكثر حساسية.. وفي رأيي أن هذا المـنهج مآله الفشلُ.

وبالإضافة إلى تحويل الصادرات والواردات إلـى سـعر السوق الموازية، فإن كل المتحصلات والمـدفوعات غيـر المنظورة، يصبح مطلوبا أيضا أن تحول باستثناء قسم محدود (قد يتألف من عوائد قناة السـويس ومـدفوعات الحكومـة للبعثات والتعليم في الخارج). ويتضمن هذا مثلاً تغيير أساس التسعير المحلي لتذاكر خطوط الطيران الدولية إلـى سـعر السوق الموازية، وكافة تدفقات رأس المال لتمويـل السـلع

العملة ومن الضرائب غير المباشرة التي تئول حاليـا إلـى الخزانـة مباشرة.

بسعر السوق الموازية، ستعد حساباتها طبعا وفق هذا السعر، وبينما يستبعد هذا المنح الرسمية، والقروض النقدية، فإن تدفقات رأس المال مثل قروض المشروعات من الولايات المتحدة والبنك الدولي تكون بسعر السوق الموازية.

قانون ٤٣ يجب أن يعدل بسرعة، مسألة أسابيع؛ ليقدم في المقام الأول حافز سعر السوق الموازية، وإذا ثبت أن ذلك صعب، فإن هذا العامل وحده يقودني إلى استنتاج أن خفض (السعر الرسمي) جملة وفورا أمر حتمي.

حقيقة أن السبب الوحيد لاستبقاء عدد محدود من المعاملات بالسعر الرسمي - هو تجنب مظهر الانخفاض الفوري ـ هذا هو السبب الوحيد المعقول. وإذا كان هذا المنهج الجزئي يسبب عديدا من الصعاب (مثل صعاب تعديل القانون ٤٣ ـ أو تحويل الواردات الفردية أو الصادرات) فحينئذ قد يكون التخفيض المباشر الطريق الوحيد المفتوح.

إن المنهج الجزئي ينبغي تطويره بالمقارنة مع مشروع خطاب النوايا، فعلى أول يناير ١٩٧٧، يجب أن تُحول كل الواردات، باستثناء القمح والدقيق وزيت الطعام والسكر والشاي الأسمدة والمبيدات والبترول الخام ومشتقاته، إلى

السوق الموازية (انظر التفاصيل ملحق ١)، وبالمقارنة مـع مشروع خطاب النوايا، فإن التحويلات الإضافية المقترحـة الآن هي الأذرة واللحم والسمن المجمدين، والسلع الدوائيـة كمنتجات نهائية أو واردات مواد خام. ويؤدي هذا إلى وضع كل واردات الصناعة على مستوى سعر السـوق الموازيـة، ويرشد - إلى حد ما - تسعير العلف المستورد، وأيضا اللحم والسمك، وهي مواد تضـارب عـادة الصـناعة المحليـة. وبالإضافة، فإن صادرات الغزل والنسيج والبصل الطـازج والثوم والبطاطس تحول أيضا إلى سعر السـوق الموازيـة، وإنه لأمر هام جدا، من وجهة نظر صندوق النقـد الـدولي، التي تعكس إلى حد كبير موقف المجموعة الدولية، أن تتخـذ هذه الخطوة في الحال. فهذا يمكن صندوق النقد الدولي مـن وصف سعر الصرف الرسمي بأنـه لا يزيـد عـن سـعر "محاسبي"، ويساعد كثيرا جدا في تسويق البرنـامج الشـامل لدى المكتب التنفيـذي Executive board لصـندوق النقـد الدولي، ويمكن – عندئذٍ - إدخال مرونة أكبـر فـي نقـل زيادات الأسعار المقابلة على مراحل.

ويبدو أنه لا يمكن الأخذ بمفهوم السـوق التجـاري فـي الوقت الحالي لعدد من الأسباب. وبديلاً عنه يجب أن (ننشئ نظام تراخيص عامة مفتوحة) في السوق الموازية، ونـدخل مرونة متزايدة على سعر الصرف، مع ضبطه إلى حـد مـا بأن نحدد السعر وفقًا لحقوق السحب الخاصة. وفي المقابـل يجب إلغاء نظام الاستيراد بالتمويل الذاتي (الاسـتيراد دون تحويل عمله) أو - في حالة عدم الإلغاء - يحصر فقط في تلك الواردات التي تتم في القائمة المفتوحة.

والقائمة المفتوحة في السوق الموازية، يمكن أن تغطـي الواردات الأساسية لصناعات القطاع الخاص، وكذلك معظم مواد الغذاء الأساسية (وليس المواد الغذائية الكمالية)، وكذلك السلع الضرورية الأخرى؛ مثل الأسمدة والمبيدات. ولا وجه للحذر من إدخال معظم الضروريات في القائمـة المفتوحـة (فارق السعر - ٧٥ % - يمثل موانع إسمية) حيث إنها قد تخفف بعض عبء الحكومة لاسـتيراد أشـياء؛ كالأسـمدة المخصصة للخضروات والفواكه، كما أنها تضع سقفًا لأسعار السوق السوداء للواردات التي تنحصر الآن في الحكومة عند نقص العرض. وبالإضافة فإن (القائمة المفتوحة) ينبغـي أن

تغطي كل احتياجات الاستيراد الرئيسةِ الموافَق عليها بقانون ٤٣، كذلك أرباحها الموافق عليها، وتحويلات رأس المـال. إن نظام الاستيراد بالتمويل الذاتي، مصـيبةٌ غيـر مبـررة بالمعايير الاقتصادية، وسياسيا فإن الحد منه قد يبدو لي أمرا بالغ الأهمية، إذا أردنا تحقيق تقبل سياسي واسـع للتقشـف. واردات التمويل الذاتي لا يمكن السماح بها لسلع غير تلـك المسموح بها في القائمة المفتوحة.

ولا بد من إعادة نظر رئيسية للتعريفة (الجمركيـة) مـن أجل ترشيد الجهد في الإيرادات، وفـي الحمايـة المقدمـة للصناعة المحلية. وفي المستقبل العاجل لا بـد مـن إعـادة فرض التعريفة على المواد الغذائية الكمالية (التي اسـتُثنِيت في نوفمبر ١٩٧٥) هذا إذا جاز السماح (باستيراد) أي مـن هذه السلع.

في نهاية أبريل ١٩٧٦ وقفت المتأخرات الخارجية عنـد ٣٥٩ مليون دولار أمريكي، بينما وصلت في نهاية أغسطس إلى ٧٥٧ مليون دولار، بزيادة تقـرب مـن ٤٠٠ مليـون دولار. ومنذ نهاية أغسطس حتى اليـوم، زادت ٥٠ مليـون دولار أخرى في حساب التسهيلات المصرفية وحده. وبـذا

أصبحت المتأخرات الجارية أكثر من ٨٠٠ مليون دولار. إن اتفاق مساندة مع صندوق النقـد الـدولي، يتطلـب تسـوية المتأخرات القائمة (مثلاً من خلال اتفاقيات إعادة جدولة) عند تاريخ معين، والتزام بالمحافظة على الانتظام في المدفوعات أثناء فترة ترتيب المساندة، ويمكن إنجاز هذا جزئيا بتـدوير الودائع الرسمية (تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي مـع ليبيا والعربية السعودية كمتأخرات). وباتفاقات إعادة جدولـة فيما يتعلق بتسهيلات الموردين (تصـل إلـى ١٧٠ مليـون دولار من المتأخرات) وربما بجزء من قروض الحكومـات للحكومة (تصل إلى ١٠٠ مليون دولار مـن المتـأخرات). وعلى أية حال، يبدو لي أنه لا توجد طريقة للـتخلص مـن متأخرات التسهيلات المصرفية (تصل الآن إلى حوالي ٣٣٥ مليون دولار) ولتمويل مدفوعات السداد المستحقة في عـام ١٩٧٧ دون قرض إعادة تمويل كبير، قد ترتب مراحله فـي ارتباط مع ترتيب الدعم.. وينبغي تحويل بيت استثمار دولي (مثل مورجان ستانلي) أو بنك دولي مهمـة إدارة مجهـود إعادة التمويل، وأكاد أقول فورا، حتى يمكن التنسـيق بـين اتفاق المساندة وإعادة التمويل.

٢ ـ ميزانية الحكومة:

يجب أن يكون الهدف من السياسات التصحيحية للميزانية، تحقيق مدخرات كافية لتمويل مستوى بـالغ الارتفـاع مـن الاستثمارات، دون العودة إلى التمويل التضخمي. وينبغي أن تشمل مثل هذه الإجراءات خفضا كبيرا في اعتمادات الـدعم وكذلك في أوجه الإنفاق الجاري الأخرى، التي يكون الخفض فيها ممكنًا. ودرجة الاستقطاع من الإنفاق الحكومي لا تحدد- في رأيي - بمعايير اقتصادية، بل الأوفق أن تحدد بمعـايير القبول السياسي، وبهذا يمكن أن تمضي بثقة إلى حافة القبول السياسي. وكمبدأ عام، أعتقد أنه يمكـن زيـادة المـدخرات الصافية إذا كانت استقطاعات الإنفاق مصحوبة بزيادة كبيرة في الأجور.

لقد اقترح قبل ذلك في وثيقة الحكومة عن التضـخم، أن يتقرر اقتطاع ١٥ % أو ٣٦٧ مليون جنيه من المصروفات الجارية في ١٩٧٧، ومع نمو معقول في المتحصلات، فـإن مثل هذه الاستقطاعات من الإنفاق قد تسمح بزيادة المرتبات والأجور وبصعود مطلوب جدا في التنمية، بينما يحـد فـي نفس الوقت من العجز الممول، مصرفيا إلى مستوى معقول.

وإذا كان فهمي للمقترحات الجارية صحيحا، فإن وزيـر المالية أمامه ثلاثة اختيارات عن استقطاعات الـدعم التـي تنتهي ـ في حدها الأدنَى ـ الدعم المباشر عن كـل شـيء باستثناء الخبز والدقيق. وبذلك يمكن خفض الدعم المباشـر من المستوى المقدر بالميزانيـة فـي ١٩٧٦ بحـوالي ٤٩٠ مليون جنيه إلى ما لا يزيد عن حوالي ٢٥٠ مليـون جنيـه ١٩٧٧، وبمدخرات صافية حوالي ٢٤٠ مليون جنيه. وعلى هذا، نظل نحتاج استقطاعات تصل إلى ١٣٠ مليون جنيه في مجالات أخرى من الإنفاق الجـاري؛ لتحقيـق الاسـتقطاع المستهدف لحوالي ١٥ %.

ومن ناحية أخرى، فإن المقترحات الجارية عن المرتبات والأجور، تبدو قريبة من زيادة ٤ % بتكلفة كلية حوالي ٣٠ مليون جنيه. وبينما يبدو محتملاً أن تؤدي التركيبة المؤلفـة من هذا الدعم، ومن زيادة الأجور إلى المدخرات الصـافية المطلوبة، فإنني لا أعتقد أنها ممكنة سياسـيا، وقـد تكـون النتيجة النهائية، أن تُضطر الحكومة مرة أخرى للتخلي عـن تنفيذ استقطاعات الدعم.

نحن نحتاج إلى حزمة جريئة من الإجراءات المالية التي تُدمج مدخرات صافية كبيرة، مع زيادة أجور تقترب من شيء مثل ١٥ %.

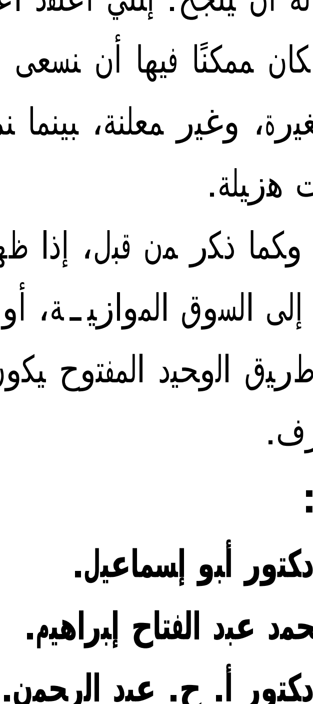
٣ ـ السياسات النقدية والائتمانية:

في برنامج ١٩٧٧ نحتاج إلى توفير الاحتياجات الائتمانية الإنتاجية لصناعات القطاع العام والقطاع الخاص؛ لكي نحفز فُرص النمو والعمالة، وينبغي أن يقع عبء خفض التوسع الائتماني التضخمي ـ إلى حد كبير ـ على الحكومة وللمساعدة في ترشيد الائتمان، وكذلك لحفظ وتخصيص مدخرات، يتطلب الأمر زيادات كبيرة في معدل الفائدة المحلي. فكيف نتوقع من الناس أن يدخروا إذا كان الحد الأقصى لعائد مدخراتهم ٣ في المائة في البنوك التجارية في حسابات المدخرات الطويلة الأجل، ومع معدل للتضخم في مستوى ٢٠ في المائة؟ وأكثر من هذا، فإن المعدلات المحلية ـ وعلى أسس إسمية ـ تقل حاليا عن المعدلات الدولية؛ ولذا لا يرغب أي إنسان في تحويل مدخراته من النقد الأجنبي إلى العملة المحلية. إنني أقترح زيادة ٢ في المائة فورا، تعقبها زيادة مماثلة في يونيو ١٩٧٧ جنبا إلى

جنب مع إلغـاء الـ ـ ٤٠ فـي المائـة ضـريبة حيـازة Withholding على دخل الفوائد. وإذا لم يمكن إلغاء الضريبة بسرعة، فعندئذٍ يجب مضاعفة الزيادات المقترحة في معـدل الفائدة. وهذا المنهج متدرج بالقدر الذي أظنه معقولاً.

٤ ـ النتيجة:

إن المشكلة الرئيسة التي تواجه الاقتصاد في ١٩٧٧ هـي تمويل العجز الكبير في ميزان المدفوعات. ومن الضروري أن يكون ترتيب المساندة ساريا وقـت اجتمـاع المجموعـة الاستشارية في أواخر يناير؛ حتى يؤكد من جديـد للأقطـار المقدمة للمعونة، أن الإصلاح جارٍ تنفيذُه. وفي ذلك الوقـت يجب أيضا أن يكون لدينا فهم متفَقٌ عليه عن العجز الكلـي، وعن الإسهام المحتمـل لاتفـاق إعـادة التمويـل المتعلـق بالتسهيلات المصرفية، وكذلك بمصادر التمويـل الأخـرى؛ حتى نعطي لمقدمي المعونة المحتملين، صورةً واضحة فـي فترة مبكرة من العام، عن صافي متطلبـات المعونـة فـي ١٩٧٧. ودون هذا المنهج، سنُسلم أنفسنا عمدا وبلا شك إلى الإفلاس في ١٩٧٧.



إن برنامجا إصلاحيا بالوصف السـابق، يتطلـب قيـادة سياسية قوية جدا وتنسـيقًا يقظًـا Careful coordination إذا كان مقدرا له أن ينجح. إنني أعتقد اعتقادا جازما بأنه مضت الأيام التي كان ممكنًا فيها أن نسعى إلى إصـلاحات غيـر مباشرة صغيرة، وغير معلنة، بينما نمسك بزيادات الأجـور في مستويات هزيلة.

وأخيرا، وكما ذكر من قبل، إذا ظهرت صعاب فيما يتعلق بالتحويلات إلى السوق الموازيـة، أو تعـديل القـانون ٤٣، أعتقد أن الطريق الوحيد المفتوح يكون التخفـيض الفـوري لسعر الصرف.

صور إلى:

السيد الدكتور أبو إسماعيل.

السيد محمد عبد الفتاح إبراهيم.

السيد الدكتور أ. ح. عبد الرحمن.

جدول أ

واردات يتم تحويلها حتى نهاية ١٩٧٦ (بملايين الجنيهات المصرية، مقومة بسعر التحويل الرسمي).

٥٧,٤	السلع الاستثمارية للبترول
١٣,٢	وزارات النقل والمواصلات
١٣,٢	سِلَع وسيطة
٢٣,٥	سِلَع استثمارية
٤١,٢	الأذرة
٤١,٥	اللحم والسمك
١٤,٧	العدس
٤,٢	البن
١٥,٣	منتجات الألبان
١٦,٥	الفول
١٠,٠	سمن صناعي
٣,٧	مواد غذائية أخرى؛ مثل الفلفل والزيتون.
١١,٢	سمسم
٢٦,٣	دهون وصابون

٣,٣	منظفات صناعية
٧,٨	دهون ومواد غذائية
٤,٢	لبن أطفال
١٢,٥	أدوية: منتجات نهائية
١٨,١	مواد خام
٢,٠	غزل القطن
٢,٢	مواد صباغة
٤,٥	مولاس
١٠,٠	دخان
٣	خام صفيح
٢	كبريت للمنتجات الكيماوية
٣	ورق كرافت للأسمنت
٣,٨	كوك (لمصنع الصلب)
٣,٢	رشاشات للمبيدات
٥٨,١	مواد أخرى (كل منها أقل من ٢ مليون جنيه
٤١٦,٣	المجموع

ملحق (١)

تحويلات إلى السوق الموازية

الواردات:

سلع التموين الأساسية المستوردة بالعملات الحرة، والتي تبقى بسعر الصرف الرسمي بعد نهاية ١٩٧٦ تتـألف مـن القمح والدقيق ـ زيت الطعام ـ سكر ـ شاي ـ أسـمدة ـ مبيدات حشرية ـ البترول ومشتقاته، وإجمالي ذلـك ٤٦٤,٤ مليون جنيه. وبالإضافة، كل الواردات مـن دول الاتفاقـات تبقى بالسعر الرسمي. ولما كانت التحـويلات مـن السـعر الرسمي إلى سعر السوق الموازية خلال الفترة المبكرة مـن ١٩٧٦ مجموعها ٤٨٧,٨ مليون جنيه بمعدل سنوي، يمثلـه أن إجمالي الواردات بالعملة الحرة حوالي ١٤٦٨,٥ مليـون جنيه. (مع استبعاد السوق الموازي القائم وواردات التمويـل الذاتي) فإن التحويلات الإضافية مع نهايـة ١٩٧٦ سيصـل مجموعها إلى ٤١٦,٣ مليون جنيه (انظر جدول أ) وحيث إن ٨٠,٩ مليون جنيه من التحويلات الكلية تمثل سلعا استثمارية لقطاعات البترول والنقـل والمواصـلات، فـإن التـأثيرات

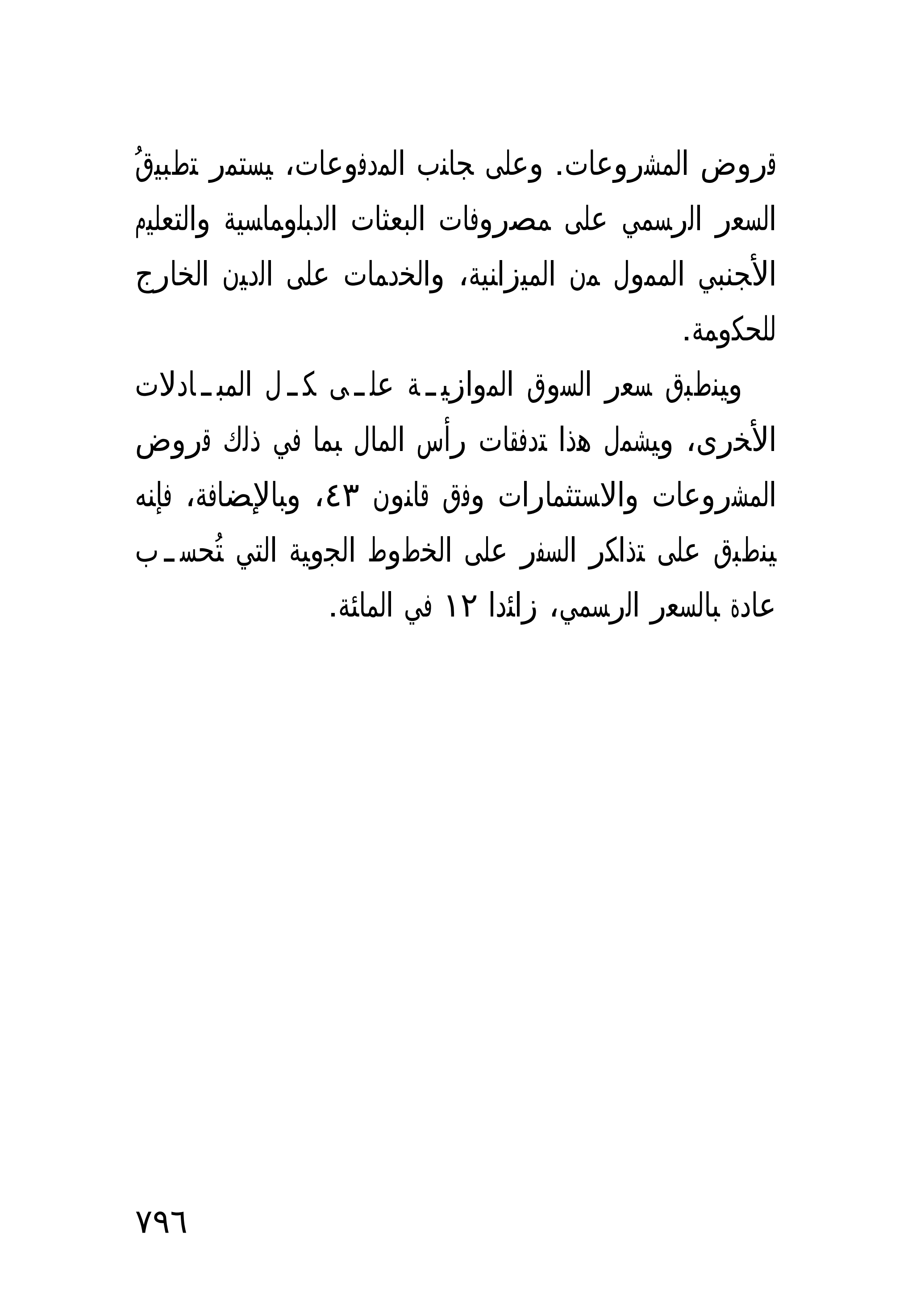
السعرية لهذه التحويلات لن يكون فوريا. وبالنسبة للتحويلات الباقية لحوالي ٣٣٥,٤ مليون جنيه، فإن زيادات السعر يمكن أن تنتشر عبر عدد من الأشـهر ينفـذ أثناءهـا المخـزون المستورد بالسعر الرسمي. وحيث إن معظم هذه السلع تتحمل تعريفات بالغة الانخفاض - إذا كانت تتحمل - فإن زيادات السعر ستنحصِر في ٧٥ في المائة، والزيادة السعرية العامة للواردات ستكون ٥,٦ في المائة بالنسـبة للنـاتج القـومي الإجمالي في مستوى ١٩٧٥.

الصادرات:

الصادرات بالعملات الحرة لغزل القطـن والمنسـوجات، والبطاطس، والبصل الطازج والثوم، تحـول إلـى السـوق الموازية، وينتج عن ذلك أنه بعد نهاية ١٩٧٦ ستبقى فقـط صادرات العملات الحرة من القطن الخام والبترول بمستوى السعر الرسمي. وبالإضافة، فإن كل الصـادرات إلـى دول الاتفاقات، ستبقَى عند مستوى السعر الرسمي.

المبادلات الأخرى:

المتحصلات الأخرى المتبقية عند السعر الرسـمي بعـد نهاية ١٩٧٦ تكون مِنحا أجنبية وقروضا للحكومة، بخـلاف


قروض المشروعات. وعلى جانب المدفوعات، يستمر تطبيقُ السعر الرسمي على مصروفات البعثات الدبلوماسية والتعليم الأجنبي الممول من الميزانية، والخدمات على الدين الخارج للحكومة.

وينطبق سعر السوق الموازيـة علـى كـل المبـادلات الأخرى، ويشمل هذا تدفقات رأس المال بما في ذلك قروض المشروعات والاستثمارات وفق قانون ٤٣، وبالإضافة، فإنه ينطبق على تذاكر السفر على الخطوط الجوية التي تُحسـب عادة بالسعر الرسمي، زائدا ١٢ في المائة.

الفصل التاسع

(١٩٧٧/ ١٩٧٨)

فتـــرة الاستســـلام

أولاً - انعقاد المجموعة الاستشارية الأولى (إعلان الاستسلام في الجبهة الاقتصادية):

(١) عودة إلى أحداث كانون الثاني/ يناير - خلفياتها ونتائجها:

عودة واستطرادا حول ما حدث في كانون الثاني/ يناير، نذكر بأن المباحثات السرية بين صندوق النقد والمجموعة الاقتصادية، كانت قد أسفرت عن إذعان الحكومة لمعظم المطالب، أو عن قبول إحداث تغيير حاسم في السياسة الاقتصادية، وفي إدارتها لقاء اتفاق مساندة من الصندوق، وانعكس هذا الإذعان أولاً في مشروع الموازنة الذي قدم إلى مجلس الشعب متأخرا عن موعده. وفي اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب مصر لمناقشة الإجراءات المالية المطلوبة (١٦ كانون الثاني/ يناير) عرض الأمر بطريقة غامضة [1]، والإعلان الأفصح تحت قبة مجلس الشعب (١٧ كانون الثاني/ يناير) كان مفاجئًا للجميع.

في البداية، تحدث القيسوني أمام مجلس الشعب، وقال إنه لا بد من مواجهة المشكلة الاقتصادية مواجهة تامة، وحدد

برنامج العمل للمجموعة الاقتصادية في خطوات متتالية على النحو التالي [٢]:

ضرورة العمل على موازنـة الموازنـة العامـة بقـدر الإمكان؛ لتفادي القوى التضخُمية التي تؤثر على الأسعار.

ضرورة الاتجاه نحو موازنـة الموازنـة النقديـة بقـدر الإمكان، وهذا الأمر بالغ الصعوبة، وكل ما يمكن عمله فـي سنة ١٩٧٧، هو البدء في هذا الاتجاه.

- ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- ضرورة الاتفاق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- عمل بعض الإصلاحات الاقتصـادية الداخليـة ـ كإصلاح النظام الضريبي، خصوصا فيما يتعلـق بالعدالة الاجتماعية، وتفادي التهرب من الضرائب وإصلاح نظام الجمارك.
- العمل أيضا على إدخال التعديلات اللازمـة علـى قانون الإسكان أو قـانون الإيجـارات العقاريـة؛ بحيث تتمشى الإيجارات مع مستوى الدخل الـذي ينتظره المستثمر من استثماراته.

- إدخال الإصلاحات اللازمة على قـانون اسـتثمار المال العربي والأجنبي.
- زيارة الدول العربية، وخاصة الدول التـي كونـت هيئة الخليج؛ لشرح أن علاج المشاكل الاقتصادية لا يمكن أن يتم جزءا جزءا، ولكن يجب أن يكون علاجا شاملاً.
- التباحث مع البنك الدولي، ومع الدول التي ستحضر المجموعة الاستشارية، للاتفاق علـى الترتيبـات اللازمة لعقد المجموعة.
- زيارة الولايات المتحدة للتباحث الاقتصـادي مـع الحكومة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقـد الدولي.
- زيارة بعض الدول التي تقدم المساعدات الاقتصادية لمصر، وخاصة ألمانيا الغربية وفرنسـا وبعـض الدول الأوروبية الأخرى، وإيران، واليابان.

وهذا البرنامج، وبترتيب بنوده، واضح الآن أنه كان من إملاء صندوق النقد و(الحكومة الأمريكية بالتالي)؛ فالبنـدان (١)، (٢) كما يتحققان في مشروع الميزانيـة ـ شـرطان

ضروريان، ويسبقان التوصل إلـى البنـد (٣)، أي خطـاب النوايا واتفاق المساندة، وهذا بدوره شرط يسبق البنـد (٤)، أي إعلان سياسة من الحكومة يقبله البنـك، وإذا تحققـت - على ضوء ذلك - البنود (٥)، (٦)، (٧) يمكن التوصل إلى نتائج مع دول الخليج، وحينئذ يكون هناك جدوى مـن بـدء الاتصالات حول المجموعة الاستشارية، ثم تُعتمد النتائج في واشنطن.

بعد هذا البيان من القيسوني لخط السير، بدأت الخطـوة العملية الأولى بالبيان المالي الذي ألقاه وزير المالية (صلاح حامد) [٣]، وباسم تقليل العجز في الموازنـة العامـة، وفـي الجوهر؛ لتحرير الأسعار من سيطرة الدولة، أعلن الوزير أن إعانات خفض تكاليف المعيشة، تقرر الهبوط بها من ٥٥٣,٧ مليون جنيه في موازنة ١٩٧٦ إلى حـوالي ٢٧٦,٤ مليـون جنيه في موازنـة ١٩٧٧ (أي كـان الهبـوط بنسـبة ٥٠ بالمائة)[٤]. وصحيح أن الخفض كان جزئيا؛ بسبب انخفاض الأسعار عالميا لبعض السلع (وخاصة القمح)، ولكنـه كـان يعكس أساسا إلغاء اعتمادات الدعم، لسلع مثل الدقيق والذرة والأرز، والسكر الحر والشاي والبوتاجاز، والآثار المباشـرة

لمثل هذا القرار على أصحاب الـدخل المحـدود، وخاصـة أصحاب الأجور غير المرنة في الحكومة والقطاع العام، كان لا يمكن أن تُدارى بأية مناورة؛ ولـذا ركـزت المعارضـة الشعبية، وداخل مجلس الشعب، على هذا الجانـب، فـأعلن الرئيس السادات إلغاء قرار خفض اعتمادات الدعم مساء ١٨ كانون الثاني/ يناير. إلا أن المقارنة بين الإجراءات المتخـذَة في موازنة كانون الثاني/ يناير، وبين مـذكرة بـول ديكـي (راجع ـ الفصل الثامن) تظل تُشير إلى أن الجانب المصري أذعن في المباحثات لأغلب المطالب، وليس لكل المطالـب. فقد ألحت مذكرة ديكي على إلغاء قائمة الدعم بأكملها؛ بحجة أن الاقتصار في معونات الدعم على الخبز والـدقيق (الـذي يهبط باعتمادات الدعم إلـى حـوالي ٢٥٠ مليـون جنيـه) لا يحقق الخفض المطلوب في الإنفاق العام. ولكن حدث في المباحثات أن قبل الصندوق قدرا من التدرج في إلغاء الدعم. وهذا هو مفهوم ومنطق المباحثات مع الصندوق؛ فالصندوق لا يتنازل عن هدف التغيير الجوهري للسياسات الاقتصـادية المصرية على نحو عاجل، (بل وفي عام ١٩٧٧ بالتحديـد، بعد أن أفلت منه عام ١٩٧٦)، ولكنه على اسـتعداد لإبـداء

بعض المرونة في هذا الإطار. وقد أجبرته الهبةُ الجماهيرية في كانون الثاني/ يناير على تراجع كبير نسبيا، حـين قبـل تأجيل خفض اعتمادات الدعم (المباشر) لمدة سنة على الأقل. ولكن كان الأمر مختلفًا في جبهة سعر الصرف.

كانت مذكرة ديكي تُطالب بالتنفيـذ الفـوري لإجـراءات الخفض الفعلي لسعر الصرف ـ أي خلال الأشهر الثلاثـة الأخيرة من عام ١٩٧٦ ـ ودعم هذا الاتجاه بمطالب معاملة المستثمرين الأجانب في تحويلاتهم (فورا) بمستوى السـوق الموازية، بل أكد الصندوق - في هذه النقطة - أنه "إذا ثبت أن ذلك صعب، فإن هذا العامل وحده، يقودني إلى اسـتنتاج أن خفض السعر الرسمي جملة – وفَورا - أمر حتمي". وقد قبل الصندوق تأجيل تنفيذ هذا المطالب إلى بداية العام الجديد؛ بسبب ظروف الانتخابات لمجلس الشعب؛ وانتظارا للتعـديل الوزاري بما يتضمنه من تشكيل قيادة اقتصادية جديدة (أكثر تفاهما). وتم الاتفاق فعلاً مع هـذه القيـادة الجديـدة علـى الإجراءات المطلوبة وعلى مراحـل التنفيـذ خـلال العـام (١٩٧٧)، وانعكس هذا مباشرة في الموازنات المعلنـة فـي كانون الثاني/ يناير، ولكن **تمكن الصندوقُ ـ بالتعاون مـع**

الحكومة ـ من مغافلة الجميع عن هذا الجانب من الاتفاق، أي عن قرار التوسع في استخدام السعر التشجيعي، وهـذا القرار كان خطوة حاسمة نحـو التخفـيض الفعلـي لسـعر الصرف الرسمي، وأثره على الأسعار المحلية، لم يكن أقـل من قرار خفض الدعم المباشر. وتحققت المغافلـة بطريقـة سهلة؛ إذ عمدت الحكومةُ ببساطة إلى إخفاء الموضوع فـي البيانات والتصريحات المعلَنة؛ ففي البيان المالي أشير إلـى الموضوع في جملة عابرة، بمناسبة الحـديث عـن زيـادة إيرادات الجمارك (ضمن الحديث عن الزيادة العامة المتوقعة في الإيرادات السيادية)، فقيل: إن من أسباب زيادة الجمارك، "معاملة بعض السلع على أساس الأسعار التشجيعية، بدلاً من الأسعار الرسمية".

وحين تحدث القيسوني ـ بعد عدوله عن الاستقالة ـ قال إنه لا يرى بديلاً للإجراءات الملغاة، وشرح - باستفاضةٍ - رؤيته للمشاكل الاقتصادية، والقرارات المطلوبة، ولكنه أسقط أي ذكر لحكاية التوسع في استخدام السـعر التشـجيعي (٥). ونفس الموقف تكرر في بيان ممدوح سالم بعد عشرة أيام من الهبة الشعبية العارمة، فبعد حديثه عـن الأسـباب الداعيـة

للإجراءات "التي نبعـت مـن أفكـار كبـار الاقتصـاديين المصريين، مع أفكار الاقتصاديين الدوليين"، عدد "الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وترتب عليها زيادةُ أسـعار بعـض السلع" فقال إنها:

- زيادة الضريبة الجمركية على بعض الواردات.
- زيادة رسوم الإنتاج على بعض المنتجات المحليـة وزيادة رسوم الاسـتهلاك علـى مثـيلات هـذه المنتجات المستوردة من الخارج.
- رفع الدعم أو تخفيضه عن بعض السلع" (٦).

ولم يذكر بكلمة صريحة، إجراء التوسـع فـي اسـتخدام السعر التشجيعي (رغم إشارته الملتوية إلى الفكـرة). وقـد انعكس هذا التجهيلُ في صياغة الاستجوابات التـي قـدمتها المعارضة في مجلس الشعب، حول إجراءات كانون الثـاني/ يناير ١٩٧٧ لرفع الأسعار؛ فمقدمو الاسـتجوابات ـ علـى علمهم واتصالاتهم ـ لم يتوصلوا إلى هذا السر الذي أخفتـه السلطات، فلم يتناوله واحد منهم في استجوابه (٧)، وبالتـالي نجحت الحكومة في حماية هذا القسم من إجراءات الصندوق.

فقط انكشف السر في ٢٢ شباط/ فبراير حين سجلت لجنة الخطة والموازنة في تقريرها "أن الموازنـة النقديـة (التـي لا تنشر عادة) لعام ١٩٧٧ تُشير إلى زيادة حجم الـواردات الممولة بالسعر التشجيعي زيادة كبيرة، فبلغ هذا الحجم نحـو ٩٥٠ مليون جنيه" (٨)، فأُسقِط في يد الحكومة، وكان علـى القيسوني أن يرد بعد انكشاف المستور، فبدأ بتجريح كاتـب التقرير (أحمد أبو إسماعيل) وقـال: "إن الحكومـة الحاليـة لا دخل لها بموضوع السعر التشجيعي، ويجب أن نعطي كل ذي حق حقه، وكل ذي فضلٍ فضلَه.

فقد بدأ تطبيقُ السعر التشجيعي اعتبارا من شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٦، وقد كان السيد الدكتور أحمد أبـو إسـماعيل رئيس لجنة الخطة والموازنة - أولَ من وافق على السـعر التشجيعي (حين كان وزيرا للمالية) وأول من حول الواردات من السعر الرسمي، إلى السعر التشجيعي في حـدود ٢٥ % من الواردات، بل إنه عزز هذا العمل؛ بأن فرض الجمـارك على الواردات بالسعر التشجيعي أيضا".

واعترف القيسوني - بعد هذا التقريع - بأن الـواردات المحولة إلى السعر التشجيعي في عام ١٩٧٧ كانـت تبلـغ

٩٨٦ مليون جنيه (أي أكثر أيضا مما جـاء فـي الموازنـة النقدية)، وبالتالي تكون الحكومة قـد أضـافت نحـو ٥٠٠ أو ٥٨٠ مليون جنيه إلى ما سبق تقريره في العام السـابق. ولم يشر القيسوني طبعا إلى علاقة صندوق النقد بقـرارات أبي إسماعيل، أو بقراراته هو. كذلك التزم أبـو إسـماعيل الصمت في هذه النقطة. والحقيقة أن الإضافات المقررة عام ١٩٧٧، كانت في الحدود التي طالبت بها مذكرة ديكي؛ لكي تنفذ في أواخر ١٩٧٦، ورفضها مسئولو القطاع الاقتصادي في ذلك الوقت؛ لأن شريحة الـواردات المحولـة للسـوق الموازية عام ١٩٧٦ اقتصرت على واردات ممولة بتسهيلات ائتمانية، وعلى استثمارات طويلة الأجل، وبالتالي لا يظهـر أثر تمويل استيرادها بالسعر التشجيعي على مستوى الأسعار في السوق المحلية في وقت قصير. والشريحة الثانيـة التـي رفضت في أواخر ١٩٧٦، ونفـذت عـام ١٩٧٧، كانـت مكوناتها تختلف. وصافي أثر هذه الشـريحة الثانيـة علـى الأسعار خلال عام ١٩٧٧ قدر وقتها بحوالي ٤٠٣ مليـون جنيه، وحاولت الحكومةُ التخفيفَ من أثـر هـذه الزيـادات السعرية، فرصدت مبلغ ٢٢٤ مليون جنيه لمواجهتها. وهـذا

التكتيك أصبح تقليدا لتمرير ارتفاع الأسعار بتـدرج يغافـل المستهلك، واعتمادات صـندوق موازنـة الأسـعار هـذا، لا تغطي إلا جزءا من الزيادة السـعرية (وتبقـى زيـادات سعرية حوالي ١٨٠ مليون جنيه). وإلى جانب ذلـك، فـإن الصندوق أجله سنة. أي بعد السنة يتحمل المستهلك الزيـادة السعرية كاملة [٩].

ج ـ المهم أوضحت مناقشات ٢٢ شباط/ فبراير ـ لأول مرة ـ أن هناك طريقًا سريا آخر لرفع الأسعار، لـم تكشفه ولم تغلقْه هبةُ كانون الثاني/ ينـاير، وأشـارت المناقشات كذلك إلى أن هذه القفزة في استخدام السعر التشجيعي، وضعتنا على حافة القرار لتخفيض السعر الرسمي للجنيه، وفي وقت غيـر مـواتٍ اقتصـاديا، واعترف القيسوني بعد ثلاثة أشـهر بخطـورة هـذه النقطة، فقال إنه "عندما نتكلم عن موضـوع السـعر التشجيعي، فربما تكون هذه أسوأ نقطة فـي خطـاب النوايا" [١٠].

ولكن مناقشات الموازنـة، كانـت بعـد "قـرار رئـيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسـنة ١٩٧٧ بمناسـبة أحـداث

الشعب" [١١]، الذي أحال كل همسة اعتراض، إلـى جريمـة تستحقُ الأشغال الشاقة، وبعـد الحملـة المكثفـة ضـد أي معارض، باعتباره من المخربين و"الحراميـة" والملاحـدة.. إلخ، وساعد هذا، على أن تمر المسألة بسلام، وقد نُضـيف سببا آخر، يتعلق بالقضايا النقدية وسعر الصرف، وما أشبه، التي نجحت إحاطتُها بالغموض، وطُمِست روابطُها الطبيعيـة بباقي المتغيرات الاقتصادية (والسياسية)؛ بحيث بـدت مـن المسائل التي ينبغي ألا يخوض فيها إلا خاصةُ الخاصة، وقد استخدم هذا الضباب والتجهيل بعد ذلك وبانتظـام؛ لإحكـام سيطرة صندوق النقد وسياساته علـى القطـاع الخـارجي، وأصبح التركيز على "تحرير" الأسعار يأتي من جبهة سـعر الصرف، أكثر منه عن طريق التعرض لاعتمـادات الـدعم "المباشر"، أو كمدخل للوصول إلى الدعم المباشـر. وعلـى كل، لم تكن الحكومة مستعدةً (حتى منتصف شباط/ فبرايـر) لأي تراجع عن قرارها فـي جبهـة سـعر الصـرف؛ لأن الصندوق لم يكن ليسمح بذلك، بعد أن أصدر هو التعليمـات الجديدة. وقد لاحظنا كيـف أن القيسـوني وأبـا إسـماعيل (احتراما لأصول وآداب اللعبة) تجنبـا أيـة إشـارة لـدور

الصندوق في إملاء القرارات، وتمشيا مع الأصـول نفسـها والآداب؛ أصبحت أية ملاحظة حول صندوق النقد أو البنـك الدولي، تُصيب ممثلي الحكومة المصرية بأشـد الانزعـاج؛ فحين تعرض حلمي مراد ومحمود القاضي - أثناء مناقشـة الميزانية العامة المعدلة - للصندوق والبنك بشكل عابر، كان ملحوظًا مدى الـذعر الـذي أصـاب الحكومـة، رغـم أن المتحدثَين أشارا فقط، وبلباقة شـديدة، إلـى أن مقترحـات الهيئات الدولية قد لا تكون كلها صحيحة، وأنها قابلة للنقاش.

على أية حال، ينبغـي أن نُشـير - بقـدر المعلومـات المحدودة المتاحة - إلى ما حدث من اتصالات ومسـاومات خلف الكواليس في الفترة من ١٨ كانون الثاني/ يناير حتـى عرض الميزانية المعدلة على مجلس الشعب، ويمكننا علـى ضوء هذه المعلومات أن نشهد **للجمـاهير المصـرية أنهـا كسرت في انتفاضتها حدة الهجوم الخارجي، وأربكت بعض الترتيبات التي كانت معدة للتنفيذ بعد إجـراءات الموازنـة** (والتي عددناها على لسان القيسوني). فبـدلاً مـن زيـارة المسئولين المصريين لدول الخليج ثُم واشنطن، أسرع مسئولو الخليج إلى زيارة القاهرة، فبدأت الاتصالات مـع المملكـة

العربية السعودية منذ اللحظات الأولى للأحداث، ونتيجة لهذه الاتصالات؛ تمت زيارة سرية لمصر على مستوى عالٍ[(١٢)]، كذلك تمت اتصالات مباشرة مع كبار المسئولين في الولايات المتحدة (تقلد كارتر مهام منصبه رسـميا فـي ٢٠ كـانون الثاني/ يناير).

لقد أفزعت الغضبةُ الجماهيرية العارمـة كـل أصـحاب ومؤيدي الخط الأمريكي، وطلبت القيادة المصرية مـن كـل هذه الجهات التزاما بدعم سياسي واقتصادي مناسب. وتمثلت الاستجابات الأولى في سماح هيئة الخلـيج ببـدء اسـتخدام قرضها الأول (٢٥٠ مليون دولار)، وبالنسـبة للصـندوق، أبرق ويتيفين (رئيس مجلس المديرين) بموافقته على تراجع الحكومة عن بعض الإجراءات، وحين وصل جـون جنتـر للقاهرة، تضمن تقريره إلى القيسوني تأكيـدا جديـدا بـأن الصندوق يكتفي مؤقتًا بالقرارات التي لم يشملها الإلغاء [(١٣)]. ولم تكن قليلة، فبالإضافة إلى مسألة إدخال بقية مسـتلزمات الإنتاج إلى السوق الموازية (بحيث لا تبقى خـارج السـوق الموازية إلى السلع التموينية الضرورية)، كان قد تـم رفـع سعر الفائدة ١ % مع إعفاء فوائد المدخرات من الضـرائب

التي تشكل ٤٠ % من قيمة هذه الفوائد. وبالنسبة للميزانيـة العامة، أقرت بعثة الصندوق الميزانيةَ المعدلة، التـي ظلـت تحتفظ بخفض ملموس في اعتمادات الدعم المباشر للأسعار؛ حيث هبطت إلى ٣٨٠ مليون جنيه مقابل حوالي ٥٥٠ مليون في ميزانية ١٩٧٦؛ فقد أُلغِي دعم الاستهلاك المحلـي مـن القطن (٥٦ مليون جنيه)، وظلت سارية قـرارات الرسـوم الجمركية ورسوم الإنتاج على السلع الكمالية، وزيادة رسـوم التمغة (الحصيلة المتوقعة ٦٠ مليون جنيه)، ومـن ناحيـة أخرى، أُلغيت الضريبةُ على القيم المنقولة، ورسوم الاستيراد على السلع الرأسمالية ومواد البنـاء، وكـان صـافي هـذه الإجراءات يؤدي إلى تحسن فـي الميزانيـة بحـوالي ١٠٠ مليون جنيه، وتمثل ٤٠ % من عائد الإجراءات التي خُطـط لها أصلاً، ويضاف إلى هذا ارتفاع الرسوم الجمركية؛ نتيجة لزيادة تحويل الواردات إلى السوق الموازية [(١٤)].

ولم تستغرق مباحثات جنتر وقتًا طويلاً، لكي يعلـن فـي ٢٣ كانون الثاني/ يناير أن بعثة الصندوق وافقت – مبدئيا- على تقديم اتفاق مساندة، يتضمن تقديم تسهيل ائتمـاني ١٤٠ مليون دولار، في حالة إثبات الحكومة لجديتها في مواصـلة

"برنامج التثبيت الاقتصادي"، بالمعدلات والترتيبات الجديـدة التي أقرها الصندوق.

ولكن يبدو لنا الآن، أن هذه الاستجابات المحدودة كانـت خلف البيان الصادر عن اجتمـاع السـادات مـع رؤسـاء المؤسسات الرسمية (٢٣ كانون الثاني/ يناير)؛ فالبيان كـان تحليلاً متوازنًا إلى حد بعيد، وأوضح أن حدوث ردود فعـل بالنسبة للقرارات الاقتصادية، كان أمرا طبعيا لما تمثله مـن أعباء على الشعب، وأهم من ذلك، أن البيان قال إن "مصلحة البلاد العليا، والخروج من الأزمة الاقتصادية، يقتضي حـلاً جذريا شاملاً، وليس عودة إلى الحلول الجزئيـة والوقتيـة". وكانت هذه العبارة - في تقديرنا - إشارة إلى ضـرورة أن تحث الولايات المتحدة هيئةَ الخليج، على التحـرك السـريع لمواجهة أزمة الإعسار علـى نحـو حاسـم. ونتصـور أن مضمون هذه الرسالة العلنية إلى الأطراف المعنية، تناولتـه بتحديد أكثر الاتصالات السرية، وأجل الرئيس السادات بعـد ذلك خطابه العام حول الأحداث، وأُشيع وقتها (على لسان من يعلمون) أن الرئيس يتجه إلى تعديلات هامة فـي السياسـة الاقتصادية (وفي السياسة العامة)؛ حتى يتمكن من مواجهـة

الأزمة [15]؛ ولذا كان خطاب ٣ شباط/ فبراير مباغتًا في مضمونه وحِدته وقراراته، وبدأ وصف التحرك الشعبي (الذي كان طَبعيا في البيان الأول) بأنه "انتفاضة حرامية"، وقال الخطاب إن كل التطورات السابقة على ١٥ أيار/ مايو، كانت تحت سيطرة الشيوعيين والسوفييت (الميثاق كان ماركسيا أيام علي صبري ـ والشيوعيون وصلوا إلى المراكز الهامة في السلطة ـ السفير السوفييتي ارتدى رداء المندوب السامي، بعد أن سيطر الشيوعيون على الداخلية والجيش). وهاجم الخطاب المواقفَ النقدية في الصحافة، وأثناء المعركة الانتخابية، وأضاف أن الشيوعيين يسعون من خلال حزب التجمع للوثوب على السلطة. ثم أعلن في الختام عن استفتاء عام، حول عدد من القرارات أفزعت كل الفئات، ولكن كان مفهوما أنها موجهة في الأساس إلى المعارضة الشعبية. وليس مجرد استنتاج أن نقول إن هذا الخط ـ الذي بدا للبعض مفاجئًا ـ كان على صلة بالوعود التي أسفرت عنها الاتصالات المكثفة، ولا ندري طبيعة الوعود التي قدمت في هذه الفترة الحرجة.

ولكن لوحظ تواصلُ الاتصالات خلال شـهر شـباط/ فبراير وما بعده. وبدأت اللقاءاتُ المعلنة بزيارة فانس (وزير الخارجية الأمريكي الجديد) للقاهرة ضِمن جولته في الشـرق الأوسط، ولم يبد أثر الاتصـالات فـي تيسـيرات جديـدة بالميزانية العامة (كما سبق أن أشرنا)، ولكن وصل عدد من مسئولي القطاع الاقتصـادي والمـالي فـي دول الخلـيج، واستُؤنفت المباحثاتُ مع بعثة صندوق النقد؛ للبحـث عـن حلول جذرية لقضية الديون المصرية. وتواصـلت الجهـود وانتهت إلى نتائج حاسمة فعلاً كما سيجيء.

(٢) جبهة الصراع العربي الإسرائيلي:

و... نعود بعد هذا إلى تطـورات الصـراع المصـري الإسرائيلي:

أ- قلنا إن القيادة المصرية بدأت تستعد للتعامل ـ بتوجس وحذر ـ مع الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كـارتر. واستوقف المـراقبين الغـربيين أيامهـا أن الـرئيس السادات كان يعبر بثقة عن توقعه لتحـرك أمريكـي نشِط، وكان يصف عام ١٩٧٧، بنفس مـا سـبق أن وصف به كلاً من عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، فقـال إنـه

عام الحل الشامل وتحقيق السلام. وقد عبر أحدهم أمام الرئيس عن دهشته من هذا التفاؤل، وتسـاءل: "أنـتم تقولون إن كل شيء يتجه نحـو اسـتئناف الولايـات المتحدة لدورها في إقرار السلام، وقد قال كـارتر - بالتحديد- إنه لن يكون مستعدا لأن يتقبل ضغطًا باتجاه عمل أي شيء لا يريد هو أن يفعله. فهل تلقيت أيـة معلومات تدل على أن الولايات المتحدة، أو أن مستر كارتر، مستعد لأن يتحرك بسرعة عندما يتسلم مهـام منصبه؟؟. وكانت الإجابة: "مطلقًا.. ثم إنني لا أحاول دفع الرجل أو أستعجله" [١٦].

ولكن ضمن إجراءات الإعداد للتعامل مع كارتر، واصلت القاهرة إسهامها النشيط فـي الاتصـالات والتنسـيق مـع الأطراف العربية المعنية. في ١٤ كانون الثاني/ يناير (قُبيل الأحداث العنيفة مباشرة) كانت محادثات الرئيس السادات مع الملك حسين قد بدأت في أسوان. وصرح إسماعيل فهمي أنها بهدف التنسيق بين دول المواجهة ومع الفلسطينيين، في إطار الاستراتيجية العربية، ودفع الأطراف للذهاب إلـى جنيـف والبدء بطريقة عملية لحل المشكلة [١٧].

ب ـ وأدت أحداث كانون الثـاني/ ينـاير إلـى وقـف الاتصالات، وقد نَفترض أن الاتصالات السرية التـي تلت الأحداث، تناولت أيضا قضية الشـرق الأوسـط. وعلى كل، حدث أن أعلن كارتر في أول كلمة وجهها إلى الأمة (١٨ شباط/ فبراير) أنه يعتزم إيفاد فانس إلى الشرق الأوسط؛ بهدف إيجاد الطرق الكفيلة بتحقيـق سلام حقيقي. وبعد محادثات فانس في القاهرة، تأكد أن تصورات الإدارة الأمريكية عن الحل الشـامل بعيـدة جدا عن مفاهيم الساعين إلى حـل أمريكـي. أيضـا أوضحت الولايات المتحدة أنها ضـد توقعـات عقـد مؤتمر جنيف قبل آذار/ مارس، بل وأوضحت أنها لا ترحب بصيغة جنيف. فبالنسبة للموعد، صرح فـانس بأنه لا بد من انتظار الانتخابات الإسرائيلية، وبالتـالي لا يمكن أن ينعقد مؤتمر جنيف قبل أيار/ مايو. ولـم يكن الموقف الأمريكي طبعا مجـرد اقتـراح، كـان قرارا؛ ولذا أُعلِن أن كارتر رتب سلسلة من اللقـاءات مع القادة العرب والإسرائيليين، تمتد حتى آخر أيـار/ مايو، ولم يكن ممكنًا أن يبدأ تحرك نشط قبل انتهـاء

هذه اللقاءات. وبالنسبة لفكرة مؤتمر جنيف نفسها، صرح فانس بأنه يقترح عقد مؤتمر في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ على نمط جنيف؛ إذ "لا بد أن يكون هناك اتفاقٌ يسبق انعقاد المؤتمر فيما يتعلق باشتراك أطراف فيه، بمعنى من يحضره (يقصد مشكلة تمثيل الفلسطينيين) وهذا موضوع إجرائي، ثم يتم إرسال الدعوات وتحضره بعهد ذلك جميع الأطراف". والحقيقة أن الموضوع لم يكن إجرائيا، وإذا تم بحث جوهر النزاع (القضية الفلسطينية) في هذا المؤتمر التحضيري، يكون جنيف مجرد قاعة تشهد التوقيع النهائي. وكان الرئيس السادات مرتبطًا باتفاقات سابقة مع الأطراف العربية حول انتهاج صيغة جنيف للحل الشامل؛ ولذا صرح يومها بأنه لن يتكلم عن هذا الاقتراح الأمريكي، إلا أثناء زيارته للولايات المتحدة (١٨).

ج ـ **انعكست نتائج جولة فانس في تصاعد جهود القاهرة لتنسيق المواقف،** فبعد تشكيل القيادة السياسية الموحدة بين مصر وسوريا، وقعت وثيقة إعلان

تشكيل القيادة السياسية الموحدة بين مصـر وسـوريا والسودان (٢٨ شباط/ فبراير). ولا شك أن الاهتمـام الخاص بالسودان من قِبل القيادة المصرية كان يرجع ـ في جانب أساسي منه ـ إلى إمكانية تعظيم الـدور المصري في أفريقيا والبحر الأحمـر. وهـذا الـدور المحتمل كان سعيا من القيـادة السياسـية لاجتـذاب الاهتمام الأمريكي (٩ آذار/ مارس ميثـاق القـاهرة لتدعيم التعاون السياسي والاقتصادي والمـالي بـين القارة الأفريقية والعالم العربـي. ولكـن كانـت دول الخلـيج وعلـى رأسـها السـعودية محـط أنظـار المجتمعين).

وكالعادة ظلت الحسابات غير المفهومة فـي كثيـر مـن الأحيان خلف تضارب التصريحات، فتمشـيا مـع السياسـة العامة المعلنة بعد خطاب شباط/ فبرايـر، كـان طبيعيـا أن يصرح الرئيس السادات في آخر شباط/ فبراير بأن "علاقاتنا مع السوفييت متوترة للغاية" (١٩). ولكن يبدو أن الاتصـالات بسوريا، مع نتائج الاتصالات مع الجانب الأمريكـي التـي لم تعكس أية تعديلات أو تسهيلات مقبولة سياسيا واقتصاديا،

كانت خلاف ما قيل في الفترة نفسها عن اتصالات مجددة مع السوفييت. وصرح السادات وهو في طريقه مع الرئيس السوري إلى الخرطوم بأن "الأسد قرر وهو في موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢، أن يسافر الوزير المصري إلى موسكو يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، فنفذت مصر هذا القرار، والرئيس الأسد يعلم أنه يستطيع أن يتخذ في مصر أي قرار كما اتخذ في الماضي، فإن سوريا هي القلب النابض دائما" [٢٠].

د - وشهد شهر آذار/ مارس توترا ملحوظًا في علاقات القاهرة - واشنطن، فمع محادثات إسحق رابين (رئيس حكومة إسرائيل آنذاك) تتالت تصريحات كارتر التي ميزت بين الحدود القانونية لإسرائيل، وبين خطوط الدفاع لإسرائيل التي يمكن أن تتطابق أو لا تتطابق في المستقبل المرئي مع الحدود القانونية، ويمكن بالتالي أن تمتد خطوط الدفاع الإسرائيلية فيما وراء الحدود الدائمة المعترف بها؛ بوضع قوات إسرائيلية لبعض الوقت، أو محطات إنذار فيما وراء الحدود الدولية التي يتفق عليها بين إسرائيل وجيرانها.

وذكر كارتر أن هناك عناصر ثلاثة رئيسة في حـدود البحث عن السلام، هي بالترتيب:

- إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات طبيعية كاملة.
- مسألة الحدود.
- المسألة الفلسطينية.

ولكن لم تلتزم الحكومة الأمريكية بموقف محدد، إلا بصدد العنصر الأول؛ فطلبت تحقيقه فورا، أما النقطتان الأخيرتان، فقالت إنهما متروكتان لما تسفر عنه المفاوضاتُ. ولا شك أن هذا الإفصاح عن التصورات الأمريكية للحل الشـامل كـان مثبطًا - في تلك الأيام - لآمال القيادة المصـرية؛ فبـادر الرئيس السادات إلى رد فوري حاد، بمناسبة انعقاد المجلـس الوطني الفلسطيني في القاهرة، **ويحسن أن نثبت هنا جـزءا كبيرا من النص؛ حتى يتضح حجم التنازلات التـي تحققـت بعد ثمانية أشهر في الأهداف السياسية المعلَنة.**

قال الرئيس السادات (١٣/ ٣/ ١٩٧٧):

"لقد نسفت حرب أكتوبر التحريرية المجيدةُ نظرياتِ الأمن الإسرائيلية، ولم يعد منطقيا أن يعود أحد إلـى ترديـد هـذه النظريات المتساقطة، أو يستخدم المنطق الذي تقـوم عليـه،

وعلى ذلك، فليس من المقبول أن يعود البعض إلى الحـديث عن الحدود الآمنة ضمن المفاهيم الإسرائيلية، ودعوني أكرر أمامكم، وعلى مسمع من الجميع: إننا لا نقبل التفـريط فـي شبر واحد من أرضنا، وإن التراب الـوطني لـيس محـلاً للمساومة، وإن أي حديث عن تأمين الحدود، يجب أن يتم في إطار التسوية الشاملة التي تُطرح فيها جميع جوانب المشكلة، وفي مقدمتها القضيةُ الفلسطينية، كمـا أن يجـب أن يكـون منطلقًا من انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضـي العربية المحتلة، ومن مبدأ احترام السيادة الإقليميـة، وعـدم جواز ضم الأراضي بالقوة؛ لأننـا لسـنا بصـدد تكـريس الاحتلال، ومكافأة المعتدي على عدوانه، بل نحن نتجه إلـى انحسار العدوان ليصبح كأن لم يكن، غير منتج لأي أثر".

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، ولمنظمـة التحريـر، قـال الرئيس السادات أنه "بالرغم من التحـديات التـي واجهتهـا الثورة الفلسطينيةُ، والمصاعب التي تعرضـت لهـا نتيجـة أوضاع معاكسة لا تخفَى على أحد، وبالرغم مـن السـلبيات التي أصابت الحركة في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلـى التعزيز والمساندة، فإن من الحقائق التاريخية التي لا يمكـن

طمسها أن ثورتكم استطاعت أن تحافظ على ذاتها، والإبقـاء على قدرتها على حماية مصالح جماهير الشعب الفلسـطيني، وأهليتها للتعبير عن أحاسيسه، وتعبئة طاقاتهـا فـي هـذه المرحلة الحاسمة (....) وليس الشعب الفلسـطيني مطالبـا بالتخلي عن حقوقه أو تقديم التنازلات، فقد أثبت للعالم أجمع رغبته الصادقة السلام، وحرصه على أن يكون قوة إيجابيـة بناءة في هذه المنطقة الاستراتيجية".

إن إسرائيل "تحاول استبعاد هذا الشعب من جهود السلام، كما لو كان طرفًا غريبا يحاول أن يقحِم نفسه في المعادلـة، هذا قلب للأوضاع لا نَقبله ولا نتسـامح فيـه.. إن الشـعب الفلسطيني، هو صاحب القرار في كل ما يتعلـق بمصـيره وقضيته (....) كما أننا نصر على احترام ما صدر عن هذه الإرادة من قرارات، وفي مقدمتها اختيار منظمـة التحريـر الفلسطينية ممثلاً شرعيا وحيدا له، ومـدافعا عـن حقوقـه ومصالحه. إن القرار الإجماعي الذي صدر في مؤتمر القمة في الرباط، هو قرار نهائي لا رجعة فيه، ولا مسـاس بـه، ونحن لا نقبل أي انتقاص منه، بل إن المطلـوب فـي هـذه المرحلة من كفاح شعب فلسطين، هو أن نضيف إلـى هـذا

القرار قوة، وأن نجعل فحواه مستقرا في التعامل الدولي كـل يوم؛ لأن في تدعيم منظمة التحرير الفلسطينية تدعيم للجبهة العربية كلها، كما أن في النيل منها ومن مركزها وقـدرتها على الحركة إساءة بالغة لقضيتنا الواحدة، (....) وسيظل هذا هو موقفنا على الدوام، أوفياء لشعب فلسطين، وحقـه فـي تقرير مصيره واختيـار طريقـه دون معقـب"... "وأود أن تطمئنوا جميعا إلى أن مصر لـم تُسـقط أي احتمـال مـن حسابها، وأن قواتها المسلحة على أُهبة الاستعداد للتعامل مع أي موقف؛ فقد وعينا دروس الماضي، كمـا أننـا يقظـون لأحداث الحاضر، عازمون على أن يحمل المستقبلُ بين ثناياه للأجيال القادمة من أبنائنا مزيدا من الطمأنينة والاستقرار".

هذا الكلام العنيف والحاسم، قِيل ردا على كارتر، وكـان طَبعيا أن يواكب التشدد في موضوعي الانسـحاب والحـق الفلسطيني، تشدد مشابه في موضوع العلاقـات الطبيعيـة، فصرح السادات بأنه لا يمكـن أن يـنص علـى العلاقـات الدبلوماسية والحدود المفتوحة في اتفاق سلام.. "هذا لم يحدث أبدا من قبل، ومعنى ذلك هو فرض شروط، وهي نظرية بن جوريون التي يسميها: "فرض السلام على العرب" والسـلام

لا يمكن فرضه" [٢١]. وعاد الرئيس إلى تأكيد الموقف نفسه فقال: إنه عند إنهاء حالة الحرب رسميا، تصبح قضايا "الحدود المفتوحة أو التبادل الاقتصادي أو العلاقات الدبلوماسية أو ما أشبه، مسألة سيادة بالنسبة لكل بلد، وإنني لا أعتقد أن أحدا قد قام بعد أية حرب، بوضع اتفاق سلام، يقضي بأن تبدأ العلاقات الدبلوماسية مع هذا أو ذاك" [٢٢].

ولكن ظلت التحركات المختلفة للقيادة المصرية من أجل تحسين موقفها التفاوضي في إطار الحل الأمريكي، وأوضح الرئيس مثلاً - بعد خطابه الحاد أمام المجلس الوطني الفلسطيني مباشرة، أنه "على استعداد للقاء مع بريجنيف، بشرط الإعداد لهذا اللقاء، ونحن لا نريد الإساءة إلى الاتحاد السوفيتي، ولكننا ننطلق من حقيقة قائمة هي أن أمريكا تملك ٩٩ % من أوراق اللعبة" [٢٣]. وخطا كارتر من ناحيته خطوة تقربه من الجانب العربي، حين أعلن - بعد تصريحاته السابقة - وفي اجتماع عام، أنه من الضروري أن يكون للشعب الفلسطيني وطن قومي، وأن المشكلة الفلسطينية هي مركز التسوية النهائية لأزمة الشرق الأوسط (١٧ آذار/ مارس). وزاد من أهمية التصريح أنه كان بمثابة

رسالة تحية إلى المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة.

هـ - مع الاقتراب من موعد اللقاء مع كارتر (٣ نيسان/ أبريل)، كان الموقف الإسرائيلي واضح التشدد، والتحرشات اليمينية بمساعدة إسرائيل لا تنقطع في لبنان، والتوتر حاد بين ليبيا وتونس من ناحية، وبين ليبيا ومصر من ناحية ثانية، والانقسام في جبهة الأوبيك - بسبب رفض السعودية رفع سعر النفط - لا زال فعالاً، وداخل مصر.. كان الضغط الاقتصادي متصاعدا لفرض الخضوع.. وكانت الإدارة الأمريكية - التي تقف خلف كل هذا - تتحرك بتثاقل، وتطرح تصورات غير مطمئنة للأطراف العربية المعنية، فهل تضمنت الاتصالات السرية بين القاهرة وواشنطن، شيئًا آخر؟ كانت أسئلة الصحفيين الغربيين في تلك الأيام (وبينهم صهاينة طبعا) تسعى لالتقاط أية معلومات حول هذا، خاصة مع مظهر التفاؤل الذي بدا به الرئيس. كانت الأسئلة على سبيل المثال:

س: إن ضخامة الخلافات التي تباعد بين سيادتك وبين إسرائيل، تدعونا إلى أن نسألك كيف تفسر تفاؤلك؟

س: هل تبدو الظروف مشجعةً للرئيس، بحيث يقرر وجود تطور إيجابي في الموقف الأمريكي تجاه النزاع؟

س: هل يمكنك يا سيادة الرئيس، أن تشرح لنا - بمزيد من الوضوح - رأي كارتر الذي يقولك يجب أن تجري تعديلات طفيفة للحدود، يتراوح مداها من خمسة إلى عشرة كيلومترات؟

س: ما الرأي في أن التجربة أظهرت أن الولايات المتحدة لا تريد - ولا تستطيع - ممارسة ضغوط على إسرائيل؟

س: هل تعتقدون أنه في إمكانكم إقناع الرئيس كارتر بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المفاوض المعتمد في المفاوضات؟

س: في حالة عدم تحقق الآمال بتدخل أمريكي خلال المستقبل القريب، ماذا سيكون رد الفعل لديكم؟ هل تنتظرون لأجل غير مسمى، حتى تغير الولايات المتحدة موقفها، وحتى تكون قادرة على ممارسة ضغط معين، أم هل ستبحثون عن بديل؟

وكانت إجابة السؤال الأخير، أن المثل الإنجليزي يقـول: "لا تدعنا نعبر الجسر حتى نصل إليه، ولكن يجب أن أخبرك أننا لا نستطيع أن ننتظر إلى أجل غير مسمى". وقال الرئيس السادات أن هناك دلائل صدرت عن الرئيس كارتر جعلتـه يشعر بمزيد من التفاؤل [٢٤].

ثم بدأت مباحثات واشنطن، وقد ذكر السادات (في فتـرة تالية) أنه أنفق أكثر من ساعة ونصف، فـي مباحثاتـه مـع كارتر؛ "لمحاولة التوصل إلى نوع من التفهم والاتفاق حـول طبيعة السلام" [٢٥]. والحقيقة التي كشفها كارتر، هـي أنـه أصر على مبدأ قيام علاقات طبيعية مع إسـرائيل، وعلـى أسبقية هذا المبدأ على كل ما عداه. وقيل إن السادات وافـق على التنازل في هذه النقطة، أمام تحذير صريح بوقف الدور الأمريكي في حالة عدم الموافقة، رغم إصرار الإسـرائيليين ـ في المقابل ـ على عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، أو حتى من "أراضٍ" في كافة مناطق الاحتلال، ودعك مـن مسألة الفلسطينيين. وقد أسفرت المباحثات عن تنازل مصري آخر يتعلق بصيغة مؤتمر جنيف لحساب الأسلوب الذي سبق أن أعلنه فانس في القاهرة، وقال السادات: إنـه هـو الـذي

اقترح "على كارتر تشكيل مجموعات عمـل تحـت رئاسـة وزير خارجيته فانس؛ لكي تتصل بجميع الأطراف بما فيهـا الاتحاد السوفيتي، وأخذ الرئيس كارتر باقتراحي هـذا" [٢٦].

وفي هذا الاتجاه، قالت القيادة المصرية: إنها هي التي بادرت أيضا إلى حث المسئولين الأمريكيين على مزيد من الاهتمام بالخطر الشيوعي في أفريقيا. وشهدت القارة تنافسا ملحوظـا بين المغرب ومصر على التدخل في زائير. أعلن في خطاب أول أيار/ مايو قرار إيفاد بعثة طبية للمساعدة فـي عـلاج الجرحى والمصابين في زائير، وكـذلك إرسـال ٥٠ مـن الطيارين والفنيين لمساعدة القوات الجوية الزائيرية في نقـل المؤن والذخائر، ولكن كان واضحا أن المغرب هي التي وقع عليها الاختيار للقيام بالمهمة؛ فقد أعلن الملك الحسن منـذ ٧ نيسان/ أبريل، أنه قرر إرسال قـوات، وبالفعـل اشـتركت القوات المغربية في القتـال الفعلـي منـذ ذلـك التـاريخ، بمساعدات فرنسية وأمريكيـة. ولكـن كانـت المسـاعدات العسكرية المصرية - في المقابل - تخدم المخطط الأمريكي بنشاط، في صراعات القرن الأفريقي.

وكل هذه التنازلات، وهذا التورط، كان في مقابل وعد باستمرار قوة الدفع، ويقال أيضا: إن موافقة السلطات المصرية على تعليمات صندوق النقد، كانت شرطًا لاستمرار قوة الدفع، ولرفع الحصار الخانق الذي فرضه الدائنون.

و ـ وتوالت الاتصالات السياسية الأمريكية، وتبلورت في مباحثات كارتر وحسين في واشنطن (٢٥/ ٤) ـ ثم في مباحثات كارتر والأسد في جنيف (٩/ ٥) ـ ـ وفي مباحثات كارتر وفهد في واشنطن (٢٣/ ٥). وفي هذه الأثناء كان الصقف الإسرائيلي في قمته، ومشفوعا بالمزايدة الطبيعية في موسم انتخابات الكنيست، وجرت محادثات في القاهرة مع كرايسكي مستشار النمسا (٦/ ٥) ومع تشاوشيسكو الرئيس الروماني (١١/ ٥)، وواضح الآن أن هذه المباحثات كانت ضمن قنوات الاتصال السري مع الجانب الإسرائيلي. كان كارتر يؤكد طوال هذه الفترة على منهج الحل الشامل، وصرح بأنه لن يكون هناك أملٌ معقول في التوصل إلى تسوية للمشكلة، دون إقامة وطن قومي للفلسطينيين (١٢ أيار/ مايو).

ويبدو أن إلحاح كارتر في تلك الفترة على البعد الفلسطيني، كان أهم ما في جعبته بالنسبة للتسوية الشاملة، رغم غموض التعبيرات التي استخدمها في هذا الإطار. ولكن في ١٦/ ٥ أعلنت هزيمة حزب العمل في الانتخابات العامة، وأصبح على كتلة ليكود أن تشكل الوزارة لأول مرة، وأعلن رئيس الوزراء الجديد بيجن - في أول تصريح بعد الانتخابات - أنه يسعى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، عن طريق إقناع الولايات المتحدة بحاجة إسرائيل إلى الاستيلاء نهائيا على الضفة الغربية.

كان موقف الإدارة الأمريكية لا يطمئن تماما الأطراف العربية الساعية على سلام أمريكي، ولم تفلح كافة الاتصالات والتحركات في تغيير هذا الموقف. وبدا عزوفُ الإدارة الأمريكية عن القيام بدور نشط للتوصل إلى تسوية، كعامل ضغط إضافي لانتزاع تنازلات جديدة من الجانب العربي. ولا نعتقد أن انتخاب كارتر بدلاً من فورد، كان السبب الأساسي خلف هذا الموقف. وصحيح أن الانتخابات الإسرائيلية كانت عاملاً غير مواتٍ للتحرك النشط في النصف الأول من العام، ولكنها لا تمثل أيضا السبب

الأساسي للموقف الأمريكي؛ فالسـبب الأساسـي، هـو أن استراتيجية الولايات المتحدة لاحتواء الصراع منـذ أواخـر ١٩٧٣، وتفرض السلام الأمريكي (أو السيطرة الأمريكيـة) على المنطقة، قامت على انتزاع المخالب العربية، وكسـب الوقت لإحداث التغييرات السياسية والعسكرية والاقتصـادية المناسبة خطوة خطوة؛ بحيث ينعكس كـل ذلـك فـي وزن المفاوض العربي، وفي إصراره على الحـد الأدنـى مـن مطالبه. وإذا كان كيسنجر قد تحرك كالمكوك للتوصل إلـى اتفاقيات فصل القوات، فإن هذا يرجع إلى أن الاتفاقيات كانت خطوات حاسمة "لانتزاع الفتيل" كما قيل أيامها بحق، ويعني انتزاع الفتيل: منع احتمال استخدام القوة، ويحقق هذا تسـلم الولايات المتحدة لمفتاح الموقف، وبعد ذلك لا يعود هناك ما يدعو للعجلة، حتى يعاد ترتيب الأوضاع والتوازنات علـى النحو المطلوب.

لقد أوضحنا كيف استفادت الولايات المتحدة وإسـرائيل من الفترة التالية لاتفاقية الفصل الثاني للقوات، ولكن بدا من مواقف القيادات العربية المعنية في مطلع ١٩٧٧ أن عمليـة الترويض لم تكتمل بعد؛ ولاذا كان متصورا ألا تسرع الإدارة

الأمريكية في تدخلها لفرض التسوية (سواء في ظـل فـورد أو كارتر)، إلى حين الانتهاء مـن الخطـوات الضـرورية لإعادة ترتيب الأوضاع على نحو حاسم، يفـرض الشـروط كاملة.. وانعكس ذلك بوضوح في الجانب الاقتصادي داخـل مصر؛ فعين الولايات المتحدة لا تغفل أبدا عن هذا المجـال، وتطوراته على صِلة وثيقة بتوقيت تـدخلها السياسـي فـي التسوية.

ز ـ ولكن ينبغي ـ مع ذلك ـ أن نُشير إلى حقيقة الدور الإسرائيلي المتزايد في التسوية، لا على حساب الدور المصري والعربي فقط، ولكن علـى حسـاب الـدور الأمريكي أيضا. إن التحرك الصهيوني النشط لمساندة إسرائيل، استعاد عافيته بعد مرور زمن كـافٍ علـى حرب تشرين الأول/ أكتوبر. ويبدو أن مسألة ووتـر جيت أضافت إلى فاعليته، وهذه حقيقة كان حريـا أن تفرض نفسـها - بدرجـة أو أخـرى- فـي ظـل الجمهوريين أو الـديمقراطيين. صـحيح أن الـوزن الصهيوني في السياسة الأمريكية لم يعد إلى القمة التي بلغها قبـل تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٣، ولكـن

إسرائيل تحاول العودة إلى هذه القمة بلا كلل، ويبـدو أنها قطعت شوطًا بعيدا. لقد توحد الصهاينة مع سياسة كسب الوقت التي انتهجتها الولايات المتحدةُ، وشحذوا طرفها الحاد الموجه إلى الجانب العربي، وشيئًا فشيئًا، زاد توظيف هذه السياسة لصالح إسرائيل. إن سياسـة كسب الوقت، كانت تهدف إلى خلق وقائع جديدة فـي المنطقة: عزل الاتحاد السوفيتي ـ اخـتلال التـوازن العسكري ـ التمـزق العربـي.. إلـخ. والمؤسسـة الصهيونيةُ - وإسرائيلُ - أسهمت بلا شك فـي هـذا كله، مستفيدة من الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار لم تكن إعـادة صـياغة الاقتصـاد المصري - بالتأكيد- بعيدة عن الصهيونية وإسرائيل؛ فإعادة الاقتصاد المصري إلى التبعية، لم تكـن فـي صالح الولايات المتحدة وحدها؛ فهـي أيضـا تـأمين لإسرائيل، وإعداد "لتطبيع العلاقـات". ولا يعقـل أن تكتفي الصهيونية في هذا المجال بموقف المتابع مـن بعيد؛ فمن المنطقي تماما، أنها أسهمت إسهاما مباشرا وكبيرا في إنجاز ما تحقق. ولا نقصد بذلك أنها كانت

مساهمة في تنفيذ المخطط (من خلال سيطرتها المؤثرة في شبكة المصارف الدولية على سبيل المثال)، ولكن لا بد أنها ساهمت في وضع المخطط وفـي إدارتـه؛ فالنفوذ الصهيوني - في الحياة السياسية الأمريكية - لا يتركز فقط في الصحافة والكونجرس، ولكـن فـي المراكز العصبية الأكثر حساسية (وهذا هو الأخطر).

"إن معلومات المخابرات الإسرائيلية عن التطور فـي واشنطن، تزيد - قطعا - عن معلومات المخـابرات الأمريكية حول إسرائيل.. وإذا حاولنا التجسس عليهم، فإننا مخْترقون إلى الحد الذي يجعل محاولتنا تنكشف، وساعتها تحدث فضـيحة هائلـة.. إن الإسـرائيليين يعلمون أن حكومتنا كالجبن السويسري، وهم يتسللون عبر كل ثقب فيها"(٢٧).

هذا الكلام يبدو معقولاً وقابلاً للتصديق، ولكـن يترتـب عليه أن تدخل الصهيونية في سياسـات الشـرق الأوسـط، لا يمكن أن يقتصر على أعمال المخابرات، أو على التـأثير في الاتصالات السياسية للبيت الأبيض والخارجية الأمريكية؛ فمن الضروري والممكن أن يتدعم أيضـا عبـر اتصـالات

صندوق النقد والبنك الدولي، وعبر وكالة التنمية الأمريكيـة ومعوناتها. ووكالة التنمية ـ على أية حـال ـ فـرع مـن الخارجية الأمريكية كما نعلم.

(٣) الخطوات المتتالية لكي تنعقد المجموعـة الاستشارية:

أ ـ توضيح عام:

كان محددا للمجموعة الاستشارية، أن تنعقد فـي كـانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، ولكن تأجل الموعد إلى آذار/ مـارس، وأُجل مرة أخرى إلى نيسان/ أبريل، ثم انعقدت فعـلاً فـي أيار/ مايو. وفي شباط/ فبراير (بعـد "نجـاح الاتصـالات السرية "وقبيل رحلة فانس المثبطـة للآمـال) قـال وزيـر الاقتصاد إن "الدول الصديقة في أوروبا واليابان، بالإضـافة إلى أمريكا والدول العربية، سوف تعقد اجتماعا يرأسه البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ لتنسيق معونتها لمصر في تمويـل مشروعاتها للتنمية، وتقديم الدعم النقدي المباشـر لهـا" (٢٨) ولكن هذه الصياغة كانت أقرب إلى مفهوم "الكونسـورتيوم" الذي يعني أن دولاً معينة تتدخل بالتزامات محددة لمسـاعدة دولة ما في تسديد ديونها وإقراضها قروضا ميسـرة، ولـذا

صحح القيسوني هذا الأمر في مناسبة تالية، وقال إننا بصدد مجموعة استشارية، "فنحن لم نصل بعد إلى حد الدخول فـي مثل هذا الكونسورتيوم". والهدف من المجموعة مجرد "تبادل الرأي في الخطوات التي تُتبع لإصلاح المسار الاقتصـادي وإنارة الطريق أمام مصر؛ للإسراع في خُطًا تقدمها، وأمـام الدول والمؤسسات المشتركة معها لدعم وتبرير تعاونها مـع مصر" [(٢٩)].

وهذا الكلام ـ حتى قبل سبر أغواره الحقيقيـة ـ كـافٍ لإثارة الاعتراض، فهو إعلان بأن إدارة الاقتصاد المصـري وتحديد مساراته المستقبلية أصبح شركة بيننا وبين آخـرين (وآخرين أقوى منا). ولكـن المسـألة مـع ذلـك أخطـر، والقريبون من الصورة، كانوا في منتهى الفـزع مـن هـذه المجموعة الاستشارية، واضطر كاتب حكومي إلـى كشـف الانقسام الحادث داخل الجهاز التنفيذي حـول الموضـوع، فكتب قبيل اجتماع باريس أن "البنك الدولي هو الذي طـرح الفكرة على المسئولين في مصر"، وتعددت الآراء في القاهرة حول الفكرة؛ "ففي مواجهة الرأي الرسمي بـأن المجموعـة الاستشارية هي مجرد "نادي الأصدقاء"، كـان هنـاك "رأي

يقول إن تكوين هذه المجموعة قد يعيد إلى الأذهـان قصـة (صندوق الدين)، وهو صندوق تكون عندما كانـت نصـف أطيان مصر مرهونة لديون الخديو إسماعيل، ثم بيعت حصة مصر في قناة السويس في صفقة مريبة، وأعلنت بعد ذلـك لجنة تحقيق - تكونت من الأجانب - إفلاس الدولة بأسـرها بسبب تراكم ديون الخديو، وقد تغلب الرأي المؤيـد "لنـادي الأصدقاء" على الرأي المعارض؛ لأن الأخير لا يستند فـي الواقع إلا على مخاوف نظرية، أو على جمود لا يعود علـى مصر وشعبها بأي خير" (٣٠).

إلا أن المجموعة الاستشارية ليست أبدا ناديا للأصـدقاء لتبادل الرأي، في صراحة وندية، حول ما ينفع لمصر، ومـا لا ينفع؛ فالمضمون الحقيقي للقاء هذه المجموعة، هو إعلان صندوق النقد والبنك الدولي (ومن خلفهما الإدارة الأمريكيةـ الإسرائيلية) أن الدولة المصرية قد همـدت مقاومتهـا، فـتم ترويضها، وقبلت كل السياسات والتغييرات اللازمة لضـمان خضوعها. وحضور "الأصدقاء" - دون الالتزام بأي شيء- هو مجرد نوع من اعتماد كل الأطراف المعنية لهذا الإعلان، بعد أن يشهدوا العرض بأنفسهم؛ فممثلو الدولـة المصـرية

يتكلمون أمامهم، ويناقشون معهم تماما كما لقنهم المـ روض، ويعترفون بأنهم أخطئوا في الماضي حين حـ اولوا التمـ رد، وأنهم يستحقون من "الأصدقاء" أقسى العقوبـ ات إن أعـ ادوا الكرة.

هذا التشخيص مقصود منـ ه أن يعبـ ر عـ ن مضـ مون المجموعة الاستشارية بدقة علمية. وبسبب التعثر في تحقيق هذا المضمون؛ تأجل اجتماع المجموعة عدة مرات، وخـ لال ما يقرب من ستة أشهر. فالاجتماع مفروض أن يسبقه إذعان من الحكومة المصرية، لتعليمات صـ ندوق النقـ د الـ دولي، وينبغي أن تحصل الحكومة من الصندوق على شهادة بأنهـ ا أذعنت فعلاً، وتنفذ تعليماتِ الصندوق بجدية وتحت إشرافه، وباختصار: لا بد من خطاب نوايا واتفاق مساندة.

أيضا يسبق الاجتماع إذعان من الحكومة لتعليمات البنك الدولي فيما يتعلق بمفاهيم واستراتيجية التنميـ ة، أي إعـ لان سياسة يعتمد من مجلس مديري البنك. وكانت التقـ ديرات أن يتم ذلك كله خلال ١٩٧٦؛ ولذا حدد أول كانون الثاني/ يناير موعدا للمجموعة الاستشارية، وحين تعثرت المحاولات فـ ي تحقيق النتائج الكاملة - كما أوضحنا في الفصل السـ ابق -

وتشكلت المجموعة الاقتصادية الجديدة لتكون "أكثر تفاهما"، كان العام قد أوشك أن ينصرم، وأدى التأخر في التوصل إلى اتفاق مع الصندوق إلى تأجيل المجموعة الاستشـارية إلـى آذار/ مارس، وبعد هبة كـانون الثـاني/ ينـاير، وإعـادة المفاوضات للتدرج في تنفيذ مـا كـان مطلوبـا، تأجلـت المجموعة مرة أخرى إلى نيسان/ أبريل ثـم أيـار/ مـايو. ومفهوم أن المفاوضات كانت تتم باستمرار تحت الضـغوط المتزايدة: ضغوط الـدور السياسـي الأمريكـي المرتقـب، وضغوط الوضع الاقتصادي (وخاصة الديون والمتأخرات).

وسبق أن نقلنا عن القيسوني (في بداية الفصل بيـان ١٧ كانون الثاني/ يناير) الخطوات المتتابعة التي كان الصـندوق قد أملاها لتحقيق الهدف، عبر توفير السيولة النقديـة لسـداد المتأخرات، ولتحويل القروض القصيرة الأجل إلى قـروض طويلة الأجل. وقد تمت كل الخطوات فعلاً. فقـط تـأخرت بعض الشيء. ونتيجة لأحداث كانون الثـاني/ ينـاير ومـا استلزمته من مباحثات مطولة مع الصـندوق؛ تغيـر أيضـا ترتيب المشاهد في السيناريو؛ فقد كان مفروضـا أن تُعلـن قرارات الموازنة، ثم يستكمل الاتفاق مع بعثتـي الصـندوق

والبنك في القاهرة، وبعد ذلك يتوجـه القيسـوني إلـى دول الخليج، ثم يختم اتصالاته بزيـارة واشـنطن. ولكـن بعـد مباحثات القاهرة مع بعثة الصندوق في أواخر شباط/ فبراير، وبعد مباحثات واشنطن مع البنك الدولي في الفتـرة نفسـها تطلب الأمر أن ينتقل القيسوني مباشرة، وقبل أية زيـارات أخرى، إلى مقر القيادة في واشـنطن (أول آذار/ مـارس)؛ حيث استكمل مباحثاتِه مع كبار المسـئولين فـي الحكومـة الأمريكية عن مختلف النواحي المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والسياسية، وتم "تبادل الرأي" بإسهاب كما يقول القيسـوني، وامتدت المحادثات إلى ويتيفـين وكبـار المسـئولين فـي الصندوق، وأيضا مع مكنمارا وكبار معاونيـه فـي البنـك الدولي. وبالمناسبة يلاحظ أن المسئول المصري الذي تـولى المباحثات التمهيدية مع البنك الدولي لم يكن محمـد محمـود الإمام وزير التخطيط المصري (والذي لم يكن مرضيا عنه)، ولكن تولى العملية عبد الرازق عبد المجيـد (وكـان نائبـا لرئيس هيئة استثمار المال العربي والأجنبي، بدرجة نائـب وزير)، وقُبيل انعقاد المجموعة الاستشارية، كان عبد الرازق عبد المجيد قد حل رسميا محل الإمام.

المهم، أسفرت هذه المباحثاتُ خلال ستة أيام، عن توقيع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، على خطاب النوايا وقُدم إلى الصندوق، وعلى إعلان السياسة وقُدم للبنك الدولي. وبعدها أصبح بوسع القيسوني أن يبدأ الجولة (أو الجولات) في دول الخليج (٢٠ آذار/ مارس). ونعرض نتائج هذه الجهود الآن، كما تبلورت في وثائق رسمية، كلها سرية.

ب - **خطوة خطاب النوايا (النص بالملحق التابع للفصل):** يحسن أن نلقي الآن نظرة على خطاب النوايا الذي أُلزمت به الحكومة المصرية. وسبق أن ذكرنا أن خطاب النوايا الذي توقعه أية حكومة، وتقدمه إلى مجلس إدارة الصندوق يعتبر نوعا من الاتفاقية السرية، وتحظر مناقشتها أو الإفصاح عن فحواها، إلا في دائرة ضيقة جدا من أعلى مستويات الدولة، وقد حدث هذا بالتالي مع خطاب النوايا الذي وقعه عبد المنعم القيسوني، فبعض الوزراء لم يطلع على الخطاب، وفي مجلس الشعب، أثار حلمي مراد الموضوع، فقال: "إن صندوق النقد الدولي قدم قرضا

لمصر بناء على خطاب نوايا قُدم لـه مـن حكومـة مصر، وبمحض إرادتها (!) يتضمن اتبـاع سياسـة اقتصادية معينة، وإنني أقول إنه كان من الواجب على الحكومة، أن تُحـيط مجلـس الشـعب علمـا بهـذه السياسة".. إذ "أخشى أنه في سبيل الحصول على هذا القرض، نكون قد قَدمنا سياسـة اقتصـادية ترضـي صندوق النقد الدولي، كـان يجـب علينـا مناقشـتها بالمجلس أولاً؛ حتى تطمئن قلوبنا؛ ذلك لأن التزاماتِنا يجب أن تقوم على أسس نرتَضيها جميعا؛ لذا أرجـو إيداع خطاب النوايا أمانة اللجنة الاقتصـادية؛ حتـى نطلع عليه" (٣١).

وواضح من الكلام، أن عضو مجلس الشعب (رغم وزنه الاقتصادي والسياسي) لم يكن على بينة مـن بروتوكـولات الصندوق، ولم يكن على بينة من طبيعة التطورات التي ذوت باستقلالنا الاقتصادي. إلا أن القيسوني رد يومها: "إننا بكـل سرور نودِع هذا الخطاب أمانةَ المجلس، ولكن الذي أستطيع أن أقوله الآن ليطمئن قلبنا، هو أننا لم نضـع فـي خطـاب النوايا أية نقطة لم تناقَش في هذا المجلس". ولم يكـن الـرد

إلا محاولة لإغلاق الموضوع؛ إذ لم يحدث أن أُودِع خطاب النوايا في أمانة المجلس، وحين كشف حلمي مراد هذه الحقيقة بعد عدة أشهر؛ اضطرت الحكومة - على ما نعلم - إلى إرسال خلاصة خطاب النوايا (ولم ترسل النص الكامل) إلى رئيس المجلس؛ كي يطلع عليها العضو صاحب السؤال بصفة شخصية، وفي مكتب رئيس المجلس. ونفس الأمر تكرر مع جهات أخرى في الدولة كان مفروضا أن تطلع على نص خطاب النوايا بحكم مسئوليتها. وعلى ذلك، لم نكن – بدورنا - أسعد حظًا، ولم يتح لنا إلا الاطلاع على خلاصة الخطاب [٣٢]. ولكن رغم أن النص الذي نعتمد عليه في عرضنا هنا، قد حذفت منه بعض النقاط الأكثر خطورة، فإنه يكفي مع ذلك لإعطاء صورة هامة، وهو - على أية حال - نص رسمي، وعلى مستوى عالٍ من السرية، إن الخطاب في جوهره يعترف بسوء الأوضاع، ويطلب المعونة، ويؤكد التزامه ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعه الصندوق، وبالجدول الزمني الذي ارتضاه. ولا بد من التذكير هنا بمذكرة بول ديكي (الفصل الثامن) التي

فصلت قائمة المطالب الحاسمة والعاجلـة التـي تقـدم بهـا الصندوق في أواخر ١٩٧٦.

*** ففي مجال سـعر الصـرف وسياسـة التجـارة الخارجية:**

أوضح خطاب النوايا، أنه تم حصر الصادرات والواردات السلعية التي تتم بالسعر الرسمي في النطاق الـذي سـبق أن قرره عمليا الصندوق. كذلك المتحصلات والمدفوعات غيـر المنظورة، وأيضا التزم خطاب النوايا بتعليمـات الصـندوق فيما يتعلق بالقروض؛ حيث يقتصر التعاملُ بالسعر الرسـمي على القروض المقدمة لغير المشـروعات والودائـع التـي تتسلمها الحكومةُ أو البنك المركزي، وحتى لا ينطبـق هـذا بأثر رجعي؛ أضاف أن سداد الديون السـابقة علـى ١٩٧٧ يستمر بالسعر الرسمي. والتزم خطاب النوايا بتعديل قـانون ٤٣ وفق مطلب الصندوق والمستثمرين، فيما يتعلق بسـعر التحويل (هذا قرار لم تكن الحكومة قد أعلنـت نيتهـا فـي إصداره) وسيطلب من البنوك التجاريـة أن تكـون جميـع الحسابات التي تتضمن أصولاً أو خصوما بالنقد الأجنبـي - مقومة بسعر السوق الموازية، في موعد غايته أول كـانون

الثاني/ يناير ١٩٧٨.. (ويعني كل هـذا أن الحكومـة قـد التزمت فعليا بإجراء خفض لسعر الجنيه، و"إن تجنبت مظهر الانخفاض الفوري" كما قال ديكي فـي مذكراتـه)، وأعلـن الخطاب أنه تم تنفيذ فكرة الصندوق في وضع قائمة مفتوحة للسلع التي يمكن عن طريق السوق الموازية، دون أية قيـود على الصرف الأجنبي، وبدء بتسعة وعشرين سـلعة تـزداد بالقدر الذي تسمح به إمكانيات النقد الأجنبـي، علـى أن لا ترفع منها أيةُ سلعة سبق إضافتها. مع التوسع فـي السـوق الموازية وتعديل سعرها ثلاث مرات خـلال ١٩٧٦، ومـع خفض الهامش بين أسعار الشراء وأسعار البيع، لـيس فـي النية تخفيض الدولار عن ٧٠ قرشًا أو إعادة أية معـاملات من السوق الموازية إلى السعر الرسمي (وهذا طبعا تأكيد بأن طريق الانفتاح اتجاه واحد، ولا يمكن الرجوع فيه، رغم أنه يمكن افتراض أن بعض الظروف الطارئة قد تتطلـب ذلـك ولو جزئيا).

* أُنهي العملُ خلال السنوات الثلاث الماضية، باتفاقيات دفع ثنائي مع ١٥ دولة، ٩ منها خـلال عـام ١٩٧٦، ومـن

المتوقع إنهاء العمل بخمس اتفاقيات أخرى مـع أعضـاء بالصندوق بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.

*** التحرير الداخلي واللامركزية:**

استعرض الخطاب ما تحقق من إلغاء المؤسسات العامـة والانتقال تدريجيا إلـى الإدارة بالأهـداف، ويراعـى فـي ميزانيات الشركات اعتبارا من عام ١٩٧٧ تحويـل معيـار الإدارة بالتدريج من أهداف الإنتاج إلى اعتبارات الربحيـة، وللشركات الآن حريةُ القيام باستثمارات التجديدات والتطوير، كما أُعطِيت لها سلطة تحديد مستويات الإنتـاج والأسـعار لكثير من المنتجات. والتزمت الحكومة برفع أسعار المنتجات الصناعية الرئيسة لتغطي الزيادة في تكاليف إنتاجها؛ بسـبب تحويل واردات مستلزمات الإنتاج إلـى السـوق الموازيـة، وكذلك بسبب زيادة الفوائد والنفقات الناتجة عن الإجـراءات الأخرى. أما عن قطاع الزراعة، فقد التزمت الحكومة برفع أسعار المنتجين للتناسب مع الأسعار الدولية، وإلى مستويات تضمن حوافز كافية للمزارعين.

*** السياسة المالية:**

* أشار الخطاب إلى ميزانية عام ١٩٧٧ باعتبارها خطوة أولى في اتجاه التصحيح، ومع ذلك سوف تُتخذ إجراءاتٌ أخرى خلال العام؛ لتزداد تدريجيا قوة المركز المالي. ومن المتوقع أن تتم خلال هذا العام الموافقةُ على القانون المعدل لضريبة الدخل، الذي يوحد بصورة جزئية جداولَ ضريبة الدخل، ويحسن متحصلات الأرباح الرأسمالية وضريبة الملكية. وقال الخطاب إنه تم اختصار نظام المسحوبات المؤقت الذي تسحب بموجبه الواردات من الجمارك قبل سداد الرسوم؛ تمهيدا لإلغائه نهائيا.

*** السياسة النقدية والائتمانية:**

* التزمت الحكومةُ بزيادات أخرى في أسعار الفائدة وصولاً إلى المستويات الدولية.

والتزمت ببرنامج محدد للائتمان لعام ١٩٧٧، ويتضمن الحد من زيادة الأصول المحلية للجهاز المصرفي (فيما عدا تمويل القطن) والتي بلغت ٣٩٥٨,٧ مليون جنيه في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦؛ بحيث لا تتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ و٥٠٠ مليون جنيه في

٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، ٦٠٠ مليون جنيه في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ و٧٠٠ مليون جنيـه فـي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٨. كذلك فإن صافي المطلوبات مـن الحكومـة التي بلغت ٣٨٠٣,٨ مليون جنيـه مـن ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، لن تزيد بأكثر من ٢٢٥ مليون جنيه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ و١٧٥ مليون جنيه في ٢٩ أيلـول/ سبتمبر ١٩٧٧، و٣٥٠ مليون جنيه في ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، و٤٠٠ مليون جنيه فـي ٣٠ آذار/ مـارس ١٩٧٨.

وإذا تم الحصول على التمويل الخارجي المتوقع في شكل قروض نقدية للحكومة؛ ستنخفض تبعا لـذلك الحاجـة إلـى الائتمان المصري. ونظـرا للضـغط الموسـمي الواضـح لاحتياجات تمويل القطن؛ فإنها لن تتجاوز ١٠ مليون جنيـه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، و٣٠ مليون جنيه في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ و٢٠٠ مليون جنيه فـي ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، أو ٩٠ مليون جنيه فـي ٣٠ آذار/ مـارس ١٩٧٨.

(يلاحظ هنا أيضا أن الحكومـة تلتـزم بخطـة ائتمانيـة لم تُعرض على مجلس الشعب، ورغم الإلحاح في طلبها).

*** سياسة الدين الخارجي والمتأخرات:**

التزمت الحكومـة بـأن يقتصـر اسـتخدام التسـهيلات المصرفية خلال الفترة من أول نيسـان/ أبريـل إلـى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ علـى ٤٥٠ مليـون دولار، و٧٠٠ مليون دولار في الفترة المنتهية فـي ٣٠ أيلـول/ سـبتمبر ١٩٧٧ و٩٠٠ مليون دولار في الفترة المنتهية ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧. (كان مجموع الالتزامات في نفـس التاريخ عام ١٩٧٦ حوالي ١٣٥٠ مليون دولار). ويرتفـع الرقم إلى ١١٠٠ مليون دولار تقريبا مع نهاية آذار/ مارس ١٩٧٨.

وبشكل عام، التزم خطاب النوايا بألا يزيد الـدين العـام (بكافة مكوناته) عن أكثر من ١٠٠٠ مليون دولار في الفترة من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ إلـى ٣٠ حزيـران/ يونيو ١٩٧٧، و١٥٠٠ مليـون دولار حتـى ٣٠ أيلـول/ سبتمبر، و٢٠٠٠ مليـون دولار حتـى ٣١ كـانون الأول/

ديسمبر ١٩٧٧ و٢٥٠٠ مليون دولار حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٨.

ومن الممكن تعديل هذه الحدود العليا وقت المراجعة النصفية (أي المراجعة الرسمية والدورية لتطورات الموقف مع الصندوق كل ستة أشهر) أو قبل ذلك، إذا قُدم إلى مصر ائتمان إضافي بشروط مرضية.

(هذه المعدلات والحدود لم تعلَن داخل مصر، والأسس التي حسبت وفقًا لها لا نعرفها، وبالتالي يتعذر تحليلها ومناقشتها بشكل محدد. ولكن يكفي أن نقول إن تحديد سقف للديون المصرفية بمعرفة الصندوق، مع بقاء السياسات الاقتصادية على حالها، أو مع مزيد من تدهورها على الأصح، يجعل هذا التحديد أداة ضغط إضافية في يد الصندوق؛ لأن السياسات الانفتاحية من شأنها - في تلك الفترة - استمرار العجز الكبير في ميزان العمليات الجارية، والالتزام في هذه الحالة بالحد من اللجوء إلى التسهيلات المصرفية، يتطلب توفر قروض نقدية ميسرة يملك مفتاحها الصندوق).

وقد التزمت الحكومة بتوصية الصندوق لإنشـاء وحـدة لتسجيل وتحليل الدين الخارجي بالبنك المركزي، وقالت إنها ستزاول نشاطها بحلـول ٣١ آذار/ مـارس ١٩٧٧. (كـان مفروضا أن تنشأ هذه الوحدة عـام ١٩٧٦ تحـت ضـغط الصندوق).

وبالنسبة للمتأخرات، التزمت الحكومة بألا تتجـاوز ٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة من أول أيار/ مايو إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، وستكون قد خُفضت في نهايتها إلـى ما لا يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار. وخلال الفتـرة مـن ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٨ لن يسمح لها أن تتجاوز ما يعادل ٢٥٠ مليون دولار، علـى أن تُلغَى تماما في نهاية هذه الفترة.

ولا تعتزم الحكومةُ خـلال فتـرة سـريان التسـهيلات الائتمانية (المقدمة من الصندوق وفقًا لترتيبـات المسـاندة) إدخال أية أنظمة لأسعار الصـرف المتعـددة، دون موافقـة الصندوق، أو تضع قيودا جديدة، أو تزيد القائم منهـا فعـلاً على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعـاملات الدوليـة الجارية، أو تعقد اتفاقات دفع ثنائيـة جديـدة مـع أعضـاء

الصندوق، أو تفرض قيودا جديدة، أو تزيد القائم منها فعـلاً على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

(كافة هذه السياسات، ومواعيد تنفيـذها بـاليوم، تعكـس صرافة الالتزام، وكل هذه الأمور لم تكن معلنـةً، والنقطـة الأخيرة تمثل اعترافًا صريحا بوصاية الصندوق الكاملة على كل ما يتعلق بإدارة التجارة الخارجية وسياسة النقد الأجنبي).

* وأطرف ما في خطابات النوايا، أنها تمعِن فـي محاولـة إخفاء حقيقة أن صـندوق النقـد الـدولي هـو صـاحب المضمون والصياغة، فكل البنود تنص على أن الحكومـة ستفعل كذا وستقرر كيت؛ بحيث تحفـظ مـاء الوجـه أو مظهر السيادة للحكومة صاحبة الخطاب، وبحيـث يبـدو مجلس إدارة الصندوق حين يوافـق، أنـه يوافـق علـى سياسات تنتوي الحكومة - من تلقاء نفسها - أن تتخذها.. ولكن التمادي في إخفاء الحقيقة - بعد حد معين - يصبح مثيرا للسخرية؛ فقد طلب من الحكومة المصرية أن تكتب في خطاب النوايا أنها تستحق العقاب مـن الصـندوق إذا أخلت بالتزاماتِها السابقة!

في رسالة بول ديكي، كـان الرجـل صـريحا فـي أن الصندوق هو الذي سيبادر إلى منع المعونة، وستتبعه مصادر المعونات في هذا الإجراء (أو هـذا العقـاب) إذا لـم تنفـذ الحكومة المصرية تعليماتِه، ولكن فـي وثيقـة رسـمية – كخطاب النوايا – كان لا بد أن يسجل أنه حتى في موضوع العقوبات، فإن الحكومة المصرية هي التـي تطلـب ذلـك، وبمحض إرادتها.

ويقول النص الخاص بذلك: إنه إذا لم يراع خلال فتـرة سريان التسهيلات الائتمانية ما جاء في الفقرات التي أشـرت إليها في العرض السابق بالأرقام من (١) إلى (٦) "لا يجوز لمصر أن تطلب الشراء بموجب تسهيلات تؤدي إلى زيـادة حيازة الصندوق من الجنيهـات المصـرية عـن الشـريحة الائتمانية الأولى، إلا بعد التوصل إلى اتفاق مـع الصـندوق بشأن الظروف التي توجب مثل هذا الشراء". (زيادة حيـازة الصندوق من العملة المحلية لبلد ما تعبير عـن اسـتخدامها لموارد الصندوق، أي عن موافقتِه على إقراضها).

وينص البند التالي على ضمان استمرار وانتظام الوصاية؛ إذ "تستعرض مصر مع الصندوق فـي موعـد أقصـاه ٣١

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ التقدم الذي أحرزته في تنفيذ البرنامج، وتتشاور معه خلال فترة سريان التسهيلات، بشأن الإجراءات التي قد تكون ملائمة بناء على طلب مصر أو طلب مدير الصندوق إذا لم يلاحظ (إخلالٌ) بالمبادئ الواردة في الفقرة السابقة".

ثم يضيف النص: إنه "أثناء فترة التسهيلات، وعندما تكون حيازة الصندوق من الجنيهات المصرية أعلى من الشريحة الائتمانية الأولى؛ تتشاور مصر مع الصندوق من وقت لآخر، فيما يتعلق بسياسات ميزان مدفوعات مصر".

* * *

العرض السابق للنص الرسمي (المتاح) لخطاب النوايا يعني التالي:

ليس صحيحا ما صرح به القيسوني، من أن كل السياسات الواردة في خطاب النوايا مما سبق إعلانه، وبالتحديد فإن النقاط من (١) إلى (٦) التي اعتبر الصندوق أن الإخلال بأية واحدة منها يستوجب العقاب الشديد، لم يحدثْ أن أُعلِنت ونوقشت كما أشرنا أثناء العرض.

ومع ذلك فإن كشف النقاب هنا عن هذا الخطاب بعد عدد من الأعوام، قد يجعل البعض يتساءل: هل يستحق الأمر كل هذا التكتم والإخفاء؟ والتساؤل طبعا فـي غيـر موضـعه. وللتوضيح ينبغي أن نذكر أولاً بأن أسرار دولة مـا أو أيـة مؤسسة، لا تقتصر على مجموعة من الأرقام الخام، فأهم من ذلك سر العلاقات المتشابكة بين هذه الأرقام (أو المتغيرات)، وأسلوب تحركها وتفاعلها معا - كنسق - حاليا وفي الفترة المقبلة، ويعني هذا أن الخطط أو السياسات التي تتعامل بهذه الأرقام، هي سر لا يقل في أهميته (بل يزيد) عن سر الأرقام ذاتها. في القطاع العسكري على سبيل المثال، لم يعد عـدد الجنود وأنواع التسليح السر الأعظم، ولكـن يكمـن السـر الأعظم في أساليب التنظيم والتدريب، وفي خطـط القتـال، وأساليب إدارة العمليات.. إلخ. وفي الجانب الاقتصادي يمكن أن نقول الشيء نفسه.

وبهذا المفهوم يمكن أن نقول إن خطاب النوايا - حتـى من حيث الأرقام والمعلومات الخام - كان يحمل الكثير مما يجهله الاقتصاديون والسياسيون الوطنيون، ويحمـل (وهـذا الأهم) سياسات مرتبة، كان ممكنًا أن تقاوم وتُغير لو عرفها

المعارضون مسبقًا، وينبغي أن نتذكر هنا أنه حـدث خـلال الفترة الماضية، أن نفذت الحكومة المصرية أغلب ما التزمت به، وبالتالي لم تعد النوايا الواردة فـي الخطـاب (كأرقـام وسياسات) سرا، ولكنها كانت سرا مغلقًا فـي آذار/ مـارس ١٩٧٧. وهذا هو شأن كل الأسرار، فهي أسرار فقـط فـي وقتها.

ولكن أهم سر يحرص الصندوق وأصدقاؤه على إخفائـه؛ سواء في خطاب النوايـا، أو فـي غيرهـا مـن الوثـائق والمراسلات، هو: كيف تُصنع السياساتُ في الدول التابعـة؟ ومن صاحب القرار الفعلي؟ لقد أصبح معروفًا فـي مصـر الآن أن الهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد، تلعـب دورا ما في السياسة الاقتصادية؛ من خلال المشاورات التي تتم بين الحين والآخر. ولكن باسـتثناء القلـة التـي تولـت مسئوليات عالية في القطاع الاقتصادي، لا يوجد من يعـرف حقيقة ومدى هذا الدور. وخطاب النوايا وغيره، يكشف جزءا هاما من الصورة، إنه يكشف أن القـرارات التـي تتخـذها الحكومة أحيانًا بغتة، والتي تبدو في أحيان أخرى تصـرفاتٍ عفوية متناثرة، هي في الحقيقة جزء مـن خطـة متكاملـة،

موضوعة بإحكام، ومحدد تنفيذ مراحلها باليوم. ويكشـف أن الحكومة المصرية لم تعد صانعة السياسة الاقتصادية، ولكنها منفذة للسياسة الاقتصادية التي وضعت في الخارج، ويكشف أنها في تنفيذ هذه الخطة تخضع للمتابعة والتفتيش والعقاب.

هذا هو السر الأعظم الذي تود الهيئات الدوليـة، وتـود الحكومة التابعة، أن تخفيه، ويتطلب الإخفاء أول ما يتطلب، منع تداول الوثائق الفاضحة؛ مثل خطاب النوايا. وينبغي أن نشهد بأن الهيئات الدولية تمكنت بالفعـل مـن أن تقضـي حوائجها بالكتمان، نجحت هذه الهيئات ومن يتعاونون معهـا في مواراة الميكانيزم الحقيقي لاتخاذ القرارات الاقتصـادية، والدليل الواضح على النجاح هو أن الغالبية السـاحقة مـن المشتغلين بالسياسة، بل والمقـربين مـن مركـز السـلطة، لا يعلمون ما وصلنا إليه من تبعية، وأن هنـاك الآن سـلطة فعلية وسلطة شرعية، كمـا كـان يقـال أيـام الاسـتعمار البريطاني. كان ممدوح سالم ـ مثلاً أو القيسوني (وكلاهمـا مهيب الطلعة) يتكلم بتـؤدة ووقـار، فيتنـاقش المؤيـدون والمعارضون معهما كما لو كان أيهما قد قـرر مـا يقـول. يتحدث القيسوني عن برنامج تحركاته لمحاصـرة الأزمـة

الاقتصادية، فيتصور الجميع أنه صاحب البرنامج، ويتحـدث ممدوح سالم عن الدعم، فيتناقش الناس معه حول ما يبقى من الدعم وما يلغَى، ولا يعلم واحد منهم أنه لا يملك خفض سعر كيلو الشاي قرشًا واحدا!

* * *

لا ننسى أننا عرضنا ما أسمته الحكومة: "خلاصة خطاب النوايا". ولكن يبدو من صياغة النص الـذي عرضـناه، أن تعبير خلاصة لا يقصد منه أن النص عبارة عن ملخص عام لخطاب النوايا، فالاحتمال الأقرب أن المقصود هو أن النص غير كامل، أي حذفت منه أجزاء معينة، نتناول مـا علمنـاه عنها في فقرة تالية.

ج ـ **خطوة إعلان السياسة**: كان خطاب النوايا انتصارا هاما لأعداء مصر، وكان في الأساس محددا لأسلوب نشاطها الاقتصادي. وكان مفروضا أن تلحق بخطاب النوايا - وعلى ضوئه - وثيقة أخرى مع البنك الدولي يمتد أفقها الزمني إلى مدى أبعد، وتعالج هيكل وبنيـة التنمية المطلوبة، والوثيقة "إعلان سياسة"، مع البنك ـ كما يقول عنوانها ـ هي: استراتيجية التنمية لمصر ـ

الإصلاحات الاقتصادية وأهـداف النمـو (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ـ إعلان سياسة [٣٣].

ولا شك أن فهم الهدف أو النظرة المستقبلية للبنك، يجعلنا أكثر إدراكًا لسياسات "الإصلاح الاقتصادي" التـي يتولاهـا الصندوق، ويباركهـا البنـك باعتبارهـا الخطـوة الأولـى الضرورية للتحرك نحو مفاهيمه في التنمية. وقـد أوضـحنا باستمرار ترابط الجهود بين التوأمين: الصـندوق والبنـك. وكما كان الصندوق يتقدم نحو فـرض "إصـلاحه" خطـوة خطوة، فإن البنك كان أيضا لا يتوقع فرض تصـوراته فـي قفزة واحدة. وقد أشرنا إلى تحفظاته عام ١٩٧٤ حول ورقة تشرين الأول/ أكتوبر، وانعكاساتها فـي أسـاليب التنميـة والانفتاح، وقد استطاع البنك منذ ذلـك التـاريخ أن يحقـق نجاحات هامة ـ جنبا إلى جنب مع الصندوق ـ في تعـديل الأوضاع وفق رؤيته ومصالحه. وإذا كان الصندوق قد تمكن في خطاب النوايا من انتزاع انتصار هام، فإن البنك الـدولي لم يكن أقل نجاحا في إعلان السياسة.

* سمع الحديث في عام ١٩٧٤، عن خطة خمسية تبدأ بعـد تنفيذ الخطة الانتقالية، وكان وزير التخطيط د. إسـماعيل

صبري. ثم أعلن عن إطار الخطة الخمسية، وبشكل مبدئي، بمناسبة عرض خطة ١٩٧٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥) وقدمت هذه على أنها خطة السنة الأولى في الخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠. وكان وزير التخطيط د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن [٣٤]. وحين ولي الوزارةَ د. الإمام، لم تكن الخطة الخمسية قد أُعدت، وفي مشروع خطة ١٩٧٧ أعيد طرح نية إنشاء خطة خمسية، قيل إنها ما زالت تحت الإعداد، والأهداف الرئيسة [٣٥] لم تكن تختلف تقريبا عن الإطار الذي سبق أن قدمه إبراهيم حلمي:

فزيادة الإنتاج خلال الخطة تبلغ نحو ٥٥,٥ % أي بمعدل سنوي متوسط يصل إلى ٩ % كما تبلغ الزيادة المستهدفة للناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٩,٥ %، أي بمعدل ٩,٧ % (زيادة الإنتاج عند إبراهيم حلمي ٥٦,٤ % ـ ـ والناتج المحلي ٦٠,٩%). وهذه المعدلات تقرب من ضعف المعدلات المتحققة خلال السنوات الخمس السابقة على هذه الخطة (٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٥).

قدرت استثمارات الخطةُ الخمسية بنحـو ٨٠٢٠ مليـون جنيه أي نحو ٢,٦ مثل حجم الاستثمارات المحققـة خـلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ (وكان إجمالي الاستثمار المستهدف في مشروع إبراهيم حلمي ٨٠٠٠ مليون جنيه).

وقد استهدفت الخطة زيادة الصادرات السـلعية بحـوالي ١٣١ %، وكانت قد جمدت تقريبا فـي السـنوات الخمـس السابقة على الخطة (٧٠ ـ ١٩٧٥)، كما استهدفت خفـض نسبة الزيادات في الواردات السلعية من ٧٢ % في السنوات الخمس السابقة على الخطة إلى نحـو ٦٧ % خـلال فتـرة الخطة ـ والزيادة المستهدفة في فائض ميـزان الصـادرات والواردات غير المنظورة؛ نتيجة للزيادة الكبيرة في حصـيلة قناة السويس وتشغيل خط الأنابيب (سوميد).

زيادة الاستهلاك النهائي بنسـبة ٣٧,١ %، أي بمعـدل سنوي قدره ٦,٥ %، الأمر الـذي يعنـي انخفـاض نسـبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج من ٩٣ % فـي عـام ١٩٧٥ (إبراهيم حلمي كان يقول إنه ١٠٢,٢%) إلى نحو ٨٠,١ % في عام ١٩٨٠ (التقدير المقابل لإبراهيم حلمي ٧٦ %).

إيجاد فرص عمالة جديدة تُقدر بنحو ١٢٣٢ ألف فرصـة عمل مع الزيادة في حجم الأجور بنسبة ٤٧% وفي متوسـط الأجر السنوي للمشتغل بنحو ٢٨,٢ %.. إلخ.

* المهم.. ظل الكلام مكررا وغير محدد، بل ومثيرا للدهشة؛ فخطة ١٩٧٧ قدمت أيضا باعتبار أنها خطة السنة الثانيـة من الخطة الخمسية ٧٦ ـ ١٩٨٠ التي لم توضع بعد! إلا أن المسألة ـ وإن كانت طريفة ـ لا تُعد لُغزا؛ فالتخطيط لمدى متوسط ـ بقدر معقول من الثقة ـ لم يكن ليتحقـق إلا في ضوء الاعتبارات التالية كما قال د. الإمام بحق:

ما تسفر عنه الاتصالات الجاريةُ حاليا مـع المجموعـة الاستشارية الدولية والهيئات العربية المالية، والتـي سـوف تحدد حجم الموارد الأجنبية المتاحـة لاسـتثمارات الخطـة الخمسية.

إن مجموعة الإجراءات المطروحـة لتصـحيح المسـار الاقتصادي، سوف تكون لها آثارها على تحديد المتغيـرات الاقتصادية الرئيسة في الخطة الخمسية"(٣٦).

وانتظار من تسفر عنه الاتصالات، مسألةٌ مفهومـة فـي ظروف جعلت الاعتماد علـى التمويـل الخـارجي أسـاس

الاستثمار، أما حسم السياسات فيما يسمى بتصحيح المسـار الاقتصادي، فإنه يترتب في الواقـع وبالضـرورة - علـى العامل الأول، على الاتصـالات، فـالممولون الخـارجيون أصبحوا في وضع من يحدد السياسات.

وبالفعل، تحقق هذا في إعلان السياسة الذي سجل في أول فقرة منه، نقدا صريحا لمفاهيم ورقة تشرين الأول/ أكتـوبر التي تشبث بها الإمام. "فالتنفيذ البطـيء لسياسـة الانفتـاح الاقتصادي الجديدة، والاستجابة المحلية والخارجية المحددة- بالنسبة لأهدافها المعلنة - هي في الأساس نتيجـة الـوعي الجزئي بمستلزمات هذه السياسة، حين شرع في إدخالها عام ١٩٧٣. فقد عولجت السياسة الاقتصادية الجديـدة عمومـا بنظرة ضيقة، باعتبارها دعوة للاستثمار الخـاص؛ أجنبـي ومحلي؛ للمشاركة بفاعلية أكثر في جهود البلاد للتنمية. وهذه المشاركة كفيلةٌ بتحقيق الانفتاح لقطـاع الصـناعة المتمتـع بالحماية، والذي تسيطر عليه الدولة؛ بهدف رفـع مسـتواه التكنولوجي، واستخدام المزايا النسبية والجغرافيـة لمصـر بالنسبة للموارد البشرية والطبيعية، وقد أعلـن عـدد مـن الإجراءات التشريعية لهذا الغرض.

إلا أن سياسة الانفتاح ـ إذا نُظِر إليها بمنظور أرحب ـ تعكس نقطة تحول أساسية في الإدارة الاقتصـادية لمصـر، ولا تكفي معها الإجراءات التشريعية؛ فعدد مـن التغيـرات المؤسسية والتنظيمية، والسلوكية في الواقع، تصبح ضرورية من أجل تحقيق الآمال التي تمثلهـا "السياسـة الاقتصـادية الجديدة". وقد سرد (إعلان السياسـة) تطـورات المرحلـة السابقة على الانفتاح (من وجهة نظر الهيئـات الخارجيـة)، وأوضح أنه على ضوء هذه الخلفية، يصبح صعبا أن نتصور استجابة مؤثرة ومباشرة لسياسة الانفتاح، دون جهود حازمة وموجهة، لتدعيم وإعادة صياغة النظام الاقتصادي.

* * * *

* في السياق الحالي، سنقتصر على إشـارة سـريعة إلـى المفاهيم والسياسات التي أصبحت مسلمات والتزامـاتٍ ـ **في إعلان السياسـة** ـ ـ إذ لا يعنينـا الإطـار المحـدد والمعدلات المستهدفة للخطة الخمسية في تلك الوثيقة؛ لأنها تعدلت بعد ذلك على يد الخطـة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، ومـا تلاها. وكان طبعيا أن يتضمن إعلان السياسة تأكيدا لبعض

الالتزامات الواردة في خطاب النوايـا. وهـذه لا داعـي لتكرارها.

حدد إعلان السياسة الصعاب الهيكلية التي تهدِف الخطـة الخمسية إلى التغلب عليها بأنها - أساسا - العجز في ميزان المدفوعات، وما ترتـب عليـه مـن تسـهيلات مصـرفية ومتأخرات، بالإضافة إلى التخلف في الهياكـل الارتكازيـة الذي يحد من القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصـري. وهـذا التحديد يتفق تماما مع تصورات السياسة الأمريكية، والتـي عبر عنها البنك الدولي بصراحة. وترتب على ذلك - كمـا يقول الإعلان - أنه "تجري إعادة ترتيب أساسية للأولويات، في نطاق التحضير لخطـة السـنوات الخمـس للتنميـة".. و"تتضمن إعادة ترتيب الأولويات، تحويراتٍ كبيرةً في اتجاه وأساليب الإدارة الاقتصادية؛ لتحقيق عدد مـن الأهـداف". وأول الأهداف تحقيق تغير هيكلي في نمـط الاسـتثمارات، وتسترشد الحكومة في ذلك بالسياسات التالية:

تجميع استثمارات الحكومة نحو إنهاء المشروعات التـي يجري العملُ بها.

تركيز الاستثمارات العامة في قطاعات محددة، وفي عدد محدد من المشروعات؛ حتى يسمح للقطاع الخاص بدرجـة أعلى من حرية النشاط.

اهتمام أكبـر بقطـاع الزراعـة مـع إعطـاء أفضـلية للمشروعات ذات العائد السريع، في الأراضـي الزراعيـة القائمة، والاستغلال الاقتصادي للأراضي التي استُصـلِحت فعلاً، بدلاً من المشـروعات البعيـدة المـدى لمزيـد مـن الاستصلاح.

الاهتمام بتحسين وتوسيع تسهيلات الهياكل الارتكازية.

تقديم التشجيع الضروري للاستثمارات الخاصة (المحليـة والأجنبية) والمحافظة على الجو الملائِم للاستثمار.

تدعيم طاقة الإنشاء برفع مسـتواها التكنولـوجي؛ حتـى تعجل تنفيذ المشروعات القائمة؛ فطاقة الإنشاء كانت نقطـة الاختناق، وخاصة في برنامج تحسين الهياكـل الارتكازيـة، وقد تزيد في تأثيرها عن نُدرة الاعتمادات، (يهدف هذا الكلام إلى فتح قطاع الإنشاءات أمام الاستثمار الأجنبي، بعد أن كان ممنوعا ـ المؤلف).

(أ) تحقيق خطة شاملة للمساعدات الخارجية للتنمية، تحدد الموضع الذي يمكن أن تُستخدم فيه هـذه المسـاعدةُ بأقصى فاعلية، وكذلك الشـكل الزمنـي للاسـتخدام المتسق مع احتياجات مصر من النقد الأجنبي، ومـع الموارد المحليـة المتاحـة (وتضـع الخطـة طبعـا المؤسساتِ الدولية ذات العلاقـة بالجهـات المقدمـة للمساعدات، وتلتزم الخطة بالأولويات التـي تحـددها هذه المؤسسات - المؤلف).

وقد حدد إعلان السياسة الهدفَ الثاني، بأنه إعادة صياغة سياسة الأسعار/ الدخول، وتسترشد الحكومة هنـا بترشـيد الاستهلاك العام والخاص، مـن خـلال تسـعير مناسـب، وسياسات مالية وسياسات أخرى، ومن خلال حمايةِ الدخول الأدنَى، بإجراءات أقل تبديدا من النظام الحالي لدعم الأسعار، وأخيرا من خلال التسوية التدريجية بين الأسـعار المحليـة والدولية (باستثناء الأجور) والتعبئـة المتسـارعة للمـوارد المحلية؛ من أجل التنمية في إطار من الثبات النقدي.

والهدف الثالث: تحسـين ميـزان المـدفوعات؛ بحيـث لا يتجاوز العجز في الحساب الجاري، قيمةَ السلع الرأسمالية

المستوردة عام ١٩٨٠، ويرتبط هذا بالخفض المستمر فـي استخدام تسهيلات المقرضين القصيرة الأجل، وتحسين الشكل الزمني للدين الخارجي، ويتطلب هذا برنامجا حازمـا لإدارة الدين تقوده أعلى المستويات. (ومفهوم ذلك - كما سيجيء- الموافقةُ على إشراف جهات خارجية على إدارة الدين، وعلى إدارة الاقتصاد القومي بالتالي).

ومن السياسات الضرورية لتحسين ميـزان المـدفوعات، التوسع في السوق الموازية، ومداومـة الحـوار والتعـاون الاقتصادي مع الأقطار العربية والغربية، والمنظمات الدولية، وينبغي أن تتخذ هذه العملية "طابعا مؤسسـيا" (٣٧). (وهـذه مسألة هامة جدا وخطيرة، وتحققت بشكل جـوهري خـلال ١٩٧٧ ـ المؤلف).

* إن الأمر يتطلب برنامجا يشمل تحسـين عجـز ميـزان المدفوعات حتى ١٩٨٠ ـ الإصلاح النقدي ـ التوسع في السوق الموازية ـ تحرير عمليات التجارة الخارجية مـن أية تدخلات إدارية - الاتجاه إلى إنهاء الاستيراد بالتمويل الذاتي- الحد باطراد من اتفاقيات التجارة الثنائية. ولكـن "الإنجاز الناجح لبرنامج الإصلاح السابق ذكره في دائـرة

التجارة الخارجية، يتأثر - إلى حد كبير - بالقدرة علـى التغلب على القصور الحالي في موارد النقـد الأجنبـي. وينبثق الجانب الأخطر من هذا القصـور، مـن تـراكُم الخصوم القصيرة الأجل التي كان ينبغي على مصـر أن تعتمد عليها أثناء الأعوام الثلاثة الأخيرة".. "وكنتيجة لذلك؛ فإن معدل خدمة الدين لمصر يظل ـ خلال الأعوام القليلة القادمة ـ من بين أعلى المعدلات في العالم". وقدر إعلان السياسة احتياجاتِ مصر الإجمالية من النقد الأجنبي خلال فترة السنوات ٧٧ إلى ١٩٨٠ بحوالي ١٣,١ بليون دولار.

"وعلى ذلك، فإنه برغم الهبوط المستَهدف فـي حسـاب العجز الجاري لمصر، فإن عاملاً ضاغطًا رئيسا، يمكـن أن يقوض تحقيق هذا الهدف، وهو حجم احتياجات النقد الأجنبي في عام ١٩٧٧ وحده. ويرجع هذا الانتفاخ إلى ثلاثة عناصر رئيسة.

أولا: حجم حساب العجز الجاري في ١٩٧٧ الذي يعكس الحاجة إلى مستوى أعلى من الواردات، مقارنًا بعام ١٩٧٦ حين هبطت الواردات الحقيقية بأكثر من ٢٥% من الواردات المطلوبة لذلك العام؛ بسبب ندرة

النقد الأجنبي، وقد نتج عن هذا، تدهور كبير في توافر مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية، وكذلك انخفاض في مستوى المخزون من معظم السلع.

ثانيا: فإن جزءا هاما من ودائع السنة الواحدة المودعة بالبنك المركزي، يستحق عام ١٩٧٧.

ثالثًا: فإن المديونية القصيرة الأجل، ارتفعت بحدة؛ بسبب الانخفاض الحاد في تدفق رأس المال عام ١٩٧٦، ونتج عن ذلك تراكُم متأخرات يبلغ حوالي ٤٥٠ مليون دولار [٣٨].

وقد سجل إعلان السياسة على ضوء كل ذلك "أن الخطـة الخمسية، تعتمد - إلى حد كبير - على تـدفق رأس المـال الخارجي. وللحقيقة، سيصبح لازما في المراحل الأولى توليد جزء كبير من المكون المحلي لإنفاق التنميـة عـن طريـق المساعدة الخارجية، إذا أردنا تجنب معدل غير مقبول مـن التضخم، ومع استمرار التنمية، ومع بدايـة ظهـور تـأثير استراتيجية الخطة التي حددت فيما سبق، سـيتحول العـبء تدريجيا إلى الجهود الخاصة للبلاد. ومن الضروري - على أية حال - التوصلُ إلى التزام مبكر، أو على الأقـل إدراك

حجم وتكوين المساعدة التي يمكن أن تتوقع مصر تسلمها من الأقطار الأخرى والوكالات الدولية، بأقصى سرعة ممكنـة. إن توافر مثل هذا الإدراك، سيمكن مصـر مـن التخطـيط للمشروعات، وتنفيذ السياسات بدرجـة أكثـر واقعيـة [٣٩]. (وهذا الأمل كان دائما خلف دعوة ١٩٧٦ من أجل مشـروع مارشال. والتي تمخضت عن المجموعة الاستشارية).

وبالنسبة لما أُسمِي بآفاق التنمية وأهداف النمو، نُشير إلى ما جاء في إعلان السياسة حول تقييم الإمكانيـات المحتَملـة لمصر على النحو التالي:

تملك البلاد سوقًا محليا واسعا، ومخزونًا من اليد العاملـة الماهرة، وأجورا منخفضة نسبيا، ومـواد خامـا زراعيـة ومعدنية، وموقعا جغرافيا حاكما، يجعلهـا قاعـدة طبيعيـة للصناعات التي نرغب في تزويد السوق الإقليمي النامي بها. (المقصود أنها تملك مزايا نسبية مشجعة للشركات العـابرة الجنسية؛ كي تُستثمر بها ـ المؤلف).

يتوقع أن يرتفع دخلُ قناة السويس باضطراد، وبمعـدل متسارع؛ تبعا لإتمام برنامج التوسـع فـي القنـاة وطاقتهـا المتزايدة.

تُقدر الآفاق المتطورة لإنتاج البترول في مصر (بواسطة شركات البترول) بأنها تصل إلى مليون برميل/ يـوم مـع حلول ١٩٨٠، ويرتفع هذا كثيرا عن احتياجات الاسـتهلاك المحلي، ويولد فائضا كبيرا للتصدير.

الزيادة الكبيرةُ في متحصلات السياحة، والتي وصلت إلى ٣٥٠ مليون دولار، يتوقع أن ترتفع بحِدة؛ نتيجة زيادة الطاقة الفندقية خمسة أضعاف عام ١٩٨٠.

الإمكانيات الزراعية المحتملـة الناتجـة عـن اسـتخدام الأرض الحالية بشكلٍ أكثر كثافة، مع اهتمام أكبر بالمحاصيل ذات القيمة العالية، وبالاستغلال الاقتصادي لحوالي مليـون آكر من الأرض المستَصلحة فِعلا.

التدفق المتزايد لتحويلات المصريين العـاملين بالأقطـار العربية الأكثر ثراء في المنطقة (٦٠٠ مليون دولار حاليـا)" (٤٠).

(يلاحظ أن الآفاق والآمال، ترتبط في الصناعة بالاستثمار الأجنبي في صناعات تصديرية، وفي زيادة إنتاج البتـرول، وفي الزراعة - بالاستثمار الأجنبي لاسـتغلال الأراضـي الجديدة التي أنفقت الدولةُ مئاتِ الملايـين مـن الجنيهـات

لاستصلاحها واستزراعها، وبنت السد العالي من أجلها، أو بمجهودات القطاع الخاص المتناثرة في الأراضي القديمة، والقطاعات الأخرى التي تتعلق بها أقصى الآمال هي: قناة السويس/ السياحة/ تحويلات المصريين العاملين في الخارج في الأقطار النفطية).

د - **الخطوة الحاسمة - اتفاقيات الخليج**: في الطريق إلى المجموعة الاستشارية، كانت الخطوة التالية بعد توقيع خطاب النوايا وإعلان السياسة، التوجه إلى دول الخليج، والعلاقة بين توقيع الحكومة على الوثيقتين، وبين هذا التوجه إلى الخليج، حددتها الأجزاء المحذوفة من خطاب النوايا الذي عرضناه، وهي تتضمن - أساسا - نقطتين خطيرتين، وكانت النقطتان شرطين أساسيين لنجاح رحلة الخليج، ولإصدار اتفاق المساندة من مجلس إدارة صندوق النقد [٤١].

* **النقطة الأولى التي حذفت من خطاب النوايا** أشار إليها القيسوني على النحو التالي: "كان اتفاقنا مع الصندوق (أي خطاب النوايا الذي وقعه) لمدة عام، حصلنا بمقتضاه على قرض قيمته نحو ١٥٠ مليون دولار، يسدد على خمس

سنوات. كما حصلنا منه أيضا على مبلغ آخر بقدر بنحـو ٤٤,٤ مليون دولار من صـندوق الضـمان Trust fund التابع للصندوق، ونرجو أن نعقد مع الصندوق اتفاقًا فـي العام المقبل لمدة ثلاثة أعوام، بما يزيد عن ثلاثة أضعاف هذا المبلغ [٤٢] والرجل ـ كالعادة ـ يعرض الحقائق فـي صياغات مضللة، فاتفاق ثلاث السـنوات - وفـق هـذه الصياغة- أملٌ تتمنى الحكومة المصرية أن يقبل الصندوق تحقيقَه؛ فتحصل على أكثـر مـن ٦٠٠ مليـون دولار. **وحقيقة الأمر أن الصندوق اشترط لتقرير اتفاق المساندة وتقديم التسهيل الائتماني، أن يكون خطاب النوايـا عـن العام ٧٧/ ١٩٧٨ مرتبطًا بـالتزام الحكومـة المصـرية بمواصلة السياسات الرامية إلى إعـادة تشـكيل البنيـة الاقتصادية، حتى تمام العملية.**

ولم يكتفِ الصندوقُ في هذا المجال ـ بطبيعة الحال ـ بكلام مبهم قابل للتأويل، فتَحـدد الإطـار العـام للبرنـامج المطلوب، وتحددت معالم جدول زمني للتنفيذ خلال سـنوات ثلاث. وتوفيرا للمرونة؛ تـرك لمباحثـات عـام ١٩٧٨ أن تصوغ رسميا هذا البرنامج في خطاب نوايا جديد، يغطي كل

التزامات الفترة الممتدة، مع تحديد أدق لبرنامج السنة الأولى ١٩٧٨/ ١٩٧٩. وهذا الموقف من الصندوق مفهوم تمامـا؛ ففي مرحلة الهجوم الشامل لفرض الاستسلام الكامل، والتـي بدأت عام ١٩٧٦، وبعد الانتصار الجوهري الذي تبلور فـي الإجراءات المختلفة، وفي الالتزامات الواردة فـي خطـاب النوايا (٧٧/ ١٩٧٨) وفي إعلان السياسة، كـان طبعيـا أن يضمن الصندوق استمرار العملية بلا مراوغاتٍ تستفيد مـن أية مفاجآت سياسة. ويتدعم هذا الإنجاز باستراتيجية التنميـة التي ُألزِمت الحكومةُ بتبنيها وفق إعلان السياسة مع البنـك الدولي، والذي يغطي تقريبا نفس فترة الاتفاق المستهدف مع صندوق النقد.

* قبل تناول النقطة الثانية التي أخفتها الحكومـة، نـذكر أن انعقاد المجموعة الاستشارية، مفروض أنه خطـوة نحـو تدبير الاحتياجات التمويلية لخطة التنمية، وبالتـالي كـان طبعيا أن يقال إن هذه المجموعة لن تنعقد إلا بشـرط؛ أن تتم تسوية مشكلة الدين السائر (أي الدين القصير الأجل)، ومشكلة المتأخرات، التي تُمثل إشـهار إعسـار المـدين، وقضاء على أهليته في عقد قـروض خارجيـة جديـدة.

وأوضحنا في الفصل السـابع فشـلَ محـاولات القيـادة المصرية للتوصل إلى حل هذه المشكلة، من خلال اتصال مباشر مع الدول النفطية، يهدف إلى تحويل كل رأسـمال هيئة الخليج (٢٠٠٠ مليون دولار) إلى قـروض نقديـة تواجه عجز العمليات الجارية. وترتبت على هـذا الفشـل كارثةٌ بالغة الخطورة مع بداية ١٩٧٧، ولا تقارن أبعادها بالاختناقات الشديدة التي واجهـت ميـزان المـدفوعات المصري في الأعوام السابقة، وزاد من وطـأة الكارثـة، موضوع الودائع التي تدفقت من دول الخليج (أثناء ١٩٧٥ بالذات) وهي ودائع تحت الطلب، واسـتخدمت المطالبـة بسحبها كأداة للضغط الساحق في أواخر ١٩٧٦ وأوائـل ١٩٧٧. وقد حدث أن توجه القيسوني إلـى دول الخلـيج؛ للتباحث حولَ مشكلتَي الديون القصيرة الأجل والودائع.

بدأت رحلاته إلى الخليج فـي ٢٠ آذار/مـارس. وبعـد مباحثات طالت بعـض الشـيء، قـال: "إن ا - سـبحانه وتعالى- قد وفقنا إلى حل هاتين المشكلتين"؛ إذ قبلـت دولُ هيئة الخليج، المطلب الذي سبق أن رفضته مِرارا وبإصرار، "فأقنعنا المسئولين عن الهيئة، بتوجيه رأس المال كلـه إلـى

التعاون؛ لمواجهة العجز في الميزان الحسـابي". وبالنسـبة للودائع، أفهمنا المسئول المصري أنها كانت مشكلة وهميـة "فالواقع أنني عندما تكلمت بشأنها؛ سواء مع سمو الأمير فهد ابن عبد العزيز، أو مع الشيخ محمد أبي الخيل وزير المالية السعودي، أو مع سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، أو مع الأخ عبد الرحمن العتيقـي وزيـر ماليـة الكويت، لم يكن هناك أي تردد منهم إطلاقًا في العمل علـى مساعدتنا، وهناك نقطة يجب أن نذكرها في هذا الصدد؛ لأننا في كثير من الأحيان، ننتقد الإخوة العرب، هي أنه وحينمـا ذكرت لهم أن هذه الودائع مستحقة علينا، ونحن لا نقبل أبدا، ولا من سياستنا أن نؤجل سداد ما علينا عنوة واقتدارا، وكل ما أريده هو أن أستأذن في تأجيل سداد هذه الودائـع، فكـان الرد: هل طالبكم أحد بسدادها؟ إذا كنتم لا تستطيعون السداد فأجلوه، فقلت لهم: إننا لن نستطيع أن نسـددها هـذا العـام، أو العام القادم، أو العام الذي يليه، فقـالوا: هـل طالبنـاكم بشيء؟ (كذا)! وما دمنا لم نطالبكم بالسداد؛ فمن الأفضل ألا تتحدثوا في هذا الموضوع. ومن ثم، فنحن لم نتحدث عن هذه الودائع، والإخوة العرب أيضا فعلوا نفس الشيء" (٤٣).

*** كيف تحققت كل هذه المعجزات؟!**

يمكن أن نقول - بشكل عام، وعلى ضوء التجارب التـي عرضناها - إن توقيع القيسوني على خطاب النوايا وإعـلان السياسة، قبيل رحلاته "الموفقة" إلى دول الخليج، كان مدخلاً لنجاح المباحثات. وهذا صـحيح؛ **فقـد اسـتهدف مخطـط الإغراق في الديون، خلق وضع ضـاغط علـى الحكومـة المصرية؛ كي تتمثل لتعليمات صندوق النقد الدولي. ونذكر أن مذكرة بول ديكي (الفصل الثـامن) أوضـحت أن الأمـر يتطلب عقد صفقة متكاملة: فتتخلى حكومةُ مصر عن إدارة الاقتصاد القومي، مقابل تخفيف عبء الـديون الخارجيـة.** "ودون هذا المنهج، سنُسلم أنفسنا - عمدا وبلا شـك - إلـى الإفلاس في ١٩٧٧"، وقد فرطت الحكومـة فـي اسـتقلالها بالقدر الذي طلبه الصندوق في خطاب النوايا، وبالتالي كـان متوقعا ومفهوما أن تصدر التعليمات إلى جهات التمويل؛ كي تقدم قدرا موازيا من التيسير في أزمة الديون. ولكن ما قبلته الحكومة من نوايا للعام ١٩٧٧، وما بعده، لم يكن قد تحـول بعد إلى سياسات منفذة؛ فبالتالي كان الأمر يتطلب أن تظـل أداة العقاب مشهرة فوق الرقاب، إلى أن يتم التنفيذ الكامـل،

ويرتبط بهذا أن يتحول الخضـوع الحكـومي إلـى وضـع مؤسسي، بدلاً من أن يكون لحظة ضعف عابرة، أي: تتشكل سلطة (فعلاً وليس مجـازا) فـوق الإدارة المحليـة، ولهـا الصلاحيات والقدرة على التقرير، والمتابعة الدقيقة، وتوقيـع العقاب المناسب في حالة المخالفة. وقد أشـارت إلـى هـذا الهدف أيضا مذكرة ديكي، وتمكن الصـندوقُ مـن انتـزاع موافقة رسمية من الحكومة على ذلك في عام ١٩٧٧، ولكن حذفت هذه الفقرة - لخطورتها - من خطاب النوايا الـذي وصل إلى يدنا.

قامت صيغة هذه السلطة، على الأسس نفسها التي وردت بمذكرة ديكي؛ فالقروض النقدية "الميسرة" تـديرها جهـات عينها الصندوقُ (وهي بالتحديد، مؤسسة مورجـان سـتانلي إنترناشيونال، وبنك تشيز مانهاتن). وهذه الجهات تتولى باسم صندوق النقد الصلاحياتِ التنفيذية في التفتـيش والمتابعـة وتُقدم تقاريرها إليه، ولا تفرج عن أية دفعة مـن القـروض "الميسرة" إلا بعد موافقة الصندوق. وقد أثبت الصـندوق - بكل الوضوح - تبعية استخدام القروض النقدية (التي تديرها هذه الجهات) لمواصلة الصندوق تقديم تسهيلاته المقررة في

اتفاق المساندة، فإذا لاحظ الصندوقُ - من تقارير المتابعـة (الصادرة عن المؤسسات التي عينهـا)، وبعـد اتصـالاته المباشرة ومباحثاته مع السلطات المحلية - أن هناك خروجا أو تقاعسا عن تنفيذ تعليماته؛ يتوقف عـن تقـديم تسـهيلاته الائتمانية، وتتبعه الجهـات الأخـرى، فيعـود الاقتـراض المصرفي والاختناق، أو يشل النشاط الاقتصادي المصـري الذي تضاعف اعتماده على الخارج بعجز مكشوف (نشـرح هذه النقطة على نحو أكثر تفصيلاً في فقرة تالية).

إلا أن سلطة الصندوق لا تقف ـ في الواقع ـ عند حـد الامتناع عن تقديم تسهيلات ائتمانيـة جديـدة؛ فمـع إلـزام الحكومة بنوايا الصندوق الممتدة لأربع سنوات؛ بدءا من عام ١٩٧٧، تم ربط دائرة القروض النقديـة الميسـرة، بحلقـة القروض المقدمة من مجموعة البنك الدولي، وبحلقة القروض المقدمة من وكالة التنمية الأمريكية، في سلسلة واحدة تمكـن هذه الجهات من إصدار قرار موحد لاسترداد أموالها في أية لحظة، إذا رأى صندوق النقد (ومن خلفه) أن هناك ضرورة لمثل هذا العقاب، وطبعا تسلمت هذه الجهات الحق القـانوني

في بيع كل أصول الدولة المصرية؛ لاسترداد ما لَهـا مـن ديون (انظر الفصل الرابع).

وفق هذا الترتيب الذي التزمت به الحكومة المصـريةُ ـ في سرية مطلقة ـ كان على رئيس المجموعة الاقتصـادية، أن يتجه إلى دول الخليج؛ باعتبارها الطـرف الـذي كُلـف بتدبير القسم الأكبر من الاحتياجات التمويلية للصفقة؛ فهـي من ناحية صاحبة الودائع، وهي من ناحية أخـرى، مصـدر القروض النقدية المطلوبة. وبالفعل بدأت رحلات القيسوني ـ كما قلنا ـ في ٢٠ آذار/ مارس، وأعلن بعد ثلاثـة أيـام أن دول الخليج قبلت - من حيث المبدأ - تقديم قرض نقدي يبلغ حوالي ١٥٠٠ مليون دولار من خلال هيئة الخليج، وكان هذا مجرد تأكيد على أن تعليمات الصندوق قـد صـدرت لهـذه الدول، فقبلت فكرة تحويل كل رأسمال الهيئـة إلـى دعـم احتياجات ميزان المدفوعات؛ لأن رأسـمال الهيئـة ٢٠٠٠ مليون دولار، سبق استخدام ٢٥٠ مليون منها لهذا الغـرض بعد أحداث كانون الثاني/ يناير، وكان التفاوض قائما علـى قدم وساق؛ لكي تضمن الهيئة قرضا آخر بـإدارة ووكالـة مجموعة تشيزمانهاتن، قيمتـه ٢٥٠ مليـون دولار. ولكـن

لم تكن مهمة المباحثات الحصول على الموافقة المبدئية على أوجه استخدام رأسمال هيئة الخليج، فهـذه الموافقـة كانـت معروفة بالقطع للوفد المصري قبل مغادرته للقاهرة، وكانت المباحثات تهدف - في الأساس - إلى تضـمين اتفاقيـات القروض تفاصيلَ ما أجمله صندوق النقد في خطاب النوايـا، وخاصة صلاحيات ستانلي مورجان، وتشيزمانهاتن، وكـان من حسن التكتيك أن يكاف "الإخوة" في الخليج بهذه المهمة.

وصحيح أن الإطار العام لهذه الصلاحيات كان محـددا، ولكن يبدو أن المفاوض المصري فوجئ بجسامة ما قُدم إليه في هذا الإطار، فطالت المباحثات، واضطر القيسوني - في مرحلة من المراحل - إلى إرجاء المباحثات للتشـاور مـع القاهرة، واجتمع بالفعل مع الرئيس السادات، وتشكلت لجنـةٌ خماسيةٌ لدراسة قـرض هيئـة الخلـيج الكبيـر وشـروطه واستخداماته [٤٤]. ولكن كان على القيسوني أن يعـود فـي النهاية إلى الرياض مسرعا، وكان ممكنًا - بعد ذلـك - أن يواصل الجولة في دول الخليج الأخرى؛ لكي تعلن السعودية والكويت الموافقة على تدوير الودائع (٥ نيسان/ أبريل)، أي تتأجل المطالبةُ بها دوريا كل سنة وحتـى ١٩٨٠، حسـب

انتظام الحكومة المصرية في تنفيذ التزاماتهـا الممتـدة مـع صندوق النقد الدولي (راجع الفصل الثالث).

- إن اتفاقية هيئة الخليج، واتفاقية تشيزمانهاتن، همـا نقطة تحول هامة في المسار المصري نحو التبعيـة الاقتصادية. وأرجو أن يعود القارئ إلـى التحليـل الذي قدمناه للاتفاقيتَين (الفصـل الثالـث)، ولكـن بوسعنا الآن أن ندرك - علـى نحـو أعمـقَ - خطورة ما سبق أن لاحظناه فـي ذلـك التحليـل، فتطور الأحداث يفسر لماذا أصدر رئيس الجمهورية فـي ٦/ ١١/ ١٩٧٦ قانونًـا بخصـوص قـرض تشيزمانهاتن ينص على مجرد قيمة القرض وسـعر الفائدة وأجل السداد، وحين أعلن نص الاتفاق بعـد ذلك في مجلس الشعب ثبت أن الاتفاق، لـم يوقـع إلا في ٢٦/ ٤/ ١٩٧٧. فالمسألة هنا لم تكن مجرد خلاف في المواقف التفاوضية بـين تشـيزمانهاتن والسلطات المصرية، ولكن كان يرتبط أيضا بحقيقة أن توقيت الاتفاق والتوقيع، كان جزءا من الخطـة العامة التي وضعها الصندوق، فالاتفاق في المـرة

الأولى كان في إطار إذعـان الحكومـة لمطالـب الصندوق، في مقابل احتواء أزمة الديون، سـيتحقق قبل نهاية ١٩٧٦، وحين ثبت خطأ هـذا التقـدير، تأجل تدخل تشيزمانهاتن وهيئة الخليج إلى ما بعـد انتزاع خطاب النوايا فـي آذار/ مـارس ١٩٧٧. وبشكل عام بوسعنا الآن أن نفهم الاتفاقيتين علـى ضوء تشابكهما الفعلي مـع الخطـوات الأخـرى (كخطاب النوايا والمجموعة الاستشارية) بل ومـع مجمل التطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي أدت إليهما. وبالتأكيد لم يكن ممكنًا أن نتوصـل - عند تحليلنا السابق للاتفاقيتين - إلى دور صـندوق النقد في التخطيط العام وإحكـام الخِنـاق، فـدور الصندوق لم يكن مجسدا بـالحجم الصـحيح فـي النصوص المنشورة للاتفاقيتين. وهذا طَبعي وفقًـا لمنهجه في العمل السري. وقـد سـبق أن أشـرنا (الفصل الثالث) إلى أن الحكومة ناورت وأخفت عن مجلس الشعب قسما هاما من نصوص اتفاقيتَي هيئة الخليج وتشيزمانهاتن، كما أوضحنا هنا، فإن المقابل

لهذا القسم المخفي، قد استُبعد أيضـا ممـا كشـفته الحكومة (أمام دائرة محدودة جـدا) مـن خطـاب النوايا.

لقد حدث بالفعل، أن كلفت هيئة الخليج بتدبير الأمـوال، ولكن تولي إدارة العملية بنك دولي (تشيزمانهاتن) من ناحية، ومؤسسة ستانلي مورجان إنترناشيونال من ناحيـة أخـرى، تحت قيادة صندوق النقد، وكان مستحيلاً أن تختفـي تمامـا معالم هذا التصميم من نصوص الاتفاقيات المنظمة لشـروط واستخدامات القروض، فقد نشر مثلاً ضمن نصوص اتفاقية قرض هيئة الخليج الكبير (١٤٧٥ مليون دولار) أنه "يتوقف التزام الهيئة وفق هذه الاتفاقية على اقتناعها؛ اسـتنادا إلـى المذكرة التفسيرية، وعلى أساس تقييمها بمسـاعدة صـندوق النقد باحتياجات ميزان المدفوعات المصري، والإجـراءات التي اتخذتها حكومة مصر لتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وإعادة هيكلة دينها الخارجي الإجمالي، وتعبئة مواردها مـن النقد الأجنبي، واتباع سياسات اقتصادية سليمة". ومـع هـذا النص (الذي لا يعبر تماما عن حجم وطبيعة دور صـندوق النقد)، قالت الاتفاقية إن الهيئة "تقدم القرض عـن طريـق،

إضافة مبالغَ إضافية إلى الحساب الفرعـي للمقتـرض (أي: حكومة مصر) لدى بنك فيدرال ريزرف طبقًا للإجراء الذي اتفق عليه بين الهيئة ومؤسسة مورجان سـتانلي الدوليـة". ولكن حذفت الحكومةُ من الوثائق المقدمة إلى مجلس الشعب، ومن نصوص الاتفاقيات التي نشرت في الجريدة الرسمية"- كل ما يفصلُ الدور المسند إلى مؤسسة مورجان ستانلي هذه، وكذلك كل ما يحدد دور بنك تشيزمانهاتن ليمتد (الذي يتولى إدارة قرض الـ ٢٥٠ مليون دولار). وإذا كانت الصلاحيات المخولة لهاتين المؤسستين غير معروفة بدقة حتى الآن، فإن القدر المتيقن منه، يؤكد أن لهما وضعا مؤسسيا معترفًا بـه داخل الجهاز المصري، يتابع بشكل مباشر الموازنة العامـة والموازنة النقديـة. وفـي الاجتمـاع الثـاني للمجموعـة الاستشارية في باريس (١٤ ـ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٨) كان الوفد المصري الرسمي يضـم حامـد السـايح وزيـر الاقتصاد، وعبد الرازق عبد المجيد وزير التخطـيط (علـى رأس تسعة من كبار المسئولين في القطـاع الاقتصـادي)، وأحمد هلال وزير الصناعة والبترول (على رأس سبعة من كبار المسئولين في قطاعه)، وإبراهيم شكري وزير الزراعة

(على رأس ثلاثة من كبار المسئولين في قطاعـه)، ونعـيم أبو طالب وزير النقل والمواصلات (على رأس ثلاثـة مـن كبار المسئولين في قطاعه)، وريتشارد دبس رئـيس بعثـة ستانلي مورجان (وكان وفد المؤسسة يتـألف مـن دانييـل موريس نائبا للرئيس، ونورنا صاروفيم، وأحمد فـودة).. **أي حتى شكليات الاستقلال السياسي والاقتصـادي، لـم تَعـد مراعاةً. وهذا أيضا من الأسرار التـي لـم تعلـن داخـل مصر**[٤٥].

على أية حال، أذعنت الحكومةُ للمطالـب المقدمـة عـن طريق دول الخليج، وقبلت تسليم سلطاتها إلى صندوق النقـد (والمؤسسات المعاونة). وعاد نائب رئيس الوزراء المصري من جولاته في الخليج مصرحا بأنه "عائد من رحلته مشحونًا بطاقة من التفاؤل بالنسبة للإسهام العربي الواسع في التنميـة المصرية" [٤٤]. ولم يكن التفاؤل بلا أساس؛ فقد أنجز الرجل ما كُلف به، وأبلغ صندوق النقد رسـميا بـالتزام الحكومـة المصرية بنتائج مباحثاتها في الخليج. **ووفقًـا للبروتوكـول، كان ينبغي أن يعتمد الصندوق هـذه النتـائج (باعتبارهـا امتدادا لالتزامات الحكومة المصرية في خطاب النوايا) قبـل**

قبول الأطراف الأخرى التوقيع على الاتفاقيات مع الحكومة المصرية. وتعبيرا عن هذا البروتوكول، اعتمد مجلس إدارة الصندوق خطاب النوايا (الموقع في أوائل آذار/ مارس) بعد رحلة القيسوني الناجحة في الخليج، وأعلنت ترتيبات المساندة في ٢٠ نيسان/أبريل، وعلى أثر هذا وقعت اتفاقية تشيزمانهاتن في ٢٦ نيسان/أبريل، ووقعت بعدها الاتفاقية مع هيئة الخليج في ٥ أيار/مايو، ومع الضوء الأخضر الذي أطلقه الصندوق، وصل منير بنجنك (نائب رئيس البنك الدولي) إلى القاهرة حاملاً رسالة خاصة للرئيس السادات من "روبرت مكنامارا" حول المجموعة الاستشارية، وأعلن أن البنك الدولي أرسل الدعوات إلى الجهات "الصديقة" المشاركة في المجموعة، وأرفق البنك مع الدعوة، المذكراتِ المقدمة من الحكومة المصرية حول الاقتصاد المصري ومشاكله، وخطوات "إصلاحه"، وما نُفذ منها تحت إشراف صندوق النقد، ومع المذكرة تعليق من البنك يشيد بجدية مصر في الإصلاح، ويعبر عن ثقته في المستقبل (٤٦).

بقي أن نشير إلى أن عمليات تحويل الدين السائر إلى دين ثابت، لم تقتصر على الترتيبات السابقة، كانت أموال دول

الخليج المصدر الأول، ولكن كان مطلوبا أيضا إعادة جدولة تسهيلات الموردين وبعض من قروض الحكومات، وقد تكفل صندوق النقد بذلك أيضا بعد توقيـع الحكومـة المصـرية لخطاب النوايا، ولكن كان على الرئيس السادات أن يـذهب بنفسه لإنهاء المهمة أثناء زيارته لفرنسا وألمانيـا الاتحاديـة (أوائل نيسان/ أبريل)، وهو في طريقه إلى مباحثات الولايات المتحدة، التي أسفرت عن زيادة المكون السلعي في القروض الأمريكية لعام ١٩٧٧.

كذلك ذهب رئيس مجلس الوزراء (ممدوح سـالم) إلـى إيران للغرض نفسه. ولم تُعلَن شروط هذه الصفقات؛ كجزء من سياسة إخفاء الجوهر الخطير لاتفاقيات "التيسير"، ولكـن من حقنا أن نفترض أنها أضافت دعما لسلطة صندوق النقد.

ونذكر أننا طلبنا من القارئ (الفصل الأول) أن يحتفظ في ذاكرته بتجربة مصر في القرن الماضي، وبعد كل التطورات التي تابعناها منذ ١٩٧٤، لا أعتقد أن الأمر يحتاج إلـى أي تدخل من جانبنا، لشرح التشابه العجيب بين ما حـدث أيـام الخديو، وما حدث أيامنا، وكيف استُخدِم الإغراقُ في الديون لتقويض الاستقلال. سنقتصر فقط على التذكير بأنه حدث أيام

الخديو أن أدت مرحلةُ الإغراق في الديون (وخاصة الـدين السائر) دورها المقصود في الإربـاك وانتـزاع التنـازلات المتفرقة، وحين وصل الاختناق إلى الـذروة، بـدأ التـدخل الخارجي مرحلةَ التسلط المنظم والمتزايـد لإدارة الاقتصـاد القومي باسم احتواء الأزمة وتيسير حلها، وفرضت البعثـاتُ الدولية وصايتها على الموارد والإنفاق؛ لضمان حق الدائنين، مقابل تحويل الدين السائر إلى دين ثابت، فائدته أقل وأجلـه أطول، وتيسير سداد الالتزامات بالنسبة للدين الثابت (وهذا ما يقابل في أيامنا "إعادة جدولة"). وقد أُطلِق على هذه الصـفقة أيام الخديو: "قانون التصفية". وهذا بالدقة ما تكرر في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٧٧.

لقد ورث صندوق النقد الدولي على - مستوى العالم كله- النموذج الأولي الذي مثلته في مصر بعثاتُ كيـف وفييـه وجوشن وجوبير، أثناء السبعينيات مـن القـرن الماضـي. ولاحتواء الدين السائر الجديد (بعد أن أدى أهدافـه)، تقـدم صندوق النقد – كما تقدمت بعثاتُ القرن التاسـع عشـر - بمشروعاتٍ لتحويل الديون القصيرة الأجل، إلى ديـون ذات فائدة أقل، وأجل أطول، وللاتفـاق مـع أصـحاب الـديون

المتوسطة والطويلة الأجل على تيسيرات في السداد، وكمـا امتدت وتشعبت مهام بعثاتِ القرن التاسـع عشـر بواسـطة الخبراء والمستشارين أصحاب المرتبـات العاليـة، والـذين عينوا في كل المجالات والوزارات، وعلى رأسـها وزارات القطاع الاقتصادي، امتدت أيضا وتشـعبت مهـام الهيئـات الدولية في أيامنا هذه، وبثت خبراءها ومستشاريها للإشراف على الموازنة العامة والموازنة النقديـة، ومجمـل النشـاط الاقتصادي والتنمية. ويذكر أن بيت روتشيلد (فـي قـانون التصفية الأول) تولي تمويل عملية تحويل الدين السائر إلـى دين ثابت في القرن التاسع عشر، وقد تولت المهمـة (فـي قانون التصفية الثاني) هيئةُ الخليج، ولكن يبدو مؤكدا أن بيت روتشيلد (أو ما يمثله) كان مشاركًا أيضا هذه المرة من خلال ستانلي مورجان وتشيزمانهاتن (ولا نقول صـندوق النقـد). ومؤكد بالتالي، أنه لم يعد في مصر سـر اقتصـادي واحـد لا تعرفه الولايات المتحدة و.. إسرائيل. وقد نُشير في هـذا الإطار إلى أن منير بنجنك الـذي نظـم عقـد المجموعـة الاستشارية وترأس اجتماعها يهودي (من أصـل تركـي).

وفضلاً عن دوره الفعال، فإن موقعه هذا كان رمزا لطبيعـة ما تحقق.

هـ... ثم عقدت المجموعـة الاستشـارية: تـم لقـاء المجموعة الاستشارية الأولى في مقر البنك الدولي في باريس، وحضرته وفود من ٢٥ دولة ومؤسسة دولية هي: البنك الدولي ـ كندا ـ فرنسا ـ ألمانيا الغربيـة ـ إيران ـ إيطاليا ـ اليابان ـ الكويت ـ هولندا ـ قطر ـ المملكة العربية السعودية ـ دولة الإمـارات العربية ـ المملكـة المتحـدة ـ الولايـات المتحـدة الأمريكية ـ البنك الأفريقـي للتنميـة ـ الصـندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ الصندوق الخاص للأوبـك ـ برنامج الأمم المتحدة للتنمية [٤٧].

وكان مقررا أن يتم لقاء المجموعة الاستشارية في نيسان/ أبريل ١٩٧٧، "ثم رؤي - لعدة أسباب - تأجيلُه لشهر أيار/ مايو". هذا ما قاله نائب رئيس الوزراء المصري، والأسباب العدة التي لم يذكرها؛ هي أن توقيع الحكومة المصرية علـى صكوك الاستسلام المختلفة، تأخر بعض الوقت، وبعد خمسة

أيام من توقيع اتفاقية الـ ١٤٧٥ مليـون دولار مـع هيئـة الخليج، انعقد في ١١ و١٢ أيار/ مايو اجتماع باريس.. هـذا الربط لا نضيفه من عندنا، ولكن أعلنه منير بنجنك (**نائـب رئيس البنك الدولي ورئيس اللقاء**) بطريقته الخاصة، فقـال في كلمته الافتتاحية [٤٨]: إن كافة الأطراف المعنية وصـلت إلى أن المساعدات يمكن أن تحول وتُستخدم بكفاءة أعلى؛ إذا اجتمع كل مقدِمي المساعدة الأساسيين، مع ممثلـي الجانـب المصري على فترات معقولة؛ لمناقشة إسهاماتهم في تنميـة اقتصاد مصر، وحل مشـاكلها الاقتصـادية؛ ولتأكيـد هـذا المعنى، "طلبت" الحكومة المصرية من البنـك الـدولي، أن ينظم مجموعة استشارية، تتم من خلالهـا هـذه المناقشـاتُ والإجراءات، "ووافقت" الحكومة المصرية على أنه لا بد من اتخاذ "بعض الإجراءات المعينة في مجال الإدارة الاقتصادية" **قبل الاجتماع الأولى للمجموعة**، وأعلنـت الحكومـة "مـن ناحيتها" أنها ستتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقـد ـ قبـل الاجتماع ـ حول سياسات اقتصادية محددة للأجل القصـير، وكذلك أخذت تُعِد إطارا لاستراتيجية خطةٍ متوسطة الأجـل. وفي هذه الأمور، حدث تقدم كبير فـي الأسـابيع الأخيـرة،

فوقعت الحكومةُ خطاب نوايا مع صـندوق النقـد (٤ آذار/ مارس) ـ ووافق مجلس مديري الصندوق، علـى ترتيـب مساندة (٢١ نيسان/أبريل)" ـ ـ (لاحـظ كلمـات: طلبـت، ووافقت، ومن ناحيتها.. يكـاد المريـب يقـول: خـذوني!) وأضاف منير بنجنك أن "الاحتياجات التمويلية لمصر كبيرةٌ، ولكن هذا الدعم المؤقت، واستخدامه بكفاءة من قِبل مصـر، سيجعل إحداث تحسن أساسي في الوضع الاقتصـادي أمـرا ممكنًا عام ١٩٨٠". (لتفسير حكايـة عـام ١٩٨٠ ـ عـام الرخاء ـ انظر الفصل العاشر).

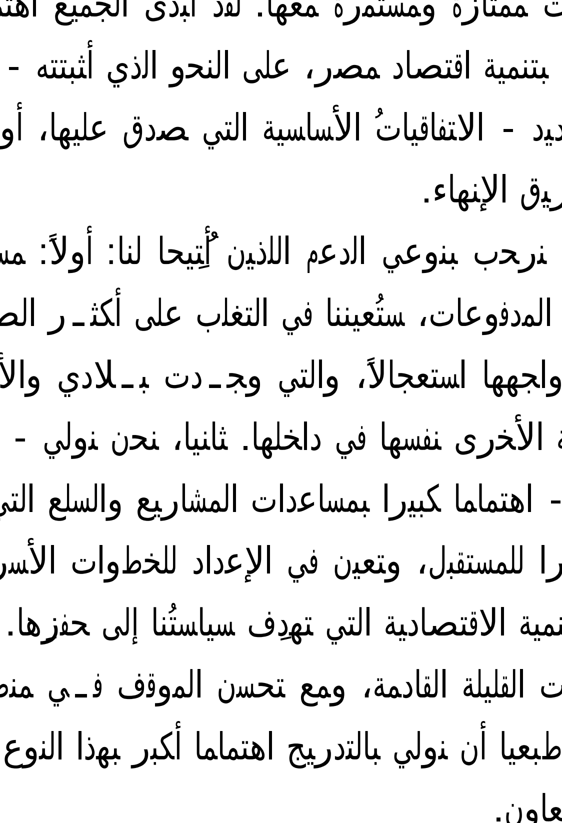
وقد كان ضروريا في عام ١٩٧٧ تخصيص نسبة أكبـر من المساعدات النقدية السلعية في حزمة المساعدات المقدمة ولكن في السنوات القادمة، ستزداد تدريجيا نسبةُ مسـاعدات المشروعات. وقد حدثت تطوراتٌ هامـة لتيسـير المشـكلة العاجلة؛ فأولاً تم التوصل إلى اتفاق أساسي بين مصر وهيئة الخليج، **وسنسمع من المندوبين الحاضرين هنا عن تفاصيل هذا الاتفاق**. وبالإضافة أحدثت الولايـات المتحـدة بعـض التغييرات في ترتيب برنامج مساعداتها؛ بحيث تزيد معدلات استخدام هذه المساعدات، وسيشرح وفد الولايات المتحدة هذه

الخطوة. وكل ذلك كان في اتجاه مواجهة الاحتياجات العاجلة في عام ١٩٧٧. وكان طبعيا أن يختم منير بنجنـك كلمتـه بتذكير الحكومة المصرية بأن "١٩٧٨ على الناصية، وكـل المندوبين الحاضرين هنا، يحتاجون إلـى معرفـة الحجـم المستمر والتركيبة المحددة لاحتياجات مصر".

بعد هذه الكلمة الافتتاحية، تلا منير بنجنك رسالة الرئيس أنور السادات إلى روبرت مكنمارا (رئيس البنك الدولي) ردا على رسالة الأخير إلى الرئيس (مع قـرار صـندوق النقـد بترتيبات المساندة) ولإبلاغه عن الاجتماع الوشيك للمجموعة الاستشارية. ولم تكن رسالة الـرئيس إجـراء فـي نطـاق المجاملات، ولكن في إطار تأكيد الإطـار العـام للسياسـة المصرية وتحالُفاتها الدولية، ولمسـارها الاقتصـادي كمـا التزمت به، بلسان المسئول الأول في الدولـة. كـان نـص الرسالة كالتالي (والتشديد على بعض الكلمات مضافٌ مـن المؤلف):

عزيزي مستر مكنمارا،

لقد رأيت رئيس المجموعة الاستشارية مسـتر بنجنـك، وتلقيت منه معلوماتٍ مفصلة عن خلفية المجموعـة، وعـن



الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه، وأكون سعيدا إذا نقلتم أطيب تمنياتي في هذه المناسبة إلى أعضاء المجموعة، فكافة المندوبين الذين يلتقون في باريس، يمثلون أقطارا تُعتبر مصر أقرب أصدقائها، ومنظمات متعددة الأطراف تتمتع بعلاقات ممتازة ومستمرة معها. لقد أبدى الجميع اهتمامهم العظيم بتنمية اقتصاد مصر، على النحو الذي أثبتته - مؤخرا من جديد - الاتفاقياتُ الأساسية التي صدق عليها، أو التي في طريق الإنهاء.

إننا نرحب بنوعي الدعم اللذين أُتيحا لنا: أولاً: مساعدة ميزان المدفوعات، ستُعيننا في التغلب على أكثر الصعاب التي نواجهها استعجالاً، والتي وجدت بلادي والأقطار الشقيقة الأخرى نفسها في داخلها. ثانيا، نحن نولي - بنفس القدر - اهتماما كبيرا بمساعدات المشاريع والسلع التي تعتبر استثمارا للمستقبل، وتعين في الإعداد للخطوات الأسرع جدا في التنمية الاقتصادية التي تهدِف سياستُنا إلى حفزها. وخلال السنوات القليلة القادمة، ومع تحسن الموقف في منطقتنا، يكون طبعيا أن نولي بالتدريج اهتماما أكبر بهذا النوع الأخير من التعاون.

لقد راجعت إعلان السياسة الذي قدمه إليكم د. القيسـوني نائب رئيس مجلس الوزراء، ونحن نشعر أنه يحدد بوضوح إطار استراتيجية مصر للتنمية، والإصلاحات الاقتصـادية، وأهداف النمو عبر فترة خطة الخمس سنوات التـي تنتهـي ١٩٨٠.

إن اتفاقيات التعاون والتمويل التي تم التصـديقُ عليهـا، والتي سيتم التباحث بشأنها في المستقبل، تحتل مكانًا هاما في السياسة الخارجية والاقتصادية لمصر. وإنني أوليها اهتمامـا مباشرا شخصيا. وقد أصدرت التعليمات الضرورية بتقـديم تقارير إلى فترات منتظمة، عن التقدم المحقـق وعـن أيـة صعاب يواجهها تنفيذ هذه الاتفاقيات.

مع أطيب تمنياتي الشخصية، ومع شكري للعمـل المفيـد الذي يقوم به البنك الدولي بالتعاون مع حكومتي.

* * *

* بعد تلاوة هذه الوثيقة، طلب رئيس المجموعة الاستشارية (منير بنجنك) من عبد المنعم القيسوني "أن يقدم وجهـات نظر الحكومة عن الوضع الاقتصادي الجاري، وأولوياتها الاقتصادية، والسياسات المتبعة للتغلـب علـى مشـاكلها

القصيرة الأجل، ولتنفيذ استراتيجيتها في التنمية". وكـان مطلوبا - في الواقع - من قائد المجموعة الاقتصادية في الحكومة المصرية، أن يفضل ما أجمله الرئيس الســادات، وبالتالي كان مطلوبا أن يعلن في حضور كـل المنـدوبين التزام الحكومة المصرية بما سبق أن وقعـت عليـه فـي الاتفاقيات المختلفة، وأن يضيف كل ما يؤكـد الالتـزام، فتقدم ممثل الحكومة المصرية إلى المنصة ليقول:

* كان ضروريا أن نكسر الحلقة المفرغة التي بدا أن مصر ستتردى فيها، "وكان لا بد من تبني برنامج طمـوح مـن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، التي تمكن بلادنا من الوقوف على أقدامها بحـزم، ومـن استخدام كل إمكانياتها على نحو صحيح، ورفع مسـتوى المعيشة لشعبها، واحترام التزاماتهـا كلمـا حـل موعـد سدادها، واحتلال موقعها الطبيعي في مجتمع الأمم".
* وقد شرعنا في تجهيز البرنامج المطلوب بتصميم حـازم، وإصرار شديد. إن حكومتنا وشعبنا يؤيدان بحـزم هـذا البرامج، ورئيس الجمهورية ورئيس مجلـس الـوزراء،

ومجلس الوزراء، يعطونه الدعم الكامـل.. وبعـون ا ، سنحقق أهدافنا".

* ونحن نعتقد أن كل هذه الأهداف، يمكن أن تحقـق حـين يسود السلام، ونحن نطالب السلام لكل المنطقة، سلاما مع العدل والكرامة.. لقد أعلنا نوايانا في هذا المجال، وعقدنا العزم على العمل مع المجتمع الدولي باتجاه هذا المقصـد، وينبغي الإشارةُ إلى أنه في كافة الخطوات التي اتخـذناها منذ بداية عام ١٩٧٧ كان رئيس الجمهورية يعطي وقتًـا كافيا لمناقشة المشاكل الاقتصادية، ولتصـميم السياسـات الاقتصادية، ولمتابعة تنفيذها، رغم العبء الثقيـل الـذي يتحمله في المجالات السياسية والعسـكرية والاجتماعيـة. وهو يعطي أيضا قسما كبيرا من وقته في محاولة التوصل إلى سلام عادل وكريم؛ حتى يمكن بلاده من توجيه نسـبة كبيرة من مواردها للتنمية الاقتصادية".

* ومن الضروري أن نوضح سياساتنا واتجاه خطونا، (فـي العشرين عاما الأخيرة أو ما يقرب من ذلك (أي بدءا مـن ١٩٥٧)، وخاصة منذ التأميمات الشاملة في عـام ١٩٦١، تبنينا سياسة للإدارة المركزية، ولنظام الحـزب الواحـد،

ومجموعة من الإجراءات الاشتراكية التي تصادمت فـي بعض الأحيان مع معتقداتِنا وتقاليدنا العريقة. إن تاريخنـا وتقاليدنا تشير إلى أننا في الأساس شعب متـدين (وفـي الحقيقة كانت منطقتنا مهد الأديان الرئيسة). لقـد اعتمـد اقتصادنا - لفترة طويلة - على نهر النيل، واستلزم ذلـك إدارة الدولة، وتدخلها في الري وتوزيـع الميـاه، وفـي الصرف.. إلخ. ولكن بجانب الأنشطة الحكومية، ازدهـر القطاع الخاص بشكل عام"... "لقد آمنا بعمـق بضـرورة المزيج الملائم بين الأنشطة الحكومية والأنشطة الخاصة. وهذه هي أكثر السياسات قبولاً لدى شـعبنا، وهـذه هـي السياسة التي نتبناها، إننا نؤمن بكرامة الإنسان، وبحريتـه في اختيار دينه ومعتقداته ومهنته".

* وفي المجال الاقتصادي يمكن تلخيص هذه السياسة علـى النحو التالي:

ينبغي أن تكون الأنشطة الرئيسة للقطاع العام في مجـال الهياكل الارتكازية، فينبغي أن تتولى الحكومة أمر الطـرق، النقل، المواصلات، مياه الشرب، الكهرباء، الري، إلى جانب

الصحة والخدمات التعليميـة، وتقـديم الإسـكان الشـعبي الرخيص.

ينبغي أن يتولى القطاع الخاص الهيكلي الذي يقوم علـى هذه الهياكل الارتكازية في الزراعة والصـناعية والتجـارة، بالإضافة إلى المهن المتنوعة؛ فالقطاع الخاص يملك القـدرة الخلاقة، وحافز الربح، وإمكانياته الفذة.

ومع ذلك، فإن التزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجالات معينة من هذه الأنشطة، لـيس مسـتبعدا، وقـد يحتفظ القطاع العام بمِلكيته الحالية لمشروعات معينـة، مـع إمكانية بيع جزء من حقوقه إلى العاملين في المشروع، ولكن يجب أن تكون إقامة المشروعات الجديدة مسـئولية القطـاع الخاص في الأساس.

وحتى انعقاد المجموعة الاستشارية، لم تكن الحكومة قـد انتهت بعد من إقرار القانون، الذي يمنح المستثمر المصـري مزايا قانون استثمار المال العربي والأجنبـي، ولـم تكـن الحكومة قد انتهت بعد من تعديل قانون ٤٣ على النحو الذي يطلبه المستثمرون الأجانب؛ ولذا تطلب الأمر تأكيدا خاصـا على التزام الحكومة في هذين الموضوعين؛ "فقد أعلنا نيتنـا

الصارمة بالتوسع الملموس في القطاع الخـاص المصـري، ومشروع القانون الذي يعطي كل التشجيع الضروري، قُـدم بالفعل إلى البرلمان، وكذلك تم تشجيع الاسـتثمار العربـي والأجنبي، الذي بدأ من خلال سياسة الانفتـاح الاقتصـادي، ومشروع القانون الجديد الذي أزاح المعوقات المختلفة لهـذا الاستثمار، وعامله بأفضل سعر للصرف، هو بالفعـل فـي المرحلة النهائية من المناقشة في البرلمان، وتمـت الموافقـة عليه من كل اللجان البرلمانية المعنية"، "وقد تمت الموازنـة على إقامة سلطة عليا تملك الصلاحيات الضرورية للتغلـب على الروتين، والموافقة على الاستثمارات، والحـد بشـكل جذري من كل السيطرة والتدخلات البيروقراطية (...) وقـد قررنا تغيير القوانين الخاصة بالبحث عن المعـادن؛ حتـى نشجع عمليات بحث سريعة ومربحة من خلال مشـروعات مشتركة بين القطاع العام والشركات العربية والأجنبية" (٤٩).

* * *

لا شك أن رسالة الرئيس، وخطاب نائب رئـيس مجلـس الوزراء، أبهجا الحاضرين، والفقرات الكثيرة التي أسقطناها من خطاب القيسوني كانت تكرر التزام الحكومة بكل ما سبق

أن سجلناه عن اتفاقياتها مع الجهات المختلفـة؛ إذ رأينـا أن نقتصر على الالتزامات الجديدة، وعلى تبيان اللهجة العامـة، وحتى تلك الفترة كان يصعب الحديث بهذه اللهجـة داخـل مصر، ويتعذر الإفصاح عن كل النوايا التي صـرحت بهـا الحكومة في الاجتماع.

* * *

* وكان على ممثلي الجانب الآخر أن يتكلموا، فقد تلا رئيس الوفد الأمريكي نص الخطاب الذي أرسله وزير الخارجية (فانس) الذي "أشاد بالسياسة السليمة المعتدلة التي تتبعهـا مصر سياسيا" (٤٢). وبعد القيسوني **قدم ممثل صـندوق النقد الدولي (جنتر) تقييما لموقف الحكومـة المصـرية.** قال الرجل إنه - التزاما بمبدأ الميزة النسبية - سـيركز على مجموعة الأمور الاقتصادية والتمويلية التي يهتم بها الصندوق في المقام الأول، "والتي يملك المتحدثُ بعـض معلومات عنها" (أرأيت التواضع؟!). وصرح جنتر بـأن "مهمة الصندوق مساعدة مصر في صـياغة سياسـاتها، وبواسطة توفير جزء من التمويل الضـروري". ولحسـن الحظ حدث حل لمشـكلة تمويـل العجـز فـي ميـزان

المدفوعات قُبيل اجتماع المجموعة الاستشارية؛ نتيجة لترتيب المساندة من صندوق النقد، وللاتفاق مع هيئة الخليج، وكان برنامج المساندة لعام واحد خطوة هامة نحو إصلاح السياسة، ولكن - كما أشار د. القيسوني - فإن الحكومة تنتوي إعداد برنامج مناسب (ينفذ في أعقاب البرنامج الأول)، لقاء ترتيب ممتد للتسهيلات. وهذا البرنامج يغطي فترة سنتين أو ثلاث، ومن شأنه أن يزيد إمكانيات التمويل من الصندوق، وإذا تحققت السياسات التي يتوقعها الصندوق؛ سيختفي عجز المدفوعات، ويتوطد إطار التنمية الاقتصادية.

وقد أوضح جنتر أن رضاءه عما تحقق، لا ينفي أن النوايا التي لا زال مطلوبا من الحكومة أن تعلنها رسميا، وبشكل متكامل لا زالت كثيرة، وإطار هذه النوايا - كما جاء على لسان جنتر - لم يخرج عما أعلنت الحكومة نيتها بخصوصه بعد ذلك، في خطاب النوايا الذي وقعه ممدوح سالم (أيار/ مايو ١٩٧٨) وقد ذكّر ممثل الصندوق الحكومة المِصرية - كما فعل ممثل البنك الدولي - بأنها تحتاج إلى تمويل أجنبي ميسر بكمية كبيرة، ولكن تقدير الاحتياجات

والالتزامات "يتوقف على السرعة التي يمكن لمصر أن تُنفذ بها تعديل سياساتها"... وإذا "كان متوقعا أن تقل – بحـدة - حاجةُ مصر إلى تمويل ميزان مدفوعاتها عبـر عـدد مـن السنوات التالية، فإن هذه الاحتياجات يتوقع أن تكون كبيـرة عام ١٩٧٨" (٥٠).

وتكلم عن البنك الدولي وليم هامفري، فاستعرض اطـراد الزيادة في قروض البنك الموقعة مع مصـر، وقـال إنهـا "تعكس حكمنا بأن مصر تبدأ في اتخاذ الإجراءات المطلوبـة لحل مشاكلها الاقتصادية الصعبة، ولإقامة أهليتها للاقتراض على أساس أصلب.. وإذا تواصلت التطورات في الاقتصـاد المصري في نفس المسار الذي نُوقش في هذا الاجتماع، فإننا نأمل أن نزيد دعمنا في المستقبل كلما صار الاقتصاد أكثـر قوة وتحملاً لحجم أكبر من الإقراض ذي الشروط الأشـد.. وبالإضافة إلى جهودنا في الإقراض، فإننا نخطط للاستمرار في مناقشاتنا مع السلطات المصـرية ـ ودائمـا بالتشـاور المباشر مع صندوق النقد ـ حول السياسـات والتطـورات الاقتصادية الشاملة، وسنواصل أيضا حوارنا حول القضـايا القطاعية الهامة" (٥١).

وقد وجه أعضاء الوفود عديدا من الأسـئلة إلـى الوفـد المصري، وأحاطت الأسئلة والاستفسارات بكافـة القضـايا، بدءا من خطة التنمية وأولوياتها وموعد الانتهاء منها، إلـى سياسة القروض، وقروض المشروعات، وأسباب التأخر في استخدامها، وانتهاء بتنظيم الأسرة والتعليم، وأكـدت الوفـود المشتركة على ضرورة دعم القطاع الخاص وتقديم تسهيلات موردين، عن طريق ترتيبات تجارية لمنح هذا القطاع ميزات تفضيلية، وأثارت الوفود أنه لا ينبغي أن يسمح للقطاع العام بالتدخل الكبير في تحديد دور القطاع الخاص، وأبدت بعض الدول رغبتها في التعاون مع الحكومة المصرية في تنشـيط القطاع الخاص.. إلخ.

وقال القيسوني إنه يسعده أن يحيط "مجلس الشعب الموقر بأن الروح التي سادت اجتماعات المجموعة الاستشارية؛ مثل تلك التي سادت الاجتماعات التي سبقتها في الدول العربيـة الشقيقة، وفي الولايات المتحدة، والدول الأخرى التي زرناها خلال الشهور الأربعة الأخيرة، كانت روح مـودة وصـداقة واحترام". ولكن بعض المراقبين، وعـددا ممـن حضـروا الاجتماعات، لم يلمس هذِهِ الروح على مـا يبـدو، وعبـر

باسمهم لطفي عبد العظيم (رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي) حين كتب أنه "واضح للأسف الشديد لكل مراقب للأحوال الاقتصادية، أننا نمر بحالة يمكن لنا أن نطلق عليها - دون مبالغة - أنها حالة ذعر اقتراضي (...) بل إن الدراسات التي ينطلق منها تحركنا الاقتصادي، يبدو أنها تصور أزمة مصر الاقتصادية، على أنها أزمة سيولة عارضة لا غير. (....) ومن ثم، فلا داعي للدهشة عندما يقف المسئولون المصريون في باريس، ليقدموا كشف حساب للسيد منير بنجنك نائب رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعندما يقوم أعضاء المجموعة الاستشارية بامتحان المسئولين المصريين فيما يتعلق بسياسات تنظيم الأسرة والتعليم، والأجور وتنظيم القوى العاملة وسياسة إنتاج الأغذية، والمواد الأولية اللازمة للزراعة، كما ناقشوا المسئولين في (تصورهم) لكيفية تغلب الحكومة المصرية على مشكلة عدم سرعة استخدام المساعدات والقروض المقدمة لها، وفي موقف الحكومة من القطاع الخاص.. إلخ [٥٢]" هذا الوصف أكده بصراحة بعض من حضر المجموعة الاستشارية

الأولى، وقالوا إن الأسئلة التي انهالت عليهم، ممن يفهم ومن لا يفهم، جعلتهم يشعرون أنهم بالفعل أمام امتحان مهين [٥٣].

وماذا بعد نجاح الوزراء في الامتحان؟ ماذا بعد ثبوت أن ترويض الدولة المصرية قد أتى فعلُه؟ لم يكن مقررا - كما قلنا - أن يلتزم الحاضرون بأي شيء محدد قبل مصاعب السنوات القادمة، وحسب تعبير القيسوني، فإن "الوفد المصري قد ركز في البيانات التي ألقاها، وفي مناقشاته مع الوفود، على أن المعونات التي تطلبها مصر ليست لسنة واحدة فقط، بل ستستمر لمدة أربع سنوات.... ولهذا فإن مهمة الوفد من أجل إقناع الوفود المشتركة، كانت أصعب كثيرا مما لو كانت المساعدة مطلوبة لمرة واحدة". ولكن لم تكن المسألة تتعلق بالإقناع؛ إذ لم يكن واردا أصلاً تقرير برنامج منتظم لتدفق "المعونات" في السنوات التالية، كان الهدف معاينة نتائج "المعونات" التي قدمت في السنوات السابقة، وتقديم التهنئة لصندوق النقد وللبنك الدولي على نجاحهما الباهر.

(٤) تحركات وتوضيحات بمناسبة المجموعة الاستشارية:

أ ـ بعثة موللر:

في مواجهة الغزو الاقتصادي الخارجي أثناء القرن التاسع عشر، حاول الخديو أن يلعب على التناقض بين القوتين العظميين في ذلك الزمان: إنجلترا وفرنسا. وفي عصرنا، حرصت الولايات المتحدة أن تبعد عن الميدان كل القوى الأخرى، من أجل مزيد من إضعاف الموقف المصري في مواجهة الغزو الجديد. ولم يقتصر مخطط الحكومة الأمريكية على إبعاد الاتحاد السوفييتي، ولكن شمل أيضا أوروبا الغربية بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية المتميزة، قبل تطورات الشرق الأوسط. واحتكار الولايات المتحدة لمفتاح الحرب والسلام في المنطقة مسألة مفهومة وواضحة ـ كخط عام ـ ولكننا نشير في السياق الحالي إلى الموقف الحاسم من بعثة موللر، وتقريرها الشهير، بمناسبة ما ذكرناه عن الخطوات المختلفة التي أدت إلى المجموعة الاستشارية.

فمع انتفاضة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، قبلت دول الخليج والجهات الأخرى مطلب الحكومة المصرية، بالاحتكام

إلى خبراء غربيين حـول المسـتقبل المرشـح للاقتصـاد المصري، وحول السياسات التي يصر عليها صندوق النقـد الدولي. وبالفعل صدر في ١٨ كانون الثاني/ يناير بيان مـن حكومة ألمانيا الغربية، وبموافقة الرئيس السادات ينص على التالي: "بناء على طلب رئيس جمهورية مصر العربية، عبر المستشار الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية عن اسـتعداده لإرسال الوزير الاتحادي السابق بروفيسور د. أليكس مولار؛ كمستشار شخصي للرئيس المصري أنور السـادات؛ تنفيـذًا لاتفاق التعاون الفني بين الحكومتين في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٣". وتحددت مهمة مولار - بشكل أساسي - في تقرير يرفع إلى الرئيس، واستعان الرجل بفريق من المعهد الألماني للتنمية (برلين) (٥٤). وكان متوقعا أن تستغرق المهمة عامـا كاملاً، ولكن اقترح مولار - نتيجة لظروف أحداث كـانون الثاني/ يناير - أن ينتهي من إعداد تقريـره فـي أيلـول/ سبتمبر، وفرغ منه فعلاً في ٣٠ حزيران/ يونيـو، بفضـل "التعاون النموذجي مع السلطات الحكومية المصرية، ولجنـة المجتمعـات الأوروبيـة Commission of the European communities وبفضل النصائح المقدمة من الخبراء البارزين

في المجالات المتخصصة". كما كتب موللر، "وقد أمضـيت مع د. تاك بضعةَ أيام في واشنطن أثناء شهر نيسان/ أبريـل لإجراء مباحثات تتعلق بمصر مع البنك الـدولي وصـندوق النقد الدولي. إنها خبرة واسعة، وثروة من المعلومات، ونهج من انفتاح العقل نادر الوجود، وقد أعطانا ذلك معونة أساسية على طول الطريق، وكان من الحماقة ألا يستفاد مـن الآراء الخبيرة بالمصالح والاهتمامات المصرية المتوافرة في هاتين المؤسستين، فدون هذه المساعدة، لا يسـتطيع أي فريـق أن يجد ويجمع كل علاقـات التشـابك، والحقـائق والأسـباب للصعاب القائمة، بطريقة تسمح باسـتخدامها بـوعي كامـل "ولكن بعد هذا التصريح الخطير، بـأن أكمـل المعلومـات والتحليلات حول الاقتصـاد المصـري لا تتـوافر إلا فـي واشنطن، كتب موللر أنه "إذا كانت بعض النقاط الواردة في التقرير، والتي تبدو في حاسمة، لا تعكس آراء أولئك الـذين عاونونا ـ وينطبق هذا على كل واحد منهم ـ فإنني أرجـو أن يكون في ذهنكم (الحديث موجه إلى الرئيس السادات) أن الرأي الذي يكونُه المرء لنفسه، ينبغـي أن يكـون العامـل الوحيد الذي يحـدد فهمـه للوضـع الاقتصـادي والمـالي

المصري، والاقتراحات المشتقة منه". وهذه الفقرة عبرت ـ بأقل قدر من الدبلوماسية ـ عن الخلاف الكبير بـين نظـرة البعثة الأوروبية، ونظر الولايات المتحدة والهيئات الدوليـة الخاضعة لهيمنتها. ولكن مع النفوذ الأمريكي الطاغي، وبعد التطورات المتلاحقة والحاسمة من كانون الثاني/ يناير إلـى أيار/ مايو، كان لا بد من وأْد تقرير مولار (الصادر في آخر حزيران/ يونيو) فور ولادته، فمنع من التداول (حتـى فـي الدوائر المسئولة الضيقة)، ومنع استخدامه فـي المباحثـات والمحاورات الاقتصادية في الداخل والخـارج، بـل وعبـر الرئيس عن نقد علني لبعض محتوياته فـي اليـوم التـالي لتسلمه.

عالج التقرير عددا كبيرا من القضايا [٥٥]، وبالتأكيد تمثل المعلومات والتحليلات الواردة فيه مرجعا رئيسا لأي باحـث في الاقتصاد المصري، ولكن المتوافر لدينا فقط، هو عرض مختصر للنتائج الأساسية التي توصل إليها التقريـر، بقلـم رئيس البعثة: مولار [٥٦]، وهذا العرض يكفي -علـى أيـة حال- لتبين النظرة المتميزة من أوروبا الغربية.

من البداية لا تخفي البعثةُ تحيزاتها السياسـية؛ "فالتنميـة الاقتصادية لمصر ـ كما يقول موللر ـ لا يمكن أن تُحقـق إلا إذا كان هناك تقسيم للعمل، وتعاون مـع بـاقي العـالم، وبالتحديد الأقطار العربية، وأوروبـا الغربيـة، والولايـات المتحدة". وواضح هنا أن استبعاد الدول الاشتراكية لا يمكـن أن يكون قائما على أسس اقتصادية محايدة، ولاحـظ أيضـا الترتيب الوارد للعلاقات الدولية المقترحـة (داخـل إطـار التحالف الغربي) والذي يضع أوروبا الغربية قبل الولايـات المتحدة.

كذلك، لم تخفِ البعثةُ تحيزها الصريح لمفهوم الانفتـاح، "إن سياستكم للانفتاح التي أعلنتموها حين تسـلمتم مسـئولية بلادكم، كانت قادرة على إدخال تغير اقتصادي واجتمـاعي، سيضع اقتصاد مصر على أساس جديد خلال بضع سنوات، وكنتيجة لهذه السياسة؛ تولدت قوة دفع في بعـض قطاعـات الاقتصاد المصري، وهذا يبرر ـ في تقديري ـ الأملَ بـأن مصر ستكون قادرة على اللحاق بالأقطار الأكثـر تطـورا، وستدعم استقلالها الاقتصادي واعتمادها على النفس. والهدف من هذا التقرير هو معاونتها عبر الطريق المختار، وإزالـة

العقبات التي لا زالت تخل باستمرار وتـوازن التنميـة"... و"في المدى القصير والمتوسط، سـيكون الـدعم السياسـي والمالي المقدم من الأقطار الأخرى ذا أهمية بالغة ـ حسـب ما جاء في التقرير ـ من أجل تنفيـذ السياسـة المصـرية الجديدة؛ لأنه يمكن أن يوفر لمصر فرصة الوصول إلى النمو الاقتصادي القادر على التواصل ذاتيا، بعد عبور مثل هـذه المرحلة من التدعيم".

ومطلوب من الحكومة المصـرية أن تحسـن التخطـيط والكفاءة التنظيمية للإدارة، ولا بد مـن إصـلاح الأوضـاع المالية؛ إذ أن الاستخدام الكفء للمساعدات الخارجية، لا يقل أهمية عن تقديم هذه المساعدات. وينقد موللر في هذا الاتجاه المساعدات (القروض) الموجهة للاستهلاك أو للمشـروعات التي لا تستجيب للأحوال والإمكانيات القائمة في مصر.

ومن أجل إعادة التكامل بين الاقتصاد المصـري ونُسـق العلاقات الاقتصادية الدولية ـ وللبدء في عملية إقامة توازن بين حركة التجارة وحركة المدفوعات ـ ولإزالة عدم اليقين الكامن حول الإجراءات المحتملة بخفض سـعر الصـرف، أو للإلغاء من جانب واحد لالتزامات خدمة الـدين بواسـطة

الحكومة المصرية، اقترح التقرير إلغاء التقسيم الثلاثي فـي سعر الصرف (السعر التشجيعي ـ والسعر السائد في السوق الحرة ـ والسعر الرسمي) وينبغـي أن يحـل محـل ذلـك وباضطراد سعر موحد واقعي، وعبر مـوللر أيضـا عـن اعتقاده بأن استعادة التكامل مع الاقتصاد العالمي باضطراد، تستوجب رغبة متزايدة للتعاون بين مصر وصـندوق النقـد العربي. وللأسف لم تتسع رسالة موللر للإفصاح عن تصوره الخاص بمراحل توحيد سعر الصرف عند مسـتوى أدنـى، وعن اختلافات هذه المراحل، عن مقترحـات وممارسـات صندوق النقد الدولي، وكذلك يلفت النظر الدور الهام المرشح لصندوق النقد العربي، الذي كان قد بدأ بالكاد اجتماعاتِه فـي نيسان/أبريل ١٩٧٧، رغم أن قدرته الفعلية على المسـاعدة تبدو محدودة، ولكن قد يعكس ذلك تطبعـا إلـى دور أكثـر استقلالاً للمال النفطي عن السيطرة الأمريكية، ويتيح لأوروبا الغربية منفذًا، ويلاحظُ أن ألمانيا الغربية كانت قد أرسلت في الفترة نفسها مستشارا اقتصاديا خاصا للملك خالد.

وبالنسبة للتوصيات الخاصة باستراتيجية التنميـة، قـال موللر إنها "بنيت على أساس الظروف الخاصة بالبلاد، وقـد

يشير ذلك إلى أنه في كافة المسـائل المتعلقـة بالترتيبـات الاقتصادية للتنمية، ينبغي الأخذ بمـنهج براجمـاتي، وفـي القطاعات المتنوعة للاقتصاد ينبغي اختيار تشـكيلة الأدوات الموجهة التي تبشر بأقصى نجاح قبل الأهداف الموضـوعة في هذه المرحلة الحرجة من تعـديل الوجهـة. إن تشـكيلة الأدوات الموجهة، والأدوات الحافزة، ستختلفُ وفقًا للقطاع، ولفرع الصناعة المعنية، وستكون أيضا عرضة للتغير عبـر الزمن. إن سياسة التنمية المصرية ينبغي – إذًا - أن تكـون متمايزة إلى حد بعيد". وهذا المفهوم في قضايا محددة، ولكن لا ننسى طبعا أن السياسات المختارة وفق منهج براجمـاتي تظل مربوطة ـ عند موللر ـ بأهداف تلتزم بها؛ سواء فـي العلاقات الدولية، أو في التنمية المنفتحة.

في قطاع الصناعة: "يركز في السياسة الصناعية الحاليـة على دعم فروع الصناعة القائمة والتوسع فيها، وعلى الزيادة في متحصلات النقد الأجنبي في أقصر وقت ممكـن. وهـذا النسق من الأهداف ينبغي أن يتسع ليشمل:

استراتيجية التوسع المطرد في قطاع السـلع الرأسـمالية المهمل حتى الآن، والذي لا يمكن دونه الوصول إلى مستوى

أعلى من التصنيع (وهذه إضافة هامة، تختلف عن التوصيات والممارسات التقليدية للبنك الدولي وغيره).

الاستمرار في استراتيجية إحلال الواردات، مع الزيادة المتوالية في قدرة الصناعة المصرية على المنافسة الدولية من خلال إدخال مناهج الإنتاج القائمة على الربح وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

مراجعة مفهوم مصر للمناطق الحرة بما يمكن من اتخاذ إجراءات تقلل - في الأجل القصير - التدفقات الخارجية من حصيلة مصر من النقد الأجنبي التي ترتبط بمنطقة التجارة الحرة، وبما يؤكد (في الأجل الطويل) صياغة تصور مقنع لتنمية مناطق التجارة الحرة الصناعية (وهذه النقطة لم تتعرض لها بالنقد تقارير البنك الدولي).

استراتيجية للتوسع في العمالة الصناعية، وهي تتطلب بالضرورة البدء بتشجيع الحِرف والصناعات الصغيرة.

وفي قطاع الزراعة، تقدمت البعثة الأوروبية أيضا بتصورات معقولة؛ إذ استخدمت بلا تحيزات سياسية واجتماعية مشوهة، فالتخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع ينبغي أن تزيد، وينبغي أن تكون الأولوية لاستخدام الأرض

القديمة على نحو أكفأ، ويتطلب ذلك إدارةً حازمة للمساحة المزروعة، ولمنع تفتت الأرض الزراعية من خلال الوراثة (وهذه النقطة الأخيرة لم تتناولها تقارير البنك الدولي على أهميتها، ولكن هذا الالتفات إلى شرط منع التفتت، يمكن أن تُفسده الأفكار المسبقة والتحيزات الأيديولوجية، عند اقتراح السياسات الملائمة لهدف منع التفتت) ولا نعرف للأسف طبيعة السياسات التي اقترحتها بعثةُ مولار في هذا المجال، ولكنها سجلت خلافًا آخر مع آراء البنك الدولي حول استصلاح الأراضي؛ فقد رفضت أن تكون الأولوية لاستصلاح أراضٍ جديدة، وهذا لا خلاف فيه، ولكنها رفضت معالجة الاستصلاح والأرض القديمة كبديلين (كما يفعل البنك الدولي) ولكن كاتجاهين متكاملين.

وبالنسبة لخفض الدعم للمواد الغذائية الرئيسة سجلت البعثة الأوروبية أهم خلافاتها مع صندوق الدولي حول التكتيكات المقترحة؛ فقالت إن هذا الخفض "يمكن فقط أن يتخذ بحذر، وفي خطوات صغيرة؛ حيث إن هذا الدعم يمثل أهم أداة اجتماعية سياسية تملكها الحكومة المصرية الآن". بل أشارت البعثة إلى أن "إنفاق الموازنة العامة، الموجه للدعم

سيرتفع جزئيا بخفض قدر من دعم المدخلات، وفي الوقـت نفسه، يمكن التخلص من بعض المبالغات في نسـق الـدعم. والقضاء النهائي على دعم الغذاء يشترط - مقدما - اقتصادا ناميا، وقدرة للإدارة على تطوير سياسة اجتماعية متمـايزة، موجهة إلى المجموعات المتنوعة المحدودة الـدخل، ولكـن طالما أن الاقتصاد راكد، والإنفاق على الغذاء يمثل الجانـب الأعظم من الإنفاق الاسـتهلاكي للمجموعـات المنخفضـة الدخل، سيظل الدعم ضمانًا ضد الجوع والقلاقِل الاجتماعية".

وقد ركز التقرير على أهمية تطوير الهياكل الارتكازيـة (كالبنك الدولي) لجذب المستثمرين، وإنجاح سياسة الانفتاح. وفي الإسكان أضاف اهتماما خاصا بإقامة مسـاكن شـعبية لمجموعات السكان الأكثر فقرا.

"فقط بنمو الاقتصاد، يمكن خلق الظروف المطلوبة لحـل المشاكل الاجتماعية للبلاد. ومن ناحية أخرى، تتطلب التنمية الاقتصادية جوا من السلم الاجتمـاعي. وإذا تُـرك تسـيير النشاط الاقتصادي للسوق، في مجرى سياسة الانفتاح، فـإن المكونات الاجتماعية السياسية للسياسة الاقتصادية لا بـد أن تتدعم، وينطبق هذا على وجه الخصوص على:

- تغطية الاحتياجات الأساسية للمجموعات المنخفضة الدخل من السكان بأسعار مقبولة (الغذاء، الإسكان، الملبس، الصحة).

- تحسين وضع العِمالة.

- مشاركة أكبر من المؤسسات التعددية (النقابات، والجمعيات المهنية) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمصر.

-تطويع التأمينات الاجتماعية والرفاهة الاجتماعية وفق هيكل المجتمع الذي يزداد تمايزا؛ نتيجة سياسة الانفتاح".

اهتمامنا بعرض رؤية بعثة مولار وتوصياتها، يهدِف ـ ضمن ما يهدف ـ إلى تأكيد أن تعليمات صندوق النقد والبنك الدولي، لا تصدر عن نظريات علمية مقدسة (لمن لا زال محتاجا إلى تأكيد)، وإنما تتشكل وفقًا للأهداف الاستراتيجية؛ فالخلاف بين توجه مولار وتوجه الهيئات الدولية، ليس خلافًا فنيا في الأساس، وإنما خلافٌ سياسي؛ فأوروبا الغربية (كاليابان) مصلحتها أوضح في تحقيق تسوية شاملة مقبولة من كل الأطراف العربية الرئيسة، وخاصة من الأطراف

العربية التي يقال عنها: "معتدلة"، واعتمادها الرئيسي علـى النفط العربي، يجعلها أكثر حرصا على اسـتقرار المنطقـة، وأقل ميلاً لركوب المخاطر فيها. ويرتبط بذلك تقدير أوروبا الغربية واهتمامها (آنذاك) بالدور المحتمل للرئيس السـادات في التوصل إلى تسوية مقبولـة مـن الأطـراف العربيـة "المعتدلة"، ومتسقة مع المصالح الغربية الاسـتراتيجية مـن المنظور الأوروبي، ودراسة موللر عبـرت فـي الجانـب الاقتصادي عن السياسات الملائمة لهذا التصـور، فاختلفـت عن السياسات الاقتصادية المقترحة من الولايـات المتحـدة وتوابعها. ولم يخفِ موللر هذه الحقيقة، فكتـب: إن "مصـر تلعب دورا مركزيا في صراع الشرق الأدنَى، إن هذا البلد ـ مع رئيسه السادات ـ يبغي المعاونة في إقامـة حالـة مـن السلام، تكون مقبولة من الجميع، وهي لـذلك تحتـاج إلـى الترتيب الاقتصادي والمالي والنقدي، الذي تسعى جاهدة إلى تحقيقه، والرغبة في تقديم إسهام معين مـن أجـل الغايـات المستهدفة كان الحافز ـ غير السهل بالتأكيد ـ خلف عملِنا".

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحدثا كثيرا فـي نموذجِهما ـ للانفتاح ـ عن ترشيد الأداء الاقتصادي، وعن

حرصهما على الاستقرار الاجتماعي، ولكن ليس بالإلحاح أو بالمضمون الذي سجله مولار في نموذجه للانفتاح. فمولار عبر - بوضوح - عن حرصه على ارتباط مصر بالسوق الغربية، وما يستتبعه من تحرير للأسعار المحلية من سيطرة الدولة، أقل جدا من حرصه على استمرار دعم السلع والخدمات الضرورية لمجموعات السكان الأكثر فقرا، ولو أدى ذلك إلى زيادة أعباء الموازنة العامة (مع توحيد سعر الصرف). بل إن منطق مولار يؤدي إلى استمرار تحكم الدولة في الأسعار لأجل طويل، والحقيقة أنه لم يستخدم الأسعار أبدا كمعطِي مفروض على الإدارة المصرية، ولكن باعتبارها متغيرات في قبضة الحكومة، تستخدمها لأسباب اجتماعية أو تنموية. وقد يمثل هذا موقفًا خاصا لمولار (وفي الحقيقة هناك تشابه كبير بين توجهه العام وبين توجه ميردال)، ولكن الطبيعة الخاصة للبعثة، والمناصب الرسمية التي تقلدها مولار في بلاده، تجعلنا نرجح أن اعتبارات السياسة العامة، كانت الموجه الأول لتحليلاته واقتراحاته. ووفقًا لهذا الموجه كان الاستقرار الداخلي في مصر - بدورها المرشح في استقرار المنطقة - مسألة تعلو في

أهميتها على أي اعتبار آخر، "وسيظل الدعم ـ كما قـال ـ ضمانًا ضد الجوع والقلاقل الاجتماعية". وفي مقابـل ذلـك وضعت الولايات المتحدة تبعية الأسعار المحليـة للأسـعار العالمية (أي تحرير الأسعار المحلية من تحكم الدولـة) فـي الموضع الأول من الاهتمام والتركيز؛ لأن جدولها الزمنـي لتحرير الأسعار يرتبط بالجدول الزمني للتحرك مـن أجـل تسويتها لصراع الشرق الأوسط، وتحرير الأسعار من تحكم الدولة أداة هامة في تطبيع العلاقات المستهدف. ومـن هـذا المنظور كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول بعـض المخاطر تجفل منها أوروبا الغربية. وقد لاحظنـا أيضـا أن موللر أبدى خوفًا من أن تؤدي أزمة الديون إلى قيام الحكومة المصرية بإلغاء من جانب واحد لالتزامات خدمة الدين، وهذا الموقف يشير على التخوف من أن يؤدي الضغط والاستفزاز المتصاعد إلى احتمال أن تعود الدولة المصرية إلى السياسات المستقلة الراديكالية. وفي المقابل، نعلم أن الولايات المتحـدة وضعت هدف تحقيق السيطرة الكاملة ـ عبر تصعيد أزمـة الديون ـ فوق أية مخاطر محتملة (وبالتأكيد كانت المخاطر محسوبة، وبناء على معلوماتها وتقـديراتها السياسـية) ـ ـ

وأخيرا لاحظنا أن موللر وجه نقدا واضـحا إلـى تجربـة بور سعيد الحالية باعتبارها استنزافًا لموارد النقد الأجنبـي، وفي وقت تزداد فيه خطـورة الـدين الخـارجي، وأيضـا باعتبارها مدخلاً للتوتر الاجتماعي. وموللر كان محكوما ـ في هذا النقد ـ بالنظرية نفسها العامة التـي تعـزف عـن ركوب المخاطر، وتضع الأولوية للاستقرار الداخلي، والحد من السياسات التي تساعد على انتكاس تجربة السادات فـي الانفتاح والتبعية للغرب، ولكن كانت بور سعيد ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ حاجزا من المصالح والبشر ضد تجـدد القتال؛ ولذا خلت تقارير صندوق النقد والبنك الدولي من أي نقد لقُرحة بور سعيد، رغم كثرة الكلام عـن ترشـيد الأداء الاقتصادي، بل إن من حقنا أن نُوقِن بأن الولايات المتحـدة كانت سعيدة بـالأثر السـلبي لبـور سـعيد علـى ميـزان المدفوعات؛ لعلاقة ذلك بتكثيف الضغوط من خـلال أزمـة الديون وبالتالي كانت الولايات المتحدة (لظروفها ومنظورها وحساباتها) أكثر استعدادا ـ في هذه النقطة أيضا ـ لركوب مخاطرة محسوبة، ولا شك أن إسرائيل كانت تركب كل هذه المواقف.

على أية حال، رغم تسارع موللر في إعداد تقريره (مـن كانون الأول/ ديسمبر إلى أيلول/ سـبتمبر إلـى حزيـران/ يونيو) كانت القيادة المصرية أسبق منه، كانـت المجموعـة الاستشارية قد انعقدت وانفضت، وأثبتت الولايـات المتحـدة (ومن معها) أن حساباتهم حول قدرة السلطة المصرية علـى المقاومة كانت صحيحة.

ب ـ احتمال عودة الأزمة:

بعد اعتماد "قانون التصفية الثانية" في لقـاء المجموعـة الاستشارية، تصور الكثيرون ـ نتيجة الضجة الإعلامية ـ أن أزمة ميزان المدفوعات والديون الخارجية، حلـت علـى نحو حاسم. ونذكر أن القيسوني غضِب واحتد حين قال حلمي مراد في مجلس الشعب: إنه لا يرجو أن يكون واضحا؛ حتى لا يعيش الناس في أمانٍ غير حقيقية، أن الجهود التي بـذلت حتى الآن، كانت لمجرد إحلال دين طويل الأجل، محل دين قصير الأجل [٤٣].

غضب القيسوني يومها، رغم أن الكلام مجـرد وصـف صحيح، ورغم أنه أيضا وصفٌ غير كامـل؛ فبعيـدا عـن الشـروط المهـدرة للاسـتقلال، كانـت التسـويات،

أو كان ضمان صندوق النقد للتسويات، لا يغطـي إلا فتـرة ترتيبات المساندة التي تنتهي في آذار/ مـارس ١٩٧٨. أي لم يسفر "قانون التصفية" عن ترتيبات تضمن انتظام تمويـل العجز المكشوف في ميزان المدفوعات بعـد آذار/ مـارس ١٩٧٨، بدلاً من العودة بتوسع إلى القروض المصرفية؛ ولذا حذر منير بنجنك (في اجتماعات المجموعة الاستشارية) من أن "عام ١٩٧٨ على الناصية"؛ أي من احتمال تجدد الأزمة، إذا لم تحصل مصر ـ مرة أخرى ـ على "تمويـل أجنبـي ميسر بكمية كبيرة".

وكان التحذير موجها للحكومة المصرية في المقام الأول. ومفهوم الآن ـ على ضوء ما عرضـناه ـ أن الصـندوق مستعد لمد فترة ضمانه لتشمل باقي ١٩٧٨ وما بعدها، فـي حالة ربط ترتيبات مساندة ببرنامج الثلاث سـنوات، تنفـذه الحكومة تحت إشرافه وسيف عقوباتـه. وكـل هـذا كـان مجهولاً؛ ولذا فوجئ الكافة حين صرح القيسوني (ولم يكن قد مر شهر على غضبته السابقة) بأن خطر الديون المصـرفية والمتأخرات، يهدد الاقتصاد المصري مرة أخرى.

سئل: لقد تصور البعض أن الأزمة مضت وولّت، وأنـه بعد توفير احتياجات هذه السنة من النقـد الأجنبـي؛ نتيجـة للقروض التي تم الحصول عليها، لم تعـد هنـاك مشـكلة. فأجاب: هذا تصور خاطئ. القروض لا تحل المشكلة. إنمـا تساعد على حلها. وماذا عن السنين المقبلة؟ هل تضـمن أن تتوافر لنا القروض التي توافرت لنا هذه السـنة؟ إن الـذين يتصورون أننا اجتزنا مشكلتنا الاقتصـادية بواسـطة هـذه القروض، يخطئون. إن هذه القروض تساعدنا على تجنـب حالة الاختناق التي كانت تهددنا في ١٩٧٧، ولكنها لا تحـل أزمتنا، ولا تُنهي مشكلتنا.

سئل: هل زال شبح الديون القصيرة الأجـل الآن، بعـد استخدام قروض هيئة الخليج في تسديد الجزء الأكبر منهـا؟ أجاب القيسوني: لا، الشبح لا يزال قائما، والسـبب الاتجـاه المتزايد نحو الاستهلاك، والسلع الاستهلاكية تُمول عادة بمثل هذه القروض [٥٧].

كان الكلام مفاجئًا، وحتى في إطار ما ذكرنـاه، يحتـاج تفسيرا؛ لأن تاريخ الإدلاء بالتصـريح: حزيـران/ يونيـو ١٩٧٧، أي أثناء فترة ترتيبات المساندة المقدمة من صندوق

النقد. ولكن هذا ـ بالتحديد ـ هـو التفسـير؛ إذ حـدث أن مولت الحكومةُ المصرية بعض وارداتهـا السـلعية (سـلع تموينية أساسا) من قرض هيئة الخليج دون إذنٍ من "السلطة الجديدة"، فعوقبت على الفور بوقف حقها في السـحب علـى القرض؛ حتى تنتهي تسوية المشكلة مع صندوق النقد، وفـي الأثناء لم يكن هناك مفر من العودة للتسهيلات المصـرفية، وعودة المتأخرات[٥٨]، وكان هذا أول استعراض عضـلات للسلطة الجديدة.

على أية حال، أدرك الجميع بعد تصـريح القيسـوني أن التسوية (بعيدا عن قسوة الشروط) هشة جدا، وتنذر بعـودة الاختناق في أية لحظة. ويزيد الإحساس بهذا الخطر لدى من يعلم حجم الفجوة المتوقعة فـي ميـزان المـدفوعات، فـي السنوات التي لم تشملها بعد أية ترتيبات. وكمعلومات وأرقام محددة، فإن احتياجات النقد الأجنبـي خـلال ١٩٧٧ كانـت بالفعل كبيرة بدرجة استثنائية، وقد تضافرت الجهود منذ بداية الانفتاح؛ لكي تتحقق هذه النتيجة؛ بحيث أصبح عـام ١٩٧٧ منذرا بكارثة محققة ـ كما قالت مذكرة ديكي؛ إذ تراكمـت الخصوم القصيرة الأجل عند نهايـة ١٩٧٦، رغـم التـزام

الحكومة بخفض استخدامها للتسهيلات الائتمانية فـي تلـك السنة إلى ١٤٠٠ مليون دولار (بعد أن كان المستوى عـام ١٩٧٥ حوالي ١٨٠٠ مليون دولار - انظر الفصل الثامن). ورغم خفض الاستيراد (عشوائيا) بأكثر مـن ٢٥ % مـن الواردات المستهدفة، والسبب - وسط السياسات السـائدة - كان الهبوط الحاد والمتعمد في التدفقات الرأسمالية (أي فـي "المساعدات")، فوصلت المتأخرات إلى حوالي ٤٥٠ مليـون دولار في آخر ١٩٧٦، وأصبح إجمالي الخصوم القصـيرة الأجل الموروثة إلى عام ١٩٧٧ (الديون المصرفية بآجال أقل من سنة + تسهيلات الموردين قصيرة الأجـل + متـأخرات الفوائد والأقساط المستحقة للديون المتوسطة والطويلة الأجل) حوالي ١٣٥٠ مليون دولار.. إذا أمكـن تأجيـلُ أو إعـادة جدولة ١١٣٥ مليون دولار ودائع يحل أجلهـا عـام ١٩٧٧ (٨٦٣ مليون للكويت + ٢٥٠ مليون للسعودية + ٢٢ مليون لليبيا) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، قالت الهيئات الدولية للسلطات المحلية: إنها ينبغي أن تسمح بزيادة الاستيراد خلال عام ١٩٧٧ إلى مستوى يعلو ما تحقق في العـام السـابق، (ويتضمن هذا تقدير العجز في ميـزان العمليـات الجاريـة

بـ ١٨٥٠ مليـون دولار)، وكانـت الحجـةُ أن الهبـوط الاضطراري الذي تحقق في ذلك العـام، أدى إلـى نقـص المتوفر من مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المخزون من معظم السـلع، ولا بـد مـن تعويض هذا كله خلال ١٩٧٧.

على هذا النحو تمت تقديرات احتياجات مصر من النقـد الأجنبي في مباحثات قانون التصفية عام ١٩٧٧. وبإضـافة التزامات الديون المدنية للدول الاشـتراكية كـان الإجمـالي حوالي ٤,٧ بليون دولار. وفي مقابل هذه الاحتياجات كانت القروض المتعاقد عليها فعلاً للمشـروعات حـوالي ٢١٠٠ مليون دولار، وللسلع ٦٠٠ مليون دولار، والتمويل النقـدي الذي أمكن تدبيره كان حوالي ٥٠٠ مليون دولار، والمبـالغ المتفَق عليها وفق قرارات مؤتمر الخرطـوم حـوالي ١٥٥ مليون دولار. وقدرت الهيئات الدوليةُ أن خط الإمداد هـذا، يمكن أن يستخدم منه ١٤٧٥ مليون دولار فقط. وإذا أضيفت تقديراتُ المنح الخاصـة (٧٥ مليـون دولار)، والاسـتثمار الأجنبي الخاص (١٠٠ مليون دولار)، ومستويات الاستخدام العادي لتسهيلات المـوردين (٣١٥ مليـون دولار) تصـل

الموارد المتاحةُ من النقد الأجنبي إلى ١٩٦٥ مليـون دولار. ويصبح عرض النقد الأجنبي أقل بالتالي من الطلب بحـوالي ٢,٧ بليون دولار خلال عام ١٩٧٧. وحول تدبير هذا العجز دارت المباحثات. كان رأي الهيئات الدولية أن خَفْض إجمالي الاقتراض الخارجي في ذلك العام - باحتياجاته الملحة وغير العادية - لا يمكن تحقيقُه إلا بقدر ضئيل، وبالتـالي، فـإن التحسن المستهدف في الموقف، يكون في مجال هيكل الديون بتمويل الخصوم القصيرة الأجل القائمة، وتقليل الاعتماد على التسهيلات الائتمانية المصرفية. والتحرك في هذا الاتجـاه، يبدأ بتأجيل سداد الودائع، فتنكمِش الفجوة التمويلية إلـى ١,٦ بليون دولار، واقترحت لمواجهتها حزمـة مـن القـروض الجديدة "الميسرة"، تعتمد أساسا على قدر كبير من القـروض النقدية (هيئة الخليج) [٥٩].

في إطار هذه التقديرات تحددت معالم وشـروط الصـفقة الممتدة، أو فرض الاستسلام في مقابل أن يصدر صـندوق النقد تعليماته للجهات المعنية بإطفاء حريـق ١٩٧٧. وقـد تغيرت تفاصيلُ هذه التقديرات في مصادر أخـرى، ولكـن

ظلت الصورةُ العامة حتى عام ١٩٨٠ في الإطـار التـالي (جدول رقم ١).

جدول (١)

احتياجات مصر من النقد الأجنبي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠
(بالمليون دولار الأمريكي ـ بالأسعار الجارية)

	موازنة		مستهدف		المجموع
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	
العجز في الحساب الجاري (بالأسعار الثابتة ١٩٧٥)	١,٩٣١	١,٦٢٥	١,٢٠٥	٠,٨٩٥	٥,٦٥٦
العجز في الحساب الجاري (بالأسعار الجارية) +	٢,١٥٨	١,٩٦١	١,٦٢٧	١,٣١٧	٧,٠٦٣
استهلاك الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	٠,٨٤٠	٠,٦٢٥	٠,٦٧٥	٠,٧٨٠	٢,٩٢٠
خفض الديون القصيرة الأجل	٠,٧١٠	ـ	ـ	ـ	٠,٧١٠
ودائع السنة الواحدة	١,٤٥٠	٠,٣٢٥	٠,٠٣٠	٠,٠٨٥	١,٨٩٠
الالتزامات الأخرى **	٠,١٩٥	٠,١٢٥	٠,١٠٨	٠,٠٨٠	٠,٥٠٨
الاحتياجات الإجمالية	٥,٣٥٣	٣,٠٣٦	٢,٤٤٠	٢,٢٦٢	١٣,٠٩١

* بسبب تغيرات الأسعار، لا يعكس حساب الصادرات والواردات من السلع والخدمات تقديرا صحيحا لاحتياجات مصر من النقد الأجنبي. وتقدير العجز (بالأسعار الجارية) تم باستخدام أرقام البنـك الـدولي القياسية للسلع الداخلة في الصادرات والواردات.

* * لا تدخل فيها الالتزامات الناشئة عن الديون العسكرية.

ونخلُص من أرقام الجدول السابق، إلى أن احتياجات النقد الأجنبي أثناء الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٠ كانت تصل إلـى ١٣,١ بليون دولار، وإذا رتبت معالجة خاصة لحالة ١٩٧٧، يظـل العجز، للأعوام ٧٨ ـ ١٩٨٠ يبلغ ٧,٧ بليون دولار. ويبلغ ٣ بليون دولار لعام ١٩٧٨ وحده، و٢,٦ بليـون كمتوسـط سنوي خلال الفترة. ومع اسـتبعاد القـروض والمعونـات المرتبط عليها فعلاً، يكون صافي العجز السـنوي الواجـب تغطيته ـ في المتوسط ـ حوالي ١,٢ بليون دولار. ووفقـًا لفروض البنك الدولي ـ في تلك الفترة حول قدرة السـلطات المصرية على استخدام الأنـواع المختلفـة مـن القـروض (قروض مشروعات ـ قروض سلعية ـ قروض غذائية ـ قروض نقدية) قدرت الهيئات الدولية أن الارتباطـات التـي تحتاج إليها الحكومة المصرية من القروض الخارجية خلال الفترة من ٧٨ ـ ١٩٨٠ ولمواجهة العجز الصافي المقـدر بـ ١,٢ بليون دولار، تتطلب تـوفير توليفـة مـن أنـواع القروض المختلِفة مجموعها ٢,٥ بليون دولار سنويا. ويعنينا هنا أن متوسط العجز الصافي (١,٢ بليون) يمثـل الفجـوة المنذرة دوما ـ في ظل الظروف السائدة ـ بعودة الـديون

المصرفية [59]. ولم تتضمن اتفاقياتُ ١٩٧٧ ترتيباتٍ محددة لسد هذه الفجوة، ولا ننسى طبعا أن اتفـاق تأجيـل سـحب الودائع (الذي تقرر عام ١٩٧٧) يقضي بأن يكون التأجيـل لسنة واحدة قابلة للتجديد حتى عام ١٩٨٠، ويمكن بالتالي أن يضاف عبئُها إلى أية سنة خلال الفتـرة (٧٨ ـ ١٩٨٠) إذا دعت الضرورة، أي إذا لم تلتزم الحكومة المصـرية بتنفيـذ البرنامج الممتد، الذي يضعه لها صندوقُ النقد.

ورحم ا محمد رشدي الذي علق على قرارات البعثـات الدولية (بعثة كييف وفييه وبعثة جوشن وجوبير) في أواخـر السبعينيات من القرن التاسع عشر؛ لاحتواء الديون الخارجية وتيسيرها، قال الرجـل إن الإجـراءات "لـم تكـن بقصـد الإصلاح، بقدر ما كانت بهدف تثبيت أقدام التدخل الأجنبي، وبالتالي كان علاجها لبعض الأحوال مسكنًا أكثر منه حاسما، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأحوال سوءا" (راجـع الفصـل الأول).

ج ـ تعديل قانون الاستثمار:

لإحداث التشـوهات المطلوبـة والمتكاملـة فـي البنيـة الاقتصادية؛ كان مفروضا أن تمتد التزامات الحكومـة إلـى

جبهة الاستثمار الخاص (الأجنبي والمصري). وتعبيرا عـن التضامن بين الفِرق المتحالفة فـي الهجـوم: دولاً عربيـة وغربية، ومؤسسات دولية، ومؤسسات خاصة، كان خطـاب النوايا ينص في بنوده على المبادئ الأساسـية لاسـتراتيجية التنمية، تاركًا التفاصيل للبنك الدولي، وكان إعلان السياسـة في المقابل ينص على المبادئ الأساسية لبرنـامج التثبيـت، تاركًا التفاصيل للبنك الدولي، وكان إعـلان السياسـة فـي المقابل ينص على المبادئ الأساسية لبرنامج التثبيت تاركًـا التفاصيل لصندوق النقد، وأيضا كان خطاب النوايا وإعـلان السياسة ينصان على المبادئ الأساسية للتعامل مع مؤسسات الإقراض "الميسر" تاركين التفاصيل للاتفاقيات الموقعة مـع هذه الجهات، والاتفاقيات تـنص علـى ضـرورة الالتـزام بتعليمات صندوق النقد، وكذلك ارتبط خطاب النوايا وإعلان السياسية والاتفاقيات - بدرجات مختلفة - بالمبادئ الأساسية للتعامـل مـع المسـتثمرين تـاركين التفاصـيل لقـانون الاستثمار(٦٠).

نعلم أن صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - بعد حركة ١٥ أيار/ مايو - ولكن مع إعلان التوجه العام إلى الانفتاح،

كان لا بد من قانون آخر لاستثمار المال العربي والأجنبـي، فصدر القانون ٤٣ لسنة ٧٤ كأول علامة بارزة من علامات الطريق الجديد، ولكن منذ ذلك التاريخ مرت ميـاه كثيـرة، وأصبح مفروضا أن تُصاغ العلاقة مع المستثمرين على نحو يتلاءم مع ما آل إليه الحال. كان القانون ٤٣ محلاً لانتقادات عنيفة من القوى الوطنية المستنيرة (راجع الفصل السادس)، ولكل ظل يحمل بقايا تشبث بمعـاني السـيادة والاسـتقلال، (واسمها في القاموس المعاصر "انغلاق"). وكان لا بـد مـن إزالة هذه البقايا، والتزمت الحكومةُ بتحقيق ذلك، قبل انعقـاد المجموعة الاستشارية (١١ أيار/ مايو) وبالفعل أحال مجلس الشعب في جلسة ٢٥ نيسان/ أبريل مشروع القـانون الـذي قدمته الحكومة (بتعديل بعض أحكام نظام اسـتثمار المـال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون ٤٣) على لجنة مشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتبي اللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة، لنظره على وجه الاستعجال، وإعداد تقريرها عنه. ولم تقصر اللجنة المشتركة، فعقدت اجتماعين فقط يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/ أبريل، ثم عقد مكتـب اللجنـة اجتماعا يوم ٢٨، وصدر التقرير في اليوم نفسه. والحقيقة أن

الحكومة أذعنت في مشروع قانونهـا للمطالـب الجوهريـة للمستثمرين، ولكن اللجنة زايدت علـى الحكومـة بطريقـة مشبوهة، ووصلت بالتنازلات المقدمـة للمسـتثمرين إلـى مستوى يخرج عن أي معقول، ورأت أن الأمر يتطلب إلغاء القانون رقم ٤٣ (وليس مجرد تعديله) وكـذلك القـانون ٨٦ لسنة ١٩٧٤ (الخاص بتقرير بعض الإعفـاءات الضـريبية للمشروعات المصرية المنشأة في إطـار خطـة التنميـة)، وإصدار تشريع قانون جديـد يسـمى قـانون الاسـتثمار، ولم يوقف هذه الفكرة إلا "أن القانون ٤٣ لسـنة ١٩٧٤ لـه دلالة دولية؛ لذلك رأينا أنه ليس من المستحسن إلغاؤه بهـذا الشكل؛ لارتباطه بنظام الاستثمار في مصر، وفـي الوقـت نفسه، وجدنا أنه لو ألغينا القانون ٨٦ لسنة ١٩٧٤ ـ رغـم أنه ولد ميتًا ـ فسيكون له بعـض التـأثير السياسـي" (٦١).

وأصدق ما قيل في وصف مشروع القانون بعـد تعـديلات اللجنة، جاء على لسان من يعتبر نفسه زعيم اليمين؛ فقد قال "إن هذا المشروع بقانون قـد اسـتجاب فـي الواقـع لكـل التعديلات التي طالب بها كافةُ المستثمرين؛ الأجانـب مـنهم

أو المصريين" [٦٢]. لم يترك شـيئًا فـي نفـس أي مـنهم، إلا وحققه!

وكان طبعيا أن تقدم اللجنةُ مشروعها بتبريرات لا تعرف الخجل، فسجلت في تقريرها حول ما أسمته (فلسفة التعديل): "إن حل المشاكل الاقتصادية والسياسية لمصر وأيضا للـدول جميعها حتى الغنية والقوية منها، وبصـرف النظـر عـن انتمائها الفكري والمذهبي، لم يعـد يتحقـق بالمقـام الأول بالسياسات والخطط الاقتصادية، ولكنـه يتحقـق بالانفتـاح الخارجي، وتنمية التبادل والتعاون الدولي من خلال العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول، ومن خلال المنظمات الدوليـة العالمية والإقليمية، ويؤيد ذلك سياسة الوفاق التي تقررت في مؤتمر هلسنكي في أوائل عـام ١٩٧٥، والحـوار العربـي الأوروبي، وقيام مجموعة الدول النامية المعروفـة بالـدول الـ ٧٧ في إطار منظمة الأمم المتحدة، والتي بلـغ عـددها الآن حوالي مائة دولة" [٦٣].

أليس مذهلاً كل هذا الجهل في فقرة واحدة مـن وثيقـة رسمية مصرية؟! هل كـل دول العـالم، وعلـى اخـتلاف انتماءاتها، توقفت عن رسم سياسات، واكتفت بانتظار الفرج

والرواج إلى جانب بابها المفتوح؟ وإذا جاز أن هذا الكـلام يصف حالنا أو مأساتنا، فهل يحق للسـادة أعضـاء اللجنـة المشتركة أن يسقطوا خيبتنا على العالم كلـه؟! ومـا دخـل هلسنكي والحوار ومجموعة الـ ٧٧ دولة فـي كـل هـذه الهلوسة؟

على أية حال، أخطأ أعضاء اللجنة حـين تصـوروا أن مزيدا من السوقية أمام مجلس الشعب، يمكن أن يرجح كِفتهم، فقد قال أحدهم: "لا يصح أن ندخل فـي تفاصـيلَ قانونيـة وتتحدث عن ضياع أموال الدولة ومواردها (....) إن المال حولنا يسيل، والفائض كل عام في الدول العربيـة يبلـغ ٥٠ ألف مليون دولار، ولا نستطيع أن نجذب ألف مليون من هذا المبلغ لمصر (...) إن البلد في حاجة – إذًا - إلى مثل هـذا القانون (....) وأرجو من السادة الأعضاء أن يوافقوا علـى هذا المشروع بقانون، على وجه الاستعجال؛ لأن المجموعـة الاستشارية تجتمع اليوم في باريس لدعم الاقتصاد المصري. والدكتور القيسوني والدكتور حامد السايح موجودان حاليا في باريس، والجميع في انتظار هذا القانون، ووكـالات الأنبـاء تنتظر موافقة مجلسنا على هذا المشروع بقانون؛ لأنه سيحقق

تمويل الخطة بمبلغ يصل إلى نحو ٧٠٠٠ مليون دولار في الفترة حتى عام ١٩٨٠" [٦٢]. وقال مقرر اللجنة إنه لا داعي للخوف بعد أن زالت عنا عقدةُ النقص بعد انتصار أكتوبر وبعد أن أصبح "بمقدورنا أن نتكلم مع كل من له قوةٌ وحولٌ في هذا العالم، من مركز قوة مماثل، بل أحسسنا أنا لسنا ضعافًا في عالم تأكله الذئاب" [٦٤].

وقال رئيس اللجنة: "الانفتاح الاقتصادي واقع لا جدال فيه، ولو كره الكافرون.. وكل يرى هذا المسار بقدر ما فتح ا عليه" [٦١] (فتح ا على رئيس اللجنة بأن عين مديرا في بنك انفتاحي بِمرتب عظيم).

إن وثيقتي "تيسير الدين الخارجي" أو "قانون التصفية الثاني": تشيزمانهاتن - هيئة الخليج، ومشروع قانون الاستثمار، هي الوثائق التي عرضت على مجلس الشعب. وثائق الاستسلام الأخرى - والأكثر خطورة - لم تعرض. وقد نجح التحايل في إمرار "قانون التصفية الثاني" ولكن بالنسبة لوثيقة مشروع القانون الخاص بالاستثمار، لم يكن المعارضة منحصرة في ممثليها التقليديين، ولكن شملت كل الشخصيات المستنيرة ذات الانتماء الوطني، وأعطى رئيس

المجلس سيد مرعي الكلمة لجمال العطيفي؛ كي يبدأ النقـاش (وكان من العناصر الحكومية البارزة) فكشـف ذلـك عـن مساندة قطاع هام من الدولة لوقف التعديلات الإضافية التـي أدخلتها اللجنة على مشروع القانون، بل وللحد مما جاء فـي المشروع الأصلي المقدم من الحكومة؛ توسعت كلمة العطيفي في نقدها، وبدت حادة ـ بمقاييس هذه الأيام ـ رغـم أنهـا كانت في إطار أن مصر لا ينبغي أن تكون أكثر تساهلاً في حقوقها من سنغافورة وإندونيسيا والفلبين وتايلاند، وما أشبه!

المهم، كانت المعركة حادة، وما جرى تحت قبة المجلـس كان هناك ما يسانده خلف الكواليس، فقـد تـأخر عـرض مشروع القانون على المجلس، رغـم اسـتعجال الحكومـة والهيئات الدولية لسرعة إقـراره قبـل انعقـاد المجموعـة الاستشارية. فلم تبدأ المناقشة العامة إلا في ١٠ أيار/ مـايو، وبينما مر قانون ٤٣ في مجلس الشعب عام ١٩٧٤ في جلسة واحدة، تواصلت المناقشات الصاخبة لتعديل القانون حتى ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٧، وعبر ثماني جلسات طويلة. ويشهد لسيد مرعي أنه استخدم كل قدراتِه وصلاحياته؛ لكـي لا يهـبط القانون عن الحد الأدنى المعقول، وأوضح منذ البداية "أن هذا

المشرع بقانون، لا بد أن يأخذ حقه من الدراسـة التفصـيلية الهادئة؛ لأنه جزء من سياسة الانفتاح التي يكثر عنها القيـل والقال"، بل قال سيد مرعي إن كلام خالـد محيـي الـدين وأبي العز الحريري (من ممثلي حزب التجمع) عن الانفتاح، هو نفس كلام الرئيس أنور السادات" وقـد آن الأوان لهـذا المجلس أن يتكلم عن سياسة الانفتاح الاقتصـادي، بمناسـبة نظره لهذا المشروع بقانون، بتعديل بعـض مـواد قـانون استثمار المالي العربي والأجنبي (.....) وأرجو من الصحافة أن تعطينا وقتًا كافيا؛ لكي نشرح سياسة الانفتاح الاقتصـادي التي تتعرض للهجوم، والتي يهاجم النظام الحـاكم بسـببها، ويهاجم السيد الرئيس محمد أنور السادات ظلما وعدوانًا فـي هذه النقطة" [٦٥].

لقد استطردنا في الإشارة إلى كلمـة سـيد مرعـي؛ لأن انفعال اللحظة، انتزع من المسئول المصري اعترافًا بطبيعة الجو السياسي العام، وإشادتنا بموقف سيد مرعي من مشروع القانون، لا تمتد طبعا إلى تصديقه حين يندهش من الهجـوم الظالم على مجمل السياسات الاقتصادية.

ننتقل بعد هذا إلى جـوهر الموضـوع، فـنُلخص نقـاط المعارضة لمشروع القانون كالتالي.

* **المجالات الجديدة**: وفقًا لقانون ٤٣ كانت هناك مجـالات ستة تستفيد بنظام اسـتثمار المـال العربـي والأجنبـي والمناطق الحرة (مادة ٣)، وأضافت الحكومةُ في تعديلاتها هذه المجالات:

- نشاط التعمير في المناطق الخارجة عـن الرقعـة الزراعية ونطاق المدن الحالية.
- نشاط بيوت الخبرة والمكاتب الفنية والاستشارية، إذا كان يتعلق بأي من المجالات المشار إليها، ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة.
- مكاتب التمثيل الإقليمي التي تمثل شركة أو أكثر في عدد من الدول من بينها جمهورية مصر العربية.
- أعمال المقاولات.
- شركات التأمين متى كانت في صورة مشـروعات مشتركة مع رأسمال على مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١ % ويكون لهـا

الحق في التعامل في كافة أنواع التأمين، وبشـرط أن تكون بالعملة الأجنبية.

- شركات التأمين التي تقوم بعمليات بالعملة المحليـة متى كانت في صورة شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية مملوكة بالكامل لمصريين.

وكانت الحكومةُ ـ في الحقيقة ـ قد فتحت فـي موضـع آخر، منفذًا خلفيا يعيد حق تملك الأرض الزراعية للأجانب؛ إذ أُضيف للمادة ١٢ أنه لا تسري أحكام "القـانون رقـم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعدم جواز تملك غير المصـريين للأراضـي الزراعية والصحراوية، على الأراضي والعقارات التي تمثل جزءا متكاملاً من الأصول الرأسـمالية للمشـروعات التـي تُقرها الهيئةُ".

إلا أن النقاط من ٨ إلى ١٢ تعرضـت لنيـران الهجـوم الحامية، وكذلك الإضافة للمادة ١٢ [٦٦]، فلم تجـد إضـافة اللجنة لشركات التأمين من يـدافع عنهـا، وكـذلك إضـافة الأراضي الزراعية. وبالنسبة لمجالات المقـاولات وبيـوت الخبرة ومكاتب التمثيل، كانت الحجة الرئيسية للدفاع عنهـا هو أن المبدأ سبق إقراره في قطاع التعمير؛ حيـث نصـت

المادة (٥) من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٤ (بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير) علـى أن "تتمتـع شـركات المقـاولات الأجنبية، أو البيـوت الاستشـارية الأجنبيـة العاملـة فـي مشروعات التعمير، بالإعفاءات الضريبية المقـررة لـرأس المال الأجنبي، بمقتضى قـانون اسـتثمار المـال العربـي والأجنبي والمناطق الحرة"، ثم صدر القـانون ١١٣ لسـنة ١٩٧٥ بتعديل القانون ٦٢، فنص في المادة الأولى منه على أنه يضاف إلى المادة التي أشـرنا إليهـا "وتتمتـع بـذات الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، العملياتُ التي تقوم بها شركات أو بيوت أجنبية، في المشروعات التي يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير، ويصدر بتحديدها قـرار من وزير الإسكان والتعمير".

والحقيقة أن قطاع التعمير - بقيادة عثمان أحمد عثمـان، وبمباركة الجهات الخارجية - أصاب، كما أسلفنا، عديدا من العصافير بحجر واحد (راجع الفصل السادس) وإصابة قانون الاستثمار؛ استنادا إلى ما تم فـي قطـاع التعميـر، كانـت عصفورا آخر، ولكن المعارضين تشبثوا بموقفهم، وقالوا إن "أعمال المقاولات الواردة في قانون التعمير، هـي أعمـال

خاصة بشئون التعمير والظروف معينة، ولقد انتهى أمرهـا. أما نشاط المقاولات الوارد في قانون استثمار المال العربـي والأجنبي، فهو نشاط دائم ومطلق" [٦٧].

أما بيوت الخبرة ومكاتب التمثيل، فلم يقف إلـى جـوار اللجنة المشتركة في الدفاع عـن وجودهـا وامتيازاتهـا، إلا فكري مكرم عبيد (وكان من أقطـاب حـزب اليمـين قبـل الانتقال إلى منصب الأمين العام للحزب الوطني)، وحـاول الرجلُ أن يبعد الشبهات الطبيعية التـي تحـيط بمثـل هـذا الموقف، فقال: "أرجو ألا يفهم من كلامـي أن لـي صـلة أو ارتباطًا بنشاط هذه المكاتب". وبالفعل، فـإن ارتباطـاتِ الرجل معروفةٌ، وهو لم يستطع - بطبيعة الحال - أن يقول أي كلام مقنع أكثر من أن "هذه المكاتـب تمثـل شـركات عالمية، وهي كثيرة جدا.. فكيف تمنع مثل هذا النشاط المفيد للاقتصاد المصري؟ خاصة وأن الفلسفة التي بني عليها هـذا القانون هي التيسير وليست التعسير" [٦١] (!) وأضاف رئيس اللجنة المشتركة إن "النقطة التي أُثيرت بشأن عدم قيام هـذه المكاتب بعمل إنتاجي، مردود عليها بأن هذه المكاتب مولـدة للنشاط الإنتاجي"[٦٨] (ولا نـدري كيـف؟!). ومـع ذلـك؛

فالمعارضة كانت معتدلة في موقفها، فهي لم تكن ضد قيـام هذه المكاتب من حيث المبدأ؛ "إذ لم يدر بخَلَد أحد من السادة الأعضاء - كما قال العطيفي - الوقوف في وجـه مكاتـب التمثيل الأجنبي، وكـان هـدفي مـن التعـديل، ألا تتمتـع بالإعفاءات والمزايا المنصوص عليها في قـانون اسـتثمار المال العربي والأجنبي" [٦٨]؛ أسوة بالتوكيلات التجارية التي أصبحت مقتصرة على المصريين (وفقًا للقـانون ٩٣ لسـنة ١٩٧٤ والصادر بناء على إلحاح رجال الأعمال المصريين) والتي لا تتمتع بأي إعفاء من الضرائب.

وقد أسفرت الموقعةُ لتحديد مجالات الاستثمار الجديدة عن حل وسط، يقترب أكثر من موقف المعارضـين؛ فالصـيغة النهائية التي صدر بها القانون، حددت المجـالاتُ الجديـدة (المضافة إلى ما ورد في القانون ٤٣) وحـددت شـروطها على النحو التالي:

١. نشاط التعمير في المناطق الخارجة عـن الرقعـة الزراعية، ونطاق المدن الحاليـة (بقيـت علـى حالها).

٢. نشاط المقاولات الذي تقوم به شـركاتُ مسـاهمة لا تقل مشاركةُ رأس المال المصري فيها عن ٥٠ بالمائة.

٣. نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخـذة شـكل شـركة مساهمة، بالمشاركة مع بيوت الخبـرة الأجنبيـة العالمية، إذا كان يتعلق بـأي مـن المشـروعات الداخلة في المجالات المشار إليها، والتـي تعتبـر هذه الخبرة من مقتضياته، وبشرط موافقة مجلـس إدارة الهيئة في كل حالة على حِدة، على أن يمسك لكل عملية حساب خاص؛ وفقًا للنظام الذي يقرره وزير الاقتصاد، ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة.

وحذفت كل الفقرة المضافة إلى المـادة ١٢، الخاصـة بملكية الأراضي الزراعية والصحراوية والعقارات المبنيـة والأراضي الفضاء.

وبالتأكيد، كان تمكن مجلس الشعب من حذف الأراضـي الزراعية، إنجازا محمودا. كذلك كان حذف مكاتـب تمثيـل الشركات الأجنبية مكسبا إيجابيا، وبكل المقاييس، لـم يكـن مفهوما لماذا تتمتع مثلُ هذه المكاتب بإعفـاءات وامتيـازات

قانون الاستثمار. أيضا كان إبعاد التأمين عن شركات التأمين الأجنبية أمرا مهما، ويحسن أن نُشير - في هذه المناسبة - إلى مثال من الأدوات التي تستخدمها الجهات الخارجيةُ لفتح الأبواب، وللتأثير على المناقشات والقرارات؛ فقد تصدى علي عزت عبد الباري (وكان رئيسا للهيئة المصرية العامة للتأمين) لمحاولة إدخال شركات التأمين الأجنبية، وفي المناقشات السابقة على عرض مشروع القانون، تمكن من إقناع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب بموقفه، ثم كشف الرجل أنه تلقى - على إثر ذلك - عرضا من شركة تأمين أجنبية؛ كي يعمل بها بمرتب يصل إلى خمسة أضعاف ما يتقاضاه في منصبه كرئيس لهيئة التأمين الوطنية (٦٩).

على أية حال، حدث بالنسبة لمجال التأمين بالذات، أن انفتحت ثغرة في اللائحة التنفيذية للقانون المعدل، ومن هذه الثغرة تأسست شركة تأمين مصرية أمريكية للعمل في المناطق الحرة، ومفروض أن تمتد أعمالها إلى المصريين العاملين في الخارج؛ للتأمين بالنقد الأجنبي.

وحدث أيضا - رغم كل المعارضة - أن جاء الزمن الذي فتح فيه الباب أمام شركات مقاولات أجنبية، للقيام

بعمليات داخل مصر، وتستهلك النقد الأجنبـي، فـي وقـت تصدر فيه مصر خبرة البنـاء، وعمـال الإنشـاء (بمئـات الآلاف) إلى أسواق خارجية!

مع ذلك، كان فرض عدد من الضوابط علـى مجـالات الاستثمار، يمثل الإنجاز الأساسي للمعارضين ضد "الانفتـاح بلا أية حدود". ولكن هذه الجبهة لم تكن في الحقيقـة مكمـن التنازلات الأخطر، وللحقيقة أيضا، فإن المجالات المفتوحـة للاستثمار الأجنبي، ودون تعديل القانون ٤٣، كانت واسـعة بما فيه الكفاية؛ ففي البند (١) من المادة (٣) ـ مـن ذلـك القانون ـ كان النص يفتح "التصـنيع والتعـدين والطاقـة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات "وكانت عبارة "غيرها من المجالات" تسمح بأي تفسير، وقد تأسست بالفعل شـركة المقاولات المصرية الإيرانية، وفق هذه العبارة، قبل تعـديل القانون والسماح - بصراحة - بمشاركة رأس المال الأجنبي في قطاع المقاولات. إلا أن الشكوى الحقيقيـة للمسـتثمرين الأجانب، تركـزت علـى معـايير الأفضـلية فـي قبـول المشروعات داخل المجالات المفتوحة؛ إذ نص القـانون ٤٣ مثلاً على حـوافز للمشـروعات ذات الأهميـة الخاصـة،

وللمشروعات التي لا تشكل عبئًا على ميـزان المـدفوعات، وتبلور ذلك في حق تحويل الأرباح؛ إذ قصرت المـادة ٢٢ حق تحويل الأرباح بالكامل على:

المشروع الذي يحقق اكتفاءا ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الأجنبي، وتغطي حصيلة مـا يحققـه مـن صـادرات منظورة أو غير منظورة جميع عناصـر احتياجاتـه، مـن استيراد آلات ومعدات، ومستلزمات إنتاج ومواد، ومن سداد للقروض الخارجية وفوائدها، يسمح بتحويل صافي الأربـاح السنوية للمال المستثمر في حدود رصيد حصيلة صـادرات المشروع.

بالنسبة للمشروعات الأساسـية ذات الأهميـة الرئيسـية للاقتصاد القومي، والتي لا تكون موجهة للتصـدير، يسـمح بتحويل صافي الأرباح السنوية للمال المستثمر بالكامل.

وقد عدل البند (١) بحيث لم يعد تحويل الأرباح "في حدود رصيد صادرات المشروع"، ولكن في "حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الأجنبية المرخص به".

أما البند (٢) فقد تحول إلى:

١. بالنسبة للمشروعات التي لا تكون موجهة أساسـا للتصدير، والتي تحـد مـن حاجـة الـبلاد إلـى الاستيراد، يسمح بتحويل صافي أرباحها كلهـا أو بعضها، بأي سعر معلن للنقد الأجنبي؛ وفقًـا لمـا تقرره الهيئة، وطبقًا للقواعد النقدية السارية.

وبهذا تحقق مطلب المستثمرين، في أن يتسع حافز تصدير كل الأرباح (ودون حد أقصى) لمشروعات إحلال الواردات، التي تشمل في أغلبها مشروعات غير أساسية يركز عليهـا المستثمرون الأجانب لعائدها السريع، أو مشروعات يمكـن إقامتها بالإمكانيات المحلية. ولم تعد القدرة التصديرية (التـي تعكس مزايا تكنولوجية وإدارية) محددا أساسيا لتحويل صافي الأرباح بالكامل، طالما أن المشروعات قادرةٌ علـى تـوفير النقد الأجنبي اللازم لتحويل أرباحهـا عـن غيـر طريـق التصدير - أي طالما أن رصيدها الدائن بالعملـة الأجنبيـة يسمح بذلك - سواء من حصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية، أو بشراء العملات الأجنبية عـن طريـق البنوك من أصحاب الحسابات الحرة، أو بشـراء العمـلات

الأجنبية من موارد السوق الموازية للنقد (مادة ١٤). وتُغني هذه الوسائل البديلة عن التصدير لتـوفير النقـد الأجنبـي، منافسة حادة لأوجه الطلب الأخرى على العرض المحـدود من النقد الأجنبي المتوفر في السوق المصري، ولن تُحسـم هذه المنافسة وفق رؤية وطنية للأولويـات الصـحيحة، إذا وضعنا في اعتبارنا سيطرة البنوك الأجنبية (التـي تتعامـل معها هذه المشروعات) على حصة متزايدة من موارد النقـد الأجنبي، تملك وحدها تعيين أوجه استخدامها... وقـد نـص على أن استخدام المشروعات لموارد السوق الموازية يخضع لموافقة مجلس إدارة الهيئة وفي حدود هذه الموافقة (مادة ٣٠ من اللائحة التنفيذيـة للقـانون)، إلا أن أولويـة "التيسـير للمستثمرين"، والضغوط الخارجية، ستدفع الهيئة دوما إلـى الأريحية. وكان من الأريحية، وتمشيا مع المنطـق الجديـد حذف بند ٤ (م ـ ٢٢) بأن "لا تلتزم الدولة بتحويـل عائـد الاستثمار بالنسبة للمال المستثمر الذي تقل قيمته الكلية عـن ٥٠ ألف جنيه"، وكان النص يهـدف طبعـا إلـى تشـجيع المشروعات الكبيرة. وأيضا ارتفع المسموح بتحويلـه مـن صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تـدفع أجرتهـا بالعملـة

المحلية إلى نسبة ٨ % سنويا من المال المستثمر بـدلاً مـن ٦%.

كان القانون ٤٣ يستثنَي المشروعات الأجنبية من أحكـام القوانين والقرارات المنظمة للاستيراد "دون التزام من جانب الحكومة، بتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليـات الاسـتيراد، خارج الحسابات المصرفية المذكورة في المادة السابقة" (أي: المادة ١٤). ولكن هذه المادة توسعت كمـا أشـرنا؛ بحيـث لم يعد الجانب الدائن في الحسابات المصرفية للمشـروعات مقصورا على صادراتها المنظـورة وغيـر المنظـورة، أو الأموال المحولة من الخارج بالعملات الحرة، وإنما أُضـيف إلى موارد النقد الأجنبي مـا تسـتطيع أن تعتصـره هـذه المشروعات من داخل مصر، ويعني ذلـك توسـع دائـرة الاستيراد المرسل بلا ضوابط من خلال الشركات الأجنبيـة. وأضيف إلى هذا "السماح للمشروعات المشار إليهـا، بـأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص، وبغيـر حاجة لقيدها في سـجل المصـدرين". وفشـلت محـاولات المعارضين لتقييد هذه الحرية، ولو بمجرد إخطـار الهيئـة العامة للاستثمار قبل التصدير؛ لكي يكون لدى الدولة تصور

عن موارد النقد الأجنبي المتوقعة، أو للتنسيق بين التصدير واحتياجات الاستهلاك المحلي [٧٠].

وكان لا بد من تأمين طرق الانسحاب أمام المستثمرين الأجانب وقتما يريدون، والقانون ٤٣ حقق ذلك في المادة (٢١) بالسماح بإعادة تصدير رأس المال المستثمر عينًا بموافقة الهيئة (وظل هذا بلاد تعديل) أو بتحويله نقدا إلى الخارج على خمسة أقساط سنوية متساوية، فألغَى التعديل شرط التساوي في الأقساط، وكان ممكنًا أن يستثنَى من شرط الأقساط الخمسة - أصلاً -) إذا كان المستثمر قد تصرف فيه "في رأسماله" مقابل نقد أجنبي حر تم تحويله إلى جمهورية مصر العربية".

لكن تمشيا مع منطق التعديلات؛ أصبح الاستثناء ممكنًا أيضا (أي تحول الأموال دفعة واحدة) إذا أمكن للمستثمر أن يحصل على النقد الأجنبي اللازم من داخل مصر، أي "إذا كان رصيد المستثمر بالنقد الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل، أو إذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبي حر". وكان الاستثناء من شرط الأقساط الخمسة يتطلب في القانون ٤٣ موافقة الهيئة على هذا

التصـرف، فـاكتفى التعـديل بمجـرد إخطـار الهيئـة، ولم تنفع في المناقشة حجة أن اسـتئذان الهيئـة وموافقتهـا ضرورية، على الأقل حتى لا يحل محل المستثمر الأصـلي، مستثمر آخر من دولة معادية (٧١). ومن أجل مزيـد مـن التيسير؛ أضاف التعديل في كل الأحوال حق "بيـع الأسـهم المقومة بعملة أجنبية حرة في البورصات المصـرية، بنقـد أجنبي حر، وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البـائع إلى الخارج" ومسألة تشجيع وتطوير سوق الأوراق الماليـة كانت موضع إلحاح ودراسات الجهات الخارجية والمصـرية المعنية منذ ١٩٧٤، وهذا السوق ـ وبالنقد الأجنبي ـ مـن أسرع وأكفأ قنوات تحويل الأموال إلى الخارج عند الحاجة. ومعروف أن القانون المصري لا يجيـز تـداول حصـص التأسيس والأسهم، قبل مرور سنتين على قيام الشركة، ولكن أجاز هذا بالنسبة للشركات المستفيدة من القانون إذا وافقـت الهيئة (مادة ١٢).

وأخيرا، كانت هناك طريقة انسحاب المسـتثمر الأجنبـي بتصفية المشروع، والقانون ٤٣ كان يضع بعض الضـوابط على تحويل المستثمر لأمواله على هـذا السـبيل ـ لمنـع

التلاعب - فوضع حدا أقصى "لا يجاوز القيمة المسجل بهـا المال المستثمر عند وروده، مضافًا إليها نسبة يحددها مجلس إدارة الهيئة، مقابل الارتفاع الذي يكون قد طرأ على قيمـة المال المستثمر"، ولكن جاء التعديل ملغيا لأية معايير محددة، "يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عنـد التصفية، أو التصرف فيه بحسب الأحوال".. وبالكاد تمكنـت المعارضةُ في مجلس الشعب، من إضافة "علـى أن تعتمـد الهيئة نتيجة التصفية" إلى آخر الفقرة.

وبالنسبة لإعفاء المشروعات من تطبيق قـوانين الدولـة، حدث توسع كبير في دائرة الإعفاء التي نص عليهـا قـانون ٤٣. وتعرضت هذه النقطة لانتقادات حادة من المعارضـين، ولكن بقدر محدود من النتائج (٧٢)، أهمهـا إسـقاط الـنص المقترح من الحكومة بإطلاق يد المشروعات فـي تشـغيل العمال ساعات إضافية، دون تصريح من مكتب العمل، (وهو أمر يتعارض مع الحقوق التي كسبها العمال المصريون منذ أوائل الخمسينيات).

وكذلك تمكن المجلس من خفض نِسـبة إعفـاء الأربـاح الموزعة من ضريبة الإيراد العام إلـى ٥ % مـن القيمـة

الأصلية لحصة الممول في رأس المال للمشروع، وذلك بعد انقضاء فترة الإعفاء من كل الضرائب، لمدة خمس سـنوات (أو ثماني أو خمس عشر سنة، حسب الحالة) اعتبـارا مـن أول سنة تالية لبداية الإنتاج، أو مزاولة النشاط. وبهذا تكون النسبة (٥ %) قد ظلت عند المستوى المقرر في قانون ٤٣، وكانت الحكومة قد اقترحت رفع هذه النسـبة إلـى ١٠ %، وكان هذا يعني أن المشروع الذي يبلغ رأسماله مليون جنيـه ويربح مائة ألف جنيه سنويا، يصبح معفيا مـن الضـرائب طول فترة اشتغال المشروع؛ لأن المائة ألـف جنيـه تمثـل ١٠% من رأسمال المشروع.

ولكن ظلت باقي التساهلات والاستثناءات سارية، وظلـت كل مادة من قانون الاستثمار (من المادة ـ ١ ـ إلى المـادة ٢٢ ـ) تهدي للمستثمرين استثناء أو أكثر من القوانين العامة للبلاد، و"الغريب في أمر هذه الاستثناءات ـ كما كتب محمد علي رفعت ـ أن الذين صاغوا القانون فـي سـنة ١٩٧٤، والذين صاغوا ما أُدخل على مواده من تعديلات فـي سـنة ١٩٧٧، لم يفطنوا جميعا لعواقب تطبيقه، تلك العواقب التـي ظهرت بواكيرها فيما تعانيه المشروعات الوطنيـة القائمـة

وغير المنتفعة (بالاستثناءات) من ضيق ومعانـاة (...) مـع أنها أولى بالرعاية؛ لسابق فضـلها فـي الأداء، ولمعاناتهـا الطويلة؛ ولأنها لو تُركت وشأنها؛ لانهارت دعائمها"، وهـذا الانهيار "تترتب عليه خسائر لن تعوضها المكاسب المرتقبـة من إقامة المشروعات المنتفعـة". والتمييـز فـي المعاملـة الاقتصادية، يستحدث الثنائية الاقتصادية، ومثل هذا التمييـز كان دائما الأداة التي يلجأ إليها المستعمرون "لإقامة قطاعات أو مشروعات اقتصادية يختصون أنفسهم بملكيتها وإدارتهـا، ويتركون للمواطنين المستضعفين القطاعاتِ التقليدية المتخلفة (...) وإذا كان الشيء بالشيء يذكر؛ فلا بد من ذكر ما عانته مصر على مدى الأجيال في ظل نظام الامتيازات الأجنبيـة من سيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصادياتها (....) وإذا كان إغفال العواقب التي تعززها الاستثناءات سـالفة الـذكر عند تطبيقها، أمرا مستغربا؛ فالأغرب منه أن يدعي مدعٍ أن القانون الجامع لتلك الاستثناءات، إنما هو تجسـيد لسياسـة عامة تقررها الدولة. **أمِـن المعقـول أن تكـون مجموعـة استثناءات خاصة من قوانين عامة، تجسيدا لسياسة عامة؟ أو مكونة لها**" [٧٣].

إلا أن اللجنةُ المشتركة أصرتْ أيضا على إضـافة فقـرة إلى (المادة ٦) وتتعلق بامتداد كل الامتيازات الجوهرية التي تتمتع بها رءوس الأموال الأجنبيـة؛ لكـي تغطـي أيضـا المشروعات المصرية الخالصة(٧٤) وعلى رأسها الإعفـاءات الضريبية، شاملة الإعفاء الدائم للأرباح، بنسـبة ٥ % مـن رأس المال المستثمر، من ضريبة الإيراد العام (المـادة ١٧) وكانت الحجة الديماغوجية المقدمة، أنه لا بد مـن مسـاواة المصري مع الأجنبي، وأي وطني عاقل كان يـرفض هـذا المنطق؛ فالرأسمالي العجوز عضو مجلس الشعب سيد جلال قال: "إنني مندهش من الكلام الذي يقال، من أنه يجب عـدم إيجاد تفرقة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المصري، فـلا بد من التفرقة بين الاثنين؛ لأن المصري يستثمر فـي بلـده ووطنه الذي يدين له بكل شيء، ووضعه يختلف عن الأجنبي الذي يأتي إلينا بهدف الربح (...) إنني أتساءل عن الأسباب التي تدعونا إلى إعطاء مثل هذا الإعفاء للممول المصـري، بعد أن أعفيناه من كافة أنواع الضـرائب والرسـوم، لمـدد تتراوح ما بين ٥ سنوات و ١٥ سنة؛ وفقـًا لطبيعـة كـل مشروع. كما أتساءل عن الأسباب التي تدعونا للاستمرار في

إعفاء الممول المصري، رغم أنه يقيم في مصـر ويسـتظل بظلها، وينعم بخيراتها، ويعيش آمنًا في ظل قواتها المسـلحة ورجال الأمن فيها، ويتمتع ابنه بالتعليم المجاني، ويتمتع هو بالعلاج المجاني أيضا، لماذا – إذًا - نعفيه مـن الضـريبة بنسبة ١٠ % من رأس المال؟ هل يعتبر هذا بمثابة معـاش إضافي للممول؟ إنني لا أجـد أي مبـرر لإعفـاء الممـول المصري بنسبة ١٠ % من القيمة الأصلية لحصته، ثم كيف نقرر بأن يظل هذا الإعفاء مستمرا إلى ما لا نهاية؟ إننـا إذا كنا نعفي المستثمر الأجنبي من الضرائب؛ فهذا لأننا لا نطالب منه أن يسهم في الأعباء العامـة للدولـة، أمـا المـواطن المصري، فلماذا نعفيه من أداء الضريبة المسـتحقة عليـه؟ إنني أرجو من الإخوة الزملاء، عدم الموافقـة علـى هـذا الإعفاء"[٧٥].

ولكن الإخوة الزملاء لم يستجيبوا للرجاء، رغم مسـاندة رئيس المجلس للاتجاه المعـارض، فحـين طُـرح الأمـر للتصويت وقال سيد مرعي: "الموافق من حضـراتكم علـى مساواة رأس المال المصري بـرأس المـال الأجنبـي فـي الاستفادة من حكم المادة (١٧)، يتفضل برفع يـده"، رفعـت

الأغلبية يدها، وسط التصفيق الحاد، وحين تساءل رئيس المجلس: "وهل يكون الإعفاء مطلقًا دون تحديد مدة؟ أو يحدد بخمس سنوات أو ثماني سنوات؟" [٧٦] لم يجد من يعبأ بالإجابة أو التعليق.

المناقشات التي أشرنا إليها بما عدلته وبما لم تعدله، عكست إدراكًا ناميا وصحيحا، لحقيقة أن الدولة تمنح المستثمرين الأجانب والمصريين تسهيلاتٍ شاذة، ولم تميز في ذلك بين المشروعات الهامة وغير الهامة، وتتأكد خطورة ذلك، حين نتذكر اتساع القطاع الذي يشمله هذا القانون، في ظل استراتيجية تنمية، التزمت بها الحكومةُ، وتعلن أن المشروعات الجديدة - خارج الهياكل الارتكازية - سيقوم بها القطاع الخاص الأجنبي والمصري، وبالتالي يكون المستهدف إعفاء كل المنجز خلال الخطة الخمسية (أو في كل السنوات التالية) من أي تخطيط أو ضوابط مِن قِبل الدولة، وأيضا لن تحقق الدولة أية زيادة في موارد الميزانية العامة من خلال المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة، وتصل الأرباح والعوائد المصدرة بالنقد الأجنبي، إلى أرقام مزعجة، إذا نجحت السياسات في اجتذاب رءوس أموال

أجنبية في مشروعات كثيـرة تافهـة، تتمتـع بكـل هـذه الإعفاءات.

ولكن في إطار هذه الصورة العامة، فات الجميع (قصـدا أو سهوا) رصد ثلاثة جوانب في تعديلات القـانون، تـرتبط بمجمل التحورات المستهدفة في البنية الاقتصادية لتكـريس التبعية:

الجانب الأول والأخطر بسعر الصـرف؛ ففـي الهجـوم الشامل والمشترك من كافة الممولين الأجانب (دول عربيـة وغربية، ومؤسسات دولية، ومؤسسات خاصة) كـان هنـاك اللقاء حول خفض سعر الصرف خفضـا شـديدا، وكانـت إجراءات "ونوايا" الحكومة في الوثائق السابقة، تتجـه إلـى الخضوع لهذا المطلب، فحققت خطوة أساسية في هذا الاتجاه للتوسع الكبير في التعامل على أساس السعر التشجيعي، فـي التصدير والاستيراد والقروض.. إلخ، والتزمت بأن يكون كل الاستيراد بالسعر التشجيعي بدءا من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، وكان لا بد أن يستكمل ذلك بتعديل سعر الصـرف الذي يعامل به المالُ المستثمر؛ كي يصبح هدف خفض سعر الصرف أمرا واقعا وكاملاً، وقد تعهدت الحكومة أمام كـل

الجهات الخارجية بأن تحقق من خلال تعديل القانون ٤٣ هذه الخطوة. وجمال العطيفي (القريب من الصورة) كان مـدركًا للموضوع، إلى حد أنه اعتبر - وبحق - أن موضوع سعر الصرف هو جوهر التعديلات المطلوبة لقـانون الاسـتثمار "إلا أن الإضافات والتعديلات التـي رأت اللجنـة إدخالهـا تجاوزت ما سبق أن طالبنا به". ولكنه عرض القضية علـى أساس أنه "كان من المتصـور، والمفـروض أن يتضـمن مشروع القانون المعروض بوضوح وجـلاء هـذا الوعـد، ألا وهو تحديد سعر الصرف الذي يتم بـه تحويـل العملـة وإنهاء الخلاف القائم حوله". وأضاف أن الحكومة سـبق أن وعدت بتحقيق ذلك على لسان رئيس مجلس الـوزراء عنـد عرضه لبيان الحكومة في تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٥، وأن لجنة الرد على بيان الحكومة (وكانت برئاسته) أثـارت بدورها مسألة "تحديد سعر واحد (التشجيعي أو الرسمي) يتم على أساسه استجلاب رأس المال الأجنبي، وتحويل الأرباح". ولا أعتقد أن ضعف الذاكرة يفسر خطأ العطيفي هنا في سرد الوقائع، ولكن كان الرجل يدرك خطورة كشف هذه النقطـة، واستحالة تعديلها، فحاول أن يتجاوزها؛ ليواجه ما هو ممكن.

كان القانون ٤٣ ينص في الفقرة الأولى من المـادة (٢) على أن: يعتَبر مالاً مستثمرا في تطبيق أحكام هذا القـانون، النقد الأجنبي الحر، المحول لجمهورية مصر العربية بالسعر الرسمي، عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري؛ لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسـع فيها - وفي الوقت نفسه كانت الفقرة الأولى من المـادة ٢١ تنص على "يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج علـى خمسة أقساط سنوية متساوية، وبذات العملـة الـوارد بهـا **وبسعر الصرف المعمول به وقت التحويل**"؛ ولـذا سـجلت المذكرة الإيضاحية التي قدمتها الحكومة لمشـروع القـانون المعدل ما يلي:

أ- إن التفاوت في معاملة رأس المال العربي والأجنبـي بأسعار صرف مختلفة، بالنسبة لدخوله وخروجه، أمر يتنافَى مع العدالة في المعاملة، التي تقتضـي توحيـد السعر في الحالتين، كما أن عبارة (سـعر الصـرف المعمول به وقت التحويـل) عبـارة غيـر محـددة التعريف، وتُجيز عدة تفسيرات متناقضة".

وبالفعل كانت هذه العبارة غير محددة، وقد تصور البعض في البداية، أنها تعني السعر التشجيعي، وحينئذٍ، تكون الحالة أن المستثمر يجلب أموالاً تحدد قيمتها بالسعر الرسـمي، أي تعادل قيمتها بكمية من الجنيهات المصرية، تقل عـن حالـة تقييم النقد الأجنبي بالسعر التشجيعي. عند تصدير المسـتثمر لأرباحه بالسعر التشجيعي يحول المستثمر كل مائـة جنيـه يربحها مثلاً باعتبارها ١٤٦ دولار فقط، في حين أنه يحـول أمواله باعتبارها ٢٥٠ دولار إذا حول أمواله للخارج بالسعر الرسمي؛ أي بنفس سعر دخوله للبلاد. إلا أن الحكومة أعلنت منذ مناقشات مشروع القانون ٤٢ لعام ١٩٧٤ أن رأس المال سيعامل معاملة موحدة عند قدومه وعند خروجه؛ فطالما أنه عومِل بالسعر الرسمي عند مجيئه؛ ستعامل تحويلاتُه للخارج بالسعر نفسه. وقد طبق هذا فعلاً خلال لممارسة العملية؛ ولذا فإن إزالة اللبس في الصياغة تعتبر في هذا السـياق مجـرد تدقيق وتحصيل حاصل، وهنا يأتي خطأ العطيفي؛ لأن بيـان الحكومة عام ١٩٧٥ (الذي أشار إليه) كان في اتجاه إزالـة اللبس وتأكيد توحيد المعاملة بنص صريح على أساس السعر الرسمي، ورد لجنة مجلس الشعب في ذلك الوقت كان فـي

اتجاه أنه لا داعي للتعديل؛ لأن التعامل مع المـال الأجنبـي المستثمر (دخولاً وخروجا) بالسعر الرسمي مسألة مضمونة ومفهومة، وبمعنى آخر كان المطروح عام ١٩٧٥ تأكيد مبدأ التعامل بسعر واحد مع المال المستثمر، ولم يكن مطروحـا يومها أي تساؤل، حول ما إذا كان هذا السعر الواحـد هـو السعر الرسمي أو السعر التشجيعي - كما قال العطيفي؛ لأن المسئولين كانوا - ولا زالوا حتى ذلك الوقت - في الموقف الذي يستطيعون فيه معارضة خفض سعر الجنيـه، ولكـن الموقف في منتصف ١٩٧٧ اختلـف، ولـم تكـن القضـية المطروحة توحيد سعر التعامل، ولكن تغيير سعر التعامـل، وبررت الحكومة موقفها في المذكرة الإيضاحية على النحـو التالي:

ب- "إن توحيد سعر الصرف في المعاملات الاستثمارية - دخولاً وخروجا - بالسعر التشجيعي، يتمشى مـع السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تستهدف إصلاح المسار الاقتصادي، وترشيد المعاملات الخارجية وفق سعر للصرف يتمشى مع حقيقة المتغيرات الاقتصادية،

ويؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات المصري خـلال
بِضع سنوات".

"جـ - إن توحيد السعر على أساس السـعر الرسـمي، ليس في صالح الاقتصاد القومي؛ إذ يأتي رأس المـال الأجنبي عادة في صورة آلات ومعدات، من العسـير تقييم أسعارها الحقيقية؛ نظرا لتفـاوت المواصـفات، وتباين الأسعار في الأسواق الدولية، وبالتالي قد تشجع المستثمرين على تضخيم قيمتها؛ لتعويض الفرق بـين السعر الرسمي والسعر التشجيعي، (وهذا الوضـع لا يغيره كثيرا استخدام السعر التشـجيعي - المؤلـف)، كما أن خروج رأس المال وأرباحه بالسعر الرسـمي، يضر بمصالح مصر؛ إذ إن الأرباح تتولد في مجتمـع يتمتع بمستوى أجور منخفض نسـبيا؛ (نظـرا لقيـام الحكومة بإعانة تكلفة المعيشة لبعض السلع الرئيسـية) بينما يتمتع المستثمر بالسـوق المصـرية الضـخمة، ومجالات تسويق إنتاجه بأسعار مرتفعة؛ نظرا لنُـدرة السلع المتاحة، وبالتالي ليس فـي صـالح الاقتصـاد القومي أن يسمح للمستثمر بتحويل أرباحه على أساس

٣٨ قرشًا عن كل دولار (بالسعر الرسمي) بل يتعـين أن نطالبه بالسعر التشجيعي؛ أي نحو ٧٠ قرشًا عـن كل دولار".

والبند (ج) إشارة نفهمها لارتبـاط التغييـر فـي سـعر الصرف في قانون الاستثمار، بمجمل التغييرات المملاة فـي البنية والسياسات الاقتصادية، وعلى رأسـها خفـض سـعر الصرف الرسمي. ولكن البند (ب) يقـدم اسـتخدام السـعر التشجيعي، كما لو كان إجراء يتطلبه الصالح الوطني، وعلى حساب الأرباح التي يحصلها المستثمرون الأجانب. وواقـع الحال، أن المستثمرين الأجانب هم الذين ألحوا لفرض هـذا التعديل والحكومة المصرية هي التي حاولـت أن تعتـرض لأطول فترة ممكنة. والأسباب واضحة:

فتحرير سعر الصرف وهيكل الأسعار المحلية من قبضة الدولة، أداة أساسية لربط الاقتصاد القومي باقتصاديات الدول الغربية بشروط الأخيرة، والنجاح في ذلك، شرطٌ استراتيجي لإعداد المسرح لقيام الشركات العـابرة للجنسـية بـدورها؛ تجارة واستثمارا. وكل هذا مهم جدا لإسرائيل.

وبالإضافة إلى ضمان انتظام الأداء العام وفق المطلوب، فإن المصالح المحددة للمستثمر الأجنبـي لا تُضـار علـى الإطلاق بتصدير ربحه بسعر ٧٠ قرشًا للدولار، بـدلاً مـن السعر الرسمي (على عكس ما ادعت الحكومـةُ) طالمـا أن حصته في رأس المال قُومت أيضا بالسعر نفسه التشجيعي.

لنفرض مثلاً أن حصة مستثمر أجنبي في مشروع مشترك تبلغ ١٠٠ ألف دولار، فإذا قومت بالسعر الرسـمي؛ تكـون مساوية لـ ٤٠ ألف جنيه، وإذا كان رأس مـال المشـروع ١٠٠ ألف جنيه، تصبح حصة الشريك الأجنبي ٤٠ % مـن رأس المال، وإذا حقق المشروع معدلاً من الربح ١٠ % أي ١٠ آلاف جنيه، يكون نصيب الشريك الأجنبي حسب حصته في رأس المال ٤ آلاف جنيه، تساوي عند تصديرها بالسعر الرسمي ١٠ آلاف دولار.

وإذا قومت نفس حصة المستثمر الأجنبـي (١٠٠ ألـف دولار بالسعر التشجيعي)، ترتفع قيمتها بالجنيه المصري إلى حوالي ٧١ ألف جنيه، إذا شارك بها في مشـروع بـالحجم نفسه (رأسماله ١٠٠ ألف جنيه) تقفز نسبة الشريك الأجنبـي إلى ٧١ % من رأس المال، وإذا كانت أرباح المشروع أيضا

١٠ آلاف جنيه، فإن نصيب الشريك الأجنبي حسب حصته الجديدة في رأس المال ٧١٠٠ جنيه، تساوي عند تصديرها بالسعر التشجيعي ١٠ آلاف دولار.

وبعد "الاطمئنان" على نصيب المستثمر الأجنبي من الأرباح، ينبغي أن نلحظ من كلامنا السابق، أن الشريك الأجنبي أصبح بوسعه - بعد السعر التشجيعي - أن يملك نسبة أكبر من رأس مال الشركة، وبحكم قبضته الإدارية بالتالي، بكمية محدودة من النقد الأجنبي المحول. وإحكام السيطرة الإدارية، يدعم الروابط التكنولوجية والاقتصادية بين المشروع المحلي وفروع الشركة الأم، ومن خلال هذه وتلك، يتزايد نزيف التحويلات للخارج، من خلال توريد السلع الوسيطة عبر القنوات الخاصة للشركة العابرة للجنسية، بأسعار مغالى فيها، ولقاء براءات الاختراعات والعلامات التجارية، وأيضا لتحويل المرتبات العالية للخبراء ورجال الإدارة.. بالإضافة على الربح الرسمي.

وتكنيك السيطرة على المشروعات، بحفنة دولارات، يعني التحكم في كمية مدخرات مصرية كبيرة بحفنة دولارات ترد من الخارج. وتبدأ هذه العملية عند تأسيس المشروع

المشترك، ولكن أثناء التنفيذ، وبعد التشغيل، قد يلجأ المشروع إلى الاقتراض لتغطية التوسع في إنفاقه الاستثماري، وكـان قانون ٤٣ يشجع على ذلك لاجتذاب مزيد من النقد الأجنبـي من المصادر الخارجية؛ ولذا نـص علـى إعفـاء "الفوائـد المستحقة على القروض الخارجية - ولو اتخذت شكل فوائد - التي يعقدها المشروع من جميـع الضـرائب والرسـوم، ويسري ذلك الإعفاء على فوائد القروض الخارجيـة التـي يمول بها الجانب المصري نصيبه في المشروع" (المادة ١٨) ولكن مع التعديلات المدخلة حذفت كلمة "الخارجية"، وأصبح الإعفاء بالنسبة للقروض "التـي يعقـدها المشـروع بالنقـد الأجنبي" (أي يشمل الإعفاء مـا يقترضـه المشـروع مـن مصادر الإقراض داخل مصر)، ويسـري الإعفـاء أيضـا بالنسبة للقروض التي يمول بها الجانب المصري نصيبه في المشروع (أي القروض التي يحصل عليها من داخل مصـر أيضا بالعملة المحلية). ويعني هـذا أن المسـتثمر الأجنبـي بحفنة دولارات (بولغ في قيمتها) سيطر على موارد محليـة كبيرة، ثم توسع بعد ذلك في المشروع، أو في دائرة سيطرته

على موارد منتزعة من السوق المصري، وزاد بالتالي مـن حجم أرباحه، بنفس حفنة الدولارات التي جاء بها (٧٧).

من أجل كل هذا، كان منطقيا تماما أن يصر المستثمرون على معاملة أموالهم بالسعر التشجيعي. إلا أن قضية السـعر التشجيعي، **رغم خطورتها هنا، ومـع ارتباطهـا بسياسـة الخفض** المتعسف لسعر الصرف، مرت في غفلة غريبة من المعارضين، تماما كما مرت بِبساطة مسـألةُ التوسـع فـي الاستيراد بالسعر التشجيعي، أو بسعر السوق الموازية.

ننتقل بعد هذا إلى الجانبين الآخرين، وهما على أهميتهما، لن يحتاجا إلى شرح طويل. **الجانب الثاني يتعلق بقطاعـات المقاولات،** فقد تعرض فتح هذا المجـال أمـام الاسـتثمار الأجنبي لمعارضة شديدة، نجحت في الـنص علـى بعـض الضوابط، ولكن اقتصر هجوم المعارضة، علـى حجـة أن القطاع مصدر لأرباح وتحايلات غير عادية، وبتعبير محمود القاضي: "المقاولات وما أدراك مـا المقـاولات!" والحجـةُ الأخرى كانت أن الخبـرة المصـرية الهائلـة فـي قطـاع المقاولات لا تحتاج إلـى أي مـدد خـارجي، ولا شـك أن الحجتين مهمتان، وفي الصميم، وتكفيان لإغلاق الباب أمـام

المستثمرين الأجانب، ولكن تظل الحجـة الأهـم - والتـي لم يسلط عليها الضوء - إن قطاع الإنشاء يتحكم في التنفيـذ العيني للخطة، كتحكم الجهاز المصرفي في التنفيذ المـالي، وكما كان اختراق الأجانب للقطاع المصرفي ضربةً كبـرى للاستقلال الاقتصادي، أو للقدرة على تنفيذ قرارات مسـتقلة في مجال التنمية والإدارة الاقتصادية، كان اختراق الأجانب لقطاع المقاولات ضربة مشابهة بنفس المعايير، وكان مكسبا هاما، استهدفه الأعداء من تعديل قانون ٤٣.

الجانب الثالث خاص بقضـايا العمالـة؛ فالمعارضـون ركزوا على الجوانب الإنسانية والاجتماعية بالمعنى الضيق، ولكن غابت النظرة إلى اقتصاديات الماكرو، وغـاب أيضـا مفهوم الاستقلال الاقتصادي. وحين نوقِش الموضوع بنظرة ضيقة؛ مر تعديل المادة ١١ ببسـاطة، وتقضـي باسـتثناء مشروعات الاستثمار الأجنبي من حكم المادة ٢١ من قـانون العمل (٩١ لسنة ١٩٥٩) الذي يلزم المشـروعاتِ بتعيـين العمال والسائقين والعمال المتدرجين؛ بنـاء علـى ترشـيح مكاتب العمل، ويعني هذا أنه لا ضرورة لأولويـة تشـغيل العاطلين، وإباحة نقل العمالة من موقع إلى آخر بلا ضـابط،

وكان يكفي للموافقة على هذا المبدأ، أن يقال: وما المانع "إذا كانت شروط العمل أفضل". وقد أشير في المناقشة إلى الوجه الخطير لهذا المبدأ، فقيل: "إن المشروع الاستثماري قد يكون في حاجة إلى كفاءات عمالية، وقد تكـون هـذه الكفـاءات موجودة في الحكومة أو في شركاتٍ أخرى، وليس لهـؤلاء حق الحصول على كعب العمـل؛ لأنهـم ليسـوا عـاطلين، وبالتالي لن تستطيع تلك الشركة أو غيرها الحصول على هذه الكفاءات اللازمة لنجاح المشروع" (٧٨). وهذا الموقـف ـ بلا سياسات مضادة مناسبة ـ هو تقنين لسياسـة اسـتنزاف العمالة الفنية من القطاع العام. ومعروفٌ أن القانون ٤٣ كان قد أعفى شركاتِ الاستثمار الأجنبي من نظم ولوائح القطـاع العام (حتى لو كان الشريك شركة من القطاع العام) ونصت التعديلات على استثناء "العاملين وأعضاء مجالس الإدارة في تلك الشركات من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٦١ ـ بعـدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئـيس أو عضـو مجلـس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه". وكان هذا النص في ـ غيبة سياسات مضادة مناسـبة - تقنينـًا لاسـتنزاف الإدارات العليا والخبرات البشرية الثمينة، التي تربت علـى

القطاع العام، وتقنين المفارقات في هيكل الأجور والمرتبات، وما يترتب عليها من هجرة المهارات البشرية لمواقع العمـل في القطاع العام، تؤدي إلى تخريب جسيم لإنتاجية القطـاع العام ـ بمفهومه ودوره حتى الآن ـ (وهذا هدف استراتيجي للقوى الخارجية) وهذه الهجرة تؤدي أيضـا إلـى خسـارة الاقتصاد القومي للإضافات المستهدفة من الاستثمار الأجنبي في صورة توسيع وتنويع لرصيد المهارات البشـرية التـي تمتلكها. وهذا الموقف يسهم، مع السياسات الأخـرى، فـي تيسير أن يكون القطاع الخاضع للسـيطرة الأجنبيـة قائـدا للاقتصاد القومي، وبـديلاً ـ ولـيس إضـافة ـ للقطـاع العام[٧٩].

ثانيا ـ ما بعد المجموعة الاستشارية الأولى:

(١) التوجه إلى القدس (إعلان الاستسلام في جبهة الصراع الرئيسي):

إذا عدنا بعد ذلك إلى التحرك السياسي في جبهة الصراع العربي ـ الإسـرائيلي، نجـد أن مرحلـة جـس النـبض والمباحثات الاستطلاعية للحل الشامل الذي بشر به كـارتر، كانت قد وصلت عمليا ـ في أيار/ مايو ـ إلى مزيـد مـن

تحسين الموقف التفاوضـي لإسـرائيل، بفضـل الضـغط الأمريكي المنظم على الأطراف المعنية.

فقد تم بالفعل إرجاء مؤتمر جنيف، وانتزعت من الجانب المصري موافقة مبدئية على إنشاء علاقـات طبيعيـة مـع إسرائيل قبل (أو دون) التزام من إسرائيل بالانسحاب من كل الجبهات. وبدأ التراجع حول مبدأ تمثيـل منظمـة التحريـر للشعب الفلسطيني في التسوية، من خلال البحث عن البـدائل المحتملة لأشكال مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف (الذي لم ينعقد أبدا)، والتي وصلت إلـى حـد أن يمثـل الشـعب الفلسطيني أستاذٌ أمريكي من أصول فلسطينية. وارتبط كـل ذلك - داخل مصر - مع النجاح الأمريكي - الإسـرائيلي في السيطرة على إدارة الاقتصـاد المصـري (المجموعـة الاستشارية ١٢ أيار/ مايو)، وواكـب هـذا أيضـا ازديـاد التدهور في علاقات القوى العسكرية بين مصر وإسرائيل.

وعلى المستوى العربي نذكر أن أزمة لبنان ظلت نزيفًـا مستمرا لقدرات سـوريا، والاتصـالات العلنيـة والسـرية للولايات المتحدة، أسهمت في إعادة التـوتر إلـى الجبهـة المصرية السورية - بعد محاولات رأب الصدع في نهايـة

١٩٧٦، وأوائل ١٩٧٧. ولم يقتصر التوتر علـى العلاقـات المصرية مع سوريا وليبيا، ولكن أدى الدور السعودي فـي قانون التصفية، إلى تكثيف الإحسـاس الطبيعـي بالإهانـة والمرارة التي تجرعها السياسيون والفنيون والبيروقراطيون المساهمون في اتصالات تلك الفترة واتفاقياتها، أضيفت إلـى المرارة التي سبق أن ترسبت - منذ الانفتاح - على أصعِدة مختلفة، ونشأ عن كل ذلك توتر مكتوم.

وعلى المستوى الدولي أسفرت تحركات كـارتر - عـن تصاعد العداء مع الاتحاد السوفييتي، فتجـاوزت المواجهـة حدود الحملة السياسة الإعلامية، بل وحدود مصـر؛ لكـي تصل إلى مواجهات ساخنة وبالسلاح في أكثر من موقع فـي أفريقيا، وتدعم المحور المصـري - السـوداني فـي هـذا الإطار. وكان لقاء السادات - نميـري (١٩ أيـار/ مـايو) تنسيقًا وتتويجا لذلك.

وحين أعلن ذلك، كان باقيا - في قائمة مباحثات كـارتر - اللقاءات مع الأمير فهد. وفي يوم اللقاء (٢٣ أيار/ مـايو) نشر في صحف القاهرة أن الرئيس السادات تلقى رسالة من كارتر، تؤكد التزام الولايات المتحدة بموقفهـا مـن تحقيـق

السلام في الشرق الأوسط، وبضرورة عقد مؤتمر جنيف هذا العام بغض النظر عن أية تغييرات في قيادة إسرائيل. ولكن المواقف العملية لم تثبت جدية هذا الكلام، وأكدت ذلك نتائج مباحثات فهد - كارتر؛ إذ سبقت اللقاء توقعات بأن تقدم الحكومة الأمريكية إلى الأمير السعودي ما لم تقدمه للآخرين؛ تدعيما لدور السعودية في المنطقة العربية. كان متوقعا أن يحصل فهد على التزام أمريكي محدد بمواجهة الصلف الإسرائيلي؛ وصولاً إلى تسوية شاملة مقبولة عربيا (من الأطراف "المعتدلة" على الأقل). ولكن خابت هذه الآمال، بل قيل أيامها إن كارتر ركز على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية، أكثر من تركيزه على قضية الشرق الأوسط. ويبدو أن شعور القاهرة بالإحباط كان على علاقة بتصريح الفريق أول الجمسي (نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية آنذاك)، فقد أكد (٢٥ أيار/ مايو) أنه "ليست هناك حشود عسكرية على حدود مصر الغربية، وليست هناك أية نوايا عدوانية نحو الشعب الليبي الشقيق"، ولا نعتقد - في سياق الأحداث - أن التصريح كان بغرض

التمويه، فأغلب الظن أنه كان رسالة امتعاض، وإبلاغًا علنيا عن تحلل القيادة المصرية من مهمة أُسندت إليها.

وعبرت القيادة المصرية عن نفس مضمون الرسالة، حين أعلن بيان من القاهرة وموسكو (يوم تكليف منـاحيم بـيجن بتشكيل الحكومة الجديدة - أي ٧ حزيران/ يونيو) عن زيارة رسمية لإسماعيل فهمي (نائـب رئـيس الـوزراء ووزيـر الخارجية) للاتحاد السوفييت، وقيل: إن المباحثـات تشـمل الموقف الدولي بكل تصوراته، والموقف في الشرق الأوسط، وقيام الدولتين العظميين بالدعوة لعقد مؤتمر جنيف، بمشاركة الفلسطينيين، والعلاقـات الثنائيـة بـين البلـدين بجوانبهـا الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقيل إن جدول الأعمـال يتضمن أيضا بحث الوضع في القـارة الأفريقيـة. وتمـت المباحثات في يومي ٩ و١٠ حزيران/ يونيو، وأكـد البيـان المشترك اهتمام الطرفين باتخاذ الإجـراءات الهادفـة إلـى التغلب على الصعوبات القائمة في العلاقات بـين البلـدين؛ لتطوير التعاون المصري السوفيتي في مختلـف المجـالات لصالح الشعبين. وقد أُحيطت زيارة إسماعيل فهمي بتغطيـة إعلامية واسعة، ونُقل عن الجرائد أيامها أنـه كلـف بفـتح

صفحة جديدة، وأن المباحثات ـ بهـذا المعيـار ـ حققـت أهدافها، بما في ذلك موضوع السلاح؛ ولذا فـوجئ وزيـر الخارجية تماما حين هاجم الرئيس الاتحـاد السـوفيتي فـي خطاب عام ـ بعد عودة فهمي مباشرة ـ ومستندا إلى فشله في مهمته. ولكن من حقنا أن نفترض هنا أن التغير المفاجئ كان نتيجة اتصالات سرية (لا يعلم بها وزيـر الخارجيـة). ويبدو أن الاتصالات أنذرت، وطلبت وقف الاتصـال مـع السوفييت، ويبدو أنها وعدت في الوقت نفسه بتجدد التحـرك الأمريكي النشِط، أو باستمرار قوة الدفع من أجـل التسـوية الشاملة. ويرجح هذا التصور أن الفترة التي تلت ذلك كانـت تحضيرا بالفعل لجولة قام بها فانس.

وفي انتظار فانس، وإعدادا لجولته؛ تصاعدت الاشتباكات في جنوب لبنان، وأعلنت حكومة بيجين بدء تنفيذ مخططهـا لإقامة تسع وعشرين مستوطنة جديدة، ضمن برنامج ليكـود لإنشاء ١٢٠ مستوطنة في الأراضي العربية المحتلة، ومـن هذا المنطلق تقابل كارتر مع بيجن (١٩ تموز/ يوليو).

وعلى الجانب المصري، في المقابل، كان أهم إسهام قُـدم إعدادا لجولة فانس، اختراق القوات المصرية للحدود الليبيـة

(٢١ ـ ٢٣ تموز/ يوليو)، وفي الأثنـاء قصـف الطيـران المصري "محطة رادار كبيرة جدا، تبين فيما بعد أنها قاعـدة سوفيتية محصنة، تعمل أجهزتها على نطاق واسع من شرق البحر الأبيض حتى غربـه، ويصـل مـداها إلـى عمـق أوروبا"[٨٠].والمصادر الأخرى لها رواية مختلفة؛ فهي تؤكد أن القيادة المصرية ـ وهذا منطقي ـ كانـت تعلـم مسـبقًا بحقيقة المحطة، وأن ضربها بالتالي كان مقصـودا، تقـول "تايم" مثلاً إن السادات "أزعجه بشكل خـاص، أن الـروس يقيمون ـ في مطارات ليبية تجهيـزات إلكترونيـة معقـدة للتصنت (...) فأرسل قوات جويـة مصـرية لسـحق هـذه القواعد"[٨١]. وليس هناك ما يثبت صحة أي من الـروايتين لتبرير العدوان. ولكن هذا الزعم - على أية حـال - عـن تحطيم هذه التجهيزات السوفيتية، لا يدخل في إطار الأمـن المصري، بقدر ما يدخل في إطار أمـن حِلـف الأطلنطـي والأسطول السادس الذي يحمِي إسرائيل.

ومن جانب كارتر، باعت الإدارة الأمريكية وعودا كثيرة علنية؛ تمهيدا لزيارة فانس، فتكررت تصـريحات الـرئيس الأمريكي، بأن مهمة وزير خارجيته مناقضةٌ تمامـا لمهـام

الخطوة خطوة، وأنها مهمة تقرب من الحل الشـامل، وفـي حديثه إلى التليفزيون الأمريكي (٣٠ تمـوز/ يوليـو) قـال كارتر: "إن الهدف من جولة فانس، هو إيجاد إطـار يمكـن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مـن توجيـه الـدعوة لاستئناف مؤتمر جنيف في الخريف القادم" [٨٢]. وذاع فـي تلك الفترة، أن مؤتمر جنيـف سـينعقد فعـلاً ـ بموافقـة الأطراف المختلفة ـ في تشرين الأول/ أكتـوبر. وحسـب المفهوم الأمريكي التقليدي لمؤتمر جنيف (كمكـان لتوقيـع الاتفاقات وليس لمناقشتها)، وحسبما قيـل فـي الاتصـالات التمهيدية السرية؛ كان منطقيا أن يتوقع ـ أنصـار السـلام الأمريكي ـ أن يحمل فـانس فـي جولتـه النيـة الكافيـة والصلاحيات، لتحقيق تقارب جوهري في مواقف الطـرفين؛ العربي والإسرائيلي، وبالتحديد بالضغط على إسرائيل.

بدأت جولة فانس (١ ـ ١١ آب/ أغسطس) بمباحثاته مع السادات في الإسكندرية، ووفقًا لما نُشر، فـإن المقترحـات المصرية كانت في إطار الصفقة التي أصبحت تَلقى قبولاً من كل الأطراف العربية المعنية، وتضمنت قبولاً لإقامة علاقات وفق نص يقول: "إنهاء حالة الحرب، هي الخطـوة الوحيـدة

التي تعقب الانسحاب، على أن يتم بعد ذلك اتخاذ الخطـوات التي تؤدي إلى عودة العلاقات الطبيعية، بشرط تنفيذ كل مـا ورد في قرار مجلس الأمن". وقيل إن فانس قـدم مشـروعا مضادا، كانت أهم بنوده: وجوب التوصل إلى اتفـاق بـين الأطراف المعنية حول الحدود التي قد تنسحب إليها إسرائيل ـ ضرورة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف، على أن يتم ذلك بعد أن تعلن المنظمـة اعترافهـا بإسـرائيل ـ عـودة العلاقات الطبيعية بين العرب وإسـرائيل فـورا، وبمجـرد الاتفاق على ذلك، وأن تقوم العلاقات الدبلوماسية والتجاريـة بين الجانبين ـ إجراء استفتاء بين سكان الضـفة الغربيـة لتحديد مستقبلهم.

وأعلن أيامها أن الجانب المصري اعترض على المشروع الأمريكي، وقال: إنـه لا يتفـق مـع تصـريحات كـارتر والالتزامات الأمريكية السابقة (٨٣). وبالفعل كان المشروع الأمريكي حريصا على تسجيل النقطة التـي انتزعهـا مـن القيادة المصرية (العلاقات الطبيعية)، وأراد أن ينتزع أيضـا اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، وفي المقابل ترك قضـية الانسحاب للمفاوضة بين الأطراف دون أي التزام أمريكي.

ومع ذلك، فإن إسرائيل كانت ترفض مـن البدايـة أيـة مناقشة من هذا القَبيل، وأعلنوا أنه إذا جاء فانس بأفكار حول جوهر المشكلة، فسوف يحظَى بالاستماع له دون شك، إلا أن هذه الأفكار لن تناقش معه، فإسرائيل ترى أن مهمة وزيـر الخارجية الأمريكي، يجب أن تقتصر على إزالة العوائق التي تحول دون عقد مؤتمر جنيف، والمفاوضات الحقيقية حـول النزاع لا يمكن أن تجري إلا بين إسرائيلَ والعـرب. وهـذه المفاوضات - كما أوضحت المصادر الإسرائيلية بصراحة- تستبعد الفلسطينيين بالضرورة، حتى لو قبلت المنظمةُ القرار رقم ٢٤٢ دون أي تعديل، وحتى إذا اعتـرف الفلسـطينيون بإسرائيل، فإن إسرائيل لا يمكن أن توافق على اشتراكهم في مباحثات جنيف. وأعلن موشِي ديان بعـد المباحثـات: "إن إسرائيل ترغب في التفاوض مع كل دولة عربية على حِـدة؛ ولذلك فهي ترفض التفاوض مع وفد عربي واحد. وإسرائيل ترفض العودة إلى حدود ما قبل حزيـران/ يونيـو ١٩٦٧، وهي تذهب إلى جنيفَ على أساس أن كل شـيء مطـروح للمفاوضة، ولكن من منطلق عدم الانسـحاب مـن الضـفة أو قطاع غزة، فإسرائيل لا تريد دولةَ فلسـطينية فـي هـذه

المناطق، ولن تقبل وجود قوات أجنبية بها، حتى ولو كانـت أردنية" أما عن العلاقات مع أمريكا، فقد قال ديان: "سنشـعر بالسعادة إذا حظينا بالتأييد الأمريكي لكل مواقفنا. ولكـن إذا لم نحصل على هذا التأييد، فإننا سنقاتل للدفاع عن مواقفنـا، وإذا كانت هناك خلافاتٌ مع الأمريكيين؛ فإننا سنتولى أمورنا بأنفسنا" [٨٤].

كان هذا ما عاد به فانس من مباحثاته فـي إسـرائيل (٩ آب/ أغسطس). وبالتأكيد، فإن استخدام ديان لِكلمة "سـنقاتل" كان مقصودا؛ فإسرائيل - كما نشـرت واشـنجتن بوسـت أيامها- أصبحت تملك من القوة العسكرية، ما يشجعها علـى شن حرب تستمر لعدة أسابيع، دون حاجة إلـى مسـاعدات، وهي ليست قلقة الآن على أمنها لسنوات طويلة مقبلة، وهناك ثلاثة بلايين من المساعدات العسكرية في الطريـق إليهـا. وسوف تتسلم إسرائيل من السلاح الأمريكي، ما قيمته عشرة بلايين دولار مع نهاية العقد [٨٤].

وقد أوضح فانس أنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا، وبدا مـن تصريحات السادات في تلك الفترة، أنه كان يتوقع رحـلات مكوكية على طريقة كيسنجر، ولكن ثبت أن هذا الجهـد لـم

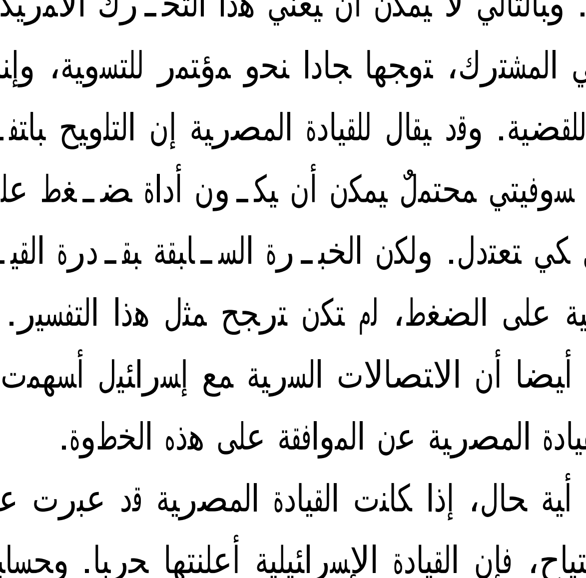
يكن في نية (أو قدرة) الإدارة الأمريكية، فعادت فكرة لجـان العمل والاتصالات التي يقودها فانس لاستمرار قوة الـدفع، وقيل إنها ستنشط أثناء تواجد وزراء خارجية دول المنطقـة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحـدة فـي أيلـول/ سبتمبر. ويبدو أن كارتر حاول أن يظهر ـ أمـام الجانـب العربي ـ بأنه لا زال قادرا على عمل شـيء؛ إذ عبـرت الحكومة الأمريكية (١٦ آب/ أغسطس) ـ بعد عودة فـانس ـ عن اعتراضها على قرار إقامة ثلاث مستوطنات جديـدة في الضفة الغربية، وعلى تطبيق القوانين الإسـرائيلية فـي المنـاطق المحتلـة (الضـفة والقطـاع) وردت الحكومـة الإسرائيلية بتصعيد الاشتباكات في جنوب لبنان، ثم أعلنـت وزارة الدفاع بدء تنفيذ خطـة الحكومـة لتطبيـق القـوانين الإسرائيلية (٩ آب/ أغسطس)، وأعلنت الحكومـة (١٠ آب/ أغسطس) مشروعا لإقامة ٦ مستوطنات جديدة. وفـي هـذا الإطار تأتي أهمية الاتصال الآخر بين مصر وإسرائيل عبر تشاوشيسكو، فقد توجه بـيجن إلـى بوخارسـت (٢٥ آب/ أغسطس) لإجراءات مباحثات حول تطورات أزمة الشـرق الأوسط، حسبما أُذيع رسميا.

مهدت إسرائيل – إذًا - لاتصالات كارتر وفـانس فـي أيلول/ سبتمبر، بالتوسع في إجراءاتها لفرض الأمر الواقـع في المناطق المحتلة، "وتصادف" أيضا أن سبق الاتصـالات مباشرة انفجار الاتهامات حول بيرت لانس باستغلال منصبه السابق كمدير لبنك جورجيا، في الحصول علـى امتيـازات غير قانونية. ولانس كان مـديرا للميزانيـة فـي الحكومـة الأمريكية، وصديقًا قريبا من كارتر. وقالت قياسات الـرأي العام في ذلك الوقت، إن هذا الاتهام كان من عوامل هبـوط شعبية كارتر.

وصل ديان (وزير الخارجية الإسرائيلي) إلى نيويـورك (١٨ أيلول/ سبتمبر)، ويقال إنه توقف أثناء رحلته؛ لإجـراء مباحثات سرية مع مسئولين مصريين، وحدث - علـى أيـة حال - أن أعلن البيت الأبيض أن مشروع السلام الإسرائيلي الذي حمله ديان، لم يحسم القضايا الأساسـية فـي النـزاع العربي الإسرائيلي، وتوالت التصريحات الأمريكيـة حـول ضرورة مشاركة الفلسطينيين. وحول شروط إشراك منظمة التحرير. ولكن ظلت الإدارة الأمريكية تبدو في منظر العاجز تماما عن أي تحرك إيجابي.

د ـ ويقول الرئيس السادات هنا، إنه تلقى في هذه الفتـرة (أواخر أيلول/ سبتمبر) رسالة شخصية بخط كـارتر، حملها مبعوث خاص، ويضيف أنه كتـب بـدوره ردا على الرسالة بخط يده، وجاء في الـرد أن الموقـف يحتاج نوعا من التحرك الجريء (٨٥). وليس معروفًا طبعا ما جاء في رسالة كارتر البالغة السرية، ولكن ما قيل عن رد السادات عليها، بالإضافة إلى هذا السـياق من التطورات، يجعلنا نتصور أن رسالة كارتر عبرت عن فشله في التأثير على إسرائيلَ، وقد يرتبط بـذلك إبلاغ السادات بمضمون البيان المشترك لجروميكو ـ فانس الذي صدر فجأة في أول تشرين الأول/ أكتوبر كأساس لدعوة مؤتمر جنيف. كان البيان مجرد تسجيل للنصوص الواردة في قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، بما في ذلك تعبير الانسـحاب مـن "أراضٍ" بـدلاً مـن "الأراضي"، ومع إضافة نص "الحقـوق المشـروعة للفلسطينيين".

فكرة البيان، قُوبلت بـاعتراض صـريح مـن القيـادات المصرية، ونعتقد أن منطق الاعتراض، يقوم على أن هـذا



التحرك هو بمثابة إنذار رسمي، بأن الإدارة الأمريكية ستنفض يدها عن المشكلة، وتوقف جهودها تماما؛ إذ لا يعقل أن تكون الولايات المتحدة قد غيرت فجأة مخططها الاستراتيجي، الذي يتضمن إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة. وبالتالي لا يمكن أن يعني هذا التحرك الأمريكي السوفيتي المشترك، توجها جادا نحو مؤتمر للتسوية، وإنما تجميدا للقضية. وقد يقال للقيادة المصرية إن التلويح باتفاق أمريكي سوفيتي محتملٌ يمكن أن يكون أداة ضغط على إسرائيلَ كي تعتدل. ولكن الخبرة السابقة بقدرة القيادة الأمريكية على الضغط، لم تكن ترجح مثل هذا التفسير. وقد نفترض أيضا أن الاتصالات السرية مع إسرائيل أسهمت في إبعاد القيادة المصرية عن الموافقة على هذه الخطوة.

على أية حال، إذا كانت القيادة المصرية قد عبرت عن عدم ارتياح، فإن القيادة الإسرائيلية أعلنتها حربا. وحساباتها مفهومة؛ فأيا كانت الفاعلية المتوقعة لمؤتمر جنيف، يظل التحول عن المسار الذي قبلته القيادة المصرية (٩٩ % من ورق اللعب في يد أمريكا) انحرافًا عن الوضع الأمثل بالنسبة لها، فاحتكار الولايات المتحدة للعملية أعطى إسرائيل -

بحكم السيطرة الصهيونية داخل المؤسسـات الأمريكيـة ـ ضمانًا كبيرا بالتحكم فـي الموقـف وفـي تحريكـه وفقًـا لشروطها. وبالتأكيد كانت التقديرات لكـل نتـائج الخطـوة خطوة، ولنتائج الاتصالات الخاصة، توحي باقتراب وقـوع الفريسة في فخ الحل المنفرد، ففيم التحول إلى صيغة أخرى تدخل أطرافًا دولية أخرى، وأقطارا عربية أخرى؟ إن تجميد العملية في جنيف جائز، ولكن سيطرتها غيـر مضـمونة - بالقدر نفسه على سبيل القطع - ولا شك أن إسرائيل أدركت أيضا احتمال أن الحركة الأمريكية أداةٌ إنذار لها، ولكن كان هذا سببا إضافيا لقرار إسرائيلَ لخوض اختبار القوى، والذي انتهى بتأديب قاسٍ لكـارتر. وتفاصـيل الضـغط وأعمـال الابتزاز التي استخدمتها الصهيونية في هذه المعركة الفاصلة، لم تكشفْ ولم تُعرف، ولكن كان ملموسـا أنهـا محمومـة وضارية، وبعد أقل من أسبوع، وبعد "جلسة من المسـاومة المريرة مع موشي ديان، انهار كارتر، وأعلـن أن الاتفـاق الأمريكي ـ السوفيتي أن يكون أساسا لمؤتمر جنيف" (٨٦).

بعد هذا الانكسار المهين، أصبح السائد في دوائر البيـت الأبيض والخارجية الأمريكية، اتجاه العـودة إلـى الخطـوة

خطوة، وهذه تعني بالضرورة ـ وبالمنطق الإسرائيلي ـ أن يبدأ التحرك مع مصر. وسواء أبلغ السادات بذلك رسـميا أو لم يبلغْ، فإنه بالقطع قد فهم ذلك. وهكذا توقفت تمامـا قـوة الدفع الأمريكية نحو تسوية شاملة، وسط توسع نشِـط فـي إنشاء المستوطنات (حسب البيانات الإسرائيلية في ذلك الوقت صار العدد ١٩ مستعمرة في سيناء ـ ٥١ في الضفة الغربية ـ ٢٦ في الجولان).

وأخطر من كل ذلك، كانت الأنباء التي تسربها إسرائيل، تقضي بأنها تستعد لضربة إجهاض ضد القـوات المسـلحة المصرية، مستفيدة من فجوة التسليح التـي اتسـعت بشـكل خطير بعد حـرب تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٣، وبعـد التطورات السياسية التي أوقفت الإمدادات السوفيتية. ويبـدو أن إسرائيل لم تكتفِ بالإنباء عن النوايا، ولكن تعمدت أيضا أن تُظهر دلائلَ عملية على صحة ما تذيعه، وقـد اعتـرف السادات بذلك حين أشار إلى منـاورة الجـيش الإسـرائيلي الضخمة في أواخر تشـرين الأول/ أكتـوبر. صـحيح أن الرئيس السادات قال إن القوات المسـلحة المصـرية ردت بمناورة على نفس المستوى والنطاق [٨٧]، ولكن بالتأكيد تعلم

كل الأطراف أن احتمال تجدد القتال على الجبهة المصرية كان ضغطًا شديدا على أعصاب كل من يعنيهم الأمر، وكل من يعلمون حقيقة الأوضاع التي وصلنا إليها [88].

وقد نفترض أن اتصالات تتعلق بهذا الإنذار؛ قد تمت بين القاهرة وواشنطن على أعلى مستوى (وهذا افتراض منطقي تماما). وقد نفترض أيضا، أن الإدارة الأمريكية لم تقدم ضمانًا مناسبا للأمن المصري، وحينئذ يكون الضغط على الأعصاب ساحقًا.

هـ - ومع بقاء كل شيء على حاله؛ يكون الطريق الوحيد للخروج من المأزق (ودعك من محاولة تحريك الموقف) متجها إلى القدس. ومع الاتصالات السرية المتصورة - على مستويات مختلفة - كان الأمر يتطلب إعدادا نهائيا على المستوى الأعلى، فكانت المباحثات المغلقة مع تشاوشيسكو (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر). وحسب رواية الرئيس السادات، فإن تشاوشيسكو طمأنه إلى قدرة بيجن على اتخاذ قرارات صعبة، ويبدو هذا معقولاً، ولكن لا يتصور أن اللقاء المغلق، اقتصرت محتوياته على هذه الجملة المفيدة؛

فأغلب الظن أن تشاوشيسكو نقل إلى الرئيس السادات كلاما أكثر تحديدا حول نوايا إسرائيل (الكاذبة طبعـا) في حالة قبول السادات لزيارة القدس، وهذا منطقـي؛ فمثل هذه الزيارة يحسن لإتمامها استخدام الجزرة إلى جانب العصا. ونشير هنـا إلـى حقيقـة أن القيـادة الإسرائيلية كانت تنتهز كل فرصة متاحة، للتلميح بأن الاتصال المباشر بين أطراف الصراع، وخاصة مصر وإسرائيل - ودون الولايات المتحدة - هو الطريـق الأقصر لحل المشاكل، وستبدي إسرائيل في هذه الحالة مرونة كبيرة، والكتّاب القريبون من القيادة الإسرائيلية تعهدوا دائما إذاعة هذا التصـور (٨٩). ولا شـك أن القيادة الإسرائيلية استخدمت أيضا كل فنون المناورة؛ لتأكيد هذا التصور في ذهن السادات قبل رحلة القدس.

* هل كان قرار السادات مفاجـأة لواشـنطن؟ لقـد أبـدت الولايات المتحدة إشارات عديدة توحي بذلك، لكن يبدو لنا - رغم غياب المعلومات المؤكدة - أن تصديق ما تدعيه الولايات المتحدة، يعتبر سذاجة بالغة؛ فالولايات المتحـدة أرادت أن تبدو بهذا المظهـر؛ خوفًـا مـن ردود الفعـل

العربية، وأرادت أن تبتعد قليلاً عن بؤرة الحـدث؛ كـي تملك هامشًا للمناورة، يمكنهـا مـن احتـواء معارضـة أصدقائها في المنطقة؛ خدمة للمخطط العـام. وأيـا كـان الأمر، فإن مجمـل التطـورات السياسـية والعسـكرية والاقتصادية (التي استخدمت إمكانيات الولايات المتحـدة في إحداثها) هو الذي جعل هذه المأساة ضرورة.

في شباط/ فبراير ١٩٧٧، كان السادات يقول في حديث لتايم إنه لا يمكن أن يجتمع مع أي قائد إسرائيلي، طالمـا أن جنديا إسرائيليا في أرضه، وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٧، قـال السادات لمِحطة "آي بي سي" الأمريكية: إن "مصر تـرفض أية اجتماعات ثنائية مـع إسـرائيل، وتـرفض التفـاوض المباشر"(٨٤)، ولكن تايم كانت محقةً تماما، حين ذكـرت أن كارتر وفانس وأعضاء الحكومة الأمريكية، أسهموا مساهمة كبيرة في خلق الجو الذي جعل اجتمـاع السـادات وبـيجن ممكنًا(٩٠). وأيضا كان كيسنجر محقًا، حين خاف أن ينسـى الناس فضله السابق، فكتب أنه "سـيكون مبـررا أن يشـعر الأمريكيون - في كل اتجاه وحزب – بـالزهو، إذا نجحـت العملية الجارية الآن، حتى إذا صادفتها بعـض الإحباطـات

العارضة؛ لقد أقمنا توازنًا عسـكريا أغلـق طريـق الحـل العسكري (في وجه العرب طبعا!)، وساعدت أمتنا - التـي اكتسبت ثقة الجانبين - في تشكيل عملية تفاوضـية بلغـت قمتها في الاقتحام الذي مثلته رحلةُ السادات التاريخية" (٩١).

إن السادات لم يبادر ـ **من موقع الاختيار ـ إلى رحلة القدس، ولكنه قبل النتيجة التي كان حتما أن تترتب على مجمل سياساته. ومن واقع المأزق وانعدام البدائل، ذهب إلى إسرائيل**. وكما قال كيسنجر، فإن "انعدام البدائل يجلي البصيرة بشكل مدهش"، وانعدام البدائل أصبح يعني أنه "لا بديل لمفاوضات السادات ـ بيجن؛ فجنيف ـ كساحة تفاوضية ـ مات" (٩١).

* * *

وـ كانت زيارة القدس نقطة التحول والانكسار الخطيـر في الحركة العربية، وكل ما جاء بعد الزيارة ـ مـن لقاءات ومباحثات واتفاقات ـ كان تداعيا ضـروريا، مع ثبات الظروف والسياسات المحيطة، أو لنقل (مـن أجل الدقة) مع مزيد من تطور الظروف والسياسـات على نحو ملائم.

كان عام ١٩٧٧ ـ إذن ـ عامـا أسـود فـي التـاريخ المصري (والعربـي). فـي عـام ١٩٧٧ حقـق الهجـوم الصهيوني/الأمريكي جوهر أهدافه الاسـتراتيجية "بالنسـبة لمصر"، وبكل النتائج الخطيرة التي تنشأ عن ذلك في أنحـاء الأمة العربية.

انهارت رسميا إرادةُ القتال والمقاومة، وأصبح الأعـداء في موقع السيطرة على القرار المصري ـ وقد أشرنا فـي فصول الكتاب ـ إلى أن فِرق الأعـداء هاجمـت مختلـف الجبهات (جبهة العلاقات الدولية ـ جبهة الصراع المصري الإسرائيلي ـ جبهة التضامن العربي ـ جبهـة المؤسسـات السياسية والعسكرية ـ جبهة السياسات والبنية الاقتصـادية والاجتماعية ـ الجبهة الإعلاميـة والثقافيـة). ونشـهد أن التخطيط كان محكما، والتحرك على مختلف الجهـات كـان متناسقًا؛ من أجل إحداث تغيير إجمالي جذري يـتلاءم مـع الهدف الاستراتيجي (إخضاع الإرادة المصـرية للسـيطرة الصهيونية ـ الأمريكية). ولا يعني ذلك أن التقدم فـي كـل الجبهات كان يتم بوتيرة واحدة؛ فلأسباب عديدة كانت الفِرق

المهاجمة تتقدم بمعدلات متفاوتة، ولكن دون أن تفقد - في كل الأحوال - ترابطها ورؤيتها الموحدة.

في الجبهة الاقتصادية - التي ركزنا دراستنا عليها - حقق المهاجمون انتصارهم الحاسم في أيار/ مايو، واحتفل بالنصر في لقاء المجموعة الاستشارية (أيار/ مايو ١٩٧٧)، وبعد ستة أشهر تحقق الانتصار الأكبر في رحلة القدس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧)، وكان الانتصار الأخير مرتبطًا عضويا بنجاح الهجوم في الجبهة الاقتصادية، وفي غيرها من الجبهات. وقد ذكرنا أن كل ما تلا رحلةَ القدس كان تداعيا ضروريا، وكان عمليات مطاردة لجيوب المقاومة مضمونة النتائج، وكذلك كان الحال بعد المجموعة الاستشارية.

ولا يملك المرء إلا أن يلحظ أن عام ١٩٨٠، الذي حدده صندوق النقد والبنك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية (على وجه التقريب)؛ لإنهاء مهمتهم في "إصلاح المسار الاقتصادي"، انكشف الآن - وبعد تطورات ومباحثات تبدو منفصلة - باعتباره أيضا العام الذي يبدأ فيه ما أُسمِي "بالعلاقات الطبيعية" مع إسرائيل. هل يمكن أن يكون هذا

مجرد صدفة؟ إن المتابع للتطورات، يلحظ أيضا أن ما يـتم إنجازه في الجبهة الاقتصادية حتى عام ١٩٨٠ (وفي غيرها من الجبهات طبعا)، يحقق هدف أن تنشأ العلاقات التجاريـة والاقتصادية ـ بدءا من عام ١٩٨٠ ـ بالشروط الإسرائيلية، (ويمكن أن نصل إلى النتيجة نفسها ـ بدرجة أو أخـرى ـ في الجبهات المختلفة). إنها – إذًا – مرحلةٌ تُسلم إلى مرحلة.

والتخطيط كان شاملا ومحكما ومتشابكًا، وقد نُضيف ـ في الاتجاه نفسه ـ أنه ثبت بعد فترة، أن مهام فترة الانتقال (في الجبهة الاقتصادية وفي غيرها) قد تحتاج أجلاً يتجـاوز ما كان مقدرا؛ إذ تعثر تنفيذ بعض البنود في الوقت المحـدد لها ورغم النجاح العام في تحقيق جوهر المطلوب، بـدا أن استكمال بعض النتائج، واستقرار مجمل ما أنجز، بالإضـافة إلى المهام الجديدة التي يمثلها ربط مصر وإسرائيلَ بعلاقات مباشرة.. بدا أن كل هذا يتطلب عامين أو ثلاثة، بعـد عـام ١٩٨٠. ويلاحظ أن اتفاقية كامب دافيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية بعدها، نصت على استمرار قوات الاحتلال فـي سيناء (شرق خط العريش رأس محمد) بعد (تطبيع العلاقات)

عام ١٩٨٠، ولفترة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعـوام، يحدد تاريخها في المفاوضات.

(٢) صندوق النقد يغضب ثم يتساهل:

أ- بعد اجتماع المجموعة الاستشارية؛ بكل ما مثلته، ساد الارتياح لدى المؤسسـات التـي حققـت سـيطرتها، فنشرت مثلاً مجلة تشيزمانهاتن: إن "التقديرات تشـير إلى أن وضع الاقتصاد المصري أصبح يدعو للتفاؤل بدرجة كبيرة خلال عام ١٩٧٧؛ نتيجة لزيـادة حجـم المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى الإجراءات التـي اتخذتها - وتتخذها – الحكومة، والتـي تهـدِف إلـى تخفيض عجز الميزانية وتنمية المـدخرات المحليـة؛ وذلك عن طريق تخفيض الدعم، وترشيد اسـتخدامه، ورفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية. وهذا من شأنه أن يؤدي في النهاية ـ مع زيادة تـوافر النقـد الأجنبي ـ إلى زيادة التكوين الرأسمالي خلال عـامي ١٩٧٧، ١٩٧٨... وأصبح من الممكن الآن، تخفيض الطاقات العاطلة في الصناعات التحويليـة إلـى حـد كبير؛ بسبب زيادة إمكانيات توفير النقد الأجنبي اللازم

لشراء مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسـمالية مـن الخارج. هذا فضلاً عن القرارات التي تتخذ الآن لدعم إدارة المشروعات التي قاست كثيرا من مركزية اتخاذ القرارات" [٩٢].. إلخ كهذا تم ترويج التفاؤل. ويلاحظ أن تشيزمانهاتن (والجهات المشـابهة) كـان يوجـه الحديث إلى الدوائر الغربية؛ ولذا كان مفهوم التفـاؤل وأساسه- بعد المجموعة الاستشارية - أن الحكومـة المصرية وقعت في قبضة صندوق النقـد، والتزمـت بالتعليمات. وبالفعل سارت الأمور (بعد أيار/ مـايو) على نحو أرضى الصندوق (ومن معه) إلى حد كبير. وأبرز النتائج التي أرضت الصندوق كانت في القطاع الخارجي؛ "فقد حققت مصر تقدما ملموسا نحو سـعر للصرف أكثر واقعية، ونحو اعتماد أقل علـى قيـود التجارة والمدفوعات" [٩٣].

وكان الصندوق يشير في التقييم إلى مجمل الإجـراءات التي حمل الحكومة المصرية، علـى اتخاذهـا منـذ بدايـة الانفتاح، وإلى الإجراءات المنفذة ـ بشكل خـاص ـ وفـق الموازنة المعدلة عام ١٩٧٧، وما تلا ذلك في خطاب النوايا

وترتيب المساندة؛ إذ أصبحت كل الصادرات بسعر الســوق الموازية، وكذلك الواردات (باستثناء سبعة بنــود أساســية)، وكذلك كل التعاملات غيــر المنظــورة (باســتثناء قليلــة). والاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت تعامل أيضا بســعر السوق الموازية (بعد تعديل القانون أثناء العام). وكذلك تذاكر الطائرات.

والتقييم الإيجابي للصندوق (لتصــفية الضــوابط علــى التجارة والمدفوعات) كان يشير إلى التيســيرات المتزايــدة للمصدرين من خلال السوق الموازية، وإلى فوضى الاستيراد الممول من حصيلة النقد الأجنبي لدى العاملين في الخــارج. ولكن في عام ١٩٧٧ قل إحكــام الضــوابط أيضــا علــى إجراءات الاستيراد على الموازنة النقدية، وأهم من ذلك، قيام قائمة للاستيراد بتراخيص عامةٍ مفتوحة، وخفضت الحكومة في بداية ١٩٧٧ عدد اتفاقيات الــدفع الثنائيــة مــع الــدول الأعضاء في الصندوق إلى ١٠ (ليس من بينهــا أي طــرف هام). وفي الوقت نفسه، انخفض حجم التعامل - إلــى حــد كبير - في إطار الاتفاقيــات الثنائيــة مــع غيــر أعضــاء الصندوق؛ (أي: الدول الاشتراكية). وكان مفروضا ـ وفــق

ترتيب المساندة ـ أن الحكومة المصرية ملتزمة بإنهاء خمس اتفاقياتٍ أخرى مع الدول أعضاء الصندوق، وبالفعل بـدأت السلطات في هذا الاتجاه قُبيل آخر العام. وقد ارتبطت كـل هذه التطورات بتصفية المتأخرات التي تراكمت على نحـو خطير في أوائل العام (قبل توقيع خطاب النوايا)، (أي: قبـل اعتماد "قانون التصفية"). فتمت تصفية المتأخرات فـي آب/ أغسطس ١٩٧٧، وعملت الجهات الخارجية على أن تكـون القروض الإضافية المتعاقَد عليها خلال العـام، ذات آجـال طويلة أو متوسطة.

ب ـ كان من حق الصندوق – إذًا - أن يطمـئن إلـى إنجازاته في القطاع الخارجي؛ فقد حقق برنامجه لعام ١٩٧٧ بالكامل، والإنجازات لهـذا القطـاع فتحـت الطريق تماما؛ لكي يفرض سياساته في مجال الأسعار المحلية، ولا يعني ذلك أن الأهداف النهائية للصندوق في القطاع الخارجي قد تحققت؛ فهنـاك مزيـد مـن المطالبات، ولكنها كانت نتـائج منطقيـة وتحسـيناتٍ مضمونًا تنفيذُها، وممكن أيضا إبداء المرونة بشـأنها. فعلى ضوء ما تحقق، طالبت بعثةُ الصـندوق بإنهـاء

التعدد في سعر الصرف "لقد حثت البعثـةُ السـلطات على مواصلة التقـدم فـي إصـلاح النظـام (نظـام الصرف)؛ لتحسين الكفاءة، ولإثبات التزامها بتجنـب القيود الإدارية في مواجهة ضغوط ميزان المدفوعات التي قد تظهر في المستقبل.. ومـع التسـليم بأهميـة سياسية سعر الصرف كمؤشر علـى التـزام مصـر بالإصلاح الاقتصادي، فإن توحيد سـوقي الصـرف: الموازية والرسمية ينبغي أن ينفـذ بأقصـى سـرعة ممكنة، وقد يكون ذلك (لأسباب إدارية) في بداية عام الميزانية القادم، أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨" [٩٤]. وقد عبرت بعثةُ الصندوق عن ارتياحهـا لاسـتمرار سعر الصرف في السوق الموازية عند المستوى الذي كان قائما وهذا المستوى كان المرشح طبعـا للسـعر الموحد (جنيه واحد = ١,٤١ دولار مقابل جنيه واحد = ٢,٥٦ دولار في حالة السعر الرسمي). وبالتالي بدا أن الحكومة لم تحدث مزيدا من الخفـض فـي قيمـة الجنيه خلال ١٩٧٧، والحقيقة أن الصندوق كان قـد طالب السلطات المحلية في مناسبات سـابقة بخفـض

سعر الجنيه في السوق الموازية "ليعكس التفاوت في معدلات التضخم بين مصر وشركائها الأساسيين في التجارة". ولكن حدث في عام ١٩٧٧ أن انخفض سعر الصرف فعليا دون إعلان، فمع ارتباط الجنيه المصري بالدولار، انخفض سعر الجنيه أتوماتيكيا في مواجهة عملات الدول التي تتاجر معها مصر أساسا، مع انخفاض سعر الدولار في ذلك العام. وحرصت بعثةُ الصندوق، على تسجيل أن ارتباط الجنيه بالدولار، هو في حالة هبوط سعر الأخير فقط، ولكن "إذا توقف الهبوطُ في سعر الدولار، أو تغير اتجاه السعر؛ فإن استمرار الضغوط التضخمية في مصر، قد يتطلب مراجعة لسعر الصرف"[٩٤]. إلا أن الصندوق لم يكن يهدف في تبسيط نظام الصرف، وتوحيد سعر الصرف، مجرد تعديل العلاقة بين السوق الموازية والسوق الرسمية فقط، ولكن أيضا العلاقة بين السوق الموازية والسوق السوداء (أو الحرة). وقد وافقت السلطاتُ على مطالب الصندوق بشأن العلاقة الأخيرة، بتوسيع قائمة التراخيص

المفتوحة، وبخفض الفارق بين أسعار الشراء وأسعار البيع في السوق الموازية إلى ١ % بدلاً من ٢ % لمنافسة شروط العمل في السوق الحرة. ولكن بالنسبة لإنهاء السعر الرسمي تماما، أو الخفض الكامل لسعر الجنيه، رأت السلطات المصرية أن الإسراع في هذا الاتجاه يحدث آثارا سلبية على الموازنة العامة (على عكس رأي بعثة الصندوق)، وتعذر الوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع" [٩٥]. وإبداء للمرونة؛ وافق الصندوقُ بعد ذلك على تأجيل تنفيذ رأيه حتى بداية عام ١٩٧٩.

ج ـ ولكن في القطاع الداخلي، واجه برنامج الصندوق عقباتٍ أكبر نسبيا، وشعر الناس بمظاهر هذه الأزمة، دون أن يدركوا حقيقة ما يجري. فكما ذكرنا، كان هناك تجهيل كامل بطبيعة الشروط التي تضمنتها الاتفاقياتُ العلنية والسرية، وتكفلت الضجةُ الإعلامية والتصريحات الرسمية ببيع الاتفاقات، بتجهيل المتخصصين والرأي العام، بحقيقة أنه حتى في الجانب المالي للتسوية، لم تُقدم القروض والتيسيرات

حلاً جذريا. وبيان القيسوني (٢٨ أيار/ مـايو) كـان نموذجا مكثفًا لفن الخداع والتضليل؛ ولذا كان حديثـه (بعد شهر واحد من هذا البيان) حول احتمـال عـودة كابوس الاختناق بالديون مفاجئًا تماما، ونضـيف الآن أن الرجل نفسه كان قد قال (في بيان ٢٨ أيار/ مايو) إنه "تم ضغط العجز (في الموازنة العامـة) ضـغطًا كبيرا، وإنه إذا كنا لم نـنجح فـي تحقيـق التـوازن المطلوب، فقد اقتربنا منه إلى حد كبير". وفي حديثـه التالي الشهير، فاجأ الجميع أيضا، بأنه اكتشف حدوث "تجاوزاتٍ في اتفاق العام الماضي، من جانب بعـض الجهات، وبعض شركات القطاع العام، بلغـت نحـو ٤٠٠ مليون جنيه، وقامت هذه الجهـاتُ والشـركات بالاقتراض من البنوك المحلية، ولم تسدد ما اقترضته؛ إما لعدم توافر الاعتمادات اللازمة عندها، وإما لعـدم قدرتها على السداد بسبب الخسائر التي تصيبها؛ لذلك أصبح لزاما على الحكومة، أن تدبر هذا المبلـغ، وأن ترده إلى البنوك، ومعنى هذا - ببساطة - المزيد من العجز في الميزانية العامة. وبالإضافة إلى هذا الوضع

الجديد الذي تبين بعد إعداد الميزانية وإقرارها، اتضح أن وزارة المالية قامت في العام الماضي، بـاقتراض ٣٠٠ مليون جنيه، هي قيمة الرقم الذي تم اقتراضـه في العام الماضي، خصما من إيرادات هـذه السـنة.. والشيء الغريب أن بعض الوزارات لا تكف عن طلب اعتمادات إضافية جديدة؛ إما لتنفيذ مشروعات لم ترد في الخطة، وإما للاتفاق على بنود جديدة لم ترد فـي الميزانية [٩٦].

* **ألقى القيسوني هذه القنبلة في وجه الحكومة،** وسافر إلى الخارج، وقيل إنه قدم استقالته. وقد تحـدث فـي الفتـرة نفسها، وبالاتجاه نفسه، وزير الماليـة (صـلاح حامـد) وأوضح أن التجاوزات في الإنفـاق علـى المشـروعات الاستثمارية (التي أشار إليها القيسوني) والتـي تضـمنت مشروعاتٍ غير مدرجة في الخطة أو الميزانيـة العامـة، بلغت حوالي ٤٠٠ مليون جنيه [٩٧]. ويعني كل ذلـك أن عجز الموازنة العامة الذي كان مقدرا - في بداية العام - بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه، ارتفع فعليا إلى ما يقرب مـن ١٥٠٠ مليون جنيه. وهذه النتيجة "لا بد أن تثير القلق كما

قال القيسوني؛ فاستمرار عجز الميزانية وزيادتـه، معنـاه ازدياد التضخم".

وقال وزير المالية: إن الاتفاق على مشـروعات غيـر مدرجة بالخطة أو الميزانية التي سبق لمجلس الشعب إقرارها أو حتى تجاوز الاعتمادات، دون عرضها مسبقًا على مجلس الشعب، يعد مخالفةً دستورية. وأنا أعتبـر الجهـاتِ التـي ارتكبت ذلك، مسئولةً عن هذه المخالفة الدستورية".

* **كانت هذه التصريحاتُ مفاجأة**، وحـار المراقبـون فـي تفسيرها؛ فقيل إنها تعكس خلافًا حادا داخـل الحكومـة، (وبالتحديد بين القيسوني وممدوح سالم)، وقيل: إنها تعكس أيضا هبوطًا عاما وشديدا في كفاءة الجهـاز الحكـومي، وقدرته على التحرك المنسق والمنضبط، وفي قدرته على إمداد القيادات المسئولة بالمعلومات الصحيحة في الوقـت المناسب. وكل هذا كان صحيحا. ولكن أهم من كل ذلك ـ وهو ما لم يذكر فـي حينـه ـ أن فتـرة الإدلاء بهـذه التصريحات (أوائل تموز/ يوليـو) هـي فتـرة الإعـداد لميزانية العام المقبل (١٩٧٨)، وتسبقها محادثاتٌ مع بعثة صندوق النقد الدولي، **ومتابعة الصندوق المنتظمة** (عبـر

مندوبه المقيم، وعبر الخبراء العاملين معه) كشفت أثنـاء المباحثات قصة هذه التجاوزات في الميزانية العامة (وفي نواحٍ أخرى)، وهذا الانحراف عما التزمت به مصر فـي خطاب النوايا وترتيب المساندة، كان سببا فـي مواجهـة ساخنة مع المسئولين في القطـاع الاقتصـادي، وطالـب الصندوق بسرعة إدخال التعديلات الفنية والإدارية اللازمة لأحكام متابعة الموازنة العامة، وركز على سرعة تحريك (أو رفع) الأسعار، مستخدما - كالعادة - عجز الموازنة المتزايد كمبرر، ومستندا إلى ما التزمت به الحكومة فـي خطاب النوايا، ولوح بالعقاب في حالة المخالفة. وتشـمل إجراءاتُ رفع الأسعار خفض الدعم من ناحيـة، ورفـع أسعار منتجات القطاع الصناعي (أو تحريكها حسب تعبير الصندوق) من ناحية أخرى؛ فالحكومة نفـذت التزامهـا بتحويل المدخلات المستوردة لصناعات القطاع العام، إلى سعر السوق الموازية عبر ثلاث مراحـلَ (فـي شبـاط/ فبراير ونيسان/ أبريل ١٩٧٦ وفي آذار/ مارس ١٩٧٧). وبالتالي زادت نفقة هذه الواردات بالعملة المحلية بحوالي ٨٠ % وصاحبت ذلـك زيـادة موازيـة فـي التعريفـة

الجمركية، مع زيادة أيضا في الأسـعار العالميـة، وفـي أسعار المستلزمات المحلية (نتيجة سياسات الانفتاح). وكل ذلك أدى إلى ارتفاع النفقات الإجمالية لإنتاج القطاع العام الصناعي بحوالي ٢٥٠ مليون جنيه سنويا، وحسب الاتفاق مع الصندوق كان لا بد أن ينعكس ذلك في أسعار البيـع للمستهلك.

* **وبالفعل بدأت السلطاتُ تحركًا نشطًا لإرضاء الصـندوق،** فتوالت الاجتماعات، وتتابع النشر، حول موضوع إلغـاء (أو ترشيد) الدعم. في آب/ أغسطس، نُشر عن اجتمـاع برئاسة ممدوح سالم لدراسة زيادة الدخول الصغيرة، مقابل إلغاء الدعم عن بعض السلع [٩٨]. بعدها بأسبوع نُشر عن تصور وزير التخطيط، حول ما أسماه: "العقد الاجتمـاعي الجديد"، وهذا التصور المتضمن فـي خطتـه الخمسـية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، قيل: إنه نوقِش في اجتمـاع مجلـس الوزراء حتى ساعة مبكرة من الصباح، وكان عبارة عـن مطالبة بإلغاء الدعم بأكمله مقابل زيادات في أجور ودخول الطبقات الكادحة [٩٩]. ونشر القيسوني (بعد عدولـه عـن الاستقالة) ثلاثَ مقالات حول الموضوع [١٠٠]. وقيل فـي

أوائل تشرين الأول/ أكتوبر: إن مجلـس الـوزراء درس موضوع الدعم، وقرر طرح كل البدائل على الرأي العام، وأنه في كل الأحوال لا بد من الالتزام بعدم مس رغيـف العيش والسلع الشعبية الأساسية [١٠٠]. وبالفعل نُشِر عـن اجتمـاع اللجنـة الاقتصـادية لحـزب مصـر العربـي الاشتراكي، على أساس "أن قرار إلغاء الدعم أو الإبقـاء عليه، ليس قرار الحزب أو قرار الحكومة، ولكـن هنـاك حقائقٌ هامة، لا بد أن تتعرف عليها الجمـاهير" [١٠١].... إلخ.

وسط كل ذلك، بدأت الحكومةُ ترفـع أسـعار المنتجـات الصناعية للقطاع العام، والصندوق كان قـد وافـق ـ مـن البداية ـ على مبدأ التدرج (ولذا وافق على إنشاء صـندوق موازنة الأسعار)، ولكنه كان ساخطًا جدا على درجة الـبطء في تدرج الحكومة. وفي المباحثات قرب نهايـة العـام (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ـ ٦ تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٧٧) سجلت بعثة الصندوق أنه "لم تتحقـق إلا خطـوات ضـئيلة لزيادة أسعار البيع المحلية للسلع المصنوعة. ولا يتوقـع أن تصل في مجموعها إلى أكثر من ٥٠ مليون جنيه في السنة.

ويضاف إلى ذلك أن الزيادة في سعر المنسـوجات القطنيـة عالية الرتبة لم تطبق بعد، وكان مفروضا أن تحـدث حـين أُزيح دعم هذه الأصناف (الذي يبلغ ٥٦ مليون جنيـه) مِـن ميزانية عام ١٩٧٧. وقد عبرت البعثةُ عن اهتمامها بأمر هذا التخلف في التنفيذ، وأكدت للسلطات أهميةَ التحرك نحو هيكل سعري لإنتاج القطاع العام، يعكس تماما تكـاليف الإنتـاج، بالإضافة إلى عائد معقول على رأس المال.. وقـد سـجلت السلطات المصرية أنها لم تتحول عـن التزامهـا بالترشـيد الموضوعي لهيكل الأسعار المحلية، ويخفض الـدعم غيـر المباشر، ولكن قالت إنه كان ضروريا في الوضع السياسـي الحالي أن يتم التوجه بحذر، كأن الأمر يتطلب وقتًـا كافيـا لتوعية الرأي العام بالعبء الحقيقي للدعم، وبالحاجـة إلـى التحرك نحو هيكل أكثر واقعية للأسعار. وقد تحقـق ذلـك الآن، وأصبح المسرح معدا لإجراءات أكثر اتساعا في نطاق ميزانية ١٩٧٨، وأشارت السلطات إلى نيتهـا فـي تطبيـق زيادات كبيرة في أسعار القطاع العام. وركزت البعثة علـى أن الزيادة في الأسعار الرسمية هي مجرد جزء من الهدف، الذي هو تحقيق هيكل من الأسعار النسـبية يعكـس بشـكل

صحيح - وعلى أساس متواصل - تكاليف الإنتاج والحاجة لعائد مناسب على رأس المال" [١٠٢].

ز- ولكن يلاحظ أن تقرير بعثة الصندوق عن مباحثاتها الدورية في آخر ١٩٧٧ كان يعكس جوا عاما، يختلف عن تقرير الأعوام السابقة؛ فموقف البعثة كان يعبر عن ثقة في النفس أعلى، كانت محادثات الأعوام الماضية تواجه مقاومة غير منظمة في كل الجبهات من الجانب المصري. ولكن بعد الأوضاع المؤسسية الجديدة، وبعد ما نُفذَ من التعليمات، كانت مهمة البعثة - كما يبدو من تقريرها - أسهل كثيرا، وبعد الانتصارات المحققة في القطاع الخارجي (وخاصة في مجال سعر الصرف)، ومع السياسات الأخرى التي فرضتها في القطاع الخارجي، أصبح هدف تحرير الأسعار المحلية من سيطرة الدولة، في متناول اليد. فعمليا ضاقت دائرة الأسعار التي تتحكم فيها الدولة، فأصبحت في نطاق أسعار بعض الحاصلات الزراعية، وقسم من منتجات القطاع العام الصناعي. وسياسة إطلاق الأسعار؛ لكي يحددها السوق المشوه

والتابع، تشمل المنتجات الزراعية والصـناعية معـا. ولكن التركيز الخاص لصندوق النقد علـى منتجـات القطاع العام الصناعي يرتبط بـالتقييم الاسـتراتيجي الصحيح للوظيفة القائمة والمحتملـة للقطـاع العـام، ويرتبط بالتالي بخطة نسف التماسك المؤسسـي لهـذا القطاع، ولوظيفته المتميزة. وقد أنشأ الصندوق - عبر سنوات نشاطه - كل الوقائع التي من شـأنها إجبـار الحكومة على تحقيق مطلبه في هذه الدائرة المحددة.

* فالسلطات المحلية أذعنت للتعليمات والسياسات التـي أدت إلى ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة والمحلية، وثبـات أسعار المنتجات - بعد ذلك - يعني خسائر محققة لعـدد من الشركات، ويعني انخفاضا شديدا في الفائض الإجمالي الذي يولده القطاع العام. وهذه النتيجة لا تتسق طبعا مـع الدور المتوقع من شـركات القطـاع العـام، كوحـدات اقتصادية تسهم في تمويل الاستثمار والموازنـة العامـة. واستمرار مشاكل السيولة أو العجز عن الإحلال والتحديد والتوسع، لا يمكن أن يحل - حلاً دائما - بالاقتراض من بنوك القطاع العام، أو باعتمادات من الموازنـة العامـة؛

فبالنسبة للبنوك ـ يؤدي التوسع في الاقتراض المصرفي، مع رفع تكلفته (أي: رفع سعر الفائدة؛ بناء على تعليمات الصندوق)، ومع استمرار مشكلة السيولة، إلى عجز الشركات عن السداد، وهذا إرهاقٌ للمركز المالي لهذه البنوك، ومزيد من إضعاف قدرتها على الصمود والمنافسة أمام البنوك الأجنبية ـ وعلى كل، فقد تكفلت تعليماتُ الصندوق بوضع سقف على اقتراض شركات القطاع العام من البنوك التجارية؛ بحجة زيادة موارد الائتمان للقطاع الخاص. وبالنسبة لتمويل هذه الشركات من الموازنة العامة ـ كحل دائم ـ فإن هذا أيضا أمر غير طبيعي؛ فالموازنة العامة تشكو من عجز رهيب، والمفروض أن تُسهم شركات القطاع العام في سد جزء من هذا العجز. وفي ظل المعطيات الحالية، لا يعني تمويل شركات القطاع العام من الموازنة العامة، إلا تزايد حجم العجز، الذي يلجئ الحكومة إلى زيادة اعتمادها على الاقتراض المصرفي، وبالتالي فإن احتمال تمويل الخزانة لشركات القطاع العام لتوفير السيولة والاستثمارات لا يختلف في نتيجته عن التجاء هذه الشركات مباشرة إلى البنوك ـ

وعلى كل أيضا، فإن الصندوق تكفل بوضع سقف علـى العجز المسموح به في الموازنة العامـة، وسـقف علـى التجائها إلى البنوك، وحين تجاوزتـه الحكومـة لتمويـل شركات القطاع العام، زمجر الصندوق وسانده القيسوني. كذلك تابع صندوق النقد انتظام الحكومـة فـي تحصـيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة، علـى شـركات القطاع العام؛ حتى لا يكون التهرب في هذا المجال منفـذًا لتخفيف الأعباء التي أصبحت تتحملها. أمام هذا الحصار، كيف يمكن لشركات القطـاع العـام أن تحـتفظ بثبـات أسعارها؟ إن الضغوط من كل ناحية، لا بد أن تؤدي إلـى انفجار القيود على أسعارها إذا أريـد لهـذا القطـاع ألا يختنق. إن التحكم في أسعار الشركات الصناعية، كان لـه منطق في إطار نسق متكامل من الأسعار المستقلة، ومـع انهيار هذا النسق، ومع إذعان الحكومة لنسق الأسعار الذي رفع أسعار مدخلات الإنتاج، كان صندوق النقد واثقًا مـن استحالة الاستمرار في تثبيت أسعار القطاع العام.

لقد تعلم الصندوق من تجربة كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ أن يبدأ بما يسميه: الدعم غير المباشر، وينْفُذَ منه إلـى مـا

يسميه بالدعم المباشر. وكان يربط بين مطلبه لإلغاء الـدعم، وبين ضرورة إنهاء أو خفض العجز في الموازنـة العامـة. وقد وأوضحنا منذ البداية (الفصـل السـادس) أن إصـرار الحكومة على مواصلة دعمها للأسعار، مع عجزها عن زيادة إيراداتها الحقيقية، هو موقف غير متسق، ويحمل بالضرورة عوامل هزيمته.

ويلاحظ أن المباحثات مع صندوق النقد - في السـنوات المختلفة - لم تبحث بجدية إمكانية زيادة الإيرادات الحقيقية، أو وقف الاستنزاف في أوجه الإنفاق المختلفة. ولا نُشير هنا إلى إجراءات راديكالية لزيادة إيرادات الخِزانة، ولكن نقصد جدية في الأداء، في إطار ما يسمونه: انفتاحـا. وأعتقـد أن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، تُشير إلى ذلك بإلحـاح (١٠٣)، وهذا الترشيد يؤدي إلى تضييق فجوة العجـز فـي الموازنة العامة بنسبة كبيرة، ولا نعتقـد أن تجاهـل هـذه النصيحة البدهية من طرفي المباحثـات: ممثلـو الحكومـة المصرية - وبعثة صندوق النقد، كان على سـبيل السـهو؛ فبالنسبة للحكومة يقول الجهاز المركزي للمحاسـبات: "إنـه لا يؤخذ ببعض مقترحاته إلا بعد وقت طويل من إثارتها، هذا

فضلاً عن عدم الاستجابة لبعض آراء الجهاز فـي تفسـير بعض نصوص القوانين السارية على الرغم من سلامة تلـك الآراء، بل وصدور فتاوى من مجلس الدولة تأييدا لها، الأمر الذي يساهم في ضياع مبالغَ على الخزانة العامة، على مدى عدة سنوات". والجهاز دبلوماسي جدا في هذه العبـارات؛ إذ يبدو من تقاريره المختلفة، أن كافة مقترحاتِه الأساسـية لـم يؤخذ بها أبدا من كافة الجهات. وقد اضطر جهاز المحاسبات إلى تسليط الضوء على ما أسماه: "ظاهرة استشرت بالنسـبة لأجهزة الدولة وهي ظاهرة الإسراف في المال العام.. فـي أجهزة تدخل في موازنة الحكومة المركزية، أو في غيرهـا من الموازنات الأخرى؛ وذلك بهدف "اتخاذ قرارات شـاملة على مستوى الدولة، يتحقق من خلالهـا الحـد مـن هـذه الظاهرة؛ حفاظًا على المال العام" (١٠٤).

ولكن هذه القرارات لم تصدر أبـدا، وموقـف الحكومـة يفسره عجز واضح عن مواجهة التحلل المفزع في الجهـاز الإداري، وانحطاط كفاءته - في سني الانفتاح - ويـرتبط بذلك ويغذيه انتشار الفساد على مختلف مستويات الجهـاز، والفساد يؤدي إلى انعدام حد أدنَى من التمايز الضروري بين

الجهاز الإداري والمصالح الخاصة للأفراد والمجموعـات، وبالتالي عجز الجهاز الإداري عن ترشيد الأداء (الذي يرتكن في المقام الأول ـ إلى معايير موضوعيةٍ). ونشاط الجهـاز الإداري، على أساس من تبادل المصالح بين أفراده، وبـين القادرين من خارجه، يعني أن ضياع الإيـرادات المسـتحقة مسألة مدبرةٌ، والإسراف في المال العام أمر حتمي (ولو كره الجهاز المركزي للمحاسبات). والوزراء ـ على قمة الجهاز الإداري ـ يشترك بعضهم في أُخطَبـوط المصـالح هـذا، أو يهرب من مواجهته، وفي الحالين، يصبح مفهوما ألا يثير الجانب المصري معالجةَ العجز في الموازنة العامة عن هذا الطريق.

وبالنسبة لصندوق النقد، يبدو أنه تجاهـل هـذا الطريـق الإصلاحي من منظور آخر، فحين يكون تبديـد الإيـرادات والإسراف في الإنفاق معطًى؛ يكون الطريقُ الوحيد لإصلاح عجز الموازنة، في ظل الإنفاق العسكري المرتفع، هو بالفعل إلغاء بند الدعم. إن بقاء الفساد وانحطاط الكفاءة يدعم – إذًا- الموقفَ التفاوضي للصندوق في قضية تحرير الأسعار مـن سيطرة الدولة، وهي مسألة محورية في استراتيجية التبعيـة

للسوق الغربية، وهي تمنع أيضا إمكانية فرض عوائقَ محتملة في وجه التعامل الاقتصادي مع إسرائيل. وقد نضيف إلى هذا الصندوق كان يعلم أن حلفاءه يشاركون في إفساد الجهاز الإداري على نحو "مفيد". ولا يتعارض هذا الكلام مع حقيقة أن المباحثات مع الصندوق بدأت في الفترة الأخيرة تهتم - بشكل متزايد - بمسألة إحكام التحصيل الضريبي، وإنهاء المتأخرات المستحقة للدولة، بل وبتعديل النظام الضريبي وترشيد الإعفاءات الجمركية [١٠٣]، باسم زيادة الإيرادات وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونتوقع أن يزيد اهتمام الصندوق بجوانب الترشيد هذه بعد انتهاء مرحلة الهدم، وبدء مرحلة التركيز على دعم العلاقات الجديدة، ومحاولاته للترشيد ستواجه بمصاعب ومقاومة من القوى التي سبق أن أطلقها ودعمها، ولكن حتى كتابة هذه السطور تظل ملاحظاتنا - على كل حال - صحيحة، يظل صحيحا أن الصندوق لم يركز بشكل عام على سد الثغرات التي يعرفها جيدا؛ (لأنه يتابع تقارير الأجهزة الرقابية أكثر من أية جهة أخرى في مصر)، وكأن التركيز والضغط باتجاه الدعم أساسا.

المهم، مع استبعاد هذا البديل لإلغاء الدعم، وبالتراضـي بين الطرفين (الخارجي والداخلي)، وصل الصـندوق إلـى محاصرة مسألة الأسعار عام ١٩٧٧ بشكل محكم. وهذه الثقة بالنفس مكنته من أن يلعب بأعصـاب هادئـة. فالضـغوط الساحقة التي مورست في بداية العام، الحِدة والإنذارات فـي المراجعة النصفية، تحولت في الثلث الأخير من عام ١٩٧٧ إلى إبداء بعض من المرونة، وانعكس هذا فـي اتصـالات ومباحثات آخر العام، وعبر القيسوني عن ذلـك فقـال: إن "الجو الذي عملت فيه هذا الشهر مختلف كل الاختلاف عـن جو آذار/ مارس الماضي"(١٠٥). "لقد ابتلع الصندوقُ تبـاطؤ الحكومة في موضوع الأسعار المحلية خـلال عـام ١٩٧٧، وقبلُ باعتماد إجراءات بديلة للاحتفاظ بعجز الموازنة قريبـا من السقف الذي عينه، وبالتالي للحد من لجوء الحكومة إلـى الاقتراض المصرفي لسد العجز، وأسهم الصندوق (والجهات المعاونة) في تقديم بعض البدائل المحققة لهذا الهدف؛ فالعجز الإجمالي للموازنة بدا للبعثة أنه لن يزيد عن المستهدف فـي بداية العام إلا بحوالي ٣٠٠ مليون جنيه (رغم المفاجآت التي انكشفت أثناء العام)؛ نتيجة الجهد الكبير في تحصيل الأرباح

والضرائب المستحقة على شركات القطاع العام في الوقـت المحدد لها، وكان مستهدفًا فـي بدايـة العـام أن تُسـتخدم التسهيلاتُ المصرفية لتمويل العجز في حدود ٤٠٠ مليـون جنيه تقريبا. ووفقًـا لترتيبـات المسـاندة (التـي حـددها الصندوق)، كان مطلوبا أن تتخذ إجـراءات إضـافية أثنـاء العام؛ بحيث ينخفض سقف التسهيلات المصرفية إلـى ٣٥٠ مليون جنيه، ومع تجاوز الاقتراض الخـارجي لمـا كـان مقدرا[١٠٧]، تدخل عامل هام آخر؛ هو "الاستلام غير المتوقع لمِنَح تبلغ ٤٨ مليون جنيه، وفقًا لاتفاق الرباط"، وأدى كـل ذلك إلى احتواء الضغوط، ولم يتجاوز اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي الحد الذي قدرته السلطاتُ في بداية العـام، بأكثر من ٧٥ مليون جنيه، أو لم يتجاوز السقف المحدد فـي ترتيبات المساندة بأكثر من ١٢٥ مليون جنيه [١٠٧].

وأعتقد أن من حقنا أن نفتـرض أن زيـادة القـروض الخارجية، لم تكن بعيدة عن وساطة الصندوق، وأن المـنح العربية كانت "مفاجأة" سارة للجانب المصري، ولكن لم تكن مفاجأة للحكومة الأمريكية، وفي كـل الأحـوال، ينبغـي أن

نلاحظ أن كل التعديلات والتطورات التي لحقت بالموازنـة، تمت في سرية تامة.

مجلس الوزراء (خارج القطاع الاقتصـادي) لا يـدري شيئًا، ومجلس الشعب ولجانه المتخصصة، في جهل مطبِـق، ورئيس مجلس الشعب (سيد مرعي) رغم صـلاته القويـة بالسلطة، كان بعيدا أيضا عن حقيقة ما يجري، عـن حقيقـة الوضع الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية، تماما كما كان الحال في بداية العام، حين عرضت موازنـة ١٩٧٧ التـي أثارت المعارضة الجماهيرية الواسعة. وكان استمرار هـذا التجهيل، بل وتزايده، تأكيدا متزايدا بأن صندوق النقد (ومن معه) أصبحوا مركز السلطة الفعليـة فـي إدارة الاقتصـاد القومي [١٠٨].

ويحسن – قبل الانتقال من هذه النقطـة – أن نضـيف تفسيرا آخر للمرونة التي أبداها صندوق النقد في تلك الفترة، إن الثقة بالنفس كانت تفسيرا أساسيا لإمكان المرونة، ولكنها لا تصلح وحدها سببا أو تفسيرا لقبول الصندوق – وبهـدوء – لإعادة جدولة برنامجه، ولبحثه المخاص عن بدائلَ لتقليل العجز في الموازنة العامة. ويبدو أن التفسير يتعلق بنشـاط

التحركات السياسية في تلك الفترة، للتوصل إلى تسوية أمريكية (مع جولة فانس وبعدها)، والخوف من تكرار أحداث كانون الثاني/ يناير في هذه الظروف، مسألة مفهومة.

إلا أن بعثة صندوق النقد لم تتخل – طبعا - عن أهدافها، وكان طَبعيا أن تحرص ـ في مباحثات آخر العام ـ على تأكيد أن الإجراءات المتخذة خلال عام ١٩٧٧ ذات طبيعة استثنائية، والانتقال الجاد إلى قضية الأسعار المحلية (ما يسمى بالدعم المباشر وغير المباشر)، أي إلى الجبهة التي لم تستسلم تماما بعد، ينبغي أن يبدأ. ورغم المرونة التي أبدتها البعثة في المباحثات، كتبت في مشروع القرار الذي قدمته إلى المجلس التنفيذي، أن التقدم في هذه الجهة ضرورة، وأن "الإجراءات الضرورية ينبغي أن تُتخذ بلا إبطاء".

وفي العادة، يعتمد المجلس التنفيذي مشروع القرار المقدم من البعثة، أو يعتمده بتعديلات ثانوية، ولكن في ذلك العام، لم تكن تعديلات المجلس التنفيذي في الفقرة الأساسية من مشروع القرار ثانوية. جاء في الفقرة الثانية من مشروع القرار (كما اقترحته بعثةُ الصندوق إلى مصر): "أن

الصندوق يتوقع من السلطات أن تتخـذ إجـراءاتٍ واسـعة لتطبيق الأهداف السعرية، والمتعلقة بالموازنة الـواردة فـي البرنامج الاقتصادي المدعم بترتيـب المسـاندة، ويلاحـظ الصندوق أن السلطات المصرية لم تتحولْ عن التزامها بهذه الأهداف، ويعتبر أنه مفيد جدا للاقتصاد المصري، أن تُتخـذ الإجراءاتُ الضرورية بلا إبطاء" (١٠٩).

ولكن حدث أن غير المجلس التنفيـذي هـذه الصـياغة، وأصبح نص الفقرة المقابلة في القرار المتخذ في ٣ شـباط/ فبراير ١٩٧٨ على النحو التـالي: "يلاحـظ الصـندوق أن السلطات المصرية لم تتحول عن التزامهـا نحـو الأهـداف السعرية، والمتعلقة بالموازنة الواردة في البرنامج الاقتصادي المدعم بترتيب المساندة، في إطار إعادة تشكيل البنية عبـر عدة سنوات.

ويلاحظ الصندوقُ بارتياح، القـرار الأخيـر للسـلطات المصرية بتوسيع صلاحيات شركات القطاع العام، في تحديد الأسعار وفق النفقات الحقيقية، ويلاحظ نيتُها في اتخاذ مزيـد من الإجراءات في هذا الاتجاه في المستقبل القريب" (١١٠).

هنا أيضا لم يكن تعديل القرار نَحو مزيد مـن التيسـير، ونحو مزيد من التدرج مجرد اطمئنان من الصندوق إلى أنه أصبح مالكًا لزمام العملية، ولكن حدث في الفترة بين نهايـة مباحثات البعثة في القاهرة (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر) وبـين إصدار القرار في واشنطن (٣ شباط/ فبراير) أن قام الرئيس السادات بزيارة القدس (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر) ومع كـل الضجة وردود الأفعال المتباينة (دوليا وعربيا ومحليا) التـي أحدثتها الزيارة، ومع وعود الرجاء التي نشرت داخل مصر، كان مفهوما أن يتعاون صندوق النقد مع الحكومة المصرية، ويتوقف عن الإلحاح على رفع الأسعار فورا وبالجملة. وكان طَبعيا أن تتضافر القيادة العليا للبنك الـدولي مـع المجلـس التنفيذي للصندوق، وعبر عن ذلك مكنمارا (رئـيس البنـك) عند حضوره إلى القاهرة (وفي شباط/ فبراير أيضـا) بعـد زيارة القدس. كان مجرد حضوره في ذلك الوقت مظـاهرة تأييد. ولكنه انتهز الفرصة ليعبر عن ارتياحه إلى ما تحقـق من تحولات في بنيـة وإدارة الاقتصـاد المصـري خـلال السنوات الأربع التي انقضت منذ زيارته الأولى. أشاد الرجل بالخطة الخمسية التي وضعت تحت إشراف البنك، وأشاد بما

حققه الصندوق؛ لقد تحقق ترشيد كبير للأسعار، فتدعم موقفُ النقد الأجنبي بتوسيع السوق الموازية. لقـد حـدث تحسـن درامي في الصورة الإجمالية للديون، وترتب على ذلك زيادةٌ حادة في الاستثمار العام والخاص، وزيادة فـي متحصـلات النقد الأجنبي.

وكرر مكنمارا الأكذوبة الكبرى حول معدلات النمو فـي الناتج المحلي الإجمالي، فقال إنها "تسارعت حتى وصلت في العام الماضي إلى ٩ %". قال مكنمارا ذلك، رغـم أن هـذا "العام الماضي" بالذات أي ١٩٧٦، لم يشهد هذا المعدل وفق أي تقرير. المهم، كان الرجل في الجو الذي يجعلـه يقـول أحلى الكلام. إنه - كالصندوق - لم يكن مكتفيا طبعـا بمـا تحقق، وكانت له انتقاداته، ولكنه أجل الانتقاد، وأشـار إلـى المطالبات برفق: "فلكي تستغل الإمكانيات الاقتصادية لمصر بطريقة رشيدة وديناميكية، لا تستطيع مصر أن تتوقف على الطريق الذي بدأته. يجب أن تستمر في طريـق الإصـلاح الاقتصادي وتقدم الحوافز الصحيحة إلى منتجيها في الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى، وخاصة في القطاعات التـي يمكنها أن تنتج الصادرات. الأسعار والتعريفات التـي لـن

تشجع الإنتاج، قد يلزم إعادةُ النظر فيها. إن الإجراء الـذي اتخذته مصر بتبني سعر صرف واقعي، لقسـم كبيـر مـن تجارتها، أدى إلى نتائج طيبة بمعيـار تحـويلات العـاملين المصريين في الخارج. وزيادة القدرة التنافسـية لعـدد مـن المنتجات المصرية؛ بحيث يكون مؤسفًا ألا يحدث اسـتمرار في هذا الطريق".. وكالعادة لوح مكنمارا "بالجزرة" فقال: "إنه متأكد من زيادة احتمالات الاستثمار، في حالة الاستمرار في السياسات التي بدأت فعلاً بنجاح ملحوظ، وسيؤدي هذا إلـى إسهام مالي من البنك الدولي، يزيد عما كان عليه الحال فـي الماضي، وأعتقد أن هذا لا بد أن ينطبـق علـى مصـادر التمويل الخارجي الأخرى" (١١١).

هكذا حث مكنمارا السلطات المحلية على مواصلة الطريق في عام ١٩٧٨، ولم تكن اللهجة الودود التـي صـاغ بهـا المطالب، هي كل ما أبداه من مرونة؛ فقد تعاطف - على ما قيل - مع موقف الصندوق، في تمديد آجال التنفيذ لبرنامجه، وكانت الحكومة قد التزمت بالفعل أمام الصندوق بـأن تبـدأ التحرك في العام الجديد (١٩٧٨) وفق المراحل الجديدة التي حددها.

(٣) الطريق إلى المجموعة الاستشارية الثانية:

في بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومـة: بدأ التمهيد لرفع الأسعار، بأن امتنع البرنامج عن أي التـزام صريح حول قضية الدعم، ودار الحديثُ حول "ضغط العجز في الميزانية العامة للدولة؛ وذلك حتى يـتم القضـاء علـى العجز في الموازنة العامـة، وامتصـاص القـوة الشـرائية الزائدة". وفي البيان المالي عن مشـروع الموازنـة العامـة للدولة للسنة المالية ١٩٧٨، تجنبـت الحكومـةُ أن تصـرح بالتزامها بقرار صندوق النقد حول الدعم وتعديلات الأسعار. ولكن شرح البيان مأزق الميزانية العامة على النحـو الـذي يجعل خفض الدعم نتيجة حتمية [(١١٢)]، وواقـع الحـال، أن مشروع الموازنة تضمن فعلاً المرحلة الأولـى مـن رفـع الأسعار، حسب التدرج الذي أقره صندوق النقد. والمرحلـة الأولى كانت تركز على أن تعكس أسعار القطـاع العـام - وفق خطوات متفق عليها - أثر استيراد مستلزمات إنتاجيـة بسعر السوق الموازية، وكذلك أثر ارتفاع أسعار مسـتلزماته من السوق المحلية، والتي تم رفع بعضها بتدبير تحت اسـم إلغاء الدعم غير المباشر. وعلى هذا أبقى مشروع الموازنـة

على اعتمادات تبلغ ٤٦٤,٣ مليون جنيـه للـدعم المباشـر، وأضيف إليها ١٦٨,٣ مليون جنيه للتخفيف من أثر فـروق سعر الصرف. ولكن التخفيف لم يكن يعنـي - كالعـادة - إلغاء الأثر، وبالتالي توالي صدور القرارات المفضـية إلـى رفع الأسعار (قبل عرض الميزانية وبعدها). وقد علمنا مـن تقرير لصندوق النقد أنـه حـدث خـلال عـام ١٩٧٨ أن انخفضت نسبةُ الإنتاج الخاضع للسـيطرة المركزيـة علـى الأسعار من حوالي ٤٥ في المائة إلى حوالي ٣٥ في المائـة (في إطار الشركات التابعة لوزارة الصناعة) نتيجة لرفع ٣١ مجموعة من السلع من قائمة المواد المسيطر على أسعارها. والزيادات السعرية المنفذة عام ١٩٧٧، وفي أوائـل ١٩٧٨ نفذت إلى المستهلك النهائي معظم زيادات التكلفة الناشئة عن تحويل مدخلات الإنتاج المستوردة إلى سعر السوق الموازية، خلال عامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ [(١١٣)]. وقد صدرت فـي شـهر آذار/ مارس بالذات مجموعة من القرارات المعبرة عن هذا الاتجاه، ولم يكن معروفًا في ذلك الوقـت (وحتـى الآن) أن هناك جدول زمني معين، ولكن شعر الجميع بالنتائج؛ ولـذا علت صيحات المعارضة والاستنكار، وتكثفت في النصـف

الثاني من شهر آذار/ مارس على هيئة أعداد غير مسبوقة من طلبات المناقشة والأسئلة وطلبات الإحاطة في مجلس الشعب (٣ طلبات مناقشة و٤٦ سؤالاً، و١٨ طلب إحاطة). اشترك في هذه الحملة أعضاء من كل الاتجاهات، ولم يتخلف أنصار الحكومة. وكان على الحكومة أن تراجع موقفها بعد هذه المواجهة والتي عكست سخطًا شعبيا منذرا، وسط تعثر للمباحثات المصرية الإسرائيلية، وتهاوٍ للآمال الكاذبة حول رخاء السلام، فدافع وزير التموين والتجارة ووزير الصناعة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة دفاعا متهالكًا. وأقفل باب المناقشة بتعسف [١١٤]، وتوقفت الحكومة بعد إجراءات آذار/ مارس عن رفع الأسعار مرة أخرى، متخلية عن التزامها أمام صندوق النقد، فاستقال عبد المنعم القيسوني احتجاجا - للمرة الثالثة - وقُبلت الاستقالةُ هذه المرة.

خطاب النوايا لثلاث سنوات: و... بدأت المباحثات مع بعثة الصندوق في - أيار/ مايو ١٩٧٨ - حول ما سبق أن التزمت به الحكومة، أي حول مراحل البرنامج التي تحقق كل أهداف الصندوق. البرنامج يمتد أجله لثلاث سنوات،

تنتهي في حزيران/ يونيو ١٩٨١. وبنود البرنامج ومراحلـه يحددها صندوق النقد بطبيعة الحال، وتنفذها الحكومة تحـت إشرافه. استمرت المباحثات ١٥ يوما، انتهت إلـى "إتفـاق وجهات النظر" كما قيل في المؤتمر الصحفي، وكانت هـذه أول مرة يعقد فيها مـؤتمر صـحفي بعـد مباحثـات مـع الصندوق. وكالعادة لم تعلن للرأي العام إلا أكاذيب، فـرئيس الوفد المفاوض المصري (حامد السايح) قال إن: "دعم السلع الأساسية سيسـتمر كمـا هـو، والاتفـاق مـع الصـندوق لا يعني المساس بدعم هذه السلع.. وأوضحت المناقشـات أن نقل مجموعات السلع إلى الأسعار التشجيعية، يجب ألا يمس أسعار البيع للجمهور، أي أن النتيجة النهائية لن تؤدي - في ظل ما اتفق عليه - إلى زيادة حقيقية في أسعار هذه السـلع؛ لأن الزيادة سيتحملها صندوق موازنة الأسعار".. أمـا عبـد الشكور شعلان (مدير عمليات الصندوق في الشرق الأوسط) فأكّد "أن الصندوق لا يفرض أية شروط" (١١٥).

وحقيقة الأمر ندركها من خطـاب النوايـا الـذي حـدده الصندوق في هذه المباحثات، ووقعه رئيس مجلس الـوزراء

حين ذاك (ممدوح سالم)، ونكتفي هنا بعرض خلاصة وافية لما جاء به [١١٦].

١ ـ برنامج الثلاث سنوات:

(أ) الإصلاحات الهيكلية:

نقد الخطاب "تشوهات" التكلفة/ السعر؛ ففي القطاع الصناعي نتجت التشوهات الهيكلية عن السياسات الحاكمة لأسعار الناتج في شركات القطاع العام. حتى وقت قريب، كانت موافقة مجلس الوزراء مطلوبة لتغيير الأسعار بالنسبة لقائمة تشمل ٨٨ مجموعة من السلع، تغطي ما يقرب من ثلثي الناتج للقطاع العام الصناعي، وزيادة التكلفة في القطاع العام الاقتصادي الناشئة عن تحويل المدخلات المستوردة من سعر الصرف الرسمي إلى سعر السوق الموازية، ولم تنعكس إلا بدرجة محدودة في أسعار البيع المحلية، وقد بدأت عملية إصلاح هذا الوضع؛ سواء بتعديل الأسعار المسيطر عليها بحيث تعكس تكلفة الإنتاج على نحو أفضل، أو تخويل مجالس إدارة الشركات سلطة تحديد الأسعار لعدد أكبر من السلع، وستستمر عمليةُ ترشيدِ الأسعار أثناء فترة البرنامج بهدف وضع عمليات شركات القطاع العام على أساس

تجاري سليم. وسيمكن الأداء المالي المحسن للقطـاع العـام الاقتصادي، من إسهامه بشكل ملائم فـي تمويـل برنامجـه الاستثماري وأعمال الحكومة.

وبالنسبة للزراعة، تعتقد أنها تملك إمكانيات كبيرة لمزيـد من التنمية، ونحن ننوي أن نشجع تخصيص الموارد في هذا الاتجاه. سنستمر في إعطاء أولويـة لاسـتثمارات الهياكـل الارتكازية؛ لتحسين تسهيلات الري والصـرف، وسـنرتفع بمستوى خدمات التوسع الزراعـي. وسـنراجع سياسـاتِ التسعير الزراعي؛ بهدف خفض تشوهات التكلفـة/ السـعر، وزيادة حوافز الإنتاج.

ونحن مهتمون بالتكلفة المتزايدة للدعم، ويتزايد هذا العبء جدا إذا حسبت السلع المدعمة المسـتوردة بسـعر السـوق الموازية الأكثر واقعية. وفي مواجهة أية تطـورات رئيسـةٍ مفاجئة في الأسعار العالمية، ينبغي أن يزيـد إنفـاق الـدعم بمعدل أقل جدا من إنفاق الحكومة الإجمالي في كل سنة مـن سنوات البرنامج.

للتغلب على الاختلالات في مجال التعليم، بـدأنا إعـادة توجيه الأولويات التعليمية والتدريبية، وسنعطي اهتماما أكبر

بالتدريب المهني. وشركات القطاع العام الآن حرة في اتخاذ قراراتِها في التعيين. وسيكون ممكنًا أيضا إعطاء اسـتقلالية أكبر للمصالح الحكومية في هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسـه ننوي أن نسمح بمرونة أكبر في الأجور داخل القطاع العام.

(ب) السياسة المالية:

نيتنا في تقليل الاختلال المالي في الأجل المتوسط، يمثـل عنصرا أساسيا في برنامج الإصلاح، وسنحقق هذا بتحسـين الوضع التمويلي للمشروعات المملوكة ملكية عامة، وبتوسيع القاعدة الضريبية، وبتحسين إدارة الضـريبة، وبالحـد مـن المصروفات الأقل ضرورة، وتحسين التحكم فـي الإنفـاق، وتطوير الإحصاءات المالية. وقد طلبنا مساعدة فنية خارجية من أجل تطوير الإدارة الضريبية. **وسنراجع أسعار الخدمات المقدمة الحكومة والقطاع العام؛** بهدف أن تعكس تكلفة هذه الخدمات. وننوي أن تكون نتيجة هذه الإجـراءات احتـواء العجز الكلي للحكومة في حوالي ٢,٣ بليون جنيه طوال فترة البرنامج ـ أي في نفس المستوى لعـام ١٩٧٨، وبالتـالي سينخفض العجز من حوالي ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٨ إلى ١٦ % عام ١٩٨١. ومع الزيـادة

المتوقعة في التمويل الخارجي وفي الاقتراض غير المصرفي، يستهدف أن ينخفض اللجوء إلى التمويل المصرفي من حوالي ٦٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ إلى حوالي ٤٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨١.

(ج) السياسات النقدية والائتمانية:

سيخفض معدلُ خلق الائتمان، والبرنامج الائتماني حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ (كما جاء في البرنامج المفصل للسنة الأولى من برنامج الثلاث سنوات) يتسق مع الخفض في معدل الزيادة في عرض النقود إلى مستوى غير تضخمي في عام ١٩٨١. وقبل نهاية كل سنة من البرنامج، سنعمد - بالتشاور مع الصندوق - على وضع خطوط من جهة الائتمان خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية، تتسق مع التقدم المطرد نحو هذا الهدف. وستبدأ عملية التدرج في إدخال زيادات مناسبة في أسعار الفائدة، وسنعمد إلى مشاورة الصندوق قبل نهاية كل سنة من البرنامج حول أي التعديلات الجديدة يكون مناسبا.

(د) نظام الصرف والدين الخارجي:

مع أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ سنكون قد انتهينا من عملية تحويل المبادلات إلى سعر السوق الموازيـة، وفيمـا يتبقى من فترة البرنامج ننوي اتباع سياسات ينتج عنها توسع تدريجي في السوق الموازية؛ بحيث تستوعب المبادلات التي تحدث عادة في السوق الحرة (دون تحويل عملة).

وسنواصل أيضا عملية تحرير طريق السـوق الموازيـة للواردات والمبادلات غير المنظورة. وبالتحديد ستتوسع فـي نظام التراخيص المفتوحة المنشأ عام ١٩٧٧ بأقصى سرعة، وفي نهاية عام ١٩٨٠ سيغطي كل السلع باستثناء عدد قليل. وبمجرد إدخال سلع في نظام التـراخيص المفتوحـة يمتنـع إخراجها مرة أخرى، إلا أنه يمكن في بعض الأحيان توجيـه المستوردين إلى مصادر عرض محددة؛ حتى يمكن استخدام المساعدة السلعية المقيدة بتلك المصـادر اسـتخداما كـاملاً. وهدفنا في نهاية فترة البرنامج أن تتم كل المدفوعات الجارية في سوق واحدة، ويتحرر نظام الصرف من كل التقييدات ما عدا ما قد يكون ضروريا للتحكم في حركات رأس المـال. وستنتهي أثناء السنوات الثلاث كل الاتفاقيات الثنائيـة مـع

الدول الأعضاء في الصندوق، ونتوقع أيضا إنهـاء بعـض الاتفاقيات الباقية مع الدول غير الأعضاء في الصندوق.

بالنسبة لسعر الصرف سـنهتدي بـالتطورات المتعلقـة بالصادرات ذات الحساسية السعرية، وبالاتجاهات السـعرية النسبية في مصر والخارج، وبحركات سعر السوق الحـرة، وستشمل كل متابعة للبرنامج مشاورات مع الصندوق حـول سياسة سعر الصرف.

وتهدف في السنوات الثلاث القادمة أن نعتمد إلى أقصـى حد على مساعدات تنمية طويلة الأجل إلى جانـب اسـتخدام حظر للتسهيلات العادية للتجارة والموردين، وقـد تسـتخدم التسهيلات المتوسطة الأجل بتوسع أكثـر وكانـت لا تمثـل أهمية إلى حد ما في الماضي، ومع الزيادة فـي اسـتقلالية القطاع العام الاقتصادي أصبح ضروريا أن تسجل لدى البنك المركزي كل تسـهيلات المـوردين الجديـدة والقـروض الخارجية الأخرى الممنوحة للقطاع العام والتي تصل آجالها الأصلية إلى سنة أو أكثر.

وبالنسبة التسهيلات الائتمانية من المراسلين، نطـور الآن سياسة تسمح لكل مستورد أن يقرر بالارتبـاط مـع بنكـه

التجاري، إذا ما كان يستخدم أو لا مثلاً هذه التسهيلات عبر السوق الموازية. وعلى ذلك لن يكون هنـاك إلـزام علـى المستوردين ـ وفق السياسة الجديدة ـ لاستخدام مثل هـذه التسهيلات، ربما باستثناء حالة الواردات من السلع الأساسية.

ثم التخلص من كل المتـأخرات عـام ١٩٧٧، وبعـض المتأخرات الصغيرة عادت إلى الظهور حديثًا، ولكن صفيت الآن، وأثناء فترة البرنامج، سيحتفظ بكل مدفوعاتنا الدوليـة، ضمن العمليات الجارية. وبالإضافة لن تدخل الحكومة أيـة ممارسات لأسعار الصرف المتعددة، دون موافقة الصندوق، ولن تدخل ضوابطُ جديدة، أو تزيد من الضوابط الحالية على المـدفوعات والتحـويلات للمبـادلات الدوليـة الجاريـة، أو تدخل في أية اتفاقيات دفع ثنائيـة جديـدة مـع أعضـاء الصندوق، أو تستحدث ضوابط جديدة، أو تزيد ضوابط قائمة على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

٢ ـ سياسات للعام الأول من البرنامج:

ننوي أن نتحرك بحسم في الاثني عشر شهرا القادمة في اتجاه تنفيذ البرنامج الذي وضعناه في الفترات السابقة.. مـن أجل تيسير تحقيق أهدافنا فيما يتعلق بأسعار القطـاع العـام،

استبعدنا ٣٠ مجموعة من السلع تغطي حوالي ١٠ % من إنتاج شركات القطاع العام الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة من السيطرة المركزية على الأسعار، وخفضت بذلك نسبة الإنتاج الخاضع لمثل هذه السيطرة من ٤٦ % إلى ٣٦ %. وقد أصدرنا تعليمات محددة إلى مجالس إدارات الشركات المنتجة بأن تعدل الأسعار؛ بحيث تغطي تكاليف الإنتاج، ولكن ليس إلى مستوى يتجاوز أسعار الواردات المنافسة. وننوي أن نواصل إنهاء المركزية في سلطة التسعير؛ بغرض تقليل نطاق القائمة التي سبق ذكرها؛ بحيث تقتصر على بعض سلع قليلة، تتطلب أهميتها الاجتماعية استمرار السيطرة على الأسعار. وبالإضافة إلى هذا، فإن نيتنا تتجه إلى أنه، بمجرد استبعاد سلعة من السيطرة المركزية على الأسعار؛ لن تكون معرضة إلى مثل هذه السيطرة في المستقبل. إن تعديلات الأسعار في العام الماضي، وقد نفذ معظمها في أوائل ١٩٧٨، أدت إلى زيادة الدخل الصافي للقطاع العام بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه على الأقل (على أساس سنوي)، وستتم عمليات ترشيد إضافية للأسعار، تكفي لزيادة الفائض الإجمالي العامل للقطاع العام

بحوالي ١٥٠ مليون جنيه على الأقل (على أسـاس سـنوي) وذلك في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩، وسـتتم الإجـراءات الخاصة بحوالي ٧٥ مليون جنيه على الأقل، من هذا المبلغ، في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٧٩.

أثناء الاثني عشر شهرا المقبلة، سـنُعد الأسـاس أيضـا للإصلاحات الهيكلية الأخرى، التي ننوي إدخالها خلال فترة البرنامج. ستتم مراجعة كاملة لسياسات التسعير الزراعـي؛ بحيث يمكن اتخاذ إجراءات لتحسين حوافز الإنتاج بدءا مـن السنة الزراعية ٧٩ ـ ١٩٨٠، وسنراجع الوسائل التي يمكن بواسطتها إصلاح نظام الـدعم بمـا يتمشـى مـع أهـدافنا الاجتماعية، وبغرض البدء في إدخال تغييرات النصف الأول من ١٩٧٩. وبالنسبة للإنفاق الاستثماري، فقد أعطينا فعـلاً أولوية لاستكمال المشروعات الجارية، وبالنسبة لعام ١٩٧٨ سيكون ٨٥ % من الاعتمادات في الميزانية موجها لاستكمال المشروعات التي بدأت في أعوام سابقة، أو تجديد المصـانع والتجهيزات القائمة.

وبالنسبة لسياسة الضرائب، سـنقدم مشـروعا لإصـلاح التعريفة الجمركية إلى مجلس الشعب في بداية دور انعقـاد

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، وسيطبق الإصـلاح بمجـرد إصدار التشريع. وعن إدارة الضرائب؛ فقد اتخذنا إجراءات لتقليل الفاقد في الدخل الناشئ عن نظام السماح المؤقت، الذي يسمح في ظله للواردات أن تـدخل الـبلاد قبـل اسـتيفاء الضريبة، ونحن نواصل جهودنا للقضاء على المتأخرات في تحصيل الضرائب بشكل عام.

أفصحت الحكومةُ - بعد ذلك - عن نيتها فـي إصـلاح الميزانية (من الناحية الفنية). ولكن الإصـلاحات الهيكليـة، والإجراءات المالية المحددة التي ننوي تنفيذها، لن تؤثر فـي الوضع المالي إلا في عام ١٩٧٩ وما بعده. وبالنسبة لميزانية ١٩٧٨، لن يكون بوسعنا أن نشرع في إجـراءات جديـدة، رغم آمالنا السابقة.

العجز الإجمالي عام ١٩٧٨ يستهدف أن يكـون حـوالي ١,٩ بليون جنيه، أو ٠,٥ بليون جنيه فـوق المقـدر لعـام ١٩٧٧. نتوقع تمويل جزء من هذا العجز باقتراض خارجي أكبر، يتعلق ببرنامج الاستثمار، وبالتالي يبدو أنه لا يمكـن تجنب الزيادة في التمويل المصرفي، ويتوقع أن يصل إلـى ٦٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨، واستمرار الاتجاهات الماليـة

الحالية قد يؤدي إلى عجز ممول مصرفيا في حـدود ١٠٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩، ونحن ندرك أنه ينبغي تمويل نسبة أكبر من الزيادة في الإنفاق دون اللجـوء إلـى الاقتـراض المصرفي، وعلى ذلك سنقلل اللجوء إلى التمويل المصـرفي بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه على الأقل في عام ١٩٧٩؛ بحيث لا يتجاوز هذا التمويـل المصـرفي ٨٥٠ مليـون جنيـه. وسيتحقق ١٠٠ مليون جنيه على الأقل مـن هـذا التحسـن بواسطة إجراءات تتعلق بالإيراد أو الإنفاق؛ بحيث لا يتجاوز العجز الإجمالي ٢٢٥٠ مليون جنيه. وسنتشاور مع الصندوق عند متابعة البرنامج التي تنتهي فـي ٣٠ تشـرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٧٨، حول ملاءمة الإجراءات التـي ينبغـي أن تتضمنها الميزانيةُ من أجل تحقيق الأهداف الماليـة المبنيـة عليه.

وبالنسبة للسياسة النقدية والائتمانية، تضمنت النوايا رفـع سعر الفائدة، مرة في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٨، ومرة في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، وحددت النوايا سقفًا محددا على توسع صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي، وسقفًا فرعيا على الزيادة في صافي التسـهيلات المصـرفية إلـى

القطاع العام. (الحكومة المركزيـة والمحليـات، السـلطات العامة وشركات القطاع العام شاملة شركات تجارة القطـن). وقد صمم برنامجنا للائتمان بهدف توفير احتياجات القطـاع العام، المتسقة مع السياسات المالية وغير المالية للقطاع العام المحددة أعلاه. وفي الوقت نفسه وبالتالي لن يزيد الائتمـان المصرفي للقطاع العام بأكثر من ١٠ %؛ ويزيـد الائتمـان المصـرفي للقطـاع الخـاص بنسـبة ٩٥ % إن الحـدود المفروضة على توسع صافي الأصـول المحليـة للجهـاز المصرفي، وعلى الزيادة في صافي التسـهيلات المصـرفية للقطاع العام: نفترض أن القطاع العام غير المـالي سـيتلقى ٥٠ مليون دولار علـى هيئـة مـنح بالنقـد الأجنبـي، أو استخدامات لقروض نقدية أجنبية أثناء كل ربع مـن أربـاع السنة.

كما ذكرنا سابقًا، فإننـا ننـوي إكمـال عمليـة تحويـل المعاملات إلى سعر السوق الموازية في أول كانون الثـاني/ يناير ١٩٧٩. في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٨ حولت واردات الشاي وزيت الطعام إلى سعر السوق الموازية، وكذلك كـل ما تبقى من المعاملات الجارية غير المنظورة. وقد بدأنا كل

الخطوات الضرورية لتوحيد سعري السوق الرسمية الموازية على كل المعاملات والحسابات، مع استثناء مؤقـت يتعلـق باتفاقيات الدفع الثنائية مع البلاد غير الأعضاء في الصندوق، ويتعلق بتصفية الموازين المرتبطة بالاتفاقيات الثنائية التـي ستنتهي رسميا قبل أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.

وارتباطًا بهدفنا في تحرير الطريق إلى السوق للواردات، فإن نظام التراخيص المفتوحة، الذي يمكن بمقتضاه اسـتيراد سلع معينة من خلال السوق الموازية بـلا قيـود، سـيجري توسيعه بسرعة. حين نشرت القائمة الأولى للسلع الداخلة في نظام التراخيص المفتوحة، في نيسان/ أبريل ١٩٧٧، كانـت تعطي مواد قيمتُها حـوالي ١٢٥ مليـون دولار (محسـوبة بالواردات الفعلية الإجمالية من هذه السلع). في فترة مبكـرة من العام ١٩٧٨ أضفنا مواد جديدة قيمتهـا ـ ٢٥٠ مليـون دولار يتألف معظمها مـن آلات وقطـع غيـار. فـي ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٨ وسعنا القائمة مرة أخـرى بإضـافة مواد قيمتها ١٢٥ مليون دولار. ولكي يكـون هـذا النظـام فعالاً، فإن تخصيصات المستوردين من ميزانية النقد الأجنبي للسلع الداخلة في القائمة تم استبعادها، وجه المستوردون إلى

أنهم يستطيعون الآن استيراد سلع القائمة بِحرية تامـة وبـلا قيود. في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، سنضـيف مـواد جديدة؛ حتى تزيد من شمول القائمة بحيث تغطي على الأقل ١٥ % من مجمل الواردات، وفي أول كانون الثاني/ ينـاير ١٩٨٠ ستغطي القائمة ٤٠ % من مجمل الـواردات علـى الأقل.

بعد ذلك التزمت الحكومة بإنهاء ما بقي من اتفاقيات الدفع الثنائية، مع أعضاء الصندوق (٨ منها عند بدايـة ١٩٧٨)، وفق مواعيد محددة؛ بحيث ينتهي آخرها في نهايـة ١٩٨٠. وعينت سقوفًا للاقتراض المتوسـط الأجـل، وللاقتـراض المصرفي خلال العام.

وبالنسبة للعلاقات المؤسسية والعقوبات: جاء في خطاب النوايا، أنه في أية فترة من الترتيب الممتد، يتم فيها تجـاوز اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي المتفق عليه، أو يـتم تجاوز الحدود المتفق عليها في الاقتراض الخارجي القصير الأجل، والمتوسط الأجل، أو لم يتم فيها التفاهم، أو لم يراع، حول سياسات سعر الصرف، وحول السياسات التي تسـمح بتحقيق أهداف الموازنة كما حددت في الخطاب، أو توقـف

عن تنفيذ النوايا الخاصة (باحتساب المدفوعات الدولية في الحسابات الجارية، ومنع تعدد أسعار الصرف.. إلى آخره). أو لم يتم توحيد سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية بعد أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، لن تطلب مصر أيةَ مشتريات وفق الترتيب الممتد، إلا بعد التوصل إلى تفاهم مع الصندوق، فيما يتعلق بالظروف التي يمكن أن تتم في ظلها مثلُ هذه المشتريات.

في أية فترة من الترتيب الممتد بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، وبعد ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، لا يتم التوصل أثناءها إلى التفاهم (أو لم يراع التفاهم) حول الفقرات المحددة للأداء في العامين الثاني والثالث على التوالي، لن تطلب مصر مشتريات وفق الترتيب الممتد، إلا بعد التوصل إلى تفاهم مع الصندوق، فيما يتعلق بالظروف التي يمكن في ظلها أن تتم مثل هذه المشتريات.

تعتقد الحكومة المصريةُ أن السياسات المحددة في هذا الخطاب مناسبة لتحقيق الأهداف الواردة في برنامجها، ولكنها ستتخذ أية إجراءات إضافية قد تصبح ملائمة لهذا الغرض. وستتابع مصر دوريا مع المدير التنفيذي، التقدم

الحادث في تطبيق البرنامج. ولن تتأخر المتابعةُ الأولى عـن ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. وبالإضـافة ستتشـاور مصر مع الصندوق قبـل أول تمـوز/ يوليـو ١٩٧٩ وأول تموز/ يوليو ١٩٨٠، وستصل إلى تفاهم مع الصندوق حول نوايا السياسة، وحول الفقرات المحـددة لـلأداء، والمتعلقـة بتطبيق السياسات لكل فترة اثني عشر شهرا تاليـة. وأثنـاء الترتيب الممتد، ستتشاور مصر مع الصندوق حول تبني أي إجراء، قد يكون ملائما؛ سواء بمبادرة مصر، أو كلما يطلب المدير التنفيذي المشاورة؛ بسبب أن أيا من المعايير الـواردة في الفقرتين السابقتين لم يراع، أو لأنه يـرى أن المشـاورة حول البرنامج مطلوبة. وبالإضافة، فإنه بعد فتـرة الترتيـب الممتد، وطوال فترة سداد قـرض هـذا الترتيـب الممتـد، ستتشاور مصر من وقت لآخر فيما يتعلق بسياسات ميـزان مدفوعاتها، بمبادرة من مصر أو بناء على طلب من المـدير التنفيذي.

ولا نعتقد أننا نحتاج ـ على ضوء كل عرضنا السابق في هذا الكتاب ـ إلى تحليل [١١٧]. نُضـيف فقـط أن مجلـس مديري الصندوق ـ كالعادة ـ أعلن بعـد اعتمـاد خطـاب

النوايا، ترتيبات المساندة الممتدة، أي ترتيبات ربط شـرائح التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق خـلال الفتـرة، بمراحل تنفيذ البرنامج الوارد في خطـاب النوايـا. وكـان الترتيب يقضي بأن يتم سحب الشريحة الأولى (١٢٠ مليون دولار) حتى نهاية ١٩٧٨، والشريحة الثانية (١٨٠ مليـون دولار) خلال النصف الأول من عـام ١٩٧٩، والشـريحة الثالثة (٢١٠ مليـون دولار) خـلال عـام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والشريحة الأخيرة (٢١٠ مليون دولار) خلال عـام ١٩٨٠/ ١٩٨١. ولمزيد من إحكام الرقابة، تنقسم كل شريحة من هذه الشرائح إلى دفعات ترتبط بتنفيذ التزامات معينة خلال أشهر محددة من السنة، وعلى ذلك تمثلت الخطوة الأولى في عملية تنفيذ الاتفاق في سحب مصر ٩٠ مليون دولار (من شريحة السنة الأولى، بعد إعلان الصندوق لترتيبات المساندة، وكان مفروضا سحب الدفعة الثانية في تشرين الثـاني/ نـوفمبر. وكما نعلم، يعني إيقاف الصندوق وقف السحب في أية لحظة توقف مصادر الإقراض الأخرى، وزمجرة أصحاب الديون.

ج ـ **انعقاد المجموعة الاستشـارية**: كمـا فـي العـام ١٩٧٧، كان انعقاد المجموعة الاستشارية فـي عـام

١٩٧٨ يعني أن المخططـات المعاديـة للاسـتقلال المصري قطعت شوطًا ناجحا، وأن المجموعة تجتمع لتعتمد النتائج. نذكر أن البنك الدولي لم يدع المجموعة الاستشارية الأولى إلا بعد توقيع القيسوني ـ ممـثلاً للحكومة المصرية ـ خطاب النوايا وما ارتبط به من اتفاقات تكميلية. والأمر نفسه حدث فـي المجموعـة الاستشارية الثانية. خطاب النوايا وقعه ممدوح سالم ـ ممثلاً عن الحكومة المصرية (١٠ حزيران/ يونيـو) والتقت المجموعة في مقر البنك الدولي فـي بـاريس (١٤/ ١٦ حزيران/ يونيو). ولكن تظـل المجموعـة الاستشارية الأولى تحتل موقعها الخاص في التـاريخ؛ لأنها عبرت عن الانكسار الحاسـم باتجـاه التبعيـة الاقتصادية، وسبقتها وأحاطت بهـا كـل الضـغوط الساحقة التي أفضت إلى هذه النتيجـة. والمجموعـة الاستشارية الثانية مثلت ـ في الإعداد الهـادئ لهـا، وفي جدول أعمالها مرحلة جديدة مختلفة. إن جـدول الأعمال، والمطلوب إنجازه في هذه المرحلـة، مهـم وكبير (على نحو ما بينا مثلاً فـي خطـاب النوايـا

الممتد)، ومطلوب أن يتم التركيز على إعـادة البنـاء وفق الشروط الجديدة.. ولكن رغم كـل هـذا، كـان الانتهاء من عملية الترويض العنيفـة، ختامـا لفتـرة الأحداث المثيرة التي مثلتها المجموعـة الاستشـارية الأولى. وقد عبر البيان الصادر في نهايـة اجتمـاع ١٩٧٨ عن طبيعة التغير في المهام، بطريقته الخاصة، فقال إنه "بعد أن خفت الأزمة العاجلة في النقد الأجنبي التي شغلت معظم انتبـاه مصـر وأصـدقائها أثنـاء ١٩٧٧، فإن موضوع البحث في الاجتماع الحالي هو أن الوقت قد حان لتركيز الانتباه على المشاكل الأكثر عمقًا للإصـلاح البنيـوي؛ بهـدف تحقيـق التغيـر الاقتصادي والمؤسسي المطلوب" (١١٨).

وعبر عن نفس المعنى مندوب الولايات المتحدة في اليوم الأول للاجتماع، فقال: "إن الحكومة المصرية قد بدأت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الصعبة، وإن كانت ضـرورية، وقد وضعت هذه الأسس اللازمة لصياغة تغييـرات بنيويـة أساسية في كل الاقتصاد من أوله إلى آخره" (١١٩). أما رئيس الوفد المصري (حامد السايح) فقد عبر عن مفهـوم القيـادة

المصرية للمجموعة الاستشارية ولمجمل التحرك المطلـوب في المرحلة الجديدة، حين قال إنه "ليس هناك من يدرك قيمة التلازم الإيجابي بين السلام والتنمية الاقتصادية والاستقرار، أكثر من الرئيس السادات، وتعاوننا يمكن أن يكون أداة فعالة في تحقيق كل الأهداف الثلاثة الهامة". وفي السـياق الـذي نعرفه، فإن مفهوم السلام يعني طريـق القـدس، والتنميـة الاقتصادية تعني قبول وصاية البنك الـدولي، والاسـتقرار يعني قبول وصاية صندوق النقـد. وبكـلام السـايح، فـإن "حكومتي تقدر تقديرا عاليا النجـدة المسـتمرة، والاهتمـام، والمساعدة المقدمة من البنك الدولي (في الجوانب الاقتصادية وتحديد المشروعات إلى جانب التمويل).. وبمـوازاة هـذا الدعم من البنك الدولي، فإن صندوق النقد لم يتوقـف دقيقـة عن إبداء اهتمامه، بكل الوسائل، حول التطـورات النقديـة والمالية في مصر". (وشرح السايح كيف وافقت مصر علـى بنود برنامج الاستقرار، كما حددها الصندوق، في خطـابي النوايا الأول والثاني).

وقال إنه "من الواضح - على أية حال - أن تطبيق هذه الإجراءات يحتاج دعما خارجيا، وقد تمـت دراسـة هـذه

الاحتياجات دراسة شاملة بالاشـتراك مـع البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي، وسوف تستكمل وتُفصل علـى يـد ممثليهما الممتازين" [١٢٠].

- وقد تكفل جوزيف هوبلر ممثل الولايـات المتحـدة، بتوضيح المفاهيم والعلاقات، في الاتجاه نفسه، فأكـد في البداية تضامن الأشقاء: "فنحن نـود أن نسـجل موافقتنا العامة على بيان البنك الدولي هذا الصـباح. ونقدر - تقديرا خاصا - بيان صندوق النقـد هـذا الصباح، ونرجو أن نؤكد على الاهتمام الذي توليـه للبرنامج الذي ينبغي أن ينفذ في إطار اتفاق السنوات الثلاث الذي تمت صياغتُه أخيرا بين صندوق النقـد والسلطات المصرية". بعد هذا الإعلان، حرص ممثل الولايات المتحدة (كمـا فـي اجتمـاع المجموعـة الاستشارية الأولى) على إبـراز الصـفة السياسـية للوجود الأمريكي في المجموعة الاستشـارية، بـل والصفة السياسية للاجتماع ككل، فتلا رسـالة مـن وزير الخارجية الأمريكي (فانس) إلى رئيس الوفـد المصري، يحثه فيها على الإسراع في "الإصـلاح"

الاقتصادي. ومجرد أن يتحـدث وزيـر الخارجيـة الأمريكي عن الإصلاح الاقتصادي، يكفـي لتأكيـد إبرازه للعلاقة بين التحرك في المجالين، ولكن ممثل الولايات المتحدة في الاجتماع، أصر - مع ذلـك - على وضع النقط على الحروف، فقـال: "إن مصـر اتخذت خلال هذا العام السابق خطواتٍ غير عاديـة وجريئة. إن الـرئيس السـادات يسـتحق التقـدير والإعجاب الدائمين منا جميعـا؛ بسـبب مبادرتـه الشجاعة التي كهربت عالما يسعى للسلام في الشرق الأوسط.. إن المبادرات التي قام بها قادةُ مصر فـي المجال السياسي الدولي، وفي التوجـه نحـو حـل المشاكل الاقتصـادية المحليـة.. تسـتحق دعمنـا المستمر" (١١٩).

ولكن هذا الحديث عن "الدعم المستمر"، لم يكـن يعنـي التزاما مستقرا ومحددا، فصيغة المجموعة الاستشارية بحكم تعريفها، تنفي هذا الالتزام المحـدد والمسـتقر لعـدد مـن السنوات، ولكن طمـوح القيـادة المصـرية إلـى جـزرة "الكونسورتيوم"، "ومشروع كارتر"، كان يتطلب مزيدا مـن

التنازلات؛ فعلى جبهة الصراع المصري الإسرائيلي، لم توقع اتفاقية سلام بعد، وبعد توقيع الاتفاقية يظل باقيا أن تنفذَ، وفي الأثناء، يكون الصندوقُ قد حقق ترتيـب المسـاندة الممتـد لسنوات ثلاثة، ويكون البنك قد عمق إنجازاتـه فـي إعـادة تشكيل هيكل التنمية. على أية حال – كان المجتمعون فـي باريس متفائلين بالمستقبل – وعن حق – ولم تتقاعس الدولُ الخليجية بالمناسبة عن الحضور، رغم معارضـتها المعلنـة لزيارة القدس، ولا يحتَج هنا بأن مستوى التمثيل لهذه الـدول هبط عن مستوى تمثيلها في اجتماع ١٩٧٧، فهذا هو حـال الدول والمؤسسات المشاركة كلهـا، فاجتمـاع ١٩٧٨ كـان هاما، وكان متفائِلاً، ولكن – كما قلنا – لم يكن مثيـرا! لـم يكن نقطة تحول تاريخية. وقد أعلنت هيئةُ الخليج للتنمية في مصر في الاجتماع عن اسـتمرارها فـي دعـم الاقتصـاد المصري، ونُشر أيامها أنه ينتظر أن تقدم السعودية قروضـا لمصر خلال عام ١٩٧٨ تتراوح بـين ٦٠٠ و٧٠٠ مليـون دولار [١٢١].

وجدير بالملاحظة أن تصرف السعودية وهيئـة الخلـيج، جاء بعد زيارة القدس، ولكن أهم من ذلك أنه جاء بعد خطاب

النوايا. أما قبل الاتفاق مع الصندوق (وقبل رحلـة القـدس بالتالي)، فكان وزيرا المالية في السعودية والكويت يؤكـدان (حتى أواخر نيسان/ أبريل) للصحف المصرية بأن "الهيئـة ليست على استعداد لزيادة رأس مالها لإعادة إقراضه لمصر نقدا أو لتمويل استيراد السلع؛ سواء كانت سلعا استثمارية أو سلعا غذائية، بعد أن استخدمت مصر فـي العـام الماضـي معظم رأسمال الهيئة في سداد ديونها القصيرة الأجل، وفـي استيراد هذه الأنواع من السلع" وصحيح أن الهيئة لـم تـزد رأسمالها، ولكنها استمرت في الإقـراض لاسـتيراد سـلع إنتاجية، وقد رفض الوزيران في حديثهما تقديم التزام واضح بالنسبة لتأجيل سحب الودائع، ولكن حدث أيضـا أن تجـدد إيداعها دون أية مشكلة.. بعد خطاب النوايا [١٢٣].

(٤) نحو كامب ديفيد:

إذا امتدت متابعتُنا للتطورات حتى آخر العـام (١٩٧٨)، سنلحظ أن صندوق النقـد أبـدى ارتياحـا شـديدا لتـوالي انتصاراته في القطاع الخارجي؛ حيث تحقق كـل برنامجـه المستهدف. فقائمة التراخيص المفتوحة اتسعت دائرة سـلعها ثلاث مرات أثناء عام ١٩٧٨ وأوائل ١٩٧٩؛ بحيث أصبحت

تغطي حوالي ١٥ في المائـة مـن الـواردات الإجماليـة. وتواصل إلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية كما كان مستهدفًا. وتم، وهذا هو الأهم، توحيد سعر الصرف الرسمي مـع السـعر التشجيعي (عند مستوى الأخير).

ولكن في السياسات المالية والنقدية، سجلت بعثةُ صندوق النقد (في تقريرها عن مباحثاتها الدورية ٢٣ تشرين الثـاني/ نوفمبر - ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨) أن "التقدم فـي الدائرة المالية أثناء عام ١٩٧٨ كان أبطأ مـن المسـتهدف، وبالنسبة للإنفاق الحكومي، لم تكن التطورات متسـقة مـع أهداف البرنامج"... "ولقد مثلت التطورات المالية لعام ١٩٧٨ نكسة بالنسبة لأهداف الحكومة المالية للأجـل المتوسـط".. "وعلى ذلك، تركزت المناقشات على مدى الإجراءات التـي ستكون مطلوبة لإعادة الموازنة (عـام ١٩٧٩) إلـى خـط الأهداف المقررة. وقد عبرت البعثة عن اهتمامها بالعواقـب التضخمية للتطورات المالية الحديثة والقادمة، ومع الاعتراف بأهمية المنهج التدريجي للإصلاح المالي، أكـدت أنـه فـي ظروف مصر، تكون تكلفة الإبطاء باهظـة بدرجـة غيـر عادية، فالهيكل المالي لمصر معرض للتدهور علـى نحـو

خاص؛ نتيجة التضخم الصاعد. ويرجع ذلك في الأساس إلى سياسة تثبيت الأسعار لدائرة واسعة من السلع والخدمات في وقت تزداد فيه تكاليف تدبيرها أو تكاليف إنتاجهـا. وسـواء مولت (هذه السياسة) بعدم مباشـر أو غيـر مباشـر، فـإن التضخم ينحو إلى زيادة عبء الموازن الناشئ عن مثل هذه السياسة، زيادة حقيقية؛ حيث إن الفجوة بين أسـعار البيـع الثابتة، وبين تكاليف الإنتاج والاسـتيراد، سـتنمو بـالمعنى النسبي والمطلق. وبما أن الدعم المباشر وحده وصل إلى ١٦ في المائة من الإنفاق الحكومي في العام ١٩٧٨، فإن مجـال التدهور في هذا الحساب كبير" (١٢٤). (يلاحظ أن هذا الرقم يكون أعلى جدا إذا قيمت السلع المستوردة المدعمـة بسـعر السوق الموازية. وحدث هذا في عام ١٩٧٩، فقفـز عجـز الميزانية العامة - بعد توحيد سعر الصرف - إلـى ٢٠٧٤ مليون جنيه) [١٢٥].

إن الصندوق هنا يستثمر بقوة نتائج انتصاراته السـابقة، وخاصة في القطاع الخارجي، فمع تسليم الحكومـة بخفـض سعر الجنيه إلى المعدلات البالغـة الهبـوط التـي فرضـها الصندوق، أصبح الاستمرار فـي تثبيـت الأسـعار مسـألة

مستحيلة بالفعل، خاصة إذا كانت السياسات الأخرى تحـول دون زيادة موارد الخزانة زيادة حقيقية. الصندوق محق فـي أن ينذر الحكومة بأن تكلفة الإبطاء في رفع الأسعار بالذات، تكون باهظة وغير عادية في الظروف التي آلت إليها مصر، ولكن أوضحت السلطات أنها لم تتمكن خلال عام ١٩٧٨ من تنفيذ التزاماتها بالنسبة للأسعار، وبالنسبة لزيادات الأجـور؛ بسبب الظروف السياسية التي تمر بها مصـر [١٢٦]. وكـان المقصود الظروف التي سبقت وتلت كامـب ديفيـد، وهـي ظروف تطلبت استقرارا سياسيا وإشاعة للتفاؤل حول نتـائج الحل المنفرد.

ويبدو أن القيادة السياسية كانت قد تلقت وعودا بمساعدات اقتصادية كبيرة في حالة توقيع الاتفاقية لقـاء دورهـا فـي استقرار المنطقة داخل الإطار الأمريكي، ووفق شروطه؛ إذ لا نعتقد أن الرئيس تحدث عن مشروع كارتر ـ بعد كامـب ديفيد ـ من فراغ. قال إنه "مشروع على غـرار مشـروع مارشال وسيحقق المعجزات مثل ما فعله مشروع مارشـال في ألمانيا الغربية عقب الحرب العالميـة الثانيـة". وحـدد السادات الأرقام، فقال إن "مشروع كـارتر يتضـمن مبـالغ

تتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر ألف مليون دولار لمـدة خمس سنوات لتحقيق الرخاء فـي مصـر والتغلـب علـى المشكلات الاقتصادية" [١٢٧]. ويلاحظ أن نفس هـذا الـرقم أعلنته دوائر أمريكية وصهيونية قبل تصريحات السادات؛ فقد دعا السناتور هنري جاسكون الولايات المتحدة إلى عـرض برنامج تقدم خلاله المعونة الأمريكية على أساس المشـاركة الكاملة بين إسرائيلَ ومصر، على أن تحتفظَ الولايات المتحدة بحق سحب هذه المعونة، إذا لم تستمر الجهـود مـن أجـل السلام. وقد أذيع في اليوم نفسه، عن دعوة واسعة النطاق في إسرائيل، حول مشروع الاسـتثمارات الأجنبيـة الحكوميـة الخاصة بالمنطقة، على غرار مشروع مارشال يتضمن إنشاء صندوق برأسمال ١٥ بليون دولار سـنويا، ولمـدة عشـر سنوات، تساهم فيه الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية وُأستراليا وكندا والدول الإسكندِنافية، وآخـر لـرأس المـال الخاص برأسمال قدره ٣٠ بليون دولار سنويا يقـوم علـى أساس تجاري وبضمانات حكومية، ويسـاهم اليهـود بثلـث رأسماله.

في الفترة نفسها، اقترح السناتور فرانك تشـيرش علـى الحكومة الأمريكية مشروعا في الاتجاه نفسه؛ لتقدم "معونات هائلة" تكون حافزا لإقامة سلام دائم في الشـرق الأوسـط، وتجعل من يعمل ضده يدفع ثمن ذلك". وقد تبلـورت هـذه المقترحات وغيرها في مشروع محدد، تقدم بـه السـناتور جاكسون مع أربعة آخرين من أعضـاء مجلـس الشـيوخ، ويدعو لعمل "خطة مارشال" تقوم الولايات المتحدة فيها بدور "الشريك الاقتصادي الكامل" مع مصر وإسـرائيلَ والـدول الراغبة في العيش بسلام في المنطقة؛ تأكيـدا لـدورها فـي صيغة السلام المحققة (١٢٨).

في هذا الجو من "التفاؤل" تحدث الرئيس السادات بـدوره عن مشروع مارشال، واللمسة التـي أضـافها أنـه أسـماه "مشروع كارتر".. ويبدو أن هذه الآمـال خلفـت تصـورا باحتمال أن تمثل المساعدات السخية موردا مستقرا، يمكـن المجتمع أن يعيش (لفترة ما) عند مستوى يتجـاوز مـوارده الذاتية؛ أُسوةً بالمعاملة التي تتمتع بها إسرائيلُ. وهذا يمكـن الخزانة من مواجهة العجز الكبير في الميزانية العامـة، دون اللجوء إلى المصارف على مستوى واسع.

وبالتأكيد كانت بعثة الصندوق لا تغفل عن هذه الظـروف السياسية وما صاحبها من آمال، ولكنها لم تهضِم - مع ذلك- حالة النكوص الكامل للسلطات المحليـة (بحجـة الظـروف السياسية) عن اتخاذ أية إجراءات تحسن صـورة الميزانيـة العامة، وتتسق مع نتائج توحيد سعر الصرف. وكان واضحا لبعثة الصندوق، أن الأوضاع السائدة، لا بد وأن تؤدي فـي نهاية ١٩٧٨ إلى انهيار السقف العام المفروض على الزيادة في صافي الأصول المحلية؛ فالتجاء الحكومة إلـى الجهـاز المصرفي، كان متوقعا أن يتجاوز المستهدف، ورغم إقامـة حدود على الإقراض المصرفي لشركات القطاع العـام، أدى التأخر في تطبيق التعديلات السعرية، إلـى التسـاهل فـي الالتزام بهذه الحدود، وبالتالي تم تجاوز السقف المفـروض على صافي الائتمان المصرفي في القطـاع العـام بهـامش واسع[١٢٩].

في حدود التخصص وتوزيع الأدوار، لم يكن على بعثـة الصندوق، إلا أن تتمسك بتنفيذ البرنامج وفق الجدول الزمني المرتبط بترتيب المساندة؛ ولذا سجلت في تقييم البعثة للموقف "إن أحرج مهمة تواجه السلطات هي تحسين الوضع المـالي

(...) ولتجنب صعوبات أكثر خطورة في المستقبل، ينبغي أن يتسارع تنفيذ الإصلاحات المالية الضـرورية، فـي جانـب الدخل، التحرك مطلوب في مجالات التسعير في مشروعات القطاع العام، والإصلاح الضريبي (...) وفي جانب الإنفاق، نعتقد السلطات أنه لا بد من ترشيد برنامج الـدعم المباشـر بحصر توجهها إلى المجموعات الأقل دخلاً، وبإلغاء الـدعم على المواد الاستهلاكية الأقل ضرورة. والبعثة توافق علـى هذه الآراء، وتحث على تطبيق هذه الإصـلاحات بأقصـى سرعة ممكنة (...) وزيـادات الأجـور والمهايـا بـالحجم الممنوح في عام ١٩٧٨، لا تتسق مع الأهداف المالية للأجل المتوسط، وتحتاج أن تُخفف في ١٩٧٩".

إلا أن البعثة تدرك مع ذلك حدودها، وتعلم أن التطورات السياسية، قد تدعو الولايات المتحدة إلـى التـدخل لإعـداد ترتيبات استثنائية تؤجل بعض الإجراءات المطلوبة الماليـة والنقدية في إطار استراتيجية الصندوق المتفق عليها؛ ولـذا تجنبت البعثة ما فعلته في العام السابق، فلـم تضـمن كـل تقييماتها ـ كالعادة ـ في مشروع القرار المقـدم للمجلـس التنفيذي للموافقة. اكتفت بفقرة لا تُثير مشكلة، تنص على أن

"الصندوق يرحب بالتقدم الذي أحرزته مصر نحـو توحيـد نظامها للصرف، وفي تحرير نظـام مـدفوعاتها. ويـدعم الصندوق نية السلطات نحو مزيد من خفض الاعتماد علـى قيود الصرف، ولإنهاء اتفاقيات الدفع الثنائية المتبقيـة فـي أقرب وقت ممكن... إلخ". وترك مشروع القرار المجـالات الحرجة مفتوحة؛ لكي تُصاغ الفقرات المتعلقة بها على ضوء التصالات على مستوى أعلى، وقد أشار إلـى ذلـك "تقيـيم البعثة"؛ حيث جاء في ختام التقييم، وبعد عرض وجهة نظـر البعثة، أن "المديرين التنفيذيين قد يـودون مناقشـة بعـض المواضيع التالية:

- أهمية الإجراءات اللازمة لتحسين التوازن المـالي، على سبيل المثـال: ترشـيد الـدعم، الإصـلاح الضريبي، السيطرة على الإنفاق.
- الدور المركزي لسياسـات التسـعير والإدارة فـي مشروعات القطاع العام، من أجل إمكانيات النمـو للاقتصاد في الأجل الأطول.

- الفرصة التي يتيحها التحسن في صورة ميزان المدفوعات من أجل مزيد من تحرير وترشيد القطاع الخارجي".

ولكن بعد كل ما تحقق ـ سياسيا واقتصاديا ـ لم يكن فشل السلطات في الالتزام بالجدول الزمني يثير قلقًا شديدا عند القيادات المعنية في الخارج. صحيح أن انتقادهم لكفاءة المسئولين المحليين تزايد. ولكن الانتصاراتِ المحققة في المجالات الحاكمة (سياسيا واقتصاديا) كانت تُبيح تدخل الولايات المتحدة من أجل بعض التساهل، ولكنها حرصت في الوقت نفسه، على تبديد الأوهام حول حدود المعاملة الخاصة التي تتوقعها القيادة المصرية، وبالتالي حول التدفقات الميسرة المنتظمة، وأوضحت الولايات المتحدةُ أن أي تدفقات، تظل كالعادة، مرتبطة بمواصلة الانصياع لتعليمات صندوق النقد. والتساهل عند الولايات المتحدة لا يصل - بأية حال - إلى ما يشبه التوقف عن تنفيذ المخطط. وعلى هذا، قرر المجلس التنفيذي لصندوق النقد، على ضوء تقرير البعثة، وبعد اتصالات مباشرة مع السلطات المصرية (والأمريكية طبعا)، تأجيل سحب الدفعة الثانية من الشريحة

الأولى، على أساس أن تعود بعثة الصندوق للتشـاور مـع السلطات المصرية في يناير ١٩٧٩. ثم تأجل الموعـد إلـى منتصف فبراير [١٣٠]، وفـي الأثنـاء أوضـح المقرضـون الآخرون (وعلى رأسهم الولايات المتحدة) الوقوفَ إلى جانب الصندوق (انظر الفصل العاشر).

وهذا الموقف كان طبعيا أن يؤدي إلى وقف الكلام عـن مشروع كارتر، وانتقل التوجه المصري إلى مؤتمر الـدول الصناعية الغربية في طوكيو. ويبدو أن القيـادة المصـرية تصورت أنها يمكن أن تقوم بحركة التفـاف حـول موقـف الولايات المتحدة وصندوق النقد، ولكن كان طبعيا أن يخيب المسعى، وعلقت فاينشيال تايمز على الدراسـة والمطالبـات التي تقدمت بها الحكومة المصـرية إلـى رؤسـاء الـدول المجتمعين في هذا المؤتمر، فقالت إن "أحد المشاكل الأساسية يتمثل في أن السيد/ السادات لا يهتم كثيرا بأمور الاقتصـاد، فهو ينحو إلى المبالغة في تسييس أغلب المسائل الاقتصـادية الأساسية. وما حدث في قمة طوكيو كان حالة نموذجية لذلك. فبعد معاهدة السلام مع إسرائيلَ، شعر السادات ـ وله بعض العذر ـ أن مصر تستحق مكافأة مالية، خاصة بعد أن هددته

المقاطعة العربية، وعلى ذلك بدأت وزارتا الاقتصاد والتعاون الاقتصادي (في الربيع) في إعـداد ورقـة لتقـديمها إلـى المشاركين في طوكيو، عنوانها (إعلان حول السياسة وحول الاحتياجات من المساعدة الخارجية)، وتمخض ذلك عن وثيقة متسرعة هوجاء، مليئة بالإحصاءات غير المتسقة وبالنتـائج الاقتصادية المشكوك فيها، والوزراء يطلقون علـى الوثيقـة الآن بلهجة اعتذارية أنها ورقة عمل. ولكن يضاف أيضا إلى ذلك، أنه كان اجتراء من مصر وإفراطـًا فـي الـدلال، أن تصورت أن مؤتمر القمة سيجد وقتًا لمناقشة محنتها"... بهذا المستوى المهين كان التعليق على المطالبات التـي رفعتهـا القيادة المصرية (بعد كل ما فعلته) إلى مؤتمر قادة الغـرب، رغم أن المبالغ المطلوبة كانت في إطار ما يبدو أنها وعدت به (أي حوالي ١٨,٥ مليون دولار لسنوات الخطة الخمسية)، ورغم أن مطالباتها بالقروض كانت مشفوعة بـإعلان أنهـا جادة في "إصلاح مسارها الاقتصادي". وانتهى الأمر - كما قالت فاينانشيال تايمز - إلـى "أن الـرئيس كـارتر فـتح الموضوع في اتصالات ثنائية مع كل رئيس دولة على حِدة" (١٣١).

وفي الوقـت نفسـه، توالـت تصـريحات المسـئولين الأمريكيين عن برامج المعونة إلـى الصـحافة المصـرية، وكانت التصريحات تسعى إلى تأكيد أن الولايـات المتحـدة قدمت الكثير خلال السنوات الماضية، وأنها تلتـزم بتقـديم مساعدات أخرى، ولكن دون أن تتحمـل وحـدها مسـئولية توفير القروض الميسرة. كما يمكن أن يفهم من اسم مشروع كارتر، بل أبدى المسئولون الأمريكيون أنهم لم يسمعوا بهذا المشروع، إلا من الرئيس السادات؛ فحين سئل دونالد براون (رئيس هيئة التنمية الأمريكية) عن الموضـوع، قـال: "إن الرئيس أنور السادات تكلم عن مشروع كارتر، ونحن نعتقـد أن الرئيس يقترح تقوية وزيادة الاستثمارات في مصر؛ سواء العامة أو الخاصة، من كل الدول التي تساعد مصر".

وهكذا لم يكن مشروع مارشال (أو كارتر) الأمريكي عام ١٩٧٨، أسعد حظًا من مشروع مارشال العربي عام ١٩٧٦. ومع ذلك فإن مشروع مارشال العربي لم يكن سـرابا كلـه، صحيح أن الأموال لم تنهمر كما تصور البعض، ولكن تدفق قدر محسوب من القروض، وكل مخطط استراتيجي، وكذلك الحال مع القروض الغربية في المرحلة الجديدة. الحلم المبدد

هو انتظام الأموال الوفيرة الميسرة "لتحقيق الرخاء والتغلب على المشكلات الاقتصادية"، والقدر المتوقع هو قروض تسرع في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية وفق احتياجات "السلام"، أي وفق الاستمرار في نفس المخطط الاستراتيجي بقيادة وكالة التنمية وصندوق النقد والبنك الدولي. وحتى كتابة هذه السطور، لم تتحقق رغبة السلطات المصرية في إعلان التزامات محددة من جهات الإقراض الخارجي لعدد من السنوات (صيغة الكونسورتيوم). وحسب كلمات براون فإن "أمريكا للبنك الدولي (أي لا جديد)، وعن طريقها ستتجمع كل المساعدات، وسيستمر تقديمها إلى مصر عن طريق اتفاقيات ثنائية أو متعددة (أي من الهيئات الدولية) وليس عن طريق خطة شاملة" [١٣٢].

بعد المجموعة الاستشارية الأولى تمت رحلة القدس، وبعد المجموعة الاستشارية الثانية وقعت اتفاقية كامب ديفيد. مثل الحدثان في عام ١٩٧٧ إنهاء لمرحلة، ومثلت المجموعة الاستشارية الثانية في عام ١٩٧٨ تركيزا على بناء المرحلة الجديدة بعد إزاحة العقبات، وكذلك كانت اتفاقية كامب ديفيد، ومن بعدها المعاهدة المصرية الإسرائيلية.

د ـ وفي ختام هذا الفصل نعرض ـ في عجالة ـ بعض التصورات والتعميمات ـ حول تطـورات الصـراع العربي الإسرائيلي ـ لم نتابع الخطوات المحددة إلـى كامب ديفيد:

إن النفوذ الصهيوني داخل السلطة الأمريكية لا يستند فقط إلى قوة مجموعات الضـغط الصـهيونية، وقـدرتها علـى الابتزاز وإنشاء شبكة من التحالفات، فكل هذا التحرك يستمد مشروعيته السياسية ـ في التحليل النهـائي ـ مـن خـلال التوحد مع الحسابات السياسية لأكثر القـوى عدوانيـة فـي المؤسسات الأمريكية، وبالتحديد فإن القوى الصهيونية كانت دائما ضد الانفراج الدولي (أو الوفاق)، وحاولـت دائمـا أن توسع وتعمل دائرة من ترتبط حساباتهم باتجاه سياسي مشابه داخل الولايات المتحدة. وهذا الموقف متسق تماما مع أهداف ومصالح الاستراتيجية الصهيونية. فالانفراج الدولي إذا تدعم بمصالح اقتصادية متينة ومتبادلة، وإذا ترجم فـي اتفاقـات سياسية لتقسيم مناطق نفوذ (أي عودة إلى منطـق اتفاقـات يالطا وبوتسدام في ظل توازن قوى جديد)، وإذا ترجم أيضا في ترتيبات لحل المنازعات الدولية؛ نصبح بصدد نظام دولي

محكوم، أي في ظل سلام أمريكي ـ سوفيتي مفروض على الكرة الأرضية. وهذا الوضع من شأنه أن يضيق المنـاورة أمام الأطراف الدولية الأخرى، ويسـهل فـرض سياسـات مشتركة على هذه الأطراف، ويصعب مبادراتهـا لتحسـين موقفها النسبي، بالاستفادة من تناقضات الـدولتين الأعظـم. ووفقًا لهذا المفهوم، فإن كل أصحاب التطلع إلى دور أكبـر في العلاقات الدولية، يسعون بأشـكال مختلفـة، ولأهـداف متباينة، لمنع الانفراج الدولي من الوصول إلى هذه النتيجـة، بل ويسعى بعضها بتخطيط وإصرار ـ إلى تأزيم العلاقـات بين طرفي الوفاق، وتصعيد التوتر والمخاطر فـي منـاطق العالم المختلفة. والمؤسسة الصهيونية ضمن هـذا الـبعض (وأيضا الصين)، فالمؤسسة الصهيونية واعية تماما بحقيقـة أنه كلما تنامت العلاقات الخاصة بـين الولايـات المتحـدة والاتحاد السوفيتي؛ اتسع التناقض بين ما يمكـن أن تمليـه الحسابات الاستراتيجية المرتبطة بهذه العلاقـات الخاصـة، وبين الحسابات الاستراتيجية للصهيونية، وبالتـالي يتضـمن الوفاق ـ من هذه الناحية ـ تراجعا فـي قـدرة المؤسسـة الصهيونية على استخدام سلطة وإمكانيات الولايات المتحـدة

في اتجاه يدعم مسيرتها الخاصة. وإعاقة الوفاق (أو نسقه إن أمكن) يتحقق داخل الولايات المتحدة طبيعة الدور الأمريكي في العلاقات الدولية، ترتبط مباشرة ومنطقيا، بالموقف في منطقتنا. فمناهضو الوفاق مع قبول المخاطر المحسوبة المترتبة على فرض كل شروط التبعية على المنطقة العربية، بما في ذلك فرض التوسع الصهيوني، وإغداق المساعدات العسكرية والاقتصادية على إسرائيلَ.

ولا يؤدي هذا الطرح - بمفهوم المخالفة البسيط - إلى استنتاج أن الانفراج، في حده الأقصى، هو بالتالي اختيارنا الأمثل وبالضرورة. فإذا افترضنا أننا أيضا - كأمة عربية - أصحاب مشروع حضاري تنموي مستقل (أي أننا مشروع قوة كبرى في العلاقات الدولية)، وإذا افترضنا حالة تصميم واعٍ وحاسم على التنفيذ، فإن نتائج الانفراج - في حده الأقصى - لا تناسبنا نحن أيضا، ولكن ستختلف حساباتنا بالقطع - في إطار هذا الموقف - وستختلف تحالُفاتُنا ومناوراتنا عن حسابات وتحالفات ومناورات المشروع المزاحم داخل منطقتنا (المشروع الصهيوني).. هذا التصور العربي (من منظور راديكالي) لا يعني أننا بصدد حرب

بالسلاح متصلة، ولا يعني تجاهل حزمة الأدوات المتكاملـة التي لا يمثل السلاح إلا جانبا منهـا، ولا يعنـي أن مفهـوم المراحل في الصراع المتشعب الممتد غير جائز، إنه يعنـي فقط أن التحرك الاستراتيجي وفْق هذا التصور نسقٌ متكامل، تتخذ فيه كل الأدوات والمفاهيم مضـامين وأدوارا مناسـبةً، وأحسب أنه تكفي هذه الإشارة إلى إطار بحث مطلوب؛ لأن مهمتنا لا تمتد في السياق الحالي، إلى اقتحام مثل هذا البحث.

وبالتأكيد، فإن التحرك العربي خلال السنوات الماضـية، كان بعيدا عن مباحث هذا التصور الراديكالي، وعن مخاطر ممارسته. إرادة القتـال العنيـف - وفْـق هـذا التصـور الاستراتيجي (لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) - لم تحكم تصـرفنا. وفـي المقابـل تحركـت المؤسسـة الصهيونية بإصرار للتأثير على مجمل العلاقات الدولية (من خلال الولايات المتحدة أساسا) على نحو يدعم موقعهـا فـي إسرائيلَ، ومع ذلك كان متصورا، في إطار الأوضاع القائمة على الجانب العربـي، ومـع حصـر المطالـب العربيـة (استراتيجيا وليس مرحليا) في استرداد الأراضي المحتلة في

حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كان متصورا أن التوصل إلى الهدف الموضوع ممكن.

إن الصهيونية - وفْـق مخططهـا الاسـتراتيجي - لم تتردد أمام اختيار التوحـد شـبه الكامـل مـع السياسـة الأمريكية (دون أن تفقد هويتها المميزة)، واستعانت بذلك في إزاحة الاتحاد السوفيتي من المنطقة (بكل ما يترتب على ذلك من تهديد للوفاق الدولي، قَبلته السلطةُ الأمريكية). وفي ظـل المعطيات القائمة في الأقطار العربية، كان مطلوبـا - فـي المقابل - مجرد استفادة مما كان محققًا في العلاقات الدولية (أي لم يكن مطلوبا أن ندخل تعديلات جوهرية فـي صـيغة هذه العلاقات). ما كان محققًا في العلاقات الدولية، ومنعكسا في المنطقة، كان يسمح بمشاركة القوتين الأعظم في التوصل إلى التسوية، وما كان محققًا في العلاقات الدولية كان يسـمح في الوقت نفسه - بهامش واسع نسبيا حركة الجانب العربي؛ فصيغة التسوية (في إطار التنافس المحكوم بـين الولايـات المتحدة والاتحاد السوفيتي) كانت ستعكس بالضرورة توازن القوى بين الأطراف المحلية، وتوازن القوى بـين القـوتين الأعظم داخل المنطقة، ورغبةُ كل طرف منهما في تحسـين

موقفه على حساب الطرف الآخر، وفي مواجهـة الحـرص الإسرائيلي على احتكار الدعم الأمريكي في المنطقة (الـذي يرتبط بخط استراتيجي متكامل) كان مطلوبا مجـرد جـذب الاهتمام الأمريكي إلى الحد الذي يكفي لتـرجيح المطالـب العربية الملخصة في استرداد الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وجذب الاهتمام لم يكن مطلوبا فقط، ولكن كان ممكنًا أيضـا في ظل تغير محسوس في توازن القـوى العسـكري بـين القوات المسلحة العربية، والقوات المسلحة الإسرائيلية، وفي ظل الإمكانيات الفعلية لتحرك عربي محدود ضد المصـالح الأمريكية، وفي ظل وجود سوفيتي ينذر الولايـات المتحـدة باحتمالات مقلقة. وكل هذه المتغيرات وفرتها حرب تشـرين الأول/ أكتوبر الخالدة فعلاً، وكان ممكنًا - في ظـل هـذه المتغيرات - تعميق التناقض بين السلطة الأمريكية والسلطة الصهيونية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية في فترة نيكسون (وهي فتـرة تصاعد الوفاق) أحاطت بالتناقُض الكامن بين استمرار صيغة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المفروضة منذ ١٩٦٧، وبين منطق الوفاق. فالعناد الإسرائيلي يدفع أطرافًا عربية مختلفـة

إلى تكثيف تعاونها مع السوفييت، وبالتالي يزيد نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة. واستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي قد يدفع السوفيت إلى التورط في مساندة جادة لأعمال عسكرية عربية، وهذا يهدد أسس الوفاق، ويهدد توازنات القوى الدولية المقبولة أمريكيا. ونعتقد أن الإدارة الأمريكية صارحت القيادة الإسرائيلية بكل ذلك، دون أن تتلقى ردا إيجابيا. كانت إسرائيل تدرك - بقرون استشعارها - أن تصاعد الوفاق، وتوحده شيئًا فشيئًا مع مفاهيم الأمن القومي الأمريكي والمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة، يعني إضعاف قوى التشدد التي تتحالف معها، ولكن ظلت تأمل في نجاح هجماتها المضادة، وظلت محتمية بمقولة إن مخاطر القتال أو التحرك العربي ضد المصالح الأمريكية، هو احتمال لا يمكن أن يتحول إلى فعل، وبالتالي يمكن استمرار الأمر الواقع (احتلال كل أراضي ١٩٦٧) دون مخاطر حقيقة، وبالتالي لا تعارض بين مصالح إسرائيل في استمرار احتلال الأراضي، وبين مصالح الولايات المتحدة في استقرار المنطقة. وإدارة نيكسون - فيما يبدو - ظلت ترفض هذا التصور، دون أن تتمكن عمليا من فرض رأيها.

وقد لاحظنا من متابعة ما عرفناه من أحداث، قُبيـل حـرب تشرين الأول/ أكتوبر وأثناءها وبعدها - شواهد تؤيـد هـذا التحليل (راجع الفصل السادس)، وهـذا التحليـل يتضـمن اعتمادا على نتائج القوة العربية وتعاونها مع السوفيت، مـن أجل تعميق التناقض المحتَمل بين أمريكا وإسـرائيل، ومـن أجل حفز الولايات المتحدة على التحرك.

ولكن يبدو لنا أن استراتيجية القيادة المصرية (٩٩ % من ورق اللعب في يد الولايات المتحدة) قامت علـى تقـديرات خاطئة أو مجتزأة في الإطار الذي طرحناه، واعتمـدت فـي هذه التقديرات، على اتصالات سـرية ووعـود فـي فتـرة نيكسون. وقد بدأ في إطار ذلك تحـرك الولايـات المتحـدة (وعلى رأسه كيسنجر بدوره المشبوه)، ولكن كافة التطورات والتورطات التي تلت ذلك، أعادت كل عناصر القوة الفعليـة في الموقف العربي إلى موقعها السابق؛ كاحتمالات نظريـة يمكن استبعادها، بعد أن برزت في تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٣ باعتبارها خطرا محسوسا، وهذه النتيجة وحدها كان من شأنها دعم موقف مجموعات الضغط الصهيوني داخـل الولايات المتحدة (بعد أن زعزعته حـرب تشـرين الأول/

أكتوبر)، وأضيف إلى هذا انقلاب وترجيت، وأثر كل ذلك على سياسة الولايات المتحدة قبل الوفاق، وأغرب ما في هذا السياق تمثل في تدافع القيادة المصرية في أداء اللعبة الإسرائيلية؛ فالقيادة المصرية تنافست مع إسرائيل في تأزيم العلاقات السوفيتية الأمريكية، وفي حفز الولايات المتحدة على تصعيد التوترات الملتهبة في أفريقيا والعالم العربي وآسيا، وهذا التنافس يمكن طبعا أن يحقق للقيادة المصرية كسبا تكتيكيا محدودا داخل المؤسسات الأمريكية، ولكنه في إطار المخطط الاستراتيجي لإضعاف الوفاق (أو نسفه إن أمكن) يكون لصالح انفراد الولايات المتحدة (وإسرائيل من الباطن) بمنطقتنا، وقد انعكس ذلك على صيغة التسوية المحققة.

في هذا الإطار كان حتما أن تفشل وتستحق محاولات كارتر لزحزحة إسرائيل عن مواقفها، إلى الحد الذي استهدفته إدارة كارتر. وفي هذا الإطار من توقف الدور الأمريكي، ومن الضغوط العسكرية والاقتصادية (مع التمويه والغواية)، توجه السادات إلى القدس للتفاهم مباشرة مع قادة إسرائيل، ودون وسيط أمريكي، وقد نفترض هنا أن القيادة

المصرية ظلـت تـراهن علـى التنـاقض الإسـرائيلي ـ الأمريكي، ولكن بدلاً من التركيز على الولايات المتحدة لخلق هذا التناقض، انتقلت إلى التركيز على إسرائيل للوصول إلى النتيجة نفسها، ونفترض هنا أيضا أن إسرائيل لا بد أوحـت بما يغري على ذلك، وقد أعلن السادات بعد رحلـة القـدس: "سوف يلمس الجميع أبعاد هذا التغيير في الأسـابيع القليلـة المقبلة" (١٣٣). وترتبط بهذا المسعى، المبادرةُ السـريعة إلـى الدعوة لمؤتمر القاهرة (في ١١/٢٦ أي بعد خمسة أيام مـن عودته من القدس). ونَشرت نيويـورك تـايمز أيامهـا، أن السادات رفض طلب الرئيس الأمريكي بعدم الإعـلان فـي خطابه أمام مجلس الشعب عن هذه الدعوة. وعبر جوزيـف كرافت (واشنطن بوست) عن رأي عدد من المعلقين في تلك الفترة، عندما كتب أن "التحول الدبلوماسـي المفـاجئ فـي دبلوماسية الشرق الأوسط مؤخرا، سيعمل علـى إضـعاف الدور الأمريكي في المنطقة، وأن الحكومة الأمريكية تزحف لكي تعود إلى اللعبة" وروجت وجهة النظر هذه، لفكـرة أن السادات كان يعتمد - من قبلُ - على الولايات المتحدة لحمل

إسرائيل على قبول شروطه، ولكنه يقول الآن إن على مصر أن تقوم باتصال مباشر مع إسرائيلَ أيضا [١٣٤].

وكما كان حتما ـ في ظل مجمل التطورات الحادثـة ـ فشل محاولة تعميق التناقض من خـلال جـذب الولايـات المتحدة وإبعادها عن إسرائيل، كان حتما – أيضا - أن تفشل المحاولة من خلال جذب إسرائيل وإبعادها عـن الولايـات المتحدة؛ فإسرائيل أوعى مـن أن تقـع فـي هـذا الخطـأ الاستراتيجي. لقد لوحت بهذه "الجزرة" قبل زيـارة القـدس، وبعد تحقيق الغرض، عادت إلى تأكيد تحالفها الاسـتراتيجي مع الولايات المتحدة، مدعمة بما حققته من نصر تـاريخي، أثبت أن عنصر الزمن كان لصـالحها، وأثبـت أن موقفهـا التفاوضي المتشدد كان يستند إلى حسابات واقعيـة. فـزادت بالتالي سطوتها في المؤسسات الأمريكية. لقد أثارت رحلـة السادات إلى القدس ضجةً هائلة، وترحيبا ضخما في الـدول الغربية (على مستوى رسمي وشـعبي). وأجهـزةُ الإعـلام (الخاضعة للنفوذ الصهيوني) أسهمت إسهاما كبيرا في هـذه الضجة. ولكن ينبغي أن نفرق هنا بين احتفاء بعض القـوى المتطلعة إلى قدر معقول من الاستقرار في الشرق الأوسـط،

يضمن انتظام حصولها على النفط، ويبعدها عـن مخـاطر المصادمات الدولية العنيفة، وبين احتفاء القوى الصـهيونية الراديكالية التي أمسكت منذ اللحظة الأولى جوهر هذا الحدث التاريخي، وأنه يعني اعترافًا معلَنًـا مـن طـرف القيـادة المصرية بحقيقة توازن القوى، وبحقيقة أن تل أبيب أصبحت مع واشنطن مفتاحا أساسيا لأية تسوية. وكان منطقيا أن تلعب القيادةُ الصهيونية على عامل الزمن؛ لكي يتبخر ما تولد عن الزيارة من ضجة وآمال، ويبدأ البحث على أساس الوقـائع الفعلية التي أدت إلى رحلة القدس، وتكثفت بعد هذه الزيارة. فالرحلة حطمت الحاجز النفسي كما يقول السادات، أي نالت من الشعور بالعداء والمرارة، وإرادة النضال في أكبر قطـر عربي، بينما الأرض لا زالت محتَلة. وحطمت مع ذلـك أي حد من حدود الالتزام بالتحرك العربي المشترك. وبعد كل ما أُثير حول الرحلة، لم يعد سهلاً على السـادات أن يتراجـع، مهما صادف من عقبات، وكان طبعيا أن ينعكس كل ذلك في المباحثات وفي الابتزاز؛ فمسـألة أن الاعتـراف وتطبيـع العلاقات تأتي قبل الانسحاب، أصبحت تحصيل حاصل بعـد الزيارة، وفي خطابه العلني فِي القـدس، أسـقط السـادات

التزامه بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن، لم تكن هذه التنازلات تكفي للتعبير عما قدرته إسرائيل مناسبا، لما آل إليه توازن القوى؛ فاستمرت مع لعبة الزمن، واثقة من هبوط المفاوض المصري إلى المستوى الذي عينته، مستعينة بقدرتها على جذب الولايات المتحدة لدعم مواقفها الأساسية[١٣٥].

اضطرت القاهرة إلى تأجيل المؤتمر الذي دعت إليه، وحين انعقد (١٤/ ١٢) كانت إسرائيل والولايات المتحدة قد فرضتا أن يكون التمثيل على أدنَى مستوى، وأعلنت إسرائيلُ أن مهمة وفدها فنية، إلا إذا طُرحت فكرة التسوية المنفردة، وفي ٢٤ كانون الثاني/ يناير انعقد لِقاء الإسماعيلية بقيادة بيجن والسادات، ووضح في اللقاء أن إسرائيل لم تعدل شيئًا في برنامجها بعد "المبادرة". كانت نصوص المشروع الذي تقدم به بيجِن في الإسماعيلية تناول في جزئها الأول مستقبل "يهودا والسامرا" وقطاع غزة واقترح تشكيل حكم ذاتي إداري يشترك فيه الفلسطينيون العرب. والجزء الثاني، كان حول التسوية مع مصر، وذكر بيجِن المطالب التالية:

- إن تجرد مناطق معينة من سـيناء مـن السـلاح، ولا يجتاز الجيش المصري الممرات، كما يسـتمر سريان اتفـاق خفـض القـوات علـى المنطقـة المحصورة بين الممرات وقناة السويس.
- أن تبقى المستوطنات الإسرائيلية في أماكنها وفـي وضعها القائم، وتكون مرتبطة بالإدارة والقضـاء الإسرائيليين، وتقوم بالدفاع عنها قواتٌ إسرائيلية.
- أن تحدد فترة انتقالية لعدد من السنين، يرابط خلالها جيشُ الدفاع الإسرائيلي وسط سيناء، مـع إبقـاء مطارات وأجهزة إنذار إسرائيلية لحين انتهاء هذه الفترة الانتقالية والانسحاب للحدود الدولية.
- ضمان حرية الملاحة في مضايق تيران، وتعتـرف الدولتان في إعلان خاص بأن هذه المضايق هـي ممر مائي دولي يجب أن يكون مفتوحا للملاحـة لأية سفينة، وتحت أي علم ـ سواء بواسطة قـوة تابعة للأمم المتحدة لا يمكن سـحبها إلا بموافقـة الدولتين، وبناء على قرار بالإجماع لمجلس الأمن،

أو بواسطة دوريات عسكرية مصرية إسـرائيلية مشتركة [١٣٦].

هذا الطرح هو ما قدمته إسرائيل في إطار توازن القـوى كما تصورته، وهو يعني بوضوح حلاً منفصلاً مع مصـر. ويبدو أن القيادة المصرية كانت قد تصورت أن الضجة التي أحدثتها زيارة القدس غيرت توازن القوى، وأعطت قوة دفع تمكنها من التشبث بمدخل أشمل للتسوية، وفي كل الأحـوال كان مفهوما بين القوى السياسية فـي مصـر، علـى كـل المستويات، وبكل المقاييس - مخاطر التـورط فـي حـل منفصل، ولكن الأمر الذي أحدث زلـزالاً، هـو أن بيجـين لم يكتفِ أيامها باقتراح حل مصري إسرائيلي، فحتى بالنسبة لمصر، أصر على أن تكون السيادة المصرية علـى سـيناء شكلية، بل وأصر على بقاء المستوطنات، ولكن أيضا مقلقًا؛ فالفخ الذي وقعت فيه القيادة المصرية سيرغمها قطعا علـى قبول جوهر ما تقصده إسرائيل، وقد احتفظت إسرائيل بورقة واحدة كانت على استعداد للتنازل عنها في اللحظة المناسـبة لإنهاء الصفقة.

بعد فشل مباحثات الإسماعيلية، وصل كارتر إلى أسـوان (٤ كانون الثاني/ يناير)، وبعد مباحثاته عـادت اجتماعـات اللجنة العسكرية في القاهرة، واللجنة السياسية فـي القـدس، وفشلت الأخيرة (وبحضور فانس) في مجرد إعـداد جـدول أعمال، وطلب السادات من الوفد المصري أن يعـود إلـى القاهرة (١٨ كانون الثاني/ يناير)، فوجهـت الـدعوة إليـه لزيارة واشنطن، "ونجح كارتر - أثنـاء الزيـارة - فـي الحصول على وعد من الرئيس السادات بالعمل على استئناف المفاوضات مع البعـد عـن التحـولات المفاجئـة، وعـن الدبلوماسية العلنية"، وفي الوقت نفسه، حوى البيان الصـادر عن البيت الأبيض حول الزيارة، نصا على أنـه لا يمكـن تحقيق السلام العادل والدائم، دون حل المشكلة الفلسـطينية، وكذلك على أن التسوية يجب أن تُبنَى على "أسـاس جميـع مبادئ القرار رقم ٢٤٢ بما فيها انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ محتلة عام ١٩٦٧"، وينطبق هـذا علـى جميـع جبهات الصراع، كذلك أعلنت الولايات المتحدة عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلـة [١٣٧]. وطبعـا نص البيان الأمريكي - في المقابل - على التزام الولايـات

المتحدة التاريخي بأمن إسرائيل إلى جانب تأكيـده الأهميـة استئناف المفاوضات وإقرار السلام الشامل وإقامة العلاقـات الطبيعية.

وتعبيرا عن الموقف الأمريكـي، وتجنبـا "للدبلوماسـية العلنية"؛ بعثت الولايات المتحدة بوسيط يحـافظ علـى قـوة الدفع، ويعمل على تقريب وجهات النظر، وتعبيرا عن عـدم الجدية؛ كان الوسيط الأمريكي، ألفريد أثرتون الموظف فـي الخارجية الأمريكية. وبالتالي كانت الرحلات المكوكية مجرد مزيد من كسب الوقت للمفاوض الإسـرائيلي، ومزيـد مـن ترويض المفاوض المصري؛ لكي يـنكمش إلـى المقـاس المطلوب.

وأثبتت الولايات المتحدة مرة أخرى ـ رغبتها وقـدرتها المحدودتين في الابتعاد عن الخط الإسرائيلي في مؤتمر ليدز بحضـور وزارة الخارجيـة للولايـات المتحـدة ومصـر وإسرائيل، فغامر السادات بمحاولة اللعب على التناقضات في قلب إسرائيل مباشرة، وتمثل ذلك في اتصالاته مع شـيمون بيريز (مستعينًا بالدولية الاشتراكية) ثـم عيـزرا فايتسـمان

[138]، وكان كل ذلك مواصلة لقوة الدفع نحـو مـا أرادتـه إسرائيل بالضبط: الحل المنفرد.

وـ و... في آخر المطاف، وصل السـادات (5 أيلـول/ سبتمبر) إلى كامب دافيد محاصرا من كل جانب، والسـرية التي فُرضت على مباحثات كامب دافيد، تثبت تماما أن كـل ما يقال عن قدرة الصحافة وأجهـزة الإعـلام فـي الـدول الغربية، كلام مبالغٌ فيه جدا، وتثبت أن أغلب ما يصلنا مـن معلومات هو فقط ما تسمح بإذاعته مراكز السلطة الحقيقيـة في تلك الدول. ولكـن بعيـدا عـن تفاصـيل المسـاومات والضغوط العنيفة التي تعرض لها المفاوض المصري (التي لا نعرفها ولا تهمنا كثيرا في إطار تحليلنـا العـام)، فـإن الحصاد المؤكد، هو أنه قَبِل النتائج المنطقية لمجمل سياساته، أي قبل جوهر العرض الذي قدمـه بـيجِن فـي مباحثـات الإسماعيلية. لم يكن الأمر سهلاً؛ ولذا طالت المباحثات، وقال بيجِن يـوم توقيـع الاتفاقيـة ـ بسـخرية واضـحة ـ إن "المباحثات واجهت لحظات صعبة، بل حـدث كالمعتـاد أن ألمح شخص ما، إلى أنه ربما يرغب في أن يحـزم أمتعتـه ويعود إلى دياره" [139]. ولكن ما كان ممكنًا أن يعود الرجل

بعد كل ما فعل صفر اليدين، وما كان معقولاً أن تترك القيادة الإسرائيلية فرصة الحل المنفرد مع أكبر دولـة عربيـة ـ مقابلَ سيناء تفلت من يدها (وهي تـدرك أنـه يصـعب أن تحصل على أكثر من ذلك عمليا، في وجود الدور الأمريكي الذي لا يمكن أن تُلغي وزنه تماما في التسوية)، ويمكـن أن نتصور أسباب تقلصات كامب ديفيد، والتي بلغـت الـذروة بإعلان الرئيس السادات لنيته في العودة، علـى ضـوء مـا تسرب على لسان السادات نفسه؛ فقد اعتـرف بأنـه قـرر صبيحة يوم الجمعة (١٥ أيلول/ سبتمبر) أن يترك المؤتمر، ولكن أسرع كارتر إلى زيارته، وبعد ربـع سـاعة، كـان الرئيس كارتر، قد أقنعه بالعدول عن ترك المفاوضات، ومن ثم كانت بدايـة جديـدة، وتكثفـت الجهـود والاتصـالات، وتواصلت حتى آخر لحظة قبل توقيع الاتفاق، وقـد رفـض السادات ـ بالرغم من إلحاح رؤساء التحرير الأمريكيين ـ أن يفصح عن الوسائل التي لجأ إليها كارتر لإقناعه بالعدول عن ترك المـؤتمر، ورفـض الإفصـاح عـن موضـوع الأزمة[١٤٠]، ولكن أشار إلى ذلك في مناسبة لاحقة، حين قال إنه "يجب أن نسجل أن مستر بيجِن أبدى في آخـر سـاعات

مــؤتمر كامــب دافيــد تفهمــا صــحيحا لموضــوع المستوطنات"[١٤١]. ويمكن أن نتصور على ضـوء ذلـك أن بيجِن استبقَى في يده، حتى آخر لحظة ورقة المسـتوطنات، بل ولعب بها إلى الحد الذي أوصل المـؤتمر علـى حافـة الانهيار. ولا يبدو أنه أسقطها بعد ذلك - في مقابل إسـقاط مصر لمبدأ التسوية العربية الشاملة، فأغلب الظن أن الجانب المصري تنازل في مرحلة مبكرة من المباحثات عـن هـذا المبدأ مقابل عودة السيادة المصرية الناقصة على سيناء.

وبشكل عام، أعتقد أن عِزرا فايتسمان عبر - إلـى حـد كبير - عن الحسابات الإسرائيلية لما بعد كامب دافيد، حين قال إنه "يتعين الحفاظ على جيش قوي؛ حتى يصبح طريـق السلام بلا عودة، ويجب القول أيضا بأننا إذا نجحنا في إقامة علاقات مع مصر خالية من التوتر، وإقامة روابط اقتصادية وسياحية، مع حرية المرور، فإن ذلك يعادل تماما السـيطرة على الأراضي اللازمة للدفاع عن أنفسنا" [١٤٢]. فقط ينبغـي أن نفهم الكلمات بمعناها الصحيح؛ فالاحتفاظ بجيش إسرائيلي قوي (مدعم بأسلحة نووية) لضمان الأمـن، يتضـمن فـي المقابل وبالضرورة الاحتفاظ بجيش مصري ضعيف. وقـد

تحقق ذلك (اختلال التوازن العسكري) كأمر واقـع خـلال السنوات التالية، كان منطقيا أن تطالـب إسـرائيل تضـمين الاتفاقيات شروطًا قاطعة، وملزمة، تتعلق بحجـم وتسـليح القوات المسلحة المصرية [١٤٣]، ولا ينبغي أن ننسى أن هذه النقطة المحورية كانت نصا فُرض دائما على مصر بعد كل هزيمة كبرى. حدث هذا في اتفاقيـة ١٨٤١ التـي كسـرت تجربة محمد علي، وحدث هذا بعد كارثة الـديون وانكسـار الثورة العرابية (أي بعد الاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨٢).

وبالنسبة للعلاقات الخالية من التوتر، ينبغي أن تُفهم على أنها تعني محاولة إقامة محور ثابت، بـديلاً عـن المحـور الإسرائيلي الإيراني، والروابط الاقتصادية والسياحية، هـي ضمان استمرار هيكل مشوه وتـابع للاقتصـاد المصـري. والأمن الإسرائيلي لا يعتمد - في التحليل الأخير - علـى مجـرد منـاطق منزوعـة السـلاح؛ فأسـاس الاطمئنـان الاستراتيجي لإسرائيل (بالنسبة لمسـتقبل هيمنتهـا، ولـيس لأمنها فقط)، يقوم على عزل مصر عن الأمة العربية، وعلى أن تكون مصر ضعيفةً عسكريا، ومشوهة، وتابعة سياسـيا واقتصاديا وثقافيا. ويبدو أن المستقبل، سيكشف عن تنازلات

عديدة تمت في هذا الاتجاه - دون أن تعلن - مقابل السيادة الناقصة على سيناء وإخلاء المستوطنات. وما أُعلِن على مراحلَ بالنسبة لترتيبات البترول، ثم مياه النيل، والمشروعات المشتركة في سيناء، أمثلة على هذا التصور.

ز - بقيت - بعد كامب دافيد - محاولاتٌ من القيادة المصرية لتحسين موقفها، فتوالت التصريحات حول ضرورة الربط بين مراحل انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وبين مراحل المشروع المهلهل للحكم الذاتي. أيضا توالت التصريحات حول أن الاتفاق المصري - الإسرائيلي لا يأتي قبل التزامات مصر العربية. ولكن مع مزيد من تدهور ميزان القوى، لم يكن ممكنًا انتزاع مكاسب جديدة، ومع التطورات الدرامية في إيران؛ أصبح التوصل السريع إلى عقد معاهدة، مسألةً بالغة الإلحاح في استراتيجية الولايات المتحدة، وانعكس ذلك أيامها في رحلة براون (وزير الدفاع الأمريكي) ليطرح "فكرة إقامة حلف غير رسمي، يضم كلاً من مصر والسعودية والأردن والسودان وإمارات الخليج وإسرائيل". وكان هذا في

إطار ما أُسمِي في بعض الصحف الإسرائيلية: "الخط الأمريكي الجديد الذي كشف الأمريكيون أنفسهم عنه". ويتميز هذا الخط الجديد ـ "ربط الجانـب الأمريكـي بين محادثات السلام الإسرائيلية ـ المصرية، وبـين إقامة جهاز دفاع استراتيجي جديد في الشرق الأوسط"[١٤٤]. وقد نجحت إسـرائيل فـي توظيـف المـأزق الأمريكي لتحقيق شروطها كاملة، فجاءت المعاهدةُ ـ بتدخل مباشر من كارتر ـ مطابقة هذه الشروط [١٤٥]، وتبخرت التصـريحات والاعتراضـات المصـرية، وانحصرت المشاكل في مضمون "تطبيع العلاقات".

* * *

و.. إذا أردنا في النهاية بلورة الاحتمالات المختلفة التـي شهدتها منطقتنا، في إطار الصراع العربي الإسرائيلي علـى ضوء المسيرة التي حاولنا أن نتابعها، نقول الآتي:

- كان هناك مشروع لفرض السلام الإسرائيلي، بعـد هزيمة ١٩٦٧، أوقفه الصمود العربي، والـرفض الإيجابي للهزيمة العسكرية، الذي بلغ ذروته فـي حرب ١٩٧٣.

- ـ مشـروع السـلام الأمريكـي - السـوفيتي (أو السوفييتي- الأمريكي) بمشاركة الأطراف المحلية القادرة. كان هذا المشروع احتمـالاً ممكنًـا بعـد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، أجهضته الولايـات المتحدة وإسرائيل والقيادة المصرية، مع أطـراف عربية أخرى.
- مشروع السلام الأمريكي. وقد فهم أثنـاء حـرب تشرين الأول/ أكتوبر، وفي الفترة التالية لهـا، أن التحرك الأمريكي يستهدف هذا الحل، ولكل مجمل التطورات، وعلى رأسها الدور الصهيوني، أسقط هذه الصيغة.
- السلام الأمريكي - الإسرائيلي، وهو مـا كرسـته معاهدة السلام المصرية الإسـرائيلية (وملاحقهـا المنشورة وغير المنشورة)، التي وقعها كارتر مع رئيس مصر وإسرائيل. هذه الصيغة لم تستقر بعد، ويحاول طرفاها فرض مضمونها الأساسي علـى كل الأمة العربية، وعلى المجتمع الدولي.

وعنوان كل مشروع من المشروعات الأربعـة السـابقة يقصد تحديد القوة أو القوى التي تملك قرار الحرب والسـلام في المنطقة. وتملك بالتالي نوع الاستقرار المحقق. ويستنتج من هذا، أن كل احتمال من هذه البدائل يتضـمن تشـكيلات بنيوية مناسبة (سياسية وعسـكرية واقتصـادية وثقافيـة). وبمقياس الأرض، وهو - بعد - هام في الصراع العربـي الإسرائيلي (حيث إننـا فـي مواجهـة مشـروع توسـعي استيطاني)، يبدو أن البديل الأول كان يستهدف الاحتفاظ بكل الأراضي التي استولى عليها عام ١٩٦٧، وفرض تسوية ـ مع الزمن ـ على أساس هـذا الأمـر الواقـع، ونعتقـد أن المشروع الثاني كان من شأنه استرداد كل الأراضـي التـي احتُلت عام ١٩٦٧ (على الأقل). والمشروع الثالث كان يعِـد بعمليات انسحاب جوهرية من أراضي ١٩٦٧، والمشـروع الأخير لم يكن قادرا على انتزاع شيء أكثـر مـن سـيناء، وبالكاد.

هوامش الفصل التاسع

(١) في الهيئة البرلمانية لحزب مصر عرضت الحكومة قضية التوسع في الاستيراد بالسعر التشجيعي. صرحت بأنه سيتم تحويل استيراد سلع قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه إلى السوق الموازية. وتجنبت الكلام حول خفض الدعم، فمر الموضوع دون أن يدرك الأعضاء أن قرار التوسع في الاستيراد بالسعر التشجيعي يتضمن أيضا رفع الأسعار، وساعد في التضليل أن ممثلي الحكومة صرحوا بأنه ستُتخذ إجراءاتٌ تضمن عدم ارتفاع الأسعار بعد الاستيراد بالسعر التشجيعي (كيف؟) يبدو أنه كان متصورا، أن أعضاء المجلس لن ينتبهوا إلى أن بيان وزير المالية في اليوم التالي، يحتوي جديدا (خفضا مباشرا في اعتمادات الدعم. انظر: "الهيئة البرلمانية لحزب مصر تبحث الإجراءات المالية الجديدة"، الأهرام، (١٥/ ١/ ١٩٧٧). تجنبت الحكومة بعد ذلك - كما سيجيء في المتن - إثارة موضوع التوسع في السوق الموازية.

(٢) د. عبد المنعم القيسوني، مضبطة الجلسة ١٦ (١٧/ ١/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٣) كالعادة، لا يدقق كثيرا في صياغة البيانات الرسمية، فقال: د. صلاح حامد مثلاً إنه "في ضوء الموارد المحدودة، وحدة مشكلة التنمية الاقتصادية، وجدت الدولة نفسها، في الماضي

(يقصد قبل ١٩٧٤) مضطرة إلى إحكام الرقابة على حركـة النشاط الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية، وكان تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية للـبلاد ضـرورةً استدعتها المصلحةُ القومية العليا؛ لتحسين اقتصاديات الـبلاد ضد التيارات الخارجية في وقت تَضن به الموارد الاقتصادية عن مقابلة الاحتياجات المتزايدة، مع النمو السريع لسكان هذا الوطن، ومع عدو متربص بنا.. يتحـين الفـرص لضـربنا واستنزاف مواردنا".. هذا الكلام العظيم الذي يدين كل مفاهيم الانفتاح قاله وزير المالية بقصد الدفاع عن الانفتاح، وكمدخل لعرض السياسات المالية المطلوبة من أجل مزيد من الانفتاح! انظر د. محمود صلاح الدين حامد، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٧، (وزارة الماليـة بجمهورية مصر العربية، ١٩٧٧).

(٤) نظرا لارتباط تخفيض الدعم في ذلك العام، بتحرك جماهيري تاريخي؛ لا نرى بأسا من تسجيل ما نُشـر أيامهـا وأحـدث التحرك. كان التخفيض على النحو التالي (بالمليون جنيه).

*** في هيئة السلع التموينية:**

ـ ٩,٣ إعفاء الهيئة من الفوائد المستحقة عن الإعانة/ ـ ـ ٢٠,٠ رفع الدعم عن السمسم والحلاوة الطحينية، والطحينـة البيضـاء والفاصوليا واللحوم المذبوحة، وصابون التواليت، الذي صدرت به قرارات خلال ١٩٧٦/ ـ ٣٧,٥ انخفاض الأسعار العالمية للسـلع التي تستوردها الهيئة/ ـ ٥٤,٦ خفض في أسعار القمح من ٧٠ ج

للطن إلى ٥٠ ج للطن/ ـ ٤٢,٤ لإلغاء دعم الدقيق الفـاخر/ ـ ـ ٢٤,١ لإلغاء دعم الأرز/ ـ ٥,١ لزيادة أسـعار السـكر الحـر، بمقدار ١٠ مليم عن كل كيلو سكر ناعم ومبلور، ٢٠ مليم عن كل كيلو من السكر الماكينة/ ـ ٠,٧ لإلغاء دعم الشاي/ ـ ١٨,٤ رفع الدعم عن الشحوم الحيوانية؛ ليباع بسعر التكلفة، وكذا رفع الـدعم عن الصودا الكاوية وزيت رجيع الكون، المستخدم فـي صـناعة الصابون/ + ٥,٧ زيادة دعم الشحوم الغذائية؛ نتيجـة الاسـتيراد بالسعر التشجيعي/ ـ ٦ زيادة مبيعات الأرز المعبأ، ورفع سـعر البيع للأرز النتورال والمخصص، بمقدار قرش عن كل كيلـو/ + ٦,٨ زيادة؛ نتيجة ارتفاع سعر شراء الطن للأرز الشـعير بمبلـغ ١٠ ج للطن؛ تنفيذًا لقرار رئيس مجلس الوزراء/ إجمالي الخفض = ـ ٢٠٥,٦ مليون جنيه.

دعم الغزل والنسيج:

- ـ ٥٢,٩ منها ـ ٥٦,٤ لإلغاء الدعم على الأقطـان الخـام المستخدمة في إنتاج الأقمشة والغزل، فيمـا عـدا الأقطـان المستخدمة في الأقمشة الشعبية + ٣,٥ نتيجة زيادة اسـتهلاك المغازل المحلية للأقطان الخام.

صندوق موازنة الحاصلات الزراعية:

- ـ ٢٣,٩ لخفض أسعار الأسمدة عالميا، وانخفاض الكميـات المستوردة؛ نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي.

الهيئة العامة للبترول:

- ـ ٢,٨ أصلها خفض قـدره ـ ٥,١ لإلغـاء نصـف دعـم البوتاجاز، وتسعير الأنبوبة بمبلغ ٩٥ قرشًا، + ٢,٣ لزيـادة الاستهلاك وارتفاع أسعار البوتاجاز عالميا.

هيئة الائتمان الزراعي وبنوك التسليف:

+ ١. ٣ لمواجهة الارتفاع في أسعار الفائدة إلى ٧ %.

هيئة النقل العام بالقاهرة:

- ـ ٠,١ لزيادة الإيرادات بمبلغ ٢,١ مقابل ٢ زيادة في أعباء الأجور والمستلزمات.

هيئة نقل الركاب بالإسكندرية:

- + ١,١ زيادة في أعباء الأجور والمستلزمات.

ورق الصحف:

- + ١,٠ طبقًا للمستحق لدور الصحف، على أساس الأسـعار الرسمية. + ٤,٥ نتيجة لقرار اللجنة العليا للتخطـيط (٣/ ١/ ١٩٧٧) بشأن استيراد ورق الصحف بالأسعار التشجيعية مع تحميل الدعم بالفرق بين السعر الرسمي والسعر التشجيعي.

الهيئة العامة لتعاونيات البناء:

- + ٠,١ نتيجة الزيادة لحجم الإقراض للإسكان. راجع البيـان المالي، المرجع السابق.

(٥) القيسوني يتكلم بعد العاصفة: "قدمت استقالتي؛ حتى لا أُحرج الحكومة والحزب، لا يمكن أن يبدأ الإصلاح الاقتصادي، قبل

موازنة الميزانية"، حديث إلى سعيد سنبل، أخبار اليوم، (٢٢/ ١/ ١٩٧٧).

(٦) "بيان السيد/ رئيس مجلس الوزراء ردا على طلبات الإحاطة التي تَقدم بها بعض أعضاء مجلس الشعب من حزب مصر"، مضبطة الجلسة ١٧ (٢٩/ ١/ ١٩٧٧) الفصـل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب. ومن الطريف أن الحكومة قبل أحداث يناير، وفي اجتماعها مع الهيئة البرلمانيـة لحـزب مصـر لعرض مشروع الميزانية، ركزت على موضوع التوسع فـي الاستيراد بالسعر التشجيعي، (على أساس أنه قد يكـون أقـل إثارة؛ بسبب عدم انكشاف آثاره أمام الكثيـرين) وتجاهلـت الحديث عن موضوع الدعم، ومن هنا كانت مفاجأة الأعضاء، حين عرضت الموازنة في الجلسة العامة لمجلـس الشـعب، انظر الأهرام عدد (١٧ يناير ١٩٧٧). وبعد أحداث كـانون الثاني/ يناير أصبح التركيز على الحديث على قرارات الدعم بعد أن تم سحبها، وأخذت الحكومةُ حكاية السعر التشجيعي.

(٧) كانت الاستجوابات المقدمة إلـى رئـيس مجلـس الـوزراء كالتالي: ١ ـ استجواب من د. محمود القاضي (مستقل) بشأن قرارات رفع أسعار بعض السلع مخالفـة مـا التزمـت بـه الحكومة في بيانها الذي وافق عليه المجلس، وعـن التـزام الحكومة النظر في أمر لجان تقدير إيجارات المساكن؛ ممـا ينتج عنه ارتفاع إيجاراتها. ٢ ـ استجواب من محمد أحمـد عبد الشافي (حزب الأحرار الاشتراكيين) بشأن مـا اتخذتـه

الحكومةُ من إجراءات اقتصادية، زادت بمقتضـاها المعانـاة على تحالف قوى الشعب، مما يضر بالنظام. ٣ـ اسـتجواب من كمال الدين حسين (مستقل) بشأن قرارات رفـع أسـعار بعض السلع، دون الرجوع إلى مجلس الشعب وأخذ موافقتـه عليها طبقًا للمادة ١١٥ من الدستور. ٤ ـ اسـتجواب مـن ممتاز نصار (مستقل) بشأن القرارات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة قبل عرضها على مجلس الشعب؛ مما ترتب عليـه إثارة الجماهير وتخريب بعض المرافق. ٥ ـ استجواب مـن أحمد ناصر (مستقل) عن الأحداث الأخيرة وسياسة الحكومة الاقتصادية وتصرفاتها لمعالجة الموقـف، ومـا سـقط مـن ضحايا؛ قتلى وجرحى. ٦ ـ استجوابات من د. محمد حلمـي مراد (اقتصادي مستقل) بشأن قرارات رفع أسـعار بعـض السلع، ووضعها موضع التنفيذ قبل عرضـها علـى مجلـس الشعب مما أثار تذمر الشعب، ومعالجة الموقف مـن ناحيـة الأمن بطريقة غير موفقة. ٧ ـ استجواب من فاروق متولي (مستقل ناصري) عن استخدام قوات الشرطة للذخيرة الحيـة في أول مواجهة لها مع المتظاهرين، دون التدرج في استخدام وسائل التفريق الأخرى؛ مما ترتب عليه إصابة وقتل عدد من أفراد الشعب الأبرياء. ٨ ـ استجواب من عادل عيد (مسـتقل إخواني) عن سلامة قرارات رفع الأسعار، وزيادة الرسـوم ومدى مشروعية إصدار تلك القرارات قبـل الرجـوع إلـى

مجلس الشعب ـ مضبطة الجلسة ١٧ (المرجع السابق) ـ ـ لم يقدر لهذه الاستجوابات أن تناقَش أبدا.

(٨) "تقرير لجنة الخطة والموازنة عن خطة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٧"، مضبطة الجلسة ٢٦ (٢٢/ ٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٩) كشف عن هذه الحقيقة خطاب النوايا الذي لم تطلع على نصه إلا دائرةٌ محدودة جدا من كبار المسـئولين، لا تشـمل كـل الوزراء. وإلى جانب إخفاء الطابع المؤقت لصندوق موازنـة الأسعار، علق القيسوني بأن الزيادة السعرية المترتبـة علـى الـ ٢٠٠ مليون جنيه في حدود ٢/ ٣١ % (على أسـاس أن الناتج المحلي المستهدف ٦٠٠ مليون جنيه)، وأنهـا بالتـالي زيادة بسيطة، المغالطة هنا أنه قاس أثـر الزيـادة السـعرية بنسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي، وينبغي - إلى جانب ذلك- حساب أثر زيادة أسعار المسـتلزمات المسـتوردة بالسـعر التشجيعي بالنسبة للسلع المختلفة المنتجة محليا، وسيتضح في هذه الحالة أن الزيادة في أسعار هذه السلع وصلت إلى ١٠ ـ ١٥ %، وكثير منها سلع ضـرورية لاسـتهلاك القطاعـات الفقيرة. ومع ذلك فإن قضية سعر الصرف لا تقـاس أصـلاً بهذه العلاقة المباشرة والبسيطة، برفع بعض الأسعار المحلية، فقضية سعر الصرف جزء من سياسة متكاملة، تهـدف إلـى تصفية حق الدولة في إنشاء هيكل مستقل للأسعار، وتتضمن

هذه السياسة - في جملتها - بالتالي تصفية قدرة الدولة على التحكم في معدلات التضخم المحلية، وتوزيعها على الفئـات الاجتماعية المختلفة. ونجاح الصـندوق فـي جبهـة سـعر الصرف كان مدخلاً وسندا هاما، لمحاولاته في فرض بـاقي السياسات المطلوبة.

(١٠) بيان القيسوني، (٢٨/ ٥/ ١٩٧٧)، مرجع سابق.

(١١) انظر الجريدة الرسمية، (٣/ ٢/ ١٩٧٧)، العدد ٥ "تابع".

(١٢) د. عبد المنعم القيسوني: "حديث في بـاب اقتصـاديات"، المصور، (١١/ ٢/ ١٩٧٧).

(١٣) "باب اقتصاديات"، المصور، (٢١/ ١/ ١٩٧٧).

(١٤) لم يتضح هذا الكلام في البيانات العلنية أمام مجلس الشعب، ولكن انظر خطاب النوايا.

(١٥) كانت هذه الإشاعات في بعض الدوائر العليا، وكانت نوعا من الرسالة إلى من يعنيهم الأمر في الخـارج. وفـي نفـس الوقت كان كثير من تعليقات الصحف يتهم الشيوعيين بتدبير الأحداث، وحين تحدث ممدوح سالم في مجلس الشـعب (٢٩ كانون الثاني/ يناير). ركز أيضا على التآمر اليساري الموجه من الخارج، والمستهدف وثوب المتآمرين إلى الحكـم عـن طريق العنف. وقد علقت الطليعة (فـي عـددها الأخيـر - شباط/ فبراير ١٩٧٧) على هذا الخط. انظر العدد الأخير من مجلة الطليعة (فبراير ١٩٧٧): لطفي الخولي، "جماهير يناير بين الحكومة واليسار"/ أبو سيف يوسـف،... "ولكـن هـل

تعلمون شيئًا؟"/ محمد سيد أحمد، "علاج أحداث يناير بمـنهج التدبير التآمري!"/ عادل حسين، "من المسئول؟ ومن يتحمـل عبء الأزمة؟" وجاء في مقال الكاتب الأخيـر "نكتـب هـذا المقال والبعض يلخص أحداث يناير الرهيبة والتاريخية، كما سبق أن لخص في السابق كل إضراب فـي مصـنع أو أي مظاهرة أو مسيرة، بأنها مجرد مؤامرة شيوعية تنفذ مخططًا خارجيا. ونحن نحسن الظن بمن يروج لهذا الكلام؛ بمعنى أننا نتصور أنه يدرك قصور أو كذب مثل هذا التحليـل، ولكنـه يروج الكذب والتضليل عامـدا وفـق حسـابات ومصـالح. فالمسئولون عن السياسة القائمة - وخاصة بعد أحداث ينايرـ يسعون إلى إبعاد الأنظار عن السبب الحقيقي خلف التحـرك الجماهيري، والذي يتمثل في نتائج سياستهم، إنهم يبحثون عن سبب يبعدهم عن دائرة المحاسبة والمسـاءلة. ومـن ناحيـة أخرى، فإن الإلحاح على "المؤامرة الشيوعية التخريبية" يمكن أن يخلق أو يعمق التناقضات بين القوى الوطنية التي تعارض سياسة الحكومة، وكذلك فإن شبح الشيوعية قد يـدفع الـدول النفطية المحافظة إلى مد يد المعونة، فقد تنهال علينا الأموال إذا أُدخل في روع دول النفط المحافظة أن الشـيوعية علـى الأبواب. أعتقد أن هذه العوامل خلف الدعاية المحمومة التـي تنتشر هذه الأيام، ولكن الأمر يتحول إلـى كارثـة محققـة لو صدق أصحاب الأكذوبة أنفسهم، وانصرفوا عـن بحـث الأسباب الحقيقية خلف الأحداث". ولكن رغـم ذلـك ظلـت

الإشاعات، وبعض الشواهد القوية، تدل بعض (الدوائر العليا) على أن الرئيس السادات ينتوي إحداث تعديل فـي السياسـة والوزارة. وكان سيد مرعي ومصطفى خليل - على سـبيل المثال - من المفاجئين بما جـاء فـي خطـاب ٤ فبرايـر. ولم يعلما أن الرئيس غير اتجاهه في اللحظة الأخيرة عقـب تلقيه لرسالة عاجلة حملها إليه ممدوح سالم وإسماعيل فهمي.

(١٦) حديث إلى واشنطن بوست، نقلاً عـن الأهـرام، (٢/ ١/ ١٩٧٧).

(١٧) الأهرام، (١٥/ ١/ ١٩٧٧).

(١٨) "المؤتمر الصـحفي بعـد محادثـات الـرئيس السـادات، وسيروس فانس"، الأهرام، (١٨/ ٢/ ١٩٧٧).

(١٩) "حديث إلى التليفزيون الأمريكي" نقلاً عن الأهـرام، (٢٨/ ٢/ ١٩٧٧).

(٢٠) "حديث السادات إلى ممثلي الصحافة في مطار القـاهرة"، الأهرام، (١/ ٣/ ١٩٧٧.

(٢١) "المؤتمر الصحفي"، الأهـرام، (١٨/ ٢/ ١٩٧٧)، مرجـع سابق.

(٢٢) "حديث إلى التليفزيون البريطاني"، نقلاً عن الأهرام، (٢٢/ ٢/ ١٩٧٧).

(٢٣) "حديث إلى القيادات الفلسطينية"، نقلاً عن الأهـرام، (٢٢/ ٣/ ١٩٧٧).

(٢٤) راجع الأحاديث مع الصحفيين الألمان، الأهرام، (٢٩/ ٣/ ١٩٧٧)، ومع إريك رولو – لوموند، نقلاً عن الأهرام، (٥/ ٤/ ١٩٧٧).

(٢٥) نقلاً عن الأهرام/ (٢/ ٧/ ١٩٧٧).

(٢٦) "حديث السادات" إلى Time (January 2nd, 1977).

(٢٧) "Carter's Pre – Election peace" The Middle East, (April 1979)

(٢٨) د. حامد السايح، "بيان أمام اللجنـة الاقتصـادية بمجلـس الشعب"، (١٣/ ٢/ ١٩٧٧).

(٢٩) "بيان د. عبد المنعم القيسوني – والمناقشات حوله"، (٢٨/ ٥/ ١٩٧٧)، مرجع سابق.

(٣٠) إبراهيم نافع: "اجتماعات المجموعة الاستشارية في باريس: نادي الأصدقاء – كيف تكون.. وماذا تريـد مصـر منـه"، الأهرام، (٦/ ٥/ ١٩٧٧).

(٣١) د. محمد حلمي مـراد، "مناقشـة بيـان د/ عبـد المـنعم القيسوني"، جلسة ٢٨/ ٥/ ١٩٧٧، مرجع سابق.

(٣٢) خلاصة خطاب النوايا المقدم إلى صندوق النقـد الـدولي، (البنك المركزي المصري – من المحافظ إلى مجلس الإدارة، ١٩٧٧).

(٣٣) "Egypts development strategy. Economic Reforms and Growth Objectives 1976 – 80". A Policy statement, pp 1 – 2.

(٣٤) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٦، مرجـع سابق.

(٣٥) مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عـن عـام ١٩٧٧، (القاهرة: وزارة التخطيط، ينـاير ١٩٧٧)، ص ص ٤، ٦.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٦.

(٣٧) A Policy statement, op. cit. items 11 – 14.

(٣٨) Ibid, items 28 and 29.

(٣٩) Ibid, Item 70.

(٤٠) Ibid, item 43.

(٤١) نعتمد في عرض المضمون الأساسي للنقطتين المحـذوفتين على رواية بعض المصادر المطلعة للمؤلـف، ونعتقـد فـي صحة الرواية على أساس اتساقها مع الوقـائع والتطـورات المختلفة.

(٤٢) "بيان د. عبد المنعم القيسـوني"، جلسـة ٢٨/ ٥/ ١٩٧٧، مرجع سابق.

(٤٣) "بيان ومناقشة د. القيسوني، جلسة ٢٨/ ٥/ ١٩٧٧، مرجع سابق.

(٤٤) ماجد عطية، المصور، (١٥/ ٤/ ١٩٧٧).

(٤٥) International bank for reconstruction and development EGT – 78 – 8 – 1, (June 14, 1978). (Paris: consultative group for the Arab republic of Egypt, Wednesday to Friday, June 14 – 16, 1978) for official use only, restricted.

ولا أعلم إذا كان ممثل ستانلي مورجان قد اشترك أيضا في الوفـد المصري إلى المجموعة الاستشارية الأولى، أو تعذر هذا بسـبب أن لقاء المجموعة تم مباشرة، بعد توقيع الاتفاقيـة التـي أنشـأت حقوقه.

(٤٦) ماجد عطية، المصور عدد (٢٢/ ٤/ ١٩٧٧) وعدد (٢٩/ ٤/ ١٩٧٧).

(٤٧) رتبت الوفود حسب الترتيب الوارد في "بيان د. القيسـوني" جلسة ٢٨/ ٥/ ١٩٧٧.

(٤٨) Consultative group for the Arab republic of Egypt (Paris: Wednesday and Thursday, May 11 and 12, 1977).
Document of the world bank
For official use only. Confidential.

(٤٩) Address of Dr, A. M. Kaissouny deputy prime minister, Arab Republic of Egypt. (Paris: consultative group, 11 – 5 – 1977).

(٥٠) Statement by Mr. J. W. Gunter, of the internaitional monetary fund (Paris, Consultative group of the Arab Republic of Egypt. Wednesday and Thursday, May 11 and 12. 1977). Document of the world bank, for official use only, confidential.

(٥١) World bank, Statement on financial support for Egypt, by Mr. Wiliam S. Humphry. (Paris: consultative group for the Arab republic of Egypt, 1977).

(٥٢) د. لطفي عبد العظيم "السيولة ليسـت المشـكلة الأولـى، الأهرام الاقتصادي، عدد (أول يونيو ١٩٧٧).

(٥٣) سمع المؤلف هذا الكلام من مصدر مطلع.

(٥٤) كـان الفريـق مـن: Klaus Billerbeck, Christian Heimpel, Wolfgang Hillelarand Hans Helmat Taake and Dieter Weiss وكلهم أصحاب خبرة رفيعـة مرتبطة بالمجالات المختلفة للمهمة.

(٥٥) اشتمل التقرير على الفصول التالية:

١- استراتيجية التصنيع.

٢- دور رأس المال الخاص.

٣- إصلاح الإدارة الصناعية.

٤- استراتيجية التنمية الزراعية.

٥- الأسعار الزراعية كأداة لتسيير الإنتاج الزراعي.

٦- الترتيبات الجديدة لدعم الغذاء.

٧- إصلاح ميكانيزمات ومؤسسات اتخاذ القرارات الزراعية.

٨- الاستخدام المتزايد لقطاع الخدمات.

٩- احتياجات الهياكل الارتكازية في النقل والمواصلات.

١٠- توجيه النظام التعليمي نحو الإنتاجية والأداء.

١١- اتجاهات في سياسة العمالة.

١٢- تنظيم تخطيط الأسرة.

١٣- إجراءات السياسة الاجتماعية.

١٤- العناصر الأساسية في برنامج الإسكان.

١٥- صياغة السياسات والبرامج والمشروعات.

١٦- إصلاح الموازنة العامة.

١٧- تعبئة رأس المال الداخلي.

١٨- التنوع الإقليمي لوادي النيل والدلتا وخفض الهجـرة مـن الجنوب إلى الشمال.

١٩- مهام القطاع العسكري في عملية التنمية.

٢٠- التعاون في التجارة الخارجية.

٢١- الصرف وضوابط التجارة.

٢٢- إسهامات أقطار OECD والدول العربية النفطية، وإيـران والأقطار الاشتراكية، والمنظمات الدولية في إنعاش الاقتصاد المصري وفي حل مشكلة الدين الخارجي.

(٥٦) تتصدر التقرير مقدمةٌ تعرض خلاصة مـا اشـتمل عليـه البحث، وتنقسم هذه إلى أربعة أقسام:

١- إسهام الأقطار الأخرى والإسهام الخاص بمصر.

٢- الأسس الاستراتيجية المصرية للتنمية.

٣- أهم الخطوط الاستراتيجية الموجهة للتنميـة فـي قطاعـات الصناعة والزراعة والخدمات.

٤- الإجراءات المدعمة اجتماعيا، والإجراءات التعليمية والإقليمية لسياسة النمو. وقد أشار مولار إلى أهم النتائج الواردة في هذه الأقسام، في رسالة مرفَقة بالتقرير، وموجهة للرئيس تبدأ بـ:
Honoured president of Arab Republic of Egypt
وهذه الرسالة مرجعنا فيما ننقله من نتائج البعثة الأوروبية.

(٥٧) "حديث د. عبد المنعم القيسوني إلى سعيد سـنبل"، أخبـار اليوم، (٢٢/ ٦/ ١٩٧٧).

(٥٨) نقلاً عن مصدر خاص للمؤلف.

(٥٩) كافة البيانات عن التقديرات التي قام على أساسها "قـانون التصفية" مصـدرها: World Bank report no. 1624 – EGT, Op cit. P. P. 34 – 356. A Policy statement, Op. cit.. Paragraph 28.

(٦٠) إعلان السياسة بحكم تركيزه علـى اسـتراتيجية التنميـة والسياسات الملائمة، عالج قضية الاستثمار الخاص الأجنبـي والمصري بتفصيل أكثر، واتفاقيات هيئة الخليج وتشيزمانهاتن بحكم ارتباطها بقضايا العجز المباشر لميـزان المـدفوعات ركزت أكثر على ارتباطهـا بصـندوق النقـد، ولكـن فـي المفاوضات السابقة على توقيع اتفاقية هيئة الخلـيج أصـرت الدول النفطية الخليجية على شرط قبول مصر تعديل قـانون الاستثمار وفقًا لمطالب المستثمرين، وعلى رأسها تعديل سعر الصرف الذي يعامل به المال الأجنبـي المسـتثمر (انظـر المصور عدد (١٥/ ٤/ ١٩٧٧)، مرجع سابق.

(٦١) د. محمد إبراهيم دكروري (رئـيس اللجنـة المشـتركة)، مضبطة الجلسة ٤٤ (١١/ ٥/ ١٩٧٧). الفصـل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٦٢) مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الأحرار الاشتراكيين)، مضبطة الجلسة ٤٣ (١٠/ ٥/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٦٣) اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتبي اللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة: "تقرير عن مشروع قانون لتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤" ــ التقرير السبعون (مشترك ١١)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب، (٢٨/ ٤/ ١٩٧٧).

(٦٤) توفيق عبده إسماعيل (المقرر) مضبطة الجلسة ٤٣ (١٠/ ٥/ ١٩٧٧) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٦٥) سيد مرعي: مضبطة الجلسة ٤٣ (١٠/ ٥/ ١٩٧٧) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٦٦) قال د. العطيفي مثلاً بالنسبة لشركات التأمين "إن مؤسسة البنوك والهيئة العامة للاستثمار تحرص الآن على وقف هذا السيل المنهمر من إنشاء بنوك عبارة عن شقق صغيرة أو فيلات تسمى بنوكًا، وتقوم بأعمال مصرفية جارية عادية؛ مما يمكن أن يقوم بها أي بنك وطني.. وقد سبق أن وقفنا عند شركات التأمين؛ لأن التأمين عبارة عن شركة تجمع مدخرات المصريين، وتستثمرها وتربح أرباحا ضخمة، ونحن مطالبون طبقًا لهذا القانون بتحويل هذه الأرباح" ــ د. حلمي مراد "لسنا في حاجة إلى شركات أجنبية في مجال التأمين؛ لأنها تعبئ

المدخرات في الداخل؛ لتخدم الاقتصاد الأجنبي في الخـارج، وهذا ليس في صالح مصر، بل بالعكس فهو يضربها. وقـد عانينا من ذلك كثيرا؛ فقد مصرنا شركات التأمين أثناء عملية التمصير في عام ١٩٥٦، ولمست بنفسي عمليا كيف أن هذه الشركات الأجنبية، تمتص خيرات مصر وتوجهها للخارج".

علق سيد مرعي في نفس الجلسة "لقد قرأت هذا المشروع بقـانون قراءة جيدة، وأرى أن الجزء الخاص بالتأمينات، يتفق مع ما ذكره الدكتور جمال العطيفي والدكتور حلمي مراد، وإنني أتساءل: هـل نحن في حاجة إلى مزيد من شركات التأمين؟!"، انظـر مضـبطة الجلسة ٤٣، المرجع السابق.

وبالنسبة للأراضي الزراعية قال مثلاً د. محمود القاضي: "إن هذا المشروع بقانون يفتح الباب على مصراعيه، ويبيح ملكية العقارات والأراضي أعضاء والأراضي الزراعية والأراضي الصـحراوية للأجانب، وإنني أريد أن أتساءل: كيف ستقاوم مصر هذا السـيل المنهمر من الأموال العربية التي تستطيع تحت هـذا الـنص أن تشتري كل مساحة الأراضي الزراعيـة؟... وإننـي أعتقـد أنـه لا يوجد في هذا المجلس عضو واحد يسمح له ضميره أن يوافـق على مثل هذا النص" ـ وقال محمود أبو وافيـة: "إن الأراضـي الزراعية تختلف عن الأراضي الفضاء وغيرها مـن الأراضـي، ولا يجب - بأية حال - من الأحوال السماح للأجانب يتملك أرض زراعية؛ لأن الفلاح المصري أولى بكل قيراط أو نصف قيـراط من الأرض"، مضبطة الجلسة ٤٤، مرجع سابق.

وبالنسبة لبيوت الخبرة والمكاتب الفنية والاستشارة قال د. العطيفي "إن مشروع القانون يعني أنني إذا أنشأت - كرجل قانون - مكتبا للخبرة في العلامات التجارية وبراءات الاختراع، فـإن كـل مـا أحصل عليه من إيرادات لا أدفع عنه ضرائب، حتى الضريبة التي تتعلق بنشاط المهن الحرة لمدة خمـس سـنوات، فـي حـين أن المحامي الذي يقوم بالمرافعة في جنحة بمدينة إسنا، ويحصل على مقابل أتعاب قدره خمسة جنيهات، يدفع ضريبة عنها. ثم توسـعت المادة في تحديد مجالات الاسـتثمار، فشـملت مكاتـب التمثيـل الإقليمي، أي أن من يفتح مكتبا لتمثيل شركة أو أكثر من الشركات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية - وهذا موجود في صورة الوكالات التجارية المختلفة - لن يدفع أيضا أي نوع مـن أنـواع الضرائب لمدة خمس سنوات. وهذه ليست مشـروعات إنتاجيـة"

وقال د. حلمي مراد "المكاتب الاستشارية تحقق أرباحـا كبيـرة، وأيضا التوكيلات والتمثيل التجاري التي تحصـل أيضـا علـى عمولات لمجرد التوقيع على أي عقد، أو عند بيـع كـل سـيارة بالداخل بالنسبة لتوكيلات شركات السيارات الأجنبية؛ فكيف نعفي من الضرائب أمثالَ هـذه المكاتـب الاستشـارية أو التـوكيلات والتمثيل التجاري، وهي تحقق أرباحا ضخمة، في حين أن العامل أو الموظف الكادح، الذي يعمل بالحكومة ويتقاضى راتبا شـهريا محددا تُحصل منه الضرائب؟.. فهـل أصـحاب هـذه المكاتـب والتوكيلات في حاجة إلى تشجيع، حتى نعفيهم من الضرائب، في حين أنهم في الحقيقة يسعون للحصول على مثل هذه التـوكيلات

والتمثيل التجاري لتحقيق الأرباح الطائلة من ورائها؟ والواقع أننا نريد أن نضع ضوابطَ محددة لهذه التوكيلات؛ لأن التوسع في مثل هذه المجالات يحتاج إلى إعادة نظر" ـ وأشار أبو العز الحريري إلى أن إقامة مثل هذه المكاتب، لم يكن مسموحا للمصريين (يقصد في الفترة من ١٩٦١ إلى الانفتاح)، ثم فكرنا بعد ذلك بأن نسـمح للمصريين بفتح هذه المكاتب، وبالفعل قررنا أن يكون للمصـريين وحدهم هذا الحق، فكيف نأتي الآن ونجعل أمر إنشاء هذه المكاتب مسموحا به للأجانب، بل ونعفيهم من كـل أنـواع الضـرائب؟"، مضبطة الجلسة ٤٣، وتحدث في نفس الاتجاه محمود أبو وافيـة فاقترح: "رفع النص الخاص بمكاتب التمثيل الإقليمي؛ لأن نشاطها يقتصر فقط على مجرد تأدية الخدمات، وشأنها فـي ذلـك شـأن شركات التأمين، وهذا ليس استثمارا.. وقد تبين لي بعـد مناقشـة الموضوع مع كثير من الزملاء - أنه يجب رفع مكاتب التمثيـل الإقليمي وشركات التأمين الأجنبية، من ممارسة نشاطها بمصـر، وقصر هذا النشاط على المصريين فقط. مضبطة الجلسـة ٤٤ ـ وقال سيد جلال: "عندما نوافق على الاستثمار (الأجنبي) يجب أن تقتصر موافقتنا على الاستثمار الإنتاجي، أمـا أن نفـتح البـاب للاستثمار الخدمي، ونعفيه من الضرائب، فسوف يترتب على ذلك أن تغلق مصلحة الضرائب أبوابها"، مضبطة الجلسة ٤٩. وبالنسبة للمقاولات، قال أبو العز الحرير: إن شركات المقاولات الأجنبيـة "تتوافر لديها الإمكانياتُ الحديثة، وبأعلى مستوى من التكنولوجيا، فإذا سمح لها بالعمل في بلادنا؛ فإنها سوف تؤثر على المقـاولين

المصريين، وهذا يعني أننا نوجـه ضـربة قاضـية للرأسـمالية المصرية التي تعمل في قطاع المقاولات.. وبالتالي فـإن سـلطة إصدار القرارات، ستكون بيد الشركات الأجنبية، وهذا يعني أنه لن يكون لنا أي تأثير على القرارات"، وتساءل محمود القاضي: "هل الشركات لتشغيل عمالنا في الداخل؟ إن لدينا نحو نصـف مليـون عامل بناء يعملون في مجالات التشييد والبناء بكافة الدول العربية. هذه الدول كلها تُبنَى بشركات مصرية خاصة وعامة، تُبنى بأيـد مصرية من العمال والمهندسين المصريين، فهل بعد ذلك يعـرض علينا هذا المشروع بقانون، وقد تضمن مجال المقاولات؟ ألا توجد لدينا شركات للبناء، ومن ثم يجب أن نسمح لرأس المال الأجنبـي أن يعمل في مجالات المقاولات، ومـا أدراك مـا المقـاولات!" مضبطة الجلسة ٤٤.

(٦٧) د. جمال العطيفي، مضبطة الجلسة ٤٩ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧).

(٦٨) مضبطة الجلسة ٤٣ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧)، مرجع سابق.

(٦٩) انظر: ماجد عطية، باب اقتصاديات، المصور، عـدد (٨/ ٧/ ١٩٧٧).

(٧٠) انظر: أبو العز الحريري وعادل عيد وآخـرين، مضـبطة الجلسة ٤٩ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧).

(٧١) من "الطريف" أن قضية الإشارة إلى حق الدولة في رفض رءوس الأموال التي ترد من دول معاديـة، أُثيـرت بحـرج عجيب، فاستخدم أبو واقية تعبير الدول التي لا نقـيم معهـا علاقاتٍ سياسية، وحين ضرب مثالاً قال: "جنوب أفريقيـا"!

وظلت المناقشة تدور حول جنوب أفريقيا، حتى تجرأ أحـدهم وقال: إن "الجنسيات المعادية لا تتمثل خطورتُها فقط في بلـد كجنوب أفريقيا، بل إنها تمتد أيضا لتشمل بلادا كإسـرائيل"!، مضبطة الجلسة ٤٤ (١١/ ٥/ ١٩٧٧).

(٧٢) مثلاً قال د. العطيفي في كلمته الافتتاحية إن الدول الأخرى لا تعطي للمستثمرين في تشريعاتها مزايا كتلك التي تعطيهـا تشريعاتنا وفقًا للقانون ٤٣ "وليست المسألة بالدرجة الأولـى هي مسألة إضافة مزايا جديدة إطلاقًا" ــ وقـال د. حلمـي مراد: "لسنا في حاجة إلى التزيد في الإعفاءات؛ بحيث يصل الأمر إلى الإعفاء الكامل، في حين أن المطلوب هو مجرد أن تكون الضرائب مفروضة بالنسب المعقولة وبالقدر المقبـول؛ لأن كل المشروعات الاقتصادية فـي بلادهـا تلتـزم بـدفع ضرائب؛ ولذلك فليس من المعقول أن يأتي مستثمر ويتصور أنه لن يدفع ضرائب".. "ولو سألنا المستثمرين الأجانب عـن الأسباب التي تعوق جلب رءوس أموالهم لاسـتثمارها فـي مصر، وهل هي الضرائب أو هي أسباب أخرى؟ سنجد أنهـا أسباب أخرى بـلا شـك" مضـبطة الجلسـة ٤٣ (١٠/ ٥/ ١٩٧٧).. ـ وممتاز نصار "مما لا شك فيه، أن هناك قواعد أصبحت مستقرة في وجدان الشعب وضميره؛ وهـي قواعـد متصلة بالنظام العام، ومن ثم فإنه لا يجوز الاستثناء من هذه القواعد التي من بينها تحديد ساعات العمل، ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح، فهذه المزايا التي تقررت لعمال مصـر

نصت عليها المادة ٢٦ من الدستور، ومن ثـم فإنهـا مزايـا مستقرة؛ إذ تضمنتها نصوص آمرة متعلقة بالنظـام العـام، ولهذا لا يجوز - بأية حال من الأحوال - وضع أي اسـتثناء عليها. مضبطة الجلسة ٤٥ (١٢/ ٥/ ٧٧).

(٧٣) د. محمد علي رفعت، "الاستثمارات الأجنبية فـي مصـر: ماضيها وحاضرها ومستقبلها في الميزان"، المؤتمر العلمـي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصـرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القـاهرة ٢٧ ـ ٢٩ مـارس/ آذار، ١٩٨٠، انظـر: الحصـر المفصـل عـن الاستثناءات الواردة في قانون الاستثمار، والتعليق عليها، ص ص ١٧ ـ ٢٧.

(٧٤) قال رئيس اللجنة المشتركة "كيف يحق لنا، أو كيف نقبـل هنا، أن يسمح للأجنبي ما لا نبيحه لابن مصر؟ كيـف يقـال هذا" ـ وأضاف عضو اللجنة كمال صقر: "إن اللجنـة هـي التي أضافت هذا النص؛ لأنه بعد صدور القـانون رقـم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، الذي نص على أن يتمتع رأس المال المصري بالمزايا في المشروعات الواردة في إطار الخطـة، أو التـي يوافق عليها مجلس الوزراء. وبعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور القانون، فإننا لا نجد لتطبيقه أثرا يـذكر"، مضـبطة الجلسة ٤٤ (١١/ ٥/ ١٩٧٧).

وفي الصياغة النهائية للقانون ٣٢ لسـنة ١٩٧٧ بتعـديل بعـض أحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، كان نص المادة ٦ كالتالي:

"تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصـر العربيـة وفقًـا لأحكام هذا القانون، وأيا كانت جنسية مالكيها، أو محـال إقامتهـا بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون، كما تتمتـع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحـد المجالات المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون بالمزايـا والإعفاءات الواردة في المواد ٩ (التحرر من نظم ولوائح القطاع العام)، ١٤ (فتح حسابات بالنقد الأجنبي)، ١٥ (حريـة التصـدير والاستيراد)، ١٦ (الإعفاءات الضـريبية المؤقتـة)، ١٧ (إعفـاء ضريبة الإيراد العام)، ١٨ (إعفاء قروض النقـد الأجنبـي مـن الضرائب والرسـوم) وذلـك بشـرط موافقـة الهيئـة للقواعـد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه (شرح المواد بـين الأقـواس للمؤلف).

وتسري الإعفاءات - المشار إليها - على الشـركات المسـاهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون، في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال باكتتاب نقدي فـي إنشـاءات أي مجـال مـن المجالات المنصوص عليها في هذا القانون، بشرط موافقة الهيئة".

(٧٥) سيد جلال، مضبطة الجلسة ٤٩ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧)، تـدخل العضو في المناقشة حول هذه النقطة ثلاث مـرات، مركـزا على نفس المعنى.

(٧٦) سيد مرعـي، مضـبطة الجلسـة ٤٩ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧)، المرجع السابق.

(٧٧) مع خضوع الحكومة لمطالب السعر التشجيعي ألحت دوائر المستثمرين على تحسين أوضاع الرواد الـذين وفـدوا إلـى مصر أيام كان التعامل بالسعر الرسمي، وكـان هـذا يعنـي تطبيق التعديلات التي أدخلها قانون ٣٢ بأثر رجعـي، وهـو مبدأ يزعج المسـتثمرين عـادة، إلا أنهـم أمـام المصـلحة لم يترددوا في المطالبة برجعية القانون، ولم تتردد الحكومـة بدورها في البحث عن مخرج، وتم التوصل إلـى تعـويض المستثمرين الأجانب "بعد اجتماعات ومناقشـات مستفيضـة استمرت على مدى أربعة أشهر تقريبا، وحضـر الاجتمـاع الأخير نحو ١٥ خبيـرا عالميـا ومجموعـة كبيـرة مـن المستثمرين المصريين" ـ جمال النـاظر وكيـل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي، مضبطة الجلسة ٤٩ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧). وهذا الاهتمام بتسوية الحالة كان في حقيقته إعـادة تسوية؛ لأن المستثمرين كانوا قد تحايلوا فعلاً على مسألة تقييم أموالهم بالسعر الرسمي؛ سواء بتعيين المستثمر خبيرا بـأجر يعوض الفارق أو باستحضار المسـتثمرين لآلات المشـروع بمعرفتهم ومقومة بسعر أعلى من السعر الحقيقي ـ ثـروت شفيق المستشار القانوني بالهيئة العامة للاستثمار، مضـبطة الجلسة ٤٩ (١٦/ ٥/ ١٩٧٧). إلا أن هذه المشكلة التي بـذل عناء كبير في حلها، كانت - لحسن الحظ - محدودةَ الحجم؛

لأن الاستثمار الأجنبي الوافد منذ القانون ٤٣ وحتى تعديلـه كان محدودا جدا.

(٧٨) عمر أبو ستيت، مضبطة الجلسة ٤٤ (١١/ ٥/ ١٩٧٧).

(٧٩) لمراجعة النص الكامل للقانون، انظر "قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام اسـتثمار المـال العربـي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقـم ٤٣ لسـنة ١٩٧٤"، الجريدة الرسمية، (٩ يونيو ١٩٧٧) العدد ٢٣ تابع، ومن الأفضل مراجعة ملحق الأهرام الاقتصادي عـدد (أول شباط/ فبراير ١٩٧٨)، ويشمل قـانون الاسـتثمار المعـدل واللائحة التنفيذية.

(٨٠) "حديث الرئيس السادات إلى س. بـي. إس"، نقـلاً عـن الأهرام، (٥ آب/ ١ أغسطس، ١٩٧٧).

(٨١) Times, (January 2nd, 1078)

(٨٢) New York Times, (31. July, 1979).

(٨٣) راجع الصـحف المصـرية فـي الفتـرة (٢ ـ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٧).

(٨٤) أسامة الغزالي حرب، "رحلة فانس في الشـرق الأوسـط، مجلة السياسة الدولية، عدد (تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٧).

(٨٥) حديث للرئيس السادات: Time, (January 2nd, 1978)

(٨٦) انظـر: Ibid, P. 11 and the middle east, (April, 1979), p 27. انظر أيضا عرض الحسابات الإسرائيلية في تلك المواجهة، وأساليب التحرك، كما عرضـتها الصـحافة

الأمريكية، إلياس شوفاني، من تسوية إلى حلف.. طريق بيجن إلى القاهرة، (بيـروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، ١٩٧٩)، ص ص ٣٤ ـ ٤١.

(٨٧) خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشـعب المصـري، (٢٦/ ١١/ ١٩٧٧).

(٨٨) حسب رواية مجلة تايمز عدد يناير، مرجع سـابق، فـإن الفريق أول الجمسي "أبلغ السادات بأن نشوب حـرب يعنـي دمار الجيش المصري... وفي أواخر أكتوبر دفـع الجمسـي وقادة القوات المسلحة السادات بشدة نحو تسوية سلمية".

(٨٩) كتب شيهان مثلاً بمناسـبة مباحثـات الكيلـو ١٠١، "إن كيسنجر كان حريصا على فشل المباحثـات المباشـرة بـين الجمسي وياريف؛ ضمانًا لسيطرة الولايـات المتحـدة علـى المفاوضات" وأكد أنه "كان بوسع الجمسي وياريف أن يصـلا إلى اتفاق بدون كيسنجر وقبلـه"، إدوارد شـيهان، العـرب والإسرائيليون وكيسنجر، مرجع سابق، ص ص ٦٩ ـ ٧٠. ماتي جولان أعاد في كتابه (مرجع سابق) نفس القصة بنفس النتيجة.

(٩٠) Time, (5 December, 1977).

(٩١) H. Kissinger, "They are fated to succeed", Time, (2 – 1 – 1978).

(٩٢) Chase international finance, (June, 27 – 1977)

(٩٣) I. M. F., Report SM – 78 – 9, op. cit., p. 2.

(٩٤) Ibid. p. 12.

(٩٥) Ibid. p. 13.

(٩٦) "القيسوني يحذر من العودة إلى الدوامة! تزايد الاسـتهلاك ونقص الاستثمارات يهدد بالعودة إلى دوامة القروض قصيرة الأجل ـ مؤشرات جديدة تهدد بزيـادة عجـز الميزانيـة ـ مشكلتنا الأولى عدد وجود خطة تنمية واضحة المعالم"، حديث إلى سعيد سنبل (مرجع سابق)، أخبار اليـوم، (٢/ ٧/ ٧٧). من الطريف أن الكاتب الذي أدار الحديث، ذكر أن القيسوني عانى كثيرا من تعامله مع الأرقام؛ "فالوقفة مع الأرقـام فـي مصر معناها المشقة، ومعناها التعب، والسبب تعدد المصادر للموضوع الواحد واختلاف النتائج. وعندما تختلـف النتـائج وبالتالي تختلف الأرقام عن نفس الموضوع، يجد الباحث عن الحقيقة نفسه في موقف لا يحسد عليه. يجد نفسه مضطرا إلى الوقوف أمام الأرقام طويلاً يوازن بينها ويتأمل فيها ليخـرج بالرقم الصحيح".

(٩٧) "وزير المالية يصرخ بأعلى صـوته: أمـامي مخالفـات دستورية مطلوب عرضها على مجلس الشعب"، اقتصاديات، المصور، (٨/ ٧/ ١٩٧٧).

(٩٨) كان "مانشيت" الأهرام، (١٨/ ٨/ ١٩٧٧): قرارات هامـة لزيادة الدخول الصغيرة وإلغاء الدعم عن بعـض السـلع ـ الاتجاه إلى زيادة الدخول الصغيرة بنسـبة ٦٠ % وصـرف شهرين مكافأة سنوية على أربع دفعات ـ تمويل اعتمـادات الزيادة من إلغاء دعم بعض السلع ـ عدم المساس برغيـف العيش والإبقاء على دعمه ـ رئيس الوزراء يبدأ في الأسبوع

القادم دراسات واسعة لتحديد مجموعة من الاختيارات تطرح لمناقشة واسعة في جميع القواعد الشعبية.

(٩٩) إبراهيم نافع، "عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والشـعب"، الأهرام، (٢٦/ ٨/ ١٩٧٧).

(١٠٠)الأهرام، (٣ ـ ٥/ ١٠/ ١٩٧٧).

(١٠١)الأهرام، (٦/ ١٠/ ١٩٧٧).

(١٠٢)Consultation and review of stand – by agreement, I. M. F., Report S M – 78 – 9, op. cit. p. 7.

(١٠٣) نُشير هنا إلى ما جاء بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن العام الذي نتناوله هنا (١٩٧٧) ويتمتع تقرير هذا العـام بأهمية خاصة؛ باعتبار أنه عمِـد إلـى تجميـع ملاحظاتـه المتراكمة عبر سنوات، أو حاول أن يتوصل إلى اسـتنتاجات وتوصيات عامة.

- في بند الإيرادات: أشار التقرير إلى فوضى تحديد وتحصـيل الرسوم والإيرادات، والإعفاء منها دون سند تشـريعي (ص ٧٠) ـ أشار أيضا إلى استمرار تـأجير بعـض الأراضـي بأسعار لا تتلاءم والارتفاع الكبير في قيمتهـا (ص ٧٣) ـ ـ التراخي في المطالبة ببعض المستحقات (ص ٧٤).

وضمن الملاحظات الخاصة ببعض المصالح ذات الإيراد، أشـار التقرير إلى مصلحة الضرائب. رصـيد المتـأخرات المسـتحقة للمصلحة في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧ بلغ ١٦٧,٩ مليون جنيـه، ومثـل ٣٥ % من الموارد المستحقة للمصلحة (كـان نصـيب القطـاع

الخاص من المتأخرات ١٣٣,٥ مليون جنيه). وسجل الجهـاز أن هذه التقديرات - على أية حال - "لا تمثـل الواقـع علـى نحـو دقيق"... "ومن المسائل الهامة في ضياع مبـالغَ علـى الخزانـة العامة، عدم استجابة مصلحة الضرائب إلى بعض آراء الجهاز في تفسير بعض نصوص القوانين السارية، على الرغم من سلامة تلك الآراء" ـ في الدورات التفتيشية للجهاز (بعينات عشوائية) لاحـظ الجهاز "تأخير تحصيل بعض الضرائب دون مبـرر، أو ربطهـا على بعض الممولين بأقل من المستحق، كما تبين استمرار عـدم حصر ومحاسبة بعض الممولين، وعدم المحاسـبة علـى بعـض الأرباح والإيرادات، وعلى الرغم من تحديدها بصفة نهائية، وعدم تضمين أوعية بعض الضرائب بعض العناصر الواجب خضوعها للضريبة، وعدم تطبيق بعض الشرائح الصحيحة، أو منح إعفاءات عائلية دون وجه العناصر الواجب خضوعها للضـريبة، وعـدم تطبيق بعض الشرائح الصحيحة، أو منح إعفـاءات عائليـة دون وجه حق أو بفئات تزيد عن المقرر قانونًا، هذا إلى جانب الوقوع في أخطاء مادية وقانونية. وهناك من الظواهر ما يقتصـر علـى ضريبة دون سواها، يخص الجهاز منها بالذكر، ظـاهرةَ إغفـال حصر ومحاسبة بعض الممولين عما يستحقون على أنشطتهم مـن ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية؛ مثل تجار قطع غيـار السيارات والخردة والمصوغات والمقاولات واسـتغلال الفنـادق والبنسيونات والشقق المفروشة.. ويود الجهاز أن يشـير إلـى أن شيوع الظواهر التي أُلقِي عليها الضوء على النحو السالف بيانـه،

وتكرار إثارتها بتقارير الجهاز المتعاقبة، أمر يستأهل أن يوليه المسئولون عنايتهم". (ص ص ٧٨، ٨٨).

وبالنسبة لمصلحة الضرائب العقارية، أشار التقرير إلى ظواهر مشابهة، وإلى التسويف في علاجها، بلغت المتأخرات في آخر ١٩٧٧ حوالي ٤٦,٩ مليون جنيه، ولوحظ "عدم توقيع الحجوز الإدارية نظير جانب كبير من المستحق من الموارد المختلفة". (ص ٩٣).

وفي غاية مصلحة الجمارك، هناك عدم دقة واضحة في تقدير المحصل بالنسبة لبعض بنود الإيرادات. وتضمن الحساب الختامي للمصلحة على السنة المالية ١٩٧٧ رصيد الحساب للديون المستحقة للحكومة وتسوية المطلوبات قدره ١٢٩,٦ مليون جنيه يمثل قيمة المتأخرات المستحقة لها من الموارد المختلفة، وهي تمثل ٢٢ % من قيمة موارد المصلحة المحصلة فعلاً. ولاحظ التقرير أن رصيد المتأخرات خلال المدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ بلغ على التوالي (بملايين الجنيهات): ٢٥,٥ ـ ٥٦,٢ ـ ٧٦,٤ ـ ٨٩,١ ـ ١٢٩,٦. وهذه النظرة "توضح تضاعفه بما يزيد على خمسة أمثال، وهو أمر يعبر بالدرجة الأولى عن عدم حصول المصلحة على جانب من مواردها مع تزايد هذه الظاهرة سنة بعد أخرى، (ص ١٠١ و١٠٢). واستخلصت الدورات التفتيشية" الظواهر العامة التي لها سمة الشيوع"... "وتُمثل أهمها في الخطأ في تحديد طبيعة الأصناف والمهمات المستوردة والهدف من استيرادها، وفي تحديد الأسعار التي تُحتسب على أساسها قيمةُ

بعض مستحقات المصلحة أو في تقييم بعض الرسـائل الـواردة، أو في تطبيق فئات بنود التعريفة الجمركية، ونسب بعض الرسوم والغرامات، ومنح بعض الإعفاءات دون مقتضى. وبعض المآخـذ شابت أعمال المناطق المصرح بإقامتها خارج الدائرة الجمركيـة، ومظاهر من التلاعب في البيانات الجمركية، وبعـض الأخطـاء بالنسبة لأوزان الرسائل وبيانات الفواتير. هذا فضلاً عـن عـدم تحقيق التكامل على الوجه الأمثل، بين المصـلحة وغيرهـا مـن الجهات، وأهمها مصلحة الضرائب، بما يحقق للأخيرة صحة ربط الضرائب على بعض الممولين. وقد عني الجهاز بتقصـي أهـم البواعث التي يسرت شيوع الظواهر المنوه بها، فتبين أنها تتمثـل بصفة عامة في عـدم تطبيـق القـوانين والقـرارات واللـوائح والتعليمات السارية على وجه صحيح؛ بسبب ضعف نظم الرقابـة الداخلية والإشراف المالي والإداري على بعض الأعمال، وصدور أحكام في غَيبة المصلحة، أو دون تقديمها دفوع موضوعية، وعدم التزام المستوردين من القطاع العام والخاص، بتنفيذ الإجـراءات التي تيسر للمصلحة تحصيل مستحقاتها على الوجه الأكمل، فضلاً عن توقفهم أو امتناعهم عن سداد هذه المسـتحقات فـي بعـض الأحوال.

وقد كان من أهم نتائج ذلك، عدم حصول المصلحة على جانب من مواردها بلغ ما أمكن حصره منها، ما يربو على ٧٠ مليـون جنيه (ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤) وقد ضرب التقرير بعد ذلك أمثلـة محددة وصارخة للظواهر التي أجملها، وقال إنها شائعة ـ وينبغي

أن نُذكر هنا بأن عمل الجهاز المركزي - كجهاز رقابي - تناول فقط ضياع إيرادات الموازنة العامة في إطار النسق القائم للتعريفة الجمركية، ونضيف هنا من ناحيتنا (ونقلاً عن دراسات أخرى لوزارة المالية) إن الإعفاءات الجمركية توسعت في السنوات الأخيرة دون أي أسس موضوعية، ويقال إنها توسعت بطريقة عشوائية، وهي تبدو من الخارج كذلك، ولكنها تعكس في الحقيقة أن قرارات الإعفاءات صدرت - في أغلبها - حسب الخواطر والمصالح وظروف الصفات المختلفة، ومن ثغرة الإعفاءات هذه، تتسرب من الإيرادات المحتملة للخزانة مئاتُ الملايين من الجنيهات.

وبالنسبة لمصلحة الضرائب على الإنتاج والأعمال، سجل التقرير أن رصيد المتأخرات بلغ ٧٨,٧ مليون جنيه بنسبة ٢٦ % من المحصل الفعلي من إيرادات المصلحة (ص ١١٦) وانتقل التقرير بعد ذلك إلى الإيرادات المتأخرة تحصيلها عبر القضاء والنيابة في آخر ١٩٧٧، كانت متأخرات النيابة العامة ٨ مليون جنيه والمحاكم ٣٤,٢ مليون جنيه (ص ١٢٢).

وباختصار فإن إجمالي المتأخرات بلغ ٥١٨,٨ مليون جنيه (مع إضافة متأخرات وزارة المالية وهي ٥٤,١ مليون جنيه).

*** أما عن الإنفاق الحكومي:**

فقد أشار الجهاز إلى المآخذ الخطيرة التي شابت أعمال المخازن والورش الحكومية - وإلى ارتباط الأعمال المحاسبية - وإلى جانب ضعف نظام الرقابة والضبط الداخلي لبعض مجالات العمل

بالوحدات التنفيذية. وقد أوضح الجهاز الأسباب التي يراها واقترح الحلول، وضرب أمثلةً محددة لهذه الملاحظات العامة (ص ص ١٧٠ ـ ١٨٨). وبالتأكيد أسهمت هذه العواملُ، مع عواملَ أخرى حددها الجهاز في تزايد ما اكتشف من حوادث الاختلاس. ورغم ضآلة المكتشف بالنسبة للأرقام الحقيقية، لم يتمكن الجهاز، من معرفة الحجم الإجمالي لرقم الاختلاسات المكتشفة؛ وفقًا لما ورد بمجلد الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٧٧؛ "لأن بعض الجهات لم تقيد المبالغ المختلسة بها بحساب الديون المستحقة للحكومة (اختلاسات).. رغم صدور تعليمات وزارة المالية المتتالية في هذا الشأن.. ولم يتضمن التقرير تحليلاً لحوادث اختلاس المبالغ الكبيرة". وذكر الجهاز أنه "سبق أن أشار بتقرير" الختامي والسنوي الاختلاس والسرقة وهي ذات الأسباب التي تكشفت لدى دراسة أهم حوادث الاختلاس التي وقعت بوزارات العدل والتربية والتعليم والمالية خلال عام ١٩٧٧". واضطر تقرير السنة المالية ١٩٧٧ إلى أن يسجل مرة أخرى (عوامل تكرار وقوع حوادث الاختلاسات)، ص ص ١٦٤ ـ ١٦٨.

وفي جانب الإنفاق سجل التقرير أيضا "شيوع ظاهرة توسع الجهات في صرف المكافآت للعاملين على خلاف القواعد المشار إليها، وعلى الرغم من استمرار الجهاز في تنبيه الجهات إلى تلك الظاهرة، وإدراج بعض الملاحظات المتعلقة بها بالتقارير الدورية للجهاز". ورغم أن مهمة الجهاز رقابية، أي أنه لا يدخل في الأسباب الموضوعية لهذا التجاوز، إلا أنه أشار في أكثر من

موضع إلى أن التجاوزات في كثير من الأحيان لا تـرتبط بجهـد خاص للعاملين. (ص ٢١ و٢٧) ـ وتناول الجهاز أيضـا عقـود التوريدات والأعمال "وتتمثل أهم الملاحظات التي تكشفت في هذا الصدد في عدم تحديد الأسعار النهائية لبعض الأعمال التي أسندت لشركات المقاولات بموجب أوامر تكليف، وإسناد عمليات لمقاولين بالأمر المباشر، دون طرحها في مناقصات، وقبول عروض عـن بعض التوريدات على الرغم من عـدم مطابقاتهـا للمواصـفات، والتراخي في الإجراءات الخاصة بتحديد المواصـفات والإعـلان عن المناقصات والبت في العطـاءات، والتـأخير فـي فحـص الأصناف الموردة واستلامها، رغم وجود عيوب فنية بها، وعـدم الدقة في المحاسبة على بنود الأعمال والتوريدات وفقًـا للأحكـام المقررة وشروط التعاقد، فضلاً عن الخطأ فـي تطبيـق بعـض القرارات الوزارية.

وقد ترتب على ذلك عدم تحديد المراكز المالية؛ سواء لجهـات الإسناد أو شركات المقاولات على الوجه الصحيح، وعدم الحصول على أنسب الأسعار، وتكبد الدولة مبـالغ دون مقتضـى، وعـدم صلاحية الأصناف أو الأجهزة الموردة للاستخدام (ص ص ٣٨ ـ ٣٩).

وضرب الجهاز بعد ذلك أمثلة محددة للظواهر التي عينهـا ـ وبعد هذا انتقل إلى الاستخدامات الاستثمارية وقال إنـه: "جـدير بالذكر أنه مما استرعى نظر الجهاز أن هناك العديد من مظـاهر التراخي في إنجاز بعض المشروعات، أو عدم تحقيقها الأغراض

المستهدفة منها - كما تبين له شيوع ظاهرة شراء المعدات والأجهزة، منذ سنوات بعيدة دون الاستفادة منها". وعن المشروعات، فقد حرص الجهاز على استخلاص الظواهر العامة التي تجلت بالنسبة له، وهو ما يرى إلقاء الضوء عليه مشيرا إلى أنها تتمثل في عدم دراسة احتمالات نجاح المشروع قبل البدء في تنفيذه، وعدم صلاحية المواقع التي اختيرت لإقامة بعض المشروعات عليها، وعدم دراسة الإمكانيات المالية والفنية المتاحة والتي تلزم سواء لتنفيذ المشروع أو لإدارته، وعدم إعداد موازنات تخطيطية وشبكة للأعمال توضح التسلسل المرحلي للتنفيذ، وكذا عدم توفير العناصر الفنية والإدارية والنظام المحاسبي السليم ونظم الرقابة الداخلية بما ينفق والخطط الموضوعة للتنفيذ، وعدم الالتزام بالبرنامج الزمني والمواصفات والاشتراطات الفنية، وعدم التحقق من الكفاءة الفنية للشركات المنفذة، فضلاً عن ضعف الرقابة على التنفيذ" (ص ٤٩).

وقد رأى الجهاز المركزي أن يرفق بتقريره بحثًا أجراه "عن مظاهر الإسراف في إنفاق الأموال العامة"، وبدأه بمحاولة لتعريف الإسراف، فقال إنه يعني لغويا (التبذير.. أما المعنى الواسع الذي يمتد إلى التصرفات، فيعني الخطأ والجهل أو الغفلة.. أما التعريف العلمي له فإنه "المبالغة في إجراء نفقات يمكن الاستغناء عنها، دون أن يؤثر ذلك على الأهداف الموضوعة "أو هو" إدارة الوحدة الإدارية والاقتصادية، دون النظر إلى ما قد يترتب على بعض التصرفات من ضياع للقدرات والأموال"، كان يمكن تفاديها

لو تصرفت الإدارة بطريقة سليمة).. وعددت الدراسة الأسباب - التي رأتها - لشيوع هذه الظاهرة. فقالت إنهـا نقـص الخبـرة المتخصصة في المستويات الإدارية - "ولا يتوقف الإسراف عند الحد السابق، بل تجد الإدارة غير الواعية، تحاول جـذب طبقـة معينة من العاملين إليها.. تُغدِق عليهم المكافآت، وتتهاون معهم في تطبيق نظم المراقبة الداخلية؛ فتصبح الثغرات مفتوحـة للجميـع، ليس فقط منبعا للإسراف، ولكن كذلك للإهمال" - مـن العوامـل أيضا لجوء بعض الإدارات إلى تضخيم بنود مصروفاتها، من باب الاحتياط؛ حتى لا تقع في مأزق فيما بعد، ويستخدم ما ينشأ عـن ذلك من وفورات في غير الأغراض التي خُصصت لهـا - مـن العوامل أيضا ما تنتهجه السلطة التنفيذية نفسها مـن إجـراءات، تعطي الفرصة والوسيلة القانونية للإدارات الحكومية للإسراف في النفقة؛ كإلغاء قوانين الحـدود القصـوى للمكافـآت التشـجيعية أو الجهود غير العادية وتعديل لائحة بـدل السـفر ومصـاريف الانتقال.. إلخ - وإلى جانب كل ذلك "نستطيع أن نضيف عـاملاً أخيرا وهو عدم وجود قانون يحاسب العاملين الذين يسرفون فـي إنفاق الأموال العامة، على حين يساءل العامل لو اخـتلس جنيهـا واحدا في ضوء القانون العام، أما العامل الذي يسـيء اسـتعمال الموارد، ويتسبب في تضخيم قيمة النفقات؛ فلا جرم عليه في نظر القانون العام (ص - ص ١٩٠ - ١٩٤). واستعرض الجهاز بعد ذلك صورا للإسراف في المجالات المختلفة.

- انظر: الجهاز المركزي للمحاسبات، (الإدارة المركزية للرقابة على الجهاز الإداري للدولة)، التقرير الختامي والسنوي عـن موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٧، (سري وغير قابل للتداول أو النشر). نُشير في هذا الصدد، إلى ما تقـرر من تبعية الجهاز المركزي للمحاسبات لمجلس الشعب (سـنة ١٩٧٥). ومفروض أن يقدم الجهاز تقاريره السنوية والدورية عن القطاعات المختلفة إلى مجلس الشعب لمناقشتها. ولكـن عجز أعضاء مجلس الشعب عن الاطلاع على هذه التقارير. ظلت سرا حتى بالنسبة لرئيس اللجنـة الاقتصـادية ولجنـة الخطة والموازنة، ورغم التجاهل والتعتيم حـول الدراسـات والملاحظات الهامة التي يقدمها الجهاز، فإن العـاملين فـي الجهاز العنيد يرفضون إلقاء السلاح حتى الآن.

ونُشير هنا أن التقرير الأخير للرقابة الإدارية ركز علـى نفـس الظواهر، وسجل أنه بينما تسعى الحكومة "للحصول على قروض لمجرد سداد القروض القصيرة الأجل، وتحويلهـا إلـى قـروض طويلة الأجل، فإننا نجد أن اقتصادنا يتعرض إلى اسـتنزاف مـن الداخل، ولعل استعراضنا لأوجه القصور في الدعامة المالية يعطي تصورا عن حجم الفاقد والضائع، والذي يصعب تحديـد قيمتـه، وإنما يمكن تقديره بمئات الملايين من الجنيهات المحلية والعملـة الحرة". انظر: هيئة الرقابة الإدارية، أوجه القصور والخلـل فـي الجهاز الإداري للدولة (الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٦)، (القاهرة: يوليو ١٩٧٧)، تقرير سري.

وقضية التبديد في إيرادات الجمارك، والانحراف في السياسة الجمركية، استرعت انتباها واسعا في الفترة الأخيرة (دون أن يعني ذلك أي توجه لإجراءات جديدة متكاملة من منظور ترشيد مستقل للإدارة الاقتصادية). وقال حسين أمين وكيل وزارة المالية لشئون الجمارك أن "الإعفاءات الجمركية الحالية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون جنيه تدخل فيها إعفاءات لا بد من إقرارها؛ مثل عمليات الاستيراد الخاصة بمواد البناء والمواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج التي تتصل بصناعات استراتيجية، وفيما عدا ذلك، فهناك قدر لا يستهان به من الإعفاءات التي لا بد أن يتم ترشيدها، والتي لا تقل عن ٣٠٠ مليون جنيه، أي ما يعادل ٥٠% من إجمالي الإعفاءات الجمركية". انظر: شريف العبد، الأهرام، (٢٩/ ١١/ ١٩٧٩).

وأشار تحقيق آخَر إلى أن الأرقام السابقة، لا تشمل واردات المنطقة الحرة في بورسعيد، وقال إن التقارير المالية تدل على أن الواردات المعفاة والتي بلغت قيمتها ٣٠٣ ملايين جنيه في عام ١٩٧٥ لم ينعكس أثرها على انخفاض فِعلي في أسعار المواد الغذائية للمستهلك، وبالتالي ذهبت قيمة الإعفاء إلى جيوب الوسطاء والمتلاعبين. انظر: "الدعم الجمركي للتجار والسماسرة"، الأهرام الاقتصادي، (١/ ٢/ ١٩٨٠).

(١٠٤) الجهاز المركزي للمحاسبات، التقرير الختامي للسنة المالية ١٩٧٧، مرجع سابق، المقدمة ص ص ز ـ ط.

(١٠٥) د. عبد المنعم القيسوني، "سياسة الإلغاء التدريجي للـدعم ـ ما هو الموقف المالي والاقتصادي في العام القادم"، حديث إلى إبراهيم نافع بعد اجتماعات مجلس محـافظي الصـندوق والبنك في واشنطن، الأهرام، (١٤/ ١٠/ ١٩٧٧).

(١٠٦) هذه الأرقام نقلاً عن صندوق النقد الدولي حول مباحثاته، (مرجع سابق)، ولكن ورد في تقرير البنك المركزي عن نفس السنة أن صافي المطلوبات من الحكومـة زاد خـلال عـام ١٩٧٧ حوالي ٣٣٤ مليون جنيه، وكانت الزيادة في أُذونـات الخزانة وسندات الحكومة ٣٢٣ مليون جنيه. انظر:

Central Bank of Egypt, Annual report 1977, p. 20.

وقد نقد البنك المركزي تزايـد نسـبة أذون الخزانـة وسـندات الحكومة، إلى صافي المطلوبات من الحكومـة، وقـال إن "هـذا الاتجاه غير المرغوب فيه، يستلزم التخلص من العجز المتزايد في مديونية الخزانة للبنك المركزي المصري". وأكّد نفـس الموقـف الجهاز المركزي للمحاسبات؛ إذ سـجل "تزايـد السـحب علـى المكشوف من الجهاز المصرفي لتمويل العجز في موازنة الدولـة حتى بلغ في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧ حوالي ١٤٠٠ مليون جنيه.. وعلى الرغم مما سبق أن أشار إليه الجهاز بتقريره السنوي عن حسـاب ختامي السنة المالية ١٩٧٦ من أن السيد/ الدكتور وزيـر الماليـة رأى الأخذ باقتراح البنك المركزي، الذي يقضي بعقد اتفاق بينـه وبين الحكومة ـ يصدر به تشريع خـاص ـ باعتبـار العجـز المتمثل في رصيد السحب على المكشوف مضـافًا إليـه رصـيد

الأذون على الخزانة العامة؛ بمثابة قـرض لا يجـوز للحكومـة تجاوزه، بل يتم خفضه بما قد يتوافر من مـوارد مسـتقبلاً، وأن يكون التمويل بالاقتراض - عند الضرورة - بمقتضى ما يصدر من صكوك أو سندات على الدولة في حدود ما يتضمنه قانون ربط الموازنة.. غير أنه بمتابعة ما تم (في أغسطس ١٩٦٨) تبين عدم صدور التشريع المقترح على الرغم من الحاجة الماسة إلى سرعة إصداره؛ تلافيا للآثار التضخمية المترتبة علـى اسـتمرار تلـك الظاهرة".

واستطرادا في نفس الاتجاه سجل جهاز المحاسبات "اسـتمرار التوسع في إصدار الأذون على الخزانة العامة؛ حتى بلغت قيمتهـا في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧ (١٣٠٠ مليون جنيه)، وقد سبق للجهـاز أن أثار في تقاريره السابقة (يقصد تقريرية عـن السـنتين المـاليتين ١٩٧٥، ١٩٧٦) إلى أن المصدر من تلك الأذون أصـبح يمثـل موردا أسياسيا من موارد الدولة، الأمر الـذي ترتـب عليـه أن خرجت هذه الأذون عن الطبيعة الأصيلة لها؛ وهي تمويل العجـز الموسمي للخزانة العامة الذي ينشأ عن عدم التوافق الزمني بـين الائتمان الحكومي أثناء السنة المالية، وبـين تحصـيل المـوارد السيادية للدولة خلالها فضلاً عن أن معظم هـذه الأذونـات قـد استُخدِمت في غطاء إصدار أوراق البنكنوت، وهـو أمـر - ولا شك- له تأثير على الاقتصاد القومي، وعلى الرغم مما سـبق أن أبدته وزارة المالية في سبتمبر ١٩٧٦ ردا على ما سبق أن أثـاره الجهاز، في هذا الصدد ضِمن تقريره على حساب ختامي موازنـة

الجهاز الإداري للدولة عن السنة المالية ١٩٧٥ من أنهـا تبحـث إصدار صكوك بمبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه لسداد العجز في السنوات من ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ حتى ١٩٧٣ يكتتب فيها البنـك المركـزي بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه، ويكتتب باقي الجهاز المصـرفي بمبلـغ ٤٠٠ مليون جنيه بما يحقق خفض قيمـة الأذون المصـدرة بمـا يجعلها تدخل ضمن الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ٤٨ لسـنة ١٩٧١، الأمر الذي حدا بالجهاز إلى إعادة الكتابة فيه إلـى وزارة المالية في أبريل ١٩٧٧ مسترعيا النظر إلى هذا الأمر.. وبمتابعة الجهاز للموضوع في أغسطس ١٩٧٨ تبين تشكيل لجنـة لبحـث تطوير حسابات الحكومة بالبنك المركزي بصفة عامـة، وبحـث معالجة سداد العجز المنوه به واستهلاك المصـدر مـن الأذون". انظر الجهاز المركزي للمحاسبات، التقرير الختامي للسنة الماليـة ١٩٧٧، مرجع سابق، (ص ص ١٥٠ و١٥١).

(١٠٧) أشار تقرير الجهاز المركزي، المرجع السابق، أن بيـان الدين العام بالحساب الختامي للسنة المالية، ١٩٧٧ لم يشـمل قيمة سندات التنمية المكتتب فيها بالعملة الأجنبية والتي بلغت قيمتها في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧ حـوالي ٨٨,٨ مليـون جنيـه، وكذلك قيمة الوديعة المقدمة إلى الحكومة من مؤسسـة النقـد السعودي لتمويل صفقة زيت خام قيمتها ٦٩ مليون جنيه (ص ١٤٧) ويدخل هذا في إطار الموارد المدبرة التـي خفضـت لجوء الحكومة للاقتراض المصرفي.

(١٠٨) نُشير هنا إلى استجواب د. محمود القاضي عن القرار الصادر من وزير الصحة بزيادة أسعار بعض أنواع الأدوية بنسبة ٣٠ % - كان القرار يعكس بداية ملموسة لتحميل أسعار شركات القطاع العام بأثر استيراد مستلزمات الإنتاج بأسعار السوق الموازية. وأدرك الجميع أن القرار هو مجرد بداية، وأن ترتيبات سرية أخرى في الطريق. وكان رئيس المجلس سيد مرعي ممن عبروا عن هذا الإدراك، وعن حقيقة أن المجلس، وهو شخصيا، بعيد عن الصورة؛ ولذا ترك منصة الرئاسة، واشترك في المناقشة بصفته عضوا في المجلس، وطلب من القيسوني أن يحضر اجتماعا ضيقًا مغلقًا مع عدد مختار من أعضاء المجلس؛ لإطْلاعهم على الصورة الحقيقية والصريحة حول الأوضاع والسياسات الاقتصادية، ولكن رفض القيسوني أن يلتزم بذلك (انظر مضبطة الجلسة ٨٣ (٢/ ٨/ ١٩٧٧).

كان سيد مرعي يتصور أن ممدوح سالم هو المسئول عن حجب المعلومات، ولم يكن هذا صحيحا؛ فدور صندوق النقد ومناوراته لفرض سياساته هو المسئول الأول عن السرية وحجب المعلومات عن المؤسسات المحلية المسئولة دستوريا. يعلم المؤلف أن سيد مرعي تمكن بعد ذلك من إقناع القيسوني بحضور اجتماع ضيق ومغلق داخل المجلس (بمناسبة مناقشة ميزانية ١٩٧٨) ولكن انصرف الرجل بعد نصف ساعة، ورفض أن يدلي بأية بيانات

جديدة، وبالتحديد ـ لم يذكر شيئًا عن حقيقة اللعبة التـي يؤديهـا صندوق النقد.

(١٠٩) I. M. F, Report S M – 78 – 9, op. cit., p. 17.

(١١٠) Decision N". 5647 – (78 – 16).

Document of international monetary fund, Report SM – 79 – 34, Contains confidential information. (February, 1, 1979).

To: Members of Executive board.

From: The acting secretary.

Subject: Arab republic of Egypt – Staff Report for the 1978 Article IV, Consultation.

Not for public use. See appendix I.

(١١١) الاقتباسات في المتن عن نص خطبة مكنمارا في اجتمـاع مغلق للمسئولين في القطاع الاقتصادي، (الخطبة كالعادة غير منشورة)، ونذكر هنا أن مكنمارا في هذه الخطبة أكد ما سبق أن ذكرناه في الفصل السادس عن إبلاغه الـرئيس السـادات تضامن البنك مع صندوق النقد الدولي، وأن تنفيذ مطالبـات الصندوق والالتزام بتصورات البنك حول استراتيجية التنمية- شرطان ضروريان لتقديم قروض كبيرة إلـى مصـر. قـال مكنمارا: "منذ أربعة أعوام سألني رئيسـكم أن يزيـد البنـك الدولي مستوى إقراضه زيادة كبيرة (وكان المستوى واقفًا عند ٤٠ مليون دولار في السنة). وقد أجبـت بأنـه "يسـعدنا أن نرتبط بجهد التنمية في مصر على نحو أكثر نشاطًا، ولكـن كان واضحا أن مثل هذه الزيادة في تمويل البنـك لا تكـون فعالة، إلا إذا حدث تحسن في أربعة مجـالات حاسـمة مـن

السياسة الاقتصادية والمالية المصرية: أولاً وقبل كل شـيء، كان هناك احتياج إلى خطة للتنمية ـ خطة تحدد فيها أولويات الاستثمار. ثانيا الدين الخارجي لمصر كان يحتاج إعادة تنظيم وإدارة كفاءة. ثالثًا أن نظام الأسعار كـان يحتـاج ترشـيدا، ويشمل ذلك أسعار الصرف الأجنبي. وأخيـرا، وهـذا هـو الأكثر أهمية، كان ينبغي أن يكون هناك تناسقٌ صحيح بـين السياسات المالية، والاقتصادية".

(١١٢) انظر: "بيان السيد/ ممدوح سالم رئيس مجلـس الـوزراء عن برنامج الحكومة"، مضـبطة الجلسـة ٧ (٤/ ١٢/ ٧٧) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب. وقال البيان المـالي إن مجموع النفقات الجارية بمقـدار ٤٣٣,٢ مليـون جنيـه، ولتجنب اللجوء إلى الجهاز المصرفي لسد العجز؛ لا بد مـن اختيار أحد البديلين الآتيين أو مزيج منهما:

١- زيادة الموارد السيادية من الضرائب والرسوم وما في حكمها.

٢- ضغط الاعتمادات المخصصة لبعض الأغراض التي تَهـدف الموازنة العامة إلى تحقيقها.

فإذا اخترنا البديل الأول كان علينا أن نفرض أنواعا جديـدة مـن الضرائب، أو نرفع المعدلات التي تُجبى على أساسها الضـرائب الحالية ـ كلها أو بعضها ـ بما يكفل تغطية العجز الجاري فـي الموازنة (وكانت الحكومة تدرك سـلفًا أن التركيـب الاجتمـاعي لمجلس الشعب يدفع الغالبية الساحقة إلى الفرار فزعا مـن هـذا البديل).

وإذا اخترنا البديل الثاني كان علينا أن نستعرض أوجه الإنفاق؛ لكي نختار منها ما يقبل الضغط، وهناك نفقات لا نستطيع المساس منها بشيء.. ويتبقى أمامنا - بعد ذلك - الاعتمادات المخصصة لتقديم الخدمات الأساسية، والاعتمادات المخصصة لإعانات الدعم". فهنا "طريق مفتوح لاستئصال العجز الجاري بالموازنة أو تخفيض قيمته على الأقل". هذا التحليل الذي استبعد زيادة الحصيلة الضريبية، لمواجهة عجز الموازنة، كان لا بد أن تمتد يده إلى الدعم كحل وحيد للمشكلة. لكن هبة يناير في بداية العام كانت حية في الذاكرة؛ ولذا عاد البيان إلى إنكار النتيجة التي توصل إليها، وقال بعد التحليل (الذي نقلناه) مباشرة إن مشروع الموازنة حرص "تخفيفًا على طبقات الشعب الكادحة، على عدم المساس بالاعتمادات اللازمة للدعم، كما أنه لم يتضمن أية إجراءات أو مقترحات لرفع الأسعار؛ وذلك وفاء لما التزمت به الحكومةُ" (انظر د. محمود صلاح الدين حامد وزير المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٨، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية ١٩٧٧). وقد كشف المعارضون هذا التناقض في موقف الحكومة (انظر د. حلمي مراد "وبيان حزب التجمع الوطني"، مضبطة الجلسة ١٦ (٢٩/ ١٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، وممثل حزب الحكومة تجاهل التناقض، وقال إن اللجنة تقدر تأكيد الحكومة استمرار الدعم، وعدم تحمل الجماهير أعباء جديدة (تقرير لجنة الرد على بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، تحريرا في ١٥/

١٢/ ١٩٧٧). كان رئيس اللجنة د. السيد علي السيد وكيل المجلس - مجلس الشعب. ولا شك أن أعين الجميع كانت مصوبة أيضا إلى أحداث يناير واحتمال تكرارها.

(١١٣) I. M. F., Report SM – 79 – 34, op. cit., p. 11.

(١١٤) كان تزاحم الأعضاء (من مختلف الاتجاهات) على مناقشة موجة الغلاء ملفتًا للانتباه، كان هذا أساسا انعكاسا لرد فعل شعبي ملموس، ولكن يمكن أن تكون الحكومة قد شاركت أيضا (من خلال بعض أنصارها) لتدعيم موقفها أمام صندوق النقد. البعض فتح موضوع ارتفاع الأسعار ارتفاعا لا يتناسب ودخولَ الكافة - وأحمد طه (يساري مستقل) من الارتفاع المطرد في الأسعار خلال عام ٧٧/ ١٩٧٨ - وقباري عبد ا (حزب التجمع) عن الارتفاع المستمر في أسعار كافة السلع، وخاصة الضرورية منها بصورة خطيرة - ومحمود زينهم (مستقل) عن أسباب ارتفاع أسعار بعض السلع في الفترة الأخيرة، ومدى الرقابة وفاعليتها على الأسعار، وعما إذا كانت الحكومة ملتزمة بعد المساس بالدعم.

وقد تركزت احتجاجات وتساؤلات البعض (من مختلف الاتجاهات أيضا) على سلع أو قطاعات معينة، فسئل عن زيادة أسعار بعض السلع التموينية بالمجمعات الاستهلاكية وأزمة الدقيق واختفاء الأرز والمكرونة، وسئل عما إذا كانت الحكومة قد طلبت من رؤساء المضارب تحويل كميات كبيرة من الأرز الشعبي إلى الفاخر؟ سئل أيضا عن ارتفاع أسعار اللحوم والسكر، وأخشاب

الأثاث والكبريت، وعن زيـادة أسـعار الثلاجـات والغسـالات والأدوات الكهربائية. سئل أيضا عن قرار وزير الصناعة بزيـادة أسعار الأقمشة والملابس الداخلية والجهاز في شـركات القطـاع العام والمحلات التجارية بنسبة ٥٠ %. وشملت الأسـئلة أيضـا ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج؛ مثل زيادة أسعار القطن المبـاع لشركات الغزل، وزيادة أسعار الغزل والخيوط المغزولـة (ممـا تسبب عنه تعطل بعض المصانع)، أيضا تساءل الكثيرون (وبينهم فكري مكرم عبيد الذي أصبح في فترة لاحقة الأمين العام لحـزب الحكومة الجديد ـ الحزب الوطني) عن ارتفـاع أثمـان العلـف ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى انصـراف المـزارعين عـن تربيـة المواشي وبيع العجول الصغيرة.

وبالنسبة لقضية رغيف الخبز، حدث أن أدخـل وزيـر التجـارة والتموين إلى قاعة المجلس أحد معاونيه يحمل بعض الأرغفة جيدة الصنع أثناء حديث الأعضاء عن أزمـة الرغيـف كـرد علـى انتقاداتهم. وأثارت هذه الحركة كل الأعضاء وقال أحدهم غاضبا: "هذا الخبز من تأليف السيد وزير التموين لعرضه علـى السـادة الأعضاء في هذه الجلسة. إننا مثلاً في حاجة إلى مثل هذا الخبـز ويا ليته موجود في الأسواق".

وقال الشيخ عاشور: "إن ده مش مجلس شعب، ده مسرح مجلس شعب". وتصاعد الموقف إلى أن هتف الشيخ عاشور محمد نصر: "يسقط أنور السادات"، وتم فصله من عضوية المجلس على إثـر ذلك. انظـر مضـبطة الجلسـة ٤٤ (٢١/ ٣/ ١٩٧٨)، الفصـل

التشريعي الثاني، مجلس الشعب. انتهت المناقشات - علـى أيـة حال- في جلسة تالية، دون نتيجة محددة، ولكن كانت المناقشـات مظاهرة احتجاج مؤثرة. انظر: مضـبطة الجلسـة ٥٣ (١١/ ٤/ ١٩٧٨) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١١٥) أسامة غيث، "تقرير شامل حول مفاوضات مصـر مـع صندوق النقد الدولي"، الأهرام الاقتصـادي، عـدد (١٥/ ٦/ ١٩٧٨).

(١١٦) الفقرات الواردة ليست في كل الأحوال ترجمـة حرفيـة، دون إخلال طبعا بالمعاني الأساسية. أصـل الخطـاب عنـد المؤلف. ويأخذ نص خطاب النوايا شكل خطاب فعلي، يبـدأ بالتالي:

The Prime minister
Dear Mr. Witteveen.

Cairo, June 10, 1978.

ويختم على النحو التالي:

Yours sincerely
Mamdouh Salem

Mr. H. Johannes Witteveen
Managing Director
International Monetary Fund.

(١١٧) نُشير هنا إلى العرض النقـدي الـذي قدمـه د. جـودة عبد الخالق لخطاب النوايا هذا. أوضح الباحث في كلمته أمام المؤتمر أنواع التحايل والعناء التي صادفها؛ لكي يطلع خِلسة على خطاب النوايا. ونتفق مع د. جودة في كافة ملاحظاتـه

حول البنود المتفرقة، ولكن وفق منهجنا العام، وإلحاحنا على مفهوم التبعية، نختلف حول دقة صياغة البحث لبعض النتائج العامة، فلا نوافق مثلاً على قوله: إن "نمط تخصيص الموارد الناتج عن الاعتماد على قوى السوق لن يكـون هـو الـنمط الأكثر ملاءمة لمتطلبات التنمية في مصر؛ حيث يوجد تفاوت كبير بين الربحية الخاصة والربحية الاجتماعية، وبين التكلفة الخاصة وبالتكلفة الاجتماعية، فقد يعني هذا مزيدا من الموارد للأنشطة التجارية؛ لأن ربحيتها الخاصة مرتفعةٌ. لكـن هـذا لا يخدم التنمية؛ لأن الربحيـة الاجتماعيـة لهـذه الأنشـطة منخفضة" (ص ٢٣). هذا الكلام عن "السوق" بتجريـد عـن الزمان والمكان، وعن مدى كفاءة هذه السوق المجـردة فـي تخصيص الموارد، يوقعنا فـي متاهـات، ويواجـه البحـث بتحيزات أيديولوجية وليست علمية، ولا نقصد بأهمية الزمان والمكان حصر البحث حول الحالة المصرية في السـبعينيات بالتحديد. ولكن نقصد وضع السوق في الدول التابعـة، وأنـه سوق تُوجه حركتَه وحوافزه الدولُ المسيطرة. وهذه الحركـة المشوهة والتابعة (بقصد وتخطيط) هي التي تـؤدي - فـي الأساس - إلى النتائج التي رصدها د. جودة بشكل صـحيح. انظر بحثه في المؤتمر العلمي السنوي الرابـع للاقتصـاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصـاء والتشريع، القاهرة، مايو ١٩٧٩.

(١١٨) Press Release: of the Meeting second consultative group of Egypt, (Paris: World bank, European office. 1978).

(١١٩) Statement by Mr Joseph C. Wheeler of the united states delegation, (Paris: Consultative group for the Arab Republic of Egypt, June 14 – 16, 1978).

European office, Paris, Restricted.

(١٢٠) Opening statement by the head of the Egyptian delegation, (Paris: Consultative group of the Arab Republic of Egypt, Wednesday to Friday, June 14 – 16, 1978).

European Office, Paris, RESTRECTED.

(١٢١) Financial time, (17 – 6 – 1978).

(١٢٢) البنك المركزي المصري، التقرير السـنوي ١٩٧٨، ص ١٧.

(١٢٣) انظر: إبراهيم نافع، "رحلة في عقول المسئولين عن تسيير دفة الأموال العربية"، الأهرام، (٢٨/ ٤/ ١٩٧٨).

(١٢٤) I. M. F., Report SM – 79 – 34, op. cit, p. 14.

(١٢٥) "بيان السيد الدكتور وزير المالية عن مشـروع الموازنـة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٩"، مضبطة لجلسـة ١٧ (٨/ ١/ ١٩٧٩)، الفصل التشريعي الثالث، مجلس الشعب.

(١٢٦) وفقًا لتقرير بعثة الصندوق، فإن الحكومـة توقفـت عـن مواصلة رفع الأسعار، بعد رد الفعل الذي أثاره تحركها فـي بداية العام، "وأكدت السلطات من جديد نيتها، ولكن عبـرت عن قلقها بالنسبة للأثر التضـخمي المباشـر الناشـئ عـن

تعديلات الأسعار المسـيطر عليهـا. وبالنسـبة لأثـر هـذه التعديلات على المطالب بزيـادة الأجـور" (P. 11). نقـدت البعثة زيادة الأجور والمكافآت في القطاع العـام فـي مـايو وأكتوبر، أثناء نقدها لانحرافات الموازنة في ذلك العام عـن الخط المرسوم، فهذه الزيادات التي لم تكن واردة بالموازنـة كانت في اتجاه معاكس للاتجاه نحو زيادة نصـيب الإنفـاق الاستثماري، ورفعت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فوق المستوى السائد في العامين السابقين، وفـوق ذلك، فإن مكافآت الأجور لم تكن على صلة بأية زيادات فـي الأسعار المسيطر عليها، على عكس الممارسات التي تمت في الماضي في أوقات متفرقة. وقد أوضحت السلطات أن هـذه المكافآت كانت ضرورية؛ بسبب الوضع السياسـي". (P.9) وناقشت بعثة الصندوق وضع الإيرادات الحكومية مقابل هذا التزايد في الإنفاق، فانتقدت نظم الضرائب والجمـارك فـي تعقدها وعشوائيتها، وقالت على سبيل المثال أن الإفراج عـن البضائع وفقًا "لأسلوب السماح المؤقت، ونمو المناطق الحرة، وخاصة بورسعيد، أدى إلى خسائر كبيرة فـي الإيـرادات. وتحصيل ضريبة الملكية انخفض في السنوات الأخيرة، رغم ارتفاع قيمة الملكية إلى أعلى". وقد سجلت السـلطات أنهـا بصدد دراسة النظام الضريبي دراسة شاملة، وبمساعدة خبراء الصندوق، وفي حالة بورسعيد، فإنه يصعب الـتخلص مـن المشكلة تماما لأسباب سياسية وإدارية (P.9).

(١٢٧) "حديث الرئيس السادات إلى جوزيف كرافت"، واشـنطن بوست، نقلاً عن الأخبار، (٨/ ١١/ ١٩٧٨).

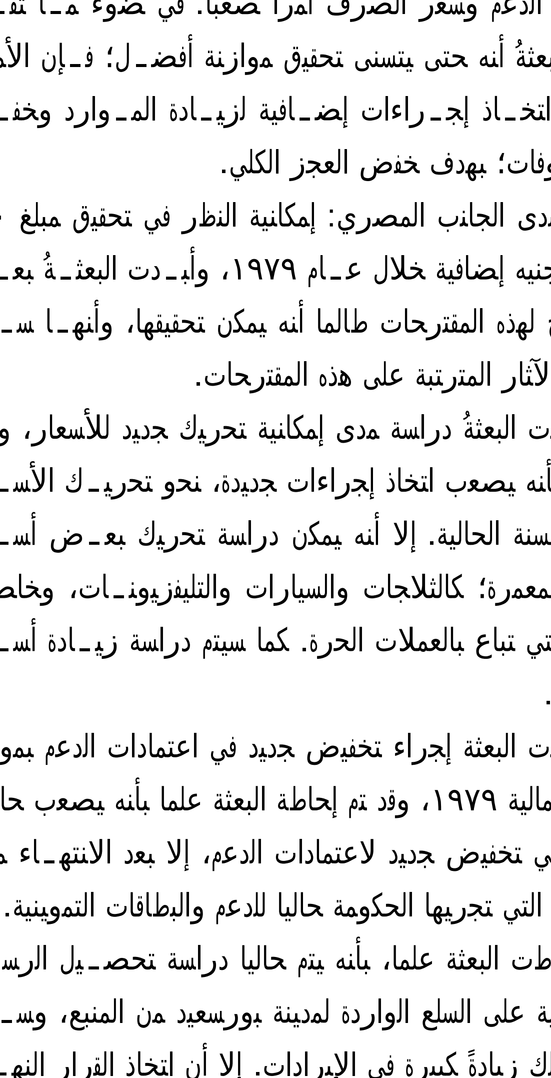
(١٢٨) وكالـة أسوشـيتدبرس، أيـام (١/ ١٠/ ١٩٧٨، ٥/ ١٠/ ١٩٧٨، ١٣/ ١٠/ ١٩٧٨).

(١٢٩) I. M. F. Report, SM – 79 – 34, op. cit., p. 10.

(١٣٠) انتظارا لبعثة الصندوق في كانون الثاني/ ينـاير ١٩٧٩، سربت السلطات إلى بعض الصحف، وأعلنت مصادر البنـك المركزي معارضة صريحة لمطالـب الصـندوق. انظـر: "جولتين من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي"، الأهـرام الاقتصادي، (١/ ١/ ١٩٧٩).

كان مفروضا أن تصل بعثةُ من صندوق النقد إلى القاهرة فـي منتصف فبراير لاستكمال المناقشة حول موازنة ١٩٧٩. وبالفعـل وصلت البعثة وعقدت اجتماعا مع قادة القطاع الاقتصادي في ١٨ فبراير. ووفقًا للمذكرة المصرية الرسمية عن هذا الاجتماع، فـإن البعثة أبدت تقديرها وارتياحها، إلى ما اتخذته حكومةُ مصر مـن إجراءات، أدت إلى تحسن موقف الموازنة، وكان مـن نتائجهـا ما يلي: تخفيض العجز الكلي - الالتزام بالعجز الصافي - عـدم الزيادة في الأجور أو المنح.

إلا أن البعثة أبدت التحفظات التالية: صـغر حجـم المـدرج كاحتياطي الموازنة العامة - عدم وضوح الإجراءات التي ستتخذ لتدبير مبلغ الـ ٩٠ مليون جنيه المستبعد من اعتمـادات الـدعم وتاريخ تنفيذها. اتجاه وسائل الدفع إلى الزيادة، الأمر الذي سيؤدي



إلى زيادة الضغوط التضخمية؛ مما قد يجعل استقرار الأجور وترشيد الدعم وسعر الصرف أمرا صعبا. في ضوء ما تقدم، أبدت البعثةُ أنه حتى يتسنى تحقيق موازنة أفضل؛ فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات إضافية لزيادة الموارد وخفض المصروفات؛ بهدف خفض العجز الكلي.

وقد أبدى الجانب المصري: إمكانية النظر في تحقيق مبلغ ١٨٠ مليون جنيه إضافية خلال عام ١٩٧٩، وأبدت البعثةُ بعض الارتياح لهذه المقترحات طالما أنه يمكن تحقيقها، وأنها سوف تدرس الآثار المترتبة على هذه المقترحات.

وطلبت البعثةُ دراسة مدى إمكانية تحريك جديد للأسعار، وقد أفيدت بأنه يصعب اتخاذ إجراءات جديدة، نحو تحريك الأسعار خلال السنة الحالية. إلا أنه يمكن دراسة تحريك بعض أسعار السلع المعمرة؛ كالثلاجات والسيارات والتليفزيونات، وخاصة السلع التي تباع بالعملات الحرة. كما سيتم دراسة زيادة أسعار الأقمشة.

وطلبت البعثة إجراء تخفيض جديد في اعتمادات الدعم بموازنة السنة المالية ١٩٧٩، وقد تم إحاطة البعثة علما بأنه يصعب حاليا النظر في تخفيض جديد لاعتمادات الدعم، إلا بعد الانتهاء من الدراسة التي تجريها الحكومة حاليا للدعم والبطاقات التموينية.

وأُحيطت البعثة علما، بأنه يتم حاليا دراسة تحصيل الرسوم الجمركية على السلع الواردة لمدينة بورسعيد من المنبع، وسوف يحقق ذلك زيادةً كبيرة في الإيرادات. إلا أن اتخاذ القرار النهائي

في هذا الشأن، يتوقف على دراسة متأنية عن مختلف الجهات التي يعنيها الأمر.

(المذكرة داخلية، أي غير متداولة إلا بين من حضروا الاجتمـاع، وهي منشورة هنا مع بعض الاختصارات - ويلاحظ مرة أخـرى كيف أن الصندوق يطلع على أي شيء يمكن أن تفكـر الحكومـةُ فيـه، وكـل التعـديلات والإجـراءات المقترحـة، لا يعلمهـا إلا الصندوق).

المهم، أدى تطور الأمور إلى قرار من الصندوق بوقـف حـق مصر في السحب على الشريحة الائتمانية المقـررة لهـا، وفـق ترتيبات المساندة في يونيو ١٩٧٩، وكان ذلك نذيرا بأزمة حقيقية. (انظر: جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصـادي، "حقيقـة الخلاف مع صندوق النقد الدولي"، الأخبار، (٢٥/ ٧/ ١٩٧٩).

(١٣١) Anthony Mc. Dermatt, "The economy skepticism remains", Financial timers Survey. Financial times, (July 30. 1979).

وقد قامت التقديرات المصرية، على أساس أن احتياجـات النقـد الأجنبي للخطة ٩ بليون جنيه؛ المتاح منها ٢ بليون جنيه، يتم عن طريقها تنفيذ مشروعات موجودة فعلاً في الخطـة. المطلـوب - إذًا- ٧ بليون جنيه منها ٥ بليـون جنيـه (أو ٧ بليـون دولار) مطلوبة للمشروعات العمرانية وما شابهها (أي: لا تـدر عائـدا)؛ ولذا ينبغي أن يكون الجزء الرئيسي مـن هـذه المبـالغ، مِنحـا أو قروضا بشروط ميسرة للغاية. ومطلوب في الخطة أيضـا ٢,٥ بليون دولار لمشروعات القطاع الخـاص. ومطلـوب لمواجهـة

التوسع في السلع الوسيطة ٤,٥ بليون دولار، وفي السلع الاستهلاكية ٤,٥ بليون دولار. ويصبح الإجمالي:
٧ + ٢,٥ + ٤,٥ + ٤,٥ = ١٨,٥ بليون دولار ـ انظر: إبراهيم نافع، "ماذا قالت مصر للدولة الغنية في اجتماع طوكيو؟"، الأهرام، (٦/ ٧/ ١٩٧٩).

أوضح الكاتب أن الحكومة المصرية، تعهدت في المقابل بمواصلة تنفيذ تعليمات الهيئات الدولية، وحدد التعليمات بالتفصيل على النحو الذي نعرفه.

(١٣٢) الاقتباس الأول عن براون مصدره: "مرة أخرى.. كيف يستفيد الاقتصاد المصري من القروض والمساعدات الأمريكية؟" الأهرام، (٢٠/ ٤/ ١٩٧٩)، الاقتباس الثاني، "مستقبل العلاقات الاقتصادية مع أمريكا"، أخبار اليوم (٥/ ٥/ ١٩٧٩ م) لأمثلة أخرى حول تصريحات المسئولين الأمريكيين. انظر: "كيف تستفيد مصر من القروض والمساعدات الأمريكية، الأهرام (١٣/ ٤/ ١٩٧٩)،... "قليلاً من الصبر، ثمار المساعدات الأمريكية لمصر لا تُؤتَى بين يوم وليلة"، حديث مع أثرتون السفير الأمريكي (أخبار اليوم، (١٥/ ٩/ ١٩٧٩).

(١٣٣) خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب، مرجع سابق.

(١٣٤) مبادرة السلام: رحلة القرن العشرين ـ توثيق وتحليل علمي، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٧)، ص ص ٣٦ ـ ٢٨.

(١٣٥) انظر: اليأس شوفاني، "حسابات إسرائيل خاف التسويف"، طريق بيجن، مرجع سابق، ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

(١٣٦) هذه هي النصوص كما أعلنها مناحم بيجن أمام الكنيسـت في ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٧، بعد عودته من الإسماعيلية، نقلاً عن: مؤتمر كامب دافيد ـ دراسة توثيقية، (القـاهرة: الأهـرام، مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية، ١٩٧٨)، ص ص ١١ ـ ١٢.

(١٣٧) كامب دافيد، مرجع سابق، ص ص ٢٠ ـ ٢١.

(١٣٨) يمكن افتراض علاقة ما بين محاولة السـادات اسـتغلال التناقضاتِ داخل المؤسسات الإسـرائيلية. وبـين إجراءاتـه المعلنة في أول مايو ١٩٧٨ لإحكام قبضته، والتي انتهت إلى استفتاءٍ أبعد بعض الشخصيات العامة عن العمل السياسـي، وهدد باستبعاد أي شخص آخر في المستقبل (وفق معايير غير محددة). نتج عن ذلك بالتحديد، استبعاد فؤاد سـراج الـدين كرئيس لحزب الوفد الجديد، ثم حل الحزب، قبل مقابلة بيريز (فايتسمان. يمكن أن نلاحظ أيضا اشتداد الهجـوم الشخصـي على بيجن قبل كامب دافيد (في الواقع كـان هـذا هجومـا مضادا). وصاحبت ذلك لهجة غير مألوفـة مـن الصـحافة المصرية لنقد كارتر وتردده، ونشر عن فضيحة الأوتوبيسات المستوردة بسعر مرتفع، وبمواصفات بالغة الرداءة من خلال مساعدات وكالة التنمية الأمريكية، ثم أصدر الرئيس السادات قرارا بمنع مصطفى أمين من الكتابة (وقد تحول هذا الرجـل

إلى ما يشبه علما أمريكيا يرفرف في السماء المصرية)، وفي خطاب السادات (٢٦ يوليو ١٩٧٨) أعلن أن الدولة المصرية تعرف أن الأقمار الصناعية الأمريكية تتجسس باستمرار على الأراضي المصرية، وترسل التقارير بانتظام إلى إسـرائيل. وقد حل حزب مصر وأبعد ممدوح سالم في هذه الظـروف، ولا ندري مدى الارتباط بين هذا الإجراء وبين السياق العـام الذي أوردناه. المهم، نفترض أن هذه التصرفات - قبل كامب دافيد مباشرة ـ كانت لتأكيد، أنـه لا زال مركـز السـلطة الوحيد، وأن هامشه في الحركة المسـتقلة لا زال موجـودا، ولكن واقع الحال ـ الذي يعرفه من تلقوا الرسـالة ـ كـان غير ذلك إلى حد كبير.

(١٣٩) "كلمة بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد توقيع وثـائق كامب دافيد"، مؤتمر كامب دافيد، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٤٠) "مقتطفات من المؤتمر الصحفي للرئيس السادات مع بعض رؤساء التحرير الأمريكيين بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٧٨"، كامـب دافيد، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(١٤١) خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب، نقـلاً عـن المرجع السابق، ص ١٤١.

(١٤٢) المرجع السابق، ص ٣٨.

(١٤٣) ذكرت المصادر الإسرائيلية المسئولة أن فايتسمان كان قد تقدم للجمسي بمقترحات للتسوية في سيناء، منـذ المراحـل الأولى للمباحثات بعد الإسماعيلية ـ تتضمن نزع سلاح جزء

كبير منها، كما تتضمن مطالب تتعلق بمعسكرات الجيش فـي شبه الجزيرة، وخاصة شرم الشيخ، بالإضافة إلـى تقلـيص الجيش المصري وتسريح جزء منه عندما يحل السلام. نقـلاً عن كامب دافيد، المرجع السابق، ص ١٢.

(١٤٤)عال همشمار، (٤/ ٢/ ١٩٧٩)، مرودخاي بركائي، دافار، (١١/ ٢/ ١٩٧٩). نقلاً عن إلياس شوفاني، طريـق بـيجن، مرجع سابق، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

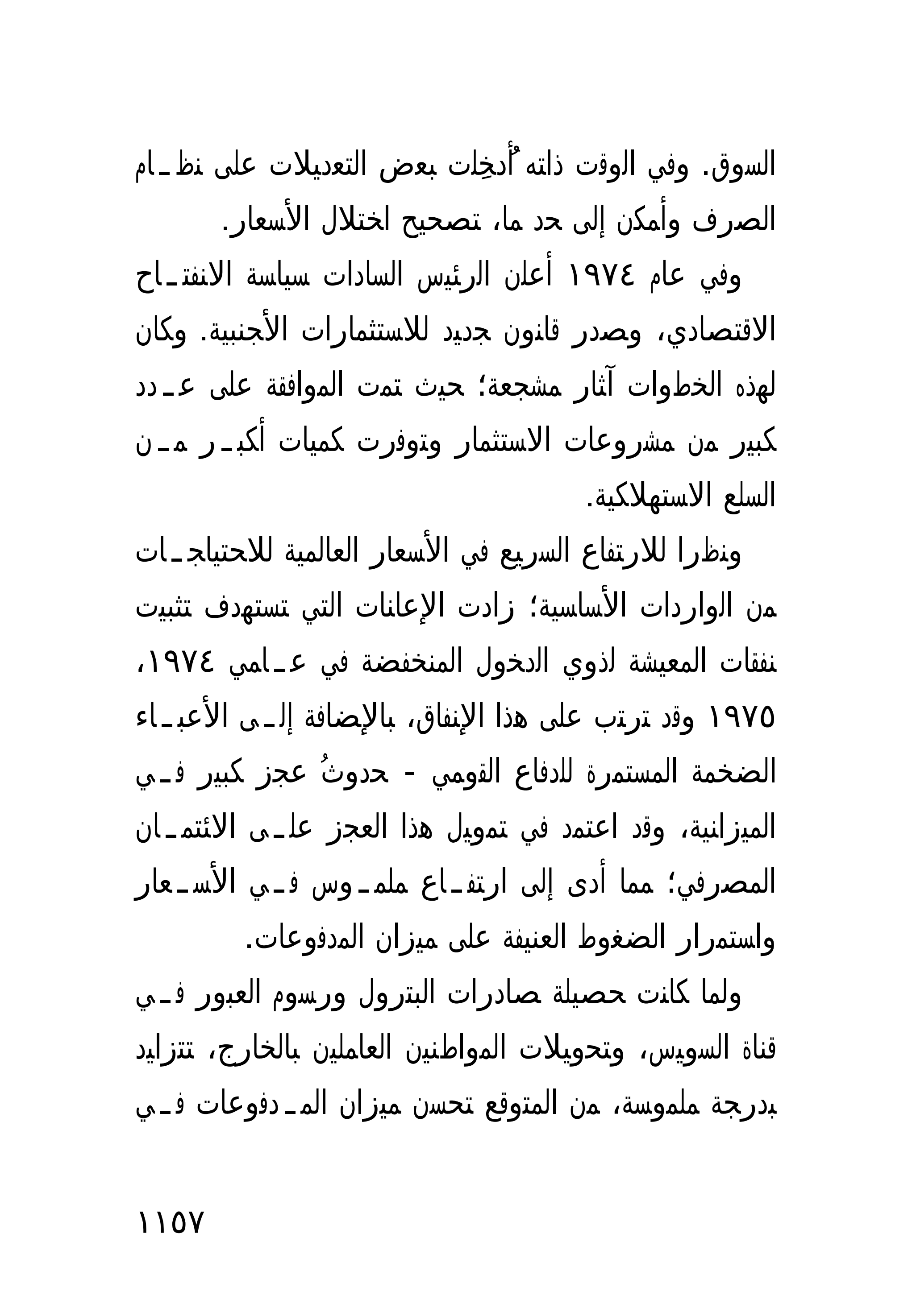
(١٤٥)حول تفاصيل وتطورات الموقف الإسرائيلي، انظر: إلياس شوفاني، المرجع السابق. أيضا، محمود سويد، مـن كامـب دافيد إلى المعاهدة ـ خلفية القرار الإسـرائيلي، (بيـروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩). انظر علـى سـبيل المثال: "نفس خطاب بيجن لدى افتتـاح مناقشـة المعاهـدة المصرية ـ الإسرائيلية فـي الكنيسـت"، ص ص ١٣٥ ـ ١٥٤.

ملحق الفصل التاسع

خُلاصة خطاب النوايا المقدم إلى صندوق النقد الدولي

نتيجة لبطء النمو الاقتصادي في مصر، واستمرار الصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات؛ اتبعت سياسات لحماية مستوى معيشة الشعب المصري، إلا أنها أحدثت بعض الاختلال في هيكل الأسعار والتكاليف. وزاد من تفاقم الموقف في عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ التطورات الاقتصادية الخارجية. رغم حدوث بعض التحسن في ميزان المدفوعات الأساسي لعام ١٩٧٦، أدى انخفاض حجم المساعدات الخارجية إلى تراكُم متأخرات المدفوعات الجارية.

وإدراكًا من الحكومة بضرورة تعجيل معدل النمو الاقتصادي وتخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات بدأت تدريجيا عمليةُ الإصلاح الإداري؛ بهدف اتباع أسلوب اللامركزية في اتخاذ القرارات، وجعلها أكثر تجاوبا مع قوى



السوق. وفي الوقت ذاته أُدخِلت بعض التعديلات على نظـام الصرف وأمكن إلى حد ما، تصحيح اختلال الأسعار.

وفي عام ١٩٧٤ أعلن الرئيس السادات سياسة الانفتـاح الاقتصادي، وصدر قانون جديد للاستثمارات الأجنبية. وكان لهذه الخطوات آثار مشجعة؛ حيث تمت الموافقة على عـدد كبير من مشروعات الاستثمار وتوفرت كميات أكبـر مـن السلع الاستهلاكية.

ونظرا للارتفاع السريع في الأسعار العالمية للاحتياجـات من الواردات الأساسية؛ زادت الإعانات التي تستهدف تثبيت نفقات المعيشة لذوي الدخول المنخفضة في عـامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ وقد ترتب على هذا الإنفاق، بالإضافة إلـى الأعبـاء الضخمة المستمرة للدفاع القومي - حدوثُ عجز كبير فـي الميزانية، وقد اعتمد في تمويل هذا العجز علـى الائتمـان المصرفي؛ مما أدى إلى ارتفـاع ملمـوس فـي الأسـعار واستمرار الضغوط العنيفة على ميزان المدفوعات.

ولما كانت حصيلة صادرات البترول ورسوم العبور فـي قناة السويس، وتحويلات المواطنين العاملين بالخارج، تتزايد بدرجة ملموسة، من المتوقع تحسن ميزان المـدفوعات فـي

المدى المتوسط. ومع ما يتطلبه تزايد السـكان واحتياجـات التنمية، من ارتفاع في الطلب على الواردات، فـإن إعـادة التوازن في ظل الوضع الراهن لميزان المدفوعات، تحتـاج إلى بعض الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قصور العمـلات الأجنبية في الوقت الحالي، يهدد برنامج التنمية؛ سواء مـن حيث تأخير استيراد المستلزمات الضـرورية للصـناعة، أو تراكم متأخرات المدفوعات الجارية، وعلى الصعيد المحلـي تجاوزت مصروفات الميزانية إيرادتها، واسـتمرار معـدل التضخم مرتفعا ومستوى المدخرات المحليـة منخفضـا، لا يكفي ليكون أساسا لتحقيق نمو سريع.

وحتى يمكن التغلب على المشـكلات الاقتصـادية التـي تواجه مصر، يتطلب الأمر إدخـال تعـديلات كبيـرة فـي السياسات المالية والاقتصادية؛ من أجل تحقيق التوازن فـي ميزان المدفوعات، وزيادة الموارد المتاحة للتنمية. وحيث إن مثل هذا البرنامج سيؤدي إلى تغييرات جوهرية فـي هيكـل الأسعار، فإنه يتعين استمراره لعدة سنوات؛ للمحافظة أساسا على مستوى معيشة الطبقات المنخفضة الدخل. ومن المتوقع أن تسفر الإجراءات التي اتخذت مؤخرا، أو التـي سـتتخذ

خلال الاثني عشر شهرا القادمة، عن تقدم ملموس في إنجاز الأهداف الموضوعة، كما يقصد منها أن تكون بمثابة إشارة؛ سواء للمصريين، أو للمجتمع الدولي، بأن مصر تتبع سياسة، من شأنها خلق أساس نمو قوي مـدعم، غيـر أن الحاجـة للمساعدات الخارجية ستظل مستمرة. فإذا أُريد تنفيذُ البرنامج بنجاح؛ لا بد من الحصول علـى مزيـد مـن الـدعم مـن الحكومات الصديقة التي ساعدتنا فـي السـنوات الأخيـرة، بالإضافة إلى التسهيل الائتماني الذي يرجى الحصولُ عليـه من صندوق النقد الدولي لمدة عام في حـدود ١٢٥ مليـون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة.

إصلاح سـعر الصـرف وسياسـة التجـارة الخارجية:

يهدف إصلاح سعر الصرف في النهاية، إلى توحيد السعر عند مستوى من شأنه القضاء علـى العجـز فـي ميـزان المدفوعات الأساسي، وتحرير المعاملات الخارجية من القيود الإدارية في ذات الوقت. وهكذا تم تطبيق أسـعار صـرف السوق الموازية على جميع المعـاملات، بـالعملات القابلـة للتحويل، باستثناء معظم ما تقوم به الحكومة أو مؤسسـاتها.

كما بدأت مرحلة جديدة من تحرير التجارة؛ وذلك بإزالة قيود الصرف على مجموعة من الواردات.

وفي عام ١٩٧٣ أُنشِئَت السوقُ الموازية التي طبقت سعر صرف أكثر انخفاضا عن الأسعار التشجيعية السابقة. ورغم التوسع في شمول السوق الموازية منذ ذلك الوقـت، ظلـت نسبة معاملات النقد الأجنبي التي تمت عن طريقه ضئـيلة. وكخطوة رئيسة لإنشاء سعر صرف واقعي، تم تضييق نطاق المعاملات بالعملات القابلة للتحويل بدرجة كبيـرة، والتـي كانت تتم بالسعر الرسمي؛ ففي جانب الصـادرات، يقتصـر التعامل بالسعر الرسمي على القطن الخام والأرز والبتـرول ومشتقاته، وأضيف البطاطس والبصل الطازج والثوم وغزل القطن والمنسوجات القطنية والأسمنت إلى الصادرات التـي تتم بسعر السوق الموازية.. أما بالنسبة للـواردات، فيطبـق السعر الرسمي بالنسبة لسبع سلع تموينية أساسية هي: القمح، ودقيق القمح، وزيوت الطعام، والسكر والشـاي، والأسـمدة والمبيدات الحشرية، بالإضافة إلى الواردات غير الرأسمالية لقطاع البترول.

أما فيما يتعلق بالمتحصلات غير المنظورة، فقد حولت - عدا رسوم المرور في قناة السويس - إلى السوق الموازية. وحال الانتهاء من الاتفاق مع الاتحاد الدولي للطيران؛ ستُحسب قيمةُ تذاكر السفر بالجو، التي تُدفع بالجنيه المصري، على أساس سعر السوق الموازية. وبذلك تقتصر المدفوعات الجارية غير المنظورة، التي يستمر تنفيذها بالسعر الرسمي، على مصروفات البعثات الدبلوماسية المصرية في الخارج، والدعم الرسمي للبعثات التعليمية، ونفقات الشحن والتأمين على الواردات، ومدفوعات الفوائد، ومصروفات الدين في الخارج. كما تظل تُعامل - بالسعر الرسمي - القروض المقدمة لغير المشروعات، والودائع التي تتسلمها الحكومة أو البنك المركزي، وسداد الديون الحكومية الأخرى السابقة لعام ١٩٧٧. وحتى يمكن تحويل الاستثمار المباشر إلى السوق الموازية؛ يجري تعديل القانون رقمي ٤٣، ٨١ وسوف يطلب من البنوك التجارية أن تكون جميع الحسابات التي تتضمن أصولاً أو خصوما بالنقد الأجنبي مقومة بسعر السوق الموازية، في موعد غايته أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

من الضروري لنجاح هذا البرنامج أن يتم انعكاس أثر تعديلات نظام الصرف الأجنبي على الأسعار المحلية تدريجيا. وسوف يكون الأثر محتملاً إلى درجة كبيرة؛ بسبب المكاسب الناجمة عن الكفاية والقضاء على أرباح الندرة عند مستوى التوزيع، وأيضا نتيجة السياسات العامة للتقييد المالي والنقدي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تُفرض ضريبةُ صادر مؤقتة على البطاطس؛ لتخفيف الأثر على المستهلكين المحليين، والاستيلاء على جانب من الأرباح القدرية التي تحققت فعلاً نتيجة الأسعار العالمية المرتفعة للبطاطس.

وحتى يمكن الحد جزئيا من أثر تطبيق سعر السوق الموازية على أسعار واردات السلع الوسيطة والمواد الأولية؛ أُنشِئ "صندوق موازنة الأسعار" لتقديم الإعانات المؤقتة للسلع التي تتميز بأهمية خاصة في استهلاك الطبقات ذات الدخل المنخفض. وبصفة عامة، فإنه من المتوقع أن تلجأ صناعات القطاع العام إلى تعديل أسعارها؛ لتغطية زيادة التكلفة الناتجة عن تغيير سعر الصرف والعوامل الأخرى، بالإضافة إلى طلب المنح من صندوق موازنة الأسعار، الذي سيكون في شكل حساب لدى البنك المركزي، يضاف إليه ما

لا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه خلال النصف الأول من عـام ١٩٧٧ و١٠٠ مليون جنيه خلال الجزء المتبقي مـن فتـرة التسهيل الائتماني. ولن يسمح أن يظهر الصـندوق رصـيدا سالبا.

لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الخارجيـة؛ وضـعت قائمة مفتوحة للسلع التي يمكن استيرادها عن طريق السـوق الموازية، دون أية قيود على الصرف الأجنبي. وسوف تضم القائمة ٢٩ سلعة تزداد بالقدر الذي تسمح به إمكانيات النقـد الأجنبي، على أن لا يرفع منها أية سلعة سبق إضافتُها.

عدل سعر السوق الموازية ثـلاث مـرات خـلال عـام ١٩٧٦؛ بحيث ارتفع سعر الدولار من ٥٨,٧ قرشًا (شـراء) في نهاية ١٩٧٥ إلى سبعين قرشًا، مما جعله أكثر تنافسا مع أسعار السوق غير الرسمية، مما أدى إلى زيادة كبيرة فـي التحصيلات غير المنظورة عن طريق السوق الموازية، وفي الوقت نفسه خفض الهامش بين أسعار الشراء والبيع من ٢,٩ في المائة إلى ٢ % زيادة تشجيع لاستخدام السوق الموازية. هذا وليس في النية تخفيض سعر الدولار من ٧٠ قرشًـا أو إعادة أية معاملات من السوق الموازية إلى السعر الرسـمي

وسوف تضمن مراجعـة البرنـامج فـي منتصـف فترتـه استعراض تطورات أسواق الصرف لضمان استمرار تطابق سياسة الصرف الأجنبي مع هدف القضاء على عجز ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

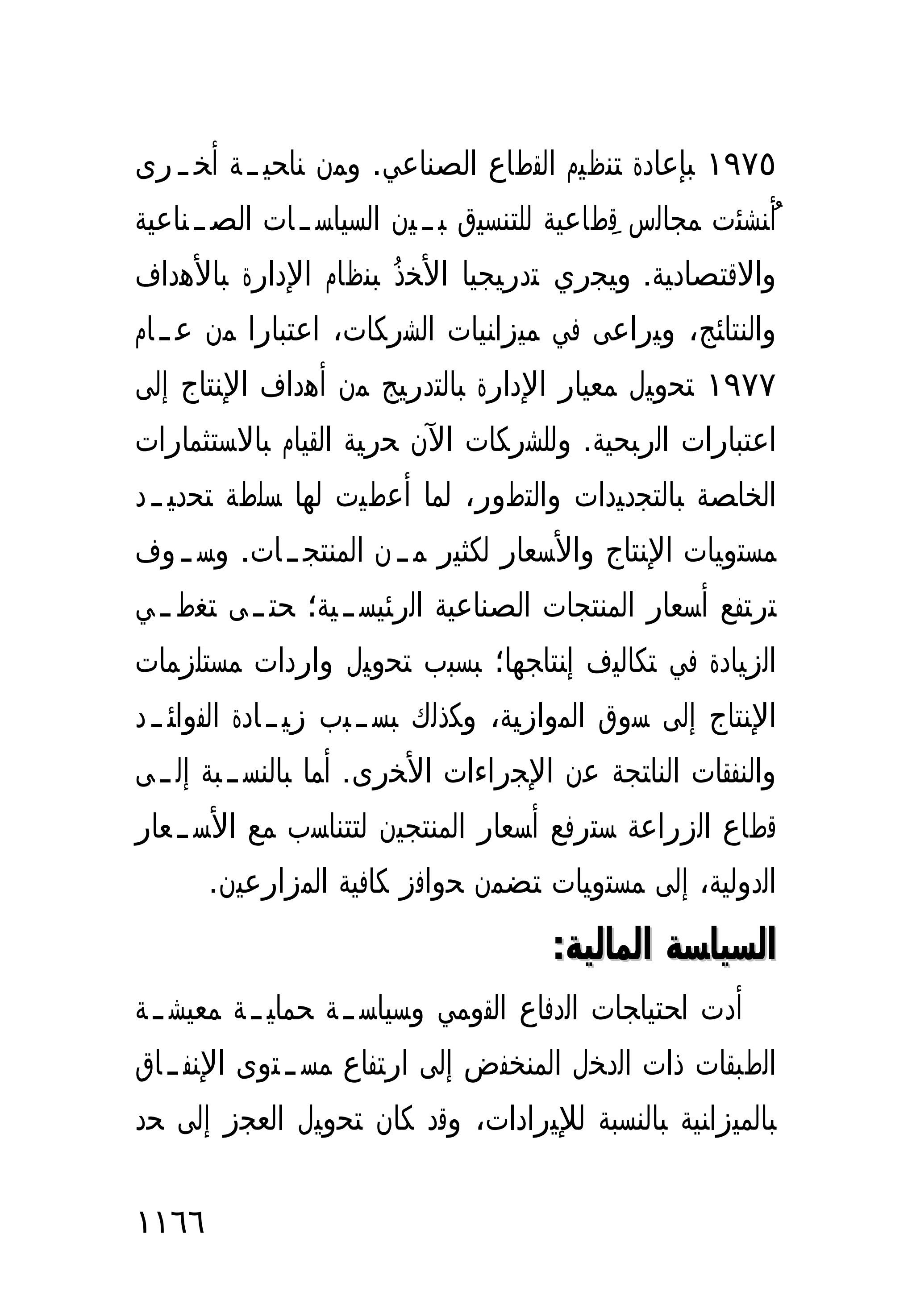
أما بالنسبة لسوق الاستيراد دون تحويل عملـة، فسـتظل تعمل في الوقت الحاضر جنبا إلى جنب مع السوق الموازية، ولو أنه يجري تدريجيا الإقلال مـن أهميتهـا. هـذا وقـد ضوعفت تقريبا أسـعار الفائـدة الحقيقيـة علـى الودائـع الادخارية، ولأجل حفز العـاملين بالخـارج علـى تحويـل أرصدتهم عن طريق السوق الموازية، بدلاً من الاحتفاظ بها، حتى في حسابات بعملات أجنبية. ومن ناحية أخرى يـؤدي تحويل جميع الواردات في النهاية إلى السوق الموازية، إلـى اختفاء الطلب على الصرف الأجنبي من السوق الخاصـة - الاستيراد دون تحويل عملة - ومن المعالم غير المرغوبـة للسوق الأخيرة الزيادة البالغة في استيراد السلع الترفيهيـة، والتي تعتبر غير مناسبة، في وقت يعاني الاقتصاد من نقص كبير في كثير من السلع الضرورية. وحتى يمكـن مواجهـة هذه المشكلة فرضت رسوم إنتاج كبيرة على مثل هذه السلع

بالإضافة إلى ضرورة الحصول علـى تـراخيص اسـتيراد لجميع الواردات دون تحويل عملة.

وفيما يتعلق بالمعاملات الخارجية عن طريـق اتفاقيـات الدفع الثنائية، فقد هبطت نسبة الـواردات فـي ظـل هـذه الاتفاقيات، وسوف يستمر هذا الانخفاض كما انخفضت نسبة الصادرات؛ بسبب الكساد الذي أصاب أسواق العملات القابلة للتحويل غير أنها من المتوقع عودتها إلى الارتفاع في عـام ١٩٧٧، وقد أُنهي العمل خلال السنوات الثلاث الماضـية ـ باتفاقيات دفع ثنائي مع ١٥ دولة، ٩ منها خلال عام ١٩٧٦ وما زالت هناك اتفاقيات باقية مع ١٦ دولة، ١٠ منها أعضاء في صندوق النقد الدولي، هذا ومن المتوقـع إنهـاء العمـل بخمسة اتفاقيات أخرى مع أعضاء بالصـندوق بحلـول ٣١ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٧٧.

التحرير الداخلي واللامركزية:

يجري حاليا التوسع في إجراءات التحرير واللامركزيـة التي صاحبت سياسة الانفتـاح، فقـد أُلغيـت المؤسسـات الاقتصادية العامة، وانتقلت إلـى الشـركات سـلطة اتخـاذ القرارات الإنتاجية؛ تطبيقًا لنصوص القانون رقم ١١١ لسنة



١٩٧٥ بإعادة تنظيم القطاع الصناعي. ومن ناحية أخرى أُنشئت مجالس قِطاعية للتنسيق بين السياسات الصناعية والاقتصادية. ويجري تدريجيا الأخذُ بنظام الإدارة بالأهداف والنتائج، ويراعى في ميزانيات الشركات، اعتبارا من عام ١٩٧٧ تحويل معيار الإدارة بالتدريج من أهداف الإنتاج إلى اعتبارات الربحية. وللشركات الآن حرية القيام بالاستثمارات الخاصة بالتجديدات والتطور، لما أعطيت لها سلطة تحديد مستويات الإنتاج والأسعار لكثير من المنتجات. وسوف ترتفع أسعار المنتجات الصناعية الرئيسية؛ حتى تغطي الزيادة في تكاليف إنتاجها؛ بسبب تحويل واردات مستلزمات الإنتاج إلى سوق الموازية، وكذلك بسبب زيادة الفوائد والنفقات الناتجة عن الإجراءات الأخرى. أما بالنسبة إلى قطاع الزراعة سترفع أسعار المنتجين لتتناسب مع الأسعار الدولية، إلى مستويات تضمن حوافز كافية المزارعين.

السياسة المالية:

أدت احتياجات الدفاع القومي وسياسة حماية معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض إلى ارتفاع مستوى الإنفاق بالميزانية بالنسبة للإيرادات، وقد كان تحويل العجز إلى حد

كبير من البنوك، عاملاً أساسيا في خلق مشكلات التضـخم، وضعف ميزان المدفوعات. وقد كان من المرجو أن تتضمن ميزانية هذا العام تغييرات تصحيحية كبيـرة فـي السياسـة المالية، إلا أنه ثبت عدم إمكان إجراء هذه التغييـرات كلهـا دفعة واحدة، ومن ثم اتخذت إجـراءات الإصـلاح المـالي بالتدريج، وتعتبر ميزانية هذا العام خطوة أولـى فـي هـذا الاتجاه. ومع ذلك سوف تُتخذ إجراءاتٌ أخرى خلال العـام لتزداد تدريجيا قوة المركز المالي. ولتمكين الحكومة من عدم تجاوز الحد الأقصى للائتمان المقرر للقطاع الحكومي بالفقرة (١٨).

تضمن ميزانية عام ١٩٧٧ زيـادة الرسـوم الجمركيـة ورسوم الإنتاج على السلع الترفيهية، وزيادة رسوم الدمغـة، ومن المتوقع أن تنتج هذه الإجراءات ٦٠ مليون جنيه.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء دعم الاستهلاك المحلي مـن القطن؛ مما سوف يخفض من الإنفاق مبلغ ٥٦ مليون جنيـه لتحسين نسبة المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، هذا وقد أُلغيت الضريبةُ على القيم المنقولة ورسوم الاسـتيراد علـى السلع الرأسمالية ومواد البناء. وسوف تؤدي هذه الإجراءات

في مجموعها إلى تحسين في الميزانية بحوالي ١٠٠ مليـون جنيه، تمثل ٤٠ % تقريبا من عائد الإجراءات التمييزية التي خُطط لها أصلاً، ويضاف إلى هذا ارتفاع الرسوم الجمركيـة نتيجة لزيادة تحويل الواردات إلى السوق الموازية.

ومن المتوقع أن تتم خلال هذا العام الموافقة على القانون المعدل لضريبة الدخل الذي سوف يوحـد بصـورة جزئيـة جداول ضـريبة الـدخل، ويحسـن متحصـلات الأربـاح الرأسمالية، وضريبة الملكيـة. وقـد تـم اختصـار نظـام المسحوبات المؤقت الذي تسحب بموجبـه الـواردات مـن الجمارك قبل سداد الرسوم؛ تمهيدا لإلغائه نهائيا.

السياسة النقدية والائتمانية:

يتعين زيادة مستوى أسعار الفائدة؛ لتنميـة المـدخرات المحلية، وتشجيع تدفق الموارد المالية الخاصة، وحيـث إن الزيادة الفورية في أسعار الفائدة كبيرة، فمن المهـم رفعهـا تدريجيا؛ ولذلك رفع البنك المركزي هيكل سعر الفائدة بمقدار ١ % (ومن ثم يزداد سعر خصم البنك المركزي إلـى ٧ % وأسعار إقراض البنوك التجارية إلى ما يتراوح بين ٨ % و ٩ % والأسعار على ودائع البنوك التجارية لأجل والودائـع

الادخارية إلى ٦ %). وسوف تحدث زيادات أخـرى فـي أسعار الفائدة؛ حتى يمكن الوصول بها إلى المستويات الدولية المتتالية.

وضع برنامج الائتمـان لعـام ١٩٧٧ بهـدف تخفيـف الضغوط التضخمية، وتقوية ميـزان المـدفوعات ومقابلـة الاحتياجات الائتمانية للحكومة وللقطاع غير الحكومي، وذلك يتضمن الحد من زيادة الأصول المحلية للجهاز المصـرفي (فيما عدا تمويل القطن) التي بلغت ٣٩٥٨,٧ مليون جنيه في ٣٠ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٧٦ بحيـث لا تتجـاوز ٤٠٠ مليون جنيه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، و٥٠٠ مليـون جنيه في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، ٦٠٠ مليون جنيه فـي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، و٥٠٠ مليون جنيه فـي ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، ٦٠٠ مليون جنيه في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، ٧٠٠ مليون جنيـه فـي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٨، كذلك فإن صافي المطلوبات مـن الحكومـة التي بلغت ٣٠٨٣,٨ مليون جنيـه فـي ٣٠ كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، لن تزيد بأكثر من ٢٢٥ مليون جنيه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، ٢٧٥ مليون جنيه فـي ٢٩ أيلـول/

سبتمبر ١٩٧٧، ٣٥٠ مليون جنيـه فـي ٣١ كـانون الأول ١٩٧٧، ٤٠٠ مليون جنيه في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٨. وإذا تم الحصول على التمويل الخارجي المتوقع في شكل قروض نقدية للحكومة؛ ستخفض تبعا لذلك الحاجـة إلـى الائتمـان المصرفي. ونظرا للنمط الموسمي الواضح لاحتياجات تمويل القطن؛ فإنها لن تتجاوز ١٠ مليون جنيه في ٣٠ حزيـران/ يونيو ١٩٧٧، ٣٠ مليون جنيه فـي ٢٩ أيلـول/ سـبتمبر ١٩٧٧، ٢٠٠ مليون جنيه في ٣١ كـانون الأول/ ديسـمبر ١٩٧٧، أو ٩٠ مليون جنيه في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٨.

سياسة الدين الخارجي والمتأخرات:

أدت متطلبات الأمن القومي وتفـاقم مشـكلات ميـزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة، إلى تراكم كبير في الدين الخارجي؛ بحيث بلغ مجموعه ما يعادل حـوالي ١٢ مليـار دولار، يقع جانب كبير منها في استحقاقات قصـيرة الأجـل نسبيا. ومن بين أهداف البرنامج الحالي تقليل الاعتماد علـى الاقتراض من الخارج إلى مستوى يتناسب مـع احتياجـات التنمية. ومن المرجو أن يؤدي تصحيح المسار الاقتصـادي إلى تشجيع التمويل الاستثماري ومساعدات التنميـة طويلـة

الأجل وتقليل الاعتماد على القـروض الخارجيـة قصـيرة ومتوسطة الأجل، غير أن ضـخامة احتياجـات البرنـامج الاقتصادي خلال السنوات القادمة ستجعل تقدمنا محدودا في سبل تقليل القروض الأجنبيـة الرسـمية، قصـيرة الأجـل ومتوسطة الأجل. ومع ذلك من المتوقـع أن يـؤدي تقليـل استخدام تسهيلات المراسلين بالخارج إلى بعض التحسن في متوسط آجال الدين الخارجي، وقد هـبط فـي عـام ١٩٧٦ استخدام مثل هذه التسهيلات من ١٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ إلى ١٤٠٠ مليون دولار. ومع ذلك تخلفنا خلال العام عن سداد هذا الائتمان، حتى بلغ مجموع التزاماتنا في نهايـة عام ١٩٧٦ حوالي ١٣٥٠ مليون دولار. وسـوف يقتصـر استخدام هذه التسهيلات خلال الفترة من أول نيسان/ أبريـل إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ علـى ٤٥٠ مليـون دولار، ٧٠٠ مليون دولار في الفترة المنتهية ٣٠ أيلـول/ سـبتمبر ١٩٧٧، ٩٠٠ مليون دولار في الفترة المنتهيـة ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ٧٧، ١١٠٠ مليون دولار في الفترة المنتهية ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٨. ومن المتوقع - نتيجة ذلـك - أن تهبط التزاماتنا المستحقة إلى ٧٥٠ مليون دولار تقريبا مـع

نهاية آذار/ مارس ١٩٧٨. كذلك سوف تقتصر القروض الأخرى بقدر الإمكان على القروض الطويلة الأجل ذات الشروط الميسرة، والتي سوف تستخدم طبقًا للبرنامج الاقتصادي فقط. وهكذا لن يؤدي اقتراض القطاع العام من الخارج إلى زيادة الدين العام في المدة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ (بما في ذلك الودائع لدى البنك المركزي وجميع الالتزامات الأخرى قصيرة الأجل ما عدا الودائع الخاصة لدى البنوك التجارية) بأكثر من ١٠٠٠ مليون دولار حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، ١٥٠٠ مليون دولار حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، ٢٠٠٠ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، ٢٥٠٠ مليون دولار حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٨. ومن الممكن تعديل هذه الحدود العليا في وقت المراجعة النصفية، أو قبل ذلك إذا قدِم إلى مصر ائتمان إضافي بشروط مرضية، تسمح بتعجيل التنمية الاقتصادية دون نتائج تضخمية. وحتى تضمن أن يكون الاقتراض مناسبا لاحتياجات التنمية؛ أُنشِئ بالبنك المركزي وحدة لتسجيل وتحليل الدين الخارجي، سوف تزاول نشاطها

بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٧ على أن يسجل لدى الوحـدة كل قرض أجنبي، تكون فترة سداده سنة أو أكثر.

أدى اطراد العجز في ميزان المدفوعات إلـى اسـتمرار تراكم متأخرات المدفوعات الجارية، لكن فـي ظـل حريـة تحويل الأرباح والفوائد المسموح بها عـن طريـق السـوق الموازية، لن تطرأ متأخرات جديدة مستقبلاً. هذا وقد ارتفعت متأخرات الفوائد والتسديدات الأصلية علـى الـدين المـدني الخارجي (بما في ذلك تسهيلات المراسلين) بدرجة كبيـرة، ولن يسمح للمتأخرات أن تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار خـلال الفترة من أول أيار/ مايو إلى ٣١ تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٧، والتي ستكون قد خفضت في نهايتهـا إلـى مـا لا يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار. وخلال الفترة من ٣١ تشـرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ إلى ٣٠ نيسان/ أبريـل ١٩٧٨، لـن يسمح لها أن تتجاوز ما يعادل ٢٥٠ مليون دولار علـى أن تُلغَى تماما في نهاية هذه الفترة.

لا تعتزم الحكومة خلال فترة سريان التسهيلات الائتمانية، إدخال أية أنظمة لأسعار الصـرف المتعـددة دون موافقـة الصندوق، أو تضع قيودا جديدة، أو تزيد القائم منهـا فعـلاً

على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعـاملات الدوليـة الجارية، أو تعقد اتفاقاتٍ دفع ثنائيـة جديـدة مـع أعضـاء الصندوق، أو تفرض قيودا جديدة، أو تزيد القائم منها فعـلاً على الواردات؛ لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات.

إذا لم يراع خلال فترة سريان التسهيلات الائتمانيـة مـا جاء بالفقرات (٨، ١٨، ١٩، ٢٠) أعـلاه، أو إذا لـم تنفـذ النوايا الواردة بالفقرة (٢١)، أو إذا لم تحتفظ البنوك التجارية بحسابات الصرف الأجنبي بسعر السوق الموازية بعـد أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ طبقًـا للفقـرة (٧)، ولا يجـوز لمصر أن تطلب الشراء بموجوب تسهيلات تؤدي إلى زيادة حيازة الصندوق من الجنيهـات المصـرية عـن الشـريحة الائتمانية الأولى، إلا بعد التوصل إلى اتفاق مـع الصـندوق بشأن الظروف التي توجِب مثل هذا الشراء.

تستعرض مصر مع الصندوق فـي موعـد أقصـاه ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ التقدم الذي أحرزته في تنفيـذ البرنامج، وتتشاور معه خلال فترة سريان التسهيلات بشـأن الإجراءات التي قد تكون ملائمة؛ بناء على طلب مصـر أو طلب مدير الصندوق، إذا لم يلاحظ أي من المبادئ الـواردة

بالفقرة (٢٢). بالإضافة إلـى ذلـك، فإنـه بانتهـاء فتـرة التسهيلات، وعندما تكون حيازة الصندوق مـن الجنيهـات المصرية أعلى من الشريحة الائتمانية الأولى؛ تتشاور مصر مع الصندوق من وقت لآخر، فيما يتعلق بسياسـات ميـزان مدفوعات مصر.

تتفق الحكومة مع الصندوق على العملات التـي يمكـن شراؤها قبل التقدم بطلب الشـراء، فـي ظـل التسـهيلات المقترحة.

الفصل العاشر

(١٩٧٤/ ١٩٧٩)

التَغيراتُ الهيكلية والِبنيوية، والسلام الأمريكي الإسرائيلي

أولاً ـ المعدلات والمفاهيم:

(١) أكذوبة "معجزة" النمو الاقتصادي:

تابعنا في فصـول سـابقة تطـور المفـاهيم، وتطـور التصورات حول استراتيجية التنمية، باتجاه إعـادة صـياغة هيكل الاقتصاد المصري وبنيته (من خلال الجهد التنمـوي)، على نحو يحقق الاستقرار في التبعية (راجع الفصـول مـن السادس إلى التاسع). وكشفنا ـ في الأثناء ـ زيف الادعـاء بارتفاع معدلات النمو التـي حققهـا "الانفتـاح" (أو الغـزو الاقتصادي الخارجي). في التقرير الشهير للبنك الدولي عـن إدارة الاقتصاد المصري في مرحلة وخلاص البنك الدولي إلى نتيجة عامة تقول: "أنه إذا كان ضروريا أن نجد علاقة وحيدة بين (معدلات النمو) وبين متغير آخر، فإن المرء قـد يحـدد هذا المتغير، على سبيل القطع تقريبا، باعتباره مدى تـوافر النقد الأجنبي" [١]. والمقصـود هنـا أن انقطـاع القـروض الأمريكية في أواخر الخطة الخمسية الأولى، كان السبب في بطء معدلات النمو أثناء الفترة التي تلتها، والمقصود بالتـالي إثبات أن انتظام القروض الأمريكية والغربية، الشرط الحاكم لارتفاع وانتظام معدلات النمو، وهذه الأطْروحة كانت تتطلب

من البنك الدولي (ومن معه) اعتبار أن الاستنزاف البشـري والعيني والمالي للحرب، كان سـببا ثانويـا فـي انخفـاض معدلات النمو في السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ ـ من ناحية ـ وكانت تتطلب الإصرار على أكذوبة أنه حدثت "معجـزة" في معدلات النمو بعد "الانفتاح" ـ من ناحية أخـرى. ولـن نعيد ما ذكرناه حول حقيقة هذه المعدلات في السنوات ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦، ولكن نضيف أن حقيقـة معـدل النمـو المحقق عام ١٩٧٧ لم تكن أفضل حالاً.

لقد قيل إن معدل النمو العام في الناتج المحلي الإجمـالي (بالأسعار الثابتة) وصل إلى ٨,٣ % (أي تجاوز مـا كـان مستهدفًا في مشروع الخطة: ٨ %). ونشـير ـ فـي هـذا الصدد ـ إلى الديماغوجية التي أحاطت بهذا المعـدل؛ كـي نكشف مرة أخرى حقيقة الخبـراء الـدوليين، وحقيقـة أن التقارير الدولية تهتم بالدعاية السياسية لخدمـة أغراضـها، وليس بالدقة العلمية؛ ففي بيان حامد السايح أمام المجموعـة الاستشارية (يونيو ١٩٧٨)، والذي أقره بالضرورة قبل إلقائه البنك الدولي، قال: "إن مصر اسـتطاعت أثنـاء ١٩٧٧ أن تحقق معدلاً حقيقيا (أي بالأسعار الثابتة) للنمو بلغ ٨,٣ فـي

المائة". وعلق على ذلك بأن "هذا المعدل لم يسبق أن تحقق من قبل". وقد صدق على ذلك البيان الصادر عن اجتماع المجموعة (أيضا بعد أن اعتمده البنك الدولي بالضرورة)، فسجل "أن الاجتماع لاحظ بارتياح أن معدل النمو لعام ١٩٧٧ كان عند ٨,٣ في المائة (لاحظ الدقة الشديدة في رصد الـ ٠,٣) وهذا يثير الارتياح جدا" [٣]. والطريف في الموضوع أن هذا المعدل ـ في حالة صدقه ـ كان يمثل تراجعا (يثير القلق) بالنسبة للمعدلات التي قيل إنها تحققت في العاملين الماضيين (١٩٧٥ و١٩٧٦)، واعتمدتها تقارير الهيئات الدولية، فمعدل النمو الذي نُسب إلى هذين العاملين كان أعلى من ٩ في المائة، وبالتالي لم يكن معدل ٨,٣ في المائة شيئًا فريدا، أو مثيرا لكل الارتياح الذي عبرت عنه مجموعة باريس. ولكن الدعاية لنتائج "قانون التصفية" في عام ١٩٧٧، كانت مسألة ضرورية.

وواقع الحال أن المعدل المنسوب إلى عام ١٩٧٧ (كمعدلات الأعوام السابقة) كان يتعارض مع كل البيانات والمؤشرات الصادرة من الجهات المسئولة. فحين أُعلِن مشروع خطة ١٩٧٧، أوضح وزير التخطيط أيامها (الإمام)

أنه ينبغي تدارك النواقص الخطيرة التي صادفت التنمية فـي عام ١٩٧٦ (التي قيل عنها أيضا إنها حققت معجزة)؛ فقـد انتقَد الوزير "أن خطة ١٩٧٦ بنيت على أساس توقعات بـأن تتوفر خلال السنة موارد إضافية من الأخوة العـرب بوجـه خاص، ومن الدول الصديقة بوجه عـام (يقصـد مشـروع مارشال العربي).. غير أن عدم تحقق الموارد بقـدر كـافٍ أدى إلى تنفيذ نسبة محدودة من الشريحة الثانية، الأمر الذي أثر على معدلات تحقق الأهداف، وعلـى متطلبـات تنفيـذ البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية في مجموعها". وقـال الوزير أن الأمر في عام ١٩٧٧ ينبغي أن يكـون مختلفًـا، فأولاً يتطلب التخطيط العلمي السليم "أن الاستثمار للوصـول إلى ما استهدفه مشروع الخطة الخمسية. وحتـى لا نكـون واهمين؛ فإن هذه الاستثمارات يجب أن تُبنى علـى مـوارد يمكن تحقيقها؛ سواء أكان ذلك من مدخرات قوميـة أم مـن معدات ومستلزمات التشييد، فإذا تـوافرت مـوارد إضـافية خلال السنة، وهو ما يرجى أن يتحقق، فإن هذا يمكن أخـذه في الحسبان في حينه". إلا أن هذه العوامل الضرورية، لـم تتوفر خلال العام ـ كالعادة ـ فارتفع معدل النمو ـ كالعادة

أيضا - عما كان مستهدفًا! وبعض هذه العوامل لم يتوفر من البداية، أي وفق هيكل مشروع الخطة نفسه؛ إذ لـم تـتمكن الحكومة من زيادة حجم الاستثمار - كمـا طالـب وزيـر التخطيط - لتعويض القصور في عام ١٩٧٦. صـحيح أن إجمالي الاستثمارات المستهدف كان ١٧٨٤,٥ مليون جنيـه، مقابل ١٢٠١ مليون في العام السـابق، ولكـن هـذا الـرقم المستهدف كان يتضمن مبلغ ٣٨٩,٣ مليون جنيه يمثل الفرق بين السعرين التشجيعي والرسمي للمكون الأجنبي والجمارك المستحقة على هذا الفرق، وباستبعاد هذا الانتفـاخ المفتعـل يهبط الرقم المستهدف للاستثمار إلى حوالي ١٣٩٥,٢ مليون جنيه، ولا تكون الزيادة في حجم الاسـتثمار بالنسـبة لعـام ١٩٧٦ حوالي ٤٨ % ولكن حوالي ١٦ % فقط.

أيضا لم يتمكن مشروع الخطة من الاعتماد على مـوارد حقيقية؛ لكي تكون هناك خطة، وحتى "لا نكون واهمين"، كما قال الوزير بصدق. فالمدخرات المحلية المسـتهدفة كانـت ٨٤٥,٥ مليون جنيه، مقابل ٥٧٥ مليون عام ١٩٧٦. ولكـن إذا استبعدنا فروق السعر التشجيعي؛ يهبط الرقم هذه المـرة إلى أقل من الرقم المقابل للمدخرات في عام ١٩٧٦ - إلـى

٢٦٨ مليون جنيه فقط، مقابل ٤٧٥ مليون جنيه فـي عـام ١٩٧٦. وبالتالي تراجعت نسبة الادخار المحلي في تمويـل الاستثمارات إلى ١٥ % مقابل ٤٠ % في العام السـابق [٤]، وكان هذا يعني زيادة الاعتماد على الخارج، ودون التزامات محددة سلفًا تغطي كل هذه الفجوة؛ بحيـث تـدخل كمـوارد حقيقية في يد المخطط.

إلا أن هذه الأوجه من القصور والاختلال، اسـتفحلت ـ كالعادة ـ أثناء التنفيذ. فرغم الحجم المتواضـع للاسـتثمار وللادخار المحلي المستهدف، أعلن وزير التخطـيط التـالي (القيسوني) على ضوء نتائج الستة أشهر الأولى مـن عـام ١٩٧٧ "أن التوسع في الاستهلاك أهـدر المـوارد المتاحـة للاستثمار.. ولا يخفَى أننا نعطي الاستهلاك اهتماما يزيد عن اهتمامنا بالاستثمار والإنتاج... والمطلوب في هذه المرحلـة أن نعطي الاسـتثمار، ونعطـي الإنتـاج، الاهتمـام الأول، والاهتمام الأكبر". وحذر القيسوني من نتائج السياسة الحالية، كما تكشفت من المتابعـة النصـف سـنوية، "فلـو أهملنـا الاستثمار، واسـتخدمنا المـوارد المتاحـة لنـا الآن فـي الاستهلاك؛ فإننا سنجد أنفسنا مضطرين مرة أخـرى إلـى

اللجوء للقروض قصيرة الأجل؛ وبذلك نعود إلى دوامة هذه الديون التي نعمل جاهدين على التخلص منها"[5]. وأوضح تقرير وزارة المالية حقيقة هذا التخلف في الاتفاق الاستثماري (خلال الفترة التي تحدث فيها القيسوني). فسجل أن ٢٧ في المائة فقط من إجمالي الاستخدامات الرأسمالية المدرجة في موازنة عام ١٩٧٧ تم إنفاقها خلال الأشهر السبعة الأولى من ذلك العام، مقابل ٣٥ في المائة تم إنفاقها خلال الفترة المماثلة من عام ١٩٧٦، فعلى حين أن إجمالي الاستخدامات الرأسمالية كان يبلغ ١٦٥٤,٥ مليون جنيه، لم يتجاوز الإنفاق الفعلي ٤٤١,٣ مليون جنيه، وفي مقابل ربط سنوي يبلغ ١١٩٦,٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٦، تم إنفاق ٤٢٢,٢ مليون جنيه في الأشهر السبعة الأولى من العام المذكور. ولم يتوقف الأمر على نقص الاستخدام الفعلي للاستخدامات الرأسمالية في موازنات الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات الاقتصادية والخدمية ومشروعات القطاع العام؛ إذ امتد النقص الملحوظ من الإيرادات الرأسمالية أيضا، وأوضح تقرير وزارة المالية أن إجمالي المحصل الفعلي من الإيرادات الرأسمالية، بلغ ٤٤٣,٥ مليون

جنيه من تقدير سنوي قدره ١٦٤٥,٥ مليون جنيه، بنسبة ٢٧ في المائة، مقابل ٤٠٦,٥ مليون جنيه، من تقدير سنوي قدره ١١٩٦,٥ مليون جنيه، بنسبة ٣٤ في المائة، عن نفس الفترة من العام السابق[٦]. ولكن أعلن - كالعادة - عن قفزة فـي أرقام الاستثمار خلال الأشهر المتبقية مـن عـام ١٩٧٧؛ إذ قيل في تقرير المتابعة عن كـل السـنة: إن الاسـتثمارات الإجمالية (القطاع العام والخاص) التي تم تنفيذها، بلغت نحو ١٦٣٦,٣ مليون جنيه، أي بزيادة قدرها ٤٣ مليون جنيه عن المعتمد أصلاً في خطة ١٩٧٧ (دون المخـزون السـلعي). وأعلن أن القطاع العام (الذي ركز على متابعته تقرير وزارة المالية) نفذ استثمارات تقدر بنحو ١٤٢٠ مليون جنيه بزيادة تقدر ٨١ مليون جنيه، وبنسبة ١٠٦ في المائة عـن الحجـم الاستثماري الأصلي المقرر له" [٧].

ونذكر أن القيسوني ووزير المالية عبـرا عـن نقـدهما الصريح لمختاف جهات التنفيذ. (الفصل التاسـع) ووصـل الحال إلى اعتراف القيسوني بأنـه لـم تعـد هنـاك خطـةٌ (استمرارا لما كان في الأعوام السابقة)، فقال: "إننا نفتقر إلى خطة تنمية واضحة محددة". و"الاستثمارات يجب أن تتحقـق

بطريقة مدروسة؛ وفقًا لخطة واضحة مفضلة، يراعى فيهـا التوازن المنشود بين القطاعات المختلفـة؛ بحيـث لا يتقـدم قطاع على حساب قطاع آخر، أو تظهـر صـناعة دون أن نكون قد أقمنا الأنشطة المكملة لها" (5).

وقد أكدت النتائج النهائية لآخر العام، حقيقـةَ أن الجهـد التنموي لم يحكمه فعلاً أي تخطيط، وحتى في حدود الأرقام الإجمالية، تتضح عشوائية المعـدلات التـي تحققـت بهـا الاستثمارات في القطاعات المختلفة؛ قطـاع الزراعـة نفـذ ٩٢,٧ % مما كان مسـتهدفًا. قطـاع الصـناعة والتعـدين ١٣٨,٤ % قطاع البترول نفذ ٦٠,٤ %. قطـاع الكهربـاء ١٠٠,١ % قطـاع المقـاولات ١٦٨,٤ %. قطـاع النقـل والمواصلات والتخزين نفذ ٧٠,٢ %. قطاع التجارة والمال نفذ ٦١,٤ %. قطاع الإسـكان ٩٣,٤ %. قطـاع المرافـق ٨٤%. الخدمات الأخرى ٨٠,١ %.

وقد انعكس ذلك ـ بطبيعة الحال ـ في نمو الدخل المتولد من القطاعات المختلفة بمعدلات لا تمت بصلة للمعدلات التي كانت مستهدفة. ولكن حدث ـ في النهاية ـ أن كان معـدل

النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ـ كما قيل ـ ٨,٣ %.

وبعيدا عن المؤشرات السابقة التي تثير شـكًا مشـروعا حول هذا المعدل المعلَن، سبق أن هاجمنـا معـدلات النمـو المزعومة، من زاوية أن الأسعار الثابتة (التي يحسب علـى أساسها ما يسمى معدل النمو الحقيقي) تحدد وفـق معـدلات للتضخم تقل كثيرا عن المعدلات الفعلية، وأشرنا أيضا إلـى النواقص المصاحبة للحسابات القومية، ونشهد أن صـندوق النقد الدولي بدأ بدوره يثير هذه النقطـة؛ إذ اعتـرف بـأن "تطورات الناتج المحلي في مصر، وكذلك الحسابات القومية الإجمالية الأخرى، تعوقها بعض جوانب القصور الإحصائي، فسلسلة الأسعار الجارية تعاني من عدم الاتسـاق المـرتبط بتحميلها بخدمات وقطاعات معينة. وهناك مصاعب إضـافية فيما يتعلق بسلسلة الأسعار الثابتة ناشئة عن نقـص الأرقـام القياسية المناسبة لضبطها؛ ولذا يعتقد أن بيانـات الحسـابات القومية تبالغ في تقدير المعدل الحقيقي لنمو الاقتصـاد" [٨]. وقد حاول الجهاز المركزي للمحاسبات تصويب هذا الوضع، وباستخدام أرقام قياسية قدرها، هبط معدل النمو عام ١٩٧٧

من ١٢ % (بالأسعار الجارية) و٨,٣ % (بالأسعار الثابتة حسب كلام المسئولين) إلى ٠,١٩ % (أي لم يحدث أي نمو تقريبا) [٩].

وعلى كل، فإننا لا نهدف إلا أن نهزم البنك الدولي في الساحة التي اختارها لنفسه، وبالمعيار الذي عينه للنجاح والفشل في قضية التنمية. ولكننا لا نضع أبدا معدل النمو معيارا أولاً. معدل النمو متغير تابع لهدف التنمية المستقلة (بمفهومها المركب - الفصل الخامس). ومن هذا المنظور نركز انتباهنا على المفاهيم الحاكمة للتنمية، وعلى محتوى النمو الاقتصادي الحادث - قبل معدله، وعلى ارتباط هذا الجهد التنموي بمخططات التغيير الشامل للهيكل الاقتصادي والبنية الاقتصادية [١٠]. ومن هذا المنظور نحاكم أداء القوى الخارجية. إن تغير السياسات المالية والنقدية (الذي تابعنا دور صندوق النقد في فرضه) يؤدي إلى التنمية التابعة ويدعمها، وهو في نفس الوقت يتدعم ويتعمق بهذه التنمية التابعة، والنشاط في هذا المجال يقوده - كما نعلم - البنك الدولي وهو يرتبط ويوجه - في منطقتنا - بمتطلبات السلام الأمريكي - الإسرائيلي. وقد تابعنا تطور مفاهيم وممارسات

التنمية عبر السنوات المتتالية، ونهدف في هذا الفصل إلـى استكمال سلسلة الوقائع، وتشكيل نظرة عامة عن النتائج.

(٢) الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية التابعة:

أ- في متابعة تطور المفاهيم، وصلنا إلـى أن الحكومـة المصرية وقعت في مارس ١٩٧٧ على اسـتراتيجية التنمية التي صاغها البنك الدولي. وبعـد المجموعـة الاستشارية الأولى بكل ما تضـمنته، ومـا أضـافه القيسوني أمامها، كان طبيعيا (في آخر العام) أن يبـدأ وزير التخطيط الجديد في شرح ما آل إليه التخطـيط ومفاهيمه وأولوياته، وفق هذه الاسـتراتيجية، فقـال القيسوني: "يبدو من استقراء تطوير الاسـتثمارات أن بريق المشروعات الجديدة، كان يصرفنا عن المحافظة على المشروعات القائمـة أو حتـى عـن اسـتكمال المشروعات التي بدأناها.. ونرجو في خطة ١٩٧٨ أن نركز تركيزا قويا على هذا الموضوع، فمن مجمـوع استثمارات الحكومة والقطاع العام خصصنا لاستكمال المشروعات ما يزيد على ٧٠ % من الاستثمار الكلي، وخصصنا حوالي ٢٠% من الاسـتثمارات للإحـلال

والتجديد للمحافظة على الثـورة القائمـة، بينمـا لـم تخصص أكثر من ١٠ % فقط من الخطة للمشروعات الجديدة" [١١].

وهذا الكلام كان مثيرا لدهشة الكثيرين؛ فلِلعام الرابع على التوالي، تظل الخطط أسيرة لما تسميه استكمالاً للمشروعات السابقة، وتمتنع عن إقامة مشروعات جديدة؛ استجابةً لطلب الجهات الخارجية وقف التوسع في القطاع العام الإنتاجي. وقد اعترف القيسوني بالتغير الهيكلي المستهدف في نمط الاستثمار الحكومي ـ في الأجل المتوسط ـ وذلك "بتحديد أشد حزما لأولويات المشروعات التي توجه إليها الموارد الاستثمارية؛ بحيث يتوسع القطاع العام في تنفيذ المرافق.. بينما يتحمل القطاع الخاص عبئًا متزايدا من المشروعات الإنتاجية"، وفي كل الأحوال ينبغي "تركيز الاستثمارات العامة في قطاعات معينة، وفي عدد محدود من المشروعات؛ بحيث لا تتشتت الموارد" [١٢].

وقد "استجابت خطة ١٩٧٨ إلى كافة احتياجـات القطـاع العام لوجوب دعمه ورفع قدراته الإنتاجية؛ وذلك بتمكينه من مستلزمات الإحلال والتجديد واستكمال مشـروعاتِه، وكـذا

بتحديث معداته، والنهوض بمستواه التكنولوجي وتأهيلـه لأن يقدم للقطاع الخاص - المحلي والأجنبي - مبادراتِ جـذب للمشاركة" [١١]. وكان مفروضا أن يستكمل هذا التوجه بتحديد السياسات المناسبة، وعلى رأسها التعـادل التـدريجي بـين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وما يتضمنه ذلـك مـن إجراءات أقل تكلِفة من سياسة الدعم الاسـتهلاكي الحاليـة (ويقال إنها أكثر فعالية) ولا بد أيضا من الاعتراف بالوضع المؤسسي للجهات الخارجية فـي قلـب أجهـزة التخطـيط المصرية، وقيل هذا باسم "الاستمرار في الحوار الاقتصادي المنظم مع الدول العربية والصديقة، والمنظمـات الدوليـة؛ لتنظيم وتنسيق استخدام المعونات المتاحة" [١٢].

وقد نذكر أخيرا أن الإمام أطلـق اسـما محايـدا علـى مشروعات القناة والبترول (في مشروعه لخطة ١٩٧٧)؛ إذ أسماها: "المشروعات التصديرية" فجـاء القيسـوني ليطلـق عليها: "المشروعات الرائدة"؛ تمشيا مع اسـتراتيجية البنـك الدولي (ومن خلفَه)، وأضاف إليها السياحة [١٣]. واخـتلاف التسمية لم يكن مسألة شكلية؛ فهو اخـتلاف فـي المفهـوم، أو في مضمون الدور المرشح لهذه القطاعات.

ب ـ فصلت وزارةُ التخطيط هذا الكلام ـ وغيره ـ في مجلدات سبعة عن الخطة الخمسية الصادرة في أواخر ١٩٧٧ (وخاصة المجلد الأول). ولكن ما دمنا نبحـث عن المفاهيم التي تتبناها الحكومة، فإنه يحسن أن نلجأ للأصل مباشرة، أي إلى تقريـر البنـك الـدولي ذي المجلدات الستة، والصادر في نفس الفتـرة (والمجلـد الأول أيضا هو الأهم لتعلقه بالنظرة العامة). ولا أعتقد أن المندوب الأمريكي في المجموعة الاستشارية الثانية كان مبالغًا أو مجاملاً، حين وصـف دراسـة البنـك الدولي عن الاقتصاد المصري بأنهـا "مـن أفضـل الدراسات الصادرة علن البنك في هذه المجـال" [١٣]. وفي الحقيقة، كانت الجهود التنموية التـي رصـدناها خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦، والتي تواصـلت عـام ١٩٧٧؛ تعبيرا عن الانتصارات المتعاظِمة لاتجاهات البنك. صحيح كانت الإنجـازات غيـر متكاملـة أو متماسكة على النحو المبلور في التقرير المشار إليـه (نوفمبر ١٩٧٧). ولكن هذا يعكس المصـاعب التـي واجهها الصندوق أيضا، في إعادة تشـكيل الاقتصـاد

المصري. وإذا كنا نهدف إلى تشكيل صـورة عامـة لمجمل التغيرات الهيكلية والبنيوية التي تحققت، فإنـه يفيد أن نبدأ بعـرض المبـادئ الأساسـية للنمـوذج المتكامل والمستهدف الذي أوضحه البنك الدولي [١٤].

"المساعدات" الخارجية تلعب ـ كما يقول البنك ـ الدول الحاكم للتنمية؛ ولذا أكد مطلب إقامة علاقة مؤسسية مستقرة بين الحكومة المصرية ومقدمي "المساعدات" "فأثنـاء العقـد القادم، يتوقع أن تتزايد أهمية تنسيق الأولويات بـين مصـر ومقدمي المساعدات؛ لأن قسما كبيـرا مـن الاسـتثمارات المتوقعة تموله المساعدة الخارجية. ويمكن أن يتحقق ذلك - إلى حد ما - من خلال إنشاء مؤسسة المجموعة الاستشارية؛ حيث يجد الجانبان فيها فرصة المناقشة حـول اسـتراتيجية التنمية، والأولويات القطاعية، والإمكانيات التمويلية المتاحة" [١٥].

ومع زيادة الاعتماد على التمويل الخـارجي للاسـتثمار "وبكل اعتبارات عدم اليقين في المنطقـة، يظـل التخطـيط للأجل المتوسط، على سبيل القطع، تجربة غير متيقن منهـا تماما. وقد يكون أكثر فاعلية تبنـي نظـام خطـط خمسـية

متحركة" [١٦]، (أي بعد كل سنة يضاف برنامج سنة جديـدة للخطة؛ بحيث يظل الأفق الزمني للتخطـيط دائمـا خمـس سنوات).

وهذا المنهج لا يختلف كثيرا عن منهج برامج الاستثمار السنوية التي درجنا عليها، ولكن يهمنا هنا أن نؤكد حقيقة أن البنك ربط هذا المنهج باعتمـاد التمويـل علـى المصـادر الغربية، وربط مواقف هذه المصادر بتطورات الأوضاع في المنطقة. ويفهم من هذا أن البنك استشرف أن هذه الأوضاع ستشهد تغيرات هامة وعميقة تؤثر في حجم التمويل الخارجي وتخصيصاته؛ ولذا كان ينبغي أن تمتنع الحكومة المصـرية عن تحديد أهداف ثابتة لنمو اقتصادها خلال السنوات الخمس التالية لكتابة التقرير (أي ٧٨ - ١٩٨٢)؛ انتظـارا لنتـائج التطورات المتوقعة. وأعتقد أن البنك، ومقدمي "المساعدات"، كانوا على حق في هذا المطلب؛ إذ تشهد هذه الفترة معاهـدة السلام "وتطبيع" العلاقات مع العدو الإسرائيلي. وهـذا هـو المضمون الحقيقي لما أُطلق عليه يوما: "مشـروع كـارتر"، وللاتصالات حول كونسورتيوم دولي بعد تحقيق السلام.

وكيف ينظر البنك، ومعه جهات التمويل الغربية، إلى الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد المصري؟ يؤكد البنك أن الإمكانيات كبيرة في الأجل الطويل، ويتمثل ذلك في الدخل المتزايد المتوقع من البترول، وفي الإيرادات الناشئة عن توسيع قناة السويس، وعن التحويلات المتصاعدة بسرعة من المصريين العاملين في الخارج، وعن السياحة، أيضا تملك مصر روابطَ ثقافية وسياسية مع الأقطار العربية صاحبة الفوائض المالية، وتملك موقعا مناسبا (في الشرق الأوسط، ولكن على مقربة من الأسواق الأوروبية، وتملك قوة عمل مدربة إلى درجة معقولة[١٧] والقضية الآن هي كيف تتحول هذه الإمكانيات إلى فعل وحقيقة؟

ويكفينا - في هذه المرحلة من التحليل - أن نشير إلى اهتمام البنك "بالقطاعات الرائدة" (البترول - القناة - السياحة)، التي تُزيد الدخل وحصيلة النقد الأجنبي، دون زيادة مناسبة في رقم العمالة، أو في المهارات الإنتاجية، بل يشيد البنك بالزيادة الكبيرة في تحويلات العاملين في الخارج، رغم أنها تعكس إلى حد كبير - مع بقاء كل شيء على حاله- زيادة في الدخل والنقد الأجنبي على حساب التدهور

في الإنتاجية داخل الاقتصاد المصري. ونلاحـظ أيضـا أن هيكل الاستثمار والنشـاط الاقتصـادي المقتـرح، يعتمـد بالضرورة، أو وفق المخططات الموضوعة، على قـرارات خارجية. فالبحث عن البترول وزيادة إنتاجه، يعتمـد علـى إنفاق الشركات الأجنبية، وتوسيع القناة يعتمد على قـروض يديرها البنك الدولي (وخاصة من الأقطـار النفطيـة التـي "تربطها علاقات ثقافية وسياسية" مع مصر، أي من الأقطار الخليجية الخاضِعة للغرب). وإمكانيات التوسع في السـياحة تعتمد على الاستثمارات العربية الخاصة، وعلـى القـدرات التنظيمية للشركات الغربية. والعمالة المصرية فـي الـدول النفطية أصبحت تمثل اعتمادا متبادلاً (فـي هـذا المجـال)؛ بحيث يصعب على مصر أو على هذه الدول إصدار قـرار بمنعها، ولكن تظل الدول النفطية ـ في الظروف الحاليـة ـ في موقع أفضلَ من حيث تحديد الأعداد المطلوبة ومسـتوى الدخول، وبالتالي في تحديد حجم التحويلات المتاحة من هذا المصدر، بل وفي وضـع قيـود علـى التحـويلات عنـد الضرورة. بقيت إمكانية الاستفادة مـن الموقـع الجغرافـي للتصدير إلى أوروبا، وهذه إشارة إلى صـناعات تصـديرية

تعتمد في قيامها وإدارتها على الخارج، فالتمويل من "الأقطار التي تربطها علاقات ثقافية وسياسية مع مصر"، والتكنولوجيا لصناعات التصدير، تعتمد على الشركات العابرة للجنسـية، وتنظيم العملية كلها، أو تأليف عوامل الإنتاج، يعتمد أيضـا على هذه الشركات (ومن خلفها)، ومـا نُقدمـه فـي هـذه الصناعات (حسب رواية البنك) لم يتجاوز الموقع والأيـدي العاملة التي نسي أن يذكر ضمن مزاياهـا أنهـا رخيصـة، ويبدو أنه نسي أيضا، أن مصر يمكن أن تسـهم بمنظمـين وإداريين.

هذا الهيكل المقترح للاستثمار والنشاط الاقتصادي، يعتمد على الخارج، وبمعنى آخر يعتمد تنفيذ البرنامج التنموي على رضاء الخارج عنا، أي على مدى تنفيذنا لتعليمات الجهـات صاحبة القرار. ومفهوم التبعية هنا واضح. وقد عبر البنـك عن هذه التعليمات لأصحاب القرار حين أوضح "إن البنيـة الاقتصادية الحالية مثقلة بالمؤسسات والسياسـات والمنـاهج التي لا تعتبر مناسبة لاستخدام الظروف الجديدة على النحـو الأفضل. وعلى ذلك سيتطلب تحول الإمكانيـة إلـى فعـل إصلاحات كبيرة في السياسة، وتغيرات بنيوية" [١٧].

والإصلاحات والتغيرات المطلوبة عملية مركبة، تشـمل مواجهة للاختلال الأساسي في التوازن بين حجـم السـكان والموارد غير البشرية. وتشـمل مواجهـات للتغييـر فـي قطاعات الصناعة والزراعة والتعليم.. إلخ، كما يقول البنك. ولكن في أي اتجاه، وبأي الوسائل؟ طبعا لا بد من الانفتـاح الكامل المستنِد إلى تعليمات صندوق النقد، وهنـاك "قضـايا أساسية تتعلق بوضع السياسات الاقتصادية وبالتنسيق بينهـا؛ وبسبب التغلغل الطويل والواسع للدولة في الاقتصاد، فإن هذه القضايا لا ينفع معها تحسين أو تحوير هذا الإجراء السياسي أو ذاك، فالمطلوب إجراء تكون غير فعالة إذا شـرع فيهـا جزءا جزءا، ولكن قد يكون مستحيلاً أيضا أن يـتم التنفيـذ بسرعة وبطريقة راديكالية" (١٨). إن الأمر يستلزم إدارة كُفُأة لفترة انتقالية، يستكمل أثناءها التحول المطلـوب. "ويمكـن اعتبار الفترة من ١٩٧٣ على أنها تمثل بداية لمرحلة انتقالية طويلة نسبيا قـد تسـتغرق عِقـدا" (١٩) (أي حتـى أوائـل الثمانينيات).

وحدد التقرير تصورا واقعيا لمدى الانفتاح وأشكاله فـي البنية الاقتصادية المصرية، وقال: "إنـه يبـدو واضـحا أن

النسق الاقتصادي المصري سيظل مختلطًا، به قطـاع عـام كبير وقطاع خاص مدعم". ويمثل هـذا التصـور تطويعـا لنموذج البنك وفق متغيرات محلية لا يمكن تجاهلهـا. لقـد أوضحنا أن البنك الدولي يسـلم بإنشـاء الدولـة للهياكـل الارتكازية وامتلاكها لها، وأيضا لبعض الصناعات (الفصـل الخامس). ولكن وفقًا للاستراتيجية الموضوعة لمصر يجري التوسع في قطاعات البترول والتعدين وقناة السويس، وهـذه بالضرورة في إطار قطاع الدولـة (وبهـذا المعنـى تملـك السعودية والكويت مثلاً قطاعا عاما هائلاً). ولكن في الحالة المصرية هناك أيضا مشكلة المواجهة الصعبة مـع القطـاع العام الموروث في مجال الصناعة التحويلية، ويقرر البنـك الدولي "أن التخلي عن ملكية هذا القطاع غير ممكـن مـن الناحية السياسية، كما أنه ليس هدفًا لسياسة الحكومة". وعلى ذلك تلجأ سياسة الانفتاح في الظروف المصرية، إلى الـنفس الطويل، وتجاوز الشكل إلى المضمون الفعلي، فمـن ناحيـة تعمل التخصيصات الاستثمارية الجديدة إلى الحد مـن نمـو القطاع العام، وخاصة في الصناعات التحويلية، وتتم مشاركة متزايدة بين القطاع العام والقطاع الخاص (أجنبي ومحلـي)،

ويعني هذا "انخفاضا في الحجم النسبي للقطـاع العـام فـي الصناعات التحويلية". وبالنسبة لهذه الصناعات التـي تبقـى مملوكة للقطاع العام، "فإن مسألة الملكية قد لا تهـم كثيـرا؛ فالاهتمام الحقيقي للانفتاح موجه إلى اقتراب أكثـر انطلاقًـا نحو الأسواق المحلية والخارجية، وإلى تدخل إداري أقل في حركة عوامل الإنتاج، وفي عمل الاقتصاد. وباختصار، حول إدارة الاقتصاد على مستوى الماكرو والميكرو.. إن هـدف سياسة الانفتاح خلق نسق اقتصادي جديد، يتكافأ فيه القطاعان - العام والخاص - من حيث الوزن، وتحد فيه الدولةُ بشـدة من تدخلها في الاقتصاد". إن التحول إلى نَسـق الاقتصـاد المختلط، لا يعني فقط تواجد "قطاع عام وقطاع خاص لهمـا قوة متقاربة، تمكن كلاً منهما من مراجعة وموازنة الآخـر، ولكن يكفي أيضا أن كليهما متفتح فيما يتعلـق بتخصـيص الموارد، وكليهما عادل بمعايير توزيع الدخل". ويؤكد البنـك مرة أخرى، أن تحقيق كل ذلك "لا يتوقع أن يكون سهلاً، ولا يتوقع أن يتم فورا".. "ولا يمكن استبعاد احتمـالات انتكـاس السياسية.. وما لم تنفذ بعناية وتدرج، فإن الانفتـاح يخلـق

توترات اجتماعية وسياسية، يمكنها إجبـار الحكومـة علـى التخلي عن هذه السياسة، أو على تعديلها جذريا" [٢٠].

في الطريق إلى الاقتصاد المختلط، لا بد من دعم وحفـز الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي (في إطـار اسـتراتيجية تنموية ملائمة). وقد أكد البنك في مجال الاستثمار الأجنبـي على المطالب التقليدية للمستثمرين الأجانب، ولكـن نلحـظ إلحاحه على غزو قطاع المقاولات، "ففي الحقيقة، يحتمل أن تكون أوجه القصور في طاقة الإنشاء أخطر نقطـة اختنـاق تواجه تسارع الاستثمار" [٢١].

وبالنسبة للقطاع الخاص المحلي، ركز التقريـر علـى السياسات المالية والنقدية المطلوبة لزيادة معـدل الادخـار؛ فخفض معدلات التضخم يزيد جاذبيـة الأدوات التمويليـة، وخَفْض الاعتماد على التمويل بالعجز، يقلل استنزاف القطاع الحكومي للائتمان، فيحرر الأرصدة من أجل استخدام القطاع الخاص المنتج. وكل هذا يؤدي إلـى مـدخرات إضـافية. وأوضح التقرير أيضا أن القطاع العام يسيطر حاليـا علـى كمية كبيرة من المدخرات الخاصـة (مـن خـلال النسـق الضريبي، والتأمين الاجتماعي، ومدخرات صناديق البريد)،

ومع نمو القطاع الخاص، وتزايد احتياجاته التمويلية، ينبغـي أن تُطور استراتيجية المدخرات - في المسـتقبل - آليـاتٍ تُطلق سراح نسبة متعاظمة من هذه المدخرات الخاصة. وفي كل الأحوال يتطلب الهـدف "اسـتراتيجية متسـقة لزيـادة المدخرات، وتوسعا عبر الزمن فـي تشـكيله المؤسسـات التمويلية، وزيادة في الأنماط المختلفة لـلأدوات التمويليـة" [٢٢]. ومفهوم طبعا أن زيادة المدخرات الخاصة، وتحريرهـا من سيطرة القطاع العام، هـي الوجـه الآخـر لانطـلاق الاستثمار الخاص فـي المجـالات المتاحـة؛ سـواء فـي مشروعات خالصة للمستثمرين المحليين، أو في المشروعات المشتركة (في المشروعات المشـتركة يلجـأ المسـتثمرون الأجانب أيضا إلى استخدام المدخرات المحلية المحررة مـن سيطرة القطاع العام).

مع التحول نحو الاقتصاد المختلط "سيشهد العقـد القـادم تعقدا متزايدا دوما في بنية الصناعة المصرية"، والاقتصـاد المصري عموما. ويتطلـب هـذا جهـودا جـادة؛ لتنسـيق الاستثمار والجهود الإنتاجية في ثلاث مجالات: القطاع العام الذي أصبح وحدات متنـاثرة، والمشـروعات المشـتركة،

والقطاع الخاص الذي يتوقع نماؤه. والتنسيق الأمثـل يبـدأ بتحديد السلطات لأهداف تأشيرية للإنتاج والاستثمار، مستندة على دراسات الطلب لِكافة المنتجـات الصـناعية، وتتـولى السلطات متابعة ما إذا كان الاستثمار سيزيد أو يقل في هـذه الأنشطة، فيمكن تعويض النقص بتدخل القطـاع العـام، أو بتقديم حوافز سعرية إيجابية وسلبية حسب الحاجة.

ج ـ إن هذه المبادئ الواردة في نموذج البنـك الـدولي للتنمية التابعة، تؤكد التزام البنك بالمبادئ الستة التي أوضحنا أنها أساسية في أي تنمية (انظر الفصل الخامس): فبالنسـبة لمبدأ الاعتماد على النفس، نلحظ أن مصر حظيت بمعاملـة خاصة، فتدفق عليها تمويلٌ خارجي بمعدلات غير طبيعيـة، ولكن كان ذلك تكلفة ضـرورية لتحطـيم النسـق القـديم، وللشروع في إعادة تشكيل البنية. ورغم أن المرحلة القادمـة قد تتطلب أيضا حجما من التمويل الخارجي المناسب الـذي يزيد عن متوسط معدلات التدفق إلى الـدول التابعـة، فـإن نموذج البنك الدولي كان حريصا على تأكيـد أن الاعتمـاد المتزايد على الموارد المحلية، ينبغي أن يكون الأساس (مـن خلال المدخرات الخاصة والقطاعات الرائدة) ـ ـ وبالنسـبة

لمبدأ التنمية المركبة، أوضح البنك تفهمه الكامـل. فتركيـز التقرير على الجانب الاقتصادي لم يوقعه في إغفال المفهـوم المركب للتنمية، فعالج القضايا السياسية والسكانية، ومشـاكل التحضر، والتعليم، والبنية الاجتماعية باعتبارهـا مكونـات متكاملة ومتسقة لعملية التنمية الشـاملة (وضـمنها التنميـة الاقتصادية) ـ ومبدأ القفزة الكبيرة متضمن بصـراحة فـي الاستراتيجية لإعطاء الدفعة الضرورية لتنمية متواصلة فـي إطار التبعية (ومعبر عن هذه القفزة رقميا فـي التحديـدات الأولية لمعدلات الاستثمار المسـتهدف ومعـدلات النمـو). وبالنسبة لمبدأ أو دور الدولة والتخطيط، أوضحنا التزام البنك بهذا المبدأ (شاملاً التدخل المباشر في شكل قطاع عام).

بقي مبدأ العلاقات الدولية، وأنها غير مواتية، ومبدأ إعادة توزيع الناتج، وبالنسبة للعلاقات الدولية تسجل هنا أن كثيـرا من الدراسات والكتابات الصادرة عن البنك،، أو بأقلام عـدد من العاملين به، تُفيض في تشخيص العلاقات الدولية، علـى نحو لا يختلف مع وجهة النظر السائدة في الـدول التابعـة، ولكن في تقرير رسمي يحدد سياسات عملية مباشرة، وفـي معركة ضارية لإخضاع بلد ذي أهمية خاصة في استراتيجية

النظام الدولي الغربي، لم يكن هناك مجال لمثل هذا الكـلام الذي يثير البلبلة في فترة تتطلب الحسم. ورغم أن المناقشـة الموضوعية لسنوات الانفتاح، كانت تُفضـي إلـى كشـف المصاعب التي حملها النظام الدولي للاقتصاد المصري، فإن التقرير ركز ـ بدلاً من ذلك ـ على نجدة النظـام الـدولي للاقتصاد المصري بعد احتداد أزمته (قانون التصـفية عـام ١٩٧٧)، واكتفى بإشارة على استحياء إلى "أنه لا يوجد سبب ضروري يجعل قرارات السلطات (المصرية) متطابقة فـي كل النقاط مع آراء مقدمي المساعدات الخارجية" [٢٣]. ولكن يمكن أن نقول إن تقرير البنك تضمن منذ البداية تحذيرا قويا من قسم معين من العلاقات الدولية، وهو قسم العلاقات مـع الدول الاشتراكية، ولم يقـدم هـذا التقريـر "الموضـوعي" الاقتصادي، تفسيرا اقتصاديا واحدا لهذا الموقف.

لم يكن متوقعا - على أية حال - غير هذا الموقف مـن البنك الدولي. ولكن حدث أن أصر البنك في هذا التقرير (كما في عديد من تقاريره ودراساته الأخرى، وكما فـي تقـارير الصندوق) على أن يتضمن برنامج العمل المبدأ الذي تناولـه خبراؤه أخيرا بالدراسة، مبدأ عدالة توزيع الناتج. وهو دائـم

التحذير من النتائج التي أصابت الجماهير الفقيرة في مرحلة التحول إلى الانفتاح. ولا أتصور أن البنك يركز علـى هـذا الجانب - بنفس الدرجة - في البرامج العملية التي يقـدمها لبلاد تابعة أخرى، وأعتقد أن هذا التركيز في بلـد كمصـر يرجع إلى سببين: السـبب الأول أن البنـك (ومـن معـه) يتحركون في إطار استراتيجية السلام الأمريكي التي يتطلب نجاحها وجها مقبولاً للولايات المتحدة، واسـتقرارا سياسـيا واجتماعيا، والسبب الثاني، أن البنك ومن معه بصدد تحطيم تجربة للتنمية المستقلة، تدعمت شعبيتها بموقفها الإيجابي من الطبقات الفقيرة، وبالسقف الـذي فرضـته علـى الـدخول والملكيات الكبيرة، وقد عبر تقرير البنك عن هذا الموقف بأن "المشكلة التي تواجه الحكومة، هي أن تصمم السياسات التي تواصل تنفيذ الانفتاح، وفي نفس الوقت تضـمن اسـتمرار الحماية المتواضعة الممنوحة حتى الآن، والتي تحد من عمل القوى التي تفاقمت من فوارق الدخول. إن الصعوبة الكامنـة هنا، هي أن الانفتاح، تترتب عليه إزالة عديد مـن أشـكال التدخل الإداري التي تقررت من البداية لأغراض توزيعيـة، وسيتحتم على الحكومة أن تواصل المحاولة في إقامة توازن

بين الأهداف المتعارضة للانفتاح من أجل نمـو الإنتاجيـة، والتدخل من أجل توزيع عادل للدخل. ونأمـل أن تكتسـب الحكومةُ مع الزمن قدرة متزايدة علـى الإمسـاك بتشـكيلة مركبة من السياسات التي ينبغي أن تُنفذها لتحقيق الأهـداف المتعارضة وللتوفيق بينها" [٢٤]. إلا أن الفشل الحـالي فـي التوصل إلى هذه التشكيلة المركبة من السياسات، ليس فشـلاً مؤقتًا، ولا يمكن تجاوزه في الأجل المتوسط أو الطويل مـع اكتساب الخبرة اللازمة؛ لأن عدالة توزيع الناتج لا يمكن أن تتحقق في إطار هيكل وبنية نموذج التنمية التابعة. ونمـوذج البنك الدولي استخدم - باقتـدار - المبـادئَ الضـرورية لإحداث تنمية في مصر، وفق المفاهيم العامة والنموذج العام للتبعية، وسبق أن أثبتنا أن مبدأ عدالة توزيع الناتج لا يتسـق مع هذا النموذج (انظر الفصل الخامس). وأقصى ما تستطيعه السياسات - في ظروف غير متوافرة حاليا فـي مصـر - إدخال بعض التحسينات الهامشية. ولكن استخدم عامل (مـن خارج النسق المصـري وسياسـاته) للتخفيـف مـن حـدة التناقضات الناشئة في هذا المجال نتيجة للانفتاح. ونقصد هنا

استخدام عامل هجرة العمالة للدول النفطية العربيـة (انظـر البند رابعا في هذا الفصل).

إن الخطوط الأساسية لاستراتيجية البنك الدولي التقليديـة وجهت تحركه العام من البدايـة، قبـل أن تتبلـور بشـكلها الخاص والمحدد في تقريره المشار إليه (على ضوء دراساته واتصالاته مع الواقع المصري ومسئوليه)، وقبل أن تتبناهـا السلطات المحلية رسميا، وقبل أن يتولى سـلطة الإشـراف الفعلي على تنفيذها عام ١٩٧٧. وننتقل الآن إلـى متابعـة الوقائع التي شكلها تحرك البنك الـدولي - بالتعـاون مـع المهاجمين الآخرين. ونبدأ متابعتنـا للقطاعـات الأساسـية، بقطاع الزراعة (الذي لم يسبق أن تناولنـاه فـي الفصـول السابقة). وتقييم التطورات في هذا القطاع، أثناء السـتينيات وأثناء السبعينيات، تكتنفه الصـعوبات وتتخللـه الخلافـات، ويدعونا ذلك إلى تحديد رؤيتنا لبعض المفاهيم.

ثانيا - قطاع الزراعة:

(١) المعدلات - المفاهيم - الستينيات:

لا خلاف حول أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الشاملة، ولكن حـرص المسـئولون فـي السـنوات

الأخيرة، على تكرار الحديث حول إهمال الإنتاج الزراعـي في الستينيات، وحول تعديل الأولويات والثورة الخضراء بعد الانفتاح؛ بحيث ترسب **انطباع عام بأن تغيرات هامـة قـد حدثت في قطاع الزراعة، أثناء إعـادة تشـكيل الاقتصـاد القومي**، وبدأ البعض ينتقد هذا التركيز الشديد على الزراعة، إلا أن المتابعة الكمية للمعدلات العامة تُطمِئِن - في الواقـع - هؤلاء الخائفين من ظلم الزراعة للصناعة، فواقع الحـال أن الإنتاج الزراعي لم يكن أسعد حالاً من الإنتاج الصناعي. كلاهما لم يحقق زيادة هامة. بل كان الإنتاج الزراعي أتعس حظا، والاهتمام بالتنمية في قطاع الزراعة في ظل الانفتـاح كان يقل قطعا عما كان في الستينيات؛ ففي الخطة الخمسـية الأولى (٦٠/ ١٩٦١ - ٦٤/ ١٩٦٥) بلغت استثمارات قطاع الزراعة والري والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (أي ٢٣ % من الاستثمار المنفذ). وقد انخفضت هذه النسبة فـي السـنوات التالية؛ بحيث أصبحت في حدود ١٣ % خـلال السـنوات الثلاثة الأولى من السبعينيات، ولم تتحسن الصورة تتجاوز ٨ % من إجمالي الاستثمارات المنفذة فـي الفتـرة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ [٢٥]، وفي مشروع الخطـة الخمسـية ٧٨ - ١٩٨٢

استمر نفس الاتجاه، وقالت لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب: إنه تبين لها "ضآلة الاستثمارات المخططـة لقطـاع الزراعـة والـري؛ حيـث بلغـت ٨,٥ % مـن إجمـالي الاستثمارات الخطة الخمسية... وذلك رغم توجيهات سـيادة الرئيس بالاستراتيجية الحديثة؛ وهـي الثـورة الخضـراء، وضرورة توفير الأمن الغذائي" (٢٦).

ومعدلات النمو السنوي في الدخل الزراعي لـم تعكـس اتجاها مخالفًا؛ فالمعدل المحقق خلال الخطة الخمسية الأولى كان ٣,٥ %، وفي الفترة التالية وحتى بداية الانفتـاح كـان المعدل ٢,٥ %، وفي السنوات موضع الدراسة كان معـدل النمو في الدخل الزراعي بالأسعار الثابتة كالتالي (٢٧):

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
معدل النمو	٠,٣ %	٢,٤ %	١,٥ %	ـ ٠,٧ %

أي كانـت المعـدلات أقـل مِـن ١ % عـام ١٩٧٤، ولم تتجاوز ٢ % في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦، وكانت بالسالب في عام ١٩٧٧. وتقول التقديرات الأولية أن المعدل ارتفـع إلى ٣ % عام ١٩٧٨، ويقول البنك الـدولي إنـه لا يمكـن

إغفال أثر زيادة استخدام المدخلات، وخاصة الأسمدة، ولكن الأداء الإنتاجي الأفضل ساعدته أساسا ظروف جوية ممتازة على نحو غير عادي، وخاصة أثناء أشـهر الصـيف التـي أثرت على إنتاج القطن، والأرز والذرة".

هذه الظروف الجوية أدت إلى "زيـادة اسـتثنائية عـام ١٩٧٨"، وهي ظروف لم تتكرر طبعا عـام ١٩٧٩؛ "ولـذا يحتمل أن يكون معدل النمو في القيمة المضافة الحقيقية فـي الزراعة منخفضا في عام ١٩٧٩، رغم أن ظروفـه كسـنة زراعية ـ كانت نسبيا جيدة" [٢٨].

ونعود إلى تأكيد أن المعدلات العامة للاستثمار والنمو، لا تُعتبر - في منهجنا - المعيـار الأول فـي تقـويم النجـاح والفشل، ولكن حرصنا على إثبات الحقائق السابقة؛ كي نؤكد أنه حتى بهذه المعايير، لم يحدث شيء مما يدعون. وينبغـي بعد ذلك أن نبدد وهما آخر؛ إذ يبدو للمتابع للحـوار حـول قضايا الزراعة، أن هناك اتفاقًا واسعا حول ضرورة الأمـن الغذائي، ولكن هذا الاتفاق في صياغة الأهداف لا يمثـل أي تقارب في تصور مضمون مشترك. **والأمن الغذائي بالـذات أصبح بفضل المسئولين المصريين شعارا مهترئًا، ويعني ـ**

في إطار الممارسات العملية - عكس المقصود منه بداهة.

فمفهوم الأمن الغذائي، يقصد إلى تأمين حصول المجتمع على حاجاته الغذائية، وفي ظروف العلاقـات الدوليـة الراهنـة، يتضمن ذلك تحرر المجتمع المعين من تحكم الدول المسيطرة في إمداده بالمواد الغذائية؛ حتى لا يتعرض لضـغوط تهـدد استقلال إرادته. وبالتالي يعتبر الأمن الغـذائي جـزءا مـن استراتيجية الاعتماد على النفس وإشباع الحاجات الأساسـية، ونعيد أن الاعتماد على النفس لا يعني الاكتفاء الذاتي (مـن المواد الغذائية أو غيرها).

وفي المواد الغذائية بالتحديد يتعذر تحقيق الاكتفاء الـذاتي في عديد من الحالات. ولكن يتطلب الأمر، في أية محاولـة للتنمية المستقلة، تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغـذائي، وينبغي أن يكون تقليل الاعتماد على الدول المسـيطرة فـي الحصول على المواد الغذائية إلى الحد الأدنَى الممكن، هـدفًا دائما في استراتيجية التنمية [٢٩]. وهذا التوجه لنمو الإنتـاج الزراعي لا يتحقق - بطبيعة الحال - إلا في تشـابك مـع التنمية الشاملة المتمحورة حول ذاتها، وعبر زيادة الاعتمـاد المتبادل بين قطاعي الزراعية والصناعة - بالذات - أثنـاء

عملية التنمية الشاملة. فالأمن الغذائي لا يتحقق بمجرد زيادة إنتاج المواد الغذائية من التربة المصرية، إذا كانت الحبـوب المحسنة والأسـمدة والمبيـدات وأدوات الـري ومواسـير الصرف المغطى وأدوات الحـرث والـدراس والحصـاد.. مستوردة بالكامل (أو في الغالـب) مـن الخـارج. أيضـا لا يتحقق الأمن الغذائي، إذا كانت المؤسسـات الاقتصـادية والمالية والاجتماعية المنظمة للنشاط الاقتصادي في قطـاع الزراعة مرتبطة ـ بشكل أو آخر ـ بالخارج. وقد نذكر أن السيطرة الخارجية على الزراعـة (فـي ظـروف مصـر الخاصة) لم تتحقق سابقًا ـ في الأسـاس ـ بإقامـة قطـاع إنتاجي أجنبي كبير [٣٠]، وحين قيل إن مصر تابعة اقتصاديا، أو مزرعة قطن لـ "لانكشاير"، لم يكن مقصودا أن الإنجليز أو الأجانب يملكون الأرض الزراعية أو يـديرون مباشـرة عمليات إنتاج القطن في المزارع المصـرية، ولكـن كـان المقصود أنهم يسيطرون على مسار العملية؛ سـواء بإعاقـة قيام صناعة غزل ونسيج وطنية، أو بالسيطرة على مدخلات ومخرجات زراعة القطن، وبالتحديد من خلال الـتحكم فـي الإقراض والتسويق المحلي والخارجي للإنتاج.

إن مراعاة هدف الأمن الغـذائي فـي هيكـل التركيـب المحصولي المستهدف، ترتبط عضويا بهيكل النمو المستهدف في قطاع الصناعة، وترتبط أيضا بمراكز البحـث الوطنيـة والمنوط بها استنباطُ توليفات وإبداعات تكنولوجية ملائمـة، وترتبط بهيكل للخدمات ملائم، وترتبط بإنشـاء مؤسسـات وسياسات اقتصادية ملائمة. فزيـادة الإنتاجيـة، وضـمان الالتزام بالخطة العامة، وبالتركيب المحصولي الأمثل - وفق هدف الاستقلال (بمفهومه المركـب) - - يتطلـب تجميـع الزراعات في مساحات كبيرة، ويتطلب اتساق مصالح ووعي القوى المسيطرة على المؤسسات (أو على علاقات الإنتـاج) في الريف مع أهداف القيادة العليا للتنمية المستقلة، ويتطلـب الأمر أيضا سياسة سعرية مستقلة، تُستخدم في توجيه الإنتاج نحو الأهداف المحددة.

في إطار هذا المفهوم المركب للأمن الغذائي. يمكـن أن نشير إلى محددات وإشكالات خاصة بالزراعة المصرية، لا يمكن إغفالها في فروض وحسابات تنميـة مسـتقلة (ومـا تتضمنه من خطة ملائمـة للأمـن الغـذائي). وأول هـذه الإشكالات أن الموارد الطبيعية المتاحـة محـدودة (الأرض

الصالحة، والموارد المائيـة اللازمـة)، فـالأرض القابلـة للاستصلاح قليلة، وفي حالة الاستخدام الأمثل لمياه الري لن يوفر إلا ما يكفي لتوسع جديد لا يتجاوز ٣ مليـون فـدان. ويعني هذا أنه لا يمكن تحقيق أكثر من ٥٠ % من التوسـع الأفقي المطلوب لحفظ نصيب الفرد في مصر عن المسـتوى الحالي، أو لتحقيق الاكتفاء الـذاتي سـنة ٢٠٠٠. "فتحقيـق الاكتفاء الذاتي في سنة ٢٠٠٠ ـ كما يقول الجبلي ـ يحتاج إلى زيادة المساحة المحصولية الحالية بنحـو ١١,٣ مليـون فدان، أو مضاعفة إنتاجية كل المحاصيل، وكلا البديلين أمر صعب التحقيق؛ نظرا لمحدودية الموارد الأرضية والمائيـة الصالحة من جهـة، وارتفـاع الإنتاجيـة الحاليـة لمعظـم المحاصيل المصرية من جهة أخرى" [٣١]. ولكن لا يعني هذا أنه لا يوجد هامش واسع نسبيا لتعديل الهيكل المحصـولي، ولزيادة الإنتاجية، وخفض التكلفة، ولكن يواجه كل ذلك، كما يواجه ترشيد استخدام مياه الري، بعقبات مؤسسية تحول دون إدارة الزراعة المصرية كقطاع منظم. وأبرز هذه العقبـات تفتت الملكية، وأهم منها تفتت الحيـازات [٣٢]، وهـذا هـو التحدي الآخر الخطيـر الـذي يواجـه التنميـة الزراعيـة

والمصرية. إن المحدد الأول (الموارد) تفرضه الطبيعة لأجل يصعب التنبؤ بمداه، ولكن المحدد الثاني تفرضـه أوضـاع مؤسسية، يمكن تغييرها فـي ظـروف سياسـية مناسـبة، ويستحيل - في نفس الوقت - أي بحث جاد حول الاستخدام الأمثل لإمكانيات قطاع الزراعة، دون مواجهة لهذا الإشكال: إشكال التفتت [٣٣].

إلا أن المحددات الطبيعية تظل تمتع مصر، كما بينا، وفي أفضل الظروف، (وإذا استبعدنا العمـق العربـي المحتمـل للتنمية) من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية (لو كان هذا مطلوبا). وبالتالي، فإنه إلزام (وليس اختيارا) أن يعنـي الأمن الغذائي - في الحالة المصرية - الحرص على مجرد زيادة الاعتماد على النفس (بالمفهوم المركب) إلـى أعلـى درجة ممكنة، ويرتبط بذلك هيكليا - مـن منظـور الأمـن الغذائي أيضا، والتنمية المستقلة عموما - زيـادة الاعتمـاد على الصناعة في تنمية الدخل والصادرات (بالمقارنـة مـع أقطار أخرى لها هيكل مختلف من الموارد الطبيعية).

إن تنمية الصادرات غيـر الزراعيـة - فـي الحالـة المصرية - من المكونات الأساسية لخطة الأمـن الغـذائي،

فإذا كانت زيادة الاعتماد على الخارج في الحصـول علـى الغذاء مما يهدد استقلال الإرادة، فإن التهديد يتضـاعف إذا شح أيضا النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الغذائية، وإذا أصبحت الحاجة للاقتـراض لا تـرتبط فقـط بمشـروعات استثمارية، ولكن من أجل تجنـب المجاعـة [٣٤]. ويترتـب منطقيا على كل ما ذكرنا، أن الاستراتيجية الزراعية ينبغـي ألا تُهمل التوسع الأفقي باسم المصاعب وارتفـاع التكلفـة، أو باسم التوسع الرأسي ذي العائد السريع. وتـزداد أهميـة التوسع الأفقي؛ إذا أخذنا في الاعتبار التطلع إلى خلق نمـط للزراعات الرائدة [٣٥]، وأيضا إذا أخـذنا فـي الاعتبـار أن المباني غطت حوالي ٦٤٠ ألف فدان (فـي الفتـرة ٦٤ ـ ١٩٧٤).

إذا راجعنا ـ من هذا المنظـور ـ تطـوراتِ قطـاع الزراعة في الستينيات، نقول إنهـا ارتبطـت ـ بتعثـر ـ بالتوجه العام نحو تنمية مستقلة، وللأسف لم تركز الدراسات حول هذه الفترة تركيزا كافيا علـى التقـويم النقـدي لهـذا الارتباط، أي على متابعة التطورات في قطاع الزراعة مـن منظور النموذج المستقل والمتكامل للتنميـة. ولكـن كـان

التركيز على تغيرات الهيكل المحصولي، أو على تطـورات التوسع الأفقي والرأسي، أو على قضايا التوزيع؛ كمجـالات منعزلة للبحث، وبعيدا عن محاولة استكشاف النَسق الجـاري إنشاؤه من كل ذلك[٣٦]. إن تطورات الستينيات تعثرت فـي بعض الأحيان، وكانت بغير حسم في أحيان أخرى، ولكـن تمخضت ـ رغم ذلك ـ عن إنجازات ماديـة، ومؤسسـات وسياسات، تتضح أهميتها من منظور التنمية المستقلة عنـد مراجعة ما تم خلال سنوات الانفتاح. فعلى رأس الإنجازات العظيمة نذكر السد العالي الذي مثل مشروعا أساسيا للتنميـة المستقلة (المتمحورة حول ذاتها) في الزراعـة والصـناعة. وفي الزراعة بالتحديد ارتبطت بالسد العالي أوسع مشروعات للاستصلاح (منذ عهد الخديو إسـماعيل)، وكـذلك زيـادة المساحة المحصولية [٣٧]. ولم يكن ممكنًا إقامة السد العـالي وما يرتبط به من مشروعات، وخاصة في الظـروف التـي اتخذ فيها القرار، إلا بإرادة مستقلة لدى المسـتويات العليـا للسلطة، وهذه الإرادة لم يكن يكفي لتجسيدها اتخاذُ اختيارات صحيحة وشجاعة في إطار العلاقات الدولية، ولكـن تطلـب

الأمر تغيرات مناسبة في إدارة الاقتصاد المصـري (علـى مستوى القُطْر، وعلى مستوى المشروع).

وبشكل عام كان الأمر يتطلب تدخلاً متزايدا وكفُؤًا مـن الدولة. وإلى جانب السد العالي، كانت مشروعات الأسـمدة والتراكتورات والمبيدات (والحديد والصلب والأسمنت أيضا) ترتبط بتنمية زراعيـة مسـتقلة [٣٨]. وبالنسـبة للأوضـاع المؤسسية والسياسات، كانت إجراءات الإصـلاح الزراعـي المتوالية (المتعلقة بالملكية وعلاقات الإيجار) خطواتٍ تؤدي إلى تغير بنية السلطة الحاكمة للريف باتجاه أكثر اتساقًا مـع بنية وأهداف سلطة مركزية تحاول قيـادة تنميـة مسـتقلة. ومحاولات التجميع (في أراضـي الإصـلاح ثـم خـارج الإصلاح) [٣٩] والجمعيات التعاونية والتسويق التعـاوني [٤٠] كانت في اتجاه إحكام الالتزام بالهيكل المحصولي المستهدف من قبل سلطة التخطيط المركزي، وضبطًا لاتجاه الأسـعار وفق المستويات المحددة بقرارات مركزية محلية، وكل هـذا مرتبط بسيطرة الدولة المتزايـدة علـى مـدخلات الإنتـاج الزراعي، وبإمكانية استخدام أفضل للفائض العيني والمـالي لقطاع الزراعة لصالح التنمية الشاملة المستقلة [٤١].

ومع ذلك كانت الإنجـازات والمؤسسـات والسياسـات، مشوبةً بأوجـه القصـور والتناقضـات. بعـض الثغـرات والتناقضات كان امتدادا طبيعيا لنـواقص التجربـة العامـة وتناقضات المرحلة الانتقالية إلى نموذج مسـتقل، والـبعض الآخر، كان لوعورة القطاع الزراعي وظروف تطوره فـي إطار الوضع المصري والثورة المصـرية [٤٢]. ويمكـن أن نشير مثلاً في قطاع الزراعة، إلى فوضى زحـف المبـاني السكنية على الأراضي الخصـبة، وإلـى انخفـاض معـدل الاستصلاح والاستزراع. وإلى التردد في قرار إنشاء قطـاع زراعي منظم (مجمعات زراعية صناعية) فـي الأراضـي الجديدة، ويمكن أن نشير أيضا إلى التخلف في مشـروعات الصرف، وأثر ذلك على الإنتاجية في مساحات كبيـرة مـن الأرض القديمة، وكذلك إلى تقاعس الدولة عن التدخل الجاد باتجاه التعاون الإنتـاجي، اكتفـاء بـالوقوف فـي إطـار الخدمات[٤٣]. ونشير أخيرا إلى أن ضبط الأسعار والـدورة اقتصر على صغار الحائزين.

وإفلات الحائزين الكبار، وخاصة نحو الزراعـات غيـر التقليدية، لم يكن جزءا من تخطيط مركـزي [٤٤]، وتخلـف

المؤسسات والسياسات في الأسعار وتنظـيم الإنتـاج، كـان يعكس - إلى حد كبير - وزن كبار الحائزين في بنية الريف المصري، وفي السلطة السياسية المركزية. وليس مقصـودا هنا ـ في تقديرنا ـ أن التنمية المستقلة تتطلب ـ في كـل الأحوال ـ تصفية كبار الحائزين كفئة اجتماعية، فما لم تدع ظروفٌ سياسية معينة إلى مثل هذا الإجراء؛ يكفي أن يوضع سقفٌ للملكية والحيـازة، يتناسـب مـع محدوديـة الأرض الزراعية بشكل عام، ومع إنتاجيـة الأرض فـي المواقـع المختلفة.

فمن ناحية، لسنا ضد الملكية الفردية للأراضي الزراعية من حيث المبدأ، ومن ناحية أخرى، فإن الحـائزين الكبـار يمثلون - عادة - مهاراتٍ فنيـة تنظيميـة هامـة. والمهـم (والممكن في ظروف مواتية) تحييد الضغوط الممكنة لهـذه الفئة الاجتماعية، والتي تحول دون اتساق السياسات باتجـاه التنمية المستقلة. ويتطلب ذلك نضالاً متصلاً ضد الاتجاهات المنتشرة بين أفراد هذه الفئة (كما عند نظرائهم في المدينـة) لتغليب مصالحهم وتطلعاتهم، على مصلحة المشروع العـام. ويتضمن هذا النضال جهدا سياسيا واقتصاديا وفكريا.

(٢) التغيرات البنيوية نحو التبعية:

أ- بعد هذا التقديم السريع لمفهومنا عن التنمية المستقلة في قطاع الزراعة، ولإشكالاتها الخاصة في الظروف المصرية، وبعد تقييم ما تحقق في هذا الاتجاه أثناء الستينيات، يمكننا الآن متابعة التغير العميق (المستهدف والحادث) في هيكل وبنية الريف المصري. إن الغزاة الأجانب لم تكن مهمتهم حل مشاكل القطاع الزراعي من منظور التنمية المستقلة، وإجاباتهم على الأسئلة المطروحة، كان طبيعيا أن تختلف تماما عن نوع الإجابات التي قدمناها؛ فإجاباتهم للأسئلة كان طبيعيا أن تتسق مع هيكل وبنية الاقتصاد التابع الذي يستهدفونه، وكان طبيعيا بالتالي أن تتسق وتترابط مع توصياتهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى. لقد طالب البنك الدولي - وله حق - بما أسماه: "تحولاً نوعيا في الزراعة" [٤٥]. وبشرنا تقرير البنك الدولي، بأنه يعتقد أن مصر يمكنها "أن تحقق معدلاً سنويا للنمو في إنتاجها الزراعي، يصل إلى ٤

في المائة، لفترة تمتد حوالي عشر سنوات". إذا تمت التعديلات التي تقترحها بعثةُ البنك [٤٦].

* وكما تكفلت جهات خارجية بوضع الخطط التفصيلية لتنمية القطاعات الأخرى (في إطار الاستراتيجية العامة المفروضة)، كان طبيعيا أن يتم التعاقد مع جامعة كاليفورنيا (مشروع أنساق التنمية الزراعية) لدراسة الإنتاج الزراعي وتحديد سياساته (تشارك وكالة التنمية الأمريكية في تمويل المشروع بما يعادل ١٢ مليون دولار). ويكمل هذا (مشروع إدارة القطاع الزراعي) ASIP؛ حيث تسهم الوكالة الأمريكية في تمويل أعمال التدريب اللازمة لتكوين مجموعة من المديرين المصريين والموجهين "من خلال أسلوب ASIP"، قادرة على تنفيذ السياسات الموضوعة. وهناك أيضا حوالي ٦٥ مشروعا بحثيا تنفذ في إطار قانون فائض الحاصلات الزراعية (PL, 480)، وكافة هذه الدراسات (كما في المجالات الأخرى) تقوم على الجهود الفنية والخبرات المتنوعة للباحثين المصريين في معاهد البحوث التابعة لوزارة الزراعة في كليات الزراعة بالجامعات المختلفة (لقاء

مكافآت مغرية جدا)، فيتوقف البحث العلمـي المسـتقل، وترتبط المصلحة الاقتصادية المباشرة للباحثين (مسـتوى المعيشة المرتفع) بالولاء لمصـادر التمويـل الأجنبـي، وتوظف الوقائع والنتائج البحثية وفق الإطار المسـتهدف. وهذه المسألة تخفَى على البعض (ليس بحسن نية في كـل الأحوال)؛ ولذا يلزم تذكيرهم بأنه لا توجد تكنولوجيـا أو توصيات فنية، غير مشروطة بالنسق الذي تعمل فيه. لقـد تم - مثلاً - وضع برنامج طويل الأجل بمساعدة البنـك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية من أجل التوسع التدريجي في استخدام الميكنة في عمليات معينة؛ كالري والحـرث والدراس والنقل، ولتنفيذ هذا البرنامج سيعتمد على دراسة التكنولوجيا المستخدمة حاليا في الزراعة المصرية، وعلى معلومات من المحافظات والمجالس المحليـة والفلاحـين، ولكن بأي هدف؟ ليس لتطوير التكنولوجيـا المحليـة، أو لإقامة صناعة وطنية تُمِد الزراعة باحتياجاتها، ولكن "لأنه سيتم التركيز في المستقبل على أسلوب نقـل التكنولوجيـا الأمريكية المناسبة للتوطين في البيئـة المصـرية" (٤٧)، ويتطلب هذا - بطبيعة الحال - "خلق جيـل جديـد مـن

العاملين الذي يجيدون استخدام هذه الآلات وإنشاء وحدات صيانة لها، مع وجود جيل من الفنيين المتخصصين فـي إصلاحها" (٤٨). وهناك أيضا مشروع ركزت عليه وكالة التنمية الأمريكية، منذ فترة مبكرة، إصلاحها" [٤٨]. وهناك أيضا مشروع ركزت عليه وكالة التنمية الأمريكية، منـذ فترة مبكرة، يبحث "استخدام وإدارة المياه"، أي ترشيد مياه الري، مع وزارتي الري والزراعـة، فهنـاك ٨ خبـراء أمريكيين يقيمون في مصر بصفة دائمة للإشراف على هذا المشروع، بالإضافة إلى خبراء آخـرين يـأتون بصـفة دورية. وكانت الوكالة سخية فقدمت للمشروع مِنحة تصل إلى ٨ ملايين دولار، ويقول المتحدث باسمها إنه "يأمل أن يتم تطبيق النتائج التي سوف نصل إليها علـى مسـتوى الجمهورية" [٤٧]، ويدعم هذه النتائج ربـط نظـام الـري المصري بالاستيراد من الولايـات المتحـدة؛ وفقًـا لـ ـ "مشروع مضخات الري" الذي تمول الوكالـة الأمريكيـة بمقتضاه إنشاء مضخات في ٣٤ محطة على طول النيـل، في الوجهين البحري والقبلي، ووفقًا لـ "مشروع تجهيزات حفر قنوات الري". وأعتقد أن مصطلح "الترشيد" أصـبح

سيئ السمعة في مصر ـ بشكل عام ـ ولكن بغض النظر عن هذا ينبغي ـ في كل الأحوال ـ أن نبحث عن الهدف من الأداء قبل البحث في ترشـيد هـذا الأداء. وبالنسـبة لموضوع مياه الري، يمكن مثلاً أن نتسـاءل عـن قيمـة ترشيد الأداء، إذا كان تحقيق الوفر في اسـتخدام الميـاه، ستستفيد منه إسرائيل؟ بنفس المنهج يكون الحكـم علـى مشروع تحسين التربة في مساحة تزيد علـى ٢٠٠ ألـف فدان، يتولى البنك الدولي تمويل المكـون الأجنبـي لـه. وترتبط بذلك مشروعات الصرف المغطى التـي عقـدت بشأنها أربع اتفاقيات مع البنك الـدولي ووكالـة التنميـة الأمريكية (١٤١ مليون دولار) [٤٩]. هـذه المشـروعات لا ينبغي أن نعزلها عن سياقها ونقول: هل هي مفيـدة ـ في حد ذاتها ـ لزيادة الإنتاجية أم لا؟ فوفقًا لمنهجنا؛ ننظر إلى الاستراتيجية الزراعية، وإلى السياسات المتكاملة فـي مجموعها، فإذا كانت قروض الصرف المغطى وفـائض الحاصلات مرتبطة بشروط تحدد مجمل السياسة الزراعية على نحو متسق مع نموذج التبعية، فإن زيـادة الإنتاجيـة للفدان ـ في هذا الإطار ـ لا تُعتبر نجاحا يفخر به [٥٠].

وواقع الحال أن كافة الأبحاث والمشـروعات، تسـتهدف فعلاً إرساء التبعية، يشمل ذلك المشروع الفرعي للبساتين (المنبثق عن مشروع أنساق التنمية الزراعية) الذي يشمل ذلك المشروع الفرعي للبساتين (المنبثـق عـن مشـروع أنساق التنمية الزراعية) الذي يشـمل تطـوير وتحسـين الأصناف الحالية، واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، تدعم هذا المشروع قروض سلعية من الوكالة تقـدم إلـى المزارعين من خلال بنك الائتمان الزراعي؛ للتوسع فـي زراعة الفواكه والخُضر، ولدعم تعاونيات القطاع الخاص في تسويق هذه الحاصلات. ويتضامن هذا الدعم مع قرض البنك الدولي لتوفير تقـاوي الخضـر والفواكـه للسـوق المحلية. هناك أيضا "مشروع تحسين الدواجن" ومشـروع تنمية المزارع السمكية التي تنشئها الدولةُ بمساعدة الوكالة الأمريكية، وتملك للقطاع الخاص بقروض طويلة الأجـل، وسنرى كيف تتسق كل هذه التوجهات مع نسـق التنميـة الزراعية التابعة.

ب ـ بعد هذا العرض للمفاهيم وتوجهات السياسة، نتابع أساليب ونتائج التنفيذ. وفي قطاع الزراعة (كما فـي

القطاعات الأخرى) مدخل البنك الدولي (ومن معه) لتنفيذ مهامه، هو الالتزام بتعليمات الصندوق، أي **رفع يد الدولة عن التدخل الإداري والسعري لتوجيه النشاط الاقتصادي**. وانعكس ذلك، في قطاع الزراعة، في تضامن البنك الدولي مع صندوق النقد، للمطالبة برفع يد الدولة عن التدخل الإداري لتحديد المحاصيل المستهدفة، وبإنهاء سيطرة الدولة على الأسعار الزراعية. لقد لاحظ صندوق النقد "أن الإنتاج الزراعي نما بمعدل يقل عن معدل نمو السكان في السنوات الأخيرة (يقصد سنوات الانفتاح)؛ كنتيجة لمشاكلَ فنية واقتصادية"(٥١). وأوضح صندوق النقد أن المشاكل الفنية تشمل مشروعات الصرف وتوفير المدخلات المناسبة، وأن الحل الأساسي للمشاكل الاقتصادية، يمكن في اتباع تعليماته التقليدية. وترجمة هذا الطرح أن قروض البنك الدولي ووكالة التنمية (قروض المشروعات والقروض السلعية) لقطاع الزراعة مرتبطة باتباع تعليمات الصندوق؛ بحجة أنه لن يستفاد من أي تطويرات فنية إذا لم يضبط الأداء

الاقتصادي، وترجمة هذا أيضا؛ أن مشروعاتِ التنمية لا بد أن تُحكم بسياسات ومصالح البنية التابعة. والبنك الدولي لم يقصر في الترويج لإمكانيات جعبتـه فـي تنمية الزراعة المصرية، "هناك الكثير مما ينبغي عمله في الأراضي القديمة، رغم إنتاجيتها العاليـة، ورغـم المحددات البادية على الحد الكثيف. إن تحول الزراعة على الأراضي القديمة، يمكن أن يحقق نتـائج بعيـدة المدى، شاملة الصرف، وأنماط المحاصيل الجديـدة، وطرق الري الجديدة، والتكنيك المحسـن للزراعـة، وكذلك ربط الأصناف الجديدة من الإنتـاج الزراعـي بالصناعة والصادرات" [٤٥]. ولكن لم يخـفِ البنـك (ومعه وكالة التنمية بطبيعة الحال)، أن "مسـاعداتِهما" ـ كما قال صندوق النقد ـ مرتبطة بشروط الأخيـر، وعبر عن ذلك في نصوص اتفاقيات القروض (راجع الفصل الثاني)، وسجل هذا أيضا في كافة الوثائق التي صدرت عن هذه الهيئات (باسمها مباشـرة، أو باسـم الحكومة المصرية).

وفي تقريره الشامل، أثبت البنـك الـدولي أن نسـق الأسعار المدار وطنيا يمثل "قيدا رئيسيا على كمية ومسـتوى الإنتاج الزراعي، وتأثيره على مزارعـي الـوادي القـديم، ومستوطني قُرى الأراضي المستصلحة يزداد سفورا؛ حيـث إنهم مرتبطون أيضا بدورة محاصيل محددة إداريا. ومزارع الدولة الكبيرة في الأراضي المستصلحة، تُنتج وفقًـا لـدورة زراعية مقررة، وتكاليف التشغيل والخسـائر تمـول مـن الخزانة المركزية للحكومة" [٥٢].

إن نسق الأسعار الوطني كان يحتاج فعلاً إلى تعديلات هامة؛ لكي تتسق المصالح (أو لكي تضيق الفجوة على الأقل) بين مصالح المزارع منعكسة فـي دخلـه، وبـين مصـالح المجتمع وتنميته المستقلة. وبمعنى آخر: كان مطلوبا إعـادة النظر في مستويات الأسعار للمحاصيل المختلفة؛ لاستخدامها كحوافز هامة وإضافية للالتزام باتجاه الأهـداف المحـددة.. ولكن ليس هذا مقصد الصندوق والبنك، فتدخل الدولـة فـي تنظيم الدورة إداريا، أو بمساعدة الأسعار، مرفـوض لـديهم أصلاً، وقيل إنه بالضرورة يـؤدي إلـى انتكـاس التنميـة الزراعية، وحتى في مزارع الدولة، يؤدي إلـى خسـائرها،

ولم يشفع لهذه الخسائر مثلاً أن الأراضي لا زالت تحت الحدية الاقتصادية أو فوقها بقليل.

لم يذكر ذلك ولو باعتباره أحد العوامل. فقط أشير إلى تحديد الدورة، مع أن الأراضي المستصلحة - في حالة إدارتها عن طريق شركة أجنبية - ستخضع على ما أعتقد لدورة مناسبة محددة، عن طريق إدارة الشركة. على أية حال، المطلوب من الدولة أن تُنهي نسق التدخل المركب في أسعار المدخلات والمخرجات، وأن تعمد "إلى نسق أكثر شفافية (أبسط) يعتمد على الحد الأدنى من الأدوات غير المباشرة" [٥٣]. وينبغي "على السلطات أن ترتب الأسعار المدفوعة للسلع الزراعية، وفقًا للأسعار السائدة في السوق الدولي، وسيعني هذا ارتفاعا كبيرا في أسعار بعض السلع الهامة، وإذا أريد لها أن تبقى منخفضة؛ يتطلب الأمر زيادة في اعتمادات الدعم من موارد الخزانة. ومن أجل تقليل هذا الاحتمال، يحسن أن يتم التحرك أولاً نحو نسق من معدلات الأسعار تتفق مع المعدلات السائدة في السوق العالمي. والمساواة بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية للمنتجات الزراعية يمكن أن تتحقق في مرحلة تالية" (٥٤).

وقد توالت الضغوطُ - في إطار الهجوم العام - لتحقيق هذه النتيجة، وجنبا إلى جنب مع النتائج المحققة في جبهة أسعار القطاع العام الصناعي، تمكن الصندوق أيضا من انتزاع انتصارات مشابهة في جبهة الأسعار الزراعية، فأعلنت الحكومة "أن هيكل الأسعار لم يقدم حوافز مناسبة للإنتاج الكفء.. وسنراجع سياسات التسعير الزراعي؛ بهدف خفض تشوهات التكلفة - السعر، وزيادة حوافز الإنتاج. وفي نيتنا ترشيد نظام التوزيع للمدخلات الزراعية؛ حيث إن النظام الحالي للتسعير والتخصيص أعاق الاستخدام الكفء"[55]. (ويعني هذا زيادة الاعتماد على قنوات السوق، بدلاً من التدخل الحكومي). أعلنت الحكومة هذا الالتزام أمام صندوق النقد في برنامجها للسنوات الثلاث التالية ليونيو ١٩٧٨، وفي برنامجها للسنة الأولى من هذا الاتفاق الممتد، التزمت بأن تنتهي من مراجعتها الكاملة لسياسات التسعير الزراعي خلال العام؛ "بحيث يمكن اتخاذ القرارات التي تحسن حوافز الإنتاج بدءا من العام الزراعي ٧٩/ ١٩٨٠" [56]. ولكن حتى أواخر عام ١٩٧٨، لم تكن الحكومة قد انتهت من دراساتها (التي كان مفروضا أن تنعكس نتائجها في الموازنة العامة).

واضطرت بعثة الصندوق إلى التذكير بأن "انخفاض معـدل النمو في الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة، يثير اهتماما جادا"، وربطت كالعادة زيادة الإنتاجية بقضية الأسعار فـي المقام الأول، فجددت الحكومة التزامها بإنهاء الدراسات حول دعم مدخلات الزراعة وحول سياساتها في التدخل لتخصيص الموارد، وبتقديم أسعار مناسبة للمزارعين. وقد "اقترح خلال العام الجاري (١٧٨) عدد من التغيرات في الأسعار لكل من المخرجات والمدخلات؛ بهدف أن تكون الأسعار المدفوعـة والتي يتسلمها المزارعون أوثق صلة بأسعار السـوق" [٥١]. وقد اشتملت السياسة الزراعية بالفعل على تعـديل للأسـعار الرسمية للمحاصيل الزراعية، فتقررت في ميزانيـة ١٩٧٩ زيادة أسعار شراء الحكومة لعدد من المحاصـيل بحـوالي ٣٠ % [٥٧] ولكن زادت في نفس الوقت أسعار بيع الأسـمدة (حوالي ٤ جنيهات للطن)، وكذلك نفقات المقاومة (حوالي ٧ جنيهات للفدان). وبالتالي لـم يحقـق المزارعـون زيـادة محسوسة في دخولهم من بيع الحصص التي تتسلمها الحكومة (في موازاة الارتفاع العام في معدل التضخم)، ولكن ساعدت الزيادة على حفز موجة عامة لارتفاع الأسـعار (وبمعـدل

أعلى) في الحاصلات التي تشق طريقها إلى السوق المرسلة. وبالتالي لم يتحسن الموقف الدخلي النسبي لأصحاب المحاصيل التقليدية، ولم تكن الإجراءات الحكومية حوافز لتوجيه الزراع ولزيادة إنتاجيتهم (كما زعم صندوق النقد) بالنسبة لمحاصيل أساسية؛ كالقطن وقصب السكر (وهذا أمر له مغزاه العميق كما سيجيء). كان المقصد مجرد تحقيق خطوة في اتجاه رفع يد الدولة عن إدارة الأسعار؛ بتقريب أسعار الشراء الحكومية من مستوى الأسعار في الدول المسيطرة. وقد أقر البنك الدولي بصحة ما فهمناه، وفسر ابتهاجه بالقرارات على أساس أنها مجرد "اعتراف حميد (من السلطات) بالمبادئ المتضمنة: أسعار مناسبة للمحاصيل، وخفض في دعم المدخلات" (٥٨).

ج - **مع هذا النجاح في ضبط الأداء الاقتصادي، يقوم البنك الدولي بمهامه المتميزة، مسلحا بخطته وخبرائه وقروضه**، ومتعاونًا مع وكالة التنمية الأمريكية. وقد لاحظنا أن الخطوط العامة للاستراتيجية ركزت في مقترحاتها الفنية لتطوير القطاع الزراعي على مشروعات الصرف، وتحسين

مدخلات الإنتاج. وتجاهلت إشكال التفتت في الحيازات كعائق أساسي؛ سواء في وجه الاستجابة المناسبة لتغير الأسعار، أو في وجه الاستخدام الأمثل للمدخلات المحسنة، ولا نعتقد أن التجاهل يعكس تقييما اقتصاديا موضوعيا، يقضي بأن المشكلة لا تستحق اهتماما. ولكن يبدو أن اتجاه البنك الدولي يتضمن اعتمادا على النتائج المتولدة من مجمل السياسات الاقتصادية، والتي قد تحد من مساحة القطاع المفتت عن طريق التركز في الملكية والحيازة. فهذا هو البديل المناسب للبنية الاقتصادية والاجتماعية التابعة.

وللأسف، لا توجد - كما قلنا - بيانات إجمالية عن تطور الملكية والحيازة منذ منتصف الستينيات [٥٩]، ولا عن تطور توزيع الأصول الإنتاجية الأخرى على الفئات الاجتماعية المختلفة، بل لا توجد أرقام إجمالي يرتكن إلى دقتها - بقدر مقبول - عن الزيادة العامة في الآلات المستخدمة في الزراعة، أو في الأنشطة غير الزراعية في الريف المصري، ولا توجد بيانات متكاملة حول التصورات

في مستوى وأنماط المعيشة بين الفئات المختلفة، وبشكل عام لا توجد دراسات ميدانية اجتماعية كافية [٦٠]. وعلى ذلك فنحن نقتحم المجهول، ونركب مخاطرة كبيرة نسبيا؛ إذ نحاول تتبع التطورات الحادثة فعليا في الريف، وسنُضطر إلى استخدام عدد من الفروض، ونحاكم نتائجها على ضوء بعض دراسات العينات المحدودة.

والفرض الأول هو أن هناك اتجاه تلقائي وطبيعي للتمركز في ملكية الأرض الزراعية (كما في ملكية الأصول المنتجة في أي نشاط اقتصادي) في ظل سوق مرسل، وفي غيبة ميكانيزمات مضادة (من خارج السوق) لهذا الاتجاه. وإذا اعتمدنا على المقارنة بين هيكل ملكية الأراضي الزراعية قبل قانون ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي الأول، وبين الهيكل المقابل عام ١٩٦٥ (بعد المعالجة المعقولة لمحمود عبد الفضيل) [٦١]، سنلحظ أنه بعد تنفيذ قانوني الإصلاح الزراعي، حدث تغير جذري وهام لصالح أصحاب الملكيات الصغيرة (٥ أفدنة فأقل)، وهذه الفئة اكتسبت المساحات المضافة (أساسا) عبر قرارات سياسية، وإجراءات منظمة. ولكن يلاحظ أيضا أن ملكية الأراضي خارج نطاق الإصلاح

الزراعي (أي المتداولة في السوق)، انتهت إلى اتجـاه نحـو تمركز الملكية في نطاق الفئة من ٥ ـ أقل مـن ٥٠ فـدانًا، وداخل هذه الفئة كانت زيادة المساحة المضافة لدى شـريحة ٥ ـ أقل من ١٠ أقل من المساحة المضافة لـدى الشـريحة ١٠ ـ أقل من ٢٠، والأخيرة أقل من المساحة المضافة إلى الشريحة ٢٠ ـ أقل من ٥٠ فدانًا. وقد حدث ذلك رغـم أن سوق الأرض الزراعية لم تكن مرسلةً تماما؛ فبالتأكيد لم يكن الجو السياسي العام الذي أشاعه توزيع الأراضي، ومنع طرد المستأجرين، يشجع كثيرا على تمركُـز ملكيـة الأراضـي الزراعية، وكذلك لم تكن لجنة تصفية الإقطاع مما يحفز على شراء الأراضي، ولا انحيازات السلطة المركزيـة لصـغار الحائزين، ولا التأميمات والحراسات، أو الحديث الدائم عـن الاشتراكية وتذويب الفوارق بين الطبقات. لم تَكـن السـوقُ مرسلةً إذن، وكانت عوامل الضغط على حركتـه التلقائيـة مؤثرة، ومع ذلك تم رصد الاتجاه الذي أشرنا إليه. ومن حقنا أن نتصور أن هذا الاتجـاه يتسـارع إذا خفـت الضـوابط والضغوط المفروضة على سوق الأراضـي الزراعيـة. إن النتائج المستخلصة من (دراسة عينات واسعة نسبيا) حـول

توزيع ملكية الأراضي الزراعية في عام ١٩٧٣ (٦٢)، وتشير إلى تغير جسيم في هيكل الملكية، إذا قورنت هذه النتائج مع آخر إحصاءات رسمية في الموضوع - عام ١٩٦٥ - كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

تطور هيكل الملكية الزراعية

الملكية بالفدان	النسبة المئوية من الملاك		النسبة المئوية من المساحة	
	١٩٦٥	**١٩٧٣**	**١٩٦٥**	**١٩٧٣**
أقل من ٥ أفدنة	٩٤,٥	٨٥,٦	٥٧,١	٢٦,١
٥ - أقل من ١٠	٢,٤	٧,٨	٩,٥	١١,٢
١٠ فأكثر	٣,١	٦,٦	٣٣,٤	٦٢,٧

وقد يدهشنا هذا المدى من التغير، في فترة شهدت بعض التساهل (وخاصة بعد حرب ١٩٦٧)، ولكن لم تشهد انقلابا كاملاً في السياسات، بل حدث في تلك الفترة فرض سقف على ملكية الأسرة من الأراضي الزراعية. وقد نرى أن

تقديرات ١٩٧٣ هذه لا تقدم صورة صحيحة، ولكنها مؤشـر لاتجاه متوقع في ظل قدر محدود من التساهل، وهي مؤشـر يرجع تصورنا أن هذا الاتجاه قد تسارع بعد التصـفية شـبه الكاملة للضوابط المفروضة على سوق الأراضي الزراعية، بل من حقنا أن نتصور أن **الاتجاه للتمركز تسارع جدا؛ لأن السوق ـ في فترة الانفتاح ـ لم يكن أيضا سوقًا مرسـلاً**. فالسرعة المذهلة لتمركز الأصول والأنشطة الاقتصادية فـي مجالات كالاستيراد والمقاولات والتجارة الداخلية، لـم تكـن مجرد نتائج للسوق المرسلة، ولإطـلاق آلياتهـا؛ فالسـوق المرسلة لا تحقق وحدها هذه النتيجة، وبهذه السرعة، وحقيقة الحال أن السـوق ازدادت تشـوها بالتـدخلات الأجنبيـة، وبتدخلات السلطة السياسية المصرية لمساندة البعض بشـكل مباشر، وكان الأمر كذلك في قطاع الريـف، وفـي ملكيـة الأراضي الزراعية أو حيازتها. والسلطات المحليـة ـ فـي المناطق الريفية ـ لعبت بلا شك دورا هاما في إطار التوجه العام للسلطة السياسية الجديدة، وفي إطار الارتباطات الوثيقة (والمعلنة الآن بلا رادع) بـين رجـال الإدارة المحليـين، والفئات القادرة والعناصر المغامرة. ويبدو أن عدد الزاحفين

من المدينة إلى الريف، لشراء الأراضي أو لحيازتها، قد زاد أيضا لإقامة مزارع ومشروعات ذات إنتاج غيـر تقليـدي، وشجع كل هذه العمليـة، أن إخـلاء الأرض مـن صـغار المستأجرين أصبح سهلاً نسبيا، فأصبح بوسع بعض المـلاك الكبار أن يعودوا إلى أرضهم لزراعتها على الذمـة، أو أن يؤجروها لمستأجرين قادرين على إقامة مشروعات ربحيتها عالية، وقادرين بالتالي على دفع إيجار أعلى. وسهولة طـرد المستأجرين الصغار تحققت نسبيا الآن بعد تصفية الجميعات التعاونية التي بدأت من الناحية العملية بإحلال بنـك القريـة محلها في أهم وظائفها: الائتمان [٦٣]، وبعد تصفية لجان فض المنازعات (القانون رقم ٦٧ لسـنة ١٩٧٥)، ومـع إطـار الوضع السياسي العام الذي مال بتوازن القوى ضد مصـالح صغار المستأجرين، وضد قدرتهم على الدفاع عن مـواقعهم وحقوقهم القانونية.

وتشير دراسات متفرقة ومحدودة، إلى نتائج تتفق مع مـا ذهبنا إليه ـ فبالنسبة للعلاقات الإيجارية، يتضح من عينـة قرى (في محافظة البحيرة) أن الإيجار الفعلي السائد كان ٨٧ جنيها للفدان في السنة إذا زرع قطنًا ـ ٤٠ /٥٠ جنيها لفدان

البرسيم ـ ٦٠ جنيها لفدان الأرز ـ ١٠٠ جنيه للفـدان إذا زرع قمحا وأرزا (مع أن الإيجار القـانوني، سـبعة أمثـال الضريبة، لا يزيد عن ٢٤ جنيها للفدان في السنة). ولاحظت هذه الدراسة (وتاريخهـا ١٩٧٦) أن "الاسـتئْجار بإيجـار مرتفع، عادة ما يقع من جانب الملاك وأصحاب الحيـازات الكبيرة، يستأجرون الأرض لتوسيع الرقعة التي يشـغلونها، وخاصة في تربية المواشي" (٦٤).

ويشير هذا، إلى أن أثر العوامل الاقتصادية فـي زيـادة الإيجار، كان أكبر من أثر الضغط والقهـر ضـد صـغار المستأجرين، وكان هذا متصـورا فـي إطـار الأوضـاع المؤسسية للمرحلة السابقة، فوفقًـا لدراسـة أخـرى حـول مجموعة قرى برج نور الحمص، كانت المشاكل المحوريـة التي بحثتها لجان فض المنازعات في جمعيات الائتمان (قبل إنهائها عام ١٩٧٦) تدور حول العلاقات الإيجاريـة، "فعقـد الإيجار الذي ينظم العلاقة بين المالـك والمسـتأجر، وفقًـا لأحكام القانون، هو محور الصراع بين الطرفين؛ فكل منهما يجعل من هذا العقد وسيلة لتحقيق مصـلحته؛ إذ إن المالـك يحاول من خلاله أن يثبتَ عدم التزام المستأجر بشروط هـذا

العقد؛ كتأخيره في سداد الإيجار، أو تغييره لمعـالم الأرض، أو قيامه بالتأجير من الباطن.. إلخ؛ لكي يحصل على حكـم بطرده من "العين" أي من أرضه. كما أن المسـتأجر يعتبـر عقد الإيجار هو الصيغة القانونية التي تضـمن حقـه فـي استغلال الأرض وتجعله في مأمن من استغلال المالك. ومن ثم، فإنه (أي المستأجر) يحاول جاهدا أن يلزم المالك بتوقيـع هذا العقد، فيما لو امتنع عن ذلك".

وقد أثبتت الدراسةُ أن قرارات لجان فض المنازعات (في قرى العينة) كانت بنسبة ٤٠,٣ % لصالح الملاك، وجـاءت بنسبة ٥٩,٧ % لصالح المستأجرين [٦٥]. وهذه النتيجة تؤكد الدور الهام للجان، وتعزز تصورنا، أن إنهاء هـذه اللجـان، وإضعاف الجمعيات التعاونية بشكل عام (من خـلال بنـك القرية)، كان ضربة موجهة للملاك والمستأجرين الصـغار؛ فالقانون كان يوفر قدرا من الحماية لحق صغار الملاك فـي إدارة جمعيات الائتمان [٦٦].

ومهما قيل عن محاولات الأعيان لإفراغ هذا القانون من محتواه، ظل نص القانون (بما يمثله من اتجاه عام للسـلطة المركزية)، وظل جو الانتخابات، وتصاعد الوعي السياسـي

العام لدى صغار الحائزين، ظل كل ذلك عامل ضغط هـام على تطلعات ومشاغبات الأعيان، وفي عينة قرى البحيـرة، نجد أن الدراسة تُنقل على لسان صغار الفلاحين نقدهم الحار للموقف السلبي للجمعية التعاونية، فيقولون عن دور أعضاء مجلس الإدارة "إنه (ولا حاجـة: يصـالحوا الخلـق علـى بعضها.. المرأة الغضبانة مع جوزها يصالحوها) ـ ومشاكل الزراعة والدواء وخلافه، ألا يساعدون في حلها؟ (بالنسـبة للفلاحين، لا.. ومن يهايِر ـ أي: يعارض أو يصـر علـى المطالبة بحقوقه ـ يقولون له: أنت ثورجي) ـ طيب ألسـتم أنتم الذين انتخبتموهم؟ الجواب (أيوه إحنا انتخبناهم، خُـدعنا فيهم. المرة الجاية مش حاننتخبهم)" [٦٤]. هذه الصورة كانت تعكس الحال الفعلية في عديد من الجمعيات، ولكن حتى مـن هذه الصورة، نلمح وعيا بالدور المفترض من الجمعيـة أن تقوم به، وبأن هذا الدور هو معيار الحكـم عليهـا بالنجـاح أو الفشل، وبإعادة انتخاب مجلس إدارتها أو عـدم انتخابـه، وبالتالي فإن مجرد وجودها واستمرارها كان رادعا يحد من تجاوز القواعد الموضوعة، وبالتالي كانت جمعيات الائتمـان ـ كمؤسسة محورية في الريـف ـ وكانـت لجـان فـض

المنازعات، مما يتمنى الأعيان زواله؛ كي ينفردوا بالسلطة في القرى تماما ورسميا، وكي تطلق يد المؤسسات التقليدية القائمة على الملكية والثروة والعائلة الممتدة، تساندها الأجهزة الإدارية.

كان من حقنا - إذن - أن نتوقع أن إضعاف جمعيات الائتمان، وإنهاء لجان فض المنازعات، خطوة محسوبة في هذا الاتجاه، دعمت قدرة أعيان الريف والقادمين من المدينة، على حل مشاكل الصراع حول الإيجار والملكية بطريقتهم الخاصة وبشروطهم، فتسارع تمركز الملكية والحيازة.، وتعبيرا عن الواقع الجديد كان منطقيا في عام ١٩٧٩ أن يتغير قانون التعاون جذريا [٦٧]. أن التوسع في الحيازة (بزيادة الملكية وزيادة الأرض المستأجرة) كان يتحقق في الستينيات (غالبا) نتيجة قدرة البعض على تحقيق تفوق اقتصادي (في مواجهة عوائقَ غير اقتصادية). وهو يتسارع الآن أيضا بتأثير القوة الاقتصادية بعد أن تضاعف أثرها مرات عديدة (مع اتساع التمايز في الدخول وفي القدرة على الادخار والاستثمار)، وينعكس هذا في الأرقام الاقتصادية أصبحت تدفع في نفس الوقت وبشدة في اتجاه التمركز. وقد

نضيف اعتبارا آخر من خارج النسق المصري؛ إذ يبـدو أن أعدادا كبيرة نسبيا من صِغار الحـائزين تميـل الآن إلـى التخلص من الأرض؛ من أجل الحصول على سيولة تكفـي للسفر إلى الدول النفطية المجاورة. وتشير دراسة برج نـور الحمصي إلى ما يؤكد هذه النتيجة (التمركـز المتسـارع)، "فاتجاه الحركة ـ كما قالت ـ أشار إلـى أن أكثـر فئـات الحيازة بيعا لأرضها كانت فئة أقل من فدان؛ حيث وصـلوا إلى ١٦٠ حائزا مقابل ٣٥ فقط اشتروا أرضا، وكانت النسبة الغالبة من البائعين من فئة أقل من ثلاثة أفدنـة (٧٢,٦ %) من المشتغلين بالزراعة أساسا، وليس لهـم مهنـة أخـرى، أو أي مصادر دخل أخرى واضحة على الأقل" [٦٨].

إلا أن تمركز الأصول المنتجة لم يعد يتمثـل فقـط فـي مجرد مساحة الحيازة، فنحن نفترض أيضا زيادة التمركز في الأصول المنتجة الأخرى؛ إذ هناك علاقة وثيقة ومفهومة بين تمركز ملكية الأرض وحيازتها، وبين تمركز هذه الأصـول الأخرى (ويترتب على هذه العلاقة - بطبيعية الحال - مزيد من التشوه في توزيع الدخل في قطاع الريف). وقد تأكـدت هذه العلاقة ـ قبل الانفتاح [٦٩] ـ وسـط احتكـار الدولـة

للاستيراد، ورغم قدر من الضوابط على الائتمـان المقـدم لكبار الحائزين، وعلى بيـع المنـتج المحلـي مـن الآلات الزراعية. فكيف يمكن أن يكون الحال مع فتح باب الاستيراد على مصراعيه أمام وكلاء الشركات الأجنبية العديدة، ومـع تدفق الاستثمار الخاص لإقامـة زراعـات غيـر تقليديـة ومشروعات على حيازات متنامية المسـاحة، ومـع تحيـز صريح في السياسة الائتمانية لما يسمى بمشروعات الأمـن الغذائي؟ نعتقد أن قدرة أصحاب الحيازات الكبيرة على تنويع الأنشطة، وعلى ملكية الآلات قد تضاعفت، ولكن يبدو مـن بعض المؤشرات أن هذه القدرة لم تعد حكرا على أصـحاب الحيازات الكبيرة، فبعض المشروعات؛٠ كتربية الـدواجن، والمناحل، أو زراعة الخضر.. إلخ لا تحتاج بالضرورة إلى مساحات كبيرة، والقدرة التمويلية وفرهـا النازحـون مـن المدينة، وبعض العائدين من الأقطار النفطية. وبوسع هؤلاء أيضا امتلاك جرارات، أو آلات ري، أو سيارات نقل، دون حيازات كبيرة بالضرورة؛ إذ يؤجرون هذه الآلات لجيرانهم. ووفقًا لبيانات مؤسسة الدواجن - على سبيل المثال - فـإن هناك الآن ١٧٠٠ مزرعة دواجن (قطاع خاص) تنتج فعلاً،

و٥٦٠٠ تحت الإنشـاء و١٧٠٠ لا زالـت فـي المراحـل التمهيدية [٧٠] (ولا تدخل في هذه الأرقام الشركات التي قامت لنفس الغرض وفق قانون استثمار المال الأجنبي). وحسـب الخبرة والمشاهدات، فإن قسما كبيرا من هـذه المشـروعات يديرها أصحاب حيازات صغيرة أو متوسطة. أيضا نعتقد أن عددا متزايدا من أصحاب الحيازات المتوسطة كان مسـهما في زيادة مساحة الفاكهة من ٢٥٨ ألف فدان (١٩٧٣) إلـى ٣٢١ ألف فدان (١٩٧٧). وفي زيادة مساحة الخُضـر مـن ١٨٦ ألف فدان إلى ٢١٤ ألف فدان في نفس الفتـرة (مـن المساحة المحصولية الشتوية) ومن ٣٧٤ ألف فدان إلى ٤٥٢ ألف فدان (من المساحة المحصولية الصيفية) [٧١]. وقد أكدت الدراسة الميدانيةُ في برج نور الحمص - العلاقةَ المنطقيـة بين الهيكل الحيازي للأرض وبـين التركيـب المحصـولي وملكية الحيوانات الكبيرة؛ إذ تمكن المساحة الكبيرة للحيـازة من زيادة متوسط نصيب الـرأس مـن العلـف الأخضـر، وبالتالي تقل مشكلة الحصول على العلف اللازم لتغذية تلـك الحيوانات، ولكن لم يثبت وجود نفس الرابطـة بـين حجـم الحيازة وبين عدد الآلات المملوكة والمشاركة في الأنشـطة

الاقتصادية الأخرى، بل تبين أن نسـبة كبيـرة مـن الآلات الزراعية (من جرارات وآلات ري) المملوكة فـي القطـاع الخاص يمتلكها أفراد في الفئات الحيازية الدنيا، وحتى ثلاثة أفدنة، وبدا من ذلك، أن ملكية هذه الآلات ليست للاسـتغلال في الأعمال المزرعية لمالك تلك الآلات، وإنما لتأجيرهـا ـ في الأساس ـ للعمل عند الغير، وتعتبر هـذه الآلات مـن مصادر الدخل الرئيسية في قُرى العينة (منطقة بـرج نـور الحمص). كذلك لوحظ انحصار المناحل في الفئات الحيازية الدنيا، ولوحظ أيضا مشاركة هذه الفئات في معامل الألبـان. واستخلصت الدراسة من كل هـذا "أن الحيـازة الأرضـية لا تعبر عن القوة الاقتصادية للمزارع، ولا تمثل أهمية كبيرة في دخله، وخاصة في تلك الفئات الحيازية الدنيا" [٧٢]. وقـد لا يصدق تعميم هذه النتيجة على كافة أنحاء الريف، وأيضـا لا نقصد أن ظاهرة وجود فئة من أعيان الريف، لا تستند إلى حيازة واسعة، تعتبر ظاهرة جديدة، ولكـن نعتقـد أن هـذه الظاهرة انتشرت بمعدلات أسرع في سنوات الانفتاح، رغـم استمرار العلاقة التقليدية الوثيقة بين تمركز الحيازة وتمركز الأصول المنتجة الأخرى.

د ـ السؤال الآن هو: هل تستفيد الجهات الخارجية من تسريع النتائج السابقة، والتي تولدت من مجمل سياساتها العامة، وسياستها في القطاع الزراعي؟ وهل يفسر هذا الاتجاه إلى التمركز السريع، تجاهلَ البنك الدولي لقضية التفتت؟ أعتقد أنه يسفر، دون أن يعني هذا اتهام البنك الدولي أو وكالة التنمية، بأنهما يسعيان إلى عودة نسق ما قبل ١٩٥٢؛ إذ ليس من مصلحتهم اقتصاديا، أو سياسيا. وعودة طبقة من مالكي مئات وآلاف الأفدنة في الأرض القديمة، بمساحتها المحدودة وبكل الوقائع الاجتماعية التي صارت، مسألة مستحيلة عمليا. وبالتالي فإن المقصود بالتمركز هو توسع طبقة الأعيان عددا ومساحة إلى آخر مدى ممكن. وهذا التوجه يحد فعلاً من مشكلة التفتت، ولكن لا يلغيها؛ فمن ناحية سيظل تيار التفتت عاملاً باستمرار من خلال الإرث، وسيظل هناك دائما من يتشبثون بحيازاتهم مهما كانت قزمية، ومن ناحية ثالثة، فإنه إذا كان العمل في الأقطار العربية قد دفع بعض صغار الحائزين إلى ترك الأرض، فإن بعض العائدين

يستخدمون مدخراتهم في شراء مساحات محدودة (في دراسة برج نور الحمص كان البائعون من فئة ١ إلى ٣ أفدنة ثلاثين بائعا مقابل ٦٠ اشتروا، معظمهم من العاملين في البلاد العربية كمدرسين أو كعمال)[٧٣]. قد يكون تيار التمركز - في مرحلة معينة - أقوى من التيار المضاد (تيار التفتت)، ولكن لن يلغيه، ولن يتواصل في تفوقه بلا حدود. وبالتالي فإن بديل الاعتماد على التمركز يعني استمرار قطاع مشوه ومعوق في الزراعة المصرية، بكل ما يعنيه هذا من تبديد للموارد الأرضية والمائية المحدودة.

إلا أن هذا البديل العاجز (من منظور الاقتصاد الكلي - الماكرو) يشكل البنية الاقتصادية - الاجتماعية الملائمة لنموذج التبعية. التوجه في الستينيات لم يسفر عن أوضاع مؤسسية متسقة تماما مع خط التنمية الشاملة، ومع متطلبات الإدارة المركزية. ولكن ظل هذا التناقض (أو عدم الاتساق) محاصرا بانتشار الملكيات والحيازات الصغيرة، وبما تمثله من وزن اجتماعي وسياسي متزايد. وبعض هذه الملكيات الصغيرة (مناطق الإصلاح) كان ارتباطه بالإدارة المركزية

وثيقًا، ومحاصرا بممارسات واحتمالات الأراضي الجديـدة؛ كمزارع كبيرة تابعة للقطاع العام. وكانت سياسـة التسـعير تضمن مرور قدر من الفـائض الاقتصـادي فـي قنـوات التخطيط المركزي. وكان أعيان الريف يمنعون جزءا مهمـا من فائضهم عن هذه القنوات (رسميا أو بالتحايل)، ولكن كان ممكنًا أن تتطور الأوضاع المؤسسية إلى إحكـام الحصـار السعري والضريبي، بل وإلى الإلزام بخطة عامـة للتعـاون الإنتاجي تحل تدريجيا المشاكل الناتجة عن التفتت. ولا ننسى أن الدولة كانت تحتكر الاستيراد والائتمان. وكـان ممثلـو التنمية المستقلة (أو الاشتراكية - حسب مصطلح تلك الفترة) في السلطة يسعون إلى إحكام الحصار؛ كـي يسـتفاد مـن إمكانيات الأعيان وفق شروط المشـروع الشـامل لتنميـة متمحورة حول ذاتها. وكان الأعيان - في المقابل يسـعون إلى الإفلات من الحصار، وتصفيته إذا أمكن.

ونشير هنا إلى توصيات المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (مارس ١٩٧٦)، فهي بمثابـة برنـامج لحـزب الأعيان بعد انهيار مفاهيم التنمية المستقلة. لقد أفاض المجلس في شرح أهمية القطاع الخاص ودوره في النهوض بالإنتاج

الزراعي، ويمكن تلخيص توصياته، في أنها مطالبـة ملحـة برفع يد الدولة عن قطاع الزراعة (أسعارا وتنظيما وإنتاجـا وتسويقًا وتصديرا وتصنيعا)، وبمعالجة النتائج التي تترتـب على سياسات ما قبل الانفتاح [٧٤].

إن المنظمين في القطاع الخاص، الكبـار (بالمسـتويات المصرية) والأقزام (بالمقاييس الدوليـة)، تحـت وهـم أن تحررهم من إدارة الدولة يطلق المنافسة الحرة التي تعطـي لكل ذي حق حقه. ومفروض - في الحقيقـة - أن يمتلـك المنتجون إحساس أنهم يحصلون على مقابلٍ عادلٍ لجهـدهم وخبرتهم؛ فهو إحساس يفجر الإبداع والمبادرة، ولكن ينبغي أن يدرك هؤلاء (وهذا صعب) أن اللعبة في كـل الأحـوال محكومة، وأن التنافس ليس بلا ضوابطَ، والسؤال بالتالي هو: هل يكون التنافس في إطار النهضة العامة والتنمية الشـاملة؟ أو في إطار ما يسمى السوق؟ لن نعيد هنا أن السوق العادل، والمتوازن بالطبيعة، خرافة (الفصل الخامس)، ولكن نؤكـد على حقيقة أن السوق المرسلة في بلد كمصر، في ظـروف العلاقات الدولية الحالية، هو سوق تابع، إنه سوق لا تترابط أطرافه حول مركزه، ولكن تترابط أطرافه - فـي التحليـل

النهائي - مع أسواق الدول المسيطرة على العلاقات الدولية. الأسعار والدخول واتجاهات النمو لا تتحدد من داخل السوق المصري، ولكن تحكمها الضوابط الخارجية المفروضة على الأسعار المحلية وعلى التصدير والاستيراد. واللعبة ليست بالتالي حرة، ولهذا السبب كان طبيعيا أن تدعم القوى الخارجية مطالب أعيان الريف، فالنسق الذي ينشأ عن هذه المطالب مضمون أن يحكم ويضبط من جانب القوى الخارجية. ولماذا يصعب إقناع أعيان الريف بهذا المنطق؟ إنه صعب؛ لأن السوق التابعة مرتبطةٌ على نحو يحقق مصالحهم المباشرة. وهذا أمر ينطبق على فئات اجتماعية متنوعة، ربطتها حركة السوق التابعة والمشوهة - عضويا - بقوى السيطرة الخارجية. فالعمال الذين ارتبطت مصالحهم بشركات الانفتاح - من خلال الأجر الأعلى - يصعب إقناعهم برفض هذه الشركات التي ترفع الأجور؛ لأنها لا تعمل إلا في مشروعات تحقق أرباحا عالية وسريعة، (مرتبطة إلى حد كبير بحركة الأسعار الموجهة من الخارج)، بغض النظر عن مدى أهمية هذه المشروعات بمنظور التنمية الوطنية الشاملة، ويصعب إقناعهم بأن الأجر الأقل في

شركات القطاع العام كان أفضل؛ لأن اســتراتيجية التنميــة المستقلة تختم إقامة مشروعات فترة حضانتها طويلــة، وقــد لا تحقق ربحا بعد بدء الإنتاج لفترة ما، وأنه ينبغي بالتالي أن تتحمل الشركات الرابحة بعض الأعباء، وينعكس هذا علــى مستويات الأجور. يصعب الإقنــاع بهــذا بالنســبة للعمــال والتكنوقراط (ولهذا يتم استنزاف المهارات بسهولة)، ونفــس المنطق يسري على أعيان الريف.

في مرحلة تمزيق نسق الأسعار المستقل (بكل ما صاحبها من ضغوط ومؤامرات لخلق أمر واقع) استفاد المهــاجمون من ضغوط المزارعين في نفس الاتجاه، والجو العام مكــن كبار المزارعين (أصحاب الحاصلات غير المســعرة) مــن استخدام السيولة الزائدة في الاقتصاد؛ لتحسين موقعهم الدخلي النسبي، فزادت أسعارهم بمعدلات مجنونة، وأدى هذا فعــلاً إلى زيادة نصيبهم النسبي من كعكة الدخل، (وانعكس هذا في التدافع على شراء الأرض وحيازتها) وبالتأكيــد كــان هــذا الضغط من العوامل المفجرة لضوابط الأسعار في القطاعات الأخرى، وداخل القطاع الزراعي نفسه. وقد تــؤدي إعــادة الترتيب الشاملة لنسق الأسعار إلى بعض الهبوط النسبي في

نصيب الأعيان، ولكن يظل صحيحا أن تحرير مستويات الأسعار والدخول من سيطرة الدولة، مكن الأعيان (ويمكنهم) من تحسين مستواهم المعيشي، ومن إدمان نمط الاستهلاك المستورد (كقرنائهم في المدينة). وفضلاً عن الفائدة الاقتصادية المباشرة التي يجنيها الغزاة من ذلك، فإن إدمان نمط الاستهلاك المستورد أداةٌ استراتيجية لإدامة التبعية (الفصل الخامس).

وإضافة إلى تغير نمط الاستهلاكن فتح باب الأمل على مصراعيه لتملك الأراضي الجديدة (المستصلحة)، وأدت زيادة الدخول وفتح أبواب الاستيراد، إلى استخدام الفائض الاقتصادي في توسع عشوائي في استيراد المدخلات [٧٥]، (بمساعدة القروض السلعية أو تسهيلات الموردين أو الاستيراد دون تحويل عملة)، وما يتبقى لا يوجه عبر الدولة في مشروعات استراتيجية لإنتاج هذه المدخلات وغيرها، لكن يتصرف فيه أصحابه بقرارات فردية، وكشركاء أقزام، في كثير من الحالات، في مشروعات المستثمرين الأجانب، **إن هذه الفئة الاجتماعية المتنامية ارتبطت – إذًا - في استهلاكها وإنتاجها بالخارج، (ويلوح**

لها أيضا بإمكانيات مساعدتها في التصدير). وحققت أثناء ذلك تحسنًا حقيقيا في مستوى معيشتها وإنتاجيتها؛ فالصفقة إذن متكاملة، والربط بين طرفيها محكم، ويصعب بعد ذلك فك التحالف بين فئة الأعيان، وبين القوى الخارجية التي قدمت الدعم السياسي، والتوجيهات الاقتصادية التي أدت إلى انحياز واضح لمصالحها المباشرة. يصعب إقناع هذه الفئة أن زيادة دخولهم وإنتاجية مزارعهم - من خلال لعبة السوق والأسعار - كانت على حساب التنمية المستقلة الشاملة، وبقاء قطاع من الزراعة المصرية كسيحا مهدرا، رغم أن هذه حقيقة.

(٣) مأساة القُطن وتغيير هيكل الإنتاج الزراعي:

أ- إن "التغيير النوعي" الذي طالب به البنك الدولي (ودعمته الوكالة والصندوق)، تضمن - إلى جانب ما ذكرناه - إدخال أصناف بديلة للتصدير. وتعبيرا عن الالتزام بالتعليمات؛ أعلنت الحكومةُ أنها تدرس فعلاً إدخال دورات زراعية بديلة [٤٦]. ثم فوجئ الجميع بحديث لوزير التخطيط (عبد الرزاق عبد المجيد) يقول: إن "القطن لم يعد ثروة قومية. ولعلني لا أكون

مبالغًا إذا قلت إنه أصبح يمثل مشـكلة حقيقيـة، وأن الاستغناء عن زراعته، قد يكون أجدى وأفيد للاقتصاد القومي من الإصرار على زراعته" (٧٦).

وكان طبيعيا أن يواجه هذا الكلام بالدهشة والمعارضة من الفنيين والاقتصاديين الوطنيين. كتب مثلاً سـيد أيـوب: "إن القطن الذي بدأت زراعته في مصر عام ١٨٢٠، واستمرت إلى اليوم، هو المحصول الزراعي الأول والرئيسي لمصـر، وسيظل كذلك إلى مستقبل بعيد، وسيصعب لأسباب اقتصادية واجتماعية وفنية التخلي عنه والانتقال إلى محصـول آخـر بديل أو منافس. فقد فرض القطن نفسه علينا، وتقبلناه وتزداد أهميته يوما عن يوم (...) إنه المحصول الأول والرئيسـي، وأصبح فلاح مصر خبيرا متخصصا فـي زراعتـه، وهـو الخامة لكثير من الصناعات الرئيسة الناجحة، وهي الحلـيج والغزل والنسيج والصباغة والملابس الجاهزة واسـتخلاص الزيوت، وما يتبع هذه الصناعات الرئيسة مِـن صـناعات أخرى فرعية ضرورية للبلاد؛ مثل ما يتفرع مـن صـناعة استخلاص الزيوت من إنتاج المِسلي الصـناعي والصـابون والجِلسرين، وإنتاج الكُسبِ الذي يعتبـر المصـدر الأكبـر

للأعلاف الحيوانية الجافة. وأحطاب القطن هي مصدر الطاقة الرئيسي المستخدم في منازل الفلاحين، وتستوعب كل هـذه الأنشطة عِمالة كبيرة، لها أهميتها الكبرى. وترتب أيضا على القطن وإنتاجه، ظهور طبقات من العلماء المتفوقين في علوم زراعته وصناعته واقتصادياته" (٧٧).

ولا تقتصر أهمية القطن في الحقيقة على هذا التاريخ العريق، وما ترسب عنه من إنجازات هامة؛ إذ معروف أيضا أن مصر تحتل المركز الأول بين دول العالم المصدرة للقطن طويل التيلة؛ حيث تمثل صادراتُها حولي ٤٩ % من إجمالي الصادرات العالمية من تلك الأقطان" (٧٨).

ولكن يبدو أن سياسة إزاحة القطْن كانت قد بدأت فعلاً قبل إعلان الحرب رسميا على لسان وزير التخطيط، ويشهد على التقليص المتعمد والمطرد للمساحات المنزرعة قطنًا خـلال سنوات الانفتاح. وتحقق هذا الاتجـاه مـن خـلال سياسـة الأسعار، وبالتعليمات الإدارية المباشرة. فتوجيهـات وزارة الزراعة قضت بإلغاء زراعة القطن في الأراضـي ضـعيفة الإنتاج، ومحاولة الاكتفاء بزراعة الأراضي الخصبة مرتفعة الإنتاج. "وهذا أمر يجافي الصواب ـ كمـا كتـب صـلاح

أبو النصر؛ إذ إنه يجب أن نقسم الهدف من زراعة القطـن إلى قسمين؛ أولهما مساحات قُطنيـة تُـزرع بقصـد نتـاج محصول وفير وتبلغ ١,٢ مليون فدان، أما القسم الثاني، فهو مساحات قطنية تُزرع بنبات القطن كوسـيلة مـن وسـائل استصلاحها، دون النظر إلى ما يغله الفدان، وتبلغ مسـاحتها من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف فدان.. وقد أُعفيت محافظة الجيـزة من زراعة القطن، فماذا كانت النتيجة؟ هبوط عام في إنتاجية الأرض الزراعية في المحافظة، وساءت الصفات الطبيعيـة للتربة فيها" [٧٩]. على كل، حدث أن تطورت العلاقـة بـين مساحات القطن والقمح والبرسيم كما في الجدول [٢].

جدول رقم (٢)

المساحات المنزرعة بالقطن والقمح والبرسيم (بالمليون فدان) [٨٠]

المحصول	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
القطن	١,٦٠	١,٤٥	١,٣٥	١,٢٥	١,٤٢	١,١٨
القمح	١,٢٥	١,٣٧	١,٣٩	١,٤٠	١,٢٠	١,٣٨
البرسيم (مستديم)	١,٥٩	١,٦٢	١,٦٩	١,٧١	١,٧٩	-

وقد ترتب على هذا الاتجاه النزولي للمساحات المنزرعة قطنًا، أن إجمالي الإنتاج من القطـن الخـام، كـان متجهـا بالتوازن نحو الانخفاض، أساسا في الأصناف متوسطة التيلة (انخفض بنسبة ٦٠ %)، تليهـا الطويلـة التيلـة الممتـازة (٢٤,٢ %). وفي المقابل يبدو من الجدول التوسع المطـرد في القمح والبرسيم.

ب ـ إن قضية الزيادة المطردة في استهلاك القمح تُثيـر الانتباه والحذر (اقترب الاستهلاك من علامة الـ ـ ٧ مليون طن عام ١٩٧٨، بزيـادة ١٥ % عـن العـام السابق). وترتبط بهذا الزيادة المطردة فـي الاعتمـاد على استيراد القمح والدقيق الفاخر من الخارج. أصبح متوسط الاستيراد السنوي ١٥٦,٦ مليون جنيه (فـي فترة ٧٣ ـ ١٩٧٧) مقابل ٤٢,٦ مليون جنيـه (فـي فتـرة ٦٧/ ١٩٦٨ ـ ٧١/ ١٩٧٢). و٣٥,٣ مليـون جنيه (في فترة ٦٢/ ١٩٦٣ ـ ٦٦/ ١٩٦٧). وبالتالي أصبح متوسط الإنتاج السنوي المحلي (في فترة ٧٣ ـ ١٩٧٧) لا يغطي أكثر من ٣٧ % من استهلاك القمح والدقيق الفاخر، وهذا التطور حدث وسـط الانهيـار

الذي أصاب الميزان التجاري الزراعي خلال سنوات الانفتاح. فالصادرات من السلع الزراعية ومن السـلع الغذائية (مثل السكر والمشروبات والسجائر والبصـل المجفف والمولاس والكُسب) كانت تزيد عن الواردات من السلع الزراعية ومستلزمات الإنتـاج الزراعـي، ومن السلع الغذائية (مثل دقيق القمـح وزيـت بـذرة القطن والسكر).

ظل القطاع الزراعي يحقق فائضا في ميزانـه التجـاري طوال الستينيات وحتى عام ١٩٧٣، وبدءا مـن عـام ٦٩/ ١٩٧٠، كانت قيمة الفائض تزيد سنويا عـن ١٠٠ مليـون جنيه، ووصلت إلى ١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣. ثم حدث تحول مفاجئ بدءا من عام ١٩٧٤، فانقلب الفائض إلى عجز على النحو التالي (بالمليون جنيه) [٨١].

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
ـ ٥١,٧	ـ ٢٨٣,٤	ـ ١٥١,٠	ـ ١٥٩

وهذا التحول مثير بالفعل للقلق (من أي منظـور)، فهـو يعني أن قطاع الزراعة لم يعد من مصادر الإضـافة إلـى حصيلة النقد الأجنبي، بل لم يعد يكفي احتياجاته مـن النقـد

الأجنبي، وأصبح عبئًا على قطاعـات التصـدير الأخـرى. ولم يكن ارتفاع أسعار الواردات السبب الأساسي فـي هـذا التحول؛ لأن أسعار الصادرات الزراعيـة الرئيسـية، زادت بمعدل يزيد عن معدل الارتفاع في أسعار الـواردات مـن المحاصيل الزراعية الرئيسية، طوال هذه السنوات، كما يبدو من الجدول رقم (٣) [٨٢]:

جدول رقم (٣)

معدل الارتفاع في أسعار السلع الزراعية الداخلة في تجارتنا الخارجية:

	٦٧/ ١٩٦٨ ـ ٧١/ ١٩٧٢	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧
الصادرات		
القطن	٢٢,٢ %	١٤٠,٩ %
الأرز	٣,١ %	١٤٦,٥ %
الواردات		
القمح	ـ ١١,٥ %	١١٧ %
الذرة الشامية	ـ ١,٤ %	١١٦,٩ %
الدقيق	ـ ١٤,٩ %	١٢٣,٣ %

ويلاحظ أن القطن وحده يمثل حوالي ٦٨ % من إجمالي قيمة صادرات السلع الزراعية والغذائية، ويمثل مـع الأرز نسبة ٧٨ % (في المتوسط السنوي لفتـرة الانفتـاح ٧٣ ـ ١٩٧٧). ويلاحظ أيضا أن القمح على جانب الواردات يمثل ٣٧,٩ % من إجمالي قيمة الواردات الزراعيـة والغذائيـة، ويمثل مع الذرة والدقيق نسـبة ٥١,٨ % (فـي المتوسـط السنوي لنفس الفترة). وعلى ذلك، فإن التدهور في الميـزان التجاري الزراعي؛ كان نتيجة انخفاض الكميات المصدرة من السلع الزراعية (من جانب)، وزيادة الكميات المستوردة (من الجانب الآخر). وقسم من هذه النتيجة يمثل تطـورا طبيعيـا يرتبط بزيادة عدد السكان. ولكن يرتبط قسم آخـر بمجمـل السياسات الاقتصادية للانفتاح. كـان الـنقص فـي كميـة الصادرات، وكانت الزيادة في كمية الواردات (فـي السـلع الأساسية محل المقارنة) كما في الجدول (٤) [٧٩]:

جدول رقم (٤)

نسبة التغير في كمية الصادرات الواردات

	٦٧/ ١٩٦٨ ـ ٧١/ ١٩٧٢	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧
الصادرات		
القطن	ـ ٩,٤ %	ـ ٣٤,٧ %
الأرز	٤٩,١ %	ـ ٥١,٥ %
الواردات		
القمح	٣٦,٢ %	١٠٤,٣ %
الذرة الشامي	ـ ٥٥,٨ %	٧٩,٩ %
دقيق القمح	ـ ٣٨,٨ %	ـ ٣٧,٤ %

وقد انخفضت كمية الأرز المتاحة للتصدير؛ بسبب زيـادة الاستهلاك المحلي، وانخفضت كميات القطن المتاحة للتصدير بسبب الاتجاه المدبر لتقليل الإنتاج، باعتبـار أن محصـول القطن "أصبح يمثل مشكلة" كما قال وزير التخطـيط، فهـل التوسع في القمح والبرسيم (وفول الصويا أيضا) [٨٣] أكثـر جدوى من التوسع في زراعة القطن مـن منظـور وطنـي لمصالح الاقتصاد القومي؟ وهل يؤدي ذلـك إلـى تحسـين الميزان التجاري الزراعي مثلاً؟ **إن موقفنـا السـابق فـي**

الدفاع عن تحقيق أقصى حد ممكن من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية، لم يضعنا في تعارض مع تساؤل مصطفى الجبلي حول جدوى التوسع في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية، وقد ضرب بالتحديد مثل القمح واللحوم؛ فالقمح في كل الأحوال، وأمام حقيقة وجود احتياجات غذائية أخرى (بمنظور الاكتفاء الذاتي) تتنافس على رقعة زراعية محدودة، أصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي منه أمرا متعذرا. وعدم وجود المراعي الطبيعية لا يبرر التوسع في زراعات البرسيم، بل يدعو إلى تقليل هذه المساحة إلى النصف، والاقتصار على عدد محدود من حيوانات اللبن واللحم عالية الكفاءة التحويلية، مع ضرورة التركيز على التوسع في إنتاج الدواجن، وتنمية مصادر الأسماك باعتبارها مصدرا رخيصا للبروتين الحيواني. وحسب تعبير الجبلي، فإن "هناك اختلالاً في استخدام الأراضي بين محاصيل الأعلاف - والتي تشغل نحو ٣٠ % من المساحة لتغذية ٤ ملايين من الحيوانات - وبين المحاصيل الغذائية التي تشغل نحو ٥٥ % من المساحة، وذلك لسكان يصلون سنة ١٩٨٥ إلى نحو ٥٠ مليون نسمة" [٨٤].. إن "الرقعة الحالية المحدودة تشهد تنافسا

شنيعا بين الإنسان والحيوان، والأربعة ملايين حيوان يأكلون أكثر من الـ ٣٧ مليون إنسان. هـذه عمليـة حقيقيـة فـي الزراعة المصرية" [٨٥]. وعلى كل، فإن الدراسـات حـول تغيير الهيكل المحصولي، كانت جارية قبل الانفتـاح. وقـد تمت في وزارة الزراعة بالاشـتراك مـع هيئـة الأغذيـة والزراعة (١٩٧٢) دراسة مقارنة في هذا الاتجاه لتراكيـب محصولية بديلة تشمل تغيير مساحة القطن والقمح والفواكـه والخضر وهيكل الإنتاج الحيواني، وأثبتت هذه الدراسـة ـ فيما يتعلق بالقطن بالذات ـ أن العائد من الحبوب (قمـح ـ أرز ـ ذرة) بمعنى أن ميـزة القطـن تفـوق ميـزة هـذه المحاصيل في الدورة، (ولم يتغير هذا التقدير وفق الأسـعار الحالية) ـ وأثبتت الدراسة أيضا أن التوسـع فـي زراعـة القطن يحقق زيادة في العمالة تقدر بنحـو ٣٠ % بالنسـبة لدورة الحبوب البديلة، علاوة على أنها تستهلك كميـة مـن المياه تعادل ٣٣ % من استهلاك دورة القمـح والأرز [٨٦]. وقد توصل البنك المركزي إلى نتيجة مشابهة، وكتـب أنـه "بمقارنة العائد القومي من زراعة القطن بالعائد القومي مـن زراعة القمح، ويلاحظ أنه في ظل أقل معدل تبادل بالأسعار

العالمية بين القطن والقمح (٧,٥ طن قمح مقابل طن قطـن)، فإن زراعة فدان قطن تمول واردات بما يوازي إنتاج أربعة أفدنة قمح. ومع أخذ التكاليف في الاعتبار وإجمالي العائد من الدورة ككل يلاحظ أن صافي العائد بالأسعار العالميـة مـن زراعة فدان قطن (بمتوسط أسعار ١٩٧٦ و١٩٧٧) يـوازي ٦٧٢,٥ جنيه مقابل ٤٢٦,٥ جنيه من زراعة فدان قمح، ثـم أرز، أي أن هناك ميزة نسبية في زراعة القطن [٨٧]. وأكـد خبير القطن الكبير محمد فرغلي نفس النتيجة، فكتب: "لقـد عشت في عالم القطن ما يقرب من الأربعين عامـا، ولكـن العاطفة ليس لها أي تأثير في اقتناعي التـام بـأن سياسـة تخفيض المساحات المنزرعة قطنًا، حتى من أجـل زراعـة الحبوب ليست السياسة الأفضل، بل وستظهر علـى مـدى سنين نقط الضعف العديدة فيها" [٨٨].

وقد أشارت دراسة الجبلي - بحق - إلى "أنه إذا كانـت ميزة القطن النسبية للاقتصاد القومي، تفوق كثيـرا ميزتـه النسبية للمزارع؛ وفقًا للأسعار السائدة، فإن الدراسة أوضحت ضرورة منح حوافز سعرية وغيرها للمـزارعين؛ لضـمان استمرارية إنتاجهم بالقدر الذي تُحدده الدولة".

فماذا حدث لكي تنقلب الحسابات، وتستخدم الأسعار والتدخلات الإدارية لإحداث عكس ما كان متفقًا عليه؟ ماذا حدث؛ لكي يتحول القطن إلى مشكلة؟

ج ـ إن إمكانيات مصر في إنتاج القطن طويـل التيلـة، تدعو إلى زيادة المساحة المنزرعة قطنًا؛ وفقًا لمبـدأ المزايا النسبية (الذي تتحدث عنـه الهيئـاتُ الدوليـة كثيرا)، وزيادة كمية الأقطان المصدرة، بالارتباط مع سياسات اقتصادية ملائمة من منظور التنمية المستقلة، كانت تؤدي قطعا إلى الحد من قيمة العجز الحادث في الميزان التجاري الزراعي بنسبة كبيرة (٨٩). ولكـن حدث أن تضافر نقص كمية القطن المنتجة، مع بـاقي السياسات الملائمة لفرض التبعية، في اتساع العجـز **ومع ذلك، فإن مضار تقليص المسـاحة المنزرعـة قطنًا، تتعدى هذا الأثر على الميـزان التجـاري. إن الضرر الأكبر يتمثل في أن محاربة زراعـة القطـن مسألة متسقة منطقيا، بل مسألة محوريـة، باتجـاه إعادة تشكيل بنية الاقتصاد المصـري، ومـن هـذا المنظور فقط، يمكن تفسير لغز أن "القطن أصبح يمثل**

مشكلة". فمن المفارقات العجيبة أن هـذا المحصـول كان المؤسسة الرهيبة التي يسيطر الأجانـب ـ عـن طريقها ـ على الاقتصاد المصري حتـى منتصـف القرن الحالي، وهذا المحصـول نفسـه أصـبح الآن "مشكلة" في وجه المخططـات الخارجيـة لاسـتعادة السيطرة، وكافة ما ذكرناه للقطن من أفضال، يزيد من عداء الغزاة لوجوده. فزراعـة القطـن ـ فـي كـل مراحلها ـ تعتمد لاستمرارها وتطويرها ـ كما ذكرنا ـ على الخبرة المحلية المتراكمـة لـدى الفلاحـين والفنيين والعلماء والإداريين المصريين، عبر أجيـال عديدة، وارتبط القطن بشكل مباشر بحياة المـواطنين في الريف وخارج الريف. إنه العمود الفِقَري للهيكـل الإنتاجي، ومنطق عملية القطن يتطلـب بالضـرورة وضعا مؤسسيا يمتد بإدارته إلى كافة أنحـاء القطـر؛ لضمان الإنتاج المنتظم من القطن الخام، ثم لضـمان الانتظام في تدفقه إلى أوجه اسـتهلاكه فـي الـداخل والخارج. وكان الأجانب يـديرون هـذه المؤسسـة بطريقتهم الخاصة وبشروطهم، وكانت الدولة تتـدخل

أيضا - على الأقل لتحديد المساحة. ومع التوجه الاستقلالي، ومع التطور المرتبط بذلك في السياسات الاقتصادية، أصبحت قبضة الدولة أكثر إحكاما إن القطن يستأثر الآن باهتمام الأكبر لقطاعات الزراعة والتجارة والصناعة في الدولة. فوزارة الزراعة مثلاً، تتولى إنتاج الأصناف الجديدة، وتحسين الأصناف الجارية، وتعمل على منع اختلاط الأصناف بتحديد مناطقَ لزراعة كل صنف، وتُعِد التقاوي على مستوى فني عالٍ من حيث النقاوة، وقوة الإنبات، والخلو من التقاوي الغريبة، وتتولى إرشاد الزراع إلى أفضل الطرق الزراعية، والمواعيد المناسبة، والإشراف بواسطة أجهزتها على كل خطوة من خطوات الإنتاج، وهي التي توفر الأسمدة والمبيدات للآفات الزراعية ومبيدات الحشائش، ولا يقتصر فضلُ علماء وزارة الزراعة على تحسين أصناف القطن، أو استنباط أصناف جديدة؛ فبحوثهم حول مقاومة الآفات العديدة للقطن، وحول التربة في مناطقَ زراعية، والمحافظة عليها من التدهور، تتمتع بسمعة عالمية رفيعة. ونذكر

أيضا أن وزارة الري تنسق مع الزراعة توفير ميـاه الري في مواعيدها المنتظمة، وهـي المسـئولة عـن المصارف الرئيسية. وقد تمت تصفيةُ القيادة الأجنبيـة لمرحلة التسويق، وتمت تصفية شبكة تجـار الـداخل الممتدة على طول الوادي. وأصـبحت الدولـة تقـدم الائتمان عبر الجمعيات التعاونيـة. وحـل التسـويق التعاوني محل تجار الداخل، فأصبح القطن يتدفق مـن الحقول إلى المغازل المحلية والأسواق الخارجية، عبر قنوات تحكمها الدولةُ. وشركات التصدير السـتة فـي قبضة القطاع العام بالكامـل [٩٠]، وصـناعة الغـزل والنسيج يملك القطاع العام القسم الحـديث والمركـز منها، والقطاع الخـاص (٢٣ %) نمـوذج للقطـاع الخاص الصناعي المرتبط أساسا بالداخل وقراراتِه. إن عملية القطن تحولت – إذًا - إلى مؤسسة تُدار وطنيا ومركزيا بالكامل.

وبحكم الوزن الهائل الذي يمثله قطاع القطن (بكل تشعباته داخل الاقتصاد المصري)، يدعم قيام هذه المؤسسة إمكانيـةُ

الإدارة المركزية لتنمية شاملة، تتمحور حول ذاتها. وكل هذا مما ينبغي تصفيته.

ويضاف إلى ذلك، أن التوسع الطبيعي في إنتـاج القطـن الخام، لا بد وأن يرتبط باطراد - في إطار التوجه إلى تنمية مستقلة - بزيادة نسبة ما يستخدم منه في الصناعة المحليـة (غزلاً أو نسـيجا)؛ سـواء لمقابلـة الاسـتهلاك المحلـي، أو لتصدير قسم متزايد من القطن مصنعا، بدلاً من تصـديره خاما. "فتصنيع كل محصول القطن الخام محليـا وتصـديره كأقمشة وغزل يؤدي إلى تقليل عام المخاطرة الناتج عن تغير أسعار القطن الخام في الأسواق العالمية، علاوة على أن ذلك يخلق فرص عمل جديدة، ويرفع العائد من القطن" [٨٦]. وقد تحركت صناعة الغزل والنسيج المصرية في هـذا الاتجـاه فعلاً[٩١]. في (١٩٦٠/٥٩) كانت صناعة الغـزل والنسـيج تغطي القسم الغالب من الطلب المحلي، وكانـت صـادراتها تمثل ٩,٧ % من القيمة الإجمالية للصادرات، ومـع نهايـة الخطة الخمسية الأولى (٦٤/ ١٩٦٥) وحتـى عـام ١٩٧٥ كانت نسبة صادرات الغزل والنسيج حوالي ١٤ %. وبلغت كميات الغزل المصـدرة ذروتهـا عـامي ١٩٧٢، ١٩٧٣

(حوالي ٤٦ ألف طن في السنة الواحدة) والذروة لصـادرات المنسوجات كانت في الأعـوام مـن ١٩٦٨ حتـى ١٩٧٢ (بمتوسط سنوي ٢٢ ألف طن).

ويلاحظ أن أسعار التصدير كانت ترتفع باطراد.. كـان سعر الطن من الغزل ٧٦٠ دولارا (١٩٦٨) فوصـل إلـى ٢١٥٥ دولار (١٩٧٧) وسعر طن النسيج كان ٧٢٨ دولار فأصبح ١٦٦١ دولارا (في نفس العامين على التـوالي [٩٢]. ووفقًا لمابرو، شهد هيكلُ صادرات الغزل والنسـيج تحـولاً مستمرا نحو زيادة نسبة النسيج على حساب الغـزل، حتـى أصبحت الغلبة لصادرات النسيج في عام ١٩٧٥. وبالنسـبة للغزل نفسه كان التحول مستمرا أيضا من الغزل السميك إلى الغزل المتوسط والرفيع، وكل هذا كان "علامة مشجعة إلـى حد بعيد" [٩٣] كما تصور مابرو (أو كما يمكن أن يتصـور أي باحث موضوعي). ولكنه لم يكن كذلك في الحقيقة مـن منظور الهيئات الدولية (ومن معها)، بل كان التطور في هذا الاتجاه داعيا إلى تغليظ العداء لمحصول القطن؛ فهذا التنويع لهيكل الصادرات. تحقق من خلال صناعات تحويلية وطنية، وعبر قنوات تصدير وطنية. ولا تخضع السلسلة فعلى أيـة

حلقة من حلقاتها لسيطرة شركات أجنبية. وأكثر مـن ذلـك؛ فإن هذا النجاح في التصدير، ارتبط بفـتح أسـواق الـدول الاشتراكية أمام الإنتاج الصناعي المصري، وهذه "مصـيبة" أخرى.

إن الأسواق الغربية عاجزة عن استيعاب كل صـادرات القطن المصري الخام، وهي أشد عجزا عن استيعاب القطن المصنع، ورغبتها في استيراد الغزل والأنسجة المصرية أقل من قدرتها، في إطار الشروط المؤسسـية الراهنـة لقطـاع القطن. وعلى ذلك كان توزيع صادرات الغزل والنسيج على الكتلتين (الغربية والشرقية) كما في الجدول (٥) [٩٤]:

جدول رقم (٥)

نسبة توزيع صادرات الغزل والنسيج على كل من الكتلتين إلى إجمالي صادرات الغزل والنسيج *

	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	عملات حرة	اتفاقات	عملات حرة	اتفاقات	عملات حرة	اتفاقات
غزل	٢٧ %	٧٢ %	٢٩ %	٧٠ %	١٢,٩ %	٨٦,٨ %
نسيج	٣٦,٩ %	٥٣,٥ %	٢٣,٥ %	٧٤,٧ %	٤,٦ %	٩٤,٩ % * *

* النسب في كل حالة لا يسـاوي مجموعهـا ١٠٠ ـ الفارق يمثل حصة الدول الأخرى.

* * النسبة تمثل في هذا الإحصاء (وفق البنك المركزي) ما قيمته ٢١٠,٢ مليون دولار. وقد تفوقت فـي هـذا العام حصة صادرات النسيج على حصـة صـادرات الغزل بالنسبة للدول الاشتراكية (الاتفاقات) لأول مرة وبالتالي في إجمالي صادرات الغزل والنسيج.

ويعني ذلك أن المستوى الحالِي لإنتاج الغـزل والنسـيج يربط هـذه الصـناعة ـ بالضـرورة ـ بأسـواق الـدول الاشتراكية. ومثل هذه الرابطة مرفوضـة اسـتراتيجيا مـن الولايات المتحدة والهيئات الدولية، وهي سبب يكفي وحـده لعداء القوى الخارجية لمحصول القطن ونتائجه.

د ـ "القطن أصبح - إذًا - "يمثل مشـكلة" مـن كافـة الزوايا، أمام المخططات الخارجية؛ ولذا كان طبيعيـا أن تختصه هذه المخططات بهجمات متنوعة.

لوحظ منذ بداية الانفتاح، وخاصـة منـذ عـام ١٩٧٥، تصاعد الهجوم ضد الأوضاع المؤسسية التي تحكم التعامـل في القطن. التسويق التعاوني واحتكار الدولة للتصدير كانـا

موضع هجوم دائم في لجان مجلس الشعب المعنيـة، وفـي المجلس القومي للإنتاج، وفي أجهزة الإعلام، وبالتأكيد فـي أماكن أخرى لم نسمع عنها. ولكن فاجأ الجميع خبير القطـن محمد فرغلي (قـارب - أو تجـاوز - الثمـانين، وأُممـت ممتلكاته)، فقد كتب في معارضة هذا الهجوم، فأشاد بنجـاح القطاع العام في مجال تصدير القطن، واعتبر قيـام الدولـة بهذه المهمة نظاما أمثل، وقال: "لقد عملت في ميادين القطن، ابتداء من إنتاجه إلى بيعه إلى المغازل في شتى أنحاء العالم سنوات عديدة، كما أني في غِنًى تام عن القول بـأنني أشـد أنصار الحرية في الاقتصاد والتجارة (...) ولكن بكل أسف، بل بكل ألم، أقول إن ظروفنا لا تسمح لي بأن أشارك السادة أصحاب هذا الرأي في مواقفهم. وليس معنى هذا أن التسويق التعاوني نظام مثالي، أو أنه لا يدعو إلى الكثير من الانتقاد، ولكن البديل الوحيد للتسويق هو الرجوع إلى النظام القديم ـ أو ما يشابهه ـ والذي كان سائدا عشراتِ السنين قبل عـام ١٩٦١. وهذا الرجوع ـ في تقديري ـ أمـر فـي منتهـى الصعوبة والخطورة، إن لم يكن مستحيلاً" (٩٥).

وقد اعترف الرجل ـ بعد فترة ـ بأن أصدقاءه وعارفيه، انتقدوه في موقفه هذا، ولكن حدث أن كافة المسـئولين فـي القطاع الاقتصادي، تبنوا هذا الرأي، بنفس الحجـج العمليـة التي قدمها رجل الأعمال الـوطني، وحـين عـادت لجنـة الزراعة في مجلس الشعب إلى التقدم بتوصـية إلـى وزارة الصناعة، ووزارة الاقتصاد والتجـارة الخارجيـة لدراسـة "تحرير" تجارة القطن، وطلب من وزارة الزراعـة دراسـة خفض مساحة وإنتاج القطن، عارض الفنيون فـي وزارتَـي الصناعة والاقتصاد ـ بالإجماع ـ إلغـاء النسـق الحـالي للتسويق التعاوني والتصدير [٩١]. تماما كما عارض الفنيـون في وزارة الزراعة اتجاه خفض مسـاحة وإنتـاج القطـن. وزكريا توفيق (الذي لا يشك في ولائـه للانفتـاح) وقـف بصرحة إلى جانب الفنيين، على ضوء خبرته السابقة (كـان أول رئيس للمؤسسة المصرية العامة لتصدير الأقطان قبـل تعيينه وزيرا)، فكتب بدوره في معارضة هذا الكـلام عـن "تحرير" تجارة القطن، وأيضا من منطلق أنه غير واقعي[٩٧].

- والموقف ببساطة كالتالي: فكـرة إنهـاء الأوضـاع المؤسسية الحالية، وإنشاء أوضـاع بديلـة لتجـارة

القطن، تُباع لمنتجي الأقطان، على أساس أن إنهـاء الوضع الحالي يقضي على احتكار الحكومة لشـراء الأقطان، وعلى فرضها بالتالي لأسعار محددة. وترك الأسعار ـ كما يقولون ـ لكي تحددها حركة التنافس في السوق المحلية والأسواق الدولية، يـؤدي إلـى ارتفاع أسعار الشراء لأقطان المنتجين، وإلى زيـادة دخولهم. هذه الفكرة تباع لكافة منتجـي الأقطـان، وكبار المنتجين، يتصورون أن فرصتهم بالذات فـي السوق المرسل، ستكون أفضل في الحصـول علـى أسعار أعلى من غيرهم عند فتح باب المنافسة. ولكن ينبغي ـ فـي المقابـل ـ أن يقتنـع المسـتهلكون المحليون، أي صناعة الغزل والنسيج، أن الوضـع المؤسسي المقترح، يقدم لهم مزايا محتملة، متمثلة في الحصول على القطن بأسعار أقل ـ في حالة التعامل مع تجار القطن في الداخل، وفي حالة التخلص مـن الأسعار المحددة التي تفرضها الحكومة. وقد يلـوح هذا الاحتمال؛ إذا كانت سلسلة تحرير التجارة كاملة، فيكون للغزالين المصريين مثلاً حق الاستيراد الحـر

من الأسواق الخارجية، في حالة ارتفـاع الأسـعار المحلية، للضغط على هذه الأسعار وإعادتهـا إلـى التوازن المعقول مع أسعار الخارج. ومطلب الغزالين المصريين مثلاً، حق الاستيراد الحر مـن الأسـواق الخارجية، في حالة ارتفاع الأسعار المحلية، للضغط على هذه الأسعار وإعادتها إلى التوازن المعقول مع أسعار الخـارج. ومطلـب الغـزالين المصـريين المشروع لا بد أن يوضع في الاعتبار؛ لأن الصناعة المصرية كانت تستهلك ٤٢ % من القطـن الشـعر (٦٧/ ١٩٦٨)، و٥٠ % (٧٣/ ١٩٧٤)، ووصــل استهلاكُها إلى حوالي ٦٥ % في السنوات الأخيـرة. وفي كل الأحـوال، لا يعنـي قبـول المسـتهلكين أو المنتجين لآليات السوق، أنهم يقبلون تقلباتٍ حـادة ومتلاحقة في الأسعار؛ فالمفروض ـ كما يقال ـ أن آليات السوق تضمن استقرار الأسعار عند مستويات موضوعية، مع ذبذبات بسيطة حول هذا المسـتوى، وفي حالة الاختلال العنيف يطلب دعاةُ السوق الحرة على الفور تدخل الدولة. وفي حالة كالقطن؛ حيث إن

المستهلكون في مصر والخارج مؤسسات منظمـة، يكون الاستقرار في شروط العمل (وضـمنها طبعـا أسعار المدخلات الأساسية) مسألة مطلوبة جدا مـن أجل التنبؤ والتخطيط لآجال معقولة. ومن أجل هـذا الضمان للاستقرار النسبي ابتدع أصـحاب السـوق أدوات مناسبة تنظم العلاقة بين العـرض والطلـب على مستوى السوق المحلـي (بورصـة البضـاعة الحاضرة)، وتنظم العلاقة بين العرض والطلب بـين السوق المحلي والأسواق الخارجية (بورصة العقود). وبورصة العقود في هذا الإطار المؤسسي، هي القمة الحاكمة، فذبذبات أسعارها هي الموجه والحافز لكل عمليات البيع والشراء في المراحل السابقة، وكل ذلك كان قائما في مصر تحت قيادة بورصـة ليفربـول، وصناعة الغزل والنسيج في لانكشاير، وكان متركزا داخل مصر على أوضاع مرتبة، وعاملـة بكفـاءة ونشاط على كل المستويات، بدءا من تُجار الـداخل، إلى سماسرة البورصة والمصدرين، وكانت كل هذه

المؤسسة التابعة، تحت الإدارة المباشـرة للكـوادر الأجنبية واليهودية المدربة.

والموقف الآن، جد فيه أن السوق الدولية للقطن، والتـي يتعامل معها القطن المصري، تغيرت مؤسساتها تماما، فمـن ناحية أصبح جزء هام. من صادراتنا القُطنية موجهـا إلـى الدول الاشتراكية، وهذه الدول لا تحدد أسعار صفقاتها عـن طريق بورصة عقود، وفي الدول الغربية لم تعـد الصـورة مختلفة؛ إذ أقفلت معظـم دول العـالم بورصـاتِها؛ بسـبب المضاربات، وحتى بورصتا ليفربول ونيويورك، أصـبحت أسعارهما مجرد مؤشراتٍ لا يلتفت إليها كثيرا؛ لأنها قائمـة أيضا على المضاربات.. وبالتالي لا معنى لإعـادة إنشـاء بورصة عقود في مصر لقيادة سوق القطن، ولا مـانع مـن إضافة أنه حتى في حالة قيام سوق للعقود في مصر يتطلـب الأمر - بالضرورة - توفير عملات حرة للقيـام بعمليـات التوازن الحيوية بين بورصة العقود في الإسكندرية والخارج، وإلا أصبح سير البورصة في اتجاه واحد تابع للخارج، وهذا أمر خطر وغير عملي.. وغير عملي أيضا ضـمان تـوفر العملات الحرة اللازمة لهذا الغرض - ثم هناك متغيرا آخر

هام في سوق القطن، أشرنا إليه، وهو الوزن الكبير المطلب المحلي، الذي لا يمكن تجاهل مصالحه. وهذا "الزبون" المهم لا يرى له أية مصلحة في تصفية العلاقات الحالية المستقرة.

أمام هذه الوقائع الجديدة، كيف يمكـن تغييـر الوضـع المؤسسي الحالي لتجارة القطن، وما جدوى مثل هذا التغيـر بأي معيار؟ إن العدول عن إنشاء بورصـة العقـود، يهـدم المنطق المتماسك لدعوة "تحرير" تجارة القطـن؛ إذ تتطلـب العملية - في كل الأحوال - مركزا يحدد القدر المعقول من الاستقرار السعري، وفي غياب بورصة العقود سنجد أنفسـنا من جديد أمام ضرورة تـدخل الدولـة لتحديـد الأسـعار، وإلا تحولت تجارة القطن في الداخل والخارج إلى فوضـى شاملة. وارتباط القطن بملايين المنتجين، وبالصناعة الأولى في مصر، وبحقيقة أنه مصدر أساسي للنقد الأجنبي، كل هذا لا يسمح باحتمال مواجهة مثل هذه الفوضى. ولكن لا يعتقـد أن الفوضى والقلاقل المحتملة تقل كثيرا إذا اقتصـر تـدخل الدولة على حالة تحديد أسعار التصدير، يكفي تصور التقلبات العنيفة التي تحدث بالضرورة كلما تراءى للسلطات المختصة أن تزيد أسعار التصدير، ويحدث هذا عادة بعد بيع جزء من

المحصول، وبالتالي يصبح المتبقـي مجـالاً أسـهل لهـذه التقلبات، ويترتب على ذلك حتى إفلاس بيوت التصدير فـي القطاعين العام والخاص، وخراب الصـناعة المحليـة. وإذا امتد تدخل الدولة إلى تحديد أسعار شراء القطن من المنتجين؛ فإن العملية تكون قد عادت مرة أخرى للوضع الحالي، مـع فارق أن القطاع الخاص حل في تجارة الداخل محل التسويق التعاوني. وإذا تلخص التغيير في هذا؛ فإن هذا الفارق فـي نوع الوسيط ليس في صالح منتجي الأقطـان أو مسـتهلكيها (في الداخل والخارج)؛ ففي إطار السـعر المحـدد سـيعمد الوسيط الخاص ـ بكافة أشكال التحايل والضـغوط ـ إلـى التنافس في تعظيم ربحه؛ سواء في شراء القطن بأقـل مـن السعر المحدد، أو ببيعه بسعر يزيد عن المحـدد. ثـم هـل تضمن شبكة المقتحمين الجدد لتجارة القطـن ـ بتجـربتهم المحدودة ـ أن تمتد بيوت التصدير بانتظام يتفـق مـع مـا اكتسبته السوق المصرية من سـمعة عاليـة، فـي احتـرام المواعيد، ودقة تلبية الطلبات؟ إن الأيام الأولى مـن موسـم القطن ـ مثلاً ـ تشهد لحظة إلحاح على تغطية مئات الآلاف من البالات، تتمكن قناةُ التسـويق التعـاوني الحاليـة مـن

مواجهتها، ولا يتصور أن يتمكن التجار الجدد من تقديم نفس الضمان.

ويجرنا كل ذلك إلى حقيقة هامة؛ فكافة الحجج السالفة كانت - على أسس عملية - حججا قاطعة ضد نسف الوضع المؤسسي الحالي للقطن، واستعادة أوضاع قديمة، ولكن أقطع من كل ذلك، ما بدأنا في سرده عند حديثنا عن مدى قدرة وخبرة تجار الداخل، فواقع الأمر، أن الأوضاع المؤسسية القديمة تطورت عبر أجيال، مع النمو المتصاعد في زراعة القطن، ومع التوسع المصاحب في روابطه الدولية. في هذه العملية التطورية تراكمت خبرات، وتبلورت كوادر تفهم قواعد اللعبة، وتديرها بحِذق، وهذه الشبكة الواسعة من الكوادر ماتت وانتهت.. ولسنا بصدد تجربة ناشئة يتدرب الكادر الجديد معها، وينمو بنموها، نحن أمام العمود الفقري، المكتمل النمو، للهيكل الإنتاجي المصري، ولا يمكن - في ظل أي إدارة للاقتصاد المصري - المقامرة بتسليم هذه المؤسسة القطنية إلى هواة. وبتعبيرٍ آخر، فإنه إذا كان يروقُ للبعض أن يصر على مزايا "السوق المرسل" في التعامل مع

القطن المصري، بعد كل ما قيل، فإنه لا يوجـد مـن يقـوم بتشغيل هذا النموذج "الجميل".

هـ - القطن المصري أصبح ملتحمـا – إذًا - بنظامـه المؤسسي الحالي القائم على الإدارة المركزية للدولـة، وأصبح مرتبطًا بتشابكات مـع الصـناعة المحليـة، وبعلاقات دولية، تثير انزعاجا مشروعا لمخططي بنية التبعية. ووصل الحنُق بممثل الهيئات الدولية (وزيـر التخطيط المصري)، وفي مواجهة هذه الحالـة التـي تبدو مستعصية - إلى المطالبة بالاستغناء نهائيا عـن زراعة القطن. ولكن لم يكن من هذا مما يعقل، ولعـل الوزير نفسه لم يكن يقصد المعنى الحرفـي لكلماتـه؛ فهي زفرة ضيق في حرب، ثبت أنها ممتـدة، ولـن تنتهي بضربة وحيدة قاضية.

مع هذا الفشل في تصفية الأوضاع المؤسسـية القائمـة، تصفية كاملة، وبضربة واحـدة، اتجهـت السياسـات إلـى محاصرة قطاع القطن والتضييق عليه، وإلى إضعاف وزنـه النسبي داخل الاقتصاد المصري وصادراته، وإلى إفراغ هذا الوضع المؤسسي من مضمونه "المـزعج"، وإلـى تقطيـع

أوصاله، وعلاقاته. وهذا الكلام مجرد وصف موضوعي لما تحقق.

يقول زكي شبانة: إن "السياسة القطنية المصرية اتجهت إلى تخصيص المزيد من الأقطان للاستهلاك الداخلي؛ وذلك لتدعيم وتنمية صـناعة الغـزل والنسـيج المصـرية (...) وانطلاقًا من ذلك؛ فإن التركيب المقترح لمصـر، يمكـن أن يسير في اتجاه التخفيض التدريجي لمساحات القطـن (....) وفي حالة الأخذ بالتركيب المحصولي المقترح؛ فإن الكميـة المستهدف إنتاجها تكفي لحاجة التصدير (بـالعملات الحـرة وجزء مناسب من الصادرات لدول الاتفاقيات) ويقترح تغطية باقي احتياجات الاستهلاك المحلي باستيراد الأقطان قصـيرة التيلة الأمريكية، مع إدخال البوليستر في صناعة المنسوجات في مصر.

ويرى البعض قصر التصدير من القطن طويل التيلة على بلاد العملات الحرة فقط، وتخفيض نسبة المصدر إلـى دول أوروبا الشرقية ودول الاتفاقيات إلى نحو ٤٠ % من إجمالي الصادرات القطنية المصرية" [٩٨]، هذا التحديد يعني بالدقة ـ في إطار فهمنا للوضع العـام ـ الوصـف الـذي أوردنـاه

(وسنوضح هذا حالاً)، وكافة ما جاء في التحديد يتحقق فعلاً، وأهميته تكمن في أن يثبت، (لمن يحتاج) أن المتحقق "سياسة قطنية "مترابطة الحلقات، وليس إجـراءات متفرقـة وغيـر مرتبة.

الخفض التدريجي والمنتظم للمساحات المنزرعـة قطنًـا تحقق فعلاً، ولم يكن منطق هذا الاتجاه مفهوما (كما ذكرنـا) وفق اعتبارات اقتصادية بريئة. وناشد محمد فرغلي الحكومة (منذ عام ١٩٧٦) أن تعدل عن هذا الاتجاه الخطير لـوزارة الزراعة، والذي بدأ مع الانفتاح، ولكن يمكننا الآن أن ندرك ببساطة أن هذا الإجراء كان جزءا من سياسة قطنية متكاملة. وهذا الإجراء وحده ضربة "لمشكلة القطـن" مـن المنبـع، بتقليص حجم "العدو"، أي حجم إنتاج القطن، وبالتالي حجـم إسهامه المطلق والنسبي في مجمل النشاط الاقتصادي. وقـد تراجع عبد الرازق عبد المجيد عن فكرة الاستغناء نهائيا عن زراعة القطن أمام ردود الفعل الواسعة، ولكن أصر - فـي تصريحات تالية - على ضرورة الاسـتمرار فـي خفـض المساحات المزروعة قطنًا؛ بحيث "لا يزرع القطـن إلا فـي حدود ما يمكن تصديره خاما أو مصنعا بعملات حرة"، وقـد

عارض محمود داود وزير الزراعة - هذا الاتجـاه علنـًا، وقال: "إن المساحة الحالية هي أدنى حد يمكـن تخصيصـه للقطن تحت ظروفنا الحالية (....) ويقتصر الإلغـاء علـى بعض المساحات المحددة التي يثبـت ضـعفُها فـي بعـض المراكز/ وهذه محدودة جدا (...) وهنا سيكون الإلغاء فـي أضيق الحدود؛ مما يتيح تعويضه في المناطق الأخرى" (٩٩).

ولكن حدث فعلاً - وعلى أية حال - أن انخفضت مساحة القطن بحوالي ٦٠٠ ألف فدان عما كانت عليه قبل الانفتاح. وكان طبيعيا أن يؤدي هذا تلقائيا إلى خفض كميات القطـن الخام المتاح للتصدير، وهذه نتيجة مطلوبة لتقلـيص أهميـة القطن كمصدر للنقد الأجنبي؛ ولتأكيد هذه النتيجة تضـمنت السياسة القطنية أيضا زيادة المبيعـات للمغـازل المحليـة، فارتفعت الأهمية النسبية لهذه المبيعـات مـن ٤٤ % مـن إجمالي كمية المبيعات (مغازل محلية وتصدير) فـي عـام ١٩٧٣ إلى ٦٣ % عام ١٩٧٧، وبالتـالي كانـت الكميـة المصدرة من القطن المصري عام ١٩٧٧ حوالي ٥١ % فقط من الكمية التي تم تصديرها عام ١٩٧٣. وبالأسعار الثابتـة لعام ١٩٧٨، كانت قيمة صادرات القطن ٥٩٢ مليون دولار

عام ١٩٧٤، فانخفضت إلى ٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٨. وقد انخفضت تبعا لذلك نسبة صادرات القطن إلـى مجمـل الصادرات السلعية إذا كان هذا الاتجاه يعني ارتفـاع معـدل الزيادة في الصادرات من قطاعـات الصـناعة التحويليـة الوطنية (وقد تحقق هذا قبل الانفتاح). ولكـن حـدث هـذا الانخفاض (أثناء الانفتاح) في ظروف تدهورت فيها أيضـا قيمة الصادرات من إنتاج الصناعات التحويلية الوطنية مـن ٨٠٨ مليون دولار عام ١٩٧٤، إلى ٧٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ (بالأسعار الثابتة لعـام ١٩٧٨)، ويقـدر أن يصـل الهبوط إلى ٦٩٠ مليون دولار عـام ١٩٧٩ [١٠] ـ ـ لقـد عوض الاقتصاد المصري عن الانخفـاض فـي صـادرات الصناعات التحويلية والقطن الخام بزيادة في صادرات النفط، وخارج الميزان السلعي كانت هناك زيادة فـي متحصـلات السياحة وقناة السويس.

إن خفض الإنتاج أدى إلى تقليل الوزن المطلق والنسـبي للقطن في مجمل النشاط الاقتصادي، وساعد هذا في خفـض إسهامه المطلق والنسبي في تشكيلة الصادرات المصرية. ولم يكن الخفض في إنتاج القطن كافيا وحده للهبوط بصـادرات

القطن الخام إلى المستوى الملائم؛ ولذا عمدت السياسـات - كما قلنا- إلى زيادة المبيعات إلـى المغـازل المحليـة. إن المستوى الملائم لكمية الاشتراكية (١٠٢)؛ لأن أحد الأهداف الأساسية خفض الحجم المطلق والنسبي للقطن المصدر إلـى هذه الدول، وقد أوضح زكي شبانة هذه السياسة، واعتـرف بها وزير التخطيط. إلا أن تدبير أسواق بديلة لم يكن سـهلاً، فرغم انخفاض الكميات الإجمالية المصدرة على نحو حـاد، كانت نسبة القطن الشعر المتجـه إلـى الـدول الاشـتراكية الأوروبية ٤٢,٧ % من إجمالي صـادرات القطـن الشـعر (٧٥/ ١٩٧٦)، وأصـبحت ٤٢,٥ % (٧٦/ ١٩٧٧)، ثـم فرض الحظر على تصدير القطـن الشـعر إلـى الاتحـاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا بالعملات الحسابية (وهمـا أكبـر مستوردين للقطن المصري في هذه الكتلة)، فانخفضت النسبة إلى ٢٥,٧ % (٧٧/ ١٩٧٨)، ولكن لم تـزد فـي المقابـل صادرات القطن إلى الدول الغربية، فنسبة هذه الأسواق كانت في السنوات الثلاث على التوالي ٣٧,٧ % ـ ٣٨,٦ %، أي رغم القرارات التي هبطت بمجمـوع صـادرات القطـن، وبمجموع الصادرات إلى الدول الاشتراكية وبنسبتها، بدرجة

محسوسة، لم تزد الصـادرات إلـى دول العمـلات الحـرة الأساسية بدرجة مناسبة، وقد أسهمت الصين الشعبية في ذلك الموسم ٧٧/ ١٩٧٨ في منع الأزمة؛ إذ تضـاعفت واردات الصين من القطن، وأصبحت نسبتها ١٤,٥ % بدلاً من ٧,٣ % (٧٦/ ١٩٧٧)[١٠٣]، وزادت نسبة يوغوسلافيا إلـى ٨,٥ % وكانت ١ %، فتمت تغطية الفجوة.

وفي العلاقات الدولية الراهنة، لا يمثل ارتبـاط القطـن المصري بالسوق الصيني أو اليوغوسلافي نفـس المحـاذير التي يمثلها الارتباط بالسوق السوفيتي ودول شرق أوروبـا (من منظور المخططات الأمريكية الإسرائيلية). ولكن يعنـي كل هذا أن الأسواق الغربية لـم يكـن فـي تخطيطهـا أن تستوعب الأقطان "المحررة" من أسواق الكتلة الاشـتراكية، وتتأكد بالتالي أهمية المخطط المسند لزيادة المبيعات للمغازل المحلية، لقد انخفضت كمية صادرات القطـن الشـعر، وزاد الاستهلاك المحلي كما في جدول (٦) [١٠٤]:

جدول رقم (٦)

الصادرات والاستهلاك المحلي من محصول القطـن بالألف طن:

	٣٧/ ١٩٧٤	٧٤/ ١٩٧٥	٧٥/ ١٩٧٦	٧٦/ ١٩٧٧
الصادرات	٢٦١	١٩١	١٦٩	١٥٢
الاستهلاك	٢٢٠	٢٢٢	٢٢٦	٢٣٥

ولكن إلى أين تذهب الغزول المنتجة؟ لم يكـن مقصـودا دعم وتنشيط الروابط العضوية بين إنتاج الحقول المصـرية والمصانع المصرية، فهذا يدعم المؤسسة الوطنيـة للقطـن. والمقصود استنزاف هذه المؤسسة وإرباكها. لقد زاد إنتـاج الغزول؛ بهدف إقلال صادرات القطن الشـعر إلـى الـدول الاشتراكية، وفي نفس الوقت لم يحدث أن استوعبت الأسواق الغربية فائض الغزول، فاضطرت السـلطات فـي عـامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ إلى زيادة صادرات الغـزل إلـى الـدول الاشتراكية. والتعليمات الخارجية كانت تقضي بالحـد مـن الاستيراد من هذه الدول؛ ولذا لم تستخدم حصيلة الصادرات لاستيراد آلات أو مستلزمات إنتاج، ولم يكن ممكنًا أن تـدفع الدول الاشتراكية ثمن مشترياتها بـالعملات الحـرة؛ كـي

تستخدمها السلطات المصرية في الاستيراد من الغرب، وبالتالي استخدمت حصيلة الصادرات في تعجيل سداد الديون المصرية [(١٠٥)]، وكان هذا سفها واستنزافًا للموارد، وبالإضافة فإن التعليمات الخارجية لم تكن تحد من تصدير القطن الخام إلى الكتلة الاشتراكية؛ لكي تسمح بزيادة التصدير من الغزل والنسيج. وعلى ذلك كان طبيعيا أن يتوقف هذا الاتجاه، فانخفضت صادرات الغزل والنسيج إلى الكتلة الاشتراكية بدءا من عام ١٩٧٧ (عام قانون التصفية ـ الفصل التاسع)، وفي نفس الوقت أغرق السوق المصري بمنسوجات مستوردة، فاختنقت الصناعة الوطنية (انظر البند التالي ـ ثالثًا ـ عن قطاع الصناعة).

و ـ **إلا أن خفض تصدير القطن الخام من أجل زيادة الإنتاج المحلي من الغزول، كان مجرد مرحلة انتقالية، لم تنعش الصناعة، ولكن ضربتها، والضربة الأكبر كانت مع الخطوة التالية لفصم العلاقة العضوية بين القطن المصري والصناعة المصرية؛** فحين يصل خفض المساحة المنزرعة قطنًا إلى الحدود المرسومة له؛ تكون الكمية المنتجة ـ وفق السياسة المعلنة ـ

"تكفي لحاجة التصدير (بـالعملات الحـرة، وجـزء مناسب من الصادرات لدول الاتفاقيات) ويقترح تغطية باقي احتياجات الاستهلاك المحلي، باستيراد الأقطـان قصيرة التيلة الأمريكية، مع إدخـال البوليسـتر فـي صناعة المنسوجات في مصر".

وهذا الاقتراح تحول بدوره إلى إجراء منفذ، وهـو مـا تعتبره ـ في السياق الحالي ـ تقطيعا لأوصـال المؤسسـة القطنية المتكاملة. كان القانون يمنع استيراد أقطان قصـيرة التيلة لاستخدام المغازل المحلية؛ خوفًا على محصول القطـن المصري من الآفات، التي يحتمـل أن تُصـاحب الأقطـان المستوردة. ولا مانع طبعا من إعادة النظر في هذا الموقـف ولو جزئيا، من منظور مستقل، وقد تحدث في هذا الاتجـاه محمد فرغلي مثلاً، ولكن السياق الحالي للتطورات لا يبـرر التصور بأن المراجعة الحالية للموقف التقليـدي تـتم وفـق حسابات وطنية، وبعيدة عن حسابات المخططات الخارجيـة، في عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ تم استيراد ٢٨٨,٣ ألـف قنطـار لكي تستخدم في المصانع التي تبعد ٣٠ كيلو مترا على الأقل من مناطق زراعة القطن، وبالتالي اقتصـر اسـتخدام هـذا

القطن علـى منطقـة الإسـكندرية. ويلاحـظ أن اختيـار الإسكندرية يتيح توسعا سريعا في التجربة؛ لأنهـا تسـتحوذ على حوالي ٤٠ % من صناعة الغزل والنسيج. وقـد زادت الكمية المستوردة إلى ٤٧٨ ألف قنطار في الموسـم التـالي ٧٧/ ١٩٧٨، ويتوقع أن يصل الاستيراد إلى مليون قنطـار عام ١٩٧٩. وتقول مصادر غربية: إن محاولات الحكومـة المصرية لتحديث وتوسيع صناعة الغـزل والنسـيج، تهـدد إمكانياتِ التصدير للقطن المصري؛ ولذا "يلزم زيادة الضغط على الحكومة؛ لكي تسمح بزيادة الـواردات مـن الأقطـان القصيرة التيلة. وفي الواقع، يبدو أن وزارة الزراعة تـدرس حاليا الوسائل الممكنة لنقل القطن المستورد إلـى المصـانع القائمة في مناطق زراعة القطن؛ بحيـث لا تكـون هنـاك إمكانية لتلويث المحصول المحلي" [(١٠٦)].

هذا الاتجاه المنفذ على عجل، يجعـل مـا يتبقـى مـن الصناعة الوطنية صناعة تابعة، معتمدة في تشـغيلها علـى مستلزمات إنتاج مستوردة، وتنتج للسـوق المحليـة. وهـذا الانقطاع بين المحصول وبين الصناعة الوطنية، يساعد أيضا في مواصلة خفض المسـاحات المزروعـة إلـى الحـدود

المستهدفة، أي: حدود الصادرات الممكنة من القطن الشـعر بالعملات الحرة، وحدود استخدامات بعض الشركات المحلية للأقطان الرفيعة المصرية، وذلك بعد إعادة تشكيلها؛ بحيـث تخضع في عمليات إنتاجها وفي عمليات التسـويق الـداخلي والتصدير لإدارة أجنبية. ونضيف في هذا السياق أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الإسرائيلية تقوم علـى التصـدير، ويمكنها بالتالي أن تشارك بخبرتها واتصالاتها فـي تسـويق منتجات الصناعة المصرية بالأسواق الأوروبيـة وغيرهـا. ويمكنها أيضا أن تستخدم حصـة متزايـدة مـن الأقطـان المصرية الرفيعة لتحسين إنتاجها وصادراتها.

وقد نشير في مقابل هذا إلى أن فرغلـي حـين طالـب بتجربة استخدام أقطان مستوردة، طالب في نفس الوقت "بعدم الاكتفاء باستيراد الأقطان الأمريكية فقط، بل اسـتيراد مـا يماثلها من الأقطان الإيرانية والسودانية والتركيـة والهنديـة إلخ.. وهذا من شأنه أيضا زيادة مجالات التبـادل التجـاري بيننا وبين هذه البلاد الصديقة، وترخيص الأقمشة الشعبية إلى حد ملموس".. وقال الرجل هذا الرأي، في إطار أن تسـتمر المغازل المحلية في زيادة استهلاك القطن المصري، وفـي

إطار أن انخفاض إنتاجنا من محصول القطـن لا يجـوز أن يستمر [٨٨]. وواضح أن ما يحدث حاليا هو إدخال الأقطـان المستوردة في إطار نسق مختلف تماما؛ فأولاً يقتصر استيراد الأقطان على الولايات المتحدة (من خلال القروض السـلعية لوكالة التنمية الأمريكية)، وترتبط هذه السياسـة بتخفـيض مسئولية الصناعة الوطنية عن تصـنيع القطـن المصـري، وترتبط بضرب قطاع القطن مـن الأسـاس، أي بتخفـيض المساحة المنزرعة قطنًا بالتعليمـات المباشـرة، وبالسياسـة السعرية. إلا أن الحديث عن السياسة السعرية، ينقلنا إلى بند آخر في تقطيع الأوصال. فإضافة إلى استخدام الأسـعار - في مرحلة معينة - كحافز سلبي ضد زراعة القطن، نشـير إلى هدف إنهاء حق الإدارة المركزية في تحديد أسعار القطن في مراحله المختلفة؛ فتحديد أسعار الشـراء مـن الحقـول يستهدف أن يصل (في لحظـة مناسـبة لمجمـل المخطـط المعادي) إلى مستوى الأسعار العالمية دون أن تـدخل مـن حسابات محلية لخدمة التخطيط المركزي وتمويله، وأسـعار شراء المغازل المحلية للقطـن تتحـدد الآن فعـلاً حسـب المستويات العالمية، ولا يحق للدولة أن تتـدخل فـي هـذا

الأسعار لدعم الصناعة الوطنية. وهذه الإجراءات جزء مـن البرنامج العام لإبعاد الأسعار عن دائرة التخطيط وإبعاد قسم متزايد من الفائض الاقتصادي من يد الدولة، وتسـليمه إلـى منتجي القطاع الخاص، وهذه الإجراءات في مؤسسة القطـن أداة مناسبة لتفكيك الروابط الخاصة بـين أفـرع نشـاطها. ونُضيف أخيرا في نفس الاتجاه، ما أصاب نظـام التسـويق التعاوني مـن تعـديلات تُخـل بوحدتـه انحيـازا لكبـار الزراع[١٠٧].

(٤) الزراعات البديلة:

أ- كانت ضروريا أن تصاحب هذه الحملـةَ علـى القطـن، إشاعةُ آمال تساعد في بيع الفكرة؛ ولذا تضمنت مقترحات البنك الدولي، حديثًا عن أصـناف جديـدة مـن الإنتـاج الزراعي ترتبط بالصناعة والصادرات. أي تضمنت وعدا بإدخال بدائلَ جديدة، تؤدي وظيفة قطاع القطـن كدعامـة لصناعة محلية نامية، وكمصدر للنقد الأجنبي (من خـلال التصدير). ولا شك أن البحث في هذا المجال مشروع في إطار التوصل إلى الهيكل المحصولي الأمثل، ولكن يختلف البحث في هذا الأمر، وتختلف النتائج، حسـب المنظـور

العام لاستراتيجية ونموذج التنمية. ومسألة إدخال مزروعات غير تقليدية - بالتحديد - احتلت اهتماما كبيرا من جانب الاقتصاديين والفنيين المصريين. الجبلي - على سبيل المثال - كان مهموما دائما بهذه القضية. في دراسة وزارة الزراعة (١٩٧٢) قيل: "إن هناك احتمالاتٍ كبيرة للتوسع في زراعة الفواكه (الموالح أساسا) والخضر والزهور والنباتات الطبية والعطرية لأغراض التصدير؛ لِما تحققه من عائد نقدي مرتفع، علاوة على خلقها لفرص عمل جديدة؛ سواء في عمليات الزراعة والجمع، أو التعبئة والتصنيع، وما يصحب ذلك من آثار على تكوين المجمعات الزراعة الصناعية الحديثة، وتطوير القرية، وتعظيم الإنتاج".

ولكن من منظور التنمية المستقلة، كان ضروريا أن يرتبط مثل هذا التفكير عند الجبلي، بتحذير من التوسع السريع في التنفيذ، قبل القيام بدراسات تنبؤية عن احتمالات التسويق خارجيا، وعقد اتفاقات طويلة المدى، تضمن انتظام هذا التسويق في ظروف العقبات التي تشكلها التكتلات الاقتصادية القائمة. "اللهم إلا إذا كان ذلك ضمن إطار خطة

للتكامل الزراعي بين الدول العربية" (١٠٨). كذلك لا بد مـن إنشاء المؤسسات اللازمة لعمليات التعبئة والتصنيع والنقـل والتسويق والتصدير، وكل ذلك يتطلب وقتًا للإنجاز واكتساب الخبرة، إذا كان المقصود إقامةُ سلسلةِ مؤسسـات وطنيـة، تتحكم في كافة مراحل العملية، وتتشابك مع الجهود المركبة للتنمية المتمحورة حول نفسها.

ولكن الدعوة الحالية لإدخال محاصيلَ غيـر تقليديـة (وبديلة على وجه التحديد لمحصول القطن) تعمل - كالعادة - في إطار نسق مختلف تماما، وتحمل بالتـالي مضـمونًا معاكسا؛ فهي عاملة في مخطط محاصرة وإضعاف القطـن (بوزنه ودوره كمؤسسة وطنية)، وبهدف إنشاء قطاع جديـد يقيم وضعا مؤسسيا خاضعا للسيطرة الأجنبية، أي يمثل مـا كان يمثله القطن في الزمن الماضـي؛ فالمنتجـات الجديـدة تُحتاج بالضرورة مدخلاتٍ مستوردة متنوعة (بدءا من البذور المحسنة وانتهاء بالخبرة الفنية)، ويمكن أن نضرب هنا مثلاً من قمة "مشروعات الأمن الغذائي"، أي مشـروعات إنتـاج الدواجن التي يجري التوسع فيها بنشاط ملحـوظ. الشـركة العامة للدواجن تقود الإنتاج؛ سواء بإنتاج الدواجن بنفسِـها،

أو ببيع الكتاكيت والأعلاف لبيوت البداري في المحافظـات، وللجمعيات التعاونية، ومـزارع التسـمين فـي الإصـلاح الزراعي، وفي القطن الخاص.

وقد رأت السياسات الجديدة أن يجد دور شـركة القطـاع العام في إنتاج الدواجن؛ بحيث "يقتصر دور الشركة العامـة للدواجن في خلال السنوات الخمس القادمـة، علـى أسـاس التركيـز علـى إنتـاج الكتاكيـت والأعـلاف وتحسـين نوعيتها"[١٠٩]؛ وبحيث يتولى القطاع الخاص مرحلة التسمين والنمو السريع (بعد تجاوز مرحلة التفوق المرتفـع) ويبيـع الناتج للمستهلك بأسعار "حرة" وأرباح عالية. وقد نذكر هنـا أن معظم بيوت البداري (وحدات حكوميـة) تحولـت "إلـى مخازن غير مستخدمة، والجزء البـاقي لا يعمـل إلا دورة واحدة أو دورتين على الأكثر" [١١٠]، وبالنسبة للشركة العامة نفسها، كان طبيعيا أن يستفاد من تجهيزاِتِها لإنتاج الـدواجن التي لم تَعد مستخدمة، وقد نشأت بالفعل شركة الإسماعيلية/ مصر للدواجن (من شركات عثمان أحمد عثمان) لتتولى هذه المهمة، فجردت شركة القطاع العام من ممتلكاتهـا؛ بحجـة إدخالها شريكة في شركة الإسماعيلية/ مصر. بلغت حصـة

الشركة العامة للدواجن في رأسمال الشـركة الجديـدة ٩٠٠ ألف جنيه، رغم تبين أن الحصة العينية التي قدمتها الشـركة العامة قيمتها ٣,١ مليون جنيه (أي أكثر من إجمالي رأسمال الشركة الجديدة)، ورغم هذا الافتئات، ظل نصيب الشـركة العامة حوالي ٣٠ % من رأس المال، ولكن مثلـت بعضـو واحد في مجلس الإدارة، كما لو كانت حصتها ٩ % فقط من رأس المال [١١١].

هذه صورة الوضع المؤسسي الحـالي لقطـاع إنتـاج الدواجن، أي لمشروع "الأمن الغذائي" رقـم واحـد. وهـذا الوضع يضمن توسع المشروع بالاعتماد الكامل والمسـتمر على المدخلات المستوردة؛ فالشـركات، ومـزارع القطـاع الخاص للتسمين، تستورد الآلاتِ والمعدات اللازمة لتربيـة الكتاكيت وتسمينها من الخارج، بما فيهـا المبـاني جـاهزة التركيب، ووحدات التدفئة ووحدات التهوية، وأفران حـرق النافق، ووحدات التحصين والتفريخ، وكـذلك آلات تـدريج وتعبئة البيض، وحتى صناديق البيض وكرتون البيض، كمـا يستورد أيضا الكثير مـن الأعـلاف ومكونـات الأعـلاف وإضافات الأعلاف من الخارج؛ وذلك لتصـنيع الأعـلاف

الخاصة بالدواجن داخل البلاد. وفضلاً عن ذلك، معروف أن الكتاكيت تستورد أيضا بمعدلات متسارعة، ودون جهد محلي لإنتاج كتاكيتَ بديلة ملائمة، ووقف الاستيراد، بل لـوحظ أن الشركة العامة للدواجن أخذت تستورد الأمهات التـي تنـتج جيلاً واحدا (بدءا من عام ١٩٧٨) بدلاً من استيراد الجـدود كما كان الحال قبل ذلك [١١٢].

إن الدعوة لإدخال منتجات جديـدة، تـرتبط إذن ـ فـي النسق الحالي ـ بالتوسع فـي مشـروعات تتأكـد تبعيتهـا للخارج، من حيث المدخلات المطلوبـة. ووفقًـا للسياسـات الحالية، يستهدف أيضا أن يدار قسـم كبيـر مـن الإنتـاج الزراعي غير التقليدي بواسطة الأجانـب مباشـرة (عبـر الشركات المشتركة أو من خـلال التعاقـد مـع خبـراء)، وعمليات التسويق المحلي، والتصدير بالذات (بما يتطلبه من اتفاقات منظمة مع السوق العربية) يعني في الظروف السائدة الاعتماد على الوسطاء الأجانب في المقام الأول. ومعـروف أن التسهيلات الائتمانية المناسبة (الممولة من قروض وكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولي وغيرهما) تقدم بسخاء، وكذا الحوافز السعرية، والإعفاءات الضريبية، من أجـل سـرعة

التحول نحو هذا التغيير في هيكـل الإنتـاج الزراعـي، أي لارتباط مساحات أوسع، ولارتباط أعداد متزايدة مـن أقـدر الزراع (ماليا وفنيا) بهذا القطاع الصاعد. "ولمـاذا نـذهب بعيدا؟ إن إسرائيل تعاني من مشـكلة أرض، وتعـاني مـن مشكلة مياه، فماذا فعلـت؟ إنهـا لا تـزرع أرزا أو قمحـا أو قصبا أو أيا من هذه المحاصيل، إنما ركزت كل جهودهـا على المحاصيل التي لا تستغرق وقتًا طـويلاً فـي الأرض، ركزت على الخضروات والفواكه، وتمكنت من خلق سـوق رائجة لهذه المحاصيل في أسواق الخارج" (٧٣). هكذا أكمـل وزير التخطيط تصوره حول مستقبل الزراعـة المصـرية، وترك لنا أن نستنتج قيمة الاستعانة بالخبرة اليهوديـة، كمـا سبق أن "أفادتنا" في الزمن السابق في محصول القطن.

ب ـ ويرتبط بقضية إنشاء قطاع جديد تابع فـي مجـال الزراعة، وبدور الولايات المتحدة وإسرائيل في هـذا المجال، أن البنك الدولي ـ حتى أوائل ١٩٧٧ ـ كان يرى أن أهمية التوسع الأفقي تتعلق بالأجل الطويـل، "ومن الواضح أن الوصول إلى هدف النمو الزراعـي المطلوب يتطلب زيادة في استثمارات القطاع، ويتطلب

أيضا تخصيص قسم أكبر من هـذا الاسـتثمار فـي الأراضي القديمة. وفي النهاية، فإنـه حتـى بالنسـبة للاستثمار في الأراضي الجديدة، فإن العائد يمكـن أن يكون أسرع إذا تركز الاستثمار في مساحات أصغر، وتجريبية، يمكن أن تخدم كمساحات نموذجية، بدلاً من الانتشار المبعثر عبر كل الـ ٩٠٠ ألف فـدان التـي يجـري استصـلاحها حاليـا" [١١٣]. وفـي اجتمـاع المجموعة الاستشارية الأولى (مايو ١٩٧٧) أكد البنك الدولي (على لسان الحكومة المصرية) نفس الموقف، فأعلن أنه في إطار إعادة ترتيب الأولويات، سـتلتزم الحكومة بتوجيه "اهتمام أكبر بقطاع الزراعـة، مـع إعطاء الأفضلية للمشروعات ذات العائد السريع فـي الأراضي الزراعية القائمة، وللاستغلال الاقتصـادي للأراضي التي تم استصلاحها فعلاً (بدلاً من مواصلة مشروعات استصلاحات أخرى طويلة الأجـل)"[١١٤].

ولكن حدث تحول مفاجئ في موقف البنـك الـدولي (والحكومة المصرية بالتالي) في اجتماع المجموعـة الاستشارية الثانية (يونيو ١٩٧٨). فأعلن أن الضـغط

السكاني يتطلب الانتباه "نحو التوسع في مشـروعات استصلاح الأراضي، باعتبارها حلاً هامـا للمشـاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد.. ورغم الجهود الحالية المبذولة لزيـادة مسـتوى الإنتاجيـة فـي المسـاحة المنزرعة القائمة، فإن الإنتاج الزراعي الناشئ عـن هذا لا يمكنه إشباع الحاجات الغذائية للسكان، ودعـك من الحاجة لتوفير فائض للتصدير يمكن أن تعتمد عليه البلاد في الحصول على نقد أجنبي. وكإجراء أساسي، فإن الدولة تعطي ـ بناء على ذلك أولويـة متزايـدة للتوسع الأفقي في الزراعة، بالنظر إلى الدور الحيوي لهذا النشاط، وإلى أهميته للاقتصاد القومي" (١١٥).

ماذا حدث خلال عام واحد، لكي يتم تعديل جوهري كهذا في أولويات استراتيجية؟ وهل يمكن أن حيثيات التحول كمـا نقلناها، لا تستند - بأية حال - إلى عوامل طـرأت خـلال العام ٧٧ ـ ١٩٧٨، ولم تكن في الحسبان قبل ذلـك؛ ولـذا يمكن أن نقول **إن المطالبة بوقف التوسع الأفقي في مرحلة الانفتاح الأولى، وبالتركيز على مشروعات التوسع الرأسي في الأراضي القديمة والجديدة، قابلت فـي نفـس الفتـرة**

مطالبة القطاع العام الصناعي بـالتوقف عـن البـدء فـي مشروعاتٍ جديدة، للتركيز علـى مشـروعات الاسـتكمال والإحلال والتجديد، وكانت الحجة في الحالتين تحقيق عائـد سريع، الأمر الذي لم يتحقق بدلالة كل معدلات النمو التـي فحصناها في أجزاء مختلفة من الكتاب (وكـان متعـذرا أن يتحقق في ظل السياسات الاقتصادية المفروضة)، وبالتـالي يبدو أن السبب الحقيقي لهذه المطالبة كان يكمن في محاولـة لتجميد توسعات القطاع العام الجديدة في الزراعة والصناعة، إلى حين الانتهاء من السيطرة على القرارات، ومن تحديـد الاتجاهات المطلوبة، وبعد هذه المرحلة يمكن دعوة القطـاع العام في دوره الجديد؛ لكي يسهم مرة أخـرى فـي تمويـل وتحرك التنمية، ولكن في إطار ما تستهدفه الهيئات الدوليـة (ومن معها).

في قطاع الزراعة بالذات، كانت عمليات التوسع الأفقـي (وخاصة في مرحلة الاستصلاح) منوطة بجهـود الدولـة. وجهود الدولة في هذا الاتجاه كان ينبغي أن تتوقف إلى حين الاطمئنان على طبيعة الدور المرشح لهذه الأراضـي عنـد زراعتها، وعلى طبيعة وضعها المؤسسي.

- وقد حسمت هذه القضية (كغيرها من القضايا) عبـر عدد من السنوات. كان إجمالي المساحات الإجماليـة التي دخلت برامج الاستصلاح منـذ عـام ١٩٥٢، وحتى بداية الانفتاح أكثر من ٩٠٠ ألف فدان. سلمت معظم هذه المساحات إلى مؤسسة استزراع وتنميـة الأراضي (٧٧٣ ألف فدان)، وبقيت بعض المساحات تحت إشراف كل من الجهاز التنفيذي للمشـروعات الصحراوية (٨١ ألف فدان) والهيئة العامة للإصلاح الزراعي (٥٨ ألف فدان). وقد أنفقت الدولـة علـى مشروعات الاستصلاح هذه منذ ١٩٥٣ إلـى ١٩٧٤ حوالي ٦٠٠ مليون جنيه (منها حوالي ٤٥٥ مليونًـا إنفاق استثماري على أعمال الاستصلاح والتعميـر والاستزراع). وهذه المساحة كان أغلبهـا صـالحا للزراعة، بل كانت بينها مساحات منزرعـة فعـلاً (٥٠٦ ألف فدان) [١١٦]. وقد توالت بسرعة إجراءات التمليك والتأجير، وحين تحولت الهيئات والمؤسسات إلى ٨ شركات قطاع عام في نهايـة ١٩٧٥، كـان حجم المساحات المستصلحة المسـلمة علـى هـذه

الشركات عام ١٩٧٦ حوالي ٦٢٤ ألف فدان. وحتى عام ١٩٧٧ لم تكن هناك سياسة واضحة لاستغلال الأراضي التي تم استصلاحها، وهل يتم في صورة مزارع يتولى القطاع العام إدارتها، أو عن طريق التأجير أو التمليك، وهل يكون التأجير أو التمليك لمساحات صغيرة أو وحدات كبيرة؟ ومن الناحية العملية، كانت هناك مساحات مزروعة على الذمة، ومساحات مزروعة بالتأجير أو التمليك في غياب سياسة عامة. ومع كل العوامل الأخرى المضادة التي واجهت القطاع العام، كان طبيعيا أن يزداد إهمال وتعثر الشركات الزراعية، فهربت الخبرات الفنية والتنظيمية، وانتهى التخطيط تماما، وانعكس ذلك بشكل خاص في الأراضي المزروعة على الذمة (أي بإدارة شركات القطاع العام مباشرة). فوصل الأمر إلى زيادة مطردة في نسبة المساحات المهجورة، أي التي لا تزرع أصلاً، أثناء سنوات الانفتاح (وصلت النسبة إلى ٥٧,٣ % في آخر ١٩٧٧ بالنسبة لأكبر ٤ شركات) وأهدِرت الأموال والاستثمارات التي

أنفقت في استصلاحها. وبالنسبة للأراضي المزروعة على الذمة، حدث تدهور ملحوظ ومطرد في معدلات الإنتاج النباتي مع زيادة التكلفة، ومع عدم الكفاية في تخطيط التركيب المحصولي، وحدث تدهور متزايـد أيضا في الإنتاج الحيواني، وبالتالي "أسفرت نتـائج غالبية الشركات عن خسائر متتالية؛ نتيجة للقصـور في الدراسات التخطيطية، وفي نُظم الرقابة الداخلية، وقد أدى ذلك إلى اختلال مراكزها المالية". ولم يكن نشاط شركات القطاع العام المتخصصة في الإنتـاج الحيواني وإنتاج الدواجن، وفي الثروة المائية، أسعد حالاً. كلها تـدهورت إنتاجيـا، وزادت خسـائرها (١١٧). ولا شك أن هذه النتائج كانت تمهيدا ملائما لإنهاء فكرة قطاع عـام فـي القطـاع الزراعـي. الشركات الزراعية الثمانية كانـت تـزرع بعـض المساحات على الذمة، وتؤجر بعـض المسـاحات، وتملك البعض الآخر. ووفقًـا للتوجيهـات الدوليـة المدعمة بهذه النتائج تقـرر التوسـع فـي التـأجير والتمليك، وأعلن رسميا فـي عـام ١٩٧٧ (خـارج

مصر) أن "المليون أكر (حوالي ٩٠٠ ألـف فـدان) التي تم استصلاحها يجري توزيعها على مـزارعين صغار (بدلاً من العمليات المدارة حكوميا)، أو على مشروعات مشتركة لمجمعات زراعية، تهدف إلـى إدخال تكنولوجيا جديدة في الري (كـالري بـالتنقيط Sprinkle مثلاً) وفي تصنيع الناتج الزراعي، وفـي التسويق من خلال التصدير، وهناك بـنفس القـدر مجالٌ كبير لتحسين كفاءة المزارع الصغيرة الخاصة المنتجة لمحاصيلَ تجارية موجهة للتصـدير" (١١٨).

وبالفعل ركزت وزارة الزراعة في تلك الفترة، على تصـميم وتنفيـذ الهياكـل الارتكازيـة لاسـتكمال مشروعات مختارة على مساحة ١٤٥ ألـف أكـر. ويسـهم المسـتثمرون العـرب والأجانـب فـي المشروعات المشتركة، في تمويل العمليات اللازمـة لحوالي ٩٢ ألف أكر؛ تجري إضافتها إلى المسـاحة المنتجة، وخاصة في المناطق القريبة مـن مصـادر الري والصرف، ومن المـوانئ؛ لتيسـير تصـدير المنتج. وبالإضافة إلى هذه المساحة يـتم مشـروع

متكامل لإنتاج سكر البنجر فوق ١٠٠ ألف أكر فـي غرب الدلتا. وهو مشروع مشترك (مصري أجنبي)، وأعدت دراسة الجدوى الخاصة به شركة استشارية بريطانية (U. L. G) بمساعدة وزارة التنميـة فيمـا وراء البحار. وهنـاك مثـال أخيـر للمشـروعات الزراعية الصناعية لمعالجة فول الصويا، وقد تمـت دراسته مع شركة أمريكيـة (Contintental Grain) لملاحقة التوسع السريع والمخطط في هذا المحصول الجديد. وقد أُعلِن ـ داخل مصر ـ عن هذه السياسة المتكاملة في مجال الأراضي المستصلحة على لسان رئيس مجلس الوزراء (أواخر ١٩٧٩)؛ إذ قال إنـه "سيتم التصرف في الأراضي المستصـلحة بمعرفـة شركات القطاع العام بعد استصلاحها مباشرة؛ سواء بتوزيعها على صغار الزراع أو خريجي الجامعـات والمعاهد العليا أو إقامة مجمعات زراعية صـناعية عليها"، وبالنسبة لمسألة المجمعات هذه، فإنه يجـب "إتاحة الفرصة أمام رأس المال الأجنبـي والخبـرة الأجنبية للمساهمة في تنفيذ مشروعات الخطـة مـع

رأس المال العام أو الخاص منفردا؛ ولذلك تعمل الوزارة على استكمال دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات التي يمكن أن تنفذ بالتعاون مع رأس المال الأجنبي، بإقامة مجمعات زراعية صناعية على الأراضي الجديدة، ويبلغ عدد هذه المشروعات حتى الآن ١١ مشروعا ستقام على مساحة ٦٥٢ ألف فدان من الأراضي المستصلحة أو المقرر استصلاحها، ويجري التفاوض حاليا مع الشركات الأمريكية واليابانية والسويدية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية لتنفيذها، وذلك بخلاف خمسة المشروعات التي تم تأسيس شركاتها، وبدأت العمل فعلاً على مساحة ٣٦,٦ ألف فدان" [١١٩].

لقد حدث – إذًا - أن ركزت الدولة تخصيصاتها الاستثمارية (الموجهة "بالمساعدات") نحو الأراضي المستصلحة ذات الاحتمالية الإنتاجية الأقرب والأعلى؛ كي تسلمها (بعد كل ما أنفقته من أموال وجهود تنظيمية) هدية إلى شركات الاستثمار المشترك، وإلى بعض المحظوظين.

- ولا مانع من الإشارة هنا إلى أهم تجربة "رائدة" بين المشروعات الخمسة التي تم تأسيس شركاتها، والتي أشار إليها رئيس مجلس الوزراء (١٢٠)، نقصد شركة "الإسماعيلية/ مصر للتنمية الزراعية"؛ فهذه الشـركة حلت محل الشركة المصرية الزراعية العامة (قطاع عام) في تنمية واستغلال أراضـي مشـروع وادي الملاك. ولم يتضمن نصيب شركة القطاع العـام - في رأسمال الشركة الجديـدة - قيمـة الأراضـي المسلمة؛ حتى لا تكون لها الغلبة فـي رأس المـال، أو حتى لا يتحمل أصحاب الشركة الجديـدة أعبـاء مالية ضخمة (رأسمالها الإجمالي ٤ مليون جنيـه)؛ ولذا تسلمت شركة الإسماعيلية الأراضي المستصلحة مقابل إيجار زهيد، واختزل نصيب شـركة القطـاع العام في رأس المال إلى قيمة حصة عينية متمثلة في خطوط شبكات الري بالرش المتنقلـة، وفـي آلات وتجهيزات أخرى. وتم تقييم هذه الحصة مـن قِبـل شركة الإسماعيلية بأقل مـن قيمتهـا الحقيقيـة، أي بمليون جنيه فقط (وبالتالي هـبط نصـيب الشـركة

المصرية الزراعية - مالكـة الأرض - فـي رأس المال إلى ٢٥ %) [١٢١] وقد شاركت فـي المقابـل شركة البيبسي كولا بواقـع ١٥ % مـن رأسـمال المشروع، وشركة إنتـاج معـدات الـري بـالرش (جيفورد) ١٠ %، وشركة سابا السـويدية لتسـويق الحاصلات ٥ %، وللمزارعين الأمريكيين (الخبراء) ٥ %، والنسبة الباقية لـ "المقاولون العرب". وهـذا المشروع أحيط بضجة إعلامية ومبالغات، تصل إلى درجة الإسفاف، حول معجزات التكنولوجيا الأمريكية في الأراضي المصرية. "الأرض تكون هـذا العـام صحراء قاحلة، وفي عام واحد تتحـول إلـى أرض خضراء وإنتاج ممتاز.. سـتملأ مصـر بالخضـرة والخير. لقد زادت إنتاجية الفدان عندنا من البطاطس والطماطم عن إنتاجية فدان الشرقية والإسـماعيلية.. إننا نعجب لماذا نقضي في مصر عشـراتِ السـنين نستصلح الأرض، ونصرف عليها، ويكون إنتاجهـا ضعيفًا؟! وكل أراضي الاستصلاح في مصر مثـال على ذلك" [١٢٢].

هذه الدعاية لا تحتاج إلى خبير فني ليكشف أنها زائفـة. وإذا كان الفلاحان (أو الساحران) الأمريكيان قادرين علـى معجزة تحويل الصحراء إلى أرض مثمرة خلال عام واحد، فلماذا سيستمر المشروع ١٢ سنة لتغطية المساحة المستهدفة (كما قيل سهوا) أثناء الحملة الإعلامية؟ إن مشروع شـركة الإسماعيلية/ مصر للتنمية الزراعية، هو النموذج المتكامـل والمجسد، لما يراد بالزراعـة المصـرية. وخاصـة فـي الأراضي الجديدة. وقد لا يتكرر النموذج بكل تفاصيله فـي كل مكان، ولكن الجوهر سيكون واحـدا، فقـد لا يشـارك الأجانب في كل حالة في ملكية الشركات المسـيطرة علـى العمليات الإنتاجية، ولكن سيحرصـون علـى الـتحكم فـي المدخلات (حبوب ـ آلات ـ خبرة) وسـتكون المخرجـات أيضا في قبضتهم، وخاصة في التسويق الخارجي. وبكلمات حسين عثمان، فإنه كان ضروريا أن نستعين بالخبرة الفنيـة للمزارعين الأمريكيين (وفي مقابل ذلك) دخلوا شركاء فـي رأس المال، "وكما طرقنا باب الفلاحين، وقلنا لهـم: تعـالوا شاركونا، طرقنا باب مصانع إنتـاج آلات الـري الحديثـة، وطلبنا من الشركة المنتجة لنظام الري المحوري مشاركتَنا..

يبقى أننا نضع في خطتنا أن نقوم بتصدير جزء من إنتاج هذه الأرض من الخضروات والفواكه، وعملية توزيع وتسويق خضروات في أوروبا، وطلبنا منهم مشاركتنا؛ حتى نضمن حسن التوزيع" [١٢٢].

هذا النموذج المتكامل لقطاع زراعي تابع، كان مفتَرضا أن يبدأ بعشرة آلاف فدان؛ لتمتد إلى ٢١ ألف فدان (في نفس المنطقة). وقال حسين عثمان: إن لديه "خططًا جاهزة لمجموعات، كل مجموعة تصل إلى ٥٠ ألف فدان في أماكن منتشرة على أرض مصر". وقد بلغت الضجة الإعلامية ذروتها حين زار الرئيس السادات أرض هذه المعجزة (مع كافة مسئولي الدولة)، واعتبر يوم الزيارة (٢٩ يناير) عيد الثورة الخضراء، وصدر الأمر بتسليم مزيد من الأرض المستصلحة (١٥٠ ألف فدان) إلى شركة الإسماعيلية [١٢٣].

- إن توسع هذا النمط في إدارة الزراعة المصرية، من خلال شركات الإسماعيلية، والشركات المشابهة، يسانده التوسع الموازي في تسليم الأراضي إلى من أُسموا بالمزارعين الصغار. وعبر الرئيس السادات عن هذا الاتجاه بشعار: "فليمتلك كل مصري قطعة

من أرض مصـر". وهـو شـعار ـ كمـا لاحـظ عبد المنعم بلبع، يعني أن "الأرض لـم تعـد لمـن يزرعها، بل هي لمن يستثمرها". ولا توجد بيانـات متكاملة حول توزيع هذه الأراضي (التي أُنفقت مئات الملايين من الجنيهات في استصلاحها)، ولكن النظرة العامة تكشف أن قسما كبيرا، وزع على "أصـحاب الصلات الطيبة"، والقسم الآخر بِيع في المزاد، وفي الحالين ذهبت هذه الثروة القومية ـ في أغلبهـا ـ إلى من لا يستحقون (ليس بمعيار عدالـة التوزيـع فقط، ولكن أيضا بمعيار الكفاءة والخبرة الإنتاجيـة)، وتشكلت جمعيـات تعاونيـة عديـدة لاستصـلاح واستزراع الأراضي، وقد سدد بعض هذه الجمعيات قسطًا من ثمن الأرض، وأصـبح أعضـاؤها مـن الناحية القانونية مشتركين في امتلاك مساحات تصل إلى آلاف الأفدنة، يخص كل فرد فيها نحو ١٠ إلـى ٢٠ فدانًا. ويقول وزير استصلاح الأراضـي إنـه ينبغي زيادة حد الملكية للفرد (في الأراضي الجديدة) من ٥٠ إلى ١٠٠ فدان، وبالنسبة للأسرة مـن ١٠٠

إلى ٢٠٠ فدان. وبالنسبة للشركة الزراعية مـن ١٠ آلاف إلى ٣٠ ألف فدان [١٢٤]. ولكن أحد الأسـاتذة البارزين كان محقًا حين تساءل: "هل هذه الجمعيات جادة في استصلاح هذه المساحات الواسعة، وهل هي قادرة على ذلك؟ وكيف يتأتى للكثير منها هذه القدرةُ، وهي مكونة من أفراد بعيدين عن النشاط الزراعـي واستصلاح الأراضي؟!" طبعا كان أحد شروط بيـع الأراضي الحكومية لهذه الجمعيات، هـو أن تُبـدي جـديتها وقـدرتها بإنجـاز عمليـات الاستصـلاح والاستزراع في فترات زمنية محددة. ولكـن هـل يمكن تنفيذ هذا الشرط، وما هو جزاء المخالفين، وما هو الوضع القانوني لهذه الجمعيات؟ هل هو مماثـل للشركات المساهمة، وهل في النظام الذي تقوم عليه الجمعية ما يحفظ للعضو حقه قبل إدارة الجمعية؟ "إن ذيوع هذه الجمعيات وانتشارها واسـتحواذها علـى عشرات الآلاف من الأفدنة فـي مختلـف جهـات الجمهورية، يحتم مراجعـة قـوانين إنشـاء هـذه الجمعيات ووضع الضوابط التي تضمن للعضو حقه،

وعدم تحول الإدارة فيها إلى هيئة إقطاعية مسـتقلة مثلما كانت شـركات الأراضـي قبـل الإصـلاح الزراعي، وعدم استحواذ هذه الجمعيات على هـذه المساحات للإتجار فيهـا" [١٢٥] إن التصـرف فـي الأراضي ـ على النحو الذي تحقق ـ فـتح البـاب أمام أعداد واسعة، ممن لا ينـوون فعـلاً زراعـة الأرض، ولكـن حصـلوا علـى الأرض لمجـرد المضاربة [١٢٦]. ولكن حتى بالنسبة للجادين، حـدث كما قلنا هذا التدافع لتشـكيل الجمعيـات التعاونيـة ودخول أفراد لا يمتون بصـلة للريـف أو النشـاط الزراعي، وصاحب هذا ظهور مهنة خبراء الزراعة والهندسة؛ فالجمعيات والأفراد الـذين لا يمتهنـون الزراعة، محتاجون إلى من يمِدهم بالمساعدة الفنيـة والتقنية في مجال "تخطيط" الاستصلاح والاستزراع والأشراف على التنفيذ؛ ولذا بدأت مكاتـب الخبـرة تنتشر في كل مكان وعلى مستويات مختلفة. وفضلاً عن حقيقة أن الفوضى القائمة سمحت لعديد من غير المتخصصـين، بولـوج الميـدان، فـإن الخبـراء

المصريين يطالبون بحمايتهم من "زحـف الخبـراء الأجانب". ولكن حمـايتهم مسـتحيلةٌ؛ فـالخبراء ـ كأفراد ومكاتب وشركات خدمات ـ أدوات أساسـية في مخطط التنمية التابعة التي تبدأ على نطاق واسع فـي الأراضـي الجديـدة، وتسـعى الإعلانـات والتصريحات لنشرها أيضا في الأراضـي القديمـة على حساب "القطن اللعين".

- بعد الاطمئنان على مستقبل الأراضي التي تُستَصلح، وبعد الاطمئنان إلى مدى صـلاحياتهم فـي تحديـد اتجاهات الاستصلاح لأراض جديدة (ويتضمن ذلـك أولويات التوزيع الجغرافي) عاد البنك الدولي (ومن معه) كما قلنا إلى إطلاق النور الأخضر أمام عمليات التوسع الأفقي. ومسألة التحكم في أولويات التوزيـع الجغرافي لها بعد يتعلق بالاستراتيجية العليا، فوفقًـا لهذه الاستراتيجية، يتطلب الأمر مد إسرائيلَ بميـاه النيـل (١٢٧)، ويـرتبط بهـذا توجيـه مشـروعات الاستصلاح الجديدة إلى شرق القنـاة. ولكـن هـذا القرار كان ينتظر تكامل التطورات السياسـية التـي

توجت بالاتفاقات مع إسرائيلَ. وقد نضيف أن هـذا الانتظار الضروري، كـان أيضـا مـن العوامـل الأساسية خلف مطالبة الهيئات الدولية بوقف عمليات الاستصلاح حتى منتصف ١٩٧٧؛ لأن البـدء فـي عمليات جديدة - قبل هذا التاريخ - كـان سـيلزم بتخصيص مـوارد كبيـرة لسـنوات طويلـة فـي مشروعات استكمال الاستصلاح وتطوير الاستزراع، في مناطقَ بعيدة عن التوزيع الجغرافي الأمثل (مـن وجهة نظر الهيئات الدوليـة)؛ ولـذا، حـدث بعـد التطورات السياسية المطلوبة، ومع سـيطرة البنـك الدولي (ومن معه) على القـرار، أن عـاد التوسـع الأفقي يحتل أولوية متقدمة، واحتل مشروع توسـيع ترعة الإسماعيلية الاهتمام الأكبر؛ "لكي يتمشى مـع احتياجات الري وبرنامج استصلاح ١,٥ مليون أكر شرق الدلتا وشرق قناة السويس" (١١٥).

ومع كل، فقد أعفانا مسئولٌ كبير من عـبء ومسـئولية الاستنتاج؛ إذ وضع الرجل ببساطة كل النقاط على الحروف، وأوضح (يوسف والي) أن "تطوير الزراعة المصرية يسـير

حاليا في إطار حلقات ثلاث؛ الأولى: مصـر - الولايـات المتحدة، والثانية: مصر - الولايات المتحـدة - إسـرائيل، والثالثة: مصر - إسرائيل - الدول العربيـة، وأضـاف أن الحلقة الأولى في طريقها للتحقيق، وأتاحـت لنـا تحسـين المدخلات؛ بمعنى البذور والأسـمدة والمبيـدات والمكننـة الصغيرة. وسنشرع في العمـل بالحلقـة الثانيـة لتحسـين المخرجات بمساعدة الإسرائيليين. وأخيرا الحلقة الثالثة وتتجه للانفتاح على الدول العربية وبالذات السودان" (ويرتبط هـذا بقضية مياه النيل بطبيعة الحال)، ومعروفٌ أن زيارة وزيـر الزراعة الإسرائيلي آرييل شارون، كانت تهدف إلى تحديـد الوسائل التي يجـب اعتمادهـا مـن أجـل التعـاون بـين البلدين(١٢٨).

ثالثًا - القطاع الصناعي:

(١) المعدلات والمفاهيم:

لا خلاف حول أن تنمية قطـاعي الصـناعة التحويليـة والزراعـة، هـي أسـاس أيـة تنميـة اقتصـادية جـادة (ولا نقول مستقلة). وقد أثبتنا أنه لا يمكـن الارتكـان إلـى الأرقام والمعدلات المصرية - بيقين معقـول - وأيضـا لا

يمكن في كل الأحوال استخلاص نتائج صحيحة من الأرقـام والمعدلات الإجمالية. ومع ذلك، لا بأس من التذكير بحقيقـة أن السياسة التنموية للانفتاح أدت ـ حسب الأرقام الرسـمية ـ إلى انخفاض النصيب النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة (بعد استبعاد البترول) من الناتج المحلي الإجمالي. في عـام ١٩٧٣، كان نصيبهما النسبي حوالي ٥٠ % وأصبح حوالي ٤٥ % عام ١٩٧٨. وبالنسبة لقطاع الصناعة بالذات (بعـد استبعاد البترول. أي الصناعة التحويلية والاستخراجية فقط) هبطت النسبة من ١٩ % عام ١٩٧٣ إلى حـوالي ١٤,٩% عام ١٩٧٨ [١٢٩]. وقد يقال في تبريـر هـذا الاتجـاه: إن المعدلات العامة لنمو الناتج المحلي الإجمالي كانـت "بالغـة الارتفاع" أثناء سنوات الانفتاح (بسبب القطاعات "الرائـدة")، فأدى ذلك إلى انخفاض النصيب النسبي للزراعة والصناعة. ولكن بالنسبة للصناعة بالذات، قيل إن نصيبها من الاستثمار يتزايد باستمرار، حتى وصلت الاسـتثمارات المنفـذة عـام ١٩٧٧ إلى ٥٢٨ مليون جنيه و٥٧٦ مليونًا عامـا ١٩٧٨، وبالتالي كان نصيب قطاع الصناعة والتعدين أعلى مـن أي قطاع آخر، وكان يستحوذ وحده على أكثر من ٣٠ % مـن

إجمالي الاستثمارات المنفذة. وإلى جانب هذه الحقيقة، أعلنت كل الخطـط السـنوية (أو البـرامج الاسـتثمارية) تركيـز مشروعات القطاع العام على الاستكمال والإحلال والتجديد، وبشرت بإمكان تشغيل الطاقات العاطلة بعد توفير الانفتـاح للنقد الأجنبي اللازم، وكان كل هذا يعني تركيزا من القطـاع العام الصناعي على المشروعات والإجـراءات ذات العائـد السريع. وفي نفس الوقت كانت توسعات القطـاع الخـاص تركز بالضرورة على المشروعات ذات العائد السريع والبالغ الارتفاع. إذن كيف يفسر انخفاض معدلات النمو في النـاتج الصناعي عن مستويات النمو الإجمالي في النـاتج المحلـي الإجمالي (باستثناء عام ١٩٧٧ الذي قيل: إن معدلات النمـو الصناعي وصلت أثناءه إلى ٩ %، بينما معدل النمـو فـي الناتج المحلي الإجمالي ٧,٣ % بالأسـعار الثابتـة)؟ [١٣٠]، رغم هذا التساؤل، نعترف بـأن المعـدلات التـي قيـل إن الصناعة التحويلية حققتها في سنوات الانفتاح تبدو مرتفعـة نسبيا [١٣١]، ويقول البنك الدولي إن هـذه المعـدلات بـدأت تتباطأ مع ١٩٧٨، فقد نمـت القيمـةُ المضـافة - حسـب التقـديرات الرسـمية - بمعـدل ٥,٧ % خـلال ١٩٧٨،

ويستهدف أن يصل المعدل إلى ٧,٧ % عام ١٩٧٩، ورغم انخفاض هذا المعدل الأخير عن المستويات التي قيل إنه سبق أن تحققت، فإن البنك الدولي يقول إنه "يتوقع - على أية حال - أن يكون معدل النمو الحقيقي في ١٩٧٩ أقل مـن ذلـك كثيرا" وهذا التوقع نعتقد في صحته، ولكن هل صحيحا مـا قيل عن المعدلات المرتفعة في الأعوام ٧٥ و٧٦ و١٩٧٧؟

يبدو أن **أصدق الإجابات على هذا السؤال يعتمـد علـى متابعة التغير العيني**، أي التغير في حجم الكميات المنتجة في الصناعات المختلفة. وإذا قارنا - لهذا الغرض - أرقام عام ١٩٧٣ بأرقام ١٩٧٧، بالنسبة لأهم ٦٥ منتجا صناعيا؛ فإن الكميات المنتجة في ٢١ بندا قد تراجعت، وكانـت الكميـات متساوية بلا زيادة أو نقصان في ٤ بنود، وتحققـت زيـادة متفاوتة في ٤٠ بندا، ولكن يلاحظ من سلسة الأرقام للسنوات ٦٩ ـ ١٩٧٧، أن الزيادات المحققة فـي الأعـوام ٧٤ ـ ١٩٧٧ كانت في ٢٩ حالة غير منتظمة، وتتضمن جزئيا أو كليا محاولة للعودة إلى أعلى مستوى للإنتـاج تحقـق فـي السنوات السابقة على عام ١٩٧٣. ففي ٤ بنـود مـن هـذه الحالات (غزل الصوف ـ سماد سلفات النشادر ـ كتل حديد

نصف مشكلة وقطاعات الصلب - سيارات نقل) لم تصل كميات الإنتاج (أو بالكاد وصلت) في عام ١٩٧٧ إلى أعلى مستوى محقق قبل الانفتاح. وفي بعض الحالات يلاحظ أيضا أن كميات الإنتاج عام ١٩٧٧ زادت عن مستويات ١٩٧٣، ولكنها كانت أقل من المستويات المحققة في عام ١٩٧٤ أو ١٩٧٥، أو ١٩٧٦ (حسب الحالة)، وهذه الملاحظات تعكس إلى حد كبير أن الزيادة المحققة - وغير المنتظمة - في إنتاج هذه الصناعات ترتبط بمدى تشغيل الطاقات القائمة العاطلة، وهو ما يتماشَى مع إعلان المسئولين عن تركيزهم على مشروعات الاستكمال والإحلال والتجديد وتوفير مستلزمات الإنتاج، ولكن مجمل النتائج كما بينا لا يتناسب مع الإنفاق الذي قيل عنه في هذا الاتجاه.

ويزيد من دلالة المؤشرات السابقة، أن الصناعات التي ظل إنتاجها العيني أقل من طاقتها (أي عند مقارنة عام ١٩٧٣ أو ما قبله مع عام ١٩٧٧) هي: السكر الخام - جلوكوز - فواكه محفوظة - نبيذ - مشروبات روحية - منسوجات قطنية - ورق كرتون وعادي - سماد سوبر فوسفات - سماد توماس فوسفات - مبيدات حشرية - ألواح

وصاج ـ مسبوكات صلبة ـ زجاج مسطح وبللور ـ خزف قيشاني ـ أدوات صحية ـ مواسير فخار ـ مواسير ومنتجات خرسانية ـ طوب أحمر ـ طوب رملي ـ جبس ومصيص ـ أسمنت. ويعني هذا أن التراجع كان في صناعات، أغلبها ذو وزن اقتصادي مؤثر. وفي المقابل يلاحظ أن الصناعات التي حققت تقدما تجاوز باطراد مستويات ما قبل الانفتاح لا تزيد عن ١١، ومن هذه المجموعة كانت الصناعات التي زادت كمية إنتاجها بمعدل أكثر من ٥ % سنويا (في المتوسط) خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ هي الحديد الزهر والبيرة واللبن المبستر والمِسلي الصناعي.. فقط لا غير [١٣٢].

أ- نتابع بعد هذا التطورات الهيكلية والبنيوية في قطاع الصناعة التحويلية في إطار ما هو مخطط له. لقد تمت السيطرة الأجنبية على استراتيجية التوسع الصناعي (هيكله وبنيته). حدد البنك الدولي أن التخصصات الصناعية لمصر (وفقًا للمزايا النسبية) تكون في مجالات الأسمنت والأسمدة وتكرير البترول والأثاث والصناعات الغذائية. وبالنسبة للغزل والنسيج "قد يمكن

أن يكون من البند الهامة إذا حدث تحرك نحو تحسـن النوعية بدرجة كبيرة" [١٣٣]. وليس مقصودا قصر مجال التنمية الصناعية على هذه الأفرع على سبيل الحصر. ولكن المقصود هو حصر دائرة التركيـز، مـع فـتح المجال للإضافة أمام الشركات الأجنبية. وهذا التحديـد للتخصصات الصناعية يتـرك مجـالاً كبيـرا لزيـادة استثمارات القطاع الخـاص (أجنبـي ومحلـي) فـي الصناعة، وصولاً إلى بنية اقتصادية يقودها هذا القطاع (أي بنية تابعة) ولا يتعارض مع هذا الهدف أن يضطر القطاع العام إلى التوسع في صناعة الأسمدة، فناتج هذه الصناعة يصب في الزراعة، معقل القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وتنمية الزراعة - بالشروط التـي بيناها - باتجاه نموذج نصيحة، فمن خلال القروض تم استقطاب الموارد المحلية نحو الأهداف المحددة، وندعم هذا التوجه مؤسسيا في تكليف مكاتـب فنيـة غربيـة بدراسة التوسعات المستهدفة في الأفرع التـي حـددها البنك، "ومنذ ١٩٧٦ تم إجراء سبع دراسـات قطاعيـة بمساعدة البنك الدولي في الأفرع التاليـة: الصـناعات

الغذائية، النسيج، الأسمدة، الورق ولب الـورق، مـواد البناء، الصناعات المعدنيـة، الصـناعات الهندسـية. والغرض من هذه الدراسات إعداد سياسـات وبـرامج للتنمية الوطنية لهذه الفروع أثناء الفتـرة ٧٨/ ١٩٨٢" (١٣٤).

(٢) القطاع الخاص الصناعي:

أ- **وقد صاحبت هذا التحديد للأهداف حملةٌ لفتح الأبواب على مصـاريعها لنمـو القطـاع الخـاص (أجنبـي ومحلي)**، في قطاع الصناعة التحويلية، ولكـن ظـل القطاع العام يفرض بِنية متماسكة تعترض الغزاة، وقد أشرنا إلى مخطط البنك الدولي لاحتواء القطاع العـام أثناء فترة الانتقال (راجع البند أولاً)، ونتابع هنـا مـا تحقق في هذا المخطط؛ فبالنسـبة لحفـز الاسـتثمار الأجنبي، كان تنفيذ السياسات المالية والنقدية لصندوق النقد تهيئة لجو عام ملائم، وكان القانون ٤٣ ثم تعديله بالقانون ٣٢، تسـليما كـاملاً لشـروط المسـتثمرين الأجانب، وسنعرض نتائج هذا القطاع في البند التالي، ونسجل فقط في السياق الحالي أن الاستثمار الأجنبـي

المباشر لم يتدفق حتى الآن بالمعدلات التي توقعتها السلطات المصرية (بناء على الوعود)، وبالتحديد كانت إسهامات الشركات الأمريكية والأوروبية محدودة جدا، وغالبية المشاريع المتفق عليها، لم تتجه إلى الصناعة التحويلية، والمشروعات المتجهة إلى الصناعة التحويلية يلاحظ أنها متجهة إلى منافسة القطاع العام في السوق الداخلي (إحلال واردات)، ولم تقم مشروعات تزيد الصادرات الصناعة (أي لم تحدث مشروعات متقدمة تكنولوجيا تصلح للدعاية عن البنية الصناعية الجديدة).

ب ـ **وبالنسبة لنتائج تنمية قطاع خاص صناعي،** (مملوك لمصريين بالكامل). فإن هذا القطاع من ركائز البنية المستهدفة، ولكن بأي معنى؟ إن استراتيجية التنمية التابعة لا تهدف إلى تنمية فئة مستقلة من رجال الأعمال المصريين، ترتبط بالتكنولوجيا المحلية، وترتبط بالسوق المحلي، وترتبط في مسار نموها، بحساباتها الخاصة؛ فالقطاع الخاص بهذا المضمون لا يكون متسقًا مع البنية التابعة، أو مع

"نسق الاقتصاد المختلط" بالمضمون المقصود. وعلـى ذلك كان الدور المرسوم للقطاع الخاص، يتجه - فـي جانب منه - إلى مشاركة رأس المال الأجنبـي؛ (أي أن يكون تابعا للشريك الأجنبي بشكل مباشـر، فـي بعض المشروعات). ويتجه في جانـب آخـر إلـى المشروعات الصناعية الصغيرة (في حالة المشروعات المملوكـــة بالكامـــل لمصـــريين). واســـتراتيجية المشروعات الأخيرة، ينبغي أن "تسـعى إلـى رفـع الكفاءة، والتلاؤم مع الظروف الجديدة ومع النمو، أكثر من حماية أنماط الإنتاج البالية، في مواجهة التنـافس مع الأساليب الحديثة. وفي هذا المجال، فـإن الكفـاءة وفُرص النجاح بالنسبة لجهود الصناعات الصـغيرة، تتضاعف - إلى حد كبير - إذا أمكن **ربط المسـاعدة التمويلية بالمساعدة التكنيكية**" [١٢٢].

ويقضي هذا المفهوم "لتحديث التجهيزات في الصناعات الصغيرة"، على فكرة استخدام أنماط متنوعة من التكنولوجيا لمواجهة أنماط الطلب المستقل المختلفة، ويقضي أيضا على فكرة تطوير وتنمية التكنولوجيـا الموروثـة أو المسـتنبطة

محليا. ولكن مفهوم البنك الدولي، يتسق مع تأكيـد التبعيـة التكنولوجية والتمويلية لدى كافة القطاعات المنتجة، والأفكار المناقضة (المقضي عليها) تتسق - بطبيعة الحـال - مـع نموذج التنمية المستقلة. ويمكن أن نشير إلى أمثلة من تحديث التجهيزات (حسب مفهوم البنك الدولي) في إدخال المخـابز الآلية، وفي الصناعات الجلدية والخشبية. وهذا الخـط مـن التطوير يساعد "في دفع التكامل التدريجي لهذه المشـروعات مع باقي قطاع الصناعة. "إن هذا المنهج الـواعي "**يضـمن ملء الصناعات الصغيرة للفراغات البيئية، ويحتـل موقعـا رابطًا داخل الهيكل الصناعي، ويشكل أجزاء حيوية من كـل متكامل**" (١٣٥). (التشديد للمؤلف).

ج - وقد توالت السياسات والإجراءات الحكومية لحفـز القطاع الخاص المصري، وفق مفاهيم البنك الـدولي (ومن معه). ولكن **حدث عمليا - وبشكل عـام - أن فشلت هذه الجهود في زيادة الميل الحـدي للادخـار لدى القطاع الخاص.**

ويبدو هذا - في التحليل النهائي - من صورة التـوازن العام في الاقتصاد القومي؛ حيـث تجـاوزت الزيـادةُ فـي

الاستهلاك العائلي في عام ١٩٧٧ ما كان مستهدفًا (١٦,٤ % بدلاً من ١٥,١ % ـ بالأسعار الجاريـة). وبالتـالي كـان المعدل المحقق قريبا جدا من معدل زيـادة النـاتج المحلـي الإجمالي (١٧ %). وتحققت الزيادة المحدودة في المدخرات المحلية في ذلك العـام؛ بسـبب تماسـك رقـم الاسـتهلاك الحكومي؛ حيث لم يزد خلال ١٩٧٧ إلا بنسبة ٠,٣ % فقط. وغني عن البيان، أن المعدل العالي لزيادة الاستهلاك العائلي يعكس تفضيل أصحاب الدخول العالية لتبديد الفائض المحتمل في أوجه الاستهلاك بدلاً من الادخار. ولم يجدِ كثيـرا رفـع سعر الفائدة في الأوعية الادخارية المختلفة.

وفي مجال الاستثمار الخاص، كان أكثر من ٥٠ % مـن رأسمال المشروعات المشتركة (الموافق عليهـا مـن هيئـة الاستثمار) من نصيب المصريين. ولكن ظلت هـذه النسـبة تمثل رقما متواضعا لانخفاض الحجم الكلـي للمشـروعات المشتركة (وخاصة المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيـذها فعلاً. ورغم "الخدمات القيمة التي قدمتها البنـوك (الأجنبيـة والمشتركة) إلى القطاع الخاص المصري عموما، ولشركات المشروعات المشتركة على وجه الخصـوص" (١٣٦)، ظلـت

استثمارات القطاع الخاص المصري منخفضة، وخاصة فـي مجال الصناعة. ولم يغير الصورة أن الحكومة أمدت أيضـا بنوك القطاع العام بتسهيلات بالعملات الحرة؛ كي تعيد هـذه البنوك إقراضها للقطاع الخاص، بشروط ميسرة إلى حد ما، وعلى آجال متوسطة وطويلة. وتؤكد كل البيانات المتاحة، ما قرره بعض المسئولين في بنوك القطاع العام "من أن القطاع الخاص الصناعي لم يأخذ حجمه المناسب فعلاً للآن.. فمـا زال الإقبال من رأس المال الوطني ضعيفًا للعودة للاستثمار في الصناعة.. ونسبة الائتمان للقطاع الخاص الصناعي حاليا لا تعبر عن سياسة البنك بتحديد حجم له، ولكن تعبـر عـن الطلب الحقيقي للسوق في مثل هذا النوع من الائتمان" (١٣٧). وقد أُعلِن عن إنشاء بنك حكومي جديد للتنميـة الصـناعية (لمساعدة القطاع الخاص الصناعي)، وقـام البنـك بتـوفير الأموال اللازمة؛ حيث وصلت (في أواخر ١٩٧٨) إلى ٢٣٥ مليون دولار على هيئة قروض من هيئة التنميـة الدوليـة، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، والصندوق الخاص للأوبك، وبنك التنمية الأفريقي، والصندوق العربي للإنمـاء الاقتصادي والاجتماعي، (وكانت المباحثات دائرة (في أواخر

١٩٧٨) مع البنك الإسـلامي للتنميـة، وبنـك الاسـتثمار الأوروبي؛ بغرض تقديم المزيـد مـن المـوارد بـالعملات الحرة).

وهذه القروض يعـاد إقراضـها لمشـروعات القطـاع الصناعي، ويقرر بنك التنمية الصناعية أن القطاع الخـاص الصناعي يحظَى بأهميـة قصـوى؛ إذ تبلـغ نسـبة عـدد مشروعاته إلى إجمالي عمليات البنك حوالي ٩٩ %، ومـن حيث القيمة حوالي ٨٠ %، ولكن يشكو البنك رغم ذلك مـن عدم الاستجابة المناسبة للقطاع الخاص، فإجمالي القـروض المعتمدة (حتى ٣٠/ ٩/ ١٩٧٨) لم يتجـاوز ٨٤,٦ مليـون جنيه، وكانت قيمة القروض الصناعية منها حوالي ٤٥ مليون جنيه (للصناعات المتوسطة والصغيرة وللحرفيين معا) [١٣٨]. واستمرت هذه الصورة رغم الدفع المباشر الذي أحدثته هيئة التمويل الدولية (التابعة لمجموعة البنـك الـدولي) بإقامـة ومباشرة مشروعات بنفسها؛ كي تسلمها بعد نجاحها للقطـاع الخاص، ومتابعة استخدام قروضها المقدمة إلى بنك التنميـة الصناعية والبنوك الأخـرى (مصـرية ومشـتركة) [١٣٩].

ولم تتغير الصورةُ أيضا رغم تيسيرات القانون ٨٦ لسنة

١٩٧٤، ورغم التعديلات في القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ التـي أفضت إلى إعطاء المستثمر المصري كافة المزايا المقدمـة للمستثمر الأجنبي.

لا يعني هذا إغفال بعض الظواهر والنتائج، فيلاحظ مـن بيانات وزارة الصناعة أنه تمت موافقة هيئة التصنيع في عام ١٩٧٧ على ٥٠٤ مشروعا جديدا، وكان رأسـمالها المقـدر ١٠٧ مليون جنيه، وإنتاجها ٢٣٠ مليون جنيه، والعمالة ٣١ ألفًا وأجورها ٨ مليون جنيه. وفي مقابل ذلك كانت الصورة عام ١٩٧٠ كالتالي: وافقت الهيئة على ٣١٤ مشروعا، قدر رأسمالها بـ ٥ مليون جنيه، وإنتاجها ١٠,٨ مليون جنيـه، والعمالة ٥٦٠٠ وأجورها ٣/ ٤ مليون جنيه. وتعنـي هـذه المقارنة أن متوسط رأسمال المشروع في عام ١٩٧٧ حوالي ٢١٢ ألف جنيه، وكـان ١٥,٩ ألـف جنيـه عـام ١٩٧٠. ومتوسط إنتاج المشروع أصبح ٤٥٦ مليـون جنيـه وكـان المتوسط المقابل ٣٤,٤ ألف جنيه، ولا توجد بيانـات حـول معدلات التنفيذ في المشروعات الحاصلة علـى موافقـات، ولكن يلاحظ بلا شك أن عديدا من صناعات القطاع الخاص استفادت من التيسيرات الاسـتيرادية لتحـديث تجهيزاتهـا،

وتوفير مستلزماتها عن غير طريق البنوك [١٤٠]، وانعكـس ذلك في زيادة الإنتاج الصناعي. ولكن يبقى صحيحا - رغم كل ذلك- أن وحدات القطاع المصري الخـاص الصـناعي ظلت في إطار الورش الفردية، أو شركات أفراد، ولم تنشـأ شركة مساهمة صناعية واحدة حتى آخر ١٩٧٧.

والنتيجة النهائية، أن مجموعة الحوافز أدت فعـلاً إلـى **تنشيط القطاع الخاص الصناعي**، ولكـن لـم يكـن النمـو بالمعدلات المطلوبة لزيادة وزنه النسبي **قبل القطاع العـام**، كما يبدو من الجدول رقم (٧) [١٤١]:

جدول رقم (٧)

إنتاج القطاع الصناعي (الخاص والعام) المسـتهدف والمحقق، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠:

قيمة إنتاج الصناعة التحويلية بالمليون جنيه ـ أسعار جارية

السنوات	إجمالي	القطاع العام	القطاع الخاص		نسبة الخاص إلى الإجمالي %
١٩٧٠	١٣٢١	٩٨٨	٣٣٣	فعلي	٢٥,٢
١٩٧١	١٤٦٢	١١٠٣	٣٥٩	فعلي	٢٤,٦
١٩٧٢	١٥٧٠	١١٧٤	٣٩٦	مستهدف	٢٥,٢
	١٤١٩	١٢٥١	١٦٨	فعلي	١١,٨

١٩٧٣	١٦٤٦	١٢١٦	٤٣٠	مستهدف	٢٦
	١٥٨٤	١٤١٤	١٧٠	فعلي	١٠,٧
١٩٧٤	١٧٦١	١٢٩٦	٤٦٥	مستهدف	٢٦,٤
	١٨٩٩	١٤٢٤	٤٧٥	فعلي	٢٥
١٩٧٥	١٩٤٦	١٤٤٦	٥٠٠	مستهدف	٢٨,٤
	٢٢١٦	١٥٦١	٦٥٥	فعلي	٢٩,٦
١٩٧٦	٢١٨١	١٦٤١	٥٤٠	مستهدف	٢٥
	٢٤٥٩	١٧٢٤	٧٣٥	فعلي	٢٩,٩
١٩٧٧	٢٤٥٤	١٨٧٤	٥٨٠	مستهدف	٢٣,٦
	٢٧٨٣	١٩٩٠	٧٩٣	فعلي	٢٨,٥
١٩٨٠	٣٩٣٧	٢٩٤٣	٩٩٤	مستهدف	٢٥,٢

ولم يحدث تغير منتظم ذو مغزى في هيكل الأنشطة الخاصة كما يبدو في الجدول رقم

جدول رقم (٨)

تطور هيكل القطاع الخاص الصناعي

(٧٥ ـ ١٩٧٩) [١٤٢]

فروع الصناعة التحويلية	**١٩٧٥**	**١٩٧٦**	**١٩٧٧**	**١٩٧٨**	**١٩٧٩**
صناعة الغزل والنسيج	٢٨,٤	٢٦,٢	٢٤,٧	٢٦,٧	٢٦,٧
الصناعات الغذائية	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٥	٢٣,٥	٢٣,٥
الصناعات الكيماوية	٩,٢	٩,١	٩,٧	٩,٥	٩,٥
الصناعة الهندسية	٨,٨	٨,٨	٩,٣	٨,٥	٩,٩
مواد البناء والحراريات	٢,٥٠	٢,٧	٣,٤	٣,٥	٣,٣
صناعات خشبية وجلدية	٢٨,٢	٣٠,٣	٣٠,٤	٢٨,٣	٢٧,١
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

د ـ ويسهل في الحقيقة تفسير أسباب الاستجابة المحدودة من القطاع الخاص الصناعي للتيسيرات والتسـهيلات المقدمة. فرجال الأعمال المصريون لم يطمئنوا بعـد إلى استقرار الأوضاع السياسية الجديدة، رغـم كافـة التصريحات المطمئنة من القيادات العليـا والتنفيذيـة، ونفس هذه الأسباب (وبحسابات إضافية أكثر تعقيـدا) منعت الشركات الأجنبية من دخول الساحة على نحـو جاد. وبالتأكيد كان لهذا العامل أثره على تردد القطاع الخاص الصناعي بالذات؛ **إذ آثـر رجـال الأعمـال المحليون الفرص التي أتاحها الانفتاح فـي الأفـرع المختلفة من قطاع التجارة، والتي يحسن أن نطلـق عليها: الأفرع المختلفة من قطاع النهب؛ فمصـطلح "التجارة" يظل يوحي بنشاط اقتصادي رشيد، ولكـن عمليات التوريد للقطاع العام. والتهريب من الموانئ والجمارك، وسرقة المخازن، وسرقة أراضي الحكومة والمضاربة عليها.. إلخ. كل هذا لا يصفه القول بـأن القطاع الخاص آثر العمل في قطاع التجارة.** إن قطاع النهب هذا كان بابا مفتوحا على مصـراعيه لتحقيـق

الثراء السهل والسريع لكل من يعرف قواعد اللعبـة، ويحسـن اسـتخدامها. ويقـال أحيانًـا: إن السياسـة الضريبية ساعدت في صرف القطاع الخـاص عـن الأنشطة المنتجة (في الصـناعة والزراعـة)، وفـي صـرفه إلـى التجـارة؛ فقـوانين الضـرائب لا تميز فعلاً بين فئات ضـريبة الأربـاح الصـناعية وضريبة الأرباح التجارية؛ فالقوانين تُخضع كافة هذه الأنشطة لضريبة نوعية واحـدة والفئـات ضـريبية متساوية، مما يشكل عبئًا واضـحا علـى الأنشـطة الإنتاجية التي تحتاج فترة لبدء الإنتـاج، وتتعـرض لمخاطر.

وهذا القول صحيح، ولكن المشكلة أكثر تعقيدا من مجرد مفارقات في قوانين الضرائب؛ فمن ناحيـة تظـل معـدلات النهب في التجارة أعلى من أن تنافَس. ومن ناحية أخـرى، فإن الأنشطة التجارية ـ على النحو الجاري فـي مصـر ـ لا يمكن إخضاعها فعليا لأي تحصيل ضريبي؛ فهي أنشـطة سوداء. ومن ناحية ثالثة، فإن استمرار الشكوك في اسـتقرار الأوضاع السياسية، يبعد القطاع الخاص عن مخاطر تجميـد

أمواله في أصول ثابتة، فالأفضل أن تكون سـائلة أو شـبه سائلة في حسابات سرية، وكل هذا تحققه أنشطةُ النهب فـي التجارة، ولا مانع من إضافة السياحة والمقاولات.

هـ ـ إلا أن رجال الأعمال المصريين، الـذين فضـلوا رغم كل هذا أن يوجهوا نشـاطهم إلـى الصـناعة، واجهوا ـ أحيانًا ـ مشكلةً أخـرى، واجههـا معهـم القطاع العام الصناعي، وهي مشكلة المنافسـة غيـر المتكافئة مع شـركات الاسـتثمار الأجنبـي، ومـع المنتجات المستوردة، وترتب على ذلك توقف بعـض الوحدات المنتجة، أو خفض معدلات النمو مع تـراكم المخزون. وصناعة الغزل والنسيج، بثقلهـا الخـاص (في القطاعين العام والخاص) كانت مثالاً واضحا على هذا؛ فحجم المخزون من منتجات هذه الصـناعة فـي شركات القطاع العام وصل إلى ٧٦ مليون جنيه فـي آخر ١٩٧٧، وتعالى إلى ١٢٨ مليون جنيه في نهايـة ١٩٧٨ [١٤٣]. ولم يكن القطاع الخـاص فـي وضـع أفضل، فتشكل ما يشـبه الجبهـة لحمايـة الصـناعة الوطنية. صرح حامد المأمون حبيب (رئـيس اتحـاد

الصناعات المصرية) بـأن السياسـات الاقتصـادية الانفتاحية "كان من نتيجتها الطبيعية أن تشكو الصناعة المصرية الوطنية، وأن يزيد المخزون من البضـائع لدى شركات القطاع العام، ولا تستطيع تصريفه، وأن تتوقف بعض مصانع القطاع الخاص أو يهبط إنتاجها".

وقال فؤاد عمران (رئيس غرفة صناعة الغزل والنسـيج في الاتحاد): إن "هذه الصناعة القومية تتعرض لاختناقات في التسويق بعد فتح استيراد منتجات نسيجية مماثلـة للإنتـاج المحلي، وتسرب كثير من هذه المنتجات من المناطق الحـرة وبور سعيد إلى السوق، ومزاحمتها للصناعة الوطنية بغيـر منافسة متكافئة". وقد أُصيبت صـناعة التريكـو والملابـس الجاهزة بضربة خاصة؛ فقد توسعت هـذه الصـناعة بعـد ١٩٦٨، بهدف تصدير المنتجات إلى الدول الاشتراكية، وكان القطاع الخاص صاحب نصيب هام من هذا التوسع، "فزادت مصانعه عن الألف مصنع (في إطار الغزل والنسيج) يعمـل بها ما لا يقل عن ٥٠ ألف عامل، وعندما أعـادت الدولـةُ توزيع هيكل صادراتِها بعد سياسة الانفتاح، خفـض حجـم صادرات التريكو والملابس إلـى الاتحـاد السـوفيتي منـذ

١٩٧٦، وقد أدى ذلك إلى إغلاق كثير من هذه المصـانع.. ومع تقليص حجـم صـادراتنا فوجِئـت مصـانع التريكـو والملابس الجاهزة بـإجراءات الاسـتيراد المتحيـزة ضـد الصناعة الوطنية" [١٤٤]. وتوالت اجتماعاتُ أصحاب مصانع الغزل والنسيج، مع وزيري الصناعة والتجارة، فيما وصف بأنها "مواجهة صريحة" [١٤٥].

ولكن رغم كل الوعود، ورغم صدور قرار بوقف استيراد الملابس الجاهزة، استمرت محنة صناعة الغـزل والنسـيج (وما تتضمنه من التريكو والملابـس الجـاهزة)؛ فالمسـألة لا تعالج بقرار واحد، والتهريـب كـان طوفانًـا لا يمكـن وقفه[١٤٦]؛ ولذا توالت الصـرخات فـي الصـحف حـول "الصناعة التي اشتُهرت بجودتها، وأغرقتها موجات الملابس الرخيصة القادمة من الخـارج، وعرضـتها للكسـاد لأول مرة"[١٤٧].

وتقدمت وزارة الاقتصاد بمذكرة إلى مجلـس الـوزراء، حول أسباب المخزون السلعي الراكد والمتنامي في شـركات الغزل والنسيج [١٤٨]. وفي آخر ١٩٧٨ كان تقريـر غرفـة صناعة النسيج (في اتحـاد الصـناعات، يؤكـد أن أرقـام

المخزون المعلنة (١١٤ مليونًا في منتصف ١٩٧٨) لا تمثل حجم المخزون بالكامل؛ لأنها لا تشمل أرقام المخزون لـدى القطاع الخاص، وهي لا تقل عن ٤٠ % من هذه الكمية (أي حوالي ٤٦ مليون جنيه). "إن شركات الغزل والنسيج بالقطاع العام تواجه صعوبات من تكدس المنتجـات لـديها، وتزيـد المشكلة صعوبة لدى مصانع القطاع الخاص؛ نظرا لضـعف إمكانياتها عن إمكانيات القطاع العـام" [(١٤٩)]. ولكـن حتـى أغسطس ١٩٧٨ كان وزير الصناعة (إبـراهيم عطـا ا) لا زال "يحذر: المخزون كبير - والتكافؤ منعدم - والخطر قومي" [(١٥٠)]. وكانت الرقابة الصناعية تعترف بتزايـد عـدد المصانع (قطاع خاص) التي تقـدمت بطلبـات إلـى إدارة التوقف بالرقابة الصناعية (٢٠ منشأة في يوليو وأغسـطس ١٩٧٩) "وذلك لعدم قدرتها على الاستمرار ومنافسة السـلع المستوردة، وصعوبة التسويق في الخارج" [(١٥١)].

ولا شك أن محنة صناعة الغـزل والنسـيج، مفهومـة الأسباب، على ضوء السياسات العامة، وعلـى ضـوء مـا عرضناه في البند السابق (ثانيا) عن موقف الغزاة من قلعـة القطن. ولكن لا مانع من التذكير بالسـيناريو؛ فقـد قضـت

التوجيهات بزيادة الاستهلاك المحلي من القطن؛ بهدف خفض الفائض المتاح للتصدير؛ حتى تـنخفض بالتـالي الكميـات المصدرة من القطن الخام إلى الدول الاشتراكية، فزادت كمية الإنتاج من الغزل والنسيج كما في جدول (٩) [١٥٢]:

جدول رقم (٩)

تطور كميات الإنتاج من الغزل والنسيج بالأرقام القياسية (١٩٧٧ = ١٠٠)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الغزل	٨٥	٨٦	٩٢	١٠٠	١٠١
النسيج	٩٢	٩٣	٩٦	١٠٠	١٠١

ويلاحظ من الجدول أن زيادة ملموسة تحققت بالفعل خلال الأعوام ٧٥ ـ ١٩٧٧، ولكن بدءا من عـام ١٩٧٦ تقـرر أيضا خفض الكميات المصدرة مـن الغـزل والنسـيج؛ لأن السوق الوحيد المفتوح هو سوق الدولة الاشتراكية، **وحرمت الشركات الوطنية ـ في نفس الوقـت ـ مـن أن تـنعش اقتصادياتها بزيادة مبيعاتها في السوق المحلـي، فشـهدت السوق المصرية عملياتِ إغراق وتهريب واسعة ومنظمـة،**

(ونؤكد على أنها منظمة) للمنتجات الأجنبية المنافسة [153]، وأمام هذا الحصار حول التسـويق فـي الخـارج، وحـول التسويق في الداخل؛ اختنقت الصناعة، وتوقف النمو عـام ١٩٧٨، مع تراكم المخزون.

بعض شركات القطاع العام حققت عجزا جاريا، وبعضها هبطت أرباحه. وفي الإجمالي كانت أرباح هذه الشركات معا ١٢ مليون جنيه (١٩٧٤) فانخفضت الأرباح الإجمالية إلى ٩ مليون (١٩٧٥) ووصلت إلى الصفر فـي الأعـوام ١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨، ويتوقع أن تكـون صـفرا أيضـا عـام ١٩٧٩[154]. وقد التزمت الحكومةُ منـذ عـام ١٩٧٧ أمـام صندوق النقد ببيع الأقطان المصرية للمغازل الوطنية بالسعر العالمي (ونفذ هذا عام ١٩٧٨)، فأُضيف عبء جديد علـى اقتصاديات الصناعة، وأصبح استخدامها للأقطـان الطويلـة التيلة الغالية السعر (دون تصدير ودون تسويق محلي ملائم) مسألة لا يمكن الاستمرار فيها، فتجمع الضـغط مـن كـل الجهات نحو تخصيص المصانع المصرية بمعـدل متزايـد السرعة، للعمل بالأقطان الأمريكيـة، وتصـدير الأقطـان الطويلة التيلة خاما إلى الأسواق الغربية.

وبالطبع كان قطاع الغزل والنسيج أبرز مثـال (لأهميتـه الخاصة) ولكن صناعات القطاع الخاص الصغيرة تعرضـت لمنافسة شرسة في عدد آخـر مـن المجـالات ذات البنيـة المستقلة، وضمن الحملة الشرسة لإعادة تشـكيل الصـناعة المصرية. لقد استهدفت الحملةُ القطاع العام فـي الأسـاس، ولكنها لم ترحم القطاع الخـاص أيضـا، حـين تعارضـت توجهاته وارتباطاته مع شروط التبعية.

(٣) القطاع العام الصناعي:

أ- "إن الأمل الكبير في التوصـل لأداء متطـور داخـل الصناعة يقوم على استعادة القطاع الخاص لحيويتـه، وعلى دور القطاع الجديد من المشروعات المشتركة، وهناك علامات قوية على أن تقدما ما في ذلك الاتجاه قد تحقق، ولكن لا ينبغي المبالغة في التأثير الذي يمكن أن يحدثه القطاع الخاص والمشروعات المشتركة على الأداء الصناعي العام في الأجل القصـير، فـلا زال الكثير يعتمد على ما يمكن إنجازه فـي مشـروعات القطاع العام ولا زالت الجهود الراميـة إلـى رفـع كفاءتها وزيادة استقلاليتها، تسـتحق أولويـة عاليـة"

(التشديد - ع. ح) هكذا تحدث البنك الدولي في آخر تقاريره[155]، وينقلنا هذا إلى متابعة صورة ما تحقق في القطاع العام (نتيجة اهتمام الغزاة بشأنه)، وهي صورة تبرز وزراء ومسئولين في منظر العاجز تماما عن عمل شيء أكثر من الاحتجاج والتوجع. فوزير الصناعة في عام ١٩٧٨ (أحمد هلال) كان يناشد الدولة أن تقدم إلى الصناعة المصرية معاملة عادلة (١٥٦)!، ووزير الصناعة الذي تلاه (إبراهيم عطا ا) شكا أمام لجنة الصناعة بمجلس الشعب، من أن شركات الصناعة تواجه صعوباتٍ في التسويق المحلي لمنتجاتها؛ نتيجة للمنافسة غير المتكافئة للمنتجات المثيلة المستوردة؛ مما أدى إلى تراكم المخزون، وطالب من الحكومة (التي هو عضو فيها) أن تحمي الإنتاج الصناعي الوطني [157].

وقضية المخزون في قطاع الغزل والنسيج لم تقتصر طبعا على المنتجات القطنية، ولكن شملت أيضا الأقمشة الصوفية والحرير الصناعي، والصناعات التي عانت في السنوات السابقة (انظر الفصلين السابع والثامن) استمرت في

متابعتها، وانضمت إليها صـناعات جديـدة [١٥٨] فـانخفض الإنتاج، أو تزايد المخزون خلال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، في المحركات (شُبرا للصناعات الهندسية)، والكابلات (حلـوان للمعادن الحديدية)، ومعدات الغـزل والمراحـل البخاريـة وأسياخ اللحام، والمواسير الصلب. أيضا شملت الأزمة إنتاج الفورمايكا وعبوات البلاستيك، والورق الكرتون، والمنتجات الخشبية (خشب الأبلكاش والأثـاث)، وصـناعات الراديـو والترانزستور والتليفزيون، وأقلام الرصـاص والبطاريـات الجافة، والكبريت، وإطارات السيارات، ومـواد الصـباغة، وصناعة العطور.

وقد أعلن وزير الصناعة - على ضوء هذه التطورات - أنه تلقى تقارير من مجالس إدارات الشـركات التابعـة، لوزارته، تُنذر بخطورة النتائج المتوقعة للسياسات الحاليـة. إلا أن هذا الكلام كان تكرارا لصيحات ترددت طوال أعـوام بلا طائل. واللجنة التي تشكلت "لدراسة أثر سياسة الانفتـاح على المنتجات المحلية" (ضمت ممثلين عن الهيئـة العامـة للتصنيع، ووكالة وزارة الصـناعة للشـئون الاقتصـادية، والأمانات الفنية لشركات القطاع العام، ومصـلحة الرقابـة

الصناعية، وممثلين عن الشركات الأجنبية) لم تجد توصياتها من ينفذها [١٥٩]. وبالتالي كان إجمالي الأرباح التي حققتها كافة شركات القطاع العام الصناعية ٢٢ مليون جنيه [١٩٧٤]، وانخفضت إلى ١٩ مليونًا (١٩٧٥) وإلى مليونين (١٩٧٦).. ثم إلى صفر في السنوات التالية (الصفر عام ١٩٧٩ رقم تقديري) [١٥٤].

ب ـ **واستحالة التنفيذ للتوصيات المتخذة ترجع إلى نتائج الهجوم الشامل الذي تعرض له الاقتصاد المصري؛ ففضلاً عن النتائج التي ترتبت على تعليمات الصندوق الخاصة بسعر الصرف، وما تبعه من تصفية لإدارة الدولة لنسق الأسعار، فضلاً عن ذلك، فإن شبكة أصحاب المصالح المشتركة التي تشكلت بين كبار المسئولين في الحكومة (والقطاع العام) وبين رجال الأعمال المحليين وعملاء الشركات العابرة للجنسية، كانت خلف الإجراءات والتصرفات التي وصلت بأنها غير عادية**، وتهدد الإنتاج الصناعي الوطني. فطوفان السلع المستوردة (الذي كان ضمن مصادر التهديد) تم عبر هذه الشبكة التي كانت أقوى

من أي وزير وطني للصناعة. وقد سجلت الرقابة الإدارية أن القطاع الخاص يلجأ "في بعض الأحيان إلى الاتفاق مع بعض شركات القطاع العام على قيامها بدور الوسيط في تسويق ما ينتجه أو يستورده من سلع أو معدات لدى شركات القطاع العام الشقيقة أو الهيئات الحكومية، وذلك في نظير عمولة ضئيلة من قيمة العمليات الأمر الذي يحقق للقطاع الخاص إمكانية البيع بأسعار مغالى فيها، ومحملة بنسبة العمولة، ويستفيد القطاع الخاص من هذا النوع من التعامل، على أنه يمثل في ظاهره، تعاملاً مباشرا بين شركة قطاع عام بائعة وجهة أخرى مشترية؛ وبالتالي إبعاد مظنة التلاعب، هذا في الوقت الذي يتم فيه مثل هذا النوع من العمليات، بالتواطؤ بين المورد والشركات الوسيطة والجهات المشترية، ويبلغ التواطؤ في مثل هذه الأحوال الحد الذي تعلن الجهات المشترية - بعد اتفاقها مع مورد القطاع الخاص - بالصحف عن أصناف لا تنطبق مواصفاتها إلا على واردات القطاع الخاص، المسوق بمعرفة شركة القطاع العام الوسيطة؛

حتى يتم شراؤها، كما تشترط الجهة المشـترية فـي إعلانها، أن تكون البضاعة حاضرةً، كما تحدد فتـرة زمنية قصيرة للتوريد" [١٦٠].

إن طوفان السلع المستوردة تم عبر هذه الآليات، وعبـر هذه الشبكة التي تمسك الشركات الأجنبية المـوردة بطرفهـا الرئيسي، وقد أعطيت الحرية لقطاعات الدولة في اسـتخدام الحصص النقدية الأجنبية المتاحة لها في استيراد ما يلزمهـا من سلع من الأسواق الأجنبية (بناء على تعليمات صـندوق النقد)، فصارت تطرح عمليات اسـتيراد عـن سـلع تنـتج الصناعة المحلية مثيلها.

وفي هذا الإطار كانت شركات القطاع العـام التجاريـة مشاركة في أزمة صناعة الغزل والنسيج؛ سـواء باسـتيراد المنتجات الأجنبية، "أو بسبب عزوفها عن سحب المنتجـات من الأقمشة المحلية تفضـيلاً للمسـتورد" [١٦١]. والعبـوات البلاستيك نشأت مشكلتها من استيراد وزارة الزراعة وبنـك التسليف الزراعي ١,٣ مليون عبوة بلاستيك مـن الخـارج؛ "مما أدى إلى تعطل معظم خطوط الإنتـاج" [١٦٢]. والتهديـد الذي واجهته صناعة الأثاث المحليـة، قادتـه شـركة بيـع

المصنوعات (قطاع عام) [١٦٣]. وبالنسبة لإنتاج الأقلام "فإن مشكلة التسويق بسبب منافسة الأقلام المستوردة التي يعتبـر المستورد الرئيسي لها شركات القطاع العام". كذلك بالنسـبة للبطاريات؛ إذ يرجع انخفاض الإنتاج ٥٠ % "إلـى إغـراق السوق بالبطاريات المستوردة. وتساهم شركات القطاع العام التجارية في ذلك" [١٦٤]. وفي إنتاج إطارات الكاوتشوك، "فإن إطارات (نسر) بمختلف المعايير العالمية سلعة جيدة الصنع، على مستوى من الجودة وقوة الاحتمـال، تعـادل مسـتوى الأنواع العالمية المعروفة (...) وغـزت أسـواق المنطقـة العربية والأفريقية وبعض الدول الأوروبية في السنوات التي كان يوجد بها فائض من احتياجات السوق المحلية (...) ومع ذلك تعاني الشركة حاليا من تكدس أحد منتجاتها الرئيسـية، وهو إطار النقل" وبورسعيد التي تباع فيها الإطـارات دون عبء رسوم جمركية، سبب في هذه الأزمة، والسبب الآخـر "اتجاه قطاع النقل الحكومي التابع لوزارة النقل (١٤ شـركة نقل بضائع وأتوبيس) إلى استيراد الإطارات مـن مصـادر عديدة، حتى إن قطاع النقل بأكمله لم يحصل خـلال عـامي ٧٧ و١٩٧٨ إلا على ١٠٠٠ إطار فقط تمثل أقل من ٠,٥%

من الإنتاج المحلي. وتم تخصيص ١٦ مليون دولار من القرض الياباني لاستيراد إطارات، أي أن هذا القطاع سيستمر في مقاطعة الإنتاج المحلي في عام ١٩٧٩ وجزء من ١٩٨٠" [١٦٥].

إن المهربين ووكلاء الشركات الأجنبية في القطاع الخاص يلعبون دورا مفهوما في الانفتاح الاستيرادي، ولكن الأمثلة السابقة تلقي ضوءا على تواطؤ أعوانهم في الحكومة والقطاع العام، وعلى مشاركة هؤلاء في فتح الأبواب لتخريب الاقتصاد المصري والصناعة الوطنية. إن مشاركة مسئولين في القطاع العام في علاقات وروابط مصلحية تتعارض صراحة مع تمليه عليهم مناصبهم الرسمية في شركات القطاع العام لم تعد ظاهرة استثنائية، بل لم تعد ممارسة سرية في كثير من الحالات، رغم تحريم القانون لممارسة العاملين في القطاع العام لأنشطة خاصة، وسجل هذا تقرير رسمي على مستوى عالٍ، فأثبت أنه رغم أن القانون "يباشر بعض القادة والقيادات المتوسطة أعمالاً أخرى إلى جانب أعمالهم الأصلية، وأحيانًا يتم ذلك بموافقة رئاستهم، وفي كثير من الأحيان تكون هذه الأعمال متعارضة

مع عملهم الأصلي ومنافسة لـه، ويمكـن أن نشـير إلـى النوعيات الآتية على سبيل المثال:

١- امتلاك بعض رؤسـاء وأعضـاء مجـالس الإدارة مكاتب خاصة يزاولون فيهـا أعمـال التصـميمات أو المقاولات أو الأنشطة التي تدخل فـي النشـاط الأساسي لشركاتهم، أو دخـولهم كمؤسسـين فـي شركات مقاولات خاصة في دول أخرى في نفـس مجال شركاتهم والتي لها أنشطة في هذه الدول.

قيام بعض كبار العاملين في شركات الإنتـاج بمزاولـة نشاط صناعي مماثل لنشاط شـركاتهم، مسـتغلين قنـوات الاتصال الرسمية بحكم عملهم لتيسير إنتاجهم الخاص.

ممارسة بعض العاملين في الشركات التجاريـة نشـاطًا خاصا في توريد مهامات ومعدات لشـركاتهم عـن طريـق شركات يمتلكونها بأسماء أخرى، مستغلين عملهم في نفـس المجال.

ممارسة بعض العاملين في شركات الاستيراد والتصـدير نشاطًا خاصا في استيراد أو تصدير مهمـات أو معـدات أو

منتجات عن طريق مكاتبهم الخاصة التي تمارس نفس أنشطة شركاتهم" [١٦٦].

إن النتائج التخريبية لهذه الروابط بين مسئولين في القطاع العام وبين العاملين في الأنشطة الخاصة (المرتبطـة عـادة بجهات خارجية) لا تقتصر ـ كما يتضح من هذا العرض ـ على قضية الانفتاح الاستيراد، فهو يمتد أيضا وبالضـرورة إلى كافة أشكال اسـتنزاف المـوارد. إن عـدم الاسـتخدام لإمكانيات القطاع العام الصناعي على نحو أمثل، وانخفاض الإنتاجية بالتالي، يرجع إلى عديد من الأسباب المركبة، **ولكن تؤكد المعلومات الرسمية المتاحة، إن نسبة الفساد المنظم، أو الاستنزاف المتعمد، بلغت أبعادا غير مسبوقة**، ونعتمد في إثبات ذلك على ما تمكن الجهاز المركزي للمحاسـبات مـن إعلانه أو من كشفه، ونعتمد أيضا علـى معلومـات هيئـة الرقابة الإدارية (رغم يقيننا من أن ما خفي على الجهتـين، أو ما أخفته الجهتان عمدا، كان أعظم). وقد عمـد الجهـاز المركزي للمحاسبات، في تقرير ممنوع من التـداول، إلـى تقديم ملف متكامل بالانحرافات الخطيرة التي كشفها خـلال السنوات الأخيرة، ولم تتخذ بشأنها إجراءات. ونكتفـي هنـا

بتسجيل أنه أُتيح لنا أن نطلع على التقارير المشابهة للجهات الرقابية عن سنوات سابقة. (تقرير الرقابـة الإداريـة عـام ١٩٦٥. تقرير الرقابة الإدارية عام ١٩٧١ الذي غطى الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠. وعدد من التقارير السنوية المتفرقة للجهاز المركزي للمحاسبات قبل الانفتاح وبعـده)، وكانـت كافة هذه التقارير تكشف - بصراحة تامة - جوانب هامـة من القصور في التقديرات والتخطيط والتنفيذ، وكانت تكشف أيضا - وبنفس الصراحة - جوانب الانحـراف والفسـاد. ولكن يلحظ أي قارئ لهذه التقارير - دون مجهود كبيـر - أن انحطاط الكفاءة للجهاز الحكومي وللقطاع العام (تخطيطًا وأداء) تفاقم جدا خلال سنوات الانفتاح، وانعكس ذلـك فـي عدد ونوع الملاحظات المسجلة في هذه التقارير. وبالنسـبة للانحرافات المتعمدة، لا مجال مثلاً لمقارنة البيانات الـواردة في ملف الجهاز المركزي للمحاسبات (الذي أشرنا إليه) مـع البيانات المقابلة التي كانت تعلن في التقارير قبل الانفتـاح، فالانحراف لم يعد ظاهرة شاذة أو استثنائية، والصورة التـي نخرج بها من التقارير الأخيرة تؤكد أن المال العام أصـبح مالاً سائبا لا يتعرض المعتدى عليه لأي عقاب.

ويكفي أن ننقل عن التقرير الأخير للرقابة الإداريـة، أن "الصورة بدأت تأخذ مظهر الاعتياد على الاستخفاف بمخالفة القوانين والاستهانة بها، الأمر الذي يخل بضوابط المجتمـع من ناحية الحقوق والواجبـات" (١٦٧). ولـم نـذهب بعيـدا؟ ألا يكفي أن نسجل أن وزيرا (أحمد نوح) ونـائبي رئـيس وزراء (مرزبان وسلطان) قُـدما للقضـاء بتهمـة قـبض عمولات؟ إن هذا يحدث في التاريخ المصـري لأول مـرة، وهو لا يحدث للمرة الأولى انعكاسا لموقف سياسـي أكثـر حزما في مواجهة الانحراف، ولكـن انعكاسـا لأن ظـاهرة الانحراف في المستويات العليا أصبحت بالغة الانتشار، وهو يعكس تدخل الحكومة الأمريكية في حالـة سـلطان؛ لأنـه لم يعرف قواعد اللعبة (راجع الفصل الرابع. وموقف الإدارة المصرية من هذا التطور الخطير، يتمثل في أنهـا أرجـأت إجراءات التحقيق والمحاكمة حتى الآن، وقـد يـوحي هـذا بوجود شركاء أقوياء للمتهمين. ولم نذهب بعيدا أيضا؟ لقـد تقدم وزير شريف (إبراهيم بدران) علنًا وفي الصحف، بمـا يشبه أن يكون بلاغًا إلى النائب العام والمدعي الاشـتراكي، بأن بعـض وكـلاء شـركات الأدويـة الأجنبيـة حـاولوا

رشوته[١٦٨]، فلم تتحرك جهات التحقيق، وحـدث أن تـرك الوزير منصبه، وبقي الوكلاء.

ج ـ إلا أن الفساد والتخريب المنظم، لم يكن ممكنًـا أن ينتشر على هذا المستوى السرطاني الرهيب، إلا فـي إطار المخطـط المتكامـل لإعـادة تشـكيل البنيـة الاقتصادية والتي تضمنت إجهاض محاولـة التنميـة المستقلة التي يقودها القطاع العام. كانت كل السياسات وكل الاختلالات التنظيمية المفروضـة تفـتح البـاب للفساد دون رادع، وحين ينتشر الفساد وتتشابك خيوطُه يصبح مؤسسة لها منطقها الذاتي، ولها القدرة الذاتيـة على الاستمرار وعلى حماية وضعها. ونلاحـظ فـي دائرة القطاع العام الصناعي (كما لاحظنا من قبل في قطاع التعمير وقطاع التجارة الخارجيـة) أن تقـارير صندوق النقد والبنك الدولي التزمت الصـمت تمامـا حيال هذه الظاهرة الاقتصادية، فلم تذكرها في أي من تقاريرها أثناء مناقشة مشاكل القطاع العام وإنتاجيتـه. ولم تحاول دراسة العلاقة "المحتملة" بين انفجار هـذه الظاهرة وبين مجموع السياسات التي فرضـتها هـذه

الهيئات الدولية، ولكن هل كـان متصـورا أن تقـوم الهيئات الدولية بمثـل هـذه الدراسـة؟!! إن بعـض الاقتصاديين الطيبين يشيرون على هذا التجاهل، كمـا لو كان على سبيل السهو والخطأ، أو بسـبب قصـور المناهج التقليدية للتحليل الاقتصادي [١٦٩].

إن أي محاولة من الحكومة للمساس بالمافيا التي تنهـب موارد الشعب (إذا فرض توفر مثل هذه النية في لحظة مـا، أو في حالة ما) ستثير فورا معارضة حـادة مـن الهيئـات الدولية؛ باعتبار أن المحاولـة تشـل المبـادرات الفرديـة، وتتعارض مع مفاهيم الانفتـاح، واسـتمرار هـذه المافيـا (بالتعاون مع السياسات الأخرى) يمنع - في نفس الوقت - أية محاولة لحماية أو دعم القطاع العام بمضمونه السـابق. وقد تضمنت السياسات الأخرى، ما سبق أن أشرنا إليه مـن استنزاف الخبرات التنظيمية والعمالة الفنية المدربة، ونضيف هنا ما أُسمي في عام ١٩٧٧: "مذبحة القطاع العام الصناعي" (المقصود قرار رئيس مجلس الـوزراء رقـم ٢٣٥ لسـنة ١٩٧٧ الذي شمل إقصاء ونقل ٢١ رئيس مجلس إدارة و٧٦ عضوا في مجلس الإدارة) والحقيقة أن هذا القرار كـان قـد

سبقه إجراء مشابه عام ١٩٧٥ على يد نفس الوزير عيسـى شاهين (قرار رئيس الوزراء رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٧٥ الـذي شمل ١٠ رؤساء و٩٩ عضوا لمجالس الإدارة)، بالإضـافة إلى الإجراء الأول (قرار جمهوري رقم ٦٩٢ لسـنة ١٩٧٤ الذي شمل ٣٧ رئيسـا و١٠٤ عضـوا لمجـالس الإدارة). وبالتالي كان **مجموع من شملتهم التعـديلات مـن قيـادات القطاع العام الصناعي خلال سنوات الانفتاح ٣٤٧ شخصا.**

وقد حذرت الرقابة الإدارية من نتائج هذا الاتساع والتتـابع السريع للتعديلات، فأشارت إلى شعور القادة "بعدم الاستقرار أو الاطمئنان بالبقاء في مناصبهم، وخاصة بالنسبة لوحـدات القطاع العام؛ حيث أصبح من أبرز الصور التي تثير جـوا من عدم الاستقرار، هو ما يتم من وقت لآخر بالإعلان عـن اتجاهات أو نوايا لم تدرس بعد، حـول تصـفية أو فصـل أو دمج أو تغيير تبعية بعض الجهـات والوحـدات، أو مـا يصاحب معظم التعديلات الوزارية من الإعلان عن الاتجـاه إلى إجراء تغييرات شاملة فـي تشـكيلات مجـالس الإدارة وبعض الوظائف العليا، وغالبا ما تثار حول تلـك الأمـور تكهنات وترددات حول أوضاع العاملين بها، وخاصة شاغلو

وظائف الإدارة العليا، فضلاً عما يترتب على ذلك من شعور بالقلق قد يطول، وشلل نسبي لدولاب العمل؛ انتظـارا لمـا تسفر عنه هذه النوايا أو التغييرات.

وأحيانًا يتم تعيين وزراء جددٍ، دون أن يكون سلفهم قـد أنهى التشكيلات المعلن عنها، فتعاد التشـكيلات المقترحـة للوزراء الجدد؛ حيث يعاد النظر فيما تضمنته من ترشيحات، وكثيرا ما يفاجـأ القـادة بهـذه التغيـرات مـن الصـحف مباشرة"[١٧٠]. ولا شك أن الرقابة الإدارية محقة في تبيان أثر هذا القلق السائد على الإنتاجية، والذي زاده بالفعل أسـلوب الحكومة في إحداث التعديلات، ولكن أخطر مـن ذلـك أن التعديلات لم تتحدد بمعايير النجاح والفشل، في أداء الوحدات الاقتصادية؛ ففي أغلب الحالات تمت التعديلات فـي إطـار تصريحات معلنة عن محاربـة العقليـات المنغلقـة عـدوة الانفتاح، وكان تعديل ١٩٧٧ بالذات بالغًا في وضوح مغزاه؛ إذ شمل الاستبعاد والنقل عدد كبيرا من النجـوم المشـهورة بكفاءتها الفنية والتنظيمية العالية، واضطر وزير الصـناعة إلى الاعتراف بأن الأسباب الأمنية والسياسـية كانـت مـن أسباب قراراته، ولكن رفضت الحكومة أن تقدم بيانات أكثـر

تحديدا عن الأسباب، حين ووجِهت باستجواب فـي مجلـس الشعب (وهذا يؤكد أن الأسباب لم تكن فنية واقتصادية فـي الأساس). وتساءل حلمي مراد (مقدم الاستجواب): إذا كانت التشكيلات الأخيرة شملت عددا أقل من غيرها، فلماذا أحدث ضجة هذه المرة؟ وأوضح أن الضجة حدثت؛ لأن التعديلات "مست أشخاصا تثير ثائرة الناس وتدعو إلى التساؤل، لمـاذا نقل فلان أو فلان.. ولست أريد أن أذكر الكثير من الأمثلـة؛ لأنني أتفادى دائما الكلام عن الأشـخاص، وأود أن أقـرر مبادئ وقواعد" [(١٧١)].

إن استنزاف الخبرات من القطاع العام لم يغطـه مسـح كامل حتى الآن، ولكن كافة الدراسات الميدانيـة (بطريقـة العينة) أثبتت خطورة الحالة (١٧٢). والاستنزاف التلقـائي لخبرات وكوادر القطاع العام في الصناعة (وغير الصناعة) من خلال العمل في الخارج، وفي مشروعات الانفتاح، دعمه الاستنزاف المنظم الممثل في هذه القرارات؛ سـواء بشـكل مباشر (وهذا واضح)، أو بشكل غير مباشر بمعنـى حفـز أعداد أكبر على ترك مواقعها قلقًا ويأسا [(١٧٣)]. وبالتأكيد لعب المزاج الشخصي لوزير الصناعة آنذاك دورا ما في صياغة

هذه القرارات، ولكن مضمون هـذه القـرارات وصـلاحية إصدارها مخرج عن يد الوزير؛ فالتعديلات فـي المناصـب العليا لا يملكها إلا رئيس مجلس الوزراء (وكان لا يملكها إلا رئيس الجمهورية حتـى أواخـر ١٩٧٤). وحـين **تتسـع التعديلات لتصبح حملة تطهير، فإن الإجراء يكون سياسـة** لا نملك ما يثبت الدور المباشر السري المحتمـل للجهـات الأجنبية في إحداثها، بعد احتلالها لسلطة القرار الاقتصـادي في عام ١٩٧٧، ولكن بالتأكيد كانت هذه السياسة متسقة تماما مع أهداف الجهات الأجنبية، فيما يتعلق بمصير القطاع العـام الصناعي.

إن الرقابة الإدارية بإمكانياتها الواسـعة علـى الدراسـة الميدانية، وجمع المعلومات، لم تكتشف فقط تفشـي الفسـاد، ولكن سجلت استنزاف الخبرات، وسجلت أيضا اتجاه مستوى الكفاءة للانخفاض في الإدارات العليا، وظـاهرة "الأسـلوب السلبي في الإدارة خوفًا من المسئولية وتجنبـا للشـكاوى".. ويعني ذلك - كما تقـول الرقابـة الإداريـة - أن غالبيـة الشاغلين لمناصب الإدارة العليا، أصـبحوا مـن العناصـر الديناميكية باتجاه الانفتاح (وغالبا يعن هذا الانحراف والفساد

ـ المؤلف)، أو من العناصر الشريفة المتوسطة الكفاءة (بعد ما تحقق من استنزاف)، وهذه تؤثر السلامة وتتردد في اتخاذ القرارات وتخشى من التشهير في أجهزة الإعلام. والنتيجـة النهائية صاغها تقرير الرقابة الإداريـة علـى أنهـا "عـدم الانضـباط وضـعف الإحسـاس بالمسـئولية واللامبـالاة والانحراف" بكل ما ترتب على ذلـك مـن سـوء معاملـة المواطنين، والاستهتار بإنجاز الأعمال وتعطيلها، وانخفاض مستوى الإنتاج، وهروب الكفاءات. وقـد تمثـل انخفـاض مستوى الإنتاج في: زيادة نسبة العادم والتالف ـ الإسـراف في استخدام الخامات والعدد والآلات ـ الزيادة في خسـائر بعض الوحدات واستمرارها. وقد "استشعر المسئولون بالدولة هذه الظواهر التي لم يكن يعرفها الجهـاز الحكـومي فـي الماضي (...) ووصل الأمر إلى أن يكلـف معهـد التنميـة الإدارية بمهمة اعتبرها المسئولون من أخطـر مـا يواجـه القطاع الحكومي والعام، وهـي ظـاهرة (التسـيب) كمـا سميت"[(١٧٤)].

د ـ وقد تدعمت عملية التآكل فـي المراكـز العصـبية للوحدات المنتجة، بقضية فـك الـروابط التنظيميـة

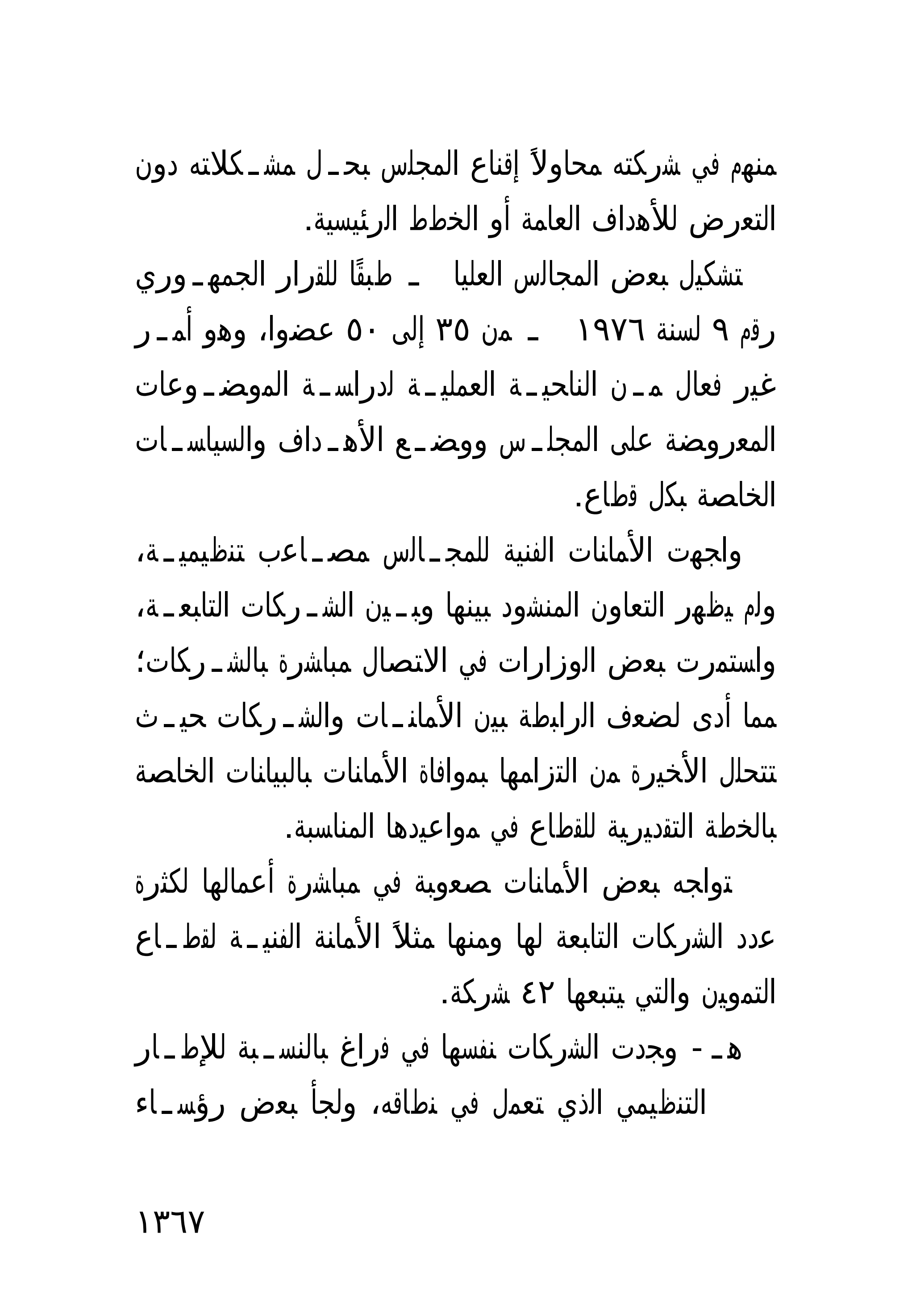
للقطاع العام (حـل المؤسسـات العامـة النوعيـة).

وتضيف هنا أثناء متابعتنا، مـا آلات إليـه الصـورة العامة. لقد أوضحنا أن المجالس العليا للقطاعـات لا يمكن أن تملأ الفراغ الذي تركته المؤسسـات العامـة (الفصل السابع)، ولكن مع الانحطاط العام في الكفاءة التنفيذية، وفي إطار السياسات العامة، كانت الصـورة الواقعية أكثر تدهورا مما توقعنا؛ إذ سـجلت الرقابـة الإدارية على أعمال هذه المجالس الملاحظات التالية:

عدم انعقاد المجالس العليا لبعض القطاعات.

انعقاد بعض المجالس مرة واحدة، ولم تخرج إجـراءات الاجتماع في هذه المرة عن تعريف أعضاء المجلس لتكوينه واختصاصاته بالنسبة للسياسات العامة، دون توضيح لـدوره في التخطيط والتنسيق داخل القطاع وبين الشركات.

انعقاد بعض المجالس مرتين؛ وذلك لتحديد أسلوب العمل ومناقشة بعض المسائل الإجرائية، وقد كان واضحا من خلال الاجتماعات المحدودة أن رؤساء مجالس إدارات الشـركات يركزون اهتمامهم لحل المشكلات والعقبات التي تصادف كلاً


منهم في شركته محاولاً إقناع المجلس بحـل مشـكلاته دون التعرض للأهداف العامة أو الخطط الرئيسية.

تشكيل بعض المجالس العليا - طبقًا للقرار الجمهـوري رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ - من ٣٥ إلى ٥٠ عضوا، وهو أمـر غير فعال مـن الناحيـة العمليـة لدراسـة الموضـوعات المعروضة على المجلـس ووضـع الأهـداف والسياسـات الخاصة بكل قطاع.

واجهت الأمانات الفنية للمجـالس مصـاعب تنظيميـة، ولم يظهر التعاون المنشود بينها وبـين الشـركات التابعـة، واستمرت بعض الوزارات في الاتصال مباشرة بالشـركات؛ مما أدى لضعف الرابطة بين الأمانـات والشـركات حيـث تتحلل الأخيرة من التزامها بموافاة الأمانات بالبيانات الخاصة بالخطة التقديرية للقطاع في مواعيدها المناسبة.

تواجه بعض الأمانات صعوبة في مباشرة أعمالها لكثرة عدد الشركات التابعة لها ومنها مثلاً الأمانة الفنيـة لقطـاع التموين والتي يتبعها ٤٢ شركة.

هـ - وجدت الشركات نفسها في فراغ بالنسـبة للإطـار التنظيمي الذي تعمل في نطاقه، ولجأ بعض رؤسـاء

الشركات إلى السيد الوزير المختص مباشرة رغم مـا يمثله ذلك من زيادة الأعباء على السـادة الـوزراء"[175].

ولا شك أن هذه الصورة من تحلل العلاقات التنظيمية بين شركات القطاع العام تتفق تماما مع الهدف الذي تلح الهيئات الدولية على تحقيقه، هـدف إنهـاء التخطـيط والسـيطرة المركزية على اتجاه هذه الشركات، وتحويل إدارة الشـركة (المملوكة للقطاع العام) السلطة الكاملة في تحديد الأسـعار، وفي تقرير شروط العمل، واتجاه معـدلات الاسـتثمار. إن شركات القطاع العام ـ بهذا المستوى من التخريب المـنظم، وبهذا المستوى الهابط من الكفاءة التنظيمية والمهارات الفنية، وبعد حرمانها من ميزة التكتل مع شقيقاتها شركات القطـاع العام الأخرى ـ أخضعت لسياسات وإجراءات تتحيز ضدها ولصالح استثمارات ومنتجات الشـركات الأجنبيـة؛ بحيـث اضطر الاقتصاديون الوطنيون ورجال هيئة التصنيع وقـادة القطاع العام الصناعي إلى التذكير بأنه مـن "المفـروض أن لا يضار رأس المال الوطني، أو ينافس منافسة غير متكافئة من رأس المال الأجنبي أو من المشروعات المشـتركة، وأن

يؤدي كل منهما دوره في التنمية على أسس متكافئة متساوية - إن لم يتيسر تفضيل رأس المال الوطني، وأن يتركز التنافس بينهما في مجالات التقدم الفني والجودة والتكلفة، لكن الأمر اختلف عن ذلك في بعض الأحوال؛ إذ تميزت مشروعات الانفتاح عن المشروعات الوطنية"[(١٧٦)].

و - هذا التحذير من سياسة التحيز ضد الصناعة الوطنية؛ شرحت مضمونه تقارير رسمية عديدة.

فالمشروعات المنشأة طبقًا لقوانين الانفتاح الاقتصادي (القانون ٤٣ والقوانين المعدلة له) تتمتع بمزايا ضريبية تحرم منها المشروعات الوطنية القائمة؛ إذ نصت هذه القوانين على إعفائها لمدد معينة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة والضريبة العامة على الإيراد، وكذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب على كثير من عناصر الأصول الرأسمالية والمواد المختلفة ومواد البناء المستوردة، اللازمة لإنشاء هذه المشروعات، كما تتمتع بالإعفاء من جميع الرسوم والضرائب والفوائد المستحقة على القروض التي تعقدها بالنقد الأجنبي. وكافة هذه المزايا والإعفاءات تضع

المشروعات القائمة (وعلى رأسها مشروعات القطاع العـام) في مركز تنافسي غير متكافئ، وقد سمح القانون بأن تتمتـع المشروعات القائمة بنفس المزايا والإعفـاءات فـي حـدود الزيادات التي تطرأ على رأس المال بالاكتتاب النقدي فقـط، وهذا مجرد حفز وفتح لباب القطاع الخاص المصري غيـر متحمس لمسألة الإسهام في شركات صناعية (كما أوضحنا)، وانعكس هذا في أن شركة صناعية واحدة لجأت إلـى هـذه المحاولة (الشركة القومية للأسمنت) فقررت طـرح أسـهم للاكتتاب قيمتها حوالي ١٧ مليون جنيه (ولكن لم ينفذ القرار) (١٧٧). وبالتالي فإن هذا الموقف - في الظروف الحالية - هو مجرد حفز لشركات القطاع العام؛ لكي تكون توسـعاتها عن طريق إقناع شريك أجنبي؛ لأنها لن تستفيد من المزايـا والإعفاءات إلا في حالة وجود هذا الشـريك؛ لأن توسـعات القطاع العام بالتمويل الذاتي، أو بالاقتراض، أو بتمويل مـن الخزانة لا تؤدي إلى الاستفادة من المزايا والتيسيرات.

وقد ثبت أيضا أنـه صـدرت موافقـات علـى إنشـاء مشروعات مشتركة (بهذه المزايا والتيسيرات) في مجـالات يغطي الإنتاج المحلي فيهـا احتياجـات الـبلاد، وصـدرت

موافقات دون الرجوع إلى الهيئات الفنية المعنية لإبداء الرأي فيها، بل إن بعض هذه الموافقات صدرت رغـم اعتـراض بعض هذه الهيئات عليها، وعدم موافقتها على تنفيذها. وكان طبيعيا أن تعني هذه المشروعات تحركًـا مـدبرا لإحـلال صناعات أجنبية محل صناعات وطنية، وتحت قنـاع مـن دراسات الجدوى التي تقدمها بيوت الخبرة الأجنبية. ويحدث أن القطاع الصناعي الوطني يواجِه - كما ذكرنا - منافسـة قوية من تدفق السلع الأجنبية من خلال صفقات مريبة، ومن خلال التهريب، أو في إطار الاستيراد دون تحويـل عملـة، ونضيف هنا أن يصرح لبعض المشروعات المشتركة (قبـل أن تبدأ إنتاجها) باستيراد منتجـات كاملـة الصـنع مماثلـة للمنتجات التي ستقوم بتصنيعها بدعوى تعريـف المسـتهلك المصري بها، ويحدث عادة أن تستمر هذه الشـركات فـي الاستيراد لفترات طويلة لا يتقدم أثناءها تنفيـذ مشـروعات التصنيع التي صدرت لها موافقات بإنشائها. وأكثر من ذلـك أن النظم الاستيرادية تتضافر مع القوانين الجمركية للدولة في وضع الصناعة في مراكز غير متكافئة مع السلع الأجنبيـة، فالرسوم الجمركية للدولة في وضع الصناعة في مراكز غير

متكافئة مع السلع الأجنبية، فالرسوم الجمركيـة المفروضـة على مستلزمات الإنتاج المستوردة مـن الـبلاد الخارجيـة، واللازمة لإنتاج بعض السلع، أعلى من الرسوم المفروضـة على نفس هذه السلع إذا استوردت كاملة الصنع (ينطبق هذا على اللواري والجرارات مثلاً) ـ وهناك عدد من القطاعات يحظى بإعفاءات جمركية كاملة على كل ما يستورده من سلع (قطاعات التعمير. المواصلات. الكهرباء. السياحة. الزراعة) في حين أن السلع المنتجة محليا، ومماثلة لما تستورده هـذه الجهات، تفرض رسوم جمركية على مسـتلزمات إنتاجهـا المستوردة فترتفع تكلفتها، ويكون هذا بالمناسبة ذريعة لنفس هذه الجهات كي تستمر في الاستيراد؛ لأنه أقـل سـعرا ـ أيضا لوحظ أن رسوم الخزانة (عن فروق الأسـعار) التـي تفرض على بعض السلع المنتجـة محليـا، لا يفـرض مـا يناظرها على السلع المماثلة المستوردة (الحرير الصناعي ـ الفورمايكا ـ المنتجات النسيجية ـ الغسالات ـ الثلاجات ـ البوتاجازات) [١٧٨].

ز ـ على ضوء كل هذا، يمكن أن نفهم مطالبـة وزيـر صناعة مصري بأن تعامل الصناعة الوطنية بعدالـة،

ولكن هذا التصريح على لسـان مسـئول فـي هـذا المستوى، يعتبر تسليما بأن السـلطة الفعليـة لرسـم السياسات واتخاذ القرارات لم تعد في يده، ويعني أنـه يطلب الرحمة من أصحاب السلطة الفعليـة (الجهـات الدولية وعملائها في الداخل). **ويمكن أن نلخص الآن نتائج الهجوم على القطاع العام الصناعي على النحو التالي:**

توقف القطاع العام - وفقًا للتوجيهات الخارجية - عـن إقامة مشروعات صناعية جديدة، (باستثناءات قليلـة أملتهـا الاستراتيجية الأمريكية كمشروع أسمنت السويس وقد أُنشـئ على أية حال بقواعـد القـانون ٤٣، أي بقواعـد القطـاع الخاص). هذا التوقف كان بذريعة التركيز على المشروعات القائمة واستكمالها، والتفسير الصحيح أنه كان إسـهاما فـي مخطط خفض الوزن النسبي للقطاع العام في مجال الصناعة (أو على الأقل منع زيادته)، وفي نفس الوقت تـم تخريـب واستنزاف واسعين في المـوارد الماديـة والبشـرية لهـذه المشروعات القائمة، فانخفضت الكفاءة الإنتاجية. وتمت أيضا تصفية التكتل والتنسيق بين الوحدات الوطنية المنتجـة فـي

مواجهة الهجوم الخارجي من مؤسسات عملاقة متمركـزة، واستطاعت هذه المؤسسات أن تفرض على شركات القطـاع العام منافسة مفتوحة في ظل تيسيرات غير متكافئـة. ركـز الغزاة على نزع أية امتيازات للقطاع الوطني (باسـم إلغـاء الدعم المباشر وغير المباشر) مقابـل إغـداق الامتيـازات والتيسيرات على المستثمرين الأجانب.

طالب صندوق النقد الدولي (ومعه البنك والوكالة) بإزاحة سيطرة الدولة على أسعار المنتجات فـي شـركات القطـاع العام، وطالب - تحديدا - برفع هذه الأسعار كنتيجة حتميـة ومنطقية لزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، ومـواد الإحلال والتجديد (بعد خفض سعر الصرف) وزيادة سـعر الفائدة. قال الصندوق: إن هذا الإجراء مطلوب وفق منطـق الانفتاح؛ لأن شركات القطاع العام ينبغي أن تُدار على أسس تجارية، وبالتالي ينبغي أن تحقـق معـدلاتٍ معقولـة مـن الأرباح، تغري القطاع الخاص (الأجنبي والمحلـي) علـى المشاركة في رأسمال هذه الشركات أو في تمويل توسعاتها، وتزيد الفائض المطلوب للاستثمارات الجديدة، ولتمويل عجز الموازنة العامة. وفي مناخ عام من التركيـز علـى معيـار

الربح (كمعيار وحيد) لقياس النجاح في إدارة الشركة (وفـي الحقيقة حتى دون هذا المناخ العام) كان طبيعيـا أن تتحـول إدارات الشركات إلى قوة ضغط على الحكومة لتنفيذ تعليمات الصندوق في رفع أسعار المنتجات الصناعية؛ منعا للخسائر وتراكم الديون.

ولكن لو حدث رفع الأسعار - مع بقاء كل شيء علـى حاله - ينتهي الأمر إلى منتجات لا تُباع بسـبب المنافسـة الخارجية. وصحيح أن الشركات الوطنية طالبت (إلى جانب رفع الأسعار) بتعديل نظم الاستيراد والجمارك والضـرائب، ولكن الجهات الخارجية التي خلقت ظروفًا جعلت من رفـع الأسعار ضرورة، هي نفس الجهات التي ترفض تعديل نظم الاستيراد والجمارك والضرائب، رغم أي التماس يتقدم بـه وزير الصناعة المصري، وبالتالي لم يكن يعنـي "تحريـر" الأسعار في هذه الظروف، إلا مزيدا من معدلات الإفـلاس أو خفض الإنتاج في شركات القطاع العام.

ح - إلام يؤدي كل هـذا؟ التصـفية الجسـدية لـبعض الوحدات المنتجة في القطاع العـام بعـد أن حكمـت ظروف تشغيلها بحيث تبدو أنها غيـر اقتصـادية، أو

غير كُفْأة، أمام منافسة الشركات الأجنبية، ومنتجاتهـا المستوردة.

أمام الأزمة العامة تدفع شركات القطاع العـام (حرصـا على البقاء) للتنافس في البحث عن شريك أجنبي بشـكل أو آخر. والاحتكارات الأجنبية تصبح في موقف من يحـدد – إلى حد كبير – من يبقـى ومـن يمـوت، وموقـف هـذه الاحتكارات توجهه التخصصات المعينة لمصر فـي تقسـيم العمل الدولي "وفق المزايا النسبية"، التي تؤكـدها دراسـات الجدوى لبيوت الخبرة الأجنبية، والشـكل الأول للاشـتراك الأجنبي (أو للسيطرة الأجنبية)، في المشـروعات "السـعيدة الحظ" يتمثل في انتقال شركاتنا الصناعية إلى إنتـاج سـلعها تحت أسماء الماركات العالمية التي فرضها الانفتـاح علـى النمط الاستهلاكي. واستخدام أسماء الماركات العالمية يعنـي شراء كل حزمة حقوق المعرفـة مـن الشـركات صـاحبة الماركات، ويعني قبول سـيطرة خبرائهـا علـى التشـغيل والإدارة، باسم ضمان الجودة للمنتجات التي تحمل اسم هـذه الشركات العالمية، بكل ما يتضمنه ذلك من تبعية واستنزاف للموارد، ومن الطريف أن هذا التحول فـي القطـاع العـام

الصناعي إلى التبعية الكاملة (رغم احتمـال بقـاء الوحـدة المنتجة مملوكة بالكامل للدولة) لا يتم حتـى باسـم زيـادة التصدير، وإنما "لإمكان التسويق في السوق المحليـة" كمـا صرح وزير التعاون الاقتصادي (جمال الناظر). أي تنحصر مهمة شركات القطاع العام في عمليات تصنيع تابعة وهامشية تغمر السوق المصري بمنتجات الشركات العـابرة للجنسـية دون مشاكل الجمارك، أما بالنسبة لمشروعات القطاع العـام الصناعي التي تسعى للتصدير فهذه يحسن أن تلجأ إلى الشكل الأكثر أحكاما للسيطرة الأجنبية، أي "يحسن أن يشارك رأس المال الأجنبي في ملكيتها" (١٧٩).

إلا أن الشركات الأجنبيـة (صـاحبة القـرار النهـائي) لا تخضع لهذا التقسيم، ولا زالت تعزف عن المشاركة فـي مشروعات صناعية للتصدير، مصرة على أن تبدأ في هـذه المرحلة بمنافسة الصناعة الوطنية في السـوق المحلـي (أي فيما يسمى صناعة إحلال الواردات)، فحدث فعلاً أن قبلـت بعض الشركات الأجنبية إبرام اتفاقيات وتعاقدات مع بعـض الوحدات المنتجة في القطاع العام "يتم بمقتضـاها الحصـول على أسرار الصناعة العالمية المتقدمة لإنتاج السلع والمـواد

في نظير أتاوة تدفعها الشركات المصـرية سـنويا، بشـرط استقدام الخبراء الأجانب لدراسة خطوط إنتاجهـا وتـدريب العاملين" [١٨٠].

وحدث - أيضا - توسع ملحوظٌ من الشـركات العـابرة للجنسية في اتجاه المشاركة برأس المال، مع بعض شـركات القطاع العام الصناعي؛ أي في اتجاه الاكتتاب لزيادة رأسمال بعض الشركات (ولكن من الشركات التي تنتج أيضا للسـوق المحلي وليس للتصدير). وقد لاحظ الاتحاد العـام لنقابـات عمال مصر أن المادة ١٠ من القـانون ١١٢ لعـام ١٩٧٥ (الذي أباح اكتتاب القطاع الخاص في شركات القطاع العام) كانت "تقصر المشاركة على الشركات الوطنيـة الخاسـرة، أو الشركات التي تحتاج دعما لتنويع منتجاتهـا وتطويرهـا، غير أن المشاركة اتجهت نحو شركات وطنية حققـت قـدرا وافرا من النجاح، واسـتنتج الاتحـاد العـام مـن ذلـك أن "الشركات المتعددة الجنسية، تستهدف اقتطـاع نشـاط مـن الأنشطة الإنتاجية الرائجة، وترك باقي الأنشـطة الأخـرى الأقل رواجا، مما يخالف الهدف الأساسي مـن مشـروعات

الانفتاح الاقتصادي، التي يجب أن تركز على أنشطة جديدة، وعلى تدعيم المشروعات التي تحتاج دعما" [١٨١].

ولا شك أن استنتاج الاتحاد العام صحيح، فالمستثمرون الأجانب لا يهدفون إلى مجرد دعم المشروعات القائمة التي تحتاج دعما، ولا يهدفون - في المرحلة الحالية - إلى إضافة طاقات جديدة متقدمة تكنولوجيا، فالهدف حاليا هو السيطرة على الأنشطة التي حددتها أولوياتهم المتحيزة، ومحاولة تصفية ما يخرج عن ذلك. بدأت العملية بما وصف أنه تطوير للإنتاج في شركتين من شركات صناعة الورق (شركة الورق الأهلية، وشركة صناعات الورق/ راكتا)، وقد تمت دراسة هذا التطوير بواسطة بيوت خبرة عالمية لصناعة اللب والورق في مصر، ووافق البنك الدولي على ما ورد في هذه الدراسة من الناحيتين المالية والاقتصادية، ولكنه رأى أن نجاح المشروع مرتبط بإدخال شريك أجنبي، لديه الخبرة والتكنولوجيا الحديثة، ولديه - في نفس الوقت - القدرةُ على المساهمة في تمويل المشروع، ويرتبط بذلك إخضاع الشركتين لقانون استثمار المال العربي والأجنبي؛ لكي تتمتعا بالمزايا التي يتضمنها هذا القانون [١٨٢]. وقد أصدر وزير

الصناعة فعلاً قرارين بتشكيل لجنتـين لبحـث الإجـراءات اللازمة لإخضاع شركة الورق الأهلية (قطاع عام ١٠٠ % ـ وهذه مخالفة صريحة لنص القانون ١١٢ لسـنة ١٩٧٥) وشركة راكتا (يساهم فيها القطاع الخاص) لأحكـام قـانون الاستثمار. وكان هذا الإجراء علامة طريق هامـة؛ فبهـذا الإجراء افتتح مبدأ إشراك مساهم أجنبـي فـي زيـادة رأس المال، بدلاً من الاعتماد على الموازنـة الاسـتثمارية و/ أو الاقتراض الخارجي، ووفقًا لقانون الاستثمار؛ فـإن نصـيب الشريك الأجنبي في الأرباح، يعفي من الضـرائب النوعيـة (ضريبة الأرباح التجارية والقيم المنقولة) لمدة خمـس إلـى ثماني سنوات، كما تُعفَى المهمات التي يستجلبها للتوسـيعات والتحسينات من كل الضرائب والرسوم الجمركيـة، وتُعفَـى أيضا فوائد القروض التي تعقدها الشركتان مـن الضـرائب النوعية، وتخرج الشركتان (ككل شركات الاستثمار والقطاع الخاص) عن كافة الضوابط التنظيمية التـي تخضـع لهـا شركات القطاع العام، وضمنها ضوابط الأجور والمرتبـات، وبالتالي تطبق على العاملين المستويات السائدة في شـركات الانفتاح، "وسيلمس العاملون في شركات القطاع العام مدى ما

سوف يتمتع به العاملون في شركتي الورق الأهلية وراكتا، وربما يطالبون شركاتهم باتباع نفس الطريق" [١٨٣].

وبالفعل سيحدثُ رفع الأجور في الشركات المختارة "السعيدة الحظ"؛ كي تجذب الكفاءات، وتصبح رمزا للنجاح على حساب موت الشركات الأخرى التعيسة التي لم يقع عليها اختيار الشريك الأجنبي. ومسألة رفع الأجور ميسورة؛ لأن أسعار المنتجات لن تحدها ضوابط، ولأن المشروعات المختارة ذات عائد مرتفع وسريع بالضرورة، وهي أيضا تتمتع بالتيسيرات والإعفاءات الضريبية.

إن العملية لم تتوقف عند هذه البداية؛ إذ تمت المشاركة بعد ذلك (أو هي في الطريق) من أجل إنتاج ألبان الأطفال فرانس ليه (الفرنسية)، ومن أجل تطوير منتجات الكاوتشوك مع شركة "آي. إم. إس" الفرنسية، وللتوسع في البطاريات مع شركة كلوريدا الإنجليزية، وللتوسع في إنتاج الثلاجات والغسالات مع شركة طومسون الفرنسية [١٨٤]، والجرارات مع ماسي فيرجسن الأمريكية، وسيارات الركوب مع شركتي فيات الإيطالية وسيات الإسبانية. وتوضح هذه الأمثلة كيف أن اختيارات المستثمرين الأجانب ـ وفقًا لهذه القائمة مع

المشروعات - اتجهت فعلاً إلى صناعات السوق الـداخلي، وصناعات كانت تعمل - في ظـل إدارة القطـاع العـام - بنجاح كبير (بكافة المعايير)، إلـى أن أوقعوهـا فـي كـل ارتباكات الانفتاح، ثم تقدموا بعد ذلك للإنقاذ.

إن مجمل السياسات والممارسات التي أحاطـت بالقطـاع العام الصناعي، كان من شأنها أن تؤدي إلى إفلاس، وتصفية بعض الوحدات، وبالنسبة للوحدات المنهكة التي تعمـل فـي مجالات مرضي عنها، يتقدم المستثمرون الأجانب لإنقاذهـا عبر السيطرة عليها بالمعرفة الفنية، أو بالمشاركة المباشـرة في ملكية رأس المال. ولكن ستبقَى رغم ذلك بعض الشركات العملاقة التي تعمل بتجهيزات وحقوق معرفة سوفيتية (الحديد والصلب والألومونيوم على سبيل المثال)، وهـذه تصـعب تصفيتها بالإفلاس، ويصعب إزالة إرثها التكنولوجي في أجل منظور. وهنا قد يفتح إشراك القطاع الخاص المصري فـي زيادة رأس المال - في مرحلة مناسبة - بابا للفرج، وأهـم من ذلك، فإن تسليم إدارات الشركات في القطاع العام سلطة كاملة لإصدار القرارات، وخاصة فيهـا يتعلـق بالأسـعار وبتخصيصات الاستثمار، يعني مع سياسة إخضـاع هيكـل

الأسعار المصري لهيكـل الأسـعار الخارجيـة، أن تكـون قرارات التشغيل وحوافز الاستثمار خاضـعة - فـي هـذه الشركات - للتوجيهات المتحيزة للأسعار الخارجية، والتـي تحدد المزايا النسبية. وهنا - كما في الحالات الأخرى مـن عدم المشاركة المباشرة في ملكية رأس المال - فإن "إصلاح النظام المؤسسي يزيح تدريجيا بعض الـدعامات المفتعلـة، ويجعل الأداء مسئولاً في المشروعات".

وهذه الإصلاحات للإدارة، ليست مصـممة بالضـرورة "للتأثير على هيكل الملكية" (١٨٥)، وما دامت مفاهيم الانفتـاح سائدة "فإن مسألة الملكية قد لا تهم كثيرا" (٢٠).

إن كافة السياسات، وما حققته من نتائج، تمضي فعلاً في اتجاه ما أسماه البنك الدولي نسق الاقتصاد المخـتلط الـذي يعني الإبقاء على مشروعات مملوكة للدولة، مـع إحـداث تغيير جذري في وظيفة القطاع العام، والسيطرة عليه؛ تمهيدا لخفض وزنه النسـبي، وخاصـة فـي مجـال الصـناعات التحويلية. والبنك الدولي محقٌ إذا اعتبر أن إتمـام مهمتـه يحتاج فترة تمتد حتى منتصف الثمانينيات، فمن ناحيـة لـم يصل إعداد المسرح لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدرجة

المطلوبة حتى الآن (لم تستقر الأحوال تماما فـي الجبهـة المصرية الإسرائيلية. ومهام صندوق النقد لن تكتملَ إلا فـي أوائل الثمانينيات)، وتدفق هذه الاستثمارات عبر الشـركات العابرة للجنسية (بأشكال مختلفة) أداة أساسية فـي مخطـط البنك لتغيير الهيكل والبنية. ومن ناحية أخرى تتطلب المهمة وقتًا طويلاً نسبيا؛ لأن إسكات المقاومة في القطاع العام لـم يتحقق تماما حتى الآن. فرغم كل ما جرى، لا زالت هنـاك ضغوطٌ قوية لحماية الصناعة الوطنية (يشارك فيهـا وزراء داخل الحكومة وقيادات المشاريع الصناعية فـي القطـاعين العام والخاص، وتشارك فيها الجمـاهير العماليـة وقـوى المعارضة الوطنية)، وترتب على هذه الضغوط، أنه لم تجرِ حتى الآن تصفيةُ أية وحدة مـن وحـدات القطـاع العـام الصناعي رغم المصاعب الاقتصادية الشديدة التـي تواجـه بعضها. وإذا كانت مشروعات المشاركة (بأشكالها المختلفة) تتقدم ببطء؛ فإن السبب لا يكمن فقط في تريث المسـتثمرين الأجانب، ولكن أيضا بسبب المعارضة لهذا الاتجـاه داخـل قطاع الصناعة.

ط - والجديد في الأمر، أن مقاومة عديدٍ من التكنوقراطيين في مجال الصناعة، بدأت تخرج عن نطاق المواجهات المتناثِرة، وأصبحت مبلورةً في تصور استراتيجي باتجاه الاستقلال، ويتعارض بالتالي مع تصورات البنك الدولي (ومن معه) في كثير من النقاط. من ذلك مثلاً [١٨٦]:

نقد تأجيل وضع خطط متوسطة الأجل؛ حيث أدى هذا إلى أن خطة التصنيع، أصبحت تنقصها النظرةُ الشاملة للبناء الصناعي؛ فهي تعتبر كل سلعة وحدة قائمة بذاتها، فتخطط مشروعاتِها مستقلة عن المشاريع الأخرى، فانعدمت - تبعا لذلك - مساهمةُ عوامل الإنتاج المحلية في تطوير الإنتاج، وتعذر تخفيض نسبة الاعتماد على المستلزمات المستوردة. ومن هذا القَبيل فقدان التكامل بين الصناعات الهندسية بعضها ببعض، وبينها وبين الصناعات المعدنية، وقصور قطاعات الصناعة عن توفير السلع الاستثمارية والوسيطة التي تحتاجها القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة وقطاع النقل، ومن ذلك أيضا قصور الصناعات الاستراتيجية عن تزويد القطاعات التحويلية بحاجتها من الخامات؛ بما يسبب عجز

قطاعات أخرى عن الوفاء بالتزاماتهـا. ويجـب فـي كـل الأحوال ـ أن تشترك بيوت الخبرة المصـرية مـع بيـوت الخبرة الأجنبية ـ على قدم المساواة ـ في عمل دراسـات الجدوى التي تُقدم عن هذه المشـروعات، وأن تكـون هـذه الدراساتُ مؤسسة على معايير التقييم العلمي المعروفة، وأن تستوفي دراسة أثرها على الاقتصاد القومي [١٨٧].

نقد الممارسة السائدة التي تركز على المشروعات التـي تُنتج سلعا بديلة للسلع المستوردة، معتمدة فـي ذلـك علـى استيراد قدر كبير من مكونات هذه السلع، وتجميعها محليـا. وقد يكون مفهوما أن تبدأ هذه الصناعات باستيراد مكونـات السلع وتجميعها كخطوة أولى، تليها خطوات أخـرى نحـو تحقيق هدف أهم وهو تصنيع أقصى ما يمكن من مكونـات هذه السلع محليا، ثم تطوير صناعتها. ولكن حدث أن هـذه المشروعات انصرفت عن الدخول في عمق الصناعة؛ ممـا جعلها تواصل اعتمادها الكامل على المصانع الأجنبية، التـي تمدها بتلك المكونات التي تحدد لها أسعارا تكاد تتساوى مـع سعر المنتج التام الصنع.

ومن واجبنا أن نخطط لاستكمال البنيان الصناعي في مصر؛ وذلك بإنشاء شبكة من الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، تمدها بمختلف المكونات والمنتجات الوسيطة. ويرتبط بهذا أن تهدف الصناعات المصرية، إلى توسيع قاعدة الصناعات التصديرية؛ لأن استمرار التوسع الصناعي في مصر مستقبلاً، يتوقف على القدرة على فتح أسواق خارجية مستمرة.

يجب وضع برامج زمنية لتجديد وتطوير مصانع القطاع العام، ويتطلب هذا تأسيس إدارات صناعية علمية في الشركات الصناعية الكبيرة، تتوفر على مسئوليات تصميم الإنتاج والسهر على تطويره وتحسينه بصفة دائمة. ومن الضروري أن تكون الإدارة الصناعية والعلمية داخل الشركة، هي المصدر الذي يمد الشركة بما يحل محل حقوق المعرفة المستوردة التي استنفذت أغراضها، وينبغي أن يتميز الإنتاج الصناعي المصري بمميزات مستمدة من القدرات العلمية المتوافرة في مراكز البحوث القومية، بل في نفس الشركات، وحتى بالنسبة للقلة من الشركات التي تشتري حقوق المعرفة من الخارج، يتطلب حسن الاستفادة من هذه

الاتفاقيات الصناعية، وجود إدارات صناعية علميـة داخـل الشركات المصرية.

ليس هناك مبدأ عام، يقضي بأن يدخل القطاع العام كلـه في مشروعات مشتركة؛ فالمشروعات والصناعات التي نرى أن رأس المال الوطني قادر على تغطيتها على أكمل وجه، لا يكون هناك أي مجال للمشاركة من جانب القطاع العام، مـع الشركات الأجنبية. وعموما فإن المشاركة لا بد أن تصاحبها الضوابط المطلوبة، وإلا خرجت عن المغزى المراد تحقيقـه [٨٨].

"يجب العمل على تنظيم القطاع العام في إطـار وحـدات اقتصادية قابضة كبيرة الحجم من ناحية الإمكانيات الماديـة؛ حتى يمكن لهذه الوحدات أن تتصدى للمشـروعات الكبيـرة المطلوب تنفيذُها؛ لتنمية الاقتصاد القـومي، وكـذلك حتـى تستطيع الصمود أمام الوحدات الضـخمة علـى المسـتوى الدولي، والتي بدأت تدخل بنشاطها في الاقتصاد المصـري" [١٨٩]. وعلى هذا الضوء اقتُرحت فكرةُ الشـركة القابضـة، "على أساس أن يكون للوحدة القابضة نمطٌ معين من النشـاط الاقتصادي".

ولا شك أن الفكرة تمثل عودة إلى مضـمون المؤسسـة العامة النوعية التي سبق إلغاؤها، ولكن روعي في تفصـيل الفكرة ما طرأ من تطورات اقتصادية، ومن سياسات ماليـة ونقدية، ونتصور أيضا أن كثيرا من الفنيين والاقتصـاديين، مع استخدام واسع للسياسات السعرية في التوجيه الاقتصادي، وكان هذا خلف مقترحاتهم لأسلوب عمل الشركات القابضـة المقترحة. وقد يختلف حول مدى وجدوى الاقتصـار علـى استخدام هذه الأدوات للتوجيه في مثل ظروفنا، ولكن فـارقٌ كبير - على أية حال - بين استخدام هذه الأدوات من منطلق استقلالي (كما في تقارير رجال الصناعة)، وبين اسـتخدامها لفرض التبعية والتشوهات التنموية.

وكان طبيعيا أن تمتد الفكرةُ إلى المطالبة بإنشاء مجلـس للتنمية للقطاع العام، يرأسه رئيس مجلس الوزراء، ويتشـكل من وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية، ووزير دولةٍ لشئون مجلس التنمية، ومحافظ البنك المركزي، ورؤساء الوحـدات القابضة، "ويختص المجلس بربط سياسة الوحدات القابضـة بخطة الدولة، ومتابعة أدائها، وتقييم نتائجها". كـان طبيعيـا أيضا أن تتضمن الاقتراحاتُ حول تنظـيم القطـاع العـام،

إخضاع كل الشركات لتشريع موحد؛ (أي لا يميز الشـركات الأجنبية)، وكذلك إخضاع كل الشـركات لرقابـة الجهـاز المركزي للمحاسبات؛ طالما أن جزءا مـن رأسـمالها مـن الأموال العامة.

إلا أن صوت المدافعين عن القطـاع العـام الصـناعي لم يقف عند حد كتابة الدراسات والتقارير، وينبغي أن نُشـير إلى المواجهة الحادة في جبهـة صـناعية الأدويـة، وإلـى المواجهة الحادة الأخرى في جبهة صناعة الغزل والنسـيج. المواجهة الأولى كانت في أبريل ١٩٧٨، قادها وزير الصحة (إبراهيم بدران) تنظيما للاستيراد، ودفاعا عـن الصـناعة الوطنية، وانضم للوزير نقابةُ الصيادلة ونقابة الأطباء، وعدد من كبار الأساتذة في الجامعات، مع قادة صـناعة الأدويـة [١٩٠]، والمواجهة الثانية بلغت ذُروتها في معركة قادها وزير الصناعة مع بيت الخبرة المصري، الذي يمثل العقل الواعي والخبرة المبلورة للجهاز الصـناعي المصـري، أي الهيئـة العامة للتصنيع، ضد جبهة وزير التخطـيط وبنـك مصـر. وانضم لجبهة وزير الصناعة قادةُ صناعة الغزل والنسـيج، ولجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب، وعدد كبير مـن

الفنيين والاقتصاديين، وكانـت المناسـبةُ مشـروع مجمـع العامرية، فطلب الرئيس السادات من مجلس الشعب تحقيـق القضية، واستمر السجالُ مع أنصار المشروع طِوال سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٨[١٩١]. وقد تحققت انتصاراتٌ جزئية مؤقتة في المواجهتين. ولكن ينبغي أن نسـلم **بـأن هـذه المقاومـة والمواجهات المشكورة للفنيين والإداريين، (ومع مسـاندة القوى السياسية الوطنية الإصـلاحية)، لـن تـتمكن فـي الظروف الحالية من رد الغزاة، فدون قارعـة لـن يتغيـر الاتجاه جذريا، ولن تُزاح سلطةُ الجهـات الخارجيـة عـن موقعها**. المقاومة في الظروف الحالية تؤدي فقط إلى إعاقـة التقدم، وتحسين شروط التبعية، ونشهد للبنك الدولي (ومـن معه) - على أية حال - أنه كان فَطِنًا لوعورة الطريق الذي يسلكه لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصري وبنيته، فحـذر من تعجل الخطأ. وبهذا المنهج فعلاً سـار، وحقـق النتـائج المهمة التي أوضحناها، وبالنسبة للمواجهات الحـادة التـي أشرنا إليها، نذكر أن الشركات العابرة للجنسية فـي قطـاع الدواء، غيرت تكتيكها بعد رد الفعل الذي أثارتـه بتعجلهـا. وقد غادر الوزير "المشاغب" موقعه بعد فترة، وتسلل الدواء

المستورد استمر (ولكن بمعدل أبطأ)، ومع هـذا التسـاؤل لا زالت الشركات الأجنبية تسعى للسيطرة على أنجح شـركات القطاع العام (شـركة الإسـكندرية للأدويـة) مـن خـلال المشاركة. أما عن العامرية، فإن مجلس الشعب وافق علـى جدوى المشروع بعد إدخال تعديلات مهمة، ولكـن وزيـر الصناعة غادر موقعه. ورجل بنك مصر الذي ثبت تقاضـيه لعمولات منح وساما، وهيئة التصنيع وصفها الرئيس السادات بأنها عقبة في وجه الانفتاح، و"توقف المراكـب السـائرة"، واستمر بالتالي مشروع العامرية.

ولكن لا زال البنك الدولي محقًا، والحذر واجـب إذا أراد لمسيرته أن تستمر بنجـاح، وهـو لا يخشـى فقـط مـن "اضطرابات يناير ١٩٧٧" ولكـن أيضـا مـن حقيقـة "أن الأوضاع الانتقالية يكتنفُها في العـادة غمـوض وتشـوش، والسمات المقيتة للقطاع العام (من وجهة نظر البنك طبعا) قد يثبت أنها الأكثر منْعةً والأطول عمـرا" [١٩٢]. وأعتقـد أن المقصود بالسمات المقيتة هو ـ في المقام الأول ـ مفـاهيم ومقاومة التكنوقراطيين الوطنيين في قطاع الصناعة.

رابعـا ـ مشـروعات الاسـتثمار المشـترك الجديدة:

(١) النتائج العامة:

الاقتصاد التابع يشتغل بالضرورة في إطار ما تُمليه الدول المسيطرة على حركة التبادل داخل النظام الـدولي القـائم. واستقرار الاقتصاد التابع في موقعه هـذا لا يتحقـق إلا إذا أصبح القطاع الاقتصادي القائد مرتبطًا عضويا بالشـركات العابرة للجنسية، (بشكل أو آخر)، وباستراتيجية الدول التـي تتبعها هذه الشركات (وعلى رأسها الولايات المتحـدة فـي ظروفنا المحددة). إن القطاع القائد (في أي نموذج للتنميـة) يحدد نمط ومعدل النمو، وتتحور كافة الأنشطة الاقتصـادية؛ لكي ترتبط معه بشروطه، وحين يكون القطاع المسيطر تابعا للخارج، وتتبعه بروابطَ ملائمة الأنشطة الأخـرى، تكـون التبعية الاقتصادية قد أُرسيت على أسـاس صـلب، **وحـين تكتمل هذه العمليةُ؛ تضمن الأوضاع المؤسسـية المحليـة (استراتيجيا) انتظام الأداء وفق الشـروط المطلوبـة، لأن الشروط المطلوبة تتسق تماما مع منطق الهيكل الاقتصادي المفروض، ومع منطق المصالح والقوى المسيطرة محليـا**

على مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وساعتها لـن يحتاج صندوقُ النقد إلى التدخل السافر والعنيـف فـي كـل لحظة، وإلى الإدارة المباشرة؛ فالتوجيه على البعـد يكفـي، والمؤسساتُ المحليةُ التابعةُ تتولى تلقائيا - وحسـب قواعـد اللعبة التي تعرفها وترتبط بها - إصدار القسم الأكبـر مـن القرارات المسيرة، وبمعنى آخر: تعود مهمة صندوق النقـد إلى حدودها التقليدية، أي تصبح مجرد متابعة دورية روتينية (ولكن يقظة) لإصلاح المسار المحدد إذا حدث انحرافٌ بسيط هنا أو هناك.

وقد درسنا ما تحقق في هيكل وبنية القطاعين الزراعـي والصناعي. وما تحقق حتى الآن ـ وفق هذا العرض ـ هام وجوهري (من منظور الهيئات الدولية) ولكنه غير كافٍ ولا يطمئن تماما؛ ولذا توقعت هذه الجهات أنها لا زالت تحتـاج فترة إضافية، يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب فيها دورا أكبر من الدور الذي أسهم به في الماضـي. وحتـى آخـر ١٩٧٨ كانت نتائج هذا الاستثمار كالتالي:

تقول البيانات الرسـميةُ المتاحـة: إن إجمـالي الإنفـاق الاستثماري (داخل البلاد) للمشروعات التي بدأت الإنتـاج،

والمشروعات تحت التنفيذ بلغ ٧,٩ مليون جنيه حتى نهاية ١٩٧٥، وبلغ ١٤١,٧ مليون جنيه خلال ١٩٧٦، ثم تراجع إلى ١٢٤,٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٧، ثم قفز إلى ٨٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨. وبالتالي كان معدل التدفق السنوي لرأس المال المستثمر حوالي ٦ % من إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة عام ١٩٧٥، و٩ % في عام ١٩٧٦، و٧,٦% في عام ١٩٧٧، و٣٧,٣ % في عام ١٩٧٨ (١٩٣). وقد أوضحنا - في أكثر من مناسبة - خطورة التعامل مع الأرقام المصرية باعتبارها حقائق، ولكن أكد مصدر مسئول في هيئة الاستثمار أن مدى الشك في هذه الأرقام لا يقارن بالشكوك التي تحيط بالبيانات المعلنة عن حركة الاستثمار الأجنبي. فهذا القطاع مغلق أمام الدولة، ولا تعلم الهيئة أو غيرها شيئًا عما يدور داخله؛ فكافة البيانات مصدرها شركات الانفتاح، ولا يحق للهيئة أن تتحرى عن مدى صحة هذه البيانات؛ حتى لا يفزع المستثمرون (١٩٤).

ومع ذلك، نجد أنفسنا مضطرين إلى الاستعانة بهذه البيانات بحذر، وكمؤشرات. وقد نسلم بحدوث زيادة في رأسمال المشروعات الموافق عليها عام ١٩٧٨، ولكن يبدو

أن الهيئة تعمدت المبالغة في تحديد هذه الزيادة [١٩٥]، وفـي كل الأحوال، فإن "الزيادة بمعدلات مرضية للغاية" ـ ـ كمـا تقول الهيئة ـ لا يفسرها "القرار الذي اتخذته الهيئة في بداية عام ١٩٧٨ بتخصيص مجموعة عمل لمعاونـة الشـركات الجديدة في عملية التنفيذ"؛ إذ نعتقد أن **معدل الزيـادة أوثـق ارتباطًا بمجمل التطـورات السياسـية والاقتصـادية التـي تحققت، بدءا من الربع الأخير لعام ١٩٧٧.**

إن الشكوك مركزة في الأرقام الخاصة بمتابعـة التنفيـذ، والأرقام التقديرية التي صدرت على أساسها موافقات الهيئـة يغشاها الغموض، ولكنها تضخمت - مع ذلك - إلـى حـد يمكن من البدء في تحليل اتجاهها، وتبـين ملامـح الهيكـل المستهدف.

فعدد مشروعات الاستثمار (داخل البلاد) التـي وافقـت عليها الهيئة حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨ بلـغ ٥٩١ مشـروعا، ومجموع رءوس أموالهـا ١٦٦٤ مليـون جنيـه. وعـدد المشروعات التي وافقت عليها الهيئةُ بنظام المناطق الحـرة ٣١٢ مشروعا (منها ٢٤٥ مشروعا بالمناطق الحرة العامـة و٦٧ بالمناطق الحرة الخاصة)، ومجمـوع رءوس أموالهـا

٤٢١,٩ مليون جنيه (منها ٢٢٧,٨ مليونًا بالمنـاطق الحـرة العامة و١٩٤,١ بالمناطق الحرة الخاصة).

وبالنسبة للتوزيع القطـاعي، نلحـظ (فـي مشـروعات الاستثمار داخل البلاد، أن نصيب السياحة كـان ٢٤% مـن إجمالي رءوس أموال المشروعات المقبولة حتى نهاية عـام ١٩٧٨. ونصيب **السياحة والإسكان معا ٣٨ %**، وإذا أضفنا رأسمال شركات الاستثمار ترتفع النسبة إلـى ٥٠ % [(١٩٦)]. وبالنسبة للمناطق الحرة، كان نصـيب قطـاعي التخـزين والخدمات من إجمالي رءوس أموال المشـروعات المقبولـة ٥١,٥ % (المنـاطق الحـرة العامـة ٥٧,٨ % والمنـاطق الخاصة ٤٤ %). وتعني هذه النظرة الأولى، والعامة جـدا، أن تفضيلات المستثمرين في هذا القطاع النـامي، والمتجـه للسيطرة على هيكل الاقتصاد القومي وبنيته، تركز على بناء الفنادق ومشروعات الخدمة السياحية (وهذا ضمن القطاعات الرائدة في استراتيجية البنك الدولي)، وتركز أيضـا علـى مشروعات الإسكان التي "اقتصرت على مشروعات الإسكان فوق المتوسط... رغم أن هذا النوع أقـل أنـواع الإسـكان اختناقًا في مصر، لاتجاه معظم القطاع الخاص إلى هذا النوع

من الإسكان" كما لاحظ الجهاز المركزي للمحاسـبات علـى ضوء بيان المشروعات الموافق عليها فعلاً، وكان طبيعيا أن يطالب الجهاز بدراسة أثر هذا التوجـه "علـى احتياجـات الاستثمارات المحلية في مواد البناء الأساسية، وكذلك أثر هذه الاستثمارات في عمليات المضاربة في المباني والأراضـي الفضاء" [١٩٧]. هذا عن الاستثمار داخل الـبلاد. أمـا عـن المناطق الحرة، فإن النصيب المرتفـع لرأسـمال التخـزين والخدمات يعكس أن المستقبل المنظور لهذه المناطق (وليس حاضرها فقط) يركز على الأنشـطة التجاريـة أكثـر مـن الأنشطة الصناعية، مع ملاحظة أن التوزيع النسبي للأنشطة بين هذين المجالين لا يعكسه حجم رأس المال المقـدر لكـل منهما؛ إذ إن الأنشطة التجارية تتطلب استثمارا أقل.

وماذا عن **الصناعة**؟ مثل رأسمال مشـروعات القطـاع الصناعي ٢٨ % من الإجمالي، اتجهت إلى صناعات الغزل والنسيج، ومواد البناء والحراريات، وهي صناعات لها تاريخٌ قديم في التنمية المصرية، ولم يكن التوسـع فيهـا يحتـاج استثمار رأسمال أجنبي. واتجهت المشروعاتُ إلى صـناعة الأدوية؛ فتأسست شركةٌ لإنتاج مستحضراتٍ، كـان بوسـع

الشركات الوطنية أن تُنتجها، وفي قطاع الصناعات الكيماوية وافقت الهيئةُ على مشروعات لصناعة البطاريـات (تنـافس الصناعة الوطنية)، ولإنتاج البويات الورنيشـية، والكبريـت المطحون، والأبواب والشبابيك البلاستيك، والمواد العازلـة، والطباعة، والأثاث النمطي، ومستحضرات طباعـة الغـزل والنسيج، والأقلام الجرافيت، وألواح الفيبر جلاس، والجلـد الصناعي، والألياف الصناعية، وورق الكربون، والاستنلس. وقد اضطر تقرير هيئة الاستثمار (رغم موقفه الدعائي) إلى تسجيل أنه "لا شك أن موقف الاستثمار في هذا المجال، يمثل واقعا لا يتفق مع ما ينبغي أن يكون عليه الاتجاه فـي هـذا المجال".

أما الصناعات المعدنية، فكان أهمهـا صـناعة شـبابيك وأبواب ألومونيوم للاستخدام المحلي، تمثلت في "مشروعات مشتركة بين القطاع العام المصري والشركات العالمية التـي حققت أشواطًا بعيدة في التقدم التكنولوجي". وقد أشرنا إلـى هذه المشروعات في متابعتنا للقطاع العام الصناعي. ونُضيف هنا أن متوسط المشروع في هذا المجال، كان لا يتجـاوز ٢ مليون جنيه، وتقول الهيئة إن متوسط الإنفـاق الاسـتثماري

للمشروع حتى آخر ١٩٧٨ كان في حدود ٨٠٠ ألف جنيـه. وإذا تصـورنا أن المشـروعات الهندسـية (عـادة) مـن المشروعات كثيفة رأس المال، وتحتاج استثمارا للقطاع العام من خلال المشاركة بحِفنة دولارات. ومع ذلك، هناك شكوى عامة في هيئة الاستثمار، من بطء التنفيذ فـي مشـروعات قطاع الصناعة بالذات، باستثناء مجال وحيـد شـهد همـة ملحوظة، وهو مجـال الصـناعات الغذائيـة؛ كالمكرونـة والزبادي والزبدة والمربى، وإقامة مخازن التبريـد.. إلـخ. ولكن أشهر الصناعات في هذا الفرع: صناعة المشـروبات الغازية ذات الماركات العالمية؛ فبـدأ الإنتـاج مشـروعان، والثالثُ بدأ في استيراد آلاته، وثلاثة آخرون فـي الطريـق (حتى كتابة هذا الكلام) (١٩٨). وقُتلات الصناعة الوطنية - في هذا المجال - بدلاً من تطويرها.

ولا شك أن صورة التوزيع القطاعي للمشروعات تتغيـر لو كانت هناك أرقام متابعة للتنفيذ يرتكن إليها. ولكـن هـذه غير موجودة كما ذكرنا، خاصة وأن الشـك فـي الأرقـام المنشورة، يرجع إلى ميل كثير من المستثمرين إلى المبالغـة في حجم إنجازاتهم الفعلية (وبيانات المستثمرين هي المصدر

الوحيد). ولكن تَنشر الهيئةُ - مع ذلك - هذه الأرقام من أجل الدعاية للانفتاح. ورغم المبالغة، تثبت الأرقام المنشـورةُ أن إجمالي الإنفاق الاستثماري (في المشروعات داخل الـبلاد) لم يتجاوز ٣٨ % من الاسـتثمار المسـتهدف حتـى آخـر ١٩٧٨، ورغم المبالغـة ـ لتحسـين صـورة الاسـتثمار الصناعي في المناطق الحرة ـ نجد أن التوزيـع القطـاعي للمشروعات التي بدأت الإنتاج، يثبت أن قطـاعي التخـزين والخدمات، ارتفعت نسبتُهما من إجمالي التكاليف الاستثمارية إلى ٧٣ % (كانت نسبة القطاعين مـن مجمـل رأس مـال المشروعات الموافق عليها ٥١,٥ %) [١٩٩].

وقد نُشير - هنا - إلى أن ممارسات المنـاطق الحـرة العامة، تعرضت لنقد ملحـوظ مـن مسـئولين انفتـاحيين، والمناطق الحرة الخاصة تم إلغاؤها، وتقرر نقل مشروعاتها إلى المناطق الحرة العامة [٢٠٠]، ولا نتصور أن هـذا النقـد والنكوص، يرجع إلى اكتشاف مفاجئ لأوجـه الاسـتنزاف والإرباك الناشئة عن هذه المناطق؛ فالاسـتنزاف والإربـاك كانا مقدرين، ثم مكتَشَفَين منذ فتـرة طويلـة، ولكـن كـان استمرار هذا الوضع مستهدفًا من الغزاة في مرحلة هدم البنية

القديمة، وتمزيق علاقتها، وكان هذا واضحا بالذات من بؤرة المناطق الحرة الخاصة، التي لـم يكـن هنـاك أي منطـقٍ متصور لقيامها، إلا أن تكون مراكز شرعية للتهريب داخـل السوق المصرية، تسهم - ضِمن ما تُسهم - فـي تقـويض علاقاته السعرية (انظر الفصل السادس).. ولكن بعد كل مـا تحقق؛ أصبح مطلوبـا ترشـيد أوضـاع البنيـة الجديـدة، وعلاقاتها.

على أية حال، لقد صرحت هيئةُ الاستثمار بأن المبدأ الذي حكَم عملها، هو "اعتبار جميع أوجه النشاط مفتوحـة أمـام الاستثمار العربي والأجنبي، مع استبعاد الأنشطة التي تبـدو أهميةُ قصرها على الاستثمار الوطني" (أي أن الأصل هـو الإباحة، والاعتراض هو الاستثناء).

وفي الحقيقة، سبق أن نصت التقارير منذ عـام ١٩٧٦ على هذا المبدأ، ولكن مع التطورات السياسية والاقتصـادية، وبعد تعديل قانون الاستثمار، ومع الزيادة في حجم الاستثمار المنفذ، تصبح لهذا النص أهمية خاصة في التقرير الأخيـر. ويبدو واضحا من العرض العام السابق أن **البـاب المفتـوح أدى عمليا إلى نتائج تتسق مع استراتيجية البنك الـدولي.**

وقد حددت الهيئةُ أن معاييرها في الموافقة على المشروعات، قامت على التالي: "أن يحقق المشروع إضافة إلـى حصـيلة الدولة بالعملات الحرة؛ بمعنى أن يحقـق صـادرات تكفـل حصوله على موارد تزيد على حاجات المشروع ذاتـه مـن العملات الحرة لمستلزمات إنتاجه، وتحويـل أربـاح المـال الأجنبي المستثمر فيه - أن يكون المشروع علـى مسـتوى عال من التكنولوجيا؛ حتى يستطيع بإنتاجـه المنافسـةَ فـي الأسواق الخارجية - تفضيل المشروعات التي تنـتج سـلعا ترتفع فيها نسبة المكونات المحلية؛ بما يحقـق وفـرا فـي العملات الحرة على المسـتوى القـومي، وذلـك بالنسـبة للمشروعات المعوضة للواردات - استخدام الأيدي العاملـة المحلية وتدريبها على مهارات جديدة".

وبالتأكيد، يبدو الحديثُ عن هـذا المعـايير مفاجِئًـا؛ إذ لا توحي قائمة المشروعات الموافق عليها والمنفذة بوجودها. فباستثناء السياحة التي يمكن أن يقال إنها تُضيف إلى حصيلة الدولة بالعملات الحرة، (وسنُرجئ تعليقنا على ذلك حاليـا)، كانت سائر المشروعات الأخرى عبئًا مرهِقًا علـى ميـزان المدفوعات، بدءا من مشاريع الإسكان الفاخرة (التي أجازت

المادة ٢٢ من القانون ٣٢ تحويل صافي العائد بالنقد الأجنبي في حدود ٨ % من المال المستثمر، رغم أن إيجارات هـذه المساكن تسدد بالنقد المحلي)، ومرورا بالمشاريع الصـناعية التي قام أغلبها على أساس السوق الداخلي، وليس على أساس التصدير. وكافة هذه المشروعات لـم تسـتخدم تكنولوجيـا معجزة. بعض هذه المشروعات كانـت منافسـة للصـناعة الوطنية، وبعضها خلق طلبا سفيها على منتجات مسـتوردة غير ضرورية، ثم قدم لكي يقيم مشروعات تعوضنا عن هذه الواردات. وللحقيقة، كانت عروض بعض المشروعات "قائمة على أساس تصدير منتجاتها، ولكن لم تقُم بتصدير إنتاجهـا حتى الآن، ويتم تصريفُه في السوق المحلية بأسعار أرخص من الإنتاج المحلي؛ بسبب الإعفاءات وظروف المنافسة غير المتكافئة" (٢٠١).. وهل روعي فعلاً ارتفاع نسـبة المكونـات المحلية؟ يلاحظ في جانب التكاليف الاستثمارية (على الأقل) أن المساهمة بالعملة الأجنبية كانت ٦٦ %، أما عن تـدريب العمالة؛ فهذه مجرد نكتة سخيفة.

إلا أن أعجب ما تكشف عنه البياناتُ **هو حقيقة المصادر التي مولت التوسع في قطاع استثمار المال العربي والأجنبي**

(انظر الجدول رقم [١٠])؛ إذ يلاحظ من أرقـام الجـدول، أن نصيب الولايات المتحدة من إجمالي رأسـمال المشـروعات الموافَق عليها حتى آخـر ١٩٧٨، لـم يتجـاوز ١٢,٣ %، ونصيب أوروبا الغربية كان حوالي ٧ %، ونصيبهما معـا ١٩ % فقط، أي يقارب إسهام الأقطار العربية (حـوالي ١٧ %)، وفي المقابل كان نصيب مصـر ٥٣ %. ويلاحـظ أن كافة هذه الأرقام والنسب تُمثل التقـديرات المسـجلة علـى الورق للحصول على موافقة الهيئة. ويبدو مؤكدا أن هيكـل التمويل ازداد اختلالاً في التنفيذ؛ فزاد الاعتماد على الموارد المصرية (بالنقد الأجنبي والمحلي)، ونستدل على ذلك مـن إخفاء الهيئة للأرقام الدالة على هيكل التمويل الفعلي (رغـم أن الأرقام المتاحة لديها تتعمد تجميل الصورة)، مكتفية بنشر أرقام عامة حـول الإنفـاق الاسـتثماري، بالنقـد المحلـي والأجنبي، دون ذكر مصدر التمويل. ويسـاندنا فـي هـذا الاستدلال، ما جاء في التقرير نفسه (في أجزاء متفرقة وعلى سبيل السهو)؛ فقد جاء مثلاً أن النسبة الغالبـة مـن رءوس الأموال الأمريكية (للاستثمار داخل البلاد) تتجه إلى مجـال التعليم والتدريب والخدمات (٥ مشـروعات تسـاهم فيهـا

الولايات المتحدة بـ ١٢١ مليون جنيه، تمثل ٧١,٧ % مـن إجمالي الإسهام الأمريكي في مشروعات داخل البلاد)، وتدل أرقام المتابعة (التي قد يكون مبالغًا فيها) على أن هذا المجال بالذات (مجال التعليم والتدريب والخدمات) شهد أبطأ معدلات التنفيذ؛ حيث لم يتجاوز الإنفاق الاستثماري (في المشروعات الأمريكية وغير الأمريكية) ٥ مليون جنيه، ولا شك أن هـذا التخلف من المستثمرين الأمريكيين في مجـالهم الرئيسـي، يهبط بنسبة إسهامهم في الاستثمار داخل البلاد بشدة (مجموع الإسهام المقدر لرأس المال الأمريكي ١٦٩ مليون جنيه).

وهناك مثل آخر؛ إذ يلاحظ من الجدول (١٠) أن إسهام رأس المال الأمريكي، في مشروعات المناطق الحرة الخاصة كان مقدرا بـ ٨١ مليون جنيه (حوالي ٤٢ % من إجمـالي رأس المال المقدر استثماره في هذه المناطق)، ولكن يفهم من التقرير أن التقدم في مشروعات المناطق الحـرة الخاصـة بالذات، كان بالغ البطء، وينعكس هذا - بالتالي - على وزن التمويل الأمريكي في المشروعات المنفذة فعلاً.

جدول رقم (١٠)

مصادر تدفق الاستثمارات للمشروعات حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨

نوع الاستثمار	أمريكا		أوربا الغربية		الدول العربية (٣)		مصر (ق عام) (٤)		مصر (ق خاص) (٥)		مجموع إسهام (٦) = (٤) + (٥)		المجموع الإجمالي *	
	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%
داخل البلاد	١٦٨,٦	١٠ %	١٠٠	٦ %	٢٧٠	١٦ %	٤٥٥	٢٧ %	٤٦٠	٢٨ %	٩١٥	٥٥ %	١٦٦٤	١٠٠ %
م. حرة عامة	٧	٢,٩٣ %	٣٦	١٥,٧٤ %	٧٢	٣١,٦١ %	٣٧,٧	١٦,٥ %	٦٥,٣	٢٨,٦ %	١٠٣	٤٥,٢٧ %	٢٢٨	١٠٠ %
م. حرة خاصة	٨١	٤١,٩٨ %	٩	٤,٤٥ %	١١	٥,٨٣ %	٨,٩	٤,٦ %	٧٩,١	٤٠,٨ %	٨٨	٤٥,٢٦	١٩٤	١٠٠ %
المجموع	٢٥٦,٦	١٢,٣ %	١٤٥	٦,٩٥ %	٣٥٣	١٦,٩ %	٥٠١,٦	٢٤ %	٦٠٤,٤	٢٨,٩٧ %	١١٠٦	٥٣,٠٢ %	٢٠٨٦	

* المجموع الإجمـالي = ١ + ٢ + ٣ + ٦ + إسـهام دول أخرى.

المرجع: أعدنا تجميع وترتيب الأرقام الواردة في تقريـر هيئة الاستثمار.

- إن قانون استثمار المال العربـي والأجنبـي، بكـل التيسيرات والتنازلات التي قدمها، لم يتمكن – إذًا - من إضافة تمويـل خـارجي يـذكر لمشـروعات الاستثمار. كل ما ووفـق عليـه مـن مشـروعات مستثمري الولايات المتحدة وأوروبا الغربيـة، كـان ٤٠١ مليون جنيه خلال أربع سنوات من الانفتـاح، وقسم كبير من هذا المبلغ كان مجرد وعـد. إلا أن تصور مدى الاعتماد على الموارد المصـرية فـي تمويل مشروعات استثمار المال الأجنبـي لا يكفـي لتبينه أن نثبت أن نصيب مصـر مـن رأس المـال المقدر لهذه المشروعات كان ٥٣ %، فأهم من ذلك أن إجمالي رءوس أموال هذه المشـروعات ١٦٦٤ مليون جنيه، وبدراسة هيكل تمويل هذه المشروعات يتضح أن رءوس الأموال هذه تُمثل ٥٥ % فقط من

إجمالي التكاليف الاستثمارية، وعلـى ذلـك تعتمـد المشروعات في سد هذه الفجوة على القروض التـي تمثل ٤٥ % من التكاليف الاستثمارية. وتعترف هيئةُ الاستثمار بأن مجال السياحة يعتمد "على نسبة عالية من القروض الأجنبية والمحلية التي تسـتخدم فـي تمويل المشروعات السياحية؛ نظرا لضخامة التكاليف الاستثمارية لمشروعات السياحة". (ويعنـي هـذا ـ ضمن ما يعني ـ أن مجال السياحة سيستنزف جزءا كبيرا من حصيلة النقد الأجنبي التـي يوفرهـا فـي خدمة ديونه، بالإضافة إلى ما يستنزف في الأربـاح والتحويلات الأخرى).

ولكن في القطاعات الأخرى نلحظ أيضا أن الاعتماد على الاقتراض لتغطية القصور في رأس المال، يصل إلى درجة مذهلة في بعض الحالات، فعلى سـبيل المثـال، نجـد فـي مشروعات الصناعة التحويلية الموافق عليها بنظام المنـاطق الحرة الخاصة أن هناك ١١ مشروعا في قطاع البترول تحت التنفيذ، رأسمالها الإجمالي ١٠,٧ مليـون جنيـه، وتكاليفهـا الاستثمارية الإجمالية ٦١٦,٢ مليون جنيـه (منهـا ٦١٥,٩

مليونًا بالنقد الأجنبي)، وهنـاك ١٧ مشـروعا آخـر فـي الصناعات البترولية حصلت على موافقات حديثة رأسـمالها الإجمالي ٨٤,٧ مليون جنيه، وتكاليفها الاستثمارية الإجمالية ٢٠٦,٣ مليون جنيه (منها ٢٠٢,٨ مليونًا بالنقد الأجنبـي). ولم يتَح لنا أن نطلع على الدراسات الاقتصادية التي سوغت قبول مثل هذه المشروعات، ولكن أيا كانت المبررات، يظل هذا الاعتماد الكبير في تغطية التكاليف الاسـتثمارية علـى الاقتراض، خللاً أساسيا في هيكل التمويل (طالمـا هاجمـت الهيئات الدولية شركات القطاع العام من أجله). وأهم من ذلك أنه يمثل إصرار المستثمرين الأجانب على أن تكون إضافتهم المالية رمزية.

لقد اعتمدت خطة التنمية المصرية في السـتينيات علـى الاقتراض الواسع في تمويل بعض المشروعات. ولكن كانت هذه القروض تُيسر استيراد التجهيـزات والمعرفـة الفنيـة، لإقامة مشروعات تحت الإدارة الوطنية، وكانت اقتصـاديات المشروع تتحمل سداد خدمة هذه الديون، وكانـت شـروط السداد ميسرة - في أغلب الحالات - بحيث تسمح بتحقيـق فائض مختلف؛ فالأجانب يقرضون الأمـوال للمشـروعات

بشروط صعبة (شروط تجارية)، ويملكونها. إنهم يستردون ما قدموه من أموال (باعتباره قرضا)، ويستمرون في جني الأرباح وفي إدارة مشروعات تتكلف مئات الملايين من الجنيهات، بزعم أنهم أصحاب رأسمال. لقد قيل في تبرير قانون استثمار المال العربي والأجنبي: إننا نريد موارد مالية إضافية، أو نريد فتح قناة ثانية لتدفق رءوس الأموال إلى جانب قناة القروض، ولكن ثبت الآن أن هذا الاحتمال لم يتحقق، فما يضيفه المستثمرون الأجانب محدود جدا جدا، وهم بالتالي وسطاء أو سماسرة للإقراض، أكثر منهم مستثمرون. إن الأجانب لم يفتحوا قناة ثانية لتدفق رءوس الأموال، وكل ما أخذناه من قانون الاستثمار (من وجهة نظر ميزان المدفوعات) هو زيادة التزاماتنا للعالم الخارجي؛ فلم تعد مقصورة على أعباء خدمة الديون، ولكن أضيف إليها عبء تصدير الأرباح.

وغني عن البيان، أن الصورة لا تتحسن - ولكن تسوء - إذا كانت مصادر الإقراض المحتملة، هي البنوك وشركات التأمين العاملة في مصر؛ ففي حالة تدبير قروض من الخارج، يمكن أن يقال إن السمعة الدولية للشريك الأجنبي

جذبت تمويلاً إضافيا للموارد المصرية، لم يكن متاحـا مـن دونه. هذا منطق غير مقبول مِنا طبعا، ولكنه أفضل - على أية حال - من أن يتـولى الاقتصـاد المصـري اعتصـار مدخراتِه هو (بالنقد المحلي والأجنبي) ليقدمها ـ دون مناسبة ـ إلى المستثمر الأجنبي؛ كي يتـولى تشـغيلها وتصـدير أرباحها، وقد سبق أن أشرنا إلى **ميكانيزم السيطرة الأجنبية على أصول عينية ضخمة، راكمها القطـاع العـام، بكميـة استثمارات محدودة (أوضحنا ذلـك فـي حالـة الأراضـي المستصلحة**، وفي حالة الشركات الصناعية)، ويواجهنا الآن في المشروعات الجديدة نفس الميكانيزم: **السيطرة الأجنبيـة على أصول نقدية مصرية هائلة بكمية تحويلات محـدودة.** ونشير إلى مثال شهير وصارخ: مجمـع العامريـة، فوفقًـا للصيغة التي تقدم بها بنك مصر (٢٣/ ٣/ ١٩٧٧) إلى الهيئة العامة للاستثمار، ووافقت عليها الهيئـةُ، كانـت التكـاليف الاستثمارية للمشروع ٥٣٠ مليون جنيـه (وقـدرت هيئـة التصنيع أن التكاليف الفعلية تصل إلى حوالي ١٠٠٠ مليون، لا تدخل فيها تكاليفُ المرافق اللازمة؛ مـن طـرق وميـاه وإسكان وكهرباء ومواصلات... إلخ).

وحصة الشريك الأجنبي في كل ذلـك (شـركة كيـتكس الأمريكية) كانت لا تتجاوز ٣,٢ مليون جنيه، وبالتالي يقـع "عبء تمويل مشروع العامرية، على عـاتق بنـك مصـر بالكامل" [٢٠٢]. ولا نريـد أن نسـتطرد هنـا إلـى النتـائج الاقتصادية الوخيمة للمشروع؛ فنحن فقط بصدد الإشارة إلى مسألة السيطرة على إدارة الموارد المصـرية بأقـل تكلفـة ممكنة. وفي حالة مشروع العامرية، قد يقال إن بنكًا مصريا في نهاية الأمر سيعمل كتاجر ائتمان ويحقق ربحا (والصحيح في هذه الحالة بالتحديد، أن بنك مصر سـيفلس، ولكـن مـا علينا). ولكن ينبغي أن نتذكر في كل الأحوال أن المسـتثمر الأجنبي الذي لم يضف شيئًا يذكر، سيشارك في ملكية كـل هذا الكم من الاستثمار.. وبعيدا عن العامرية وبنك مصـر، ينبغي أن نتذكر أيضا أن نسبة متزايـدة مـن المؤسسـات التمويلية المصرية تقع في يد الأجانب الآن، وبالتالي يعنـي إقامة مشروعات بالتوسع في الاقتراض من البنوك المصرية، أن المدخرات المصرية تتوزع عوائد تشغيلها بـين البنـوك الأجنبية المقرضة، وبين المسـتثمرين الأجانـب أصـحاب الأرباح [٢٠٣]:

- أوضحنا – إذًا - انخفـاض مسـاهمة رأس المـال الأجنبي في مجمل المشـروعات الموافَـق عليهـا. الإسهام كان محدودا جدا بالفعل، خاصة إذا تـذكرنا أن الأرقام التي أوردناها عن التحـويلات المحتملـة لهؤلاء المستثمرين للمساهمة في رأس المال، انتفخت حين عبرت الهيئة عن قيمتهـا بالجنيـه المصـري (بالسعر المخفض) بعد تطبيق القانون ٣٢. وحجـم الإسهام الفعلي لمستثمري الولايات المتحدة بالـذات، يثير السخرية أمام حملة الوعود وشبكة العلاقـات. ويذكرنا كل ذلـك بقضـية القـروض الأمريكيـة (المساعدات)؛ فهذه القروض كانت لخدمـة مخطـط استراتيجي، يستهدف ضمان المصـالح الاقتصـادية (وغير الاقتصادية) للدولة الأمريكية للأجل الطويل، ويعني بالتالي أن أي إنفاق حكومي في هذا الاتجـاه، استثمار ضروري مرتفع العائـد (حتـى بالمعيـار الاقتصادي).

ومع ذلك، لاحظنا أن شروط القروض، لم تكـن بقـدر التيسير المزعوم الذي صورته الدعايات (الفصـل الثـاني).

وأكثر من ذلك، لاحظنا أن الولايات المتحدة ألقـت بالعـبء الأكبر من تمويل مشروعها (لفرض التبعية على الاقتصـاد المصري) على عاتق الأقطار الخليجيـة، ونلاحـظ الآن أن الشركات العابرة للجنسية راعت بدورها اقتصاديات العملية، فاستخدمت التمويل المصري (والعربي) بشكل أساسي لتحقيق أهدافها وأهداف حلفائها، فلم تتدفق رءوس أمـوال أجنبيـة للاستثمار المباشر، بمعدلات معقولة لإقامة قطاع مشـترك، ولكن أصبح مضمون القطاع المشـتركِ، السـيطرةَ علـى الاستثمارات المصرية والعربية، بأقل إسـهام ممكـن مـن الشركاء الأجانب، ينطبق هذا على المشروعات القائمة بقدر انطباقه على الشركات الجديدة.

ي ـ **ويلاحظ طبعا في التمويل المصري، النصيب الكبير للقطاع العام**؛ سواء في اكتتابات رأس المال، أو فـي الإقراض. وهذه قمة أخرى من قمـم المأسـاة؛ إذ إن موارد القطاع العام (التي منع تخصيصها لتوسـعات مشروعاتِه، أو لإقامة مشـروعات جديـدة خاضـعة لدرجة من درجات الإشـراف المركـزي) توجهـت للاستثمار ـ عبر قرارات متناثرة ـ في مشـروعات

حددتها (في أغلب الحالات) توجيهـاتُ المسـتثمرين الأجانب، وبيوت الخبرة التابعة لهم.

"فبالرغم من أن أحكام المادة (٣) من قانون الاسـتثمار تضمنت نصا على أن يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية، إلا أنه لوحظ عدم وجود علاقة واضحة بين الهيئـة العامـة للاستثمار العربي والأجنبي وأجهزة التخطيط. من ذلـك أن أسلوب إعداد الخطط، يكتفي بتسجيل إجمالي الاسـتثمارات للقطاع الخاص في الخطط، دون توزيعهـا علـى الأنشـطة الاقتصادية المختلفة. ومن ناحية أخرى لم تلتزم الهيئةُ العامة للاستثمار بإعداد قوائم تعتمد من مجلس الوزراء، يـتم فـي نطاقها الموافقةُ على المشروعات الاستثمارية؛ إعمالاً لأحكام المادة (٣) من قانون الاستثمار. كذلك لم يتبين من المتابعـة وجود دور محدد لأجهزة التخطـيط عنـد الموافقـة علـى المشروعات الاستثمارية"، ويلاحظ أيضا أن الهيئة "اقتصـر دورها على دراسة الطلبـات المقدمـة مـن المسـتثمرين،

وعرض نتائج الدراسة علـى مجلـس إدارة الهيئـة للبـت فيها"[٢٠٤].

في هذا الجو، تمت التخصيصاتُ الاسـتثمارية للقطـاع العام؛ سواء من البنوك، أو شركات التـأمين، أو شـركات القطاع العام الصناعي. مؤثرات عديدة أثرت على القرارات الفردية المتناثرة، ولكن حكمت الاتجاه العام استراتيجية البنك الدولي والشركات العابرة للجنسية، وفي هذا كانت استثمارات القطاع العام عامل تسريع في تحقيق الأهداف؛ فالتوسع فـي صناعة مواد البناء مطلوب لكل الإنشـاءات التـي تتطلبهـا مشاريع الانفتاح. ويتطلب الأمر تدخل القطاع العام لتحمـل العبء في مشروعات هذا الفرع التي يتردد القطاع الخـاص المصري في اقتحامها (وإسهام القطـاع الخـاص الأجنبـي لا يكفي طبعا كما علمنا)، ونشير مثلاً إلى صناعة الأسمنت، وبناء مساكن جاهزة (أسقف) ومباني جـاهزة مـن هياكـل حديدية ومنتجات خرسانية، وينطبق نفس المنطق على إسهام القطاع العام في مشروعات السياحة.

إن تخصيصـات القطـاع العـام تـدخل الآن - فـي المشروعات الجديدة - لسد بعض الفراغات، ولـيس وفقـًا

لتصور مستقل متكامل لاستراتيجية التنمية، وقد يدخل القطاع العام في إنتاجية كبيرة (كما ذكرنا). ولكن ينبغـي أن نـذكر أيضا أنه في الوضع الحالي لوحدات القطاع العـام تتـدخل أيضا ـ في معايير اختيار المشروعات المحددة ـ العلاقات المريبة مع شركاء أصحاب وزن فـي القطـاع الخـاص، أو علاقات "خاصة" مع شركات أجنبية معينـة؛ فلـم يكـن مصادفة مثلاً - الاندفاع نحو المشاركة فـي تفـريخ بنـوك وشركات استثمار جديدة؛ تنفيـذًا لخطـة البنـوك الدوليـة (وحلفائها) في تفتيت مؤسسات التمويل الوطنية، ولـم يكـن صدفةً استئثار مشروعات الإسكان الفاخر، بأكبر نصيب من إسهامات القطاع العام (٨٣ مليون جنيه)؛ ففي هذا المجـال يلعب المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان) دورا بـارزا، أيضا لم يكن مصادفة أن تحتل مشروعات معينـة للزراعـة والثروة الحيوانية الأولوية الثالثة (٥١ مليون جنيـه ـ بعـد الإسكان وشركات الاستثمار)؛ ففي هذا المجال أيضا عثمـان أحمد عثمان، مسئول عن "مشروعات الأمن الغذائي". ولكـن تظل كل هذه الاختيارات - على مستوى المشروع والقطاع- في إطار الاستراتيجية العامة للبنك الدولي، ومن معه.

- وبعيدا عن مسـألة الصـلات المريبـة، وعلاقتهـا باختيارات ومشروعات القطاع العام، نذكر بحقيقة أن الفوارق المؤسسية بين مشـروعات القطـاع العـام المستظلة بقانون ٣٢، وبـين مشـروعات القطـاع الخاص، قد انتفت؛ وبالتالي أصبحت ملكيـة الدولـة (أو مشاركتها) في مشروعات معينة، مسألة شـكلية، وهي نوع ملكية الدولة، الذي أوضح البنك الدولي أنه لا يسبب أي قلق؛ فهي مشروعات خاضعة للخارج، ولا تخضع - بأي شكل - لسيطرة الدولة المركزية، بل إن البنك الدولي والمستثمرين الأجانب، يرحبـون قطعا بدور القطاع العام ـ في هذه المرحلة ـ مـن أجل تسريع وتمويل إنشاء البنية التابعة؛ فمجرد قرار شركة من شركات القطاع العام القديمة، بالمشـاركة في هذه المشـروعات، يعنـي أن هـذه المؤسسـة تخلصت من إطارها القديم، ودخلت في إطار القطاع التابع الجديد. "وأطرف" ما في هذا الموضـوع، أن أموال الدولة المستثمرة في هذه المشروعات، لا تعلم الدولةُ عنها شيئًا (ودعك من مسألة أنها لا توجهها)،

شأنها في ذلك شأن كل شركات الانفتاح، "فيلاحظ أن الأموال التي ساهم بها القطاع العام والحكومة مـن رءوس أموال الشركات.. لا تخضـع للرقابـة مـن جانب الجهاز (المركزي للمحاسبات)؛ سـواء مـن ناحية الرقابة المالية والمحاسـبية، أو مـن ناحيـة الرقابة على الأعمال، وتقييم نتائجها؛ حيث نصـت المادة التاسعة مـن (القـانون ٣٢) علـى اعتبـار الشركات المنتفعة بأحكام القـانون المـذكور مـن شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونيـة للأموال الوطنية المساهمة فيها" (٢٠٥). و"لـو اتسـع نطاق مشاركة القطاع العام لرأس المال الأجنبي في مشروعات مشتركة عديدة، فقد تصل إلى وقت يتعذر فيه مراقبة جانب كبير من الأموال العامة" (٢٠٦).

- ومع ذلك، يبقى صحيحا أن الجهات الخارجية تترقب اليوم الذي تتجاوز فيه هذا الاعتماد على دور القطاع العام في تفريخ المشروعات التابعة؛ إذ يبقـى فـي النهاية أن الدولة مؤسسة مركزية مستمرة، ويمكـن في لحظة سياسية ما، أن تُحـول ملكيتهـا الشـكلية

للشركات إلى سلطة فعلية، وحينئـذٍ، يظـل حجـم السيطرة المركزية المحتمل على النشاط الاقتصـادي مثيرا للقلق؛ ولذا تتجه الجهود بإلحـاح إلـى حفـز القطاع الخاص، وإلى أن يكون الاعتماد على القطاع العام مرحلة انتقالية. فالقطاع الخاص التابع (عشرات الآلاف من رجال الأعمال المبعثـرين) أقـل مـيلاً للتحرر من القطاع العام التابع. وقد أوضحنا مـدى التعثر في حفز القطـاع الخـاص المحلـي باتجـاه الصناعة.

ولكننا نلاحظ هنا أن حركة القطاع الخاص في استثمارات المدن (بالارتباط المباشر مع مستثمر أجنبي) أكثر نشاطًا من حركة استثماراته بغير شريك، وينعكس هذا في إسهاماته في رءوس أموال المشروعات الموافق عليها، تزيد على نصيب القطاع العام، ولكن لا زال قطاع الخـدمات يحتـل الموقـع الأول من تخصيصات القطاع الخاص للاستثمار داخل البلاد، وفي مشروعات التخزين بالمناطق الحرة، "ويرجع هذا إلـى طبيعة الاستثمارات في هذه القطاعات؛ من انخفاض درجـة المخاطرة، وارتفاع وسرعة تحقيق العائد علـى الاسـتثمار،

وعدم التعرض لخطر التطور التكنولـوجي بالدرجـة التـي تتعرض لها المشروعات الصناعية". ولكن ينبغي أن نسـجل مع ذلك اتجاها ناميا لمشاركة القطاع الخاص، فـي بعـض المشروعات الصناعية الصغيرة بمشاركة بعض المستثمرين الأجانب وتحت حمايتهم، ولكن بنية هذه المشـروعات (فـي سائر المجالات) لا زالت أعجز من أن تُسهم في إعادة الحياة إلى سوق الأوراق المالية، التي تسعى الشـركاتُ الأجنبيـة والهيئات الدولية إلى حفزها [٢٠٧].

- إن تكنيك الاعتماد على الموارد المحليـة ـ بشـكل أساسي ـ لإحداث تنمية تابعـة، وتكنيـك اعتمـاد الشركات المتعددة الجنسية على القروض أكثر مـن اعتمادها على حقوق الملكية، مسألة معروفة، وسبق أن أشرنا إليها، وهذا هو بالتحديد مفهوم البنك الدولي (ومن معه) لمبدأ الاعتماد على النفس. ولكن الجديد عندنا ـ حسب مـا تحقـق حتـى الآن ـ **هـو أن اعتمادهم على مواردنا في تحقيـق التبعيـة كـان يتجاوز أية مستويات يمكن قبولها**، وانعكس ذلك في قلق بعض المسئولين بالدولة، فتوالت الاجتماعات مع

المستثمرين بلا طائل، وأُعدت لجنةُ عمل أمريكيـة (شكلها المجلس الاقتصادي الأمريكـي المصـري) تقريرا جديدا، على منوال تقريـر ١٩٧٦ (الفصـل الثامن)، وعلى ضوء اتصالات مباشرة مجددة مـع أكثر من ٥٠ شركة أمريكية تمارس بعض العمليات في مصر، وامتدت الاتصـالات إلـى المسـتثمرين المحتملين في كندا وألمانيـا الغربيـة وبريطانيـا. واعترف التقرير الجديد أن التنازلات المصـرية - بدءا من النصف الثاني لعام ١٩٧٧ - حققت كثيـرا من مطالب المستثمرين (التـي تـذرعوا بهـا فـي السابق)؛ بحيث بدت المطالبة بالمزيد مسـألة بالغـة السـخف؛ فالقـانون ٣٢ يقـدم إعفـاء ضـريبيا للمشروعات لمدة تتراوح بين ٥ و٨ سنوات من بدء الإنتاج، ولكن قال المسـتثمرون إن هـذا الإعفـاء لا ينطوي على أية منفعة من الناحية العمليـة؛ لأن كثيرا من المشروعات الصناعية لا يحقق ربحـا ذا قيمة خلال السنوات الأربع أو الست الأولـى مـن تشغيلها. وطالب المستثمرون ـ بناء على ذلـك ـ

بأن يبدأ احتساب سنوات الإعفاء، عندما تبدأ الشركة في تحقيق الربح. ويعني هذا المطلب تأجيل تحصيل الضرائب على شركات الانفتاح إلى أجل غير مسمى؛ لأنه بوسع هذه الشركات (ذات الإدارات المغلقة) أن تتلاعب في حساباتها؛ بحيث تبدو خاسرة لفترة طويلة.

ولكن بعيدا عن مثل هذا السخف، أثبت المستثمرون - في بداية التقرير - ما سبق أن صارحوا به الرئيس السادات. كان الرئيس قد التقى في واشنطن (بعد توقيع اتفاق كامب دافيد) مع رجال الأعمال والمستثمرين، واجتمع مع رئيس البنك الدولي، ومع رئيس صندوق النقد الدولي، وتناولت اللقاءات قضية الانفتاح والاستثمار في مصر في ظل مرحلة السلام، وكان رأي كل هذه الأطراف المتحالفة، أن عدم استقرار العلاقات بين مصر وإسرائيل كان سببا - في الماضي - لإحجام المستثمرين، **وأضافوا أن على الحكومة المصرية، أن تواصل إصلاح مسارها الاقتصادي؛ حتى يصبح الطريق ممهدا أمام رأس المال الأجنبي**[٢٠٨]. وهذا الكلام مهم ويفسر.

نذكر أننا **ربطنا بين الموقف الجديد من مشروعات التوسع الأفقي في الزراعة، وبين الصلح مع إسرائيل، ونعتقد أن هناك رابطة مشابهة بين حركة الاستثمار الأجنبي، وبين مشروعات التكامل الصناعي** المستهدفة مع إسرائيل. حين ينتهي صندوق النقد (وحلفاؤه) من مهمتهم، تكون كافية خيوط الاقتصاد المصري في قبضتهم، وبتوجيه الأسعار، وبالتوجيه المباشر، نتوقع أن يكون إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر - في مرحلة تالية - أكثر حجما في مشروعات جديدة ملائمة، ولكن في إطار مبدأ الاعتماد على النفس، وفق مفهومهم، أي مبدأ السيطرة الأجنبية على المشروعات بأقل قدر ممكن من رأس المال.

مع الحديث عن دور الاستثمار الأجنبي في إعادة تشكيل قطاع متنامٍ من النشاط الاقتصادي، لا بد من وقفة خاصة عند مجالين: المقاولات والبنوك.

(١) قطاع المقاولات:

أ- في قطاع المقاولات، نذكر أن مدير المشروعات بهيئة الاستثمار، صحح انطباعا خاطئًا لدى غير العارفين؛ فقال: "إن التصور بأن هناك إقبالاً على طلبات

الاستثمار في مجال المياه الغازية بالذات، أو أن تنفيذ المشروعات الموافَق عليها في هذا المجال، أكثر مـن غيرها في المجالات الأخـرى، هـو تصـور غيـر صحيح؛ فهناك - علـى سـبيل المثـال - شـركات المقاولات والتشييد.... فالإقبال على الاستثمار في هذا المجال يفوق غيره من المجالات" [(٢٠٩)].

وهذا التصويب في محله تمامـا؛ ففـتْح البـاب أمـام المستثمرين الأجانب، لـم يتحقـقْ إلا بعـد تعـديل قـانون الاستثمار في النصف الثاني من عـام ١٩٧٧، ومـع ذلـك **تصاعد عدد المشروعات المقبولة من الهيئة، حتـى آخـر ١٩٧٨ (في المقاولات والاستشارات)** إلـى ٢٩ مشـروعا. رأسمالها ٣٣,٢ مليون جنيه، وفي آخر سبتمبر ١٩٧٩ (آخر بيان لهيئة الاستثمار حتى كتابة هذه السطور)، ارتفع العـدد المقبول إلى ٧٩ مشروعا، رأسمالها المقـدر ٥٦,٥ مليـون جنيه. وشركات المقاولات (وحدها) رأسـمالها المقـدر ٤٩ مليون جنيه، وتكاليفها الاستثمارية ٨٣,٣ مليون جنيه (تسـد الفجوة التمويلية بالاقتراض).

ولا بد من التذكير هنا بحقيقتين: الأولى أن التوسع فـي إسناد أعمال الاستشارات إلى مكاتب وشركات أجنبية، أو إلى مكاتب وشركات محلية خاصة (تـرتبط بشـبكة المصـالح السائدة حاليا)، يخدم ويتكامل مع مخطط السيطرة على قطاع المقاولات؛ فمكاتب وشركات الاستشارات تضع التصميمات والمواصفات للعمليات المختلفة، وبوسعها ـ بالتـالي ـ أن تضع هذه التصميمات والمواصفات على النحو الذي ينتهـي إلى إسناد العملية إلى شركة مقاولات معينة، رغـم طـرح العملية في مناقصة عامة. والحقيقـة الثانيـة، أن شـركات المقاولات (إلى حد ما كالبنوك) لا تستمد قوتها الأساسية من حجم رأس المال، ولكن من حجم العمليـات التـي يمولهـا العملاء.

والأمر المؤكد الآن، والذي يشهده أي مواطن في القاهرة، أن الروافع الضخمة لشركات مقاولة بريطانيـة، وأمريكيـة، وإيطالية، وسويسرية.. ومن كوريا الجنوبية أيضا، تنتشر في عديد من المواقع. وشركات المقاولات الأجنبية تسلم أغلـب المهام التنظيمية والفنية الحاكمة لعـاملين غيـر مصـريين، إلا أن الشركات الكورية تستخدم عمالاً غير مصريين في كل

التخصصات، وحتى أواخر ١٩٧٧ كانـت هـذه الظـاهرة محصورة في حوالي مائتي عامل كوري، يشتغلون في عـدد من المواقع حول القاهرة، ولكن هذه البداية بلا سـابقة فـي التاريخ المصري، "فالعمل اليدوي كان دائما محليا" [٢١٠].

- وحتى منتصف ١٩٧٩، كانت الشركات البريطانيـة تمثل موقع الصدارة، ولكن **قررت حكومة الولايـات المتحدة أن تفسح الطريق أمام الشركات الأمريكيـة لتحتل المقدمة؛ من خلال برنامجها للقروض.**

فقروض وكالة التنمية الأمريكية (سلعية أو للمشروعات) مقيدة - كما نعلم - بالشراء من الولايات المتحـدة، ولكـن تخطط الوكالة أيضا لربط قروضها للمشـروعات باسـتخدام مقاولين من الولايات المتحدة للتنفيذ المباشر، أو للإشـراف المحكم، على عمليات الإنشاء في هذه المشروعات، وأعلـن المسئولون في ألمانيا الغربية، أنهم يخططـون فـي نفـس الاتجاه[٢١١] (وانعكس هذا في إنفاق الـ ١٨٠٠ مليون دولار لإنشاء نظام جديد متكامل للتليفونات، مع شركات "سـيمنز" ألمانيا الغربية ـ سيمنز النمسـا ـ طومسـون الفرنسـية/ سبتمبر ١٩٧٩، فمن شروط الاتفاق، إسناد أعمال الإنشاءات

في هذا المشروع الكبير (حوالي ٦٠٠ مليـون دولار) إلـى شركات يختارها هذا الكونسورتيوم.

- ويبدو أن شركات المقاولات الغربية كانـت تعتمـد **أيضا على حلفائها من المستثمرين العـرب لفـتح السوق أمامها**؛ فالاستثمارات العربية الأكثر التزاما بمخططات سياسية كانت تشترط التعاقد مع مقـاولين أجانب، فأقيمت أعلى عمائر القاهرة؛ (بناءان توأمان ـ ٣٨ طابقًا بتكلفة ٧٢ مليـون دولار ـ أحـدهما مجمع للإسكان العائلي والثـاني للإسـكان الإداري "مكتب بلازا للقاهرة") على يد شركة هيجز وهيـل (المملكة المتحدة)، كذلك تعمل الآن شركة جـارفيز أندسنز Jarvis and Sons (المملكة المتحدة أيضا) في تشييد عملاق آخر وسط المدينة تكلفتـه ٦ ملايـين دولار.

ويشارك في ملكية المشروعين عدنان الخاشقجي (رجـل الأعمال السعودي صاحب الأدوار السياسية المشهورة والذي شارك أيضا في الإعداد لصفقة التليفونات) [٢١٢]. مع شـركة الشمس وبعض الجهات الأخرى المنتسبة إلى القطاع العـام

المصري في ثوبه الجديد. أيضا كان يلاحظ الاعتماد الكامل لهيئة التصنيع العربية (قبل حلها) علـى شـركات المقاولـة الأجنبية، وكانت الحكومات الخليجية تملك أغلب رأس مـال الهيئة؛ ولذا استاءت شركات المقاولات الأجنبية - إلى حـد مـا - من التدهور البادي في علاقات مصـر العربيـة [٢١٣]، ولكن دون أن يعني الاستياء طبعا أي تقاعس في المجـيء، في حالة قدرة الحكومة المصرية على الدفع.

ب - إن هذا الحرص من الشركات الأجنبية على التوسع في قطاع المقاولات، سببه واضح؛ فالإنشاءات تمثـل مكونًا (أو مدخلاً) كبيرا في الاستثمارات؛ أي يتـولى قطاع الإنشاء تنفيذَ قسم رئيسي مـن الاسـتثمارات، وتختلف نسبة الإنشاء في الاستثمار الكلي، وفقًا للقطاع الذي تم الاستثمار فيه؛ ففي بعض الأحيان، يمكـن أن تكون هذه النسبة ما بين ٢٥ و٣٠%، وفـي الأغلـب تكون ٤٠ - ٤٥ % على الأقل، ولـيس مـن غيـر المألوف أن ترتفع النسبة إلى ٦٠ %. إلا أن **الأهميـة الحاكمة لقطاع المقاولات، لا ترجع فقـط إلـى هـذا الارتفاع في نسبة الإنشاءات إلى الاسـتثمار الكلـي،**

ولكن أيضا إلى مضمون الدور الأساسي، الذي تمثلـه عمليةُ الإنشاءات في إقامة مشروعات التنمية. وفـي إطار هذا الدور تحكم سـرعة ودقـة الأداء، إنجـاز المراحل الأخرى من المشـروع الاسـتثماري؛ ففـي المشروعات التي تتضمن إنشاءات، يحدث عـادة أن تبدأ المراحل الأخرى بعد الانتهاء من القسم الأكبر من أعمال الإنشاء، وفي بعض الأحيـان لا يمكـن نقـل التجهيزات إلى موقعها، إلا بعد الانتهاء الكامل من هذه الأعمال [٢١٣]. وخلاصة القول، **إن قطاع المقـاولات (الذي يتولى أعمال الإنشاء) يسـيطر علـى التنفيـذ العيني لبرامج الاستثمار، كما تسيطر البنـوك علـى التنفيذ المالي للمشروعات** (الفصل التاسع)؛ ولذا كان طبيعيا أن تسعى القوى المخططـة، للسـيطرة علـى حركة الاقتصاد المصري وعلى اتجاهات نموه، إلـى قيادة قطاع المقاولات، تماما مثلما عملت فـي قطـاع البنوك.

وقد استخدمت هذه القوى كل الضغوط الممكنـة؛ حتـى تمكنت من تعديل قانون ٤٣، وسمح لهـا بـاختراق قطـاع

المقاولات رسميا في قانون الاستثمار المعدل (قـانون ٣٢). وكما اندفع رأس المال الأجنبي ـ بعد القانون ٤٣ ـ نحـو البنوك، اندفع بعد القانون ٣٢ إلى المقاولات.

- وبعض المسئولين المصريين كان لا يخفي فرحتـه بهذا الاتجاه، ويطالـب بحفـزه؛ فـوزير الإسـكان (مصطفى الحفناوي) تحـدث عـن تفـاقم مشـكلة الإسكان، وقال إنه من أجل الإسراع فـي مواجهـة المشكلة "قررنا أن نستدعي شركاتٍ أجنبية؛ لتبنـي فورا.. وقد وافق رئيس الوزراء على ذلـك، وتـم إعلان عالمي عن مناقصة عالمية للشـركات التـي تشعر بأن لديها الخبرة لتتقدم.. لتبني مساكن شعبية، وليس مساكن فاخرة، وهذا يحدث لأول مـرة" (٢١٤) (لاحظ رنة الفخر في تعبير "لأول مرة"). وقد شارك رئيس مجلس الوزراء (مصطفَى خليل) في الترحيب بهذا الاتجاه، وأعلن أن الترتيبـات تسـتهدف قيـام الشركات الأجنبية ببناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية أثناء عام ١٩٨٠ (٢١٥)، والتوسع في هذا الاتجاه، الذي بدأ مع مشروع التليفونات، أسماء الرئيس السادات، ومن

بعده حامد السـباح (وزيـر الاقتصـاد والتجـارة الخارجية والتعاون الاقتصادي): أسلوب "الاقتحـام" للمشاكل [٢١٦].

وتعبيرا عن هذا الترحيب، وتقديم الحوافز؛ نُفذ ابتداء من أول ١٩٧٨، قرار بإلغاء أوامر التكليف لشـركات القطـاع العام، وقرار بإلغاء السقف الذي كان مفروضا على مقاولات القطاع الخاص [٢١٧]، ولكـن قـدمت للشـركات الأجنبيـة امتيازات لا يطولها القطاع المصري (خاص أو عام)، حتـى وصل الحال إلى حسين أحمد عثمان (شقيق عثمـان أحمـد عثمان، ورئيس غابة أو شركة المقاولون العـرب، ورئـيس لجنة الإسكان في حزب الحكومة). حسـين أحمـد عثمـان اضطر إلى الشكوى من عدم معاملة المقاولين المصـريين، بنفس أسلوب التعامل مع المقاولين الأجانب.

فالمقاول الأجنبي عند التعاقد، تُوفر له الشروطُ الدوليـة المتعارف عليها، وإذا حدث تأخير من الجانب المصري فـي تنفيذ الشروط، فإنه يكون ملزما بدفع تعويضات عن ذلـك، وهذا لا يحدث بالنسبة للشركات المصرية". وفي كل الأحوال لا تتلكأ الجهاتُ الحكومية في سـداد التزاماتهـا للشـركات

الأجنبية، بينما تتراكم المتأخراتُ على هـذه الجهـات فـي تعاملها مع الشركات المصرية؛ فتنشأ أزمـة سـيولة [(٢١٨)]. ويضيف مصدر آخر أن الشركات الأجنبية تتمتع بالإعفاءات الضريبية على معداتها المستوردة، وبحرية التعامـل بالنقـد الأجنبي؛ مما يمكنها من استيراد احتياجاتها من الخامات التي لا تتوافر في السوق المحلي. بينما يتـوفر النقـد الأجنبـي للشركات المصرية من خلال حصة النقد الأجنبي المحـدودة التي تخصصها الدولة لشركات المقاولات، وهي مرتبطة بما هو متاح، واستخدام هذه الحصص، كثيرا ما يتعثـر؛ لأنهـا تُعطى في شكل تسهيلات موردين، وليست في صورة نقـد أجنبي حر. والبنوك الأجنبية تحابي - طبعـا - الشـركاتِ الأجنبية في التسهيلات الائتمانية بالنقد الأجنبي. وهـي (أي الشركات الأجنبية) مستندة - بطبيعة الحال - إلى مراكزهـا الرئيسية في الخارج. وقد لجأت الدولةُ إلى إعطاء الشركات المصرية حق التصرف في ٥٠ % من حصيلة النقد الأجنبي التي تحققها من عملياتها في الخارج (قرار وزير الاقتصـاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦) لتغطية فجوة التمويل الأجنبي، ولكن شركات القطاع العام المصرية تطالب بحرية التصرف فـي

كل حصيلة النقد الأجنبي التي تحصل عليها (أسوة بالسـياحة وشركات التجارة). وهذا مطلب مسـتحيل، ومجـرد قـرار الـ ٥٠ % كان يعني مزيدا من تصفية السيطرة المركزيـة على حصيلة النقد الأجنبي، وقد صدر هذا القـرار - كمـا يقول وكيل أول وزارة الاقتصاد لشـئون النقـد - "رغـم الظروف النقدية التي تتطلب تغذية مجمع النقد الأجنبي لـدى البنك المركزي والبنوك التجارية بموارد قطاع المقاولات من النقد الأجنبي بصفة مستمرة" (٢١٩).

- **المهم، بدأت صيحات الفـزع ترتفـع فـي قطـاع المقاولات المصري**. علت الشكوى من المعاملة غير المتكافئة، وكانت شكوى القطاع العام - كالعـادة - أشد؛ "فالقطاع الخاص (مصري وأجنبي) ليس أمامه غير أحد طريقين لاكتساب الخبرات: الطريق الأول أن يدرب جيلاً جديدا، وهذا يستغرق وقتًا، أو يحصل على هذه الخبرات من العاملين بشركات القطاع العام عن طريق إغرائهم بالمرتبات العاليـة" (٢٢٠). وقـد اضطر أحدهم إلـى تـذكير المسـئولين بالماضـي الجميل؛ "فالقطاع العام له دور قومي مهم؛ فهو يقوم

بالأعمال التي يرفض القطاع الخاص - أو يتخـوف من - تنفيذها كبناء الدشم أثناء حـرب الاسـتنزاف وغيرها، ولا أعتقد أن أي شركة قطاع خاص، كانت ستقبل القيام بهذا العمل" (٢٢٠)، (ولا أدري إن كانـت هذه الحجة أصبحت ـ في ظروفنا ـ فـي صـالح القطاع العام أو ضده!). على أية حال، حسين عثمان (وهو ذو روابط عضوية مباشرة مع القطاع الخاص) مصِر على أن التحدي يواجه كل القطاع المصـري في المقاولات (عام وخاص). "وإذا وفرت للمقاولين المصريين نفس المعاملة التي يعامل بها الأجانـب؛ من حيث التمويل والتنفيذ وشروط التعاقـد؛ يمكـن توفير ٤٠ % من التكاليف، و٥٠ % من المبالغ التي تُصرف بالعملة الصعبة.. والمقاولون المصـريون؛ سواء كانوا تـابعين للقطـاع الخـاص أو العـام، يستطيعون أن ينفذوا خطة المقاولات بالكامل، ولـو تضاعفت هذه الخطة" (٢١٨).

جـ ـ ولكن أعتقد أن الشركات الأجنبية لا تهـدف فـي هجمتها الشرسة، إلى **التصفية الجسدية لكل القطـاع**

المصري في المقاولات. التصفية الجسـدية لـبعض الوحدات احتمال قائم، ولكن الأهم هنا ـ كمـا فـي المجالات الأخرى ـ التصفية المؤسسية، أي تصـفية شركات المقاولات المصرية (وخاصة القطاع العـام) كمؤسسة مستقلة، واستيعابها وإعادة تشكيلها في البنية التابعة للسيطرة الخارجية، وقد تحدث القيسوني فـي هذا الاتجاه حين اقترح "من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية لأجهزة مقاولات القطاع العام: النظر في إسهام الأفراد في ملكية هذه الشركات، مع إعطاء أولوية للعاملين في كل شركة؛ استهدافًا لزيادة رءوس أموالهـا، ولـدفع معدلات الإنتاج، عن طريق إيجـاد حـوافز للـربح والعمل" [٢٢١]. ولكن ـ كما في القطاعات الأخرى ـ لم يكن هذا الأسلوب واعـدا بنتـائج سـريعة؛ ولـذا تحركت الجهود الخارجيـة للسـيطرة علـى قطـاع المقاولات عبر طرق أخرى عديدة.

- ونُشير إلى أن اختراق قطـاع المقـاولات؛ بهـدف السيطرة لم يحدث عام ١٩٧٧؛ فالصحيح أنه حـدث نجاح حاسم عام ١٩٧٧ مع نجاح الهجوم العام فـي

مختلف الجبهات، وتتويجا للجهود الهائلة التي بـذلت في قطاع المقاولات ـ على وجه التحديـد ـ منـذ ١٩٧٤. لقد تتبعنا طرفًا من هذه الجهود في فصـول سابقة؛ فمن خلال التوسع غيـر المخطـط لأعمـال شركات القطاع العام في الأقطار العربيـة (حـوالي ٥٠% من طاقة هذه الشركات)، ومن خلال الانتقال الواسع غير المنظم لعمال الإنشاء بتعاقدات فرديـة إلى هذه الأقطار؛ بدأ الحديث الملح حول كيفية سـد الفجوة التي انكشفت فـي قطـاع الإنشـاءات [٢٢٢]. والتركيز على مشروعات التعمير في منطقة القنـاة، جعل الفجوة في مشروعات المناطق الأخرى أكثـر اتساعا، وبالتالي تكثفت الشكوى من عجـز قطـاع المقاولات، الذي تسبب في تخلف معدلات الاستثمار العيني المستهدفة، وتفاقمـت الأزمـة بالممارسـات المحققة في التعمير وخارج التعمير، والتي تسـببت في تحلل شركات القطاع العـام، وتحلـل إدارتهـا المركزية، فزالت - إلى حد كبير - أيـة علامـات مميزة بين شركات القطاع العام ومقـاولي القطـاع

الخاص، وأصبحت المقاولات من أوسـع الأبـواب المفتوحة لنهب المال العام، وكان طبيعيا أن يـرتبط ذلك بمزيد من تدهور التنفيذ العيني، وزيادة التكلفـة المالية.

- **والجهات الخارجية التي تابعت كل هذه التطـورات وشجعتها، هاجمت أيضا، وبتركيز، قصـور قطـاع المقاولات**، وربطت شكواها - من القصور - بهجوم حاد وإنذارات؛ بسبب البطء في استخدام القـروض المقدمة، وكما كتب البنك الدولي، "فإن أي مناقشـة حول تحسـينات الهياكـل الارتكازيـة، أو حـول الاستثمار عموما في الحقيقة، لا تكتمـل إلا بتأكيـد الدور الحيوي لقطاع الإنشاءات (....) ويبدو واضحا أن قطاع الإنشاء يمكن أن يكون فرملة لخطط البلاد الطموحة في الاستثمار، فما لم تتزايد بسرعة طاقـة الإنشاء؛ تكون النتيجة الوحيدة لمحاولات التسريع في تنفيذ المشروعات زيادة في تكلفتها" (٢٢٣).

ولكن لتحقيق التزايد في طاقة الإنشاء، لم يذكر التقريـر (أو التقارير الأخرى) شيئًا عن تنظيم العمل فـي الخـارج،

أو عن مضاعفة خطة تدريب عمالة جديدة، أو عن محاربة الفساد والتخريب، (رغم علم الجهات الخارجية بحقيقة أبعاده). لقد حاولت بعض مؤسسات الدولة ومسئوليها، دعم القطاع العام في المقاولات، والتصدي للفساد المنظم؛ فالرقابة الإدارية أعدت مذكرة، كشفت أن جميع رؤساء مجالس إدارات شركات المقاولات في القطاع العام يشاركون ـ بشكل أو آخر ـ في شركات مقاولات خاصة. وأمكن تقسيم أشكال المشاركة إلى خمسة:

١- فهناك مجموعة من قيادات الشركات العامة شكلت شركات خاصة باسم الأبناء.

٢- وهناك قيادات أسهمت كشركاء موصين في شركات مقاولات قطاع خاص، دون أن يكون لهم حق الإدارة (تحايلاً على القانون).

٣- مجموعة مرخص لها بمزاولة الأعمال والاستشارات الهندسية.

٤- مجموعة تعمل في بعض شركات القطاع الخاص خارج البلاد.

٥- مجموعة تعمل في بعض الشـركات التـي أنشـأها العاملون بـ "المقاولون العرب". (للتفاصيل انظـر الهامش) [٢٢٤].

وقد طلب رئيس مجلس الوزراء (ممدوح سالم آنذاك) من وزير الإسكان والتعمير (حسب ا الكفراوي - ابن شـقيقة عثمان أحمد عثمان) بحث هذا الموضوع، فتقدم برده وأحيل إلى اللجنة الوزارية للإنتاج. وفي نفس الفترة كانـت هنـاك مذكرة للعرض على نفس اللجنـة مقدمـة وزارة الكهربـاء والطاقة في شأن مزاولة بعض رؤساء وأعضـاء مجـالس إدارات شركات الإسكان لأعمال خاصة، وأوضحت الوزارة أنها تستغل عن طريق هذه الشـركات الخاصـة. وقـدمت توصيات محددة للعلاج الحاسم؛ إذ يحدث عند طرح مناقصة لعملية معينة، أن تمتنع عن هذه الشـركات الخاصـة عـن الدخول، وبالتالي ترسو هذه العملية بمبلغ ضخم على إحـدى شركات القطاع العام التي تحيلها بدورها من البـاطن إلـى إحدى هذه الشركات الخاصة، وبمبالغَ تزيد كثيرا عما كـان يمكن أن تحصل عليه هذه الشركة الخاصة لو أنها اشـتركت في المناقصة مباشرة، وفي منافسة حقيقيـة. وعلـى سـبيل

المثال، نفترض أن هناك مناقصة لعملية ما قيمتهـا الفعليـة نصف مليون جنيه، فيحدث هنا أن تمتنع الشركات الخاصـة عن دخول المناقصة؛ لترسو على إحدى شركات القطاع العام بمبلغ مليون جنيه، وحينئذ تقوم هذه الشركة بإسناد تنفيذ نفس العملية من الباطن لإحدى هذه الشركات الخاصة بمبلغ ٧٥٠ ألف أو ٨٠٠ ألف جنيه (ويحدث هـذا كثيـرا فـي شـركة "المقاولون العرب" التي تستأثر بأكثر من ٥٠ % من حجـم المقاولات في مصر بأسعار مبالَغ فيها، ثم تُسند التنفيذ مـن الباطن إلى الشركات الخاصة التي ألفهـا بعـض الأقـارب والمحظوظين في "المقاولون العرب").

وهناك الشكل الآخر، والأكثـر صـراحة الـذي تتـرك بمقتضاه شركات القطاع العام (بتبريرات مختلفة) مناقصـة عملية معينة للشركات الخاصة لترسو العملية على إحـداها بأضعاف المبالغ التي يجب أن تنفذ بها، وتتـولى القيـادات توزيع الأنصبة في هذه العمليات [٢٢٥].

* إن هذه الشبكةَ التي خربت قـدرات قطـاع المقـاولات، واستنزفت أموال القطاع العام، دفعها وباركها عثمان أحمد عثمان، حين كان على رأس القطاع بنفسـه (فـي وزارة

الإسكان والتعمير) ثم حين ترك منصبه لابن شقيقته، وقد صدرت قرارات متوالية من رئيس مجلس الوزراء (ممدوح سالم) لتقطيع أوصال هذه الشبكة، ولكنها لم تنفذ أبدا؛ لأنها أقوى منه [٢٢٦]. والمهم الآن، أن الهيئات الدولية تعرف كل هذا، ولكن لم تُشِر إليه أبدا، وليس على سبيل السهو؛ **ولكن لأن تجاهل قضية الانتقال غير المنظم لقوة العمل، وتجاهل أثر الفساد والاستنزاف المتزايد على الإنتاجية وتكلفتها، خدم عديدا من أغراض هذه الجهات، كما أنه برر الضغط والإلحاح على تطوير قطاع المقاولات، وزيادة طاقته، من خلال تكنولوجيا كثيفة رأس المال**، ومن خلال "مواهب وقدرات" المقاولين الأجانب. والتوسع في استخدام تكنولوجيا ذات رأسمال كثيف في عمليات الإنشاء، مسألةٌ لا تدعو إليها حاجة ملحة في معظم المشروعات، وهي لا تتلاءم مع وضع اقتصادي تتوفر فيه العمالة (في حالة تنظيم وإعداد جيدين)، ولا يتوفر فيه النقد الأجنبي، ولكن البدائل التي ترشحها الهيئات الدولية، تتفق مع هدف السيطرة على هذا القطاع

الحاكم (بالتكنولوجيا أو بالملكية المباشرة)، وتتفق مع هدف إرهاق ميزان المدفوعات، وامتصاص الموارد.

وقد حدث - على أية حال - أن لجأت الحكومة المصـرية إلى التوسع في الميكنة؛ ففي مرحلة الاعتراض على فتح باب المقاولات أمام الاستثمار الأجنبي، وفي مرحلة الإغراق فـي الديون، وقعت الحكومة المصرية عقودا مع بعض الشركات الأجنبية لإنشاء ١٠ مصانع للمساكن سابقة التجهيـز (عـام ١٩٧٥)، بلغت تكاليفها الإجمالية ٦٠ مليون جنيه، وقدر لكل مصنع أن ينتج في السنة مع بدء نشاطه ٢٠٠٠ وحدة سكنية، وبعيدا عن اعتراضنا المبدئي على التوسع في ميكنة قطـاع الإنشاء بغير ضرورة ملحة، وبعيدا عن الحقيقة التي انكشفت حول أن الشركات صدرت إلينا مصانع تنتمي إلـى "الجيـل الأول" الذي انقرض استخدامه منذ بدايـة السـتينيات، فـإن مصانع المساكن السابقة التجهيز، نموذج مجسد لما يسـمونه "التكنولوجيا غير الملائمة"، وترتـب علـى هـذا أن بقيـت المصانع معطلة فترة طويلة، وفي السـنة الأولـى للإنتـاج لم يكن متوقعا أن يزيد إنتاج المصنع الواحد عن ٣٠٠ وحدة سنويا (وليس ٢٠٠٠)، ومع تحسن الحال يرتفع الـرقم إلـى

٧٠٠ أو ٨٠٠ وحدة، وبتكلفة تزيد عن تكلفة البناء العادي[٢٢٧]. "سحر التكنولوجيا" لم يكفِ – إذًا - لزيادة كفاءة قطاع الإنشاءات.. ومع الضغوط الأخرى المساعدة، كان لا بد من دعم هذه الخطوة بتعديل قانون الاستثمار ودعوة المقاولين الأجانب ليفِدوا بأنفسهم.

(٣) قطاع البنوك:

تواصل الهجوم لاستكمال السيطرة على القطاع المصرفي. وتوالت صيحاتُ التحذير وعلامات الاستفهام من رجال البنوك الوطنيين، ومن الاقتصاديين المصريين (على اختلاف اتجاهاتهم) حول طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك الأجنبية؛ فقد استمرت هذه البنوك، واتسعت وفق نفس الخطوط التي بدأت بها في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ (راجع الفصلين السابع والثامن).

- في تقرير البنك المركزي حول البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية، قيل: إنه "يستخلص من الدراسة التفصيلية التي أعدها البنك المركزي، من واقع البيانات الدورية التي قدمتها هذه البنوك إلى البنك المركزي حتى آخر ديسمبر ١٩٧٧ ما يلي:

استمرار ظاهرة ارتفاع مستوى الأرصدة المحتفَظ بها لدى المراسلين في الخارج بالنسبة للبنوك المشتركة أو المراكـز الرئيسية لفروع البنوك الأجنبية، وتمثل ٥٣ % مـن جملـة التوظيفات في آخر ديسمبر ١٩٧٧.

على الرغم من الزيادة في القيم المطلقة والأهمية النسـبية لأرصدة التسهيلات الائتمانية، إلا أنها لم تجاوز ١٨ % مـن جملة التوظيفات في آخر ديسمبر ١٩٧٧، بعد استبعاد المبالغ المخصصة لتمويل حسابات وزارة المالية، وهو ما يعكـس ضآلة حجم التوظيف في قروض وسلفيات وخاصة للقطاعات المحلية، فيما عدا التمويل الذي قدمته بعض فـروع البنـوك الأجنبية للبنك المركزي المصري.

قامت بعض البنوك بالاكتتاب في سندات التنمية بما قيمته ٣,٤ مليون جنيه فقط، ولم تجاوز أرصدة الاستثمارات فـي المشروعات المختلفة ١,٢ مليون جنيه فـي آخـر ديسـمبر ١٩٧٧، موزعة بين بنك مصر إيران للتنمية (مليون جنيـه) وبنك "أبو ظبي" الوطني (٠,٢ مليون جنيه). وقـد نوهـت بعض البنوك في تقارير أُرسلت إلى الإدارة العامة للرقابـة على البنوك، إلى قيامهـا بـإجراء الدراسـات لعـدد مـن

المشروعات؛ بغرض المساهمة في رأسـمالها و/ أو تقـديم القروض والتمويل اللازم لها، ونظرا لما يتطلبه تأسيس هذه المشروعات من وقت؛ فلم تظهر- بعد - المراكـز الماليـة لهذه البنوك أرقاما ذات وزن لمسـاهمتها أو تمويلهـا لهـذه المشروعات.

تمثل أرصدة الودائع ٦٣ % من جملة مـوارد البنـوك، جلها من السوق المحلي؛ بما يعكس اعتماد البنـوك عليهـا كمصدر أساسي للموارد، دون تحقيق نتائج ملموسة في مجال استجلاب رءوس الأموال من أسواق النقد العالمية وتوظيفها في مصر، بل شاركت بنوك القطاع العـام فـي الاحتفـاظ بمدخرات المصريين وودائع بعض شركات القطاع العام من العملات الأجنبية، وفضلاً عن ذلك، فلم يظهر اطلاع بنـوك الاستثمار والأعمال بدورها المنشود في تمويـل أغـراض التنمية الاقتصادية في البلاد.

وفي ضوء ما تقدم، فقد رأى البنك المركزي التوصيةَ لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالتوقف عن مـنح موافقات جديدة لتأسيس بنوك؛ انتفاعا بأحكام قانون الاستثمار لفترة، ولتكن عامين مثلاً، يتم بعدها إعادةُ تقييم نشاط البنوك

القائمة، ومدى الحاجة لتأسيس المزيـد منهـا" [٢٢٨]، (كـل التشديد من المؤلف).

وشهدت المؤتمراتُ حـول الانفتـاح، واللقـاءات مـع المستثمرين، دعما من الاقتصاديين المصريين، ومن غالبيـة المسئولين في القطاع الاقتصادي، لموقف البنـك المركـزي المصري [٢٢٩]، وقد علق مثلاً محمد علي رفعت، على حقيقة أن البنوك المنتفعة بقانون الاستثمار توظف الجانب الأكبـر من أموالها في أسواق مالية في الخارج. فأوضح أن مصـر لا تفيد شيئًا من هذا النمط من توظيف الأمـوال "ولـو فـي صورة ضرائب على الأرباح. وهنا يخالج الفاحص المتأمـل في قضية القطاع المصرفي المستحدث، خاطر المشفق مـن أخلاقية الإعفاءات الضريبية، التي تتمتع بها مشروعات هذا القطاع (...) إذ إن المفروض أن تلـك الإعفـاءات تسـتند أخلاقيا ووطنيا ومصلحيا، إلى استثمار المال المعفَـى فـي داخل مصر. فإذا لم يكن ذلك الإنتاج الضخم الذي يتحـدث عنه تقرير هيئة الاستثمار - صادرا عن اسـتثمار محلـي؛ انتفع به الاقتصاد الوطني؛ فلماذا إذن، ولمصلحة من يعفَـى من الضرائب بكافة أنواعها؟" [٢٣٠]. وقد نشرت الصحف ـ

في المقابل - دفاعا متهالكًا لممثلي البنوك الأجنبية عن موقفهم [131]، ولكن يبدو أن السياسة التي التزمت بها هيئةُ الاستثمار، تبنت موقفَ البنوك الأجنبية، فتجاهلت مطالب إعادة التقييم، ولم تدرس مشروعية الإعفاءات الضريبية والحوافز المقدمة، وتجاهلت بالتالي توصية البنك المركزي بالتوقف عن منح موافقات جديدة؛ إذ يلاحظ أن عدد الموافقات لإنشاء فروع لبنوك أجنبية وبنوك مشتركة، كان ٣٥ في آخر ١٩٧٧، ارتفعت إلى ٣٧ في آخر ١٩٧٨، ووصلت إلى ٤٠ بنكًا ٣٠/ ٩/ ١٩٧٩، رغم أن التقرير السنوي للبنك المركزي عن عام ١٩٧٨ (الصادر في يوليه ١٩٧٩) أكد في متابعته الانتقادية، أن البنوك الأجنبية تواصل نفس المخطط [232].

وبعض البنوك حصلت على موافقات، ولكن لم تُسجل لدى البنك المركزي، وبعضها سجل ولم يبدأ النشاط بعد. وعدد البنوك التي زاولت نشاطها بالفعل، تطور على النحو التالي: ٧ (حتى آخر ١٩٧٦) - ٢١ (حتى آخر ١٩٧٧) - - ٢٨ (حتى آخر ١٩٧٨). ولا تتضمن هذه الأرقام البنك العربي الأفريقي، والمصرف العربي الدولي، والمصرف الاتحادي

العربي، وبنك فيصل الإسلامي [٢٣٣]. فهذه بنوك تعمل فـي مصر ولا تخضع للتسجيل لدى البنك المركزي المصـري. ومعروف أن أعمال البنوك الأجنبية تواصل التوسع بمعدلات أعلى كثيرا من معدلات البنوك الوطنية [٢٣٤]؛ ولـذا تتزايـد المساحة التي تسيطر عليها مباشرة في القطاع المصـرفي. فنسبة هذه البنوك من مجموع المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي كانـت ٩,٦ % (عـام ١٩٧٦) ـ ـ زادت إلـى ١٤,١ % (عام ١٩٧٧) ـ ووصـلت إلـى ٢٠ % (عـام ١٩٧٨). وارتفعت نسبة الودائع التي تستحوذ عليها (خـلال نفس السنوات على التوالي) من ٧,٧ % إلـى ١٢ % إلـى ١٥,٨ % [٢٣٥].

وكافةُ ملاحظات البنك المركزي (ومن معه) حول هـذه البنوك التي تستقطب المدخرات المصرية والكوادر المدربـة بشكل متصاعد سريع، ملاحظات تؤيـدها الأرقـام؛ فنسـبةُ الودائع إلى إجمالي المركز المالي (= ١٠٠) كانـت علـى النحو التالي (جدول ١١):

جدول رقم (١١)

أرصدة الودائع: إجمالي المركز المالي

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
بنوك تجارية مشتركة	٧٨ %	٧٥,٢ %	٦٤,٨ %
بنوك استثمار وأعمال	٤٠,٤ %	٤٦,٥ %	٤٢,٨ %
في مجموع البنوك الأجنبية	٥٠,٣	٥٦,٣ %	٥٠,٩ %

ومعروفٌ أن الودائـع معتصـرة أساسـا مـن السـوق المصري، وحتى في بنوك الاستثمار والأعمال، كان مجموع الودائع يتألف عام ١٩٧٦ من ٦٣ مليون جنيه مـن عمـلاء محليين + ٥٤,٣ مليون جنيه من عملاء آخـرين ـ عـالم خارجي. (ولا يعني هؤلاء العملاء الآخرين، عمـلاء غيـر مصريين بالضرورة)، ولكن حدث - على أية حـال - فـي عام ١٩٧٨ أن وصلت ودائع العملاء المحليـين إلـى ٣,٩ مليون جنيه. وودائع العملاء الآخرين إلى ٦١ مليون جنيـه. ويلاحظ أيضا أن موارد بنوك الاستثمار والأعمال زادت من خلال الأرصدة المستحقة للبنوك في مصر من ٣٨,١ مليون جنيه (١٩٧٦) إلى ٤٣,١ مليون جنيه (١٩٧٧) إلى ١١٥,١ مليونًا (١٩٧٨). وقد واصلت البنوك الأجنبية نفس الاتجـاه

في توظيف مواردها، والذي تعـرض للنقـد عـام ١٩٧٦. فأرصدة البنوك التجارية المشتركة لدى البنوك (في مصـر والخارج) استأثرت بما يقرب مـن ٥٠,٩ % مـن جملـة الاستخدامات الرأسمالية (خلال ١٩٧٦)، و٥٦,٦ % (خلال ١٩٧٧)، و٥٥,٧ % (خــلال ١٩٧٨) [(٢٣٦)]. أمــا بنــوك الاستثمار والأعمال، فاستأثرت أرصدتها لدى البنـوك (فـي مصر والخارج) بنسبة ٥٨ % ـ و٧٠ % ـ و٦٤,٥ % في نفس السنوات على التوالي [(٢٣٧)].

وهذا الاستمرار في استنزاف المدخرات المصرية بالنقـد الأجنبي، وتوظيفها في الخارج، انعكس في انخفاض نسبة ما تستخدمه هذه البنوك من مواردها فـي تقـديم التسـهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية المحلية، وبالتالي كانت نسـبة أرصدة الودائع (باعتبار الأخيرة = ١٠٠) كما في الجـدول (١٢):

جدول رقم (١٢)

أرصدة القروض: أرصدة الودائع

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
بنوك تجارية مشتركة	٣٨,٦ %	٣٧,٩ %	٤٦,٢ %
بنوك استثمار وأعمال	٤١,٢ %	٤٤ %	٥٢,٥ %
بنوك تجارية قطاع عام	٧٩,٤ %	٦٧,٨ %	٦٥,٦ %

ولا تتغير الصورة كثيرا، عند احتساب نسـبة الأمـوال الموظفة إلى الودائع. (المقصود بالأموال الموظفـة إضـافة مجموع استثمارات هذه البنوك إلى مجموع القروض التـي قدمتها)، وذلك كما في جدول (١٣).

جدول رقم (١٣)

الأموال الموظفَة: الودائع

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
البنوك التجارية المشتركة	٣٨,٦ %	٣٩ %	٤٨,٦ %
بنوك استثمار وأعمال	٤٤,٣ %	٤٨ %	٦٧,٨ %
بنوك القطاع العام التجارية	٨٦,١ %	٧٧,١ %	٧٩,٤ %

وقد أشرنا إلى أن بنوك الاستثمار والأعمال، تعتمد - في جزء كبير من مواردها المحلية - على الاقتراض من البنوك في مصر (إلى جانب الودائع المصرية)، وإذا حسبت (نسـبة الأموال الموظفة من بنوك الاستثمار) إلى (الودائع + للبنوك العاملة في مصر دون المستحق للبنك المركزي؛ سواء عـن عمليات التمويل أو العمليات الخاصـة)، نجـد أن النسـب الواردة في الجـدول (١٣) تـنخفض إلـى: ٣١,٦ % ـ ـ ٣٤,٣% ـ ٣٦,٢ % في السنوات الثلاث علـى التـوالي. ويبدو الفرق واضحا بين هذه النسب، والنسب المقابلة لبنوك القطاع العام التجارية. ويعكس هذا الفرق التباين الشديد بـين أرقام الاستثمار لبنوك القطاع العام، وبين أرقـام الاسـتثمار للبنوك الأجنبية. ولم يكن الفارق ـ فـي هـذا المجـال ـ ملموسا بين البنوك التجارية الأجنبية، وبين البنوك الأجنبيـة المتخصصة في الاستثمار والأعمال. وحتـى فـي اكتتـاب البنوك في سندات التنمية بالدولار الأمريكي التي أصـدرتها الحكومة المصرية، كـان نصـيب كـل البنـوك الأجنبيـة لا يتجاوز ١٠ مليون جنيه، واعتمدت الحكومة بشكل أساسي على البنوك التجارية للقطاع العام، التي زادت اكتتاباتها فـي

هذه السندات (في عام ١٩٧٨ وحده) إلـى حـوالي ٢٥٩,٢ مليون جنيه.

وتفسير كل هذه النتائج لا زال قائما على نفس الأسـس التي حددناها (الفصل الثامن). وبدأ بعـض التكنـوقراطيين يكتشفون هذا التفسير؛ "فهذه البنوك معظمها فـروع لبنـوك أجنبية في الخارج. ولا تستطيع أن تصنع قراراتها منفـردة، ولكنها تؤمر وتعمل في إطـار السياسـة العامـة للمراكـز الرئيسية لها. بل إن القـرار السياسـي - ولـيس القـرار الاقتصادي - هو المؤثر في توجيه عمليات البنـوك" (٢٣٨). والقرار السياسي والقرار الاقتصادي لا زال يؤجل الانغماس الواسع للشركات الأجنبية (وضمنها البنوك) فـي عمليـات الاستثمار المباشر، ومع هذا التأجيل تتسق كل النتائج المشكو منها، وعلى رأسها استمرار توظيف هذه الأرصدة المتزايدة من النقد الأجنبي (والمعتصرة من السوق المحلي) في أسواق النقد الخارجية. إن التأجيل ليس انتظارا سلبيا، ولكن عمـل نشط لإعداد المسرح بالشروط المناسبة، وتشـارك البنـوك الأجنبية بنشاط في هذا العمل (مع الجهات الأخرى) من أجل إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصري وبنيته. فهذه البنـوك

تعزف عمدا على توفير الائتمان للمواقـع القـادرة علـى استيعاب طاقتها التمويلية؛ لأن هذه المواقع تتمثل في قطاع الأعمال العام (الذي لم يتغير مضمونه بالكامل بعد). وهـذا موقف سياسي، أو موقف مـن نـوع النسـق الاقتصـادي المستهدف على مستوى الاقتصاد الكلي، وليس موقفًا تحكمه دراسات الجدوى للمشروعات، وما أشبه.

إن يد البنوك الأجنبية مبسوطةٌ كل البسـط فـي تقـديم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، وتقبل في ذلك مخاطر كبيرة؛ فهي "لا تحرص كثيرا على الالتزام ببعض المعـايير المصرفية التقليدية... وتتنازل عن معايير وشروط أساسـية لازمة لاستمرار جودة الائتمان" (٢٣٩). البنوك الأجنبية "تمنح العميل أي قدر من العملة ودون قيود.. والبنك الأجنبي فـي استطاعته تقديم أي (سلفة) بالعملة الحرة، ودون التحقق مـن قدرة العميل على الوفاء بالقرض بالعملة الحرة.. بينما البنك المصري ملزم بالتأكد من توافر شروط مورد بالعملة الحرة" (٢٤٠). وهذا الموقف من البنوك الأجنبية لا يبرره – فقـط- التدفقُ الملحوظ من تيار الودائع؛ **فـالتبرير الأساسـي هـو التوسع في نسج شبكة العملاء بأقصى سرعة، أو في بنـاء**

ركيزة اجتماعية للانفتاح (تراعي في عناصرها - إلى حد كبير - مدى علاقتها بالسلطة السياسية). وفي سبيل هذا الهدف (الذي يأخذ اسم تشجيع القطاع الخاص) تقبل المخاطرة. ولكن يبقى - رغم ذلك - أن قدرة قطاع الأعمال الخاص على استيعاب القدرات التمويلية المتاحة، لا زالت محدودة، وقبول المخاطر في تقديم الائتمان، ينبغي ألا يتجاوز درجة معينة؛ ولذا تتجه الموارد للتوظيف في الخارج، ولا تتسع نسبة الإقراض للقطاع العام في الدخل (انظر جدول رقم ١٤).

جدول (١٤)

توزيع أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية بين القطاعين العام والخاص (بملايين الجنيهات)

	١٩٧٦ ق. الأعمال ق. خاص * *		١٩٧٧ ق. الأعمال ق. خاص		١٩٧٨ ق. الأعمال ق. خاص	
	العام *	+ ق. عائلي	العام	+ ق. عائلي	العام	+ ق. عائلي
البنوك التجارية المشتركة	١,١	١١,٩ +	٨,٩	٣٦,٩ +	٢٠,٨	١٤,٢+ ٩٤
بنوك الاستثمار والأعمال	ـ	٠,٧	ـ	١,٢	٦,٦	٣٩+١٢٣,١

		٦,١ + ٧,٣		٥٨,٥ + ١٥		

* قطاع الأعمال العام: الهيئات الاقتصادية (خدمي بمقابل) + الهيئـات الاقتصادية (إنتاج سلعي) + شركات القطاع العام.
* * القطاع الخاص: شـركات الأمـوال + شـركات الأشـخاص + جمعيات تعاونية + منشآت فردية.

* إن هذا النمط من تخصيص الموارد، لا يهدِف إلى مجـرد حرمان القطاع العام من موارد وطنية للإحلال والتجديـد والتوسع؛ فالهدف الجوهري، هو الإسهام في إعادة صياغة القطاع العام؛ **ولذا نجد أن البنوك الأجنبية لا تمتنـع فـي الحقيقة ـ تماما ـ عن إقراض بعض وحـدات القطـاع العام، ولكن يتم الانتقاء في إطار الخط الاستراتيجي الذي حددته دراسات وأولويات الهيئات الدولية،** والذي وجـه اتجاه المستثمرين الأجانـب نحـو بعـض مشـروعات المشاركة، فالبنوك الأجنبية ـ اتساقًا مع هذا الخط ـ تقدم تسهيلات للشركات التي شارك فيها مسـتثمرون أجانـب (وأصبحت في عرف قانون الاستثمار من شركات القطاع الخاص). وهي تقدم تسهيلات ائتمانية أيضـا للشـركات المرشحة لهذا "الشرف"، أي للشركات الرابحـة، والتـي

تعمل في مجالات مرضي عنها (كالسياحة). وهذا الاتجاه يساند التوصيات "بتحرير" شركات القطاع العام، من أي دعم أو إشراف مركزي، ويسهم في إضعاف أو تصفية بعض الشركات غير المرضي عنها، ويثار الآن، وبإلحاح، مطلب فتح باب التعامل - على مصراعيه - بين شركات القطاع العام والبنوك الأجنبية؛ فالبنك المركزي قصر تعامل القطاع العام على بنوك القطاع العام الأربعة، لمدة عامين، أُضيف إليهما عام ثالث، وتطالب البنوك الأجنبية بتحقيق "المساواة" بعد انتهاء هذه الفترة [٢٤١]. وتدعي البنوك الأجنبية أن تقاعسها عن إمداد شركات القطاع العام بالقروض والتسهيلات الائتمانية هو الوجه الآخر لمنع شركات القطاع العام من الإيداع في هذه البنوك [٢٤٢]، وحقيقة الأمر أن موقف البنوك الأجنبية من إقراض القطاع العام له أسباب ومعايير استراتيجية أعمق، والمطالبة الملحةُ بفتح باب التعامل على مصراعيه، خطوةٌ جوهرية في مجمل الخطة العامة.

فرغم كافة عوامل التعرية، ظلت روابط قطاع الأعمال العام مع البنوك الأربعة المؤممة، تمثل وضعا مؤسسيا يبقَى

على قدر من تماسك القطاع العام المصري بكل مكوناته. فقد تم إلغاء المؤسسات العامة لشركات القطاع العام (وضـمنها مؤسسة البنوك)، ولكن بقي - رغم ذلك - البنك المركـزي المصري كأداة تنسيق خاصة لنشاط البنوك المؤممة. ومـن خلال ذلك يتم نوع من التنسيق في التعامـل مـع شـركات القطاع العام؛ كمسئولية متكاملة، رغم إلغاء التخصص بـين البنوك التجارية للقطاع العام [٢٤٣].

وتصفية هذا الوضع المؤسسي ـ من خلال فـتح بـاب التعامل المرسل، بين شركات القطاع العام والبنوك الأجنبيـة ـ تعني تيسير عملية التغيير الشاملة المطلوبة. إنها ضـربة للقطاع العام المصرفي ولقطاع الأعمال العام معا، (وعلـى رأس الأخير الصناعة المدارة وطنيا). ويدرك رجال البنوك الوطنيون هذه الحقيقة؛ "فالبنوك المصرية تتعامل مع القطاع العام بحسناته وسيئاته، أما البنـوك المنشـأة وفقًـا لقـانون الاستثمار، فلن تتعامل - بداهةً - إلا مع مـا يروقهـا مـن وحدات القطاع العام، أي أنهـا سـتحاول أن تجـذب إليهـا الوحدات الدسمة من وحدات القطاع العام، وتغريها بما يمكن أن تقدمه إليها من تسهيلات وخدمات مصرفية متقدمة، قـد

تتفوق على نظيرتها من البنوك المصرية، ولكننا لا نتصور - بحال من الأحوال - أن البنوك الجديدة ستُهرع إلى الوحدات الاقتصادية الخاسرة من وحدات القطاع العام، أو الوحـدات الضعيفة النشاط.. ولنا أن نتساءل ببساطة: هل حـدث منـذ أُنشئت هذه البنوك، أن تقدمت بعروض لتمويـل الوحـدات الضعيفة؟ لم يحدث ولن يحدث، فإذا أجبرنا بنـوك القطـاع العام على تحمل الأضرار التي نشـأت - وتنشـأ - نتيجـة الاستمرار في مساندة الوحدات الضعيفة من وحدات القطـاع العام، فيجب - من باب العدالة - أن نُهيئ لها فرصة التعامل مع وحدات القطاع العام الرابحة؛ حتى تستطيع أن توازن بين هذا وذاك" (٢٤٤).

إن هدف السياسة التي تُقصِر تعامل شركات القطاع العام على بنوك القطاع العام، لا تهدف فقط إلى "الحفـاظ علـى بنوك القطاع العام (... وإنما هـدف هـذه السياسـة، هـو المحافظة - بالدرجة الأولى - على شركات القطاع العـام، وتمكينها من القيام بنشاطاتها المختلفـة، وتـوفير السـيولة اللازمة لها.. فمعظم شركات القطاع العام ما زالـت تبيـع بالأسعار المحددة، بقرار من السلطات العليـا بـالرغم مـن

ارتفاع تكلفتها... وبالتالي فإن مشاكلها المالية، لا بـد مـن علاجها بطريقة ما، وليس من المعقول أن نترك الشـركات التي تواجه الأزمات المالية تتعامل مع البنوك الخاصة" [٢٤٥].

إن فهم المصرفيين الوطنيين لأهداف المخطـط صـحيح تماما، وهي توسع البنوك الأجنبية علـى حسـاب البنـوك الوطنية، وتصفية ما تبقى من المفهوم القديم للقطـاع العـام، وبالتالي فرض سيطرة البنوك الأجنبية على مجمل النشـاط الاقتصادي. ويقول علي نجم: "إننا لم ننشـئ هـذه البنـوك لتقتطع من البنوك القائمة ما تقوم بأدائه، إننا نريد أن تكـون هذه البنوك إضافة جديدة للاقتصاد القومي، وليست عبئًا على القائم من البنوك الأربعة " [٢٤٥].

وهذا تصور صحيح بالنسـبة للاقتصـاديين الـوطنيين، ولكنه معاكس تماما لما تريده البنوك الأجنبية.

والبنوك الأجنبية لا تتوقف عن مسعاها، رغم ما تتعرض له من مقاومة، والمؤسسات المتحالفة معها تساعدها في هذه المهمة، فانتصارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فـي تصفية السيطرة المركزية على الإدارة الاقتصـادية، وعلـى ضبط قرارات شركات القطاع العام بالتالي، تمهـد الطريـق

أمام البنوك الأجنبية. وكذلك تنجح هذه البنـوك ـ بطرقهـا الخاصة ـ في الالتفاف حول قرار البنك المركزي بمنعهـا من اقتحام القطاع العام. وقد حذر البنك المركـزي ـ منـذ فترة مبكرة ـ من توالي خروج شركات القطاع العام علـى هذا القرار [٢٤٦]، وفي تقريره الأخير أثبت أن مجموع ودائع قطاع الأعمال العام في البنوك التجارية المشتركة تصاعد من ١,٥ مليون جنيه (١٩٧٦) إلى ٢٤,٢ مليون جنيـه (١٩٧٧) إلى ٧٨,١ مليون جنيه (١٩٧٨)، وكانت ودائـع شـركات القطاع العام بالذات المصدر الأساسـي للزيـادة (أرصـدة ودائعها ٥٩,٩ مليونًا عام ١٩٧٨). ويلاحظ من هذا البيان أن ودائع قطاع الأعمال العام تتزايد قفزا، فالزيـادة فـي هـذه الودائع خلال ١٩٧٨ كانت ٥٣,٩ مليون جنيه، ومثـل هـذا الرقم ٣٩ % من إجمالي الزيادة التي حققته البنوك المشتركة في جملة مواردها الرأسمالية، بينما ارتفعت ودائـع قطـاع الأعمال الخاص في نفس السنة بمقدار ٤١ مليون جنيه فقط. وصحيح أن قيمة ودائع قطاع الأعمال العـام فـي البنـوك المشتركة لا زالت محدودة بالنسبة لقيمتها المقابلة في بنـوك القطاع العام (حوالي ١٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨)، ولكن

تظل معدلات الزيادة البالغة الارتفاع في اسـتحواذ البنـوك المشتركة على ودائع قطاع الأعمال العام - مؤشـرا إلـى اختراق خطير آخر لما بقي من جبهة القطاع العـام، وهـي مؤشر على تحلل سيطرة الدولة، على الشركات التي تملـك أصولها وتعين إداراتها، فالشركات تخرج بصـراحة علـى قرار مركزي دون رادع أو عقاب.

والواقع أن البنوك الأجنبية لا تضرب فقط الروابط المالية (والتنظيمية) للقطاع العام كجزء من الحملة لإعادة صياغته؛ فهي تتوجه أيضا ـ وفي نفس الوقـت ـ لإعـادة صـياغة القطاع المصرفي نفسه، بل يعتبـر هـذا التوجـه مـدخلاً ضروريا؛ نظرا لطبيعة الدور الحاكم الـذي يلعبـه الجهـاز المصرفي في مجمل النسق الاقتصادي. وهـي تقـوم بهـذه المهمة ـ في المقام الأول ـ عبر زيادة حصتها النسبية فـي النشاط المصرفي على حساب البنوك الوطنيـة كمـا بينـا، ولا يعني هذا بالضرورة أنها ستواصل الطريق إلى نهايتـه، فالبنوك الأجنبية ـ كما في القطاعات الأخرى ـ لا تهـدف، ولا ترى ضرورة للتصفية الجسـدية الكاملـة للمؤسسـات المحلية القائمة؛ إذ يكفي أن تضمن أن ما يتبقى منها، يعمـل

وفق شروطها (شروط شبكة المصارف الدولية)؛ أي تصبح بنوكًا تابعة في أسعارها وأنشطتها.

وقد تحقق في هذا الاتجاه نجاح ملموس (بمساعدة كل المؤسسات الخارجية المتحالفة). فمع إلغاء مؤسسة البنوك، وبعد إلغاء التخصص في البنوك التجارية للقطاع العام، ومع استنزاف الكفاءات، ومع استخدام كل أدوات الإفساد، حدث فعلاً ورغم محاولات المقاومة الوطنية (التي يراد الإجهاز عليها تماما)، أن تشوه الأداء في البنوك الوطنية، واقترب في أسلوبه ومضمونه من أداء البنوك الأجنبية؛ فقد سجلت الرقابة الإدارية مثلاً أنه "في ضوء الانفتاح الاقتصادي واتساع نشاط البنوك التجارية في تمويل الكثير من الأنشطة، تمكن بعض العملاء؛ نتيجة إهمال أو تواطؤ بعض العاملين بالبنوك من التلاعب والحصول على أموال طائلة من البنوك بقصد الاستيلاء عليها، أو بغرض تمويل عملياتهم التجارية لتحقيق أرباح كبيرة، كان لا يمكن تحقيقها في ظل الالتزام بالنظم البنكية السليمة، الأمر الذي عرض هذه الأموال للخطر وأثر على السيولة النقدية لدى البنوك" [٢٤٧].

ويلاحظ أيضـا أن قـرارات البنـوك الوطنيـة حـول استخدامات قسم متزايد من الموارد الرأسمالية قد تبعثـرت، وينعكس هذا بوضوح في جانب الاستثمارات ـ على سـبيل المثال ـ إذ لم تعد تخضع لمعايير قوميةٍ متسقة؛ سواء بسبب التشوهات المفروضة علـى القـرارات المركزيـة نفسـها، أو بسبب المبادرات المتعارضة (والمريبة أحيانًـا) الخاصـة بكل بنك. يكفي بالنسبة لبنك مصر أن نشير مرة أخرى إلـى موضوع مجمع العامرية، ويكفي أن نشير في البنك الأهلـي إلى مساهمته في شركة التجارة متعددة الأطراف (مالتي تريد ـ في باريس) وما يرتبط بها من الشركة القابضة الأوروبية العربية في لوكسمبورج، وما يتفرع عنها في شركة التجارة متعددة الأطراف "مالتي تريد ـ شركة مسـاهمة مصـرية". (انظر الفصل السادس حول طبيعة هـذه الشـركة). وكافـة المشروعات التي تسهم فيها بنوك القطاع العام تدخل - على أية حال - في إطـار التوجيهـات الخارجيـة، بـدءا مـن الاستثمارات العقارية والسياحية والدواجن، ومرورا بـبعض الصناعات المختارة (أسمنت السويس، وأبو قيـر للأسـمدة والصناعات الكيماوية: الأولى تشترك فـي تمويلهـا وكالـة

التنمية الأمريكية، والثانية البنك الدولي والصناديق العربية)، وانتهاء بالنشاط المحموم في تفريخ بنوك جديـدة، تُزاحمهـا شخصيا في أعمالها [٢٤٨].

وكما نعلم، توالت ضغوط صندوق النقـد لرفـع أسـعار الفائدة في البنوك المصرية؛ كجزء من "تحريـر" الأسـعار، ومماشاة الأسعار في الدول المسيطرة. وأمام منافسة البنـوك الأجنبية في اجتذاب ودائع المصريين بالنقد الأجنبـي، (مـع الاعتبارات الأخرى) كان لا بد من التصـاعد فـي أسـعار الفائدة المدينة والدائنة، وخاصـة بالنسـبة للودائـع بالنقـد الأجنبي، وارتبط بهذا دخول البنـوك الوطنيـة مـع بنـوك الانفتاح في لعبة توظيف نسبة متزايدة من مواردها بإيداعها مقابل عائد لدى بنوك أجنبية (في مصر أو الخارج). فبلغـت أرصدتها بالبنوك الأخرى (أرصدة ذات عائد) حـوالي ٦٨٠ مليون جنيه (عـام ١٩٧٦) و٩٢٥,٣ مليـون جنيـه (عـام ١٩٧٧) و١١٩٠,٥ مليون جنيه (عام ١٩٧٨)، ويرتفع الرقم الأخير إلى ١٣٢٧ مليون جنيه إذا حسب بالسعر الموحد.

خامسا ـ التعامل الخارجي والقطاعات الرائدة:

(١) ميزان المدفوعات والديون:

أ- أثناء السنوات محلّ الدراسة، تطورت الصورة العامة لميزان العمليات الجارية كما في جدول (١٥): [٢٤٩]

جدول (١٥)

ميزان العمليات الجارية

(بملايين الدولارات ـ بالأسعار الجارية)

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩ *
الميزان التجاري	ـ ١٨٤١	٢٨٣٢	ـ ٢٧٧٨	ـ ٢٥٢١	ـ ٣٦٩٢	ـ ٣٥٧٠
الصادرات (فوب)	١٦٧١	١٥٦٦	١٦٠٩	١٩٩٢	١٩٨٤	٢٧٣٠
الواردات (سيف)	ـ ٣٥١٢	ـ ٤٣٩٨	ـ ٤٣٨٧	ـ ٤٥١٣	ـ ٥٦٧٦	ـ ٣٦٠٠
واردات شركات البترول الأجنبية[١]	ـ ٧٠	ـ ١٤٠	ـ ٢٤٠	ـ ٣٣٠	ـ ٢٩٠	ـ ٣٢٠
خدمات غير العوامل (صافي) [٢]	٩٢	٩٥	٦٢٧	٥٧٢	٧٢٩	٦٨٠
خدمات عوامل (صافي) [٣]	٤٧	٨٤	٤٥٨	٥٢٩	١٢٤٥	١٢٠٠
عجز الحساب الجاري	ـ ١٦٩٩	ـ ٢٦١٥	ـ ١٨٣٨	ـ ١٥٩٠	ـ ١٧٦٣	ـ ١٤٩٠

(١) تشمل - أساسا - سلعا رأسمالية للبحث عن النفط واستغلاله.

(٢) تشمل متحصلات السياحة ـ قناة السويس ـ وبنودا أخرى.

(٣) تشمل تحويلات العاملين في الخارج، ودخل الاستثمارات.

* أرقام تقديرية.

وقد أبدى البنك الدولي اغتباطًا شديدا بمعالم وتطـورات هذه الصورة.. إذ "زادت متحصلات مصر من النقد الأجنبي من ٢,٤ بليون دولار في ١٩٧٤ إلى ما يقدر بـ ٥,٤ بليون دولار عام ١٩٧٨. وأثناء هذه الفترة، برزت صادرات النفط وتحويلات العاملين، والسياحة، وقناة السويس كمصادر جديدة رئيسة للنقد الأجنبي، وصـاحب هـذا تحـول كبيـر فـي الصادرات الزراعية والصناعية من بلاد الكوميكـون إلـى منطقة العملات الصعبة.. وبالإضافة، تمكنت الحكومةُ مـن اجتذاب كميات كبيرة من المساعدة الخارجية، فكانت التدفقات الإجمالية من رأس المال المتوسط

والطويل الأجل بمتوسط ٣,٤ بليون دولار سنويا أثناء ٧٥ ـ ١٩٧٨، وبالمقارنة كان المتوسط لا يتجاوز ٠,٦ بليـون دولار أثناء ٦٧ ـ ١٩٧٢. وقد جاء القسم الأكبر من تدفقات المساعدة هذه من مصادر عربية وغربية، وقدمت بشـروط ميسرة جدا. إن هذا التوافر المتزيـد للنقـد الأجنبـي مـن صادرات مصر نفسها للسلع والخـدمات، ومـن المسـاعدة الخارجية، خفف الضغط على ميزان المـدفوعات، وسـمح بمستويات من الواردات أعلى كثيرا. وقد مهد هذا ـ بدوره

ـ لزيادة الاستثمار والاستهلاك بمعدل أكبر، ولاستخدام أكفأ لطاقات الإنتاج القائمة. إن واردات السلع والخـدمات زادت من حوالي ٤,١ بليون دولار عام ١٩٧٤ إلـى ٧,٢ بليـون دولار عام ١٩٧٨ (رقم تقديري)، وواردات السلع الرأسمالية زادت بمعدل أسرع من ذلـك، إن التـوافر المتزايـد للنقـد الأجنبي مكن المنتجين الصناعيين والمزارعين من اسـتيراد المواد الخام والسلع الوسيطة (شاملة الأسمدة والمبيدات وقطع الغيار)، وبذا تحطمت نقاط الاختناق الرئيسة التي حدت مـن التوسع المحلي للخدمات؛ كالتجـارة والسـياحة والمـواني والشحن. وقد أدت هذه التطورات إلى تسارع معـدل النمـو الاقتصادي على نحو حاد"[(٢٥٠)].

إن بعض هذه الاستنتاجات التي استخلصها البنك الـدولي غير صحيحة؛ فقد سبق أن أثبتنا كـذب الادعـاءات حـول معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وسبق أن أوضحنا حقيقة المعدلات في قطاعي الزراعة والصناعة بالذات (رغم تأكيدنا المستمر على أن محتوى النمو - وليس معدله - هو ما يهمنا في المقام الأول). ولكن هناك ـ من ناحية أخرى ـ بعض نتائج صحيحة، سجلها تقرير البنك؛ فقد حـدث (كمـا

تابعنا في الفصول السابقة) تزايد مطرد في الانحياز والتبعية للأسواق الغربية، دون مبرر اقتصادي مقبول مـن منظـور مستقبل، وفي العامين ١٩٧٧ و١٩٧٨، أصبح توزيع تجارة مصر الخارجية على النحو المبين في الجدول (١٦).

جدول (١٦)

نسبة الكوميكون.. ونسب أمريكا وأوروبا الغربية (%) من مجموع المعاملات السلعية [٢٥١]

السنة	الصادرات (١)		الواردات (١)	
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٨
دول الكوميكون	٣٠,٦	٢٠,٠	١٠,٦	٦
الولايات المتحدة	٢٠,٧ [*]	٢٣,٠ [*]	٢١,٦	٢٤,١
السوق الأوروبية	٢١,٠	٢٦,٣	٣٢,٧	٤٠,٥
دول أوروبية أخرى	٨,٣	٧,٧	١٤,١	١٤,٢

(١) مبالغ المعاملات (التي حسبت النسب وفقًا لها) مقومـة بالأسـعار الفعلية. ويعني هذا أن جزءا من زيادة الأرقام في حالـة الـدول الغربية، يمثل أثر سعر السوق الموازية، ولا يعكس مجرد الزيادة الحقيقية في التعامل.

* الصادرات إلى الولايات المتحدة تمثل - في جانب كبير منهـا- صادراتٍ تم تحصيل مبالغها بالدولار الأمريكي، عن طريق مراسـلي البنوك وقيدت كصادرات إلى الولايات المتحدة؛ حيث تعذر تحديد البلاد

الأصلية. ويعني هذا أن الصادرات الفعلية إلى الولايات المتحدة أقل من المبالغ ومن النسب المعبرة عنها، في هذا الجدول.

ورغم بعض التحفظات حول دقة النسب السـابقة، فـإن الاتجاه واضح لا يخطئ؛ فدول الكوميكون (الدول الاشتراكية الأوروبية) هبطت نسبتها في الصادرات إلى ٢٠ %، وفـي الواردات إلى ٦ %، وارتفعـت النسـبتان المقابلتـان مـع الولايات المتحدة وأوروبـا الغربيـة معـا إلـى ٥٧,٥ % و٧٨,٨%.

وقد أصاب البنك الدولي كذلك في ملاحظته حول الزيادة الكبيرة في متحصلات النقد الأجنبي؛ إذ تمت فعـلاً زيـادة كبيرة، ولكن حتى من منظور التوازن الشكلي (الذي تضـعه الهيئات الدولية كمعيار أول لتحسن موازين التعامل الـدولي) لم تسفر هذه الزيادة عن اتجاه ملموس ومستقر لخفض عجز العمليات الجارية، بل حدث في نفس الفترة اتساع في عجـز الميزان التجاري؛ نتيجة الزيادة العشوائية وبمعدلات عاليـة في الاستيراد السلعي. ولـيس صـحيحا أن واردات السـلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، كانت مسئولة عن هذا الاتجـاه،

"فتحطمت نقاط الاختناق الرئيسة التي حدت مـن التوسـع".

الصحيح هو ما يعبر عنه الجدول رقم (١٧):

جدول (١٧)

مجموعات الواردات * السلعية بملايين الدولارات (أسعار ثابتة) وبأرقام قياسية [٢٥٢]

	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩ *	
	ملايين الدولارات	أرقام قياسية	ملايين الدولارات	أرقام قياسية	ملايين الدولارات	أرقام قياسية
القمح والدقيق	٥٨٣	١٠٠	٧٣١	١٢٥	٧١٠	١٢٢
سلع زراعية أخرى	٤٨٤	١٠٠	٥٧٠	١١٨	٦٧٠	١٣٨
سلع صناعية استهلاكية	٦٤٥	١٠٠	٧٤٥	١١٦	٨٧٠	١٣٥
مجموع السلع الاستهلاكية	١٧١٢	١٠٠	٢٠٤٦	١٢٠	٢٢٥٠	١٣١
سلع وسيطة	١٦٦٧	١٠٠	١٩٥٠	١١٧	١٧٩٠	١٠٧
سلع رأسمالية	١٥٠٥	١٠٠	١٦٨٠	١١٢	١٥٤٠	١٠٢
مجموع الواردات السلعية	٤٨٨٤	١٠٠	٥٦٧٦	١١٦	٥٥٨٠	١١٤

* واردات شركات البترول الأجنبية مستبعدة (أساسا سلع رأسمالية للاستكشاف والاستغلال).

ويبدو من الجدول (١٧) أن معدلات الزيادة فـي واردات السلع الرأسمالية كانت الأكثر انخفاضا، ومعدلات الزيادة في السلع الوسيطة، كانت أقل من معدلات الزيادة فـي السـلع الاستهلاكية. والسلع الوسيطة - على أية حال - تصب أيضا في مجرى الاستهلاك. ويعني كل هذا أن استراتيجية التنمية،

ومجمل السياسات الاقتصادية، حدت من نمو الإنتاج السلعي لملاقاة الطلب المحلي، وعمقت إدمـان أنمـاط الاسـتهلاك المستوردة، فتضاعف الاعتماد على دول السيطرة الغربيـة، في إشباع ما أصبح حاجاتٍ معيشية يومية، ومعارضة هـذا الموقف لم تعد أمرا سهلاً، فعلاج الإدمان صعب، ويواجـه بمقاومة من فئات اجتماعية واسعة. ومن ناحية أخرى، فـإن الأوضاع المؤسسية الجديدة لقطاع التجارة الخارجية، أنهـت تقريبا أية قدرة للدولة على إدارة هذا القطـاع أو توجيهـه، وحلت محلها القوى الأجنبية وعملاؤها المحليون. لقد تابعنـا هذا التطور في فصول سابقة (وخاصة الفصـل السـادس). وأوضحنا ما أدت إليه هذه السيطرة الجديدة، من انهيار فـي ميزان المدفوعات، ونذكّر هنا بما تحقق منذ "قانون التصفية"، من هيمنة شبه كاملة لصندوق النقد على سـعر الصـرف، وتسارع في إنهاء العمل باتفاقيات الدفع، والتـزام الحكومـة المصرية بالتوسع في قائمة التراخيص العامة المفتوحة، التي يتضاعف أثرها في "تحرير" التجارة مع اسـتمرار وتوسـع الاستيراد العيني في نطاق السوق الموازيـة (الـذي يشـمل الاستيراد دون تحويل (عملة). فهذا النوع من الاسـتيراد ـ

الذي لا يخضع لأي توجيه مركزي - بلغت قيمتـه ١٥٥,٧ مليـون جنيـه (١٩٧٦) و٢٦٥,٢ مليـون جنيـه (١٩٧٧) و٥٨٧,٢ مليون جنيه (١٩٧٨) [٢٥٣]. وزاد بأكثر من ٤٠ % (عام ١٩٧٩) [٢٥٤] - وقد امتصت هذه المبالغ ٤٧ % مـن إجمالي تحويلات العاملين في الخـارج (١٩٧٦) و٤٤,٥ % (عام ١٩٧٧) و٥٨,٥ % (عام ١٩٧٨).

ويتوقع زيادةُ هذه النسبة خلال عام ١٩٧٩. ويلاحظ طبعا تزايد الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستيراد إلى الاستيراد السلعي المنفذ عن طريق الميزانية النقدية؛ إذ بلغـت نسـبته ١٤,٢ % (خلال ١٩٧٧) وقفـزت إلـى ٢٧,٥ % (خـلال ١٩٧٨) - وفي كل الأحوال، لا يدخل فـي تلـك الأرقـام والنسب، ما تم استيراده عن طريق بورسعيد، وما أحضـره العائدون من الخارج بصحبتهم.

وبعيدا عن هذا القطاع من الاستيراد، فإن شركات القطاع العام في مجال التجارة الخارجية، فقدت تماما دورها المميز [٢٥٥]، وتراجع حصتها النسـبية مـن عمليـات التصـدير والاستيراد أمام توسع القطاع الخاص، كان أسرع من معدل التراجع في أي مجال آخر؛ فصادرات الشـركات التجاريـة

للقطاع العام، لم تتجاوز قيمتها (فوب) خـلال عـام ١٩٧٧ حوالي ٩٨,٤ مليون جنيه، أي مثلـت ١٤,٧ % فقـط مـن إجمالي الصادرات في ذلك العـام (٦٦٨,٥ مليـون جنيـه، وترتفع النسبة إلى ٢٣ % إذا أُضيفت عملياتُ التصدير غير المباشر لهذه الشركات (أي التي يتولاها القطاع الخاص مـن الباطن) [٢٥٦]. ويرتكز قسم هام من نشاط شـركات القطـاع العام، على التعامل مع الدول الاشـتراكية؛ لأن التعليمـات الخارجية تمنع تعامل الأفراد والشركات الخاصة مـع هـذه الدول. وقد يكون هذا الاعتبار سببا أساسيا لاستمرار شركات القطاع العام في العمل، ويكون طبيعيا أن تـنخفض حصـة شركات القطاع العام من تجارة مصر الخارجية باطراد، مع انكماش العلاقات مع الأسواق الاشـتراكية، ومـع التوسـع المقابل في العلاقة مع الأسواق الغربية التي تفضل التعامـل مع القطاع الخاص.

وانعكس ذلك في أن قيمة صادرات شركات القطاع العام من السلع الصناعية، والسلع المتنوعة غيـر التقليديـة [٢٥٧] كانت حوالي ٢١,١ مليون جنيه (عام ١٩٧٧)، وتمثل حوالي ٣ % من القيمة الإجمالية للصادرات، إلا أن الصورة علـى

جانب الاستيراد أكثر دلالة؛ فالواردات المباشـرة لشـركات القطاع العام خلال ١٩٧٧ لم تتجاوز بالقيمة "سيف" حـوالي ١٣٧,٦ مليون جنيه، تمثل ٨ % فقط من قيمـة الـواردات الإجمالية (١٨٨٤,٣ مليون جنيه).

وعمليات الاستيراد للغيـر (الاسـتيراد غيـر المباشـر) أصبحت تمثل الجانب الأهم من النشاط؛ فقد بلغت قيمة هـذه العمليات عام ١٩٧٧ حوالي ٨٣٤,٤ مليون جنيـه، وكانـت عمولات الاستيراد للغير حوالي ١٧ مليـون جنيـه، مثلـت ٦٨% من الفائض الذي حققته شركات القطاع العام من نشاط الاستيراد [(٢٥٨)]. إن شركات القطاع العام.. فقدت مضـمونها السابق تماما، حين كان الاستيراد بأكمله فـي يـد الدولـة، وبقيادة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية؛ فحجـم عملياتهـا المتواضع، أصبح لا يمكنها من مباشرة أي توجيه (إذا كـان التوجيه مطلوبا).

والواقع أنها أصبحت ـ في الأساس ـ مجرد أداة لمنـع تعامل القطاع الخاص مع الدول الاشـتراكية مـن ناحيـة، ولتمويل وتيسير عمليات القطـاع الخـاص مـن الأسـواق الغربية ـ من ناحية أخرى ـ دون أي تدخل لمنع الفوضـى

والاستنزاف الذي يصاحب التوسع الاستيرادي، بل لقد تشكلت شبكات المصالح المشتركة المستفيدة من الاستنزاف، وبينما يحقق القطاع الخاص في التجارة الخارجية معدلاتٍ هائلة من الأرباح، يلاحظ أن الأرباح الصافية لشركات القطاع العام محدودة، وتتزايد أرصدة المدينين في هذه الشركات من سنة إلى أخرى (من ٤٧ مليون جنيه في آخر ١٩٧٤ إلى ٥٩ مليونًا في آخر ١٩٧٧) [٢٥٨]. ومع استمرار وتفاقم كل هذه التوجهات، كان القرار بحل شركات القطاع العام في التجارة الخارجية (يوليو ١٩٨٠)، مسألة منطقية.

ب ـ سبق أن أوضحنا أن التقديرات التي صاحبت "قانون التصفية" أشارت إلى استمرار الفجوة التمويلية في التعامل الدولي حتى عام ١٩٨٠ (آخر سنة شملتها التقديراتُ في ذلك الوقت)، بل واستمرار الفجوة في حساب العمليات الجارية، مع وعد بأن تكون الأخيرة في نطاق لا يتطلب إجراءات استثنائية لمواجهتها (أي لا يتطلب مِنَحا وقروضا نقدية ميسرة). وقد أكدت الحكومة في العام التالي (١٩٧٨) ـ مع صندوق النقد ـ هذا الاتجاه، فقالت: إن "هدفنا ـ خارجيا ـ هو أن

تدعم ميزان المدفوعات؛ بحيث سيواجه بالكامل العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية عاديـة، عنـد نهاية فترة البرنامج". ولكن حـدث بفضـل فوضـى التجارة والإدارة الاقتصادية، أن فاقـت الفجـوةُ كـل التقديرات.

كان مستهدفًا أن يتناقص العجز فـي الحسـاب الجـاري باطراد، وكذلك بالنسبة للفجوة التمويلية، خلال الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٠ [٢٥٩]. في أوائل ١٩٧٧ أشارت التقـديرات إلـى أن العجز في الحساب الجاري، سيهبط إلى ١٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، وفي منتصف العام ازدادت التقديرات تفـاؤلاً؛ فهبطت برقم العجز المتوقع في هذا العام إلى ١٣١٧ مليـون دولار [٢٦٠]، ولكن حدث أن تجـاوز العجـز الفعلـي فـي العمليات الجارية هذا الرقم الأخيـر أثنـاء عـام ١٩٧٩؛ إذ وصل العجز إلى ١٤٩٠ مليون دولار، ويتوقـع أن يصـبح ٢١٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ [٢٦١]. كذلك كان مقـدرا ـ في أوائل ١٩٧٧ ـ أن تضيق الفجوة التمويليـة إلـى ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، وفـي منتصـف العـام عـدلت التقديرات إلى ٢٢٦٢ مليون دولار، ولكن حدث فـي عـام

١٩٧٩ أن أصبحت الفجوة التمويلية ٢٤١٠ مليـون دولار، ويتوقع أن تصل إلى ٣١٩٠ مليونًا عام ١٩٨٠. وفي ضوء هذه الحقائق، كان ضروريا ألا تقتصر إشادة البنـك الـدولي على مسألة الزيادة الكبيرة في المـوارد الذاتيـة للاقتصـاد المصري من النقد الأجنبي؛ فالسياسـات الاقتصـادية التـي تكفلت بابتلاع كل هذه الزيادة، وحافظت على فجوة تمويليـة واسعة، تمكنت أيضا "من اجتذاب كميات كبيرة من المساعدة الخارجية (...) وقد جاء القسم الأكبر من تدفقات المسـاعدة هذه من مصادر عربية وغربية، وقُدمت بشروط ميسرة جدا" [٢٥٠].

ولكن البنك نفسه، سبق أن لاحظ أن رغـم "أن الشـروط لا زالت ميسرة جدا، إلا أن المنح انخفضت في نفس الوقـت إلى حد كبير. وإذا استمر هذا الاتجاه يمكن أن يـؤدي إلـى ارتفاع كبير في الخط البياني لمدفوعات خدمة الديون، بـل وفي النصف الأول من الثمانينيات" [٢٦٢]... ولكن "إذا كانت المديونية هي الوجه الأول للعملة؛ فإن الوجـه الآخـر هـو القدرة المتزايدة على إحداث تحويل للموارد مـن الخـارج" [٢٦٣]. إلا أن هذا الوجه الآخر غير مضمون استمراره، وهو

أداة مستمرة لفرض الشروط والتبعية. وبالنسبة للوجه الأول، أي وجه المساعدات باعتبارهـا ديونًـا تـزداد تكلفتهـا ـ باعتراف البنك الدولي ـ فإن حجم الديون الخارجيـة لسـد الفجوة التمويلية (في الحساب الجاري وحساب رأس المال)ـ الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (المستخدمة) ـ ـ كانـت حوالي ٥,٩ بليون دولار (في آخر ١٩٧٦) فأصبحت حوالي ٧,٥ بليون دولار (في آخر ١٩٧٧) و١٠ بليون دولار (آخر ١٩٧٨) وارتفع الرقم إلى حوالي ١٠,٦ بليون دولار حتـى ٣١ يوليـو ١٩٧٩ [٢٦٤]، وإذا أضـيفت القـروض التـي لم تسحب بعد؛ يرتفع الرقم الأخير إلى ١٤,٩ بليون دولار.

وفي الديون المستخدمة، كانت نسـبة الـدول العربيـة النفطية ٤٦,٦ %، ونسبة دول ومؤسسات السيطرة الغربية ٣٩,٧ % ونسبة الدول الاشتراكية انخفضـت إلـى ٥,٨ % [٢٦٥]. وكانت تقديرات صندوق النقد تشير إلـى أن معـدل خدمة الدين (أي نسبة ما تقتطعه الفوائد والأقساط من حصيلة صادرات السلع والخـدمات) سـيكون ١٢ % عـام ١٩٧٧ و ١٠ % عام ١٩٧٨ [٢٦٦]، ولكن البنك الدولي أعلن (وهـو بصدد الإشادة "بالشروط المواتية للاقتراض الجديـد" والتـي

"خففت عبء الديون المتوسطة والطويلة الأجل للبلاد "أعلـن البنك أن معدل خدمة الديون أصبح عام ١٩٧٨ حوالي ٢٤% . ومع الزيادة الكبيرة في صادرات السلع والخدمات، أي[٢٦٧] مع الزيادة الكبيرة في المتحصلات النقدية التي يشـير إليهـا البنك الدولي باعتزاز، تعني هذه النسبة (٢٤ %) أن خدمـة الديون أصبحت حوالي ١٢٠٠ مليون دولار.

إن تشكيل الأوضاع على نحو يبقَى الاقتصاد المصـري معتمدا بشدة على الاستدانة من العالم الخارجي، وإلى أجـل غير معلوم، أداةٌ ضرورية، لاستكمال مهام فترة الانتقال إلى التبعية. فمنح القروض - في هذه الظروف - أو وقفهـا أو تعجيل سدادها (حسب الحالة) يضمن ضـبط المسـار إلـى نهايته. في عام ١٩٧٨ - بعد رحلة القدس وقبل كامب ديفيد - كانت القوى الخارجية المعنية تميل إلى التيسـير، وقبـل صندوق النقد أن يؤجل بعـض مطالباتـه (انظـر الفصـل التاسع)، فتضافرت الجهود لمواجهة العجز الجاري وللوفـاء بقيمة الالتزامـات المتعلقـة بأقسـاط القـروض الطويلـة والمتوسطة وفوائدها، وكذا تسديد تسهيلات مصرفية وفوائدها قدرها يعادل ٤٠٧,٨ مليون جنيه، وتسهيلات موردين تعادل

٢١٨,٤ مليون جنيه. وقد سمح للسلطات المصـرية - فـي مواجهة ذلك - باستخدام مـا قيمتـه ٨٠,١ مليـون جنيـه كمسحوبات من صندوق النقد وفقًا لترتيبات المسـاندة، ولـم تقصر الدول النفطية في ذلك العام (بعـد رحلـة القـدس)؛ فتحويلات الدعم (وفقًا لقرارات الخرطوم والرباط) بلغت نحو ١١٤,٩ مليون جنيه، وصحيح أن هذا الـرقم يـنقص ٣٦,١ مليونًا عن العام السابق، ولكن الاتجاه النزولي في التحويلات كان متوصلاً ومنتظما منذ ١٩٧٤، كما ذكرنا، فـلا علاقـة لانخفاض عام ١٩٧٨ مع أية تطورات سياسية خاصة. وقـد تم سحب الشريحة الثانية من قـرض هيئـة الخلـيج (٥٠٠ مليون دولار أي ١٩٥,٦ مليون جنيه). وحصلت الحكومـة المصرية أيضا على قرض من صندوق النقد العربي (حوالي ٤,٧ مليون دينار عربي حسابي أي ٧,١ مليون جنيه).

وحصلت الحكومةُ على تسهيلات مـن بنـوك عربيـة وأجنبية لتمويل صادرات محصـول القطـن (١٢٥ مليـون دولار تعادل ٤٨,٩ مليون جنيه)، وكذا ودائع (٢١٥ مليـون دولار تعادل ٨٤,٢ مليون جنيه) من بنوك وهيئات أجنبيـة، وهي - أساسا - بترودولارات [٢٦٨]. وإلـى جانـب هـذه

الإسهامات النقدية، نشطت الصناديق العربيـة فـي تقـديم قروض مشروعات.

جـ ـ ولكن في ١٩٧٩ بعد تحقيق هدف توقيع الاتفاقية، كشر صندوقُ النقد عن أنيابه، وتغيرت الصورة؛ فقـد أوقف الصندوق منح تسهيلاته الائتمانية؛ بسبب تباطؤ السلطات في تنفيذ التعليمات (راجع الفصل التاسـع)، وسجل البنك الدولي أن الواردات من السلع الوسـطية والرأسمالية، حققت في ذلك العـام زيـادات إسـمية بحوالي ٣ %، ويتضمن هذا انخفاضا فعليا بحوالي ٨ %، "ويرجع هذا الانخفاض - إلى حد كبيـر- إلـى الانخفاض الدرامي (إلـى حـد مـا) فـي اسـتخدام المساعدات الخارجية، ويمكن أن يعوق هذا احتمالات النمو الاقتصادي في الأمدين؛ القصـير والمتوسـط" [٢٦٩]. وبالفعل حدث - مع وقف ترتيب المساندة مـع صندوق النقد - هبوطٌ في استخدام "المساعدات". قـال الرئيس السادات: إن "القروض والمنح تنهال علينا من كل العالم.. عشرات المليارات نازلة علينـا علشـان التنمية" [٢٧٠]، ولكن وزير الاقتصاد (حامد السايح) قال

قبل خطاب الرئيس بشهر واحد: إن الحكومـة كانـت تأمل في تكثيف الجهود الدولية عـن طريـق خطـة شاملة، على نمط مارشال (...) ولكنها لم تجد استجابة سريعة في هذا الشأن"[٢٧١]. وكلام الوزير كان أقـرب للحقيقة، ولكن الحقيقة الكاملة هي هبوط الحجم المطلق لتدفق التمويل الخارجي، وليس عدم مماشـاة الزيـادة لتطلعات القيادة السياسية، كما يفهم من كلام الـوزير، فقد هبط التدفق الإجمالي لرءوس الأموال المتوسـطة والطويلة الأجل إلى ٢٤١٠ مليون دولار أثنـاء عـام ١٩٧٩ (أي أقل بنسبة ٢٩ % مـن مسـتوى ١٩٧٨ وكان ٣٣٧٣ مليون دولار). والقروض الرسمية أكثر حساسية في الاستجابة لصندوق النقد؛ ولذا هبطت هذه إلـى ١١٦٠ مليـون دولار (١٩٧٩) مقابـل ٢١٥٠ مليون دولار (١٩٧٨)، أي كان الخفض بنسـبة ٤٦ %، وبالنسبة للقروض السلعية (ذات الأهمية الخاصة في ميزان العمليات الجارية) بدأ خط الإمداد بمستوى منخفض (٧٧٥ مليون دولار فـي أول ينـاير ١٩٧٩ مقابل ١١١٠ مليونًا في أول يناير ١٩٧٩)، وحـدث

أثناء العام تباطؤ في عقد أية تعاقدات جديدة، وحدث إبطاء أيضا في استخدام "المساعدات" السلعية المتاحة، وكانت النتيجة على النحو التالي [٢٧٢]:

جدول (١٨)

نمط استخدام "المساعدات" السلعية

(بملايين الدولارات)

	المساعدات السلعية المتوافرة	الاستخدام	نسبة الاستخدام %
١٩٧٧	١٦٠٥	٤٩١	٣٠,٦
١٩٧٨	٢١٥٠	٧١٢	٣٣,١
١٩٧٩	٢٤٥٥	٦٠٥	٢٤,٦

وبطبيعة الحال، كان التنسيق بين الحكومة الأمريكية وصندوق النقد أكثر إحكاما، بل بادرت الحكومة الأمريكية قبل صندوق النقد في توقيع العقوبات. إن برنامج "المساعدات" الأمريكي لعام ١٩٧٩ لم يكن في مستوى طموحات "مشروعات كارتر" ولكن حدث فعلاً أن زاد حجم الاتفاقيات الموقعة مع الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٩، فبلغت ١٠٦١,٥ مليون دولار (مقابل ٩٣٣,٧ مليونًا عام

١٩٧٨). وكانت الحكومة الأمريكية سـخية فـي "المـنح". فخارج نطاق القانون العام ٤٨٠، كانت المنح ٥٨٥ مليـون دولار، أي ٥٥ % من إجمالي المبالغ المقدمـة (شـاملة ٨٥ مليون دولار من الاعتماد الإضافي بمناسبة السلام)، وضمن القروض المقدمة كانت القروض السلعية ٢٥٠ مليون دولار. ولكن هذا السخاء كان "الجزرة"، وحـين تلكـأت الحكومـة المصرية في تنفيذ التعليمات، استخدمت العصـا، فتوقفـت وكالة التنمية الأمريكية عن اتخاذ أية خطوات لتنفيذ اتفاقيات المنح إلا في حدود ٥,٩ مليـون دولار، والمسـتخدم فعـلاً لم يتجاوز ٠,٩ مليون دولار خلال ١٩٧٩. أمـا القـروض السلعية وقروض المشروعات؛ فلم تُتخذ بشأنها أيـةُ خطـوةٍ تنفيذية، وبالتالي كان إجمالي المسـتخدم مـن المسـاعدات الأمريكية هو في حدود الـ ـ ٠,٩ مليـون دولار، ١٧٢,٩ مليون دولار (قروض القمح والسلع الغذائية) وكان هذا الرقم الإجمالي (١٧٣,٨ مليون دولار) أقـل مسـتوى لاسـتخدام القروض والمنح الأمريكية منذ عام ١٩٧٥ [(٢٧٣)].

وقد حدث في نفس العـام (١٩٧٩) أن أوقفـت الـدول الخليجية تحويلات الـدعم، وزاد ضـغطها علـى ميـزان

المدفوعات المصري بمنع تصدير مشتقات النفط إلى مصر، فتم استيرادها بأسعار تبلغ ضعف الأسعار الميسرة للأوبـك. وبالتأكيد هناك تساؤل مشروع (على ضوء السوابق مع المال النفطي الخليجي) حول ما إذا كانت هذه الإجراءات في إطار التحركات القومية ضد كامب دافيد، أو في إطار آخر؟

على أية حال، أدت تحركات الحكومة الأمريكية وتوابعها إلى بعض النذر؛ إذ اضطرت السلطات المصرية إلى خفض واردات السلع الوسـيطة والرأسـمالية، بطريقـة تحكميـة وعشوائية، وصحيح أن العجز الجاري في عام ١٩٧٩ كـان يقل؛ نتيجة لخفض الـواردات بنسـبة ١٥ %، عـن العـام السابق، ولكن حدث رغـم هـذا أن أدى قصـور المـوارد الخارجية إلى زيادة الائتمان القصير الأجل في نهاية ١٩٧٩ بحوالي ٦٠٠ مليون دولار (مقابل ٤٤٣ مليونًا فـي نهايـة ١٩٧٨) أي زاد صافي الاقتراض عبر التسهيلات المصرفية حوالي ١٥٠ مليون دولار، وبالإضافة زاد صـافي ائتمـان الموردين حوالي ١٠٠ مليونًا [٢٧٤]. والبنك الدولي سـبق أن سجل العظة المستخلصة من كابوس ٧٦/ ١٩٧٧؛ "فالرسالة التي أبلغتها هذه الأحداث، كانت مما لا يختلف فيـه؛ فقيـام

حجم كبير من الديون القصيرة الأجل، يجعل بوسع أية بادرة (ولو كانت صغيرة) لظروف معاكسة، أو لإدارة اقتصـادية متدنية، أن تطلـق أزمـة سـيولة، وتـدمر أهليـة الـبلاد للاقتصراض، وعلى ذلك فإن الانضباط المحكم لمنع التورط في ديون قصيرة الأجل، ينبغي أن يشكل مبدءا هامـا فـي سياسة إدارة الدين" (٢٧٥). وقد تجمعت النـذر فـي أواخـر ١٩٧٩، فـالظروف المعاكسـة قائمـة (غضـب الجهـات الخارجية)، والإدارة الاقتصادية المتدنيـة موجـودة (الإدارة التي تتباطأ في تنفيذ التعليمات).

ولكن يبدو أن السلطات المصرية ظلت على ترددها أمـام جسامة المطلوب منها، وأمام تصور أن علاقاتها الدولية (بعد كامب دافيد والمعاهدة) تسيغ بعـض المماطلـة فـي تنفيـذ إجراءات "غير شعبية"، وساعدها في هذا الموقف أيضـا أن إجراءات الردع لم تكن كافية؛ إذ أفسد مفعولها - إلـى حـد كبير – أن قيمة الصادرات زادت على نحو غير متوقع مـن الحكومة أو الصندوق، بحـوالي ٣٨ % بفضـل الزيـادات الكبيرة في المتحصلات من النفط والقطن الخـام؛ فـالقطن الخام زادت صادراته بضربة حظ، أي بسبب محصول غير

عادي، وزيادة المتحصلات من النفط كانـت راجعـة فـي الأساس إلى ضربة حظ أخرى، أي إلى زيادة فـي أسـعار التصدير للنفط الخام؛ نتيجة قرار الأوبـك (١٣٥٠ مليـون دولار في ١٩٧٩ بالمقارنة بحوالي ٧٣٤ مليون دولار عـام ١٩٧٨ ـ محسوبة للسنة ككل، ولو أن الزيادة فـي نصـف السنة كانت قريبة من ٨٠ في المائة إذا أخذنا في الاعتبـار الأسعار العالمية للسوق الحرة التي تحصل عليهـا مصـر، والتي ترتفع كثيرا فوق السقف الذي حـدده الأوبـك) [٢٧٦]، ورغم انخفاض المتحصلات من السياحة (نتيجـة المقاطعـة العربية أساسا) إلى ٦٥٠ مليون دولار مقابـل ٧٠٢ مليونـًا (١٩٧٨)، فإن متحصلات قناة السويس زادت بحوالي ١٧ % بسبب زيادة في الرسوم في منتصـف العـام، وتحـويلات العاملين في الخارج زادت بنسبة ١١ %.

وبالنسبة لوقف تحويلات الدعم، ردت السلطات المصرية بإعلان التوقف مؤقتًا عن سـداد فوائـد الودائـع وبعـض القروض العربية (حوالي ٢٠٠ مليون دولار).

وقد حدث في مباحثات آخر العام، أن تقدم صندوق النقـد بطلبات ملحة؛ ووفق على بعضها، وأُرجِئ البعض الآخـر،

وعلى رأسه تخفيض جديد لسعر الصرف. "ويمكن أن تكون البداية في هذا الاتجاه بتعديل نزولي في السعر إلى حـوالي ٠,٧٢ جنيه للدولار. وقد وافق د. السايح علـى أن السـعر الحالي لا ينبغي اعتباره سعرا جامدا، ولم يغلق الباب أمـام احتمـال التعـديل النزولـي" [٢٧٧]. ولكـن هـذا الموقـف لم يكن مرضيا، وكان لا بد من عقاب، وقد انتهت المحادثات في ٦ ديسمبر، وحدث بعدها أن تقدمت دول الخليج تطلـب ودائعها. وقررت وقف السحب على ما تبقى من قروضـها للمشروعات (نحو ١٧٠ مليون دولار)، وطلب سحب الودائع بالذات، دفعة واحدة؛ إنذارا بإحداث انهيار خطيـر، ولكـن السلطات المصرية ردت بأمر عسكري يقضي بحظر سحب الودائع لاعتبارات الأمن القومي [٢٧٨].

ومعروفٌ أن صندوق النقد سبق أن كتب "أن تأجيل سداد الودائع، سيستمر طالما أن ميزان مدفوعات مصـر يتطلـب هذا"، ولكن كان هذا الكلام يتضمن - في نفـس الوقـت - شرط أن تكون الحكومـة المصـرية منتظمـة فـي تنفيـذ التعليمات. وقد نسجل في هذه المناسـبة أنـه لـوحظ فـي المحضر السري لمباحثات ديسمبر ١٩٧٩ أن ممثل الصندوق

(شعلان) لم يثر قضية التوقف المصري عن سـداد الفوائـد العربية؛ باعتبارها من نقاط الخلاف الساخنة، ولوحظ أيضـا أن هذا التوقف، وما تلاه من قرار بحظر سـحب الودائـع، لم يمنع من عقد اجتماع المجموعـة الاستشـارية الثالثـة، بحضور صندوق النقد وإشراف البنـك الـدولي، وحسـب معلوماتنا، لم يثر الموضوع أي من الحاضرين، مع أن جزءا صغيرا من هذه الإجراءات كـان كفـيلاً - فـي ظـروف أخرى- بإثارة زوابع الهيئات الدولية ومن حولها. وتفسـير ذلك، أن الجو السياسي العام في المنطقة العربية، كان يوحي بأن سحب الودائع في إطار المحاربة "للحلـول التصـفوية"، وضار سياسيا أن تثار في هذا الجو ضجةٌ غريبـةٌ لمسـاندة أصحاب الودائع، وفي نفس الوقت، فإن صـندوق النقـد - الذي يعلم الملابسات الحقيقية - يدرك قيمة احتواء مثل هذه التناقضات (في ظروف سياسية معقـدة) دون ضـجة تثيـر حقيقة دوره ومطالبه [٢٧٩].

لقد أراد الصندوق أن يستخدم قضية الودائع كأداة ضـغط في دبلوماسيته السرية، وبالفعل تمت مباحثـات واتصـالات سرية مع الصندوق، كان وجهها الأول دفاعـا عـن حـق

أصحاب الودائع، وكان وجهها الآخر المطالبة بتنفيذ التعليمات. ورغم جهلنا بنتائج هذه المباحثات - حتى كتابة هذه السطور - نؤكد أن النتيجة ستكون ترتيبات ميسرة لحل مشكلة الودائع، مرتبطة بجدول زمني لتنفيذ الالتزامات والشروط.

ولمزيد من التوضيح حول موقف الدول الخليجية و"مساعداتها"، نُلفت النظر إلى فقرة جاءت في تقرير رسمي لوكالة التنمية الأمريكية، الفقرة تتناول جهد الحكومة الأمريكية لحشد وقيادة مصادر إضافية لإقراض الاقتصاد المصري، وتقول: "**إن مدى التمويل العربي، الذي كان المصدر الأساسي لدعم ميزان المدفوعات في الماضي، معرض لدرجة ملحوظة من عدم اليقين، ولكن يتوقع أن يظل ضخما**" (٢٨٠) (التشديد من المؤلف).

على أية حال، كان تزايد اعتماد الاقتصاد المصري على الواردات مسألة خطيرة، فهو يؤكد - كما يقول البنك الدولي - انعدام المنعة الاقتصادية لمصر، أي أن الاقتصاد المصري معرض لإصابة بليغة لدى أي طارئ سلبي في علاقاته الخارجية؛ سواء فيما يتعلق بالاستهلاك، أو الإنتاج،

أو الاستثمار [٢٨١]. ويتوقع البنك الدولي زيادة العجـز فـي الحساب الجاري خلال الأعوام ٨٠ ـ ١٩٨٢ بحـوالي ٧٧ % فوق مستوى ٧٩ ـ ١٩٨٠ [٢٨٢]. والاحتياجات الإجمالية من النقد الأجنبي لسد الفجوة التمويلية قـدرت بحـوالي ٣,٢ بليون دولار (١٩٨٠)، و٣,٩ بليـون دولار (١٩٨١) و٤,٧ بليونًا (١٩٨٢). ويحدث كل هـذا رغـم توقـع أن تزيـد المتحصلات الذاتية للاقتصاد المصري من النقد الأجنبي من حوالي ٦,٦ بليون دولار (١٩٧٩) إلى حـوالي ٨,٦ بليـون دولار (١٩٨١) [٢٨٣]. ولكن هناك حرص علـى أن تبقـى الفجوة وأن تتسع؛ لكي يبقى الاقتصاد المصري معتمدا بشدة على الاستدانة من العالم الخارجي ـ تحت إشراف صـندوق النقد ـ وتقول التقديرات إن المصادر غير الرسمية يمكن أن تسد جزءا من الفجوة التمويلية (استثمارات شـركات الـنفط أساسا)، والباقي يسدد بالقروض الرسمية وبتسهيلات صندوق النقد. والمطلوب من هذه "المساعدات" في الأعـوام الثلاثـة على التوالي: ٢ بليون دولار ـ ٢,٦ بليـون دولار ـ ٣,٣ بليون دولار [٢٨٤]. وكل هذه الجزرة يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى عصا.

(٢) القطاعات الرائدة ـ النفط:

أ- ننتقل الآن إلى قصة "القطاعات الرائـدة": الـنفط ـ القناة ـ السياحة ـ العاملون في الخـارج. هـذه القطاعـات أحيطت بضجة إعلامية كبيرة. والتقـارير الدوليـة حـول استراتيجية التنمية (وكالة التنمية الدولي ـ صـندوق النقـد) ركزت على هذه القطاعات باعتبارها مناط الأمل في النمـو السريع، وفي التغلب على مشكلة ميزان المـدفوعات. وقـد التزمت القيادة المصـرية بهـذا التوجـه لتشـويه الهيكـل الاقتصادي وبنية المجتمع. وحين راج الحـديثُ عـن عـام ١٩٨٠ كعام للرخاء، وعام لاجتياز عنُق الزجاجة ـ حسبما جاء في خطابات وأحاديث الرئيس السادات طوال الأعـوام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، وحتى أوائل ١٩٧٩ ـ كان المقصود أن عائد "القطاعات الرائدة" سيصـل عـام ١٩٨٠ إلـى ذروة مرتفعة؛ وفقًا لخطة ٧٦/ ١٩٨٠ (التي صدرت في أبريـل ١٩٧٥) كان هناك التزام بإنتاج ٥٠ مليون طنًا مـن الـنفط الخام عام ١٩٨٠، والمرحلة الأولى من توسيع وتعميق قنـاة السويس تنتهي في نفس هذا العام. ومشروعات السياحة (بكل

الحوافز المقدمة) كان مقدرا أن تصل إلى قمة مناسبة، وكذلك تحويلات العاملين.

ورغم تراجع شعار عام الرخاء مع الاقتراب من عام ١٩٨٠، ظلت التقارير الدولية، والمقالات الصحفية (في الخارج وفي مصر) تشيد بدور القطاعات الرائدة، وبالنتائج الباهرة التي حققتها، في تحقيق معدلات النمو المزعومة، وفي زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي.

وقد تطور صافي الحصيلة النقدية - الناشئة عن كل القطاعات الرائدة - على النحو الوارد في جدول (١٩):

جدول (١٩)

صافي حصيلة النقد الأجنبي من القطاعات الرائدة بملايين الدولارات (أسعار جارية)[٢٨٥]

السنوات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩ (١)
١ - النفط *	- ٣٥٧	٢٠	٢٤٤	٦٨٠
٢ - صافي خدمات غير العوامل * *	٦٢٧	٥٧٢	٧٢٩	٦٨٠
القناة	٣١١	٢٤٨	٥١٤	٦٠٠
السياحة	٤٦٤	٧٣٠	٧٠٢	٦٥٠
٣ - تحويلات العاملين * * *	٥٣٠	٥١٦	٩٢٢	٨٥٠
المجموع (١ + ٢ + ٣)	٨٠٠	١١٠٨	١٨٩٥	٢٢١٠

* هذا صافي أثر النفط على ميزان المدفوعات (= صادرات القطاع ـ وارداته).
** خدمات غير العوامل تشمل بنـودا أخـرى ثانويـة غيـر القنـاة والسياحة، وقد تعذر تقدير صافي القناة والسياحة، كل على حِدة.
*** المقصود تحويلات العاملين النقدية. أي استبعدت المبالغ الموجهة للاستيراد العيني دون تحويل عملة.

(١) أرقام أولية.

وهذه الحصيلة النقدية الإجمالية لم تكن تكفي لسد العجـز في الميزان التجاري، الذي يتسع في نفس هذه السنوات (بعد استبعاد أثر النفط) على النحو التالي:

بملايين الدولارات (أسعار جارية)

١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
ـ ٢٤٢١	ـ ٢٥٤١	ـ ٣٩٣٦	ـ ٤٢٥٠

وينبغي أن نتـذكر أن أعبـاء خدمـة الـديون الطويلـة والمتوسطة الأجل (بملايين الدولارات ـ أسـعار جاريـة) تزايدت أيضا في نفس السنوات على التـوالي، علـى هـذا النحو: [٢٨٦].

ـ ١٠٠٨ ـ ١١٣٠ ـ ١٣١٤ ـ ١٣٨٦

وإذا خصمت التزامات خدمة الـديون (وهـي التزامـات مقدسة عند صندوق النقد) من حصيلة "القطاعات الرائـدة"؛ يكون الباقي (بملايين الدولارات ـ أسعار جارية):

٢٠٨	٢٢	٥٨١	٨٤٢

ولكن لا يعني كل ذلك أن القطاعات الرائدة لم تُحدِث أي تحسن؛ فهناك تحسن في قدرة الاقتصاد المصري على تسديد الديون، وهناك تحسن بالقدر الذي يجعل توقف التحـويلات النقدية من الدول النفطية، مسببا لمشاكل يمكـن احتمالهـا، ولا يحدث انهيارا خطيرا.. (هل كان استهداف أن يتحقق هذا حول عام ١٩٨٠ ـ أي في فترة المعاهدة والتطبيع ـ مجرد صدفة؟).

سبق أن ذكرنا أن إعادة صياغة الهيكل الاقتصادي (بحيث تصبح هذه القطاعات رائدة وقائدة) تعني تحـول الاقتصـاد المصري عن الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي، وعلى الصناعة التحويلية المدارة من الـداخل، وهـذه القطاعـات الرائدة تابعة بالضرورة للخارج، وخادمة لمخططاته؛ سـواء بحكم وضعها المؤسسي الحالي، أو لطبيعة نشـاطها نفسـه. ونضيف الآن أن هذه القطاعات ـ في الظروف المصرية ـ

تعني تحولاً في هيكل الاقتصاد المصري، وفي بنية المجتمع المصري، على نحو يتسق تماما مع أهداف السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي، ويكفي أن نشـير - حاليـا - إلـى أن انتظـام الموارد الناشئة عن هذه القطاعات يرتبط ـ إلى حد كبير ـ بعدم تجدد القتال. وبهذا الهيكل الجديد للموارد، تغامر مصر بحوالي ٦٠ % من حصيلتها من النقد الأجنبي، إذا قررت أن تحارب.

وقد يتساءل البعض هنا عما إذا كنا ضد استخدام القنـاة، أو ضد تنشيط السياحة، أو ضد انتقال العمالة المصرية إلـى الأقطار النفطية المجاورة، ومثل هذا التساؤل يبلور الفـارق بين منهج التعامل مع العناصر المختلفة؛ كل على حِدة، وبين منهج الدراسة لهذه العوامل، لمفهومها ووظيفتهـا وأسـلوب عملها، في إطار علاقتها بالنسق العام. وسنلحظ في عرضنا لما تحقق في "القطاعات الرائدة"، أن الأعداء خططـوا لهـذا القطاعات في إطار نسقهم المستهدف، وتطورت بالتالي هذه القطاعات على النحو الذي يتسق مع طبيعة النسق المحكـوم بهدف إرساء التبعية بشكل عام، وبوجهه الخاص في منطقتنا الممثل في السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي.

وبالتالي لا تكون المسألة: هل نحن ضد تطـوير هـذه القطاعات أولاً؟ السؤال هو: كيف تتطور هذه القطاعـات ـ أو بعضها ـ في إطار نسق مستقل محارب؟

ب ـ قطاع النفط ـ كما يقال ـ حقق نتائج باهرة. وواقع الحال أن الزيادة في دخل النفط (وبالتحديد في حصيلة صادراته) تعود إلى زيادة الأسعار في المقـام الأول. وليس إلى الكمية المستخرجة أو المصـدرة؛ فـوزارة البترول اعترفت في عام ١٩٧٧ بأن الهدف السـابق إعلانه بإنتاج ٥٠ مليون طنًا من النفط في عام ١٩٨٠ لن يتحقق؛ إذ لن يتجاوز الإنتاج (من الزيـت الخـام والغازات) في ذلك العام ٣٩,١ مليون طنًا، ولن يصل الإنتاج إلى ٥٠ مليون طن إلى عـام ١٩٨١ (وكـان مستهدفًا في التقديرات الأولى أن يصل إلى ٦٥ مليون طن) [٢٨٧]. إن الوصول إلى قمة الـ ٥٠ مليون طـن لم يكن طفرة معجزة، ولم تستند تقديراته إلى اكتشافات كبيرة جديدة (فعلية أو متوقعـة) ومـع ذلـك تأجـل الوصول إلى هذا الهدف، رغم استرداد الآبار المنتجة من إسرائيل في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩.

إن الزيادة الكبيرة في الحصيلة النقدية للصادرات النفطية، ترجع – إذاً - إلى زيادات سعرية - في الأساس - ولا تعكس تقدما جادا في الكميات المنتجة والمصدرة، ومع هذا نلحظ الكثير من الزهو في الحديث المتكرر حول التوسع الكبير في الصادرات السلعية بفضل النفط. وبتواصل هذا الحديث رغم أن الوجه الآخر من الصورة، يؤكد أن الحصيلة النقدية لمجموع الصادرات السلعية (التي انتفخت بأسعار النفط المصدر) لم تعد تكفي لمواجهة الواردات من السلع الاستهلاكية وحدها، كما يبدو في الجدول التالي:

السنوات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الواردات الاستهلاكية ----------- % مجموع الصادرات السلعية	٨١	١٠٣	١٠٠,٤

ويلاحظ أيضا أن التقارير الدولية تعمد إلى التصريح أو الإيحاء بأن النفط حل محل القطن كمصدر أول للنقد الأجنبي (في إطار الصادرات السلعية)، وهذا الكلام جزء من حرب أصحاب هذه التقارير ضد القطن - من ناحية، وهو احتفاء بالنفط (باعتباره ممثل القطاعات الرائدة في الصادرات السلعية) من ناحية أخرى. يطرح الموضوع في الجداول الإحصائية (على سبيل المثال) كما في جدول (٢٠)[٢٨٨]:

جدول (٢٠)

صادرات النفط والقطن

(ملايين الدولارات - أسعار جارية)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
صادرات النفط	٢٦٨	٦٠٠	٧٣٤	١٣٥٠
صادرات القطن	٣١٢	٤٥٧	٢٧٥	٣٧٠

وهناك نقد تقليدي يوجه إلـى الـدول النفطيـة؛ لأنهـا لا تتعامل مع النفط باعتباره ثروة ناضبة، إلا أن السياسـات الاقتصادية المصرية (بدفع من القـوى الخارجيـة) تخطـط للتعامل المنتظم مع النفط، باعتباره مصدرا لإيرادات جارية، ولاستخدام كل زيادة فـي إيراداتـه - وبحمـاس واحتفـاء شديدينـ للحد من العجز الجاري في الموازنة العامة، وفـي ميزان المدفوعات. ولكن هذه قصة أخرى. فما نحن بصدده، هو أنه - حتى بهذه المعايير - تعتبـر الصـورة المذاعـة زائفة؛ فبند صادرات النفط (المثبت عاليه) زيد زيادة مفتعلـة بضم إيرادات الدولة من خط سوميد إليه، ولكن أهم من ذلك أنه لم تُخصم واردات قطاع النفط لإثبات الأثر الصافي الذي تجوز مقارنته بحصيلة قطاع القطن، وكذلك ضمت صادرات

نواتج تكرير النفط، بينما لا تضم صادرات الغزل والنسـيج.
وإذا عدلت الصورة على ضوء كل هذا تكون كما في الجدول رقم (٢١):

جدول (٢١)

صافي حصيلة قطاع النفط ومجموع حصيلة قطاع القطن [٢٨٩] ملايين الدولارات (أسعار جارية)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩ **
صادرات النفط *	٢٦٨	٦٠٠	٧٣٤	١٣٥٠
واردات النفط	ـ ٣٨٥	ـ ٢٥٠	ـ ٢٠٠	ـ ٣٥٠
واردات شركات النفط (آلات)	ـ ٢٤٠	ـ ٣٣٠	ـ ٢٩٠	ـ ٣٢٠
صافي حصيلة النفط	ـ ٣٥٧	٢٠	٢٤٤	٦٨٠
صادرات القطن الشعر	٣١٢	٤٥٧	٢٧٥	٣٧٠
صادرات غزل ونسيج وملابس	٣٠١	٣٢٥	٣٥٠	٣٥٠
مجموع حصيلة القطن	٦١٣	٧٨٢	٦٢٥	٧٢٠

* لا تدخل في الصادرات حصة الشريك (وتحسب كتحويلات للخارج) وهي ٩٥ ـ ١٦٠ ـ ٢٤٥ ـ ٥٤٠ مليـون دولار مـن ٧٦ إلـى ١٩٧٩ على التوالي.

** أرقام أولية.

ج - ويعني كل هذا، أن نتـائج قطـاع الـنفط الفعليـة لا تتناسب أبدا مع حجم الضجة المثارة، ومـع ذلـك، فإن الضجة الحالية حول الإنجازات، أقل كثيـرا مـن الضجة التي أثيرت حول الأماني والأحلام في عـامي ١٩٧٤ و١٩٧٥. في بداية الغزو الخـارجي، تحـدثنا عن الحملة الهائلة لبيع الأماني والأحلام، ووسط هـذه الحملة تدافعت شركات النفط الغربية لتوقيع اتفاقيـات للبحث عن النفط في مظاهرة مثيرة (انظـر الفصـل السادس). بمجرد وقف إطلاق النار بدأ التزاحم، ومع نهاية ١٩٧٤ كانت الاتصـالات والمفاوضـات مـع الشركات قد أسفرت عن توقيـع ٢٤ اتفاقيـة، ومـع ارتفاع أسعار النفط عند الجيران، وسيول الأموال التي اجتاحتهم، التهب الخيالُ وطاشت العقول. وعبر عـن هذه اللحظة موسى صبري (رئـيس تحريـر جريـدة الأخبار) حين سارع في ديسمبر ١٩٧٤ إلـى وزيـر البترول (أحمد عز الدين هلال) ليسأله:

- "متى يجيء الخير الكبير؟

- أتوقع أن عـام ١٩٧٦ سـيكون عـام المفاجـآت البترولية السارة.. إن المستقبل القريب للبتـرول، يقدر الدخل بأرقام ضخمة خياليـة، وهـذه هـي الأبواب الحقيقية للأمل، الأمل الكبير فـي الغـد الكبير" (٢٩٠).

وبالتأكيد عمِد أصحاب المخطط الخـارجي إلـى نشـر الأكاذيب والأضاليل على نطاق واسع، وعلى كل المستويات. في أول يناير ١٩٧٥، أعلنت جريدة الأهـرام أن فانـدربيك (رئيس شركة أرامكو) أكد للرئيس أنور السادات، أن إنتـاج النفط في مصر سيصل في نهايـة ١٩٧٥ إلـى ٦٠٠ ألـف برميل يوميا (٣٠ مليون طنًا سنويا). وقـد أسـرعت وزارة البترول في تلك الفترة (وعلى ضوء اتصالاتها بالشـركات) إلى وضع مخططها الشهير للوصول بالإنتاج إلى ٥٠ مليون طنًا عام ١٩٨٠. ولكن ظل الدعاة الأجانب يزايدون على هذا الرقم الطموح، على نحو أقلق الفنيين الوطنيين، فكتب أحدهم (مصطفى كمال العيوطي): "إنه قد يكون من المناسـب فـي مقام الحديث عن هدف المليون برميل يوميـا عـام ١٩٨٠ الإشارة، إلى ما ذكره أحد الأمريكيين الذي وصـفته إحـدى

الصحف المصرية بأنه "خبير بترولي"، في الندوة التي أقيمت في القاهرة في الفترة من ٧ إلى ٩ يونيو الماضي، بالتعـاون مع الفاينانشيال تايمز تعليقًا على ما ذكـره رئـيس الهيئـة المصرية للبترول في هذه الندوة عن الهدف المـذكور، فقـد علق هذا "الخبير" الأمريكي على هذا بأن ما لديه من بيانات يشير إلى أن مصر ستنتج بمعدل خمسة ملايين برميل، وليس مليونًا واحدا يوميا في عام ١٩٨٠. ولا شك أن كل مصري يسعده أن يكون هذا الوضع ممكنًا عام ١٩٨٠، ولكن لا يجب في مثل هذه الأمور أن توضع الأرقام جزافًا، دون أي أساس علمي" (٢٩١).

إن الإمكانيات النفطية المتوقعة في مصر تبدو واعدة جدا. وهذا التقدير يعتمده كافة الفنيين الوطنيين، ووفق مؤشـرات موضوعية واضحة (٢٩٢)؛ ولذا نظر كثير من هؤلاء إلـى ظاهرة التدافع المفـاجئ للشـركات منـذ أواخـر ١٩٧٣، باعتبارها تحركًا منطقيا، وتصحيحا لخطأ قديم، وحين سـئل وزير البترول أيامها:

- "كيف تم الاتفاق مع ٢٤ شـركة بهـذه السـرعة؟" (حتى آخر ١٩٧٤).

كانت الإجابة: "بتنظيم بسيط للعملية. أولاً - حددنا مسار ممثل الشركة الأجنبي عندما يحضر إلى مصر. يقابل مـن؟ واخترنا الأفذاذ المصريين - في مجال الاتفاق - مفاوضـة وعلما.. شعارنا: فهم - جدية - أمانة - سرعة" (٢٩٠).

من المؤسِف أن تكون الإجابة بهذا المستوى، وهي تعكس في جانب منها - أن ثقافتنا العامة عن عالم النفط، لا زالـت محدودة.. فهل مافيا النفط تحركها عوامل "الفهـم والجديـة" لدى الأقطار المنتجة للنفط؟! وهل يحفزها توفر "الأمانـة"؟! يحتمل طبعا أن يكون الوزير قد حاول ألا يثيـر أي تفسـير يسبب ضيقًا - بأي قدر - لشركات النفط حاملـة الرخـاء، ويحتمل أنه أراد الفخر بإنجاز وزارته، ولكن ما يعنينا هنـا هو التأكيد على أن شركات النفط أكثر الشـركات العـابرة للجنسية ارتباطًا بالاستراتيجية العليا للدول الغربية، وأكثرها تنسيقًا مع أصحاب القرار في السياسة الخارجية لهذه الدول. ووفقًا لذلك، فإن قرار الشـركات باقتحـام أحـد الأقطـار للاستكشاف هو قرار استراتيجي سياسي في المقـام الأول، وقرارها بالإنتاج، وبأي معدلات هو أيضا قرار سياسي فـي المقام الأول (دون إهمال طبعا لوزن الاعتبـارات التابعـة

الأخرى). وهذا هو التفسير الوحيد والصحيح لظاهرة امتناع شركات النفط العالمية عن المشاركة النشطة فـي عمليـات البحث والتنقيب – داخل مصر –لأكثر من عشرين عاما، ثم لظاهرة تدافعها مرة واحدةً بعد حرب أكتوبر.

في عام ١٩٥٤ وقعت اتفاقيـة مـع شـركة كولـورادو الأمريكية (صحارى بتروليم) للبحـث عـن البتـرول فـي الصحراء الغربية، ولكن "ثبت أن هذه الشركة لم تكن مهمتها البحث عن البتـرول، وإنمـا تعطيـل البحـث عنـه مـدة معينة"[٢٩٤]. وقد تركت شركة صحارى مسرح العمل تمامـا بعد عدوان ١٩٥٦، دون أي أثر، أو أية معلومات عن نتائج عملها. ومع عودة "المساعدات" الأمريكيـة ـ فـي أوائـل الستينيات ـ وقعت ثلاث اتفاقيـات مـع شـركتي فيليـبس وأوموكو الأمـريكيتين، ومـع الشـركة الدوليـة للزيـت (الإيطالية). وشملت هذه الاتفاقيات مناطق خلـيج السـويس والصحراء الغربية ودلتا وادي النيل، ولكن "هل يمكننـا أن نكتفي بثلاث شركات للبحث عن النفط؟ "أجاب علـي والـي (وزير البترول) على هذا السؤال عام ١٩٧٢ بأننـا "نريـد عشرين شركة ونرحب بالتعاون مع كل جهة تتقدم وبشروط

وتسهيلات مرنة، ولكن شركات البترول الغربية هـي التـي أحجمت عن المجيء.

في الفترة الأخيرة تقدمت شركتان فقط بعرضين جديـدين للبحث عن البترول، ولكن لوحظ أنهمـا اختارتـا منطقتـين محددتين وبطريقة مشبوهة (منطقة حول مرسـى مطـروح على البحر الأبيض، ومنطقة حول مرسى علم على البحـر الأحمر) ومعروف أن المنطقتـين تشـتملان علـى مواقـع عسكرية، وكانت بهما مرافئ وتسهيلات للأسطول السوفيتي) وكان طبيعيا أن نرفض".

وقد خاض علي والي إلى تأكيـد "أن البتـرول سياسـة والسياسة بترول"، وقد ركزت احتكارات النفط على ليبيا في العهد السابق في ظروف سياسية معينة، وبعد أزمة ١٩٥٦، حين ارتفعت الصيحة بضرورة إنتاج نفط غرب السـويس، وأنفقت في سبيل ذلك حـوالي ١٠٠٠ مليـون دولار قبـل اكتشاف قطرة من النفط الليبي. أما في مصر، فقد أُنفق ١٢٠ مليون دولار فقط (حتى تاريخ هذا التصريح) ولكننا لم نصل بعد إلى الموقع الأساسي للنفط"، وأهم من ذلك أن "الشركات الأمريكية لا تعطينا كل المعلومات التي تحصل عليها" [٩٥].

ورغم غياب المعلومات المتكاملة، كانت هناك ملاحظات حادة حول عمل الشركتين الأمريكيتين اليتيمتين: "أوموكـو" و"فيليبس". فشركة "أوموكو" متهمة بتخريـب إنتـاج حقـل المرجان العملاق المتعدد الطبقات، الذي أعلن أنـه أصـيب بشيخوخة مبكرة عام ١٩٧١، وقـد وعـدت الشـركة بـأن مشروع الحقن المائي سيرفع الإنتاج إلى ١٥٠ ألف برميـل يوميا من طبقة كريم وحدها في عام ١٩٧١، ولكن إنتاجه من طبقتي كريم وبلاعيم معا، لم يتجاوز ٩٢ ألف برميل يوميـا في ديسمبر ١٩٧٦. ويذكر الفنيون أيضا اكتشاف حقل يوليو العملاق عام ١٩٦٧ (٧٠٠ ألف برميـل احتيـاطي ممكـن ضخه)، ثم مهزلة إعادة اكتشافه في مارس ١٩٧٤. لقد تـم وضع هذا الحقل على الإنتاج في أواخر ١٩٧٤، أي بعد سبع سنوات من تاريخ الاكتشاف (في ليبيا متوسـط المـدة بـين الحصول على الامتياز والبدء في الإنتاج حوالي ١٨ شـهرا) (٢٩٦).

وسجل أوموكو طويل أيضا في إهمال حقل الأمل العملاق ذي المخزون الهائل من الزيت والغازات، ويلاحـظ أيضـا التلكؤ في تنمية وتطوير حقل رمضان الذي يحـوي طبقـة

بترولية سمكها ١٤٥٠ قدما، والذي يمكن ـ كما تقول وولـد أويل (عدد أغسطس ١٩٧٦) - أن يصل إنتاجها إلى حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا (إنتاج الحقـل فـي آخـر ديسـمبر ١٩٧٦) ـ أن يصل إنتاجها إلى حوالي ٣٠٠ ألف في سجل أوموكو إلى إهمال الكشف النفطي في بئر (ألف ـ ١) جنوب الطور الذي أعطى ٤٥٠٠ برميل زيت يوميـا جـودة ٣٠ درجة أمريكية (في منتصف ١٩٦٦)، وقد تسلم الإسرائيليون هذه المنطقة، وعربدوا فيها بحفاراتهم الأمريكية.

ومعروفٌ أن الجيولوجيين المصريين أشاروا منـذ مـدة طويلة إلى الاحتمالات النفطية العاليـة لصـخور العصـر الطباشيري وما تحته، وأكدوا باسـتمرار علـى معارضـة التركيز ـ أثناء البحث عن النفط ـ على صخور المايوسين. ونتائج حقلَي رمضان ويوليو وغيرهما من الحقول المكتشفة حديثًا في منطقة حقل مرجان وجنوبها، أثبتت أهمية البحـث عن النفط في صخور العصر الطباشيري؛ "فأين كان خبـراء النفط في شركة أوموكو؟ إن اتهام هؤلاء بالقصور والغباء ـ كما يقول نصر حمود ـ هو اتهام خاطئ؛ فالحقيقة أن فـي

شركة أوموكو يعمل خبراء البترول وخبراء التلكؤ في إنتاج البترول جنبا إلى جنب".

والملاحظات حول أعمال شركة فيليبس ليست أقل حدة وخطورة؛ فقد وعد وزير البترول (علي والي) بناء على تقارير خبراء فيليبس، بأن يبدأ الإنتاج المنظم من حقل "أم بركة" قبل نهاية ١٩٧٠، وأن يصل معدل الإنتاج اليومي إلى ٦٠ ألف برميل، إلا أن هذه الأحلام تبددت في الهواء، وسمي حقل "أم بركة" بعد ذلك بحقل الألغاز. وعندما اكتشفت حقل الغازات العظيم في أبي قير، اختلفت شركة فيليبس مع الحكومة المصرية على مشكلة توزيع الأرباح، ورفضت إقامة مصنع لإنتاج الإيثيلين والبولي فينيل كلوريد، من النافتا الناتجة عن معمل تكرير النفط بالمكس في عام ١٩٦٦، وتركت المؤسسة العامة للبترول لتتولى مهام تطوير حقل أبي قير وحدها إذا شاءت. كما تركت أيضا المؤسسة تحفر على مسئوليتها بئر يد ما ـ ١، والذي تفجر منه زيت عالي الجودة، وأهملت تماما منطقة فاجور والسلوم المجاورة لحقوق شرق ليبيا العملاقة، رغم أن هذه البئر أعطت عند الاختبار ٢٠٨٨ برميل يوميا، من طبقة رملية في العصر

الطباشيري، تشابه تماما الطبقة المنتجة في حوض سرت في شرق ليبيا.

كذلك أهملت فيليبس نتائج بئر حافة القطارة ـ ١ التـي أعطت زيتًا من طبقتين من الحجر الرملي النوبي فـي عـام ١٩٦٧، واعتبرت الزيت والغاز الذين تدفقا من بئـر علـم البويب (نوفمبر ١٩٦٥) غير اقتصاديين، فضلاً عن إهمالها لبئر برج العرب.

وحقل الرزاق شهد مفاجأة مثيرة؛ فقد تخلت شركة فيليبس عن منطقة الحقل وفقًا لنظام التخلي عـن المسـاحات غيـر المرغوب فيها في إطار عقدها الذي كان يشمل مناطق برج العرب ومطروح وفاجور (٩٦ ألف كيلومترا مربعا). وقـد انتقلت المنطقة إلى امتيازات الشقيقة "أوموكو" (بعد عصـر الانفتاح)، وعند حفر أول بئر استكشافي، تفجر الزيت مـن ست طبقات متتالية، أعطت الطبقة الثالثـة وحـدها حـوالي ٤٠٠٠ برميل يوميا من صمام ¾ بوصة، جودة ٣٧,٥ درجة أمريكية ـ وقد حدث أن أعلنت شركة ويبكو (وهي شـركة المشاركة بين فيليبس ومؤسسة البترول) أنه تم اكتشاف طبقة جديدة منتجة في حقل العلمين، أسفل الطبقات الحالية، وقيـل

بعد ذلك إن هذه الطبقة كانت معروفة من قبلُ، ولكن لم تكن معدة للإنتاج، ثم أعلن في النهاية انخفاض إنتاج حقل العلمين من ٤٣ ألف برميل يوميا في سبتمبر ١٩٦٩ إلى ٨٠٠٠ برميل يوميا في آخر ١٩٧٦ (٢٩٧).

كل هذه الملاحظات تدور في إطار أن الشركات العالمية لم تكن جادة في إنتاج النفط، ولم تبذل جهدا في أعمال الكشف، يتناسب مع ضخامة الاحتمالات. في أوائل ١٩٦٩ أوضح أحمد نصر البرقوقي "أنه في ضوء الأبحاث والمساحات التي تمت حتى الآن في خليج السويس، يتبين أن هناك ما يزيد على ١٥٠ تركيبا بتروليا خلاف ما سوف تُسفر عنه عمليات البحث في المستقبل، وما سوف يتضح فيما بعد من مصايد أخرى غير المصايد التركيبية؛ مثل المصايد الاستراتيجرافية. وقد اختبر حتى الآن بالحفر أقل من ٥٠ تركيبا اكتشف البترول في ٢٩ منها وثبت خلو نحو ١٥ تركيبا من البترول، والباقي لم يتم اختبارها بعد.. وإذا استمرت أعمال الحفر في هذه المنطقة بمعدلاتها الحالية (وهو ما لا يزيد عن عشر آبار سنويا) فمعنى هذا أن خليج السويس يحتاج إلى ٢٥ عاما على الأقل لتحديد كميات

البترول والغاز فيه، ومعروف أن منطقة خليج السويس التي تشمل حوالي ٢٢ ألف كيلومتر مربع هـي أكثـر المنـاطق دراسة وحفرا، أما الصحراء الغربية والدلتا، التـي تشـمل حوالي ٤٠٠ ألف كيلومتر مربع، فسوف تحتـاج بالمعـدل الحالي للحفر (وهو أيضا حوالي عشر آبار استكشاف سنويا) إلى خمسمائة عام على الأقل لتحديد كميات البترول والغـاز فيها" (٢٩٨). وللمقارنة، فإن عدد الآبار الاستكشافية في ليبيا (في بداية انطلاقها النفطي) كان ١٧٣ بئـرا عـام ١٩٦٢، وارتفع إلى ١٨٠ عام ١٩٦٣ (٢٩٧).

د ـ والحسابات السياسية ـ خلف هـذا الموقـف مـن الشركات ـ كانت معقولة تماما (من منظور المصالح الاستراتيجية الغربية)؛ فالقيادة الناصرية استفادت من إمكانيات مصر المؤسسية والبشرية والإنتاجيـة، فـي إحداث مد ثوري عارم داخل الوطن العربي الكبيـر، فانتشر التمرد بزعامتها ودعمها باتجـاه الاسـتقلال، والأنظمة التي أقامتها قوى السيطرة الغربية لضـمان التبعية صارت في موقف الدفاع ومعرضة للانهيـار، وبالتالي كان استمرار تدفق الـنفط بشـروط الـدول

الغربية المجحفة معرضا أيضا للانهيار. وفـي هـذا الوضع كان تحول مصر إلى دولة نفطيـة يضـاعف وزنها الثوري، ويدعم قدرتها الاقتصـادية، ويجعلهـا أكثر تأثيرا ـ وبشكل مباشر ـ في سياسـات الـنفط العربية؛ ولهذا كانت الحسابات السياسية الرشيدة تبرر صدور قرار عام بمنع شركات النفط مـن المجـيء للاستكشاف، وبمنع من يستثنَى من الإنتاج، إلا بالقدر الذي يبقي على آمال السلطات المصرية فـي جـدوى استمرار التعامل.

* ولكن مع بداية الغزو الاقتصادي صـدر قـرار جديـد، وأفهمت السلطات المصرية المعنية ـ مع تدافع الشركات أن الموقف أُعيد تقويمه، وأن صفحة جديدة قـد فتحـت. وبالفعل وصل عدد الاتفاقيـات المنفـذة (منـذ ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٣ حتى ٧/ ٦/ ١٩٧٩ إلى ٤٩، منها ٢٣ اتفاقية في الطلعة الأولى؛ أي حتى آخر ١٨/ ١٢/ ١٩٧٤. ولكن ـ بعد إحداث الأثر النفسي المطلوب ـ لوحظ أن عدد الآبار الاستكشافية لم يزد عما كانت عليه الحال قبل الانفتاح، بل نقص!

كان عدد الآبار الاستكشافية المحفورة سنويا (في الفتـرة ٦٨ ـ ١٩٧٢) يتراوح بين ٢٠: ٣٣ بئرا، وكانت الشـكوى مستمرة ـ كما أوضحنا ـ من انخفاض هذه المعدلات، فلما رضت عنا الشـركات وتـدافعت؛ انخفـض عـدد الآبـار الاستكشافية إلى ١٢ (١٩٧٤) وإلى ١٨ (١٩٧٥)، ثـم زاد التباطؤ على نحو حاد، بدءا من عـام ١٩٧٨ [٢٩٩]، وكـان العدد في عام ١٩٧٩ مجرد ٩ آبار (٧ في خليج السويس + بئر في الصحراء الشرقية + بئـر آخـر فـي الصـحراء الغربية)[٣٠٠]. وكان طبيعيا أن تثور المخاوف لدى الفنيـين الوطنيين في قطاع النفط؛ فقـد تمخضـت المظـاهرة عـن لاشيء، وعادت الشركات إلى اللعبة القديمة. وكـان إهمـال الصحراء الغربية بالذات يبدو غريبا ـ فـي نظـر هـؤلاء الفنيين ـ رغم احتمالاتها الكبيرة. لقد وضعت شروطٌ جديدة مغرية أمام الشركات العالمية، ومن أهمها أن الشركة تسترد مصاريف البحث (في حالة العثور على النفط وإنتاجه) خلال سنة واحدة بدلاً من عشر سنوات. وكان يقال فـي مرحلـة التفاؤل الأولى: إننا لن نعود إلى أيام تقسيم الصحراء الغربية بين شركتين، وأيام أن احتكرت شركة واحدة حـوالي ١٠٠

ألف كيلومتر مربع (فيليبس)، "إن أكبـر مسـاحة أعطيـت لشركة (في الاتفاقيات الجديدة) لا تتجاوز ١٥ ألف كيلـومتر مربع، والمتوسط العام للمساحة في حدود ٧ آلاف كيلـومتر مربع فقط" [٣٠١]. ولكن حدث أن تقدمت شـركة "كونوكـو" الأمريكية لاحتكار حق البحث فـي مسـاحات هائلـة مـن الصحراء الغربية عام ١٩٧٦، ونشر علـى لسـان الفنيـين المصريين أنهم يعارضون منح هذه الشركة المساحات التـي تطلبها، وقالوا إن السياسة الأمريكية هي التي تـتحكم فـي عقود الشركة والتزاماتها. وآخر سوابقها أنها انسحبت مـن الصومال بحجة عجزها المالي، وقد حدث "العجز المالي" هذا بعد ستة أشهر من قيام الحكومة الأمريكية بوقف معوناتهـا عن الصومال؛ بسبب علاقاته مع الاتحاد السوفيتي في تلـك الفترة [٣٠٢]. إلا أن الفنيين المصريين كانوا يذكرون أيضـا تجربتهم المباشرة والمعاصـرة مـع هـذه الشـركة؛ إذ إن "كونوكو" هي الواجهة الجديدة لنفس الشركة التي تعاملنا معها (٥٤ ـ ١٩٥٧) تحـت اسـم "كولـورادو" أو "صـحارى بتروليم". ولكن حدث رغم هـذه المعارضـات أن حصـلت الشركة الأمريكية على اتفاقية (كونوكو بحرية ـ ٩٠ ألـف

كيلومتر مربع ـ نافذة في ٧/ ٣/ ١٩٧٧)، وعلـى اتفاقيـة (كونوكو بحرية ـ ٩٠ ألف كيلومتر مربع ـ نافذة في ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٧) [٣٠٣]. وقد التزمت الشركة في الاتفاقية الأولى بألا يتجاوز متوسط إنفاقها السنوي ٢,٥ مليون دولار، وفـي الاتفاقية الثانية ٢,٦ مليون دولار. ولا شك أن هذا الالتـزام الهزيل يثبت أن مهمة كونوكو (كما كانت مهمة كولـورادو) ليست "البحث عن البترول، ولكن تعطيل البحث عنـه مـدة معينة".

وقد قيل في تبرير هذه الاتفاقيات الشاذة: إن المسـاحات الممنوحة غير واعدة، ولكن يؤكد الفنيون الوطنيون كذب هذا الزعم، ويؤكدون أن شركة كونوكو واثقة مـن الاحتمـالات النفطية العالية [٣٠٤]. ولكنها تتباطأ قبل حفـر بئرهـا الأول، ويقول وزير البترول: إن أبحاث الشركة "اسـتغرقت وقتًـا طويلاً ولكننا لم نتعجلها في شيء" [٣٠٥]. وهذا تعبير مهذب، فالعاملون في قطاع النفط يتميزون غيظًا من شركة كونوكـو ومن الشركات الأخرى العاملة في الصحراء الغربية، فكلهـم يقول إن "وجود البترول في الصحراء الغربية حقيقة مؤكدة". و"غير معقول أن يكون لدينا بترول فـي أم بركـة بجـوار

مرسى مطروح، ثم في العلمين وأبي الغراديق، ثـم نتـرك الصحراء على هذا النحو" [٣٠٦]. لِكـي تصـبح الصـحراء الغربية بها بترول، ولكن يحتاج إلى حفر مئات الآبار؛ لكـي تصبح الصحراء الغربية في مصر صـحراء قـادرة علـى العطاء أسوة بالجيران" [٣٠٥].

"إن الدولة لا بد أن تضع - في المرحلة القادمة - شوطًا ملزمة للشركات العالمية لتكثيف عمليات البحث. هل يعقل أن يكون في الصحراء الغربية الآن ثلاثة أجهزة حفـر، وفـي الصحراء الليبية المجاورة ٥٠ جهازا؟" [٣٠٧].

إن الوقائع التي لا يختلف عليها تقول – إذًا - إن الجهود الفعلية في مجال الاستكشاف لا زالت محدودة جدا، وتقـول الوقائع أيضا إن الصحراء الغربية لا زالت محـل تجاهـل ملحوظ، وكذلك الدلتا وحوض النيل. و"الحقيقة التي واجهتنـا بها هذه الشركات (....) تؤكد احتمالات المناطق الأخـرى، وهما بلا شك منطقة خليج السويس والبحر الأحمـر" [٣٠٨]. وهذا التوجه للشركات كان ملحوظًا منذ بداية التدافع، ورغم "أننا نطالب الكثير ممن يطلبون تصاريح الحفر فـي خلـيج السويس" [٢٩٠]، فإن التدافع لم يهدأ في هذا الاتجاه. ولا نعتقد

أن تحديد الوجهة بهذا الإصـرار، كـان لأسـباب فنيـة أو اقتصادية في المقام الأول، كما تزعم الشركات.

القرار بمجيء الشركات كان قرارا سياسيا في الأساس، وقد تحدد الهدف العام (التباطؤ في أعمال الكشف والإنتـاج) على أسس سياسية أيضا، وكذلك اتجاه التركيز علـى خلـيج السويس في المرحلة الأولى، ثم على البحر الأحمر وسـيناء في مرحلة تالية.

ويمكن أن نسجل عددا من الملاحظات أو العلاقات علـى ضوء المطالعة العامة للاتفاقيات النافذة: [٣٠٩].

كان عدد الاتفاقيات حتى أكتوبر ١٩٧٩ قد وصل إلى ٥٢ اتفاقية، وكان نصيب الشركات الأمريكيـة ٣٦، أي بنسـبة ٦٩%، وإذا أضيف إلى نصيب الشركات الأمريكيـة ثـلاث اتفاقيات مع شركة شل (علـى أسـاس العلاقـة العضـوية والخاصة) ترتفع النسبة إلى ٧٥ % وتتناظر هـذه النسـب تقريبا مع نسبة إنفاق هذه الشركات، خلال مدة البحث الكلية؛ فإجمالي الإنفاق لكافـة الاتفاقيـات ٩٥٦,١ مليـون دولار، وإجمالي الإنفاق للشركات الأمريكية ٦٥١,٧ مليـون دولار (٦٨ %) وإذا أضيفت شركة شل؛ يصل الإنفاق إلى ٧٤٥,٧

مليون دولار (٧٨ %). ولا يعني ذلك مجرد انحياز سياسي خاص قبلته الحكومة المصرية، ولكنه يعني في نفس الوقـت أن المظاهرة النفطية كانت مرتبطة – بالتحديد - بتوجيهـات السياسة الأمريكية، وبالتـالي بـالمفهوم المركـب للسـلام الأمريكي الإسرائيلي.

ويلاحظ في هذا الإطار أن الطلعة الهجومية الأولى (عام ١٩٧٤) ركزت على منطقة المواجهة مع إسـرائيل بشـكل خاص؛ ففي اتفاقيات ١٩٧٤ كان الإنفاق الإجمالي المستهدف للفترة الأولى من البحث (وتتراوح بين ٢ و٤ سنوات حسب الاتفاقية) يبلغ ١٨٥,٤ مليون دولار، وكانت نسبة الإنفاق في منطقة المواجهة ٦٠,٤ % من هذا المبلغ. وقد هبطت هـذه النسبة في اتفاقيات السنوات الأخرى (أي في الاتفاقيات قبـل عام ١٩٧٤ وبعده) إلى ٣٢,٨ %.

ويلاحظ أن الشركات الأمريكية تولـت مسـئولية هـذا التركيز على منطقة المواجهة، فمن إجمالي الإنفـاق لكافـة اتفاقيات البحث في هذه المنطقة، والنافذة بدءا من عام ١٩٧٤ (= ٢٦٦ مليون دولار) التزمت الشركات الأمريكية بإنفـاق ٢١٤ مليون دولار (٨٠,٤ %)، وبإضافة اتفاق شل حسـب

اتفاقياتها في نفس المنطقة، يرتفع الرقم إلى ٢٤٤ مليونًا (أي حوالي ٩٠ % ـ ويعني هذا احتكار كافة الاتفاقيـات فـي المنطقة باستثناء اتفاقية واحدة مع شركة ديمنكس الألمانيـة الغربية).

وقد ترتب على هذا التوجه، أن استأثرت منطقة المواجهة بالنصيب الأكبر من نشاط الشركات الأمريكية؛ أي: بحوالي ٧٥ % من إجمالي إنفاقهـا، المسـتهدف حسـب اتفاقيـات ١٩٧٤.

- والتفسير السياسي لهذا الاختيار لموقع العمل يـرتبط بالنشاط المحموم في نفس الفترة لإعادة الملاحة فـي قناة السويس، وللتعمير (خلال عامي ٧٤ و١٩٧٥). وكافة هذه الأنشطة، كانت تكثف الوجـود المـادي الغربي (والأمريكي بشـكل خـاص) فـي منطقـة المواجهة، وتدعم نتائج اتفاقيـات فَصـل القـوات، والمباحثات السياسية التي تسعى لمنع تجـدد القتـال ولكسب الوقت، وإذا كان الهدف المحدود والمصرح به لهذه الشركات، هو إنتاج بعض النفط، فإن إنتـاج النفط من هذه المنطقة بالذات، لـه دور مهـم فـي

الاستراتيجية الموضوعة؛ فهيكل التوزيع الجغرافـي للموارد كان يستهدف أن تصبح منطقـة المواجهـة مصدرا أساسيا للناتج المحلي الإجمالي؛ بحيث يتحول القتال إلى كارثة تصعب مداراتها. وبالتأكيد كان هذا العامل أيضا خاف تركز الجهود المحدودة لشـركات النفط - قبل ١٩٦٧ - على هذه المنطقة، وأصـبح نفس الاتجاه مستمرا ومتصاعدا بعد ١٩٧٣ (٧١ % من إنتاج النفط المصري يـأتي حاليـا مـن خلـيج السويس) [٣١٠]. وقد حقق هذا المخطط في المرحلة الأولى إعاقة إمكانية القتال - كما ذكرنا - ولكنـه كان يستهدف أيضا - في مرحلة تالية - أن تكـون هذه المنطقة المتاخمة لسيناء، والقريبة من إسرائيل - ركيزةً لشبكة المشروعات المشتركة.

ولكن لماذا الإصرار على أن تكون الزيادة في إنتاج النفط محدودة، رغم تغير المناخ السياسي؟ هذا الهدف معقول أيضا (من منظور المخطط الخارجي)، فقبل انتهاء فترة الانتقـال بكل أبعادها، يظل خطرا أن تصبح مصر منتجا كبيرا للنفط. ويكفي أن نتأمل هذه العينة من الأسئلة: مـا هـي النتـائج

السياسية المترتبة على زيادة وزن مصر النفطي في محـيط العلاقات العربية؟ بالتحديد ما أثر ذلك على الـوزن النسـبي لدول الخليج الذي استفادت الولايات المتحدة من زيادته، بـل وضخمته بطريقة مفتعلة؟ وما أثر ذلك بالتالي على موقـف المفاوض المصري في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل؟ وهل كانت القيادة المصرية ستلهث خلف حقول سيناء بـنفس الدرجة؟ وهل كان اعتدال ميزان المدفوعات - دون قروض "ميسرة" - سيساعد في فرض الشروط على النحـو الـذي تحقق؟

من المؤكد أن القيادة المصرية - رغـم كـل توجهاتهـا واختياراتها - تكون في وضع أفضلَ في حالة الاستناد إلـى رصيد نفطي كبير، وبالتالي كان لا بد من الانتظار. وقد تـم التباطؤ فعلاً، بل ويزداد التباطؤ إذا عن للغـزاة أن يزيـدوا الضغط؛ ففي عام ١٩٧٩، حـين أوقـف صـندوق النقـد تسهيلاته، وتضامن معه آخرون، حدث أيضـا أن هبطـت استثمارات شركات النفط، وانخفضت أعمال الحفر. بـل إن إنتاج النفط كاد يتوقف عن أية زيادة رغم اسـترداد بعـض الحقول من إسرائيل.

(٣) القطاعات الرائدة ـ القناة:

استهدف برنامج توسيع وتعميق القنـاة السـماح بعبـور الناقلات التي تصل حمولتها إلى حـوالي ٣٠٠ ألـف طـن (بشحنات مخففة)، وكان مقررا أن يتم التنفيذ على مرحلتين، وقد بدأت هيئة قناة السويس تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التطوير في أكتوبر ١٩٧٤، مع بدء عمليات إعادة الملاحـة، ومعالجة آثار التدمير. وتؤدي هذه المرحلـة إلـى توسـيع القطاع المائي للقناة؛ بحيث يصل إلى ٣٢٠٠ مترا مربعـا، وبالتالي تتمكن ناقلات ذات غاطس ٥٣ قدما من العبور (أي ناقلات حمولة ١٥٠ ألف طن بكامل شـحناتها، والنـاقلات الأكبر تعبر بحمولة مخففة أو فارغة [(٣١١)]. وتبلغ تكاليف هذه المرحلة الأولى حوالي بليون دولار، ويتوقع أن ينتهى منهـا في سبتمبر ١٩٨٠.

والتعجيل بعودة الملاحة في قناة السـويس كـان مطلبـا يرتبط بمفهوم ومخطط السـلام الأمريكـي ـ الإسـرائيلي. ويمكن أن يقال نفس الشيء، عـن التعجيـل بمشـروعات التوسيع والتعميق، فهي تزيد من صعوبة الاتصال العسكري بين ضفتي القناة؛ ولذا بذلت الولاياتُ المتحدة جهـدا كبيـرا

لتوفير القروض اللازمة لتمويل المرحلة الأولى من البرنامج (٥٩٥) مليون دولار)، فتدفقت قروض عبر وكالـة التنميـة الأمريكية، ومن ألمانيا الغربية، وفرنسا، وإنجلترا، واليابان، ولم يتقاعس أي صندوق خليجي عن تقديم القـروض وفـق اتفاقيات تمويل مشترك يقودها البنك الدولي (بشروط قاسـية ومهينة ـ انظر الفصل الثاني).

وحتى بعد رحلة القدس، تقدمت كل الصناديق الخليجيـة بالدفعة الثانية من القروض ذات الفائدة المنخفضة نسبيا، من أجل إتمام مشروعات المرحلـة الأولـى؛ فقـدم الصـندوق السعودي للتنميـة قرضـا قيمتـه ١٧٦,٥ مليـون ريـال سعودي[٣١٢]، وقدم الصندوق العربي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتماعي ١٢ مليون دينـار كـويتي [٣١٣]، و"صـندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربـي" ٦٠ مليـون درهـم الإمارات، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ٦ مليـون دينار كويتي [٣١٥]، والبنك الإسلامي للتنميـة ١٠,٣ مليـون دينار إسلامي [٣١٦]. وكان الإسهام في هذه المرة أيضا بقيادة البنك الدولي، وبنفس شروطه التقليدية القاسية والمهينة [٣١٧].

إلا أن النتائج السياسية المترتبة على مشـروعات القنـاة لا تقف عند تأكيد الوقائع التي تُعيق ـ بشكل مباشر ـ تجدد الاشتباكات المسلحة؛ فإلى جانب ذلك يسهم دخل القناة، مـع مخطط إنتاج النفط من الخليج ومنطقـة المواجهـة، ومـع الأدوار المكملة للقطاعين "الرائـدين" الآخـرين (السـياحة والعمالة في الخارج) في ربط هيكل الموارد، وهيكل التوزيع الجغرافي لمصادر الدخل، بقضية السلام في الجبهة المصرية الإسرائيلية. وفي السنوات الماضية (بعد عودة الملاحة) كان العائد الصافي للدولة المصرية لا يتجاوز ثلث الدخل الـذي حققته القنـاة، إذا خصـمنا مصـاريف التشـغيل، وتكلفـة الاستثمارات، وخدمة الديون، ولكن مع نهاية المرحلة الأولى (خلال ١٩٨٠) يمثل معظم الدخل السنوي الإضـافي مـن مشروعات التوسيع والتعميق المحققة (٤٥٠ مليـون دولار) ربحا صافيا [٣١٨]، ويعوض هذا وقف القروض الخليجية.

أ- والمخطط لمنطقة القناة، اشتمل أيضا على ما أُسـمِي بمشروعات التعمير، وقد ألقينا ضوءا على جوانب هذه المشروعات (انظـر الفصـول: السـادس والسـابع والثامن). ونضيف هنا نموذج المنطقة الحرة لمدينـة

بورسعيد. هذا النموذج لم ينحرف أثنـاء الممارسـة، ولكن خطط له منذ البداية، وصمم؛ بحيث ينشأ ـ في منطقة المواجهة ـ تشكيل بشري مشوه بـلا انتمـاء، يكون بمثابة خط دفاعي آخر بوجه أي محاولة لتجـدد القتال، بل ويكون جسرا للتعامل مع الأعداء.. فضـلاً طبعا عن استنزاف موارد النقد فيما لا يفيـد، وبمـا يؤدي إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات والديون.

* المشروعات الإنتاجية والخدمية بنظـام المنـاطق الحـرة مسألة تناولناها بالنقد في مواضع مختلفـة مـن الكتـاب، ولكنها في كل الأحوال مسألة لها منطق مفهوم، وهي فـي بورسعيد محددة بمنطقة معينة وتخضع لقـانون اسـتثمار المال العربي والأجنبي؛ شأنها في ذلك شأن المناطق الحرة الأخرى في أنحاء مصر. ولكن حدث في بورسعيد أنه إلى جانب الكردون الأول الذي يحدد منطقة المشروعات، تحدد كردون آخر يشمل المدينة نفسها. وكلها كسـوق حـرة، تخضع لقانون خاص بها. ودون مناسبة مفهومة، أصبحت البضائع والمواد الأجنبية التي تُستورد أو تصـدر لمدينـة بورسعيد، لا تخضع للإجراءات الجمركية، وتُعفَـى مـن

الضرائب الجمركية وغيرها مـن الضـرائب والرسـوم الملحقـة بهـا. وأصـبح التعامـل بالنقـد الأجنبـي أو الاحتفاظ به لا يخضع لأية قيود، وجواز دخول النقـد المحلي والأجنبي من جهات الجمهوريـة المختلفـة إلـى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد، لا يخضـع لأيـة قيـود، وجواز خروج هذا النقد بنوعيه من بورسعيد إلـى هـذه الجهات، لا يخضع أيضا لأية قيود، وجواز فتح حسـابات بالعملات الأجنبية في البنوك بغير التحقق من مصـادرها، لا يخضع لأية قيود، وحق استخدام المودعين لأرصدة هذه الحسابات بالنقد الأجنبي، لا يخضع لأية قيود [٣١٩].

إذا كان الاستيراد مطلقًا من أية قيـود، وبـلا جمـارك أو إجراءات جمركية، فهـل يتصـور أن تكـون النتيجـة المتوقعة ـ من هذا النظام ـ مجرد استمتاع أهل بورسـعيد بهذا الحق المطلق، في استيراد كل ما يشتهون من الخـارج دون سائر أهل مصر؟ وهل جماهير بورسعيد صاحبة موارد استثنائية تبيح هذا الافتراض، بأنهم أصحاب تطلعـات نحـو أنماط الاستهلاك المستورد، تختلف عن باقي أهـل مصـر، ويلزم معاملتهم معاملة خاصة؟ الإجابة على مثل هذه الأسئلة

لا يختلف عليها، وبالتالي لا يمكن تصـور أن المصـممين والمقننين لهذه الفوضى الاستيرادية، كانوا يقصدون مجـرد إشباع السوق المحلية لمدينة بورسعيد؛ فالـدعوة المفتوحـة لاستيراد أي شيء وبأية كمية، وبتمويل مشـروع أو غيـر مشروع، هي "دعوة للقادرين" على استيراد أكبـر كميـات ممكنة، وإذا أخرجت البضائع (التي لم تحصل عليها جمارك أو ضرائب أو رسوم) إلى خارج بورسعيد، تتحقق معـدلات من الأرباح غير معقولة ولا مسبوقة.

المشروع بطبيعته يفرز هذه النتيجة، صحيح أن القـانون أخضع البضائع والمواد الأجنبية الواردة من الخـارج، إلـى داخل الجمهورية عن طريق المنطقة الحرة لمدينة بورسـعيد للقواعد والإجراءات المقررة قانونًا للاسـتيراد، ولضـريبة الوارد وغيرها من الضرائب والرسوم، ونص القانون أيضا على تأدية الضرائب والرسوم الجمركيـة علـى البضـائع والمواد الأجنبية التي تسحب من المنطقـة الحـرة لمدينـة بورسعيد، إلى غيرها من جهات الجمهوريـة. ولكـن هـذه النصوص بالتحديد، تقيد دائرة "القادرين" على الاستفادة مـن دعوة بورسعيد المفتوحة للثراء السريع. "فالقـادرون" هنـا

ليسوا مجرد رجال أعمال أكفاء، ولكن ينبغي أن يكونوا قادة عصابات شرسين. تحقيق الثراء الهائل بمجرد اجتياز الحاجز الإداري والجمركي، كان من شأنه أن يجذب إلى بورسـعيد أفاقين ومغامرين لاجتياز الحاجز، وبالفعل تكونـت مافيـا، وتبلورت قيادات لهذه المافيا (من بينها بالضرورة عناصـر مهمة من خارج المدينة)، وحشدت المافيا كل أهـل المدينـة كجنود منفـذين، فـي أدوار مختلفـة، وبأنصـبة متباينـة، ولا يدهشنا أن تكون القيادة العليـا فـي الخـارج، خـارج بورسعيد، بل وخارج القطر.

وهذا بالدقة ما تحقق، ولم يكن ممكنًا أن يتحقـق غيـره. والتقارير الرسمية تؤكد ذلك. في مايو ١٩٧٨، أعدت وزارة المالية مذكرة عن ضرورة إعادة دراسـة وتقيـيم تجربـة المنطقة الحرة ببورسعيد، وجاء في المذكرة: قيمة الـواردات برسم المنطقة الحرة منذ أول يناير ١٩٧٦ (تـاريخ البدايـة الرسمي للتجربة) حتى يونيو ١٩٧٧، بلغـت ١٠٦ ملايـين جنيه، ولم تُحصل الرسوم الجمركية، إلا على ما يقرب من ٦ ملايين جنيه، أي لم تُحصل أية رسوم جمركية على حـوالي ١٠٠ مليون جنيه واردات تسرب معظمها خارج بورسـعيد

[٣٢٠]. (المذكرة كانت مقدمة إلى رئيس مجلـس الـوزراء، وطبعا لم يتخذ أي إجراء). وفي يناير ١٩٧٩ تقدمت وزارة المالية بمشروع قرار إلى رئيس مجلس الوزراء لإخضـاع بعض السلع الواردة للمنطقة الحـرة ببورسـعيد للضـرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسـوم، (وهـذا نسـف للفكرة من أساسها).

وتضمنت المذكرة المرفقة بمشـروع القـرار، أن قيمـة الواردات، من أول يناير ١٩٧٦ حتى ٣٠ سـبتمبر ١٩٧٨، ارتفعت إلى حوالي ٣١٢,٧ مليون جنيه (أي زادت عن الرقم السابق وخلال ١٥ شهرا بنسبة ١٩٥ %).

وقدرت الضرائب والرسوم الجمركية (التي كان مفروضا أن تسدد على هذه الواردات) بحوالي ٤٧٢ مليون جنيه، وقد بلغت قيمة الرسائل التي تم الإفراج عنها كرسـائل تجاريـة وهدايا، بصحبة زوار بورسعيد مـن المـواطنين نحـو ١٧ مليون جنيه، وحصلت عليها ضـرائب ورسـوما جمركيـة بحوالي ٢٢ مليون جنيه، والنتيجة أن هناك واردات قيمتهـا ٢٩٥,٧ مليون جنيه لم تحصل عليها ضرائب جمركية قيمتها نحو ٤٥٠ مليون جنيه "تعتبر أموالاً ضائعة، يمكن أن تساهم

في سد العجز في الموازنة العامة، وتوفير التمويـل الـلازم لمشروعات المرافق الأساسية".

أوضحت المذكرة أن "تقديرات حجـم المخـزون داخـل بورسعيد، والمقدرة الشرائية للسكان، لا يمكن أن تسـتوعب هذه القيمة الكبيرة من الواردات، ويعني ذلك أن الجزء الأكبر من الواردات البالغة قيمتها ٢٩٥,٧ مليون جنيه، قـد وجـد طريقه إلى داخل الـبلاد عـن طريـق مسـالك التهريـب المختلفة"(٣٢١). وقد نشرت مجلة أكتوبر تقريرا آخـر عـن بورسعيد، كتبه مسئول كبير في وزارة المالية، وأكد التقرير نفس النتائج السابقة، فأثبت أن نسبة السلع التي هربت إلـى داخل القطر (وبالتالي دون ضرائب أو جمارك) بلغت ٩٤% و٩٠ % من إجمالي واردات بورسعيد فـي عـامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، على التوالي.

وأثبت هذه التقارير الرسمية أيضا أن عمليات بورسـعيد "تتجه الآن إلى إقامة تكتلات (...) فمعظم السلع المتداولة في المدينة الحرة ببورسعيد، واقعة تحت سيطرة عدد قليل جـدا من التجار والمحتكرين للسوق؛ بما أصبحت معـه السـلعة واقعة تحت سيطرة المستورد الواحد". وتهدِف تكتلات التجار

"إلى استمرار الإتجار في السلع الاستهلاكية؛ لأنها تُدِر عائدا كبيرا، وأسرع من النشاط في الإنتاج".

والحقيقة أن "رواج تجارة السلع الاستهلاكية المستوردة التامة الصنع، الرخيصة الثمن - ذات عائد كبير، ويؤدي ذلك إلى إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعات استثمارية داخل المدينة؛ نتيجة المنافسة الشديدة التي سوف تواجه منتجاتهم" (٣٢٢). وقد بادر أحد أبناء بورسعيد إلى الرد على التقرير الأخير، وفي الرد، وفي تقديم مجلة أكتوبر له، سجلت إشارات صريحة إلى كل ما توقعناه. قالت مجلة أكتوبر: إن "التقرير العلمي الدقيق (الذي نشرته) ليس موجها ضد أحد - لا المحافظ ولا العائلات الخمس أو الست التي تتحكم في كل شيء في بورسعيد، وإنما نحن فقط نريد أن يعود إلى خزانة مصر ما يذهب إلى خزائن عشرين أو ثلاثين شخصا. وفي المقابل، قال المتحدث باسم أبناء بورسعيد: إن "عمليات التهريب ما زالت قائمة فعلاً، والمسئولون يعرفون جيدا من الذي يقوم بها، بل التقارير الموجودة لدى السيد وزير المالية تعطي مؤشرات بالغة الأهمية بهذا الصدد، وتعطي أيضا الحل الوحيد. ولا أستطيع

أن أقول أكثر من ذلك حول هذه النقطة؛ لأن وزارة الماليـة تعرف جيدا كيف يتم التهريب (بكميات هائلة) كما ذكرت في تقاريرها" [٣٢٣].

وإلى جانب كل هذا التلميح حول المافيا الداخلية، سبق أن ذكرت وزارة المالية "استفادة فئة محدودة من التجـار غيـر المصريين، من تحويل المدينة لمنطقة حـرة علـى حسـاب الاقتصاد القومي وجموع المواطنين وأهالي بورسعيد أنفسهم" [٣٢١]. وفي هذا الإطار، نذكر باستخدام التهريب الواسع مـن بورسعيد أثناء فترة الضغط والمحاصرة على صناعة النسيج المصرية.

وذروة المأساة أن الإصابات والتشوهات أصابت النسـيج المجتمعي كله في المدينة، فقد احترفت فئات عديدة التهريب الجمركي" [٣٢١]، ودون الاشتراك المباشر في التهريب، فـإن أهل المدينة تركوا "مجالات الإنتاج إلى التجارة فـي السـلع الاستهلاكية" [٣٢١]. الكل يحيا في إطار الرواج الذي أحدثـه التهريب. لقد "تغيرت بورسعيد. رأيتها قبل العـدوان وقبـل النكسة ثم أخيرا.. المدينة غير المدينة. الناس غير النـاس.. بحثت عن حلاق فلم أجده. إن الحلاق والمكوجي والبـويجي

قد انقرضوا؛ فهذه أعمال بليدة. فلم يعد أحد يقبـل أن يعمـل ساعة في لحيتك ورأسك وحذائك وبنطلونك من أجل خمسين قرشًا. والملاهي والسينمات تحولت إلـى دكـاكين.. ولـو أغمضت عينيك عن اللافتات العربية ونظرت إلى الفترينات فقط، فمن الصعب أن تعرف إن كنـت فـي هـونج كـونج أو سنغافورة أو أية مدينة حرة أخرى.. لـم أعـد أعـرف بورسعيد، ولم يعد أهلها يعرفونها. لقد أصبح الناس كالذهب: معادن لامعة صفراء جامدة. لقد جاءهم الذهب، وذهبت عنهم أشياء كثيرة لا يمكن شراؤها بالذهب!" (٣٢٤).

وماذا عن الانتماء؟ لقد كتب المتحدث بلسان بورسـعيد: دعونا نعيش، فهذه "المدينة كانت طوال ربع قرن من الزمان تتلقى الضربات والشلاليت؛ بسبب مواقف القاهرة الوطنيـة والقومية" (٣٢٣).

(٤) القطاعات الرائدة ـ السياحة:

أ- حين ركزت التعليمات الخارجية على أهميـة تطـوير قطاع السياحة، كان مفهومها لهذا القطـاع وتطـويره منسقًا مع نموذجها العام في التنمية التابعة، والسـياحة بشروط التنمية التابعة لا تعتمد فقط على حقيقة أنهـا

نشاط محلي، يحصل على جميع زبائنه من الخـارج، فأهم من ذلك أن يكون الوضع المؤسسي لهذا النشاط، مرتبطًا (أي تابعا) بشبكة المؤسسات الدوليـة، أي أن يكون قطاع السياحة "مندمجا بصورة أو أخـرى فـي نظام الشركات المتعددة الجنسيات، أكثر من اندماجـه باقتصاديات المجتمعات التي تستضيف السياح" [٣٢٥]. فقد تطور الوضع المؤسسي إلـى تشـكل منظمـات عِملاقة تنظم الرحلات الجماعية ذات السعر المخفض، والرحلات الفردية ذات الأسعار غير المخفضة، وهذه المنظمات مقرها - بطبيعة الحال - في الدول الغربية التي تمتلك وسائل النقل (جوا وبحرا)، وتملك البنـوك التي تمول العملية كلها، ووكالات السـفر بفروعهـا ومكاتبها وخدماتها الإعلامية وأجهزتها الإليكترونيـة للحجز والسفر. إن كافة خطوط الطيـران الأساسـية تتدخل الآن في مشروعات الفنادق، ومكاتب الشركات لبيع التذاكر تنظم أيضا الحجز في الفنـادق، ومجـرد إعلان شركة من هذه الشركات العابرة للجنسية عـن نيتها في الإسهام بأحد الفنادق، يعتبر إشـارة إلـى أن

الشركة ستضع سمعتها في الميـزان، وأن مشـروعا مضمون النجاح سيقام، فيندفع المستثمرون المحليـون إلى تقديم الأموال المطلوبة، مقابل أن تتولى الشـركة الأجنبية مهام التصميم والإدارة، وتضع اسـم الفنـدق على قائمة التسويق الخاصة بها(٣٢٦).

إن الوضع المؤسسي الـذي يضـمن سـيطرة المراكـز الغربية، يكفي لرفض هذا النوع من النشاط السياحي (إذا كان الهدف تنمية مستقلة)، ولكن هذه السيطرة تتضـمن - فـوق ذلك - تحكما في معدلات التدفق السـياحي إلـى الأقطـار المختلفة، ومن خلال السيطرة، ومن خلال إشعال التنافس بين الأقطار المرشحة لاسـتقبال السـائحين، يحصـل منظمـو الرحلات السياحية على النصيب الأكبر من عائد هذا النشاط، بينما تنشغل الدول المضيفة في بناء المطارات ومد الطـرق وإقامة الفنادق، وفي التسابق إلى تقـديم كافـة التيسـيرات، والإعفاءات الضريبية (٣٢٦). ويعني ذلك أن حصـيلة النقـد الأجنبي التي تصل إلى الاقتصاد التابع، بواسطة السياحة، لا تتناسب مع الضجة الكبيرة التي تثيرها الشـركات الأجنبيـة والهيئات الدولية. وقد حاولت محيا زيتـون تحديـد العائـد

الصافي من الإنفاق السياحي، فأوضحت ضرورة استبعاد ما يعتبر تكلفة ضرورية للحصول على هذا الدخل [٣٢٧]، وتظهر هذه التكلفة في صورة تسرب للخارج، ويمكن تقسـيم هـذا التسرب إلى قسم مرتبط بالإنفاق السياحي الجـاري، وقسـم مرتبط بالإنفاق الاستثماري لقطاع السياحة.

وتشمل التسربات المرتبطة بالإنفاق الجـاري الـواردات السلعية (الأطعمة والمشروبات) [٣٢٨]، والواردات الخدميـة التي تتمثل في قيمة بعض الخـدمات المصـرفية وخـدمات التأمين وغيرها من الخدمات التي تقدمها مؤسسـات أجنبيـة يحتاج إليها النشاط السياحي أو السائحون مباشرة، كما تتمثل في شكل عوائد عوامل الإنتاج من أجور وفائدة وربح، مقابل خدمات يقدمها الأجانب لقطـاع السـياحة [٣٢٩]. وتتضـمن التسرباتُ أيضا ما تنفقه الدولة للدعاية في الخارج (مكاتـب ومطبوعات)، بالإضـافة إلـى نسـبة مـن المصـروفات المخصصة لإهلاك رأس المال يتم إنفاقها بالنقـد الأجنبـي لاستيراد سلع وأدوات للمحافظة علـى الطاقـة الإنتاجيـة، وينبغي أن نخصم أيضا من الإيراد السياحي، مقدار ما ينفق

في السياحة المضادة، أي ما ينفقه مواطنون من البلد المعني في أسفارهم الخارجية للسياحة [٣٣٠].

وبالنسبة للتسربات الناشئة عن طبيعة الاستثمار في قطاع السياحة، يمكن أن يشار - على سـبيل المثـال - إلـى أن المكون الأجنبـي المسـتهدف فـي إجمـالي اسـتثمارات المشروعات السياحية (٧٦/ ١٩٨٠) كـان حـوالي ٣٠ %، وهذه النسبة تمثل الواردات المباشرة وحدها؛ أي: لا تحتسب فيها الواردات من السلع الاسـتثمارية والوسـيطة اللازمـة لإنتاج بعض السلع الأزمة للاستثمار محليا [٣٣١].

إلا أن تقويم الأثر النهائي للسياحة التابعة لا يقف عند هذه المحددات للعائد الصافي؛ فهناك أيضا نفقة الفرصة البديلـة، المتمثلـة فـي توجيـه نفـس التخصيصـات الاسـتثمارية وتخصيصات قوة العمل، إلـى ميـادين إنتاجيـة، تـرتبط باستراتيجية مستقلة، وهناك قول شائع حول توفير الاستثمار السياحي لفرص العمالة، "غير أن السياحة ليست في الواقـع صناعة تتطلب استخدام الكثير من العمال كما يشـاع؛ ففـي تونس مثلاً، قُدر أنه في الفترة من عام ١٩٥٦ حتـى عـام ١٩٧١ كانت تكاليف إنشاء وظيفة واحدة في صناعة الفنادق

ما بين ١٣,٣ ألف دولار و٢٠ ألف دولار، وفـي صـناعة الإنتاج السلعي تكلفت الوظيفة ١٢,٧ ألـف دولار. وهنـاك عامل مهم آخر؛ هو الطبيعة الموسمية للوظائف. وقد يتصور أن التشوه في قوة العمل، يقتصر على التحـول مـن بنيـة "المنتجين" إلى بنية "الخدم"، ولكن ازدهار السياحة التابعـة، يعني ما هو أكثر من ذلك؛ فهو ينسج شبكات مـن القـوادين والمغامرين، وبقدر اتساع وإحكام هذه الشبكة يكون ازدهـار السياحة التابعة. إن المكسيك تحصل وحدها على حوالَي ٤٠ % من الإيرادات السياحية للدول التابعة (منتهى الازدهـار)، وفي المقابل أصيبت المكسيك بمشكلة مدن الـ ٢٤ سـاعة، أي المفتوحة للسائحين طول الوقت، وقد تحولت هذه المـدن إلى مراكز للدعارة والأفاقين من كل نوع، ولكنها سجلت في عام ١٩٧٠ دخلاً يصـل إلـى ٨٧٩ مليـون دولار بالنقـد الأجنبي؛ وفقًا للحسابات الرسمية. و"علـى ذلـك، لا يكـون متوقعا أن تتمكن أية حكومة مكسيكية من إغلاق هذه المدن، وإذا حدث وحاولت، فإن الزعامات السرية قويةٌ، وإبادتها من المجتمع المكسيكي بنفس صعوبة إنهاء المافيا منذ منعها فـي الولايات المتحدة". وتحاول بعض الـدول محاكـاة مونـاكو

(بالكازينو الشهير)، فتحرص "على تقديم تسهيلات للمقامرة؛ كعنصر جذب إضافي، ولكن يورطها هذا في أحد الصناعات التي تصعب إدارتها جدا، فكما اكتشف البريطانيون - حين أباحوا المقامرة - في أوائل الستينيات، كانت دائرة المصالح المرتبطة بالمافيا سريعة في اختراق مثل هذه المشروعات الجديدة، آمنة وبعيدة عن قبضة السلطات الأمريكية، ولما لم تكن السلطات المحلية يقظة إلى أقصى حد، فإنها ستجد الكازينوهات في أيدي العمليات الملتوية، وأكثر من ذلك، فإن بديل الاحتفاظ بالكازينوهات تحت إدارة الدولة، يقدم ضمانًا بإمكان اقتلاع العناصر المجرمة، فلا يكفي أن يكون مديرو الكازينوهات قادرين على تحديد من مِن موظفيهم يحاول أن يغشهم، فهم يحتاجون أيضا إلى معرفة موسوعية عن هذه الصناعة؛ كي يحددوا أيا من المقامرين يمكن منحه تسهيلات ائتمانية، ومن الذي يمكن أن يتخاف عن سداد ديونه، هذا النوع من المهارة لا يكتسب إلا بالخبرة، ومن حقائق الحياة أن عددا كبيرا من أكفأ الخبراء أو المديرين سيرتبطون بالمافيا" (٣٣٢).

ب - كل هذه الصورة لم تكن مستبعدة من رؤية الهيئات الدولية، بل كانت مستهدفة من هـذا الإلحـاح حـول تطوير قطاع السياحة، باعتباره قطاعا رائدا. وفي هذا الإطار العام للسياحة التابعة، نذكر أنه "على الرغم من النمو الذي حدث في عدد السياح والليـالي السـياحية على مدى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٥ إلا أن الاتجاه العام لمعدل النمو، قد شابته تقلباتٌ كثيرة خاصة فيما يتعلق بالليالي السياحية، وتعكس هذه التقلبات مدى حساسـية الحركة السياحية للأحداث السياسية والاجتماعية التـي مر بها المجتمع المصري. وبالذات فإن تأثير الحروب الثلاثة يبدو واضحا على حجم الحركـة السـياحية". وبالنسبة للتطورات السياسـية، يلاحـظُ أن الأهميـة النسبية لليالي السياحية للأوروبيين والأمريكيين، قـد تضاءلت بشكل واضح خلال تلك الفترة، في حـين أن الأهمية النسبية لليالي السياحية للعرب قـد تزايـدت بمعدلات محسوسة؛ بحيث أصبح العرب يمثلـون مـا يقرب من ٧٥ % - في المتوسط - مـن مجمـوع الليالي السياحية منذ منتصف السـتينيات حتـى عـام

١٩٧٤، ولكن مع التغيرات السياحية التي انعكست في الانفتاح، نلحظ أن معدل الزيادة فـي عـدد السـياح الأوروبيين والأمريكيين أصبح أعلى كثيرا من معـدل الزيادة في السياح العرب، ورغم طول المـدة التـي يقضيها السائح العربي (في المتوسط) بالمقارنـة مـع السائح الغربي، انخفض نصيب السياح العـرب (فـي العام الثاني للانفتاح مباشرة ـ ١٩٧٥) إلـى ٦٢ % من مجموع الليالي السياحية، وارتفع النصيب المقابـل للسياح من الدول الغربية إلى ٣١,٤ (وكان ٢١,٤ % عام ١٩٧٤) [٣٣٣].

إن هذه الحقائق تُشير إلى وضع خاص للسياحة المصرية؛ فقابلية هذا القطاع للتبعية للخارج، لا تقف عند الاعتبـارات العامة التي ذكرناها، وإنما يمثل عدم الاسـتقرار السياسـي المحتمل في المنطقة (ومصر في قلـب أحـداثها) عنصـرا إضافيا يزيد من خطورة الاعتمـاد الكبيـر علـى المـوارد السياحية، في حالة تنمية مستقلة (تَعني بالضرورة توترا عاليا في علاقتها الدولية). ومنذ الانفتاح، تزايد السياح من الـدول الغربية (عددا وليالي) إلى جانب الـوزن التقليـدي الكبيـر

والمتنامي للسياحة العربية، وانعكس هذا في انتفاخ الأرقـام المنشورة عن متحصلات هذا القطاع، وخصصت استثمارات متزايدة للتوسع في الهياكل الارتكازيـة اللازمـة لتنشـيط السياحة. ولكن ظلت التطورات السياسية خاف تغير الهيكـل السياحي تدريجيا لمصلحة سائحي الدول الغربية؛ ففي عـام ١٩٧٨، زاد عدد السياح ٥ %، وزادت الليـالي السـياحية بحوالي ١٢,٥ %، ولكن هبطت نسبة السياح العرب إلى ٤٥ %؛ لأن الزيادة الأساسية في عدد السياح جاءت من أوروبـا الغربية والولايات المتحدة (+ ١٤ %). وصحيح أن الهبـوط الحاد في عدد السياح العرب عام ١٩٧٩، أدى إلى انخفاض الحصيلة من الإنفاق السياحي عـن العـام السـابق (وكـان مستهدفًا أن تزيد بنسبة ٨ %)، ولكن ظلت الصدمة في إطار ما يمكن استيعابه.

والارتباط بين القطاع السياحي التابع، وبين التطـورات السياسية، يرشح هذا القطاع للقيام بعلاقات تنسيق قوية بـين البرامج السياحية المصرية والإسرائيلية.

وكان ضروريا أن يتحقق كل هذا مع تغيرات جوهرية في الوضع المؤسسي لقطاع السياحة. في نهايـة ١٩٧٣، كـان

القطاع الخاص المصري يمثل ٨٦ % من إجمـالي الطاقـة الفندقية، ولكن التركيز الكبير للقطاع الخاص كان في الفئات الدنيا (نسبة القطاع الخاص ١٠٠ % في فنادق الفئة السياحية والفئة الثالثة والفئة الشعبية)، ولكن في الفئات العليـا (الفئـة الممتازة والفئة الأولى والفئة الثانية) كان القطاع العام يملـك ٤٣,٨ % من الطاقة الفندقية لهذه الفئات [(٣٣٤)]. وفنادق الفئـة الممتازة بالذات كانت مملوكة للقطاع العام بالكامل، وصحيح أن الإدارة كانت بيد شركات أجنبية - في حالات عديـدة - مثل هيلتون وشيراتون وميرديان، ولكن ظل الإطار السياسي العام، ودور المؤسسة المصرية العامة للسـياحة والفنـادق، ضامنين لإشراف فعلي من القطاع العام. وقد تغيرت السياسة العامة والسياسات الاقتصادية - كما نعلم - فانتهت المتابعةُ والضوابط، وإذا كان الوضع المؤسسي للسياحة التابعة (كمـا في المجالات الأخرى) يتطلب تسليم الإدارة المحليـة إلـى القطاع الخاص (مصري أو غير مصري)، فإن دور القطاع العام هنا (كما في المجالات الأخـرى) هـو تقـديم كافـة التسهيلات والمساعدات المفضية إلى هذا الهدف؛ فالأغلبيـة الساحقة من الفنادق الجديدة (مـن الفئـة الممتـازة) تنشـأ

كمشـروعات مشـتركة بـين شـركة السـياحة والفنـادق أو شركة مصر للسياحة، أو أية شركات قطاع عام أخـرى (خاصة شركات التأمين والبنوك) وبين مسـتثمري القطـاع الخاص (المصري والأجنبي)، ويملكهـا القطـاع الخـاص بالكامل، وقد أوضحنا سابقًا ـ على أية حال ـ أن الفارق بين ملكية القطاع العام وملكية القطاع الخاص أصبح فارقًا شكليا، وبالتالي فإن كل سلسلة الفنادق المصرية الممتازة أصـبحت مرتبطة عضويا (أو تابعـة) لبـرامج المؤسسـات الدوليـة المسيطرة على السياحة، والمشرفة على التنسيق المسـتهدف بين مصر وإسرائيل، ولا يبدو حتـى الآن أن مشـروعات المستثمرين العرب في هذا المجـال، سـتخرج عـن هـذا المخطط.

ومع هذا التحول المؤسسي ـ في إطار التحولات العامـة ـ يمكننا أن نقول إن كافة التشوهات الاجتماعية والاقتصادية ـ المتوقعة من سياحة تابعة ـ وصلت إلى الحـد الأقصـى، ويرتبط بهذا أن صافي الحصيلة النقدية التـي تصـب فـي الاقتصاد المصري، يقل كثيرا عما يتصوره الكثيرون (بسبب التسرب الذي أصبح استنزافًا)، والحصيلة التي تصـل إلـى

النظام المصرفي تقل كثيرا أيضا عما يصب في الاقتصاد المصري. إن أثر التشوهات الاجتماعية يتعذر تقويمه كميا بالضرورة. ولكن حتى في حساب صافي العائد من الإنفاق السياحي، لا تتوفر البيانات الكافية، والتقديرات التي انتهت إليها دراسة "محيا زيتون" أشارت إلى أن نحو ١٨ % من الإنفاق السياحي يتسرب إلى الخارج في صورة واردات سلعية، وضريبة (مباشرة وغير مباشرة)، ولوحظ ارتفاع نسبة المكون الأجنبي لاستثمارات السياحة في مصر؛ إذ وصلت إلى ما يقرب من ٣٠ % في حالة الواردات الاستثمارية المباشرة وحدها.. ورغم الدلالة الخطيرة لهذه التقديرات؛ إلا أنها استبعدت ـ مع ذلك ـ أثر السياحة المصرية للخارج، وتعترف الدراسة بأنها اعتمدت على بيانات غير كاملة، ووقفت حتى عام ١٩٧٤، وقد تدهورت الحالة على نحو حاد منذ ذلك التاريخ، وإذا أدخلنا أثر السياحة العكسية وحده، وخاصة في السنوات التالية لعام ١٩٧٤ (مع النمو السرطاني في الفئات التابعة المشوهة صاحبة الدخول العليا ـ ومع انتشار المكاتب المنظمة والميسرة للسياحة العكسية ـ ومع توجهات العاملين في

الخارج للسياحة الخارجية)، يمكن أن ينخفض صافي العائـد إلى درجة كبيرة (ولكن يصعب تعيينها كميا للأسف)، أما عن أشكال ومعدلات التسرب إلى الخارج من الإنفاق السـياحي داخل مصر؛ فكافة المؤشرات تدل على الزيادة الهائلة؛ سواء من خلال التكلفة الجارية أو الاستثمارية للنشـاط السـياحي؛ فاستفادة من الإعفاءات الضـريبية والجمركيـة الممنوحـة لمستلزمات البناء، أو لتجهيز المنشآت الفندقيـة والسـياحية، لوحظ اتجاه المبالغة في "استيراد الاحتياجـات التـي يمكـن تصنيعها محليا وبدرجة مرتفعة من الجودة؛ مثـل مفـارش السفرة، فوط المائدة، ملايات الفـرش، أكيـاس المخـدات، فتاحات الزجاجات، أباريق الماء والثلج.. إلخ".

ويضاف إلى هذا، أنه "تردد كثيـرا عـن التجـارة فـي المعدات المستوردة لقطاع السياحة، بعد إعفائها من الجمارك. ورغم أن كافة البيانات الرسمية في الوزارة، تؤكد عدم وجود مخالفات بقطاع السياحة في هذا الخصوص؛ فإن هذا التأكيد لا يلقَى قبولاً من المسئولين في شرطة السياحة؛ حيث يضـع مدير المباحث حاليا، وبناء على تحرياته - خطـةً للتفتـيش الشامل على هذه المعدات المستوردة، والمعروف أن شرطة

السياحة لا تتدخل في هذه الأمور، إلا إذا اتخـذت صـورة ظاهرة، وهو ما يشكك في أن الرقابة السياحية قامـت بـأي دور في هذا المجال" [٣٣٥].

وفي مجال الإنفاق الاستثماري أيضا، يقال الكثير عـن أوجه الاستنزاف، فأشارت "أخبـار اليـوم" إلـى الشـكوك المحيطة بالتعاقد مع شركة بريطانية لتجديد وتطـوير فنـدق شبرد (أحد فنادق القطاع العام). يشمل العقد ١١٠ ألف جنيه إسترليني (مقابل دراسة مشروع التجديد)، و٣ ملايين علـى الأقل، ويقال ٥ ملايين، (مقابل التجديد نفسـه) [٣٣٦]. وقـد كشف الجهاز المركزي للمحاسبات عن اتهامات صـريحة، بتبديد موارد الدولة لصالح المستثمرين؛ فقد باعـت شـركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير (قطاع عـام) قطعـة أرض مساحتها ٧٥ ألف متر مربع لشركة السياحة والفنادق إيجوت (قطاع عام): السعر يقل ٢٥ % عن القيمة الفعلية؛ لكي تسهم بها كحصة عينية في مشروع فندق شـيراتون هليوبـوليس. وفي مشروع فندق القاهرة (إيتاب) باعت شركة (إيجـوت) أرض الفندق بمبلغ ١,٥ مليون جنيه، وبالتقسيط حتـى عـام ١٩٨٦، في حين أن هيئة استثمار المال العربي والأجنبـي،

قدرت قيمة الأرض بمبلغ ٤,٣ مليون جنيه، ويقول الجهـاز المركزي إن هذه الخسارة (٢,٨ مليون جنيه) "وقعـت دون أي سبب واضح"، وفي أرض فندق سميراميس الجديد، سعت شركة "إيجوت" إلى تقييم الحصة العينيـة، أي أرض فنـدق سميراميس وما حولها. بثمن بخس عند توقيع البروتوكول مع الجانب السعودي، فقُدر سعر المتر بمبلغ ٣٢٦ جنيها، بينمـا نظيره في مواقع أقل أهمية، وصل إلى ضعف هذا المبلـغ، وترتب على هذا ضياع أكثر من ٣ ملايين جنيه على الجانب المصري. وفي أرض مشروع سيد عبد الرحمن، قدرت هيئة الاستثمار حق الانتفاع في هذا المشروع المشترك بين شركة إيجوت وبعض الشركاء العرب بمبلغ ١١,٢٥ مليون جنيـه طوال مدة المشروع (أي ٧٥ عاما × ١٥٠ ألف جنيه)، ثـم بذلت شركة إيجوت "مساعي ومحاولات مضنية" مـع هيئـة الاستثمار، حتى جعلتها توافق على خفض حق الانتفاع إلـى مبلغ مليون جنيه فقط طوال مدة المشروع، وترتب على ذلك ضياع ١٠,٢٥ مليون جنيه (٣٣٧)، وفي هذه الحالة ـ كمـا في الحالات السابقة ـ خسر الجانب المصري قسما كبيرا من حصته في رأسمال المشروع، وبالتالي من حصته في الإدارة

والأرباح، وزاد التسرب للخارج في شكل أرباح للمستثمر الأجنبي، ويقال إن معدلات الأرباح التي تحققها الفنادق المصرية (٤٥ % من المبيعات) تعتبر أعلى المعدلات في العالم، وشيراتون القاهرة على سبيل المثال في مقدمة مجموعة فنادق شيراتون، من حيث معدلات تحقيق الأرباح (٣٣٨). وقبل الانفتاح، كانت الرقابة على النقد تسمح بتحويل الأرباح بحد أقصى قدره ١٠ %، (وكان أغلب فنادق الفئات العليا ملكية مصرية خالصة، أي لا تحول أرباحها)، وحاليا أصبح التحويل بلا سقف.

ويمكن أن نذكّر في بند الاستنزاف أيضا، بحقيقة الاستعانة المتزايدة بشركات المقاولات الأجنبية في أعمال الإنشاء.

إن كافة هذه المؤشرات، تدل على أن معدلات التسرب زادت جدا مع التحول إلى التبعية، لقد وجد أن العائد الصافي من النقد الأجنبي الذي يتحقق من السياحة يتراوح بين حد أقصى ١٠٠ % في حالة بعض الدول المتقدمة، وحد أدنى قدره ٥٠ % في حالة الدول شديدة التخلف؛ نتيجة ارتفاع معدلات التسرب من الإنفاق السياحي، ويبدو أننا اقتربنا من

هذا الحد الأدنى، وقد نتجاوزه إذا أُضيف إلى هذا التسـرب أثر السياحة العكسية.

ويرتبط بهذه التطورات أيضا أن حصيلة النقـد الأجنبـي التي تتسرب خارج الجهاز المصرفي تتزايد، ويصعب تحديد هذا التسرب كميا، ولكن تصور بعض التقديرات أنه حـوالي ٢١ % سنويا [٣٣٩]. وفي كل الأحوال يمثل الإنفاق السياحي خارج الأسواق المشروعة للنقد، غذاء رئيسيا للسوق السوداء وعمليات المقاصة، وتستخدم حصيلتها ـ كما كتـب لطفـي عبد العظيم ـ "في اسـتيراد علبـات البيـرة والكوكـاكولا والكافيار وخلافه، في وقت يتمنى فيه المصري المطحون أن يظل قادرا على شراء الفول والعدس" [٣٤٠].

- ولكن يبقى في النهاية، أثر التشـوهات الاجتماعيـة باعتباره أخطر النتائج فتكًا، وقـد حققـت السـياحة التابعة ـ في هذا المجال ـ كل ما كـان مسـتهدفًا، والسياحة من الدول النفطية بالذات (بالممارسة التـي تمت) أفضت إلى نتـائج رهيبـة داخـل المجتمـع المصري، وفي مجال العلاقات المصرية العربيـة، فحوالي ٨٠ % من السياح العـرب يتجهـون إلـى

الشقق المفروشة، ولا يفضلون الفنادق [٣٤١] (حيث توجد درجة أعلى من الانضباط)، وأشارت التقديرات إلى أن عدد هذه الشقق المفروشة، تجاوز ٣٠ ألف شقة في مدينة القاهرة عام ١٩٧٦، وإذا فرض أن إيجار الشقة في السنة حوالي ٢٠٠٠ جنيه، يكون هذا النشاط قد خلق فئة منتفعة من المؤجرين يصل دخلها إلى ٦٠ مليون جنيه تتهرب من الضرائب، وأخطر من ذلك أن قسما كبيرا من أصحاب هذه الشقق دخل في علاقات وشبكات، و"نقولها بكل صراحة، ودون حساسية: إن السياحة المتسللة إلى خارج الفنادق دون ضوابط هي السبب الرئيسي في الانهيار المريع في الأخلاق في مصر، وللأسف فإن القاهرة قد أصبحت تحمل اسما غريبا، ألا وهي أنها (بانكوك) العالم العربي" [٣٤٠]. وقد ارتبط هذا النمط السياحي بأنشطة شارع الهرم، ولم يكن صدفة أن انتفاضة الشعب في يناير ١٩٧٧، ركزت على الملاهي في هذا الشارع ضمن تحطيمها الواعي لرموز الانفتاح والانحلال.

(٥) القطاعات الرائدة ـ تصدير العمالة:

أ ـ تصدير قوة عمل مصرية إلى الأسواق الخارجية هو رابع "الأنشطة الرائدة"، بل هو القطاع الأول بين هذه الأنشطة؛ من حيث عائد النقد الأجنبي المحقق، وقد كشفنا في حالة النفط، أن أرقام الصادرات المعلنة، تضلل في أحيان كثيرة عن حقيقة صافي حصيلة النقد الأجنبي التي يوفرها قطاع النفط، وصافي الحصيلة من قناة السويس، يقل كثيرا عن الأرقام المعلنة حول دخلها (بسبب تكلفة التشغيل والاستثمارات وخدمة الديون)، والحصيلة المعلَنة عن قطاع السياحة لا تُخصم منها تكلفةُ الخدمة السياحية بالنقد الأجنبي التي تتسرب إلى الخارج، ولكن في حالة العاملين المصريين في الخارج، يحدث العكس؛ بمعنى أن الحصيلة المعلنة لا تتضمن التسربات الإضافية للداخل؛ فتحويلات العاملين - كما تبدو في ميزان المدفوعات - تقتصر على ما يتم تحويله رسميا من خلال البنوك، بالإضافة إلى ما يتم تحويله من خلال السوق الحرة غير الرسمية؛ لتمويل عمليات الاستيراد

دون تحويل عملة، ولكن لا يدخل في بيانات ميـزان المدفوعات سيل السلع الـواردة مـع العائـدين مـن الخارج؛ وهي تجسد كمية محترمة من التحويلات.

إلا أن كل هذا الكم من التدفقات النقدية، لـم يلهنـا عـن الإشارة في فصول مختلفة، إلى أوجه التدمير والاختلال التي نشأت عن هذه العملية، وبتشجيع مـن السـلطات المحليـة والهيئات الدولية. وبالكاد بدأت بعض التقارير الخارجية تثير الانتباه إلى أن تقويم نتائج تصدير قـوة العمـل بالمعـدلات الحالية - لا ينبغي أن يقاس فقط بمقـدار تحـويلات النقـد الأجنبي[٤٣٢]. وبدأت بعض تقارير الاقتصـاديين والفنيـين الوطنيين تُثير الموضوع وتقومه بمعيار مركب، وتحذر مـن استمرار السياسة الحالية، ولكن السياسة الرسمية والسارية لا زالت تنص على التوسع في "مراكز للتدريب المهني والتعليم الفني؛ بهدف تدريب الخـريجين للعمـل بـالبلاد العربيـة والأفريقية، كجزء أساسي من السياسـة العامـة "للانفتـاح" و"تحرير" قوة العمل من المخططات والضـوابط المركزيـة[٣٤٣]، والواقع أن دفع قوة العمل إلى الخارج لا ينحصر فـي خريجي هذه المراكز للتدريب المهني والتعليم الفني؛ إذ "يبدو

أن الحكومة المصرية ذاتها لم تقرر موازنة مزايا وعيـوب مصر كمصدر للعمالة؛ وفقًا للمدى الحالي.. وبصفة عامـة، يتوقع المخططون تزايد أعداد العاملين بالخارج؛ سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام في مصـر، ولـم تبـذل أيـة محاولات لإعاقة هذا الاتجاه، بل يحدث العكس؛ أي: تشجيع فعلي له" [٣٤٤].

إن متابعة النتـائج المجتمعيـة والاجتماعيـة، وبالتـالي السياسية، التي ترتبت على تسابق أفراد قوة العمل المصرية في اجتياز الحدود إلى الأقطار العربية النفطية، تتطلب إلقـاء نظرة عامة على حجم هذه الحركة، في السنوات التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط في أواخر ١٩٧٣ [٣٤٥]، ولكن لا توجـد بيانات رسمية يرتكن إلى دقتها، ويعكس ذلك جو الفوضـى الذي مارسه "الانفتاح" في هذا المجال الخطير. وقد تضاربت التقديرات الرسمية وغير الرسمية تضاربا كبيرا [٣٤٦]، وليس أمامنا إلا أن نستعين بنتائج تعداد عام ١٩٧٦ كمؤشر، ورقم المصريين في الخارج كان ـ وفقًا لهذا التعـداد ـ ١,٤٢٥ مليونًا، وقد حسب هذا التقدير من المصادر المحليـة داخـل البلاد[٣٤٧]، ويدعم اتجاه هذا التقدير، تقدير آخر توصلت إليه

وزارة القوى العاملة والتـدريب، مسـتندة إلـى المصـادر الخارجية، ويرتفع الرقم في الأقطار العربية ـ حسب هـذا التقدير الأخير ـ إلى ١,٨٩ مليونًا في أوائـل ١٩٧٨ [٣٤٨]. والاستعانة بهذه التقديرات لا تنفي أننا نتفق مع تقرير جامعة ديرهام، حول تصور أنها تقل بنسبة محسوسة مـن الأرقـام الفعلية [٣٤٩]، ولكنها تكفي - على أية حال - لافتـراض أن حوالي ٣٠ ـ ٣٥ % من قوة العمل قد شاركت فـي هـذا التحرك منذ ١٩٧٤، آخذين في الاعتبار أن الهجرة مؤقتـة، وبالتالي هناك من يعودون سنويا مقابل الإعداد الأكبر التـي تتدفق على الأقطار العربية النفطية. والرصيد المتبقـي فـي هذه الأقطار في عام كعام ١٩٧٨ يبدو أنه كان في حدود ١٥ % من قوة العمل المصرية (٣٥٠). ومع ذلك، فإن هذه النسب رغم جسامتها، لا تعبر عن الأثر الحقيقـي لهـذا التحـرك العشوائي المدمر، ومكونات هذه النسبة لها دلالة أبلـغ؛ إذ لا يختلف مثلاً حول انخفاض نسبة الهجرة فـي قـوة العمـل الريفية، بالمقارنة مع النسبة المقابلة من قوة العمل الحضرية، (التي تمثل حوالي ٤٩,٧ % من إجمالي قوة العمل)، وبالتالي يمكننا ـ في حالة اعتماد نسبة الـ ١٥ % نسبة عامة ـ أن

نفترض أن نسبة قوة العمل الحضرية المهاجرة قـد ترتفـع على ٢٥ % من إجمالي قوة العمل الحضرية في مصر. وقد لاحظ تقرير جامعة ديرهام "أن الصادرات كبيرة من الصناع والحِرفيين المهرة والمؤهلين جيدا"، ولكنه افترض أن الدخل المأمون والعلاوات الدورية للعاملين في الحكومة والقطـاع العام، لا يجعل من هؤلاء العالمين (ويمثلـون ٧٥ % مـن مجموع العاملين بأجر خارج قطـاع الزراعـة) مهـاجرين محتملين، واسـتنتج بالتـالي أن المخـزون الحقيقـي مـن المهاجرين المحتملين، يتركز في القطاع الخاص[٣٥١]. ونعتقد أن هذا الاستنتاج خاطئ تماما؛ فالدخل المأمون والعـلاوات، يمكن أن تكون مانعا حقيقيا إذا كان الفارق محدودا بين الأجر المصري، والأجر في الدول النفطية، أما إذا كانت هناك قفزةٌ بين المستوى هنا والمستوى هناك، فـإن تـدافع المهـارات البشرية داخل القطاع العام إلى الهجرة يصبح متصورا، حتى لو تضمن الانتقال قدرا من المخاطرة، فما بالـك والأمـر لا يتضمن أية مخاطرة؛ حيث تُيسر السياسة الرسمية كل سـبل الهجرة (بالإجازات والإعارات وما أشبه) أي أن العامل فـي

الحكومة أو القطاع العام، يتحرك ليقبض الأجر الأعلى، دون أن يفقد موقعه الوظيفي داخل المؤسسات المصرية.

إن الاستنزاف كـان شـاملاً – إذًا - للقطـاعين العـام والخاص. وقد أشار تقرير جامعة ديرهـام إلـى الطبيعـة الانتقائية للهجرة، أي تركيزهـا علـى أصـحاب الكفـاءة والمهارات، ولم يشرح مسئولية "الطلب" عن هذا التركيـز، ولكن لفت النظر إلى عامل مهم فـي جانـب العـرض ـ بوضعه الحالي ـ فتكاليف السفر مرتفعة إلى الحد الذي يمنع الفقير الحضري، "بينما يمكن للعامل الأكثر غِنًى - إلى حـد ما - أن يدبر بالكاد تكاليف السفر، ومن هنا نجـد بالقـاهرة مجموعة كبيرة من الفقراء الحضريين، واقعين في مصـيدة الفقر: لا يستطيعون إيجاد عمل داخل بلادهم، ولا يستطيعون تمويل هجرتهم على الخارج " [٣٥٢]. إن أصحاب المهـارات ـ في القطاعين العام والخاص ـ هم المطلوبون، وهم أيضا أصحاب القدرة العملية على الرحيل، وإذا كانت هذه الفئـات أكثر عددا وأعلى خبرة وكفاءة في القطاع العام، فإنـه مـن المشروع أن نتوقع أن حجم الاستنزاف الذي تكبده القطـاع العام كان أكبر (على الأقل من حيث الحجم المطلق للهجـرة

المؤقتة). ويعنينا - على أية حال - التأكيد على حقيقة ونتائج الطابع الانتقائي للهجرة، ونذكر أن كل الشـواهد، وبعـض الدراسات، تؤكد هذه الحقيقة. نشير مثلاً إلى دراسة جهـاز التعبئة والإحصاء على عينة من المعـارين مـن الحكومـة والمتعاقدين رسميا للعمل بالأقطار العربية، وقد أثبت الفحص أن ٦,٧ % فقط من العمالة المهاجرة كـان دون مـؤهلات دراسية، وإذا أضفنا إلى هؤلاء الحاصلين على شهادة أقل من الإعدادية ترتفع النسبة إلى ٨,٣ %، أي أن أكثر من ٩٠ % كانوا من الحاصلين على تعليم منظم وشهادات، تبـدأ مـن الإعدادية إلى الدكتوراه (٣٥٣) (بينما تدور نسبة الأمية فـي مصر حول الـ ٧٠ %)، أيضا فإن المذكورين كمهـاجرين دون مؤهلات، أو بمؤهلات تقل عن الإعدادية، قد يمثلـون عمالاً مهرة وحرفيين، تزيد كفاءتهم الإنتاجية وخبرتهم فـي حالات كثيرة عن حملة ثانوية عامة، ولا نقول بكالوريوس.

وصحيح أن هذه الدراسة تصور الحالة في آخر ١٩٧٣، وبالتالي يمكن أن يقال بحق إن الحالة تختلف الآن مع التوسع الهائل في الأعداد المهاجرة، ولكن حتى إذا سلمنا بأن درجة تركيز الكفاءات العليا قد انخفضت نسبيا (رغم زيادة الحجـم

المطلق زيادة كبيرة)، وحتى إذا افترضنا أن نسبة أصـحاب الشهادات المختلفة (رغم قصور هذا المعيار) هبطـت إلـى ٤٠% من إجمالي المهاجرين، فإن دلالة ذلك ـ في المقـام الأول ـ اندفاع العمال المهرة ونصف المهرة بأعداد هائلـة، وليس العاطلين أو غير المهرة. ويبدو أن البيانـات المتاحـة عن حالة الكويت تؤيد هذا؛ ففي عام ١٩٦٥. كـان معظـم العاملين المصريين في الكويت، ممن يشتغلون بالمهن العلمية والفنية؛ حيث بلغت نسبتهم إلى مجموع العاملين المصـريين ٥٢ %، ولكنها انخفضت في عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٥ % من إجمالي قوة العمل المصرية الوافدة إلى الكويت. وفي مقابـل ذلك، فإننا نجد أن عمال الإنتاج والخدمات، كـانوا يمثلـون نسبة قدرها ٣٢,٨ % عام ١٩٦٥ من إجمالي قـوة العمـل المصرية الوافدة، فـإذا بهـا ترتفـع إلـى ٦٠,٥ % عـام ١٩٧٥[٣٥٤].

وباختصار، فإنه إذا كانت نسبة قوة العمل الحضرية التي تعمل في الأقطار المجاورة عام ١٩٧٨، تصل إلـى ٢٥ % من إجمالي قوة العمل الحضرية؛ يكون مشروعا أن نتصور أن النسبة تصل إلى أكثر من ٣٠ % بين أصحاب المهارات

المتميزة (العمال غير المهرة ٥٩,٣ % من إجمالي قوة العمل المصرية) [٣٥٥]، ويكون مشروعا أيضا أن نفترض أن النسبة ترتفع إلى أكثر من ٤٠ % في الفئات العمرية من ٢٠ إلـى ٤٥ سنة [٣٥٦]. وحين تصل المؤشرات إلى هذه المسـتويات، يتطلب الأمر وقفة جادة؛ فالتجاهل لم يعد مقبولاً.

ب ـ نشير هنا إلى المواجهات التي مثلتها دراسات عدد من الاقتصاديين الوطنيين، والتي تناولت المشـكلة ـ بدرجة أو أخرى ـ بمنظور يتسع للأبعاد الاجتماعيـة والسياسية، إلى جانب التركيز على النتائج الاقتصادية المباشرة [٣٥٧]، ولكن يبدو أن المشكلة لا زالت تحتاج إلى مواجهة نظرية وعملية أشملَ وأعمـقَ، وهـي لا يمكن أن تهاجم أو تحلل من زاوية مصر (أو الأقطار المصدرة للعمالة عموما) فقط؛ إذ يظل هـذا منهجـا جزئيا، والمنهج الأشمل والأنسب، هـو بحـث هـذا الانتقال المشوه في إطار التشوه العام الذي أحدثه المال النفطي في النسيج المجتمعي لأقطار المنطقة كلها (من يستورد العمالة ومن يصدرها). ونتأمل معهـا هـذه الملاحظات:

الموقف من العمل المنتج: عند مستوى عالٍ من التجريد، نعلم أن الإنسان ينتج لكي يستهلك، ويزيد إنتاجه ويطـوره؛ لكي يزيد استهلاكه ويصبح أفضل. وهذا هو ملخص المسيرة الاقتصادية للمجتمع البشري. ووفقًا لمنطق هـذه المسـيرة، احتلت قيمة العمل المنتج موقعها المميز بين مختلف القـيم؛ ولكن ماذا يحدث لو تيسر لمجتمع ما أن يحصل علـى كـل حاجياته الاستهلاكية دون عمل؟ لا شك أن هـذا المجتمـع سيواجه خللاً خطيرا في قيمه، ويفقد الحـافز علـى العمـل المنتج ـ بكافة أشكاله ـ وهذه هي المصيبة الكبـرى التـي تواجهها الأمة العربية؛ بسبب المال النفطي، وهـي مصـيبة تكمن في طبيعة المال النفطي السهل، وهذه المصيبة لا تتهدد الأقطار النفطية وحدها (وإن كانت الإصابة فيها أشد)، ولكنها تمتد إلى الأقطار غير النفطية أيضا كما سيجيء.

وهذا الوضع فريد، لم يعشه في السابق - على ما نعلم - مجتمع من المجتمعات. إن أثر المال النفطي، لا يقارن بـأثر الريع ـ على سبيل المثال ـ في الطبقات المسـيطرة فـي المجتمعات قبل الصناعية؛ فالريع في هذه المجتمعات، كـان فائض عمل اجتماعي مضنٍ، واستمرار العمل المنـتج فـي

المجتمع كان شرطًا لاستمرار الفائض وزيادته؛ وبالتالي لم يكن الريع سببا في إهدار قيمة العمل المنتج، وإنما كان حافزا للطبقة السائدة على حماية واستمرار العمل، ولزيادة إنتاجيته؛ أما المال النفطي، فإنه نتاج عملية تشبه عملية فتح الصنبور، وهو قادر على إغراق دائرة واسعة (عشرات الملايين) في بحر من الكماليات، ويهدد باقتلاع كل هؤلاء من هموم الإنتاج.

يرتبط بهذا استطراد إلى مسألة الاستهلاك المستورد: فنمط الاستهلاك الغربي الذي يلهب سباق الاستحواذ على أكبر سلة من السلع المصنوعة، له بريق وتأثير غير عادي. وهذا النمط محل نقد من المصلحين الراديكاليين في الغرب، ولكن كل الانتقادات كانت أعجز من أن تعوقه من داخل، وقد سيطر هذا النمط على خيال الدول الاشتراكية الأوروبية التي عجزت عن خلق إنسان جديد لا تتخلص حياته في سباق الاستحواذ على السلع المادية، وهذا النمط يلعب في خلق إنسان جديد لا تتخلص حياته في سباق الاستحواذ على السلع المادية. وهذا النمط يلعب في الدول التابعة دور الخرز والمرايا التي يقال إن الفاتحين الأوروبيين استولوا بها على

عقول بعض قادة القارة الأفريقية. لقـد كـان مـن أفضـال نيركسة، أنه أثار قضية "أثر المحاكاة" في أدبيـات التنميـة الغربية (والتي يقال في وصفها أيضا: ثورة التطلعات)، وهو لم يتعمق بما يكفي في هذه القضايا وإطارها، ولكننا نعتبرها ـ اقتصاديا ـ "كعب أخيل" (أي نقطة الضعف القاتلة) فـي أي تجربة تنمية مستقلة، ومنها تتسرب الـردة. إن منطـق رفضنا لنمط الاستهلاك الغربي (أو بالأصـح نمـط الحيـاة الغربية) ينبع من الاعتقاد بأنه ليس النمط الاستهلاك الغربي (أو بالأصح نمط الحياة الغربية) ينبع من الاعتقاد بأنه لـيس النمط الأمثل المحقق لسعادة الإنسان. ويقوي هذه الدعوة في الدول الساعية إلى تنمية مستقلة ـ أنها لا تستطيع من الناحية العملية الاستحواذ على هذا النمط إلا لقلة، بكل مـا يترتـب على ذلك من صدامات اجتماعية، وتشويهات تنموية، وتبديد للمدخرات المحلية؛ ولذا يقال أحيانًا في الغرب: إن محاربـة النمط الغربي على أسس حضارية هو مجرد محاولة لتحويل الضرورة إلى فضيلة، ولكننا نعتقد بالفعل أنها محاولة لتحقيق فضيلة بالاستفادة من ظروف مناسبة (انظر الفصل الخامس). وعلى كل، فقد حدث في حالتنا الفريدة أن تضاعفت الأموال

فجأة، وتضاعفت القدرة على استيراد كل ما يبهـر العيـون ويخطف العقول. فجأة أصبحنا وسط الطوفـان، فـي حالـة "انعدام وزن" حقيقية. لم تكن أمامنا فرصة الاختيار والانتقاء المرتبطة بتنمية مستقلة مطردة لقدراتنا الإنتاجية. إن فرصة الاختيار هذه كانت ستتحقق عبر تطوير وتجدد ذاتي لكافـة مؤسساتنا العربية، ولكنها ضاعت أمام الهجوم المفاجئ. فقدنا (ونرجو أن يكون ذلك مؤقتًا) الظروف المناسبة لإقامة نمـط حياة عربية متميزة، وأصبحت حياتنا مجرد تقليد للغرب في نمط استهلاكه وفي ساعات لهوه. وكان لا بد من أن يكـون التقليد سطحيا وزائفًا؛ وهذا طبيعي؛ فنمط الحياة الغربية (مع كل نقدنا له) مرتبط بوجه آخر للعملـة، أي بـنمط الإنتـاج الغربي، وبالتأكيد، فإن نمط الإنتاج الغربي الذي يقدس العمل والوقت والقرار الرشيد والدقة.. إلخ يحكم أوجـه الإنفـاق، ويحكم ساعات الفراغ. وابتعادنا عن هـذا الوجـه الآخـر الحاكم، كان لا بد من أن يحول نمط الاستهلاك الغربي إلـى شبيه مشوه بالسفه والانحلال.

معروفٌ أن من أسباب التشوه في تنمية الـدول التابعـة انهيار العلاقات القديمة بغير انتظـام أمـام زحـف السـلع

ورءوس الأموال المستوردة، بمعنى أن تصـفية العلاقـات القديمة لا يتزامن ولا يتسق ـ في الأساس ـ مع نمو وإبداع قوى الإنتاج المحلية. وعندما تهاوت العلاقـات القديمـة ـ لا قبل نمو قوى إنتاج جديدة، ولكن مع خفوت الحافز علـى تنمية قوى الإنتاج المحلية.. ومع سيطرة النمط الاسـتهلاكي الغربي الشاملة؛ زاد الشعور بالعجز عـن إشـباع الطلـب المحلي بإنتاج قومي، فتلقى الاتجاه التلقائي نحـو التقـاعس دفعة إضافية، وترسخت التبعية للخارج.

إن العمل ليس مجرد قيمة فردية أساسية: ولكنه قبل ذلك قيمة اجتماعية، بل إن العمل الاجتماعي هو أساس الاجتماع البشري، واختلال هذا الأساس ينعكس تلقائيا (ومـع غيـاب آليات مضادة) في إعادة توزيع الأموال (ولا نقول الـدخل). إن علاقات التوزيع ـ في المجتمع الطبيعي ـ هي الوجـه الآخر لعلاقات الإنتاج. وفي غياب علاقات الإنتـاج، ومـع تصدع معيار العمل الاجتماعي (أن الوظيفـة الاجتماعيـة) تصبح عملية إعادة توزيع الأموال في الدولة النفطية معرضة للعشوائية، ومتأثرة بطبيعية المؤسسات السياسية الحاكمة. وقد نلحظ أنه في الدول التي احتفظـت بمؤسسـاتها السياسـية

التقليدية، اكتسبت العلاقات العشـائرية والأسـرية صـلابة خاصة، وأصبحت هذه العلاقات من المحـددات الأساسـية للأنصبة المالية (وهذه ضربة أخرى لقيمة العمل الاجتماعي)[٣٥٨]. وتنقصنا - من غيـر شـك - دراسـات اجتماعيـة أمبيريقية عن التغيرات الحادثة فـي هـذه الأقطـار، فـي مؤسساتها المختلفة، وفي الحراك الاجتماعي. ولكن يمكن أن نلحظ أن التسابق على نصيب مالي أكبـر، أضـاف فئـاتٍ اجتماعية جديدة إلى كبار الأثرياء، ومـن خـلال عمليـات التداول أساسا، وليس الإنتاج، بطبيعة الحال.

ومعروفٌ أن الشركات العابرة للجنسية، لا تتورع عـن استخدام الأساليب القذرة؛ من أجل فتح الأسواق، وهي تتلمظ وتتحارب على أسواق الدول النفطية، وتدفع - في سبيل ذلك - هذه الفئات الجديدة كوكلاء لأنشطتها، ويقتسـمون معهـا الأرباح الخرافية، ويمكن أن نقول إن أموال الـنفط، جـذبت إلى بعض الأقطار النفطية أكبر حشد من الأفاقين والمغامرين من مختلف أنحاء الأرض. وحتى ممثلو الشركات المنظمـة العملاقة، وممثلو الدول، كانوا لا يبـذلون أي جهـد لسـتر عمليات النصب والنهب، وبمشروعات وهمية وشبه وهمية.

وقد حقق الموردون الأجانب - في مسعاهم - نجاحا فاق كل تقديراتهم [359]، وساعدهم في المهمة التشابك بين المصالح الأجنبية والفئات المحلية العميلة، إن هذا التشابك معروف في كل الدول التابعة، ولكنه يبلغ أبعادا غير مسبوقة في بعض الأقطار النفطية العربية، والأثرياء المحليون العديدون (الوكلاء) يحققون أرقاما فلكية. ودور هذه الفئة الواسعة والقوية في دعم التبعية سهل تصوره. ولكننا بصدد الحديث عن إعادة توزيع الأموال، والقضية أن إعادة التوزيع بين فئات الدخل المختلفة، لا تتحدد على أساس العمل الاجتماعي (هذا إذا استبعدنا طبعا أعمال السمسرة وما أشبه، من مفهوم العمل الاجتماعي الذي يسهم في إنتاج القيمة).

وكل هذه الاختلالات، لم تكتفِ بالنسيج المجتمعي في الأقطار النفطية وحدها؛ فقد أصابت الأقطار المحيطة غير النفطية، والتي أصبحت مصدرا للعمالة. والحديث عن انتقال العمالة (من مصر أو غيرها) ينبغي أن يكون في هذا الإطار. إن الدول المصدرة للعمالة إلى الأقطار النفطية، هي مصر والسودان وسوريا وفلسطين والأردن واليمن. وللأسف تنقصنا أيضا في هذا المجال الدراساتُ الميدانية؛ ولذا فإن

الملاحظات التالية تعتمد على ما شهدناه ولمسناه في مصـر. إن هيكل توزيع الموارد المالية بين مختلف الأقطار العربيـة يحوي - كما نعلم - مفارقاتٍ صارخةً، وقد تعمقـت هـذه المفارقات منذ أواخر ١٩٧٣ بالذات. في عام ١٩٧٥ - على سبيل المثال - كان متوسط نصيب الفرد السنوي في مصـر من الناتج المحلي الإجمالي ٢٧٥,٦ دولارا، وكان المتوسـط المقابـل لمجموعـة الأقطـار النفطيـة ٦٠٣٤,٢ دولارا، ولمجموعة الأقطار نصف النفطيـة (العـراق والجزائـر) ٩٨٣,٨ دولارا (بأسعار ١٩٧٥). وكما في داخـل الأقطـار النفطية، لم يكن هذا التفاوت في الدخول بين الأقطار المختلفة على أدنى صلة بالكفاءة المقارنة للعمل الاجتماعي المبذول، والنتيجة الطبيعية لهذا كانت إهدارا لقيمة العمل الاجتمـاعي في مصر، فالطريق الأيسر والأسرع لزيـادة دخـل الفـرد المنتج لم يعد مربوطًا برفع إنتاجيتـه، وبالتنميـة الشـاملة للمجتمع المصري، وإنما بمجرد الحصول على تذكرة سـفر وتأشيرة دخول إلى قطر نفطي مجاور.

وفي هذا القطر المجاور لن يحصل على دخـل أعلـى بسبب انتظامه في علاقات إنتاج متطورة، وفـي مؤسسـات

منظمة ذات إنتاجية عالية؛ فهو يحصل على حفنة من المـال النفطي المتاح لا أكثر. فالعامل الماهر، أو الفني المصـري، لا يحصل على أجر أعلى في الدولة النفطيـة لأن إنتاجيتـه اختلفت؛ بل إن إنتاجيته قد تنخفض أحيانًـا (٣٦٠)، ولكنـه يتلقى مع ذلك أجرا أعلى؛ اغترافًا من مال النفط. ويعني ذلك أنه لم يحدث فقط أن أُهدِرت قيمةُ العمل الاجتمـاعي داخـل مصر، ولكن ـ بالإضافة إلى ذلك ـ اهتز التصور لطبيعـة العلاقة بين العمل المنتج بشكل عام، وبين الدخل، وإذا فـتح الباب أمام التحرك التلقائي لقوة العمل (كما حدث في مصر)؛ فيمكننا أن نتوقع التدافع المجنون لترك مواقع العمـل داخـل مصر، والانتقال إلى مناطق الدخل الأعلى. لتقريب الصورة، نتصور أن هاتفًا زعق في أحد الطرقات بأن هنـاك مليـون جنيه على الناصية، ألن يفقد الناس عقولهم، ويتركوا أشغالهم وعيالهم، ليتسابقوا ويتقاتلوا لحاقًا بهذه الثورة الهابطـة مـن السماء؟ إنها "لحظة مجنونة"، وهذه الصورة هي بالضبط مـا حدث، والخلاف الوحيد أن هناك بوابات منظمة في غالبيـة الدول النفطية تحدد عدد الداخلين أصحاب الحظ والنصـيب. ولكن رغم هذه البوابات قفزت الأرقام إلى المستويات التـي

أشرنا إليها، وينبغي أن نقول أيضا أن عـددا كبيـرا ممـن لم يسافر بعد (وخاصة في الفئات العمرية من ٢٠ إلـى ٤٥ سنة) يستعد للسفر، أي أنه يعتبـر نفسـه "ترانزيـت" [(٣٦١)]، ويمكن أن نتصور أثر هذا على إنتاجيتـه، وعلـى فاعليـة العلاقات المؤسسية.

ولن نتطرق هنا إلى النتائج الاقتصادية البحتة، المترتبـة على هذه الظاهرة؛ فهي قد تضـللنا عـن الحجـم الحقيقـي للكارثة، حتى بالمعنى الاقتصـادي. فالنتـائج الاجتماعيـة والمجتمعية أثرت الأثر الأبلغ على الوضع الاقتصادي، حاليا وفي الأجل المتوسط (مع التفاؤل)، وإن تعذر تقويم هذا الأثر كميا. فنحن في صميم "اللحظة المجنونة"، عشناها منذ ١٩٧٤ ولم نتجاوزها حتى الآن: زاغت الأبصار، وطاشت العقـول ـ بالمعنى الحرفي ـ أمام أمل الحصول على المال السـهل بمجرد عبور الحدود، وهذه "اللحظة المجنونة" كانت كفيلـة بتحلل الروابط المجتمعية على نحو لم تألفه مصر فـي كـل تاريخها الطويل. فالمواطن المصري عـاش فـي مجتمـع زراعي مستقر في منطقة صحراوية، والتصاقه بـالأرض، ورفضه للهجرة، كان جزءا من أيديولوجيته وتكوينه النفسي

طوال آلاف السنين، وهذا الالتصاق بالأرض انعكس في قوة الترابط المجتمعي، وفي أنمـاط المؤسسـات (أو العلاقـات الاجتماعية) في ظل الدولة المركزية العتيدة. وانهيار كل هذا فجأة، "وغلبة "قوة الطرد المركزية" على هذا النحـو غيـر المسبوق، يدل على عمق الهـزة التـي أحـدثتها "اللحظـة المجنونة"، فنحن لم نعد نواجه مجرد خلـل أو تشـوه فـي التنظيم الاجتماعي، نحن نواجه أيضا تحلـلاً فـي الـروابط المجتمعية. والمشكلتان متفاعلتان - بطبيعة الحال - ولكـن المشكلة المجتمعية أخطر أثرا من أيـة مشـكلة اجتماعيـة؛ فإعادة الترتيب والتركيـب للعلاقـات الاجتماعيـة مسـألة مطروحة وممكنة باستمرار من خلال الممارسات المختلفـة، ولكن شرط أن يتحقق ذلك أن يكون هناك أولاً مجتمع تتم فيه هذه التفاعلات، مجتمع تترابط وحداته بالعمـل المشـترك، ويتأكد الانتماء إليه بعمق التاريخ ـ بكل ما يمثله من إنجـاز وتراث حضاري وقيمي ـ والمجتمع مع التاريخ همـا فـي التحليل النهائي الوطن والقومية. ومحنتنا في ذروة اللحظـة المجنونة أن المركب المصري بدا مهددا بالتناثر على ذرات مفردة، وهذا ما نقصده بالمشكلة المجتمعية. والحقيقة أنه لـم

يحدث فقط أن تهاوت قيمة العمل الاجتماعي فـي مصـر، وقيمة العمل الاجتماعي بشكل عام (وهذا ـ في حد ذاتـه ـ يثير مشكلة مجتمعية). فقد فـاقم الأثـر أن كثيـرين مـن المتدافعين، انطلقوا كأفراد متزاحمين، كان طبيعيا أن يـداس في هذا الاندفاع على كل الالتزامات والمؤسسات والقيم فـي المجتمع؛ لقد اختزلت كل القيم في قيمة واحدة: المال.

ولا مجال لمقارنة هذه الحالة بحالة المهاجرين مثلاً إلـى الولايات المتحدة، والساعين إلى اقتحـام "حـدود جديـدة". فالتدفق التلقائي لقوة العمل المصرية، لا يسـهم فـي خلـق "مشروع كبير"، وهي لا ترتحل بخيال وجسارة مـن يقـتحم المخاطر، وينبش الصخر، ويفجر الإنتـاج؛ ليسـتحوذ فـي النهاية على المال. وهي لم تنسلخ من علاقات قديمة (لا ننكر عيوبها)؛ لتنشئ علاقاتٍ جديدةً أفضلَ، أو لتشتبك في علاقات قائمة أكثر تطورا. لو حدث ذلك تكون النتيجة أن ما فقدتـه مصر كسبه قطر شقيقٌ، والحصاد النهائي قد لا يكون سـلبيا بمنطق قومي. ولكن الحال هنا يختلف؛ فقوة العمل المصرية تذهب إلى مجتمعات لها مؤسسات قائمة (قـد تكـون أكثـر تشوها)، وهي لا تندمج في هذه المؤسسات، ولكـن تعمـل

كأفراد من خارج هذه المؤسسات، ووفقًا لشروطها (أي وفقًا لقواعدها ومعاييرها). وباختصار، فإنهـا ترتحـل لمجـرد التماس ثراء سريع على هيئة "رزق". ولا يعني ذلك أن الفرد من قوة العمل المصرية لا يبذل جهدا كبيرا في مقابـل مـا يحصل عليه من أموال، ولكنه ممنوع ـ فـي العـادة ـ أن يلعب بعض "الغرباء" دون "المنظمين"، والأغلبية الساحقة من قوة العمل المغادرة، لا تعمل في قطاعات الإنتاج السـلعي، وهذا ضمن شروط المؤسسات الحاكمة فـي أغلـب الـدول النفطية. فنمط النمو في هذه الدول يرجح قطاع الخـدمات ـ والخدمات الاستهلاكية بالتحديد [(٣٦٢)] ـ ولا نقول إنـه يكـاد يقتصر عليها (مدارس، مستشفيات، طرق، إسـكان شـاملاً القصور، إدارات حكومية، أعمال حرفية؛ كالحدادة والنجارة وإصلاح السيارات.. إلخ) والأجور لا تكاد تمت بصلة إلـى القيمة المضافة، التي أسهمت بها هذه العمالـة فـي النـاتج المحلي الإجمالي، وهذه الأجـور لا تشـتري سـلة السـلع الاستهلاكية "الفاخرة"؛ لأن أصحابها أسهموا في إقامة قاعـدة من الإنتاج السلعي، فواقع الحال أن دخول عمال الخـدمات الاستهلاكية، ودخول المشرفين عليهم هي ـ في الأساس ـ

في نطاق إعادة توزيع المال النفطي، وهذا المال النفطي هو الذي يجعل الطلب على سلع الاستهلاك الكمالي ممكنًا ومشروعا؛ لأن البترودولارات كفيلة بتوفير العرض المناسب من كل السلع المستوردة. وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن نصيب قوة العمل المصرية من كعكة المال النفطي، لا يمكن أن يخضع للمعايير الاقتصادية الرشيدة، ولكن لشروط أو قواعد المؤسسات الحاكمة، قاعدة "الرزق". وقد يكون المحدد الوحيد المراعى في بعض الأقطار هو أن يكون هذا "الرزق" للعامل المصري أقل من "رزق" مثيله من أهل القطر صاحب المال.

- أرجو ألا تفهم هذه الملاحظة على أنها نقد أو عتاب؛ إذ لسنا في مجال النقد. المقصود هو محاولة تشريح وتحليل - بعقل بارد - لتشوهات لا بد من مواجهتها، والمحدد الذي تحدثت عنه (بخصوص التمايز في الرزق) هو بالتحليل الموضوعي، نتيجة منطقية في هذه الظروف. فهذا المحدد يستمد مشروعيته من كل المنطق التلقائي لفعل المال النفطي، ولن يقضى عليه بمجرد "الوعظ" والحديث الإنشائي عن الإطار العربي؛ ففي غياب مشروع

حضاري متكامل، ومع إهـدار العمـل الاجتمـاعي المنتج كقيمة مقدسة، ومع معاملـة المـال النفطـي كإيراد جارٍ، وليس كحصيلة بيع أصول عينية، ومع تدفق مئات الألوف (أغلبهم كأفراد) في طلب أمـوال لم يسهموا في إنتاجها، فإن معيـار التوزيـع لا بـد يعطي صاحب المال النصيب الأكبر مـن الكعكـة، وصاحب المال (مواطنو القطر النفطي بشكل عـام)، يستمد سلطته في مواجهة العامل الوافد من حقيقة أنه واهب الرزق، وهو يؤكد هذه السـلطة ويمارسـها بوضع اجتماعي أعلى، بصفته أكثر ثراء.

وهذا التمايز على أساس الثراء يأتي هنا بعد تداعي الصلة بين المال والعمل الاجتماعي، أو بين الاستهلاك والإنتـاج. وكل هذا كان لا بد أن ينعكس في توتر العلاقات بين أبنـاء الأقطار المضيفة، وأبناء الأقطار المصدرة للعمالة؛ فالعمالـة الوافدة، في أعين بعض (أو أكثر) أبناء الأقطـار المضـيفة "حاقدة وطامعة"، وفي المقابل يرى الأولون أنهـم "ضـحية للاستغلال وسوء المعاملة". وقـد ازداد التـوتر؛ لأن تـدفق العمالة لا يتوقف (رغم ضوابطَ الـدول النفطيـة)، أي ازداد

عرض العمالة، وفي ظل الحركة التلقائية للأمور، كان لا بد من أن يترتب على ذلك انخفاض في الأرزاق، وغلاظة في المعاملة [٣٦٣]، ومزيد من الاقتتال بين العاملين الوافدين من نفس القطر، وبين العاملين القادمين من أقطار مختلفة، وكل هذا جانب خطير في قضية التحلل المجتمعي؛ فالعمالة المصرية (أو غير المصرية) عند تدافعها لتعبر الحدود شكلت بداية للتحلل المجتمعي، وأسلوب استخدامها في المجتمعات المضيفة ضاعف من مشكلة التحلل، فهم لم يندمجوا في بناء مشروع حضاري متكامل، وفي حدود ما قدموه لإشباع حاجة الأقطار المضيفة من خدمات استهلاكية تعاملوا مع علاقات اجتماعية مشوهة، وفرض تداعي الأسباب أن يعاملوا في كثير من الأحيان بطريقة مهينة، والعائدون منهم يعودون، وقد توتر ما كان قد بقي بينهم من علاقات؛ بسبب ما كان من تنافُس واقتتال، وهم رغم كل ذلك يهيمون بنفس التكالب من أجل العمل في الأقطار المجاورة، ويرحلون من موقع إلى موقع، بلا أي انتماء إلى أي شيء إلا محاولة الحصول على رزق أعلى.... منتهى الضياع والمرارة.

إن المال النفطي يؤدي - بحركته التلقائية - إلى تشـوه العلاقات الاجتماعية داخل الأقطار النفطيـة، وهـو يخـل بالتماسك المجتمعي من حيـث أثـره علـى قيمـة العمـل الاجتماعي المنتج، ولكن يعوض ذلك اتجاه هذه المجتمعـات تلقائيا - إلى الحرص على التماسك حـول ملكيـة المـال النفطي.. أما في الأقطار غير النفطية، فإن المشكلة اجتماعية ومجتمعية، واتجاه التحلل المجتمعي في بلد كمصر، لم يكـن ممكنًا تولد قوى تلقائية مضادة كافية لوقفـه، ولـم تهـدف السياسات الموضوعة إلى توليد مثل هـذه القـوى، فانتشـر التحليل إلى درجة خطيرة، وفي الأثناء تشوهت العلاقات بين أبناء الأقطار العربية المختلفة.

ج - إن هذا العرض لتشوهات معينة أصابت قوة العمـل المصرية، وأصبت النسـيج المجتمعـي والعلاقـات (أو المؤسسات) الاجتماعية، بشكل عام، لا يمثل مجرد حالة مصرية خاصة، فقد تضمن عرضنا بصراحة أن التشوهات أصابت قوة العمل في مختلـف الأقطـار، بأشكال ودرجات متباينة. وهذا التحليل يغوص - في تقديرنا - إلى العمق الحقيقي للأزمة القومية الراهنة؛

ليحدد السبب الأول والأساسي والفريد؛ ففـي الحالـة المصرية ـ على سبيل المثال- لم يكن من تزاحمـوا وأصيبوا بالتشوه الاجتماعي والتحلل، مجرد أصحاب كفاءات فنية نادرة، فهم يضمون أيضا نسبة كبيرة من العناصر الديناميكية (أكثر من ٤٠ %) التـي كانـت مرشحة للقتال ضد العدو، وللنضال من أجل أوضـاع اجتماعية وسياسية أفضل. لو بقي التزامهـا بمجتمـع ووطن، ومشروع كبير تتم من خلاله تنميـة قطريـة وقومية، ترفع المستوى العام للمعيشة.. مـن خـلال الإنتاج في المقام الأول. ومع تشوه هـؤلاء (ولـيس مجرد تغيبهم)، يتأكد ما نقوله عن الاتجاه إلى التحلل؛ فنحن لسنا بصدد كم من البشر يتزاحم على مغـادرة البلاد؟ ولكن نحن بالتحديد أمام تشوه المراكز العصبية الرابطة والموجهة للمجتمع (سياسيا وفنيا) وفي هـذا يكمن التفسير الأول (وليس الوحيد بطبيعة الحال)؛ لأن يتحقق كل ما تحقق دون مقاومة مناسبة.

يبقى أن نوضح ما قصدناه بالمنطق التلقائي للمال النفطي والتحركات التلقائية التي صاحبته، وتحركات العمالة بالتحديد

ـ في السياق الحالي. والمقصود هو أن انتقال العمالة إلـى الدول النفطية المجاورة، كان مسألة حتمية كتدفق الماء مـن قمة الجبل إلى السفح، ولكن يمكن أن يخضع التدفّق لتوجيـه الإنسان، فيستفاد من الظاهرة في الري وتوليد الطاقة، ويمكن أن يترك التدفق مرسلاً فيقضي على الزرع ويدمر المنشآت. ومع المال النفطي تركت الاتجاهات التلقائية بغيـر محاولـة للاحتواء، وأطلقت الغرائز دون سيطرة من العقـل والقـيم (والعقل مستخدم هنا بمفهوم واسـع يتضـمن المؤسسـات والسياسات المناسبة) [٣٦٤]. ولا نتصور في الحقيقة أن إطلاق المنطق التلقائي للمال النفطي؛ ليحقق كل هذا الدمار والتشوه كان تلقائيا؛ فالمخططات الخارجية التي رتبت "إعادة تـدوير" البترودولار تحت سيطرتها، والتي دبرت تبديـد الثـروات العربية بكافة السبل والأشكال، وعلى رأسها توريـد أنمـاط الاستهلاك السفيهة، والتخطيطات الخارجيـة التـي خلقـت ظاهرة "الإنسان النفطي"، ثم سلطت عليه كل أجهزة التشهير، والتخطيطات الخارجية التي رتبت في مصر كافـة الوقـائع التي أدت إلى السـلام الأمريكـي ـ الإسـرائيلي... هـذه المخططات الخارجية كانت أيضا مع انتقال العمالة من مصر

بلا أية ضوابط أو توجيه. هذا مؤكد بشهادة التقارير الدولية السرية وغير السرية، ولكننا نضيف أن تشويه قوة العمل المصرية (وليس مجرد استنزافها) كان مقصودا ومقدرا [٣٦٥]، فتدخلت هذه الجهات لكي يأخذ المنطق التلقائي مداه بالكامل. وهذا المخطط كان يتكامل - من هذه الناحية - مع بعض أهداف القطاعات الرائدة الأخرى (السياحة وبورسعيد) [٣٦٦]. لقد أوضحنا (في الفصول المختلفة) استخدامات المال النفطي (منحا وقروضا واستثمارات) في تغيير الوقائع والعلاقات داخل المجتمع المصري إلى ما استخدامات المال النفطي تمثلت في تشويه قوة العمل المصرية (بالمفهوم والأبعاد التي حددناها) [٣٦٧]. وقد أوضحنا أن تنمية "القطاعات الرائدة" في إطار المخطط العام، كانت بالمفهوم والأسلوب الذي يتسق مع إرساء السلام الأمريكي - الإسرائيلي، ولكن قطاع "العمالة المصرية في الخارج" كان القطاع الأكثر حسما باتجاه النتائج المستهدفة.

ويرى محمود عبد الفضيل "أن أخطر الآثار السياسية والاجتماعية للأوضاع الاقتصادية الجديدة، هو التآكل المطرد لمستويات معيشة ورفاه (الفئات المتوسطة) في المدن

والمناطق الحضرية، بعد أن تمتعت هذه الفئات بفتـرة مـن الازدهار والرخاء النسبي خـلال السـتينيات" [٣٦٨]. وهـذا الاستنتاج ـ في تقديرنا ـ غير صحيح، ولو كان صـحيحا؛ لانعكس في حركـة سياسـية عارمـة تحمـي الإنجـازات الاجتماعية والقومية للمرحلة الناصرية. هذا الاستنتاج كـان مفروضا أن يكون صحيحا إذا حدثت السياسات الانفتاحية في مجتمع لا يملك طرق الهرب إلى الأقطار المجاورة صـاحبة المال النفطي، فالانفتاح (أي التحول إلى البنية التابعة) يعنـي - في هذه الحالة - خسائر ملموسة ومباشرة بالنسـبة لمـن يسمون "الفئات الوسطى" (وأقصد بهم تشكيلة واسـعة تبـدأ برجال الأعمال المتوسطين ورجال الإدارة العليا في الحكومة والقطاع العام، وتنتهي بالعمال في القطاع المـنظم وأقسـام واسعة من الحرفيين وصغار الفلاحين)؛ لأن عمليات إعـادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الستينيات، تمـت أساسـا لصالح هذه الدائرة، وكان متصورا أن تتسع الـدائرة حـال استمرار تنمية مستقلة (أو حال تغير أكثر راديكالية واستقلالاً في أنماط الاستهلاك).

والبنية التابعة تنشأ على التوسع في نمط استهلاكي من "عجائب" الإنتاج الغربي المستورد، وبالتالي على أصحاب دخول عالية تسمح باستهلاك هذا النمط، أو بالمشاركة في إنتاجه واستيراده (انظر الفصل الخامس)؛ ولذا كان مفروضا أن تتضمن الانتكاسة إلى هذه البنية - بالضرورة - عودة إلى زيادة درجة اللامساواة، وليس على حساب القطاعات الأشد فقرا فقط، ولكن أيضا على حساب "الفئات المتوسطة"، وخاصة في قاعدتها العريضة، بل قد تكون هذه الفئات المصدر الأول للفائض المحول إلى الطبقة التابعة الصاعدة، ويتصادم كل هذا مع وقائع قامت، ومصالح لا تصفى إلا بصراع عنيف أو دموي.

إن الضربات التي وجهتها الناصرية إلى البنية التابعة (سياسيا واقتصاديا وفكريا) كانت حربا ضارية ضد المستفيدين بهذه البنية، وكل من يعد لضربات إلى البنية التي ركبتها الناصرية (أي لثورة مضادة)، كان مفروضا بالفعل أن يواجه بعنف من قِبل المستفيدين من هذه البنية.

وقد أشار عبد الفضيل، إلى أن "الفئات المتوسطة" التي استفادت من إجراءات الستينيات، أصبح محكوما عليها "إما

بالانحدار إلى مستويات معيشـة "الفئـات الشـعبية"، وإمـا بالهروب المنظم من خلال عمليات الهجرة؛ حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس في مستويات معيشتها ورفاهها".

والحادث.. أن البديل الثاني كان متاحا من أوسع الأبواب، وبالتالي نزعم أن تصفية الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للناصرية، تمت في ظروف ارتفاع في مسـتويات المعيشـة للقسم الغالب من "الفئات المتوسطة"، التي كان مفروضـا أن تضار (تحت شروط مغايرة).

ويقول عبد الفضيل: إن "هجرة العمالة للبلدان النفطية أدت إلى اتساع الفوارق الدخلية، وتعميق ظاهرة (ثنائيـة) هيكـل الدخول والأثمان في الاقتصاد المصري، ومع مرور الـزمن تزداد الفجوة التي تفصل بين هذين القطـاعين فـي مجـال الدخول وأثمان ونوعية السلع، والخدمات التي يجري تداولها واستهلاكها" [٣٦٩]. وهذه الثنائية الجديـدة، أو "الازدواجيـة الواضحة في آليات الحياة الاقتصـادية المصـرية، قسـمت الاقتصاد الوطني إلى قطاعين"؛ أُسمي الأول: القطاع الداخلي (أو المحلي) [٣٦٩]، وأُسمي الثاني: القطـاع الانفتـاحي (أي المنفتح على العالم الخارجي).

ويبدو أننا نختلف مع هذا التحليل وما ترتب عليه من توقعات؛ إذ ينبغي أولاً أن نفرق بين ظاهرة (أو مرحلة) الازدواجية الانتقالية، وبين ظاهرة (أو مرحلة) الازدواجية التقليدية، حسب الوصف والمصطلح المنتشر في كثير من أدبيات التنمية، (وهي المرحلة التي يستهدف استقرار البنية الاجتماعية المصرية عندها). وينبغي بعد هذه التفرقة أن نرقب دور هجرة العمالة في كل من المرحلتين.

إن الانتكاسة عن الأسس المستقلة لبنية المؤسسات والممارسات الناصرية، كانت تتطلب بالضرورة مرحلة انتقالية. وكل مرحلة انتقالية تشهد قطاعا صاعدا وقطاعا في موقف الدفاع، وتنتهي المرحلة الانتقالية مع الانتصار الحاسم لأحد طرفي الصراع. يحدث هذا في الثورةِ، وفي الثورة المضادة. وقد كان مفهوما ـ بالتالي ـ أن يشهد المجتمع المصري، في الفترة الانتقالية نحو التبعية - هذه الازدواجيةَ الخاصة والمؤقتة، كان طَبعيا أن يشهد المجتمع المصري ازدواجية (أو تناقضا) بين أسرى القطاع الناصري (ويشملون كل المقيدين بقواعده ومؤسساته؛ بدءا من العاملين في الحكومة والقطاع العام، وانتهاء بملاك الأراضي الزراعية

والمباني السكنية القديمة، وحملـة الأسـهم فـي الشـركات المساهمة، وخاصة في شركات القطاع العام) مـن ناحيـة، وبين الملتحقين بالقطاع الانفتاحي (بـدءا مـن المهـاجرين وانتهاء بالعاملين في المشروعات الجديدة). وهذا التنـاقض والصراع بين البنية التابعة (التي تسعى القُوى الخارجية إلى دعمها وفرضها) وبين البنية الناصرية (التي أصـبحت فـي موقف الدفاع) كان تطورا يحتمه - في كل الأحوال - منطقُ التحول من بنية إلى بنية مغايرة؛ وبالتالي لـم يخلـق هـذه الثنائية انتقال العمالة، وما صاحبه من أموال. ولكن إذا أردنا تحديد دور انتقال العمالة في هذه العملية، يمكننا أن نقول إنه بفضل انتفاخ القطاع الانفتاحي بفيض المهاجرين، أمكن إلـى حد كبير احتواء التقلصات الناشئة عن التناقض بين القطاعين (أو البنيتين)، وأمكن خفض درجة حرارة الصراع، وأمكـن بالتالي حسم مهام المرحلة الانتقاليـة - فـي جوهرهـا - بسرعة وسهولة نسبية، فوفق الترتيبات المختلفة التي تابعناها في فصول الكتاب، تزول التناقضات تـدريجيا بـين هيكـل الأثمان النسبي في القطاع الأول، وهيكل الأثمان النسبي في القطاع الآخر، وبالنسبة للفـارق فـي مسـتويات الأجـور

والدخول داخل القطاعين، تطبـق أيضـا - أثنـاء الفتـرة الانتقالية - إجراءات متتالية تهدف إلى تقليصه من المنبـع؛ أي إلى تقليص الطابع المميز لقواعـد ومؤسسـات القطـاع الناصري، والتي لم تعد بالفعل منسـقة منطقيـا مـع كـل التطورات الدخلية"؛ ويقصد - كما أعتقد - اتسـاع الفجـوة بين دخل المدرس مثلاً المهاجر إلى دولة نفطية، وبين دخـل مثيله العامل في مصر. وهذه ملاحظة - كانت صـحيحة - وخاصة في بداية المرحلة الانتقالية، ولكن تمثل الحل - إلى حد كبير - في التزاحم على الهجرة (بكل التشـوهات التـي تضمنتها)، وحين نتذكر الأرقام والنسـب التـي أوردناهـا، (وخاصة قوة العمل الحضرية في الفئة ٢٠ إلى ٤٥٠ سـنة) يبدو لنا أن قسما محترما من "المتذمرين المحتملـين" أمكنـه حل مشكلة الفارق الدخلي، ونضيف أيضا أن اتساع نطـاق الهجرة، ضاعف الندرة في عديد من المهن؛ فتحقق قدر مـن التوازن - عند مستوى مرتفع - بـين أجـور أو دخـول أصحاب هذه التخصصات في السوق الداخلي، وبين أجـور أو دخول قرنائهم في الأسواق النفطية [٣٧٠]. وفي هذا الإطار حلت القوى الخارجية (وعملاؤها) تناقض المرحلة الانتقالية

لصالحها، وأنهت جوهريا، وبسلام نسبي، ازدواجيـةَ هـذه المرحلة.

وبانتهاء المرحلة الانتقالية، تصبح بصدد الانقسام الطبقي التقليدي في البنية التابعة، أو بصدد مفهوم الازدواجية كمـا درجت عديد من دراسات التنمية علـى اسـتخدامه، وهـذا الانقسام يتضمن بالضرورة ـ ضمن ما يتضمن ـ ازدواجية في هيكل الدخول، ولا نتحدث عن ثنائية في هيكل الأثمـان (عند نهاية مهمة "تحرير" الأسعار) إلا بقدر ما نقصد ثنائيـة في أنماط الاستهلاك (مرتبطة بفوارق الدخول) معبرا عنهـا بالأثمان، وكل ذلك من السمات الطبيعية للبنية التابعة، ومـا تفرزه من تنمية مشحونة بالتوتر والقلاقل. إن البنية التابعة ـ في بلاد فقيرة ـ يصاحبها أيضا فئات محدودة من أصـحاب الدخول، التي تمكن من ممارسة نمط الحياة الغربيـة ونمـط استهلاكها، وهناك علاقة وثيقة بـين حجـم هـذه الفئـات وممارساتها وبين الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البنيـة التابعة، فكلما زادت حـدة الاسـتقطاب، وتكثفـت المظـالم الاجتماعية، كانت نُذُر الثورة أقوى، والحاجة للقمع أشد. فما هو دور هجرة العمالة (بالمعدلات والنوعيات الحادثة) فـي

هذا النموذج؟ هل تزيد الهجرة (وما يصاحبها مـن أمـوال) اتجاه الاستقطاب؟ لقد أدت سياسية الانفتاح إلى نمو سرطاني سريع في شبكة المليونيرات وأشباه المليونيرات، ولكن منعت الهجرة ـ رغم ذلك ـ حدة الاستقطاب؛ لأنها رفعت مستوى معيشة القسم الأكبر من الفئات المتوسطة؛ أي: خلقت فئـات واسعة ترتبط بخط الاستهلاك المستورد، وتتوسـط المسـافة بين من يملكون ومن لا يملكون.

إن طريقة الحصول على المال النفطي، وطريقة استخدامه بعيدا عن العمل المنتج؛ كإيراد جارٍ وليس كتعبير عن قيمـة أصول عينية. ثم ما يترتب على ذلك من إنفاق الأموال فـي إدمان نمط استهلاك مستورد.. كل هذا، شوه قـوة العمـل، وشوه المجتمعية والاجتماعية، وشوه الوعي القومي، ووفـر أساسا محتملاً للاستقرار في التبعية.

لقد تحققت مهام الانتقال إلى البنية التابعـة فـي مصـر بسهولة نسبية، وإذا بقي كل شيء على حاله، لا يتطلب الأمر لاستقرار طويل الأجل في التبعية إلا مرحلة كرومرية (نسبة إلى كرومر)؛ أي رفعـا لكفـاءة الإدارة المحليـة (كتابعـة رشيدة)، وإجراء بعض الإصلاحات الضـريبية، ومواجهـة

المفارقات والاختناقات المستفزة، وهي مهمة صعبة، ولكـن القوى الخارجية تركز على إنجازها في هذه المرحلة؛ استفادة من فرصة فريدة أتيحت أمامها.

إن استمرار الجري والتزاحم خلف الأموال السهلة (مـن المال النفطي في الأقطار المجاورة، ومـن قنـاة السـويس، أو السياحة)؛ لنسدد ثمن ما أدمنت فئاتٌ واسـعة اسـتيراده واستهلاكه، قد يؤدي ـ بالفعل ـ إلى أن تكون غاية المنـى انتظام هذه العلاقة، مع قدر من التشريد فـي أدائهـا داخـل المجتمع. وغاية الحرص ستُوجه إلى عـدم إغضـاب مـن يمدوننا بما نستهلكه. سنتجنب كل ما من شأنه إغضابهم، مثل الحديث عن حرب ضد العدو الصـهيوني مـثلاً (ولـو أن المجتمع الذي لا ينتج لا يمكن أن يحـارب). وإذا اسـتقرت التبعية، قد "يتصادف" أيضا إنتاج النفط في مصـر بكميـات كبيرة، وإذا بقي كل شيء على حاله؛ سيكون هذا الاكتشـاف إدخالاً لمصر ـ من باب أوسع ـ في نفس الدائرة المفرغة. وكسر الدائرة يتطلب آليات مركبة، ولكن الصحوة، والتمـرد على ما أدمناه من نمط للحياة والاستهلاك، يأتي في المقـام الأول. فهل نستطيع؟ إن علاجنا الجذري لا يبـدأ بعقـاقير

ووصفات مادية. نقطة البدء تغير نفسي وعقلي على المستوى الفردي والمستوى الجمعي؛ من خلال عودةٍ لروح الصـراع ضد أعداء أصـالتنا الحضـارية وقوميتنـا، وتقبـل لكـل التضحيات التي تترتب على ذلك.. **إن ا لاَ يغَير ما بِقَومٍ حتى يغَيروا ما بِأَنْفُسِهم**.

صدق ا العظيم.

هوامش الفصل العاشر

(١) Arab Republic of Egypt, Economic management in a period of transition, Report N". 1815 EGT. Op. cit., Volume one items 3. 12. 3. 13. 3. 24 and 3. 25.

(٢) انظر: بيان السيد وزير التخطيط أمام مجلس الشعب عـن مشروع خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لعـام ١٩٧٧، (ج. م. ع: وزارة التخطيط، يناير ١٩٧٧).

(٣) انظر: وثائق اجتماع المجموعة الاستشارية الثانية، هوامش الفصل التاسع، مرجع سابق.

(٤) انظر: "تقرير لجنة الخطة والموازنة عـن خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٧"، لجنة الخطة والموازنة، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٥) د. القيسوني، أخبار اليوم، (٢/ ٧/ ١٩٧٧)، مرجع سابق.

(٦) تقرير متابعة المركز المالي للدولة خلال الأشـهر السـبعة الأولى من عام ١٩٧٧ (ج. م. ع. وزارة المالية)، (تقريـر غير منشور).

(٧) راجع: تقرير مبدئي عن متابعة خطـة ١٩٧٧ (القـاهرة. وزارة التخطيط، أبريل ١٩٧٧).

(٨) Document of international monetary fund and not for public Use. SM – 78 – 21 contains

confidential information, January 23, 1978. To: Members of the executive board. From: The secretary. Subject: Arab republic of Egypt – Recent economic developments. P. 1.

وقد أكد الصندوق نفس الموقف في تقرير أخير (غيـر منشـور أيضا) فقد سجل أن الأرقام الدالة على معدلات الزيادة في الـرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وفي الرقم القياسي لسـعر الجملـة، "تخفض - إلى حد كبير - المعدل الحقيقي للتضـخم، والرقمـان القياسيان مثقلان بشدة - على أيـة حـال - بـالمواد المحـددة الأسعار".

وأضاف التقرير النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك، (والتـي كانت تُتجاهل في السابق)، فقال إنه "حيث إن هذه الأرقام القياسية تستخدم في احتساب معامل تكمـيش deflator للنـاتج المحلـي الإجمالي، فإن معامل التكميش هذا يحتمل أيضا أن يكون أقل من المعامل الفعلي.. ويحد بالتالي من الثقة بالنتائج". وبالتالي تحد من الثقة الموضوعة في تقديرات النمو الحقيقي في الاقتصاد، التـي قيلت قبل ذلك.

Egypt: Supplementary Background material for GATT, (September 8, 1979).

(٩) استخدم الجهاز أسعار ١٩٧٢ كأساس، انظر: المتابعة وتقيـيم الأداء في القطاعات الاقتصادية عن عـام ١٩٧٧ (القـاهرة: الجهـاز المركزي للمحاسبات، ١٩٧٩)، ص ١.

(١٠) يستخدم في الإنجليزية مصطلح Structure للدلالة على الهيكل والبنية بلا تفرقة. ونستخدم هنا الهيكل للدلالة على أنواع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وأوزانها النسبية. ونستخدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على توجه وروابط الأنشطة الاقتصادية (للخارج أو الداخل في الأساس. ويأتي هنا مفهوما التبعية والاستقلال). أيضا على طبيعة القوى والفئات المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وعلى علاقات هذه القوى بالطبقات الاجتماعية الأخرى.

(١١) بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط، عن السياسة الاقتصادية، وعن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٧٨"، مضبطة الجلسة ٨ (٥/ ١٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

قاطع محمود أبو وافية بيان القيسوني قائلاً: "إن الاستثمارات المخصصة لاستكمال المشروعات التي لم تستكمل بعد هي ٩٠% وإن نسبة الاستثمارات المخصصة للمشروعات الجديدة هي ١٠% فقط.. وقد أحسست أنه قد يكون لدى بعض السادة الزملاء تساؤلات حول هذه النقطة بالذات، كما قد تكون هناك بعض الملاحظات التي قد يكون يبديها الإخوة المعارضون في تعليقهم

على البيان الذي تتفضلون سيادتكم بإلقائه الآن"! وجاء في تعليـق حزب التجمع على هذه النقطة تساؤل حول فيم أنفقت استثمارات السـنوات ٧٤ ـ ١٩٧٧ إذا كانـت اسـتثمارات اسـتكمال المشروعات ما زالت تستوعب هذه النسـبة العاليـة؟... ولمـاذا لا تبين لنا الحكومةُ ما هي نوعية هذه المشروعات؟" انظر: "بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"، ملحق مضبطة الجلسـة ١٦ (٢٩/ ١٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب. ونذكر أن د. محمد محمود الإمام كان قد سخر من هذا التركيـز التقليدي على الإحلال والتجديد، "فكثيرا ما يتردد على سبيل تحديد الأولويات القول باستكمال ما هو جارٍ، وإجراء الإحلال والتجديد الضروريين، والاستفادة ما أمكن من الموارد الخارجية المتاحـة، ومثل هذا القول وإن بدا منطقيا، فإنـه يحيـل الخطـة إلـى أداة لا اتجاه لها، ولا مغزى.

فالإحلال والتجديد أمر مفروغ منه، وهو أولويـة داخليـة لكـل قطاع، شريطة أن يوضع في الموضع المناسب، ويسـاعد علـى تحقيق الأهداف التي تتناسب مع أولوية القطاع ومتطلبات تناسـق الخطة، والمضي وراء الموارد المتاحـة مـن الخـارج رغـم ضرورتها الملحة يكاد يفقد الخطة توازنها، ويملي عليها رغبـات العالم الخارجي الذي سعينا إليه في تواريخَ سابقة ومتفاوتة، ومن ثم فإنه يلزم دائما أن توضع هذه الموارد في كـل خطـة وفقًـا لمتطلباتها الخاصة. أما استكمال ما سبق، فقد عانينا منه الكثيـر،

فكل مشروع بدأ يصبح تركة تفرض وجودها، وتكاد تشُل حركة المخطط؛ إذ لا يتبقى له إلا النذر اليسير يتحرك في حدوده.
هذه الاعتبارات - إذًا - ليست أولويات بالمعنى المفهوم، وإنمـا هي بدهيات تُراعى ضمن الأولويات سالفة الذكر، وبالتالي فإنـه يصبح من المنطقي ـ مثلاً ـ ونحن بصـدد الإسـراع بمعـدل الاستثمار في الإسكان مثلاً، أن تأتي المشروعات وشيكة الإنجاز في المقدمة، تليها المشروعات التي جاوزت أو شارفت منتصـف الطريق وهكذا. ومع ذلك، فإن حسن مسيرة أعمال التنفيذ لا ينفي بالقطع بدء مشروعات جديدة تتداخل مع المشـروعات السـابقة، طالما أن هناك برنامجا محددا لتعاقب المشروعات من حيث البدء والإنجاز".

(١٢) بيان السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط أمـام مجلس الشعب عـن مشـروع خطـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢ (القاهرة: وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربيـة، ديسـمبر ١٩٧٧)، ص ص ٢٣ ـ ٢٥.

(١٣) انظر: القيسوني، المرجع رقم ١٠١ ـ أثارت هـذه التسـمية المقلقة تعليقات المعارضين، انظر مثلاً، "كلمة د. محمد حلمي مراد"، و"بيان حزب التجمع"، مضبطة الجلسة ١٦ (٢٩/ ١٢/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٤) نعتمد على:

World Bank, Arab Republic of Egypt. Economic management, Report N". 1815 EGT, op. cit., Volume one.

ويلاحظ أننا لم نتقيد في عرضنا بالتسلسل الوارد في التقرير.

(١٥) Ibid..: Item 4. 68.

(١٦) Ibid..: Item 4. 70.

(١٧) Ibid..: Item 4. 02

(١٨) Ibid..: Item 4. 08

(١٩) Ibid..: Item 2. 25

(٢٠) Ibid..: Item 4. 08, 4. 09 and 4. 13.

(٢١) Ibid..: Item 453

(٢٢) Ibid..: Item 4. 54 to 4.58.

(٢٣) Ibid..: Item 4. 07

(٢٤) Ibid..: Item, item 4. 09.

(٢٥) كافة النسب عن تقارير المتابعة المختلفة لوزارة التخطيط.

(٢٦) لجنة الخطة والموازنة (د. أحمد أبو إسماعيل)، "تقرير لجنـة الخطة والموازنة عن مشروع اعتماد الخطة الخمسية للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ (التقرير التاسـع)"، الفصل التشريعي الثـاني. مجلـس الشـعب. ٨/ ٦/ ١٩٧٨، ص ٤٠

(٢٧) تقديرات وزارة التخطيط وصندوق النقد الـدولي. نقـلاً عـن تقرير البنك الدولي:

Document of the world bank, (For official.. etc) Report N". 2738 – EGT, Arab Republic of Egypt recent economic development and External and External requirements, November 12, 1979 Statistical annex, table 2. 1 A.

(٢٨) Ibid..: Item 1. 4 and 1. 5.

(٢٩) نختلف هنا مع عدد الاقتصاديين والخبـراء الـوطنيين: مـثلاً د. مصطفى الجبلي "إن ضمان قدر أدنَى من الاكتفاء الـذاتي من المحاصيل الغذائية والكسائية لأفراد الشعب أمر قد تفرضه الضرورة في أوقات الحروب، وحينما تتعرض الدولة لحصار اقتصادي أو ضغوط غذائية. أما ما عدا ذلك، وحينمـا تكـون الموارد الزراعية المتاحة محدودة والطلب عليها يفوق كثيـرا قدرتها الإنتاجية، كما هو الحال في مصر. فإن الهدف يجب أن يكون تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة وتنظـيم العائـد منها". "استراتيجية التنمية الزراعية بين تحقيق الاكتفاء الـذاتي وحسن استغلال والتشريع). القـاهرة: مـارس ١٩٧٧. هـذا الاعتراض الصريح عند د. الجبلي علـى ضـرورة اشـتمال الأهداف على ضمان قدر أدنى من الاكتفـاء الـذاتي - مـن منظور الاستقلال - يقابله تجاهل كامل لهذا الهدف في عـدد من الدراسات الأخرى. انظر مثلاً: د. محمود عبد الفضـيل، "مستقبل التنمية الزراعية في مصـر"، مصـر المعاصـرة - (أبريل ١٩٧٧) العدد ٣٦٨، انظر أيضا د. عبد القادر ديـاب، منوال الاستغلال الزراعي المصري، واقعه، واتجاهات تعديله، وآثارها الاقتصادية، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، أغسطس ١٩٧٩)، مذكرة رقم ١٢٤٩.

(٣٠) في عام ١٩٠٠ (أي بعد عشر سنوات من إقرار حق الملكيـة الخاصة في الأراضي الزراعية، وبعد حوالي سبع سنوات من

الاحتلال الإنجليزي) كان الأجانب يملكون حوالي ١١ % من مساحة الملكيات الزراعية، وانخفض عدد الملاك الأجانب فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٥٠ بنسبة ٤٧,٦ %، وكذلك انخفضت المساحة المملوكة لهم بنحو ٦٣,٢ %، وهذا يعني أنهم كانوا يتخلصون تدريجيا من أراضيهم؛ سواء لمغادرة البلاد أو لانتقالهم إلى نشاط اقتصادي آخر. كما أن معظم ملكيات الأجانب كانت في شركات زراعية تستصلح الأراضي البور ثم تبيعها مرة ثانية إلى مصريين بأثمان مرتفعة جدا. والمهم في ملكية الأجانب أن هيكل المحصول وأسلوب الإنتاج كان لا يختلف عادة عن المتبع في المزارع المملوكة لمصريين. انظر: د. محمد محمود عبد الرءوف، الازدواجية في القطاع الزراعي، لماذا لم تظهر في الزراعة المصرية، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يناير ١٩٧٣) مذكرة داخلية رقم ٢٩٠.

(٣١) بعد استكمال برنامج التوسع على مياه السد العالي في مساحة الـ ٤٠٠ ألف فدان المتبقية، تكون الموارد الأرضية المتاحة في أراض صحراوية تنخفض قدرتها الإنتاجية الوراثية، وتكاليف استصلاحها بالغة الارتفاع، والمدخلات اللازمة لاستزراعها تفوق كثيرا مثيلاتها في الأراضي القديمة بالدلتا والوادي، علاوة على أن نوعية الزراعة الملائمة فيها متخصصة ومحدودة، وبالتالي فإن صافي العائد من زراعتها ضئيل. وبالنسبة للموارد المالية الإضافية اللازمة للتوسع المقترح، فإن الكمية المتاحة حاليا من مياه السد العالي لا تسمح

بتوسع إضافي إلا باتخاذ وسائل جذرية لترشيد استخدام مياه على المزرعة عن طريق ترشيد طرق الري الحالية، أو إدخال، طرق جديدة كالري بالرش والري بالتنقيط. وتحت أحسن الظروف، وعلى فرض إحداث تطوير في الزراعة المصرية بما يمكن من تطوير طرق الري، لا يتوقع أن يزيد الوفر في مياه النيل الممكن استخدامها للتوسع الأفقي الجديد سنة ٢٠٠٠ عن ١٥ بليون م^{٣} تكفي لتوسع أقصاه ٣ مليون فدان ـ انظر د. مصطفى الجبلي، استراتيجية التنمية الزراعية، مرجع سابق.

(٣٢) وفقًا لآخر بيانات رسمية كانت الملكيات التي يقل حجم الواحدة منها عن خمسة أفدنة مملوكة لأكثر من ٣ مليون مالك، أي كان متوسط الملكية في هذا القطاع لا يتجاوز ٢,١ فدانًا، وهذه الملكيات المفتتة كانت تشغل ٥٧,١ % من مجموع الأراضي الزراعية في مصر.. ولا تتحسن الصورة إذا راجعنا هيكل الحيازات التي تحدد بشكل أكثر واقعية حجم التفتت في الزراعة؛ لأن الحائزين هم العاملون فعلاً في الأرض (بالملكية أو بالإيجار)، ووفقًا لآخر البيانات (عام ١٩٦١) كان ـ متوسط مساحة الحيازة ـ على مستوى القطر ـ ٣,٧٩ فدانًا (مقابل ٦,١٣ فدانًا عام ١٩٥٠). ومتوسط المساحة في قطاع الحيازات التي تقل عن خمسة أفدنة كان ١,٧ فدانًا، ومجموع هذه الحيازات غطى ٣٧,٨ % من مساحة الأرض الزراعية، ويمكن أن تضيف إلى ذلك مساحة الحيازات التي تتراوح بين

٥ إلى ١٠ أفدنة (فيكون الإجمالي ٥٥,٥ % من الأراضي الزراعية)؛ لأن المساحة الكلية لحيازات هذه الشريحة الأخيرة تتناثر عادة على عدد من القطع المتباعدة، فعدد القطع التي تتوزع عليها الحيازات - على مستوى القطر - كان حوالي ٤,٤ مليون قطعة، ومتوسط المساحة للقطعة الواحدة كان بالتالي نحو ١,٤ فدانًا (الرقمان المقابلان عام ١٩٥٠ كانا ٢,٥، ٢,٤ على التوالي. ومجموع الحيازات في الشريحتين معا - أي حتى ١٠ أفدنة - مثل ٥٥,٥ % من الأراضي الزراعية).

هذه البيانات لم تكن تعكس مع ذلك كل الحقيقة في رأي عدد من الدارسين، وقد نشرد د. محمود داود (وزير الزراعة) أخيرا جدولاً بتوزيع حيازة الأراضي في عام ١٩٧٥، ووفقًا لهذا المصدر، نجد أن مجموع الحيازات حتى ٥ أفدنة أصبح يمثل ٦٧,١ % من مساحة الأرض الزراعية (مقابل ٣٧,٨ % عام ١٩٦١)، والحيازات حتى عشرة أفدنة أصبحت ٨٣,١ % (مقابل ٥٥,٥ %). انظر: د. محمود داود، السياسة الزراعية (١٩٧٩ - ١٩٨٣) (وزارة الزراعة بجمهورية مصر العربية، ديسمبر ١٩٨٧)، جدول رقم ٤، ص ٨.

(٣٣) أهم نتائج التفتت: وجود فاقد متزايد من الرقعة الزراعية؛ بسبب كثرة الحواجز التي يقيمها الزراع، للفصل بين أراضيهم، وكثرة المراوي والمصارف الداخلية التي يقيمونها لتوصيل أو تصريف المياه بوحداتهم الصغيرة، علاوة على سوء استخدام مياه الري؛ بسبب كثرة القنوات - تنشأ أضرار من تجاوز المحاصيل التي تتباين معاملاتها الزراعية

واحتياجاتها من الري ومقاومة الآفات.. إلخ - ضياع الوقـت في نقل مستلزمات الإنتاج بين مزارع غير متصـلة وتترتـب على ذلك زيادة النفقات - صعوبة استخدام الآلات الحديثـة - فقد جزء كبير من الموارد المائية؛ مما يـؤثر علـى متصـلة وتترتب على ذلك زيادة النفقات - صـعوبة اسـتخدام الآلات الحديثة - فقد جزء كبير من الموارد المائية مما يـؤثر علـى إمكانية التوسع الرأسي والأفقي - صعوبة اتباع دورة زراعية معينة والاضطرار إلى اختيار محاصيل زراعية غير ملائمـة - صعوبة تنفيذ القوانين الزراعية؛ سواء ما يتصل فيها بتحديد المساحات التي تزرع المحاصيل الرئيسة، أو ما يتصل منهـا يمنع الري في تواريخ معينة كمقاومة الآفات الزراعية.

(٣٤) نواجه حاليا في مصر بأن الفجوة الغذائية تـزداد اتسـاعا (أي تقل باطراد نسبة الاكتفاء الذاتي من سـلع غذائيـة أساسـية). ووفقًا لحالة الأسواق الدولية الآن، يزداد حجم ومعدل الواردات الغذائية من دول العملات الحرة، ومـع بدايـة السـبعينيات، أصبحت حصيلة الصادرات السلعية بالعملات الحـرة، غيـر كافية للوفاء باحتياجات الاستيراد من القمح ودقيقـة، الزيـت النباتية. وأكثر من ذلك، فإنه لا يكفي لإتاحة الموارد اللازمـة لتوفير الواردات مجرد إعادة النظـر فـي هيكـل التوزيـع الجغرافي للصادرات، أي لا يكفي مجـرد زيـادة صـادراتنا السلعية إلى الأسواق التي نستورد منها السلع الغذائية الرئيسـةُ (وهذا أمر صعبا عمليا)؛ نظرا لأن معـدل نمـو الـواردات

الغذائية يزيد حاليا عن معدل نمو الصادرات السلعية الإجمالية. وهذا المأزق لا تقدر على مواجهته في الأجل الطويل الزيـادة المحتملة في الصادرات الزراعية وحدها.

(٣٥) لا يصح أن يكون التركيز على التوسع الرأسي "على حسـاب الأراضي الجديدة والتي تبلغ مساحتها نحـو ١٧ فـي المائـة وإنتاجها نحو ٣ في المائة من الإنتاج الكلي؛ مما يحتم ضرورة الاهتمام برفع إنتاجيتها؛ إذ إن المدخلات الحالية (بمتوسط ٢٥ ـ ٣٠ جنيها للفدان في السنة) لا تكفـي تحـت أي أسـلوب زراعي للنهوض بإنتاجية هذه الأراضي، بل سيؤدي حتما إلى انخفاض إنتاجيتها مع الزمن، ولا بد أن ينحصر الاهتمام فـي الوصول إلى أفضل الطرق العلمية، والأسـاليب التكنولوجيـة لرفع إنتاجية هذه الأراضي، وربـط ذلـك بـالطرق المثـل لاستغلالها في مزارع كبيرة حديثة مصنعة، وعـدم تعرضـها للتفتت، واعتبارها مزارع رائدة لتطوير الزراعة المصـرية. خصوصا وإن هذه الأراضي تعتبر المصدر المنتظر توفره في المدى المنظور، وإن كل المواطنين قد ساهموا فـي إيجادهـا كثروة قومية؛ ولذلك فهـم ينتظـرون أن ينعمـوا بإنتاجهـا.. ولا شك أنه بالتركيز على هذه الأراضي، يمكن رفع الإنتـاج الزراعي بنمو ١٤ في المائة". د. مصـطفى الجبلـي، "نحـو تخطيط علمي للزراعة المصرية حتى سـنة ٢٠٠٠"، مصـر المعاصرة، (يناير ١٩٧٥)، العدد ٣٥٩. وكتب في نفس الاتجاه محمود عبد الفضيل "تبدو عناصر المشكلة الاقتصادية ـ فـي

الأجل المتوسط - كما لو كانت مشكلة موازنة ومفاضلة بين تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي، في مقابل التوسع في خلق فرص لتشغيل الأيدي العاملة في الزراعة عن طريق توسيع رقعة الأرض المنزرعة.. ولكن أية نظرة متفحصة للمشكلة تجعلنا لا ننظر للمشكلة المطروحة على أنها مجرد موازنة استاتيكية بسيطة بين مزيد من الإنتاج ومزيد العمالة تجعلنا نكشف عن أبعاد جديدة لعملية التوسع الأفقي". وأشار عبد الفضيل في هذه الأبعاد إلى تخفيف الضغط السكاني على الأرض، وإفساح المجال لأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في الأرض الجديدة، والتحول إلى أنماط جديدة من الإنتاج الزراعي، وقال إن عمليات التوسع الأفقي تتم بأقل تكلفة اجتماعية طالما بقيت تكلفة الفرصة الاجتماعية البديلة للعمال الريفيين المستخدمين في مشروعات استصلاح الأراضي تقترب من الصفر، والعمل الإنساني يمثل حوالي ٦٠% من إجمالي التكاليف الاستثمارية لمشروعات الاستصلاح"، "مستقبل التنمية الزراعية"، مصر المعاصرة، مرجع سابق.

(٣٦) إلى جانب مؤلف ر. مابرو

The Egyptian Economy 1952 – 1972, op. cit.

نُشير - على سبيل المثال - إلى عدد من الدراسات الصادرة في مصر، والتي تحاول تناول التجربة بطريقة موضوعية. انظر مثلاً: د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في

الريف المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ـ دراسة في تطـور المسـألة الزراعية في مصر، (القاهرة: الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، ١٩٧٨). ربط د. عبد الفضيل في مواضع محـدودة بـين الإصـلاح الزراعي الأول وبين التغيرات السياسية الحاكمة لمجمل التنمية، "كان الهدف الفوري للإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ هو توجيه ضربة قويـة لطبقة كبار ملاك الأراضي وعناصر الأرستقراطية الزراعيـة التـي سيطرت على مراكز السلطة في العهد الملكي "وأضاف أنه "في الأجل الطويل كان الهدف الأبعد هو تخطي العوائق الأساسية أمـام تطـوير علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة في الريـف المصـري وتصـفية العلاقات شبه الإقطاعية السائدة، التي كانت تحجب عملية تحرير قوى الإنتاج في الريف المصري" (ص ١٧) وواضح أن الربط هنـا مـع النموذج التقليدي الذي يقال عن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسـمالية، وليس مع نموذج الانتقال من التبعية إلى الاستقلال.

ويتأكد هذا الاستنتاج في قول المؤلف إنه "عمِل واضعو السياسـات الاقتصادية، على خلق شروط جديدة يتم في ظلهـا تحريـر صـغار وفقراء الفلاحين من براثن الاستغلال الاقتصادي والقهر الاجتمـاعي لملاك الأرض والمرابين وتجار الريف" (ص ٢٣٩)، ولم يذكر أن كل هذا، يتم في محاولة تنمية مستقلة متكاملـة، تحـارب ضـد القـوى الخارجية، أثر هذا الموقف على المنهج العام للتحليل./ نشير أيضا إلى مثال د. أحمد حسن إبراهيم، "جوانب من صور الزراعة" المطلوبة بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢"، أيضا بحث د. كريمـة كريم، "توزيع الدخل بين الريف والحضر في مصـر ٥٢ ـ ١٩٧٥".

(البحثان مقدمان إلى المؤتمر العالمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة، ١٩٧٨). البحث الأخير وصل في فصل قطاع الريف عن نموذج التنمية المستقلة، وفي تصور التميز في العلاقات ضد الريف، إلى حد اعتبار "أن أي اقتطاع للدخل من الريف لصالح الدولة سنعتبره إعادة لتوزيع الدخل لصالح الحضر".

وهذا فرض غير صحيح بالقطع، ويؤثر على صحة النتائج المتوصل إليها، حتى في إطار قضية إعادة توزيع الدخل. ونتفق في هذا مع تحفظ د. عبد العزيز حجازي على هذه النقطة، في تعقيبه على البحث. ويرى د. عبد الفضيل "أن المؤشر الملائم لقياس مقدار الفائض الزراعي الذي ذهب للخزانة العامة، هو الفائض الصافي القابل للاستثمار المستخلص من القطاع الزراعي، وذلك بعد استبعاد الأموال العامة التي تم تخصيصها للقطاع الزراعي في شكل استثمار عام" د. محمود عبد الفضيل، التحولات، مرجع سابق، ص ٢٤٧).

ويتفق هذا منهجيا مع د. محمد محمود عبد الرءوف، "التنمية الرأسية في الزراعة المصرية "مصر المعاصرة" (أكتوبر ١٩٧٢)، العدد ٣٥، الذي قدر أن المساهمة المالية الصافية للقطاع الزراعي قد تتراوح بين ٥ إلى ٧ % من إجمالي الدخل الزراعي خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠. وقد تولى د. أحمد زكي شعيرة حساب صافي الفائض الزراعي وفق نفس المنهج (١٩٧٠)، وبعده د. كمال الجنزوري (١٩٧٥)، ولكن هناك تقديرات أخرى أضافت إلى متحصلات القطاع الزراعي من القطاعات اللازراعية، نصيب الزراعة من الإنفاق الجاري في الزراعة والري ودعم مستلزمات

الإنتاج الزراعي، والدعم الاستهلاكي للقطاع الريفي، والدعم المدفوع للصادرات الزراعية في بعض السنوات، أي لم تقتصر على حساب نصيب الزراعة من الإنفاق الاستثماري، كما فعلت المحاولات السابقة للتوصل إلى صافي الفائض الزراعي، ووصلت هذه التقديرات إلى أن هذا الصافي لم يتجاوز ١٥ مليون جنيه في الفترة ٦٠/ ١٩٦١ - ٦٥/ ١٩٦٦، ووصل إلى ٥٢,٢ مليون جنيه عام ٧٠/ ١٩٧١، ثم تصاعد إلى ٢٧٧,٣ مليون عام ١٩٧٤ وإلى ٦٨ مليونًا عام ١٩٧٥. انظر: د. سيف نصار و د. عبد العظيم محمد مصطفى، "رؤية مستقبلية عن إمكانيات مساهمة الزراعة المصرية في التراكم الرأسمالي خلال العقد الثامن"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠، وفي كل الأحوال، فإن تحويل قدر من الفائض الزراعي لا يعتبر تحيزا ضد الريف، إذا كان التحويل مرتبطًا بتنمية مستقلة/ وينقلنا هذا إلى مجموعة الدراسات الهامة - الاقتصادية والاجتماعية - التي أجراها فريق بحثي، من خلال جهاز تنظيم الأسرة والسكان (١٩٧٥ - ١٩٧٧). الدراسة قدمت مسحا ميدانيا وتشريحا متكاملاً لأول مرة - في حدود عالمنا - لعينة من القرى المصرية (محافظة الدقهلية). ركزت الدراسات على التركيب الطبقي والعلاقات الاجتماعية المصرية وعلاقتها بقوى الإنتاج المتاحة، وعلى بنية السلطة الريفية، ولكن لم ترتبط هذه المتغيرات وتطورها بتطورات البنية العامة للمجتمع نحو الاستقلال أو التبعية، فأثر هذا بالضرورة في صحة وشمول النتائج/ ومن الدراسات التي ركزت على

قضية التوزيع بعيدا أيضا عن تطورات البنية العامة تشير إلى الدراسة الهامة:

s. Radwan, Agrarian Reform and Rural poverty: Egypt, 1952 – 1975, (Geneva: ILO. 1977).

وكذلك د. عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القريـة المصرية، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩).

ولكن ينبغي أن نشير - بتقدير خاص - إلى الدراسة التـي نشرتها مجلة الطليعة، ونسبتها إلى أسرة "التحريـر" تحـت عنـوان: "كراس الطليعة - أفكار وملاحظات جديدة حول السياسة الزراعيـة". عدد (مارس ١٩٦٨) - وقد بدأت بملاحظة تشبه ملاحظتنا، فسـجلت "إن كثيرا من الدراسات التي أجريت لمناقشة المشاكل المتعددة لقطاع الزراعة والمحاولات التي تمت لرسم استراتيجية اقتصادية لهذا القطاع كانت تقوم على النظر إلى هذا القطاع ومشاكله بمعـزل عـن بقيـة قطاعات الاقتصاد القومي" (ص ٦١). ونحن نتفق مع جوهر النتـائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

(٣٧) إجمالي الأراضي المستصلحة خلال الفترة ٥٢ - ١٩٧٦.

بالألف فدان

قبل الخطة الخمسية الأولى	٧٨,٧
الخطة الخمسية الأولى ٦٠/ ١٩٦٥	٥٣٦,٤
الفترة ٦٥/ ١٩٧٠	٢٧٥,٩
الفترة ٧٠/ ١٩٧٦	٢١,٠
الإجمالي	٩١٢,٠

المصدر: مشروع الخطـة الخمسـية ٧٨/ ١٩٨٢، (القـاهرة: وزارة التخطيط، ١٩٧٧).

(٣٨) نسبة إسهام الإنتاج المحلي من الأسمدة إلى الكميات المستخدمة في الزراعة المصرية:

سنة		الأسمدة الأزوتية		الأسمدة الفوسفاتية	
		الكمية الكلية	**المادة الفعالة**	**الكمية الكلية**	**المادة الفعالة**
/٥١	١٩٥٢	١٥,٧ %	١٥,٧ %	٥٦,٢ %	٥٤ %
/٥٩	١٩٦٠	٢٢,٥ %	٢٢,٥ %	٨٤,٧ %	٨٠,٩ %
/٦٤	١٩٦٥	٣٧,٩ %	٥٠,٦ %	١٠٢,٤ %	١٢٢,٦ %
/٦٥	١٩٦٦	٣٧,٨ %	٥٣,٣ %	٨٠,٣ %	٩٢,٠ %
/٦٦	١٩٦٧	٤٤,٤ %	٦١,٩ %	١٠٤,٥ %	١٢٧,٢ %
/٦٧	١٩٦٨	٣٧,٧ %	٥٦,٤ %	١٣٧,٨ %	١٦١,٤ %

(أ) بالنسبة للمبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة: بلغت نسبة الكميات الإنتاج المحلي إلى إجمالي الكميات المستخدمة حوالي ٣٥ % (٦٥/ ١٩٦٦) ـ ١٣ % (٦٦/ ١٩٦٧) ثم تزايدت تدريجيا في الأعوام التالية؛ حتى وصلت إلى ٧٠,٢ % (١٩٧٢) وهي أعلى قمة، ثم توالي الانخفاض بعد ذلك حتى وصلت إلى ٢٩,٩ % فقط عام ١٩٧٧.

(ب) وبالنسبة للجرارات، بدأ إنتاج الجرارات المجمعة محليا مع نهاية الخطة الخمسية الأولى. كان الإنتاج ٢٨٦ جرارا عام ٦٤/ ١٩٦٥ و١٠٢٠ جرارا عام ١٩٦٦، و٧٣٤ (عام ١٩٦٧)، و٥٩٨ (عام ١٩٦٨)، و٥٠٩ (عام ١٩٦٩)، و١٢٩٢ (عام

١٩٧٠)، و٩٣٧ (عام ١٩٧١)، و١٢٣٧ (عام ١٩٧٢) ويمثل هذا الرقم ٤١ % من حاجة الزراعة المصرية السنوية من الجرارات. ولكن يلاحظ أن نسبة التصنيع المحلي لأجزاء هذه الجرارات لا زالت منخفضة ـ للبيانات السابقة ولمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد حسن إبراهيم، "العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين قطاعي الزراعة والصناعة"، برنامج تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٥ ديسمبر ١٩٧٩/ ٣١ يناير ١٩٨٠.

(٣٨) حاول الإصلاح منع تفتت الأراضي الموزعة بسبب الميراث، ولكن فشلت المحاولة. وحاول الإصلاح بعد ذلك معالجة المشكلة بتقسيم الأرض الموزعة في صورة دورات زراعية مقسمة إلى ثلاث قطع، كل قطعة تقع في قسم كبير تتراوح مساحته بين ٥٠ و١٠٠ فدان، ويزرع بمحصول واحد. ونجحت هذه المحاولة في الأراضي خارج الإصلاح. أصدر القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦، وصدر قرار وزير الزراعة (تنفيذًا له) بأحكام تنظيم الاستغلال الزراعي ومواجهة مشكلة تفتت الملكية والحيازة. وبدأ تطبيق نظام التجميع على مستوى الجمهورية كلها عام ١٩٦٦. مساحة التجميع نحو ٣٠ فدانًا، وهناك تجميعات أكثر، وكانت هناك محاولات لجعل مساحة التجميع بضع مئات من الأفدنة ولكن ظهرت معوقات؛ ولذا بقيت مساحة التجميع قريبة من الثلاثين فدانًا. وتتشكل لجنة مشتركة من المزارعين والجمعية التعاونية وموظفي وزارة

الزراعة لإعداد الكشوف والخرائط بزراعة الحاصلات في أحواض كل قرية طبقًا للدورة ـ طبعا تعثر الموضوع في التنفيذ، ولكن كان بداية هامة.

(٣٩) شمل نظام التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية: القطن ـ القصب ـ القمح ـ البصل والثوم ـ البطاطس ـ الكتان ـ التيل ـ الفاكهة والخُضر ـ اللحوم واللبن ـ الأرز ـ السمسم الفول السوداني ـ الفول. ولكن لم يطبق هذا النظام على كل المحصول إلا في حالة القطن.

(٤٠) يقول د. عبد الفضيل "إن السؤال الهام الذي يجدر طرحه بهذا الصدد ليس هو هل كانت تلك السياسات الزراعية خاطئة في حد ذاتها أم لا، وإنما هو إلى أي مدى تم التصرف "بالفائض الزراعي" والحصيلة الإضافية للخزانة العامة من العملات الأجنبية لأغراض التنمية الحقيقية، وتمويل مجهود الحرب، ولم يتم تبديدها في أوجه إنفاق عام "غير منتج"؟ والإجابة على هذا السؤال الهام هي التي تحدد مدى كفاءة أو عدم كفاءة السياسات الزراعية التي تم تطبيقها خلال الستينيات". (التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٩٠) وقد ترك د. عبد الفضيل هذا السؤال الأخير مفتوحا، وإجابة هذا السؤال معيار فعلي لمدى كفاءة السياسات، وإذا كانت الإجابة الكمية الدقيقة على السؤال تنقصنا؛ فإن مجرد الاستعداد العسكري الذي أدى إلى حرب أكتوبر، واستمرار معدلات معقولة نسبيا من الاستثمار يشير إلى الاتجاه العام الإيجابي

لاستخدامات الفائض الزراعي. وتأخذ على د. عبد الفضيل أيضا استبعاده للسؤال الأول الذي نعتبر أنه الأهم والأكثر ديناميكية. صحيح أنه لا يمكن وصف سياسة ما بأنها صحيحة أو خاطئة في حد ذاتها؛ فالمؤسسات والسياسات تكون صحيحة أو خاطئة بقدر اتساق منطقها وبنائها، مع إمكان إحداث تنمية مستقلة. وهذا سؤال يختلف (وإن كان مرتبطًا) عن سؤال مدى كفاءة هذه السياسة في التنفيذ. ونحن نحاكم سياسة ما بمعيار ملاءمتها للهدف قبل محاكمتها بمعيار ما أضافته مباشرة للتنمية في سنة معينة، أو أثناء عدد من السنوات. ووفقًا لذلك؛ نقول إن هذه المؤسسات والسياسات كانت ـ في جوهرها ـ خطوات ومحاولات في الاتجاه الصحيح من منظور التنمية المستقلة.

(٤١) التخلف التكنولوجي والثقافي والتعليمي لا يشكل - بحد ذاته - عقبة خطيرة بوجه إعادة تشكيل بنية الريف، بل قد يكون هـذا التخلف (تحت شروط معينة) عاملاً مساعدا في التنمية المركبة المستقلة (كما في الصين وفيتنام). وبالتالي فالمقصود بوعورة التضاريس الاجتماعية وظروف التطور الخاصة، أن ازدواجية الاقتصاد المصري عميقة. وليست القضية أن قطاع الزراعـة بالذات قد شهد (أو لم يشهد) هذه الازدواجية العميقـة، انظـر د. محمود عبد الرءوف، الازدواجية في القطـاع الزراعـي، لماذا لم تظهر فـي الزراعـة المصـرية؟ (القـاهرة: معهـد التخطيط، يناير ١٩٧٣)، مذكرة داخلية رقم ٢٩٠. فالازدواجية

قائمة بين تقدم المدينة بأشواط بعيدة جديا بالمقارنة مع تخلـف القرية بكافة المعايير. ونستخدم الازدواجية هنا كمجرد تعبيـر وصفي لهذه الحالة، ولكن نتفق مع دارسي أمريكـا اللاتينيـة حول نماذج التنمية التابعة، والتي تصل إلـى تـرابط هـذين القطاعين (المتقدم والمتخاف) على نحو ملائـم فـي نمـوذج التبعية. وترابط القطاعين في المجتمـع المصـري ذي الإدارة المركزية البالغة القوة، كان على نحو فرض تبعية شديدة على القطاع الريفي لحساب المدينة، ولحسـاب العاصـمة بشـكل خاص، وانعكس هذا تاريخيا في ضـعف الحركـة السياسـية العامة في الريف، وأسلوب ثورة يوليو البيروقراطي المركزي أكد هذا الوضع، بينما التغيرات المطلوبة في الريـف تتطلـب مباشرة سياسية يومية في المواقع المختلفـة، ولـيس مجـرد إجراءات وقرارات فوقية. وزاد تأكيد الصعاب مـع التوسـع الطبيعي لفئة أغنياء الريف بعد إجراءات الإصلاح الزراعـي. وإقامة هؤلاء في الريف، مع نفوذهم الاقتصـادي (والعـائلي) كانت تُعطيهم موقع الصدارة في السلطة الريفية، وكل هذا في إطار غياب رؤية متكاملة وتردد في الحسم لأسـباب متنوعـة لا يختلف على معظمها.

(٤٢) نشير هنا إلى منهج التعامل مع الأراضي القديمة والجديدة الذي تبنته مجلة الطليعة. لاحظت الدراسة أن إنتاجية الفدان أعلـى في المحافظات التي تنتشر فيها الحيازات الصغيرة؛ ولذا "لا بد أن يكون هدف الزراعة المصـرية لسـنوات طويلـة تعمـيم

المزرعة الصغيرة، وذلك في نطـاق الأراضـي المنزرعـة القديمة؛ حيث إن المزارع الصغيرة أكثر استيعابا للعمل وأكثر إنتاجية للفدان. كما أنه يمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق الجمعيات التعاونية التي تنظم الملكيات والحيـازات الصغيرة في وحدات كبيرة عن طريق تجميع الدورة الزراعية والتسهيلات الائتمانية والخدمات الزراعية من بذور وأسـمدة والتسويق التعاوني وغيرهـا.. هـدفنا – إذًا - فـي حـدود الأراضي القديمة هو المزرعة الصـغيرة مـع تجميـع هـذه المزارع الصغيرة في جمعيات تعاونية كبيرة؛ حتى تستفيد من مزايا كل من الإنتاج الصغير (زيادة الإنتاجية والعمالة) ومزايا الإنتاج الكبير (قلة التكاليف)، ولا بد لهذا الهدف أن يترك أثره على موقفنا تجاه سياسة تحديد المِلكية في السـنوات القادمـة" كراس الطليعة، مرجع سابق، ص ص ٧٠ ـ ٧١.

وبالنسبة للأراضي الجديدة، ناقشت الدراسة البـدائل الثلاثـة: نموذج المزرعة الصغيرة (ونتائجه: زيادة فـي الإنتاجيـة ـ زيادة في العمالة ـ مع نقص في الفائض؛ حيث إن معظم مـا ينتج يستهلك بواسطة المنتفع وأسرته معا). نمـوذج المـزارع الكبيرة أو المتوسطة (نتائجه: زيادة في الإنتاج ـ عمالة أقل ـ خلق طبقة رأسمالية جديدة ـ خلق فائض لا يمكن اسـتخدامه أو استيعابه، إلا بوسائل تحكمية، عن طريق تحديـد الأسـعار واستلام الناتج، وفرض إجراءات ضريبية مشددة، قد تؤدي إلى عدم حماس هؤلاء المنتجين لزيادة الإنتاج، كما أنهـا تـؤدي

بالحتم إلى تزايد حدة الصراع إلى المجتمع). نموذج المـزارع الكبيرة الحكومية تديرها شركات قطاع عام (نتائجـه: يمكـن الحكومة من استخلاص أكبر فائض ممكن وبصورة مباشـرة من الدخل وتوجيهه الوجهة التي تتطلبها خطة التنمية. وربمـا أدى هذا النموذج إلى عمالة أقـل مـن المـزارع الصـغيرة، ومساوية للمزارع الكبيرة الخاصة، إلا أنه يتمتع أيضا بمزايـا الإنتاج الكبير، ومزايا الاستخدام العلمي والتكنولوجي لوسـائل الإنتاج الأمر الذي يمثل نقطة انطلاق للإنتاج الزراعي كلـه. ويتطلب هذا النموذج أن يدار على أسس تجاريـة اقتصـادية بحتة.

وخلُصت الدراسة إلى أنه، لا بد من تحديد المعيار: هل هـو الفائض أو الدخل أو العمالة، أو توليفة مثلى منها جميعـا؟ ـ كراس الطليعة، ص ص ٧٢ ـ ٧٣. وقد نختلف في تفاصـيل المزايا النسبية المرشحة للبدائل المختلفة، ولكن مثلت الدراسـة منهجا عاما صحيحا لحسم الخلاف حول السياسات المطلوبة.

(٤٣) حدث فعلاً تغير في الهيكل المحصولي؛ فبالمقارنة مع الستينيات، نلحظ أن التوسع في المساحات المنزرعة من المحاصيل المعمرة (دون القطن) كان بمعدلات تفوق معدل التوسع في المساحات المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة مجتمعة. ونشير - بشكل خاص - إلى التوسع في زراعة الفاكهة (في إطار المحاصيل المعمرة) بحيث زاد إنتاجها من ١,٢ مليون طنًا (١٩٦٥) إلى ١,٨ مليونًا (١٩٧٣). وكذلك

الخضر (في إطار غير المعمرة) من ٤,٦ مليون طن إلى ٥,٦ مليون طن خلال نفس الفترة. ارتبط هذا طبعا بتخصيص أغنياء الريف لمساحات متزايدة للمحاصيل التي تدر دخلاً- وربما أعلى - بعيدا عن ضوابط التسعير الحكومي ـ العائد السنوي من الفدان كان في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٢ (بالجنيه) كالتالي:

المحاصيل الحقلية ١٢٢ ـ محاصيل الفواكه ٢٠٨ ـ محاصيل الخضر ٥٠٠.

انظر د. الجبلي، استراتيجية التنمية، مرجع سابق.

(٤٤) World bank, Report N" 18915 EGT, Op. cit., item 4. 05.

(٤٥) Ibid..: Item 4. 84.

(٤٦) د. رالف إدواردز (مدير البرنامج الزراعي في وكالة التنمية الدولية، حديث إلى الأهرام، (١٣/ ٤/ ١٩٧٩).

(٤٧) د. محمود داود، السياسة الزراعية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ١٣٦.

كافة المعلومات عن مشروعات الحكومة الأمريكية في قطاع الزراعة، الواردة في هذا الجزء (ما لم يذكر غير ذلك)، مرجعها المصدر السابق، ص ص ١٣٠ ـ ١٣٨ أو المصدر التالي:

USAID, Assistance to Egyptian Agricultural Development, (Cairo: AID, 1980).

الاتفاقية الأولى	:	مشروع بحري الأول	لزمام	٩٥٠	ألف فدان
الاتفاقية الثانية	:	مشروع قبلي الأول	لزمام	٣٠٠	ألف فدان
الاتفاقية الثالثة	:	مشروع بحري الثاني	لزمام	٤٠٠	ألف فدان
الاتفاقية الرابعة	:	مشروع قبلي الثاني	لزمام	٥٠٠	ألف فدان

(٤٨) نذكر في هذا الصدد أن تنفيذ المشروعات، يتعثر على نحو شديد. دلت متابعة تنفيذ الاتفاقية الأولى (على سبيل العينة) حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧ ـ وهو الموعد المقرر لإتمامها، على أن الزمام الذي تم تزويده بشبكات المصارف المغطاة يمثل ٤٨% تقريبا من المستهدف، وتم تنفيذ ٨ محطات صرف فقط وكان العمل لا زال جاريا في المحطات الثلاث الباقية. أما أعمال المصارف العامة المكشوفة، فتمت في ٤ مناطقَ فقط من إجمالي مناطق المشروع البالغة ١٦ منطقة ـ كذلك سجلت المتابعة الميدانية أنه لم يراع الترابط الزمني في تنفيذ مكونات المشروع؛ مما أثر على حسن الاستفادة منه ـ أيضا تجاوزت التكلفة الفعلية بالعملة الأجنبية لمحطات طُلمبات الصرف تكلفة التعاقد بحوالي ٤٠ %، وبلغت نسبة المنصرف على بند الصيانة ٣٦ % من المخصص على هذا البند، إلا أن المنصرف لم يتضمن أية معدات لصيانة شبكات الصرف المغطى التي تم إنشاؤها، انظر الجهاز المركزي للمحاسبات، المتابعة وتقييم الأداء..." مرجع سابق، ص ص ٧١ ـ ٧٢.

ويلاحظ هنا، أن مشروع الصرف المغطى أهم مشروعات القطاع الزراعي التي يمولها البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية، وبالتالي لا يمكن تجنب المقارنة مع مشروع السد العالي، ونوع ومعدلات الإنجاز هنا وهناك. وصحيح أن تدهور الإنجاز، يعكس انحطاط كفاءة الأجهزة المصرية في فترة الانفتاح، ولكن لا يمكن إعفاء الهيئات الدولية أيضا من المسئولية المباشرة عن النتائج المحققة، وإلا.. فيم كانت كل الشروط المصاحبة لاتفاقيات القروض؟ (راجع الفصل الثاني).

(٤٩) IMF, SM/ 78/ 21, op cit.

(٥٠) World bank, report number 1815 EGT, Op. cit. item 4. 85.

(٥١) Ibid.. item 4. 91.

(٥٢) World bank, report number 870 a – EGT, op. cit., item 3.54.

(٥٣) The prime minister, the letter of intent, June 1978, op. cit., item 6.

(٥٤) Ibid., item 22.

(٥٥) زاد سعر الأرز بنسبة ٣٠ % ـ القطن (في المتوسط) ٣٢ % ـ القمح (الأصناف المحلية) ٣٥,٥ % و(الأصناف الوفيرة المحصول) ٣١,١ % ـ الفول ٣٣,٨ % ـ البصل ١٢,١ % ـ العدس ٤٠ % ـ قصب السكر ٨,٩ %. (بيانات وزارة الزراعة).

(٥٦) World bank, Report number 2738 – EGT, Op. cit., item 1. 6.

(٥٧) انظر جدول عرضه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حول توزيع الملكية الزراعية في عام ١٩٦٥. وقد توالى نشر نفس الجدول في الكتاب الإحصائي السنوي حتى كتابة هذه السطور. والجهاز لا يخفي هنا بيانات؛ فحقيقة الأمر أن متابعة التطور في هيكل الملكية الزراعية على المستوى القومي، توقفت منذ ذلك التاريخ، وقد شكا البنك الدولي من هذا القصور. انظر:

World Bank, Report number 1815 EGT, op. cit., item 4. 63.

(٥٨) البيانات المتكاملة في الخُضر حول تطور أنماط الاستهلاك، والمسوح والدراسات الميدانية حول توزيع الدخل والتطورات الاجتماعية، مقصورة أيضا، ولكن نظرا لكون الباحثين من أهل الحضر؛ يمكن للباحث أن يخلُص إلي صورة عامة على صلة قريبة من الواقع، على ضوء معايشته اليومية.

(٥٩) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٤٦ ـ ٤٩، خاصة جدول ١ ـ ١٥.

الجهاز المركزي للأسعار ـ نقلاً عن د. فـؤاد مرسـي، ((تقيـيم الانفتاح الاقتصادي، سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية)). الطليعة عدد (ديسمبر ١٩٧٥)، ص ١٤٤.

وقد استخدام د. إبراهيم العيسوي بياناتٍ غير منشورة لوزارة الزراعة، عن توزيع الحيازات في عامي ٧٤ / ١٩٧٥ و٧٧ / ١٩٧٨ وقال إن نسبة المساحة التي تحوزها طبقة أغنياء الفلاحين وكبار

الملاك (من ١٠ إلي ٥٠ فدانا) قد ارتفعت من ١٨,٨% إلي ٢٠,٤% أي من ٩٧٩,٥ ألف فدان، في غضون ثلاث سنوات، في الوقت الذي هبطت فيه نسبةُ هذه الحيازات أو الأُسر من ٢,٦ على ٢,٤ %، وارتفع بالتالي متوسط حجم الحيازة من ١٥,١ فدانًا أي ١٦,١ فدانًا. انظر: د. إبراهيم العيسوي، "تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر"، بحث مقَدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس ١٩٨٠، ص ص ١٣ ـ ١٤. يلاحظ أن الباحث لم يكن بصدد عرض متكامل للبيانات الحديثة، وفي حدود ما نُشر، قد يتضح أن الأرقام المستخدمة في المتن مبالغ فيها، ولكن تظل البيانات الأخيرة مؤشرا واضحا، إلى تسارع اتجاه التمركز في سنوات الانفتاح.

(٦٠) في أواخر ١٩٧٦ صدر قانون إنشاء بنك التنمية الزراعية وخوله القانون حق إنشاء بنوك القرى؛ لإيجاد وحدة مصرفية على مستوى القرية، تتولى مهام الائتمان الزراعي وإقراض مشروعات التنمية الريفية. بدأ نشاط بنوك القرى في نحو ٧٠٠ قرية، كما تم إنشاء ٤٢١٢ مندوبية، بمعدل مندوبية بكل قرية على مستوى الجمهورية، وباشرت هذه البنوك مهامها اعتبارا من أول يناير/ كانون ثان ١٩٧٧. ولم تترتب على هذا التغيير المؤسسي للائتمان - زيادةٌ تذكر، في حجم الإقراض الجاري (الذي يستفيد منه كبار وصغار الحائزين)، ولكن زاد تمويل البنك في مجالات الميكنة والثروة الحيوانية، (الذي يستفيد منه

كبار الحائزين أساسا) زيادة كبيرة، فكان ١٧٨ مليون جنيه عام ١٩٧٧، مقابل ١١٩ مليون جنيه (١٩٧٦)، ٥ مليون جنيه (١٩٧٥)، ٥ مليون جنيه (١٩٧٤)، ٦ مليون جنيه (١٩٧٣).

انظر د. محمود داود، السياسة الزراعية، مرجع سابق، ص ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٦١) د. محمد دويدار: "تأشيرة" لدخول القرية المصرية"، مصر المعاصرة ـ عدد (يوليو ١٩٧٧)، أجريت الدراسة على ثلاث قرى في محافظة البحيرة.

(٦٢)

إجمالي الشكاوى التي حكِم فيها لصالح الشاكي (المالك): ٦٣ شكوى بنسبة ٣٦,٨ %.

إجمالي الشكاوى التي حكم فيها لصالح الشاكي (المستأجر): ١٦ شكوى بنسبة ٨,٩ %.

إجمالي الشكاوى التي حكم فيها لصالح المشكو (المالك): ٦ شكاوى بنسبة ٣,٥ %.

إجمالي الشكاوى التي حكم فيها لصالح المشكو (المستأجر): ٨٦ شكوى بنسبة ٥٠,٨ %.

انظر د. عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، التركيب الطبقي ومسائل التنمية في منطقة برج نور الحمص، (القاهرة: مطبوعات مشروع التنمية والسكان، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، أغسطس ١٩٧٧)، الجزء الأول، ص ص ١٠٧ ـ ١١٠. أجريت الدراسة على ثمانية قرى بمنطقة برج نور الحمص، (أجا ـ دقهلية).

(٦٣) اشترط قانون ١٩٥٦ ألا يقل من يملكون خمسةَ أفدنة عن أربعة أخماس أعضاء مجلس إدارة جمعية الائتمان. نجحت المناورات في تأجيل إجراء انتخابات جديدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٩ (رغم نص القانون على إعادة الانتخابات كل سنتين). تم تعديل القانون عام ١٩٦٩ بحيث أسقط شرط الأربعة أخماس، وجاء في المذكرة التفسيرية له، أن هذه النسبة تنطبق على من يملكون عشرة أفدنة فأقل، كذلك أضاف التعديلُ شرطَ الإلمام بالقراءة والكتابة في عضو مجلس الإدارة.

(٦٤) يتجه القانون الجديد إلى الأخذ بمبدأ اختيارية العضوية، وتوحيد الحركة التعاونية الزراعية، وإخضاعها لتشريع واحد، ويتجه أيضا نحو التخصص؛ حيث تتجه الحركة التعاونية نحو مجالات الإنتاج النباتي، الحيواني، السمكي، واستصلاح واستزراع الأراضي البور، وإجازة تملك الجمعيات التعاونية الزراعية للأراضي وإدارتها، وكذا تملك وإدارة المشروعات الزراعية. (انظر: د. محمود داود، السياسة الزراعية، مرجع سابق، ص ٧٣). ويعني هذا إلغاء الطابع الخاص لتعاونيات الإصلاح، الوثيقةِ الصلة بالإدارة الاقتصادية المركزية، ويعني التوجه العام ـ في إطار السياسات الحالية ـ تحول الحركة التعاونية كلها إلى جمعيات للأعيان وأشباه الأعيان، أي أصبحت الحركة التعاونية، تعبيرا مؤسسيا مناسبا لنتائج السوق المرسل وحركة التمركز.

(٦٥) د. عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، التركيب الطبقي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٦٦) في عام ١٩٦١ كان عدد الجرارات الزراعية في فئة الحيازات التي تقل عن ٥ أفدنة، لا يزيد على ٧ % من جملة الجرارات المستخدمة في الزراعة، وكانت حصة الفئة من ٥ إلى ٢٠ فدانًا حوالي ٢٠ %، والفئة أكثر من ٢٠ فدانًا، كانت حصتها ٨٣ %. نفس الاتجاه كان ساريا مع آلات الري الثابتة؛ فالفئات الثلاث السابقة، كانت نسبتها ١٨ % و٣٥ % و٤٧ % على التوالي (النسب محسوبة عن التعداد الزراعي لسنة ١٩٦١. الجدول ٥٤) ـ وتشير بيانات ٦٩ % ١٩٧٠ إلى نفس الاتجاه؛ فعدد الجرارات المستخدمة في الزراعة، زاد بنسبة ٥٦ % عن العدد المقابل عام ١٩٦١، ويلاحظ أن متوسط قدرة الجرار (بالحصان الميكانيكي) ارتفع كثيرا في نفس الفترة؛ أي ارتفع جدا عدد الجرارات ذات القدرة (من ٣٦ إلى ١٠٠ حصان)، وهي تتلاءم - بالضرورة - مع المزارع الكبيرة؛ استفادةً من وفورات النطاق (انظر د. محمد محمود عبد الرءوف، وحلمي سعد: التنمية الرأسية في ج. م. ع، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يناير ١٩٧٣) مذكرة رقم ٨٠٢٩، ص ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٦٧) الحد الأقصى للمزرعة ٥٠٠٠ كتكوت في الدورة الواحدة، وتوجه المؤسسة أصحاب المزارع إلى زيادة عدد الدورات من ٤ على ٦ أو ٧ سنويا. انظر: "صلاح مهدي رئيس مؤسسة

الدواجن أمام اللجنة الزراعية بمجلس الشعب". الجمهورية، (٦/ ١٠/ ١٩٧٧).

(٦٨) د. عبد القادر دياب، منوال الاستغلال الزراعي، مرجع سابق، جدول (١) ص ٧ وجدول (١) من الملحق.

(٦٩) د. محمود منصور ـ الدراسة الاقتصادية (الورقة الأولى): "الملامح الرئيسةُ للبنيان الاقتصادي لمجلس قروي برج نور الحمصي" ـ لم تُنشر هذه الدراسة". قد أثبتت الدراسة ـ في نفس الوقت ـ أن كافة المشاريع الحكومية للأنشطة غير التقليدية بالموقع (منحل ـ بركة بط ـ برج حمام ـ بيت البدارى (دواجن) ـ مشروع الطلائق ـ مشروع الأرانب)، تمت تصفيتُها تِباعا في سنوات الانفتاح.

النتائج العامة لدراسة د. دويدار (تأشيرة دخول، مرجع سابق) في نفس اتجاه د. منصور.

(٧٠) د. عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٧١) طلبت التوصيات التالي: أن تكون مهمة الحكومة، هي مجرد مد الزراع بالخدمات الزراعية والأسمدة والتقاوي والمبيدات ـ إعطاء المزارعين الأسعار المجزية لمحاصيلهم ـ مراجعة القوانين الخاصة بتحديد الملكية، وتحديد العلاقة بين ملاك ومستأجري الأراضي الزراعية، وإعادة صياغة القوانين بصورة واضحة محددة ـ إبعاد الدولة عن التعاون، ويقتصر دورها، على مد الجمعيات بوسائل التمويل والخدمات، وإلى أن

يتم إنشاء بنك القرية، فإن التعامل بين المزارع وبنك التسليف مباشرة، يمثل أحد الحلول لتحرير الإنتاج الزراعي، ويوصي المجلس بالتوسع في إسناد عمليات المقاومة إلى الزراع أنفسهم- لا بد من استعادة القطاع الخاص لإنتاج اللحوم والألبان والأسماك ـ فتح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره المنافس في الأسواق الزراعية؛ لتجنب الخسائر القومية التي تحققت في بعض المحاصيل التي قام القطاع العام بتسويقها ـ إعطاء الفرصة المتعادلة للقطاع الخاص أفرادا أو شركات للمساهمة في المشروعات الخاصة بالتصنيع الزراعي؛ كصناعة طحن الغلال وإنتاج الخبز ومضارب الأرز وصناعة الأغذية المحفوظة ـ السماح للقطاع الخاص على قدم المساواة مع القطاع العام بالمساهمة في تنفيذ عمليات التصدير بالنسبة للحاصلات والمنتجات الزراعية. (انظر: تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ـ الدورة الثانية سبتمبر ١٩٧٥/ يوليو ١٩٧٦)، (القاهرة: رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة)، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٩ ـ وانظر أيضا التوسع في التوصيات حول قوانين الإيجار، وتسويق الحاصلات الزراعية في تقرير المجلس القومي.. الدورة الأولى يناير ـ يونيو ١٩٧٥، ص ص ٥٢/ ٥٣ و ص ٥٧. وأعتقد أن هذه التوصيات تدل على أن ما أنجز ـ من منظور التنمية المستقلة ـ لم يكن قليلاً.

(٧٢) شجب بعض الفنيين انتقادهم لهـذا التوسـع العشـوائي فـي الاستيراد، طالب د. عبد المنعم بلبع ـ مثلاً ـ بتـدخل وزارة الزراعة؛ كي تقرر أي أنواع الآلات أكثـر ملاءمـة للبيئـة المصرية، وأي العمليات الزراعية تبدأ بمكنَنَتهـا. وطالـب أن تكون صناعة هذه الآلات في مصر، أحد أسس خطة الصناعة المصرية، وأن تُنشِئ مراكز للصيانة والإصلاح، وبيع قطـع الغيار والوقود، وألا يترك لوكلاء الشركات الأجنبية اسـتيراد أنواع مختلفة من آلاتٍ، قد لا تلائم الزراعة المصرية، فضـلاً عن أن امتلاء السوق بأنواع مختلفة، يزيد من صعوبة الصيانة والإصلاح، والحصول على قطع الغيار ـ د. عبد المنعم بلبع، "تيارات زراعية"، الأهـرام الاقتصـادي، عـدد (أول يونيـو ١٩٧٩).

(٧٣) د. عبد الرزاق عبـد المجيـد، "نسـتطيع مضـاعفةَ الأرض الزراعية، دون استصلاح لأرض جديدة"، حديث إلـى سـعيد سنبل، أخبار اليوم، (١٢/ ٨/ ١٩٧٨).

(٧٤) محمد السيد أيوب (عضو المجلس القـومي للإنتـاج ونقيـب الزراعيين السابق). "هـل يمكـن مضـاعفةُ إنتـاج القطـن بالإمكانيات المتاحة حاليا؟" الأهرام الاقتصادي عدد (أكتـوبر ١٩٧٩).

(٧٥) تُستخدم الأقطان الطويلة التيلة في صـناعة خيـوط الحياكـة والشرائط والدانتلا وأقمشة الجيبير، والبوبلينات الممتازة التـي تُستعمل في صناعة القمصان والفساتين الفاخرة، وكـذلك فـي

صناعة الجونتان، وخيوط شغل الإبرة، وأيضا في صناعة أشرطة ماكينات الكتابة والسيور، وشباك الصيد البحرية، وغير ذلك من المنتجات القطنية التي تحتاج إلى متانة عالية. ويشار بشكل خاص إلى الاستخدامات الكثيرة في الصناعات الحربية والبحرية، التي لا تظهر عادة في الإحصاءات الرسمية للدول المستوردة. ومع ذلك، لا تقتصر مزايا القطن المصري على طول تيلته ونعومته؛ إذ له خصائص أخرى عديدة ذات أهمية كبرى في التصنيع؛ مثل انتظام التيلة، والاستطالة، وقلة العقد، ونضج الشعرة، وقلة النفاية.

(٧٦) صلاح أبو النصر، (وكيل وزارة الزراعة بمحافظة الشرقية)، "الهروب من القطن.. لماذا؟" الأهرام الاقتصادي، (أكتوبر ١٩٧٩).

(٧٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٧٨، مرجع سابق، رقم ١٩٧٨، غير وارد في المصدر السابق، ولكن مصدره أيضا الجهاز المركزي.

(٧٨) وزارة التخطيط، بيانات الشعبة المركزية للتجارة الخارجية، (القاهرة: وزارة التخطيط).

(٧٩) د. عبد القادر دياب، المنوال الزراعي، مرجع سابق، اعتمادا على البيانات الواردة في جداول ١٠ و١١ و١٢.

(٨٠) سمح للزراع باستبدال القطن بفول الصويا. عائد فول الصويا أعلى بالنسبة للفلاح، وحاجته للعمال أقل؛ ولذا يتزايد إنتاجه بسرعة على حساب القطن. كان ٢٦ ألف طنًا عام ١٩٧٧، ٧٨

ألف طن عام ١٩٧٨، ويتوقع أن يصل إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٧٩، ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٠. يستخدم حاليـا لإطعـام الدواجن (بيانات وزارة الزراعة).

(٨١) أُجريت الدراسةُ تحت إشراف د. مصـطفى الجبلـي (وكـان وزيرا للزراعة وقتها). انظر د. مصطفى الجبلـي، "دراسـة قضية الأرض في مصر وماذا نزرعها؟"، الأهـرام، (٢/ ٣/ ١٩٧٦). وقد أوضح د. الجبلي أنه "ليس بالضرورة أن تستمر العلاقات المتحصل عليها من هذه الدراسة كلها صحيحة، وذلك في إطار التغيير الذي قد يطرأ على أسعار وإنتاجية المحاصيل المختلفة، ولكن باستخدام النموذج الذي وضع بهذه الدراسـة، وعمل التعديل اللازم، يمكن بسهولة إعادة تقييم البدائل المختلفة في أي وقت، مما يعني النظر إلى سياسة اسـتخدام المـوارد المتاحة بمرونة كافية، والاستفادة بما قد يحدث من متغيـرات في تعظيم استخدام الموارد".

(٨٢) البنك المركزي، التقرير السـنوي ١٩٧٨، (القـاهرة: البنـك المركزي، يونيه ١٩٧٩)، ص ٢٩.

(٨٣) محمد فرغلي، "مصر والقطن ومشكلات تخفـيض إنتاجـه"، الأهرام، (٩/ ١٢/ ١٩٧٥).

(٨٤) لا نعيد هنا مسائل التوسع العام وغير الرشـيد فـي معـدلات وأنماط الاستهلاك، ولا تعيد الإشارة إلى تبديد الموارد الـذي سببته فوضى الاستيراد، وإلى ارتفاع أسعار الـواردات عـن المستويات الطبيعية، ولا نعيد الحديث عن الأثر السلبي لانحياز

الاستيراد من الأسواق الغربية. نضيف هنا مثالاً عن أثر عامل الإهمال السائد؛ نتيجة السياسات الانفتاحية. يقـول مصـطفى كامل مراد: إنه درس - مع بعض الخبراء الأجانب - ظاهرة زيادة الفاقد من القمح المستورد، واتضح أن السبب في هذا هو أن مستوى الصوامع التي يفرغ فيها القمـح مـن الشـفاطات منخفض عن مستوى الأرض؛ ولذلك فإنه عندما تُملأ الأجولـة من هذه الصومعة لنقلها إلى مراكـز الاسـتهلاك، لا يجـري إغلاقها على الوجه الأكمل، وفي الوقت المناسب؛ مما يـؤدي إلى تساقط القمح بكميات كبيرة. قدرت الدراسة أن هذا الفاقـد حوالي ٨ % في الكميات المستوردة (حوالي ٢٤٠ ألف طـن من القمح). مصطفى كامل مراد. مضبطة الجلسـة ٤٤، (٢٢/ ٣/ ١٩٧٨). الفصل التشريعي الثاني. مجلس الشعب/ وكانـت الرقابة الإدارية قد قامت بدراسة ميدانية للوقوف علـى حالـة أرصدة الدقيق والقمح في بعض محافظات الوجه البحري، في شهر نوفمبر ١٩٧٥، أي في بداية فصل الشتاء، وقبل حلـول موسم الأمطار، وسجلت الرقابة الإداريـة - فـي تقريرهـا- التخزين وزيادة الفاقد، (مذكرة الرقابة الإداريـة بتـاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٧٥، غير منشورة)، ونشرت جريدة الأخبار أن خبراء الزراعة يقولون: الخسارة في الحبوب المخزونـة، تتضـاعف سنويا، وطبقات لآخر الإحصائيات، فقد وصلت إلى ٦٠٠ ألف طن حبوب قيمتها ٣٣ مليون جنيه، والسبب سوء التخـزين - انظر الأخبار، (١٦/ ١/ ١٩٨٠).

(٨٥) يتكون قطاع القطن من ١٢ شركة موزعة على ثلاثة أنشطة رئيسة؛ وفقًا لطبيعة العمل الذي تزاوله كل مجموعة منها؛ فهناك ست شركات تصدير، تقوم فروعها في الداخل بتسويق محصول القطن نيابة عن الحكومة؛ طبقًا لنظام التسويق التعاوني؛ حيث تقوم بشراء القطن الزهر من المنتجين في مراكز التجميع، وتنقله إلى شركات الخليج الخمس التي تتولى حلجه مقابل أجر محدد، ثم تبيع شركات التصدير ناتج الحليج من بذرة واسكارتو في الداخل، وتتولى نقل القطن الشعر إلى الشركة المصرية لكبس القطن بالإسكندرية؛ حيث تخزنه لديها وتحاسب الحكومة على قيمته - نظريا - بذات سعر شرائه من الداخل، ثم تُعيد شركات التصدير شراء كميات الأقطان اللازمة لسد احتياجات كل من المغازل المحلية وارتباطات التصدير. وكانت أسعار إعادة الشراء للمغازل المحلية، هي ذات أسعار محاسبة الحكومة، أما أسعار إعادة الشراء بغرض التصدير؛ فهي أعلى من الأسعار التي تم محاسبة الحكومة عليها. ولما كانت هذه المحاسبة نظرية، فإن شركات التصدير تقوم بسداد الفرق بين السعرين، وهو ما يطلق عليه: "فروق إعادة الشراء بغرض التصدير".

(٨٦) بدأت صناعةُ الغزل والنسيج في العشرينيات من أجل السوق المحلي، ثم امتدت إلى التصدير قُبيل الخمسينيات، فكانت صادرات الغزل والنسيج تمثل ٣,٣ % من القيمة الإجمالية للصادرات (٥٢/ ١٩٥٣).

(٨٧) محسوبة عن أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، (القاهرة: الجهاز المركـزي للتعبئـة العامة والإحصاء، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧).

(٨٨) R. Mabro, The Egyptian Economy, op. cit., p. 151.

يبدو أن ملاحظة مابرو عن تطور العلاقة النسبية بـين صـادرات الغزل وصادرات النسيج، تتعارض مع أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ولكن يهمنا تعليق المؤلف على الاتجاه العام لتصنيع القطن الخام.

(٨٩) بيانات البنك المركزي المصري.

(٩٠) محمد فرغلي، "لا بديل لتسويق القطن تعاونيـا، ولكـن مـن الضروري إطالة مدة التسويق"، الأهرام، (٣/ ٥/ ١٩٧٦).

(٩١) اطلع المؤلف على تقريـر وزارة الصـناعة، وتقريـر وزارة الاقتصاد، حول البديل المقترح لنظام تسويق القطن؛ ردا علـى توصيات لجنة الزراعة والري في مجلس الشعب. التقريـران غير منشورين.

(٩٢) زكريا توفيق عبد الفتاح، "غدا.. القطن المصري فـي قبضـة من؟" الأهرام الاقتصادي عدد (١٥ أكتوبر ١٩٧٩).

(٩٣) د. زكي محمود شبانة، "التطورات الاسـتهلاكية والتصـنيفية للأقطان المصرية"، الأهرام الاقتصادي، (١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، ١٩٧٩).

(د. شبانة أستاذ الاقتصاد الزراعي، ورئيس جامعـة المنوفيـة مـن المشاركين في اللجان الفنية المختصة بهذه المواضيع).

(٩٤) محمد عز الدين، "حوار مع وزيري التخطيط والزراعة حـول قضية القطن"، الأهرام الاقتصادي، (أول نوفمبر/ تشرين ثان، ١٩٧٩).

(٩٥) ينحصر النشاط الرئيسي للشركة المصرية لكبس القطن، فـي كبس وتنظيف وتخزين الأقطان المملوكة لشركات التصـدير؛ تمهيدا لتصديرها للخارجي؛ لذلك ترتب على تناقص الكميـات المصدرة، تناقص الكميات المكبوسة سنة بعد أخرى، وبالتالي الخدمات المتعلقة بها، الأمر الذي ترتب عليه استمرار ارتفاع نسبة الطاقة غير المستغلة؛ مما حدا بالشركة إلى تأجير بعض الفراغات الموجودة في مخازنها، والمعدة إعـدادا فنيـا إلـى شركات القطاع العام، وشركات استثمار، كما أفادت الشـركة أنها أتمت دراسات الجدوى لمشروعين؛ أحدهما: إنشاء مبخرة للأقطان المستوردة، وغيرها من المحاصيل الزراعية، والآخر إنشاء ثلاجة للحوم والدواجن والأسماك؛ وذلك لتعويض النقص المستمر في إيرادات النشـاط الجـاري - انظـر: الجهـاز المركزي للمحاسبات، متابعة ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٩٦) المصدر: البنك المركزي المصري وتقديرات البنـك الـدولي، نقلاً عن:

World Bank, Report N" 2738 – EGT, Op. cit., statistical annex, table 3.3.

(٩٧) نُشير هنا إلى أن معدل التحسين (الفرافر) للبالة المصدرة إلى دول الاتفاقيات، يزيد عن مثيله بالنسبة لدول العملات الحـرة. وفي ضوء تناقص كمية الصـادرات مـن القطـن إلـى دول الاتفاقيات؛ فإن عائد الشركات من أرباح التحسين (الفرافر) قد اتجه إلى الانخفاض. هذا العائد هو الذي تعتمد عليه الشركات في تغطية عجز النشاط الجاري لفروع الداخل ـ عائد التحسين عبارة؛ عن الفرق بين سعر بيع رتبة التيب المصدر (فـوب) وسعر شراء رتب الأقطان الداخلية في إعداد هذا التيـب، أي قبل إجراء عملية (الفرافر) عليه.

(٩٨) النسب محسوبة على أساس الكميات المصدرة بالألف قنطـار متري. الدول الاشتراكية الأوروبية الواردة في الحساب هـي: الاتحاد السوفيتي ـ تشيكوسـلوفاكيا ـ المجـر ـ بولنـدا ـ ألمانيا الديموقراطية ـ رومانيا. الدول الغربية هي: اليابان ـ ألمانيا الاتحادية ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ إنجلترا ـ سويسـرا ـ إسبانيا ـ اليونان. انظر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نشرة القطن الأسـبوعية، (الأسـبوع الخـامس والأربعـون، ١٩٧٨) و(الأسبوع الأربعون، ١٩٧٧).

(٩٩) المصدر هنا وزارة الزراعة، وكالعادة تختلف الأرقام الـواردة عن أرقام الصادرات في مصادر أخرى، ولكن يهمنا الاتجـاه العام، وهو لا يختلف في المصادر المتباينة.

(١٠٠) يقول د. عبد الرزاق عبد المجيد عن هذه الصورة، وبالتـالي عن مشكلة القطن إن "الإحصائيات الأخيرة تكشـف تنـاقص

صادراتنا من القطن إلى الاتحاد السوفيتي، وإلـى دول الكتلـة الشرقية. وقد يتصور البعض أن هذه ظاهرة حسنةٌ، وأن نقص الصادرات إلى الكتلة الشرقية يتيح زيادة الصادرات إلى الكتلة الغربية، ولكن هذا لا يحدث عادة؛ لأن الكتلة الغربية تشـتري حصة معينة في كل سنة، ولا تحتاج لأكثر منها؛ إذن ما مصير الكميات التي تم تخفيضها من حصة الاتحاد السوفيتي، ومـن دول الكتلة الشرقية؟ هذه الكميات تذهب إلى مصـانع الغـزل المحلية؛ لتتحول إلى غزل. هنا قد يتصور الـبعض أيضـا أن هذا التحول أفضل للاقتصاد المصري، وهذا التصور بـدوره غير صحيح؛ لأن ٩٠ % من غزل القطن المصري يصدر إلى الاتحاد السوفيتي وأسواق الكتلة الشرقية، والذي يحدث عادة أن تحتفظ هذه الدول بحصيلة الغزل وفاء لديونها (لم يذكر الوزير لماذا؟) بل إنها لهذا السبب، تحصل على أكثـر مـن أقسـاط الديون المستحقة لها. وإذا اعترضـنا علـى هـذا التصـرف يقولون: نحن لا نجبركم على بيع الغزل لنـا. مـن حقكـم أن تبيعوه إلى أسـواق أخـرى إذا اسـتطعتم.. والمشـكلة أننـا لا نستطيع بيع الغزل المصري في الأسواق الغربية"، أخبـار اليوم، (١٢/ ٨/ ١٩٧٨)، مرجع سابق.

(١٠١)
M. Hughes, "Cotton, Too Little Available for Export", Financial Times, (30 – 7 – 1979).

(١٠٢) تضمنت سياسة التسويق التعاوني لمحصول القطن عام ١٩٧٨ أن للأفراد المنتجين، أو الجمعيات التعاونية - الحق في تجميع

أقطان من يرغب من المنتجـين، وتخزينهـا فـي مخـازن، وعرضها زهرا للبيع للشركات ـ وللجمعيات التعاونية الحـق في تجميع أقطان من يرغب من المنتجين، وتقـديمها للحلـيج لحسابهم، وعرض القطن شعرا للبيـع للشـركات - انظـر: د. محمود داود، السياسة الزراعية، مرجع سابق، ص ٧٤.

(١٠٣) د. مصطفى الجبلي، الأهرام، (٢/ ٣/ ١٩٧٦)، مرجع سابق، مصر المعاصرة، (يناير/ كانون ثان، ١٩٧٥)، مرجع سابق.

(١٠٤) د. محمود داود، السياسة الزراعية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(١٠٥) عن "بحث غير منشور، أعده قسم الاقتصادي الزراعي"، (كلية الزراعة ـ جامعة الأزهر، ١٩٨٠).

(١٠٦) الجهاز المركزي للمحاسبات، متابعة ١٩٧٧، مرجع سـابق، ص ص ٨٠ ـ ٨١ ويقول الجهاز إن شـركة الإسـماعيلية/ مصر، وضعت يدها على مبانٍ وآلات ومعدات وتجهيـزات، وعلى محطات تسمين بدارى بمنطقة سيرابيوم بالإسـماعيلية، (كانت تحت التشطيب وقت إنشاء الشركة الجديدة)، وقـد أدى احتاج الشركة العامة للدواجن، إلى صدور قرار باعتبار الفرق بين قيمة الحصة العينية، وحصة الشـركة فـي رأس المـال، بمثابة قرض يسدد على خمسة أقساط سنوية، مضافًا إليها قيمة الفائدة المستحقة سنويا، ولكن لم يتم الاتفاقُ على تحديد سـعر الفائدة، وموعد البدء في السداد.. في الوقت الذي تعـاني فيـه الشركة العامة، للدواجن من نقـص السـيولة النقديـة، ومـن التجائها للاقتراض من البنوك؛ حيث بلغت أرصـدة حسـابات

البنوك الدائنة حوالي ٧,٤ مليون جنيه فـي ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧ تحملت عنها فوائد بلغت ٣٥٠ ألف جنيه عام ١٩٧٧.

(١٠٧) "بحث قسم الاقتصاد الزراعي"، مرجع سابق. اعتمد البحـث في إثبات هذه النتائج، على أرقام الشركة العامة للدواجن (أرقام غير منشورة).

قيمة الواردات من الكتاكيت (أمهات وجدود) ومن الأعلاف

بآلاف الجنيهات

	الكتاكيت *	**الأعلاف**
١٩٧٥	٢٧٧	٦٤٧٤
١٩٧٦	٢٧١	٦١٣٨
١٩٧٧	٣٥٨	٢٥٣٩
١٩٧٨	٢٠٤	-* *
١٩٧٩	١٤٧٩	-* *

* في الأرقام التفصيلية، التحول الكامل من استيراد الجدود إلى استيراد الأمهات، بدءا من عام ١٩٧٨.

* * الأرقام غير متوافرة.

وفقًا لهذا البحث؛ فإن الشركات الأجنبية استطاعت عن طريق وكلائها، توريد كميات كبيرة من مزارع الدواجن ذات الطاقة الإنتاجية المنخفضة، ولكن بعد عرض تلك الشركات بيع مزارع ذات طاقة إنتاجية عالية، استفاد المنتجون الجدد من اقتصاديات الحجم والسعة

للمزارع الكبيرة، وتحولت المزارع الصغيرة إلى وحدات خُردة، غير اقتصادية، ولا يتم بالتالي استخدامها.

(١٠٨) Report N" 870 a "EGT, op. cit, item 4. 94.

(١٠٩) A policy statement, op. cit. item 11 (d).

(١١٠) Minister of land reclamation (I, Shoukry). Land Reclamation policy and programmes in Egypt, to the world Bank Consultative Group for Egypt, Paris, June 1978.

(١١١) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ـ يناير/ يونيو ١٩٧٥ ـ مرجع سابق ص ص ٦٥/ ٦٦.

(١١٢) نسبة المساحات غير المستغلة وتطورها

خلال الدورات الصيفية (%)

	شركة شمال التحرير	شركة جنوب التحرير	شركة مريوط الزراعية	شركة الوجه القبلي
١٩٧٤	٣٤	٥٦	٤٠	٦٦
١٩٧٥	٤٤	٤٦	٤٦	٧٢
١٩٧٦	٤٤	٦٣	٥١	٧٩
١٩٧٧	٤٣	٦٥	٤٧	٧٧

انظر: تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. متابعة ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ص ٦١ ـ ٦٨؛ انظر المرجع السابق، ص ص ٧٤ ـ ٧٧.

(١١٣) A Policy statement, op. cit., item 47.

(١١٤) د. مصطفى خليل، "بيان الميزانية العامة (ميزانية السلام) أمام مجلس الشعب الأخبار، (١٦/ ١٢/ ١٩٧٩).

(١١٥) كان د. بلبع قد علق على الأنبـاء المنتشـرة، حـول إقبـال الشركات الأمريكية والفرنسية والرومانية، وقال: "لسنا نعرف لماذا تقبل هذه الشركات على هذه المشروعات؛ إلا لأنها واثقة أنها قادرة على الربح منها؟ فما الذي يمنع أو يعوق المصريين من أن يستغلوها بأنفسهم استغلالاً مربحا، كما يستغلها القادمون من الغرب والشرق؟ لقد أوضحنا فـي مناسـبات مختلفـة أن القطاع العام الزراعي، يستطيع أن ينتج إنتاجا مربحا، إذا أدير الإدارة الرشيدة؛ فالربح من الزراعة لا يقترن حتما بالملكية" ـ د. عبد المنعم بلبع "الزراعة المصرية ورياح التغيير"، الأهرام الاقتصادي، (١٥/ ٩/ ١٩٧٧).

(١١٦) "قصر تقدير الإيجار عام ١٩٧٨ على الأراضي التي مضـى على زراعتها عامان، ومساحتها ٦٢٠٠ فـدانًا (...)، ويعنـي هذا إعفاء باقي الأراضي المستصلحة، ومساحتها ١١٥٨١ من الإيجار لمدة خمس سنوات. ولكن تبين أن مجلس إدارة الشركة الجديدة قرر بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٧٩ عدم تحمـل أيـة قيمـة إيجارية للأراضي، خلال فترة الخمس سـنوات الأولـى مـن تسلمها لها، كما أن المجلس المذكور يرى زيادة الإعفاء لمـدة عشر سنوات، مع العمل على تلك الأرض". وقـد تـم تقيـيم الحصة العينية التي ساهمت بها الشركة المصـرية الزراعيـة العامة بمعرفة لجنة شكلت بقرار وزاري، قدرتها بمبلغ مليون و٢٤٠ ألف جنيه على أساس القيمة السوقية، مع احتساب نسبة صلاحية للمعدات والآلات ووسائل النقـل، (وأشـار جهـاز

المحاسبات إلى أن هذا التقييم أقل من الواقع). ولكن رفضت شركة الإسماعيلية هذا التقييم، فتشكلت لجنة لتصفية الحسابات المعلقة بين شركة الإسماعيلية والشركة المصرية، بقرار وزاري آخر، وانتهت اللجنة الجديدة إلى تعديل قيمة الحصة العينية إلى مليون و٤٦ ألف جنيه، وافقت الشركة المصرية، ورفضت شركة الإسماعيلية أية زيادة لرقم المليون جنيه. ومع ذلك، كان هذا المبلغ يعطي للشركة المصرية نسبة ٢٥ % من عضوية مجلس الإدارة، ولكن مثلت الشركة بعضو واحد؛ أي بنسبة ٩ % فقط - انظر: الجهاز المركزي للمحاسبات، متابعة ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ص ٧٩ - ٨٠.

(١١٧) تصريحات حسين عثمان (رئيس شركة المقاولون العرب وشقيق عثمان أحمد عثمان). كانت العناوين كالتالي: "الحلم الذي يجري تحقيقه بالخبرة المصرية والتكنولوجيا الحديثة - اكتفاء ذاتي في الأمن الغذائي؛ باستخدام أسلوب جديد للزراعة- كيف أنتج فدان الأرض الصحراوية ١٣ طن من الطماطم؟ - طريقة جديدة للري توفر ٤٠ % من المياه لري ثلث الأراضي المنزرعة بمصر"، الأخبار، (٦/ ١/ ١٩٨٠). نُشرت في الصحف والمجلات المختلفة، موضوعاتٌ مشابهة.

(١١٨) انظر كافة الصحف القاهرية الصادرة (٣٠/ ١/ ١٩٨٠) مانشيت الأهرام كان: "السادات: اليوم تنطلق الثورة الخضراء لتعمير كل الصحارى المصرية - ٢٩ يناير عيد للثورة الخضراء في مصر. تعمير الصحراء هو نقطة البدء

الصحيحة" ـ قد يكون من أسباب المبالغة في الضجة، محاولةُ الرئيس - في تلك الفترة - إرضاء الولايات المتحدة، بعد إبعاد الشركات الأمريكية من كونسورتيوم تجديد شبكة التليفونات.

(١١٩) توفيق كرارة (وزير استصلاح الأراضي) ـ "تمليك الصحراء في دائرة الحوار"، الأهرام، (٢٥/ ١/ ١٩٨٠).

وقد صرح نفس الوزير بعد ذلك، أنه "سيتم خلال العام الحالي توزيـع ١٧٥ ألف فدان من الأراضي التي تم استصلاحها، منهـا ١١٠ ألـف فدان ستُوزع على الخريجين والمعدمين والمزادات، وستُباع الأراضي الباقية (٦٥ ألف فدان) لواضعي اليد الذين قاموا باستصلاح الأراضي وزراعتها، على أن يتم البيع بالنسبة لهذه المجموعة بأثمان الأراضـي قبل عمليات الاستصلاح، ويقسط ثمنها على ١٥ سنة دون فائدة".

(١٢٠) د. عبد المنعم بلبع، "تيارات زراعية"، الأهرام الاقتصادي، عدد (أول يونيو ١٩٧٨).

(١٢١) أشارت إلى ذلك، مذكرةُ مختار عبد الحميد (نائب رئيس اتحاد عمال مصر، ورئيس نقابة عمال الزراعة). طلبـت المـذكرة "الإقلاع نهائيا عن نظام تمليك الأراضي بطريقة المزاد العلني؛ لما يفتحه هذا الباب أمام عناصر تتخـذ مـن الاتجـار فـي الأراضي، وسيلةً للثراء السريع، كما أنه يساعد علـى خلـق ملكيات مستغلة، لا تمكن من تحقيق الأهداف المرجـوة" ـ ـ المذكرة غير منشورة ـ يناير ١٩٨٠.

(١٢٢) أول إعلان عن ذلك (داخل مصر) جاء على لسان الرئيس السادات، حين نشر "أنه أعطى من ٢٧ نوفمبر (١٩٧٩) إشارة

البدء في حفر ترعة السلام، بين فارسكور والتبنة، عند الكيلو ٢٥ ـ طريق الإسماعيلية بورسعيد ـ لتتجه تحت قناة السويس إلى سيناء لتروي ٢/ ١ مليون فدان.

طالب الرئيس إجراء دراسة علمية كاملة لتوصيل المياه إلى مدينة القدس؛ لكي تصبح مياه النيل هي آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية". مجلة أكتوبر، (١٦/ ١٢/ ١٩٧٩)، العدد ١٦٤.

ولكن الحديث عن هذا المشروع قديم في الصحف الإسرائيلية (انظـر مثلاً: عل همشمار، (٢٠/ ٩/ ١٩٧٨). ولمتابعة تاريخ المخططـات الصهيونية حول ماء النيل، انظر: كامل زهيري، "النيل في خطـر!" وثائق تنشر لأول مرة ـ مشروعات تحويل مياه النيل، من هرتـزل إلى بيجين، أسرار الأطماع الصهيونية في مياه النيل ١٩٠٣/ ١٩٨٠، (القاهرة: العربي، ١٩٨٠). ويلاحظ أن العمل في مشروع نفق الشهيد أحمد حمدي الذي يتضمن (ضمن ما يتضمن) نقل المياه إلى سيناء، بدأ عام ١٩٧٤ دون أي اعتراض إسرائيلي، ولم يكن هذا مفهوما أيامها.

(١٢٣) يوسف والي مستشار وزير الزراعة، وشارك في مختلف المباحثات الرسمية مع الأطراف الدولية المعنية (وبينها إسرائيل). وتصريحه، والحديث عن زيارة شارون نقلاً عن:

M. Aulas, Le monde diplomatiqué, (Mars, 1980).

(١٢٤) تقديرات ١٩٧٨، أولية، وفقًا لوزارة التخطيط والبنك الدولي وصندوق النقد، World Bank, Report N". 2738 – EGT, op. cit.

(١٢٥) تقديرات وزارة التخطيط وصندوق النقد، المرجع السابق، ونذكر أن تقديرات وزارة التخطيط، كانت قد حددت معدل النمو لذلك العام باعتباره ٨,٣ %، وهللت المجموعة الاستشارية لذلك، ويبدو أن صندوق النقد الذي عبر عن نقده لطريقة حساب المعدلات، كان مسئولاً عن التعديل الحادث، ولكن نذكر أيضا أن الجهاز المركزي للمحاسبات، قدر معدل النمو لذلك العام بصفر في المائة.

(١٢٦)

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
٣,٩ %	١١,٦ %	٨,١ %	٩ %	٥,٧ %

المصدر السابق ـ عاما ٧٤، ١٩٧٥ يشملان البترول إلى جانب الصناعة ـ كل أرقام الصناعة تشمل الصناعة الاستخراجية، لكن يمكن إهمال أثرها على الصورة العامة.

(١٢٧) اعتمدنا في حساباتنا لهذه النتائج، وفي المقارنة، على أرقـام الإنتاج الصناعي الواردة في الجهاز المركزي للتعبئة العامـة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السـنوي لجمهوريـة مصـر العربية، مجلـد ١٩٥٢ ـ ١٩٧٤ (أكتـوبر ١٩٧٥) ومجلـد ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (يوليو ١٩٧٨).

(١٢٨) World Bank, Report N" 1815 EGT, op. cit., item 4. 48.

(١٢٩) Statement of his excellency Ahmed Hilal, Minister of petroleum, Industry and Mining consultative group for the Arab republic of

Egypt, Paris, June 14 to 16, 1978, European office. Paris, restricted, June 14, 1978.

(١٣٠) World Bank, report N". 1815 EGT, op. cit, items 4. 103 to 4. 105.

(١٣١) Developing the Egyptian private sector, Progress report, Prepared for the second meeting of the consultative group for Egypt. Delivered by Mr. Gamal El Nazer, Deputy chairman for the investment and free zone authority.

(١٣٢) تصريحات منير شنودة (نائب رئيس بنك التنمية الصناعية) ومحمود عبد ا (عضو مجلس إدارة البنك الأهلي) وسامي الحلواني (مدير عام الائتمان بالبنك الأهلي)، "الجناح الثاني للاقتصاد المصري: القطاع الخاص الصناعي"، الأهرام، (١٧/ ١١/ ١٩٧٨).

(١٣٣) نقلاً عن البيانات الرسمية الصادرة من بنك التنمية الصناعية. يتم الإقراض عادة للعميل بفائدة ١١ % على القروض بالعملات الأجنبية، وبفائدة تتراوح بين ١١,٩ % على القروض بالعملة المصرية. وبالنسبة لقرض الأوبك للصناعات الصغيرة تتم إعادة الإقراض بفائدة ٨ %، ويقول تقرير البنك "في مقدمة المشروعات الحاصلة على قروض: مشروعات التصنيع الزراعي كتصنيع الخضروات والفواكه وعلاف الحيوان، وتصنيع البصل ومشروعات التبريد ومشروعات الدواجن وتصنيع اللحوم، وصناعة منتجات الألبان. ومن الأنشطة الرائدة إنشاء البنك لمشروعات صناعة مواد البناء؛

كالرخام الطبيعي والرخام الصناعي، والبلاط، والأدوات الصحية، والسيراميك، وغيرها، كما أسهم البنك بدور فعال في الفندقة بتمويله تأسيس عدد أكبر من فنادق الدرجة الأولى في مختلف أنحاء القاهرة والمحافظات، وتعتبر مشروعات السياحة من الأولويات العامة. بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والحرفيين الصناعيين" ـ وقد استبعدنا قطاع السياحة والفنادق، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع ما أسماه البنك الصناعات الغذائية عند احتساب القروض المعتمدة من البنك (حسب الجدول المنشور) انظر: الأهرام، (٣٠/ ١١/ ١٩٧٨).

(١٣٤) انظر:

USAID. Assistance to the Egyptian private sector, (Cairo: 1980).

(١٣٥) مقصود هنا إباحة استيراد الخامات غير المتوفرة محليا لمصانع القطاع الخاص في حدود ٥ آلاف جنيه دون تراخيص الاستيراد ودون العرض على لجان البت، أيضا إباحة الاستيراد دون تحويل عمله للآلات والخامات.

(١٣٦) بيانات سنة ٧٠ ـ ١٩٧١ مصدرها، الهيئة العامة للتصنيع، تطور استثمارات القطاع الخاص العام الوطني، القاهرة.

بيانات ٧٢ ـ ١٩٧٧ ستهدف: مصدرها الهيئة العامة للتصنيع، خطة الصناعة في ظل برنامج العمل الوطني، القاهرة.

بيانات ٧٢ ـ ٧٧ فعلي: مصدرها الهيئة العامة للتصنيع، تطور استثمارات القطاع الخاص لعام ١٩٧٧.

بيانات ١٩٨٠ مستهدف: مصدرها بيان وزير الصناعة أمام لجنة الصناعة بمجلس الشعب، (القاهرة ديسمبر ١٩٧٩).

نقلاً عن د. رأفت شفيق، "دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية بمصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس ١٩٨٠، جدول رقم ٥ تتعارض الأرقام الواردة هنا مع أرقام وزارة التخطيط (الواردة في تقاريرها للمتابعة)، والتي نُقل عنها: موجز التقرير السنوي عن إنجازات الحكومة عام ١٩٧٧ ـ رئاسة مجلس الوزراء/ وزير الدولة لشئون المتابعة ١٩٧٨. ولكن لا تختلف البيانات حول حقيقة أن الوزن النسبي للقطاع الخاص لم يتغير تقريبا، وهذا ما يعنينا في الأساس.

(١٣٧) المصدر: وزارة الصناعة والتعدين والثروة المعدنية، الرقابة الصناعية، تقارير غير منشورة عن تقدير الإنتاج الصناعي الخاص ـ يناير ١٩٧٧، يناير ١٩٧٩/ نقلاً عن د. رأفت شفيق، المرجع السابق، جدول رقم ٩.

(١٣٨) "تصريح محمود هلال وكيل وزارة الصناعة للشئون الاقتصادية" ـ الأهرام الاقتصادي، (١/ ٣/ ١٩٧٩). وكان وزير الصناعة قد أعلن أرقاما في هذه الحدود (١١٥ مليون جنيه)، انظر الأهرام، (١٨/ ٩/ ١٩٧٨).

(١٣٩) "الصناعة والانفتاح"، الأهرام الاقتصادي، (١/ ٤/ ١٩٧٨).

(١٤٠) "هموم الصناعة الخاصة"، (١٩٧٨/٣/١٦).

(١٤١) انظر: "وقف استيراد الملابس الجاهزة من الخارج، المسئولون عن التجارة: القرار ينقذ صناعة مصرية من التوقف، ويحمي المستهلكين من الملابس المستعملة المستوردة- التجار: الأسواق تحتاج إلى الملابس المستوردة جنبا إلى جنب مع الملابس المحلية". الأهرام، (٩/ ١٠/ ١٩٧٨).

(١٤٢) انظر: الأهرام، (٣/ ٥/ ١٩٧٨).

(١٤٣) "مخزون سلعي قيمته ١٠٦ مليون جنيه في شركات الغزل والنسيج"، الأهرام الاقتصادي، (١٥/ ١٠/ ١٩٧٨).

(١٤٤) تقرير غير منشور بتاريخ (١٥/ ١٢/ ١٩٧٩).

(١٤٥) انظر: الأهرام، (٣١/ ٨/ ١٩٧١).

(١٤٦) "تصريح د. عبد الرحمن الناصر، وكيل وزارة الصناعة للرقابة الصناعية"، الأهرام الاقتصادي، (٣١/ ٨/ ١٩٧٩).

(١٤٧) بيانات وزارة الصناعة (غير منشورة).

(١٤٨) انظر: هيئة الرقابة الإدارية، أوجه القصور والخلل في الجهاز الإداري للدولة (الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٦)، (القاهرة: يوليو ١٩٧٧)، الجزء الأول وعنوانه "آثار إباحة استيراد بعض السلع على الإنتاج المحلي"، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٩. (تقرير سري). انظر أيضا البند خامسا (بورسعيد) في هذا الفصل.

(١٤٩) تقديرات وزارة المالية وصندوق النقد الدولي:
World Bank. Report N" 2738 – EGT, op. cit.

(١٥٠) World Bank. Ibid.. item 1. 7.

(١٥١) وزير الصناعة: "لا أطلب الحماية... لكنني أطلب المعاملة العادلة"، حديث إلى محمود المراغي، روزاليوسف، (٢٤/ ٧/ ١٩٧٨).

(١٥٢) "وزير الصناعة يطلب حماية الصناعة المصرية من المنافسة غير المتكافئة"، الأهرام، (١٩/ ٣/ ١٩٧٩).

(١٥٣) انظر: محمد العتر، "٢٥٠ مليون جنيه مخزون السلع في مصانعنا، من المسئول عنها؟"، الأخبار، (٣٠/ ١/ ١٩٧٩).

(١٥٤) انظر: "المخازن (المكدسة) ـ الطريق إلى الأزمة: سيل من السلع المستوردة بلا ضوابط، يؤدي إلى تكشدس مخازن عدد من الشركات ببضائع لا تجد فرصتها للخروج إلى السوق"، الأهرام، (٢٣/ ٩/ ١٩٧٨).

(١٥٥) مذكرتان للرقابة الإدارية بتاريخ (٣/ ٦/ ١٩٧٦، ٢٦/ ٥/ ١٩٧٧)، (غير منشورتين).

(١٥٦) تصريح جمال المناديلي (عضو مجلس الإدارة لشركة وولتكس): "عقدة الخواجة تحبس الأصواف المصرية في المخازن!"، الأهرام، (١٥/ ٣/ ١٩٧٩).

(١٥٧) تصريح كامل عبد الخالق (شركة البلاستيك الأهلية)، "مخزون قيمته ٣ ملايين جنيه في إحدى شركات الكيماويات!"، الأهرام الاقتصادي، (١/ ٤/ ١٩٧٨). وجدير بالذكر أن القطاع الخاص عانى أيضا في نفس المجال.

(١٥٨) "بعد الملابس الجاهزة المستوردة: موجة من الأثاث المستورد من أوروبا.. وبالأسعار الملتهبة لماذا يستورد القطاع العام الأثاث من الخارج؟ وإلى أي حد يؤثر هذا على صناعة الأثاث في مصر؟"، الأهرام، (١٦/ ٦/ ١٩٧٩).

(١٥٩) تصريح جمال كيرة (رئيس شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت) وأحمد اليسقي (رئيس شركات البطاريات)، "لماذا تتراجع صناعاتنا الخفيفة؟"، الأهرام، (١٢/ ٨/ ١٩٧٩).

(١٦٠) محمد فتحي الفقي (رئيس شركة النقل والهندسة)، "بل الانفتاح مسئول عن مخزون بعض السلع المحلية"، الأهرام، (٢١/ ١٢/ ١٩٧٨).

(١٦١) هيئة الرقابة الإدارية، أوجه القصور والخلل..، مرجع سابق، ص ١٦.

(١٦٢) المرجع السابق، ص ٤.

(١٦٣) د. إبراهيم بدران، الأهرام، (٤/ ٤/ ١٩٧٨).

(١٦٤) انظر في تحليل أسباب ونتائج الفساد في الدول "النامية":

Myrdal. The challenge: op. cit.,

ويعلم المؤلف عن مناقشات عديـد مـن الاقتصـاديين والسياسـيين المصريين مع خبراء هذه الهيئات الدولية، (وعلى رأسها وكالة التنمية الأمريكية) حول موضوع الفساد، وأوضحت المناقشات أن معلومـات هذه الجهات عن أبعاد الفساد، أضعاف ما تعرف، وهذه نتيجة طبيعية.

(١٦٥) هيئة الرقابة الإدارية، أوجه القصور، مرجع سابق، ص ١١.

(١٦٦) "استجواب موجه إلى السيد وزير الصناعة والثروة المعدنية من السيد العضو الدكتور محمد حلمي مراد، عن الأسلوب الذي تتبعه الوزارة، في الإشراف على المشروعات الصناعية وما يترتب عليه من آثار"، مضبطة الجلسة ٣٨ (١٢/ ٤/ ١٩٧٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس للشعب.

(١٦٧) انظر مثلاً البحث الميداني للدكتور فؤاد إسماعيل بتجارة الأزهر، عن "إدارة الأفراد في ظل سياسة الانفتاح"، أثبت البحث مشكلة تسرب العمالة الماهرة من القطاع العام، إلى الشركات المشتركة، وكشف "أن أقل المجموعات التي تركت الشركات، هم العاملون حديثو التخرج من الجامعات؛ مما يوضح أن الشركات المشتركة تجذب العمالة المدربة". انظر أيضا: "البحث الميداني للدكتور أمين الضرغامي بكلية التجارة بجامعة حلوان"، البحثان مقدمان إلى مؤتمر جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا (المؤتمر ١٥ للمتابعة)، الإدارة وتحديات السلام، القاهرة، من ٢٧/ ٦ إلى ١/ ٧/ ١٩٧٩.

(١٦٨) أدت حركة التنقلات، إلى مزيد من الاستقالات. قال م ـ حسن عبد الفتاح (رئيس الهيئة العامة للتصنيع): هناك اختلاف في السياسات.... كما أن الجو العام أصبح يدفع الإنسان لإعطاء جهده لبلاده في موقع آخر ـ وقال م ـ كمال الزيادي (رئيس المؤسسة الهندسية السابق الذي نُقل إلى شركة الكابلات): إن كثرة التغيرات تُصيب القطاع الصناعي بالعقم، خاصة أنك نقلت ثلاثة من المديرين إلى غير تخصصاتهم، فأنت رقيت

مدير شركة ستيكلو (م. سيد عوض) المتخصص في أعمال الصاب؛ لكي يصبح رئيسا لشركة سورناجا للفخار، ونقلت ٢ من كبار المهندسين المتخصصين في صناعة البطاريات، وهما جلال عزمي؛ لكي يصبح رئيسا بشركة ناروبين للكاوتشوك، وحسن جعفر لكي يصبح مديرا لشركة ستيلكو، كما أنك نقلت د. علاء الحديدي (دكتوراه في صناعة الورق، ومدير شركة فرتا (١٥ سنة)؛ لكي يصبح مديرا في شركة كازوزة (سي كولا).. وهذه هي التشكيلات ـ وقال م. علي زكي البدري (رئيس شركة البلاستيك) تركت شركتي التي أحببتها؛ لكي أمارس عملي بالقطاع الخاص؛ لأن العمل في القطاع العام أصبح من الصعوبة بمكان.. وكنت أحب أن يكون الإحساس بالمسئولية يعم الكبير والصغير؛ لأننا ننتحر داخل وحداتنا الإنتاجية/ إبراهيم راشد، لماذا هربوا من القطاع العام"، أخبار اليوم، (١٩/ ٣/ ١٩٧٧).

(١٦٩) هيئة الرقابة الإدارية، أوجه القصور، مرجع سابق، ص ص ١٧ ـ ٣٣. الأمثلة التي أوضحها التقرير عن صور الاتجاه السلبي من قيادات الإدارات العليا هي: ١ ـ العمل على تنفيذ القوانين والتعليمات بحرفيتها، وعدم الاعتداد بروح النصوص وإن تعارض التطبيق مع الصالح العام. ٢ ـ الحرص على إحاطة ما يتخذونه من قرارات بكثير من الضمانات (منها كثرة توقيعات المستويات الأدنى ـ الاتجاه إلى تشكيل اللجان الداخلية دون مبرر قوي ـ الالتجاء إلى جهات إصدار الفتاوى

داخلية كانت أم خارجية ـ عدم البت في الأمور بالسرعة الواجبة، والتأشير غير الواضح والقاطِع على ما يعرض عليهم من موضوعات؛ مثل: "أوافق في حدود القوانين والتعليمات"، "تُتبع التعليمات"، "نظر"... إلخ). ٣ ـ التراخي في إصلاح مواطن الخلل، وتلافي أوجه القصور التي يكشف عنها العمل.

٤ ـ التغاضي عن أخطاء المرءوسين، ومحاولة تغطيتها.

ويمكننا بالفعل تصور أن هذا النوع من القيادات (وهو منتشر حسب شهادة الرقابة الإدارية) قاتلٌ تماما لأية مشروعات صناعية واقتصادية..

(١٧٠) مذكرنا الرقابة الإدارية في ٢٢/ ٦/ ١٩٧٦ و١٩/ ١٢/ ١٩٧٦. وهما تغطيان الفترة حتى آخر عام ١٩٧٦. ولكن معلومات المؤلف تدل على أن الصورة لم تتغير في الأعوام التالية (على الأقل؛ إذ الأرجح أنها ساءت). انظر: المرجع السابق، ص ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٧١) انظر: بعض معوقات التنمية الصناعية في مصر، (القاهرة: المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، شعبة الإنتاج الصناعي (رئاسة الجمهورية)، مارس ١٩٧٩)، ص ٤ ـ هذا التقرير هام؛ لأنه يعرض بتركيز نتائج المناقشات والدراسات العديدة التي اشتركت فيها كل الجهات المرتبطة بقطاع الصناعة، وضمنها دراسات مركز معلومات القطاع العام التابع لمجلس الوزراء؛ ولذا اعتمدنا على ما جاء في هذا التقرير في توضيح محنة القطاع العام والصناعة المصرية.

(١٧٢)خارج قطاع الصناعة قررت شركة الشمس للإسكان والتعمير وشركة مصر للفنادق طرح أسهم للاكتتاب لتمويل مشروعاتهما الاستثمارية.

(١٧٣) قضايا الجمارك كانت محور تقارير ودراسات ومواجهات بين رجال الصناعة وبين الجهات الأخرى وبالإضافة إلى التحيزات المتعمدة والمفروضة من الجهات الخارجيـة، فـإن المرحلـة الأولى من الغزو كانت ـ بتخطيط ـ كالإعصـار المـدمر، وصاحب هذا أن أصبح منح الإعفاءات الجمركيـة عشـوائيا وممنوحا لعدد من الوزراء بلا أي تنسيق. "وهذه ظاهرة غريبة وغير موجودة في العالم؛ لأنها مهمة وزير المالية"، كما قـال د. علي لطفي وزير المالية؛ ولذا بدأ صندوق النقد في مرحلـة ما بعد "قانون التصفية"، يطالب بترشيد السياسـة الجمركيـة. ولكن الأساس الذي قامت عليه كل التعريفة الجمركية الحاليـة في يناير ١٩٦٢، لا بد أن يتغير؛ "فقد حـدثت ـ كمـا قـال الوزير ـ تغيرات جذرية في الاقتصاد المصري كما أصبحت مصر عضوا في منظمـة التعـاون الجمركـي ـ مركزهـا بروكسل ـ وأصبح لزاما علينا، أن نتمشى مـع قراراتهـا". وبالفعل تشكلت لجنة لإحداث التعديل المطلوب تحت إشـراف خبراء من صندوق النقد. لم يصدر بعد القانون الجديد. ولكـن في آخر مواجهة مع وزير المالية، كان الموقف الموحـد مـن محمود هلال (وكيل وزارة الصناعة) وحامد المأمون حبيـب (رئيس اتخاذ الصناعات) ـ ـ وهـم ممـن يعلمـون اتجـاه

التعديلات، في موقف الهجوم على نتائج عمل اللجنة. ووضـح من المناقشة أن كافة ما يشكو منه قطاع الصناعة، سيظل قائما في ظل القانون الجديد. وهذا طبيعـي. انظـر: "الجمـارك.. والصناعة الوطنية"، نـدوة فـي جريـدة الأهـرام، (١١/ ١/ ١٩٨٠).

(١٧٤) جمال الناظر، "سلع مصرية... تحت أسماء الماركات العالمية.. لماذا؟"، الأهرام، (١٥/ ١٠/ ١٩٧٩).

(١٧٥) إبراهيم عطا ا ـ وزير الصناعة، "خطة جديدة للإنتاج المشترك مع الشركات العالمية" الأهرام، (٢٨/ ٦/ ١٩٧٩). وحتى كتابة هذه السطور، كانت مثل هذه التعاقدات قد بدأت فعلاً بشأن إنتاج الملابس الداخلية مع شركة جيل ـ ومع شركات فارتا الألمانية، ومانسفيلد الأمريكية، وكونس الإنجليزية في مجال الصناعات الكيماوية، بالإضافة إلى تعاقدات مع شركات "بلوج" الفرنسية، و"فيليبس" الهولندية و"تراك" السويدية.

(١٧٦) أصدر سعد محمد أحمد، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (ووزير العمل في نفس الوقت) قرارا بتشكيل لجنة لدراسة القانون الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمشروعات الاستثمارية، التي قد تكون لها آثار ضارة على الاقتصاد الوطني، أو تنتقص من حقوق العمال. والفقرة التي نقلناها كانت من النتائج التي توصلت إليها الدراسةُ، وانتقدت الدراسة أيضا ما يجري في قطاع النسيج (مشروع العامرية)،

واتجاه الاستثمار الأجنبي على الإسكان الفاخر، واستثمار البنوك الأجنبية للمدخرات المصرية في أنشطة خارج مصر ـ انظر: مجلة الشعب (حزب العمل الاشتراكي)، عدد (٢٠/ ١١/ ١٩٧٩). سبق أن عقد الاتحاد العام مؤتمرا في النصف الثاني من مايو ١٩٧٨ لمناقشة سياسة الانفتاح ودور العمال في تدعيم وحماية الصناعة الوطنية، انظر: الأهرام، (١/ ٥/ ١٩٧٨).

(١٧٧) عن المذكرتين اللتين وزعتهما وزارة الصناعة في الجمعيتين العموميتين غير العاديتين. انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لكل شركة بناء على دعوة الوزارة في سبتمبر ١٩٧٩ لإقرار هذا التعديل في تشكيل الشركتين.

(١٧٨) نبيل صباغ "سوق المال"، الأهرام الاقتصادي، عدد (١/ ١٠/ ١٩٧٩).

(١٧٩) المحادثات مع شركة طومسون، واجهت عقباتٍ أعلن عنها، ونتصور أن مشاكلَ مشابهة واجهت مشروعات المشاركة الأخرى، وحسم الموقف - في كل حالة - حسب درجة الصلابة لدى إدارة الموقع في مواجهة الضغوط والإغراءات. حتى كتابة هذه السطور كانت مفاوضات إيديال ـ طومسون قد أسفرت عن الاتفاق على حصول الجانب الفرنسي على ٥١ % من رأس المال، وبالتالي يمثل في مجلس الإدارة بخمسة مقاعد، أما الجانب المصري، فيمثل بأربعة مقاعد، ومن هنا فإن الجانب المصري رأى أن ينص التأسيس على أن تصدر القرارات في الموضوعات العامة بأغلبية غير عادية؛ أي

الثلثين على الأقل؛ وذلك حتى يضمن الجانب المصري وجود عضو أو اثنين مصريين، يملكان حق الاعتراض على هذه القرارات إذا كانت تمس سيادة مصر. وأوضح الجانب المصري أن ما يعتبره موضوعات عامة، يشمل كافة المسائل المتعلقة بسياسات الاستثمار والتصدير وتسعير المنتجات في السوق المحلية في ظل إشراف الحكومة على تسعير المنتجات. ومن ناحية أخرى، أعلن الجانب الفرنسي أنه يرى أن يتدرج التصنيع لبعض المكونات دون البعض الآخر، الذي يتم استيراده من مصانع طومسون في فرنسا. ورد الجانب المصري بأن الهدف الأساسي من قبول الشركة الفرنسية كشريك أجنبي، هو نقل أسرار التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر في صناعة الثلاجات، ولهذا الغرض؛ ووفق على حصولها على ٥١ % من رأس المال؛ ولذا فإن قبول مبدأ تدرج التصنيع أو استيراد جزء وتصنيع جزء مرفوض، ولا يحقق الهدف؛ فالهدف من المشروعات المشتركة (كما قالت إدارة إيديال) هو تحقيق وفرة من النقد الأجنبي من طريق التصنيع محليا والتصدير ـ الأهرام الاقتصادي عدد (أول فبراير ١٩٨٠).

(١٨٠) World Bank, Report N". 1815 – EGT, Vol. 1, op. cit., item 4.99.

(١٨١) نعتمد في عرض وجهات نظر رجال القطاع العام الصناعي على ما ورد في تقرير "بعض معوقات التنمية الصناعية في

مصر"، مرجع سابق. لم نتقيد في عرضنا بترتيب النقاط الواردة في التقرير.

(١٨٢) في بيان الحكومة المصرية عن مشروعات القطاع العام التي تحتل الأولوية الأولى في السنوات القادمة، والتي تتطلب مشاركة المستثمرين الأجانب، تحددت المشروعات التالية:

- استغلال فوسفات "أبو طرطور". قام بدراسات الجدوى والتقييم الشركات الاستشارية التالية:

Sofermines of France. Alusuisse o Switzerland

وقامت شركة ألمانية بإعداد الدراسة الهندسية حول ميناء سفاجا، وشركة أمريكية بدراسة الخط الحديدي من "أبو طرطور" إلى سفاجا.

- مشروع مجمع الصلب في الدخيلة. قام بدراسة الجدوى:

Swindell Dressler (U. S. A.) international Engineering Company (U. S. A)

- مشروع ميناء الدخيلة. قام بالدراسات:

B. C. E. O. M. (France). W. Y. P. (United Kingdom). P. A. M (France).

- مشروعان لتصنيع فول الصويا؛ لاستخراج مذيبات، قام بدراسة الجدوى:

Arthur D. Little of the U. S. A.

المصدر مرجع رقم (١٢١).

(١٨٣) إبراهيم شركس نائب رئيس هيئة التصنيع، "حتى يقود القطاع العام مسيرة التنمية"، الأهرام، (٩/ ٣/ ١٩٧٩).

(١٨٤) نعتمد في هذه النقطة على ما ورد في: تقرير للعرض على المجلس في شأن تطوير القطاع العام، (القاهرة: المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، شعبة الإنتاج الصناعي، رئاسة الجمهورية ١٩٧٩)، ولكن نشير إلى أن الدراسات والمقالات في الصحف نشطت في تناول فكرة الشركات القابضة، وخطورة البعثرة التنظيمية الحالية للقطاع العام. ونذكر في هذا الصدد المقال الرائد والحار الذي كتبه د. مهندس أبو بكر مراد (رئيس شركة الحديد والصلب سابقًا) حول كافة مشاكل الصناعة والقطاع العام، وأساليب علاجها، انظر: "الصناعة المصرية ثروة بدون حدود، يجب ألا تنهار بين أيدينا". الأهرام، (١٧/ ١٢/ ١٩٧٧).

(١٨٥) بدأت المعركةُ حين أعلن د. إبراهيم بدران (٣ أبريل) أن بعض مستوردي الأدوية الأجنبية حاولوا رشوته ثلاث مرات؛ ليسهل لهم هدفهم في تحطيم صناعة الدواء في مصر، وتحقيق أرباح طائلة على حساب المستهلك المصري. وقال الوزير إنهم استخدموا التزوير في الحصول على مكاسب بلغت ثمانية ملايين جنيه، وأنه قرر إحالتهم إلى النيابة. وقال إن حملة المستوردين ضد الدواء المصري، تهدف إلى التأثير على سوق الدواء المصرية صناعة وإنتاجا وتوزيعا. تابع الحملات المؤيدة للوزير والهجمات المضادة من المستوردين في صحف الأيام العشرة التالية لهذا التصريح اقرأ مثلاً ـ أحمد بهاء الدين:

"قنبلة الدواء: إبراهيم بدران والحملة المدبرة على القطاع العام"، الأهرام، (٩/ ٤/ ١٩٧٨).

(١٨٦) انظر: مذكرة بشأن الآثار الضارة على الاقتصاد القومي المصري التي ستنجم عن تنفيذ مشروع العامرية واحتياجات البلاد من المنسوجات والألياف الصناعية عام ١٩٨٢، (الهيئة العامة للتصنيع، ديسمبر ١٩٧٨)/ انظر أيضا: المراحل التي مر بها مشروع مجمع بنك مصر للغزل والنسيج بالعامرية منذ إخطار الهيئة العامة للتصنيع به، حتى صدور قرار المجلس الأعلى للاستثمار بإيقاف العمل بالمشروع بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٧٨. (الهيئة العامة للتصنيع، وزارة الصناعة، سبتمبر ١٩٧٨)/ مذكرة الهيئة العامة للتصنيع بشأن ما أثير في لجان الاستماع بمجلس الشعب ولجان الخبراء عن مشروع مجمع العامرية، (الهيئة العامة للتصنيع، ١٩٧٨) كافة هذه الدراسات أثبت أن هذا المجمع العملاق سيستولي على كافة الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص ـ إحجام البنك الدولي وهيئات التمويل العالمية عن تمويل قطاع الغزل والنسيج إذا نفذ مشروع العامرية ـ سيجذب المشروع العمالة المدربة من الشركات القائمة، ويعني كل هذا أن المشروع لا يضيف إلى الطاقة الإنتاجية القائمة، ولكن يحل محلها، ويبدد ما تمثله من أصول وعمالة. أثبتت الدراسات أيضا عدم سلامة موقع مشروع العامرية فنيا واقتصاديا واجتماعيا، وأثبتت أنه سيحقق

عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات ويعرض بنك مصر للإفلاس!.

تضامنت لجنة الخطة والموازنـة، مـع معارضـة هيئـة التصـنيع المدروسة، وانتقدت تجاهل رأي الهيئة "واتضـح للجنـة أن الخطـة الخمسية للصناعة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ لم تشِر إلى وجود هذا المشـروع الكبير الحجم على الإطلاق، وأكدت اللجنة أنه بمثل هذه المشـروعات المشتركة وغير المدرجة في الخطة، لـن تنضـبط أرقـام الخطـة، ولا يمكن ضبط الطلب العام، كما أن الموارد المختلفـة المسـتخدمة كالأسمنت والحديد والأغذية الخاصـة بالعمـال وغيرهـا، لا يمكـن السيطرة عليها؛ حيث إن هـذه المـوارد سـتذهب إلـى مثـل تلـك المشروعات، وإلى غيره من المشـروعات المشـتركة ومشـروعات القطاع العام... وإذا وزع هذا الإنتاج محليا سيكون منافسا لمنتجـات القطاع العام والخاص المصري، وإذا وزع في السـوق الخـارجي؛ فسيكون على حساب صادرات القطاع العام؛ حيث إن صادرات الغزل والنسيج، لها حصص في أغلب الدول المستوردة، وهذه الحصص كلها مستنفذة بشركات القطاع العام؛ ولهذا السبب فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد تراجع عن تمويل شركة الغزل الأهليـة ورفـض هـذا التمويل إذا تم تنفيذ المشروع المشـترك لشـركة العامريـة للغـزل والنسيج. وهذا يعني أن التراجع من ناحية التمويل من جانـب البنـك الدولي، لن ينسحب على الشركة الأهلية فقط، بل علـى أيـة شـركة مصرية أخرى تحتاج التمويل". تقرير لجنة الخطة والموازنـة عـن مشروع قانون باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٧٨. (لجنة الخطة والموازنـة)، التقرير التاسع، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٨٧) World Bank, Report N" 1815 EGT, vol 1, op. cit., item 4.13.

(١٨٨) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقرير عن مشروعات الاستثمار حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨، (القاهرة: ١٩٧٩). التقرير أكثر شمولاً وتحليلاً من التقارير السنوية السابقة للهيئة.

(١٨٩) قال هذا الكلام للمؤلف مسئول كبير في الهيئة، أعتقد أنه يفضل عدم ذكر اسمه. سلمني مشكورا تقرير ١٩٧٨، ورجاني ألا أقفز إلى أية نتائج بعد قراءته، إذا كُنت باحثًا علميا جادا. رغم هذا البيانات في هذا الجزء، تعتمد على المرجع السابق ما لم يذكر غير هذا.

(١٩٠) لوحظ أن تقرير الهيئة لم يوضح المدلول الحقيقي لرأسمال المشروعات الموافق عليها؛ فقد يدل رأس المال على:

أ- رأس المال المقترح أو المقدر عند تقديم طلب الموافقة، مصحوبا بدراسة الجدوى الاقتصادية، أو..

ب- رأس المال الذي سوف يعرض للاكتتاب، أو (جـ) رأس المال المكتتب فيه فعلاً (والذي دفع منه جزء فقط)، أو (د) رأس المال المدفوع بالكامل".

انظر د. محمد علي رفعت، "الاستثمارات الأجنبية في مصر، ماضيها وحاضرها ومستقبلها في الميزان"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس

للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس/ آذار ١٩٨٠، ص ٢٩، وقد لوحظ أيضا أن التقرير لم يوضح ما إذا كان المال الأجنبي الوارد قد تم تقويمه بالجنيه المصري في كل الحالات، وفي كل الأحوال بالسعر التشجيعي، أو تم التقويم في بعض الحالات بالسعر الرسمي وفي حالات أخرى بالسعر التشجيعي ـ ولا نعتقد أن الغموض هنا على سبيل السهو والخطأ، فأغلب الظن أن الغموض مقصود، ويخدم هدف الدعاية لاطراد النجاح.

(١٩١) استبعدنا من إجمالي رأسمال المشروعات المقبولة، نصيب قطاع البنوك؛ باعتباره حالة خاصة. وإضافة شركات الاستثمار إلى السياحة والإسكان، يرجع إلى أن أغلب استثمارات هذه الشركات (حسب تصريحات المسئولين في الهيئة) تتجه إلى هذين القطاعين. شركات الاستثمار نوع من الشركات القابضة، أو بنوك الاستثمار، تمول المشروعات المتنوعة التي تقيمها من مواردها الذاتية، وبتوظيف مدخرات الآخرين.

(١٩٢) الجهاز المركزي للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء، متابعة نشاط الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (في مجال نظام الاستثمار داخل البلاد) حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧، (القاهرة ١٩٧٨)، تقرير سري ومحظور التداول. وحسب تقرير الهيئة (الذي لم يفصل مشروعات الإسكان الجاري تنفيذها) فإن متوسط الإنفاق الاستثماري في

المشروع الواحد من مشروعات الإسكان كان ٧,٤ مليون جنيه حتى آخر ١٩٧٨، وهذا يؤكد نوع الإسكان بطبيعة الحال.

(١٩٣) قال حافظ داود (رئيس غرفة الصناعات الغذائية) "إن الباب قد فتح أمام الشركات الأجنبية؛ مما ترك الإنتاج الاستثماري دون رقابة سعرية، في الوقت الذي قيد فيه الإنتاج المحلي بتسعيرة جبرية. وتساءل الرجل عن منطق ربط الإنتاج الوطني بتسعيرة. مع فتح الباب أمام شركات الاستثمار الأجنبي؛ لتحديد السعر الذي تراه. إن الموزعين يرفضون الآن الإنتاج الوطني؛ لأن هامش الربح للإنتاج الأجنبي يصل إلى ضعف ما يحصل عليه من الإنتاج الوطني. وكان طبيعيا أن يحقق الإنتاج الأجنبي ربحا عاليا سريعا، يمكنه من توسيع إنتاجه، بينما تعجز المصانع الوطنية عن تمويل تحديداتها المطلوبة ـ "المستثمرون يفضلونها: مصنعا للمياه الغازية"، الأهرام، (٢٨/ ١١/ ١٩٧٩).

(١٩٤)جاء في تقرير الهيئة ـ على سبيل الدعاية ـ أن "جملة الإنفاق الاستثماري للمشروعات التي بدأت الإنتاج، والتي تحت التنفيذ حتى نهاية عام ١٩٧٨ يبلغ نحو ١١٦٠ مليون جنيه، ومما يوازي ٧٠ % من إجمالي رءوس أموال المشروعات الموافق عليها"، والمغالطة هنا أنه نسب الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي رءوس الأموال؛ إذ ينبغي أن ينسب الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي التكلفة الاستثمارية، وفي هذه الحالة تنخفض النسبة إلى ٣٨ % كما أثبتنا في المتن ـ وبالنسبة للمناطق الحرة، استخدم

التقرير معايير مختلفة في المتابعة، فلم يعلن ما وصل إليه من أنباء عن الإنفاق الاستثماري، ولكن جمع رأس المال المقدر للمشروعات، التي وصلت إلى مرحلة الإنتاج مع إجمالي رأس المال للمشروعات، التي بدأت إجراءات تنفيذها (والتي قد لا تتعدى بداية صورية)؛ لكي يصل إلى صورة مزيفة لإنجاز عظيم. واستنتجنا من ذلك أن الاتفاق الفعلي للمشروعات تحت التنفيذ متواضع؛ وإذا اقتصرنا على حساب ما ذكره التقرير كمشروعات وصلت فعلاً إلى الإنتاج.

(١٩٥) صرح د. جمال السحراوي (رئيس قطاع المناطق الحرة بهيئة استثمار المال العربي والأجنبي) تعليقًا على قرار نقل مشروعات المناطق الحرة الخاصة، إلى مناطقَ عامة، أنه تم حتى الآن نقل ١٤ منطقة خاصة إلى المنطقة العامة، والباقي في طريقها للنقل، ولن تبقَى إلى المناطق التي تتطلب بالضرورة مساحة كبيرة من الأرض يصعب توفرها في المنطقة الحرة العامة، الأهرام، (١٣/ ١/ ١٩٨٠)، ويشهد للدكتور السحراوي، أنه صرح بانتقادات عديدة للمناطق الحرة - الخاصة والعامة - على مدى السنوات السابقة، ولكن تصريحاته في السياق الحالي والمعبرة عن سياسة رسمية منفذة تحمل معنى آخر، ومن السياق الحالي مثلاً تصريح السيد جمال الناظر (وزير التعاون الاقتصادي) بأنه تبين وجود مجموعة من السلبيات أهمها: إقامة عدد كبير من مشروعات التخزين بدلاً من المشروعات الصناعية، وكذلك ظهور اتجاه بعض

المشروعات لبيع إنتاجها داخل البلاد بدلاً من البحث عن الأسواق الخارجية، الأهرام، (١٢/ ١/ ١٩٨٠) ـ وفي نفس الاتجاه، تصريح د. علي لطفي (وزير المالية): "أنا ضد المناطق الحرة الخاصة.. أنا لا أقبل المناطق الخاصة؛ لأن كل واحد يمكن أن يعمل منطقة خاصة في منزله، وغير معقول أرسل له مأمور جمرك يعيش في منزله، هذا غير ممكن (...) أما بالنسبة للمناطق الحرة العامة، فيجب أن تقتصر على إقامة مشروعات صناعية، أو مشروعات إعادة التصدير، ولكن إنشاء مشروع داخل المنطقة الحرة العامة لكي تأخذَ توكيلا، مرفوض. على هذا المشروع أن يعمل داخل البلاد، ويدفع ضرائب (...) إن المشروعات التجارية تستفيد من ميزتين: الإعفاء الضريبي مدى الحياة، وتقسيط الجمارك؛ لأنه يدخل مثلاً ٢٠٠ سيارة داخل مخازنه، وكل سيارة يبيعها يدفع جمركها، وإذا نحن أعطينا الميزتين السابقتين؛ من حقنا أن نسأله: ما هي الميزة التي أدخلها للاقتصاد المصري في المقابل؟ الرد: صفر. (حوار عصام رفعت وأسامة سرايا، مع د. علي لطفي وزير المالية)، الأهرام، (٨/ ٢/ ١٩٨٠).

(١٩٦) عن تقرير سري للرقابة الإدارية حول الانفتاح الاقتصادي، (القاهرة: ١٩٧٨) للأسف عنوان التقرير غير موجود.

(١٩٧) الهيئة العامة للتصنيع، مذكرة بشأن الآثار الضارة..، مرجع سابق.

(١٩٨) يلاحظ أن تقرير هيئة الاستثمار تعمد الغموض عند تناوله للقروض، ضمن التكاليف الاستثمارية؛ فهو لم يفصح عن مصادر الإقراض المقترحة، ولم يشِر إلى ما إذا كان قد تم الاتفاق على عقد القروض المقترحة أولا، ولم يشر أيضا إلى شروط هذه القروض؛ من حيث سعر الفائدة وأجل السداد. ونعتقد أن إغفال هذه الأمور، يعكس أن الصورة لا تتناسب مع متطلبات الدعاية للانفتاح.

(١٩٩) الجهاز المركزي للمحاسبات، متابعة نشاط الهيئة..، مرجع سابق، ص ١٨، ١٩.

(٢٠٠) المرجع السابق، ص ١٧. ويتعارض هذا الموقف مع أحكام القانونين ١٢٩ لسنة ١٩٦٤، ٣١ لسنة ١٩٧٥ اللذين أُسندا إلى الجهاز المركزي للمحاسبات مهمة الرقابة على الأموال العامة سواء في وحدات الجهاز الإداري للدولة، أو في وحدات القطاع العام أو في "أي مشروع من المشروعات التي تسهم فيها الدولة".

(٢٠١) رشاد كامل تادرس (مسئول في الجهاز المركزي للمحاسبات)، "الجهاز المركزي للمحاسبات... وموقعه من الانفتاح"، الأهرام الاقتصادي، عدد (١٥ أبريل ١٩٧٨)، تناول الكاتب الأساليب التي تبتكرها الشركات المتعددة الجنسية لتغطية تحويلاتها وتقليل مدفوعاتِها الضريبية؛ مما يستلزم التأكد من صحة الحسابات الختامية لهذه الشركات ومراكزها المالية، قبل الترخيص لها بتحويل أرباحها أو استعادة جزء من

رأسمالها "ومن ثم كانت ضرورة إسناد مهمة الرقابة المالية على الشركات متعددة الجنسية إلى الجهاز الأعلى للرقابة... على أن يأخذ في اعتباره ضرورة مراقبة عمليات الانتقال السعري لبيان أثرها على حجم الأرباح المتحققة للشركة التابعة وهو ما يستلزم أن تتوفر لديه البيانات والمعلومات الكافية عن الأسعار العالمية للمستلزمات والمعدات المستوردة؛ للاسترشاد بها في التأكد من سلامة تقييم الأصول، وسلامة أسعار التصدير والاستيراد التي تقررها الشركة. ويرسل الجهاز المركزي للمحاسبات تقريره بالملاحظات التي يظهرها حول تقييم الأصول أو حجم الأرباح الحقيقية إلى الشركات مع إخطار الهيئة العامة للاستثمار.. وتعتبر موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على الحساب الختامي والميزانية، شرطًا ضروريا للحصول على الترخيص بتحويل الأرباح أو استعادة رأس المال".

(٢٠٢)"من تتبع الاكتتابات التي طُرحت للمواطنين داخل مصر للاكتتاب العام نجد أن عدد الشركات التي طَرحت أسهمها؛ سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية قليل للغاية، إذا قورن بضخامة المشروعات الداخلة في إطار سياسة الانفتاح. وحتى الشركات القليلة التي طرحت أسهما في مصر، نجد أن بعضها طرح الأسهم بالنقد الأجنبي، ولم تخصص حصة منها للاكتتاب بالجنيه المصري".

وهناك عقبتان "العقبة الأولى هي أن معظم الشركات التي أُنشئت في ظل قوانين الاستثمار مغلقة على عدد محدود من المؤسسين ـ العقبة الثانية هي تكوين رءوس أموال الكثير من هذه الشركات، بوحدات الملكية ذات القيمة الاسمية المرتفعة". (أي أن الأسعار الإسمية للأسهم مرتفعة: ١٠٠ دولار أو ١٠٠ جنيه أو أكثر). وقد أثبت الكاتب قائمة طويلة بالشركات للتدليل على وجود هاتين العقبتَين، وقال إنه يعتقد أن القيمة المثلى للسهم قياسا على القوى الشرائية الحالية، والأوضاع السائدة في سوق الاستثمار تتراوح بين ٤، ١٠ جنيهات مصرية أو إسترلينية، وما بين ١٠ ـ ٢٥ دولار بالنسبة للسهم المقدم بالدولار ـ انظر نبيل صباغ، "سوق المال" الأهرام الاقتصادي، (١٥ نوفمبر ١٩٧٨).

(٢٠٣) انظر: جميل جورج، تحقيقان حول "مشاكل المستثمرين الأجانب"، الأخبار، (١٠/ ٣/ ١٩٧٩) و(٢٦/ ٤/ ١٩٧٩).

انظر أيضا المطالب الأساسية التي قدمت مؤخرا من أعضاء لجنة الأعمال المصرية الأمريكية في كتاب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء، حول وجهة نظرهم في معوقات الاستثمار التي ما زالت قائمة، بحث د. محمد علي رفعت، والاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص ص ٩ ـ ١٠.

(٢٠٤) "المستثمِرون يفضلونها..."، الأهرام، (٢٨/ ١١/ ١٩٧٩)، مرجع سابق.

(٢٠٥) Nazli Choucri, Richard S. Eckaus, and Amr Mohie – Eldine, "Migration and Employment in the construction sector: Critical facter in

Egyptian development", Cairo universtiry – Massachusettes institute of technology, Technology adaptation program, 1979, P. 140.

(٢٠٦) Construction. International market, "Financial times survey, Egypt XI" Financial Times.(30/7/1979)

(٢٠٧) Washington post, (18 – 9 – 1979).

(٢٠٨) Nazli choukri and Others, Migration, op. cit, pp. 2 – 5, and p. 89, 96, 117. 118.

مكون الإنشاء في الاستثمارات المصرية (p- 88)

٧٠ ـ ١٩٧١

القطاعات المختارة		مكون الإنشاء
السد العالي	....	٠,٨٩٢
النفط الخام ومنتجاته	....	٠,٣٣٠
الصناعات الكيماوية	....	٠,٣٣٨
الصناعات الغذائية	....	٠,٣٥١
المنتجات غير المعدنية	....	٠,٣٢٥
الصناعات المعدنية الرئيسية	....	٠,٥٣٢
النقل والمواصلات	....	٠,٤٢٥
الإسكان	....	٠,٩٩٠
الخدمات العامة Utilities	....	٠,٥٢٦
الخدمات الصحية	....	٠,٥٨٧
الخدمات	....	٠,٥٢٨
المتوسط لكل القطاعات	....	٠,٤٣١

(٢٠٩) "حديث شامل مع الدكتور مصطفى الحفناوي وزير الإسكان"، الأخبار، (١٨/ ١٢/ ١٩٧٨). وحدث فعلاً في نوفمبر ١٩٧٩ أن أعلن اتفاق مبدئي بإسناد مشروعات إسكان إلى شركات أوروبية (٢٠٠٠ مليون دولار).

(٢١٠) د. مصطفى خليل، الأهرام، (٧/ ١/ ١٩٨٠).

(٢١١) د. حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعـاون الاقتصادي، "البيان الاقتصادي أمام مجلس الشـعب. السياسـة المالية والاقتصادية، ملحق الأهرام الاقتصادي، (أول ينـاير/ كانون ثان، ١٩٨٠) ص ٩٠.

(٢١٢) كان لا يسمح للقطاع الخاص، بأن ينفذ عمليات مقاولات تزيد عن ١٠٠ ألف جنيه، زيدت (١٩٧٥) إلى ٥٠٠ ألـف جنيـه، والآن يسمح للقطاع الخاص (أجنبي ومصري طبعـا) بتنفيـذ العمليات، مهما كانت قيمتها.

(٢١٣)"شركات المقاولات الأجنبية: هل هي "الحل السـعيد" لأزمـة الإسكان؟"، الأهرام، (٣١/ ١٠/ ١٩٧٩) ويذكر أن مسـتحقات شركات المقاولات لدى الجهات الحكومية والهيئات، حتى أول سنة ١٩٧٧ كان يصل إلى ١٥٧ مليون جنيه تقريبا (منها ٦٠ مليون جنيه عن عمليات تم تنفيذها، والباقي مسـتحقات عـن المراحل التي أنجزت من مشروعات جاريـة، ويـؤدي هـذا الموقف إلى التأثير علـى السـيولة النقديـة لـدى شـركات المقاولات، ويضطرها إلى السحب على المكشوف من البنوك،

أو التوقف عن التنفيذ. انظر: مذكرة الرقابة الإدارية بتـاريخ ١٦/ ١/ ١٩٧٧.

(٢١٤) انظر آراء عزمي "مدير عام الشئون المالية بشركة المقاولون العرب) ـ عبد الفتاح القاضي (المدير العام بشـركة النصـر للمقاولات) ـ محمـود عبـد الموجـود (وكيـل أول وزارة الاقتصاد لشئون النقد)، "شركات المقـاولات تطالـب بحريـة التصرف في حصيلة النقد الأجنبي"، الأهرام الاقتصادي، (١/ ٦/ ١٩٧٩).

(٢١٥) "المنافسة بين شركات المقاولات الخاصة والقطاع العام، مـاذا حققت حتى الآن وما هـي نتائجهـا؟"، الأهـرام، (٢٤/ ١٢/ ١٩٧٨).

(٢١٦) بيان السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء، ووزير التخطيط أمام مجلس الشعب، (ديسمبر ١٩٧٧)، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢١٧) هجرة عمال الإنشاء، كنسبة من قوة العمل في مجال الإنشاء في مصر عام ١٩٧٦

مصدر التقدير	**رصيد مهاجري الإنشاء بالآلاف**	**قوة العمل في الإنشاء بمصر بالآلاف**	**نسبة المهاجرين إلى قوة العمل %**
صندوق النقد الدولي	١٣٣ ـ ٢٣٥	٤٣٤	٣١ ـ ٥٤
تقرير ديرهام	١٤٠ ـ ٢٨٨	٤٣٤	٣٢ ـ ٦٦
تقرير ديرهام	٢٢٨ ـ ٤٠٢	٤٣٤	٥٣ ـ ٩٣
تقرير القاهرة/ ماساشستس	٣٨٠ ـ ٦٧٠	٤٣٤	٨٨ ـ ١٥٤
	تدفقات مهاجري الإنشاء		
تقرير القاهرة/ ماساشستس	٢٠٠ ـ ٢٥٠	٤٣٤	٤٦ ـ ٥٨

(٢١٧) See. N. Choukri and Others. Migration, Op. cit. table 1 – 18, p. 83.

(٢١٨) World Bank, Report N". 1815 EGT, op. cit., item 4. 113.

(٢١٩) المجموعة الأولى (يعمل أبناؤها في مجالات المقاولات):
اشترك ابن المهندس عدلي أيوب، رئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة للخرسانة المسلحة، مع شركة سويسرية والمصرف العربي الدولي؛ لإنشاء فندق رمسيس هيلتون بالقاهرة ـ ابن المهندس حسن درة رئيس مجلس إدارة شركة الجمهورية العامة للمقاولات، أنشأ شركة للمقاولات ـ ابنة المهندس حسين الحمصاني، رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة للمقاولات، أنشأت شركة للاستشارات الهندسية.

المجموعة الثانية (المساهمة كشركاء موصيين): المهندس نعمة ا بولس رئيس شركة النصر للمباني والإنشاءات، شريك موصى من شركة مقاولات قطاع خاص مع مدير الشئون الإدارية لشركة عامة، ومقاول ممن يتعاملون معه كرئيس شركة عامة، ومجموعة من الهولنديين ـ المهندس محمد حسن علام، رئيس مجلس إدارة شركة النصر العامة للمقاولات شريك موصى في شركة مقاولات قطاع خاص مع إخوته.

المجموعة الثالثة (مزاولة الأعمال والاستشارات الهندسية): المهندس علي نور الدين نصار رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والمساكن الشعبية، كان يدير مكتبا خاصا للاستشارات الهندسية ـ المهندس محمد مهدي حجازي رئيس مجلس إدارة شركة القاهرة للإسكان

والتعمير يدير مكتبا خاصا بالقاهرة، ويتركز نشاطه في بعض البلاد العربية وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ـ الدكتور المهندس يحيى محمد الزيني، رئيس مجلس إدارة شركة المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية، يدير مكتبا خاصا بالقاهرة لأعمال التصميم ـ المهندس عدلي أيوب رئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة للخرسانة المسلحة، حصل على ترخيص لتقديم الاستشارات والاشتراك في بعض المشروعات الفنية المتطورة. المهندس حسن علي فهمي، رئيس مجلس إدارة شركة أطلس العامة للمقاولات رخص له في مزاولة العمل كمهندس استشاري.

المجموعة الرابعة (تعمل في شركات القطاع الخاص خارج القطر): المهندس حسين أحمد عثمان رئيس مجلس إدارة شركة "المقاولون العرب" يشغل منصب نائب الرئيس، والعضو المنتدب لشركة المقاولين السعوديين بالرياض، رغم أن شركة "المقاولون العرب" لها عمليات في عديد من الدول العربية، وخاصة في السعودية ـ المهندس أحمد حلمي عبد المجيد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة "المقاولون العرب" يشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة المقاولين السعوديين.

المجموعة الخامسة: (تعمل في بعض الشركات التي أنشأها العاملون في "المقاولون العرب" ويتوزع أعضاء مجلس إدارة شركة المقاولون العرب على هذه الشركات مع آخرين طبعا.

(٢٢٠) لوحظ مثلاً في مناقصة إنشاء أساسات مصنع السماد في طلخا
أن شركات القطاع العام المتخصصة في أعمال الأساسات
لم تدع للاشتراك في المناقصة. ومع ذلك حضرت شركات

قطاع عام أخرى وقدمت أسعارا تقل بمقدار ٤٨٠ ألف جنيه عن أسعار مقاولي القطاع الخاص، الذين أرسيت عليهم العملية، ولكن أُسندت العمليةُ - رغم ذلك - لمقاولي القطاع الخاص. مذكرة الرقابة الإدارية بتاريخ (١٢/ ١٢/ ١٩٧٥).

(٢٢١) فضلاً عن التعارض الواضح بين تشكيل هذه الشبكة وبين الصالح العام، فإن القانون المصري يمنع هذه الممارسات على نحو قاطع. جاء في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أنه "يحظر على العامل.. (م ٤٥ ـ ٣): أن يجمع بين عمله وأي عمل آخر يؤديه، إذا كان من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى الإخلال بوظيفته، أو لا يتفق مع مقتضياتها (م ٤٥ ـ ٥): أن يزاول الأعمال التجارية وبوجه خاص بأن تكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بوظيفته. (م ٤٥ ـ ٦): أن يشترك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الجهة التي يعمل بها، أو يكون له نشاط من أي نوع في مثل هذه الأعمال". وعلى الرغم من وجود هذا القانون الواضح رخص وزير الإسكان والتعمير لهؤلاء الناس أن ينشئوا شركات خاصة، تعمل في نفس مجالهم. وقد اضطر رئيس الوزراء إلى إصدار قرار رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٧٧ (٢٨/ ٤/ ١٩٧٧). نص هذا القرار على: "المادة الأولى: يضاف إلى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من جديد برقم (٧) بالنص الآتي:

٧ ـ لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس إدارة أي من شركات أعمال التشييد والبناء والإسكان والتعمير، وبين أي عمل آخر.
المادة الثانية: تلغَى التراخيص السابق منحها، بما يخالف حكم المادة السابقة لأي من رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات أعمال التشييد والبناء والإسكان".. رغم كل ذلك، استمر التحايل، واستمر خرقُ القوانين والقرارات.

رجعنا في البيانات السابقة، وبالنسبة لما جاء في المتن إلى مذكرة غير منشورة للرقابة الإدارية، وإلى طلب إحاطة من السيد العضو الدكتور محمود القاضي عن قيام بعض السادة رؤساء شركات المقاولات وأعضاء مجالس إدارتها بشغل مراكز رؤساء وأعضاء شركات مماثلة في القطاع الخاص. مضبطة الجلسة ٣٥ (٢٨/ ٢/ ١٩٧٨). الفصل التشريعي الثاني. مجلس الشعب.

(٢٢٢) يتطلب قيام صناعة المساكن الجاهزة وجود مخطط إسكاني متكامل، فإذا توافرت خطة عمل لإنشاء عدد من المساكن لا يقل عن ٥٠٠٠ وحدة يبدأ التفكير في إنشاء مصنع للمساكن سابقة التجهيز بالقرب من منطقة التوسع؛ فالمصنع يجب أن ينتج بشكل متواصل لمدة خمس سنوات متصلة، ويجب أن يخدم منطقة لا يزيد قطرها عن ٣٠ كيلومترا مربعا، وهنا مكمن النجاح في هذه الصناعة، فليس المقصود منها إنشاء تجمعات سكانية متناثرة وقليلة ومتعددة الأنماط، بل إنشاء تجمعات كبيرة موحدة الأنماط (تقل منتجات المصنع لمسافات

طويلة ـ الحوائط العملاقة ـ تكلفته عالية جدا أو يتعرض للتشقق في طرقنا غير الممهدة).

وبالإضافة لكل هذا تتطلب هذه الصناعة عددا من الصناعات التكميلية (مصنع شباك حديد التسليح يقوم بسحب الحديد على البارد وتغيير سمكه. ثم تقطيعه ًاتوماتيكيا إلى الأطوال المناسبة ـ صناعة الأدوات الصحية المركبة سابقًا ـ صناعة مواد الدهانات والطلاءات السريعة من الداخل والخارج.. إلخ) وكل هذا غير متوافر، ويحل بالتالي باقتصاديات العملية تماما. انظر "حول فضيحة هذه المصانع": جمال الغيطاني، جريدة الأخبار، (١٨/ ١/ ١٩٧٩) و(٢٠/ ١/ ١٩٧٩).

(٢٢٣) البنك المركزي المصري، البنوك المشتركة وفروع الأجنبية في مصر، (٩/ ٢/ ١٩٧٨). وهي مقدمة للدراسة التفصيلية المرفَقة عن تطور المركز المالي المجمع للبنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية خلال عام ١٩٧٧. وقد ذكرنا (الفصل الثامن) أن الجزء الثاني من التقرير السنوي للبنك المركزي عن عام ١٩٧٦، الذي تضمن متابعة لعمل البنوك الأجنبية، سحب من التداول. ومنذ ذلك التاريخ فرضت السرية من البداية على هذا الجزء من التقارير السنوية؛ ولذا فإن هذه الدراسة لم تطرح للتداول أصلاً (على أساس أنها سرية للغاية). وكان البنك المركزي قد تناول نفس الموضوع أثناء العام ١٩٧٧ أكثر من مرة؛ ففي تقريره عن الربع الأول من عام ١٩٧٧ ـ على سبيل المثال ـ جزء سري عن "تطور المراكز المالية للبنوك المشتركة والأجنبية في مصر خلال الربع الأول من

عام ١٩٧٧"، وجاء في تقييم موقف هذه البنوك "أنه فيما عدا ما قدمه كل من بنك "أوف أمريكا" و"سيتي بنك" و"بنك مانيو فكتشرز هانوفر" من قروض للبنك المركزي المصري بلغ مجموعها حوالي ٧٥ مليون دولار، كتمويل مقدم لصادرات القطن لموسم ٧٦/ ١٩٧٧ (ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي كان يحصل على مثل التمويل في السنوات السابقة من مراسليه بالخارج بكل يسر)؛ فإنه لا يبدو أن هناك إنجازات ملموسة قد تحققت"، وقال التقرير ما عاد إلى تأكيده في تقريره السنوي، والذي نقلناه في المتن. وأوضح "أن هذه البنوك لم تأخذ دورها بعد في تمويل أغراض التنمية الاقتصادية في البلاد؛ فباستثناء بعض عمليات محدودة لتمويل بعض وحدات القطاع العام أو الشركات المشتركة، وجهت تلك البنوك الجانب الأكبر من مواردها للإيداع لدى مراكزها الرئيسية وفروعها والمراسلين في الخارج، أو تقديم التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل من ٩٠ يوم إلى ١٨٠ يوم لبنوك القطاع العام لتمويل عمليات التجارة الخارجية ـ ويمكن النظر لهذه البنوك في المرحلة الحالية على أنها تقوم بدور المراسل لمجموعة البنوك المحلية".

(٢٢٤) انظر مثلاً الدراسة المنشورة في: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد (الثامن ١٩٧٨) ـ انظر أيضا الدراسة المنشورة في البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية العدد (الرابع ١٩٧٨)، وفيها "استعراض الانتقادات

الرئيسية التي وجهت لهذه التجربة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: لم تنجح البنوك الجديدة في اجتذاب أية رءوس أموال يعتد بها/ تستثمر البنوك الجديدة في الخارج من النقد الأجنبي الذي يملكه مصريون، أكثر مما تستثمره منه في مصر/ تركز البنوك على عمليات تمويل التجارة الخارجية (التي تعتبر بالتحديد الدقيق عمليات قصيرة الأجل) بدلاً من توظيف أموالها في مشروعات الاستثمار/ لم تفلح البنوك الجديدة في تطعيم البنوك المحلية، كما سبق القول، بالمهارات وأساليب العمل المتقدمة، بل إنها بالعكس نجحت في اجتذاب صفوة رجال البنوك المصريين، للعمل بها بعد أن أغرتهم بمرتبات عالية/ تتركز البنوك الجديدة في القاهرة/ قيام البنوك الجديدة وانتشارها لم يكن يتناسب مع احتياجات البلاد". وحسبما جاء في نشرة البنك الأهلي، فإن الرد على هذه الانتقادات تلخص في مطالبة التريث، وإعطاء فرصة لهذه البنوك.

(٢٢٥) د. محمد علي رفعت، الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ص ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٢٢٦) انظر مثلاً التحقيق الصحفي حول ما جاء في "تقرير خطير للبنك المركزي: البنوك الأجنبية في مصر لم تحقق نتائج لها وزنها ـ البنوك الأجنبية ترد: لا.. هذا غير صحيح!". أخبار اليوم، (٢٠/ ٨/ ١٩٧٧) انظر أيضا: "٣٤ بنكًا أجنبيا بعد الانفتاح ـ أين مشروعاتها الصناعية والاستثمارية. الحلقة الأولى رأي المسئولين في التخطيط والاقتصاد" الأهرام، (١٠/

/١ ١٩٧٩). "الحلقة الثانية رأي مديري البنوك الأجنبية" الأهرام، (١١/ ١/ ١٩٧٩).

(٢٢٧) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٧٨، (يوليه ١٩٧٩)، الجزء الثاني، كالعادة هذا الجزء عن البنوك (وضمنها البنوك الأجنبية) غير منشور، وصادر بعد الجزء المتداول عن تطورات الاقتصاد القومي والعالمي والصادر في يونيه ١٩٧٩.

(٢٢٨) البنوك التي زاولت نشاطها فعلاً حتى آخر ١٩٧٨ كانت على النحو التالي:

- بنوك منشأة وفقًا لحكم المادة ٣ فقرة ٦ من القانون، وتتعامل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.

تجارية	٩
استثمار وأعمال	١

- بنوك منشأة وفقًا لحكم المادة ٣ فقرة ٥، ويقتصـر تعاملها على العملات الأجنبية.
- بنوك استثمار وأعمال مشتركة ٤
- بنوك منشأة وفقًا لحكم المادة ٤ فقـرة ٥ ويقتصـر تعاملها على العملات الأجنبية.

فروع بنوك أجنبية	١٣
بنوك منشأة بالمنطقة الحرة	١

المجموع ٢٨ بنكًا.

ولا يدخل ذلك ـ كما في المتن البنك العربي الأفريقي.. إلخ.

(٢٢٩) بلغ مجموع المركز المالي لبنوك القطاع العام التجارية ٥٩٦٠,٢ مليون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٧٨ مقابل ٤٣٥٧,٩ مليون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٧٧ بزيادة ظاهرية قدرها ١٦٠٢,٣ مليون جنيه، بنسبة ٣٦,٨ %، ولكن الزيادة الحقيقية كانت لا تتجاوز ٩٤٦,٨ مليون جنيه (على أساس أن الزيادة المتورمة تتضمن ٦٥٥,٥ نتيجة فروق إعادة التقييم بعد توحيد سعر الصرف) أي بنسبة ٢١,٧ % فقط، وكانت نسبة الزيادة المقابلة في البنوك المشتركة ١٠٠,٤ % ـ وارتفع مجموع المركز المالي للبنوك المتخصصة في القطاع العام في آخر ديسمبر ١٩٧٨ بزيادة حقيقية قدرها ٧٦,٤ مليون جنيه عن آخر ديسمبر ١٩٧٧، بنسبة ٦٠,٥ % وفي المقابل كانت الزيادة في بنوك الاستثمار والأعمال بنسبة ٧٨,٥ %.

كافة الأرقام والنسب ـ في هذا الجزء ـ نقـلاً مـن، أو محسوبة عن، بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي، (يوليه ١٩٧٩)، مرجع سابق.

(٢٣٠) البنوك الأجنبية هي البنوك المشتركة + بنوك الاستثمار والأعمال، والمركز المالي الإجمالي للجهاز المصري هو

حاصل البنوك الأجنبية + المركز المالي لبنوك القطاع العام التجارية + بنوك القطاع العام المتخصصة.

(٢٣١) تشمل الاستخدامات الرأسمالية: (أ) زيادة أرصدة بنود الأصول (الأرصدة لدى البنوك في الخارج والأرصدة لدى البنوك في مصر + الأرصدة لدى البنك المركزي + القروض والتسهيلات + محفظة الأوراق المالية + أصول أخرى). (ب) نقص أرصدة بنود الخصوم (الأرصدة المستحقة للبنوك في الخارج).

(٢٣٢) الأرصدة لدى البنوك في الخارج بالذات زادت من ٢٨٩,٩ مليون جنيه (عام ١٩٧٧) إلى ٤٨٣,٨ مليون جنيه (عام ١٩٧٨) ولكن انخفضت مع ذلك نسبة مساهمتها في الاستخدامات الرأسمالية من ٥٦ % إلى ٥١ % خلال نفس الفترة لنمو عناصر الاستخدامات الأخرى بدرجة أعلى.

(٢٣٣) تصريح علي لبيب وكيل وزارة التخطيط بشعبة الاستثمار والاستهلاك ـ "٣٤ بنكًا أجنبيا بعد الانفتاح"... مرجع سابق ـ الأهرام" (١٠/ ١/ ١٩٧٩).

(٢٣٤) عبد العزيز الصبروت (بنك مصر): "البنوك المصرية.. كيف تعمل أمام بنوك الانفتاح؟" الأهرام الاقتصادي، عدد (١٥ سبتمبر ١٩٧٨).

(٢٣٥) كمال صالح رضوان (مدير في بنك القاهرة) ـ أخبار اليوم، (٢٠/ ٨/ ١٩٧٧)، مرجع سابق.

(٢٣٦) من قَبيل التكتيك، تتصدر الدعوةُ البنوك التجارية المصرية الخاصة، التي مثل السماح بقيامها عام ١٩٧٧ تصدعا آخر في الجهاز المصرفي الوطني؛ (إذ كانت القاعدة عند بداية الانفتاح ـ ١٩٧٤ ـ ألا تقوم بنوك تجارية تتعامل بالنقد المحلي، إلا بمشاركة القطاع العام بنسبة ٥١ % على الأقل). ومعروفٌ في الأوساط المصرفية، أن نجاح البنوك الخاصة المصرية في فتح باب القطاع العام، تمهيد لتعميم المطالبة بالمساواة.

(٢٣٧) يلاحظ أن أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الأعمال العام (من بنوك القطاع العام التجارية) تفوق أرصدة ودائعه في هذه البنوك بما يعادل ٣٣,١ %.

(٢٣٨) يتألف مجلس إدارة البنك المركزي من المحافظ ونائب المحافظ، والرؤساء الأربعة لمجالس إدارة بنوك القطاع العام التجارية، ورئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري، ورئيس بنك التنمية الصناعية، وممثلَي وزارتَي المالية والاقتصاد، والتعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية.

(٢٣٩) إبراهيم لُطفي (رئيس بنك ناصر) "قصر تعامل الشركات العامة على بنوك القطاع العام هل يتفق مع أهداف وفلسفة الانفتاح؟" الأهرام، (٢/ ١١/ ١٩٧٩).

(٢٤٠) علي نجم (وكيل محافظ البنك المركزي). المرجع السابق.

(٢٤١) جاء في تقرير البنك المركزي عن تطور المراكز المالية للبنوك المشتركة والأجنبية، خلال الربع الأول من عام ١٩٧٧ (مرجع سابق)، نقد لحقيقة أن هذه البنوك شاركت بنوك القطاع

العام التجارية، في الاحتفاظ "بودائع بعض شركات القطاع العام من العملة الأجنبية". وأوردت ـ على سبيل الكشف والتحذير ـ قائمة بمعاملات هذه الشركات مع مجموعة البنوك الأجنبية والمشتركة في مرفق رقم ٢.

(٢٤٢) مذكرة الرقابة الإدارية بتاريخ (٢٦/ ١٢/ ١٩٧٦).

(٢٤٣) استحوذ النشاط المصرفي (٩١٩ مليون جنيه) الموقع الأول من المساهمات المباشرة في رءوس أموال المشروعات البالغة نحو ٣٠,٥ مليون جنيه، وبعده النشاط السياحي والفندقي (٢,٢ مليونًا) وصناعة الأسمنت (٢,٢ مليونًا) ثم النشاط الزراعي (١,٦ مليونًا).. إلخ.

(٢٤٤) المصدر وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي. نقلاً عن البنك الدولي:

World Bank, Report N". 1624 EGT, op. cit., statistical Annex, table 3.1

(٢٤٥) Ibid., item 1. 23.

(٢٤٦) البنك المركزي المصري، تقرير ١٩٧٨، مرجع سابق، القسم الإحصائي، جدول رقم ١١.

التوزيع الإقليمي للمعاملات السلعية ١٩٧٧/ ١٩٧٨ *

(بملايين الجنيهات)

مرجع البيان	حصيلة الصادرات				المدفوعات من الواردات			
	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٨	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١ دول الجامعة العربية	٩٤,٣	١٠,٦	١١٩,٣	١٣,٢	٥٥,٠	٦,٢	٦١,٥	٢,٢
٢ دول السوق الأوروبية المشتركة	١٨٦,٧	٢١,٠	٢٣٨,٣	٢٦,٣	٦٩٧,٨	٢٢,٧	١,١٠٣,٦	٤٠,٥
٣ دول الكوميكون	٢٧١,٧	٣٠,٦	١٨٠,٦	٢٠,٠	٢٢٦,٤	١٠,٦	١٦٤,١	٦,٠
٤ دول أوروبية أخرى	٧٣,٥	٨,٣	٦٩,٩	٧,٧	٣٠٢,٥	١٤,١	٣٨٥,٥	١٤,٢
٥ دول أفرو/ آسيوية * *	٦٩,٧	٧,٩	٧٩,٦	٨,٨	٢٢٦,٥	١٠,٦	٢٠٠,٨	٧,٤
٦ الولايات المتحدة الأمريكية ***	١٨٣,٧	٢٠,٧	٢٠٨,٠	٢٣,٠	٤٦١,٠	٢١,٦	٦٥٦,١	٢٤,١
٧ باقي دول العالم	٨,٤	٠,٩	٨,٩	١,٠	١٦٦,٩	٧,٨	١٥١,٦	٥,٦
٨ المجموع	٨٨٨,٠	١٠٠,٠	٩٠٤,٦	١٠٠,٠	٢,١٣٦,١	١٠٠,٠	٢,٧٢٣,٢	١٠٠,٠

* المبالغ مقومة بأسعار الصرف الفعلية.

* * باستثناء الدول العربية. * * * جزء كبير من هذا الرقم، يمثل صادرات تم تحصيل مبالغها بالدولار الأمريكي، عن طريق مراسلي البنوك، وقيدت كصادرات إلى الولايات المتحدة؛ حيث تعذر تحديد البلاد الأصلية.

(٢٤٧) مصدر أرقام الواردات بالأسعار الثابتة، البنك المركزي المصري وتقديرات البنك الدولي. حسبنا الأرقام القياسية وفقًا لذلك. نقلاً عن تقرير البنك الدولي.

World Bank, Report N". 1624 EGT, Op. Cit., Statistical Annex, Table 3. 4.

(٢٤٨) عن بيانات اللجنة الاستيرادية بوزارة التجارة.

(٢٤٩) International monetary fund, Arab Republic of Egypt – 1979 Article IV Consultation. Minutes of Meeting N". 5, (November 27 – December 6, 1979). Confidential. P. 1.

(٢٥٠) يتألف القطاع العام في التجارة الخارجية، من عشر شركات، موزعة طبقًا لتخصصاتها؛ منها خمس شركات للتجارة العامة، تختص أساسا بعمليات الاستيراد والتصدير، وثلاث شركات لتجارة واستيراد السلع الهندسية، وشركتان لتصدير الحاصلات الزراعية ـ ولا تدخل في هذا الإطار شركات تصدير الأقطان.

(٢٥١) المصدر لأرقام شركات القطاع العام في التجارة الخارجية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية، (أبريل ١٩٧٨).

(٢٥٢) لا تشملُ السلع غير التقليدية الموالح والأرز والبطاطس والثوم والفول السوداني.

(٢٥٣) لاحظ الجهاز المركزي للمحاسبات، أن بعض شركات القطاع العام تعتمد على عمولات الاستيراد للغير في تحقيق أرباحها؛ فشركة المحاريث والهندسة، حصلت خلال عام ١٩٧٧ على ٥,٢ مليون جنيه عمولات استيراد للغير تمثل ١٣٠ % من مجمل فائض الإنتاج والتجارة، كما أن شركة مصر للاستيراد والتصدير، حصلت على عمولات قدرها ٣,٩ مليون جنيه، تمثل ٩٧ % من مجمل فائض الإنتاج والمتاجرة، وكذلك الشركة العربية للتجارة الخارجية حصلت على عمولات قدرها ٦٩١ ألف جنيه، تمثل ٩٠ % من مجمل فائض الإنتاج والمتاجرة. انظر تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لمتابعة ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ص ٨٢ ـ ٨٧.

(٢٥٤) خطاب النوايا الموقع من ممدوح سالم، مرجع سابق.

(٢٥٥) تقديرات أوائل ١٩٧٧ عن البنك الدولي:

World Bank, Report N", 1815 EGt, op. cit., statistical Annex, table 4.2.

وتقديرات منتصف العام:

A policy Statement, op. cit.

(٢٥٦) World Bank, Report N". 1624 – EGT, op. cit., table 14.

(٢٥٧) World Bank, Report N". 1815 – EGT, V. 1., op. cit., item 4. 34.

وقد هبطت التحويلات (المنح) في الفترة محل الدراسة على النحو التالي:

بالمليون دولار

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المنح	١٣٠٣	١٠٧٦	٧٩٢	٤٤٥	٣٤٥	١٦٠

المصدر: البنك المركزي ـ صندوق النقد ـ البنك الدولي.

(٢٥٨) World bank, Report N". 1815 EGT, Op. cit., item 4. 16.

(٢٥٩) تقديرات البنك الدولي في تقارير متفرقة.

(٢٦٠)

الدين الخارجي القائم، شاملاً غير المستخدم حتى ٣١/ ٧/ ١٩٧٩ (الديون التي تسدد بالنقد الأجنبي أو بالسلع بملايين الدولارات الأمريكية)

* تسهيلات موردين (١)	المستخدم	غير المستخدم	الإجمالي
أستراليا	١٧٣	ـ	ـ
فرنسا	١٢٢,٩	ـ	ـ
ألمانيا الاتحادية	١٢١,٧	ـ	ـ
سويسرا	٥٨,٦	ـ	ـ
الولايات المتحدة	٥٦,٥	ـ	ـ
اليابان	٤٣,١	ـ	ـ
السويد	٣٨	ـ	ـ
المملكة المتحدة	٣٣,٦	ـ	ـ
أقطار متعددة	٣٢,١	ـ	ـ
دانمرك	٣٠,٤	ـ	ـ
بلجيكا	١٩,٢	ـ	ـ

هولندا	٩,٦	-	-
النمسا	٧,٣	-	-
إيطاليا	٦,٣	-	-
إسبانيا	٥,٦	-	-
بنما	٤	-	-
كندا	٣,٧	-	-
سنغافورة	٢,٥	-	-
فنلندا	٠,٤	-	-
هونج كونج	٠,٤	-	-
اليونان	-	-	-
المجموع	٧٧٢,٣	- - -	- - -
*** مؤسسات تمويلية**	**المستخدم**	غير المستخدم	**الإجمالي**
مقرضون متعددون (١)	٣٩٠,٥	-	٣٩٠,٥
فرنسا	١٣٢,٢	٢١٠,٦	٣٤٢,٨
ألمانيا الاتحادية	٥٩,٨	-	٥٩,٨
النمسا	٣٨,٤	-	٣٨,٤
سويسرا	١٣,٦	٢٧,٦	٤١,٢
الولايات المتحدة	١,٩	-	١,٩
المملكة المتحدة	١,١	-	١,١
كندا	٠,٦	-	٠,٦
المجموع	٦٣٨,١	٢٣٨,٢	٨٧٦,٣
* سنَدات	**المستخدم**	**غير المستخدم**	**الإجمالي**
مقرضون متعددون (٢)	١٣٤		١٣٤
المجموع	١٣٤		١٣٤
*القروض المتعددة الأطراف	**المستخدم**	**غير المستخدم**	**الإجمالي**
هيئة التنمية الدولية	٢٥٠,٤	٣١٨,٠	٥٦٨,٤

	المستخدم	غير المستخدم	الإجمالي
البنك الدولي	١٩٢,٦	٦٦٦,٠	٨٥٨,٦
صندوق النقد Trust fund	١٢١,٥	-	١٢١,٥
المجموع	٥٦٤,٥	٩٨٤,٠	١٥٤٨,٥
*** القروض الثنائية**	**المستخدم**	**غير المستخدم**	**الإجمالي**
الولايات المتحدة	١٦٩٥	١٣٤٨,٢	٣٠٧٩,٢
ألمانيا الاتحادية	٦٢٨,٧	٣٨٣,٠	١٠١١,٧
اليابان	٣٤٨,٧	٢٠٩,٢	٥٥٧,٩
فرنسا	٦٠,٢	٧٣,٥	١٣٣,٧
إيطاليا	٥٥,٩	٤٠,٠	٩٥,٩
دانمرك	٣٦,٦	١٠,٦	٤٧,٢
إسبانيا	٢٢,٥	-	٢٢,٥
هولندا	٧,٥	٥٢,٣	٥٩,٨
بلجيكا	٥,٢	-	٥,٢
المكسيك	٤,٧	-	٤,٧
سويسرا	-	٩,٣	٩,٣
المجموع	٢٨٦٥	٢١٢٦,١	٥٠,٢٧,١
مجموع قروض الدول والمؤسسات الغربية (أ)	٤٢٠١,٦	٣٣٤٨,٣	٧٥٨٥,٩

(ب) الدول الاشتراكية الأوروبية.

	المستخدم	غير المستخدم	الإجمالي
* تسهيلات موردين (١)			
يوغوسلافيا	١٨,٢		
ألمانيا الديمقراطية	٧,٥		
السوفييت	٥,٨		
تشيكوسلوفاكيا	٥,١		
رومانيا	٢,٥		
المجر	٠,١		
المجموع	٣٩,٢		

* قروض ثنائية ـ	المستخدم	غير المستخدم	الإجمالي
السوفييت	٤١١,٨	٣٧٩,٩	٧٩١,٧
ألمانيا الاتحادية	٦٤,١	ـ	٦٤,٦
تشيكوسلوفاكيا	٥٦,٠	٧,٩	٦٣,٩
بلغاريا	٢٠,١	ـ	٢٠,١
يوغوسلافيا	٨,٧	ـ	٨,٧
بولندا	٦,٣	ـ	٦,٣
المجر	٣,٣	٢٥,٠	٢٨,٣
رومانيا	١,٨	ـ	١,٨
المجموع	٥٧٢,١	٤١٢,٨	٩٦٤,٨
المجموع الكلي لديون الدول الاشتراكية (ب)	٦١١,٣	٤١٢,٨	٩٦٤,٨

(جـ) الدول العربية والنفطية

* القروض المتعددة الأطراف المستخدم	المستخدم	غير المستخدم	الإجمالي
هيئة الخليج	١٧٢٥,٠	ـ	١٧٢٥,٠
AFESD	١١٨,٩	١٢٥,٦	٢٤٤,٥
البنك الإسلامي	٢١,٥	٩,٥	٣١,٠
صندوق النقد العربي	١٧,٧	ـ	١٧,٧
صندوق الأوبك	١٥,٦	٧,٦	٢٣,٢
بنك التنمية الأفريقي	١٢,٨	١٩,٢	٣٢,٠
المجموع	١٩١١,٥	١٦١,٩	٢٠٧٣,٤

* القروض الثنائية	المستخدم	غير المستخدم	الإجمالي
الكويت	١١٧٧,٠	٧٤	١٢٥١,٠
السعودية	٩٩٣,١	٥٣	١٠٤٦,١
إيران	٣٠٠,٠	ـ	٣٠٠,٠
الإمارات	٢٩٥,٠	٢٦,٢	٣٢١,٢
ليبيا	١٣٧,٩	ـ	١٣٧,٩

قطر	٨٧,٦	٢٥	١١٢,٦
العراق	٣١,٣	-	٣١,٣
المجموع	٣٠٢١,٩	١٧٨,٢	٣٢٠٠,١
مجموع ديون الدول والمؤسسات العربية (جـ)	٤٩٣٣,٤	٣٤٠,١	٥٢٧٣,٥
المجموع الكلي للديون الخارجية (أ + ب + جـ) (٣)	١٠٥٨٧,٩	٤٣١٢,٢	١٤٩٠٠,١

ملاحظات:

١- أرقام تسهيلات الموردين (في الدول الغربية والاشتراكية) بالنسبة لغير المستخدم (وبالتالي بالنسبة للإجمالي) غير متوافرة.

٢- المقرضون المتعددون يشملون بنوكًا أجنبية، ونفترض أن هذا نوع من التمويل العربي (عام ١٩٨٩) من خلال قنوات، أو تحت واجهات أجنبية.

٣- الأرقام لا تُمثل – بالدقة - مجموع أ + ب + جـ. الفارق يمثل ديون عدد من البلاد، لم ندخلها في المجموعات التي حددناها، وهي: الهند (تسهيلات موردين مستخدمة ٦ مليون دولار) ـ لبنان (تسهيلات موردين مستخدمة ٠,٤ مليون دولار) ـ الصين (قروض ثنائية مستخدمة ٦٢,٩ مليون دولار).

المصدر: World Bank, Report N". 2738 – EGT, op. cit., statistical Annex, table 4.1

(أعدنا ترتيب المجموعات وفْق رؤيتنا التحليلية).

(٢٦١) Document of IMF, SM/ 78/ 21, op. cit., p. 38.

(٢٦٢) World Bank, report N" 1624 – EGT, op. cit., item 1. 24

(٢٦٣) البنك المركزي المصري، تقرير ١٩٧٨، مرجع سابق، ص ص ١٧ ـ ١٨.

(٢٦٤) World Bank, report N" 1624 – EGT, op. cit., item 125.

(٢٦٥) خطاب الرئيس أنور السادات أمام مجلس الشعب، الصحف القاهرية، (٢٩/ ١/ ١٩٨٠.

(٢٦٦) د. حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، "البيان الاقتصادي أمام مجلس الشعب، السياسة المالية والاقتصادية عام ١٩٨٠"، ملحق الأهرام الاقتصادي عدد (أول يناير ١٩٨٠)، ص ٩٠.

(٢٦٧) World Bank, report N" 1624 – EGT, op. cit., item 1. 30 and table II

(٢٦٨) قروض ومِنَح الحكومة الأمريكية، كانت كالتالي (بالمليون دولار) حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩.

السنوات	المستخدم	الاتفاقيات
١٩٧٥	٣٢٨,٩	٣٧١,٨
١٩٧٦	٦٣٢,٥	٩٨٦,٤
١٩٧٧	٥٥٥	٨٩١,٩
١٩٧٨	٣٣٦,٤	٩٣٣,٧
١٩٧٩	١٧٣,٨	١٠٦١,١
المجموع	٢٠٢٦,٦	٤٢٤٤,٩

مصدر الجدول والبيان عن الموضوع في المتن:

AID, Summary of U. S Economic Assistance to Egypt: F Y 1975 – 1979, (Cairo: 1980).

(٢٦٩) World Bank, report N" 1624 – EGT, op. cit., item 1.31

(٢٧٠) World Bank, report N" 1624 – EGT, op. cit., item 4.34.

(٢٧١) كانت توقعات المؤسسة المصرية العامة للبترول في بداية العام، على أساس زيادة ٤ % في حجم الصادرات، ومتوسط السعر للبرميل ٢١,٥ دولار، بالمقارنة بـ ١١,٥ دولار للبرميل عام ١٩٧٨، وقد تزايد متوسط السعر للنفط المصدر باطراد خلال السنة، ووصل إلى ٢٩,٢ دولار للبرميل في ديسمبر.

(٢٧٢) IMF, Minutes of Meeting N. 5, op. cit., p. 6.

(٢٧٣) انظر "خبر هام.. وتعليق أهم يعلنه الدكتور السايح ـ صندوق النقد يبحث قضية الودائع". روزاليوسف عدد (٣١/ ١٢/ ١٩٧٩).

(٢٧٤) في "خطاب الرئيس السادات "(٢٩/ ١/ ١٩٨٠، مرجع سابق ـ هجوم شديد على موقف الدول الخليجية، ولم يتعرض بطبيعة الحال للولايات المتحدة أو صندوق النقد، غلا بإشارات لا يفهمها من ليس في الصورة، فحديثه عن المليارات التي تتدفق على مصر، كان مقصودا منه أن التباطؤ في القروض الأمريكية وموقف الصندوق لم يؤثر في الاقتصاد المصري.

ومجرد البدء في إرسال مثل هذه الإشارات لم يكن مما يرحب به الصندوق، في هذه الظروف الحرجة.

(٢٧٥) Agency for international development, congressional presentation, fiscal year 1980. Egypt, p. 16.

(٢٧٦) World Bank, report N". 1624 EGT. Op cit., item 2.11

(٢٧٧) Ibid. Item 2. 13

(٢٧٨) Ibid item. 2. 4

(٢٧٩) Ibid, Item 2. 14

(٢٨٠) محسوبة عن تقديرات وزارة الخزانة وصندوق النقد الواردة في تقرير البنك الدولي.

World Bank, report N" 1624 – EGT, op. cit., statistical Annex, table 3 – 1 and table 3. 2.

(٢٨١) Ibid

(٢٨٢) بيانات وزارة البترول.

(٢٨٣) World Bank, Report N" 1624 – EGT, op. cit., table 3. 2

(٢٨٤) بإعادة ترتيب البيانات والأرقام الواردة في نفس الجدول السابق، ووفقًا لجدول ٣,٣ (في نفس المرجع) نجد الصادرات وبالأسعار الثابتة بعد إعادة تبويبها، تُشير إلى نفس الدلالة، بل وعلى نحو أوضح، إذا لاحظنا أن صادرات النفط هنا لا تُمثل الصافي، وتعذر وفقًا لأرقام الجدول المتاحة احتساب ذلك.

بملايين الدولارات (أسعار ١٩٧٨)

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القطن الزهر	٤٣١	٢٧٥	٣٧٠
الغزل والنسيج	٣٤٩	٣٥٠	٣١٠
إجمالي قطاع القطن	٧٨٠	٦٢٥	٦٨٠
النفط	٦٤٥	٧٣٤	٩٦٠

(٢٨٥) "حديث وزير البترول مع موسى صبري" ـ جريدة الأخبار (القاهرية)، (٢٢/ ١٢/ ١٩٧٤).

(٢٨٦) د. مصطفى كامل السيوطي: "جيولوجيا البترول في مصر، وأين يمكن أن يوجد؟" ـ الأهرام (٢٤/ ١٠/ ١٩٧٦). أوضح د. السيوطي "أن اكتشاف الخام شيء، وإنتاجه شيء آخر. فحتى لو تم اكتشاف احتياطي من البترول، يستطيع عند استكمال عمليات التنمية، أن ينتج بمعدل خمسة ملايين برميل يوميا، فإن الوصول إلى رقم الإنتاج هذا، يحتاج إلى سنين عديدة لكي يتم حفر عدد كبير من الآبار الإنتاجية، وبناء سعات ضخمة جدا لتخزين الإنتاج، وإنشاء خطوط الأنابيب اللازمة لتقبل هذه الكميات الهائلة من الزيت، وبناء الموانئ الضرورية للشحن. ولا شك أن كل هذا لا يمكن عمليا تحقيقه في سنة أو سنتين، ولا بد أن يشار هنا، إلى أن من المتوقع فعلاً أن يتم اكتشاف بعض الاحتياطي الجديد في السنة الأخيرة من سنوات

الخطة، ولكن لن يساهم هذا الاحتياطي في الإنتاج عام ١٩٨٠".

(٢٨٧) يتأكد وجود أعداد من أحواض الزيت والغاز على الخريطة المصرية، وهي جزء من حزام النفط الرئيسي الممتد من جبل طارق إلى خليج البنغال (حوض النفط يضم مجاميع من حقول الزيت والغاز). فبعد حوض السويس (٢٠ ألف كيلومتر مربع) وحقوله الغزيرة العملاقة، وامتداداته نحو حوض ساحل البحر الأحمر ذي الاحتمالات العالية؛ حيث يوجد ١٢ ألف قدم من رواسب العصر الجيولوجي الثلاثي والرباعي على حوافه، وحيث كان يتدفق النفط من أقدم حقول مصر في الغردقة، يظهر الآن حوض شمال الدلتا بعد كشوف الغازات الطبيعية، حوض "أبو الغراديق" ذي الامتدادات الضخمة من شرق منخفض القطارة، حتى غرب القاهرة (حوالي ٤٥٠ كيلومتر باتجاه جنوب غرب إلى شمال شرق، ومن ٦٠ إلى ١٠٠ كيلومتر عرضا؛ أي تقريبا ضعف حوض خليج السويس)، تكوينات الحزام الفوسفاتي المصري والطفلة الإسناوية، التي تعتبر صخورا مصدرية هامة للهيدروكربونات النفطية ـ يكشف هذا الحوض (الذي تبلغ مساحته في مِصر أكثر من ٢٠٠ ألف كيلومتر مربع) عن جزء صغير من حافته الغربية في شرق ليبيا، وقد كشف هناك عن أهم الحقول الليبية العملاقة في حوض سرت. ولم يكشف الغطاء بعد عن كنوزه المغمورة في مصر. هناك أيضا حوض الترسيب الضخم في جنوب

غرب مصر، والذي وضعت أخيرا إحدى الشركات الأمريكية يدها على مساحة ١٢٦ ألف كيلومتر مربع فيه. هذا وتبلغ جودة الزيت في حقول النفط الجديد في خليج السويس، وفي الصحراء الغربية مستويات عالية جدا من ناحية الكثافة وشوائب الكبريت، ونسب الشمع وبلغت جودة نفط أم بركة ٤٥ درجة ونسبة الكبريت فيه أقل من ٠,١ %. وقد انهارت نظرية البحث عن النفط في خليج السويس، حتى تراكيب صخور عصر المايوسين فقط، بعد أن تدفق النفط من طبقات أخرى قديمة من العصر الطباشيري حتى الباليوزوي. ومن صور الأقمار الصناعية تسربت أخبار مثيرة حول ازدحام منطقة الدلتا بالقباب الصخرية الدفينة، ولكن نتائج الأقمار الصناعية محاطة بستار كثيف من الصمت. (انظر د. نصر حمود، "هل يتدفق النفط عام ١٩٨٠؟ الشركات تماطل، تخفي الكشوف، تستنزف العقول"، (دراسة خاصة). وهناك مشروع مشترك مع جامعة عين شمس، لاختبار هذه النتائج في الصحراء الغربية، وقد تحدث مع المؤلف عدد من الجيولوجيين المشاركين في المشروع، وقالوا إنهم يعملون في نقاط متفرقة، والنتائج النهائية والمجمعة لهذه الدراسات لا يعلمون عنها شيئًا، وترسل إلى الولايات المتحدة مباشرة.

(٢٨٨) استفادة بالوقائع والخبرات المعاصرة، نشير إلى أن العراق هو البلد الوحيد (إلى جانب مصر طبعا) الذي لم تشمله حملة الستينيات للبحث والتنقيب عن النفط، رغم علم التقديرات

الغربية (نقلاً عن تحليل بعض الخبراء الأمريكيين لنتائج المسح الذي قامت به شركةُ نفط العراق) أن الاحتياطيات المحتملة في الجنوب، يتوقع أن تزيد على ٨٠ بليون برميل، فإذا أضيف إلى هذا ١٥ بليون برميلاً (احتياطي ثابت في الشمال)؛ فإن احتياطيات العراق كانت تجعله في الموضع التالي مباشرة للسعودية. انظر:

M. Field, A Hundred million dollars A Day, (London: Sidgwick and Jackson, 1975) p. 48.

والتفسير طبعا هو عدم الاطمئنان إلى الموقف السياسي للعراق، واستمرارا لنفس الموقف؛ فُرضت سقوفٌ على الإنتاج العراقي، بل وارتبطت ذبذبات الإنتاج مباشرة (قبل التأميم) بتطورات الموقف العراقي وسياساته النفطية بعد ثورة تموز ١٩٥٨. بدأت مفاوضة الدولة الجديدة مع شركات النفط؛ لتحسين شروط الاتفاقيات في يناير ١٩٥٩، وأثناء السنوات الثلاث للمفاوضات، تراوحت الزيادة السنوية بين ٥ % و ١ %، بينما ارتفع إنتاج النفط في إيران خلال نفس الفترة بنسبة ١٢ % كمتوسط سنوي، وفي السعودية كان المعدل السنوي للزيادة ٩ %، وفي الكويت ١١,٥ %.. أغلب الأراضي غير المستغلة من الشركات) لم يزد الإنتاج خلال ١٩٦٢ إلا بنسبة ٠,٣ %، وبشكل عام يمكن أن نقول: إنه منذ توقيع اتفاقية ١٩٥٢ حتى نهاية ١٩٦١ كان معدل النمو السنوي لإنتاج النفط في المتوسط حوالي ١١,١ %، وبعد ١٩٦١ (أي بعد القانون ٨٠) كان المعدل السنوي (من ٦٢ ـ ١٩٧٠) حوالي ٤,٧ %. في نفس الفترة، كان إنتاج الشرق الأوسط

يزيد بمعدل ١٣ % سنويا، ومعدل الزيادة في استهلاك النفط في العالم كان ٩ % سنويا. رغم أن تكلفة إنتاج النفط هناك، تكاد تكون أقل كلفة في العالم:

انظر: عادل حسين، النفط من خلال الثورة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ص ص ٦٧ ـ ٧١.

"إن نقمة العراق على الشركات أصبحت أكثر حدة بعد ثورة ١٩٥٨؛ فقد ساعد العراق على دفع العرب الآخرين إلى مواقفَ راديكالية، وساعد على قيام الأوبك، ولكن إنتاجه من النفط تخلف أثناء ذلك، رغم أن احتياطياته، كانت أكثر من احتياطيات إيران". ويضيف سامبسون أن وجود مصادر متعددة لإنتاج النفط تحت يد الشركات العملاقة، مكنها دائما من المناورة الواسعة. وهو ينقل عن هوارد بادج: "أن إنتاج أقطار الشرق الأوسط للنفط، زاد بتلك المعدلات المرتفعة؛ بفضل تخفيض معدلات الزيادة في إنتاج العراق. والربطُ بين المواقف الراديكالية وبين خفض الإنتاج، لم يتركه بادج للاستنتاج؛ فأي بلد يقيم صعابا كثيرة في وجه الشركات، يعطي ذريعة مفيدة لخفض إنتاجه. وحسب صياغة هوارد بادج شخصيا "إنهم في بعض الأحيان يسهلون علينا اتخاذ قرار الخفض؛ بأن يخلوا بالاتفاقية ـ كما حدث في العراق ـ عندها يمكن أن نقول لهم: اذهبوا إلى الجحيم". ويعلن سامبسون الذي نقل هذا الحديث عن هوارد بادج، بأن "العراق أصبح بمثابة تحذير جديد أمام الآخرين، تماما كإيران تحت حكم مصدق".

A. Sampson. The seven sisters, the great oil companies and the world they made, (London – Sydney –

Auckland Toranto: Hodder and Stoughton. 1975). P. 167.

وحدث أن اشتدت مطالبات إيران، بزيادة معدلات الإنتاج خلال عام ١٩٦٦. كانت السلطات الإيرانية ترى أن هناك محاباة للسعودية، وهوارد بادج، كان مشغولاً بالاتصالات مع كل من الدولتين، وحين اشتكى الشاه السابق إلى الخارجية الأمريكية؛ صارحه جيم أكينز (خبير شئون النفط لوزارة الخارجية) بأنه لا يمكن أن يتفق مع وجهة النظر الإيرانية، وقال بنفس الصراحة إنه "إذا أصبح الإيرانيون استفزازيين جدا؛ فإنهم قد يشاطرون العراق في مصيرها".

Ibid., pp. 172 – 173.

وللعلم، من هو بادج؟ شركات الكارتل السبعة (أو الثمانية إذا أضيفت الشركة الفرنسية) تترابط جميعا في مشروعات مشتركة، وفي مركز هذه الحلقة، كانت تتربع شركة إكسون (إسو)؛ إذ كانت شريكة في أرامكو، وفي الكونسورتيوم الإيراني، وفي شركة نفط العراق. وسيد الحلقة الذي قاد المفاوضات أيامها في الشرق الأوسط، هو مدير أعمال شركة إسو طوال عشرين عاما: هوارد بادج.

(٢٨٩) عن تقرير رسمي غير منشور، للمؤسسة المصرية العامة للبترول تاريخ (١٩٦٨).

(٢٩٠) عادل حسين، "الصحيح والخطأ في سياستنا البترولية"، الأخبار، (١٣/ ١/ ١٩٧٢).

(٢٩١) المدافعون عن شركة أموكو يحيلون مهزلة التلكؤ في تنمية حقل يوليو إلى معجزة في تنمية حقول النفط، فيقولون إنه "أسرع حقل بترول تمت تنميته في العالم؛ فقد اكتُشف في شهر

يوليو ١٩٧٣ وبدأ الإنتاج في نوفمبر ١٩٧٣؛ أي بعد الاكتشاف بخمسة أشهر فقط" ـ الأخبار، (٢٢/ ١٢/ ١٩٧٤).

(٢٩٢) كافة المعلومات السابقة، معروضة (مع بعض التعديل والاختصار) عن الدراسة المهمة للدكتور نصر حمود، "هل يتدفق النفط عام ١٩٨٠؟" (دراسة خاصة) مرجع سابق.

(٢٩٣) الجيولوجي أحمد نصر البرقوقي (رئيس الشركة العامة للبترول) ـ بحث مقدم إلى ندوة الجمعية العربية للتعدين والبترول، ١٤ فبراير ١٩٦٩.

(٢٩٤) بيانات الهيئة المصرية العامة للبترول، (غير منشورة)؛ انظر أيضا، د. الوليد ناصر الشافعي: Energy Assessment in Egypt and the implications of industrial development until 2000", pp. 26. 28.

الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الأفريقي، لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية (٢٣ ـ ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨)، وزارة الصناعة والتعدين، الهيئة العامة للتصنيع، معهد التخطيط القومي ـ E. C A.

(٢٩٥) Financial times, (July 30, 1979), "Oil: Risk of over – production".

(٢٩٦) صلاح منتصر، "خريطة الاحتمالات البترولية في مصر"، الأهرام الاقتصادي، عدد (١٥ ديسمبر ١٩٧٤)، ص ص ٢٨ـ ٣٢.

(٢٩٧) إبراهيم البعثي، "رسالة لندن"، المصور، (٢٧/ ٨/ ١٩٧٦).

(٢٩٨) جدول بيان اتفاقيات البحث عن البترول واستغلاله، التي أُبرمت منذ إنشاء وزارة البترول في ٢٨/ ٣/ ١٩٧٣"

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للبترول ـ الإدارة العامة للاتفاقيات البترولية).. (أكتوبر ١٩٧٩). وللتوصل إلى جنسية الشركات؛ عدنا إلى نصوص الاتفاقيات المنشورة في الجريدة الرسمية في السنوات من (١٩٧٣ إلى آخر ١٩٧٨).

(٢٩٩) ثبت الآن أن الصخور النارية ليست السمة المميزة لجنوب الصحراء الغربية ـ كما كان شائعا ـ ثبت أن الأحواض الرسوبية موجودة في أعماق الصحراء الكُبرى؛ أسوة بالمناطق التي تقترب من البحر. تطورت هذه النظرية مع ظهور النفط في جنوب الصحراء الغربية في وادي "سرت" بليبيا، ثم ظهوره في تشاد، ثم في شمال السودان. وعلى ضوء هذه النظرية قررت كونوكو أن تحتكر جنوب الصحراء الغربية في مصر.

(٣٠٠) المهندس سمير تادرس، (نائب رئيس مجلس إدارة شركة بترول خليج السويس) ـ "لغز الصحراء الغربية"، أخبار اليوم، (١٧/ ٢/ ١٩٧٩) ـ انظر أيضا المهندس أحمد عز الدين هلال (وزير البترول) ـ "لغز الصحراء الغربية"، أخبار اليوم، (١٥/ ٩/ ١٩٧٩).

(٣٠١) المهندس سمير تادرس، والمهندس حسن الدوي (رئيس مجلس إدارة شركة بترول الصحراء الغربية)، على التوالي، أخبار اليوم، (١٧/ ٢/ ١٩٧٩ ـ مرجع سابق).

(٣٠٢) د. سعد الدين الأنصاري (أستاذ جيولوجيا النفط، والخبير في مجالات التنقيب) ـ أخبار اليوم، (١٥/ ٩/ ١٩٧٩)، مرجع سابق.

(٣٠٣) صلاح منتصر، "مصر والبترول.. انتهت مرحلة الأحلام وبدأ عصر الواقع"، الأهرام، (١٦/ ٤/ ١٩٧٦).

(٣٠٤) النسب التالية محسوبة وفقًا للأرقام الواردة في المصدر رقم (٣٠٣).

(٣٠٥) إنتاج النفط عام ١٩٧٩ (أرقام تقديرية ـ الوحدة: برميل/ يوم).

- إجمالي الإنتاج: ٥٣٤٨٧٣ (يتضمن ٢٠ ألفًا غازات طبيعية).
- الإنتاج من خليج السويس: ٥٧٤، ٣٧٩.

الحقول الرئيسية (في خليج السويس):

يوليو:/ ١٨٣٤٢٢ ـ رمضان ٩٥٠٠٠ ـ مرجان ٨١٠٠٠ ـ غارب ٧٣٢٢.

- الإنتاج من الصحراء الغربية: ٢٤١٣٠.

الحقول الرئيسية (في الصحراء الغربية):

أبو الغراديق ١١٧٧٣ ـ الرزاق ١١٧٥٠.

- الانسحابات الإسرائيلية خلال ١٩٧٩ تشمل حقول عسل وسدر وفيران (في المرحلة الأولى)، والطور ورأس جبارة وعلما ورأس محمد (في مرحلة ثانية). مجمل إنتاجها أكثر من ٣٠٠٠٠.

Egyptian General petroleum corporation (EGPC). Daily production sheet, (9 – 7 – 1979).

(٣٠٦) عند تأميم قناة السويس، كان القطاع المائي للقناة ١٢٠٠ مترا مربعا، وأقصى غاطس مسموح به لعبور السفن ٣٥ قدما،

وأقصى حمولة للناقلة التي يمكنها عبور القناة ٣٠ ألف طن. وبعد التأميم والعدوان، قامت هيئة قناة السويس بدراسة اقتصادية لتطوير القناة. وفي عام ١٩٥٨ بدأ العمل في زيادة القطاع المالي من ١٢٠٠ مترا مربعا إلى ١٨٠٠، وزيادة الغاطس من ٣٥ قدما إلى ٣٨، وبذلك أمكن عبور الناقلات (٦٠ ألف طن) بكامل حمولتها، وفي مشروع التطوير اللاحق كان مستهدفًا، تمكين الناقلات بغاطس ٣٩ قدما من العبور (في منتصف عام ١٩٦٧)، وبغاطس ٤٠ قدما (في نهاية نفس العام)، ولكن حالت الحرب، دون استكمال هذه المرحلة. انظر: د. عبد المنعم القيسوني، بيان عن مشروع خطة ٧٨ ـ ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ص ٥٥ ـ ٥٧.

(٣٠٧) الفائدة ٣,٥ % سنويا. مدة القرض ٢٠ سنة منها ٥ سنوات سماح. انظر: "القرار الجمهوري رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٧" ـ الجريدة الرسمية، (٦/ ٤/ ١٩٧٨)، العدد ١٤.

(٣٠٨) الفائدة ٤ % سنويا، ويسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقًا لجدول السداد المرفق بالاتفاقية. انظر: "القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٧٨" ـ الجريدة الرسمية، (١١/ ٥/ ١٩٧٨)، العدد ٩.

(٣٠٩) الفائدة ٣ % سنويا. ويسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقًا لجدول السداد المرفق بالاتفاقية انظر: "القرار الجمهوري رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٨"، الجريدة الرسمية، (٢٦/ ٧/ ١٩٧٨)، العدد ٢٧.

(٣١٠) الفائدة ٣,٥ % سنويا. ويسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض؛ طبقًا لجدول السداد المرفق بالاتفاقية. انظر: "القرار الجمهوري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٨"، الجريدة الرسمية، (٢٧/ ٧/ ١٩٧٨)، العدد ٢٨.

(٣١١) السداد على مدى ١٨ سنة متضمنة فترة سماح مدتها ٣ سنوات كما تسدد رسوم الخدمات طبقًا للجدول الملحق بالاتفاقية. انظر: "القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٨" الجريدة الرسمية (١٤/ ٩/ ١٩٧٨)، العدد ٣٧.

(٣١٢) كافة الاتفاقيات تحوي شروط البنك الدولي. شارك البنك الدولي في هذه الدفعة الثانية من تمويل المرحلة الأولى؛ فقدم قرضا يعادل ١٠٠ مليون دولار بفائدة ٨ %. "انظر القرار الجمهوري رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٧"، الجريدة الرسمية، (٤/ ٥/ ١٩٧٨)، العدد ١٨.

(٣١٣) Alan Mack. "Suez: Canal ready for supertankers", Financial times, (July 30. 1979).

(٣١٤) انظر "قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد" ـ الجريدة الرسمية، (٣١/ ٣/ ١٩٧٧)، العدد ١٣ تابع.

(٣١٥) عصام رفعت، "إعادة تقييم المنطقة الحرة ببورسعيد" ـ الأهرام الاقتصادي عدد (١٥/ ٥/ ١٩٧٨).

(٣١٦) مشروع القرار والمذكرة المرفقة غير منشورين، وقد اقترح مشروع القرار إخضاع البضائع الآتية، والواردة برسم المنطقة

الحرة، للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم: الخمور والسجائر والدخان ـ الساعات والآلات الحاسبة والولاعات وأقلام الحبر ـ إطارات الكاوتشوك والبطاريات ـ النظارات والحلي الصناعية ـ ورق الذهب والمشغولات الذهبية ـ الأحجار الكريمة ونصف الكريمة والروائح العطرية ـ الأقمشة والملابس الجاهزة والملابس المستعملة ـ السلع الاستهلاكية المعمرة.

(٣١٧) تقرير خطير: "بورسعيد مدينة حرة ـ خطورتها على الاقتصاد القومي". مجلة أكتوبر، عدد (٢٢/ ٧/ ١٩٧٩). انظر أيضا د. محمد حلمي مراد، "تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر"، جريدة الشرق الأوسط. عدد (٧/ ٧/ ١٩٧٨) "ثبت من التقارير الرسمية أن ما حصل من الرسوم الجمركية على ما تم بيعه بالفعل إلى الداخل لا يتجاوز ١٠ % مما ينبغي أن يحصل، وهو ما يدل على النسبة الرهيبة للتهريب الجمركي".

هذا، وقد أعدت الرقابة الإدارية تقريرا عن موضوع بورسعيد، ودار حول نفس النقاط التي تناولناها، انظر هيئة الرقابة الإدارية، أوجه القصور والخلل، مرجع سابق، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.

(٣١٨) مصطفى شردي، "هذا التقرير ابتعد عن الدقة والأمانة". أكتوبر عدد (١٢/ ٨/ ١٩٧٩).

(٣١٩) أنيس منصور، "مواقف"، الأهرام، (٢٨/ ١١/ ١٩٧٩).

(٣٢٠)

(١ Jacques Bugnicourt, "Tourism with no return! The new colonialism". Development Forum, (June – July 1977). Vol. V. N". 5. (United nations, the center for economic and social information – OPI).

(٣٢١)

2) Ibid., and also:
Louis Turner, "International division of leisure: Tourism and the third world". World development, (1976). Vol. V. N". 3.

(٣٢٢) د. محيا علي زيتون، "نحو أساس موضوعي لتحديد دور السياحة في تنمية الاقتصاد المصري"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧.

(٣٢٣) الواردات السلعية لقطاع السياحة لا تقتصر على الواردات المباشرة؛ بسبب عدم وجود إنتاج محلي ملائم لطلب السائحين، ولكن يجب إدخال الواردات غير المباشرة، الخبز الذي يستهلكه السائح مصنوع من قمح يتم استيراده، والمعلبات المصرية يحتاج إنتاجها إلى مدخلات مستوردة.

(٣٢٤) في حالة ملكية الأجانب جزئيا لبعض الفنادق، أو في حالة إدارتهم للفنادق بعقود، يتم تحويل نسبة من الأرباح إلى الخارج، أيضا يتم تحويل جزء من الإيرادات في صورة فوائد على رأس المال الأجنبي المستثمر في قطاع الفنادق أو في

قطاعات السياحة الأخرى (مواصلات ـ تسلية وترفيه) ـ أيضا هناك تحويلات العاملين الأجانب في الفنادق وغيرها، وقد يستعان كذلك بفنانين أجانب لإحياء حفلات.

(٣٢٥) نختلف في هذه النقطة مع د. محيا؛ إذ ترى أنه "لا يمكن اعتبار سياحة المصريين إلى الخارج نوعا من أنواع التسربات التي تقلل من إجمالي الإيرادات السياحية"؛ لأن "سياحة المصريين إلى الخارج لا تتوقف بالضرورة على تحقق إيرادات من سياحة الأجانب إلى مصر؛ ومن ثم فإن الربط بين هذين النوعين من السياحة، أمر ليس له مبرر معقول" (صـ١٥). صحيح أنه لا توجد رابطة حتمية، وفي كل الظروف، بين السياحة للخارج (وفي الأغلب سيحد أيضا من السياحة للداخل)، ولكن في إطار السياحة التابعة (التي تعالجها د. محيا أساسا) نعتقد أن الرابطة حتمية، أي "يرتبط التدفق السياحي للداخل، بتدفق مضاد، وبأعداد كبيرة، للتدفق السياحي إلى الخارج. وقد أشارت الباحثة إلى ذلك بقولها: إن "أثر المحاكاة قد ينعكس بشكل آخر، وهو رغبة المواطنين في السفر للسياحة في الخارج" (ص ١٩)، ولكن الارتباط بين الاتجاهين في حركة السياحة التابعة، أوثق من ذلك؛ ولأسباب تتعلق بمجمل البنية التابعة، وليس فقط لأثر المحاكاة.

(٣٢٦)

المكون المحلي والمكون الأجنبي في المشروعات السياحية في مصر ٧٦/ ١٩٨٠

المشروعات	نسبة المكون المحلي	نسبة المكون الأجنبي
مشروعات وزارة السياحة	٦٣ %	٣٧ %
مشروعات الإقامة السياحية	٧٦ %	٢٤ %
مشروعات المحال العامة السياحية	٧٥ %	٢٥ %
مشروعات النقل السياحي	٢٣ %	٧٧ %
المستلزمات السلعية	-	١٠٠ %
إجمالي الاستثمارات	٧٠ %	٣٠ %

المصدر: وزارة السياحة. نقلاً عن المصدر السابق (د. محيا) ص ٣٠.

(٣٢٧) Luis Turner, Multinational companies and third world, (New York: Hill and Wang, 1973). Pp. 224 – 225.

(٣٢٨) انظر: د. محيا علي زيتون، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٥) - (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يناير ١٩٧٨)، مذكرة رقم ١٢١٥. وخاصة النتائج العامة للدراسة ص ص ٦٦ - ٦٧. انظر أيضا: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٧٦).

(٣٢٩) ترتب الفنادق تنازليا على النحو التالي: (الفئة) ممتازة - أولى - ثانية - سياحية - ثالثة - شعبية - انظر المرجع السابق (د. محيا). ص ٢٩.

(٣٣٠) "ثغرات في إعفاء السلع السياحية المستوردة"، الأهرام الاقتصادي، عدد (أول نوفمبر ١٩٧٧) ونُشر أيضا عن "تسرب كثير من مستلزمات المشروعات السياحية المعفاة من الرسوم الجمركية مثل الموكيت بأنواعه، وأوراق الحائط والأدوات المنزلية الزجاجية والصيني والفضيات إلى السوق بكميات هائلة. فلا بد أن تحدد وزارة السياحة الاحتياجات التي ستستوردها المشروعات. مع تقدير تقريبي لفترة الاستهلاك". د. عايدة أبو هيف، "تحديد المستلزمات المعفاة لمشروعات الانفتاح حتى لا تتسرب"، الأهرام الاقتصادي، عدد (١٥ مايو ١٩٧٨).

(٣٣١) سعيد سنبل، أخبار اليوم، (٢٦/ ٤/ ١٩٧٥)، وقد تساءل الكاتب: لماذا لم يعلن عن مسابقة عالمية؟ ثم أليس تشغيل الطاقات العاطلة، أو إضافة طاقة جديدة، أهم من مشروع التجديد في منشآت قائمة وتشتغل؟ ولم يتلق طبعا أية إجابة.

(٣٣٢) "جهاز المحاسبات يتهم: باعوا الأرض بأرخص الأسعار"، أخبار اليوم، (١٣/ ١/ ١٩٨٠).

(٣٣٣) "Tourism, Squeezed from two sides", Financial times, (July 30, 1979).

(٣٣٤) يتم تقدير للدخل السياحي بالاعتماد على أرقام الليالي السياحية، وعلى أرقام تقديرية لمتوسطات الإنفاق اليومي للسائح على أساس أن سعر الإقامة في الفندق يمثل ٤٠ % من الإنفاق اليومي، وبمقارنة الدخل السياحي المقدر بهذه الطريقة

مع البيانات المتاحة لدى الجهاز المصرفي، يجري تقدير التسرب خارج الجهاز المصري، انظر: ظاهرة اقتصادية تبحث عن تفسير"، الأهرام، (١٨/ ٨/ ١٩٧٩).

(٣٣٥) د. لطفي عبد العظيم، "هل تهدم السياحة الاقتصاد المصري"، الأهرام الاقتصادي، عدد (أول يناير ١٩٧٦).

(٣٣٦) د. محيا زيتون، دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣٣٧) انظر مثلاً:

World Bank Report N". 1851 EGT, V. 1. op. cit., p. 18

Gerakis and Tharanithe, "Save of middle east migration raises questions of policy in many countries", IMF Survey, (September 4, 1978).

Nazli Choukri, Migration processes A mong developing countries: The middle east (M. I. T.: center for international studies, May 1978).

J. S. Birks and C. A. Sinclair, international Migration Project, country case study, Arab Republic of Egypt, (England: University of Durham, 23 – 26 Old Elvet, Durham DHJ 3 HY, 1979).

(٣٤١)

Ministry of planning, Five year plan, 1978 – 82, (Cairo: 1978), V. 1. pp. 47 – 48.

(٣٤٢) J. S. Birks C. A. Sinclair, Migration project, op. cit., انظر الترجمة العربية، مشروع الهجرة الدولية ـ دراسة حالة ج. م. ع. ترجمة علي رجب علي. مراجعة د. محمد عبد الفتاح منجي، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، نوفمبر ١٩٧٩)، مذكرة رقم ١٢٥٨، ص ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣٤٣) معروف أن ظاهرة مغادرة مصر للعمل في البلاد العربيـة سابقة على ١٩٧٤، ولكنها لم تكن ابدأ بالأبعاد الحالية. الـرقم الرسمي لعدد المغادرين خلال ١٩٧٠ إلى كل البلاد العربية لم يتجاوز ٤٧٧٦٨ فردا (منهم ١٩,٣ ألفًا إلى ليبيا ـ ٦,٣ آلاف إلى الكويت ـ وألفان إلى السعودية) ـ ـ الجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجـع رقـم ٣ ـ ٢١٥ ـ وفـي عرضنا هنا للتغير النوعي في الحالـة لا نتنـاول اسـتنزاف الكفاءات بشكله التقليدي، أي بالهجرة إلى الـدول الصـناعية، رغم أن هذه الظاهرة تمت بدورها بمعدلات خطـرة، ورغـم اتساع دائرتها بحيث لم تعد قاصرة على مئات مـن أصـحاب الشهادات العليا، إذ أصبحت تقدر بعشرات الألوف من العمالـة الماهرة وشبه الماهرة في تخصصات مختلفة، ولكن يكفـي أن نركز هنا على أن عدد المبعوثين للدراسة في الخارج، ورفضوا العودة، بلغوا حتى مـارس ١٩٧٦ ـ ١٠٥٨، وقـد اسـتولت الولايات المتحدة وحدها على ٥٥٨ مبعوثًـا، وانجلتـرا علـى ١٦٢، وألمانيا الاتحادية على ٩١، وكندا علـى ٥٧، وفرنسـا على ٥٤. ويلاحظ أن نصـيب المجـر كـان ١٤. وألمانيـا الديمقراطية ١٤ ـ والرقم الإجمالي يمثل حوالي ١٠ % مـن مجموع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية. انظر:
Amr Mohie – Eldin – Ahmed Omar, The emigration of universities' Aademic staff, prepared for the project on Egyptian Labor migration, (Cairo University – MIT,

Technology planning program, July, (1978), Table 2, p. 11.

(٣٤٤) تقديرات IMF لعدد العاملين المصريين في الأقطار العربية النفطية ٣٥٠ ألف عامل (عام ١٩٧٧)، Durham Report وصل إلى تقدير ٣٦٩ ـ ٤٣٠ ألفًا (في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ويرتفـع التقدير إلى مليون (١٩٧٦) في:

N. Choukry – R. S. Eckaus – A – Mohie – Eldine, Migration and development in the construction sector: Critical Factors in Egyptian Development, (Cairo university – Mas – Sachusetts institute of thechnology, Technology Adaptation Program, 1978), table 1 – 19.

(٣٤٥) حسب هذا التقدير استفادة من عدد الأشخاص الذين سجلوا "غائبين" بشهادة "الموجودين في المنازل" أثناء الحصر الفعلي للتعداد، وقد أجريت أيضا دراسة منفصلة ـ بهدف المقارنة ـ حول عدد الأشخاص الذين استخرجوا جوازات سفر في الفترة السابقة على التعداد. مع نظرة شاملة لإحصائيات مرور المصرين عبر الحدود. انظر:

The Central Agency for public mobilization and statistics, Preliminary results of the General Population and Housing census, 22nd – 23nd November, 1976, Cairo. P. 5.

(٣٤٦) تصريح السيد سعد محمد أحمد، وزيـر القـوى العاملـة والتدريب. قال إن "البيانات المتوفرة لدى الأجهزة المعنية فـي هذا الشأن يتعذر الاعتماد عليها؛ حيث إنها غير كاملة وغيـر حديثة، بل هي بيانات متداخلة؛ لذلك فقد اتصلت وزارة القـوى

العاملة بوزارة الخارجية لتعاون أجهزتها في الدول المختلفـة؛ لإمداد الوزارة بحصر للقوى العاملة المصـرية فـي الخـارج متضمنًا التخصصات المهنية والحِرفيـة للعمالـة المصـرية". والرقم الذي أعلنه الوزير (حوالي ١,٩ مليونًا) يعيشون فـي ٦ أقطار عربية ودولة أوروبية هي اليونان ـ ٢٥ ألف عامـل ـ كان طبقًا للبيانات التي أمدتنا بها وزارة الخارجية عن أعـداد المصريين الذين يعملون بالخارج". انظر، "العمالة المصرية في الخارج تدخل عصر الملايين ـ العمال وحدهم أكثر من مليون ونصف"، الأهرام، (١٨/ ٩/ ١٩٧٨).

(٣٤٧) يقول تقرير جامعة ديرهام: إنه "يمكننا توقع أن تقدير هـذا الرقم كان بالناقص"... فمـن المرجـع أن الأسـر الموجـودة بالمنازل قدمت عدا بالناقص لأقاربهم بالخارج، ويـرتبط هـذا بالتحركات غير الرسمية للعمال المهاجرين، ويؤدي هذا أيضـا إلى بيان بالناقص عمن يعبرون الحدود (ويبدو هـذا واضـحا، وبحجم كبير في حالة تحركات العمالة نحو ليبيا). ويضاف إلى هذا تزايد العمال المهاجرين متنكرين في هيئة زوار لأقـاربهم الموجودين بالبلاد المضيفة؛ فـذلك لا يسـتلزم الكثيـر مـن إجراءات الدخول المشددة؛ فبالنسبة للسعودية يذهب إليها العمالُ المهاجرون المحتملون في موسم الحج، (انظر مشروع الهجرة الدولية ـ مرجع سابق، ص ص ٤٠ ـ ٤١)، ونُضـيف إلـى هذه الملاحظات حقيقة أن الدخول إلى العراق، لا يحتاج إلـى تأشيرة خاصة. وتدل كافة المؤشرات على أن أرقام العـاملين

المصريين في العراق، تزيد كثيرا عن الأرقـام الـواردة فـي التقديرات المختلفة؛ وضمنها المصرية، وخاصة منذ ١٩٧٨.

إلا أن تقرير جامعة ديرهام لجأ إلى مغامرة غريبة؛ للتوصل إلى تقدير خاص به لأرقام العمالة المصرية في الأقطار العربية، فأمام حقيقة أن "مصادر المعلومات المصرية، لا تلقي ضوءا (كافيا) على هذا التوسع الحديث في تحركات العمالة.. تكون أكثر الوسائل فاعلية لتحليل هجرة العمالة المصرية هي الاستفادة من بيانات البلاد التي يعمل فيها المصريون" (ص ٤٨). وهذا المنهج الغريب، يفترض أن أجهزة الإحصاء في الأقطار العربية المضيفة أكثر كفاءة من أجهزة الإحصاء المصرية. وهذا فرض غير صحيح قطعا؛ ولذا أسفرت الجهود المضنية في مقابلة سجلات وبيانات حكومات الأقطار المضيفة، إلى نتيجة تقول إن إجمالي عدد المصريين في هذه الأقطار هو ٦٣٧,٤ ألفًا فقط، وإن عدد النشطين اقتصاديا من هؤلاء، لا يتجاوز ٤٣٠,٢ ألفًا. (جدول رقم ١٩)، وهذه نتيجة تختلف تماما عما سجله نفس التقرير، حول أن رقم ١,٤ مليون الذي أعلنته السلطات المصرية، يقل عن الرقم الفعلي.

نَعتمد – إذًا - في هذه الدراسة رقم المليونين للسنوات بعد ١٩٧٨، ونبني استنتاجاتِنا على أساسه، دون أية خشية من المبالغة؛ فهو صادر عن أكثر الجهات قدرة على الحصر. ويعزز هـذا الـرقم أيضـا، أن التقديرات العلنية (في كافة المصادر المتاحة) حول عدد المصريين في القطر العراقي تبدو واضحة الانخفاض كما أشرنا، والأرقام الرسـمية العراقية حول الموضوع غير معلنة، ولكن وفقًـا لـبعض المصـادر

المطلعة يقول إن الرقم بعد عام ١٩٧٨ يدور حول المليون، ومعروفٌ أن عدد المصريين في الأقطار العربية، لا يمثـل عـدد المصـريين النشطين اقتصاديا (على أساس اصطحاب بعض العاملين لزوجـاتهم وأطفالهم). ولكن لا يعني هذا خفض عدد النشـطين اقتصـاديا وفـق النسب السائدة في ظروف اجتماعيـة تقليديـة؛ إذ يبـدو أن الغالبيـة لا تصطحب الأسرة، وفي كثير من الأحيان تعمل الزوجة المصـاحبة لزوجها، أو الزوج المصاحب لزوجته.

(٣٤٧) قوة العمل (Labour Force) تشمل كل المواطنين بين ١٢ و ٦٥ سنة، عاملين فعلاً أو عاطلين. استُخدِم هذا المصطلح عادةً في دراسات بالعينة أجراها الجهاز المركزي للتعبئـة العامـة والإحصاء، ويتناظر هذا المصـطلح مـع مصـطلح السـكان النشـطِين اقتصـاديا (Economically Active Population) المستخدم في التعداد العام للسكان - وفقًا لهذا كانت قوة العمل ٩,٧ مليونًا (١٩٧٤)، و١٠,٦ مليونًا (١٩٧٦) حسب التعـداد، (ولكن وزارة التخطيط تذكر رقما مغـايرا لعـام ١٩٧٦: ٩,٦ مليونًا - الخطة الخمسية ٧٨/ ١٩٨٢! المجلد الثـاني - ص ٢٠٠). وتتوقع وزارة القوى العاملة أن تصل قوة العمل إلـى ١١,٩ مليونًا عام ١٩٨٠ (انظر Migration and Employment, op. cit., table 1 – 1.

(٣٤٨) مشروع الهجرة الدولية، مرجع سابق، ص ص ٧٣ - ٧٥. ويبدو أن الدراسة تورطت في هذه الفروض والنتائج الغريبـة؛ لأنها حاولت أن تجيب على سؤال معقول ومشروع هو: لمـاذا

لم ترتفع أرقام الهجرة المصرية إلى الأقطـار النفطيـة عـن المستويات الحالية؟ وقد اسـتبعدت محاولـة الإجابـة القـدرة الاستيعابية للأقطار النفطية - في إطار المحددات الحاليـة - واستبعدت أيضا الموانع والضوابط الإدارية التي تفرضها هـذه الأقطار. ومع استبعاد كل هذا في جانب الطلب، تفننت الدراسة في التنقيب عن أوجه التصور في جانب العـرض مـن قـوة العمل، وبالتأكيد هناك أوجه قصور فعلية؛ مثل تجزئـة سـوق العملي المصري، ولكن ليس صحيحا أن القطاع العام يحـبس بامتيازاته ٧٥ % من العاملين بأجر.. ليت هذا كان صحيحا!

(٣٤٩) "في مصر تعتبر تكاليف الحصول على جواز السفر مرتفعة بالنسبة للفقير الحضري، فهـي تتضـمن اسـتئجاره لوسـيط للاتصال بوزارة الداخلية، ليس فقط للتأكد من أن أوراقه تجـد طريقها إلى المكاتب المناسبة، بل أيضـا لاسـتكمال النمـاذج والاستثمارات نيابة عنه. وكذلك من الضروري أن يدفع سلسلة من المبالغ غير الرسمية وأن يقضي عدة أيام لمجرد الحصـول على التأشيرة وربما تكون خسارته لدخله الذي يصل إلى حـد الكفاف خلال هذه الأيام تضحية مستحيلة، وأخيرا توجد تكاليف السفر إلى مكان العمل" - المرجع السابق ص ص ٧٦ - ٧٧.

(٣٥٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعالم الرئيسية لحركات الهجرة المؤقتة للمصريين من جمهورية مصر الغربية في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٣ (القاهرة: يناير ١٩٧٥)

ـ كان عدد أفراد العينة ٣٤٦١٤ شخصا. انظر الجدول رقم ٨.

(٣٣٨) محمد عبد الفتاح رمضان، "دراسة عن أوضاع المصريين في الكويت"، أعدت للحصول على دبلوم التخطيط والتنمية بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو ١٩٧٨ ـ نقلاً عن د. محمود عبد الفضيل، "أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية، ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس ١٩٨٠، ص ٥.

(٣٣٩) وزارة التخطيط. الخطة الخمسية ٧٨/ ١٩٨٢ ـ المجلد الثاني ـ (مرجع سابق)، ص ٢٠٠.

(٣٤٠) انظر تصريح وزير الصناعة "إن القلاع الرئيسة في الصناعة تعاني من نقص شديد؛ نتيجة سفر المهندسين إلى الخارج بالطرق المشروعة وغير المشروعة، وإن الشركات تعاني من قلة القيادات الهندسية" ـ هم.. والمهندسون، الأهرام، (٢٧/ ١٠/ ١٩٧٥). وقد صرح صلاح الدين دياب (وكيل وزارة الصناعة) بأن الوزير اضطر؛ بسبب شكاوى رؤساء الشركات من نقص عدد المهندسين والفنيين، بصورة تهدد خطط الإنتاج إلى إصدار قرار بمنع سفر المهندسِين بإجازات دون مرتب. أو عن طريق الإعارات؛ وذلك لحاجة العمل، وللحد من تسربهم خارج الوزارة ـ وفي مرفق مياه الشرب صرح

رئيس المرفق بأن لديه عجزا يصل إلى ٨٠ % من الفنيين ـ وفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة بأن الهيئة تعد من أكثر الجهات الحكومية التي تفقد مهندسيها ـ وفي وزارة الصحة، هناك تخصصات ناقصة، وتجد الوزارة حرجا في منحها الإجازات دون مرتب، كما يقول وكيل الوزارة؛ بسبب نقص الإعداد الموجودة من الأطباء والممرضات من خريجي جميع أنواع مدارس التمريض. ـ "إجازة مجانية من فضلك"، أخبار اليوم، (١/ ١٠/ ١٩٧٧).

وقد أعلن وزير الصحة (حول أسباب هبوط الخدمة العلاجية في المستشفيات المركزية) أن جملة الاحتياج من الأطباء كافة التخصصات ٣٥٨٩ والموجود ١٩٧٩ طبيبا، بالإضافة إلى العجز الكبير في أطقم التمريض؛ بسبب الهجرة ـ جلسة مجلس الشعب. ردا على سؤال العضو سيد عمر زناتي، الأهرام، (٣١/ ٥/ ١٩٧٧).

(٣٤١) نُشير إلى: د. إبراهيم سعد الدين، "الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٧.

د. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، أبريل ١٩٧٩).

Amr Mohie – Eldin and Ahmed Omar, The Emigration of universities' Academic staff, Op. cit.

N. Choukry, R. S. Eckauss, and Amr Mohie – Eldin, op. cit.

والدراسة الأخيرة أشارت إشارة هامة إلى الآثار السياسية لهجرة العمالة؛ سواء باعتبارها قضية أصبحت مرشحة للدخول في جدول أعمال العلاقات الدولية بين حكومات المنطقة، أو من زاوية أثرها على ضعف الحركة السياسية والنقابية داخل مصر. (P. 137)

(٣٤٢) الدول النفطية ذات المؤسسات السياسية غير التقليدية معرضة أيضا لإنشاء "قبائل" غير تقليدية؛ بحيث يظل توزيع الأموال ضعيف الصلة بعملية الإنتاج الاجتماعي.

(٣٤٣) انظر: د. حسين عبد ا ، "الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي"، المستقبل العربي، (٤/ ١٩٨٠)، العدد ١٤، ص ص ٥٦ ـ ٥٩.

(٣٤٤) إحدى السفارات العربية طلبت حاصلين على ليسانس حقوق وسنتين خبرة، وفوجئ الممتحنون برؤساء محاكم، وبحاصلين على ماجستير، فأخذوا الأخيرين بأسعارهم الزهيدة ـ وهناك مهندسون يتقدمون كعمال فنيين، ومراجعون يزاحمون في وظائف كتبة حسابات، انظر، الأخبار، (٢٦/ ٩/ ١٩٧٥). "هذه الحالات لم تكن استثنائية.. إن كثيرين من المصريين ارتضوا لأنفسهم أن يعملوا أي شيء وبأقل الأجور، ومن ذلك أن أعدادا من الجامعيين، وبعضا من حملة الماجستير يعملون كعمال في المطاعم، أو في النظافة لدى المؤسسات أو في

منازل رجال الأعمال، وأكثر من ٥٠٠ جامعي يعملون بمكافآت شهرية تصل إلى ١٢٠٠ ريال على بند التنظيمات ببلادية جدة" ـ تحقيق حسين الشاعر، "عمال العمرة"، الأهرام، (٢٤/ ٣/ ١٩٧٩).

(٣٤٥) في استطلاع غير رسمي لرأي عينة من طلاب الجامعات، قال حوالي ٨٥ % من الطلبة: إنهم يتمنون مغادرة مصر للعمل في الخارج بعد التخرج مباشرة (١٩٧٦).

ولم يكن هناك بد من أن يتابع جهاز الرقابة الإدارية وضع المصريين العاملين في الدول العربية، بعد أن كثرت الشكوى منهم عن سوء الظروف التي يلاقونها في تلك البلاد، واتضح للرقابة الإدارية "أن الخبرات المصرية تتكالب على عروض العمل بزيادة غير طبيعية؛ ولذلك فإنها تقبل الحدود الدنيا من الرواتب؛ الأمر الذي أدى إلى حصول بعض الحكومات والدول العربية على الخبرة المصرية بأجور أقل من الأجور التي يمكن أن تقبلها أية خبرة منافسة في أسواق العمل العربية، ولقد اتضح للرقابة الإدارية - ومعها وزارة القوى العاملة - أن الخبرة المصرية تنافس أيضا بعضها في أسواق العمل العربية؛ مما يترتب عليه أن يعمل المصري في غير تخصصه، أو في غير العمل الذي كان يزاوله في مصر" ـ تحقيق صبري سويلم، "العمالة المصرية في الخارج، تدخل عصر الملايين"، الأهرام، (١٧/ ٩/ ١٩٧٨).

(٣٤٦) الخدمات بطبيعتها لها استخدامان: فهي قد تكون مدخلاً ضروريا في عملية الإنتاج، وهي قد تطلب لذاتها. فزيادة

المهارة البشرية بالتعليم والقراءة.. إلخ لها هذان الجانبان: الإنتاج والإشباع الشخصي، ونفس الأمر يقال عن الخدمات الأخرى، والجانب الأول هو ما نسميه خدمات إنتاجية، والجانب الثاني خدمات استهلاكية.

(٣٤٧) "انخفض أجر العامل المصري في بعض الدول العربية، من ١٤٠ جنيها في المتوسط منذ عامين فقط إلى ٧٠ جنيها وأحيانًا ٦٠، ولا زال اتجاه الانخفاض مستمرا.. امتدت موجة تخفيض الأجور للمصريين إلى المهنيين.. فشكا بعض المدرسين العاملين في بعض دول الخليج من أن حكومات هذه الدولة تحدد للمدرسين المصريين أجورا تتساوى وأحيانًا تقل عن مرتبات السعاة من أبناء هذه الدول.. وأكثر من هذا.. شكا المدرسون في إحدى الدول العربية، من أن السلطات في هذه الدولة، تميز بينهم وبين زملائهم من المدرسين الأجانب في المرتبات والامتيازات، وبينهم وبين زملائهم من الجنسيات الأخرى كالإيرانيين والفلسطينيين والعراقيين والسوريين، وشكا البعض الآخر من أن المدارس تخصص لهم جداول مدرسية مضاعفة، ولا تمنحهم أجورا إضافية.. وقد انتشر الاعتقاد بأن المصري ـ عاملاً أو مهنيا أو خبيرا ـ موظف مطيع لا يقول لا لأي حجم من العمل يفرض عليه، ولا يرفض أي ظروف معيشية يوضع فيها، ولا يسبب لرؤسائه في العمل أي نوع من الإشكالات.. وينتشر الاعتقاد كذلك بأنه ليس هناك مصري لا يمكن "إحضاره" للعمل في هذه البلاد، مهما علت مكانته

العلمية أو الوظيفية، أو علا قدره في بلاده، وأن من يعمل في هذه البلاد (مصر)؛ ليس لأنه مستريح إلى عمله في باده، ولكن لأنه لم يجد بعد فرصة العمل في هذه الدول العربية، "وهذه التقديرات لم تكن بلا أساس "كان يقبل عدد كبير من وكلاء الوزارات الحاليين والسابقين - العملَ في بعض الدول العربية تحت رئاسة خريجين جدد من أبناء هذه البلاد، أو يقبل عدد آخر كبير من أساتذة الجامعات المصرية، العمل في الجامعات العربية تحت رئاسة بعض تلامذتهم السابقين في الكليات المصرية.. وكأن يتدافع عدد كبير من الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه، للتقدم لشغل وظيفة لا يشترط لشاغلها إلا الحصول على شهادة البكالوريوس.. وكثير من المصريين اكتشفوا بعد وصولهم إلى مقار أعمالهم، أن المرتبات المعروضة هناك تقل كثيرا عن المرتبات التي تعاقدوا عليها في القاهرة، وأن هناك شروطًا لا تنفذ؛ كشروط السكن مثلاً، وبالرغم من ذلك، فإنهم يضطرون للقبول، وإلا لجأ أرباب العمل إلى "الاحتياطي" الموجود فعلاً في الانتظار". ـ تحقيق صحفي لعبد الوهاب مطاوع، الأهرام، (٢٠/ ٢/ ١٩٧٥).

وفي تحقيق آخر حول ظروف العمل في السعودية، كتب أن "السر وراء انخفاض الأجور، هو أن كثيرا من العمالة المصريين يأتون إلى السعودية بطريقة غير سليمة، تحت ستار العمرة، ثم يبقون بطريقة غير مشروعة، ويضطرون لقبول أقل الأجور" ـ تحقيق حسين

الشاعر، "٢/ ١ مليون مصري في السعودية"، الأهرام، (٦/ ٨/ ١٩٧٨).

(٣٤٨) أوضحت الرقابة الإدارية أنه "لا يوجد على مستوى الدولة حاليا أسلوب معين، يكفل تنظيم تصدير الخبرة المصرية للعمل في الدول العربية، أو يكفل حمايتها في الحصول على الأجور العادلة، أو رعايتها خلال مدة العمل "(المرجع السابق)، ورغم مطالبة الرقابة الإدارية بإقامة أوضاع مؤسسية، تحقق هذه الأهداف، ورغم تضامن وزارة القوى العاملة في هذه المطالبة، لم يحدث أي تحرك سياسي لوضع أية ضوابط. "والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: أين رقابة ورعاية أجهزة الشباب والقوى العاملة في مصر نحو أبنائها؟ ولماذا لا تسعى هذه الأجهزة إلى ترتيب عقود جماعية لأبنائها، كما تفعل الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال كما فعلت كوريا والصين الوطنية والفلبين مع السعودية؟"، انظر: حسين الشاعر، الأهرام، (٢٤/ ٣/ ١٩٧٩).

(٣٤٩) مسألة الأثر السلبي للمال النفطي على القابلية للعمل عند أبناء الأقطار النفطية، مسجلة ومطروقة في عديد من الدراسات حول المجتمعات الخليجية، بل وأثر المال النفطي (وما تولد عنه من أنماط استهلاكية) على قابلية هذه الأقطار لمواجهة مخاطر صدامات عسكرية أو سياسية حادة؛ من أجل قضايا قومية، كان أيضا محل دراسات عديدة. ومفهوم أن المال النفطي استُخدِم في إغراء جماعات كبيرة من الفلسطينيين على

الهجرة قبل ١٩٧٣، وكان مدروسا الأثر المحتمل لهذه الهجرة على سخونة الالتزام بمسألة تحرير الأرض. وعلى هذا لا يكون غريبا، أن يستفاد من نحو مخطط بالإمكانية الواسعة التي أُتيحت بعد ١٩٧٣ لتشويه قوة العمل المصرية، وإبعادها عن القضايا القومية.

(٣٥٠) تشويه قوة العمل، كان طبيعيا أن يمتد في كافة الاتجاهات (في غيبة آليات وسياسات مضادة)، أعمال التهريب المنظم التي شارك فيها أبناء بورسعيد في الداخل صاحبها تنظيم أكبر للتهريب من بعض فئات العاملين في الخارج. وقد عصف التشويه بكل القيم؛ ولذا تضمنت العملية توسعا مهولاً في فئة العاهرات للاستخدام المحلي (في النشاط السياحي وما حوله)، وللتصدير. في عام ١٩٧٥ "كانت التقارير الرسمية كلها تؤكد أن تجارة "العيب" التي تعتمد على عدد من المصريات ـ في بيروت وحدها ـ قد وصلت من حيث المال الدائر فيها إلى ٢٠٠ مليون ليرة.. وقد حددت الحملة أن هذا النوع من النساء المصريات في لبنان، بما يصل إلى ٧٥ % من مجموع النساء المصريات الموجودات في لبنان" ـ حسين غانم/ رياض توفيق، تحقيق مطاردة العيب خارج الحدود"، الأهرام، (١٠/ ٥/ ١٩٧٥). وأوضحت تقارير أخرى أن عدد الفتيات اللاتي يشتغلن بالعيب في العراق، حوالي ٣٥٠ فتاة؛ موزعة على ١٤ ملهى ليليا؛ منها ٩ في بغداد، و٣ في البصرة، وملهيان في الموصل، وهناك تقارير مشابهة عن البحرين ـ تحقيق سامي

رياض، "القصة في البحرين وبغداد"، الأهرام، (١٠/ ٥/ ١٩٧٥).

والدلالة الوحيدة لهذه الأرقام، هي مجرد اعتراف السلطات رسميا بهذه الظاهرة، دون إجراء حاسم لردعها، ولكن الأرقام الحقيقية أعلى من هذا كثيرا. وفي كل الأحوال، فإن الأرقام السابقة تحصر اهتمامها في نشاط "القطاع الخاص المنظم" ولكن النشاط غير المنظم والمبادرات الفردية ترفع الأرقام كثيرا.

(٣٥١) في تقويم نتائج هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية، أشار د. محمود عبد الفضيل إلى أن حجم التحويلات لدخول العاملين بالبلدان العربية النفطية وصل إلى درجة "تؤثر على حجم وتركيب الطلب النهائي، وحجم ونمط توزيع الاستثمارات، ومقومات توازن ميزان المدفوعات، ومستوى الأسعار والأجور النقدية. وبعبارة أخرى: فإن حركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصدر للعمالة أصبحت تتأثر تأثرا بالغًا بحركة دخول وتحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية" (د. محمود عبد الفضيل، أثر هجرة العمالة المصرية ـ مرجع سابق). ولكن لم تضع الدراسة قضية "العمل الاجتماعي المنتج" في بؤرة التحليل، وأثر هذا ـ في تقديرنا ـ على نوع ومدى الأثر الذي أصاب المتغيرات الكلية، وأثر أيضا على كفاءة المقترحات المقدمة من الباحث للسياسة الاقتصادية ـ ودراسة د. إبراهيم سعد الدين (الآثار السلبية للفروق الدخلية ـ مرجع سابق)، تضمنت أثر الهجرة على الإنتاج المصري، وعلى

التنظيم الاجتماعي، أي تأثير الفروق الدخلية بين الأقطار العربية على النمط الاستهلاكي في مصر، وتأثير الهجرة على إمكانيات جذب الاستثمارات الخارجية إلى مصر، ومدى التعويض الذي تحصل عليه مصر في صورة تحويلات من النقد الأجنبي، ولكن يظل التحليل في إطار أنها عملية استنزاف ومحاكاة، وليس في أنها عملية تشويه تنبع أساسا من الموقف من العمل المنتج.

(٣٥٢) د. محمود عبد الفضيل، أثر هجرة العمالة المصرية، مرجع سابق. كافة الإشارات التالية في المتن إلى تحليل د. عبد الفضيل منسوبة إلى نفس المرجع ص ص ٢٥ ـ ٣١.

(٣٥٣) القطاع الداخلي (أو المحلي) "يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوي الدخول التي تتولد داخل الاقتصاد المحلي، دون مؤثرات خارجية"... "يغطي هذا القطاع العاملين في الصناعات والخدمات المحلية (بما في ذلك الخدمات الحكومية)، وكذلك صغار التجار". ويتضمن عرضنا في المتن نقدا لهذا التعريف، فوفقًا لهذا العرض لا يشخص التعريف ما نقصده في إطار الازدواجية الانتقالية أو الازدواجية التقليدية، فضلاً عن أن هناك بعض الغموض في المقصود من "دون مؤثرات خارجية" و"الصناعات والخدمات المحلية".

(٣٥٤) في الدراسة حول نتائج هجرة عمال المقاولات، استنتجت الدراسة من البيانات التي حصلت عليها، أن "الأجور (جدول ١

ـ ٩) تشير إلى زيادة ملحوظة في أجور الإنشاء منذ ١٩٧٣، وهي تكشف أيضا أن متوسط معدل الزيادة السنوية في أجور الإنشاء من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ كان مشابها للمتوسط في القطاع الزراعي، ولو أن المستويات تختلف إلى حد كبير".

N. Choukry and Others, op. cit., p. 47.

العلاقة بقطاع الزراعة ترجع إلى الحراك من هذا القطاع إلى قطاع الإنشاء؛ لتعويض العمالة المهاجرة من الأخير. حالة قطاع المقاولات تنطبق على عديد من المِهن والحِرف.

الخلاصة

لا نهدف في هذه الخلاصة، إلى تقديم عرض سريع، يذكر القارئ بما سبق أن فصلناه؛ فنحن نهدف - في الحقيقة - إلى بلورة النتائج والمفاهيم؛ ولهذا الغرض؛ فإننا لن نتقيد أيضا بمنطق الترتيب والتسلسل، الذي التزمنا به في الكتاب؛ فهذا المنطق حكَمتْه - كما قلنا في التقديم - ضروراتُ التحليل، وأهمية التصاعد في البرهان.. وكل هذا قد تجاوزناه الآن.

نبدأ أولاً **بقضية الاستقلال - التبعية**؛ إذ لا شك أن القارئ قد لاحظ أننا استخدمنا "الاستقلال" و"التبعية" بدلا من "الرأسمالية" و"الاشتراكية"، في عنوان الكتاب وطوال المتابعة والتحليل. وبالتأكيد لم يكن هذا العزوف عن استخدام المصطلحات الشائعة، على سبيل السهو والخطأ؛ فهي محاولة لصياغة مضمون الإشكالية، وتحديد التوجه القومي المستهدف على نحوٍ أكفأ. (انظر الفصل الخامس). إن إشكاليتنا تبدأ من حقيقة أن توازن القوى الدولي، فرض علينا أن نخضع لقرارات الدول الغربية المتقدمة صناعيا؛ وبالتالي

فإن مهمتنا الأولى هي أن يتمكن مجتمعنا من انتزاع حقـه، في أن ينهض وفق منطقه واحتياجاته، وأن يجسد هذه الإرادة المستقلة في سلطة سياسية قـادرة، تحفـز وتـنظم القـوى الاجتماعية المتطلعة للنهضة الأصيلة، وتقود ما تتطلبه هـذه النهضة من تجدد ذاتي، ومن تنمية شاملة (تتضـمن تنميـة اقتصادية مستقلة وتنمية قدرات الدفاع). لقد امتلكت أوروبـا (الغرب) أدوات فعالة للسـيطرة؛ بفضـل قيادتهـا للثـورة الصناعية الأولى، وامتد وتشعب نطاقُ علاقاتها؛ بحيث تشكل نظام دولي باتسـاع الكـرة الأرضـية، يخضـع لهيمنتهـا وشروطها، والترابط بين طرفي النظام الدولي (أي بين البلاد المسيطرة والبلاد التابعة) أخذ أشكالاً وصيغًا مختلفة (ومـن هنا مشروعية الحديث عن "الاستعمار القـديم" و"الاسـتعمار الجديد") ويمكننا أن نرصد تنامي مكونات خاصة (بل نسـق متميز) لعلاقات التبعية في أيامنا هذه؛ فمـع بدايـة الثـورة الصناعية الثانية التي تشهدها دول الشمال (بكل مـا تفـرع عنها من أسلحة الدمار الرهيبة، وبكل ما تتضمنه من ثـورة علميـة وتكنولوجيـة، وبالتـالي ثـورة فـي الاتصـالات والمواصلات وفي المعلومات.. إلخ) أصبح مركـب أدوات

الإلحاق والتبعية أكثر تعقيدا؛ فالهيمنة المتنامية لقيم الحضارة الغربية، ونظم التعليم والتربية لفئـات اجتماعيـة متوسـعة (وخاصة النخب السياسية والفنية)، تنعكس في فرض أنمـاط سلوكية واستهلاكية غير ملائمة، وهذه البنيـة الاسـتهلاكية المستوردة، تحدد التوجهات المشوهة للتنمية، وتربط القطـاع المحلي "الحديث" بمراكز القيادة في الغرب، في إطار ضـبط للأداء الاقتصادي وفق المبادئ التي تحقق هيمنتهـا، وفـي إطار استراتيجيتها لتقسيم العمل الدولي، التي تحتفظ بمفـاتيح العملية الصناعية في يـدها؛ أي تحتكـر أكثـر القطاعـات ديناميكية. هذه المكونات المتنامية تتعهدها دول وهيئات دولية وشركات عملاقة، وهي تشكل نوعا من الترابط "العضـوي" بين طرفي النظـام الـدولي، إلـى جانـب أدوات الـربط "الميكانيكي" (أي أدوات القمع المباشر).. إذا جاز أن نستخدم مصطلحات دور كايم في سياق مغاير.

إن الحرص على توثيق الترابط "العضوي" يفسـر هـذا الفيض مـن الدراسـات الغربيـة عـن مفـاهيم التنميـة واستراتيجيتها في الدول التابعة، ويفسر كثيرا مما يقال فـي الغرب، عن نظام دولي جديـد. إنهـا محاولـة لاسـتيعاب

المتغيرات الجديدة، ولاستخدام الإمكانيات المتزايدة من أجـل احتواء التطلع للانعتاق في الدول التابعة؛ بحيث تكون النتيجة مجرد توليد طبعات متطورة من النظام الدولي الذي تسـيطر عليه الدول الصناعية. إن مفهوم الاستقرار السياسـي فـي الدولة التابعة يعني في عصرنا الـراهن أن يـزداد الـوزن النسبي لعوامل التبعية العضوية؛ بحيث تضمن هذه - إلـى حد كبير - انتظام المسار تلقائيا في مدار التبعية، وبقرارات محلية متسقة مع المحددات والتوجيهات العامة. إن عوامـل التبعية العضوية تتيح قدرا معقولاً من التحكم على البعد دون مرجع أجنبي (مندوب سامي) مقيم. ولكـن جـوهر الإدارة الخارجية لمجمل النسق التابع يظل قائما وفاعلاً، وفي حالـة أي انحراف عن المسار يتدخل فورا المشرفون على أجهـزة التحكم على البعد، ومنطق التبعية العضوية (بما يتضمنه من نتائج الثورة الصناعية الثانية) يكفـل أن تصـل التعليمـات "السرية" في لحظة، أو يصل مندوب سامي (أو أكثر) خـلال ساعات إن تطلب الأمر؛ ولذا فإن بعد مركز التوجيه والقيادة العليا عن العاصمة المحلية، وصدور القرارات المسيرة على لسان مسئولين محليين كبار؛ سواء بمنطق التبعية العضوية،

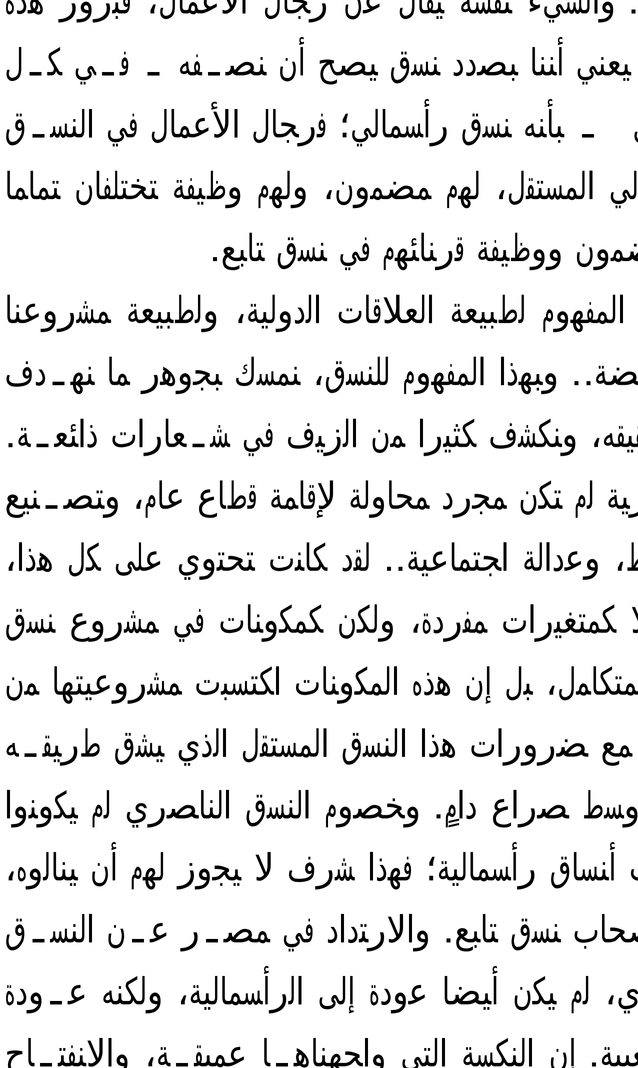
أو امتثالاً لتعليمات سرية، لا ينبغي أن يلهينا أبدا عن الآليات الحقيقية لإدارة وإعادة إنتاج النظام الدولي؛ أي عـن حقيقـة آليات تقرير السياسات في الدول التابعـة (انظـر الفصـل السادس: الإطار العام للتغيرات).

وغني عن البيان، أن زيادة المكون العضوي في آليـات التبعية لا يعني أن أدوات التآمر السياسي والتدخل العسكري أصبحت مستبعدة؛ فهي دائما في حالة تأهب لقمع أي تمـرد، وعند انكسار آليات التبعية العضوية، وقد حـدث هـذا فـي المنطقة العربية عام ١٩٦٧ على سبيل المثال.

إن انتزاع حق النهضة يتطلـب - إذًا - إرادة حديديـة، ويتطلـب إدارة عبقريـة للصـراعات الدوليـة الضـارية، وللصراعات المحلية ضد المرتبطين بالتبعية العضوية (بشكل أو آخر). وإبداع النهضة لا ينحصر فقط في تعيين الإطـار العام للهدف الرئيسي البعيد، ولكن يرتبط بهذا تعيين المسـار الممكن، والمراحل الممتدة التي لا تتأثر - فقـط - بطبيعـة القوى الاجتماعيـة المحليـة، ولكـن أيضـا بالاعتبـارات الجيوسياسية، وبتوازنات القوى الدولية، وبطبيعـة اللحظـة التاريخية التي يبدأ منها تفجر النهضة.

وسط كل هذا، تظل قضية تأليف تشكيل اجتماعي ملائم – لمجتمع معين في ظروف تاريخية معينة – تحتل موقعا محوريا، ويظل نمط التنمية الملائم مسألة جوهرية. والمعايير الأول للملاءمة هو مدى اتساقها مع مجمل النسق المستقل، أو المتجه إلى الاستقلال.

ومفهوم "النسق" غاية في الأهمية؛ إذ كثيرا ما نتعامل مع المتغيرات أو المكونات كوحدات مستقلة، وبعيدة عن مجمل النسق الذي يتشكل من هذه المتغيرات، ومن علاقاتها ببعضها البعض، أو من تفاعلاتها. المتغيرات وعلاقاتها تشكل النسق، والنسق بدوره يحور من هذه المتغيرات؛ لكي تتلاءم مع مجمل المكونات الأخرى وعلاقاتها. ليست القضية – في المقام الأول – أن يكون هناك قطاع عام أو لا يوجد قطاع عام. ليست القضية أن تُقام صناعة ثقيلة أو لا تُقام، القضية هي مجمل النسق الذي يعمل القطاع العام، أو تعمل التنمية الصناعية في إطار تفاعلاته. إذا كان مجمل النسق (عبر آليات مختلفة) تابعا؛ يتخذ القطاع العام مضمونًا مناسبا لذلك مهما كان حجمه، وإذا كان مجمل النسق يتجه إلى الاستقلال؛ فإن القطاع العام يكتسب مضمونًا مغايرا. وإن كان حجمه



محدودا. والشيء نفسه يقال عن رجال الأعمال، فبروز هذه الفئة لا يعني أننا بصدد نسق يصح أن نصفه ـ في كل الأحوال ـ بأنه نسق رأسمالي؛ فرجال الأعمال في النسق الرأسمالي المستقل، لهم مضمون، ولهم وظيفة تختلفان تماما عن مضمون ووظيفة قرنائهم في نسق تابع.

بهذا المفهوم لطبيعة العلاقات الدولية، ولطبيعة مشروعنا في النهضة.. وبهذا المفهوم للنسق، نمسك بجوهر ما نهدف إلى تحقيقه، ونكشف كثيرا من الزيف في شعارات ذائعة. فالناصرية لم تكن مجرد محاولة لإقامة قطاع عام، وتصنيع وتخطيط، وعدالة اجتماعية.. لقد كانت تحتوي على كل هذا، ولكن لا كمتغيرات مفردة، ولكن كمكونات في مشروع نسق مستقل متكامل، بل إن هذه المكونات اكتسبت مشروعيتها من اتساقها مع ضرورات هذا النسق المستقل الذي يشق طريقه الوعر وسط صراع دائم. وخصوم النسق الناصري لم يكونوا أصحاب أنساق رأسمالية؛ فهذا شرف لا يجوز لهم أن ينالوه، إنهم أصحاب نسق تابع. والارتداد في مصر عن النسق الناصري، لم يكن أيضا عودة إلى الرأسمالية، ولكنه عودة إلى التعبية. إن النكسة التي واجهناها عميقة، والانفتاح

الاقتصادي (أي التبعية) ينتشر في عديد من الأقطار العربية، ولكن عزمنا لم يهن، ونتطلع بإصرار إلى إقامة نسق عربي مستقل، ولا يغيب عن ذهننا أبدا أننا أمام تحديات ومعضلات فريدة؛ فإلى جانب المشاكل العامة لأية نهضة مستقلة في عصرنا، نواجه مشاكل التوحيد بين الأقطار العربية بأسلوب ملائم، ونواجه المشروع الصهيوني على أرضنا، ونواجه إشكالية النفط والمال النفطي، ونواجه خصوصية موقعنا من التراث الإسلامي بكل امتداداته في آسيا وأفريقيا، وبكل آثاره المباشرة على مضمون حضارتنا.

نشير بعد هذا، إلى أن الدراسة التي قمنا بها، لم تكن تهدف إلى تقديم تاريخ متكامل للفترة موضع التحليل. وبالتالي لم تقدم الدراسة كل الآليات التي استخدمت لإعادة مصر إلى التبعية. لقد ركزت الدراسة على متابعة الجبهة الاقتصادية، ولكن على علاقة وثيقة مع التطورات في جبهة الصراع الرئيسي: جبهة الصراع العربي - الإسرائيلي، أي مع خطة السلام الأمريكي - الإسرائيلي. وكان طبيعيا أن تحرص الدراسة - في الوقت نفسه - على ربط تغيرات البنية الاقتصادية بالتغيرات المجتمعية والاجتماعية

المصاحبة، فتناولنا بالتحليل آليات نشر التحلل المجتمعي (الفصل العاشر - القطاعات الرائدة)، وتناولنا تغيير وتحوير الطبقة الحاكمة اجتماعيا - في الريف وفي المدينة - من طبقة مربوطة بالداخل (أي مستقلة) إلى طبقة مربوطة بالخارج (أي تابعة). تناولنا ذلك في قطاع الريف (الفصل العاشر)، وتناولنا ذلك في قطاع الصناعة الخاص (الفصل العاشر)، وفي القطاع العام (في الفصول من السادس إلى العاشر)، وقد أوضحنا كيف تحقق كل هذا من خلال تسريع للحراك الاجتماعي باتجاه تعلية العناصر الموالية والمغامرة في مجال الأعمال (العام والخاص)، وإقصاء العناصر الوطنية النشطة من قيادة القطاع العام. بدا أن هناك دعوة مفتوحة للإثراء لكل قادر على اغتنام الفرصة، بل بدا أن هناك مراكز محلية وخارجية كانت بمثابة مولدات أو مسرعات منظمة لإنتاج وتغليظ الأثرياء الجدد التابعين. لاحظنا هذا بوضوح في الدور الذي أداه عثمان أحمد عثمان في قطاع التعمير (الفصلان السادس والسابع)، ثم في مشروعاته للأمن الغذائي ومن خلال شركته "المقاولون العرب" (الفصل العاشر: قطاع الزراعة - قطاع المقاولات).

وقد فعلت الشركات الدولية الشـيء نفسـه مـع وكلائهـا والمقتربين منها، وكذلك البنوك الأجنبية في مصر، ورجـال الأعمال النفطيون المدربون على هذه الآليات (كالخاشـقجي وغيره - انظـر الفصـل الثـاني: قضـية الرشـاوى). ولا شك أن جانبا هاما من أموال "المسـاعدات" الأمريكيـة والخليجية وظفت في الاتجاه نفسه، مع تركيز على أقطـاب السلطة والقريبين منها - وقد تناولنا أيضا - في إطار تحليل التغيرات الاجتماعية - إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي؛ سواء بواسطة الآليات السابقة، أو من خـلال النهـب غيـر المنظم مؤسسيا (المضاربة - التهريب - الاتجار في السلع غير المسعرة حكوميا - شبكات الدعارة.. إلخ. انظر مـثلاً الفصل السادس: الصورة الواقعية لتجارة مصر الخارجيـة، والفصل العاشر. دور المنطقة الحرة في بور سعيد).

وقد تحقق كل هذا في وسط من السيولة الرائدة، أي من ارتفاع معدلات التضخم قفزا، مع ما يشبه التثبيت في الدخول الإسمية لكل من كانت تشـملهم شـبكةُ القـوانين للمرحلـة الناصرية، وعلى رأسهم العاملون فـي الحكومـة والقطـاع العام، ولكن شاملين أيضـا أصـحاب العقـارات السـكنية

وأصحاب الأسهم في شركات القطاع العام.. إلخ.. إلا أننـا حللنا ـ في مقابل هذا ـ دور المال النفطي بأشكاله المختلفة (وخاصة في شكل أجور العاملين في الخارج) فـي تحييـد الآثار الناشئة تلقائيا، وبحفزٍ وتسريع مدبر، في مجال إعـادة توزيع الدخل، الأمـر الـذي خفـف - أو خـدر - الآلام المصاحبة للعملية الجراحية، عملية الانتقال إلى التبعية.

إلى جانب الشرح لكل هـذه المنـاحي مـن التغيـرات الاجتماعية، تخللت الدراسة إشارات إلى اتجاهات التغير في بنية النخبة السياسية، وفي هيكل مؤسسـاتها، وكـذلك فـي توجهات الثقافة والإعلام. وقد قصدنا مـن الحـرص علـى عرض كافة المتغيرات (بالتفضيل في المجـالات الرئيسـةِ للدراسة، وبالإجمالي أو الإشارة في المجالات الأخرى) إلـى إثبات مفهوم النسق في تحرك الأعـداء، فمخططهـم كـان يتحرك بتكامل واتساق في كل الجبهات، والواقع أن المغزى الحقيقي لأية خطوة في أية جبهة، كان لا يتبـدى إلا علـى ضوء منطق التصور للمخطط العام أو للنسق العام.

ولكن لا بأس من إضافة سريعة هنا، إلى ما ذكرناه فـي فصول الكتاب، وبالتحديد في جبهـة النخبـة والمؤسسـات

السياسية، وفي جبهة الإعلام. إن تحليل التغيرات التي تمـت في هذين المجالين، والمرتبطة بمجمل التغيرات في المجالات الأخرى، يحتاج جهدا مكثفًا ودراسة مطولة، وحسبنا أن نشير هنا إلى أن التحويرات التي أصابت الطبقة الحاكمة اجتماعيا، أصابت النخبة السياسة بشكل أكثر تكثيفًا.

الروابط العضوية بين أعضاء النخبة السياسية وبين عالم الأعمال المرتبط - بدوره – بالخارج، أصبحت من حقـائق الحياة اليومية العادية، ولكن يضـاف إلـى ذلـك اسـتخدام الضغوط السياسية، واستخدام أموال "المساعدات" الحكوميـة بالذات، وبشكل منظم لترويض العناصر المعارضة، ولتجنيد العملاء وتنظـيم تحـركهم السياسـي باتجـاه المخططـات الخارجية. والصورة المعلنة لنتائج هذه المحاولات تابعناهـا في مجلس الشعب (السلطة التشريعية)، لقـد رأينـا تشـكل مجموعات ضغط منظمة تناور وتكذب وتزايد؛ لكي يتجاوز المجلس أي تردد في قبول أو ابتلاع المخططات الخارجيـة (انظر الفصول الثالث ـ السادس ـ السـابع ـ الثـامن ـ التاسع).

وقد لمحنا أيضا التنسيق المنظم بين هذه المجموعات، في المجلس، وبين وزراء في قمة السلطة التنفيذية. وكما حـدث تدخل بشع في انتخابات مجلس الشـعب لإقصـاء عناصـر المعارضة الوطنية التي تعذر استيعابها، حدث إقصاء منتظم للوزراء الذين أصروا علـى المنـاوءة، وكـذلك للعناصـر الوطنية في المواقع القيادية للجهـاز التنفيـذي. ولا توجـد معلومات عما تم في هذا الإطار داخل المراكـز العصـبية الأكثر تأثيرا (الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة).

وكانت المخططات الخارجية تهدف - في الوقت نفسه - إلى خلخلة البنية المتماسكة لجهاز الدولة، وتقليص صلاحيات الرئيس داخل النسق السياسي المصري. وهذه المخطط ـات يعلن عنها باسم دولة المؤسسات، وتحت شعارات الليبراليـة أو الديمقراطية التعددية. وفـي الحقيقـة، فـإن المركزيـة التاريخية والفريدة في إدارة المجتمع المصـري، تسـلح أي حاكم مصري بإمكانيات كبيرة، وتعطيه هامشًا واسعا نسـبيا من المناورة في مواجهة الضغوط المحلية أو الخارجية. وفي التاريخ المصري الحديث، أدى مشروع النهضة الذي قـاده محمد علي (بمجمل إنجازاته الاجتماعيـة والدوليـة وبمـا

تضمنته من تجدد في الجهاز التنفيذي ورفع كفاءته) إلى مزيد من مركزية القرار في يد الحـاكم المصـري ومزيـد مـن فعاليته. ولذا كان طبيعيا أن تستهدف المخططات الخارجيـة في القرن التاسع عشر - أثناء إجهازهـا علـى مشـروع النهضة - ضرب هذا الإنجاز المحـوري (الفصـل الأول). وقد تكرر ذلك في مشروع عبد الناصر. عبد الناصر حقـق الإنجاز نفسه، والمخططات الخارجية سعت إلـى تقويضـه. إنها لا تهدف إلى الديمقراطية التعددية. الهدف: لا مركزيـة السلطة، أو لا مركزية القرار السياسي؛ حتى لا يكون إسباغ الشرعية على المصالح الأجنبية في يد مؤسسة محلية واحدة (مؤسسة رئاسة الجمهورية)، وهي تتجسد واقعيا في شخص واحد. (الفصل الثامن - تقرير الشركات العابرة للجنسـية). ويبدو أن الرئيس السادات لم يقبـل أن يقلـص صـلاحياته ببساطة، تماما كما حاول الخديو إسماعيل أن يـرفض فـي القرن التاسع عشر، وظل يحتفظ بأغلب خيوط الشرعية فـي قبضته. فلم تنشأ أحزاب مؤثرة من الـنمط الـذي يسـتهدفه المخططون الخارجيون، تنافس السادات في التجـاوب مـع السياسة الأمريكية وتصلح كبديل محتمل، وحزب الوفـد -

الذي كان مرشحا لهذا الدور ـ حلّ، بل حلّ حـزب مصـر الاشتراكي الذي شكله ورأسه ممدوح سالم، باعتباره مركـز قوة محتمل، وتولى السادات بنفسه رئاسة الحـزب الحـاكم (الحزب الوطني). أيضا لم تنشأ مؤسسات صحفية خاصـة، تحصل على تمويلها من خارج الدولة وتملك استقلالية وقدرة على الضغط، بل حدث أن ازدادت السيطرة المركزية ـ من الناحية القانونية ـ على الصحافة وأجهزة الأعـلام. أيضـا فشلت محاولة تحقيق استقلال للمؤسسة الدينيـة الإسـلامية (متمثل في أن يحتل شيخ الأزهر موقعه بالانتخاب).. إلـخ. إلا أن المخططات الخارجية تلجأ - في هذه الحالـة - إلـى سياسة الخطوة خطوة، وهي تتضمن خلق أمر واقع، يسـاعد في انتزاع اعتراف قانوني ـ أي تعديل دستوري وقانوني ـ في مرحلة تالية. وقد حققت في هذا الإطار الشيء الكثيـر. فمجمل التغيرات في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ وفي تشكيل النخبة الحاكمة السياسية، وضع الأجانب وعملاءهـم في موقع التحكم في القرارات الاستراتيجية، وفي السياسات، وتدعم هذا على مستوى القطاعات والمشروعات باتفاقيـات القروض الرسمية (الفصلان الثاني والرابع). وهذه الوقـائع

تحد عمليا من صلاحيات الـرئيس الرسـمية فـي تغييـر السياسات الحالية، رغم استمرار حقه الشكلي في إصدار أية قرارات يراها. فتغيير السياسـات الحاليـة أصـبح ركوبـا لمخاطرة شديدة من داخل التشكيلات الاجتماعية والسياسـية المحلية، وليس فقط بسبب التهديـدات الخارجيـة السـافرة. المخاطر شديدة من الداخل فـي مواجهـة المنتفعـين مـن السياسات الحالية والتـابعين فـي مختلـف مواقـع القيـادة والمسئولية.

نضيف بعد هذا لمحة سريعة، عما تم في مجـال الثقافـة والإعلام. هنا أيضا ركزت المخططـات الخارجيـة علـى إحداث تغييرات عميقة وملائمة لأهدافها. في مجال الثقافـة نكتفي بالإشارة إلى سيطرة العناصر المتغربة والعميلة علـى قيادة التوجه، وإلى عمليات الرشوة الواسعة (بأشكال مختلفة) لمجموعة من ألمع العقول؛ لكي توظف أعمالها فـي خدمـة المخطط العام. وفي مجال الإعلام، نشهد أن عمليات "غسيل الدماغ" كانت بالغة الأحكام، وأسهمت بالتالي إسهاما مـؤثرا في تشويه سمعة الناصرية وإنجازاتها، وفي إذكاء التنـاقض

مع العرب، وفي إذكاء (ليلة القـدر ـ مشـروع مارشـال العربي ـ مشروع كارتر ـ عام الرخاء.. إلخ).

وأعتقد أن الرئيس السادات كان صاحب الدور الإعلامي الأول، ولكن لا يقل هذا من دور قادة المؤسسات الإعلامية، إن ارتباط بعضهم بالمخابرات المركزية مسـألة معروفـة. ولكن التحرك المنسق والمتناغم، وبمختلـف الأدوات الفنيـة المدروسة والمؤثرة، ووفق مراحل أو سيناريو جيد الإعداد، لا يمكن أن يكون صدفة، وهو يشـي بـأن عـدد العمـلاء المباشرين والمنظمين في أجهزة الإعلام، أكثر ممن نعـرفهم بالاسم. لقد كشفت الكتابات عن أنشطة المخابرات المركزيـة كثيرا من آليات استخدام الصحافة والإعلام في الدول التابعة لخدمة السياسية الأمريكية، وعلى ضوء هذه المعلومات عـن قواعد اللعبة، يمكن لأي باحث أن يكشـف كيـف أن كـل القواعد طبقت ببراعة.. بوسـعه أن يكشـف كـل الخطـة الإعلامية، وتقسيم الأدوار بين أبطالها.. إنه بحث في غايـة الأهمية ووثائقه منشورة، تحتاج فقط إلى من يعيد فحصها في سياقها وترابطها.

ننتقل - بعد هذا - إلى نتائج الدراسة في مجالها الرئيسي: الجبهة الاقتصادية، ولا ننكر أننا بدأنا البحث من فرض محدد، يستند إلى فهمنا العام لطبيعة النظام الدولي وآليات العلاقة بين الدول المسطرة والدول التابعة، ويستند إلى تحليلنا لوقائع التاريخ المصري وتاريخ الأمة العربية، وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثم يستند على تصورنا المبدئي للتطورات الحادثة منذ أواخر ١٩٧٣.

الفرض الذي بدأنا منه، وحاولت الدراسة أن تمتحنه هو: المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وبالتالي التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، يهدف إلى تأمين واستقرار السيطرة الأمريكية على الوطن العربي. ويتطلب هذا الهدف: إبعاد القُوى الدولية المعادية والمنافسة، عن بؤرة الأحداث إلى أقصى مسافة ممكنة + الاحتفاظ بهامش تفوق عسكري إسرائيل (تختلف الولايات المتحدة وإسرائيل على مداه) + دعم مواقع السيطرة الأمريكية التقليدية في المنطقة العربية، واكتساب مواقع جديدة + تمزيق الصف العربي + إعادة تشكيل الدور المصري، على نحو يتسق مع الهدف والمخطط. هذا هو مخطط السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي.

والنقطة الأخيرة (مصر) نقطة محورية في تحديد النجاح والفشل لمجمل المخطط، وهي النقطة التـي دارت دراسـتنا داخلها. وافترضنا هنا أن الخطة تعني الهبوط بقدرة الدولـة المصرية على المناورة المستقلة إلى أدنَى درجـة ممكنـة، ويتضمن ذلك: السيطرة على القرار المصري فـي مجـال العلاقات العربية، واستخدام هذه السيطرة في توجيه العلاقات المصرية ـ العربية على النحو الملائم للهدف؛ سـواء فـي إقامة محور معينة، أو في الابتعاد عن مشاكل معينة، أو في الاحتجاب الكامل في لحظة مناسبة. ويتضمن ذلـك أيضـا التأثير في علاقات مصر الدوليـة (وخاصـة مـع الاتحـاد السوفيتي)، وبالتالي في قدرتها العسكرية. ويتطلب كل هـذا عملاً دءوبا ومباشرا، لإعادة تشكيل البنية الثقافية ـ السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية؛ أي للانتقال إلى بنيـة تابعـة عضويا، تفرز استقرارا في التبعية لمخطط السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي.

لقد تابعنا تطورات الاقتصاد المصـري (٧٤ ـ ١٩٧٩) من هذا المنظور، وأعتقد أن الاقتراب من الوقائع، وتحليلها، أثبت صحة الفرض، أو كفاءة المنظور. فتطورات الاقتصاد

المصري ـ كما أثبتنا ـ تحققت وفْقَ تخطـيط اسـتراتيجي خارجي، يتكامل ويترابط مـع التطـورات فـي المجـالات الأخرى. والقيادة الخارجية التي أشرفت على تنفيذ المخطـط الاقتصادي، كانت تتحرك - في تنسيق واضح - مع القيادات القطاعية الأخرى، في إطار الاستراتيجية العليا، وتحت إمرة القيادة السياسية العليا في واشنطن.

في الجبهة الاقتصادية، تمثلت المؤسسـات القائـدة فـي: وكالة التنمية الأمريكية ـ صندوق النقد الـدولي ـ البنـك الدولي للإنشاء والتعمير ـ الشركات والمصارف الدوليـة. والمؤسسات الخليجية كانت مجرد واجهات ومصادر تمويلية في يد هذه القيادة.

وكالةُ التنمية الأمريكية، كانت أصرح في التعبير (فـي وثائقها الرسمية) عن ارتباطِ تحركِها وشروطها باستراتيجية السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي (الفصل الرابع). وكذلك كانت الشركات الدولية صريحة بما فيه الكفاية (الفصل الثـامن ـ تقرير الشركات). صندوق النقد والبنك الدولي ـ كالعادة ـ أكثر ادعاء للفنية، وأقل إفصـاحا عـن العمـق السياسـي لتعليماتها الفنية، ولكن لم تستطِع وثائقُهما - مع ذلك - إخفاء

معالم ارتباطهما باستراتيجية السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي، وارتباطهما - بالتالي - بتوجيه وكالة التنميـة فـي مجـال السياسات الاقتصادية الملائمة؛ فقد كشفنا التنسيق الواضح في الخطوات الاقتصادية، وفي الدعم المتبادل لمطالب الجهـات المختلفة، وفي الضغط المشترك من أجل تحقيقها.

كشفنا أيضا (خاصة في الفصول من السادس إلى التاسع) كيف ارتبط الجدول الزمني لبرنامجي صندوق النقد، والبنك الدولي، مع متطلبات ومراحل التطور في جبهـة الصـراع العربي ـ الإسرائيلي، واجتماعات المجموعـة الاستشـارية التي يدعو لها ويرأسها البنك الدولي، والتي لا تنعقد إلا بعـد تقرير من صندوق النقد، يطمِئن أصحاب "المسـاعدات" (أي ممولي مشروع إعادة تشـكيل البنيـة الاقتصـادية، والأداء الاقتصادي) على أن خطتهم حققت أهدافها. هذه المجموعـة الاستشارية لا تنعقد أيضا إلا في ظل خطـاب مـن وزيـر الخارجية الأمريكي، يؤكد أن التقَدم فـي جبهـة الصـراع المصري ـ الإسرائيلي، يمضي بنفس القدر من النجاح. إن الترابط بين هذه المؤسسـات فـي الهجـوم علـى القطـاع الاقتصادي، أوضح من أن ينكَر، وارتباط هـذه المؤسسـات

بالقيادة السياسية الأمريكية، مثبت بالوثائق في كل مراحل التحليل. ولم نذهب بعيدا؟ إن المسئولين المباشرين عن الهجوم على الجبهة الاقتصادية المصرية كانوا: رونالد براون (أمريكي - وكالة التنمية)، جون جنتر (أمريكي - صندوق النقد الدولي)، منير بنجنك (يهودي تركي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، دافيد روكفلر (أمريكي - رئيس بنك تشيزمانهاتن، وصاحب الصلات الوثيقة بالدوائر النفطية).

ماذا كانت أهدافهم في الجبهة الاقتصادية؟ كما في التنمية الاقتصادية المستقلة، تتطلب عمليةُ التغيير الجذري السيطرةَ - أولاً - على مفاتيح القرار الاقتصادي بشكل أو آخر، ويعني هذا - في الواقع - نوعا من السيطرة الفعلية على السلطة السياسية. في حالة التنمية المستقلة، تجد السلطة الوطنية نفسها أمام ضرورة السيطرة على مفاتيح الاقتصاد؛ لتقليل أثر الضغوط الاقتصادية الخارجية (المجسدة في مؤسسات عملاقة) على تشكيل القرارات المحلية، وعلى مجمل التوجه التنموي، ويرتبط بهذه السيطرة الوطنية على مفاتيح الاقتصاد (التي تشمل بالضرورة تأميمات واسعة) -

نمطٌ مغاير في توزيع الدخل، ينعكس فـي أهـداف التنميـة الاقتصادية (أي: محتواها، بالإضافة إلى أهميتـه السياسـية والاجتماعية). ويرتبط بهذه السيطرة أيضا، الشـروع فـي إنشاء هيكل أسعار مستقل، يتسق - إلى أقصى درجة ممكنة - مع الأهداف التنموية والتوزيعية، ومع اسـتمرار التنميـة الاقتصادية المستقلة، يتركز الاهتمـام فـي تغييـر الهيكـل الاقتصادي، وتحسين الإدارة المركزية، وإنتاجية الوحـدات المختلفة، وعبر أشواط في هذا الاتجاه (تصـاحبها بانتظـام تغيرات ثقافية واجتماعية ملائمـة)، ينشـأ أسـاس وطيـد للاستقرار. وقد ضربت الناصرية بالسلاح عام ١٩٦٧ وهي في هذه المرحلة، فانتقلت - في الجبهة الاقتصادية كما فـي الجبهات الأخرى - إلى موقف الدفاع النشِط، دون أن تنهار.

في حالة الانتقال إلى التبعية، كان مفهوما أن يأخذ التحرك مسارا في الاتجاه المعاكس، ولكن بنفس المنطق. بعد اختراق السلطة السياسية، كان الهدف إصدار القـرارات المترابطـة التي من شأنها تصفيةُ الإدارة الاقتصادية المستقلة، وعـودة الإدارة الأجنبية المباشرة؛ كمدخل لإعـادة تشـكيل البنـك، وهيكل التنمية. ومع استمرار التنمية التابعة يتدعم الاستقرار

بتبعية عضوية، تملك القدرة علـى التواصـل الـذاتي، دون اللجوء إلى التدخل اليومي لتحديد المسار. في هذا الهجـوم، لم تكن تصفيةُ القطاع العام في ضربة واحدة أمرا ممكنًا.

كان المدخل الملائم، هو التوغل من القطاع الخارجي؛ أي "الانفتاح"، انفتاح الاقتصاد المصري على الأسواق الغربيـة بشروط هذه الأسواق، وهذه مهمة صـندوق النقـد الـدولي بتعليماته التقليدية، تحت اسم "تحرير التجارة"، وإطلاق حركة الأسعار المحلية؛ لكي يتناظر هيكلها مع الهيكل القـائم فـي الأسواق الغربية. هذه مهمة تقليدية لصندوق النقـد الـدولي تضمن إعادة إنتاج النظام الدولي.

ومعروفٌ أن البنك الدولي يتدخل - فقط - بعد أن يضبط الصندوقُ الأداء الاقتصادي وفق تعليماته؛ أي يدخل البنـك الدولي ليوجه التنمية، في جو الانفتاح المستمر على العـالم المسيطر، فتتحدد المشروعات الأنسب للبلد المعين، في حدود أنه خاضع للسيطرة الخارجيـة، وتقسـيم العمـل الـدولي. ومعروف أيضا أن الديون هي الوسط الذي يتحرك وينمو فيه الاقتصاد التابع، بل إنها من وسائل ربطه (الفصل الخامس ـ نموذج التنمية التابعة في التطبيق).

ولكن مصر كانت حالة خاصة في هذا الإطار العام؛ فهي من ناحية، حالة يرتبط مخطط إخضاعها بوجهة السلام الأمريكي - الإسرائيلي. وهي من ناحية ثانية، حالة تتطلب عملية جراحية معقدة لاستئصال ما نشأ ورسخ في مرحلة التوجه الاستقلالي. الخصوصية الأولى تعني أن الإصرار على تحرير التجارة وهيكل الأسعار المحلية من أي توجيه مركزي وطني، لا يرتبط فقط بالمبدأ العام لصندوق النقد الدولي، ولكن يرتبط أيضا بإسقاط أية عقبات تمييزية يمكن أن تقيمها الدولة المصريةُ في وجه علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل.

والشيء نفسه بالنسبة لاستراتيجية التنمية؛ فلم يقتصر الهدف على مجرد إرساء هيكل وبنية تابعة بالمعنى العام، ولكن وجه أساسي للمخطط، أن يكون هيكلُ الاقتصاد متسقًا مع متطلبات السلام الأمريكي - الإسرائيلي، وما يتضمنه من تكامل، ومشروعات مشتركة مع العدو الصهيوني.. الخصوصية الثانية (الإرث الناصري) كانت تتطلب فترة انتقالية تُدار ببراعة، وتتزامن مراحلها مع مراحل الخطوة خطوة في الجبهات الأخرى.

وينقلنا هذا إلى الوسائل التي استخدمتها القيادةُ المشـتركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية: ينبغي أن نـذكر دائمـا بـأن خطوات التحرك في الجبهة الاقتصـادية، كانـت مسـنودة بالضغط الممثل فـي احـتلال الأرض، وبالتـالي بالـدور الأمريكي في إجراء انسحابات إسرائيلية؛ لقاء قبول القيـادة المصرية للشروط الأمريكية الإسرائيلية في مختلف الجبهات، وضمنها الجبهة الاقتصادية - نذكر أيضا بدور التغيرات في بنية المؤسسات السياسية، وفي البنية الاجتماعية - ونـذكر أخيرا بدور الإعلام في التضليل وبيع الأحلام.

مع تذكر كل ذلك، قلنا إن الهجوم على الجبهة الاقتصادية بدأ من القطاع الخارجي، ونضيف أن الهجوم كان بأسـلوب "الحرب الخاطفة". وهو أسلوب يتطلب التضليل مـن أجـل الضربة المفاجئة القاتلة، التي تُحـدث الـدمار والاختـراق الخطير كأمر واقع، قبل أن تُفيق الضحية وتسترد أنفاسـها. هذا الأسلوب (ونتائجه المباغتة) يحدث إرباكًا شديدا ويشـل الإرادة في كل الأحوال. وتزداد صعوبة الموقف إذا كانت يد السلطة السياسية مقيدة أيضا عن التصرف الطليق والمناسب؛

بحيث يصبح طريق الإنقاذ الوحيد هو قبول شروط الخصـم لكي يخفف من قبضته.

هذا التكنيك في الهجوم الاقتصادي (كمـا فـي الحـرب الخاطفة العسكرية) كان يتطلب درجة عاليـة مـن إحكـام التنسيق بين القوات المهاجمة، وهي كما بانت في المسرح - خلال المرحلة الأولى من الهجوم: صندوق النقد - البنـوك والشركات الدولية - ومصادر المنح والقـروض الرسـمية (وعلى رأسها المصادر الخليجية). كان الصندوق يتفـاوض مع السلطات المصرية عام ١٩٧٤، وكان يتقدم بمطالب من شأن الأخذ بها إحداث انهيار مـروع. كـان يطالـب بفـتح الأبواب على مصاريعها فجأة، بل بنزعِها، وبينما الحكومـةُ تطالب بالتدرج في تنفيذ الانفتاح، كان الغزاة يستفيدون مـن الفتح الجزئي للأبواب الرسمية، وأخطـر مـن ذلـك أنهـم استعانوا بالقوى الاجتماعية والسياسية المعاونة، التي كانـت كامنة في البنية الناصرية؛ لكي يتدفقوا عبر النوافذ والشقوق. وبين حملة تضليلية واسعة حول المعونات المتوقعة، انفتحت المنافذُ أمام طوفان من الاستيراد السـلعي؛ فانهـار ميـزان المدفوعات في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ (نعم، لم يكن عجـزا

في الميزان ولكن انهيارا). وأُغرق الاقتصاد المصري في كم غير طبيعي من الديون المصرفية، ذات الآجـال القصـيرة والتكلفة المرتفعة (الفصول الأول والثالث والسـادس). هـذا التوسع المجنون في الاستيراد (مع غَيبة القـروض والمـنح النقدية بالكميات الموعودة)، تم على يد الموردين والمصارف الدولية، دون أي مبرر عقلاني - بمعيار اقتصادي محايد - من منظور هؤلاء، أو من المنظور المصري. كـان انهيـار ميزان المدفوعات، وكان الإغراق في الديون المصرفية عملاً مدبرا، وكان رأس الحرية في الهجوم الخاطف. الإغراق في الديون قصيرة الأجل وتلاحق الالتزامات خلق مشاكلَ حـادة في التعامل الخارجي (الفصل السادس: تفسيرنا للانهيـار). واستخدامات الديون (بأنواعها المختلفة) وما تخللها من مـنح نقدية حفزت التطلعات الاستهلاكية المشوهة، وخلقت الوقائع الاجتماعية والتخريبية، فتصاعدت بسرعة صاروخية قُـوى الضغط الداخلي المستفيدة من هذه الفوضى الانفتاحية؛ لتساند صندوق النقد (ومن معه) في المطالبة بإسقاط أيـة ضـوابطَ مركزية محلية على إدارة الاقتصاد المصري.

إلا أن الهجوم الخاطف على القطاع الخارجي، لـم يكـن فقط من الشمال؛ فقد انفتحت - أيضا - طُرق الهجرة غيـر المنظمة لقوة العمل المصرية إلى الأقطار النفطية. ومنعـت أية ضوابطَ على حركة الهجرة، أو على التحويلات النقديـة الناشئة عنها؛ وبالتالي أسهمت هذه التحويلات فـي فوضـى الاستيراد، وإذكاء التطلعات الاستهلاكية، ولم تسـتخدم فـي التقليل من استخدام القروض المصرفية. كانت هذه النتـائج للهجوم الخاطف من القطاع الخارجي، أخطر ما تحقق فـي سنوات الانفتاح الأولى، وليس قانون استثمار المال العربـي والأجنبي الصادر عام ١٩٧٤ كما يـرد فـي كثيـر مـن التحليلات. لقد أصيبت الإدارة الاقتصادية بارتبـاك شـديدة وتهاوت محاولاتها لدعم الأسـعار المحليـة (أي للاحتفـاظ باستقلال هيكل الأسعار)، خاصة مـع منعهـا مـن اتخـاذ إجراءات تحد من انهيار ميزان المدفوعات، أو تقلـل مـن عجز الموازنة العامة بزيادة الإيـرادات الحقيقيـة؛ سـواء بتعليمات سياسية عليا، أو تحـت ضـغط المنتفعـين مـن الفوضى.

وفي الواقع، كان المنتفعون من هذه الفوضى، والذين حققوا دخولاً خرافية من ورائها، أصحاب مصلحة حقيقية في التشبث بالبقاء على أرض مصر، وفي العمل السياسي باتجاه مزيد من فتح النوافذ والأبواب. أما المرشحون ليكونوا قوة ضغط مضادة؛ أي المتضررين المحتملين من هذا الانفتاح؛ فإن جل جهدهم تطلع إلى الهجرة؛ من أجل حل أيسر لمشاكلهم المعيشية.

وسط هذه الوقائع والنتائج، كانت بعثة صندوق النقد تفاوض، وكما في أية مفاوضات، فإن الحديث الدائر يعكس توازن القوى الموضوعي خارج طاولة المفاوضة. وسط الاختناق الحاد بالتزامات الديون، ووسط الارتباك الطبيعي الناشئ، ومع منع الإدارة المركزية من تقرير أو استعادة بعض الضوابط، كان الطريق الوحيد المفتوح لتجاوز الاختناق، هو أن يسمح صندوق النقد بتقديم جرعات نقدية ميسرة لاستيراد الضروريات أو لسد التزامات الديون. وكان الصندوق في مفاوضاته يعرض ـ من موقع القوة هذا ـ قدرا من هذه "المساعدات" مقابل قبول السلطات لقدر من شروطه، وشروط الصندوق هي ـ في التحليل النهائي ـ أن

تتنازل الدولة المصرية. عن صلاحيتها في إدارة الاقتصـاد الوطني للجهات الخارجية. إلا أن تصفية الأوضاع المؤسسية للمرحلة الناصرية؛ أي: تصفية الصلاحيات الواسعة في إدارة الاقتصاد الوطني التي انتزعتها الدولة المصرية فـي تلـك المرحلة، لم تكن - كما قلنا - أمرا سهلاً؛ ولذا اسـتخدمت لعبة الديون ببراعة، فتتابعت عمليـات الإغـراق والتيسـير المؤقت تحت إشراف صندوق النقـد، مـع تتـابع جـولات المفاوضة وانتزاع مزيد ومزيـد مـن التنـازلات. وكـان الصندوق حريصا على أن يحيط كل تنازل بضمانات تمنـع العدول عنه، وحريصا على الإسـراع فـي إنشـاء قواعـد وأوضاع مؤسسية جديدة على أنقاض ما يتحطم. في أواخـر ١٩٧٦ كان مفروضا أن يحقـق الصـندوق، ومـن معـه انتصارهم الحاسم، بالاستيلاء رسميا على سـلطة إصـدار القرار الاقتصادي، جنبا إلى جنـب مـع انتهـاء انتخابـات الرئاسة الأمريكية، واستعدادا لمرحلة جديدة مـن اتصـالات "أزمة الشرق الأوسط، ولكن اختلت التقديرات مع هبة الشعب في يناير ١٩٧٧ ضد تعليمات صندوق النقد. وكان هذا مجرد إرجاء للتنفيذ، فمع استمرار الضغط الأمريكي، أي مع ربـط

الدور الأمريكي في التسوية بتنفيذ تعليمات صـندوق النقـد، ومع تـراكم الـديون والمتـأخرات، وامتنـاع المصـارف والموردين وأصحاب "المساعدات" عن تقديم قروض أو منح جديدة، إلا بعد تنفيذ تعليمات صندوق النقد، أعلن الاستسـلام في الجبهة الاقتصادية في مايو ١٩٧٧، واكتسب حق الغزاة في الإشراف الكامل على إدارة الاقتصاد المصـري وضـعا مؤسسيا مستقرا؛ أي تحددت حقوق هذه الجهات، وتحـددت مسئولية السلطات المصرية قبلها، بموجب اتفاقيات رسـمية؛ لقاء أن تتولى دول الخليج رفع الحصـار (انظـر الفصـل الثالث: التسهيلات المصرفية، والفصـل التاسـع: الخطـوة الحاسمة اتفاقيات الخليج). وهذا بالدقة ما حدث فـي القـرن التاسع عشر، وأُسمِي أيامها: "قانون التصفية".

قبل قانون التصفية هذا، كان الغزاة قد انتزعـوا فعـلاً عديدا من التنازلات، ولكـن مثلـت الاتفاقيـات المتتاليـة والمترابطة في مايو ١٩٧٧ نقلة نوعية في الاتجاه للتبعيـة، والتزمت الحكومة - في خطاب النوايا - بأن تنفذ البرنامج الذي أوضعه صندوق النقد لما أُسـمِي: "بإصـلاح المسـار الاقتصادي"، وبمتابعة الجهات الخارجية. والتزمت الحكومـة

بأن تقبل العقاب من صندوق النقد (وبالتالي من كل الجهات الدائنة) إذا أخلت بالتزاماتها (الفصل التاسع: خطاب النوايا). والعقاب الاقتصادي لم يكن يعني فقط توقف دول الخليج عن تقديم شرائح قروضها الميسرة، فيعود الاختناق المميت، ولكن يصل العقاب إلى توقيع الحجز على كل أصول الدولة (الفصل الرابع: تضامن الدائنين في عقاب الحكومة المصرية).

كان البرنامج الذي وضعه الصندوق يشمل القطاعين؛ الخارجي والداخلي، ولكن ظلت تقديراته أن القطاع الخارجي هو المدخل المناسب للضغط على القطاع الداخلي، وإدخاله في إطار البرنامج. وقد تمثل نجاحه الجوهري في القطاع الخارجي، في خفض سعر الصرف إلى المستوى الذي حدده، وفي الوقت الذي عينه (أي: انتزع الصندوق حق أن يحدد وحده سعر الصرف).

وتمثل النجاح أيضا في مبدأ إعادة القسم الأكبر من التجارة الخارجية، إلى القطاع الخاص التابع، دون قيد أو شرط (نظام التراخيص المفتوحة). وكان طبيعيا أن تلتزم السلطات المصرية بالنتائج المترتبة على ذلك منطقيا وفعليا.

وبالتحديد في مجال سيطرتها على الأسـعار المحليـة. لقـد تخلت الدولة بداية - وبمنطق "الحرية" الاقتصادية - عـن التدخل الفعلي في أسعار كثير من منتجات القطاع الخـاص، وتوالت الضغوط على اعتمادات دعم الأسعار في الموازنـة العامة باسم ضغط العجز، والحد من اللجوء إلـى التمويـل المصرفي. أيضا توالت الضغوط على دور الدولة في تحديد الأسعار داخل القطاع العام؛ فمع خفـض سـعر الصـرف؛ ارتفعت تكلفة الآلات ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وفرض على الدولة في الوقت نفسه أن تتشدد في تحصيل ضـرائبها المفروضة على الشركات، وأن تضع سقوفًا على التسهيلات الائتمانية المقدمة لها من بنوك القطاع العام، لتوفير السيولة، ومع هذه المحاصرة، كان تثبيت أسعار بيع منتجات القطـاع العام، يعني إفلاس الشركات.

هذه الضغوط على أسعار القطاع العام، مارست فعلها في إطار الضغط الرئيسي المتمثل في شبح تجدد أزمة الـديون الخارجية؛ ولذا التزمت الحكومة بأن ترفع يدها رسميا عـن أسعار القطاع العام، وأن تُدار الشركات على أسس تجاريـة بحتة، فتعكس أسعار منتجاتها التكلفةَ المحددة للإنتـاج مـع

هامش مناسب من الربح. والتزمت أيضا بالاتجاه إلى تحرير الأسعار الزراعية من تدخلها. وحدث أن تلكأت السلطات في تنفيذ هذا البند أو ذاك، أمام الخوف من ردود الفعل السياسية، ولكن مع الثقة بالنفس بعدما تحقق في مـايو ١٩٧٧، ومـع "العصا والجزرة"، كان الصندوق يتمكن عادة من تصـحيح المسار نحو تحقيق أهدافه الأساسية.. (انظر الفصل التاسـع: صندوق النقد يغضب ثم يتساهل، الفصل العاشـر: ميـزان المدفوعات والديون).. وللتذكرة، فإن التسـليم فـي الجبهـة الاقتصادية كان في مايو ١٩٧٧ كما قلنا، وبعد هذا التـاريخ بأشهر قليلة، كانت رحلة القدس. وللتذكرة أيضا، فإن تكنيـك الهجوم الخاطف والإرباك، كان ناجعا، ولكن تكنيك السـرية والكذب والمناورة، لم يكن أقل نجوعا.

البنك الدولي يتسلم مهامه: كانـت التعليمـات الخارجيـة تقضي بمنع قيام مشروعات جديدة، إلى حين الانتهـاء مـن إعادة ترتيب البيت؛ أي إلى حين انتهاء صندوق النقـد مـن مهمته. ومع انتزاع الصندوق لخطاب النوايا، كـان البنـك الدولي ينتزع بـدوره "إعـلان سياسـة" يلـزم الحكومـة باستراتيجية تنموية تابعة. هناك من يركـز علـى مهاجمـة

الانفتاح؛ باعتباره انفتاحا استهلاكيا، وليس انفتاحا إنتاجيـا. وهذا الوجه تشوه زائد بالفعل، ولكنه كـان ضـروريا فـي المرحلة الأولى؛ مرحلة إشاعة الفوضى والإرباك وتقـويض النسق القديم. ولا يدهشنا أن تتجه المخططات الخارجية فـي المرحلة التالية إلى توجيه اهتمام أكثر بـالنواحي الإنتاجيـة، ويمكن أن ترتفع أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ولذا فـإن ما يزعج في المقام الأول، ليس كون الانفتاح اسـتهلاكيا أو إنتاجيا، الإزعاج الحقيقي هو في جوهر التوجه الاقتصـادي نحو هيكل تابع وبنية تابعة، وهو ما تعبـر عنـه بصـراحة استراتيجية البنك الدولي ومن معه (الفصل التاسـع: خطـوة إعلان السياسة، الفصل العاشر: الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية التابعة).

ففي قطاع الزراعة هناك - على سبيل المثـال - جهـد تنموي، ولكن في أي اتجاه؟ هناك حرب على القطـن فـي إطار الدعوة لتغيير الهيكل المحصولي. والسـبب الحقيقـي للحرب، هو أن القطن تحول إلى مؤسسـة وطنيـة مسـتقلة تتشابك روابطها في الداخل. فمدخلاتها المختلفـة مصـرية، والصناعة الوطنية تستهلك جزءا كبيـرا مـن مخرجاتهـا،

والتسويق الداخلي والخارجي يتم عبر القطاع العام، وتتجـه أغلب الصادرات أيضا من القطن الشـعر ومـن الغـزول والمنسوجات إلى الاتحاد السـوفيتي والـدول الاشـتراكية. وتقليص المساحات المزروعة قطنًا وتقطيع أوصال مؤسسـة القطن يتحقق - كما قلنا - في إطار الدعوة لتغيير الهيكـل المحصولي، فتنتشر الدعوة إلى ما يسمى مشروعات الأمـن الغذائي، وهي - في حقيقتها - دعـوة لزيـادة مسـاحات البرسيم، وإنتاج الدواجن، والخضـر والفواكـه والزهـور. والأسلوب الذي يتحقق به هذا التحول يعني في واقع الأمـر أن تحل محل القطن أنشطة تسيطر المؤسسات الأجنبية على مدخلاتها (وخاصة من حيث الخبرة الفنية) وعلى مخرجاتها (من حيث التسويق الخارجي)؛ الأولـى تقـدمها الولايـات المتحدة، وبالثانيـة تهـيمن عليهـا إسـرائيلُ. والأراضـي المستصلحة كان مفروضا أن تكون النموذج الطليعي لزراعة حديثة مستقلة، فأصبحت النموذج الطليعي لهذا النمط التـابع، وهي طليعية في هذا الاتجاه بمعنى أن تبعيتها كاملة، فكلهـا تزرع محاصيل غير تقليدية، وقسم كبير منهـا لا يسـيطر الأجانب عليه من خلال المدخلات والمخرجات فقط، ولكـن

بالاشتراك المباشر أيضا في إدارة الشركات المنتجة. ينطبق هذا على الأراضي المستصلَحة في الوادي، وينطبق كـذلك وبطبيعة الحال على الأراضي المستصلحة في سيناء. وفـي هذا الإطار تتم أيضا دراسات مكثفة حول ما يسمى ترشـيد استخدام مياه الري.. لكن نصدر بعضـه إلـى إسـرائيل ـ ويواكب كل هذا ربط أعيان الريف بالخارج؛ سواء مع تغيير الهيكل المحصولي على النحـو الـذي أوضـحناه، أو مـع "تحرير" الأسعار، الذي يعني عودة قسم هام مـن الفـائض الزراعي إلى أيديهم، بدلاً من الذهاب إلى الخزانة المركزية، وينعكس هذا في زيادة دخولهم وإنفاقهم الاستهلاكي، وبالتالي في ربطهم أيضا ـ كقرنائهم في المدينة ـ بنمط الاسـتهلاك المستورد (الفصل العاشر ـ قطاع الزراعة).

وفي قطاع الصناعة، تدرك المخططـات الخارجيـة أن التصفية الجسدية لكل منشآت القطاع العام مستحيلة. وتـدرك أيضا أن إنهاء ملكية الدولة للشركات المنتجة، مسألة صـعبة وتحتاج وقتًا. وباختصار تدرك المخططـات الخارجيـة أن انفراد القطاع الخاص (الأجنبي والمصري) بملكيـة وسـائل الإنتاج الصناعي، هو تصور غيـر واقعـي فـي الأجـل

المتوسط؛ ولذا كان المخططُ الموضوع ذا شُعب مختلفة. فمن ناحية صدرت التعليمات بوقف المشروعات الجديـدة، وفـي الوقت نفسه، قُدمت كل الحوافز لتنشيط القطاع الخاص فـي مجال الصناعة؛ بهدف زيادة حجمه المطلق، ووزنه النسبي، (وثبت أن نتائج هذا الحفز لن تكـون ناجعـة فـي الأجـل المتوسط). وبالنسبة للقطاع العام القائم فعلاً"، فـإن تصـفية بعض وحداته أمر وارد؛ بحجة أنها غيـر اقتصـادية أمـام المنافسة الأجنبية من السلع المسـتوردة، أو المنتَجـة مـن مشروعات الاستثمار الأجنبي في مصر، وتتمتع بإعفـاءات وتيسيرات كبيرة. ولكن أهم من ذلك، أن تسيطر إدارة أجنبية على قسم كبير من المشروعات؛ سواء من خـلال مشـاركة رمزية في رأس المال، أو من خلال التحكم في المـدخلات التكنولوجية والتمويلية (عبر البنوك) أو من خلال السـيطرة على التسويق الخارجي، (بشرط إنتاج ماركات عالمية تتطلب إشراف الشركات العابرة للجنسية على عملية الإنتاج). وفـي كل الأحوال، فإن شركات القطاع العام فُرض عليها أن تعمل وفق معايير تجارية بحتة؛ أي وفق معايير الربح والخسـارة فقط، وهي معايير تحكمها - إلـى حـد بعيـد - الأسـعار

العالمية، وبالتالي تعمل هـذه الشـركات وتحـدد أنشـطتها وتوسعاتها، وفق توجيهات هذه الأسعار المتحيـزة، والتـي تسهم في إفراز نمط معين من تقسـيم العمـل الـدولي. إن شركات القطاع العام في هذه الحالة تمثل مضـمونًا مخالفًـا تماما لمضمون القطاع العام في المرحلة الناصرية؛ كقطـاع قائد للتنمية المستقلة، إنها قطاع يتألف من وحـدات مبعثـرة تابعة للخارج، ولا يجمعها بماضـيها إلا الملكيـةُ الإسـمية للدولة. وهذه مسألة مؤقتة أو شكلية كما يقول البنك الـدولي نفسه.

لقد وصل القطاع العام إلى هذه النهاية، بعـد مواجهـات متصلة مع خبرة قياداته. وقد هزمت المقاومة مـن خـلال التطورات السياسية العامة، ومن خلال التطورات الاقتصادية الإجمالية التي فتحت باب الاستيراد والتهريب (من بورسعيد وغيرها) بلا حساب، وخفضـت سـعر الصـرف، وحلـت المؤسسات العامة (أداة التخطيط والتكامل القطاعي). وهزمت المقاومة أيضا من خلال عمليات التطهير المتتابعة لقيـادات القطاع العام المتمرسة، ومـن خـلال التشـهير الإعلامـي بإنجازاتهم وكفاءاتهم، ثم من خـلال اسـتنزاف المهـارات

بمستوياتها المختلفة بالهجرة، أو بالعمل فـي المشـروعات الانفتاحية بأجور أعلى (انظر الفصول مـن السـادس إلـى العاشر. وخاصة العاشر: قطاع الصناعة).

أما عن **القطاع المصرفي بموقعه الحـاكم**، فإنـه ظـل لسنوات متتالية، المجالَ الوحيد الذي تدفق عليه المستثمرون الأجانب بهمة ملحوظة، ويقفز الحجم المطلق لأعمال البنوك الأجنبية، ويتزايد بالتالي الوزن النسبي لها ضـمن النشـاط الإجمالي للجهاز المصرفي المصري، على حساب التراجـع النسبي للبنوك الوطنية. ويعني هـذا أن البنـوك الأجنبيـة تستحوذ على حصة متزايدة من مدخرات المصريين بالنقـد الأجنبي وبالجنيه المصـري (وهـي المصـدر الأساسـي لمواردها)؛ كي تتولى توظيفها وفْق مخططات قيادتهـا فـي الخارج. إنها لم تسهم حتى الآن على نحو نشط في تمويـل مشاريع إنتاجية، وتوظف أغلب ودائعها في الخارج، ولكـن هذا الموقف قد يتغير بدرجة أو أخرى فـي مرحلـة تاليـة، ونرى أنه حتى في حالة تغير هذا الموقـف، يظـل جـوهر التشوه والخطورة قائما؛ لأن استخدام موارد هذه البنوك فـي

تمويل المشروعات سيظل انتقائيا وخاضـعا فـي معـاييره لمنطق استمرار التنمية في الخط التابع للقرارات الخارجية.

والخطير في قطاع البنوك أيضا، أن بنوك القطاع العـام تتحور أيضا في معاييرها ووظائفها، إلى صورة لا تختلـف كثيرا عن البنوك الأجنبية؛ سواء بسبب ضـغوط المخطـط العام، أو أمام اعتبارات المنافسة مع البنوك الأجنبية العاملـة في مصر؛ من حيث معدلات الفائدة، أو مـن حيـث أوجـه التوظيف الأعلى عائدا، في ظـل الهيكـل العـام للأسـعار المتحيزة (الفصول من السادس إلى العاشـر: بنـد البنـوك الأجنبية).

نُشير في السياق نفسه، إلى قطاع المقاولات الـذي فـتح رسميا عام ١٩٧٧ أمام الشركات الأجنبية، فلم تتردد لحظـة في التدافع. والنقطة المحورية هنا هي أن البنوك تتحكم فـي التوجه التنموي، من خلال تمويلها للمشروعات، وشـركات المقاولات الأجنبية تتحكم في التوجه التنموي، مـن خـلال قيامها بالتنفيذ العيني للإنشاءات (الفصلان التاسـع: تعـديل قانون الاستثمار، والعاشر: قطاع المقاولات).

بقي أن نتناول **القطاعات الرائـدة (الـنفط ـ القنـاة ـ السياحة ـ العاملون في الخارج)**. هذه القطاعات خطط ـت الجهات الخارجية لتنميتها بشكل أو آخر، واحتفت كل سـنة بنتائجها. وزعمت - على ضوء هذه النتـائج - أن النـاتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات غير مسبوقة، وبشرت بأنهـا ستنهي متاعب مصر عام ١٩٨٠ (وأسماه الرئيس السـادات عام الرخاء). ويلاحظ في هذا التوجه التنموي التـالي: أولا: أن القطاعات الرائدة لا تمثل جهدا تنمويا إنتاجيـا، بـل إن بعضها ينمو على حساب قدرة القطاعات الإنتاجية المحليـة على النمو (ويتمثل هذا بشكل حاد في قطاع العـاملين فـي الخارج). ثانيا: استمرار هذه الأنشـطة أو نموهـا يعتمـد بالدرجة الأولى على قرارات خارجية، وهذا تأكيـد لتبعيـة هيكل الاقتصاد المصري للخارج. ثالثًا: هذه القطاعات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتقييد القرار المصري بدخول حرب جديدة مع إسرائيل. ولا يعني هذا مجرد مزيـد مـن تـأمين الحـدود الجنوبية للعدو الصهيوني في حالة أي عدوان يشـنه علـى إخواننا في الشرق أو الشمال من إسرائيل، ولكنه يعني أيضا قدرة العدو على ابتزاز مصر؛ بسبب ترددها أمـام التكلفـة

الاقتصادية العالية لقرار الحرب. إن دخل هـذه القطاعـات أصبح مكونًا أساسيا من ناتجها المحلي الإجمـالي، وأصـبح المصدر الرئيسي لحصيلتها من النقد الأجنبي. وعلاقة هـذه القطاعات بالحرب والسلام، هي على النحو التـالي: علاقـة القناة واضحة، وعمليات توسيعها وتعميقها لم تؤد فقط إلـى زيادة دخلها (وزيادة الخسائر المترتبة على إغلاقها بالتالي)، ولكن توسيع مجراها أدى كذلك إلى زيادة كفاءتها كعائق أمام عبور القوات المسلحة المصرية إلى سـيناء، مـع التواجـد العسكري الرمزي شرق القناة - علاقـة السـياحة بقضـية الحرب والسلام واضحة أيضا. فهذا القطاع النامي يتوقـف ازدهاره على سيادة حالة من انعدام الاشتباكات المسلحة، بل ويرتبط قسم كبير من ازدهاره بتعاون مصري - إسـرائيلي في هذا المجال - قطاع النفط: يلاحظ أن جهود الشـركات تركز على منطقة البحر الأحمر وسيناء؛ أي: علـى منطقـة المواجهة. إن مخطط الشركات لا يهدف حتى الآن - كمـا لم يهدف في المرحلة الناصرية - إلى زيادة الإنتاج بحيـث تتحول مصر إلى مصدر كبير للنفط، والكميات المنتجة تظل في المنطقة التي يهددها اندلاع حرب - قطاع العاملين فـي

الخارج يرتبط أيضا ومباشرة بقضية الحرب والسلام، فمـع الاستعداد للحرب بعد يونيو ١٩٦٧، كان طبيعيا أن تفـرض القيود على انتقال العمالة الفنية، ويفرض التجنيد الإجبـاري لسنوات طويلة على الشباب. واعتماد هذه الإعـداد الكبيـرة على فرص العمل في الخارج، واعتماد الاقتصاد المصـري المتزايد على تحويلاتها، يمثل قوة ضغط مؤثرة ضد احتمال الحرب وما يرتبط بها من إجراءات مقيدة.

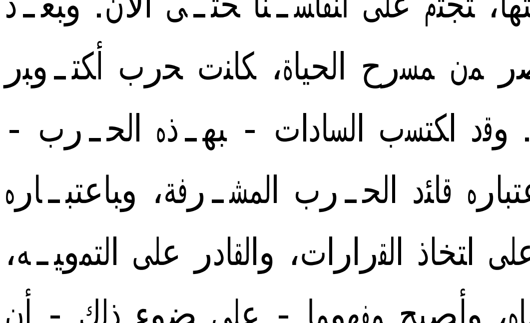
ويجرنا الحديث عن هذا القطاع الأخير إلى الإشارة إلـى أن انتقال العمالة المصرية ـ بالتدافع الفوضوي الذي تحقـق ـ لم يؤد فقط إلى استنزاف مواقع الإنتاج، ليست النتيجة ـ في المقام الأول نقصا كميا في قوة العمل المدربة، أخطر من ذلك تشوه المراكز العصبية في المجتمع المصـري.. تشـوه قيمها، وتشوه روابطها الإنسانية والوطنية والقوميـة. وهـذا التشوه ـ إذا استمر ـ أكبر ضـمان ضـد الحـرب، ومـا تتضمنه من التزام وتضحيات. هذا التشوه نفسه حـدث فـي تعمير منطقة القناة ومناطقها الحرة، فأصبح الوجود البشري المشوه في هذه المنطقة بمثابة خط دفاعي يحمي إسرائيل من قرار مصري بالحرب، والتشوه حدث أيضا من خلال قطاع

السياحة وأسلوب ممارسته.. من هذا الجانب أيضا، تـرتبط قضية "القطاعات الرائدة" بقضية الحرب والسـلام. (انظـر الفصل العاشر: القطاعات الرائدة).

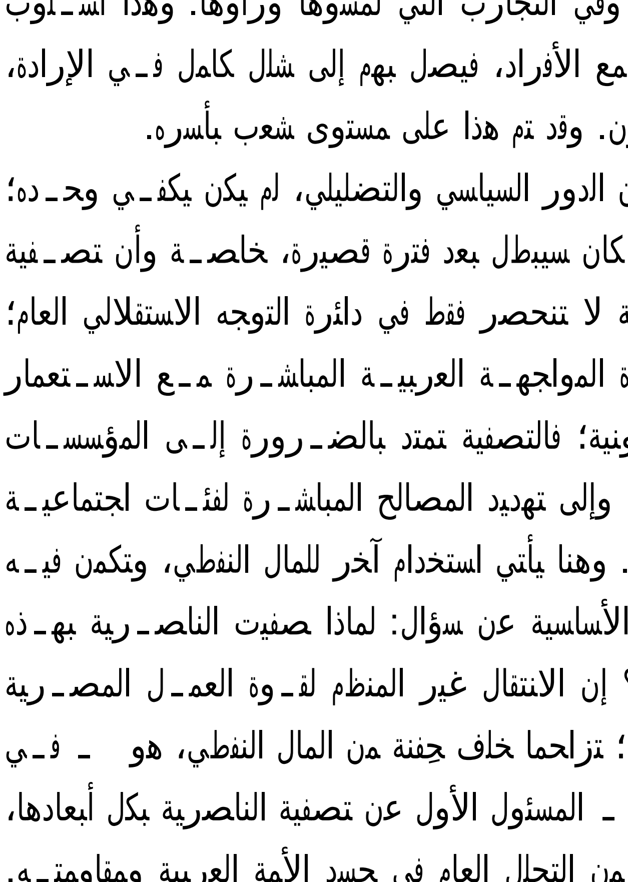
هناك سؤال مشروع بعد عرضنا السابق: كيف تحقق كل هذا التحول في التوجه المصري بسـهولة نسـبية؟ حـدثت مقاومة - بطبيعة الحال - على مسـتوى الشـارع (بلغـت الذروة في يناير ١٩٧٧)، وتواصلت مقاومة البيروقـراطيين والتكنوقراطيين الوطنيين من مواقعهم داخل جهـاز الدولـة، وبطريقتهم الخاصة، وقد اعتقد أن مقاومة هؤلاء كانت أكثر فاعلية في إعاقة الغزاة.. ولكن كل هذا لا يتناسب مع حجـم وطبيعة ما تحقق.. وهذا هو السؤال.. ليس السـؤال كيـف ولماذا هزمت الثورة الناصرية؟ فأية ثورة يمكن أن تنـتكس لأسباب من خارجها أو داخلها، وقد حدث هـذا كثيـرا، ولا غرابة في مثل هذه الظاهرة. ولكن أن تُقتَلع من الجذور دون مقاومة ضارية من القوى التي عبرت الثورة عن مطامحهـا القومية أو المصلحية المباشرة؛ فهذه هي الظاهرة التي تُثيـر علامة الاستفهام وعلامة التعجب.

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة الاجتهادات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة. يكفي أن أشير بسرعة إلى تفسيري الخاص. وأبدأ بالاعتراف بسلبيات كثيرة في بنية الناصرية وممارساتها، وعن المسئولية الجزئية لهذه السلبيات في النتيجة الحاصلة، ولكن اختلف مع الانتقادات التقليدية في تضخيمها لهذه النواقص، وبالتالي في أن تكون وحدها تفسيرا لحالة أننا واجهنا تصفية سهلة، وليس هزيمة وسط مقاومة عنيفة. ويتأكد خلافي مع الانتقادات التقليدية على نحو خاص؛ لأنها ـ حتى في تعدادها لأوجه القصور ـ لا تتناول نقطة الضعف الرئيسية في البنية الناصرية بالاهتمام الواجب، أقصد الصدع الخطير في قمة السلطة بين عبد الناصر وقيادة القوات المسلحة قبل ١٩٦٧. فالتردد الطويل (أو العزوف) من عبد الناصر في حسم هذا الصراع، كان على صلة بكل أوجه القصور الأخرى (الأقل أهمية)، وكانت النتيجة المترتبة على هذا التردد ما حدث في يونيو ١٩٦٧، أكبر كارثة أصابت النضال العربي، والإنسان العربي في تاريخنا المعاصر.

ورغم الجهد الخارق الذي بذله عبد الناصر - بعد وقوع الكارثة - في إعادة بناء القوات المسلحة، ورغم إدارته للصراع تمهيدا للجولة العسكرية بدرجة عالية من الكفاءة، كان من حظ الرجل، أن ينتقل إلى جوار ربه، قبل أن يكمل مهمته، فمات عبد الناصر مورثًا للأمة هزيمة بالغة المرارة، ولا زالت حصيلتها، تجثم على أنفاسنا حتى الآن. وبعد اختفاء عبد الناصر من مسرح الحياة، كانت حرب أكتوبر على يد السادات. وقد اكتسب السادات - بهذه الحرب - سمعةً عالية؛ باعتباره قائد الحرب المشرفة، وباعتباره السياسي القادر على اتخاذ القرارات، والقادر على التمويه، وعلى إخفاء نواياه، وأصبح مفهوما - على ضوء ذلك - أن تساند الجماهير عديدا من خطوات السادات وإجراءاته، حتى وإن بدت شاذة، ومعارضة لكل ما يعتبر مسلماتٍ؛ سواء بدافع مصداقية القائد المنتصر، أو بتصور أنهم أمام جولة جديدة من حملات التمويه والخداع.



لقد لعب الإعلام (الذي سيطرت عليه بسرعة العناصر الموالية للولايات المتحدة) دورا بارزا ومنظما في التضليل والتشهير بالناصرية، ولكن رغم كل الإمكانيات التي يملكها



الإعلام الحديث، لم يكن ممكنًا تحقيق ما تحقق، لولا الدور الحاسم والفريد الذي لعبه الرئيس السادات شخصيا في تشكيك الناس في كل المسلمات؛ في الذاكرة، في التاريخ الذي عاشوه، وفي التجارب التي لمسوها ورأوها. وهذا أسلوب يستخدم مع الأفراد، فيصل بهم إلى شلل كامل في الإرادة، أو الجنون. وقد تم هذا على مستوى شعب بأسره.

إلا أن الدور السياسي والتضليلي، لم يكن يكفي وحده؛ فمفعوله كان سيبطل بعد فترة قصيرة، خاصة وأن تصفية الناصرية لا تنحصر فقط في دائرة التوجه الاستقلالي العام؛ أي دائرة المواجهة العربية المباشرة مع الاستعمار والصهيونية؛ فالتصفية تمتد بالضرورة إلى المؤسسات الداخلية، وإلى تهديد المصالح المباشرة لفئات اجتماعية عريضة. وهنا يأتي استخدام آخر للمال النفطي، وتكمن فيه الإجابة الأساسية عن سؤال: لماذا صفيت الناصرية بهذه السهولة؟ إن الانتقال غير المنظم لقوة العمل المصرية والعربية؛ تزاحما خلف حِفنة من المال النفطي، هو - في تقديرنا - المسئول الأول عن تصفية الناصرية بكل أبعادها، وكجزء من التحلل العام في جسد الأمة العربية ومقاومته.

هذا الدور الخطِر للمال النفطي حللناه بشكل كافٍ في الكتاب (الفصل العاشر: القطاعات الرائدة. تصدير العمالـة)؛ ولـذا نقتصر - في هذه الخلاصة - على مجرد الإشارة والتشديد.. والتشديد مقصود منه أن نهاجم أزمتنا الراهنة فـي عمقهـا الحقيقي.

و.. أخشى أن يتصور القارئ أننا أنهينا الكتاب والتحليـل ـ في الفصل العاشر ـ بنظرة تشاؤمية؛ فالصحيح ـ كمـا أعتقد ـ أنني استخلصت من التحليل نظرة واقعية لطبيعة ما يواجهنا من مخططات خارجية، ومن نواقص وتشوهات في بنيتنا الاجتماعية، بل والمجتمعية (كأمة عربية وليس كمصر فقط). والمسار الذي أوصلنا إلى النتائج الحالية، لم يكن حتما أن نصل إليه مع إدارة مختلفة للصراع (بكل ما يتضمنه ذلك من علاقات داخلية وخارجية مغايرة). إن النتائج التي وصلنا إليها جزء لا يتجـزأ مـن مفهـوم السـلام الأمريكـي ـ الإسرائيلي، وأغلب الظن أن الاتفاقيات ربطت بـين ابتعـاد القوات الإسرائيلية عن سـيناء، وبـين اسـتمرار المسـار الاقتصادي (والمسارات الأخرى المصاحبة)، الذي يضـمن بقاء مصر خاضعة وضعيفة؛ أي يضمن الأمـن والتوسـع

للمشروع الصهيوني، وكسر هذا المسـار يتطلـب مسـاندة عربية قوية لأي تحرك مصري.. وكل هذا لا يدعو للتشاؤم؛ لأن بوسعنا أن نتغلب على أنفسنا وعلى أعدائنا، وأن ننهض بإذن ا ، إذا وعينا أبعاد الصراع ومسرح العمليات، وملكنـا الإرادةَ.

عادِل حسين

مصر الجديدة ـ أول تموز/ يوليو ١٩٨٠